



تاريخ الوزارات العراقية

في العهد الجمهوري

١٩٥٨ - ١٩٦٨

الجزء الخامس

١٩٦١ - ٨ شباط ١٩٦٣

د . نوري عبد الحميد العاني

أ . د . علاء جاسم محمد الحربي

د . محمد عويد الدليمي

د . جهاد مجيد محيي الدين

د . أحمد ساجر جاسم الدليمي

السيد كامل جواد عاشور

الطبعة الاولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م



تاريخ الوزارات العراقية

في العهد الجمهوري

١٩٦١-١٩٦٣

٥ - ٦


منتدى إقراء الثقافي
www.iqra.ahlamontada.com
للكتب (كوردى , عربي , فارسي)





تاريخ الوزارات العراقية

في العهد الجمهوري

١٩٥٨ ـ ١٩٦٨

الجزء الخامس

١٩٦١ – ٨ شباط ١٩٦٣

د . نوري عبد الحميد العاني

أ . د . علاء جاسم محمد الحربي   د . محمد عويد الدليمي

د . جهاد مجيد محيي الدين   د . أحمد ساجر جاسم الدليمي

السيد كامل جواد عاشور

٢٠٠٢

20



بسم الله الرحمن الرحيم

فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه او يستشنعه سامعه من اجل انه لم يعرف له وجها من الصحة ولا معنى في الحقيقة ، فليعلم انه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من بعض ناقليه إلينا. وإنّا إنما أدينا ذلك على نحو ما اُدّي إلينا .

محمد بن جرير الطبري

إني رأيت إنه لا يكتب أحد كتابا في يومه الا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .

العماد الاصبهاني

المقدمة :

استمر عبد الكريم قاسم خلال عام ١٩٦١ ، في سياسته القائمة على الحكم الفردي ورفض مبدأ القيادة الجماعية ، وكان امراً طبيعياً أن تستمر معارضة التيار القومي لهذه السياسة ، وشهد عام ١٩٦١ تغييراً وزارياً تمثل بمجيء ثلاثة وزراء جدد هم باقر الدجيلي ورشيد محمود وعادل جلال بعد استقالة عباس البلداوي ومصطفى علي ، اللذين لم يكونا منسجمين مع قاسم ، مما يؤكد استمرار المعارضة لسياسة قاسم حتى داخل مجلس الوزراء ، كما تمثلت المعارضة باضراب البانزين الذي قاده حزب البعث العربي الاشتراكي في آذار ١٩٦١ .

كان امراً طبيعياً أن يستغل عبد الكريم قاسم انهاء الحماية البريطانية على الكويت في حزيران ١٩٦١ ليطالب بعودتها إلى العراق ، إذ إنه سيحقق هدفين ؛ الأول إعادة الكويت إلى العراق ليصبح بطلاً وطنياً وقومياً ، وليكون ذلك مدخلاً لتحقيق الهدف الثاني وهو الحد من قدرة المعارضة لسياسته. وقد اخفق قاسم في تحقيق هدفيه المذكورين بسبب المعارضة العربية والغربية . وكان لهذا الاخفاق اثره في استمرار المعارضة لاسيما وإن الكويت أصبحت عضواً في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة .

وفي الوقت الذي طالبت فيه حكومة عبد الكريم قاسم باستعادة الكويت ، فإنها كانت تجري مفاوضات بدأت في نيسان ١٩٦١ مع شركات النفط بشأن الحد من استغلالها ثروة العراق . وقد استمرت المفاوضات التي رأسها عبد الكريم قاسم نفسه ، حتى تشرين الأول ١٩٦١ ، وحين اصرت الشركات على موقفها المتعنت اصدرت حكومة عبد الكريم قاسم في كانون الأول القانون رقم (٨٠) الذي سيطرت بموجبه الحكومة العراقية على ٩٩,٥ % من الأراضي العراقية ، وبذلك يكون القانون رقم (٨٠) اخطر واهم تشريع بشأن النفط حتى عام ١٩٦١ ، حتى إنه عد ثورة واول عمل ثوري بعد تأميم قناة السويس .

في ذروة صراع حكومة عبد الكريم قاسم مع شركات النفط ومحاولاته لاستعادة الكويت انفجرت ازمة داخلية في ايلول ١٩٦١ تمثلت بالتمرد المسلح الذي تزعمه الملا مصطفى البارزاني في شمال الوطن ، وهناك من ربط بين قيام التمرد وتعقد المفاوضات مع شركات النفط التي حثت البارزاني على اعلان تمرده لاضعاف موقف الحكومة .

أما ابرز الأحداث الخارجية التي تركت اثرها في اوضاع العراق الداخلية فهو سقوط تجربة الوحدة بانفصال سوريا عن مصر في ٢٨ ايلول ١٩٦١ الحدث الذي جعل قاسم يتنفس الصعداء ، إذ لم يعد خصمه اللدود (الرئيس جمال عبد الناصر) رئيساً لدولة تجاور العراق واصبح شريكاً لنظام الحكم الجديد القائم في سوريا في عدائه للرئيس عبد الناصر لهذا اتجه عبد الكريم قاسم لمد جسور التعاون مع النظام الجديد في سوريا بعد أن اعترف به وكان العراق أول قطر عربي يصله ممثل دبلوماسي سوري بعد الانفصال .

ولنا أن نشير إلى أن طبيعة بعض الأحداث جعلتنا نتناولها بنحو مستقل حفظاً على وحدة الموضوع لأن تجزئتها تحدث ارباكاً كما هو الحال في مفاوضات النفط التي استمرت زهاء سبعة

أشهر ، وكذلك الدعوة لاستعادة الكويت والتمرد المسلح في شمال العراق . وقد حرصنا أن نورد آراء عديدة وروايات عن الحدث الواحد يناقض بعضها البعض الآخر تاركين للقارئ تكوين صورة شاملة عن الحدث وظهر ذلك واضحاً عند الحديث عن أسباب تمرد البارزاني والتغير الوزاري والموقف من الانفصال .

فقد واجهت حكومة عبد الكريم قاسم خلال المدة كانون الثاني ١٩٦٢ – ٨ شباط ١٩٦٣، مشاكل وصعوبات جمة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، بعضها تعود بداياتها إلى العام ١٩٦١ ، واستمرت تداعياتها وارهاصاتها خلال المدة موضوعة البحث . .

وتعد مسألة الكويت ودعوة عبد الكريم قاسم إلى استعادتها في اواخر حزيران ١٩٦١ من القضايا الصعبة التي واجهتها حكومته حتى سقوطها في الثامن من شباط ١٩٦٣ إذ كانت لها تأثيراتها في المستويات كافة . كما أن التمرد المسلح الذي اندلع في شمالي العراق في ايلول ١٩٦١ واستنزافه الامكانات المادية والبشرية كان من الأحداث الخطيرة خلال المدة موضوعة البحث .

ومن القضايا التي واجهت حكومة عبد الكريم قاسم مسألة النفط وموقف الشركات الغربية من مطالب العراق وبما أن هذه الموضوعات لا يمكن تناولها حسب التسلسل الزمني ، لذلك رأينا من المناسب تناولها كموضوعات حفاظاً على وحدة الموضوع .

ومن المسائل التي تناولناها بالطريقة نفسها ، الأحزاب السياسية وموقفها من حكم عبد الكريم قاسم، فضلاً على قضية الدستور والانتخابات ومواقف الأحزاب .

أما القوانين والانظمة والتشريعات والاتفاقيات التجارية والثقافية وغيرها من الأحداث فقد تم درجها ضمن سياقها وكان لزاماً علينا متابعة تفاصيل الآثار السلبية التي تركتها سياسة عبد الكريم قاسم تجاه الأحداث البارزة عام ١٩٦٢ . وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة عزلته والتباعد بينه وبين الشعب بل وحتى مع حلفائه من الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين التقدميين . الذين ظلوا – على الرغم من أنهم كانوا يعدون حكمه حكما عسكريا فردياً – يبذلون المحاولات لمد الجسور إليه واظهار تعاونهم معه وخشيتهم من قيام حكم قومي في العراق .

وقد ازداد التذمّر الشعبي في الأشهر الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم على نطاق واسع. عبّر هذا التذمر عن نفسه بالاضرابات والتظاهرات المتواصلة التي قام بها العمال والطلبة والتي قادها حزب البعث العربي الاشتراكي حتى سقوط ذلك الحكم . وأصبح سقوط النظام متوقعا بين لحظة وأخرى . واستطاع حزب البعث العربي الاشتراكي أن ينظم نفسه ويحتل مواقعه في المنظمات الجماهيرية التي أخذ نفوذ الشيوعيين ينحسر عنها واحدة بعد الأخرى ويوجه ذلك التذمر نحو اسقاط النظام الذي أخذ يهيأ له جماهيرياً وعسكرياً فتم له ما أراد في ٨ شباط ١٩٦٣ .

وبالله التوفيق

الباحثون

الوزارة العراقية عام ١٩٦١

كانت الوزارة منذ مطلع عام ١٩٦١ تتكون على النحو الآتي : -

١ -	اللواء الركن عبد الكريم قاسم	- رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع [١] .
٢ -	الزعيم الركن أحمد محمد يحيى	- وزير الداخلية ووكيل وزير الاصلاح الزراعي .
٣ -	السيد حسن الطالباني	- وزير المواصلات ووكيل وزير الشؤون الاجتماعية .
٤ -	اللواء الطبيب محمد عبد الملك الشواف	- وزير الصحة .
٥ -	الزعيم فؤاد عارف	- وزير دولة ووكيل وزير الزراعة.
٦ -	الزعيم الركن اسماعيل إبراهيم عارف	- وزير المعارف .
٧ -	د . محمد سلمان .	- وزير النفط .
٨ -	د . مظفر حسين جميل	- وزير المالية .
٩ -	السيد مصطفى علي	- وزير العدل .
١٠ -	د . هاشم جواد	- وزير الخارجية .
١١ -	الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد	- وزير الصناعة .
١٢ -	د . طلعت الشيباني	- وزير التخطيط .
١٣ -	د . فيصل السامر	- وزير الارشاد .
١٤ -	السيد عباس البلداوي	- وزير البلديات .
١٥ -	السيد ناظم الزهاوي	- وزير التجارة .
١٦ -	السيد حسن رفعت	- وزير الاشغال [٢] .

الملاحظ أن التشكيلة الوزارية قد حققت نوعا من التوازن بين العسكريين والمدنيين ، وقد ضمت ثلاثة وزراء كرد هم : حسن الطالباني وزير المواصلات والزعيم فؤاد عارف وزير الدولة ، أما الأخير فكان حسن رفعت وزير الاشغال .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التشكيلة هي ذاتها التي كانت موجودة عام ١٩٦٠ [٣] ، باستثناء حسن رفعت - وزير الاشغال والاسكان الذي عين بدلا من عوني يوسف ، وحسن رفعت من مواليد السليمانية سنة ١٩٢٧ ، اتم دراسته الاعدادية فيها ثم دخل كلية الهندسة العراقية في بغداد وتخرج منها سنة ١٩٤٨ بدرجة دبلوم في الهندسة المدنية ، اوفد إلى الولايات المتحدة الأمريكية فحصل

---

[١] الملاحظ أن عبد الكريم قاسم ظل يشغل هذا المنصب منذ التشكيلة الوزارية الأولى وحتى نهاية حكمه .

[٢] وزارة العدل . مجموعة القوانين والأنظمة ، للسنة ١٩٦١ . مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٦٢ .

[٣] لمعرفة مؤهلات واتجاهات الوزراء - يراجع الجزء الرابع من كتابنا - واننا لم نتطرق إلى ذلك خشية التكرار .

على شهادة الماجستير في هندسة الانشاء سنة ١٩٥٥ ، اشغل عدة مناصب حكومية مهمة منها رئاسة بلدية السليمانية ورئاسة الهيئة الفنية في امانة العاصمة ومنصب وكيل وزارة الاشغال والاسكان واخيراً عين وزيراً لوزارة الاشغال والاسكان اواخر عام ١٩٦٠ [١] .

أما مجلس السيادة فكان يتألف من محمد نجيب الربيعي رئيساً وعضوية كل من محمد مهدي كبة وخالد النقشبندي . ويذكر أن محمد مهدي كبة كان قد قدم استقالته من عضوية المجلس منذ شباط ١٩٥٩ إلا أن عبد الكريم قاسم لم يوافق عليها ، مما دفعه إلى عدم حضور اجتماعات المجلس. وظل الحال هكذا حتى كانون أول ١٩٦١ ، حيث صدر البيان رقم ٣ ، وهذا نصه : " بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ، ونظراً للظروف الطارئة الخاصة بعضوية مجلس السيادة واستناداً إلى ما جاء في بياننا المرقم ١ والمؤرخ في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٧٧ هجرية الموافق في الرابع عشر من تموز سنة ١٩٥٨ ميلادية أصبح تأليف مجلس السيادة على الوجه الآتي : -

١ - الفريق الركن محمد نجيب الربيعي - رئيساً .

٢ - السيد عبد المجيد كمونة - عضواً .

٣ - السيد رشاد عارف - عضواً .

بغداد الأول من شهر كانون الأول ١٩٦١ ميلادية " [٢] .

والملاحظ أن عبد الكريم قاسم اراد الحفاظ على تحقيق التوازن في تشكيلة مجلس السيادة عندما عين رشاد عارف وهو كردي بدلاً من خالد النقشبندي الذي وافاه الاجل . وعبد المجيد كمونة وهو من اهالي النجف بدلاً من محمد مهدي كبة .

ومن الضروري الإشارة إلى أن الوزارة شهدت تغييرات في بعض الحقائب الوزارية ، فقد اسندت حقيبة وزارة البلديات في ١٥ مايس ١٩٦١ إلى باقر الدجيلي بدلاً من عباس البلداوي . وباقر الدجيلي من مواليد النجف عام ١٩١٧ واتم دراسته الاعدادية فيها ، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٤٠ ، تقلد في مناصب ادارية عديدة في مختلف الالوية (المحافظات) العراقية ، حتى عين متصرفاً للواء الحلة عام ١٩٥٩ ثم متصرفاً للواء السليمانية [٣] .

كذلك اسندت وزارة العدل في ١٤ مايس إلى رشيد محمود بدلاً من مصطفى علي ورشيد محمود من مواليد ١٩٠٦ ، تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٢٨ ، درس الاقتصاد السياسي في انكلترا عام ١٩٣٠ ، تقلد مناصب مختلفة في وزارات عدة ثم مارس المحاماة من عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٤٩ ، كان آخر المناصب التي تقلدها قبل استيزاره رئيساً لديوان التدوين القانوني عام ١٩٥٨ [٤] ، في حين اسندت وزارة الزراعة في ١٤ مايس أيضاً إلى عادل جلال بعد أن كان يشغلها وكالة فؤاد عارف فضلاً عن اشغاله منصب وزير للدولة . وعادل جلال من مواليد خانقين ١٩١٩ ،

---

[١] دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، بغداد ١٩٦٠ ، ص ٧٣٤ .

[٢] جريدة الثورة في ٥ / ١٢ / ١٩٦١ .

[٣] دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، المصدر السابق ، ص ٤٠٢ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ٤٣٧ .

اتم دراسته الثانوية بالموصل ، تخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٣٨ ، تقلد مناصب عسكرية عديدة . عين بعد الثورة متصرفا للواء الديوانية ثم متصرفا للواء ديالى [١] .

كما أن وزارة الارشاد كانت قد اسندت إلى اسماعيل إبراهيم العارف (وكالة) فضلا عن منصبه بوصفه وزيرا للمعارف .

أما أسباب تلك التبدلات الوزارية فيقول باقر الدجيلي ، أن عبد الكريم قاسم كان قد ضاق ذرعا من تصرفات بعض الوزراء الذين كانوا ينقلون ما يدور في مجلس الوزراء إلى جهات حزبية وسياسية . ففي سبيل المثال كان عباس البلداوي ينقل ما يدور في المجلس إلى كامل الجادرجي ، وفؤاد عارف ينقلها الى الملا مصطفى البارزاني . فقرر عبد الكريم قاسم اقالة بعضهم [٢] .

اما العميد خليل ابراهيم الزوبعي ، فقد اكد أن الوزراء هم الذين قدموا استقالاتهم بعد أن اصر قاسم على سياسته المعادية للجمهورية العربية المتحدة ، واستمرار حالة الفوضى السياسية ، وعدم جدية قاسم للقيام باصلاحات جذرية ، واضاف الزوبعي أيضا بأن كامل الجادرجي هو الذي حث عباس البلداوي على الاستقالة [٣] .

أما ما يتعلق باسناد وزارة الزراعة إلى عادل جلال بعد أن كان يشرف عليها فؤاد عارف فقد اشار الأخير إنه كان يشغلها وكالة ، وقد احتفظ بمنصبه بوصفه وزيرا للدولة [٤] ، وهناك من يذكر أن اقالة فيصل السامر كانت للحد من النشاط اليساري [٥] .

الجبهة القومية

اثمرت جهود حزب البعث العربي الاشتراكي في ميدان العمل الجبهوي قيام (الجبهة القومية) في آذار ١٩٦١ . وقد ضمت الجبهة فضلا عن حزب البعث كلا من حركة القوميين العرب وحزب الاستقلال وعددا من المستقلين . وقد لخص الحزب مسوغات قيام تلك الجبهة بالعمل على تعبئة الجماهير القومية وكسر الطوق المحيط بالحزب ، واضعاف بعض التكتلات القومية المشبوهة [٦] .

وعلى الرغم من أن الجبهة لم تقم بدور أساسي في اسقاط حكم عبد الكريم قاسم ، فإنها اسهمت في كشف مساوئ النظام ، والدعوة إلى إقامة حكم عربي ديمقراطي ، وحمّلت في بياناتها الحزب الشيوعي وعبد الكريم قاسم مسؤولية تطورات الأحداث في شمال العراق حسبما جاء في بيانها الصادر في اواخر ايلول ١٩٦١ [٧] .

---

[١] دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، ص ٤٠٢ .

[٢] مقابلة مع باقر الدجيلي . اجراها الدكتور علاء جاسم الحربي في ٢٥ / ١ / ٢٠٠١ .

[٣] مقابلة مع العميد خليل ابراهيم الزوبعي . اجراها الدكتور علاء جاسم الحربي في ٢٥ / ١ / ٢٠٠١ .

[٤] مقابلة مع فؤاد عارف . اجراها الدكتور علاء جاسم الحربي في ٢٥ / ٧ / ٢٠٠٠ .

[٥] خضير حسن سلمان . التطورات السياسية الداخلية في العراق ٨ شباط - ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ . رسالة دكتوراه غير منشورة . بغداد ١٩٩٨ . ص ٧١ .

[٦] نضال البعث . جـ ٧ . ص ٦٣ .

[٧] المصدر نفسه ص ١٤٥ - ١٤٧ .

كما اصدرت الجبهة بيانا في ايلول ١٩٦١ بمناسبة الذكرى السنوية لاعدام رجال ثورة الموصل ١٩٥٩ ارادت من هذه الذكرى أن تكون حافزا للقضاء على الحكم الفردي ، واشارت الجبهة في بيانها المذكور إلى الحملة التي يشنها الحزب الشيوعي العراقي على التنظيم الحزبي والتدابير الارهابية ضد فئات الشعب وطبقاته. ودعت إلى مضاعفة النضال الوطني لانهاء الحكم الدكتاتوري واقامة حكم شعبي عربي ديمقراطي[١].

فضلا عن ذلك كانت الجبهة تؤكد أن الوطن العربي وحدة سياسية متكاملة وان التجزئة حالة فرضها الاستعمار ، كما أنها تسعى لتحرير فلسطين والأجزاء السليبة من الاستعمار ، وتؤمن بسياسة الحياد الايجابي وتتبنى الاشتراكية المستمدة من واقع الشعب العربي وظروفه الخاصة ، وتحارب الشيوعية والصهيونية والاستعمار [٢] .

ولقد استمدت الجبهة القومية قوتها من وجود حزب البعث العربي الاشتراكي بوصفه القوة الرئيسة فيها . وهذا ما اشارت إليه مديرية الأمن العامة ، فبعد أن اتهمتها بأنها تعمل لزعزة الثقة بزعيم البلاد اشارت إلى أن " أهم ما فيها هو حزب البعث العربي الاشتراكي، أما الفصائل الأخرى فلا تمثل الا عددا قليلا من الأشخاص الذين يؤمنون بزعامة عبد الناصر"[٣] .

وتجدر الاشارة الى أن حركة القوميين العرب كانت قد انسحبت من الجبهة القومية في تموز ١٩٦١ نتيجة لتأزم العلاقات بين الأحزاب والقوى القومية داخل الجبهة ، ولكون الجبهة لم تضم جميع القوى القومية فقد بقي خارج الجبهة الحزب العربي الاشتراكي والرابطة القومية والحزب الاسلامي وذلك بسبب عدم فاعلية تلك الأحزاب وافتقار غالبيتها الى الشعبية بين الجماهير .

وقد عللت الحركة انسحابها بعدم قدرتها على جمع أطراف النضال القومية في العراق في ظل الاوضاع الراهنة ، في حين اكد حزب البعث العربي الاشتراكي أن الكتل القومية على الرغم من رفعها شعار اسقاط النظام ، لم تقدم على التعاون مع الحزب بسبب دورانها في فلك السياسة الرسمية للجمهورية العربية المتحدة. تلك السياسة التي كانت قد دخلت صراعا شاقا مع حزب البعث القى بظلاله على علاقة العناصر القومية بقيادة الحزب في العراق ، مما أدى بالنتيجة الى أن يواجه الحزب بمفرده ارهاب السلطة ومؤيديها من الشيوعيين والقوى السياسية الأخرى [٤] .

---

[١] نضال البعث . جـ ٧ . ص ١٤٧ .

[٢] د . ليث الزبيدي . ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق . بغداد ١٩٧٩ . ص ٥١٨ .

[٣] اقتباسا عن د . خضير حسن سلمان . المصدر السابق . ص ٦٣ - ٦٥ .

[٤] المصدر نفسه . ص ٦٤ .

استبدال العملة القديمة

لقد ظلت العملة العراقية التي صدرت في العهد الملكي بموجب قانون العملة العراقية الصادر في نيسان ١٩٣١ هي المتداولة في العراق . ولم تقدم حكومة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ على استبدالها أو الغائها الا في كانون الثاني عام ١٩٦١ .

فقد اصدر رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بيانا إلى " أبناء الشعب العراقي المظفر " ، وفيما يأتي نصه :

١ - ان العملة العراقية القديمة التي لا تحمل شعار الجمهورية العراقية سوف تصبح باطلة اعتبارا من يوم ٦ كانون الثاني لسنة ١٩٦١ ، ولا يصح تداولها أو التأديات بها بعد التاريخ المذكور .

٢ - رغبة منا في اعطاء الفرصة الكافية لابناء شعبنا الكريم من الذين لم تسمح لهم اوقاتهم لتبديل ما لديهم من العملة القديمة ، فقد صدرت التعليمات اللازمة إلى البنك المركزي بقبول استلام العملة القديمة وتعويضها بالعملة الجديدة حتى نهاية الشهر الحالي في يوم الثلاثاء ٣١ / ١ / ١٩٦١ بموجب تشريع خاص يصدر هذا اليوم .

الزعيم عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة [١] .

وكان مجلس الوزراء قد اصدر في الرابع من كانون الثاني من العام نفسه القانون رقم (١) لسنة ١٩٦١ . والخاص بتعويض الاوراق النقدية والمسكوكات التي لا تحمل شعار الجمهورية العراقية . جاء في مادته الأولى ما يأتي : -

للبنك المركزي العراقي أو من يخوله أن يعوض بالقيمة الاسمية الاوراق النقدية والمسكوكات التي لا تحمل شعار الجمهورية العراقية والتي تصبح عملة غير قانونية لا تصح التأديات بها اعتبارا من التاريخ المعين في المرسوم الجمهوري رقم ٤١٥ لسنة ١٩٦٠ .

أما المادة الثانية . فقد اشارت إلى أن هذا القانون ينفذ في يوم ٦ كانون الثاني لسنة ١٩٦١ وينتهي حكمه بانتهاء الدوام الرسمي في يوم ٣١ كانون الثاني لسنة ١٩٦١ [٢] .

وجاء في الأسباب الموجهة لهذا القانون ما يأتي : " بالنظر لبقاء كمية من الاوراق النقدية والمسكوكات المتنوعة لدى الجمهور ، وحيث أن غالبية أصحاب هذه العملة من ذوي الدخل المحدود ومن سكان المناطق النائية الذين لم يتيسر لهم التبديل خلال المدة المحددة ، فلا يصح حرمانهم من ملكيتهم قبل اعطائهم فرصة اخيرة . . " [٣] .

---

[١] جريدة الاهالي . العدد ٦٢٠ في ٥ كانون الثاني ١٩٦١ .

[٢] وزارة العدل . مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦١ ، ص ١ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ١ .

خطاب عبد الكريم قاسم في المؤتمر الطبي العراقي الثاني

برعاية اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء ، افتتح في بهو امانة العاصمة المؤتمر الطبي الثاني للجمعية الطبية العراقية .

وقد القى عبد الكريم قاسم خطابا حيًا فيه المؤتمرين واعرب عن سروره لحضوره المؤتمر وجاء في خطابه : " قد يفكر البعض باعمال طائشة إنه يتصدى إلى جمهوريتنا كلما حاولنا أن ندخل في مفاوضات مع شركات اجنبية لاقرار حق البلاد . . . أن جمهوريتنا قد تحررت وإن الشعب العراقي يقف بالمرصاد لكل طائش يتصدى بالاعمال الفوضوية أو الاعمال الطائشة على أبناء الشعب الكرام أو يتصدى لمنافعهم العامة " [1] .

وكرر في خطابه المذكور تحذيره قائلا : " انني احذر الاستعمار ، أننا نقوم بحركات مصممة لوقف كل من يتصدى الى أبناء شعبنا سواء كان من المستعمر أو أذنابه . كلما اردنا خلق جو من الاستقرار والهدوء للدخول بمفاوضات مع شركات اجنبية تحكمت في بلادنا نرى بين الحين والحين يسخرون اذنابهم وصنائعهم للنيل من جمهوريتنا " [2] .

جريدة الاهالي ترد على خطاب رئيس الوزراء

ردا على الخطاب المذكور اعلاه ، كتبت جريدة الاهالي الناطقة بلسان الحزب الوطني الديمقراطي ، مقالا افتتاحيا في التاسع من كانون الثاني ١٩٦١ بعنوان (الأمور التي تشغل بال الناس وخطاب رئيس الوزراء في يوم عيد الجيش) ، اشارت فيه إلى اوضاع البلاد السياسية كإنهاء الاحكام العرفية والاعلان عن لجنة لوضع مشروع الدستور واطلاق سراح الموقوفين والمحتجزين والمبعدين . . . الخ ، وتساءل المقال : ولكن ماذا في خطاب رئيس الوزراء عن الأمور الأساسية الأخرى كالاحكام العرفية والدستور النهائي ، والاوضاع الاقتصادية وحالة الأمن واطمئنان المواطنين وسيادة القانون وعن الموقوفين والمحتجزين وغير ذلك مما يشغل اذهان الناس " [3] .

واشارت إلى أن الاستقرار والاطمئنان لا يأتيان من نفسهما من غير تهيئة اسبابهما واعداد متطلباتهما. واكدت بأن من الأسباب التي تهيء للاستقرار قيام المؤسسات الدستورية كالقضاء المستقل الكفوء واقامة الحكم على أساس توزيع العمل والاختصاص والمسؤولية الوزارية والرقابة على اعمال السلطة التنفيذية وسيادة القانون . ومضت الجريدة تقول : والكل يعلم أن الاستقرار قد اختل مع وجود الادارة العرفية والمحاكم الخاصة . فليست الادارة العرفية إذن هي العامل الذي من شأنه أن يحقق الاستقرار " .

واختتمت الجريدة مقالها قائلة : " واخيرا فإن الخطاب تضمن أشياء كنا نتمنى لو إنه خلا منها، ولا يستبعد أن يكون السبب في ذلك هو الارتجال الذي لا يستحسن في الخطب الرسمية التي تترتب

---

[1] جريدة الثورة في ٧ كانون الثاني ١٩٦١ .

[2] المصدر نفسه .

[3] جريدة الاهالي ، العدد ٦٢٢ في ٩ كانون الثاني ١٩٦١ .

عليها نتائج مهمة . والذي جرت العادة في أغلب دول العالم على تجنبه وعلى كتابة الخطب الرسمية بعد استشارة المسؤولين كل في اختصاصه وفي موضوعه .

من خلال استقرائنا لهذا المقال يتضح لنا انه انتقد بشكل صريح الاوضاع السياسية ، كما تضمن نقدا واضحا لشخص عبد الكريم قاسم الذي كان يرتجل خطاباته ارتجالا ، كما أن لغة المقال كانت تعبر عن معارضة واضحة لسياسة الحكومة . والذي يؤكد صحة ما ذهبنا إليه، التقرير الامني الذي جاء بعنوان (تعليقات الشعب على خطاب سيادة الزعيم) ، والذي تهجم كثيرا على الحزب الوطني الديمقراطي ورئيسه كامل الجادرجي وجريدة الاهالي وبالنظر لاهمية التقرير في تسليط الضوء على موقف الأحزاب والقوى السياسية ندرج نصه :

سيادة الزعيم المنقذ

الموضوع : - تعليقات الشعب على خطاب سيادة الزعيم

لقد كان الخطاب الذي القاه سيادة الزعيم بمناسبة ذكرى تأسيس الجيش خطابا تاريخيا رائعا وحدث مهما من احداث الساعة بحيث صار في الامكان معرفة الاهواء الشعبية والتعليقات الفردية كما صار في الامكان استجلاء الاراء القومية والبعثية أو غيرها من الاتجاهات الحزبية الأخرى . وذلك بسبب وضوح المواضيع السياسية التي طرحها سيادة الزعيم هذه المرة بحيث لم نجد هناك أية صعوبة في تحديد تلك التعليقات المهمة من جانب الرأي العام واستجلاء معانيها الحقيقية من كل تلك الاوساط - ونذكرها كما يلي :-

١ - الاوساط الشعبية

ابدت الاوساط الشعبية ارتياحا عظيما وتأييدا كبيرا لسياسة سيادة الزعيم الامين وهي وإن لم تكن تعليقات علمية أو سياسية وذلك بسبب ضعف مدارك هذه الطبقة الثقافي وعلة نموها السياسي إلا انها في الحقيقة والواقع عواطف شعبية عظيمة اساسها الدعاء لمفجر ثورة ١٤ تموز الخالدة وذلك بما وجدوه من سعي سيادته الحثيث نحو رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والترفيه عنهم بشكل ينسجم مع امانيهم الوطنية التي كانت تخالج قلوبهم منذ زمن بعيد وقد كان المقياس الحقيقي لهذه العواطف الحقيقية هو ما يردده عموم الشعب .

(الله يساعد الزعيم) و (الله يطول عمر الزعيم)

ولاشك بأن هذه الألفاظ ان دلت على شيء فإنها تدل على مدى تعلق الشعب بالزعيم العظيم عبد الكريم قاسم ومدى حبهم وتأييدهم المطلق لسيادته .

٢ - الاوساط القومية

لا نغالي إذا قلنا أن الاوساط القومية كلها قد أيدت سيادة الزعيم ، ولا نغالي إذا قلنا بأن الخطاب كان في الدرجة الأولى خلاصة شعورهم وعمارة تفكيرهم من حيث النظرة الصحيحة الواقعية لسياسة الجمهورية العراقية في الداخل والخارج ولهذا اخذوا يشرحون الخطاب شرحا وافيا وتعد هذه الشروح حقيقة الواقع القومي في الجمهورية العراقية الخالدة وندرجها باختصار كما يأتي:-

أ - ان العرب في هذه البلاد وفي البلاد العربية الأخرى يجددون العهد لسيادة الزعيم وذلك لأن الخطاب كان واضحا لا لبس فيه ولا غموض إذ بعث في نفوسهم الامل والطمأنينة المتزايدة

وعرفهم بحقيقة الاوضاع القائمة ورأي سيادة الزعيم السديد فيها وانهم يعترفون اعترافا كاملا بان العراق مقبل على رخاء اقتصادي واستقرار سياسي سوف يؤثر تأثيرا كبيرا على مستقبل الأمة العربية .

ب - ان الصراحة التي تجلت في رأي سيادة الزعيم هذه المرة وتأكيده على العمل من أجل الوطن وخدمة تربته وإن المبادئ يجب أن تستمد من مصلحة الوطن العراقي ومصلحة الوطن العربي الكبير كان قد خفف التبرم الحاصل في بعض النفوس وقضى نهائيا على السخط ايا كان مصدره نتيجة تلك الأحداث المزعجة الماضية التي ظل قسم من ترسباتها في تلك النفوس .

جـ - لقد آمن (القوميون) هذه المرة ايمانا قويا بأن سيادة الزعيم لهم ولامته العربية وهم لا ينكرون حق الزعيم بما جاء به من معجزات الزمان فهو الرجل الذي اوجد الجمهورية الفلسطينية الخالدة وهو الذي اوجد فكرة الجهاد المقدس لها بحيث لم يكن هناك من بين ساسة العرب قبل هذا من ابتكر هذا الحق ولم يكن في مقدور أي زعيم عربي أن يعارض هذه الفكرة السامية وكان مؤتمر وزراء الخارجية للدول العربية الذي انعقد في لبنان أكبر شاهد على ما نقول . وكذلك تأييد سيادة الزعيم لشعب الجزائر المناضل وشجبه الاستفتاء المزيف ، ولكن القوميين بعد أن اتضحت لهم حقيقة سياسة الزعيم العربية وظهرت مفاهيمه القومية الجديدة واندفاعه الوطني الحر اخذوا يقولون أن هناك للعرب زعيمين في الوقت الحاضر زعيم في الغرب وهو جمال عبد الناصر وزعيم في الشرق هو البطل عبد الكريم قاسم وإن العرب وإن كانوا يفرحون بكل خير يقدمه لهم الزعيمان إلا أننا بحكم واجبنا نعتز بالزعيم عبد الكريم قاسم ونتمنى أن يقدم لامته العربية طعاما شهيا اشد اشباعا من طعام جمال عبد الناصر وهم يتوقعون بأن سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم سوف يبني المجد والخلود لامته العربية بخطواته الموزونة وخططه المدروسة وبعدها فإن التاريخ سوف يحكم على الرجلين ويسجل عليهم المجد والخلود .

د - وتبين الوسط القومي على اتجاه سياسة الزعيم العربية وذلك بما صرحه من شجبه مرة أخرى لاعمال الفوضى والفوضويين وقطع خيوط أولئك الذين ارتبطوا بدولة اجنبية اربا اربا ويعدون هذا التصريح انذارا نهائيا لهؤلاء الخونة الذين باعوا بلادهم للاجنبي ولا فرق عندهم بين أولئك العملاء الذين خدموا في العهد المباد وهؤلاء الذين يخدمون في الوقت الحاضر ، وإن صراحة سيادة الزعيم في قطع هذه الخيوط هو نصر للأمة العربية التي تأبى الارتباط بأية جهة كانت وايا كان مصدره .

هـ - ويفسر القوميون بتوضيح سيادة الزعيم فكرة الاتصال بأصحاب الرأي الثاقب من المثقفين والوطنيين من أهل البلاد لاخراج الدستور الدائم بأنه ضربية قاصمة للحزب الوطني الديمقراطي وقنبلة صاعقة لهذا الحزب الذي يلقبه القوميون (بحزب التفريخ) أي الحزب الذي يفرخ الفوضى والشغب سواء كان قبل الثورة أو بعدها وهو الحزب الذي فرخ الشيوعيين وانضم اليهم وهو ما يزال دائبا في هذا التفريخ ، وهو ضربة بنفس الوقت لأولئك الذين يحملون لواء الانفصالية الاستعمارية في الشمال إذ أن سيادته قد صوّر لهم قوة الأمة العربية المجيدة إذ قال (ان العراق مشاع لامتنا العربية فهو لها وهي له) وبهذا قطع الطريق أمام أولئك المغامرين

الذين سوف يعرفون أن الفردوس المفقود ما هو إلا خيال ووهم وإن الأمة العربية جواد اصيل يملك عنانه اليوم سيادة الزعيم لا تغلبه الخيول الواهنة .

و - وإن ابرز ما في الخطاب في نظر القوميين هو أن سيادة الزعيم لا ينتقل من موضوع لآخر حتى يستكمل ذلك الموضوع ولما كان لدى سيادة الزعيم جملة من المسائل السياسية المهمة التي يود طرحها على شعبه العربي الحر لذلك فقد كلفه هذا الخطاب وقتا طويلا وجهدا كبيرا بحيث كانت الكلمات تخرج وكأنها تخرج من قلبه قبل لسانه ومع هذا فإن سيادته بالرغم من طرحه معظم المسائل السياسية فهو قد اختتم الخطاب بلفظة الأمة العربية المجيدة ويعد القوميون أن ورود هذه اللفظة تعني غمورها بعواطف سيادة الزعيم وقلبه العربي الكبير بكل صدق وايمان .

٣ - الاوساط البعثية

لقد اقسم من ينتمي لهذا الوسط من المثقفين بأن الخطاب كان عظيما وهو اشعاع عربي جديد ولكن ما يزال هذا الوسط يأسف من الحوادث الماضية التي اشعل نارها الشيوعيون حين صوروا للحكومة الوطنية أنهم حماة الوطن وانهم حماة الجمهورية وإن سواهم من الفئات هم الخونة الذين يجب القضاء عليهم بالقتل والتشريد . وهذا هو السبب الذي دعاهم إلى النضال على حد تفكيرهم وهذا هو السبب الذي دعاهم للدفاع عن انفسهم على حد اعتقادهم ثم يتابع هؤلاء بقولهم واليوم يريد الشيوعيون المهادنة والعمل من اجل تسوية الخلافات القائمة بيننا وبينهم وأننا لا نهادن الشيوعيين ونحن الآن قد انسحبنا من الميدان وذلك لأن الدولة قد عرفت من هم هؤلاء وهي الآن تحاسب المسببين للقانون ويعد القوميون والبعثيين تثمين سيادة الزعيم لقوات الشرطة والأمن ضربة قاضية للشيوعيين وهو في الوقت نفسه دعوة واضحة لمكافحة الجرائم وحفظ النظام والقانون وزيادة الأمن والاستقرار في البلاد .

٤ - الاوساط اليسارية

يعد اليساريون المتطرفون بصورة خاصة أن خطاب سيادة الزعيم هو نهاية الطريق لهم وهو في الوقت نفسه قد حسس الشعب بأنهم ذوو مبادئ مستوردة من الخارج وهم ذوو ارتباطات بامهم الحنون . ولهذا فإن سيادة الزعيم قد حصر نشاطهم وطوقهم تطويقا كاملا بالشعب العربي الواعي .

٥ - الوسط الديمقراطي الوطني ((حزب التفريخ))

يلاحظ أن جدلا عنيفا قد اشتد بين اقطاب هذا الحزب ولاسيما ما لاحظه القوميون في نقابة المحامين من قيام خلافات جديدة بينهم تظهر بصورة واضحة على مسرح النقابة بسبب وجودهم الدائم هناك ونعل سبب الخلافات هي أن أكثر هؤلاء هم من الانتهازيين الذين قد عرفوا بأن ذلك الزمن قد ولى يوم كان قائدهم الدجال كامل الجادرجي يدعي بالوطنية ويركب زورق المعارضة كما عرفوا أيضا بأن الشعب أخذ يحتقر هذا الرجل وزبانيته الذين دأبوا على الفوضى والشغب والمعارضة ولو على اكتاف الشياطين .

العقيد

مدير الأمن العام

خطاب عبد الكريم قاسم في حفلة وضع الحجر الأساس لجسر الكرادة المعلق

فيما يأتي نص خطاب رئيس الوزراء اللواء [1] عبد الكريم قاسم في حفل وضع الحجر الأساس لجسر الكرادة المعلق الذي جرى صباح يوم الاربعاء ١ شباط ١٩٦١ .

السلام عليكم أبناء شعبنا العزيز . . . السلام عليكم اينما كنتم في ارجاء وطننا . . السلام عليكم ايها الضيوف الكرام . اننا في هذا اليوم جئنا لنجتمع معكم ساعة من الزمن نقابل دجلة الصامت لنرسي الحجر الأساس إلى جسر معلق صمم على أساس من البراعة والفن ما يضيف آية من ايات الازدهار الذي تحلى به شعبنا بعد الثورة المباركة . . . [1] .

تعديل قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨

أصدرت الحكومة في الثامن عشر من شهر شباط ١٩٦١ القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦١ ، والخاص بتعديل قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ [2] . وقد نص القانون على ما يأتي:-

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء . صدق القانون الآتي : -

المادة الأولى - تحذف المادة السابعة من قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨. المعدلة بالقانونين المرقمين ١٢٣ لسنة ٩٥٩ و ٣٨ لسنة ١٩٦٠ ويحل محلها ما يأتي: -

المادة السابعة : تقوم بتقدير بدل مثل الأرض وتوابعها المستولى عليها لجنة برئاسة حاكم محكمة البداءة الأقدم الذي تقع الأرض ضمن صلاحية محكمته أو من ينسبه من حكامها وعضوية مأمور الطابو وعند عدم وجوده فمن ينسبه مدير طابو اللواء من مأموري الطابو وعضوية مدير المال وعند عدم وجوده فمن ينسبه المتصرف من موظفي المالية . وتصدر الهيئة العليا التعليمات لتنظيم الإجراءات الواجب اتباعها في تقدير بدل المثل وقيمة التوابع وللعضو المفوض أن يعهد إلى اللجنة بتقدير بدل مثل أو قيمة أي أرض أو مال يقتضي تقديره قانونا .

المادة الثانية - تحذف المادة العاشرة من القانون ويحل محلها ما يأتي : -

المادة العاشرة : يجوز الاستيلاء على أرض عائدة لشخص غير خاضع لهذا القانون تتخلل ارضا مستولى عليها أو اميرية صرفة أو محلولة إذا اقتضت ذلك ضرورة التوزيع ويعوض صاحبها بأرض أخرى مستولى عليها أو اميرية صرفة أو محلولة على أن تكون مماثلة لأرضه في الجودة

رقي عبد الكريم قاسم إلى رتبة لواء ركن في ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ . لكن وسائل الاعلام وعامة الناس استمروا باستخدام كلمة (الزعيم) للدلالة على الزعامة والقيادة .

[1] جريدة الاهالي . العدد ٦٤٣ في ٢ شباط ١٩٦١ .

[2] للمزيد من المعلومات عن القانون رقم ٣٠ يراجع الجزء الأول من مؤلفنا ص ٢٢٨ - ٢٣٤ .

ومساوية في المساحة لما يؤول إليه من أرضه عند تصحيح صنفها حسب أحكام قانون تصحيح صنف الاراضي الاميرية أو يعوض عنها نقدا إذا رغب في ذلك .

وإذا امتنع عن ابداء رغبته يودع البدل امانة باسمه في الخزينة .

المادة الثالثة : ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة : على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون [1] .

اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية وسيلان

تم في الساعة الخامسة من مساء يوم ٢٠ شباط ١٩٦١ بديوان وزارة الخارجية التوقيع على الاتفاقية التجارية المعقودة بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة سيلان وقد وقعها بالنيابة عن الحكومة العراقية السيد ناظم الزهاوي وزير التجارة فيما وقعها عن الحكومة السيلانية سيادة تي . بي ايلا نكراتن وزير التجارة والطعام والملاحة لحكومة سيلان .

وتمت مصادقة مجلس الوزارة على الاتفاقية بالقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦١ في الأول من نيسان من العام المذكور ، وقد تضمن القانون مقدمة وتسع مواد ، جاء في المادة الأولى ، يمنح الفريقان المتعاقدان كلا منهما الآخر معاملة أكثر الأمم حظوة وذلك فيما يتعلق بكافة القضايا الكمركية والضرائب والتكاليف الاخرى [2] .

اتفاقية استخدام الاداريين في الأمم المتحدة

تم يوم ١٥ آذار ١٩٦١ في ديوان وزارة الخارجية التوقيع على اتفاقية استخدام الخبراء الاداريين . المعقودة بين الجمهورية العراقية وهيئة الأمم المتحدة ، وقد وقعها بالنيابة عن الجمهورية العراقية السيد هاشم جواد - وزير الخارجية وعن هيئة الأمم المتحدة سيادة جينيز مالنك- الممثل المقيم لمجلس المساعدات الفنية التابع لهيئة الأمم المتحدة في العراق .

وقد جاءت الاتفاقية بمقدمة وستة مواد ، تضمنت الأولى - نطاق الاتفاقية واختصت الثانية بواجبات الموظفين ، في حين اشارت الثالثة إلى التزامات الأمم المتحدة ، بينما تضمنت الرابعة التزامات الحكومة . أما المادة الخامسة فقد تضمنت موضوع تسوية الخلافات ، بينما جاءت الاحكام العامة في المادة الاخيرة . وصادق عليها المجلس في (١٠ مايس ١٩٦١)[3].

---

[1] وزارة العدل . مجموعة القوانين والأنظمة للسنة ١٩٦١ ، مطبعة الحكومة . بغداد ١٩٦٢ ، ص ٣٢ .

[2] مجموعة الانظمة والقوانين ، ص ١١٨ - ١١٩ .

[3] المصدر نفسه . ص ١٩٤ - ١٩٩ . جريدة الثورة . العدد ٥٦٩ في ٦ / ٣ / ٩٦١ .

قانون تعديل الخطة الاقتصادية
رقم ١٢ لسنة ١٩٦١

نص القانون

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير التخطيط ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي :

المادة الأولى : يضاف مبلغ خمسة ملايين ديناء إلى المبلغ المرصد في المادة الرابعة من قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته .

المادة الثانية : يكون المبلغ المرصد لسد نفقات مشاريع الخطة الاقتصادية المؤقتة (٩٧١، ١٨١ ، ٤٠٩) دينار بدلا من المبلغ الوارد في المادة الثانية من قانون التعديل الثالث رقم (١٣٩) لسنة ١٩٦٠ .

المادة الثالثة : ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة : على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر رمضان سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الخامس والعشوين من شهر شباط ١٩٦١ .

وجاء في الأسباب الموجبة لهذا القانون ما يأتي :

رغبة في تدارك نفقات المشاريع الجديدة غير المشمولة بالخطة الاقتصادية المؤقتة والتي تستلزم الضرورات الاعمارية السرعة في تنفيذها وتجنبا لما قد يحصل من تأخير في انجاز المشاريع التي هي في دور التنفيذ حالة نفاذ تخصيصاتها فقد وجد من المناسب زيادة مبلغ الاحتياط المرصد في المادة الرابعة من قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة وذلك باضافة مبلغ خمسة ملايين إلى المبالغ المرصدة سابقا [١] .

عبد الكريم قاسم يضع الحجر الأساس لمدينة الطب

اشار عبد الكريم قاسم في حفلة وضع الحجر الأساس لمدينة الطب يوم ٨ آذار ١٩٦١ ، إلى جهود حكومة الثورة في توفير الخدمات الطبية لابناء الشعب في الجمهورية العراقية .

ويذكر أن الدولة قد خصصت خمسة ملايين دينار لانشاء أكبر مؤسسة طبية في الشرق الاوسط[٢] .

---

[١] وزارة العدل . مجموعة القوانين والأنظمة ، المصدر السابق ، ص ٣٦ و ٣٧ .

[٢] جريدة الثورة . العدد ٥٧٢ في ٩ آذار ١٩٦١ .

جريدة الاهالي والاوضاع السياسية في العراق .

كتبت جريدة الاهالي سلسلة مقالات ناقشت فيها اوضاع البلاد السياسية ، ودعت إلى انهاء الاحكام العرفية وترسيخ الاسس الديمقراطية للحكم وضمان الحريات العامة . فقد كتبت في ٢٨ شباط ١٩٦١ مقالا افتتاحيا بعنوان (فترة الانتقال ومستقبل الديمقراطية في العراق) ، استعرضت فيه اوضاع العراق في العهد الملكي حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . واشارت إلى أن الثورة كانت قد اعلنت أن الاوضاع الشاذة لن تعود. وإن الاحكام العرفية ستبقى مدة جد قصيرة ، وإن الحياة البرلمانية ستعود بروح جديدة تتسم بالطابع الديمقراطي وإن الشعب سيكون مصدر السلطات ، وستنسف القوانين والاحكام والأنظمة والمراسيم التي تحد من سلطة الشعب الديمقراطية . واردفت الجريدة قائلة : فمرت الأيام وانقضى على حركة ١٤ تموز ١٩٥٨ أكثر من السنتين ونصف السنة. فاذا بالشعب يلح بالمطالبة بتحقيق الوعود التي قطعتها السلطة على نفسها". واكدت الجريدة أن الديمقراطية ليست مبدأ فقط . ولكنها نظام للحكم وانطلاقا من هذا الرأي ، فإن مرحلة الانتقال لا تعد بأي حال من الاحوال ممارسة الشعب لحقوقه الديمقراطية . واختتمت الجريدة مقالها بالدعوة لالغاء الاحكام العرفية وفسح المجال أمام الأحزاب السياسية للعمل من أجل ترسيخ المبادئ الديمقراطية [١] .

كما كتبت الجريدة مقالا افتتاحيا في الأول من اذار من العام نفسه بعنوان (نظام الاحكام العرفية في العراق اتجاهات لاحاطة الاحكام العرفية بالضمانات الكفيلة بعدم خروجها عن الاغراض المعلنة من اجلها) اشارت فيه إلى أن العراق مقبل على تنظيم حياته السياسية على وفق الاسس الجديدة التي قامت الثورة من اجلها ، سواء باعداد مشروع الدستور الدائم ، أم بتشريع القوانين الأخرى المنظمة للحقوق والحريات العامة. أم بتنظيم العمل السياسي ، كقانون انتخاب النواب مثلا أو المطبوعات او الاجتماعات أو غير ذلك ، كما إنه مقبل على تنظيم حياته في الميادين الأخرى . وقد ناقش المقال على نحو تفصيلي موضوع اعلان الاحكام العرفية في البلاد والجهات ذات العلاقة في اعلانها وضرورة الانتباه إلى عدم اساءة استعمال السلطات لقضية اعلان الاحكام العرفية [٢] .

وفي هذا الصدد أيضا كتبت الجريدة مقالا آخر بعنوان (نظام الاحكام العرفية في العراق . . خلاصة الرأي والنتائج المترتبة على النظام العرفي) اشارت فيه إلى أن نظام الاحكام العرفية وجد في الاصل كتدبير استثنائي لا يلجأ إليه إلا عند " الضرورة " لمجابهة حالة خطيرة يكون فيها كيان البلاد مهددا بالخطر كالغزو الخارجي أو ثورة مسلحة أو اضطرابات داخلية تخل بالأمن إخلالا كبيرا ، بحيث يهون من أجل دفع ذلك الخطر. اتخاذ إجراءات تحجب فيها حقوق المواطن والانسان والحريات العامة موقتا حتى يزول ذلك الخطر فتعود الحقوق والحريات إلى الظهور . واكد المقال أن نظام الاحكام العرفية نظام دستوري يخضع لمبدأ المشروعية بخضوعه للدستور والقانون ، وأنه نظام استثنائي لا نظام طبيعي [٣].

---

[١] جريدة الاهالي . العدد ٦٦٥ في ٢٨ شباط ١٩٦١ .

[٢] جريدة الاهالي . العدد ٦٦٦ في ١ آذار ١٩٦١ .

[٣] جريدة الاهالي ، العدد ٦٦٧ في ٢ آذار ١٩٦١ .

ومن خلال ما تقدم يبدو أن جريدة الاهالي الناطقة بلسان الحزب الوطني الديمقراطي كانت قد تبنت الدعوة لانهاء مدة الانتقال ويعني بها نقل السلطة من العسكريين إلى المدنيين وهو الشعار الذي طرحه الضباط الاحرار . قبل تنفيذ الثورة وبعد نجاحها ، كما تبنت الدعوة لانهاء الاحكام العرفية والدعوة إلى الحريات العامة وفسح المجال للعمل الحزبي . كما أن الجريدة وصفت الثورة بأنها (حركة) ، الأمر الذي يعني أنها غمزت قناة قاسم ، مما يفسر توتر العلاقة بينه وبين كامل الجادرجي.

جريدة الثورة تهاجم الشيوعيين

شنت جريدة الثورة الناطقة بلسان الحكومة حملة واسعة النطاق ضد الشيوعيين والجرائم التي قاموا بها في بغداد والالوية (المحافظات) الأخرى واحالتهم إلى المحاكم المختصة . وفي إطار دعوتها لفضح ممارسات الشيوعيين .

كتبت الجريدة مقالا افتتاحيا في الثالث عشر من آذار ١٩٦١ بعنوان (من صميم الحياة الحزبية) ، اشارت فيه إلى أن المتتبع للأحزاب الوطنية في العهد الملكي ، يجد نشاطا ينحصر في المطالبة بتحقيق الحياة الديمقراطية وتحقيق الجلاء والسيادة الوطنية وتعديل المعاهدة العراقية – البريطانية – الخ . وقد وصم المقال الشيوعيين بالخيانة إذ جاء فيه : " ومن خلال ما تقدم نأتي على الأحزاب القائمة مستثنين الشيوعيين الخونة الذين يرتبطون بدولة اجنبية والذين قاموا باعمال اجرامية وشوهوا الحياة الحزبية . . . "[١] .

وكتبت جريدة الثورة في السابع من نيسان ١٩٦١ مقالا افتتاحيا بعنوان (ناقوس الشعوبيين ولجاجة المخربين) جاء فيه : تميز الشعوبيون في هذا الوقت بالذات بخطة جديدة راحو ينشدون ويناشدون العمل من أجل إعادة اعتبار الشيوعيين ومضوا (يهندسون) هذه الدعوة المحمومة بمبررات " تحررية " لا تمت الى الحرية ولا الى الإنسانية الاصيلة بأدنى صلة . وبدلا من أن يقف مثل هؤلاء موقفا وطنيا صلبا ويسرعوا في الحال باستهجان موقف وجرائم الشيوعيين ويدعوا إلى عزلهم عن المعترك الوطني وطرحهم من الميدان السياسي ، جنحوا إلى اعطاء صبغة وطنية واضفاء طابع وطني على العملاء المجرمين . . . فاذن اتفاق الشعوبيين مع الشيوعيين وقيامهم بالحملة المعادية ضد العراق وضد وجه الجمهورية وضد مصلحة الشعب العربي ، يؤدي بالتالي إلى خدمة الاستعمار ويؤدي بالتالي إلى خدمة "اسرائيل""[٢] .

وقد يقصد صاحب الافتتاحية بـ (الشعوبيين) الحزب الوطني الديمقراطي ، بسبب موقفه المعارض للنظام انذاك ودعواته المتكررة إلى اطلاق الحريات العامة بما فيها العمل الحزبي .

---

[١] جريدة الثورة ، العدد ٥٧٥ في ١٣ آذار ١٩٦١ .

[٢] جريدة الثورة ، العدد ٥٩٢ في ٧ نيسان ١٩٦١ .

إضراب البنزين

كانت الأحزاب والقوى السياسية قد استمرت في دعوتها الرافضة لنظام الحكم الفردي الذي تبناه عبد الكريم قاسم ، وأكدت ضرورة احترام الحريات العامة .

وقد عبر الشعب العراقي عن هذه التطلعات من خلال (اضراب البنزين) في ٢٧ آذار ١٩٦١. اثر اصدار وزارة النفط قرارا بزيادة سعر البنزين ودهون مكائن السيارات وهذا نص القرار.

"استنادا لقرار مجلس الوزراء المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٩٦١ ولقانون تنظيم شؤون النفط المرقم ١٣ لسنة ١٩٦١ وقانون تعديل المكوس المرقم ١٨ لسنة ١٩٦١ قررنا مايلي:-

١ - يكون سعر البيع للبنزين الاعتيادي ١٢٠ فلسا للغالون الواحد .

٢ - يزاد ٢٨ فلسا للغالون على سعر البيع لدهون المكائن والسيارات المنتجة في العراق .

وزير النفط

محمد سلمان [١]

وكانت الحكومة قد وضعت يوم ٢٣ آذار ١٩٦١ ، قانون تعديل المكوس زيد بموجبه المكس المفروض على المشروبات الروحية (العرق والبيرة) والبنزين والسكاير التي تنتج محليا . نظرا لمضي مدة طويلة على صدور التشريعات الخاصة بالمكوس المفروضة على (العرق والبيرة والبنزين والسكاير) التي تنتج محليا نظرا للاسراف المتزايد في صرفياتها وتمشيا مع ضرورة فرض المكوس بشكل عادل يضمن المصلحة العامة " . فقد نص القانون الذي نشر يوم ١٢ آذار على زيادة المكس المفروض على العرق من ٣٠٠ فلس إلى ٤٠٠ فلس عن كل لتر وأن يزداد المكس المفروض على البيرة من ٦٠ فلس إلى ٩٠ فلس عن كل لتر . والمكس المفروض على علبة السكاير ذات العشوين من ٨ فلوس إلى ١٤ فلسا . والمكس المفروض على البنزين من ١٢١ فلسا إلى ١٦٥ فلسا لكل عشرة لترات . وذلك للتحسينات التي ادخلت على انتاج البنزين بشكل زاد من قوته وحسن نوعه ، تلك التحسينات التي ستعوض المستهلك عما يدفعه من زيادة في المكس ، لاسيما وإن وسائط النقل الثقيلة ومصالح نقل الركاب لاتتأثر بذلك لعدم استعمالها هذا الوقود . ونص القانون على أن يستوفى مكس قدره ٧ فلوس عن كل كيلو غرام واحد من دهون السيارات والمكائن المنتجة في العراق، لأن دهن المكائن والسيارات الذي كان خاضعا للرسوم الكمركية في حالة استيرادها من الخارج أصبح ينتج محليا ويعادل المكس المذكور الرسم الكمركي المفروض عليه عند استيراده وهو طفيف لايكلف المستهلك شيئا ملحوظا .

ويلاحظ أن أسعار بيع المواد آنفه الذكر جميعها بعد زيادة مكوسها ستبقى أقل بكثير مما عليه في أي بلد آخر في العالم باستثناءات نادرة ، بل أن اسعار بعضها يقل عن نصف اسعارها في بعض

---

[١] جريدة الأهالي ، العدد ٦٨٢ في ٢٤ / ٣ / ١٩٦١ .

البلاد المجاورة. كما نص القانون على الغاء الاعفاءات التي كان قانون مكس النفط ومنتوجه رقم ٩ لسنة ١٩٣٩ قد نص عليها للقوات الأجنبية [١] .

وقد عبر سائقو السيارات عن عدم ارتياحهم لهذا القرار في رسالة إلى رئيس الوزراة ووزير النفط جاء فيها : " أثار قرار رفع أسعار البنزين ودهون المكائن بالغ استغرابنا نحن أصحاب السيارات والسواق ومساعديهم . فبعد سلسلة طويلة من إجراءات مضايقاتنا في (كذا) في رزقنا والتشديد علينا وبعد أن أخذت الغرامات تفرض من قبل محكمة جزاء النقليات والمرور تزداد يوما بعد يوم جاء هذا القرار الأخير برفع اسعار البنزين ودهون السيارات ليزيد من مصاعبنا . وغير خاف عليكم يا أصحاب السيادة سوء اوضاعنا المعاشية ، فتكاليف المعيشة ترتفع بينما تهبط دخولنا ولقد كان من المؤمل أن تتخذ الحكومة الإجراءات الكفيلة لمعالجة اوضاعنا المعاشية المتردية ، سيما وقامت في العام الأول من الثورة بالغاء القرار الذي اتخذته سلطات العهد المباد برفع سعر الغالون الواحد من البنزين إلى ١٠٤ فلوس بعد أن كان ١٠٠ فلس " [٢] .

من جانب آخر فإن القوى الوطنية وجدت في إجراء الحكومة فرصة للتعبير عن موقفها المعارض للنظام . فقد وضع حزب البعث العربي الاشتراكي جهازه الحزبي في الانذار وقاد يوم (٢٧ آذار ١٩٦١) ، اضرابا كبيرا لسواق السيارات في الاعظمية والكرادة ، تحول إلى انتفاضة شعبية كبيرة مناهضة للسلطة من خلال دعوة اعضائه وجماهيره إلى دعم الاضراب وتوزيع المنشورات التي دعت إلى الثورة ، والكتابة على الجدران والصاق المنشورات عليها.

ورفع المتظاهرون هتافات وشعارات مناهضة للسلطة منها في سبيل المثال : (شيلو زيادتكم ما نريد حكومتكم) [٣] ، ووضع البعثيون حواجز على الطرق لاعتراض السيارات ، وحث السواق على الاسهام في الاضراب ، فاضطرت السلطة أمام قوة التظاهرات إلى استخدام الجيش للسيطرة على تقاطعات الطرق ومداخل الجسور والساحات الرئيسة في بغداد لحماية عجلات نقل الوقود ومحطات التعبئة .

أما القيادة القطرية للحزب ، فقد سعت إلى ادامة حدة الاضراب فقسمت مدينة بغداد إلى أربعة قطاعات ، توزع للعمل فيها أعضاء القيادة وأعضاء فرع بغداد ، بعد أن اعطوا صلاحيات حزبية كاملة [٤] .

وكان للبعثيين في مختلف مدن العراق دور مهم في اضراب طلاب المدارس واغلقت المحلات تضامنا مع السواق . ففي البصرة قاد الطلبة البعثيون الطلاب في دار المعلمين والمدارس الثانوية والمتوسطات فاعتقلت السلطة عددا من الطلبة وسائقي السيارات . ورفع الطلاب المتظاهرون في الفلوجة شعارات معادية للسلطة ، كما اضرب سائقو السيارات في (أبي صخير) والشامية والديوانية

---

[١] جريدة الأهالي ، العدد ٦٨٢ في ٢٤ آذار ١٩٦١ .

[٢] جريدة الأهالي ، العدد ٦٨٣ في ٢٧ آذار ١٩٦١ .

[٣] أي الغو الزيادة وأننا لا نريد حكومتكم .

[٤] أبو طالب عبد المطلب الهاشمي ، مقابلة معه اجراها الدكتور خضير حسن سلمان في ٣ / ١١ / ١٩٩٧ .

وفي النجف . ووزع البعثيون المنشورات المعادية للنظام والداعية إلى استمرار الاضراب والصقت اخرى على الكثير من الجدران [1] .

وقد قدم حزب البعث العربي الاشتراكي في ذلك الاضراب ثمانية شهداء هم : -

١ - مؤيد حسين الملاح .
٢ - محمد حسن عبد الكريم .
٣ - قحطان أحمد .
٤ - عبد الرحمن السراج .
٥ - صلاح عبد القادر .
٦ - عبد الرزاق موسى .
٧ - فيصل عبد الكريم .
٨ - باقر خزعل .

وفي السادس من مايس اصدر الحزب بيانا بمناسبة مرور أربعين يوما على استشهاد اعضائه وفيما يأتي نصه : -

٦ آيار ١٩٦١

حزب البعث العربي الاشتراكي
- القطر العراقي -

أمة عربية واحدة - ذات رسالة خالدة
وحدة . حرية . اشتراكية

لتكن ذكرى شهدائنا حافزا لتشديد النضال
لتصفية الحكم العسكري الفردي الديكتاتوري [2]

من خلال الصراع العنيد والكفاح الدامي الرهيب الذي خاضته بكل بسالة واقدام جماهيرنا الطليعية ، ومنذ بزوغ فجر الحركة الوطنية في العراق بل وفجر اليقظة القومية في الوطن العربي ، لم تبخل ابدا حركتنا يوما من أن تقدم المزيد من الدماء والمزيد من الضحايا والقرابين فداء لقضية جماهيرها الكادحة في التحرر من الاستعمار والنفوذ الاحتكاري وتحقيق كل أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والحياة ، وأن تجند كافة مجهودات وطاقات طلائعها الوثابة واستقطابهم باستمرار لتغذية مسيرة الشعب التاريخية الطويلة في طريق النضال البطولي الحازم ، من أجل مصارعة مخططات المستعمرين ومشاريعهم ، ومن أجل اجتثاث جذور الخيانة المتمثلة ابدا في الرجعية المحلية والاقطاع واصحاب المذاهب والفلسفات التجزيئية والاقليمية و(خلود) الكيانات !! وضد كل اقطاب وعناصر جبهة معاداة القومية العربية .

ومع تعدد جبهات النضال الشعبي واتساع مداراتها وكثرة مواقعها وتنوع وسائلها واهدافها ، وما كان يرافق غالبيتها من نصر كامل أو نجاح جزئي ، فقد كان طبيعيا أن تتقدم باستمرار قوافل

---

[1] عبد الحسين الرفيعي (عضو فرقة في الحزب عام ١٩٦١) مقابلة ، معه اجراها د . علاء جاسم محمد الحربي في ٣٠ / ١ / ٢٠٠١ .

[2] مع هذا البيان تظهر صور ثمانية من أعضاء الحزب الذين استشهدوا في آذار ١٩٦١ وهم مؤيد حسين الملاح ومحمد حسن عبد الكريم وقحطان أحمد وعبد الرحمن السراج وصلاح عبد القادر وعبد الرزاق موسى وفيصل عبد الكريم وباقر خزعل

جديدة من الشهداء الابرار لتتسلق اعواد المشانق ، وتشمخ في ميادين الرمي والاعدام ، أو لفتح صدرها لنيران الرشاشات في الشوارع والساحات أو لتقطعها سكاكين الفوضويين الفاشست أو لتقضي عليها بالحبال . .

والصف الطويل من شهدائنا الابرار ابطال ثورة العشرين وثورة الـ ٤١ ووثبة ٤٨ وانتفاضة ٥٢ ووثبة ٥٦ وما التحق بهم من صف آخر بعد انحراف ثورة تموز المباركة من شهداء في الموصل وكركوك والبصرة وبقية مدن العراق ، وما تبعهم من صف آخر من شهدائنا الجدد في الاعظمية والكرادة في اواخر آذار من هذا العام . . هذه الصفوف المتتابعة الطويلة التي ارخصت دماءها وارواحها زكية ، لم تكن فقط نبراسا للشعب وجماهيره الواسعة بقدر ما كانت النموذج الحي الرائع للانسان العربي الثوري الذي تستلزمه حتما ضرورات بعث امتنا العربية في مرحلتها الراهنة .

يا جماهير شعبنا العظيم :

في هذا اليوم ونحن نستعيد ذكرى مجزرة آذار وسقوط شهدائنا الابرار في الاعظمية والكرادة بمناسبة مرور اربعين يوما على فقدانهم من صفوف الشعب ومن صفوف الحزب تتضح لنا أكثر فاكثر حقيقة الحكم القائم ، ومدى إمعانه في التوغل الاجرامي لمعاداة الشعب ومحاربة حركاته القومية والوطنية . ومدى استهتاره الفاضح في معالجة قضايا الجماهير السياسية والمعاشية وموقفه المشين ازاء كل ما يخص أمور البلد الأخرى . . إذ أن تصديه الشرس للطلبة والجماهير التي بدأت تدعم وتؤيد اضراب سواق السيارات ومساعديهم الذين استنكروا زيادة مكس البانزين ودهون الوقود وما رافق ذلك من فتح النار على المتظاهرين وسقوط القتلى والجرحى واحتلال منطقة الاعظمية عسكريا ومنع التجوال الدائم فيها وشن حملة هوجاء واسعة من الاعتقالات في كل أنحاء العراق ، كما لم تسلم حرمات البيوت والجوامع والمعاهد والمدارس والكليات من تجاوزات البوليس والانضباط العسكري واعتداءاتهم ومن ثم تسخير كافة أجهزة الدولة الدعائية كالاذاعة والتلفزيون لشتم الشعب واتهامه صراحة بأنه عميل للاستعمار ترديدا لتصريحات (عبد الكريم قاسم) وبيانات (الحاكم العسكري) . إن تصدي قاسم للجماهير بهذه الأساليب القمعية البوليسية الوحشية عدا كونه دليلا صريحا على الاتجاه الدكتاتوري للحكم ، فإنه في الواقع نتيجة طبيعية لكل حكومة تبتعد عن الشعب ، وتعادي تنظيماته الشعبية ومنظماته الوطنية ، وتسير في طريق الحكم الفردي العسكري الفاشي ، وإن مسؤولية ما وصل إليه الحكم وما آلت إليه الثورة ليس فقط سببه الضغط الاستعماري ونشاط الرجعية المحلية والعربية ، وإنما يعود إلى الحزب الشيوعي العراقي كذلك الذي كانت له اليد الطولى في دفع عبد الكريم قاسم إلى الطريق التي يسير عليها اليوم وتشجيعه على سلوك سبل اللاديمقراطية والفردية في تسيير دفة الدولة وأمور الجمهورية.

ايها الشعب : أن مرور اربعين يوما على سقوط شهدائنا الابرار الجدد ، وفي شهر آيار بالذات يجدد فينا اليوم ذكريات شهدائنا الذين سقطوا في هذا الشهر صرعى الارهاب العثماني على يد الجلاد السفاح في دمشق وبيروت ، كما ويجدد فينا هذا الشهر ذكرى اعدام ابطال ثورة ٤١ الشجعان ، عدا إنه يثير فينا مأساة المجزرة الرجعية التي ارتكبتها فرنسا عام ١٩٤٥ في الجزائر يوم ابادت ٤٥ ألف جزائري .

إن حزبنا حزب البعث العربي الاشتراكي الذي قدم باستمرار الاضاحي والقرابين فداء لثورة لبنان عام (١٩٥٨) في هضاب طرابلس الثائرة يوم ذاك ، والذي سقط من صفوفه الشهيد عدنان المالكي في دمشق ضحية الاستعمار الأمريكي ومخططات مشاريعه الاستعمارية. . إن حزبنا الذي فقد الكثيرين منه في معارك فلسطين دفاعا عن عروبتها وطرد الصهاينة المعتدين عنها ، والذي روت دماء شهدائه صخور عمان ونابلس في معركة تحرر الاردن وصراعه ضد الاحلاف والمعاهدات ، والذي سقط منه الكثيرون في شوارع بغداد والموصل والبصرة . . إن حزبنا المقدام إذ يقدم اليوم كوكبة جديدة من شبابه قرابين فداء لقضية الجماهير واهدافها القومية ، فإنه يعاهد الشعب وكل جموع الشهداء بانه سوف لن يكتفي ابدا عن مواصلة النضال ما لم يحقق للأمة العربية وحدتها وحريتها واشتراكيتها . هذه الأهداف التي كانت الغاية التي استشهد من اجلها كل شهدائنا الابرار والتي سيستشهد في سبيل تحقيقها المئات والالوف .

المجد والخلود لشهداء وثبة آذار المجيدة .

المجد والخلود لكل الشهداء الابرار .

الموت والخزي والعار للقتلة السفاكين .

ولتعش ارادة جماهيرنا في الوحدة والحرية والاشتراكية .

وليسقط الحكم العسكري الفردي الدكتاتوري .

بغداد ٦ / ٥ / ١٩٦١ حزب البعث العربي الاشتراكي

وفي ٢٩ آذار اصدر الحاكم العسكري العام البيان رقم ١٣٣ ، اوضح فيه موقف الحكومة ، والعقوبات التي ستصدرها بحق المخالفين وفيما يأتي نصه :-

بيان رقم ١٣٣ صادر من الحاكم العسكري العام

١ - اخذ البعض من هنا مع الاستعمار والعملاء [١] يحاولون الاساءة إلى جمهوريتنا في الداخل والخارج بكل الأساليب الممكنة وعرقلة المشاريع العمرانية والاقتصادية في بلادنا وذلك عن طريق الدس وبث الشغب بين أبناء الشعب ويقومون باستغلال ابسط القضايا لتنفيذ مآربهم الدنيئة التي تضر ضررا كبيرا بسلامة الأمن ولا تخدم إلا الاستعمار واذناب الاستعمار فمثلا اخذوا يستغلون زيادة الرسم الطفيف على البانزين لخلق الشغب والفوضى في البلاد دون الالتفات الى الحسنات والاعفاءات الكثيرة في الضرائب التي شرعتها قوانين الثورة والتي صدرت فعلا قبل أيام قليلة بقصد التخفيف عن كاهل الفلاحين والمزارعين وذوي الدخل المحدود .

٢ - إن اذناب الاستعمار والعملاء المشعوذين والدجالين الذين يعملون لصالح الاجنبي تراهم بدلا من مقابلة هذه الاعفاءات الكثيرة في الضرائب والحسنات التي جاءت بها الثورة المباركة لخدمة الكسبة والفقراء والمحتاجين والمواطنين كافة وتوفير المساكن والقوت لابناء الشعب نراهم على

---

[١] جريدة الثورة في ٢٩ آذار ١٩٦١ .

العكس من ذلك يحاولون استغلال الرسم الطفيف الذي فرض على البانزين فيقومــــون بالشــعب لتحريض البسطاء والصبية والاطفال ليشاركوهم باعمال طائشة فوضوية لعرقلة اشتغال بعــض سيارات الاجرة والسيارات الخاصة وسيارات المصلحة التي تعمل لمصلحة أبناء الشعب وتســهيل نقلهم وخدمة مصالحهم اليومية معتمدين تخريب اطاراتها وتسبب الضرر بها وكسر زجاجاتـــها وكأن سيارات المصلحة هي ليست ملكا للشعب .

لاشك أن ارتكاب مثل هذه الاعمال الفوضوية الطائشة تكون مصدرا للقلق فـــي نفــوس النـــاس وتسبب الارباك والفوضى بينهم وتعرض راحة المواطنين والأمن العام إلى الخطر وتكــون مصــدرا للفوضى وهما من عوامل خدمة الاستعمار .

لهذا نهيب باخواننا أبناء الشعب المخلصين الذين تهمهم سلامة الوطن والجمهورية واســتقلالها بأن يبتعدوا عن مثل هذه الأساليب الفوضوية الطائشة وينصرفوا إلى اعمالــهم اليوميــة باطمئنــان وعليهم أخبار السلطات عن هؤلاء المعتدين والمسيئين للضرب على ايديهم وبذلك يتم قطع الطريــق على مصدر الفوضى وعلى المخربين وعلى مفرقي الصفوف ومنعهم من القيــام بــالدس والشــغب والفتنة بين المواطنين كما يتم قطع الطريق على الاستعمار واساليبه التي تضر بمصلحة الوطن .

٣ - وفي الوقت الذي سادت البلاد الطمأنينة والاستقرار أخذت عناصر الاستعمار والفتنة والعمــلاء تتعمد حدوث بعض المخالفات التي تضر بمصلحة الوطن .

وعليه فإنا استنادا إلى الصلاحية المخولة لنا بمرسوم الادارة العرفية قررنا ما يلي : -

ا - منع التجمعات دون موافقتنا لاكثر من سبعة أشخاص في أي وقت لأي غرض كان .

ب - منع حمل كافة الاسلحة النارية والجارحة المجازة وغير المجازة في لواء بغداد ويشــمل ذلــك الاسلحة المجاز حملها من هذه الحاكمية .

جـ - يعاقب المخالف لما جاء في الفقرة (أ) أو الفقرة (ب) بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ولا تقل عن سنة أو بغرامة لا تقل عن ١٥٠ دينار أو كليهما وهذا لا يمنع من فرض العقوبـــات الأخرى المنصوص عليها في قانون العقوبات أو القوانين الأخرى إذا رافـــق التجمــع أو حمــل السلاح جرائم أخرى تطبق عليها تلك القوانين .

٤ - وإننا بهذه المناسبة نذكر مواطنينا الكرام ونشير إلى ما ورد في الفقرة (أ) والفقرة (و) مــن المادة الحادية عشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ التي تنص على ما يلي:-

يعاقب بالاعدام

أ - كل من حمل السلاح أو الة جارحة ضد القوات العسكرية على اختلاف انواعها أو قوات الشــرطة أو استعمل السلاح ضد أي موظف أو مستخدم من مستخدميها .

و - كل من حرض بأية صورة كانت شخصا أو اشخاصا على ارتكاب الافعال الســـابقة ســواء كــان المحرض داخل المنطقة العرفية أو خارجها .

٥ - إن المواطنين من أبناء الشعب المخلصين وهم حريصون على سلامة الأمن والنظــام وبعيــدون عن ارتكاب مثل هذه الاعمال أما الاشرار ومن لا ضمير لهم ولا تهمهم مصلحة البلد ولا تهمــهم

مصلحة الفقراء أو تعريض جمهوريتنا إلى الخطر فانهم يعمدون مثل هذه الاعمال التي هي خرق فاضح لسيادة القانون علاوة على الاعتداء على حرية الأفراد والمنافع العامة لابناء الشعب .

ولهذا فاننا ننذر من تسول له نفسه القيام بتحريض البسطاء على الطيش أو ارتكاب مثل هذه الاعمال والجرائم أو الاساءة إلى جمهوريتنا بأن يمتنع عن ذلك . وسوف تتخذ التدابير الصارمة بحقه.

واننا ندعو كافة المواطنين باخبار السلطة عن مثل هؤلاء لمحاسبتهم وانقاذ الوطن من شرورهم .

التوقيع
اللواء الركن أحمد صالح العبدي
الحاكم العسكري العام
٢٨ / ٣ / ١٩٦١

كما اصدر الحاكم العسكري بيانين آخرين للحد من الاضراب فيما يأتي نصهما : –

بيان رقم (١٣٥)
صادر من الحاكم العسكري العام

علمنا أن البعض من الفوضويين والمشاغبين ومفرقي الصفوف اخذوا يهددون المواطنين أصحاب المصالح والمحلات ويطلبون منهم غلق محلاتهم واخذوا يتوعدونهم في حالة عدم اذعانهم فليعلم هؤلاء المندسون أننا لهم بالمرصاد وسنحاسبهم حسابا عسيرا وأننا في الوقت الذي نهيب بالمواطنين الكرام بأن لا يلتفتوا إلى هذه الدعايات المغرضة التي تصدر من أمثال هؤلاء المخربين الذين لا تهمهم مصلحة الوطن ونرجو منهم بأن يخبروا السلطات المسؤولة باسمائهم وأننا نطمئنهم بأنهم سيكونون في مأمن من أي ضرر أو سوء يلحق بهم وستنزل اقصى العقوبات بحق من تسول له نفسه ذلك .

اللواء الركن [١]
أحمد صالح العبدي
الحاكم العسكري العام

---

[١] الثورة . ٢٩ / ٣ / ١٩٦١ .

بيان رقم ١٣٨ صادر من الحاكم العسكري العام
الاسلحة النارية المجازة تبقى في حوزة مالكيها

إلحاقا ببياننا المرقم ١٣٧

١ - تستثنى كافة الاسلحة النارية المجازة بأجازة رسمية من منطوق بياننا اعلاه . وتبقى في حوزة مالكيها .

٢ - يعفى من العقوبة كافة الأشخاص الذين بحوزتهم اسلحة نارية غير مجازة في حالة مبادرتهم بتسليمها إلى أقرب مركز شرطة خلال مدة سبعة أيام المقررة ببياننا اعلاه .

اللواء الركن [١]

أحمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام

تنفيذ المشاريع العراقية الداخلة ضمن الاتفاقية العراقية ـ السوفيتية

صرح السيد باتشينيكي نائب مستشار الشؤون الاقتصادية في سفارة الاتحاد السوفيتي ببغداد في مؤتمر صحفي عقده يوم ١٣ آذار بمناسبة مرور عامين على توقيع اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي ، أن الاذاعة المركزية في سلمان باك ستباشر بالبث في يوم ١٤ تموز من العام الحالي (١٩٦١) الذكرى الثالثة للثورة العراقية ، وهذه الاذاعة هي أول مشروع ينجز من المشاريع التي تضمنتها الاتفاقية المذكورة التي وقعت في موسكو في ١٦ آذار ١٩٥٩ ، وتبلغ طاقة هذه الاذاعة (٤٠٠) كيلو واط وصممت لتبث على عدد من المسارب الاذاعية لبلدان اسيا وافريقيا واوربا وامريكا.

وتحدث نائب المستشار الاقتصادي السوفيتي عن تطور العمل في جميع المشاريع التي نصت عليها الاتفاقية فقال : " أن جهود عدد كبير من الاختصاصيين العراقيين والسوفيت قد أدت إلى انجاز المرحلة الأولى تقريبا من الاتفاقية الاقتصادية . هذه المرحلة التي تتعلق أكثر ما تتعلق بأعمال المسح وبالاعمال المكتبية وبنتائجها التي أدت إلى وضع التصاميم والارقام والتخمينات " .

أما عن المرحلة الثانية فقد قال : " إننا الآن نتطرق إليها وهي مرحلة الانشاء بصورة مباشرة عندما تتحول المشاريع والبحوث إلى كونكريت وفولاذ ، وعندما تقوم المعامل المشادة بصنع المكائن وحصول آلاف من الشغيلة على العمل " وبين أن اثنين من المشاريع قد بوشر بهما وهما المحطة المركزية للاذاعة في سلمان باك والخط الحديد بين بغداد والبصرة وام قصر . وقد بوشر بعملية مد هذا الخط من نقطتين في بغداد وفي البصرة . وإن هناك أكثر من الفين وخمسمائة عامل يشتغلون الآن في المشروع [٢] .

---

١ الثورة ، ٥ / ٤ / ١٩٦١ .

٢ جريدة الثورة ، العدد ٥٩٠ في ٥ نيسان ١٩٦١ .

بين العراق والاردن

صرح الزعيم عبد الكريم شاكر سفير الجمهورية العراقية في الاردن إنه لمس من حسين ملك الاردن شخصيا الترحيب بعودة العلاقات بين البلدين وقال : إنه طوال المدة التي قضاها في الاردن منذ شباط الماضي حتى الآن قد لاحظ ترحيب الجميع على المستوى الحكومي والمستوى الشعبي بتحسين العلاقات وتطويرها .

وقد ادلى السفير العراقي الذي وصل بغداد يوم امس الأول بهذا التصريح لوكالة الانباء العراقية وقال : إن حكومة الاردن اصدرت قبل أيام قرارا بتخفيض رسوم الترانسيت والخزن وغير ذلك من رسوم الميناء بنسبة ٧٥ بالمائة على البضائع التي ترد إلى العراق عن طريق ميناء العقبة ، وقال : ان الطريق بين بغداد والعقبة أصبح الآن معبدا كله بعد أن تم تعبيد القسم الذي يقع بين عمان وميناء العقبة وتبلغ اجور شحن الطن الواحد من ميناء العقبة إلى بغداد سبعة دنانير فقط وقال السفير العراقي : أن إعادة العلاقات بين العراق والاردن كانت خطوة من خطوات التضامن العربي الحقيقي . واضاف بان جو الهدوء الذي ساد الاوساط العربية نتيجة لمؤتمر وزارة الخارجية العرب ببغداد يبشر بزيادة التقارب وتفهم الدول العربية الواحدة بقضايا الأخرى [١] .

بين العراق والجمهورية العربية المتحدة

اعلن الزعيم عبد الكريم قاسم أن ، لا حدود بيننا وبين اخواننا العرب ، فتح الحدود ورفع القيود بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة " وقال أيضا . إن سياسة الجمهورية العراقية هي حماية اخواننا وأنه يجب على اخواننا أن يحمونا . لقد ارسلنا والحديث لعبد الكريم قاسم، لضرب سوريا ولكننا ضربنا العدو ولم نضرب سوريا [٢] وقال الزعيم أن الاستعمار . . يريد أن يفرقنا الواحد عن الآخر وأننا يجب أن نرتبط برابطة الاخوة التي نص عليها البيان الأول لثورة ١٤ تموز الخالدة . ثم شرح النقاط الأساسية التي ارتكز عليها البيان. وهي الوحدة الوطنية الصادقة ورابطة الاخوة العربية ورابطة الاخوة الإسلامية والتمسك بمبادئ الأمم المتحدة . . وفي حديث دار بين الزعيم والدكتور فاخر الكيالي وزير العدل المركزي في الجمهورية العربية المتحدة ورئيس وفدها إلى المجلس الاقتصادي اكد على التكاتف والتضامن بين الدول العربية . وقال أن المهم هو الايمان الراسخ بالاخوة العربية وذلك للقضاء على "اسرائيل" . واضاف أن لدينا الامكانيات لوضع خطة ثابتة للقضاء على "اسرائيل" واعادة المعذبين من أهل فلسطين إلى بلادهم . .

ثم اضاف قائلا للوفود لقد قمنا بالثورة الخالدة ودكينا حصون الاستعمار من أجل خدمة الشعب العراقي والأمة العربية المجيدة لاننا نرتبط مع اشقائنا العرب برباط الاخوة وأننا نمدهم بالعون المتواصل . . فهذه الجزائر قدمنا لها مالا وسلاحا تقدر قيمته بسبعة ملايين دينار . وهذه عمان التي تقاتل بسلاحنا ووفق خططنا العسكرية . .

---

[١] جريدة الثورة . في ١٢ / ٤ / ١٩٦١ .

[٢] جريدة الثورة في ١٤/ ٤/ ١٩٦١ .

اننا ننصر اخواننا أبناء الأمة العربية بكل قوانا كما جاء في الحديث (انصر اخاك ظالما أو مظلوما) فنحن ننصره إن كان ظالما بأن ننصحه ونساعده ليصحح موقفه وننصر اخانا المظلوم لنزيح عنه الظلامة . وقال سيادته لقد جنح الكثيرون من اليسار ومن اليمين إلى سرقة الثورة ولكنهم فشلوا وسيفشلون دائما لأن الثورة اقوى منهم ولن تستطيع أية فئة سرقتها ابدا[١].

ويبدو أن عبد الكريم قاسم ، اراد التقرب من سوريا في محاولة منه بابعادها عن مصر.

الاجتماع الأول بين الجانب العراقي ووفد العربية المتحدة لبحث تطبيق الاتفاقين التجاري والاقتصادي بين البلدين

عقد صباح يوم ١٧ نيسان ١٩٦١ أول اجتماع بين مسؤولين من الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة بعد أن اعلن الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة فتح الحدود بين البلدين ورفع القيود المفروضة على التجارة بينهما . وقد عقد الاجتماع في ديوان وزارة التجارة العراقية وحضره عن الجانب العراقي مدير الاستيراد والتصدير العام ووكيل مدير التجارة العام وحضره عن الجمهورية العربية المتحدة أربعة موظفين بينهم الدكتور طه بالي مدير مصلحة الاقتصاد بحلب في الاقليم الشمالي [٢] .

الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل وزير الخارجية

استقبل الرئيس جمال عبد الناصر ، وزير الخارجية العراقي هاشم جواد الذي وصل إلى القاهرة على رأس وفد عال لحضور اجتماع وزراء الخارجية والدفاع العرب وقد استغرق الاجتماع زهاء ساعة ونصف الساعة ، صرح بعدها وزير الخارجية بأنه مسرور بالمقابلة التي كانت اخوية وودية للغاية تناولت العلاقات بين القطرين الشقيقين بصورة خاصة وبين الدول العربية بصورة عامة بما فيه من خير العرب ومصلحتهم[٣].

تنفيذ نظام المعاهدة الخيرية التابعة للادارات المحلية .

تم مساء يوم ١٧ نيسان ١٩٦١ تنفيذ نظام للمعاهد الخيرية التابعة للادارات المحلية تقوم بموجبه الادارة المحلية في كل لواء بتحمل نفقات اعانة الطلاب والطالبات وايوائهم واكسائهم ومعالجتهم وتجهيزهم بالكتب والادوات المدرسية الأخرى .

وتنقسم هذه المعاهد إلى ثلاثة اقسام ، الأول المعاهد التي تسهم في ايواء الايتام والفقراء وتربيتهم وتزويدهم بالمهارة اليدوية خلال مرحلة الدراسة الابتدائية ، والقسم الثاني هو المعاهد التي تسهم برعاية الصم والبكم والمتخلفين عقليا وفسح المجال لهؤلاء وتهيئة الفرصة المناسبة لتربيتهم واعدادهم ثقافيا ومهنيا على وجه يتناسب مع قابلياتهم المختلفة وتركيب اجسامهم . والقسم الثالث

---

[١] جريدة الثورة ، في ١٤ / ٤ / ١٩٦١ ، العدد ٥٩٨ .

[٢] جريدة الثورة ، العدد ٦٠١ في ١٨ نيسان ١٩٦١ .

[٣] جريدة الثورة ، في ١٤ / ٦ / ١٩٦١ .

المعاهد التي تسهم برعاية المكفوفين وتربيتهم وتدريبهم على المهارة اليدوية والفنية خلال مرحلة الدراسة الابتدائية . وأجاز النظام قبول طلاب على نفقتهم الخاصة في معاهد المكفوفين والصم والبكم والمتخلفين عقليا كما اجاز قبول طلاب من غير العراقيين .

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قد شرعت النظام رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ باسم نظام المعاهد الخيرية للادارات المحلية [١] .

مجلس الوزراء يصادق على قانون التنمية رقم (٣١) لسنة ١٩٦١
قانون التنمية الصناعية

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الصناعة ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي : -

المادة الاولى - يراد بالعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المبينة ازاءها : -

الوزير - وزير الصناعة .

المدير - المدير العام لتنمية الصناعات الاهلية .

اللجنة - لجنة التنمية الصناعية .

المشروع - المؤسسة التي يكون غرضها الأساسي تحويل الخامات إلى منتجات نصف مصنوعة أو منتجات كاملة الصنع أو تحويل المنتجات نصف المصنوعة إلى منتجات كاملة الصنع أو انتاج القوى المحركة على أن يدار العمل الرئيسي فيها بقوة آلية ويدخل ضمن ذلك صناعة التجميع .

المادة الثانية - تؤلف اللجنة برئاسة المدير ومن خمسة أعضاء ، ثلاثة يمثلون وزارات التجارة والمالية والصناعة وعضو يمثل اتحاد الصناعات وعضو آخر من ذوي الخبرة أو الاختصاص في الشؤون الصناعية يعينهما الوزير على أن لا يكونا من بين أصحاب المعامل. ويمنح عضو اللجنة اجورا مناسبة تحددها وزارة الصناعة بموافقة وزارة المالية .

المادة الثالثة - ١ - تقدم الطلبات بشأن تأسيس المشروع وبشأن الاعفاءات إلى مديرية تنمية الصناعات الاهلية العامة مرفقة بالتفاصيل الفنية والاقتصادية الخاصة به .

٢ - يقدم المدير الطلب إلى اللجنة مشفوعا بتوصياته خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب المستوفى للشروط المطلوبة .

٣ - على اللجنة أن تبت في الطلب خلال خمسة عشر يوما وللوزير أن يطلب إلى اللجنة إعادة النظر في قراراتها .

---

(١) الانظمة والقوانين . المصدر السابق . ص ٥٠ - ٦٠ ، الوقائع العراقية ، العدد ٥١٤ في ١٧ / ٤ / ١٩٦١ .

المادة الرابعة - ١ - لا يجوز تأسيس مشروع أو توسيعه أو تغير غرضه الصناعي أو مركزه الرئيسي إلا باجازة من الوزير بناء على توصية من اللجنة على أن يراعى في منحها حاجات البلاد وامكانياتها والحدود المقررة في برامج التنمية الصناعية .

٢ - تحدد شروط منح اجازة تأسيس المشروع بتعليمات يصدرها الوزير وتثبت في استمارة الاجازة.

المادة الخامسة - على جميع المشاريع القائمة قبل تنفيذ أحكام هذا القانون أن تتقدم إلى مديرية تنمية الصناعات الاهلية العامة بطلب الحصول على اجازة التأسيس خلال سنة من تاريخ تنفيذه ما لم تكن هذه المشاريع قد حصلت فعلا على اجازة للتأسيس حسب أحكام قانون تنظيم المشاريع الصناعية رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ .

المادة السادسة - لا تطبق أحكام المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون على المشروع الذي تقل قيمة المكائن والأجهزة والالات فيه - عدا مكائن وأجهزة توليد القوة - عن ثلاثة آلاف دينار .

المادة السابعة - ١ - للوزير بناء على توصية من اللجنة الغاء الاجازة الصادرة في الاحوال الآتية :-

أ - اذا لم يبدا صاحبها بالعمل المجاز به خلال ستة أشهر من تاريخ صدورها ما لم يبد سببا مقبولا توافق عليه اللجنة .

ب - إذا تخلف صاحبها بدون سبب عن اتمام تأسيس المشروع أو توسيعه أو تغير غرضه الصناعي على النحو المبين بالاجازة خلال المدة المسموح له بها .

ج - إذا خالف صاحبها الشروط الواردة فيها .

٢ - يجوز اصدار اجازة جديدة إذا توافرت الشروط اللازمة لمنحها ولو كان قد غرم صاحبها بسبب الغاء الاجازة السابقة .

٣ - يترتب على الغاء الاجازة وقف العمل بالمشروع حتى يتم استحصال اجازة جديدة .

المادة الثامنة - تتمتع المشاريع التي تتوافر فيها شروط المادة التاسعة من هذا القانون والتي يكون صاحبها قد حصل على شهادة الاعفاء الكامل بالمساعدات الآتية : -

١ - اعفاء ارباح المشروع من ضريبة الدخل بشرط مراعاة القواعد الآتية : -

أ - تعفى الارباح التي لا تزيد عن ١٠ % من رأسمال المشروع المدفوع فعلا وذلك لمدة خمس سنوات اعتبارا من السنة التي يتحقق فيها أول ربح للمشروع .

ب - تعفى الارباح التي لا تزيد عن ٥ % من رأسمال المشروع المدفوع فعلا خلال السنوات الخمس اللاحقة.

ج - تحسب ضمن مدة الاعفاء المذكورة في الفقرتين المتقدمتين سنوات الاعفاء التي تمتع بها المشروع بموجب القوانين السابقة .

٢ - الاعفاء من ضريبة الدخل عن المبالغ الاحتياطية التي يخصصها المشروع من ارباحه لتحسينه أو توسيعه بشرط الا تتجاوز هذه المبالغ ٢٥ % من مجموع الارباح السنوية وعلى أن يتم توظيف هذه المبالغ في الاغراض المذكورة خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات فإذا لم توظف للغاية التي خصصت لها خلال هذه المدة فتخضع لضريبة الدخل بعد اضافتها إلى ارباح السنة التالية لانتهاء مدة سنوات الخمس المذكورة .

٣ - الاعفاء من ضريبة العقار للعقارات التي يمتلكها المشروع ويجرى فيها تشغيله أو خزن مواده ومنتجاته لمدة عشر سنوات اعتبارا من تاريخ شهادة الاعفاء المؤقت على أن يخصم من هذه المدة عدد السنوات التي اعفى عنها المشروع وفق القوانين السابقة .

٤ - الاعفاء من رسم الطابع لجميع معاملات المشروع بما في ذلك معاملات زيادة رأس المال .

٥ - الاعفاء من الرسوم الكمركية للمواد المبينة فيما يلي التي يستوردها المشروع لاغراضه الصناعية والتي لا يمكنه الحصول عليها من الانتاج المحلي .

أ - المكائن واجزائها والأجهزة والادوات والالات والمواد الاحتياطية والمختبرية والانشائية الضرورية للمشروع .

ب - المواد الاولية ومواد التغليف التي تقرر اللجنة تخصيصها سنويا للمشروع بعد موافقة وزارة الصناعة ووزارة المالية .

٦ - تأجير ما يحتاج إليه المشروع من الأراضي الاميرية ببدل مناسب لمدة لا تتجاوز العشر سنوات ويجوز في نهايتها تمليكه تلك الأراضي ببدل المثل ، بحسب تعليمات تصدرها وزارة المالية بعد استشارة وزارة الصناعة .

المادة التاسعة - المشروع الذي يحق له التمتع بالمساعدات المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون هو الذي تتوافر فيه الشروط الآتية : -

١ - أن لا تتجاوز نسبة العمال والمستخدمين فيه من غير العراقيين (١٠ %) من مجموع العمال والمستخدمين باستثناء الفنيين الذين تستدعي الضرورة استخدامهم .

٢ - أن يكون (٦٠ %) على الأقل من رأسمال المشروع الاسمي والمدفوع عراقيا .

٣ - أن لا تقل قيمة المكائن والأجهزة والالات اللازمة له - عدا مكائن وأجهزة توليد القوة - عن ثلاثة آلاف دينار .

المادة العاشرة - الوحدات الجديدة المضافة إلى المشروع لتوسيعه أو المعمل المؤسس لغرض تحسين منتجات المشروع يعدّ جزء متمما للمشروع ما لم تكن حساباته مستقلة .

المادة الحادية عشرة - يمنح الوزير شهادة بالاعفاء المؤقت للمشروع الذي يراد تأسيسه وشهادة بالاعفاء الكامل للمشروع الذي تم تأسيسه بعد صدور قرار من اللجنة بتوافر الشروط المطلوبة في المشروع .

المادة الثانية عشرة - ١ - يتمتع صاحب شهادة الاعفاء المؤقت بالمساعدات المنصوص عليها في الفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من المادة الثامنة من هذا القانون .

٢ - يجوز منح شهادة الاعفاء المؤقت لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وللوزير بناء على توصية من اللجنة أن يقرر تمديدها لمدة مناسبة إذا لم يكمل خلالها تأسيس المشروع ، على أن تستند توصيات اللجنة إلى أسباب قاهرة .

المادة الثالثة عشرة - يجوز اصدار أنظمة وتعليمات تنظم بموجبها كيفية الحصول على اجازات التأسيس وشهادات الاعفاء والاعفاءات السنوية بالمواد الاولية ومواد التغليف .

المادة الرابعة عشرة - يجوز اصدار أنظمة بناء على اقتراح من وزير الصناعة مستند إلى قرار من اللجنة المالية باعفاء أنواع معينة من المكائن والالات والأجهزة أو الأدوات أو المواد الاولية من الرسوم الكمركية إذا اقتضى لتشجيع الصناعة الوطنية ذلك .

المادة الخامسة عشرة – لصاحب المشروع حق الاعتراض على كل قرار يصدر بحقه وفق أحكام هذا القانون لدى مجلس الوزراء خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه به تحريريا .

المادة السادسة عشرة – للوزير بناء على توصية من اللجنة الغاء شهادة الاعفاء إذا توقف العمل بالمشروع ما لم يكن ذلك ناشئا عن أسباب قاهرة .

المادة السابعة عشرة – عندما يصبح المشروع في وضع لا يستلزم الاعفاء فلمجلس الوزراء أن يقرر انتهاء حكم الاعفاء بالنسبة له .

المادة الثامنة عشرة – ١ – للوزير بناء على توصية من اللجنة أن يتخذ ما يراه مناسبا من الإجراءات الآتية بحق كل من اخل بأي شرط من شروط الاعفاء الوارد في هذا القانون .

أ – ايقاف الاعفاءات التي يتمتع بها المشروع لمدة معينة .

ب – تضمين صاحب المشروع مبلغا لا يتجاوز ضعف الاعفاءات التي تمتع بها .

ج – ايقاف العمل في المشروع للمدة التي ينسبها .

٢ – لصاحب المشروع أن يعترض على القرار الصادر بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة لدى محكمة البداءة المختصة خلال شهرين من تاريخ تبليغه به .

المادة التاسعة عشرة – على صاحب المشروع أو من يقوم مقامه القيام بما يلي : –

١ – اعفاء المعلومات والبيانات الصحيحة عن المشروع وتقديم الوثائق المؤيدة لها التي يطلبها الوزير أو من يخوله .

٢ – أخبار الوزير خلال شهر واحد إذا باع المشروع أو اجره أو تنازل عنه كلا أو بعضا أو توقف عن العمل مع ذكر السبب .

٣ – تقديم ميزانية سنوية تتضمن حسابات التشغيل والارباح والخسائر خلال مدة لا تتجاوز ستة اشهر من ختام كل سنة مالية إذا تجاوز رأسمال المشروع عشرة آلاف دينار على أن تكون الموازنة مدققة ومصدقة من محاسب قانوني أو من محاسب مجاز إذا كان رأسمال المشروع الفعلي يزيد على خمسة عشر ألف دينار .

٤ – خزن المواد الاولية ومواد التغليف وما يماثلها من المواد المشمولة بالاعفاء خزنا يضمن سهولة تفتيشها وإن تمسك سجلات خاصة بها .

٥ – مسك سجلات منظمة تنظيما تجاريا لضبط حسابات المشروع .

المادة العشرون – على من انتقل اليه المشروع كلا أو جزءا أن يقدم طلبا لنقل اجازة المشروع وشهادة الاعفاء إليه خلال شهرين من تاريخ نقل الملكية وتلغى الاجازة والشهادة إذا لم يقم بذلك خلال المدة المذكورة وتسترد الاعفاءات الواقعة بعدها والمشمولة بالمادة الثامنة .

المادة الحادية والعشرون – ١ – يعاقب بغرامة لا تزيد على ألف دينار كل من يخالف أحكام المادة الرابعة أو المادة الخامسة أو من تلغى اجازته بموجب المادة السابعة من هذا القانون .

٢ – يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة دينار من خالف أحكام المادة التاسعة عشرة من هذا القانون .

٣ – يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة اضعاف الرسوم الكمركية المقررة ولا تزيد على عشرة اضعافها كل من استعمل المواد المشمولة بالاعفاء لغير مقاصد المشروع .

المادة الثانية والعشرون – يجوز اصدار أنظمة لتسهيل تنفيذ هذا القانون .

المادة الثالثة والعشرون – يلغى قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته وقانون تنظيم تأسيس المشاريع الصناعية رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ وتبقى الأنظمة والتعليمات والبيانات

والقرارات الصادرة بموجبها نافذة المفعول الى ان تلغى أو تعدل عدا ما يتعارض منها واحكام هذا القانون .

المادة الرابعة والعشرين - ينفذ هذا القانون بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة والعشرون - على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الثالث والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٦١ .

مجلس السيادة
محمد نجيب الربيعي
رئيس مجلس السيادة

خالد النقشبندي
عضو

عضو

مصطفى علي
وزير العدل

اللواء الركن
عبد الكريم قاسم
رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع

هاشم جواد
وزير الخارجية

أحمد محمد يحيى
وزير الداخلية
ووكيل وزير الاصلاح الزراعي

محيي الدين عبد الحميد
وزير الصناعة

حسن الطالباني
وزير المواصلات
ووكيل وزير الشؤون الاجتماعية

طلعت الشيباني
وزير التخطيط

محمد عبد الملك الشواف
وزير الصحة

فيصل السامر
مدير الارشاد

فؤاد عارف
وزير دولة
ووكيل وزير الزراعة

عباس البلداوي
وزير البلديات

اسماعيل إبراهيم عارف
وزير المعارف

مظفر حسين جميل
وزير المالية

ناظم الزهاوي
وزير التجارة

محمد سلمان
وزير النفط

حسن رفعت
وزير الاشغال والاسكان [1]

نشر في الوقائع العراقية عدد ٥٢٠ في ٤ / ٥ / ١٩٦١ .

[1] الأنظمة والقوانين . ص ١٤١ - ١٤٨ .

الأسباب الموجبة لقانون التنمية الصناعية

لما كان انعاش الصناعة بمختلف فروعها هو من أهداف ثورة ١٤ تموز المجيدة فقد اقتضى تشجيع رأس المال الخاص في هذا المجال بأحداث تشريعات تتماشى مع حاجة البلد إلى التصنيع ، وحيث أن كلا من قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٥ وقانون تنظيم تأسيس المشاريع الصناعية رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ لم يعد لاحكامهما القدرة على مماشاة التطور الجديد الذي حققته الثورة ، الذي يقضي بابداء التسهيلات لاصحاب المشاريع الصناعية ليمكنهم الاستمرار في العمل وتحسين الانتاج مع تشجيع وحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية والتقليل من نسبة رأس المال الاجنبي في المشاريع الصناعية مع زيادة الاعفاء من ضريبة الدخل وضريبة الأرض والاعفاء من تقديم الموازنة في المشاريع الصغيرة وتقليص القيود المشترطة للمساعدات التي تقدم لهذه المشاريع .

ولذلك فقد استوجب اعداد هذه اللائحة .

مجلس الوزراء يصادق على الميزانية بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦١
قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٦١ المالية

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي : -

المادة الأولى : - يرصد لسد نفقات الدولة خلال السنة ١٩٦١ المالية مبلغ مقداره (١٢٠٧٣٥٠٠٠) دينارا كما هو مبين في الجدول (أ) الملحق بهذا القانون .

المادة الثانية : - تخمن ايرادات الدولة خلال السنة ١٩٦١ المالية بمبلغ مقداره (١١٢,٠٠٠٠٠٠) دينار كما هو مبين في الجدول (ب) الملحق بهذا القانون .

المادة الثالثة : - تخمن ايرادات الميناء لسنة ١٩٦١ المالية بمبلغ مقداره (١٠٨٣٧٠٩٠) دينارا كما هو مشروح في الجدول (ج) الملحق بهذا القانون .

المادة الرابعة : - يرصد لمصروفات ادارة الميناء لسنة ١٩٦١ المالية مبلغ مقداره (٧٠٣٧٠٨٣) دينارا كما هو مشروح في الجدول (د) الملحق بهذا القانون .

المادة الخامسة : - تخمن مدخولات رسوم السد وفق الجدول (ف) من عوائد الميناء لسنة ١٩٦١ المالية بمبلغ مقداره (٣٢٣٥٣٥٠) دينارا كما هو مشروح في الجدول (هـ) الملحق بهذا القانون .

المادة السادسة : - يرصد لسد نفقات الاستمرار على اعمال الحفر خلال السنة ١٩٦١ المالية مبلغ مقداره (٢٧٦٠٣٥٠) دينارا كما هو مشروح في الجدول (و) الملحق بهذا القانون .

المادة السابعة : - تخمن ايرادات سكك حديد الحكومة العراقية لسنة ١٩٦١ المالية بمبلغ مقداره (٥٩٢٧٠٠٠) دينار كما هو مشروح في الجدول (ز) الملحق بهذا القانون .

المادة الثامنة : - يرصد لسد نفقات سكك حديد الحكومة العراقية خلال السنة ١٩٦١ المالية مبلغ مقداره (٥٩١٨٠٠٠) دينارا . كما هو مشروح في الجدول (ح) الملحق بهذا القانون .

المادة التاسعة : - تخمن ايرادات انحصار التبغ خلال السنة ١٩٦١ المالية بمبلغ (١١٨٢٣٠٠) دينار كما هو مشروح في الجدول (ط) الملحق بهذا القانون .

المادة العاشرة : - يرصد مبلغ مقداره (١١٨٢٣٠٠) دينار لسد نفقات ادارة انحصار التبغ خلال السنة ١٩٦١ المالية كما هو مشروح في الجدول (ي) الملحق بهذا القانون .

المادة الحادية عشرة : - يرصد مبلغ مقداره (٢٧٣٣٠) دينارا لسد نفقات مديرية ادارة أموال الاسرة المالكة السابقة العامة خلال السنة ١٩٦١ المالية كما هو مشروح في الجدول (ل) الملحق بهذا القانون .

المادة الثانية عشرة : - تخمن ايرادات مديرية أموال الاسرة المالكة السابقة العامة بمبلغ مقداره (٤٠٥٠٠) دينار خلال السنة ١٩٦١ المالية كما هو مبين في الجدول (ك) الملحق بهذا القانون .

المادة الثالثة عشرة : - يرصد مبلغ مقداره (١٢٧٥٠٦) دينارا لسد مصروفات لجنة الطاقة الذرية العراقية خلال السنة ١٩٦١ المالية وفق الجدول (م) الملحق بهذا القانون .

المادة الرابعة عشرة : - يرصد مبلغ مقداره (٣٩٨٩١٠٠) دينارا لسد نفقات الهيئة العليا للاصلاح الزراعي خلال السنة ١٩٦١ المالية كما هو مشروح في الجدول (ع) الملحق بهذا القانون.

المادة الخامسة عشرة : - تخمن ايرادات الهيئة العليا للاصلاح الزراعي بمبلغ مقداره (٣٩٨٩١٠٠) دينارا خلال السنة ١٩٦١ المالية كما هو مبين في الجدول (س) الملحق بهذا القانون .

المادة السادسة عشرة : - لا تقل حصة ميزانية التخطيط للسنة ١٩٦١ المالية عن ٥٠% من مجموع حصة الحكومة من عائدات النفط .

المادة السابعة عشرة : - لوزير المالية أن يسلف ادارة انحصار التبغ مبالغ لا يتجاوز مجموعها (٣٠٠٠٠٠) دينار لشراء التبوغ وورق السكاير ، وله أن يعين طريقة استردادها .

المادة الثامنة عشرة : - لوزير المالية أن يخول الوزارات صلاحية ارسال طلبات وعقد مقاولات بمبالغ لا يتجاوز مجموعها خمسة ملايين دينار محسوبا على اعتمادات السنة ١٩٦٢ المالية وإن يدفع سلفات لهذا الغرض لا تتجاوز نسبتها عشرين في المائة من قيم الطلبات أو المقاولات المذكورة .

المادة التاسعة عشرة : - لوزير المالية أن يدفع رواتب التقاعد التي لا تتجاوز -/ ١٥ دينارا شهريا لكل متقاعد لثلاثة أشهر دفعة واحدة .

المادة العشرون : - يعتبر الجدول (ق) الملحق بهذا القانون الملاك المقصود بالمادة الرابعة من قانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦١ حتى تصديق ميزانية السنة ١٩٦٢ المالية .

المادة الحادية والعشرون : - لوزير المالية أن يدفع الرواتب والمخصصات إلى موظفي المؤسسات العراقية في البلاد الأجنبية وللموظفين الموفدين إلى تلك البلاد التي ارتفعت عملتها

بالنسبة للدينار العراقي بسعر يعينه من وقت لآخر على أن تراعى في هذا التعيين درجات ارتفاع العملة المذكورة .

المادة الثانية والعشرون : - ينفذ هذا القانون من تاريخ ١ / ٤ / ١٩٦١ .

المادة الثالثة والعشرون : - على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون كل بما يخصه .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الخامس والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٦١ .

مجلس السيادة
محمد نجيب الربيعي
رئيس مجلس السيادة

خالد النقسبندي

عضو	عضو	اللواء الركن
أحمد محمد يحيى	مصطفى علي	عبد الكريم قاسم
وزير الداخلية	وزير العدل	رئيس الوزراء
ووكيل وزير الاصلاح الزراعي		ووكيل وزير الدفاع
محيي الدين عبد الحميد	حسن الطالباني	هاشم جواد
وزير الصناعة	وزير المواصلات	وزير الخارجية
	ووكيل وزير الشؤون الاجتماعية	
فيصل السامر	طلعت الشيباني	محمد عبد الملك الشواف
وزير الارشاد	وزير التخطيط	وزير الصحة
ناظم الزهاوي	عباس البلداوي	اسماعيل إبراهيم عارف
وزير التجارة	وزير البلديات	وزير المعارف
		ووكيل وزير الزراعة
محمد سلمان	حسن رفعت	وزير المالية
وزير النفط	مظفر حسين جميل	وزير الاشغال والاسكان

نشر في الوقائع العراقية عدد ٥١٨ في ٢٩ / ٤ / ١٩٦١ .

مفاوضات النفط

عندما قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، كانت شركة نفط العراق (IPC) (التركية قبل سنة ١٩٢٩) تمتلك امتيازات نفط كل أراضي العراق باستثناء منطقة (النفطخانه) قرب خانقين التي كانت بيد شركة نفط خانقين وهي فرع لشركة النفط الانكليزية الفارسية أو الانكلو ايرانية منذ سنة ١٩٣٥ (والبريطانية فيما بعد).

وكانت شركة نفط العراق ، قد حصلت على امتياز نفط كركوك سنة ١٩٢٥ والموصل سنة ١٩٣٢ والبصرة سنة ١٩٣٨ بشروط بخسة ، إذ حددت هذه الامتيازات حصة العراق بأربعة شلنات (٢٠٠ فلس) عن كل طن من النفط تصدره الشركة إلى الخارج ، لكن هذا المبلغ لم يعد ملائما بعد

ازدياد أهمية النفط وارتفاع اسعاره مع تنامي الوعي الوطني بعد الحرب العالمية الثانية ، فأخذت القوى السياسية تطالب باعادة النظر في هذه الامتيازات بما يناسب للتطورات الجديدة ، فدخلت الحكومة العراقية في مفاوضات مع الشركات لتعديل هذه الامتيازات فتم توقيع اتفاقية جديدة في الثالث من شباط ١٩٥٢ جعلت حصة العراق نصف ارباح الشركة أي أنها غيرت هذه الحصة من العائد المقطوع الى مبدأ المناصفة في الارباح بين العراق والشركة ، ووافقت الشركة أيضاً على زيادة انتاج النفط من حقل كركوك والبدء بالانتاج والتصدير من حقلي الموصل والبصرة وهو مطلب عراقي ظلت الشركة تعارضه باستمرار [١] .

وعندما وضعت الاتفاقية الجديدة موضع التطبيق ، برزت جملة من المشكلات بين الحكومة والشركات منها مسألة تحديد كمية الانتاج واحتساب تكاليفه وتحديد الاسعار وكيفية احتساب الارباح ، ومسألة الخصم الذي حصلت الشركات عليه بحجة مساعدتها على تصريف النفط في الأسواق العالمية ومنح المشترين بعقود طويلة الامد حسومات خاصة ، فضلا عن مشكلات أخرى ، منها رفض الشركات تسليم الغاز الطبيعي للعراق بدلا من حرقه والاشتراك في ادارة الشركات وتعريق الوظائف وغيرها .

لذلك واجهت الاتفاقية الجديدة انتقادات شديدة من الأحزاب السياسية التي كان بعضها يطالب بالتأميم على غرار ما حدث في ايران سنة ١٩٥١ .

وبناء على ذلك اعيد فتح المفاوضات بين الحكومة والشركات لتسوية المسائل المختلف عليها ، وقد بدأت المفاوضات في شباط ١٩٥٨ واستمرت حتى الثاني عشر من تموز بشكل متقطع بسبب تعنت الشركات .

وبعد منتصف شهر نيسان حضر المفاوضات وفد عن الشركات الأمريكية برئاسة أم جي راثبون رئيس مجلس ادارة شركة ستاندرد (نيو جرسي) واستثمر الوفد العراقي المفاوض حضور هذا الوفد ليعرض مسألة جديدة هي شعور نوري السعيد رئيس الوزراء آنذاك بالأسف البالغ على الخطأ الذي حدث في منح جميع الأراضي العراقية لمجموعة شركات واحدة وكان المفروض ألاّ تشمل جميع الأراضي العراقية .

والواضح أن موقف نوري السعيد هذا كان ينطلق من شعوره ، بتعنت شركة نفط العراق ، ورفضها المتواصل ، الاستجابة لمطالب العراق ، في الوقت الذي كان فيه الانتاج يتزايد في كل من السعودية والكويت وايران ، بينما ظل الانتاج في العراق في حدود متدنية على الرغم من أن النفط في العراق اكتشف قبل اكتشافه في السعودية والكويت . وكان السعيد يحاول توفير موارد مالية جديدة لتحقيق التنمية واعمار البلاد أولا ودعم الاتحاد العربي الهاشمي ثانياً [٢] .

---

[١] د . نوري عبد الحميد العاني . التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ – ١٩٥٢ ، بغداد ، ١٩٨٠ ؛ د . أحمد ساجر الدليمي . نفط العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٨ رسالة دكتوراه . غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد . ١٩٩٧ . ص ١٠ .

[٢] د . أحمد ساجر . المصدر السابق ص ١١ .

اما المفاوضات التي عقدت في شهر تموز ١٩٥٨ بين العراق والشركات ، فهي وإن تطرقت إلى مسائل الخلاف الاخرى بايجاز فإن مسألة التنازل عن الأراضي التي لم تستثمرها الشركة بعد ، كانت في مقدمة القضايا المطروحة . وقد اتبع نوري السعيد ذلك بسلسلة من التصريحات منها " أن بعض شركات النفط قد أعطت امتيازات أفضل لايران والكويت والسعودية وإن العراق قد وجد نفسه في موقف غير موفق ، وانه يأمل أن يرى تسوية مرضية وودية ، لأن امتيازات نفطه قد اعطيت لشركة نفط العراق " . بل إنه سار قدما للضغط على الشركة للاستجابة لمطالب العراق وايجاد موارد مالية جديدة .

وقبل منتصف تموز ١٩٥٨ انحنت الشركة أمام هذه الضغوط واعلنت لاول مرة " أن موقف الشركات بخصوص مطلب الحكومة بالتخلي عن بعض مناطق الامتياز سيكون ايجابيا"[١] .

كان هذا العرض الموجز لامتيازات النفط وطبيعة العلاقة بين شركات النفط والحكومة العراقية طينة العهد الملكي والذي رأينا إنه ضرورة لابد منها لأنه يشكل الارضية التي استندت عليها حكومة الثورة بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ .

كان الضباط الاحرار قد بحثوا في اجتماعات عدة قبل الثورة موضوع السياسة النفطية للنظام الثوري المقبل . وبدا لهم أن فكرة التأميم غير عملية . ولذلك ارتؤي مطالبة شركة نفط العراق وبقية الشركات بضرورة زيادة الانتاج .

وبعد نجاح الثورة اكد المسؤولون لشركات النفط بأن نظام الحكم الجديد سيحترم اتفاقات النفط ، واعلنت الحكومة الجديدة في اليوم التالي أنها ستحترم جميع التزاماتها تجاه جميع الاتفاقات الدولية . واعلنت شركة نفط العراق وبقية الشركات بدورها أن تدفق النفط من العراق سيستمر دون انقطاع واذاع عبد الكريم قاسم . رغبة منه في أن يطمئن العالم إلى أن العراق لا يريد التدخل في انتاج النفط. بيانا اعلن فيه أن حكومته تريد مواصلة انتاج النفط وتصديره إلى أسواق العالم وإنها ستفي بجميع التزاماتها تجاه جميع الجهات المعنية .

ولم تكن عند الضباط الاحرار صورة واضحة عن حقيقة الخلاف القائم بين شركات النفط وحكومة العهد السابق . ولعل الصورة الوحيدة التي كانت في اذهانهم هي أن حكومة العهد السابق كانت في تعاملها مع الاجانب بصورة عامة ومع شركات النفط بصورة خاصة ، تميل إلى التساهل في حقوق العراق إلى درجة التفريط . إن هذه الصورة هي التي سيطرت على تفكير قادة الثورة وجعلتهم يرفضون أي عرض تتقدم به شركات النفط بحجة أن هذا العرض لا ينسجم واهداف الثورة ، ولا يفي بحاجات البلاد [٢] .

كانت المشكلات التي عقد النظام الثوري وشركات النفط العزم على حلها ناجمة في بعضها عن طبيعة الاتفاقات التي وضعت في العهد الماضي والتي سبقت الإشارة إليها ، وفي بعضها الآخر عن مشكلات متأخرة أدى تراكمها إلى جعل الوصول إلى تسوية في ظل العهد الجديد امرا أكثر صعوبة .

---

[١] د . أحمد ساجر . المصدر السابق ص ١٢ - ١٣ .

[٢] د . مجيد خدوري . المصدر السابق . ص ٢٢٣ .

ومهما يكن من أمر فقد بدأت المفاوضات بين العراق والشركات في ٢٠ آب ١٩٥٨ ، وتبلورت مطالب الجانب العراقي بضرورة تنازل الشركات عن الأراضي غير المستثمرة واعادة النظر في حسابات الكلفة ، على أن يتم الاتفاق على الاسعار وتحديد التكاليف ونسبها وكيفية حسابها وتنفيق الريع وزيادة نسبة حصة الحكومة من الارباح على النصف واسهام العراق في رأس مال الشركات وتسليم الغاز الطبيعي للعراق بدلا من حرقه والاشتراك في ادارة الشركات وتمثيل العراق في مجلس ادارتها تمثيلا يمكنه من ممارسة حقه في الاشراف على الشركات [١] . غير أن تلك المفاوضات لم يكتب لها النجاح ، بسبب الموقف المتعنت للشركات .

وفي سنة ١٩٦٠ عرضت شركات النفط ، في محاولة منها لحل أحد الخلافات ، اللجوء إلى التحكيم . غير أن المهلة التي ضربت لذلك مددت مرات عدة ولم يتم التوصل إلى تسوية . وكان هذا الخلاف واحدا من خلافات عدة أخذت تتراكم بعد ثورة تموز ١٩٥٨ . وعلى الرغم من أن المفاوضات لتسوية بعض هذه الخلافات قد بدأت في شهر آب من تلك السنة وفي شهر كانون الأول على وجه التحديد تدخل عبد الكريم قاسم شخصيا ليفهم ممثلي شركات النفط أن الحاجة تقتضي الإسراع في الوصول الى تسوية تكون في مصلحة العراق ، ولما تعذر الوصول إلى اتفاق مرض دعا ممثلي الشركات للبحث معهم في نقاط الخلاف وعقد الاجتماع الأول في الثاني من نيسان ١٩٦١ برئاسة الزعيم عبد الكريم قاسم ومثل الشركات وفد برئاسة المستر ج هيريدج .

وقبل بدء المفاوضات وبالتحديد في يوم ٢ نيسان ١٩٦١ ، عقد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا اشار فيه إلى ثقته بقوة الجانب العراقي في مفاوضات النفط وقدرته على فرض ارادته لانتزاع حقوق الشعب ، مؤكدا أن الثورة تتمتع بقوى مخلصة منطلقة وبتماسك عظيم بين أبناء الشعب لحفظ مكاسب الثورة [٢] .

وكتبت جريدة الثورة البغدادية بعد يوم واحد من تصريح قاسم ، مقالا افتتاحيا بعنوان (استئناف مفاوضات النفط) [٣] اشارت فيه إلى أن الشعب العراقي إذ يرقب نتيجة هذه المفاوضات يعرف بالتأكيد أنها ستكون لصالحه ولصالح مستقبل الجمهورية العراقية وليس هناك أية قوة تستطيع أن تغمط حقنا أو تسوف فيه لأي سبب من الأسباب . وقالت أيضاً أننا نرى في هذه المفاوضات التي سيكسبها الجانب العراقي تعزيزا لاستقلالنا الاقتصادي ودعما لحياتنا كافة ، ودعت إلى تجميد حصة فرنسا البالغة (٢٣.٧٥٠ %) وتحويلها لمصلحة الشعب العراقي ولنصرة الشعب الجزائري الشقيق.

ومهما يكن من أمر فقد بدأت المفاوضات في الثاني من نيسان ١٩٦١ ، وفيما يأتي النص الكامل لما دار في الاجتماع الأول :

---

[١] د . أحمد ساجر . المصدر السابق ص ١٨ – ١٩ .

[٢] جريدة الثورة . العدد ٥٨٨ في ٣ نيسان ١٩٦١ .

[٣] المصدر نفسه .

نص محضر الاجتماع المنعقد
في مقر سيادة الزعيم الامين
بتاريخ ٢ / ٤ / ١٩٦١ بين الوفد العراقي ووفد شركات النفط

الحاضرون عن الجانب العراقي :

سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة .

سيادة الأستاذ محمد سلمان وزير النفط .

سيادة الدكتور طلعت الشيباني وزير التخطيط .

الحاضرون عن شركات النفط :

المستر هريج .

المستر اكسر جيان .

المستر رايلاند .

المستر ستيوارت .

المستر بيشوف .

عقد الاجتماع في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأحد ٢ / ٤ / ١٩٦١ في مقر سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة : -

الزعيم : كان عندنا مؤتمر صحفي وكان من المقرر أن ينتهي هذا المؤتمر بسرعة ولكنه طال أكثر من المقرر بسبب بعض الاستفسارات والاسئلة التي وجهها الصحفيون وعلى كل حال إني سعيد بعودة ممثلي الشركات وبهذه المناسبة اقول إنه كان من المقرر أن نجتمع يوم ١١ آذار ولكن تأخر الاجتماع عن موعده .

هريج : لسوء الحظ كان عندي بعض الارتباطات التي حالت دون تمكني من المجيء في الوقت المعين واني متأسف للتأخير .

الزعيم : لم يتمكن الأستاذ محمد حديد من الحضور لأنه يشكو اليوم من وعكة المت به وكذلك لم يحضر عضو الوفد العراقي الآخر بسبب تمتعه باجازة في الوقت الحاضر . واني اتأمل أن تسير الأمور بالاتجاه الصحيح ولا اعلم ماذا فعل السيد هريج خلال وجوده في لندن بعد مضي هذه المدة الطويلة .

هريج : كنا قد نظمنا مسودات لبعض الكتب بعد الاجتماع الأخير الذي عقد مع سيادتكم وقد سلمنا لسيادة وزير النفط نسخا منها وقد ظهر لنا أن بعض النقاط قد تم التوصل إلى اتفاق مبدئي بشأنها وإن هذه النقاط قد ذكرت بصورة صريحة من قبل الجانبين وتتعلق مسودات الكتب المذكورة بموضوع الايجار المطلق والغاز الطبيعي والتنازل عن الأراضي والكتاب المتعلق بالموضوع الأخير يبحث الضمان الذي تقدمه الشركات حول النشاط الذي ستبذله في استثمار الأراضي التي ستحتفظ بها في المرحلة النهائية من مراحل التنازل أما فيما يتعلق بأسس التنازل فإننا لم نشعر أن بامكاننا تقديم مذكرة جديدة بهذا الشأن لاننا لاحظنا أن هناك بعض

المبادئ تحتاج إلى المذاكرة ولا اعلم ما هو الترتيب الذي ترغبون به سيادتكم لمناقشتها وهذه المبادئ تتعلق بالنقاط التي جرى بحثها في الاجتماع الأخير .

الزعيم : أي اجتماع ؟

هريج : اجتماع كانون الأول الماضي .

الزعيم : عندما سافر السيد هريج وعد بأن يقدم الينا جوابا قطعيا اليس كذلك ؟

هريج : لم تكن المسألة حول اعطاء جواب قطعي فيما يخص التنازل أو فيما يخص الايجار المطلق أو الغاز الطبيعي لأن موقفنا صريح بالنسبة لهذه المواضيع .

الزعيم : اذا ماذا جلبتم معكم الآن ؟

هريج : عندما سافرنا لم نسافر لجلب شيء ولكن خلال الاجتماع الأخير جرى البحث حول التنازل وكانت هناك ثلاث نقاط الأولى تتعلق بالفترة الواجب تحديدها بين مراحل التنازل والثانية تتعلق بشكل وحجم وعدد البقع المحتفظ بها والثالثة تتعلق بالمعلومات الجيولوجية والجيوفيزائية وكما بينت لسيادة وزير النفط قبل أيام اذكر إنه فيما يتعلق بالنقطة الثالثة أننا لم نصر على موقفنا بناء على رغبة الحكومة ومراعاة لبعض الاعتبارات أما بالنسبة للنقطة الثانية الخاصة بشروط اختيار المناطق والتي طلبتم بموجبها أن ننظر في اختيار شكل هندسي عرفتموه سيادتكم بمربعات أو مستطيلات أو ما شابه فقد فكرنا كثيرا بهذا الموضوع وليس لدينا أية مقترحات حول كيفية تطبيق هذا الطلب ، أما من جهة المساحة وعدد القطع فنحن لا نزال نتعهد بما اقترحناه بهذا الشأن .

الزعيم : ألم تفكروا بشكل القطع ؟

هريج : ليست لدينا مقترحات حول اشكال معينة .

الزعيم : عندما سافرتم كانت مقترحاتنا واضحة وتم تدوينها في المحضر واعطيت اليكم وكان المفروض أن تجيبوا عليها بعد هذه المدة الكافية وبعد أن استمتعتم بفترة اعياد الميلاد ورأس السنة ويبدو أن السيد هريج واخوانه قد تمتعوا بوقت طيب هناك ولابد أن أصبحت لديهم قوة للحجة والمناقشة أما نحن فقد زادتنا مكاسب الثورة التي حصلنا عليها خلال هذه المدة قوة وحيوية ولكن هذه القوة نحن غير مستعدين لافنائها في المناقشات التي كنا قد انتهينا منها ويظهر أن جانب الشركات يريد المساومة على كل نقطة من النقاط فمثلا فيما يتعلق بالقسط الأخير كنا قد اتفقنا على أن يدفع في موعده لكي تسدد حساباتنا السنوية في وقتها وكنتم قد وعدتم بالنظر في الطلب . أننا لم نطلب أكثر من حقنا حيث وددنا أن تكون السنة القادمة حسابات مستقلة ورغبنا في دفع القسط الأخير قبل حلول السنة المالية الجديدة ولكن يبدو أن الشركات ارادت استغلال هذا الطلب للمساومة معنا كانما نحن متوقفون على هذا القسط في حين إنه حق من حقوقنا إن الذي فهمته من وزيري المالية والنفط أن هذه النقطة قد أصبحت نقطة مساومة ولهذا اود أن ابين بأن مثل هذه القضايا تافهة ويجب أن لا تتخذ حجة للمساومة . أننا كنا قد اتفقنا على دفع القسط قبل ثلاثة أشهر وكان يقتضي اخبارنا قبل مدة مناسبة بجوابكم إلا انكم تركتم ذلك حتى اللحظة الأخيرة مما يدل على المساومة وعلى كل حال نحن نشكر الشركات على تلبية رغبتنا في دفع المبالغ في وقتها .

أما فيما يتعلق بقولكم أنها واجبة الدفع بعد سبعة أيام من مضي الربع المختص فيمكن عن طريق المداولة تقديم موعد الدفع دون تأخيره سبعة أيام أي أننا نرغب في أن يدفع القسط في شهر آذار نفسه ليتسنى تسديد حسابات السنة المالية .

هـريج : لدى بعض النقاط التي اود بيانها بهذا الخصوص الأولى أننا لا نعتقد باننا اتخذنا هذا الموضوع مجالا للمساومة .

الزعيم : هذا ما فهمناه .

هـريج : النقطة الثانية أننا عندما سافرنا كنا نعلم أن سيادتكم طلبتم بعض الأشياء إلا أننا لم نكن قد وافقنا على ذلك لأن الصعوبة في الموضوع تتعلق بالترتيبات المالية الخاصة بنا من ناحية تسلم النقود وتمويل العمليات بصورة عامة حيث أن هذه الأمور مرتبة على أساس أن يكون الدفع في ٧ نيسان وليست لدينا نقود مجمدة في البنوك .

الزعيم : كان يقتضي اجابتنا بالامكان أو عدمه وأننا نفضل دفع حسابات كل سنة في سنتها وهذا ما نود أن يجرى عليه العمل في المستقبل إلا انكم تركتم الاجابة حتى آخر دقيقة .

هـريج : أننا كنا نبذل جهودنا لتلبية رغبتكم في الموضوع .

الزعيم : اود أن يكون معلوما بأننا نفضل أن تدفع حسابات كل سنة في سنتها دون تأخير إلى السنة التالية .

هـريج : الحقيقة أن في القضية صعوبات أكبر مما تتصورون سيادتكم ومن المؤسف أن تكون السنة المالية كما هي في الوقت الحاضر ، والصعوبة تتعلق باجراء الدفع خلال بضع ساعات من انتهاء ربع السنة المختص .

الزعيم : هل أن بيع النفط إلى العالم جرى في آخر لحظة من الشهر أو من ربع السنة ؟

هـريج : قسم من هذا النفط لم يبع وقسم آخر نقل والذي قصدته أن النفط المصدر في شهر كانون الثاني مثلا لا يدفع ثمنه عادة إلا في نهاية شهر شباط .

الزعيم : لماذا ؟

هـريج : هذا هو الترتيب المتبع إذ يتوقف الدفع على ارسال قوائم المبيعات واوراق الشحن .

الزعيم : المفروض أن يدفع ثمن كل شحنة بعد شحنها مباشرة ولكننا ننتظر تسلم حصتنا عنها حتى نهاية كل ربع سنوي تسهيلا للشركات ولا يهمنا هذا الانتظار ولكن الذي يهمنا في الموضوع هو عدم تأخر حسابات السنة المالية حتى السنة التالية .

هـريج : ربما يحصل بعض الصعوبات في تحقيق كل ما ترغبون به سيادتكم فهناك مبيعات في يوم ٣١ آذار ولا يمكن قبض ثمنها في نفس اليوم وعلينا أن ننتظر مدة بعد هذا التاريخ لتسلم ثمنها والذي اود بيانه أن معاملة البيع تستغرق سبعة أيام عادة.

الزعيم إننا طلبنا دفع الحسابات الجاهزة للاشهر الثلاثة الأخيرة لكي لا تبق الحسابات للسنة المالية التالية ويمكن في هذه الحالة تأخير دفع مبلغ بسيط عن الأيام الأخيرة من الربع .

هـريج : إننا مترددون في تعديل كافة ترتيباتنا الخاصة باجراء الدفع لأنها تسبب لنا مشاكل وصعوبات وما لم نجر تعديلا في سنتنا الحسابية فإنه يصعب إجراء تعديل على مواعيد الدفعيات ولهذا فكرنا في إجراء دفع سلفة لحسابات هذه السنة وربما يساعد ذلك الحكومة .

الزعيم : إننا نريد أن يكون هذا الترتيب ثابتا في المستقبل أيضاً وهو حق وليس مساعدة ويمكنكم إجراء الترتيبات اللازمة لذلك وامامكم وقت كاف طيلة السنة الحالية ومن المخجل أن نطيل البحث حول مثل هذه المواضيع التي لا ارى مبررا للتكلم بشأنها .

هريج : كل ما أتمكن من قوله أننا سننظر في الموضوع لتدبيره وعلاوة على ذلك فلا اعتقد أن بامكاني أن اتحمل شيئا من الالتزامات لأن ذلك سيؤدي إلى تغيير كثير من الترتيبات المالية.

الزعيم : ماذا يغير ؟

هريج : المطلوب تغيير مواعيد الدفعيات التي نسير عليها لعدة سنوات وسنتنا المالية تنتهي في ٣١ كانون الأول .

الزعيم : إذا ليس لذلك علاقة بالربع الخاص بآذار .

هريج : إن الموضوع لا يتوقف على الشركات فقط وإنما هو ذات علاقة بالمشترين الآخرين الذين يخضعون لقوانين ضرائب تختلف عنا وأنا لا اود هنا تعداد الأسباب والصعوبات وإنما اذكر أنها قضية فنية وأنا شخصياً لاعلم لي بتعقيداتها ونتائجها والذي اعلمه أن تغيير ترتيبات الدفع بين الحكومة والشركات يستوجب تغيير الترتيبات الموجودة بين الشركات والمشترين ولهذا اعدكم باننا سنتذاكر حول هذا الطلب لعلنا نتمكن من تلبيته .

الزعيم : هذا حق من حقوقنا ولا ارى داعياً لأن يكون موضوعاً للمداولة في المستقبل وكل ما نريده هو أن نأخذ حقنا في وقته وربما يترتب على الشركات اتخاذ بعض التدابير الخاصة ونحن نشكرها على اتخاذها هذه التدابير لدفع المبلغ في الوقت المعين .

هريج : ان من جملة الصعوبات أننا ندفع مبالغ عن حسابات غير ثابتة أي قبل أن يتم التوصل إلى احتسابها ومن حق الحكومة طبعا أن تطالب بدفع ثمن النفط ولكن الشركات أيضاً تشعر أنها تستحق بعض الوقت لتدبير الدفع .

الزعيم : هذا صحيح ولكن نريد تسديد حسابات السنة المالية ولهذا يقتضي دفع المبالغ في شهر آذار فقط ويمكن تأخير حسابات يوم أو يومين إلى الربع المقبل .

هريج : سننظر في الطلب ونتقدم اليكم بمقترحاتنا حوله وإن كنت أفضل عدم إجراء تغيير على مواعيد الدفع ولكن ما دمتم ترغبون في ذلك فإننا سننظر في المسألة .

الزعيم : هل ستخبروننا بجوابكم ؟

هريج : طبعا ولكن ليس بصورة مستعجلة لأن لدينا (١٢) شهراً قبل حلول موعد السنة المالية الجديدة .

الزعيم : أن التفكير في هذا الموضوع لا يتطلب (١٢) شهرا .

هريج : اتأمل أن نخبر الحكومة قبل مدة طويلة من موعد الدفع .

الزعيم : يمكنكم اخبارنا خلال شهرين أو ثلاثة ولا اعلم ما هي وجهة نظركم بالنسبة للنقاط الأخرى .

هريج : هل تحبون سيادتكم التكلم عنها حسب ترتيب معين ؟

الزعيم : كنا قد طلبنا تقديم وجهة نظركم تحريريا .

هريج : نظمنا مسودات لكتب جوابية وقدمنا نسخا منها لسيادة وزير النفط .

الزعيم : كنا قد تقدمنا باقتراحات معينة فهل أن كتبكم هذه لبت تلك المقترحات ؟

هـــــريج : كلا .
الزعيم : لماذا ؟
هـــــريج : لاننا نشعر أننا لا نتمكن من الاتفاق مع الحكومة فيما طلبته .
الزعيم : حول أي شيء ؟
هـــــريج : حول الايجار المطلق لاننا كنا قد تقدمنا باقتراحين بعد أن اقترحت الحكومة ايقاف استقطاع الاقساط السنوية لحين صدور قرار التحكيم وكان اقتراحنا الأول يتضمن ايقاف استقطاع ٥٠ % من الاقساط السنوية ويتضمن الثاني ايقاف الاسترداد لجميع الاقساط لمدة سنتين على أن يجري التحكيم خلالهما .
الزعيم : من يضمن أن الشركات سوف لا تحاول عرقلة التحكيم خلال هاتين السنتين ؟
هـــــريج : لا اعتقد أن لدينا أي مصلحة في عرقلة التحكيم .
الزعيم : إذا كانت نيتكم حسنة فلماذا تشترطون إجراء التحكيم خلال سنتين ؟
هـــــريج : لأن التحكيم بيد الحكومة .
الزعيم : سنذهب للتحكيم بعد انتهاء المداولات ولو أن موافقتنا على الذهاب للتحكيم مع الشركات تنازل منا لأن حقنا واضح في الموضوع . أن الشركات تستوفي مبالغ بصورة تعسفية وكل الناس الذين يؤمنون بالحق والعدل يعتقدون بذلك ويلومون الشركات على تصرفها . لو فرضنا أن النفط لم يكن موجودا في العراق فهل كان باستطاعة الشركات استرداد بدل الايجار المطلق الذي دفعته للحكومة . أن الايجار المطلق دفع للحكومة مقابل عمليات التحري عن النفط وعلى امل الحصول على الارباح في المستقبل والشركات تعلم هذه الحقيقة . أننا وافقنا على الذهاب للتحكيم رغبة منا في انهاء الخلاف ويبدو أننا نبدأ المفاوضات من جديد في كل اجتماع . أننا نرغب في حل هذه القضايا والتخلص منها نهائيا ولا اعلم فيما إذا كنتم تنوون انهاء هذه القضايا أم انكم تعلمون انكم ستخسرونها وتحاولون اطالة المفاوضات لهذا السبب؟
هـــــريج : إن الحكومة هي التي ترغب في الذهاب للتحكيم لا الشركات .
الزعيم : إن الحكومة ترغب بالذهاب للتحكيم لأن الشركات مصرة على أخذ الايجار المطلق ولذلك فسوف لا نتنازل عن حقنا في استرداد الايجار المطلق حتى قبل سنة ١٩٥٢ وإذا كان لدينا حق في ذلك فسنأخذه عن طريق التحكيم وسنرى النتيجة .
هـــــريج : هذا الموضوع فيه اختلاف بارز بين وجهة نظر الحكومة والشركات وللاسباب الكثيرة التي لا اود بيانها الآن نشعر أن من حقنا استرداد بدل الايجار المطلق بينما تشعر الحكومة أن الشركات مخطئة في ذلك والاجراء المنصوص عليه في الاتفاقية لحل الخلاف في مثل هذه الحالة لا يتضمن نصا بايقاف الاسترداد وإنما الحكومة هي التي طلبت ذلك ونحن قدمنا مقترحاتنا تسهيلا لإجراء التحكيم وليس لدينا ما نضيفه على الاقتراحين اللذين قدمناهما بهذا الشأن . إني شخصيا وزملائي نفضل العمل بالاقتراح الأول الذي يقضي باستقطاع ٥٠ % من الاقساط السنوية لحين صدور قرار التحكيم لأن هذا الاقتراح يضع الطرفين في موضع المستفيد خاصة وإن كلا من الطرفين يشعر أن النتيجة ستكون ايجابية بالنسبة له .

الزعيم : هل تنص اتفاقية ١٩٥٢ على استرداد بدل الايجار المطلق ؟
هـــــريج : لم تنص الاتفاقية على عدم استرداده .
الزعيم : كيف يجوز استقطاعه في الوقت الذي لم تنص الاتفاقية على ذلك ؟
هـــــريج : أننا نعتقد أن النصوص العامة في الاتفاقية تسمح بذلك .
الزعيم : قبل تنفيذ اتفاقية ١٩٥٢ هل ورد نص على استرداد بدل الايجار المطلق ؟
هـــــريج : كانت لدينا اتفاقيات أخرى مبنية على دفع حصة مقطوعة عن كل طن .
الزعيم : في جميع الاحوال ليس لديكم حق في استرداد الايجار المطلق والدليل على ذلك أن اتفاقية ١٩٥٢ كانت تتضمن نصا باسترداده ولكن هذا النص حذف باتفاق الطرفين قبل توقيع الاتفاقية لأن عدم استرداده أمر مفروض ولا اعلم فيما إذا كنتم تريدون شهودا على ذلك ؟
هـــــريج : لقد سبق أن جرى بحث هذه النقطة عن طريق محامي الطرفين وكان جواب محامينا أن هذه المسألة من جملة الأشياء التي ستنظرها هيئة التحكيم .
الزعيم : هذا تعسف لاننا وافقنا على الذهاب للتحكيم ونحن أصحاب الحق ويمكننا مع ذلك أن نوقف استقطاعه بدون الذهاب للتحكيم فيما إذا وافقت الشركات على حل المسألة بدون تحكيم .
هـــــريج : اعتقد أن الحكومة قررت الذهاب للتحكيم بناء على عدم موافقة الشركات على ايقاف الاستقطاع .
الزعيم : إننا نرى أن من الاصلح أن تتوقف الاستقطاعات إلى نهاية التحكيم الذي سندخله خلال مدة لا تتجاوز الستة أشهر من انتهاء المفاوضات .
هـــــريج : لقد وافقنا على ايقاف الاستقطاع خلال مدة اطول من هذه المدة وهي سنتان .
الزعيم : إني اعلم ذلك ولكن لا اريد أن يعلق ايقاف الاستقطاع على شرط . أننا سندخل التحكيم خلال ستة أشهر أو سنة فلماذا تضع الشركات هذا الشرط التعسفي ؟ فهمنا انكم اخذتم الأراضي وحصلتم على الامتيازات وتعسفتم بحقوق العراق ولا زلتم تستفيدون من اراضينا لحد الآن ولكن الم يكفكم هذا التعسف لكي تضيفوا تعسفات أخرى جديدة ؟ إننا يمكن أن ندخل التحكيم بشرط أن تتوقف الاستقطاعات حتى صدور قرار التحكيم على أن تتعهد الحكومة بالذهاب للتحكيم خلال مدة تتراوح بين ٦ - ١٢ شهرا .
هـــــريج : يؤسفني عدم تمكني من الموافقة على ايقاف الاستقطاع مطلقا بدون بعض التقييدات .
الزعيم : أن التعهد الذي اقترحنا أن تقدمه الحكومة هو نوع من التقييد .
هـــــريج : لا اظن أننا ننظر إليه بمنظار التقييد .
الزعيم : بأي منظار تنظرون إليه إذا ؟
هـــــريج : أننا نعتقد أننا محقون باجراء الاستقطاع وهذا هو سبب احالة المسألة للتحكيم .
الزعيم : كم سنة جرى العمل على الاستقطاع ؟
هـــــريج : منذ تنفيذ اتفاقية ١٩٥٢ .
الزعيم : أي تسع سنوات .
هـــــريج : بالنسبة لشركة نفط العراق ثلاث سنوات وبالنسبة لشركة نفط الموصل تسع سنوات وبالنسبة لشركة نفط البصرة ثمان سنوات .

الزعيم : إذا يجب ايقاف الاستقطاع ثمان سنوات ونصف وهي مدة معادلة للمدة التي جرى خلالها الاستقطاع ثم نذهب للتحكيم خلال سنة واحدة لانكم استمريتم على الاستقطاع ثماني سنوات ونصف ونحن ساكتون عن حقنا ومن العدل أن تنتظروا أنتم مدة مساوية ومع ذلك فإن إجراءات التحكيم سوف لا تطول مثل هذه المدة .

هريج : هل أن هذا الاقتراح هو تطبيق لمبدأ المناصفة ؟

الزعيم : هذا هو الحل المنطقي وسنتعهد بالذهاب للتحكيم خلال ٦ - ١٢ شهراً واني واثق أن التحكيم سوف لا يستغرق أكثر من سنة أو سنة ونصف لأن كلا من الطرفين وراءه. إني سأكون وراء التحكيم لاني سأطالبكم بالمبالغ المستقطعة سابقاً حتى قبل سنة ١٩٥٢ .

هريج : يظهر أننا ندور في حلقة مفرغة حول الموضوع لاننا نعيد مناقشة أشياء قيلت في السابق واخشى أن لا اتمكن من إضافة شيء .

الزعيم : اخشى أن تخسروا ما لديكم أيضا إذا لم ترضوا بالحق . هل تريدون تمشية الأمور كاصدقاء أم بالباطل ؟

هريج : إذن هذه ليست مفاوضة وإن الحكومة قررت الذهاب للتحكيم .

الزعيم : أن هذه مفاوضة للاتفاق على الأسس والمبادئ التي سنذهب بموجبها للتحكيم . انكم تريدوننا أن نصرف الوقت على هذه الأمور ولا ننصرف إلى القضايا المهمة .

(اعقب ذلك فترة سكوت لعدة دقائق)

هريج : إذا كنتم تنتظرون شيئا اقوله فليس لدي ما اقول .

الزعيم : انكم لم تأتوا بشيء جديد بعد هذه المدة الطويلة ويمكن القول انكم جئتم لاطالة امد المفاوضات ومحاولة تأجيلها لمدة طويلة .

هريج : كلا يا سيادة الزعيم وإنما المسألة أننا لا نتمكن من الموافقة على طلبكم .

الزعيم : ما هو وجه التعسف في طلبنا ؟

هريج : اعتقد انني بينت وسأحاول الآن بيان ذلك ثانية بأننا نشعر أن من حقنا استرداد المبالغ المدفوعة عن الايجار المطلق ولكن الحكومة لم توافق على ذلك ولم نتمكن من حسم الخلاف عن طريق المداولات ولكون الاختلاف بين وجهات النظر كبيراً جداً وحيث أن الإجراء المنصوص عليه في الاتفاقية هو أن تذهب الحكومة للتحكيم في مثل هذه الحالة فإن الطريق الاعتيادية أن تطلب الحكومة من الشركات تعيين محكمها ولكن يبدو أن الحكومة تطلب من الشركات أن تعترف بحقها في ايقاف الاستقطاع في حين لا تعتقد الشركات بذلك لأنها محقة في موقفها وإذا كانت الحكومة راغبة في الذهاب للتحكيم فلا مانع لدى الشركات بل هي راغبة في ذلك . أن سيادتكم تطلبون ايقاف الاستقطاع خلال مدة التحكيم ونحن لا نشعر بامكان الاتفاق على هذا المدى وقد سبق أن قدمنا اقتراحين لملاقاة رغبتكم ولا نتمكن من الذهاب أكثر من ذلك .

الزعيم : لقد سبق ايضاح هذه النقاط وسبق أن اخبرناكم بأنكم تستقطعون مبالغ لا تنص الاتفاقية على جواز استقطاعها وانكم قائمون بذلك منذ سنة ١٩٥٢ بدون حق وقد طلبنا منكم ايقاف

الاستقطاع لحين صدور قرار التحكيم وهذا الطلب لا يؤثر على موقف الشركات إذ لا يعني ايقاف الاستقطاع اعتراف الشركات بحق الحكومة .

هريج : لهذا السبب نحن مستعدون لملاقاة رغبتكم في منتصف الطريق وذلك بقبول أحد الاقتراحين .

الزعيم : لم نوافق على الاقتراحين المذكورين لأنه مضت مدة طويلة وأنتم قائمون بالاستقطاع ونحن نطلب ايقاف الاستقطاع لحين صدور قرار التحكيم بشرط أن لا يكون لذلك تأثير في حقكم إن وجد هذا الحق .

هريج : متأسف لاني لا اتمكن من قول شيء .

الزعيم : أن رأيك واضح وهو أنكَ لا ترغب في ايقاف الاستقطاع لئلا يفسر ذلك باعتراف الشركات الضمني بعدم حقها في الاستقطاع . هل تدفع الشركات فائدة عن المبالغ التي استقطعتها منا فيما إذا كان قرار التحكيم في صالحنا .

هريج : سنلتزم بقرار المحكمين فيما إذا قرروا ذلك .

الزعيم : انكم تحاولون تعقيد الأمور لكي تطول المفاوضات .

هريج : آسف لعدم تمكني من بيان شيء أكثر مما بينته .

الزعيم : اود أن انصح الشركات بأن تلاقي رغبات الحكومة ولا تتعسف في جميع الأمور العادلة التي طلبتها . يبدو انكم لم تأتوا بجديد بالنسبة لما سبق أن قدمتموه .

هريج : إذا كان القصد أننا لم نأت بأجوبة على جميع ما طلبتموه فهذا صحيح ولكننا جئنا بمقترحات مناسبة .

الزعيم : كنا نتوقع انكم جئتم بأجوبة بالمقترحات النهائية .

هريج : قدمنا جوابا تحريريا .

الزعيم : لم يتضمن هذا الجواب شيئا جديدا أو مطمنا . انكم ذاهبون بعيدا في الخيال وارجو أن يكون معلوما إنه لا تتمكن أية جهة - بعد الثورة - من غمط حقوقنا ولو أدى الأمر إلى ايقاف ضخ النفط من الآبار بالقوة . يكفي انكم ضحكتم على الشعب وعلى الحكومة السابقة مدة طويلة ولم تكن هذه الصرائف التي ترونها إلا نتيجة لسرقة ثرواتنا . أننا لا نقبل أن يتعسف علينا أحد ويمكننا أن نتعامل كأصدقاء لأن هناك منافع متبادلة .

(استراحة لمدة ربع ساعة)

هريج : ربما لم افهم إحدى النقاط التي تفضلتم بها فقد اخبرني زملائي بانكم قلتم إذا توقفت الشركات عن الاستقطاع فستكون الحكومة مستعدة لايقاف الموضوع عند هذا الحد فهل هذا صحيح ؟

الزعيم : كلا ليس ذلك صحيحا أننا قلنا إنه لو كانت الشركات قد اوقفت الاستقطاع لما ذهبنا إلى التحكيم والان إذا ما وافقت الشركات على ايقاف الاستقطاع فسوف لا نطالبكم بالمبالغ المستقطعة قبل سنة ١٩٥٢ أما إذا لم يحصل اتفاق على ذلك فاننا سنذهب للتحكيم ونطالب بالمبالغ المستقطعة قبل سنة ١٩٥٢ أيضا . ولهذا فإن في الاقتراح ربح للشركات فيما إذا وافقت على ايقاف الاستقطاع .

هـــــريج : يبدو أن زملائي لم يفهموا الموضوع .

الزعيم : ما هو القصد من سؤالك وما هي وجهة نظركم لهذا الأمر ؟

هـــــريج : اخبرني زملائي بهذه المسألة وودت التأكد منها فقط .

(اعقب ذلك فترة سكوت لبضع دقائق)

الزعيم : هنالك نوع من الصوم ورد ذكره في القرآن الكريم هو الصوم عن الكلام (صـــوم زكريـــا) حيث كان النبي زكريا يصوم ثلاثة أيام لا يكلم الناس خلالها .

هـــــريج : هناك بعض المنظمات المسيحية وبعض الرهبان أيضا يمتنعون عن الكلام علـــى سبيل النذر. هل تودون معالجة موضوع آخر .

الزعيم : ان الحاضرين الآن جميعاً قد ابيض شعرهم عدا واحداً أو اثنين فالشعر الابيض قليـــل فـــي رأسهم واعني بهذا أننا في خريف الحياة فدعونا نعمل خيرا لبلدنا وكذلك أنتم اعملوا خـــيرا للشركات . أننا نطالب بحق وطننا وحق شعبنا وهذا من الأمور العادلة ونتمكن من أخذ حقنا في أية لحظة . لقد كانت تصرفات الشركات السابقة تعسفية نتج عنها ازالة العهد الســـابق ولهذا يقتضي حل الأمور على أساس الصداقة وعلى أساس عدم وجود تعسف ، أن القضـــاء على العهد السابق ليس معناه القضاء على رجال ومجيء آخرين غيرهم للحكم ولكن القضاء عليهم يعقبه التخلص من المآسي التي كانت في عهدهم وأننا نريد ازالة هذه المآسي عـــن طريق التفاهم لا عن طريق الغبن وابقاء الاوضاع كما كانت عليه في العهد الماضي ، انكـــم إذا اصررتم على موقفكم التعسفي فلا شك انكم ستختمون حياتكم بالتعسف بينمـــا إذا حلـــت الأمور على أسس عادلة فتكونون قد اديتم خدمة للشركات وختمتم حيـــاتكم بعمـــل صـــالح وكذلك الحال بالنسبة لنا فنحن أيضا في خريف حياتنا ونريد أن نعمل خيرا لبلدنا ولا يمكـــن أن نقبل تعسفا ونحن إذ نطالب فإنما نطالب بحق بلدنا الصريح الواضح والفارق بيننا وبينكم الآن هو أننا نتصلب في سبيل حماية شعبنا أما أنتم فإن تصلبكم في سبيل حمايـــة التعســـف وضرب الصداقة . انني اعتقد إنه لا يجوز لنا الانتقال من موضوع إلى موضوع دون حله إذ ليس من المصلحة في شيء ابقاء الأمور معلقة .

هـــــريج : لابد أن سيادتكم تشيرون إلى موضوع الايجار المطلق ولا شـــك أن الموضـــوع واضـــح بالنسبة لحقوق الطرفين ولهذا فإن احالته لشخص ثالث لبيان ما هي هـــذه الحقـــوق هـــو الطريق الصحيح .

الزعيم : الشيء الوحيد المختلف عليه الآن هو انكم تقومون باستقطاع مبالغ لا تدخل ضمن الاتفاقيـــة ويقضي الحق بايقاف استقطاعها ريثما يؤيد الشخص الثالث ذلك .

هـــــريج : أبين بكل احترام أن هذه وجهة نظر جهة واحدة لاننا نقول إنه يحق لنا إجراء الاستقطاع.

الزعيم : قمتم بالاستقطاع لمدة تزيد على ثماني سنوات بدون حق .

هـــــريج : هذه هي نقطة الخلاف لاننا نعتقد أننا على حق .

الزعيم : إننا نعتقد أن الايجار المطلق غير داخل في الاتفاقية ونطالب بايقاف الاســـتقطاع لحيـــن أن يقرر الشخص الثالث شيئا للعمل بموجبه .

هـــــريج : اعتقد أن الشخص الثالث سيقول هل أن الاستقطاع واجب أم لا .

الزعيم : إن الذي نطلبه هو ايقاف الاستقطاع إلى أن يقول الشخص الثالث كلمته .
هـــريج : اقترحنا طريقتين لتلبية هذا الطلب واخشى أن لا اتمكـــن مـــن الموافقـــة علـــى ايقـــاف الاستقطاع نهائيا .
الزعيم : هل هناك اقتراح ثالث ؟
هـــريج : كلا .
الزعيم : ليس لدى الحكومة غير اقتراحها السابق فإذا صدر قرار التحكيم بجانبكم فيحق لكـم عندئـذ استعادة المبالغ التي اوقف استردادها كما سيكون لنا الحق في استرداد المبـــالغ التـــي تـم استقطاعها فيما إذا كان القرار بجانبنا ولا داعي لجعل الشركات مدينـــة ومـــن الأحســـن أن تكون دائنة .
هـــريج : استمعت إلى جميع بياناتكم إلا إنه ليس لدي ما اضيفه .
الزعيم : ما هو المبلغ الذي تم استقطاعه حتى الآن ؟
هـــريج : حوالي السبعة ملايين باون .
الزعيم : والباقي .
هـــريج : أكثر من هذا وهذه ارقام تقريبية ويمكننا تزويدكم بالارقام الحقيقية .
الزعيم : لقد استقطعتم ما يقرب من الــ (٥٠ %) من المبلغ الأصلي ، ألا يكفي ذلك وتعملون علـــى ايقاف الاستقطاع ريثما تظهر نتيجة التحكيم .
هـــريج : هذا لا يختلف عما تفضلتم به في السابق .
الزعيم : اقترحتم استقطاع ٥٠ % فإذا اتبعنا هذا الاسلوب فإنكم قد اســـتقطعتم فعـــلاً حوالـــي ٥٠% ويجب ايقاف الاستقطاع أما إذا جرى العمل على استقطاع آخر بمقدار ٥٠% فمعنى هـــذا أن المستقطع سيكون ٧٥ % .
هـــريج : أن التحكيم سيقرر أحد امرين أما حقنا في أخذ ١٠٠ % أو لا شيء .
الزعيم : هذا صحيح ولكن في الوقت الحاضر من التعسف أن تأخذوا أكثر من ٥٠ % وإذا لم توافقوا على ذلك فإننا نعتبر موقف الشركات منا موقف المتعسف ويدل على عدم التعاون وإنـــها لا تريد التوصل إلى نتيجة .
هـــريج : لا اعتقد أن موقفنا يبرر ذلك إذ تعتقدون سيادتكم أن استرداد المبالغ بمثابة الغبن بينمـــا نحن لا نعتبره كذلك .
الزعيم : هل تنص الاتفاقية على ذلك ؟
هـــريج : نعم ولو أن الكلمات ليست صريحة .
الزعيم : هذا هو السبب الذي يجعلنا نطالب دائما بأن تكون الاتفاقيات واضحة .
هـــريج : الاتفاقيات تقبل التفسيرات .
الزعيم : لماذا لا نجعلها لا تقبل التفسيرات ولماذا تكون التفسيرات دائماً في غير صالحنا .
هـــريج : يمكن تصحيح ذلك بالذهاب للتحكيم واود أن اذكركم بأن الحكومة اخبرتنا قبل سنتين بأنـها ستذهب للتحكيم .

الزعيم : لو أن رجال العهد المباد لم يذهبوا مع عهدهم بعد الثورة لجرت محاكمتهم على جرائمهم الكبيرة بحق هذا البلد لدخولهم باتفاقيات غير واضحة . إن تفسير أي ناحية من نواحي الاتفاقيات يظهر انها تقبل تفسيرات تغمط حق العراق ولكن هذه التفسيرات لا تنطلي على رجال القانون . اعتقد انكم تريدون انهاء المشكلة ولا تريدون التعسف تجاهنا لانكم استوفيتم ٥٠ % وتريدون استيفاء أكثر من ذلك بدون نص صريح في الاتفاقية ، إن المفاوضات لن تطول وإذا كنتم تعتزمون اطالتها فإننا غير مستعدين لذلك .

هريج : اعتقد أن هذه المسألة مسألة تحكيم لا مسألة مفاوضة .

الزعيم : أنها مسألة مفاوضة وتحكيم ، المفاوضة على الاسس والتحكيم على النتائج وعلى سبيل المثال اعرف أن هناك شخصا مدينا لشخص آخر ومع علمه بأنه مدين يريد أن يذهب الدائن إلى المحاكم ليستحصل حقه وهو يقصد من وراء ذلك كسب الوقت .

هريج : هل هذا الشخص طبيعي ؟

الزعيم : كلا لأنه مدين فعلا ولا داعي لاضطرار الطرف المقابل للذهاب للمحاكم . إني أرى أن التاريخ سيحاسب السيد هريج وزملاءه وفي الحقيقة يقتضي النظر إلى الأمور بمنظار آخر كما نظر حزب العمال إلى قضية الهند والباكستان وغيرها من المستعمرات حيث نظر إليها بمنظار بعيد فجعل من هذه البلدان أصدقاء بينما كان تطور الزمن كفيلا بتخليصهم من الاستعمار ووضعهم في عداد الاعداء لبريطانيا إلا أن نظرة حزب العمال جعلت منهم دولا مستقلة صديقة لبريطانيا ولهذا يجب أن ننظر إلى المفاوضات بمنظار الصداقة والحكمة ويجب أن تعتقدوا أن حق الشعوب لا يضيع .

هريج : إننا لا نعتقد بأننا نضيع حقا .

الزعيم : مضت ثلاث سنوات ولم نحصل على حقنا فهل اوقفتم استقطاع الايجار المطلق ؟ هل تم التنازل عن الأراضي ؟ هل رفعتم حصة الحكومة ؟

هريج : عرضنا أشياء لم تقبلها الحكومة وإذا كانت الأمور التي ذكرتموها من حقوق العراق فما هي حقوق الشركات إذا .

الزعيم : إن تطور الزمن يستوجب تغيير الاتفاقيات والمعاهدات بين فترة وأخرى ولا شك أن لجوء الحكومات إلى تعديل اتفاقيات عام ١٨٧٠ و ١٨٨٣ وغيرها عن طريق المفاوضات كان نتيجة حتمية لتطور الزمن ، انني لا ارى موجباً للتأخر أكثر من هذا ويمكنكم الاجابة على ما طلبناه تحريريا على أن نجتمع مرة أخرى .

هريج : هذه مسودة جوابنا على إحدى النقاط ونحن مستعدون لكتابتها بشكل جواب نهائي.

الزعيم : وبالنسبة لبقية المواضيع .

هريج : بالنسبة للتنازل سبق أن نظمنا مسودة جواب ونريد التكلم بشأنها قبل صياغتها بشكلها النهائي .

الزعيم : بحثنا الموضوع طويلا وعلمتم وجهة نظرنا بالنسبة لهذا الموضوع وللمواضيع الأخرى ولا داعي لاطالة المناقشة إذ ما هو القصد من المناقشة هل هو تدوين المحاضر أم التوصل إلى نتيجة ووضع اتفاق ؟

هـــــريج : اكون مسرورا جدا لو توصلنا إلى نتيجة يتفق عليها .

الزعيم : امامكم مقترحاتنا ونريد اجوبتكم عليها ولا يمكن بأي حال من الاحوال الموافقة على رأيكم بالنسبة للايجار المطلق ولو أن المسألة بسيطة والسبب في ذلك أننا نعتقد أن من الظلم والتعسف اصرار الشركات على رأيها خاصة وإن ليس في اقتراحنا خسارة لها .

هـــــريج : هل افهم من هذا انكم لا تريدون كتابة جواب حول هذا الموضوع ؟

الزعيم : نريد جوابا ومن الاصلح أن يكون الجواب بدون تعسف وهذا أمر يعود للشركات .

هـــــريج : يبدو لي من مناقشات اليوم إنه لا فائدة من الاجابة لانكم لا توافقون على ذلك .

الزعيم : اكتبوا جوابكم وارجوا أن لا يكون فيه تعسف ، ولا اعلم اجوبتكم بالنسبة للمواضيع الأخرى.

هـــــريج : اعددنا مسودات حول الايجار المطلق والغاز الطبيعي وضمان الاستفادة من الأراضي المحتفظ بها وكنا نود المذاكرة حول عدد واشكال القطع التي نود الاحتفاظ بها .

الزعيم : إذا لم نتفق اخشى أن نضطر إلى أن نصدر أمرا بايقاف عمليات التحري عن النفط في جميع مناطق العراق لاننا لا نريد أن نكون الجهة المغبونة دائما وارجو أن يكون معلوما بأني لا اتكلم جزافا وإنما اعني ذلك بالفعل ولا شك أن السيد هريج سيكون مسؤولا أمام التاريخ .

هـــــريج : افهم من هذا أننا سنقدم الاجوبة أولا قبل استئناف المناقشة .

الزعيم : يبدو انكم لا تزالون تشعرون بالتعب على الرغم من الاجازة الطويلة ونحن غير مستعدين لاطالة المفاوضات إلى عدة سنوات ، اقترح أن تعودوا إلى المقترحات الأخيرة وتقدموا لنا اجوبتكم النهائية عليها تحريريا على أن نجتمع في الساعة الرابعة والنصف من مساء الخميس القادم .

(انفض الاجتماع في حوالي الساعة التاسعة والنصف مساء)

كما عقد الاجتماع الثاني في السادس من نيسان ١٩٦١ ، وادناه نص محضر الاجتماع .

محضر الاجتماع المنعقد

في مقر سيادة الزعيم الامين

بتاريخ ٦ / ٤ / ١٩٦١ بين الوفد العراقي ووفد شركات النفط

الحاضرون عن الجانب العراقي :

سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة .

سيادة الأستاذ محمد سلمان وزير النفط .

سيادة الأستاذ محمد حديد وزير المالية السابق .

الحاضرون عن شركات النفط :

المستر هريج .

المستر اكسر جيان .

المستر رايلاند .

المستر ستيوارت .

المستر بيشوف .

(عقد الاجتماع في مقر سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة في وزارة الدفاع حوالي الساعة الخامسة إلا ربعا من مساء يوم الخميس ٦ / ٤ / ١٩٦١) .

الزعيم : يلاحظ أن الكتب الموجهة من قبلكم قد وقع واحد منها فقط وهو الكتاب المتعلق بالايجار المطلق ، أما الكتابان الاخران فيبدو أنهما على شكل ملحوظات وهما يتعلقان بالتنازل عن الأراضي غير المستثمرة والغاز الطبيعي ولم نجد ذكرا للمواضيع الأخرى ، لقد درسنا الكتاب المتعلق بالايجار المطلق ولاحظنا أن ما جاء فيه لا يتفق وما طلبته الحكومة .

هريج : أن ما جاء في الكتاب يتفق وما قيل في الاجتماع الأخير .

الزعيم : لم نكن قد وافقنا على ما قيل في الاجتماع الأخير . .

هريج : كنتم سيادتكم قد بينتم ملاحظاتكم في الاجتماع الأخير حول الايجار المطلق إلا أننا شعرنا أننا لا نتمكن من تغيير الوضع .

الزعيم : اعتقد أن بامكان الشركات أن تغير الوضع ولا تبقى على وضعها التعسفي السابق وذلك فيما إذا كان لها رغبة في استمرار المداولات .

هريج : بأي شيء ترون التعسف سيادتكم ؟

الزعيم : إذا قبلنا مبدأ المناصفة نلاحظ أن الشركات قد استقطعت لحد الآن حوالي (٥٠ %) من المبالغ المدفوعة عن الايجار المطلق وتقضي العدالة أن تتوقف عن الاستقطاع وبذلك يبقى حوالي (٥٠ %) غير مستقطع ثم نذهب للتحكيم ، هذه هي وجهة نظرنا في الموضوع ولاشك أن استمرار الشركات على الاستقطاع ما هو إلا عمل تعسفي .

هريج : هل تقصدون سيادتكم أننا نترك الـ (٥٠ %) الأولى ونحتكم على الثانية ؟

الزعيم : كلا لا اقصد هذا وإنما قصدت أننا نذهب للتحكيم وإذا ظهر أن الحق بجانبنا فعندئذ نأخذ الـ (٥٠ %) المستقطعة أيضا بالاضافة إلى المبالغ التي اوقف استقطاعها ، أما إذا كان الحق بجانب الشركات فإننا سندفع الـ (٥٠ %) التي اوقف استقطاعها وهذا هو العدل الذي لا يتردد في قبوله أي شخص والاكثر عدالة من ذلك هو أن تعيد الشركات ما استقطعته إلى الحكومة وتحسم القضية دون اللجوء إلى التحكيم ولكن يبدو أن الشركات لا تقبل بهذا الأمر وإنما تريد الذهاب للتحكيم ولهذا سنذهب للتحكيم لئلا يلحق الغبن بالطرفين ، ارجو أن يعلم السيد هريج انني لو كنت اتفاوض على قضايا شخصية لما شاهدني في هذا الموقف ولكني في الواقع اتفاوض للحصول على حق الشعب والبلد ولا يمكن أن نفرط بهذا الحق ، أن النقطة الأساسية في الموضوع - وهي دليل على حسن نيتنا - أننا وافقنا على الذهاب للتحكيم ولهذا نريد أن تثبت الشركات حسن نيتها أيضا .

هريج : أننا نرى أن اقتراح سيادتكم بايقاف الاستقطاع لم يحدد بمدة معينة .

الزعيم : يتوقف الاستقطاع إلى أن يقول التحكيم كلمته فإذا كان الحق للشركات فتستمر على الاستقطاع وإذا كان الحق للحكومة فتعيد اليكم الباقي من المبالغ .

هريج : اعتقد أن الاقتراح الذي تقدمنا به لايقاف الاستقطاع لمدة سنتين يفي بالغرض .

الزعيم : أننا نرى إنه لا يفي بالغرض لأن إجراءات التحكيم قد تستغرق أكثر من سنتين والمهم أن يتوقف الاستقطاع خلالها .

هريج : كنتم سيادتكم قد استفسرتم عن الوقت الذي تستغرقه إجراءات التحكيم واجبنا بأنها تستغرق حوالي (١٢) شهرا .

الزعيم : إن الحكومة مستعدة للذهاب للتحكيم خلال مدة تتراوح بين (٦ - ١٢) شهراً ويقتضي ايقاف الاستقطاع خلال مدة التحكيم والحكومة مستعدة لاعطاء تعهد بالذهاب للتحكيم خلال المدة المذكورة .

هريج : الذي يهمنا هو موعد انتهاء التحكيم لا المباشرة به .

الزعيم : والذي يهمنا أن يتوقف الاستقطاع حتى نهاية التحكيم واني متأكد من أن نتيجة التحكيم ستكون في صالحنا .

هريج : النتيجة ستكون حسب رأي المحكمين .

الزعيم : وكذلك مدة التحكيم ستكون بيد المحكمين انفسهم .

هريج : الذي اود بيانه أننا لا نتمكن من الموافقة على ايقاف الاستقطاع إلى امد غير مسمى .

الزعيم : أن الامد مسمى وهو إلى نهاية التحكيم .

هريج : هذا غير محدد .

الزعيم : إنه محدد بانتهاء التحكيم وقد يبدو أن هذا أجل مجهول إلا أن المؤكد أن التحكيم سينتهي خلال مدة معينة ومع ذلك إذا فرضنا أن التحكيم لا ينتهي فإن الشركات ليست هي الخاسرة وإنما هي الرابحة لأن نتيجة التحكيم ستعطيها الحق بالمطالبة بالمبالغ المستقطعة وربما نفكر في أخذ تعهد من الشركات بعدم محاولة عرقلة التحكيم .

هريج : أن التحكيم متوقف على الحكومة لأنها هي التي ستباشر باتخاذ الإجراءات اللازمة له .

الزعيم : أننا سنعطي تعهدا بالذهاب للتحكيم خلال (٦ - ١٢) شهرا وهذا وعد ثابت .

هريج : والمدة التي سيستغرقها التحكيم .

الزعيم : هذا بيد المحكمين .

هريج : أن سرعة التحكيم تتوقف على الضغط الذي يستعمله المدعى .

انزعيم : أننا سنستعمل الضغط لاننا دائنون للشركات لا مدينون لها وهذا واضح .

هريج : أننا ننظر إلى القضية من جهة أخرى إذ نعتقد أننا نخسر شيئا من ايقاف الاستقطاع .

الزعيم : لتكن الشركات هي المدعية على الحكومة ولتستعمل ضغطها لانهاء التحكيم بسرعة بالاضافة إلى الضغط الذي ستستعمله الحكومة .

هريج : ليس عندنا قضية لنذهب إلى التحكيم من اجلها .

الزعيم : إننا سنذهب للتحكيم واؤكد أننا سنستعمل الضغط لانهاء التحكيم بسرعة .

هريج : يؤسفني جدا أن اقول أننا لا نتمكن من الموافقة على ايقاف الاستقطاع بدون أن يحدد ذلك بأجل معين .

الزعيم : أن الأجل محدد بنهاية التحكيم .

هـــريج : يؤسفني عدم تمكني من قبول ذلك ، أننا كنا نفكر بحل آخر للموضوع وسأقدمه لسيادتكم وهو أن توافق الشركات على ايقاف الاستقطاع لمدة سنتين اعتبارا من بدء التحكيم وإذا لم تنته إجراءات التحكيم في نهايتها بناء على عدم حصول تأخيرات من قبل الجانبين (الحكومة والشركات) فعندئذ يمكن زيادة المدة إلى ثلاث سنوات بدلا من سنتين واعتقد إنه ربما كان من الاصوب أن يترك للمحكمين أن يقرروا فيما إذا كان هذا الإجراء منصفا أم لا ؟

الزعيم : يبدو من هذا أن الشركات هي الدائنة وليست المدينة ، أن الشركات هي المدينة ومن الضروري أن توقف الاستقطاع .

هـــريج : اسمحوا لي أن ابين أننا لا نبحث الآن جوهر القضية وإنما نتكلم عن إجراءات التحكيم .

الزعيم : أن جوهر القضية هو الذي دفعنا للذهاب إلى التحكيم لانكم تستقطعون مبالغ لا حق لكم باستقطاعها أو ربما نحن نعتقد ذلك لأن الاتفاقيات لم تنص عليه وحيث أن الشركات استقطعت حوالي (٥٠ %) من هذه المبالغ فمن المنطق أن تتوقف عن الاستقطاع لحين انتهاء التحكيم مع العلم بأن الاستقطاع يجب أن يتوقف اعتبارا من بداية سنة ١٩٦٠ وبهذه المناسبة هل استقطعتم اقساط عام ١٩٦٠ ؟

هـــريج : نعم إلا أن حسابات سنة ١٩٦٠ لم تنته بعد وإذا رشحت الحكومة محكمها قبل (٣٠) ايلول القادم فمن الممكن استبعاد المبالغ المستقطعة من حسابات سنة ١٩٦٠ .

الزعيم : ارى من الضروري أن يحال الموضوع منذ الآن إلى المدققين لاستخراج هذه المبالغ واستبعادها من حسابات سنة ١٩٦٠ لتكون تلك الحسابات صافية كما أن الحكومة تتعهد بالذهاب للتحكيم خلال (٦ - ١٢) شهرا ولا ارى داعيا لأن يتعسف السيد هريج بحقنا الواضح خاصة وأنه لا يضيع حق الشركات بعمله هذا لأن الحق متوقف على نتيجة التحكيم واود أن يكون معلوما بأننا غير مستعدين للاستمرار بالمفاوضات إذا لم ننه المواضيع واحدا بعد الآخر خاصة بعد أن قدمنا مختلف الحلول العادلة .

هـــريج : معنى هذا أن كل ما نتمكن من عمله اليوم هو أن نعيد تقديم الكتاب المتعلق بالايجار المطلق بالشكل النهائي الذي تريدونه هل تريدون سيادتكم بحث موضوع آخر ؟

الزعيم : إذا وافقتم على الاقتراح فيمكن متابعة بحث المواضيع الأخرى وإلا فلا .

هـــريج : كنت اود أن استوضح عن الموقف فقط .

الزعيم : أننا ننذر الشركات بوجوب عدم القيام بأي عمليات للتحري ما لم تنته المفاوضات والاكتفاء في عملياتها على الابار المنتجة فقط لأنه يظهر أن الشركات تحاول اطالة المفاوضات لتحصل على المناطق الجيدة .

هـــريج : هل تأمرون بايقاف عمليات التحري اعتبار من اليوم ؟

الزعيم : أننا ننذركم أيضا بأنه إذا انخفض انتاج النفط عن الانتاج المقدر فسنكون في حل من التزاماتنا .

هـــريج : اود أن استوضح هل أن علينا أن نوقف عمليات التحري من اليوم ؟

الزعيم : طبعا وحتى انتهاء المفاوضات لأنه مضت ثلاث سنوات ولم توافقوا على أي حق من حقوقنا التي نطالب بها .

هـــريج : معنى هذا أننا يجب أن نفكر مجددا بموضوع الايجار المطلق .

الزعيم : أننا غير مستعدين لاطالة المفاوضات لسنوات عديدة والملاحظ أن الشركات تتعامل معنا بنيات غير طيبة وهي تريد التحري عن النفط لتحصل على المناطق الجيدة وتستفيد من اطالة المفاوضات بحيث تترك في النهاية الأراضي غير الصالحة للحكومة وهذا أمر غير عادل مطلقا ، اود أن تعلموا بأننا سننذر قوات الجيش بوجوب استعمال القوة لايقاف عمليات التحري .

رايلاند : هل يشمل ذلك الفرق الجيوفيزيائية أيضا أم إنه يقتصر على الفرق الجيولوجية فقط ؟

الزعيم : المقصود هو ايقاف عمليات التحري بمختلف انواعها لا نصبر أكثر من هذه المدة للحصول على حقنا ، واود أن اؤكد بأن على الشركات أن لا تخفض انتاجها وإذا ما خفضت الانتاج فإننا سنتخذ إجراءات أخرى .

هـــريج : هل تسمحون لنا بالذهاب ؟

الزعيم : إني اسف أن تنتهي المفاوضات على هذا الشكل ، أن الأماكن التي يسمح للشركات بممارسة عملياتها فيها الآن هي الحقول المنتجة فقط واعتقد أن السيد هريج كان يتوقع هذه النتيجة ولكن الخسارة ستكون على الشركات .

هـــريج : سننظر في قضية الايجار المطلق على أساس أن سيادتكم غير مستعدين للمفاوضة ما لم تنته .

الزعيم : بالفعل ويمكنكم تقديم جوابكم النهائي يوم غد .

هـــريج : قد لا نتمكن من ذلك وربما يكون بعد غد .

الزعيم : لا بأس في ذلك .

(انفض الاجتماع في حوالي الساعة السادسة مساء) [١]

وكما كان متوقعا فقد تعذر الوصول إلى اتفاق ولكن ممثلي الشركات استطاعوا أن يشرحوا وضعهم إلى الرئيس الأعلى مباشرة ، ورغم محاولة وفد الحكومة افهامهم أن هذه هي مطالب عهد جديد ، وأنه غير مستعد للمساومة على حقوق الشعب ، فإن الاجتماع الثاني انتهى دون اتفاق مما اضطر الحكومة إلى ابلاغ ممثلي الشركات أنها ستمنع هذه الشركات من القيام بأية اعمال تنقيب أخرى ، إلا أن المفاوضات على نقاط أخرى ستستمر .

في ١٧ نيسان ١٩٦١ كتبت جريدة الثورة مقالاً افتتاحياً بعنوان (مرسوم جمهوري نناشد باصداره حول حق العراق في مناطق النفط غير المستثمرة وموقفه من شركات النفط). جاء فيه الدعوة إلى أن تقوم السلطة الوطنية وعلى رأسها عبد الكريم قاسم باصدار مرسوم جمهوري عاجل ومهم يقضي باعتبار الأراضي التي لم تستثمرها الشركات خارجة عن الاتفاقية المعقودة عام ١٩٥٢ وذلك لأن الشركات لم تستثمرها طيلة هذه المدة مكتفية بمناطق محدودة تسد حاجة السوق ، ولم تبحث بجد واهتمام عن المناطق الأخرى ، إذ إنه لو بذلت جهوداً صادقة مضنية للبحث عن المناطق

---

[١] نشرت وزارة النفط هذه المحاضرة في كراس دون ذكر سنة الطبع ومكانه .

لحصل العراق على منابع ثروات هائلة ، واختتمت المقال قائلة : " وكما قال الزعيم مرة : "سيأتي يوم قريب يحتار العراقيون بكيفية صرف الأموال والثروة الطائلة التي ستكون بحوزتهم " [١] .

وفي الأول من حزيران ١٩٦١ ذكر وزير النفط السيد محمد سلمان لوكالة رويتر ، إنه يعتقد أن من الخير أن تدرك شركات النفط جدية الموقف بصورة عامة بينها وبين الحكومة العراقية ، واكد أن شركات النفط لم تستجب بعد لطلب رئيس الوفد العراقي المفاوض بارسال رد تحريري واضح يؤكد مطاليبنا وحقوقنا في ثروتنا النفطية واختتم تصريحه بالقول : إن الشركات ما لم تبعث بجوابها التحريري فإنه من غير الممكن استئناف المفاوضات ، مؤكداً أن للحكومة خططها الخاصة لصيانة الحقوق الكاملة للشعب [٢] .

وفي شهر حزيران من السنة نفسها ابلغت شركة نفط العراق وزميلاتها الحكومة العراقية بأنها مستعدة لاستئناف المفاوضات وعقدت اجتماعات تمهيدية في بغداد في المدة بين ٢٤ و ٢٨ آب ١٩٦١ . وبعد أن تسلمت الشركات المطالب النهائية للحكومة العراقية طلبت تعليق المحادثات إلى أن يتسنى للمسؤولين في لندن دراسة تلك المطالب وكانت هناك ١٢ فقرة تدور حولها المفاوضات وهي:-

١ . احتساب كلفة انتاج النفط والعناصر التي تتألف منها لضمان حق العراق .
٢ . طريقة تعيين الاسعار التي تحتسب بموجبها عوائد العراق من النفط .
٣ . الغاء الاستقطاع الذي تتقاضاه الشركات .
٤ . تعيين المدراء العراقيين واشراكهم في مجالس ادارة الشركات في لندن واشراف الحكومة العراقية على مصاريف الشركات بما يضمن مصلحة العراق .
٥ . تعريف وظائف الشركات تدريجيا .
٦ . تخلي الشركات عن الأراضي غير المستثمرة تمهيدا لاستفادة العراق منها .
٧ . تنازل الشركات عن الغاز الطبيعي الفائض عن حاجة الحقول النفطية وحقول الغاز الأخرى والحيلولة دون قيام الشركات جزافاً بالاستمرار على حرق الغاز مع علمها بضياع ثروة العراق بدون مقابل .
٨ . ضمان استخدام الناقلات العراقية في نقل النفط العراقي .
٩ . وجوب مساهمة العراق فعلا في رأس مال الشركات بنسبة لا تقل عن ٢٠ % من المجموع العام.
١٠ . وجوب زيادة حصة العراق من عوائد النفط .
١١ . دفع العوائد بعملة قابلة للتحويل تضمن مصلحة العراق .
١٢ . رفع الغبن والضرر الذي اصاب الجانب العراقي بسبب جور الاتفاقيات ونصوصها غير واضحة التفسير [٣] .

---

[١] جريدة الثورة ، العدد ٦٠٠ في ١٧ نيسان ١٩٦١ .

[٢] المصدر نفسه ، العدد ٦١٤ في ١ حزيران ١٩٦١ .

[٣] جريدة الثورة ، العدد ٦٧١ في ١١ آب ١٩٦١ .

استئناف مفاوضات النفط

في الرابع والعشرين من شهر آب ١٩٦١ بدأت جولة جديدة من المفاوضات ، سبقها اجتماع عبد الكريم قاسم باعضاء الوفد العراقي وناقش معهم الخطوط الأساسية التي ستتناولها المفاوضات مع وفد الشركات وعرض عليهم حراجة الموقف والضغوط التي تتعرض لها حكومته بسبب قضية الكويت ، والتمرد في شمال العراق الذي عده قاسم وسائل ضغط استعمارية . وقد ضم الوفد العراقي فضلا عن قاسم ، الدكتور محمد سلمان حسن ود.طلعت الشيباني ومحمد حديد وعبد اللطيف الشواف. في حين ضم وفد الشركات المستر فيشر والمستر ستيفنس ممثل شركة شل والمستر هريج ، والمستر ريتشارد برد من موظفي مكتب الشركات في لندن والمستر ستيوارت وكيل الممثل العام لشركات النفط في العراق ، وفي بداية الاجتماع صحب قاسم ممثلي الشركات في جولة في المنطقة الشرقية - جانب الرصافة- وكان يهدف إلى اطلاعهم على اوضاع العراق الاجتماعية والاقتصادية المتردية ، وأنه يتفاوض من أجل ((ضمان حقوق الشعب التي طمسها العهد المباد)) [١] . وليكشف لممثلي الشركات مدى تعلق الجماهير به ، من خلال الهتاف والتصفيق له وهذا ما جرى طيلة الجولة. عاد بعدها لمواصلة الاجتماع في وزارة الدفاع .

ويظهر من خلال الاجتماع أن قاسم اراد أن يوضح لممثلي الشركات عن أمور ابرزها:

١ - أن الشعب العراقي يعد الشركات عدوه اللدود لأنها سلبته ثرواته ، وإذا ما رغبت الشركات في الاستمرار بالعمل وبأطمئنان فعليها أن تستجيب لمطالب العراق .

٢ - قوة الاقتصاد العراقي ومتانته ، فقد تحدث قاسم عن المشاريع الزراعية والخدمات الاجتماعية التي بدأت حكومته بتنفيذها ، محاولاً بذلك تأكيد أن العراق لن يعتمد مستقبلاً على عوائد النفط ، وبمعنى آخر إنه لن يقع تحت السيطرة الاقتصادية للشركات الاحتكارية مستقبلا .

٣ - هاجم بريطانيا لمنعها العراق من الوصول إلى البحر بضم الكويت إلى العراق ، واستنكر التدخل العسكري البريطاني في الكويت بحجة حماية مصالحها ، وهدد بمهاجمة وتدمير منشآت النفط الكويتية خلال ساعات معدودة . وشرح لفيشر وستيفنس اللذين اعترضا على طرح موضوع الكويت بقوله : " لقد قامت الحكومة البريطانية بهذا العمل - الانزال العسكري في الكويت - لحماية المصالح النفطية وأنتم كرجال نفط يجب أن لا تدعوا المصالح النفطية تتعرض للخطر"[٢].

وهكذا انتهى الاجتماع الأول الذي كرسه قاسم للدفاع عن سياسته ، محاولاً ابراز قوة العراق ، وطرح رغبته في التعاون مع بريطانيا وحماية مصالحها النفطية إذا ما تجاوبت مع مطاليب العراق .

وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في السادس والعشرين من آب من العام نفسه ، انصب البحث على نقطتين طالب بها الوفد العراقي وهما :-

١ - قضية مساهمة العراق بعشرين بالمئة من رأسمال الشركات .

٢ - زيادة حصة العراق من الارباح بنسبة أكثر من خمسين بالمئة المعمول بها ، مثلما جرى في بعض الدول المنتجة للنفط ، فرفض ممثلو الشركات المطلبين ، بحجة أن الشركات ستتنازل عن

---

[١] د . اسامة عبد الرحمن الدوري ، تطور سياسة العراق النفطية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، ص٢٤٧.

[٢] د . اسامة الدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨ .

٧٥ بالمئة من الأراضي وعندها ستتمكن الحكومة من المساهمة برأسمال أي امتياز جديد ، وإن تطلب ارباحا أعلى من خمسين بالمئة ، وعبر قاسم عن خيبة امله من موقف الوفد الجديد الذي جاء بصلاحيات واسعة ، وهدد في نهاية الاجتماع باحتفاظ العراق بحقه في معالجة الموقف والحفاظ على مصالحه .

وفي الاجتماع الثالث الذي عقد في الثامن والعشرين من آب ١٩٦١ وعد فيشر بأنه سيقدم مذكرة حول موضوعي المساهمة وزيادة حصة العراق ، وطلب السماح له بالسفر إلى لندن ونيويورك لاعداد المذكرات الأخرى ، وذكر قاسم في ختام الاجتماع إلى " أن حل معضلات النفط وخاصة في العراق سيساعد على استقرار المنطقة " [١] .

إن المذكرة التي وعد فيشر بتقديمها لم تتضمن أي تنازل من جانب الشركات ولكنها اقتصرت على بيان عمل الشركات نتيجة المنافسة القائمة في أسواق النفط العالمية .

وبهذا انتهت هذه الجولة من المفاوضات هي الأخرى بالاخفاق فجرى الاتفاق في الثلاثين من آب خلال مقابلة قاسم لممثلي الشركات على سفرهم لمدة ثلاثة اسابيع لمراجعة مجالس ادارة الشركات والعودة في الأسبوع الرابع إلى بغداد لغرض إجراء المفاوضات النهائية .

استؤنفت المفاوضات بعد المهلة التي منحتها الحكومة العراقية لوفد الشركات وتحديدا في ٢٨ ايلول ١٩٦١ إذ تم عقد الاجتماعات في مقر عبد الكريم قاسم وبرئاسته ، تركز البحث في النقاط الرئيسة من مطالب العراق كزيادة حصته من الارباح والمشاركة في المناطق التي تخلت عنها الشركات وموضوع الغاز الفائض ، إلا أن تلك المفاوضات لم تسفر عن اتفاق .

وفيما يأتي نص محضر اجتماع ٢٨ ايلول ١٩٦١ .

نص محضر الاجتماع المنعقد
في مقر سيادة الزعيم الامين
بتاريخ ٢٨ ـ ٩ ـ ١٩٦١
بين الجانب العراقي ووفد شركات النفط

الحاضرون عن الجانب العراقي :

سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة .

سيادة الأستاذ محمد سلمان وزير النفط .

سيادة الدكتور طلعت الشيباني وزير التخطيط .

سيادة الأستاذ محمد حديد وزير المالية السابق .

سيادة الأستاذ عبد اللطيف الشواف المحافظ العام للبنك المركزي العراقي .

الحاضرون عن شركات النفط :

المستر فيشر ممثل شركة ستاندرد اويل اوف نيو جرسي .

المستر ستيفنس ممثل شركة شل .

---

[١] المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

المستر هريج المدير العام لشركات النفط .
المستر ريتشارد برد من موظفي مكتب الشركات في لندن .
المستر ستيوارت وكيل الممثل العام للشركات في العراق .
الزعيم : لقد سافر السيد فيشر وبقية أعضاء الوفد خلال هذه المدة وإن شاء اللّـه تكون اخبارهم سارة.
فيشر : صارت عندنا فرصة لاعداد المذكرة التي قدمناها ونترك لسيادتكم الحكم على نتائج الموضوع .
الزعيم : المعلومات التي تضمنتها هذه الكراسة التي قدمتموها معروفة لدينا .
فيشر : خلال غيابنا اعددنا هذه المذكرة التي سلمناها لسيادة وزير النفط يوم امس .
الزعيم : قبل حوالي الأسبوع أو العشرة أيام قرأت ما يشبه هذه المذكرة أو ما هو على غرارها .
فيشر : نعم صحيح أن البنوك قامت بمثل هذه الدراسة .
الزعيم : على كل حال كنا قد اطلعنا على هذه الآراء والبعض منها بديهيات . مثلا ما جاء فيها من أن الارباح تساوي سعر البيع ناقصا كلفة الانتاج . أننا مطلعون على هذه النقاط ونقوم بتعقيبها ونريد أن نسمع منكم اخبارا طيبة .
ستيفنس : اتمنى أن تكون هناك أخبار طيبة في عالم النفط .
فيشر : نحن نسلم بأن بعض الأشياء الواردة في المذكرة بديهية ولكن الأشياء الأخرى ضرورية .
الزعيم : اننا لا نقول بأنها بديهية فقط ولكن كان يجب أن لا تثبت في المذكرة لأنها بديهية .
فيشر : هل تودون الاستمرار ؟
الزعيم : نعم .
فيشر : قبل ثلاثة اسابيع عندما سافرنا كان هناك موضوعان للمناقشة ، وربما كان على أن أتكلم عن موضوع زيادة نسبة حصة الحكومة أولا ، اعتقد أن المذكرة هذه تبين بأن حصة الحكومة من عملية الانتاج أكثر من حصة الشركات المتأتية من جميع العمليات (الانتاج والنقل والتكرير والتسويق) وحتى بالنسبة لعملية الانتاج فإن حصة الحكومة هي الأكثر لأنها مبنية على السعر السائد في حين أن الاسعار الحقيقية للبيع هي أقل من السعر السائد، وكذلك نجد أنه لزاما علينا أن نبين بأنه لا يمكن تغيير مبدأ المناصفة ، واعتقد أن الأسباب واضحة في المذكرة . وربما تكون المعلومات التي اطلعتم عليها ، بالاضافة إلى المعلومات التي قدمناها ، تؤيد نفس الشيء .
الزعيم : لا اعلم لماذا تخلط الشركات بين مصاريف النقل والتكرير والتسويق وبين مصاريف الانتاج ثم تستلخص من ذلك بأن عوائد الحكومة أكثر من عوائدها .
فيشر : أننا لا نخلط ولكن نقصد الرد على ما يقال من أن الشركات تأخذ أكثر .
الزعيم : ما هي حصة الشركات من انتاج النفط الخام ؟
فيشر : تختلف باختلاف الشركات ولا اعلم فيما إذا كنتم تستفسرون عن جميع العمليات أم عن الانتاج فقط .
الزعيم : عن عمليات الانتاج فقط .

فيشر : يختلف ذلك باختلاف الشركات وليست لدي دراسة أكثر مما قدمناه ولكني اتصور أنها ٥٥ إلى ٤٥ .

الزعيم : يجوز إنه إذا خلطت الشركات المصاريف الأخرى فتبدو حصتها أقل لأن تلك المصاريف تذهب إلى العمال وغيرهم ، وليس معنى هذا أن الجمهورية العراقية مسؤولة عن دفع المبالغ التي تدفع للعمال في انكلترا وغيرها . إننا شخصيا نمشي بشيء واضح ، وواضح أيضاً أن شركات النفط تأخذ الآن ٥٠ % وللبلد ٥٠ % وهي لا تدفع ضرائب . ولو كنا نأخذ الضرائب عن المواد التي تستوردها الشركات لحصلنا على مبالغ كبيرة ، يجب أن تكونوا على بينة بانكم لا تدفعون الضرائب وتأخذون ٥٠ % وليست هناك شركة في جميع العالم معفاة من كل شيء وأنا واثق أن الذي قدمناه للشركات هو مطلب عادل ، أما الذي يقرأ الكراسة فيقول أننا يجب أن نعطي للشركات تعويضاً عن خسائرها .

فيشر : إننا لانطلب التعويض ولكن وددنا أن نبين باننا مستعدون للعمل بموجب اتفاقنا المبني على الاسعار السائدة ولو أنها غير حقيقية .

الزعيم : ارجو أن يتأكد السيد فيشر بأن مطلبنا عادل وهو أقل ما يمكن أن نطلبه .

فيشر : إذن هي قضية اجتهاد .

الزعيم : كلا .

فيشر : إننا نعتقد أن ما ندفعه للحكومة هو شيء عادل .

الزعيم : إذن لماذا مضت علينا ثلاث سنوات ونحن نتفاوض معكم ؟

فيشر : أننا لم نغير رأينا منذ البداية حتى الآن .

الزعيم : نأمل أن تغير الشركات رأيها وترجع إلى حق العراق لأن هذه هي المرحلة الأخيرة من المفاوضات ، أن الوفد جميعه من الأعضاء الجدد ، عدا السيد هريج الذي مضى عليه ثلاث سنوات ، والمفروض أن يكون هناك حسن نية في الموضوع لنصل إلى الحق والتغلب على الصعوبات التي واجهناها خلال السنوات الثلاث الماضية .

فيشر : إن هذه النقطة كانت محافظة على اجتهادها خلال المناقشات الماضية واعتقد أن الشركات تقدمت كثيرا في النقاط الأخرى لملاقاة رغبة سيادتكم ، لقد جلب نظري المستر ستيفنس إلى أن واردات العراق ارتفعت خلال الثلاث سنوات الماضية فكانت (٨٠) مليونا في عام ١٩٥٨ و (٨٦) مليونا في عام ١٩٥٩ و (٩٥) مليونا في عام ١٩٦٠ .

الزعيم : ألم ترتفع وارداتكم ؟

فيشر : صعدت بالمقدار ولكنها نزلت بالنسبة للكلفة .

الزعيم : لاحظنا من الكتابات التي اطلعنا عليها أن وارداتكم ارتفعت أيضاً .

فيشر : ارتفعت بالنسبة لبعض العمليات في أمريكا .

الزعيم : هل أن كلفة العامل هنا أكثر مما هي في أمريكا ؟

فيشر : أن كلفة الانتاج هنا أكثر من أمريكا ، أن التحسن في الارباح كان في نصف الكرة الغربي، وإذا سمحتم لي فسأبين بعض الارقام – ولو إني لا اريد أن يطلع عليها المستر ستيفنس باعتباره أحد المنافسين لأن هذه الارقام تتعلق بشركة ستاندرد وهي تخص الاشهر الستة

الأولى من السنة الحالية والاشهر الستة المقابلة لها من السنة الماضية فقد حصل التحسن بمقدار (٦٠) مليون دولار ذهب منها (٢٧) مليونا إلى الولايات المتحدة وتقريبا (٣٣) مليونا إلى خارج الولايات المتحدة ، وقد حصلنا على شيء قليل من الشرقين الأوسط والاقصى يبلغ حوالي ثلاثة ملايين دولار ، ولكننا خسرنا الأسواق التي نعمل بها ، وحسبما تبين التقارير بالنسبة لنصف الكرة الشرقي فقد أصبحت المزاحمة أكثر والارباح أقل .

الزعيم : لاحظت من المذكرة انكم تقولون بأنكم تخسرون في عملياتكم الأخرى في اوربا وامريكا فكيف تقولون الآن بأن ارباحكم هناك أكثر ؟

فيشر : في هذه المناطق نحصل أقل مما حصلنا في السنة الماضية ، وقد قمنا بعمل حساب بالنسبة لاستثمار رؤوس الأموال في اوربا وغيرها من المناطق التي يذهب إليها نفط الشرق الأوسط وكانت النتيجة الحصول على ١٠ بالمئة من الارباح ونحن نعتقد أن هذه النسبة غير كافية . لذلك خفضنا (٤٦) سنتا من الاسعار ليتسنى لنا الحصول على الارباح.

الزعيم : لاحظت أن البئر الواحد في أمريكا تنتج حوالي (٢٠) برميلا في اليوم ، بينما تنتج البئر عندنا حوالي (١٠,٠٠٠) برميل في اليوم ، فكيف تحقق البئر الأولى الارباح بنسبة أعلى مما تحققه الثانية ؟

فيشر : أننا لا نقول بأن الـ ١٠ % ليست مربحة ولكن ربحها أقل مما يتوقع وحتى في الولايات المتحدة أحيانا تعتبر هذه النسبة غير مربحة ولكن تحسنت الاحوال الآن واعتقد أن هذا التحسن لن يستمر ، وبناء على طلب المستر ستيفنس اود أن اؤكد بأن الارباح قليلة أو ربما لا شيء من العمليات التي تعقب الانتاج .

الزعيم : إذا كنتم تخسرون فلماذا لا توفرون علينا الوقت الذي يذهب بالمفاوضات وتشاركوننا في جميع العمليات ؟

فيشر : اعتقد أن العراق لا يملك الأموال الكافية حتى لو وافقنا .

الزعيم : لدينا الأموال الكافية ولدينا النفط أيضا .

فيشر : لا مانع من أن تنزل الحكومة إلى السوق لتبيع النفط وامامكم حصة الحكومة العينية للتصرف بها .

الزعيم : أننا نتكلم عن شيء آخر وهو حقنا ، ويمكن أن نأخذ حصتنا عينا بعد الاتفاق على نسبتها .

فيشر : لديكم حصة عينية .

الزعيم : قرروا أننا ناخذ حصتنا العشرين بالمائة عينا وننهي المفاوضات .

فيشر : لديكم ١٢,٥ % حصة عينية .

الزعيم : أننا نتكلم حول الـ ٢٠ % .

فيشر : اود أن أؤكد على النقطة التي بيناها وهي إنه إذا كانت الحكومة راغبة فبامكانها .

الزعيم : عندما نتفق على الـ ٢٠% فإننا سنتسلم حصتنا عينا ونعمل الترتيبات للتصرف بها وسوف لا نرميها في البحر .

فيشر : يمكن أن تعملوا ذلك بالنسبة للـ ٢٥ % الحالية .

الزعيم : عندما نتفق على الأشياء سوف نعمل الترتيبات التي تحقق مصالحنا في جميع العمليات .

فيـــــشر : هل تودون مناقشة الـــ ٢٠ % .

الزعيم : لم ننه موضوع زيادة الارباح بعد .

فيـــــشر : أننا لم نتكلم حول الموضوع ولكن شعرنا أن سيادتكم ترغبون بذلك .

الزعيم : انكم بدأتم بالموضوع الأول . افلا تريدون انهاءه ؟

فيـــــشر : بالنسبة لي فقد انتهى الموضوع وليس لدي شيء اضيفه .

الزعيم : أننا نعتبر انكم غير متقدمين بشيء وانكم تأخذون حقنا .

فيـــــشر : أن الذي بينته أننا لا نتمكن من تغيير الاتفاقيات لأنها شيء عادل ويجب بقاؤها .

الزعيم : هل أن الشركات التي تعطي ٦٨ % للحكومات تخسر في عملياتها ؟

فيـــــشر : بالنسبة لفنزويلا لا اعتقد أن الحصة هي ٦٨ % ولكن هناك شركات مختلفة يجوز أن يدفع بعضها هذه النسبة ، وقد أثر عمل الحكومة الفنزويلية على مزاحمة نفطها واضعف موقفها . فهناك طاقة كبيرة للانتاج في فنزويلا ولكنها لا تستعمل لهذا السبب وهذا ينطبق على الأماكن الأخرى .

الزعيم : أن زيادة الانتاج بلغت ٣ % في فنزويلا في العام الماضي .

فيـــــشر : ولكن زاد الانتاج في الشرق الأوسط أكثر من ذلك .

الزعيم : ولكن فنزويلا تأخذ عوائد بنسبة ٦٨ % .

فيـــــشر : اعتقد أن عمل الحكومة الفنزويلية قد أثر في المزاحمة وجعل الكميات التي تنتج من الشرق الأوسط أكثر ، وقد استفدتم أنتم من ذلك وكثير من الفنزويليين غير راضين عن عمل الحكومة .

الزعيم : هل أنهم غير راضين بسبب زيادة ارباح الحكومة ؟ أن الانتاج زاد في فنزويلا ايضاً ، وواضح أنهم يأخذون ارباحا أكثر من السابق رغم زيادة الانتاج وربما كان الانتاج يزداد أكثر لو لم تزد الحكومة الفنزويلية حصتها ولكن نفطهم لم يضع ، وعلى كل حال تقول الشركات أن الاتفاقيات عادلة وإن نفط فنزويلا الذي تصدره الشركات الأخرى وتدفع عنه ٦٨ % أدى بتلك الشركات إلى أن تتحول إلى منطقة الشرق الأوسط بدون أن تغير الاتفاقيات الجائرة ، ومعنى هذا أن الشركات مصرة على اغتصاب حقوق الشرق الأوسط لأن هذه المنطقة صالحة للاغتصاب .

فيـــــشر : ليس هناك اغتصاب ولا اعلم لماذا تستعمل هذه المصطلحات .

الزعيم : زادت فنزويلا حصتها فجاءت الشركات إلى الشرق الأوسط لتعوض عن انتاج فنزويلا .

فيـــــشر : هناك اختلاف كبير بين فنزويلا والعراق ، واعتقد أن مستشاري سيادتكم يعلمون أن الحصة في فنزويلا لا تستند إلى الاسعار السائدة كما هي الحال في الشرق الأوسط ، وإنما تستند إلى الارباح الحقيقية وهناك اختلافات أخرى غيرها ولهذا يقتضي أخذ جميع النقاط بنظر الاعتبار وليس نقطة واحدة .

الزعيم : إني افهم من كلامكم هذا انكم مصممون على عدم زيادة الحصة .

فيـــــشر : نعم هذا صحيح .

الزعيم : إني اؤكد لكم بأننا لا نتنازل عن مطلبنا لأنه عادل .

فيــــشر : ولهذا اؤكد أن الترتيب الحالي هو العادل .

الزعيم : لأنه يعطي ارباحا كبيرة للشركات ، أن العدل هو اعطاء الشعوب حقها ، هذا هو العدل .

فيــــشر : أود أن ابين أن هذا ترتيب تجاري بين الطرفين ومع شعورنا بمصاعب القطـر والشعب العراقي ، فإن علينا أن نتمسك بالأسس التجارية وقد حاولنا أن نبين لكم حالة صناعة النفط لنثبت أن الحكومة تأخذ حصة عادلة من النفط واعتقد أيضا أن الاتفاقيات ضمنت حقكم فيما إذا حصل بلد من البلدان المجاورة على عوائد أكثر فبامكانكم المطالبة بأخذ تلك الزيادة .

الزعيم : اؤكد بأن الاتفاقيات لا تضمن حق العراق نهائيا ، أما اشارتكم إلـى مـا يصيب الاقطـار المجاورة من عوائد عن الطن الواحد فإنها حبر على ورق ، لأن هذا الاتفـاق يمكنكـم أن تجدوا له عدة تفسيرات لتضيعوا حق العراق .

فيــــشر : لم تحدث الحالة التي وردت في الاتفاق ولا اعلم لماذا تثيرون سيادتكم ذلك .

الزعيم : كنا قد تكلمنا حول هذا الموضوع قبل سنة مع المستر هريج فقال بأن الجماعات الحالية التي تتقاضى عوائد فإن عوائدها أقل من عوائد العراق وذلك عندما كنا نتكلم عـن النفـط فـي الخليج العربي .

هريج : نوهتم سيادتكم في حينه بأن بعض الاقطار المجاورة تأخذ نسبة أعلى من العراق فبينت فـي ذلك الوقت - وهذا ينطبق الآن أيضا - أن النسب في الخليج العربي أكثر من ٥٠ % ولكـن الامتيازات المذكورة لم تحقق عوائد للحكومات بعد .

فيــــشر : اعتقد أن سيادة وزير النفط بحكم اتصاله بقضايا النفط يعلم إنه لم يتسن الحصـول علـى معلومات من عوائد الحكومات ذات العلاقة بعد .

وزير النفط : من الصعب جدا أن نعلم من الشركات عن مقدار العوائد التي تدفعها للبلد عـن الطـن الواحد ، ولكننا نعرف أن هناك امتيازات اعطيت في الخليج كانت نسبة حصـة الحكومـات بموجبها ٥٦ % ، والسيد هريج ذكر الآن أن هذه الامتيازات لم تعط ارباحاً لحد الآن ، ولكن الواقع يشير إلى أن الشركة اليابانية قد حفرت آباراً عديدة ، وإن شحنتين مـن النفـط قـد صدرت إلى اليابان .

ستيفنس : ولكن لم يصدر تقرير من الحكومة عن عوائدها بعد .

وزير النفط : ولكن هذا لا يؤدي إلى حصول تلك الحكومة على عوائد للطن أكثر منا ، وإنمـا نسـبة عوائدها أعلى لأن الاتفاق عندنا غير صحيح .

حديد : إن الحكم الوارد في الاتفاق بالعراق الخاص بحق العراق في المطالبة بزيادة حصته يشـبه أو وضع بنفس الاسلوب الذي وضع بموجبه الحكم الخاص بالمساهمة وللشـركات أن تتجنـب تطبيقه .

فيــــشر : لماذا ؟

حديد : لأن المقصود بين الاتفاق هو النسبة ، فإذا اخذنا كلفة انتاج النفط في فنزويلا أو أمريكا حيـث تكون الكلفة عالية ونسبة الارباح ٨٠ % أو ٩٠ % فحتماً سيكون الربح عن كل طن أقـل من العراق لأن المقياس الصحيح في هذه المقارنة هو أن تكون الاحوال متشابهة وإن تكون كلفة الانتاج مشابهة للكلفة في العراق . ولكن الشركات وضعت الحكم على أسـاس عوائـد

الطن – لا على أساس النسبة – وبذلك اضاعت حق العراق، ويستخلص من ذلك أن النص غير ذي فائدة .

الزعيم : هذا هو السبب الذي جعلني ابين في السابق بأن ليس العبرة في وضع النصوص في صلب الاتفاقيات لأن النصين الخاصين بالمساهمة وزيادة الحصة كانا ظاهرين للضحك على أبناء البلد ، حيث يتصورون أن لهم الحق بالمساهمة وزيادة الارباح . ولكن من الناحية العملية هذا غير ممكن حسب تفسير الشركات .

فيشر : تقولون سيادتكم دائماً (العدالة) واود أن ابين بأن ليس من العدالة في شيء أن يوصف البند المذكور بهذا الشكل لأنه لا يزال حتى اليوم قابلا للتنفيذ ، واعتقد أن ما قاله السيد حديد لا ينطبق ، وقد كانت هناك حالة قبل ثلاث سنوات اوشكت أن تؤدي إلى تطبيق هذه المادة ، وقد يمكن تطبيقها في المستقبل .

الزعيم : منذ توقيع الاتفاق لحد الآن لم تطبق الـ ٢٠ % ولا زيادة الارباح . الم يكن باستطاعة الشركات التفكير في موضوع المساهمة ؟

فيشر : أن حق زيادة الارباح لم ينشأ لحد الآن لأن العراق يأخذ أكثر مما تأخذه ايران والسعودية والكويت ولم ندخل في مفاوضة حول هذا الموضوع .

الزعيم : هل في الاتفاقيات الأخرى مثل هذا النص ؟

فيشر : لا اعلم بالضبط ، ولكن اتصور أن هناك نصوصاً مختلفة ولكن النص الموجود في العراق أحسن .

الزعيم : يجوز إنه إذا دخلت الجهات المعنية هناك في مفاوضات معكم لزيادة حصتها فتقولون بأن العراق سيطالب أيضاً بزيادة حصته فيما إذا وافقنا على زيادة عوائدكم .

ستيفنس : لم يطلب منا أحد زيادة عوائده لحد الآن عدا العراق .

الزعيم : الحمد لله .

فيشر : إني استغرب لأن سيادتكم لم تجدوا في هذا النص حماية لحقوقكم .

الزعيم : لأنه لم يطبق .

فيشر : لم تنشأ الحالة التي تستدعي تطبيقه .

الزعيم : المهم أن الإنسان يتمكن من خلق ألف سبب وسبب فيما إذا لم يكن حسن النية . أما إذا كان هناك حسن نية فيمكن حل القضايا بسهولة .

فيشر : بينت سببا واحداً وهو أن الحالة التي تستدعي هذا النص لم تنشأ بعد ولكن لدينا نية حسنة .

الزعيم : انني اؤكد لكم بأن العراق تضرر كثيراً وقد حان الوقت لنعدل وضعنا إلى أحسن .

فيشر : ليس من السهل علي أن افهم كيف خسر العراق .

الزعيم : طبعا يخسر العراق لأن ثروة كبيرة تذهب منه ولا ياخذ عنها شيئاً يقابلها ، أن تقارير البنوك هذه تناقض نفسها ، وانني سبق أن اطلعت على تقرير معاكس تماما ، فالبنوك تكتب حسب صالحها فاليوم تكتب شيئا وغدا شيئا ، فهل تعلموننا لماذا كتب البنك هذه التقارير الآن في هذا الوقت ؟ أن مفاوضاتنا هذه نهائية وسنتخلص من شرها وصعوبتها .

(وهنا اعلن سيادة الزعيم عن فترة استراحة استغرقت حوالي ٥٠ دقيقة) .

الزعيم : هل عندكم شيء الآن ؟

فيـــــشر : حول موضوع زيادة الحصة لا اعتقد أن هناك شيء .

الزعيد : اليس من الأحسن التفكير في الموضوع قبل الاجابة بعدم وجود شيء لاننا نعطيكم الفرصـــة للتفكير ؟

فيـــــشر : طبعا لا اقصد أن أسيء الأدب بالقول بعدم وجود شيء حول الموضوع لأن هذا الموضوع بحث مطولا مع الشركات وحاولوا أن يضعوا أساس تفكيرهم في هذه المذكرة وهم يعتقـدون بأنها كاملة وليس لي في هذه اللحظة ما اضيفه عليها ولا اعلم فيما إذا كان لــدى زملائـــي أعضاء الوفد ما يودون بيانه .

ستيفنس : ليس هناك شيء ونحن مستعدون لايضاح النقاط التي قد تودون الاستفسار عنها .

حديد : لقد تسلمت مذكرة في الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم ولم يتسع الوقت لدراستها .

الزعيم : ارى أن يدرس الموضوع من قبل أعضاء الوفد ثم يعود للاجتماع ثانية .

ستيفنس : نحن مستعدون لايضاح أية نقطة .

الزعيم : نجتمع يوم الاثنين أو الثلاثاء .

فيـــــشر : لا مانع من ذلك .

الزعيم : نجتمع يوم الثلاثاء أو بعد دراسة المذكرة .

ستيفنس : اذا اراد سيادة وزير النفط والاستاذ حديد أن نبحث الموضوع سوية وكذلك أي عضو آخـر من أعضاء الوفد .

الزعيم : سيقوم أعضاء الوفد بدراسة المذكرة وبعد ذلك نجتمع .

فيـــــشر : نحن موجودون أيضا وحاضرون بالنسبة إلى أي أمر .

(استغرق الاجتماع ساعتين ونصف الساعة)

وفي الثامن من تشرين الأول من العام المذكور استؤنفت المفاوضات التي اكد قاسم خلالـــــها أن العراق بحاجة إلى الأموال أكثر من الشركات وإن ثروته تباع باسعار بخسة في حين اشار فيشر بـــأن حصة العراق من الارباح أكثر من الاقطار المجاورة ، وفيما يأتي نص محضر الجلسة :-

محضر الاجتماع المنعقد
في مقر سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم
بتاريخ ٨ / ١٠ / ١٩٦١
بين الجانب العراقي ووفد شركات النفط

الحاضرون عن الجانب العراقي :

سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة .

سيادة الأستاذ محمد سلمان — وزير النفط .

سيادة الدكتور طلعت الشيباني — وزير التخطيط .

سيادة الأستاذ محمد حديد — وزير المالية السابق .

سيادة الأستاذ عبد اللطيف الشواف   المحافظ العام للبنك المركزي العراقي .

الحاضرون عن شركات النفط :

المستر فيشر   ممثل شركة شل .

المستر ستيفنس   ممثل شركة ستاندرد اويل اوف نيو جرسي .

المستر هريج   المدير العام لشركات النفط .

المستر ريتشارد برد   من موظفي مكتب الشركات في لندن .

المستر ستيوارت   وكيل الممثل العام للشركات في العراق .

الزعيم : بالنسبة للمذكرة ابين أننا درسنا هذه المذكرة دراسة وافية ووجدنا أنها تخص الشركات نفسها بالدرجة الأولى وباستطاعة الشركات أن تعالج الصعوبات التي اشارت إليها المذكرة . لقد لاحظنا خلال مناقشة المذكرة أنها اشبه بما يقوله شخص بأن هذا الطريق صعب ووعر وموحل ولا يقوم بتبليطه خوفا من أن يخسر دراهم معدودة ، ولكنه لو قام بتبليط هذا الطريق لكان أحسن له . إني اعتقد بأنه يمكن معالجة النقاط الواردة في المذكرة بسهولة ولكن يبدو أن الشركات تريد معالجة الصعوبات على حسابنا ، وعلى كل حال وجدنا من ناحيتنا أن ليس هناك ما يتعلق بنا مما جاء فيها ، وإنما الأمر يعود للشركات ، واعتقد أن المذكرة نوقشت من قبل جميع أعضاء الوفد العراقي . والان نريد أن نعرف عما إذا كان لدى الشركات شيء حول الموضوع .

فيشر : يصعب علي فهم الملاحظات التي تفضلتم بها خاصة حول تمكن الشركات من معالجة احوال الصناعة المدرجة في المذكرة وعدم امكان دخول الحكومة في ذلك .

الزعيم : هذا صحيح لأن المذكرة تضمنت امورا تخص الشركات نفسها حيث عالجت المذكرة الصعوبات التي تأتي بعد شحن النفط من العراق . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى، فإن جميع النقاط يمكن معالجتها بصرف مبالغ بسيطة من قبل الشركات .

فيشر : إني لم افهم ما تعنون تماما .

الزعيم : المهم أن المذكرة ليست ذات علاقة بمفاوضاتنا التي مضت عليها ثلاث سنوات ونحن نعتقد أنها عبارة عن وضع عراقيل في طريق المفاوضات ، ومعنى هذا أن الشركات لا تريد الاستجابة لمطاليب الشعب العراقي . وهناك نقطة أخرى يفهم منها أن الشركات تحاول اطالة امد المفاوضات . واني اؤكد لكم أن مجيء ممثلي الشركات إلى بغداد الآن هو لآخر مرة ، لأن الشعب كله ينتظر نتيجة هذه المفاوضات .

فيشر : اذا سمحتم لي بمعالجة النقطة التي تفضلتم ببيانها وهي أننا لا نود أن ننهي المفاوضات بسرعة فأحب أو اؤكد أن ليس هناك - من جانبنا - ما يدعو إلى تأجيل أو اطالة المفاوضات . أما بخصوص عدم علاقة المذكرة بمطاليب الحكومة فأحب أن أبين بأنه عندما طالبت الحكومة بزيادة حصتها من الارباح فقد وجدنا من الصواب أن نبين الوضع الذي يجابه الصناعة النفطية في الوقت الحاضر والصعوبات التي تلاقيها الآن ، في حين أن وضع الحكومة محافظ إلى حد معين لأن حصتها هي ٥٠% على أساس السعر السائد ، والقصد

من تقديم المذكرة هو أن الحصة التي تتناولها الحكومة هي أكثر من ٥٠ بالمائة من الارباح الحقيقية .

الزعيم : بعد أن درسنا هذه المذكرة وقارناها مع العقود والاتفاقيات المبرمة مع البلدان الأخرى ، وخاصة الاتفاقيات الجديدة التي تضمنت حصصا مماثلة لما تطالب به الحكومة وجدنا إنه لو كانت وجهة نظر الشركات صحيحة لتعطلت تلك الشركات عن العمل ، أليس هناك اتفاقيات جديدة تعطى حصة أكبر للحكومات المعنية ؟

فيشر : هناك اتفاقيات مبرمة مع بعض الشركات الصغيرة .

الزعيم : معنى هذا أن هذه الشركات لا تتمكن من الاستمرار بالعمل .

فيشر : سيكون امامها صعوبات كبيرة في العمل ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن النسب التي تظهر أكثر من ٥٠ % لا تستند على الاسعار السائدة وإنما على اشياء أخرى ، واعتقد أن جميع الشركات الكبيرة العاملة في الشرق الأوسط مبنية اتفاقياتها على أساس المناصفة.

الزعيم : معنى هذا إنه لم يكن هناك داع لهذه المفاوضات .

فيشر : طلبتم سيادتكم ذلك ونحن دخلنا في أجوبة وجرت مناقشات للآراء المختلفة وابرزنا وجهة نظرنا .

الزعيم : أنتم أصحاب رؤوس الأموال ونحن أصحاب المال ونحن نقول بأن اموالنا تذهب باسعار بخسة ونريد شروطا أفضل مما حصلنا عليه حتى الآن ونحن محتاجون للمال أكثر منكم .

فيشر : هذا رأي سيادتكم وربما يكون لدي رأي آخر . واحب أن اذكر ثانية النقطة التي سبق ذكرها في الاجتماعات السابقة وهي أن الضمان الموجود للحكومة في اتفاقياتها أفضل مما هو عليه في البلدان الأخرى . كما أحب أن اشير إلى الكتاب الذي ذكر في الجلسة السابقة واقول بأنه يحافظ على حقوق الحكومة كاملة .

الزعيم : أي كتاب هذا ؟

فيشر : الكتاب الذي أعطى للحكومة حق المطالبة بزيادة حصتها فيما إذا حصلت إحدى البلدان المجاورة على عوائد أكثر .

الزعيم : سبق أن ناقشنا هذا الكتاب وقلنا إنه غير قابل للتطبيق عمليا .

فيشر : لا اعلم لماذا هو غير قابل للتطبيق .

الزعيم : لنجرب ذلك الآن . فهناك شركات وافقت على اعطاء حصة أكبر من حصتنا ، فلماذا لا تعطونا مثل هذه الحصة ؟ فهل تعتقدون إنه قابل للتطبيق ؟

فيشر : نعم .

الزعيم : كيف ؟

فيشر : متى ما أخذت إحدى الدول واردا عن الطن أكبر منكم فنحن مستعدون لزيادة حصتكم .

الزعيم : ان الشركات التي تستخرج النفط هي التي تبيعه إلى شركات فرعية منها لذلك فسوف لا تجعل هذه الشركات سعر الطن يرتفع بحيث يؤدي إلى زيادة العوائد وهذه نقطة عملية تحسبون حسابها مقدما .

فيـــــشر : هذه مسألة شروط مقابل شروط الدول الأخرى وإن السعر السائد فـــي العــراق والسعــر السائد في الدول الأخرى مرتبط مع بعضه ، وهذا هو الذي يحدد الربح للطن الواحــد ، وإذا كانت الشروط مختلفة في البلدان الأخرى بحيث تعطى ربحا أكبر فعندئذ ستربح تلك البلــدان أكثر منكم ونزيد حصتكم .

الزعيم : إن الشركة التي أخذت امتيازا في الخليج ، واعتقد أنها الشركة اليابانية ، أعطت حصة أعلى من ٥٠ % بالاضافة إلى المساهمة .

فيـــــشر : لا اعتقد أن هناك مساهمة في اتفاقية الشركة اليابانية .

وزير النفط : نعم موجود مساهمة بنسبة ١٠ % .

فيـــــشر : لم تحقق هذه الشركة أية ارباح لحد الآن .

الزعيم : هذا هو السبب الذي دعانا للقول بأن الاتفاق غير عملي .

فيـــــشر : اننا لا نشعر أن علينا أن نزيد حصة العراق لأن إحدى الشـــركات خـــالفت القـــاعدة لأن المنافسين كثيرون .

الزعيم : إذا وافقتم على شروط حسنة فإن نفط الكويت سيكون لنا وسندخل معكم باتفاق فيما يتعلـــق بنفط الكويت أيضاً .

فيـــــشر : سيكون هناك مجال لمناقشة ذلك .

الزعيم : تأكدوا أن نفط الكويت هو عراقي وإن النفط هو الذي خلق لنا مشكلة في العراق ومشكلة في الكويت .

فيـــــشر : اعتقد أن علي أن اقول بأن الصناعة النفطية تضم اناسا لا يعتبرون شيئا بالنسبة لـــــها ، ولا اريد هنا أن اتعرض إلى الشركة اليابانية أو غيرها ، وإن بعض هؤلاء الناس لا يكـــون شركة كاملة كما هي الحال بالنسبة لنا . إن مثل هذه الشركات تغامر لأن العمل عبارة عـــن مغامرة وقد تنجح مثل هذه الشركة وقد لا تنجح في مشروعها ولا اعتقد أن علينا أن نقتدي بهذه الشركات التي لا أهمية لها ، وهذا هو السبب الذي أدى إلى أن يكتـــب حـــق العـــراق بالصورة التي كتب بها ، مع ذلك اؤكد بأنه إذا كان هناك ربح أكثر مـــن العـــراق فســـنكون مستعدين لزيادة حصتكم عند ذلك .

الزعيم : تقول بأن الشركات الصغيرة مغامرة أفلا تعتقدون بأنكم إذا بقيتم على احتكاركم للنفـــط فـــي العالم فإن الشركات الصغيرة ستكون شركات مغامرة حتماً ؟

فيـــــشر : ليست لدينا احتكارات وإنما هذه هي طبيعة الصناعة .

الزعيم : من حق الشركات الصغيرة أن تكون مغامرة وربما تتمكن من التغلب عليكم في يوم ما .

فيـــــشر : ليس لدينا اعتراض على ذلك .

الزعيم : جاءت هذه الشركات لتزاحمكم ولتجعلكم تفتحون ايديكم أكثر .

فيـــــشر : ولهذا السبب نأخذ الآن ارباحا أقل من السابق .

الزعيم : لاحظنا أن ارباح الشركات في تزايد وليس في تناقص .

فيـــــشر : لقد ذكرت شيئاً حول الموضوع في الاجتماع السابق بالنسبة لشركة ستاندرد واظن انـــي بينت بأن التحسن الملحوظ هو في نصف الكرة الغربي .

الزعيم : هل كان التحسن في نصف الكرة الغربي لانك موجود هناك ؟
فيـــشر : الذين يمسكون دفاتر الحسابات هم الذين بينوا ذلك .
الزعيم : لدي احصائيات تتعلق بشركة شل ، فقد كان دخلها في سنة ١٩٦٠ (١٧٧,٥) مليون باون استرليني أي بزيادة قدرها (٢) مليون باون عما كانت عليه فـــي عـــام ١٩٥٩ وكـــانت مبيعاتها ومدخولاتها الأخرى (٢٦٧٤) مليون باون أي بزيادة قدرها (٩٥) مليون بـاون عما كانت عليه في عام ١٩٥٩ وكانت الارباح التي وزعتها علـــى المســاهمين (٦٣,٢) مليون باون بينما كان الموزع في عام ١٩٥٩ (٥٨) مليون باون وكذلك الحــال بالنســبة للشركات الأخرى إذ أن الواقع يدل على خلاف ما تدعيه المذكرة .
ستيفنس : كانت خسارتنا في الشرق الأوسط في عام ١٩٦٠ أكثر مما كانت عليه فـــي عـــام ١٩٥٩ وهذه الخسائر في التسويق .
الزعيم : لقد قرأنا مذكرتكم وسجلنا ملحوظاتنا عليها ثم اجتمعنا وبعد المداولة وجدنا أن هذه المذكـرة لا تخصنا في شيء وإنها تضم امورا غير واقعية ولم تتضمن الارباح الحقيقية التي توزعها الشركات على مساهميها وإن الارباح التي توزع على المساهمين في تزايد . فمثلاً الشـركة البريطانية (B . P) التي لها نشاط في العراق كانت مبيعاتها في ســنة ١٩٦٠ (٧٢,٩) مليون طن مقابل (٦٣.٢) مليون طن في سنة ١٩٥٩ وكـــانت القيمـــة الصافيـــة لـــهذه المبيعات (٦٤٧) مليون باون في سنة ١٩٦٠ أي بزيادة قدرها ٧.٧ % عما كانت عليـــه في سنة ١٩٥٩ وهبطت ارباحها الصافية من هذه المبيعات من (٦٢,١) مليون باون إلـــى (٦٠.٣) مليون باون في سنة ١٩٦٠ عما كانت عليه في ســـنة ١٩٥٩ بســـبب زيـــادة الضرائب عليها بمبلغ (١٤,٧) مليون باون وقد كـــان مجمـــوع الاربـــاح المـــوزع علـــى المساهمين في سنة ١٩٦٠ (٢,٤) شلنا لكل سهم ذي قيمة باون واحد أي كـــانت نســبة الارباح الموزعة ١١.٧ بالمئة خالصا من الضريبة وذلك بعد نقل (٣١) مليون باون مـــن الارباح إلى الاحتياطي العام أي أكثر من نصف مجموع الارباح الصافية .
المهم ليس هناك تقصير في الارباح ، وإنما التقصير ناجم عن الضرائب التي تذهـــب إلـــى جهات أخرى وإن الاحتياطي هو ارباح أيضاً ، أننا لـــم نقتنـــع بـــالمذكرة بعـــد دراســـتها ، وبامكاني أن اعطيكم احصائيات عن ارباح الشركات الفرنسية أيضاً أن شئتم .
فيـــشر : لا اعتقد أننا بحاجة إليها .
الزعيم : لانكم تعرفونها .
فيـــشر : لم تدع المذكرة خلاف ذلك لأن الشركات حصلت في عام ١٩٦٠ أكثر مما حصلت في عـــام ١٩٥٩ .
وزير النفط : ولكنها حصلت أكثر من الحكومة أيضاً .
الزعيم : على كل حال هناك زيادة في الارباح في جميع الشركات حتى الشركات الفرنسية حيث كـــانت الزيادة (١٠٢,٧) مليون فرنك في سنة ١٩٦٠ ثم وزعت ارباحا بنسبة ١٢ % من قيمـــة السهم بعد نقل أكثر من نصف الارباح إلى الاحتياطي .
هذا هو موقف المذكرة وقد تعبتم أنتم باعدادها وتعبنا نحن بدراستها .

فيشر : لم نتعب نحن والنتيجة التي اظهرتها المذكرة لا تقول بأن الشركات تخسر وإنما تقول بأنه بعد استخراج النفط . ونقله وتصفيته وبيعه تكون ارباح الشركات أقل من ارباح الحكومات .

الزعيم : لو كنتم شركات منتجة للنفط فقط فهل تخسرون أيضاً ؟

فيشر : هذا شيء يختلف .

الزعيم : لو انكم تعملون على فصل الشركات إلى شركات للانتاج وأخرى للقيام بالعمليات الأخرى لتخلصتم من الخسائر ، وهذا شيء يعود لكم ، انني اقصد انكم لو كنتم شركة منفصلة لامكن بيان الارباح المتأتية من الانتاج ولكنكم تضاعفون الأمور وتعقدونها باشتراككم في عدد من الشركات .

فيشر : الموضوع هو معقد وكان القصد من المذكرة تسهيل الأمر على الحكومة لفهم وضع الشركات .

الزعيم : إن المفاوضات ليست قضية مذكرة تقدم وكان باستطاعتنا الرد على كل فقرة تضمنتها ، ولكن هذا شيء يعود لكم . وقد لاحظنا أنها لا تغير شيئاً من مطاليبنا في الواقع لأن الربح موجود ، وفي الوقت نفسه تدفعون أنتم ضرائب كبيرة لجهات أخرى فهل تودون أن ندخل في اتفاق لأخذ ضرائب منكم لاننا لا نأخذ ضرائب عن النفط المصدر ولا على المواد التي تستخدمها الشركات في عمليات استخراج النفط .

فيشر : أن الاتفاقيات لم تشمل ذلك فلماذا تأخذون الضرائب ؟

الزعيم : من الذي وضع الاتفاقية ، واين هم الناس الذي وضعوها ؟

فيشر : هذا موجود في جميع الاتفاقيات العالمية .

الزعيم : ولكن فيه نوع من الغبن . لماذا تدفع الشركات ضرائب عن ارباحها ؟

فيشر : أية ضرائب ؟

حديد : ضريبة الدخل .

ستيفنس : لمن ندفع ضريبة الدخل ؟

حديد : لحكوماتكم .

ستيفنس : إننا لا ندفع .

حديد : لا يمكن ذلك ، كيف لا تدفعون ؟

ستيفنس : لانكم تأخذون الضريبة في العراق وتنزل هذه الضريبة من ضرائب حكوماتنا .

فيشر : إن بعض الشركات الفرنسية وغيرها تستفيد من الضرائب التي تدفعها في الخارج.

حديد : معنى هذا إنه في فائدتكم .

الزعيم : يعني أن حصتنا تعتبر ضريبة ؟

ستيفنس : نعم ، وهناك اعفاء من ازدواج الضريبة في أكثر البلدان وبناء على الخسائر الكبيرة التي نتحملها في انكلترا بنتيجة بيع منتجات النفط العراقي فالعملية في انكلترا فيها خسارة وندفع مع ذلك ضريبة عن الخسائر .

الزعيم : هل تدفع لكم الحكومة البريطانية تعويضا عن الخسائر ؟

ستيفنس : كلا .

الزعيم : إذن ما هي فائدة الشركات من [illegible] ؟

ستيفنس : لضمان وصول النفط إلى الصناعات .

الزعيم : فهمنا أن حصتنا تعتبر ضريبة . فإذا كانت كذلك فأين حصتنا إذن ؟

فيـــــشر : هذه هي حصتكم ، أي مناصفة الربح الوهمي المبني على السعر السائد .

الزعيم : تقولون في المذكرة أن هناك (١٤) مليون باون ضريبة ، فأية ضريبة يمثل ؟

فيـــــشر : هل يعود المبلغ لشركة شل أم شركة النفط البريطانية ؟

الزعيم : (١٤.٧) مليون باون ضرائب مستحقة على شركة النفط البريطانية دفعت في سنة ١٩٦٠ فعن اي شيء دفعت هذه الضريبة ؟

ستيفنس : لم اقل أن جميع الشركات معفاة من الضرائب وإنما تكلمت عن شركتي (شل) واعتقد أن ضرائبنا في سنة ١٩٦٠ كانت (١٠٠) مليون باون ولكن لم يذهب شيء منها إلى انكلترا.

الزعيم : على كل حال هي ضرائب .

ستيفنس : ضريبة دخل .

الزعيم : هل لديكم أشياء أخرى غير ما ورد في المذكرة ؟

فيـــــشر : حول موضوع المناصفة .

الزعيم : حول المناصفة أو المساهمة .

فيـــــشر : لدينا بعض الأشياء بالنسبة لموضوع المساهمة سأبينها فيما إذا كان لديكم الوقت الملائم.

الزعيم : نعم .

فيـــــشر : لقد اعرنا هذا الموضوع اهتماما كبيرا ودرسنا وجهات نظر الحكومة ولدينا اقتراح نـــود تقديمه وربما يكون هذا الاقتراح مفيدا ومقبولا ، إننا نعلم أن بعض الامتيازات تضمنت نصا خاصا بالمساهمة أو نصت على خيار للحكومة بأن تأخذ نسبة من الاسهم بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية . وبقدر ما اعرف عن الموضوع ليس هناك امتياز قديم تغير إلى المساهمة، وهذا يدل على أن موضوع المساهمة يختص بالامتيازات الجديدة وليس بالامتيازات القديمة، ولذلك نود أن نعرض اقتراحا جديدا وهو أن ناخذ قسما من الأراضي غير المكتشـــف فيـــها النفط ونضعها بيد شركة جديدة بحيث يكون للحكومة ٢٠ بالمئة من اســـهمها أو أن يكـــون للحكومة الخيار في أخذ هذه النسبة عند اكتشاف النفط فيما إذا لم ترغب بالمســـاهمة منـــذ البداية كما هي الحال في الكويت ، وحينئذ تبقى الشركات الثلاثة كما هي وإننـــا نعتقـــد أن هناك احتمالات نفطية كثيرة في الأراضي العراقية ، وإذا سرنا بهذا المشروع فمن المحتمـــل أن يكون للشركة الجديدة بعض الانتاج خلال مدة قصيرة ، ومع إننا لا نتمكن من ضمان ذلك لأن صناعة النفط عبارة عن مغامرة ولكن على كل حال سيكون هناك انتـــاج خـــلال فـــترة قصيرة ونحن لم نسهب في دراسة هذا الاقتراح لاننا نود معرفة رأي الحكومة بشأنه أولاً .

الزعيم : الذي فهمته من اقتراحكم هو أن تبقى الشركات على امتيازاتها الحالية في المناطق المكتشف فيها النفط . أليس كذلك ؟

فيشر : كلا وإنما لدينا التزام بانتاج حد ادنى ، لهذا يجب أن يكون لدينا اراض للتحري فيها وعليه اقترحنا التنازل عن ٧٥ % في الوقت الحاضر و ١٥ % بعد سبع سنوات وتؤخذ نسبة الـ ١٥ % وتوضع لدى الشركة الجديدة لتساهم الحكومة فيها بـ ٢٠ %.

الزعيم : فيما يخص التنازل عن ١٥ بالمئة من الأراضي بعد سبع سنوات اود أن ابين بأن كتاب الشركات بهذا الخصوص قد الغى نفسه بنفسه بالنظر لمرور المدة ، خاصة وانكم قد ربحتم ثلاث سنوات لحد الآن منذ ابتداء المفاوضات أي لا يمكن أن تبقى المدد ثابتة مهما طالت المفاوضات .

فيشر : اننا لم نجر أي تحري الآن .

الزعيم : لم يجر تحري بسبب اطالة المفاوضات .

فيشر : اؤكد أننا لم نتعمد اطالة المفاوضات .

الزعيم : وددت التعقيب على فكرة السبع سنوات التي تقترحونها للتنازل عن ١٥ بالمئة آخرى فقد أصبح هذا الاقتراح غير مقبول لأنه لو كان الاتفاق قد حصل قبل ثلاث سنوات لاستفدنا من اراضينا جميعا خلال هذه المدة ، ولكنكم الحقتم بنا خسائر لاحتفاظكم بـ ٧٥ % من الأراضي لحد الآن .

فيشر : إن جميع الأراضي مشمولة بامتيازاتنا .

الزعيم : الذي وضع الامتياز ذهب ، ولو كان موجودا لحاكمناه على ذلك .

فيشر : إننا وافقنا على تعديله ، وإن ما وددت بيانه هو أننا لم نحاول تعطيل المفاوضات للحصول على فترة للتحري .

الزعيم : لقد فهمت بأن الاقتراح يتضمن أن تبقى الابار الحالية كما هي وما بقي من الـ ١٠ % يمنح به امتياز جديد وهذا الاقتراح لا نتمكن من قبوله مبدئيا ، ولكن يجوز أن نقوم بدراسته خلال يومين ونطلع على وجهة نظر الاخوان أعضاء الوفد حوله فيما إذا كان الاقتراح حسبما فهمته .

فيشر : أحب أن يكون الموضوع مفهوما ، فاقتراحنا هو أن يكون ٢٠ % مساهمة للحكومة بـ ١٥ % من المنطقة مع ترك ١٠ % للشركات الثلاث لاسناد انتاجها وعليه يكون من الضروري أن نجري ترتيبات عملية للتنازل وفق هذا الأساس أي يقتضي أن نعود إلى الكتاب الذي قدمناه حول التنازل .

الزعيم : ماذا سيعطينا هذا الاقتراح من فوائد ؟

فيشر : ستكون لكم نفس الفوائد التي جاءت بها الاتفاقية الجديدة في الكويت .

الزعيم : إن هذا لا يفيدنا ، كم سنة سيكون الامتياز الجديد ؟

فيشر : لا اعلم ، ولكن ارى إنه سيكون لنفس المدة المتبقية من الامتيازات الحالية .

الزعيم : ومتى يباشر بتنفيذه ؟

فيشر : حال ما يمكن البدء بذلك .

الزعيم : هذا اشبه بالمخدر .

فيشر : لماذا ؟

الزعيم : لاننا شركاء معكم ونطالب بالأشياء الحالية في حين انكم تفاوضوننا على أشياء مقبلة وقد لا يظهر النفط فيها .

فيشر : من الممكن أن لا يظهر النفط ولكن هذا الاقتراح سيضطر الشركات إلى صرف أموال كبيرة لايجاد النفط .

الزعيم : في حالة عدم الحصول على النفط ، ما هو تعويضكم للحكومة ؟

فيشر : ماذا يبرر دفع تعويض للحكومة ؟

الزعيم : لاننا لم نأخذ شيئا خلال هذه المدة .

فيشر : ستأخذون عندما يكتشف النفط .

الزعيم : إن هذا شيء غير مقنع بالنسبة لنا وكان يمكن أن يكون موضوع مناقشة لو كان مبنيا على أساس آخر أي على الـ ١٠ % التي ستبقى للشركات وربما نتفق عليها ومنها حصة الشركات الحالية وهي الابار المنتجة حاليا والباقي يمنح به امتياز بأسس جديدة، وهذا الاقتراح يمكن دراسته بدقة ونعطي رأينا بشأنه لأن مفاوضاتنا تجري الآن معكم على أساس المساهمة بـ ٢٠ % بموجب الامتيازات الحالية .

فيشر : ان النقطة التي نود ايضاحها هي أن هناك طريقة ممكنة لحل مشكلة المساهمة وذلك عن طريق تبادل الرأي بهذا الشعور العام في المشاكل الكثيرة التي تتطلب الحل ، فإذا فهمت اقتراح سيادتكم فهو كما يلي : أن يقتصر انتاج الشركات على الابار الحالية ، وعندئذ لا يكون للشركات مجال للحصول على انتاج اضافي وربما لا تتمكن في السنوات النهائية من الامتياز من ايجاد الحد الادنى ، واني اعتقد أن هذا يمكن معالجته .

الزعيم : من حيث الاحتياطي فإن باستطاعتكم انتاج الحد الادنى .

فيشر : إن الاحتياطي غير كاف خاصة بالنسبة للنفط المصدر إلى البحر الابيض المتوسط.

الزعيم : سندرس الموضوع .

فيشر : اننا نتفق بأنه يحتاج للدراسة وربما كان من المفيد أن يجتمع أشخاص من الطرفين لدراسته .

الزعيم : نجتمع يوم الاربعاء القادم بعد أن ننتهي من دراستنا على وفق الاسس التي بينتها في الأخير .

فيشر : ربما يكون من المفيد تبادل الرأي قبل الاربعاء .

الزعيم : اليوم هو الأحد ولم يبق إلا يومين للاجتماع .

فيشر : خلال هذه المدة يمكن الاتصال بين الطرفين .

الزعيم : فيما يخص الابار الحالية ستكون هناك دراسة أخرى أي عندما ندرس الاقتراح الجديد فإننا سندرس مسألة الابار الحالية . هل لديكم الآن انتاج في أكثر من ١ % أو ١,٢٥ % من الأراضي ؟

فيشر : إننا لا نرغب بالتكلم بالنسب وإنما كنا قد قدمنا خارطة عند ايقاف عمليات التحري بينا فيها الحقول الحالية .

الزعيم : على كل حال لا اعتقد أنها أكثر من ١.٢٥ % أو ١,٥ % .

فيـــشر : اعتقد أنها حوالي ٢ % وإذا ما أخذت اضلاعها بخطوط مستقيمة فتكون حوالي ٣.٥ % .
الزعيم : نؤجل الاجتماع اليوم لمناقشة الموضوع يوم الاربعاء القادم . انكم دائما تأتوننا باقتراحـــات جديدة تحتاج إلى دراسات جديدة .
فيـــشر : إن الموضوع كبير .
الزعيم : لماذا لا تقولون ماذا عندكم من اقتراحات مرة واحدة لندرسها ؟
فيـــشر : ان الاقتراحات الجديدة تثار خلال المفاوضة .
(استغرق الاجتماع ساعتين)

وفي الحادي والعشرين من تشرين الاول عقد اجتماع آخر في مقر عبد الكريم قاسم وفيما يأتي نص محضر الاجتماع :-

محضر الاجتماع المنعقد
في مقر سيادة الزعيم الامين
بتاريخ ١١ ١٠ ١٩٦١
بين الجانب العراقي ووفد شركات النفط

الحاضرون عن الجانب العراقي :
سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة .
سيادة الأستاذ محمد سلمان وزير النفط .
سيادة الدكتور طلعت الشيباني وزير التخطيط .
سيادة الأستاذ محمد حديد وزير المالية السابق .
سيادة الأستاذ عبد اللطيف الشواف المحافظ العام للبنك المركزي العراقي .
الحاضرون عن شركات النفط :
المستر فيشر ممثل شركة ستاندرد اويل اوف نيو جرسي .
المستر ستيفنس ممثل شركة شل .
المستر هريج المدير العام لشركات النفط .
المستر ريتشارد برد من موظفي مكتب الشركات في لندن .
المستر ستيوارت وكيل الممثل العام للشركات في العراق .
الزعيم : كيف حال السيد فيشر ؟
فـــيـــشر : شكرا إني بخير وارجو أن تكونوا كذلك .
الزعيم : إذا امكن ارجو إعادة الاقتراح الذي اثير في الاجتماع السابق .
فـــيـــشر : لدى المستر ستيفنس نقطة يود بيانها قبل البحث في الاقتراح السابق .
ستيفنس : استفسرتم سيادتكم عن مقادير ضريبة الدخل التي تدفعـــها شـــركة شـــل فـــي انكلـــترا ، واوضحت في حينه بأننا لا ندفع شيئا ابدا وهذا صحيح ، ولكن السبب الـــذي بينتـــه كـــان مختصرا واخشى أن يؤدي إلى سوء فهم حول الموضوع . ففي انكلترا – التي يذهب إليـــها

معظم النفط الخام العراقي – السوق جيدة جدا ونحن نحصل على ارباح ، ولكن لسوء الحظ تتحمل الشركة الانكليزية (وهي فرع من شركة شل) الخسائر التي تمثل الفرق بين السعر السائد وبين التكاليف التالية المتعلقة بالنقل والتكرير والتسويق. مضافا إليها التخفيضات في الاسواق الكثيرة الأخرى الخاضعة للتخفيضات الشديدة . وعليه ففي نهاية العمليات اليومية تذهب جميع الارباح المتأتية من تسويق النفط العراقي في انكلترا . ومقدار كبير آخر حيث تمتصها التخفيضات الواجب اعطاؤها في البلدان الأخرى وتكون النتيجة النهائية أننا نتكبد خسارة كبيرة في بريطانيا ولهذا السبب لا يترتب علينا دفع ضريبة الدخل . هذا هو الموقف في انكلترا والذي وددت بيانه الآن .

الزعيم : ألا تعتبر حصة العراق البالغة ٥٠ % من الارباح كضريبة ؟

ستيفنس : نعم ولكن ليس جميع الحصة لأن الحصة تتكون من دفعتين ، الأولى هي (الرويالتي) وتمثل ١٢.٥ % من الانتاج عينا أو نقدا . والثانية الدفعة التعويضية التي تؤدي إلى أن يكون مجموع حصة الحكومة ٥٠ % من الارباح المتأتية من الاسعار السائدة . وهذه تعتبر ضريبة دخل .

الزعيم : تدفع الشركات ١٢.٥ % عينا أو نقدا وتدفع ٣٧.٥ % كضريبة دخل للعراق ، وعلى هذا الأساس فإن الشركات لا تدفع ضريبة الدخل هناك بسبب دفعها ضريبة دخل في العراق .

ستيفنس : كل شيء تدفعه للحكومة عدا (الرويالتي) يعتبر ضريبة دخل في انكلترا .

الزعيم : وهذا هو السبب في عدم دفعكم ضرائب في انكلترا .

ستيفنس : إن الموضوع معقد أكثر من هذا وهناك أسباب أخرى .

الزعيم : إن السبب الذي ذكرته ، مضافا إلى الأسباب الأخرى التي تشير إليها ، هي التي تؤدي إلى عدم دفع ضريبة دخل في انكلترا .

ستيفنس : السبب هو خسارة عدة ملايين تتحملها الشركات وذلك من جراء التخفيض ، والقاعدة المتبعة في انكلترا أن الشخص يدفع الضريبة عن الارباح وليس عن الخسائر .

الزعيم : على هذا الأساس فإن الشركات تخسر دائما .

ستيفنس : ليس دائما . ولكن في السنوات الثلاث الماضية خفضت اسعار منتجات النفط وتحملنا خسارة .

حديد : هناك أربع شركات مساهمة . فالشركة الفرنسية – حسب معلوماتي – تعتمد بالدرجة الأولى على نفط العراق ، بل أنها تستلم من النفط العراقي أكثر من حصتها. وقياسا على كلام المستر ستيفنس فإن الشركة الفرنسية تخسر أيضا .

ستيفنس : أن شركة شل تحقق ارباحا من نفط العراق ، ولكن هذه الارباح لا تذهب إلى بريطانيا . وإن الذي يخسر هو الشركة الانكليزية الفرعية من شل والتي تجري تخفيضا في الاسعار لأنها تشتري كل النفط الخام العالمي بالسعر السائد ولا يمكنها الحصول على هذا السعر مضافا إليه نفقات الشحن والتكرير في مزاحمة السوق ولهذا فإن هذه الشركة الصغيرة هي التي تخسر .

الزعيم : لما كانت الشركة الفرنسية لا تخسر وتحقق ارباحا ، وما دامت الشركة البريطانية لا تخسر أيضا . فمن الذي يخسر . هل هي شركة شل ؟

ستيفنس : الذي يخسر هي شركة فرعية من شركة شل اسمها (شركة شل الدولية) .

الزعيم : يبدو أن هذا الموضوع من اسرار المهنة .

ستيفنس : إننا لا يهمنا أن ندفع الضرائب عن الارباح لأن الارباح خاضعة للضريبة كقاعدة عامة .

الزعيم : على كل حال لنرجع الآن إلى مناقشة الاقتراح السابق .

فيشر : إن الاقتراح الذي بيناه في الاجتماع السابق ذو علاقة بالكتاب الخاص بالتنازل وعلى نفس الاسس ثم ناخذ قسما من الأراضي التي تشملها نسبة الـ ١٥ % التي سيتم التنازل عنها في المرحلة الثانية وتعطى إلى شركة جديدة يكون للحكومة حق المساهمة في ٢٠ % من اسهمها . وهذا هو الاقتراح بشكله البسيط . وقد سبق أن بينت في الجلسة الماضية أن هناك أشياء كثيرة تحتاج إلى الدراسة لأن الشركة الجديدة أيضا يجب أن تتنازل عن قسم من اراضيها خلال مدة معينة .

الزعيم : وماذا بعد ؟

فيشر : هذا ملخص للاقتراح ويتبعه تفاصيل كثيرة . وكنا قد ذكرنا في الجلسة السابقة إنه إذا كان مقبولا فيمكن أن نضع الاقتراح على الورق بشكل مفصل .

الزعيم : بالنسبة إلى ١٥ % ارجو أن يكون معلوما بأنها تعتبر شيئا منتهيا لأنه كان يجب أن يجري التنازل قبل ثلاث سنوات . وعليه فقد سقطت مدة السبع سنوات المخصصة للمرحلة الثانية من التنازل بالنظر لطول المفاوضات وحرماننا من نسبة الـ ٧٥ % من الأراضي طيلة هذه المدة .

فيشر : صحيح أننا نتفاوض على التنازل منذ ثلاث سنوات ، ولكن كان الحديث يجري على نسبة أقل من ٧٥ % ودائما كنا نطالب بالتنازل عن أكثر وأكثر . وفي شهر تشرين الثاني الماضي - على ما اعتقد - وصلنا إلى التنازل عن ٧٥ % في المرحلة الأولى و ١٥ % في المرحلة الثانية والشيء الذي لم يتم الاتفاق عليه في حينه هو المدة المخصصة للمرحلة الثانية . هل هي (٧) سنوات أم (٩) سنوات؟ واحب أن ابين بأنه قبل وصول هذه المرحلة كان الرأي هو التنازل عن مقدار أصلي في المرحلة الأولى ، يعقب ذلك مرحلتان اخريان . ولكن محاولة منا لملاقاة رغبة سيادتكم وحدنا التنازل وجعلناه على مرحلتين واستمرينا على مناقشة الفرق بين (٧ و ٩) سنوات وبعد توقف المفاوضات في شهر نيسان الماضي . وخلال مدة استعدادنا للمفاوضات الحالية وجهنا كتابا يتضمن رأي سيادتكم حول التنازل حيث وافقنا على التنازل عن ٧٥ % فورا و ١٥ % بعد سبع سنوات حسب طلبكم . والحقيقة أن كتاب التنازل الذي بعث به المستر هريج في شهر حزيران الماضي كان يتضمن الصيغة التي طلبتموها سيادتكم .

الزعيم : الذي بينته يتضمن بعض الأشياء الصحيحة ولكن ليس كله صحيحا لأن المفروض أننا كنا نتكلم عن التنازل على أساس أن الحكومةتختار قسما من الأراضي وتختار الشركات القسم الآخر .

فيشر : لم نتمكن من الموافقة على أن تقوم الحكومة بالاختيار منذ البداية .

الزعيم : ولذلك صارت الاقتراحات الجديدة . لأنه إذا تنازلتم عن مناطق ليست فيها احتمالات نفطية فماذا نعمل بها . ثم تطور الموضوع إلى التنازل عن ٩٠ % وقمتم بقسمتها إلى قسمين ، ٧٥ % و ١٥ % وقد أصبحت هذه النسب غير مقبولة الآن لمضي ثلاث سنوات وكان باستطاعتنا أن نستفيد منها خلال هذه المدة بينما لم نستفد شيئا لحد الآن ، وعليه فإن وضع الـ ١٥ % تحت تصرف شركة جديدة غير مقبول .

فيشر : احب أن اعلق حول الموضوع . فالرأي الذي ينطوي على أن تقوم الحكومة بالاختيار ، لم يكن اقتراحا عمليا ، لأنه سيؤدي إلى أن تقوم الحكومة باختيار الأراضي التي تحتوي على النفط .

الزعيم : لماذا لا ونحن شركاء وأنتم لديكم آبار منتجة الآن ، بينما نحن لا نملك الآبار ؟

فيشر : اننا نقدم لكم الآن مشروعا سيؤدي إلى حصولكم على آبار خلال مدة قليلة .

الزعيم : أن قضية الـ ١٥ % أصبحت غير مقبولة .

فيشر : على أي أساس ؟

الزعيم : على أساس إنه كان يجب أن نستفيد من نسبة الـ ٧٥ % قبل ثلاث سنوات . ولكن الشركة أخرت المفاوضات هذه المدة .

فيشر : أحب أن أبين بالنسبة لما تفضلتم به من أن الشركة أخرت المفاوضات ثلاث سنوات بأن التاخير كان بسبب اشياء أخرى . حيث كان المستر هريج يقوم بمفاوضات جدية ووجه كتبا تلبي طلبات الحكومة ولكننا لم نتلق اجوبة عليها - حسب معلوماتي - وكلما اقتربنا من بعضنا بغية التوصل الى اتفاق حول التنازل كلما طلبت الحكومة أكثر ، الأمر الذي أدى إلى تاخر المفاوضات ثلاث سنوات . وإذا استمرينا على هذا الاسلوب لا نصل إلى اتفاق مطلقا .

الزعيم : لو ان الشركات وافقت على أن تقوم الحكومة بالاختيار بالاشتراك معها لانتهت المفاوضات منذ مدة طويلة ولكن الشركات لم توافق .

فيشر : لا اعلم أي مكان آخر في العالم تقوم به الحكومة باختيار الأراضي التي تتنازل عنها شركات النفط .

الزعيم : يقوم كل من الطرفين بالاختيار .

فيشر : إن الشركات هي التي تختار الأراضي التي تتنازل عنها في جميع أنحاء العالم .

الزعيم : أن عدم قيام الشركات بملاقاة رغبات الحكومة هي التي جعلتنا نستمر بالمفاوضة حتى الآن ولا تزال الأراضي لديكم ولم نحصل على شيء .

فيشر : السبب في أن الأراضي لا تزال بيدنا لحد الآن لأن الحكومة رفضت اقتراحنا .

الزعيم : ان المفاوضات لم تقتصر على التنازل عن الأراضي فقط . لأن هذا الموضوع يتصل ببقية المواضيع وهي سلسلة تكمل احداها الأخرى . فمثلا لم توافق الشركات لحد الآن على المساهمة ولا على زيادة العوائد ولا أعطت جوابا مقنعا بالنسبة للغاز ولا في الأمور الأخرى مما يدل على أن الشركات مقتنعة بوجهة نظرها ، ويبدو أن الشركات حسبت أن الأمور ستنتهي بسهولة ، أي أن تنتهي المفاوضات بحسب رغباتها فقط في حين أن المفاوضات

يجب أن تنتهي على أساس عادل يحقق مصالح الشركات ومصالح شعبنا . إني أؤكد لكم بأننا لن نتنازل عن شيء من مطاليبنا .

فيشر : اذا كنتم سيادتكم ترون عدم امكان تغيير مطاليبكم بأي شكل من الاشكال فاعتقد أن بالامكان توفير الوقت الطويل الذي نقضيه في المفاوضات بقصد التوصل إلى اتفاق.

الزعيم : هذا اكيد . إذ أن على الشركات أن تأتي إلى النقاط العادلة .

فيشر : يبدو أن الشيء الذي تطلبونه هو الذي تعتبرونه عادلا .

الزعيم : نعم . صحيح .

فيشر : نحن لا نعتقد ذلك .

الزعيم : ألا تعتقدون بأن الاتفاقية أعطت للحكومة الحق بالمساهمة بنسبة لا تقل عن ٢٠ % ؟

فيشر : اوضحنا عدة مرات أننا لا نعتقد بذلك .

الزعيم : اذا لم تقبلوا هذا الشيء فهناك اتفاقيات أخرى سابقة تضمن هذا الحق . ومنها المادة الثامنة من اتفاقية سان ريمو لسنة ١٩٢٠ التي تخص هذه القضية بالذات وهي تسمح للحكومة الوطنية بالمساهمة بـ ٢٠ % على الأقل . ولكنكم غمطتم هذا الحق . ومهما حاولنا جلبكم الى طريق الحق رفضتم ذلك .

فيشر : فيما يتعلق باتفاقية سان ريمو فإن الشركة ليست ملزمة بشيء منها لأنها ليست طرفا فيها والاتفاقية المذكورة مبرمة بين الحكومتين البريطانية والفرنسية في سنة ١٩٢٠ في حين أن الشركة منحت امتيازها في عام ١٩٢٥ وكانت اتفاقية سان ريمو قائمة في ذلك الحين . وكل واحد من المعنيين كان يعلم بوجود تلك الاتفاقية وتدل السجلات الموجودة على أن مناقشات كثيرة جرت حول هذا الموضوع في ذلك الوقت وانتهى الأمر إلى أن تختار الحكومة أخذ حصة مقطوعة بدلا من المساهمة . واعتقد أن ثلاثة وزراء كانوا قد استقالوا لهذا السبب .

إن اختيار الحكومة الحصة المقطوعة في ذلك الحين اختيار حسن . لأنه لو كانت الحكومة قد اختارت المساهمة لكان عليها أن تضع ٢٠% من رأس المال تمضي عليها ٢٥ سنة قبل استحصال هذا المبلغ لأن السنوات الأولى من الامتياز كانت سنوات صرف فقط .

الزعيم : يعني أن الشركة هي الخاسرة في ابقاء العشرين بالمائة لديها .

فيشر : ليس الآن ولكن في الخمسة وعشرين سنة الأولى من الامتياز .

الزعيم : العبرة بالنتائج .

فيشر : إني اتكلم حول اتفاقية سان ريمو .

الزعيم : ما هو السبب الذي جعلكم لا تثبتون حق الحكومة بالمساهمة رغم أن اتفاقية سان ريمو ضمنت هذا الحق .

فيشر : لأن الاحتمالات التي نصت عليها المادة (٣٤) من الامتياز لم تحصل . وفي الوقت الذي وقعت فيه اتفاقية سنة ١٩٢٥ كانت قد جرت المناقشات حول ما إذا كانت الشركة شركة عامة أم خاصة . واستعملت بالتالي الحكومة حقها ونصت في الاتفاقية على إنه إذا صارت الشركة . شركة عامة فيحق لها عندئذ بالمساهمة بـ٢٠% .

الزعيم : هل أن المناطق التي منحت بها مساهمة بنسبة ٢٠ % كانت الشركات فيها خاصة أم عامة؟

فـيـشر : الشركات هي خاصة حسب معلوماتنا .

الزعيم : من هذا يظهر أن التفسير لصالح الشركات دائما ، ففيما يتعلق بالعراق تفسرون أن الشركة خاصة ولا يمكن المساهمة بها ، بينما في البلدان الأخرى الشركات خاصة وتعطى مساهمة .

فـيـشر : أننا نتكلم عن المادة (٣٤) فقط لأنه ليس من الصواب المقارنة بين المساهمة في سنة ١٩٦١ وبين ما كان عليه الوضع في سنة ١٩٢٥ ولهذا نعتقد أن الاقتراح الجديد سيضمن المساهمة .

الزعيم : عندما حدثت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ذكرنا أننا سنستمر في تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات (وفق مصلحة الوطن) أي في حالة عدم تعارضها مع مصلحة الوطن ، وإذا ما تعارضت مع المصلحة فإننا لا نمشي بشريعة الغاب ، ولكن بطريق انساني وبالطريق الذي يستسيغه العالم المتمدن ، وعلى هذا الأساس باشرنا بهذه المفاوضات منذ ثلاث سنوات ولكن يظهر انكم بعد أن غلبتم الحكومة السابقة واحتكرتم الفوائد وجدتم من الصعوبة أن تذهب الآن بعض ارباحكم إلى اصحابها . إن كثيرا من الدول داخلة في اتفاقيات ومعاهدات والبعض منها تتقاتل فيما بينها ولكنها في احوال أخرى تصبح صديقة لأن الاتفاقيات يمكن تعديلها ، فمثلا فرنسا والجهات الأخرى في اواسط اوربا هل يجب أن تبقى على اتفاقيات سنة ١٨٧٠، المهم أن الاتفاقيات يجب أن تعدل بحسب تطور الزمن وتتماشى مع رغبة الطرفين لأنها ليست نصوص سماوية وإنما هي مبنية على أساس العدل . والشيء العادل يقضي برجوعكم عن التمادي في غمط حقوق العراق هذا إذا كنتم تفسرون المادة (٣٤) بتفسير آخر . إن هذا هو سبب اطالة المفاوضات ، انكم تتعنتون بمثل هذه القضايا الواضحة وكنا قد ذكرنا ذلك قبل ثلاث سنوات .

فـيـشر : البعض من الطلبات جاءت في شهر آب الماضي .

الزعيم : على كل حال مضت مدة طويلة ونحن نطالب بهذه الأشياء ولكنكم لم تتزحزحوا شيئا عن موقفكم في بداية المفاوضات .

فـيـشر : اسمحوا لي أن ابين بعض الأشياء ، إني اوافق على أن اتفاقياتنا يجب أن تتماشى مع العصر الحديث وتدل الاتفاقيات على أننا مشينا على هذا الأساس . فقد ابدل النص الخاص بالاربعة شلنات إلى أربعة شلنات ذهب ، عندما ارتفع سعر النفط ذهبنا إلى المناصفة في الارباح . وفيما يتعلق بالمواضيع الاثني عشر التي تطالبون بها بدون أي تغيير أبين بأننا نعتقد أننا تقدمنا مسافة طويلة لملاقاة رغبة سيادتكم ، أن امتيازنا يعطينا الحق في جميع الأراضي ونحن وافقنا على التنازل عن ٩٠ % منها وبينا لكم بأن مبدأ المناصفة هو شيء اصولي وأننا لا نحصل الآن على نصف الارباح فعلاً ونحن نعتقد أن اقتراحنا السابق حول تخصيص الـ ١٥ % للشركة الجديدة هو اقتراح عادل جدا .

الزعيم : أن بعض الشركات تعطي ٥٠ % مساهمة إلى البلد أو الجهة الوطنية وبعدئذ تقتسم الارباح مناصفة أيضا وبذلك يصبح مجموع حصة الحكومة حوالي ٧٥ % .

فـيـشر : ولكن تساهم الحكومة في نصف المبالغ أيضاً .

الزعيم : هل ترون أن طلب مساهمتنا بـــ ٢٠ % زائدا ؟
فـــيـــشر : أحب أن أسال سيادتكم حول ايران التي تعاقدت مع شركة بأن اميركان في منطقة الخليـــج وأعطت للشركة الوطنية الايرانية ٥٠ % من الاسهم ونصف الارباح للحكومة هل باشـــرت بالدفع فعلا ؟
الزعيم : ليس هناك قطر في العالم ظلم في المعاملة مع الشركات كما ظلم العراق فهل رأيتم شركة في العالم تأخذ كل أراضي البلد والبحر والسماء بامتياز واحد ؟ انكم اخذتم هذا الحق من نـــاس كانوا خائنين لبلدهم .
فـــيـــشر : لم نأخذ الحق من أحد وإنما اخذناه من الحكومة .
الزعيم : الحكومة كانت خائنة .
فـــيـــشر : كانت هي الحكومة العراقية المعترف بها .
الزعيم : ولهذا جابت البلاء على الحكومات الأخرى وتركت كرها شديدا للحكومات التي تعاونت معـــها وكل فرد من أبناء الشعب يكره الحكومات التي تعاونت معها وقد جئنا لازالة بذور الكراهيـــة ونزرع بذور الصداقة .
فـــيـــشر : ونحن كذلك .
الزعيم : ولذلك يجب علينا أن نبدل الأشياء السابقة فإذا أعطت الحكومة السابقة جميع الأراضي هـــل يعني هذا إننا يجب أن نفعل نفس الشيء ؟ .
فـــيـــشر : أحب أن اصحح شيئا إذ أننا نحاول تعديل هذا الأمر ولهذا نعرض ٧٥ % من الأراضي .
الزعيم : إذا اردتم تصحيح الاوضاع فلماذا تذكر موضوع الـــ ٧٥ % ولا تذكر المساحات التي تعطـــى الآن في البلدان الأخرى ؟ إن البلدان الأخرى تعطى بقعا محددة بالامتياز.
فـــيـــشر : هذا هو الذي سنقوم به الآن .
الزعيم : انكم تأخذون نسبة مئوية من مساحة العراق وهي كبيرة جدا .
فـــيـــشر : لقد أسسنا صناعة كبيرة في العراق وكنا نأمل أن نقوم بتوسيعها وكنـــا نقـــوم بـــالتحري وايجاد النفط ونقوم بالانشاءات اللازمة لتصدير هذا النفط ، والسبب الذي يجعلنا نتنازل عـــن ٧٥ % هو محاولة ملاقاة رغبة سيادتكم لأننا كنا ننوي التنازل عن مقدار أقل مـــن ٧٥ % في السابق ، واقول مع كل احترام بأننا كلما حاولنا التوصل إلى اتفاق مع رغبـــة ســـيادتكم كلما طلبتم أكثر ، وهذا هو السبب الذي يجعلنا نصل إلى حد لا نتمكن بعده من الزيادة .
الزعيم : حتى في امتياز سنة ١٩٢٥ كان هناك تحديد للقطع حيث لا تتجاوز مساحة القطعـــة (٢٠٠) ميل مربع ، ارجعوا إلى الاتفاقية لتروا ذلك .
فـــيـــشر : صحيح ، ولكن لأسباب معقولة عدلت الاتفاقية في سنة ١٩٣١ وهذا الأمر كـــان عندمـــا كانت اتفاقية شركة نفط العراق محصورة بالنهر فقط .
الزعيم : يظهر بأن الأسباب المعقولة هي التي جعلتكم تأخذون جميع أراضي العراق .
فـــيـــشر : إن ترتيب القطع الذي كان في الاتفاقية لم يكن ليسمح بقيام صناعة نفطية كبيرة .
الزعيم : كان يمكن مضاعفة المساحات إلى (٤٠٠) ميل مربع لكل قطعة .
فـــيـــشر : عملنا ترتيبا مع الحكومة في ذلك الوقت .

الزعيم : استميحكم عذرا إذا قلت بأنه لم تكن هناك حكومة ، فقد كان هناك انكليز ، وكانت هناك شركة انكليزية ، ولو كان أولئك الرجال موجودين الآن لحاكمناهم لأنه ليس هناك حكومة في العالم تعطي جميع بلدها بالامتياز .

فيشر : إني اتكلم عن التنازل واعتقد أننا عملنا اقتراحا مرضيا حول التنازل وتفضلتم ببيان النقاط التي فيها غبن ، فهل هناك أخرى غيرها ؟

الزعيم : هناك نقاط كثيرة .

فيشر : ما هي ؟

الزعيم : أولا : ان حصتنا ليست كافية مثل العالم . ثانيا : إن مدة الامتياز طويلة . ثالثا : بقاء الغاز لديكم ، ورابعا : غمط حقوق العراقيين في ادارة الشركة وكثير غيرها ، ونحن نتفاوض منذ ثلاث سنوات . إننا نريد عن قناعة وعن صداقة الوصول إلى اتفاق ، ولكن الفكرة المسيطرة عليكم هي انكم تعتقدون أننا مرتبطون بعوائد النفط التي نأخذها منكم ، وإذا انقطعت عنا مات العراق جوعا .

فيشر : إننا لا نتكلم عن ذلك .

الزعيم : اؤكد لكم أن المجاعة سوف لا تحدث في العراق .

فيشر : يسرنا أن لا تحدث مجاعة في العراق واعتقد أن الحالة التي تتصورونها لا تحدث . بينتم سيادتكم الآن أن هذه المطاليب تمثل الغبن الذي لحقكم واخلاصا من الشركات ورغبة منها في ملاقاة رغبتكم جاءت للمفاوضة مع عدم موافقتها على وجود الغبن .

الزعيم : أولا انكم توافقون على وجود الغبن في اخذكم جميع الأراضي .

فيشر : إني لا اعتبر هذا غبنا وقد وافقنا على التنازل تمشيا مع الامتيازات الجديدة . إننا عالجنا المسائل نقطة بعد نقطة وقد وصلنا إلى الحد الذي يلاقي رغباتكم ، ولدينا مسؤوليات لا ترونها أنتم ونحن مسؤولون عنها ، لاننا في منافسة شديدة في مصلحتنا هذه وعلينا أن نبيع ونشتري في هذه المزاحمة وعلينا أن نجعل شركتنا في وضع منافس وهذا هو الذي يجعلنا نلاحظ بعض التقييدات ، نعتقد أننا قد عالجنا النقاط جميعها وعملنا ما يمكن عمله ، أما فيما يتعلق بالمساهمة فنعتقد إنه لا يزال هناك مجال للاتفاق على الأساس الجديد الذي اقترحناه ولا نعلم هل أن القضية هي قضية مفاوضة أم قضية قبول لرغباتكم كما هي ؟

الزعيم : إنها ليست رغباتي الخاصة وإنما هي رغبات كل واحد من أعضاء الوفد المفاوض وكل واحد من أبناء الشعب ، واعتقد أن كل واحد من أعضاء وفدكم يريد حماية مصالح الشركات ولكن يقتضي أن يكون ذلك على أساس عادل وبدون تجاوز على حقوقنا .

فيشر : هذا يرجعنا إلى الاستفسار عمن يكون الحكم في ما هو عادل وغير عادل .

الزعيم : هناك مثال عندنا مضمونة إنه إذا شب شخص على خلق معين فيجب ملاحظة العوامل التي كانت محيطة به عندما كان طفلا ، ولنرجع الآن إلى الماضي لنرى الحق والعدل ، لنرجع إلى اتفاقية سنة ١٩٢٥ فيما يخص القطع الممنوحة للشركة وهي (٢٠٠) ميل مربع ولنرى الشخص العادل الآن إذا رغب بزيادتها ، فإلى أي حد سيزيدها بصرف النظر عن الاتفاقية ؟ هذا فيما إذا اردنا تصحيح الوضع ، إن الشخص العادل واضح .

فـيـشر : فيما يتعلق بتعديل الاتفاقية في سنة ١٩٣١ اقول إنه جرى بموافقة الحكومة لأن النص على البقع كان غير عملي في ذلك الحين وهو غير عملي اليوم أيضا ، أما فيما يتعلق بالعدالة فإني اشعر أن عروضنا تنطوي على العدل .

الزعيم : هل نضع الأمر أمام أبناء الشعب للاستفتاء ونقوم بنشر مقترحاتكم في الصحف ؟

فـيـشر : كلا ، لأن الجرائد هنا تمشي مع خطة سيادتكم وهذا شيء مسر .

الزعيم : أنا الذي امشي مع خطة الشعب وليس هم الذين يمشون مع خطتي فهي خطة الشعب لأن الجرائد عندنا حرة وليست هناك واحدة تمثل وجهة نظر الحكومة ، وكن واثقا بأن ليست هناك صحيفة خاصة بنا ولهذا فإن كل واحد منهم يكتب ما يختص به وحسب وجهة نظره .

فـيـشر : هذا جيد والحال عندنا كذلك .

(فترة استراحة استغرقت حوالي النصف ساعة)

الزعيم : نعود ثانية إلى الموضوع حول التنازل واقتراح المستر فيشر ، أن الـ ١٥ % نرى أنها يجب أن لاتكون محل بحث لأن التنازل يجب أن يكون بنسبة ٩٠ % ولننظر إلى الاقتراح على إنه يشمل الـ ١٠ % الباقية ، هل هناك شيء حول هذا الرأي ؟

فـيـشر : أحب أن اسمع رأي سيادتكم .

الزعيم : فيما يخص نص الاقتراح الجديد على الـ ١٠ % فقط هل لديكم مطالعات ؟

فـيـشر : لا اتمكن من الموافقة على ذلك .

الزعيم : إذن نحن غير متفقين حول الموضوع .

فـيـشر : هذا معناه تحريك نسبة التنازل من ٧٥ % إلى ٩٠ % ، وإذا كانت الـ ٧٥ % مناسبة لكم قبل سنة ، فلماذا لا تكون كذلك الآن ؟

الزعيم : بسبب عدم الاتفاق عليها في حينه حيث مضت ثلاث سنوات على المفاوضات .

فـيـشر : طلبتم التنازل عن ٧٥ % في تشرين الثاني الماضي .

الزعيم : مع ذلك لم نستفد من الـ ٧٥ % خلال السنة الماضية إن كنت تعتبر أننا حددنا هذه النسبة في العام الماضي .

فـيـشر : هل يعني ذلك أنها يجب أن ترتفع إلى ٩٠ % ؟

الزعيم : كان المفروض أن يجري التنازل عن هذه النسبة وفق شروط اوضحناها .

فـيـشر : كيف ؟

الزعيم : عندما اقترحنا التنازل عن ٧٥ % لم يكن هذا الطلب نهائيا لأنه مرتبط بمواضيع أخرى ، ولو أننا كنا قد اتفقنا على شيء نهائي لانتهى الأمر .

فـيـشر : نريد أن نعرف وجهة نظركم النهائية .

الزعيم : وجهة نظري أن نأخذ حصة أعلى ونساهم معكم ونحسم بقية المواضيع . إننا لم يسبق أن وافقنا على الـ ٧٥ % ، هل تريدني أن اوافق على الـ ٧٥ % على أن نقوم نحن بالاختيار ؟

فـيـشر : كلا ، هذا لم يرد في كتابكم .

الزعيم : إننا لم نوافق على كتابكم أيضاً ، انكم تحافظون على حقوق الشركات فقط .

فـيـشر : ارجو المعذرة .

الزعيم : انكم تحافظون على حقوقكم ونحن نحافظ على حقوقنا .

فـيـشر : إن حماية مصالحنا هي حماية مصالح العراق .

الزعيم : ولكن حماية مصالح الشركات تكون اعتداء على حقوقنا في بعض الاحيان .

فـيـشر : يود المستر ستيفنس الاستفسار عن سبب عدم موافقتكم على الكتاب .

الزعيم : هذا الموضوع كان يقتضي الاجابة عليه ضمن بقية المواضيع وليس بصورة مفـردة ، لأن هذا لا يكفي ، وكنا قد اثرنا (١٢) موضوعاً ، ولكنكم اخذتم النقاط التي في صالحكم .

ستيفنس : ولكن الكتاب الذي وجهناه اليكم كتب بالصيغة التي املاها سيادتكم .

الزعيم : كيف ؟

هـريج : بالصيغة التي امليتموها علينا في شهر تشرين الثاني الماضي .

الزعيم : هذا مرتبط مع طلبات أخرى ، انكم لم تجيبوا على موضـوع المسـاهمة وزيـادة الحصـة والأمور الأخرى ، ولكنكم اجبتم على التنازل فقط .

فـيـشر : نعم ، صحيح لأن بعض النقاط الأخرى تحتاج إلى مذاكرة والبعض الآخر كنـا قـد اجبنـا عليه، من المؤكد إنه جرت في الجلسات السابقة وفي هذه الجلسات ، مناقشات طويلة حـول المساهمة وزيادة الحصة ثم انتقلنا إلى بحث هذه النقطة .

الزعيم : لم نوافق عليها بسبب ارتباطها مع بقية المواضيع الأخرى ، والسيد هريـج ، هـل كنـت حاضرا عند توقيع الاتفاقية في سنة ١٩٢٥ ؟

هـريج : لم اكن حاضرا في سنة ١٩٢٥ .

الزعيم : لأنه لو كانت الاتفاقية بشكل آخر لما دخلنا في هذه المفاوضات .

هـريج : لقد كنت في منصب متواضع ولم احضر المفاوضات .

الزعيم : اشكرك على كل حال لانك تعبت معنا ، والان ماذا عندكم من أشياء أخرى ؟

فـيـشر : هناك بعض الملاحظات بالنسبة لموضوع الغاز .

الزعيم : سبق أن اتفقنا على الغاز وليس هناك شيء جديد .

فـيـشر : افتكرت أن سيادتكم ذكرتم موضوع الغاز .

الزعيم : قصدت أننا اتفقنا على أن يصبح الغاز للحكومة وتأخذ الشركات الكميـات التـي تحتاجـها لعملياتها . هذا هو الشيء الذي فهمناه ، فهل لديكم شيء آخر ؟

فـيـشر : أن آخر شيء قدمناه عن الغاز هو الكتاب الموجه في شهر نيسان الماضي والذي وافقنـا فيه على أن تأخذ الحكومة كميات كبيرة من الغاز .

الزعيم : الشيء الذي اعرفه أن الشركات تأخذ الكميات التي تحتاجها من الغاز لعملياتها والباقي منـه للدولة ، وقد جرت مناقشات كثيرة حول الغاز أيضاً وطلبنا تعويضا عن تبذيـر الغـاز فـي السابق .

فـيـشر : تعويض عن أي شيء ؟

الزعيم : عن حرق الغاز وخسارة البلد ، إذ انكم لم تستفيدوا من الغاز ، ولا جعلتم البلد يستفيد منه .

فيشر : إن الحكومة أيضاً لم تستفد من الغاز في مشروع استخلاص الكبريت في كركوك أو غيره من المشاريع لحد الآن .

الزعيم : لأنه لم يكن لها حق استعماله تجاريا .

فيشر : لها حق استعماله في جميع الاغراض عدا التصدير .

الزعيم : هذا هو الاستعمال التجاري الذي اقصده ، ما هو التعويض الذي ترونه عن الغاز ؟

فيشر : إن الغاز لم يبدد وإنما استعمل في استخراج النفط .

الزعيم : حتى في الكويت أصبح الغاز قابلا للتصدير فهل لم يكن باستطاعة شركاتكم التي لها مدة طويلة في العراق عمل شيء مماثل لتصدير الغاز ؟

فيشر : اعتقد أن الغاز لم يبدأ تصديره من الكويت وإنما الذي يصدر هو الغاز السائل .

الزعيم : لا نطالب بالتعويض عن تبديد الغاز خلال السنوات الطويلة الماضية مقابل تنازل الشركات عن الغاز للحكومة للاستفادة منه .

فيشر : إننا نشعر - كما ذكرنا ذلك لسيادة وزير النفط - إن أحسن ترتيب يتخذه الطرفان فيما يتعلق بالغاز هو أن نعمل نفس الترتيب الجاري من قبل شركة شل في الكويت ، وبموجبه سيكون للطرفين حق بيع الغاز على أساس الاقدمية فإذا تمكنت الحكومة من ايجاد عميل لشراء الغاز فيكون لها وكذلك الحال إذا وجدت الشركة عميلا فيكون الغاز لها وايهما اسبق.

الزعيم : لا يمكن لأي عميل أن يتصل بالحكومة إذا علم أن للشركات علاقة بالموضوع ، لنفرض إننا بعنا الغاز وانكم اردتم بيعه فكيف يكون الحل ؟

فيشر : متى ما بيع الغاز من قبل أحد الطرفين لا يكون للطرف الثاني حق ما .

الزعيم : هل إذا قمنا ببيع الغاز لا يكون للشركات حق فيه ؟

فيشر : إن أحسن حل هو اتفاق شركة شل في الكويت وحسبما افهم أن وزارة النفط تريد من الشركات أن تتنازل عن حقها في الغاز نهائيا ولم اتمكن أن افهم لماذا تطالب الوزارة بذلك خلال المذاكرات المتعددة التي جرت مع سيادة وزير النفط .

الزعيم : لأنه إذا كانت هناك علاقة للشركات لا يمكن للحكومة اعطاء الغاز بالامتياز إلى شركة أخرى.

فيشر : لماذا ؟

الزعيم : لأن لكم حقاً فيه .

فيشر : إذا لم تتمكنوا من ايجاد مشتري ، اليس من الأحسن أن نجد نحن هذا المشتري ؟

الزعيم : من قال أننا سوف لا نجد مشترياً ؟ نحن نوافق على اقتراحكم على أن تعطونا التعويض عن المدة السابقة .

فيشر : إننا لا نعطي تعويضا لأن الغاز لم يبدد كما أن الغاز لم يصدر من أية منطقة أخرى .

الزعيم : لقد اعتبرنا قضية الغاز منتهية وإذا بنا ندخل في مفاوضات جديدة حولها .

فيشر : حسبما اعرف أن الموضوع لم ينته .

الزعيم : هناك محاضر تثبت طلباتنا حيث قلنا أما أن تعطونا التعويض وأما أن تتنازلوا عن الغاز ولكن يظهر انكم سكتم عن الموضوع على امل تسويته في المفاوضات .

فيشر : ارجو المعذرة لأن الكتاب الذي وجهه المستر هريج كان قد تناول موضوع الغاز باعتباره من المواضيع الموقوفة التي لم يجر اتفاق بشأنها ، لقد اشرنا إلى أن موضوع الغاز من المواضيع التي لم نتمكن من ملاقاة وجهة نظركم بشأنها وطلبنا بحثه .

الزعيم : هل ترون كيف عقدتم الأمور ، ففي ما يخص المساهمة قلتم أن الشركة شركة خاصة وبالنسبة لزيادة الحصة قلتم نحن شركة قديمة ، وفيما يخص الغاز الذي احرقتموه قلتم أن فيه مصلحة عامة ولا نتمكن من اعطاء تعويض . قلنا لكم اعطونا الغاز لنتصرف به فتقولون أن لدينا مقترحات أخرى .

فيشر : فيما يتعلق بالغاز طلبتم التصرف به وقلنا في الكتاب أن لدينا اقتراحات حول ذلك وقد عرضنا على الحكومة (١٥٠) مليون قدم مكعب يوميا في البصرة و (٩٦) مليون قدم مكعب يوميا في كركوك .

الزعيم : لقد جرت مناقشة هذا الكتاب وانتهى الموضوع ولم نتفق على هذا الأساس .

فيشر : هذه أول مرة اسمع بذلك ، وعندما جئت لاول مرة وتذاكرت مع سيادة وزير النفط سألني ماذا لديكم عن الغاز ؟

الزعيم : السيد هريج لابد أن يعلم ذلك .

فيشر : هل نتمكن من معرفة موعد إجراء المذاكرة حول هذا الموضوع ؟

الزعيم : المناقشات حول الغاز طويلة ويعلم السيد هريج بذلك .

هريج : المناقشات طويلة جداً ولكن لم يحصل اتفاق ، وعليه قدم هذا الكتاب .

الزعيم : هل يلبي هذا الكتاب طلباتنا ؟

هريج : لم يلب جميع الطلبات ولكنه يعطي أكثر مما هو ممكن .

الزعيم : هذا يخالف طلباتنا .

فيشر : الذي افهمه من سيادتكم أن قضية الغاز انتهت .

الزعيم : نعم .

فيشر : إننا لا ننظر إلى الأمر كذلك لأن هناك كتاب وجهناه في نيسان الماضي ، ولدينا تعديلات عليه .

الزعيم : سبق أن ناقشنا هذا الكتاب ورفضناه .

حديد : إن الكتاب المقدم في نيسان هو تكرار لما قدمته الشركت بتاريخ ٦ / ١٢ / ١٩٦٠ وكان قد رفض من قبل الحكومة .

الزعيم : امامي الآن كتاب الشركات المؤرخ ٦ / ١٢ / ١٩٦٠ .

فيشر : هل هو نفس الشيء ؟

الزعيم : تقريبا ، وقد جرت مناقشات كثيرة حول مبدأ تصدير الغاز وليس المطلوب هو الموافقة على التصدير .

حديد : إن الاقتراح الذي قدمته الشركات الآن وهو أن يستفيد كل من الطرفين من الغاز حسب الاسبقية ، كان قد قدم في أول المفاوضات ورفض ثم تراجعت الشركات عنه .

الزعيم : كنا قد رفضنا هذا الاقتراح من أول المفاوضات وكان اقتراحنا بالنسبة للغاز هو الاقتراح الذي ذكرته عندما امليت عليكم صيغة الكتاب الذي اقترحت توجيهه وقلت انني لو كنت في محل الشركات لاجبت بموجبه .

(ثم قرأ سيادته صيغة الكتاب المذكور)

فيشر : إن فحوى اقتراحنا أن يتمكن كل من الطرفين من بيع الغاز الذي يزيد على الكميات الفائضة حاليا إلى أي مشتري .

الزعيم : هل توافقون على تعويضنا عن السابق ؟

فيشر : كلا لاننا لم نبدد الغاز .

الزعيم : ولكنكم تحرقونه .

فيشر : يحرق الغاز لغرض اخراج النفط .

الزعيم :الم يكن باستطاعتكم اعادته إلى الحقول ؟

فيشر : يمكن ذلك في بعض الاقطار وفي بعض الاحوال .

الزعيم : هل تغطيكم الاتفاقية حق حرق الغاز ؟

فيشر : من الواجب علينا حرقه .

الزعيم : لنا نصف الغاز في الاتفاقية ، فكيف يجوز لكم حرقه ؟

فيشر : لو كانت قضية إعادة الغاز إلى الآبار اقتصادية لاعدناه في العراق . إن مشروع إعادة الغاز إلى الحقول مشروع معقد ولا يمكن احيانا إعادة الغاز إلى الحقول كما هي الحال في قبة (بابا) في كركوك في منطقة النار الازلية وكنا قد اجرينا فحوصا أخرى في الزبير والرميلة ومع أن هناك آراء متعددة حول الاستفادة من الغاز ، فإنه يمكن الاستفادة منه في استخراج النفط ولكن حقن الغاز يؤثر على حقل النفط .

الزعيم : تقوم الشركات دائما باحتساب حصة الحكومة بموجب الاسعار السائدة المخفضة المعلنة للنفط العراقي دون الرجوع إلى الحكومة وذلك خلافا لاحكام الاتفاقية ونحن نحتج على ذلك عند دفع كل حصة ونحتفظ بحقنا ، فالى متى سيبقى هذا الموضوع بدون حل ؟ لقد ترتبت بذمتكم مبالغ كبيرة واني اخشى أن تبلغ الفوائد المترتبة عليها نسبة عالية .

فيشر : قلتم بأن هذا يخالف الاتفاقية فبموجب أية مادة منها ؟

الزعيم : المادة الأولى من اتفاقية ١٩٥٢ . النص الخاص بتصريف الاسعار السائدة ، (ثم قرأ سيادته النص) واضيف بأن ليست هناك سوق حرة للنفط العراقي لأنه محتكر من قبلكم ونحن نطالب بالفروقات بين الاسعار .

فيشر : قدمنا مذكرة بينا فيها أن الاسعار السائدة عالية جدا وليست قليلة لأن الارباح بعد البيع قليلة .

الزعيم : ليس لكم حق في تعيين الاسعار حسب رغبتكم فقط .

فيشر : نحن الذين نبيع النفط وبموجب مذكرة الاعمال الموقعة في سنة ١٩٥٥ وافقت الحكومة على أن نقوم بتحديد الاسعار .

الزعيم : الاتفاقية لا تعطيكم حق اعلان الاسعار لوحدكم .

فـيـشر : ولكن بموجب مذكرة الاعمال تم الاتفاق على أن تكون الاسعار السائدة هي الاسعار التـي يعلنها البائعون .

حديد : لم تتمكن الشركات لحد الآن من اثبات بيع كميات إلى مشترين مستقلين .

وزير التخطيط : خلال المناقشات السابقة مع السيد هريح اوضح بأن الاسـعار تفـرض مـن قبـل المساهمين وإن الشركات لا تتمكن من التدخل فيها ، بينما اتفاقية سنة ١٩٥٢ تفرض علـى الشركات نفسها تحديد الاسعار .

فـيـشر : اتفق على ذلك بموجب مذكرة الاعمال .

الزعيم : في أية نقطة التقيتم مع وجهات نظرنا إذن ؟

فـيـشر : لقد تذاكرنا حول النقاط الرئيسية ويمكن أن ارجع إلى الجدول الخاص بي ، فبالنسبة لكلفة الانتاج هل توافق الحكومة على كتب الشركات بهذا الخصوص .

الزعيم : هناك بعض النقاط ستحال للتحكيم .

فـيـشر : إذا نظرنا إلى جدول المواضيع نجد عددا من النقاط كنا قد بينا رأينا بشأنها وبكتب خاصة ولم نتلق رأي الحكومة لحد الآن .

الزعيم : مثل أي شيء ؟

فـيـشر : كالكلفة والناقلات والتعريق والمدير العراقي والدفع بعملة قابلة للتحويل .

الزعيم : انكم لم توافقوا على وجهة نظرنا في هذه المواضيع .

فـيـشر : أحب أن ابين بأن هناك نقطة تحتاج إلى البحث هي مسألة عوائد الشحن في الفاو.

الزعيم : هذه تتوقف على الاتفاق معكم على بقية المواضيع فقد كان من المقرر بالنسبة لشركة نفـط البصرة أن تصدر كميات كبيرة بينما قامت بتخفيض التصدير بدلا من زيادته .

فـيـشر : أنا لا اعرف الفروق بالارقام إلا أن ذلك لا يدهشني .

الزعيم : نحن نتوقع انكم لا تصدرون أكثر من الحد الادنى لانكم تحاولون الضغط علينا .

فـيـشر : ليس للضغط ، ولكن لا يمكن لأحد أن يصدر إذا لم يعلم مقدار العوائد .

الزعيم : حتى إذا صدرتم التراب فتكون الضريبة أكثر .

فـيـشر : لدينا اتفاقية مع البلد .

الزعيم : حتى إذا صدرتم التراب فالضريبة أكثر بخمس مرات .

فـيـشر : إن العائدات التي تصيب الحكومة من جراء التصدير مشمولة بالاتفاقية .

الزعيم : كل الذي تكلمنا عنه مشمول بالاتفاقية ، ولكنكم تفسرونها حسب مصلحتكم .

فـيـشر : لا اعتقد أن من الصحيح أن تزداد الرسوم خمسة أو عشرة اضعاف عما هي عليـه فـي الاتفاقية .

الزعيم : أية اتفاقية ، هل هناك نص يحدد مقدار العوائد ؟

فـيـشر : اتفاقيتنا مع مصلحة الموانيء .

الزعيم : لنرجع إلى القصة ثانية ، فإن الاتفاقية بين مديـر الموانـيء الانكلـيزي وبيـن الشـركة الانكليزية .

هـــريج : اود أن اعلق على كلام سيادتكم فأقول بأن مدير الموانيء كان شخصا انكليزيا وأنا كنت مدير الشركات ، ولكن الموضوع نوقش مع وزير المواصلات أيضا حينذاك .

الزعيم : اترك وزير المواصلات جانبا .

هـــريج : وحسبما اعرف فإن مجلس الوزراء ناقش الاتفاقية ووافق عليها .

الزعيم : من هو مدير الموانيء ؟

هـــريج : كرنل جونسن .

الزعيم : اقترحت أنت (٢٠) فلسا عن الطن الواحد ، فطلب هو (٢٣) فلسا ، فاجبته بالموافقة أي نفس الشخص استفسر واجاب وتم ضمان مصلحة الشركة وضاعت مصلحة العراق .

هـــريج : مجلس الوزراء وافق على ذلك .

الزعيم : المهم أن الاتفاق بين مدير الميناء ومدير الشركة وكليهما واحد ، تقول بأن مجلس الوزراء قرر الموافقة على الاتفاق ، فهل تعتمد على قرار المجلس أم على الاتفاق ؟

هـــريج : الاتفاقية جرت بين مدير الميناء ومدير الشركة استنادا إلى قرار مجلس الوزراء الذي يلزم الحكومة .

الزعيم : مدير الميناء يحدد الرسوم حسب ظروف الميناء ، وأنتم كأي مصدر آخر تخضعون لنفس الرسوم التي يخضع لها غيركم من المصدرين . هل تريدون ان أتكلم بصراحة؟ إن اعتقادي انكم تأتون في كل مرة وتعقدون المفاوضات لغرض اضاعة حق العراق واضيف شيئا آخر وهو انكم تعتقدون بأن الوضع سيتبدل في العراق لتبقى اموركم ماشية مدة أخرى ويبقى حق العراق في تدهور ، فاؤكد لكم بأن هذه سلسلة لا تنتهي خاصة بعد الانتفاضة الوطنية في تموز العراق . إننا كبشر ، يجوز أن اكون موجودا معكم في هذه اللحظة وربما اكون غير موجود غدا ، لاننا نؤمن بالقضاء والقدر ويجوز أن نبقى مدة أخرى ، ولكن كل واحد من أبناء البلد هو اقوى من الآخر لاننا نفخنا الروح الوطنية فيهم وهذا هو الشيء الذي حصلناه من الثورة . أما فيما يخص العوائد فتنص الاتفاقية على أن تكون العوائد والضرائب والرسوم المفروضة على الشركة لا تختلف عن الرسوم المفروضة على الناس الآخرين ويمكنكم مراجعة نص المادة (٢٩) من اتفاقية البصرة للتأكد من ذلك .

فـــيشر : إننا نريد الحل بالنسبة للمستقبل لاننا نرغب في استعمال الميناء العائم الذي اوشك على الانتهاء .

الزعيم : لقد سببتم لنا اضرارا كبيرة من جراء عدم تصدير النفط وهذا الضرر متعمد .

فـــيشر : إنه غير متعمد ولكن المسألة تجارية صرفة .

الزعيم : انكم خالفتم وعدكم في رفع الكميات التي تصدر خلال هذه المدة .

فـــيشر : لا يمكن استعمال الميناء العائم إذا لم تعرف الشروط التي سيجري التصدير بموجبها لعدم وجود اتفاق في الوقت الحاضر بعد الغاء الاتفاق السابق .

الزعيم : لدينا اتفاقيتكم الأصلية .

فـــيشر : أنها لا تنطبق على الميناء العائم .

الزعيم : نعم ، تنطبق لأن الميناء العائم داخل المياه الاقليمية .

فيشر : ولكننا لا نتلقى فيه خدمات لكي ندفع رسوماً .

الزعيم : ولكنكم تصدرون النفط منه ، والرسوم مفروضة على التصدير .

فيشر : أن كل ضريبة تؤثر على تصدير النفط ، وهذا يخالف مصلحتكم .

الزعيم : إنه لا يخالف مصلحتنا ، ولكنه يخالف مصلحتكم أنتم ، لأن لدينا عمال يشتغلون في الميناء ولم يكونوا يأخذون شيئا يذكر في السابق ، ولكن الآن رفعنا مستواهم ونحن مضطرون لأخذ عوائد من الشركة مساوية لما نأخذه من المصدرين الآخرين .

فيشر : ولكن لدينا اتفاقية خاصة بالموضوع .

الزعيم : ان الاتفاقية التي نتكلم عنها تستند إلى ما اتفق عليه مدير الميناء ، أن الشخص الذي كان يأخذ (١٠) دنانير في سنة ١٩٣٨ يأخذ الآن (١٠٠) دينار .

فيشر : هناك نصوص في الاتفاقية المبرمة مع مدير الميناء تقضي بأن تؤخذ الاجور الزائدة بنظر الاعتبار ، وعلى كل حال نريد أن نعرف وجهة نظركم النهائية في الموضوع .

الزعيم : سنبين وجهة نظرنا بعد أن يحصل اتفاق تام على بقية المواضيع .

فيشر : إننا نعتقد أن هذه النقطة من النقاط التي يقتضي حسمها الآن وقد ادرجناها في جدول المواضيع التي يجري بحثها .

الزعيم : ادخلناها في الجدول لتبحث كآخر موضوع من مواضيع المفاوضة .

ستيفنس : إذا لم نعرف فوائد الميناء الجديد لا نتمكن من ايجاد مشترين للنفط الذي سيصدر منه .

الزعيم : احسبوا حسابكم على أساس العوائد الحالية وإذا حصل تغيير في المستقبل فيجري ذلك في حينه .

فيشر : هل تقصدون (٢٨٠) فلسا عن الطن الواحد ؟

الزعيم : نعم .

فيشر : اود بيان بعض الارقام حول رسوم الميناء بالفلس للطن الواحد وليس عوائد التصدير وذلك في بعض الموانيء الأخرى .

بندر معشور	٢٠ فلسا للطن
الاحمدي	١٣ فلسا للطن
رأس تنورة	١٠ فلسا للطن
الفاو	٣٦٥ فلسا للطن

وفوق هذا المبلغ تدفع الشركة (٢٨٠) فلسا عن عوائد الشحن .

الزعيم : يعني تدفع الشركة فلسا واحدا عن كل (١٠٠) كيلو في رأس تنورة .

فيشر : هذه هي المزاحمة .

الزعيم : لقد حسبنا حساب ذلك ووجدنا أن النفط العراقي لا يزال ارخص من غيره ، ولو أَنَكَ كنت صاحب الميناء لما وافقت على هذا المبلغ مطلقا .

ستيفنس : هذه مصلحة مشتركة .

الزعيم : هل تدفعون اجور العمال أنتم أو تقومون ببناء دور لهم ؟

فيشر : تأخذ مصلحة الموانيء رسوما عن الصادرات الأخرى .

الزعيم : النفط هو صادراتنا .
فيشر : تأخذ حصة ٥٠ % عنه واني لا اتكلم عن الـ (٢٦٥) فلسا الأولى ولكن عن الـ (٢٨٠) فلسا الثانية ، لأن الأولى مقبولة .
الزعيم : عن أي شيء تدفعون الثانية ؟
فيشر : عن عوائد الشحن .
الزعيم : هذه تدفع عن شيء ، وتلك تدفع عن الخدمات .
فيشر : ولكن عند اضافتها إلى بعضها تكون كبيرة .
الزعيم : هل يعني أننا يجب أن لا نقدم خدمات لناقلات النفط ؟
فيشر : انني لا اتكلم عن اجور الخدمات ولكن عن عوائد التصدير لأن الأولى هي عالية نوعا ما وتبلغ حوالي (٢٠) سنتا للبرميل الواحد مقابل سنت واحد في البلدان الأخرى .
الزعيم : لنستعرض الآن القضايا جميعاً بصورة موجزة ، فبالنسبة للمساهمة ، هل انكم ترون إنه لا يمكن للحكومة المساهمة نهائيا ؟
فيشر : عرضنا اقتراحا بأن تساهم في الـ ١٥ % .
الزعيم : هذا موضوع آخر ، اقصد المساهمة بالنسبة للشركات نفسها وبموجب الامتيازات الحالية .
فيشر : ارى أن تحافظ شركات النفط على وضعها الحاضر وأن تكون المساهمة في الامتياز الجديد .
الزعيم : يعني أن الشركات لا توافق على قبول المساهمة المنصوص عليها في الاتفاقية ؟
فيشر : إن المساهمة غير مذكورة بهذا الشكل في الاتفاقية .
الزعيم : في تفسيركم غير مذكور وفي تفسيرنا مذكور . ومن ناحية زيادة الحصة هل ترى الشركات عدم امكانية زيادتها ؟
فيشر : نعم تبقى الـ ٥٠ % .
الزعيم : من ناحية الغاز إلا توافقون على التنازل عنه للحكومة ؟
فيشر : من رأينا أن نتنازل عن (١٥٠) مليون قدم مكعب يوميا في البصرة و(٩٦) مليون قدم مكعب يوميا في كركوك وفيما عدا ذلك يعالج الموضوع على أساس الاسبقية .
الزعيم : يعني انكم لا توافقون على تعويض الحكومة عن الماضي ؟
فيشر : لا اعتقد أن علينا أن ندفع تعويضا فيما يتعلق بحقول الغاز فإن لدينا حقولا غازية لوحدها.
الزعيم : كيف ، هل تعطى للعراق أم أنها لا تعطى للعراق ؟
فيشر : نتنازل عن الكميات المشار إليها سابقاً وهذا يمثل جميع الغاز الفائض .
الزعيم : هل تتكلمون عن الابار الحالية أم الغاز الذي سيزيد في المستقبل ؟
فيشر : هذه الكميات هي التي تنتج من الابار الحالية ، وبعد زيادة الانتاج سيزيد الغاز أيضا ، والكميات الجديدة نقترح أن يأخذها من يتمكن بيعها أولا .
الزعيم : يعني أن الغاز الذي يفيض في المستقبل يكون للحكومة .

فيشر : هناك ثلاثة أنواع من الغاز : الغاز المذكور في كتابنا وهو (٩٦,١٥٠) مليون قدم مكعب يوميا ، وهذا للحكومة مطلق الحق في التصرف به . وهناك الغاز الذي سيفيض عن زيادة الانتاج .

الزعيم : يعني من نفس الابار أم من الابار الجديدة ؟

فيشر : كل كمية تفيض عن الكميات المذكورة يكون ملكا لمن يتمكن من بيعها أولا .

الزعيم : نتفق معكم على أساس أن الشركات تأخذ الغاز اللازم لعملياتها وما يفيض منه يكون ملكا للحكومة .

فيشر : يعني انكم ترفضون الاقتراحات .

الزعيم : إننا نعطيكم ما تحتاجونه .

فيشر : هذا لا علاقة له بالموضوع لأنه يأتي بالاول .

الزعيم : إذن جئنا للتصدير فمتى ستصدرون الغاز ؟

فيشر : عندما نجد مشتري .

الزعيم : ولحين ايجاد مشتر ماذا ستدفعون للحكومة ؟

فيشر : حقكم في تصدير الغاز .

الزعيم : هذا الحق موجود سواء صدرتم الغاز أم لا .

فيشر : بموجب الاتفاقية حقنا .

الزعيم : نعم ، ولكنكم قلتم الآن أن من حقنا أن نصدر الغاز نطالب بحقنا في حالة تصديره من قبلكم، فماذا ستدفعون لنا عند تأخير التصدير ؟

فيشر : لا ندفع شيئا لاننا لا نعتقد بوجود امكانية لتصدير الغاز في الوقت الحاضر.

الزعيم : إذن اتركوا الغاز لنا لنتصرف به .

فيشر : إننا نتنازل عن القسم الأكبر منه ، ولا اعلم ماذا ستعمل الحكومة بجميع هذا الغاز.

الزعيم : إن هذا الغاز لا يكفي لمعاملنا الحالية ، إننا نعطيكم حاجتكم من الغاز ونأخذ الباقي .

فيشر : لا يمكن قبول ذلك وهذا كل ما يمكننا تقديمه .

الزعيم : إذن ، أنتم غير متفقين معنا حول الغاز أيضا ؟

فيشر : أود أن اوضح نقطة تتعلق بالغاز وهي - باستثناء ما يتعلق بحقول الغاز لاننا نتكلم عن الغاز الذي يستخرج مع النفط - فإن الكميات التي يحق للحكومة اخذها في النقاط القريبة من محطات عزل الغاز عن النفط وهي جميع الغاز الذي ينتج مع النفط على أن يكون لنا الحق دائما في استعمال الغاز في عملياتنا بما في ذلك حق إعادة ضخ الغاز إلى الابار المنتجة .

الزعيم : نحن موافقون على اعطائكم الغاز اللازم لعملياتكم ولكن بالنسبة للتصدير يجب أن ندخل في اتفاق خاص حول التصدير إذ يجوز أن يكون حق تصدير الغاز لنا .

فيشر : إننا لا نزال نتمسك بأن يكون الحق للاسبق في الحصول على عميل لتصديره .

الزعيم : إننا لا نوافق على ذلك يا سيد فيشر ، يبدو انكم لم تأتوا بشيء جديد وهذا معروف لدينا .

فيشر : نعم ، جئنا بشيء جديد .

الزعيم : ما هو ؟

فـيـــشر : عملنا شيئا كبيرا بالنسبة للتنازل ووضعنا اقتراحا بالنسبة للمساهمة واوضحنا لكم بأن ما تأخذونه من الارباح هو أكثر من المناصفة وتنازلنا تقريبا عن كل الغاز الفائض ، والشـــيء الوحيد الذي احتفظنا به هو حق الارجحية في العثور على المشتري ، هـــذه هـــي النقـــاط الرئيسية التي وافقنا عليها كما لبينا طلباتكم في أشياء كثيرة بالنسبة للأمور الأخرى .

الزعيم : لم نحصل على شيء لحد الآن .

فـيـــشر : السبب في هذا انكم تبدلون طلباتكم بين حين وآخر ، فمثلا في موضوع التنازل اعطينـــاكم ٧٥ % في حزيران الماضي ولكنكم طلبتم ٩٠ % .

الزعيم : تأكدوا أننا طالبنا بـــ ٢٠ % من الاسهم ، ونحن ثابتون على ذلك ، وطلبنا زيـــادة العوائـــد ونحن ثابتون على ذلك ، أما بالنسبة للتنازل فلم نطلب ٧٥ % والان نريد ٩٠% .

فـيـــشر : هذا هو الواقع .

الزعيم : ولكن الطلب مرتبط بطلبات أخرى ولو رجعتم إلى المفاوضات لوجدتم أننا قلنا أن المواضيـــع اشبه بالحلقات في سلسلة فهي تتصل احداها بالاخرى ولكنكم تأخذون النقاط المناسبة لكـــم فقط . إننا نوافق على ٧٥ % من الأراضي ولكن نحن نختارها .

فـيـــشر : لا نوافق على ذلك .

الزعيم : إننا نتمكن أن ننتخب حسب قوانينا وتبقون أنتم على آباركم الحالية فقط .

فـيـــشر : ولكن ليس بموجب الاتفاقية .

الزعيم : أنتم ظلمتم الشعب العراقي ، ونحن نريد التفاهم معكم لازالة هذا الظلم .

فـيـــشر : نحن كذلك نريد المفاهمة .

الزعيم : هل توافقون على أخذ ٧٥ % على أن تقوم الحكومة بالانتخاب ؟

فـيـــشر : لا يمكن للشركات أن تقوم بالتحري وتقديم المعلومات إلى الحكومة لكي تقوم بالانتخاب .

الزعيم : إن المبالغ المصروفة على عمليات التحري مشتركة بين الطرفين .

فـيـــشر : إن المبالغ كبقية المصروفات تدفع من الكلفة .

الزعيم : لماذا تستفيد منها الشركات لوحدها ولا تستفيد الحكومة منها ؟

فـيـــشر : تستفيد الحكومة منها أيضا ، لاننا نقوم باكتشاف النفط وانتاجه وتصديره وتحقق الاربـــاح لها .

الزعيم : إن موقف الشركات الآن كموقفها في أول يوم من أيام المفاوضات .

فـيـــشر : بصدد ما بينتموه اود توضح نقطة هي انكم ذكرتم أننا كنا نتوقع أن يحـــدث شـــيء فـــي العراق ، واحب أن ابين باننا نحاول بكل قوانا التوصل إلى اتفاق مع حكومتكم .

الزعيم : إننا غير مستعدين لعمل اتفاقية تخالف مصالح شعبنا وتهبط به .

فـيـــشر : لا اعتقد أنها تهبط بالشعب .

الزعيم : إن الاتفاقيات الجديدة تضمنت مساهمة ٥٠ % وعوائد ٥٠ % ايضا .

فـيـــشر : إن العبرة ليست في عقد الاتفاقيات ، وإنما في مباشرة الشركة بالعمل .

الزعيم : بالنسبة للحد الادنى كنا قد اقترحنا زيادة هذا الحد ، فما هو رأيكم بشأنه ، واعلم مقدما انكم لا توافقون عليه ؟

فـيـشر : أن كميات الانتاج في زيادة وأننا نصرف الآن على وسائل زيادة الانتاج والتصدير ، وإن التصدير يتوقف دائما على الأسواق التي نجدها ، ومن المؤسف حقا أن الكميات التي تصدر من البصرة لا تكون كما نأمل بسبب ارتفاع عوائد الميناء ، انكم تريدون منا التنازل عن ٩٠% من الأراضي فورا وتطلبون إلى جانب ذلك زيادة الحد الادنى من الانتاج .

الزعيم : أن الاحتياطي المكتشف كبير ويساعدكم على انتاج الكميات التي تريدونها .

فـيـشر : هذه نقطة فنية وهي أن الاحتياط الحالي الذي يجهز خطوط الانابيب الحالية لا يكفي للاستمرار حتى نهاية الامتياز ، وهذا الوقت لا يسمح مطلقا ببحث زيادة الكميات المصدرة .

الزعيم : يظهر أننا غير متفقين حول هذه المواضيع وهذا شيء مؤسف ، يمكنكم طبعا السير حسب مصلحة الشركة ونحن أيضا سنعمل بموجب حقوقنا لأننا لم نجد فائدة من المفاوضات خلال السنوات الثلاث الماضية ، واؤكد للشركات بأننا لا نموت جوعا ، كما اؤكد أن شعبنا سيتحمل مدة من شظف العيش حتى يحصل على حقوقه .

فـيـشر : أحب أن أبين بأنني أتأمل أن لا يجوع الشعب العراقي وإن لا يتحمل خسارة من عوائد النفط واؤكد إنه ليس هناك ما سنقوم به بحيث يؤدي إلى تقليل عوائد النفط واؤكد أيضا أننا تقدمنا مسافة بعيدة لملاقاة طلبات الحكومة وأننا اسسنا صناعة كبيرة في العراق ونحن نعمل على توسيعها وهي شيء كبير بالنسبة للعراق واتأمل أن الاحوال تنمو وتزدهر .

الزعيم : لقد عرفتم وجهة نظرنا وعرفنا وجهة نظركم ولا داعي لاستمرار المفاوضات بعد الآن .

فـيـشر : انني لا ارى أية غاية من استمرار المفاوضات الآن ولكن اؤكد أننا بذلنا كل ما في وسعنا ولاجل أن اتفهم الوضع تماما ، هل أننا لا نتمكن من التوصل إلى اتفاق حول جميع النقاط التي عرضناها ؟

الزعيم : بالنسبة للنقاط الجوهرية من مطاليبنا .

ستيفنس : ولكن كتاب سيادتكم هو الذي وافقنا عليه في موضوع التنازل .

الزعيم : هذا ليس كتاب سيادتي كما تقولون ، وإنما ذكرنا انكم إذا وافقتم على كذا وكذا فاننا نطلب كذاك وكذا ، هذا هو الواقع ولكنكم تمسكتم بشيء واحد وتركتم بقية الأشياء في حين أن المواضيع متصلة مع بعضها ولا يمكن أخذ النقطة التي هي في صالحكم فقط .

فـيـشر : حول هذه النقطة لاقينا وجهة نظركم .

الزعيم : الحقيقة من المؤسف أن تكرروا هذه الأشياء لأن المواضيع متصلة مع بعضها . لدي الآن اقتراح نهائي ، تتنازلون عن ٩٠ % فورا لقاء تنازلنا عن حق المساهمة في الابار الحالية بشرط زيادة حصتنا منها ، ثم نساهم معكم في الباقي الـ ١٠ % بعد استثناء الآبار الحالية على أسس جديدة للمساهمة والعوائد . هل هذا مقبول ؟

فـيـشر : إنه اقتراح سريع .

الزعيم : عرضنا اقتراحا جديدا ولم توافقوا عليه أيضا ولذلك نحن متباعدون كثيرا .

فـيـشر : هذا شيء جديد ، اتذكر انني عندما كنت هنا في آب الماضي طلبتم أن يكون التنازل عن ٩٠ % في مرحلة واحدة وانني اخبرتكم بأني إذا أخذت هذا الاقتراح معي إلى لندن فسيكون له رد فعل ، وهذا ما وقع فعلا حيث قيل بأنه كلما حاولنا التوصل إلى اتفاق كلما تبدلت المطاليب .

الزعيم : الحكاية العادلة انكم لا تريدون التوصل إلى اتفاق عادل .

فـيـشر : القصة انكم طلبتم طلبات غير عادلة وكلما حاولنا التوصل إلى اتفاق بشأنها لم تحاولوا معرفة الوجاهة في موقفنا ، بل ازددتم في هذه المطاليب وهذا هو السبب في عدم التوصل إلى اتفاق .

الزعيم : هل تريدوننا أن نكون مثل الحكومات السابقة ننفذ ما تريدون ؟

فـيـشر : كلا ، وإنما نريد أن تفحصوا وجهة نظرنا .

الزعيم : لقد فحصنا وجهة نظركم .

فـيـشر : ولكنكم لا تعترفون بأن ما نقوله صحيحا .

الزعيم : اعتقد أننا جئنا معكم لدرجة كبيرة ومع ذلك فاننا لا نريد أن نؤثر على موقف الشركات ولكننا يجب أن لا نخسر لاننا أصحاب الحق في هذا البلد . ليس لدينا شيء الآن ونعتبر المفاوضات منقطعة بسبب تعنت الشركات في وجهات نظرها وعدم موافقتها على اعطاء حق العراق ولا يمكن لنا أن نصبر على ضياع حق العراق مدة طويلة ، انكم تريدون كل الأمور في صالحكم ، وعلى كل حال اتمنى لكم الخير .

فـيـشر : شكرا وارجو كل الخير لسيادتكم وللشعب العراقي .

الزعيم : هذه آباركم باستطاعتكم استغلالها كما تريدون واني آسف لأن أقول لكم بأننا سنأخذ بقية الأراضي بموجب تشريعاتنا الجاهزة حتى لا يكون ذلك مباغتة لكم واشكركم على حضوركم .

فـيـشر : نشكركم على اخبارنا بذلك وسننظر ماذا ستكون النتائج .

الزعيم : أية نتائج ؟

فـيـشر : اقصد أن علينا أن نتخذ الخطوات اللازمة لحماية مصالحنا .

الزعيم : نحمي مصالحنا ومصالحكم كذلك .

فـيـشر : أحب أن اسأل حول ما إذا كان بالامكان حل فرق التحري الآن .

الزعيم : هذا يعود لكم لأن اعمالكم ستقتصر على الابار الحالية فقط .

فـيـشر : لدينا منظمات كبيرة تعمل في التحري وهي متوقفة عن العمل .

الزعيم : هذا يعود لكم ونحن نعمل على حماية حقنا .

فـيـشر : نحن أيضا سنحاول حماية حقنا .

الزعيم : اليس عندكم شيئاً جديدا ؟

فـيـشر : كلا .

(استغرق الاجتماع خمس ساعات ونصف الساعة)

وكانت وزارة النفط قد اصدرت في نهاية المفاوضات البيان الآتي :

بيان وزارة النفط
الصادر بتاريخ ١٧ ـ ١٠ ـ ١٩٦١
عن نتيجة المفاوضات مع شركات النفط

١ - كانت هذه الوزارة قد اوضحت في بيانها الصادر بتاريخ ١٠ / ٤ / ١٩٦١ المطاليب العادلة التي تقدم بها الجانب العراقي خلال المفاوضات التي جرت مع ممثلي شركات النفط العاملة في العراق بعد قيام الثورة المباركة في ١٤ تموز ١٩٥٨ كما اوضحت بأن موقف الشركات التعسفي لم يتبدل ، وإن الشركات تعمدت التسويف والمماطلة بقصد كسب الوقت للتحري والاستئثار بالمناطق الغنية بالنفط ولتنفيذ اغراضها دون الالتفات إلى مصلحة الشعب ودون مراعاة وجهات النظر العادلة التي ابداها الجانب العراقي . وبالنظر إلى التعمد في اطالة المفاوضات دون جدوى ، والى موقف الشركات المتعسف الذي يضر بمصلحة العراق ضررا بليغا ، فقد اخبر سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم الشركات بتاريخ ٦ / ٤ / ١٩٦١ بأن الشركات لا يمكنها الاستمرار على التفريط أو التلاعب بحقوق الشعب بعد الآن وإن عليها أن توقف عمليات التحري والحفر خارج مناطق النفط المستثمرة فعليا حتى يتم التوصل إلى اتفاق عادل بين الطرفين يضمن حق الشعب ويوقف الشركات عن الاحتكار والاستغلال غير المشروع.

٢ - وفي شهر حزيران الماضي تقدمت الشركات بطلب لاستئناف المفاوضات واشارت إلى انها قد اتخذت الاجراءات اللازمة لتغيير اعضاء وفدها المفاوض وإن هذا الوفد سيكون مزودا بصلاحيات واسعة تمكنه من التوصل إلى اتفاق مع الحكومة العراقية وحسم المواضيع الموقوفة جميعا . وعلى هذا الأساس فقد استؤنفت المفاوضات بين الطرفين بتاريخ ٢٤ / ٨ / ١٩٦١ وعقدت ثلاثة اجتماعات ، وقد طلب وفد الشركات في الاجتماع الثالث المنعقد بتاريخ ٢٨ / ٨ / ١٩٦١ اعطاءه مهلة تتراوح بين الثلاثة والاربعة اسابيع ليتسنى له العودة إلى لندن لدراسة مطاليب الحكومة النهائية مع المعنيين هناك ثم اعداد مذكرات تتضمن شرح وضع الصناعة النفطية تمهيدا لعودة الوفد إلى بغداد لاستئناف المفاوضات ثانية ، مشيرين إلى أنهم يأملون أن تلبى مذكراتهم طلبات الحكومة .

وبتاريخ ٢٨ / ٩ / ١٩٦١ استؤنفت المرحلة النهائية من المفاوضات وتقدمت الشركات بمذكراتها التي لم تتضمن سوى ابراز وجهة نظرها في عدم تلبية طلبات الحكومة العادلة متذرعة بمعاذير واهية لا يمكن الاخذ بها نظراً لما تضمنته من مغالطات وادعاءات لا تنطلي على المفاوض العراقي الذي صبر طويلا بقصد التوصل إلى نتيجة عادلة واستخلاص حق الشعب .

وبعد أن عقدت ثلاثة اجتماعات في المفاوضات الأخيرة كان اخرها الاجتماع المنعقد مساء يوم الاربعاء ١١ / ١٠ / ١٩٦١ تبين اصرار وفد الشركات على عدم الاستجابة لمطاليب العراق العادلة، وبصورة خاصة الأمور الرئيسية منها كمساهمة العراق بحصة ٢٠% مع الشركات ، وكزيادة العوائد للعراق من الارباح بأكثر من ٥٠ % ، وإن الشركة ترى أن التسليم بذلك هو ضرب من المستحيلات،

كما ترى أن هذين المطلبين الرئيسيين ليسا من الحقوق المشروعة ، أي مشاركة العراق بالحصص مع الشركات وزيادة عوائد الارباح التي تصيب العراق لا يمكن التسليم بها مطلقاً مع أن الشركة بذلك تخالف نصوص الاتفاقيات التي تضمن حق العراق كما هو واضح من نص المادة الثامنة من اتفاقية سان ريمو لسنة ١٩٢٠ التي جاء فيها تحت عنوان " ما بين الرافدين " ما يلي :- لقد تم الاتفاق بأنه في حالة تكوين شركة نفط خاصة بالشكل المار الذكر كأنه سيسمح للحكومة الوطنية أو المصالح الوطنية الأخرى – إذا رغبت في ذلك – في أن تساهم بنسبة ٢٠ % من المال الخاص بتلك الشركة. وقد نص على هذه المشاركة كذلك في صلب اتفاقية الامتيازات المعقودة بين العراق والشركات المعنية . وإن المطلب الثاني (وهو زيادة عوائد العراق من الارباح) أصبح قاعدة أساسية في الامتيازات التي تعقدها الشركات في جميع انحاء العالم بالنظر لتطور الزمن ووعي الشعوب ومطالبتها بحقوقها المشروعة . ولكن الشركات الاحتكارية تنكر على العراق هذا الحق أيضاً وهي ترغب أن تستمر بأساليب المراوغة في مفاوضاتها وعدم التسليم بأي مطلب رئيسي مشروع للعراق، الأمر الذي تسبب عنه انقطاع هذه المفاوضات وتوقفها دون التوصل إلى نتيجة مرضية .

٣ – إن الحكومة العراقية تعلن بانها تتمسك بحق العراق المشروع ولا يمكنها التنازل عن هذا الحق مطلقا ، وانها ازاء موقف الشركات التعسفي الذي يضر بمصلحة الشعب في الجمهورية العراقية الخالدة ترى نفسها بعد هذه المفاوضات الطويلة ملزمة باتخاذ الخطوات الشرعية الكفيلة بضمان مصلحة العراق وفقا للقوانين دون الاضرار بمصلحة الشركات المقبولة .

وفي تشرين الثاني ١٩٦١ ، أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق ، بياناً إلى جماهير الشعب حول مفاوضات النفط وفيما يأتي نصه :

تشرين الثاني ١٩٦١ — أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

بيان إلى جماهير الشعب

تأميم حصة فرنسا من نفط العراق مقاومة ايجابية للاستعمار الفرنسي واسناد فعلي لثورة العروبة في الجزائر .

تأميم حصة فرنسا من نفط العراق تدعيم للاقتصاد الوطني وخطوة كبيرة في طريق صناعة النفط الوطنية وفي المساهمة في الشركات الحالية .

يا جماهير شعبنا الابي : انتهت قبل أيام مفاوضات النفط ، التي استمرت ثلاث سنوات بكاملها ، انتهت بدون أن تحقق أي تقدم ايجابي لصالح جماهير الشعب ، ودون أن تنتزع أي حق من حقوق العراق من أيدي الشركات الاستعمارية التي تستميت في الدفاع عن مصالحها وتتشبث في اطالة امد استغلالها لموارد شعبنا .

وانتهاء المفاوضات بهذا الشكل لم يكن مفاجأة لأحد ، بل أن هذه هي النتيجة المنطقية المتوقعة لمفاوضات تدور بين شركات استغلالية وبين حكم فردي تشل قدرته الجرائم البشعة التي ارتكبها ، وتكبله اطواق الانعزال المتزايد يوما بعد يوم عن جماهير الشعب .

وشركات النفط تدرك جيدا وضع المفاوض العراقي وتعرف إنه اضعف من أن يقاوم نفوذها ويقف أمام جنون مصالحها ، وذلك بسبب إيغال الحكم في سياسته اللاديمقراطية وانفضاض جماهير الشعب من حوله وانعدام أي تجاوب صادق وفعال بينه وبين كافة القطاعات الشعبية.

إن سبيل تحقيق المكاسب الشعبية ليس بأي حال سبيل اطالة عمر الحكم العسكري البغيض بكل ما يرافقه من حالات استثنائية ومجالس عرفية واغتيال الحريات الديمقراطية وغياب الدستور ، إنه في افساح المجال لاوسع مشاركة شعبية تجد شرطها الأساسي في قيام حكم شعبي ديمقراطي تقدمي يحقق اضخم تعبئة لطاقات الشعب النضالية من أجل انتزاع كافة مطاليب الشعب العادلة من شركات النفط أو من غيرها من مستغلي الشعب ومستثمريه .

يا جماهير شعبنا المناضل : لقد كان لحزبنا دوما شرف فضح مناورات قاسم وكشف مراميها ، وليس المفاوضات التي طبلت لها اجهزة الدعاية من اذاعة وصحف عميلة وزمرت إلا حلقة في سلسلة المناورات التي يمارسها الحكم العسكري الفردي ، والتي اعلن حزبنا إنها ليست سوى واسطة لتحويل اهتمام الجماهير الشعبية بالأوضاع المتردية داخل العراق واضفاء صفة الوطنية على الحكم القائم واظهار قاسم بمظهر البطل القومي الذي يصارع القوى الاستعمارية ، ممثلة في شركات النفط . إذ لو كان قاسم مخلصا في الدفاع عن مصالح الشعب واستخلاص حقوق العراق العادلة في نفطه لما عمل بإصرار طوال ثلاث سنوات وفي الوقت الذي تجري فيه المفاوضات على عزل حكمه عن جماهير الشعب وحرمانه من التأييد الشعبي- امضى سلاح يمكن اشهاره بوجه مطامع الشركات ومصالحها غير المشروعة - بالإضافة إلى دفع العراق بعيداً عن الركب العربي المتحرر وافقاده دعم واسناد ملايين الجماهير العربية في شتى ارجاء الوطن العربي . وما وافق كل هذا من سياسة اقتصادية مرتجلة خربت الاقتصاد الوطني واربكته إلى الحد الذي لم يعد معه قادرا على مواجهة تهديد بسيط من شركات النفط كخفض الانتاج مثلاً .

واليوم وبعد مضي ثلاث سنوات على مفاوضات لا طائل منها يحاول قاسم ليس اتخاذ اجراءات ايجابية وجدية توقف النهب الاستعماري لخيرات بلادنا بل يحاول تشريع قوانين . لا تعالج مطلقا جوهر العلاقات بين العراق وشركات النفط ولا تشكل أي تهديد جدي لمصالح الشركات غير المشروعة . فإصدار قانون الاستيلاء على الأراضي غير المستثمرة التي كانت الشركة قد ابدت استعدادا للتنازل عنها قبل ثلاث سنوات بتاريخ ١٣ / ٧ / ١٩٥٨ أمر لا يعدو كونه خداعا للشعب وضحكا على ذقنه . إذ ما معنى اطلاق يد الشركة في الأراضي غير المستثمرة طوال ثلاث سنوات بدون أي محاسبة أو اهتمام ومحاولة الاستيلاء عليها الآن بقانون كاجراء مضاد للشركة . وما معنى اصدار قانون يجبر الشركات على استخدام الناقلات العراقية غير الموجودة . التي لا توجد قبل مضي سنة على الاقل . . وما معنى الاستيلاء على الغاز الطبيعي مع عدم توفر أية امكانية للاستفادة منه سواء في التصدير أو في الاستهلاك المحلي بسبب افتقار الحكومة إلى وسائل التصدير - انابيب نقل أو شاحنات - من جهة وبسبب عدم وجود صناعة نامية بامكانها أن تستهلك الغاز .

إن ذر الرماد بالعيون بهذا الشكل المفضوح لن ينطلي مطلقا على جماهير الشعب. فجماهير الشعب تدرك أن مطاليبها ليست إصدار قوانين عرجاء . لتغطية المواقف الانهزامية ، وهي تدرك أيضا أن الخطوة الأولى في طريق تحقيق اهدافها وانتزاع حقوقها من المستغلين والمستثمرين تتجسد في القضاء على الحكم القائم . واقامة حكم ديمقراطي شعبي يستند إلى إرادة شعبية واعية ويتسلح بدعم جماهيري ينمو باضطراد ، ويكون مهيئا فعلا لتحقيق انتصارات جدية لصالح الجماهير وتوجيه ضربات معينة لشركات النفط الاستعمارية .

يا جماهير شعبنا الابي : إن مصلحة العراق ومستلزمات دعم حركة الشعب العربي نحو التحور والانعتاق ، وعلى الاخص تقديم العون الفعال لثورة الجزائر الباسلة يتطلب ليس إصدار قوانين كسيحة بعيدة كل البعد عن تحقيق أي ضرر بالمصالح الاستعمارية ، بل يتطلب توجيه ضربة مميتة لاستثمارات العدو المشترك للجماهير العربية ، ليس في العراق فحسب بل في كل انحاء الوطن العربي . يتطلب انتزاع مخالب الوحش الفرنسي وأضعاف قدرته على مواجهة تصميم شعبنا في الجزائر البطلة .

إن اسناد ثورة العروبة في الجزائر مطلب شعبي اجمعت كل جماهير الشعب على ضرورة تحقيقه سواء كان هذا الاسناد سلبيا في الاضرار بالمصالح الفرنسية أو ايجابيا في تقديم العون المادي والمعنوي للشعب العربي في الجزائر . بل وأكثر من هذا لقد حددت الجماهير الشعبية بقيادة حزبنا المناضل الموضع القتال الذي يجب أن تستهدفه الضربة ، واعلنت أن تأميم حصة فرنسا في نفط العراق هو الخطوة الفعالة التي تحظى بتأييد كل العرب المناضلين وكل محبي الحرية والسلام في العالم والتي تصيب فاعلية الاستعمار الفرنسي بالشلل وتجبره على التراجع أمام زحف الشعب العربي في الجزائر ووضع حد للحرب الاستعمارية القذرة . إن فرنسا وشركاتها النفطية كانت تتوقع مثل هذا الاجراء منذ انبثاق ثورة الرابع عشر من تموز ، وبسبب هذا التوقع ما جرى من محاولة بيع الحصة الفرنسية في النفط العراقي إلى بعض الشركات الالمانية وتوسيع عمليات الاستكشاف والحفر في الصحراء الكبرى الجزائرية . وجماهير الشعب في العراق مدعوة الآن أكثر من أي وقت مضى وفي الظروف الحاسمة التي تمر بها الثورة الجزائرية ، مدعوة لتشديد النضال من أجل تأميم حصة فرنسا وزيادة المعونة المالية للجزائر بشكل يتناسب مع خطورة المعركة .

ومردود التأميم لا يتحدد بالاضرار بفرنسا واسناد الجزائر فحسب على الرغم من أهمية هذه الناحية وحيويتها ، ولكنه سيحقق انتقال ملكية ٧٥ و ٣٢ بالمئة من أسهم الشركة من مالكها الفرنسي إلى الحكومة العراقية ويجعلها مساهمة فعليا في رأسمال الشركة ، مما يفسح المجال للمساهمة في رسم سياسة الشركة المالية وللاشراف على الحسابات بالإضافة إلى إنه يهيئ افضل الفرص لتعريق اجهزة صناعة النفط ، إلى غير هذا من الأمور التي لا يمكن تحقيقها إلا إذا تحققت المساهمة المالية الفعلية .

إن حزب البعث العربي الاشتراكي المخلص أبدا لجماهير شعبنا المكافحة ، والمناضل الصلب ضد الحكم العسكري وركائزه من رجعيين وعملاء وانتهازيين ، يؤكد أن كريم قاسم لا يستهدف من

مفاوضات النفط ومن كل المشاريع السياسية التي يثيرها إلا توجيه الانظار إليه والتخفيف من النقمة الشعبية المتنامية ضده وضد حكمه البغيض ، ويدعو جماهير الشعب لزيادة اليقظة والحذر وكشف احابيل قاسم ومناوراته وتشديد النضال من أجل تصفية الحكم الدكتاتوري الفردي ، واقامة حكم الشعب القادر وحده على الاستجابة الكاملة والمخلصة لمتطلبات جماهير الشعب الكادحة وعلى الصمود بقوة وبسالة ضد مخططات الاستعمار ونشاطات الرجعية المحلية .

النصر لقضية الشعب .

والخزي والعار لخونة الشعب وجلاديه .

بغداد . تشرين الثاني ١٩٦١ — حزب البعث العربي الاشتراكي [١]

القطر العراقي

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١

أدى توقف المفاوضات وصدور بيان انقطاعها ، الذي اكد عزم الحكومة على اتخاذ الخطوات الشرعية الكفيلة بضمان حقوق العراق إلى تحول مهم في العلاقات بين العراق وشركات النفط ، إذ تبنى العراق ولأول مرة في تاريخه مبدأ تعديل اتفاقيات الامتياز عن طريق التشريع من جانب واحد .

ولذلك شكل عبد الكريم قاسم لجنة خاصة ، عهد إليها دراسة الموقف واعداد المقترحات اللازمة لاصدار التشريع اللازم ، وفي اعقاب عدة اجتماعات واستشارات فنية لمجموعة من الخبراء والفنيين بشأن مفهوم المناطق المنتجة ، ومدى ضرورة بقاء الحقول المنتجة وحدة انتاجية كاملة بيد الشركات صاحبة الامتياز . أو امكان تجزئتها واعطاء الشركات الجزء المنتج من الحقل واستقطاع الاجزاء غير المنتجة . وقد أيد الخبراء امكان تقسيم الحقول بين منتجين متعددين كما هو جار في أكبر بلد منتج للنفط وهو الولايات المتحدة الامريكية .

ويفهم من طبيعة عمل اللجنة والاستشارات بشأن الاتفاق على الصيغة النهائية للقانون أن هناك اتجاهين ، احدهما يرى اعطاء الشركات المناطق التي اكتشف فيها النفط فضلا عن المناطق المنتجة، وكان يقف وراء هذه المجموعة وزير النفط ، محمد سلمان وجهاز وزارته، أما محمد حديد وعبد اللطيف الشواف وطلعت الشيباني وهاشم جواد ، فقد قدموا عدة خيارات لصيغة القانون فيما يخص تحديد تصرف الشركات بالأراضي التي كانت مشمولة بامتيازاتها ، وقد تضمنت مذكراتهم التي قدمت في حينها . خيارات أيضا كما ايدت اللجنة ضرورة أخذ رأي خبير قانوني دولي في حالة تطبيق أي من الخيارات المقدمة تلافيا للثغرات التي يحتمل أن تثيرها الشركات . فأختار رئيس الوزراء الصيغة التي شرع بها القانون .

وفي أثر اجتماعات اللجنة وما أبداه الخبراء المشار إليهم من استشارات في هذا المجال وضعت لائحة القانون القاضي بتحديد مناطق استثمار الشركات في الحادي عشر من كانون الأول ١٩٦١ ، وذلك بعد مناقشة مجلس الوزراء للقانون وبعد أن أدخل عليه عبد الكريم قاسم المادة الثالثة التي

---

[١] نضال البعث . ج ٧ . ص ١٧٥ – ١٧٨ .

تضمنت : " لحكومة الجمهورية العراقية إذا ارتأت تخصيص اراض أخرى لتكون احتياطيا للشركات على أن لا تزيد على مساحة المنطقة المحدودة لكل شركة " [1] . وفيما يأتي نص القانون :

رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١

قانون

تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء.

صدق القانون الآتي :-

المادة الأولى - يراد بالكلمات والعبارات الاتية المعاني المبينة ازاءها :-

الشركات : شركة نفط العراق المحدودة وشركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة.

المناطق المحدودة : هي الأراضي التي يحق لكل شركة من الشركات القيام فيها بعملياتها .

الأراضي : أية أرض مغمورة بالماء أو غير مغمورة .

المادة الثانية - تكون المنطقة المحدودة لكل شركة من الشركات معينة وفق الجدول الملحق بهذا القانون .

المادة الثالثة - لحكومة الجمهورية العراقية إذا ارتأت تخصيص أراض أخرى لتكون احتياطا للشركات على أن لا تزيد على مساحة المنطقة المحدودة لكل شركة .

المادة الرابعة - تكون الأراضي التي لا يسري عليها حكم المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون خالية من جميع الحقوق التي ترتبت عليها للشركات وتكون الترتيبات اللازمة لضخ النفط ونقله عبر هذه الأراضي معمولا بها بشرط أن لا يخل ذلك بأي استعمال للأرض قانوني أو معقول .

المادة الخامسة - ١ - على الشركات أن تقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون إلى الحكومة مجانا جميع المواد والمعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية وجميع المعلومات والأمور المتعلقة بالهندسة النفطية الخاصة بالأراضي المشمولة بحكم المادة الرابعة من هذا القانون .

٢ - إذا امتنعت أية شركة عن تقديم المعلومات المطلوبة بالفقرة الأولى من هذه المادة فتكون ملزمة بتعويض الحكومة عما لحقها من ضرر وما فاتها من كسب نتيجة لهذا التأخير أو بسببه .

---

[1] د . أحمد ساجر ، المصدر السابق ، ص ٢٣ و ٢٤ .

المادة السادسة – ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة السابعة – على الوزراء تنفيذ هذا القانون .
كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر رجب سنة ١٣٨١ المصادف لليوم الحادي عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩٦١ .

مجلس السيادة
محمد نجيب الربيعي
رئيس مجلس السيادة

عبد المجيد كمونة
عضو

رشاد عارف
عضو

اللواء الركن
عبد الكريم قاسم
رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع

أحمد محمد يحيى
وزير الداخلية
ووكيل وزير الاصلاح الزراعي

هاشم جواد
وزير الخارجية

حسن الطالباني
وزير المواصلات
ووكيل وزير الشؤون الاجتماعية

محمد عبد الملك الشواف
وزير الصحة

محيي الدين عبد الحميد
وزير الصناعة

مظفر حسين جميل
وزير المالية
ووكيل وزير التخطيط

اسماعيل ابراهيم عارف
وزير المعارف
ووكيل وزير الارشاد

حسن رفعت
وزير الاشغال والاسكان

ناظم الزهاوي
وزير التجارة
ووكيل وزير النفط

باقر الدجيلي
وزير البلديات

رشيد محمود
وزير العدل

عادل جلال
وزير الزراعة

نشر في الوقائع العراقية عدد ٦١٦ في ١٢ / ١٢ / ١٩٦١ .

الجدول الملحق بقانون تعيين مناطق استثمار النفط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١
(راجع الخرائط المحفوظة بنسختين لدى وزارتي النفط والدفاع)

التسلسل	الشركة	النقاط التي تعين المنطقة	إحداثيات النقاط						
			العرض (الشمال)			الطول (الشرق)			
			درجة	دقيقة	ثانية	درجة	دقيقة	ثانية	المساحة بالكيلو مترات المربعة
شركة نفط العراق المحدودة									
١	منطقة كركوك	١	٣٦	٠١	٤٧,١٠	٤٣	٣٩	٢٩.٧٠	
		٢	٣٥	٥٥	٤٨,٢٠	٤٣	٤٤	٠٠,٤٠	
		٣	٣٥	٤٥	٢٨,١٠	٤٤	٠٠	٠٠.٠٠	
		٤	٣٥	٣٥	٤٦,٠٠	٤٤	١٠	٣٤,٩٠	
		٥	٣٥	٣٠	١٨,٩٠	٤٤	٢٠	١٩.٦٠	
		٦	٣٥	٢٢	٤٣.٣٠	٤٤	٣٠	٠٧.٩٠	
		٧	٣٥	٢٣	١٥,٧٠	٤٤	٣٢	١٣.٠٠	
		٨	٣٥	٣٢	٥٨,٣٠	٤٤	٢١	٥٣.٦٠	
		٩	٣٥	٤٢	٣٤,٢٠	٤٤	٠٦	٣٦.٣٠	
		١٠	٣٥	٤٨	٠٧,٥٠	٤٤	٠١	٢٤.٤٠	
		١١	٣٥	٥٣	٥٢,٣٠	٤٣	٥٠	٢٥.٦٠	
		١٢	٣٦	٠٢	٢٨.٨٠	٤٣	٤١	٣٤.٤٠	٤٧٨.٧٥٠

التسلسل	الشركة	النقاط التي تعين المنطقة	إحداثيات النقاط						المساحة بالكيلو مترات المربعة
			العرض (الشمال)			الطول (الشرق)			
			ثانية	دقيقة	درجة	ثانية	دقيقة	درجة	
٢	منطقة باي حسن	١٣	٠٢,٩٠	٤١	٣٥	٢٥,٧٠	٤٩	٤٣	
		١٤	١١,٠٠	٣٢	٣٥	٠٣,٢٠	٠٧	٤٤	
		١٥	٢٩,٢٠	٣٣	٣٥	٠٧,٩٠	٠٨	٤٤	
		١٦	٥٨,٠٠	٣٧	٣٥	٥١,٠٠	٠٣	٤٤	
		١٧	٥٤,٤٠	٤١	٣٥	٠٦,٢٠	٥٧	٤٣	
		١٨	٠٠,٢٠	٤٣	٣٥	١٢,٢٠	٥١	٤٣	١٨٢,٥٠٠
٣	منطقة جمبور	١٩	١٤,١٠	١٣	٣٥	١٣,٦٠	٢٦	٤٤	
		٢٠	٥٠,٨٠	٠٣	٣٥	٥٧,٠٠	٣٥	٤٤	
		٢١	٤٧,٣٠	٠٥	٣٥	٣٩,٢٠	٣٧	٤٤	
		٢٢	١٦,٢٠	١٤	٣٥	٢٣,٣٠	٢٨	٤٤	٨٦,٥٠٠
شركة نفط الموصل المحدودة									
٤	منطقة عين زالة	١	١٢,٣٠	٤٢	٣٦	٣٩,٤٠	٣٢	٤٢	
		٢	٣٠,٧٨	٤٣	٣٦	٣٩,٥٠	٤٠	٤٢	
		٣	١٦,٠٠	٤٥	٣٦	٤٨,٥٠	٣٩	٤٢	
		٤	٣١,٦٠	٤٤	٣٦	١٣,٩٠	٣٢	٤٢	٤٥,٥٠٠
٥	منطقة بطمه	٥	١٢,٢٠	٣٧	٣٦	٢١,٥٠	٣٧	٤٢	
		٦	٤٦,٥٠	٣٦	٣٦	١٩,٩٠	٤١	٤٢	
		٧	٠٦,٠٨	٣٨	٣٦	٣١,٥٠	٤١	٤٢	
		٨	٤٥,١٠	٣٨	٣٦	٣٨,٦٠	٣٧	٤٢	١٦,٥٠٠

التسلسل	الشركة	النقاط التي تعين المنطقة	إحداثيات النقاط						المساحة بالكيلو مترات المربعة
			العرض (الشمال)			الطول (الشرق)			
			ثانية	دقيقة	درجة	ثانية	دقيقة	درجة	
	شركة نفط البصرة المحدودة								
٦	منطقة الرميلة	١	٢٥,٦٠	٢٦	٣٠	٠٩,٣٠	١٦	٤٧	
		٢	٢٧,٨٠	٢١	٣٠	٠٠,٠٠	١٥	٤٧	
		٣	٣٠,٩٠	٠٧	٣٠	٤٧,٨٠	٢٠	٤٧	
		٤	٥٠,٠٠	٠٧	٣٠	١٧,٤٠	٢٨	٤٧	
		٥	٠٣,٠٠	١٢	٣٠	٣٠,٦٠	٢٨	٤٧	
		٦	٣٠,٧٠	٢٠	٣٠	٢٦,٦٠	٢٦	٤٧	
		٧	٥٦,١٠	٢٥	٣٠	١٢,٧٠	٢٥	٤٧	٥٦٨,٢٥٠
٧	منطقة الزبير	٨	١٧,١٠	٣١	٣٠	٠٨,٥٠	٣١	٤٧	
		٩	٤٩,٩٠	٢٧	٣٠	٢٢,٣٠	٣٢	٤٧	
		١٠	٤٢,٩٠	٢٦	٣٠	٤١,٩٠	٣٢	٤٧	
		١١	٢٤,١٠	١٧	٣٠	١٠,٢٠	٣٩	٤٧	
		١٢	٢٤,١٠	٠٧	٣٠	٤٥,٣٠	٤١	٤٧	
		١٣	٣٦,٥٠	٠٧	٣٠	١٨,٢٠	٤٩	٤٧	
		١٤	٥٩,٢٠	١٢	٣٠	٠٩,٩٠	٥١	٤٧	
		١٥	٢٩,٨٠	٢٤	٣٠	٠٨,٠٠	٤١	٤٧	
		١٦	١٧,٨٠	٢٨	٣٠	٠٧,٨٠	٣٩	٤٧	
		١٧	١٠,٩٠	٣١	٣٠	٤١,٣٠	٣٨	٤٧	٥٥٩,٧٥٠

وجاء في الأسباب الموجبة أن القانون صدر من أجل انقاذ الشعب من براثن الاستعمار وانتزاع حقوقه كاملة غير منقوصة والتخلص من كل أمر يمس استقلال العراق السياسي والاقتصادي ورفع الغبن الذي لحق بالوطن نتيجة لتساهل حكام العهد المباد في حقوق الوطن وفي ثروات البلاد وعقد الاتفاقيات الجائرة ومنح امتياز النفط للاجنبي " [١] .

وتكمن أهمية القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ في إنه مكسب وجه لأول مرة في تاريخ العراق ضربة إلى الاحتكارات النفطية العالمية أولا وكذلك منح العراق حق ممارسة سيادته الوطنية على جميع اراضيه ثانيا . وانه خطوة . جزئية نحو التأميم الكامل للثروة العراقية وتصفية آثار التبعية الاقتصادية ثالثا .

واتجهت الثورة إلى تصفية الجهاز الفني الاجنبي في مصفى الدورة وهو المصفى الرئيس الذي يعتمد عليه في تجهيز منتجات النفط والدهون في الجمهورية العراقية والتوسع في انتاج النفط العراقي حيث اعدت التصاميم لرفع انتاج حقول البصرة إلى (٢٢) مليون طن سنويا اعتباراً من عام ١٩٦١ [٢] .

وكانت الغاية من هذا القانون تجريد الشركات من جميع الأراضي التي لم تستخدم بعد في انتاج النفط . ويعني تنفيذه تجريد الشركات من نسبة قدرها ٩٩,٥ بالمئة من حقوق التنقيب المعطاة للشركات بموجب اتفاقات النفط .

ورحبت جماهير الشعب بالقانون ووصفته بأنه نصر عظيم على شركات النفط ، لأنه حل مشكلة منطقة الامتياز . غير أن نقاط الخلاف الأخرى بقيت من دون حل . وكان قاسم يحرص على أن يعلق انه ربح قضيته وقد ظهر ذلك عندما اعلن للشعب " بأن المفاوضات قد قطعت وإن القانون رقم (٨٠) أعاد إلى العراق حقوقه " [٣] .

وقد وصف ناجي طالب القانون رقم ٨٠ بأنه ثورة بحد ذاته [٤] ووصفه الباحث خليل ابراهيم حسين بأنه أول عمل ثوري بعد تأميم قناة السويس [٥] .

أما خبير النفط عبد الله الطريقي . فقد وصفه بأنه عمل وطني عظيم ، وإن الاوساط الغربية عملت على احتوائه وعدم السماح له بالانتشار [٦] . وذكرت مجلة المصور المصرية في (١٩ اب ١٩٦٦) إنه اخطر قانون صدر في تاريخ صناعة النفط منذ استخراجه في العراق . أما السفير البريطاني في العراق (تريفليان) فقد كتب يقول : " إن قاسم لم يعمل أية خدمة لبلاده وإن تلك

---

[١] الوقائع العراقية . العدد ٦١٦ في ١٢ كانون الأول ١٩٦١ .
[٢] د . محمد كاظم علي ، المصدر السابق ص ١٢٠ .
[٣] خدوري . المصدر السابق ص ٢٢٥ .
[٤] ناجي طالب . مقابلة معه اجراها الدكتور علاء جاسم الحربي ، في ٣٠ / ١ / ٢٠٠١ .
[٥] خليل ابراهيم حسين . مقابلة معه اجراها الدكتور علاء جاسم ، في ٣٠ / ١ / ٢٠٠١ .
[٦] ابراهيم علاوي . البترول العراقي والتحرر الوطني ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ٢١١ .

السياسة كانت سببا مباشرا في ركود الانتاج وفقدان العراق الملايين من الباونات سنويا من عوائده التي كان من الممكن الحصول عليها لو أن قاسم تعامل بشكل عقلاني مع الشركة " [٧] .

ووصفته مصادر غربية أخرى بأنه صفعة شديدة ومهينة للشركات واحد المنجزات التي لا تنكر [٨] .

وقد دافع راديو لندن والصحافة البريطانية عن الشركات بعد صدور القانون وتوقعت الفايناتشيل تايمز Finantional Times أن الشركات قد تلجأ إلى حماية مصالحها إذا ما عهدت الحكومة العراقية إلى شركات أخرى باستغلال المناطق التي استولت عليها الحكومة العراقية ، منها مقاضاة تلك الشركات وقالت التايمز : " إن القانون من اعنف الضربات التي وجهت إلى الشركات " وحاولت تشويه موقف العراق وذكرت أن التشريع حلقة من عملية وطنية مستمرة . وقال راديو موسكو أن القانون جاء ردا على تعسف الشركات وانه يستجيب للمصلحة الوطنية العراقية وإن الأحداث برهنت أن العراقيين يستطيعون تطوير صناعتهم بأنفسهم [٩] .

الأحزاب السياسية ونظام الحكم

شهد عام ١٩٦١ ، نشاطا واضحا للاحزاب السياسية باتجاه الدعوة لانهاء مرحلة الانتقال وانسحاب العسكريين من السلطة لتحل محلهم حكومة ائتلافية تضم ممثلين من الأحزاب السياسية حسبما كان متفقا عليه قبل الثورة .

كما نشطت الأحزاب من جانبها في المطالبة بانهاء الاحكام العرفية واقامة نظام ديمقراطي والدعوة لبعث الحياة الحزبية والحريات العامة واقامة مؤسسات ديمقراطية واعلان الدستور الدائم للجمهورية العراقية [١٠] .

وقد أخذت تلك الدعوات اتجاهات مختلفة كالكتابة في الصحف أو النشرات الخاصة للأحزاب ، ووصلت في بعض الأحيان إلى المجاهرة بمعارضة السلطة ، كما فعل حزب البعث العربي الاشتراكي حين وقف ضد السلطة وقاد اضراب البنزين في اواخر آذار ١٩٦١ . ويعزى ذلك إلى ادراك هذه الأحزاب لحقيقه النظام واستمرار انحراف القائمين عليه عن أهداف ثورة ١٤ تموز وابتعاده عن النهج القومي وتماديه في مساندة القوى الشيوعية والشعوبية وخاصة بعد ثورة الموصل القومية في آذار ١٩٥٩ واعدام الضباط القوميين في ايلول ١٩٥٩ .

وعن موضوع نقل السلطة إلى المدنيين وعودة البلاد إلى الوضع الطبيعي وموقف السلطة من ذلك ندرج في أدناه نص التقرير الذي كتبته مديرية الأمن في ٣ / ٦ / ١٩٦١ .

---

[7] Trevelyon , Middle East in Revolution London , 1970 , p . 181 .

[٨] اسامة الدوري ، تطور السياسة النفطية ، ص ٢٦٦ - ٢٦٩ .

[٩] جريدة الثورة في ١٥ كانون الأول ١٩٦١ .

[١٠] انظر المقالات الافتتاحية التي كتبت في جريدة الأهالي في شباط وآذار ١٩٦١ ؛ نضال البعث ، جـ ٧ .

الجمهورية العراقية ١٩٦١ العدد / ٥٣٩١
وزارة الداخلية التاريخ ٣ / ٦ / ١٩٦١
مديرية الأمن العامة تقرير خاص

الموضوع / الرأي العام

لقد دار حديث جدي على مستوى عال من الصراحة بين كبار المحامين العاملين في حقل السياسة العامة والذين سبق لهم العمل في الميادين الحزبية في العراق ممن لهم قصب السبق فيها وقد تميز هذا الحديث بطابع الصداقة والاخوة بسبب ارتباط الحاضرين بها على الرغم من بعد وجهات النظر واختلافها بينهم ويتلخص هذا الحديث بالاسئلة الآتية والاجابة عليها :-

١ - السؤال الأول

لقد ولدت الثورة المباركة وصار لهيبها ينير الطريق لابناء الشعب في كل مكان وقد استمر هذا اللهيب يندفع إلى الأمام لقيم الحياة في هذه البلاد إلا اننا شاهدنا أن بعض الأحزاب وفي طليعتهم الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال أخذت تحاول اقناع الشعب بأنهم اشد حفاظا وحرصا على مصالحه فيما إذا اطلقت يدهم لقيادة الثورة وانتزاع السلطة من قادتها ولو فرضنا جدلا أن قدر لهم الاستيلاء على السلطة لا سامح اللّه فماذا تتصورون النتيجة الحتمية لذلك .

الجواب

الواقع اننا في بداية الثورة ما كنا نعرف شيئا عن اهدافها وما كنا نعرف شيئا عن حقيقتها ولا عن حقيقة مفجرها ولكن كلما عرفناه في حينه هو وجود التناقض الكبير بين تفكير قادتها أو المنسوبين إليها أو المتطفلين عليها حيث وجدنا زعامات متنافرة مبعثرة هنا وهناك وكنا لا ندري كيف يمكن الجمع بين هذه الزعامات المتناثرة التي أدت إلى طمس وجه الثورة المشرق وتشويه حقيقة اهدافها الواضحة سواء كان ذلك في سياستها الداخلية أم في سياستها الخارجية .

اضف إلى كل ذلك فإن بعض الزعماء المتطفلين على الثورة سواء كانوا من الضباط أو من الأحزاب الأخرى قد احجموا عن تأييدهم لها على الرغم من أنهم ابعد الناس عنها ولكن حين علمنا بأن الثورة المباركة تخضع إلى إرادة الزعيم عبد الكريم قاسم الذي يقبض على مصالح ابناء الشعب بيد من حديد وحين علمنا بشخصية مفجرها وقائدها ادركنا بعد ذلك أن الأسباب التي حملت إلى احجام هؤلاء الساسة من ادعياء الزعامات الفارغة كانت لا تخرج عن نطاق المصالح الشخصية وكان كامل الجادرجي خير مثال على ذلك . إذ أن هذا الرجل كان يرى في نفسه زعيما ما بعده زعيم وقائدا ما بعده قائد وكان طبيعيا أن لا يؤمن بهذه الثورة ولا يؤمن بمفجرها الزعيم عبد الكريم قاسم وشأنه في ذلك شأن اولئك الآخرين من قادة الأحزاب والهيئات الأخرى ولهذا فقد بادر منذ اللحظة الأولى إلى خلق المتاعب والعراقيل بوجه الثورة وبوجه مفجرها بالذات إلا إنه فشل كما فشل غيره وظل وجهه مسودا كوجوه الآخرين الطامعين منهم وغير الطامعين إلى ابد الابدين وذلك بفضل دهاء الزعيم وحكمته وعبقريته الفذة التي عرت هذا الرجل وامثاله من الرجال ادعياء الزعامات السياسية الفارغة المقنعة بلباس الوطنية الفضفاض .

٢ - السؤال الثاني

إذن ماذا يقال عن كامل الجادرجي أو غيره من هؤلاء الدجالين اصحاب هذه الزعامات السياسية الفارغة في الاوساط الشعبية بالوقت الحاضر ؟ .

الجواب

اننا قد عرفنا كامل الجادرجي قبل الثورة المباركة كما عرفنا غيره يوم كنا نعمل وإياهم في الحقل الوطني نقارع الاستعمار وتتحدى جبروت نوري السعيد وكان خلاصة ما عرفناه عنه ما يأتي:-

إنه رجل مراوغ وخداع يعمل لمصالحه الخاصة ويفرض زعامته الفارغة على ابناء الشعب مستغلا المناسبات الوطنية في ذلك الوقت وكان يتكلم أكثر مما يعمل وهو فوق هذا وذاك يحب شخصيته حبا جما ويتبجح باخلاقه ومواهبه وقد ظهر لنا جليا حين وجدناه يعمل من أجل نصرة الشيوعيين وتقوية مركزهم في الحزب بحيث اضطر أكثر المخلصين العاملين في الحزب أن يتخلوا عنه وينسحبوا منه ولكن ما كان في مقدورهم ايضاح ذلك وكان قولهم في هذا الصدد مردودا في حينه إذ أن الرأي العام العراقي كان لا يتقبل ذلك .

ولكن الثورة المباركة قد عرت هذا الرجل تعرية تامة كما عرت غيره من الرجال الآخرين فكشفت القناع عن وجهه الاسود وعن نفسيته الخبيثة ويصح لنا بعد ذلك أن نقول عنه بأن المومأ إليه أصبح رجلا تافها تماما كغيره من توافه الرجال ولربما هذا اللفظ أكثر انطباقا عليه من الالفاظ الأخرى فهو لا يحتاج إلى أي دليل أو برهان ولو قدر لهذا الرجل التافه لا سامح اللّه أن يستولي على السلطة لكان الوضع غير ما كان عليه الآن وكان الويل كل الويل لهذا البلد الامين والى اهله الكرام .

٣ - السؤال الثالث

هل كان من المعقول جدا أن تسلم السلطة أولا إلى كامل الجادرجي والى امثاله من زعماء الاحزاب المخضرمين منهم وغير المخضرمين ويعود رجال الثورة الاشاوس إلى ثكناتهم وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن حمايتهم وكيف يمكن ضمان حريتهم وهم اولئك الابطال الذين فجروا ثورة تموز الكبرى وعلى رأسهم البطل العملاق عبد الكريم قاسم .

الجواب

الواقع إنه سؤال غريب لا يمكن الاجابة عليه بسهولة وبساطة وبصراحة إلا في جو من الصداقة والكتمان ولا شك فإن الزعماء الذين تم تعنيهم سوف يحتكرون السلطة لأنفسهم وسوف يستأثرون بها كما أنهم سوف يقومون بتحوير هذه الثورة تحويرا تاما بحيث تنسجم مع مصالحهم الشخصية ومنافعهم الذاتية وعند ذاك سوف تنطمس معالم هذه الثورة المجيدة وتمحى اثارها وكان لابد لهؤلاء الساسة المخضرمين في سبيل الاستئثار بالحكم أن يحاولوا فرض الرقابة على رجال الثورة وقادتها الكرماء وإن يحاولوا القضاء عليهم أو التخلص منهم في النهاية ونتيجة لهذا الوضع سوف يحتدم الصراع بين طبقتين طبقة وطنية ثائرة وطبقة رجعية وحزبية مستأثرة ولربما كان يؤدي هذا الصراع الى ثورة جديدة تقوم على قلع الحكم من جديد والقضاء على هذه الطبقة

المستاثرة وذلك لحماية الشعب وحماية الثورة من جديد ولربما كان يفلت زمام الأمر من كلا الطبقتين.

ولكن كل هذه الاحتمالات كانت تدور في خلد مفجر الثورة الزعيم المنقذ عبد الكريم قاسم وقد عرف بعبقريته وحكمته ودهائه ومهارته كل شيء وينهي كل شيء من دون الاضرار بالمصلحة العامة ونحن والحمد لله نعيش الآن في ظل الثورة وفي ظل الطمأنينة والسلام وفي بحبوحة من العيش الرغيد .

٤ - السؤال الرابع

ما هو مركز الأحزاب المعارضة الأخرى وما هي مقدار قوتها وتأثيرها على الرأي العام سواء كانت منفردة أو مجتمعة أو متحدة في جبهة واحدة ؟

الجواب

الواقع أن العراق يجتاز مرحلة كبيرة من مراحل التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي وقد ادرك الشعب عموما بهذه المراحل البناءة وقد تبين له مقدار حرص مفجر الثورة على مصالحه وعلى استقلال بلاده في الدرجة الأولى وصار في مقدور كل فرد من أفراد الشعب بما فيهم رجل الشارع أن يتلمس هذا التقدم والازدهار وإن يشعر بالرفاه والسعادة وصار من الصعب في مكان أن يثق هذا الشعب بزعيم آخر غير زعيمه عبد الكريم قاسم وقائدا غير قائده عبد الكريم قاسم ونظرتهم الى الاحزاب أصبحت نظرة احتقار واستهزاء . لا يرجون منهم خيرا ولكن عرفوا أيضا ما حققته هذه الاحزاب لهم هو الدس والتفرقة وشق الصفوف على حسابهم وهم الآن يتطلعون بعين الحب والوفاء الى جمهوريتهم والى زعيمهم الامين عبد الكريم قاسم .

يرجى التفضل بالاطلاع .

العقيد

عبد المجيد جليل

مدير الأمن العام

بين العراق وجنوب افريقيا

صرح الأستاذ هاشم جواد وزير خارجية الجمهورية العراقية أن حكومة الجمهورية العراقية لن تعترف بحكومة اتحاد جنوب افريقيا بعد أن اعلن النظام الجمهوري في الاتحاد المذكور كما إنها لم تعترف بالحكومات السابقة لاتحاد جنوب افريقيا من قبل .

وقال سيادته ردا على سؤال لوكالة الانباء العراقية بشأن موقف الجمهورية العراقية من النظام الجديد في اتحاد جنوب افريقيا . إن السبب الرئيس لعدم اعترافنا باتحاد جنوب افريقيا هو اصرارها على اتباع سياسة التمييز العنصري كجزء من سياستها العدوانية ضد سكان البلاد الاصليين . واضاف أن حكومة الجمهورية العراقية التي استنكرت المجازر الرهيبة التي نظمتها حكومة اتحاد جنوب افريقيا ضد ابناء الشعب من الملونين ترى في أساليب الحكومة المذكورة تحديا لابسط مبادئ حقوق الإنسان علاوة على تحديها للرأي العام العالمي.

وقال السيد هاشم جواد أن حكومة الجمهورية العراقية وهي التي اختطت لنفسها طريق الحرية والمساواة والتآخي بين كافة القوميات بعد ثورة ١٤ تموز التي قادها الزعيم عبد الكريم قاسم انما تشجب اسلوب الحكم في اتحاد جنوب افريقيا المنافي للإنسانية والديمقراطية وتكرر اعلانها لموقفها إلى جانب ابناء الشعب الملونين في اتحاد جنوب افريقيا المضطهدين المكافحين بصبر وجلد في سبيل حريتهم .

واختتم السيد هاشم جواد تصريحه لوكالة الانباء العراقية فأعرب عن ثقته أن ابناء اتحاد جنوب افريقيا من الملونين سيكون النصر حليفهم في النهاية وسينالون حريتهم كما نالها ابناء شعوب أخرى في شتى انحاء العالم [١١] .

مجلس الوزراء يصادق على قانون اعمار مساجد مديرية الاوقاف العامة

صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ الثامن من شهر مايس ١٩٦١ على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ ، الخاص باعمار مساجد مديرية الاوقاف العامة ، وفيما يأتي نص القانون .

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ، وبناء على ما عرضه الوزير المسؤول (رئيس الوزراء) ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الآتي :-

المادة الأولى - تخصص خمس مئة الف دينار بإعادة بناء المساجد المضبوطة الخربة ، التي تقرر مديرية الاوقاف العامة تجديدها بتصديق الوزير المسؤول (رئيس الوزراء) .

المادة الثانية - يكون هذا المبلغ قرضا لمديرية الاوقاف العامة من الامانات الثابتة المتكونة من بدلات استملاك الاوقاف المضبوطة وبدلات استبدالها ، من غير " فائدة " يسترد من فضلة الواردات .

المادة الثالثة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على الوزير المسؤول (رئيس الوزراء) تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الثامن من شهر مايس ١٩٦١ .

وجاء في الأسباب الموجبة لتشريع هذا القانون ما يأتي :-

ورثت الجمهورية العراقية من العهد الملكي المباد تركة ثقيلة من الخراب الذي شمل مرافق البلاد عامة . والمساجد خاصة .

وقد جهدت مديرية الاوقاف العامة - منذ انبثاق الجمهورية في ١٤ تموز ١٩٥٨ - في اصلاح مساجدها وصيانتها وتجديدها ، فأنفقت عليها خلال ثلاثين شهرا (٣٣٥,٠٠٠) الف دينار ، وهو كل ما استطاعت توفيره من الاموال لانفاقه في سبيل هذه الغاية النبيلة .

---

[١١] جريدة الثورة ، العدد في ٤ / ٦ / ١٩٦١ .

ولما كانت المساجد الخربة التي ينبغي تجديدها لاظهارها بالمظهر اللائق بها كبيرة العدد ، وليس في صندوق الاوقاف وفر يمكن من ذلك فقد لزم أن تستعرض مديرية الاوقاف العامة من اماناتها الثابتة المتكونة من بدلات استملاك الاوقاف المضبوطة وبدلات استبدالها أكبر مبلغ ميسور ليتسنى لها الاستمرار في النهج الذي اختطته لتعمير بيوت الله [١٢] .

مجلس الوزراء يصادق على قانون تملك الاجنبي العقار في العراق

صادق مجلس الوزراء في الحادي والثلاثين من شهر ايار ١٩٦١ على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦١ والخاص بتملك الاجنبي العقار في العراق . وقد تضمن القانون ، عشرين مادة ، جاء في الاولى ما ياتي : يعامل الاجنبي في حق الملكية وفي المعاملات التصرفية التي ترد على العقار بما يعامل به العراقي في بلد ذلك الاجنبي وفقا لقاعدة المقابلة بالمثل فلا يجوز أن يملك من العقار في العراق الا ما يجوز أن يملكه العراقي في ذلك البلد من حيث النوع والمساحة والموقع والاستعمال وفقا لما نص عليه في هذا القانون . وتضع وزارة العدل تعليمات بقواعد المقابلة بالمثل . أما المادة الثانية فقد خولت مجلس الوزراء صلاحية أن يفيد حق الاجنبي في ملكية العقار الواقع في العراق طبقا لاحكام هذا القانون بناء على ظروف طارئة أو بناء على مقتضيات المصلحة العامة أو المعاملة بالمثل وله في سبيل ذلك وقف تسجيل العقار باسم الاجنبي مدة قيام السبب الذي دعا إلى ذلك .

وجاء في الأسباب الموجبة لصدور هذا القانون :

قضت المادة (١٥١) من نظام الطابو رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٩ على إنه لا يسجل العقار أو أي حق مرتب عليه في الطابو باسم الاجنبي إلا بالاستناد إلى نص في قانون أو معاهدة مصدقة بقانون ، وحيث أن موضوع تملك الاجنبي العقار في العراق لم ينظمه قانون خاص ، فقد أصبح من الضروري إصدار تشريع ينظم الأمور المتعلقة بتملك الاجنبي العقار في العراق وما يرد عليه من معاملات تصرفية وتأمينا لذلك اعدت هذه اللائحة [١٣] .

الدعوة لاستعادة الكويت لله

تشير الدلائل التاريخية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية والسياسية إلى أن الكويت يشكل مسارها التاريخي جزء من تاريخ العراق ، منذ ظهور أول نشاط للانسان العراقي القديم. وهذا الارتباط أوضحته بالدليل القاطع الذي لا يقبل النقاش والجدل التنقيبات الاثرية والوثائق العربية والاجنبية [١٤] .

ويذكر أن الكويت كانت قضاء خلال مدة الحكم العثماني يحكمها قائم مقام كان يخضع لوالي البصرة حتى عام ١٩١٤ عندما باشرت القوات البريطانية عملياتها الحربية لاحتلال العراق . ويؤكد

[١٢] القوانين والانظمة ، المصدر السابق ، ص ١٩٢ – ١٩٣ .

[١٣] مجموعة القوانين ، المصدر السابق ، ص ٢١٦ – ٢٢٠ ؛ الوقائع العراقية ، العدد ٥٣٨ في ١٥ / ٦ / ١٩٦١ .

[١٤] د . جعفر عباس حميدي وآخرون ، كويت العراق ، النضال في سبيل الوحدة ، بغداد ١٩٩٠ ، ص١٣٧.

لوريمر تابعية الكويت للبصرة بقوله : " وفي عام ١٧٧٥ كان ينظر إلى الكويت على إنها تابعة للبصرة . . كانت الكويت مرفأ آمنا يمكن فيه نزول المواطنين الاتراك والعرب . . . " [١٥] .

وقد قامت القوى الاجنبية وفي مقدمتها بريطانيا بدور واضح في فصل الكويت عن العراق عبر العديد من محاولات التآمر مع شيوخ المنطقة كان من ابرزها اتفاقية الحماية البريطانية عام ١٨٩٩ والتي ابرمتها بريطانيا سرا مع مبارك الصباح ، والتي الزم فيها نفسه واولاده من بعده بالتزامات تضمنت تنازلا من حقوق لا يملكها هو نفسه ، كحق استقبال ممثلي الدول الاجنبية أو التصرف باقليم الكويت دون موافقة سابقة من السلطات البريطانية .

وعلى الرغم من هذا الاتفاق السري فقد ظل شيخ الكويت على ولائه المعلن للدولة العثمانية وعلى ارتباطه الرسمي بوالي البصرة [١٦] .

ومهما يكن من أمر فإن الرابطة الوثيقة بين الشعب العربي في العراق والكويت ومصالحهما المشتركة تشير طبعا إلى انهما قد يحققان فوائد متبادلة في حالة اتحادهما . فقبل اكتشاف النفط في الكويت أوعزت بعض الشخصيات الكويتية للملك غازي (١٩٣٣ - ١٩٣٩) بالمطالبة بوحدة البلدين في بيانات عامة ، وحاول الملك اثارة الكويتيين على حاكمهم بواسطة محطة الاذاعة التي أسسها في قصر الزهور [١٧] . وفي شباط سنة ١٩٥٨ حين انشيء الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن دعا نوري السعيد شيخ الكويت إلى الانضمام إلى الاتحاد دون اكراه ودون أن يحدث ذلك تغييرا في شؤون الكويت الداخلية أو الخارجية . . وقد استندت مطالبة العراق إلى الحدود المشتركة بين البلدين من جهة . والى أسباب اقتصادية من جهة أخرى [١٨] .

وبعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، كتب أمير الكويت [١٩] في ٢٥ / ٨ / ١٩٥٨ إلى رئيس وزراء العراق (عبد الكريم قاسم) كتابا يشرح فيه ، بعض ما تلاقيه الكويت من مصاعب فيما يتعلق باستيرادها المواد الغذائية من شقيقتها العراق . . . وعن القيود التي فرضت على تنقل الكويتيين إلى العراق . . الخ : فأجابه رئيس الوزراء بكتابه المرقم ٤٢٢٦ والمؤرخ في ٧ ايلول ١٩٥٨ بما يلي :

حضرة صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح

" حاكم الكويت حفظه الله "

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

تسلمت كتابكم الكريم فأشكر لسموكم العواطف الأخوية الطيبة التي اعربتم عنها نحو العراق .

---

[١٥] ح . ح لوريمر . دليل الخليج ، القسم التاريخي ، جـ ٣ ، ص ١٥٠٤ .

[١٦] . حميدي . المصدر السابق . ص ١٥١ .

[١٧] . مجيد خدوري . العراق الجمهوري ، ط ١ . بيروت . ١٩٧٤ ، ص ٢٢٨ .

[١٨] المصدر نفسه .

[١٩] اشرنا في الجزء الأول ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ ، من الكتاب إلى زيارة أمير الكويت للعراق في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٨ .

أود أن انهي إلى سموكم ببالغ السرور أن التعليمات قد صدرت إلى الجهات العراقية المختصة لإطلاق حرية النقل والتنقل بين بلدينا والسماح بتصدير المواد الغذائية مما يكفل لاخواننا في الكويت سد احتياجاتهم من هذه المواد [٢٠] .

وقد أصدرت الجهات العراقية المختصة أمرا نفذ ابتداء من يوم ١ حزيران ١٩٦١ باستثناء ابناء الكويت الشقيق الذين يدخلون الجمهورية العراقية ولا يقضون فيها أكثر من (١٥) يوما من تسجيل خبر وصولهم ويكتفي بتأشير الجوازات من سلطات الجوازات في كل من ، صفوان والمعقل والبصرة والرطبة والمطار الدولي . والمعروف أن السلطات المختصة كانت قد استثنت في السابق الكويتيين من سمات الدخول .

وتجدر الاشارة الى أن وفدا تجاريا كويتيا كان قد وصل بغداد اواخر شهر مايس ١٩٦١ يجري اتصالات في بغداد لبحث العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين . وبدأت المفاوضات من الأول من حزيران من العام المذكور ، واجتمع مع الوفد العراقي للمرة الثانية في ديوان وزارة الخارجية[٢١].

وقد اثير موضوع الحدود مرة أخرى في اواخر عام ١٩٥٨ ، إذ كتبت وزارة الداخلية في ١٠ / ١٢ / ١٩٥٨ إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء والى وزارة الدفاع والوزارات الأخرى ، اشارت فيه أن اللجنة الوزارية التي سبق أن الفها مجلس الوزراء في عام ١٩٥٣ ، واقترحت الوزارة ضرورة قيام اللجنة المذكورة أو لجنة مماثلة بدراسة موضوع تثبيت الحدود العراقية – الكويتية ، وأيدت وزارة الاقتصاد الاقتراح ، وبعد عرضه على مجلس الوزراء قرر في ٢٣ / ١٢ / ١٩٥٨ " تشكيل لجنة داخل العراق لدراسة القضية والنظر في تعديل الحدود ، على أن تتألف اللجنة من وزارات الخارجية والمالية والمواصلات والاشغال ، ثم مفاتحة الكويت للدخول في مفاوضته حول ذلك " [٢٢].

وعلى الرغم من تأليف اللجنة المذكورة ، ولجنة أخرى لايجاد سبل التعاون مع الكويت فلم يتم التوصل الى نتيجة .

واستمر الوضع كما هو عليه حتى الغاء الحماية البريطانية على الكويت في ١٩ حزيران ١٩٦١ . الذي جاء بصورة تبادل كتب بين حاكم الكويت والمقيم البريطاني في الكويت والذي تم بموجبه الغاء اتفاقية ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ ، وفي أدناه نص الكتابين :

يا صاحب السمو

لي الشرف أن اشير إلى المباحثات التي جرت مؤخرا بين سموكم وبين سلفي نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة بشأن الرغبة في تطوير العلاقات بين حكومة المملكة المتحدة

[٢٠] الحدود العراقية الكويتية ، سري ، كتب هذا التقرير في آذار ١٩٦٥ واعيدت كتابته بتوسع في شباط ١٩٦٦، ص٢٦ .

[٢١] جريدة الثورة ، العدد ٦١٥ في ٢ حزيران ١٩٦١ .

[٢٢] الحدود العراقية – الكويتية ، سري ، كتب هذا التقرير في آذار ١٩٦٥ اعيدت كتابته بتوسع في شباط ١٩٦٦ ، ص ٢٦ ؛ جريدة الثورة ، العدد ٦١٥ في ٢ حزيران ١٩٦١ .

لبريطانيا العظمى و ايرلندا الشمالية وبين دولة الكويت وذلك للأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن حكومة سموكم تتحمل وحدها جميع مسؤوليات تسيير شؤون الكويت الداخلية والخارجية .

فقد تم الوصول خلال هذه المباحثات إلى النتائج التالية :-

(أ) تلغى اتفاقية ٢٣ جنيوري ١٨٩٩ لكونها تتنافى مع سيادة واستقلال الكويت .

(ب) تستمر العلاقات بين البلدين مسيرة بروح الصداقة الوثيقة .

(جـ) عندما يكون ذلك مناسبا فإن الحكومتين ستتشاوران مع بعضهما في الأمور التي تهم الطرفين .

(د) لا شيء في هذه النتائج سيؤثر على استعداد حكومة صاحبة الجلالة في مساعدة حكومة الكويت إذا طلبت حكومة الكويت مثل هذه المساعدة . فإذا كان ما سبق ذكره يمثل تمثيلا صحيحا النتائج التي تم الوصول إليها بين سموكم والسير جورج مدلتن ، فلي الشرف أن اقترح بناء على تعليمات من سكرتير الدولة الرئيسي للشؤون الخارجية لصاحبة الجلالة أن تعتبر هذه المذكرة وجواب سموكم بالموافقة عليها انهما يشكلان معا اتفاقية بين المملكة المتحدة والكويت بهذا الموضوع وتظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في انهائها باخطار يسبق هذا الالغاء بثلاث سنوات على الاقل وتعتبر اتفاقية ٢٣ جنيوري ١٨٩٩ ملغاة من تاريخ هذا اليوم .

وكان جواب حاكم الكويت على كتاب المقيم البريطاني كما يلي :-

بعد السلام والتحية .

لي الشرف أن اشير إلى مذكرة فخامتكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتي تنص على ما يلي:-

" نص المذكرة "

اؤكد أن مذكرة فخامتكم تمثل تمثيلا صحيحا النتائج التي تم الوصول إليها بيني وبين سير جورج مدلتن واوافق على أن تعتبر مذكرة فخامتكم ، وجوابي عليها انهما يشكلان معا اتفاقية بين الكويت والمملكة المتحدة بهذا الموضوع .

عبد الله السالم الصباح

في ٦ محرم ١٣٨١ الموافق ١٩ جون ١٩٦١ [٢٣] .

وفي ٢٠ حزيران ١٩٦١ أرسل عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة البرقية التالية إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح شيخ الكويت بمناسبة الغاء معاهدة ١٨٩٩ .

" سيادة الاخ الشيخ الجليل عبد الله السالم الصباح - الكويت

علمت بسرور بأن الانكليز قد اعترفوا في يوم ١٩ / ٦ / ١٩٦١ بالغاء الاتفاقية المزورة غير الشرعية وغير المعترف بها دوليا والتي سموها اتفاقية ١٨٩٩ بعد أن عقدوها بالباطل مع الشيخ مبارك الصباح قائم مقام الكويت التابع لولاية البصرة دون علم اخوته في الكويت ودون علم السلطات الشرعية في العراق آنذاك ، وقد سبق للشيخ حمود أن رفض التوقيع عليها أو تنفيذها الأمر الذي اضطر الانكليز على تهيئة شهود الزور من عملائهم بالتصديق على توقيعها وفعلا فقد وقع البريطاني

[٢٣] الحدود العراقية - الكويتية ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

ويكهام هور الرئيس في خدمة الطبابة الهندية مع العميل الممثل البريطاني في البحرين أغا محمد رحيم بصفتهما شاهدين على صحة توقيع شيخ الكويت الجليل .

فالحمد لله الذي وحده ينقذ العالم من التبعية والاستعمار ومن جريمة الكفر بحق العرب والمسلمين وبحق الوطن وبحق اخوانكم في العراق وليكن ذلك درسا لاخواننا العرب في كل مكان وحذار من دسائس الانكليز المستعمرين ومكائدهم لتفرقة الصفوف داخل الوطن وبين الاشقاء ليضمنوا بقاءهم من وراء الستار يتلاعبون بمصالح العرب والمسلمين وبقاء سيطرة الاستعمار واعوانه على اوطاننا .

ونؤكد لكم باننا سنبقى ونحن اخوانكم في الجمهورية العراقية الخالدة لا تنطلي علينا خدعة الاستعمار وسنظل نعمل بقوة وعزم لنصرة العرب والمسلمين والنصر من عند الله .

وختاما فاننا نرجو لشخصكم الكريم بالذات ولاخواننا الكرام أهل الكويت الشقيق كل خير وتقدم ورفاه .

بغداد في ٢٠ حزيران ١٩٦١ .

التوقيع

الزعيم عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة

وتجدر الاشارة إلى أن الكويت قدمت يوم ٢٢ حزيران ١٩٦١ طلبا إلى الامانة العامة في الجامعة العربية تطلب فيه الموافقة على انضمامها إلى عضوية الجامعة ، وإن مجلس الجامعة كان قد حدد اوائل شهر تموز موعدا للاجتماع للنظر في طلب انضمام الكويت إلى عضوية الجامعة [٢٤] .

وفي ٢٥ حزيران ١٩٦١ اعلن الزعيم عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي أن العراق يعتبر الكويت جزءا لا يتجزأ من اقليمه وانه لا يعترف باتفاق حزيران ١٩٦١ ، وقامت وزارة الخارجية في ٢٦ حزيران ١٩٦١ بابلاغ الهيئة الدبلوماسية في بغداد ببيان رسمي حول موقف الحكومة العراقية من الاتفاق المذكور [٢٥] . وفي أدناه نص المذكرة :

الجمهورية العراقية

وزارة الخارجية

الدائرة / العربية　　　　الرقم / ع / ٤٤٧٠ / ٤٤٧٠ / ٧

التاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٦١

تهدي وزارة خارجية الجمهورية العراقية تحياتها إلى الهيئة الدبلوماسية في بغداد وتتشرف بان ترفق للاطلاع بيانا يلخص موقف حكومة الجمهورية العراقية من الاتفاقية المعقودة بين الحكومة البريطانية وشيخ الكويت في ١٩ / ٦ / ١٩٦١ ، وترجو أن تلفت النظر بصورة خاصة إلى أن

[٢٤] جريدة الثورة ، العدد ٦٣٠ في ٢١ حزيران ١٩٦١ .

[٢٥] المصدر نفسه ، العدد ٦٣٢ في ٢٣ حزيران ١٩٦١ .

الاتفاق المذكورة يتعارض مع حقيقة أن الكويت كانت ولا تزال تؤلف جزءا لا يتجزأ من العراق ، كما ترجو من الهيئة المحترمة تبليغ حكوماتها مضمون هذا البيان .
تنتهز الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها .

الجمهورية العراقية
وزارة الخارجية — تابع الملحق رقم ١٦
بغداد في ٢٦ حزيران ١٩٦١ — ((بيان))

لا شك في أن الكويت جزء من العراق . فهذه حقيقة اكدها التاريخ ولن يفلح الاستعمار في طمسها أو تشويهها . فقد كانت الكويت تتبع البصرة منذ زمن طويل وبصورة خاصة أثناء الحكم العثماني وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى .

كانت الدول الاجنبية بما فيها الحكومة البريطانية نفسها تعترف بسيادة الدولة العثمانية على الكويت . فقد كان السلطان العثماني يعين شيخ الكويت بفرمان يمنحه لقب قائم مقام ويعتبر بذلك ممثلا عن والي البصرة بالكويت . وهكذا ظل شيوخ الكويت يستمدون سلطتهم الادارية من السلطات العثمانية في البصرة ويؤكدون ولائهم للسلطان العثماني حتى عام ١٩١٤ .

كان الاستعمار البريطاني لاغراض عسكرية واقتصادية يحاول بشتى الطرق أن يتغلغل في البلاد العربية منذ القرن الثامن عشر وذلك بالسيطرة على اجزاء من السواحل العربية الواقعة على طريق الهند والعمل على تركيز اقدامه فيها وخاصة منطقة الخليج العربي .

وكانت الكويت من جملة هذه الاجزاء التي اختارتها بريطانيا لتنفيذ مخططها الاستعماري المذكور . لذلك فقد سعت الحكومة البريطانية على مد سيطرتها على الكويت تدريجيا والعمل على فصلها عن العراق ، وكان في جملة هذه المساعي لفصل الكويت عن العراق أن عقد المقيم البريطاني في الخليج العربي في ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ اتفاق سريا مع الشيخ مبارك الزم فيه الشيخ نفسه واولادد من بعدد بالتزامات باطلة لأنها تضمنت تنازلا عن حقوق لا يملكها هو نفسه كحق استقبال ممثلي الدول الاجنبية أو التصرف باقليم الكويت دون موافقة سابقة من السلطات البريطانية . وعلى الرغم من هذا الاتفاق فقد ظل شيخ الكويت على ولائه للسلطان العثماني وعلى ارتباطه بوالي البصرة .

وقد حاول البريطانيون تارة أخرى عام ١٩١٣ فصل الكويت عن العراق وتقوية نفوذهم فيها عن طريق عقد اتفاق بينهم وبين الحكومة العثمانية يقصد سماح الدولة العثمانية لقضاء الكويت بالتمتع بشيء من الحكم الذاتي تحت السيادة العثمانية . ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل إذ لم يتم عقد مثل هذا الاتفاق .

وإذا كان الاستعمار البريطاني قد فشل في فصل الكويت عن العراق بالطرق المذكورة فإنه قد عمد الى هذا بالقوة إذ اتاحت له الحرب العالمية الأولى فرصة تنفيذ مخططه باحتلال العراق والتحكم بمصيرد وعزل الكويت عنه بكل ما لديه من قوة ونفوذ .

وبعد أن تحرر العراق في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ من نفوذ الاستعمار والسيطرة الاجنبية وأخذ يعمل مع الشعوب العربية والشعوب المحبة للحرية من أجل تصفية الاستعمار في كل مكان وخاصة في البلاد العربية ، وبعد أن نما الوعي القومي العربي لجأ الاستعمار البريطاني في الكويت إلى اسلوب جديد فابتدع شكلا جديدا للعلاقات بينه وبين الكويت تحت ستار من الاستقلال الاسمي وهو في الواقع يهدف إلى استمرار نفوذ الاستعمار وابقاء الكويت منفصلا عن العراق .

ولهذا الغرض فقد عقدت الحكومة البريطانية في ١٩ / ٦ / ١٩٦١ مع شيخ الكويت اتفاقا استعماريا جديدا يتضمن إنهاء اتفاقية عام ١٨٩٩ الباطلة :

لقد تضمنت هذه الاتفاقية الجديدة في الواقع استمرار الحماية البريطانية للكويت وذلك بتعهد الحكومة البريطانية بتقديم أية مساعدة يطلبها شيخ الكويت والتشاور بالشؤون المشتركة يضاف إلى هذا أن إنهاء هذه الاتفاقية لا يمكن أن يتم إلا بعد تقديم طلب تحريري يسبق الانهاء بثلاث سنوات على الاقل .

إن حكومة الجمهورية العراقية إذ تضع هذه الحقائق أمام الرأي العام العربي والعالمي لتعلن أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وتؤكد عزمها على مقاومة الاستعمار وعن ثقتها بأن تصفيته ستتم في الكويت وغيره من اجزاء الوطن العربي وهي آتية لا محالة كما تعلن عن عزمها الاكيد على التمسك بوحدة الشعب في العراق والكويت والمحافظة عليها .

وتجدر الاشارة إلى أن عبد الكريم قاسم كان قد اعلن في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٦١ ، إعادة قضاء الكويت إلى العراق ، مؤكدا أن هناك وثائق تاريخية ووقائع ثابتة تؤكد أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق ، وانه قضاء تابع للواء البصرة . واشار عبد الكريم قاسم إلى أن اتفاقية " الاستقلال " المزعوم لعبة استعمارية يراد بها ضرب العراق ومقاومة الحركات التحررية العربية في الخليج العربي .

واكد بهذا الصدد أن الحكومة العراقية سوف تصدر مرسوما جمهوريا بتعيين شيخ الكويت الحالي قائم مقاما لقضاء الكويت ، ودعا شيخ الكويت إلى مراعاة حقوق الشعب ، وانذره بالعقوبات الصارمة اذا تعسف بحق الشعب [٢٦] .

قضية الكويت في الأمم المتحدة

أعرب مندوب الجمهورية العراقية الدائم لدى الأمم المتحدة عدنان الباجه جي عن امله في أن تتم تسوية مطلب العراق التاريخي لقضاء الكويت بالطرق السلمية ونفى أن تكون للعراق أية مطامع في نفط الكويت ، ولكنه أكد أن النفط كان السبب الرئيس في اهتمام بريطانيا بالكويت ، وقال أن بريطانيا سلخت بالقوة قضاء الكويت من لواء البصرة وإن الشعب العراقي في الكويت لم يستشر بشأن مستقبله ونفى أن تكون الجمهورية العراقية تطالب بضم الكويت وقال أن المسألة مجرد استعادة منطقة كانت جزء من العراق منذ الازل واشار المندوب العراقي إلى إنه بعد أن يتم استعادة هذا الجزء من أرض الوطن فإن امتيازات النفط التي سبق أن وقعها الشيخ عبد الله السالم الصباح

[٢٦] جريدة الثورة ، العدد ٦٣٣ في ٢٦ حزيران ١٩٦١ .

يجب أن تحظى بموافقة ومصادقة الحكومة العراقية ولكنه قال أن الاتفاقيات المعقودة بين الكويت وشركات النفط لا تختلف عن الاتفاقيات المعمول بها في العراق وقال أن هذه قضية لا يمكن أن تثير صعوبة كبيرة . واستطرد قائلا إنه بعد استعادة الكويت فإن مسألة امتيازات النفط سيكون بالامكان معالجتها بسهولة وابلغ المندوب العراقي الصحفيين أن بريطانيا اضطرت على تعديل شكل الحماية البالي على الكويت نتيجة لتزايد الشعور العالمي ضد مثل هذه الاشكال ، واضاف أن بريطانيا كانت ترغب اشد الرغبة في الاستمرار في الابقاء على الوضع السابق بدلا من ابتكار وسيلة جديدة للمحافظة على نفطها في الكويت وسئل المندوب العراقي عما إذا كان العراق سيشارك الاقطار العربية الأخرى في نفط الكويت فاجاب أن ثروة النفط في الوقت الحاضر تستولي عليها بريطانيا وقد نشر المندوب العراقي في مؤتمره الصحفي المذكرة التي اصدرتها وزارة الخارجية العراقية أمس الأول والتي أكدت فيها عزم الجمهورية العراقية على مقاومة الاستعمار وتصفيته نهائيا في الكويت وباقي اجزاء الوطن العربي وقال أن هذه القضية ذات أهمية بالغة بالنسبة للعراق [٢٧] .

وإنها كانت من أهم القضايا الوطنية منذ زمن بعيد وأكد أن الشعب العراقي بأجمعه يرحب بهذه الخطوة التي خطتها حكومته الوطنية ، وأشار المندوب العراقي إلى إنه لم يتم حتى الآن اتخاذ أي قرار بشان ما إذا كان العراق يعتزم عرض هذه القضية على الامم المتحدة وقال أن ذلك يعتمد على تطورات القضية واعرب عن أمله في أن يتم تسوية الموضوع تسوية سلمية وأكد قائلا اننا سنلجأ الى الوسائل السلمية لتحقيق اهدافنا واشار كذلك إلى أن العراق سيعارض أي طلب تتقدم به الكويت للانضمام إلى الامم المتحدة وقال أن جزء من قطر لا يحق له التمتع بعضوية المنظمة العالمية .

رئيس الوزراء الأسبق مزاحم الباجه جي وقضية الكويت

وجه السيد مزاحم الامين الباجه جي كتابا إلى الامين العام لجامعة الدول العربية بشأن موقف الجامعة من قضية الكويت ، وفيما يأتي نص الكتاب :

* حضرة صاحب السيادة الامين العام لجامعة الدول العربية في القاهرة المحترم .

بعد التحية والاحترام .

ابدي اني كنت على الدوام من اشد انصار جامعة الدول العربية وكافحت في سبيلها لاني علقت كبير الأهمية عليها لخدمة مصالح العرب وبرهنت على ذلك في مختلف الظروف واظنكم تحيطون علما بذلك . لهذا وجدت من الواجب المحتم على أن ارسل إلى سيادتكم الملاحظات الاتية بمناسبة اقدام قائم مقام قضاء الكويت التابع إلى لواء البصرة العراقية بطلب الانتماء إلى جامعة الدول العربية.

إن قضاء الكويت المذكور كان في كل الازمان جزءا لا يتجزأ من العراق وقد استمر القائم مقام الاسبق الشيخ مبارك الصباح - جد القائم مقام الحاضر - عبد الله السالم الصباح في جميع تصرفاته كقائم مقام ازاء السلطات الرسمية العراقية في البصرة وبغداد يتلقى منها الاوامر ويعمل بموجبها وذلك حتى بعد العمل القرصاني البريطاني سنة ١٨٩٩ . ومما ينبغي أن يلفت النظر إليه في هذا

---

[٢٧] جريدة الثورة ، في ٣٠ حزيران / ١٩٦١ .

الباب أن بريطانيا نفسها على الرغم من ان هذا العمل القرصاني المزيف الذي لا قيمة له دوليا لم تجرأ أن تمس السيادة العراقية على الكويت في ورقة الحماية المزيفة المذكورة ولو بكلمة واحدة .

إن من المتوقع ومن الطبيعي أن اعضاء الجامعة المحترمين سيؤيدون العراق في دعواه العادلة لاسيما وإن مصالح العرب الحقيقية توجب عليهم ذلك بعد أن شاهد العالم كيف أن البعض في الكويت قد تجرأ جهرا هذه المرة فتآمر على سلامة الأمة العربية في تسهيله للاستعمار البريطاني أن يحتل الكويت احتلالا عسكريا يهدد سلامة الدول العربية وبنوع اخص سلامة الجمهورية العراقية .

ينبغي على العرب لاسيما الذين تعرضوا لويلات الاستعمار البريطاني مؤخرا - أن لا ينسوا بسرعة جريمة الاستعمار في السويس والبريمي .

يرجو الجميع أن الجامعة ستحارب من دون هوادة محاولة الاستعمار البريطاني في انتهاجه من جديد سياسة اللورد - بالمرستون [٢٨] - البالية المسماة بسياسة البحرية التي فرضها على الأمم التعسفية في غفلة من الزمن خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، على الجامعة المحترمة أن تناضل بشدة لرفع الوصمة الشنعاء التي الحقها بالامة العربية اقدام بريطانيا على فرض تلك السياسة الظالمة في نهاية القرن العشرين .

فلهذا اتقدم مع عظيم الاحترام إلى جميع اعضاء جامعة الدول العربية وارجوهم أن يرفضوا فورا طلب الكويت - وهو قضاء عراقي - الانتماء إلى الجامعة وارى من واجبها أن لا تسمح إلى من تآمر على سلامة العرب أن يجد مأوى في داخلها يمكنه من الاضرار بسلامة الوطن العربي .

امل من صميم القلب أن الجامعة ستغتنم الفرصة الراهنة فتعالج القضية بحزم حسبما تتطلبه مصلحة العرب الحقيقية وذلك في رفض الطلب المضر الذي تقدم به الكويت وفي تأييد العراق في طلبه العادل الضامن لمصلحة الأمة العربية . وإذا لا سمح الله ما انحرفت الجامعة عن ذلك وخضعت للأهواء الوقتية والرغائب الشخصية فأني اخشى والألم يحز في نفسي بانها ستصدق اعدائها في ظنونهم فيها وستبرهن للملأ أجمع أن وجودها قد أصبح خطرا على الأمة العربية وانها بذلك تكون قد مهدت للقضاء على نفسها بنفسها غير مأسوف عليها . وقد اعذر من انذر .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

مزاحم الامين الباجه جي
جنيف في ٣ تموز ١٩٦١

وكتبت جريدة الثورة في ٢ تموز ١٩٦١ مقالا افتتاحيا بعنوان (غضب وامتعاض) ، اشارت فيه الى أن بريطانيا انزلت يوم الأول من تموز قواتها في الكويت ، القضاء العراقي السليب ، بدعوة من عملائها هناك الذين نصبوا من أنفسهم حكاما عليه ، وأكدت أن العدوان البريطاني كان متوقعا منذ أن اعلنت حكومة الجمهورية العراقية أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق . واختتمت المقال بالقول " وبريطانيا بهذا العمل العدواني لا تزيد على الوضع السابق سوى تأكيد احتلالها للكويت ،

[٢٨] جريدة الثورة العدد ٦٣٨ في ٢ / ٧ / ١٩٦١ .

والاتيان بدليل لا يدحض على أن " الاستقلال المزعوم " الذي منحته لها لا يساوي قلامة ظفر ، إذا كان الزيف والكذب يساوي شيئا في هذا العالم " [٢٩] .

مندوب العراق يعترض على اجتماع مجلس الأمن

اعلن مندوب الجمهورية العراقية لدى الأمم المتحدة (عدنان الباجه جي) معارضة الجمهورية العراقية لطلب شيخ الكويت بعقد جلسة خاصة لمجلس الأمن . وقال : أن الكويت ليست لها السلطة الشرعية التي تخولها طلب عقد جلسة للمجلس . وانها ليست دولة ولكنها جزء من الجمهورية العراقية . وطالب المندوب العراقي بتأخير عقد هذه الجلسة حتى يتسنى الحصول على تعليمات من الحكومة العراقية قبل انعقادها . ولكن رئيس مجلس الأمن اقترح عقد جلسة للمجلس في الساعة الرابعة من صباح يوم ٢ تموز ١٩٦١ لبحث شكوى شيخ الكويت [٣٠] .

تصريح ناطق رسمي بشأن التحشيدات البريطانية
على أثر انزال بريطانيا قواتها في الكويت بناء على طلب حاكمها

علق ناطق رسمي بلسان وزارة الخارجية في ٣ تموز ١٩٦١ لوكالة الانباء العراقية على تحشد القوات البريطانية في الكويت قائلا :

منذ أن اعلنت الجمهورية العراقية للعالم عن حقوقها المشروعة في الكويت أكدت على عزمها لاستعادة تلك الحقوق بالوسائل السلمية . غير أن الاستعمار الذي يتربص بالعرب دوما أخذ ينشر على نطاق واسع انباء مختلفة متهما الجمهورية العراقية بتحشيد جنودها في جزء معين من الوطن تارة وبأنها تنوي استخدام العنف والقوة تارة أخرى ، وهو يرمي من وراء ذلك تضليل الرأي العام العربي والعالمي وأحداث الشقة بين الدول العربية بعدما تحقق لها بجهود المخلصين من تقارب وتفاهم في مجال التضامن العربي .

إن حكومة الجمهورية العراقية إذ تستنكر هذه الحملة الظالمة التي لا تنطلي على العارفين بغايات المستعمرين واساليبهم ، تنفي نفيا باتا هذه الافتراءات وتؤكد سياستها السلمية التي سارت عليها منذ ثورة ١٤ تموز ، كما تؤكد ما سبق لها أن اعلنته من إنها تسلك كل الوسائل السلمية الممكنة لنيل حقوقها المشروعة . وهي في ذلك ترى أن هذه الضجة التي افتعلتها بعض الدول الاجنبية المغرضة وفي طليعتها بريطانيا ، وسخرت من اجلها بعض الصحف ووكالات الانباء ، هي في الواقع ذريعة لترسيخ اقدام الحكم الاستعماري وتوسيع نفوذه في الوطن العربي والى تغطية تحشد القوات البريطانية وتبرير وجودها في منطقة الخليج العربي بحجة حماية شيوخ الكويت من غزو موهوم .

[٢٩] جريدة الثورة ، العدد ٦٣٨ في ٢ تموز ١٩٦١ .

[٣٠] المصدر نفسه .

إن هذه الدول تعمل على اطالة امد الاستعمار للتمادي في تحقيق اطماعها الاقتصادية منها والعسكرية في هذه المنطقة الحيوية الممتدة حول سواحل الجزيرة العربية من عدن حتى الكويت ، ولمواصلة استخدامها قاعدة في الضغط على الدول العربية المتحررة وتهديد سلامتها واستقلالها .

ان الجمهورية العراقية تعتبر هذا التحشد الاستعماري عدوانا على جزء من ارضها وتدخلا اجنبيا مفضوحا في شؤون العالم العربي يهدد سلامة العراق مباشرة كما يهدد سلامة البلاد العربية الاخرى تهديدا خطيرا ويحطم حركات التحرر العربي في الاقطار الواقعة جنوب الجزيرة العربية وشرقها . ان حكومة الجمهورية العراقية إذ تعرض هذه الحقائق تشجب وتستنكر بقوة كل ما يتذرع به الاستعمار وعملاؤه واعوانه من حجج ومزاعم لتبرير هذا العدوان الاثيم ، وتناشد العرب جميعا شعوبا وحكومات بالا تنطلي عليهم احاييل الاستعمار وخططه الهادفة إلى بقاء نفوذه وسيطرته بعدما اجمع الرأي العام العالمي على تصفيته في كل مكان .

كما تناشدهم أيضا باتخاذ الحيطة والوقوف صفا واحدا لتحرير ما تبقى من اجزاء الجزيرة العربية تحت السيطرة الاجنبية ولرد هذا العدوان الاستعماري الظالم ومنع الاجنبي من أن يجد له منفذا للتدخل بشؤوننا العربية وتفريق وحدة الصف العربي - ذلك الصف الذي يخشاه اعداء العرب وكل الفئات التي تعمل على مقاومة وعرقلة الحركات التحررية العربية الرامية إلى إنهاء الاستعمار والقضاء على ذيوله المتمثلة بالنظم التي تبقى على التخلف المادي والثقافي والاجتماعي في البلاد العربية [٣١] .

عبد الكريم قاسم يستطلع جواً منطقة الخليج العربي

بعد أن حشدت بريطانيا قواتها في الكويت لتهديد سلامة العراق قام عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة بجولة استطلاعية فوق منطقة الخليج العربي وشط العرب والفاو وأم قصر وصفوان والزبير والشعيبة . وذلك في الساعة الثانية عشرة والنصف من ظهر يوم الاربعاء ٥ / ٧ / ١٩٦١ ، وقد استطلعها بطائرة عسكرية واستغرقت جولته زهاء ثلاث ساعات [٣٢].

إضافة قضاء الكويت إلى خريطة العراق الرسمية

بمناسبة البيان الخطير الذي تفضل باذاعته عبد الكريم قاسم يوم ٢٥ حزيران ١٩٦١ حول استعادة قضاء الكويت العراقي السليب ، فقد قررت وزارة المعارف أن تقوم مديرية المناهج والكتب بما يلزم لتدريس موضوع الكويت في جميع المراحل الدراسية واضافته إلى خريطة العراق الرسمية وضرورة ادماج تاريخ الكويت منذ الآن بتاريخ الوطن الأم مع تبصير الطلبة بالدسائس والمؤامرات الاستعمارية التي عزلت هذا الجزء السليب عن الوطن العراقي [٣٣] .

---

[٣١] جريدة الثورة ، العدد ٦٤ في ٤ تموز ١٩٦١ .

[٣٢] جريدة الثورة ، العدد ٦٤٢ في ٦ تموز ١٩٦١ .

[٣٣] جريدة الثورة ، العدد ٦٤٨ في ١٣ تموز ١٩٦١ .

مجلس الجامعة العربية يقبل انضمام الكويت

عقد مجلس الجامعة العربية في القاهرة اجتماعا سريا ليلة ٢٠ تموز ١٩٦١ قرر فيه الموافقة على ضم ما يدعى بحكومة الكويت إلى عضوية الجامعة . وقد انسحب الوفد العراقي من الاجتماع احتجاجا على هذا القرار الخاطئ الذي اتخذه مجلس الجامعة . وينص القرار على الزام الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضي الكويت في اقرب وقت ممكن كما يطلب إلى الحكومة العراقية عدم استخدام القوة فيما دعا بمطالبته بضم الكويت إلى العراق [٣٤] ، وكان العراق قد قدم مشروعا إلى لجنة الشؤون السياسية في الجامعة العربية في ٢٠ / ٧ / ١٩٦١ وهذا نصه :

نظر مجلس الجامعة طلب انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية وتدارس ببالغ القلق والاهتمام الوضع الناشيء عن اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١ بين شيخ الكويت والجهات البريطانية تلك الاتفاقية التي جعلت من الكويت قاعدة عسكرية تهدد سلامة العراق والأمة العربية كما بحث موضوع المحميات والمشيخات العربية الواقعة تحت حكم الاستعمار واستمع إلى تأكيدات الوفد العراقي بأن العراق سوف يتخذ كل الوسائل السلمية في سبيل استعادة حقوقه في الكويت ، وقرر :-

اولا - أن تقوم الدول العربية بعمل مشترك من أجل :-

١ - الغاء اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١ بين شيخ الكويت وبريطانيا .

٢ - انسحاب القوات البريطانية من الكويت .

٣ - تحرير كافة المشيخات والمحميات العربية في الخليج العربي وساحل مسقط وعمان والجنوب اليمني من الاستعمار .

ثانيا - أن ينظر مجلس الجامعة في دورته القادمة بالدار البيضاء في طلب انضمام الكويت إلى الجامعة بعد أن يتم جلاء القوات البريطانية عنها وتلغي اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١[٣٥] .

بيان من وزارة خارجية الجمهورية العراقية صادر بتاريخ ٢١ـ٧ـ١٩٦١ حول قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر بالاكثرية بقبول مشيخة الكويت في الجامعة

إن قرار مجلس الجامعة العربية الصادر بالاكثرية بقبول مشيخة الكويت عضوا في الجامعة العربية انتهاك صريح لميثاق الجامعة . فالرأي المجمع عليه والذي جرى عليه العمل في تفسير وتطبيق ما يتعلق بقبول الاعضاء من احكام يستلزم الاجماع في ذلك . ولاشك أن هذا الرأي تحتمه طبيعة الجامعة العربية وطبيعة العلاقات الوثيقة التي يفترض قيامها بين اعضائها . فليس من العملي ولا من المنطقي أن ينخرط في سلك الجامعة العربية من لا يرتضيه الاعضاء جميعا ومن لا يعترف بعضهم بشخصيته الدولية ولا يطمئنون إلى سلامة اتجاهاته السياسية . إن ذلك يثير من المشاكل ما يتنافى مع الغرض الذي ترمي إليه المنظمات الدولية التي تقوم على اعتبارات اقليمية فحسب بل تقوم فضلا عن ذلك على روابط وثيقة أخرى تفترض وحدة الأهداف وسلامتها .

[٣٤] جريدة الثورة ، العدد ٦٥٣ في ٢١ تموز ١٩٦١ .

[٣٥] وزارة الخارجية : حقيقة الكويت ، ج ٢ ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص ٢٠ .

ولا شك في أن انتهاك الاعضاء لميثاق الجامعة العربية غاية في الخطورة فإن فيه اضعافاً كبيراً للجامعة نفسها لأنه يظهر جليا عدم تمسك اعضائها بالمبادئ التي اتفقوا علـــى احترامـــها والسـير بموجبها .

إن الطريقة الشاذة التي تناول بها مجلس الجامعة العربية مشكلة الكويت اظهرت بجـــلاء مـا لبعض الدول العربية من مصالح ذاتية ضيقة دفعتها إلى عدم التقيد بمبادئ الميثاق في اتخـاذ قـرار دولي بالغ الخطورة يتنافى وما يفرضه واقع الأمة من تضامن وعمل موحد لمجابهة الاستعمار القائم في اجزاء عديدة من الوطن العربي كما دلت على أن هذه الدول انطلت عليـــها احـابيل الاسـتعمار وخططه فلا نظن أن هناك من ينكر أن الاتفاقية المزيفة التي وقعها شيخ الكويت قد ابقـت الكويـت تحت السيطرة البريطانية الدائمة ولا شك إنها تتنافى والاستقلال لأنها جعلت مـــن الكويـت قـاعدة عسكرية بريطانية ستستخدم دوما للضغط على البلاد العربية وتهديدها [٣٦] .

مندوب العراق يكشف مؤامرة قبول الكويت في الجامعة العربية

صرح الدكتور عبد الحسين القطيفي رئيس الوفد العراقي إلى الاجتماعـات الأخـيرة للجامعـة العربية : إن اجتماع مجلس الجامعة العربية الذي تقرر فيه قبول الكويت عضوا في الجامعـــة يعـدّ اجتماعا باطلا ، لأن الدعوة لم توجه إلى الوفد العراقي لحضور اجتماع المجلس ، ولذلك يعتبر انعقاد المجلس باطلا ويترتب على هذا البطلان عدم مشروعية القرارات التي اتخذت في اجتماع المجلس .

وكان الدكتور القطيفي يدلي بهذا التصريح لوكالة الانباء العراقية في مطار بغداد عند عودتـــه مساء أمس مع اعضاء الوفد العراقي ، ويضم الوفد السيد سامي الصفار المدير العام للدائرة العربيـة والسيد انيس زكي الملحق في وزارة الخارجية .

وقال السيد القطيفي ردا على سؤال لوكالة الانباء العراقية حول ما إذا كـان يعتقـد أن هنـاك امكانية كي تتراجع الجامعة عن قرارها هذا فقال : من الناحية القانونية لا يوجد قانون يمنع عـــودة الجامعة إلى احترام ميثاقها واعلان بطلان قرار قبول انضمام الكويت .

وقال الدكتور القطيفي : لقد ظهرت في اجتماع اللجنة السياسية لمجلس الجامعة استهانة بميثاق الجامعة إلى حد خطير يدعو للاسف لكل من يحرص على وحدة الصف العربـــي وتقويـة الجامعـة لتحقيق أهداف الأمة العربية ، وكان خرق الميثاق في الاجتماعات خرقا مضاعفاً ، فعلى الرغم من أن مندوبي الدول الاعضاء في اللجنة السياسية عجزوا عن مناقشة مبدأ الاجماع اللازم لقبول عضويـة الدول التي تطلب الانضمام إلى الجامعة ، وعلى الرغم من أن احدا من المندوبين لم يطعن في اجتماع اللجنة السياسية بصحة مبدأ ضرورة الاجماع في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعضوية تجاهلت اللجنـة السياسية متعمدة مبدأ الاجماع وصوتت بالاكثرية لقبول الكويت في الجامعـــة . واضـاف الدكتـور القطيفي أن ذلك هو الخرق الأول للميثاق وبعد أن انسحب الوفد العراقي من اجتماع اللجنة السياسـية محتجا على هذا الخرق قررت اللجنة السياسية دعوة مجلس الجامعة إلى الاجتماع فوراً مــن دون أن توجه الدعوة إلى الوفد العراقي لحضور اجتماع المجلس ، ولذلك يعدّ انعقاد المجلس باطلاً ويـــترتب

[٣٦] المصدر نفسه ، ص ٤٢ – ٤٣ .

على هذا البطلان عدم مشروعية القرارات التي اتخذت في اجتماع المجلـــس ومنـــها قـــرار قبـــول المشروع السعودي الذي يقضي بادخال الكويت إلى الجامعة العربية .

ويستطرد رئيس الوفد العراقي قائلا : أن العراق قد رفض قبول انضمـــام الكويـــت إلـــى مقـــر الجامعة العربية لأنها ليست دولة مستقلة إذ إنها تؤلف جزءاً من الجمهورية العراقية ، ولذلك فـــإن قرار مجلس الجامعة الذي اتخذ بالاكثرية باطل لا يترتب عليه أي أثر هذا فضلا عن أن القرار قد اتخذ في اجتماع عقد باطلا بالنظر لعدم دعوة الوفد العراقي إليه . ويظهر أن هناك مناورة ، وإن كل شيء كان مدبرا قبل الاجتماع حتى أن رئيس اللجنة كان يحاول منع المناقشة .

وردا على سؤال حول الدور الذي قام به المسؤولون في الامانة العامة للجامعة العربية قـــال أن السيد عبد الخالق حسونة الامين العام للجامعة نفسه تبنى الموضوع من اوله إلى اخره وكان يعمـــل كمحامٍ عن شيخ الكويت بشكل لا ينسجم مطلقا وضرورة حياده بوصفه امينا عاما.

واستطرد الدكتور القطيفي فقال : أن الامين العام للجامعة استقبل الشيخ أحمد الجابر في المطار عند وصوله إلى القاهرة ، وكان يتردد عليه يوميا في الفندق مرات عدة وذلك قبل أن يتخـــذ قـــرار قبول الكويت عضوا في الجامعة بعدة أيام .

وسأله مندوب الوكالة عما إذا كانت هذه البادرة ستكون نتيجتها ادخال المشيخات الواقعة تحـــت نفوذ الاستعمار البريطاني في الجامعة ، فقال القطيفي : أن ادخال الكويت إلى الجامعة يقصـــد منـــه الاستعمار البريطاني اسباغ شيء من الشرعية على وثيقة استقلال غير حقيقي منحها لشيخ الكويـــت بقصد ادامة النفوذ البريطاني والاستغلال البريطاني ليس في الكويت فقط وانما في جميع المحميـــات والمشيخات والسلطنات الخاضعة للحكم البريطاني في البلاد العربية والدافع لذلك هو البحث عن شكل جديد للعلاقات بين بريطانيا وهذه المشيخة والمحمية ، فإن الاستعمار بعد أن انحسر عن أكثر بقـــاع العالم وبعد أن نمت الحركات التحررية في البلاد العربية غير المستقلة أخذ البريطـــانيون يحـــاولون الاستمرار على حكمهم لهذه المحميات والمشيخات عن طريق اعطاء انظمتها شكلا جديدا يكون أكـــثر قبولا حسب رأيهم أمام الرأي العام العالمي ولما كانوا يشعرون أن هذا الاستقلال المزيف الذي منحوه الآن الى الكويت لا ينطلي على العالم حاولوا أن يحصلوا على تصديق له عن طريق ادخال الكويـــت في جامعة الدول العربية وفي المنظمات الدولية الأخرى .

ومضى الدكتور القطيفي يقول : إنه في حالة نجاح هذه التجربة سيطبق الانكليز ذات الاسلـــوب بالنسبة للمحميات والمشيخات الأخرى وإذا ما استمرت جامعة الدول العربية على اذعانها لتأييد هـــذه السياسة البريطانية الجديدة ولم تتراجع عن الخطأ الذي ارتكبته في قبول الكويـــت فـــإن المحميـــات والمشيخات والسلطنات الخاضعة للحكم البريطاني ستدخل النفوذ البريطاني إلى قلب الجامعة .

وأكد الدكتور عبد الحسين القطيفي ما اعلنه عبد الكريم قاسم في الاسبوع المـــاضي بأنـــه قـــد عرض على العراق دفع ٤٠ مليون دينار سنويا مقابل تنازل العراق عن حقه المشروع في الكويـــت . وقال : أن الفكرة هذه غير جديدة ، فقد عرضت عند قيام الاتحاد العربي قبل الثورة فقد أراد الانكلـــيز أن تبقى الكويت كما هي على أن يدفع شيوخ الكويت ٤٠ مليون دينار ســـنويا للاتحـــاد . واضـــاف القطيفي أن الفكرة قد تكرر عرضها في الأيام الأخيرة .

وتكلم الدكتور القطيفي عن الدور الذي قام به الوفد العراقي لانقاذ الدول العربية والجامعة من النتائج التي تترتب على تهاونها وتساهلها في هذا الموضوع الخطير فقال أن الوفد العراقي حاول أن يبين اثناء الاجتماعات اهمية المحافظة على وحدة الصف العربي في الظروف الدولية الخطرة التي تحيط في الوقت الحاضر بالامة العربية في المغرب وفي المشرق وفي قلب البلاد العربية . كما حاول الوفد العراقي أن يحذر مندوبي الدول العربية في الجامعة من مغبة الاستهانة بميثاق الجامعة أو الاستهانة باهمية المحافظة على وحدة الصف العربي كما كان الوفد العراقي يناشد دوما مندوبي الدول العربية بأن لا يساعدوا الاستعمار على تحويل المعركة من معركة بين الأمة العربية وبين الاستعمار إلى معركة بين العرب أنفسهم .

واجاب الدكتور القطيفي على سؤال حول ما اذا كانت هناك حقا فكرة لإرسال قوات عربية إلى الكويت فقال : أن فكرة ارسال قوات عربية لتحل محل القوات البريطانية قد ذكرت في اوساط الجامعة، وإذا صحت فإننا نعتبرها تعريبا للاحتلال البريطاني واختتم الدكتور القطيفي تصريحاته بالاشارة إلى المشروع العراقي الذي تقدم به إلى اللجنة السياسية قائلا أن الوفد العراقي قد شرح للجنة السياسية الطريقة التي يرى العراق اتباعها في تناول الموضوع وهي :

١ - ضرورة سحب القوات البريطانية من الكويت .

٢ - ضرورة الغاء اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١ بين بريطانيا والشيخ والتي تمكن القوات البريطانية من العودة في كل حين .

٣ - ضرورة وضع خطة عربية موحدة لمحاربة الاستعمار وتحرير الاجزاء المحتلة في الجزيرة العربية .

٤ - ضرورة تأجيل الموضوع إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب المقرر عقده في المغرب في ايلول القادم حتى يتم الجلاء وتلغى الاتفاقية [٣٧] .

وزارة الخارجية العراقية تحتج على الاستفزازات البريطانية وتبلغ مجلس الأمن قضية الجنود الثلاثة

تحدث ناطق بلسان وزارة الخارجية العراقية إلى وكالة الانباء العراقية حول الحادث العدواني الذي ارتكبته السلطات العسكرية البريطانية في الكويت بايفادها ثلاثة جنود في مهمة عسكرية خاصة في منطقة صفوان فقال :

اطلعت وزارة الخارجية على التحقيقات الأولية التي اجرتها الجهات المختصة مع الجنود البريطانيين الثلاثة الذين القي القبض عليهم في صفوان بتاريخ ٢٣ / ٧ / ١٩٦١ مع مدرعتهم المسلحة التابعة لسرية الهندسة رقم ٣٤ من القوات البريطانية المحتشدة في الكويت . وقد ثبت أن الجنود المشار إليهم قد القي القبض عليهم أثناء قيامهم بتنفيذ مهمة عسكرية انيطت بهم من قبل القيادة البريطانية في الكويت . وقد ابلغت وزارة الخارجية بوساطة ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة مجلس الأمن بهذا الحادث كما قدمت مذكرة احتجاج إلى السفارة البريطانية يوم ٢٦ الجاري

---

[٣٧] جريدة الثورة . العدد ٦٥٥ . في ٢٣ تموز ١٩٦١ .

لفتت فيها نظر السفارة إلى الخطورة البالغة لهذا العمل العدواني الاستفزازي الذي يكون خرقا لسيادة العراق وانتهاكا للقانون الدولي واحتجت الوزارة احتجاجا شديدا على هذا العمل الذي تم بناء على أمر من السلطات العسكرية البريطانية في الكويت وطلبت إلى السفارة العمل على وضع حد لامثاله من الأعمال الاستفزازية التي من شأنها أن تزيد من حدة التوتر في منطقة الشرق الاوسط وتعرض السلام فيها إلى الخطر واسترعت نظر السفارة إلى النتائج الوخيمة التي يمكن أن تنجم عنها والتي تتحمل الحكومة البريطانية وحدها ما يترتب عليها من مسؤوليات .

واضاف الناطق بلسان وزارة الخارجية يقول : أن البت في أمر هؤلاء الجنود قد تـرك طبقا لاحكام القانون إلى جهات التحقيق والقضاء في الجمهورية العراقية [٣٨] .

الحاكم العسكري العام يتحدث عن قضية الكويت

تحدث اللواء الركن أحمد صالح العبدي رئيس اركان الجيش والحاكم العسكري العام ، عن الكويت ، القضاء العراقي السليب ، تناول صفحات مطوية تضمنت حقائق تكفي وحدها لتأكيد حق العراق في هذا الجزء الغالي من عراقنا الحبيب ، وأكد في حديثه لجريدة الثورة ، أن الحق سينتصرولا شك ، وليس هناك من يستطيع طمسه أو الطغيان عليه مهما اعتمد من وسائل واتبع من اساليب . وإن مطالبة العراق بحقه كشفت حقيقة كثير من ادعياء العروبة وفضحت نواياهم .

إن هذا الذي يعدّونه مندوب الكويت في الأمم المتحدة واسمه عبد العزيز حسين ليس عربياً بل هو ايراني . وكان من الاوائل الذين اعترفوا بحق العراق في قضاء الكويت ، فقد أصدر كتابا عندما كان مديرا لمعارف الكويت دعا فيه إلى إعادة قضاء الكويت إلى العراق ، إلى الوطن الأم ، وهذا الكتاب موجود . وشيخ الكويت الحالي عبد الله السالم الصباح نفسه ، كان من اشد المتحمسين لإعادة قضاء الكويت إلى العراق يوم كان رئيسا لمجلس الشورى في عهد الشيخ السابق . . . [٣٩] .

ايران تستغل مسألة الكويت

استغلت ايران (موضوع مطالبة العراق بالكويت) لتعبر عن موقفها المعادي للعراق وسياستها في أن يبقى ضعيفا كي تملي عليه شروطها لحل الخلاف الحدودي وبخاصة في شط العرب . وقد ارسل شاه ايران برقية تهنئة إلى حاكم الكويت بمناسبة اعلان (استقلال) الكويت . كما ارسل وزير الخارجية الايراني برقية تهنئة إلى حاكم الكويت وابدى استعداد بلاده لارسال وفد رسمي إلى الكويت تعبيرا عن التضامن معها . وقد وصل الوفد الذي رأسه رئيس مجلس الشيوخ الايراني إلى الكويت في ٨ تموز ١٩٦١ ، حاملاً رسالة من شاه ايران إلى حاكم الكويت . وقد استمرت الزيارة ثلاثة أيام من جانبها شنت الصحف الايرانية هجوما على العراق بسبب مطالبته بالكويت . كما فتحت ايران مجالها الجوي أمام الطائرات العسكرية البريطانية التي نقلت قوات بريطانية لحماية نظام ال صباح ،

---

[٣٨] جريدة الثورة ، في ٢٨ تموز ١٩٦١ .

[٣٩] جريدة الثورة ، في ٣١ تموز ١٩٦١ .

وقدمت تسهيلات لتهيئة الطائرات . وفي الأمم المتحدة وقفت ايران إلى جانب انفصال الكويت عن العراق .

لقد أدى الموقف الايراني إلى استمرار تأزم العلاقات بين البلدين ، الذي كاد يصل إلى الصدام المسلح عندما قامت ايران بمد الكويت بالمواد الغذائية عن طريق الزوارق عبر الخليج العربي، إذ اطلقت القوات العراقية النار عليها ، فاضطرت ايران إلى تسيير سفن عسكرية لحماية تلك الزوارق[٤] .

نص المذكرة التي سلمت للبعثات السياسية للدول العربية في بغداد بتاريخ ١٠ آب ١٩٦١ بشأن موقف الحكومة العراقية من قرار مجلس جامعة الدول العربية الخاص بالكويت .

تهدي وزارة خارجية الجمهورية العراقية تحياتها إلى سفارة . . . . في بغداد وتتشرف أن تحيط السفارة علما بموقف الحكومة العراقية من القرار الذي اتخذه مجلس جامعة الدول العربية يوم ٢٠ / ٧ / ١٩٦١ بشأن الكويت راجية ابلاغه إلى حكومتها الموقرة .

لا يخفى أن القرار المذكور تضمن التزام الحكومة العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت إلى العراق وقبول الكويت عضوا في الجامعة والتزام الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة ما اسماه القرار باستقلال الكويت تلك المساعدة التي فسرتها الامانة العامة بمذكرتها رقم ٥ / ١٢ / ٦ - ٦٣٥ المؤرخة في ٢٢ تموز ١٩٦١ بكونها تعني ارسال قوات عربية إلى الكويت لتحل محل القوات البريطانية بها .

إن قرار مجلس الجامعة هذا قد انطوى على خرق واضح لميثاق الجامعة واغراضها وعلى استهانة خطيرة باحكام الميثاق ومبادئه : فلقد تضمن القرار فيما تضمن قبول الكويت عضوا في الجامعة الأمر الذي يتعارض مع غرض من الاغراض التي انشئت الجامعة من اجلها ألا وهو صيانة سيادة الدول الاعضاء وذلك لأن الكويت جزء من اقليم العراق الذي هو إحدى الدول المؤسسة للجامعة . يضاف إلى ذلك عدم توافر شروط العضوية في الكويت حيث إنها ليست دولة وليست مستقلة كما أن المجلس اتخذ قراره بقبول عضوية الكويت خلافاً لمبدأ الاجماع اللازم في إصدار مثل هذا القرار . ثم أن القرار قد فرض على العراق على الرغم من معارضته التزامات لا يمكن أن تفرض عليه من دون موافقته، إذ أن ميثاق الجامعة صريح في أن القرار لا يمكن أن يلزم إلا من يقبله من الدول الاعضاء . هذا فضلاً عن أن القرار موضوع البحث قد اتخذ من قبل المجلس في اجتماع انعقد باطلاً لعدم دعوة الجمهورية العراقية إلى حضوره بعد أن انسحب وفدها من اجتماع لجنة الشؤون السياسية .

وفضلا عن مخالفة القرار المذكور لميثاق الجامعة واغراضها فإنه لا يتفق مع المصالح العربية العليا ومع أهداف الأمة العربية في التحرر ومقاومة الاستعمار والرجعية . فهو من ناحية يفرق

---

[٤] موسى محمد طويرش ، العلاقات العراقية الايرانية (١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم التاريخ ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٧ ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

الصف العربي ويضعف جامعة الدول العربية ويحول معركة العرب مع الاستعمار إلى خصومة بين العرب أنفسهم . كما إنه يتمشى من الناحية الأخرى مع اغراض الاستعمار البريطاني في ادامة نفوذه في الكويت عن طريق فصلها عن العراق وحماية الانظمة الرجعية التي اتحدت مصالحها مع مصالح الاستعمار هنالك .

وتود الوزارة أن تلفت النظر إلى الحماس الغريب الذي ابداه الامين العام للجامعة في سبيل حمل مجلس الجامعة على اتخاذ القرار المشار إليه مع علمه إنه يخالف على الاقل حقا تطالب به إحدى الدول اعضاء الجامعة كما وتلفت النظر إلى بعض اتصالاته التي لا تتفق - أثناء بحث القضية - وما عليه من واجبات وما يجب أن يلتزم به من حياد .

بالنظر لما تقدم ولحرص العراق شعبا وحكومة على المصالح العربية العليا ولايمانه بضرورة التعاون المخلص بين دول الجامعة من أجل تحقيق أهداف الأمة العربية في انقاذها من الاستعمار وفي خلق مجتمع عربي حر متقدم ، تطالب الحكومة العراقية حكومات دول الجامعة العربية أن تنقذ الجامعة مما اراده لها الاستعمار واعوانه من مصير مؤلم وذلك بتحقيق ما يأتي :

أولا - الغاء القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة يوم ٢٠ / ٧ / ١٩٦١ وذلك لبطلانه بسبب مخالفته للميثاق وتعارضه مع اغراض الجامعة ومع أهداف الأمة العربية .

ثانيا - قيام الدول العربية بعمل جماعي من أجل الغاء ما اسمي باتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١ بين بريطانيا وشيخ الكويت التي جعلت من الكويت قاعدة بريطانية ومن أجل تحرير كافة المشيخات والمحميات العربية في الخليج العربي وساحل مسقط وعمان والجنوب اليماني .

ثالثا - العمل على ايداع الامانة العامة إلى أيد حريصة على المصالح العربية .

وفي انتظار ما ستسفر عنه مساعي حكومة . . . . بهذا الشأن تجد حكومة الجمهورية العراقية نظرا للأسباب الواردة أعلاه أن من الصعب عليها جدا أن تقوم ضمن نطاق الجامعة العربية بالدور الذي ترتضيه في خدمة القضايا العربية مؤكدة في الوقت نفسه حرصها الشديد على المصالح العربية العليا واستعدادها للعمل الجدي والتضحية في سبيلها [٤١] .

حكومة الجمهورية العراقية تعلن إنها ستستخدم الوسائل السلمية لاستعادة الكويت

ابلغ عدنان الباجه جي المندوب الدائم للجمهورية العراقية في الأمم المتحدة ، ابلغ مجلس الأمن الدولي في مذكرة نشرت في الأمم المتحدة أن حكومة الجمهورية العراقية ستسخدم الوسائل السلمية فقط لاستعادة الكويت القضاء العراقي السليب وقال المندوب العراقي إنه تلقى تعليمات من حكومته تؤكد السياسة التي سبق أن اعلنتها في انتهاج السبل السلمية لاستعادة حقوقها الشرعية في الكويت. وقد طلب المندوب العراقي من السيد ارماند بيرارد رئيس مجلس الأمن تعميم المذكرة العراقية على اعضاء المجلس الأحد عشر . وقد عارض المندوب العراقي قيام رئيس مجلس الأمن بتوزيع برقية

---

[٤١] وزارة الخارجية ، قضية الكويت ، ج ٢ ، ص ٤٤ - ٤٦ .

مندوب شيوخ الكويت المدعو بدر الملا وقال : أن هذه البرقية جاءت من شخص معين لا يتمتع بمكانة معترف بها في المنظمة الدولية ولاسيما أن قضاء الكويت ليس عضواً في الأمم المتحدة [٤٢] .

وزير الخارجية يفضح نوايا بريطانيا في الخليج

اعلن السيد هاشم جواد وزير خارجية الجمهورية العراقية ، في الجمعية العامة للأمم المتحدة أمس الأول . أن الكويت ليست سوى قاعدة بريطانية تستخدم ضد الاقطار العربية المتحررة . وقال : أن بترول الكويت هو سبب اهتمام بريطانيا في القضاء العراقي السليب . واستطرد السيد جواد قائلا : أن المصالح البريطانية تحصل سنويا على ما يناهز المائتين والخمسين مليون دولار من بترول الكويت ، بينما يتسلم الشيخ العميل أكثر من اربعمائة مليون دولار سنويا يقوم باستثمارها في بريطانيا . وقال : أن هذه الاستثمارات قد اربت على الالف مليون دولار .

وكان الوزير العراقي يرد بهذا على ادعاءات المندوب البريطاني في الجمعية العامة في الاسبوع الماضي بشأن هذا الموضوع مستعملا حقه في الرد على هذه المزاعم .

ورفض السيد جواد مزاعم بريطانيا القائلة بأن الكويت القضاء العراقي السليب كان دولة مستقلة . واعلن بأن بريطانيا احتفظت بالشيخ العميل في السلطة لحماية مصالحها الاقتصادية والعسكرية .

وقال السيد جواد : أن الكويت كانت دائما تعدّ جزءا لا يتجزأ من العراق . وانها لم تكن مطلقا دولة مستقلة . كما يدعي مندوب بريطانيا ، كما إنها لا تملك ايا من مقومات الدولة ، وإن الأمر لا يتعدى بضع ابار من النفط وعدة الاف الهكتارات من الصحراء القاحلة . ولفت الانظار إلى أن الكويت باتت تشكل تهديدا خطيرا لاستقلال العراق وسلامته .

وكان الوفد العراقي لدى الأمم المتحدة قد عمم أمس الأول بيانا على وفود الدول الاعضاء في المنظمة الدولية ناشد فيه الدول التي تدرك ادراكا تاما مسؤولياتها الدولية معارضة المساعي التي تبذلها بريطانيا لادخال الكويت إلى عضوية الأمم المتحدة . وأكد البيان العراقي أن بريطانيا تعرف أن للعراق حقا لا يقبل الجدل في الكويت . واتهم بريطانيا بخلق أزمة مفتعلة حول مشيخة الكويت المتنازع عليها لتحويل انظار الرأي العام العالمي عن سياسة استعمارها الجديد . ليس في الكويت فحسب بل في منطقة الخليج العربي كلها ، وفي عمان وجنوب الجزيرة العربية .

واشار البيان العراقي إلى مصالح بريطانيا النفطية الواسعة في هذه المناطق ، وأكد أن بريطانيا ترغب في تضليل الرأي العام وحمله على الاعتقاد بأنها تسعى وراء تصفية نظامها الاستعماري على وفق قرار الجمعية العامة الخاص بانهاء الاستعمار وقال البيان : أن بريطانيا ترغب في الابقاء على مصالحها الاستعمارية وعلاقاتها بالخليج تحت ستار جديد يلقي قبولا أكثر ، هو ستار الاستغلال . غير أن هذه المناورات الاستعمارية لا يمكن أن تغير نظام الحماية البريطانية الذي فرض على شعوب المنطقة ، ولا يمكن أن تخفي الحقيقة الراهنة وهي أن مصادر الثروة النفطية في المنطقة مركزه في ايدي مجموعات دولية .

---

[٤٢] جريدة الثورة ، العدد ٦٧٥ ، في ١٦ أب ١٩٦١ .

واضاف البيان العراقي يقول : أن الأحداث قد اظهرت أن الحركات البريطانية تجاه الكويت بدأت قبل منح الاستقلال المزعوم في تموز الماضي بزمن طويل . وكشف البيان هدف التدخل البريطاني العسكري فقال : إنه كان يهدف بالدرجة الأولى إلى تهديد سلامة العراق ولضرب جميع الحركات القومية النامية التي أخذت في الوقت الحاضر تستحوذ على الاذهان في المنطقة .

وقال البيان : إنه لم يكن من الصعب على بريطانيا أن تجد بين الفئات الرجعية في المنطقة حلفاء مخلصين ايدوا اعمالها العدوانية ومكنوها من تنفيذ مخططاتها الاستعمارية [٤٣] .

وقد ارسل وزير الخارجية برقية إلى رئيس مجلس الأمن حول الموقف الخطير المتوتر الذي نشأ في الشرق الاوسط بسبب التهديدات البريطانية . وهذا نصها :

سيادة رئيس مجلس الأمن
الأمم المتحدة – نيويورك

لي الشرف أن استرعي انتباهكم إلى بيان وزارة الدفاع البريطانية بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ١٩٦١ الذي اعلنت فيه اتخاذ اجراءات احتياطية محدودة بسبب ما اثير من توتر في الشرق الاوسط خلال مدة عيد الميلاد كما جاء في البيان .

لقد اصبح معروفاً تماماً بأن هذه الاجراءات الاحتياطية ذات النطاق المحدود تتضمن ارسال حاملة طائرات وطرادين وسفينة لانزال الجنود وباخرة اضافية إلى الخليج العربي وكذلك تحركات القوات العسكرية في منطقة الخليج العربي وكينيا وعدن والقواعد البريطانية العسكرية الأخرى في الشرق الاوسط .

اننا باعلامكم عن هذه التحركات والاستعدادات البريطانية يهمنا بصورة خاصة أن نسترعي انتباه مجلس الامن إلى المخاطر التي تهدد سلم منطقة الشرق الاوسط وامنها والنتائج الوخيمة لمثل هذه التحركات العدوانية وأن الحكومة البريطانية بمثل هذه التحركات تعكر من جديد سلام المنطقة بصورة عامة وتهدد امن العراق بصورة خاصة كما سبق لها أن فعلت في حزيران الماضي . وقد صاحب هذه الاستعدادات والتهديدات العسكرية حملة دعائية معادية موجهة ضد العراق .

إن الحكومة البريطانية باتباعها سياسة التهديد بالقوة والاستفزازات الاعتدائية والدعائية الاستعدائية تهدف إلى ممارسة الضغط على الدول الصغيرة وارغامها على الخضوع لها رامية من وراء ذلك إلى ادامة سيطرتها السياسية والاقتصادية على المنطقة والحفاظ على مصالحها الاستعمارية غير المشروعة عن طريق – سياسة التهديد التقليدية .

وبالنظر للموقف الخطير الذي نشأ في الشرق الاوسط منذ اعلان البيان البريطاني فإني ارجو أن تتكرموا باحاطة أعضاء مجلس الامن علماً بذلك واسترعاء انتباهكم إلى تلويح بريطانيا بالقوة والاعمال الاستفزازية التي خلقت وضعاً في غاية التوتر يعرض سلم المنطقة وامنها للخطر كما يهدد حرية العراق وامنه .

---

[٤٣] جريدة الثورة ، العدد ٧٢٣ ، في ١٢ تشرين الأول ١٩٦١ .

٢٨ / ١٢ / ١٩٦١
هاشم جواد
وزير الخارجية

وارسلت وزارة الخارجية إلى الهيئة الدبلوماسية في العراق كتاباً هذا نصه :

الجمهورية العراقية — الرقم نشر ٨٩٦ / ٨٩٦ / ٦٠٠
وزارة الخارجية — التاريخ ٨ / ١ / ١٩٦٢
دائرة العلاقات

تهدي وزارة الخارجية تحياتها إلى الهيئة الدبلوماسية في العراق وتتشرف أن تبلغها رسمياً بتصريح سيادة وزير الخارجية الذي يتضمن موقف الحكومة العراقية حول الدول التي تنوي تأسيس علاقات دبلوماسية مع ما يسمى بدولة الكويت :

منذ أن حاولت بريطانيا في ١٩ حزيران ١٩٦١ اكمال تنفيذ مخططها لتجزئة العراق بابقاء قضاء الكويت منفصلا عنه سالكة في ذلك الاساليب الاستعمارية المعروفة ومستعينة باعوانها من الحكام التابعين لم تترك حكومة الجمهورية العراقية وعلى رأسها سيادة الزعيم رئيس الوزراء فرصة للتأكيد على حق العراق القطعي في الكويت وعزمه الاكيد على صيانة هذا الحق دفاعا عن كيان الشعب العراقي ووحدة اقليمه الذي لا يقبل التجزئة والذي لا يمكن أن تقوم فيه إلا دولة واحدة .

أما ما اسماه الاستعمار البريطاني وعملائه بدولة الكويت فما هو إلا صنيعة غير مشروعة تحاول بريطانيا الآن أن تسبغ عليها صفة الشرعية بعد أن اقتطعتها عنوة سلطات الاحتلال البريطاني منذ عام ١٩١٤ وعملت في عهد الانتداب على الاحتفاظ بها تحت سيطرتها خلافاً لاحكام الانتداب التي تلزم بريطانيا بالمحافظة على سلامة اقليم العراق ووحدته الكاملة .

وقد لاحظت الجمهورية العراقية أن بعض الدول التي يتبادل العراق معها التمثيل الدبلوماسي اخذت تتجه في الآونة الاخيرة إلى اقامة علاقات دبلوماسية مع ما يسمى بدولة الكويت وحيث أن هذا العمل غير الودي ينطوي على انكار لحقوق العراق واضرار بمصالحه الحيوية فإن حكومة الجمهورية العراقية تجد من واجبها أن تذكر تلك الدول بما يترتب على العمل المذكور [٤٤] .

مسألة انضمام الكويت إلى الامم المتحدة

عقد مجلس الامن الدولي في الساعة السابعة مساء يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦١ جلسة للنظر في طلب شيوخ الكويت بالانضمام إلى الامم المتحدة . وقد عقدت هذه الجلسة بناء على طلب عمر لطفى المندوب الدائم للجمهورية العربية المتحدة . وقد اعترض المندوب السوفيتي ورئيس مجلس الامن فالريان زورين على ادراج هذا الموضوع في جدول اعمال المجلس ، وقال : أن الوضع في الكويت لا يجعل في الامكان تسوية مسألة انضمامها إلى الامم المتحدة . وطالب بتأجيل النظر في هذا

[٤٤] وزارة الخارجية ، حقيقة الكويت ، ج ٣ ، ص ٤١ – ٤٢ .

الموضوع في الوقت الحاضر . فاعترض عمر لطفي على ذلك قائلا : " إنــه يعتبر أن المعلومات المتوفرة لدى المجلس عن الكويت - كافية - لتبرهن علــى أن الكويت - دولة - مستقلة ذات سيادة!! وبعد ذلك وافق المجلس على ادراج القضية في جدول اعماله إن لم يبد أي من الأعضاء الاخرين اعتراضه على ذلك مع تسجيل اعتراض الاتحاد السوفيتي .

وقد دعا عدنان الباجه جي - مندوب الجمهورية العراقية للمشاركة في المناقشة . ودافع عمر لطفي مندوب العربية المتحدة عن شيوخ الكويت وزعم أن عائدات النفط تستغل لتحسين الخدمات التعليمية والخدمات العامة الأخرى ، وادعى مندوب العربية المتحدة أن الشيوخ العملاء " قد سنوا التشريعات اللازمة لتأليف مجلس نيابي للاضطلاع بسن قانون اساسي " . وقال أن اثنتين وستين دولة قد اعترفت بسيادة الكويت المزعومة حتى الآن " [٤٥] .

وأيد باتريك دين مندوب بريطانيا طلب العربية المتحدة قبول الكويت في المنظمة العالمية وقال : أن بريطانيا كانت لها علاقات ودية وثيقة مع الكويت لسنوات طويلة . وزعم المندوب البريطاني أن مشايخ الكويت اتخذوا مؤخرا عددا من الخطوات لتحقيق - شخصية الكويت الدولية " . واضاف قائلا: " أن النتيجة المنطقية - لذلك هي أن تصبح الكويت عضوا في الامم المتحدة " [٤٦] .

ثم تحدث عدنان الباجه جي - مندوب الجمهورية العراقية فقال : أن طلب الكويت يجب أن يرفض للاسباب الثلاثة الاتية :

اولا - أن الكويت لم تكن دولة في المفهوم الدولي مطلقا .

ثانيا - ان الكويت كانت دائما وابدا جزءا لا يتجزأ من العراق من الناحيتين القانونية والتاريخية .

ثالثا - أن الكويت في الواقع ليست إلا مستعمرة بريطانية لا تتوفر فيها شروط العضوية في المنظمة الدولية . واشار أيضا إلى أن الاجانب يشكلون الاغلبية العظمى من سكان الكويت وقال أن الكويت لا تعدو كونها - دولة المدينة - إذ لا يوجد فيها إلا قليل من مناطق السكن ، ويتبعثر البدو في ارجائها .

ثم استعرض المندوب العراقي باسهاب تاريخ الكويت وعلاقة بريطانيا بها ، مؤكدا بأن السياسة البريطانية كانت تستهدف السيطرة على الكويت للمحافظة على الطريق المؤدية إلى الهند [٤٧] .

وتجدر الاشارة إلى أن مجلس الجامعة العربية كان قد بحث مشكلة الكويت وقرر ارسال قوات عربية بديلة عن القوات البريطانية في الكويت طبقا للمشروع الذي تقدمت به السعودية في تموز ١٩٦١ . فانسحب العراق من مناقشات مجلس الجامعة احتجاجا على ذلك . ثم الفت اربع دول عربية قوات عسكرية باسم جامعة الدول العربية لتحل محل القوات البريطانية في الكويت وهذه الدول هي السودان والسعودية والاردن والجمهورية العربية المتحدة . وبلغ تعدادها (٢٣٠٠) جندي وصلت

[٤٥] جريدة الثورة ، العدد ٧٦٦ في ١ كانون الأول ١٩٦١ .

[٤٦] جريدة الثورة ، المصدر السابق .

[٤٧] المصدر نفسه .

الكويت في شهر ايلول ١٩٦١ . وفي شهر تشرين الأول ١٩٦١ غادرت جميع القوات البريطانية الكويت بعد أن استبدلت بقوات عربية [٤٨] .

وعلى الرغم من أن دعوة عبد الكريم قاسم باستعادة الكويت كانت قد حظيت بتأييد قادة الجيش والرأي العام العراقي بالاجماع إلا إنه لم يتخذ أية اجراءات عملية بصدد استعادتها وظلت تصريحات حكومته تؤكد إنها لن تستخدم القوة لتحقيق ذلك الهدف وانما ستسعى إليه بالطرق السلمية .

وقد ظل الموقف من الكويت على ما هو عليه كما اسلفنا سابقا طيلة المدة التي استمر عليها حكم عبد الكريم قاسم ولغاية سقوطه في الثامن من شباط ١٩٦٣ .

مجلس الوزراء يصادق على اتفاقية التعاون بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغاريا الشعبية

صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ الثامن والعشرين من حزيران ١٩٦١ على القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦١ والخاص بتصديق اتفاقية التعاون بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغاريا الشعبية في حقول الاذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح والانباء .

وتجدر الاشارة إلى أن تلك الاتفاقية كانت قد عقدت في السابع من شهر مايس ١٩٦١ ، وقد وقعها عن حكومة الجمهورية العراقية الدكتور فيصل السامر وزير الارشاد ، بينما وقعها عن حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية كراستيو ستربزوف السفير فوق العادة .

وقد تضمنت الاتفاقية مقدمة واثنتي عشرة مادة . وجاء في الأسباب الموجبة لتلك الاتفاقية ما يأتي :

سعيا لتحقيق انجح الوسائل للتعريف بالجمهورية العراقية في الخارج على مستوى تعاوني فني ورغبة في الافادة من المنجزات العلمية والفنية التي تتم في الدول الأخرى في مجالات الاذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح والانباء من أجل تطوير ورفع مستوى كفاءة مؤسسات وموظفي وزارة الارشاد ونظرا لما لمسه الجانب العراقي من رغبة حكومة بلغاريا الشعبية في عقد هذه الاتفاقية ، وحيث أن هذه الاتفاقية قد تم التوقيع عليها بتاريخ ٧ / ٥ / ١٩٦١ بعد موافقة مجلس الوزراء على عقدها ، ولوضعها موضع التنفيذ نظمت هذه اللائحة للتصديق عليها وتشريعها بقانون[٤٩] .

[٤٨] ليث الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٤ .

[٤٩] مجموعة القوانين والانظمة ، المصدر السابق ، ص ٢٣٢ - ٢٣٦ ؛ الوقائع العراقية ، العدد ٥٤٨ في ١٠ / ٧ / ١٩٦١ .

الحكومة العراقية تتبرع بمليون دينار للجزائر المجاهدة
كدفعة أولى من المساعدات المخصصة للجزائر في ميزانية ١٩٦١

في الساعة التاسعة من مساء يوم (٧ تموز ١٩٦١) ، حضر عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ، الحفلة التي اقامها وزير خارجية الجمهورية العراقية – على شرف سماحة الحاج امين الحسيني – مفتي فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا . وقال قاسم ، أما احسن خطوة لنصرة الجزائر هي أن نطلب من وزير المالية ابداء التسهيلات فوراً لتسليم حكومة الجمهورية الجزائرية صكا بمبلغ مليون دينار دعما لنضال واستقلال الجزائر وقال قاسم لممثل الجزائر محمد القصوري ونرى من الافضل أن تتسلم هذا الصك بنفسك صباح الغد [١] .

افتتاح بناية المجلس الوطني

افتتح عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء مساء يوم ١٦ تموز ١٩٦١ بناية المجلس الوطني العراقي وارتجل خلال حفل الافتتاح خطاباً اشار فيه إلى أن البرلمان لن يكون مصدراً للشر ، بل سيكون مصدرا للخير والنفع العام ، واشار إلى أن الحكومة سوف تعهد إلى هيئة عامة بتشريع الدستور الدائم [٢] .

كما افتتح قاسم في يوم ١٧ تموز جامع الازبك الجديد مشيرا إلى إنه سيثبت في الدستور الدائم أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام وإن الاديان الأخرى في بلادنا حرة زاهرة منطلقة[٣].

وتجدر الاشارة إلى أن الجامع المذكور يقع بجوار وزارة الدفاع في منطقة باب المعظم .

مجلس الوزراء يصادق على تعديل قانون
التنمية الصناعية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦١

صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٦١ على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦١ الخاص بتعديل قانون التنمية الصناعية رقم ٣١ لسنة ١٩٦١ وهذا نص القانون :

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الصناعة ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي :-

المادة الأولى –

١ – تضاف إلى المادة التاسعة من قانون التنمية الصناعية رقم ٣١ لسنة ١٩٦١ العبارة التالية بعد عبارة " الشروط الاتية " :

---

[١] جريدة الثورة ، العدد ٦٤٤ في ٩ تموز ١٩٦١ .

[٢] المصدر نفسه ، العدد ٦٤٩ في ١٨ تموز ١٩٦١ .

[٣] جريدة الثورة ، العدد ٦٥٠ في ١٨ تموز ١٩٦١ .

" وعلى أي مشروع متمتع بالمساعدات حاليا أن يستكمل هذه الشروط قبل ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦١ وإلا الغيت شهادة الاعضاء الممنوحة له " .

٢- تضاف الفقرة التابعة إلى آخر المادة التاسعة من القانون وتكون الفقرة الرابعة لها :

" ٤- في تطبيق ما تقدم من احكام هذه المادة يراعى ما يأتي :

أ - فيما يخص نسبة العمال والمستخدمين في المشروع من غير العراقيين :-

أولا : لا يعتبر الكويتيون من غير العراقيين .

ثانيا : يعامل الفلسطينيون في العراق كالعمال والمستخدمين العراقيين .

ثالثا : العمال والمستخدمون من ذوي الكفاءات الخاصة الذين يحتاج إليهم المشروع من رعايا البلاد العربية الأخرى يعاملون كما لو كانوا عراقيين على أن يدعم تقرير الحاجة إليهم بقرار من مديرية تنمية الصناعات الاهلية العامة .

رابعا : لا يحتسب العمال والمستخدمون المذكورون أعلاه ضمن النسبة المعينة لغير العراقيين.

ب- فيما يخص رأسمال المشروع الاسمي والمدفوع يراعى ما يأتي :-

أولا - رأس المال المدفوع من أي كويتي يعتبر عراقيا .

ثانيا - يعامل رأس المال المدفوع من أي مواطن في أي بلد عربي كما لو كان عراقياً .

ثالثا - يحتسب رأس المال المذكور فيما تقدم في نطاق نسبة الـ (٦٠%) المشروطة للعراقيين " .

المادة الثانية - تلغى المادة الرابعة عشرة من القانون ويحل محلها ما يأتي :-

المادة الرابعة عشرة - " يجوز إصدار انظمة بناء على اقتراح من وزير الصناعة مستند إلى قرار من اللجنة باعفاء أنواع معينة من المكائن والالات والاجهزة والادوات والمواد الأولية من الرسوم الكمركية إذا اقتضى تشجيع الصناعة الوطنية ذلك " .

المادة الثالثة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على الوزراء تنفيذ هذا القانون [1] .

وجاء في الأسباب الموجبة لهذا القانون ما يلي :

لما كان من أهداف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العمل على تقوية علاقات العراق بسائر اجزاء الوطن العربي إلى جانب العمل على تعزيز الوحدة العراقية الكاملة ولما كان بلوغ ذلك لا يتم بمجرد رفع الشعارات بل يتطلب توحيد الجهود وتوحيد القوى في جميع الميادين ولما كان من أهداف الثورة إلى جانب الانطلاق في توسيع القطاع العام ونهوض الدولة بتأسيس المشاريع ولاسيما الصناعية منها أن تسعى في الوقت ذاته لتشجيع القطاع الخاص ولاسيما في الصناعة ولما كانت المداولات الكثيرة والمضنية في نطاق جامعة الدول العربية للوصول إلى تعاون جدي في جميع هذه الميادين لم تنته إلى نتائج عملية فقد رأت حكومة الجمهورية العراقية بتوجيه من " رئيس الوزراء " الزعيم عبد الكريم قاسم أن تبادر إلى الاقدام على خطوة عملية بتعديل قانون التنمية الصناعية رقم ٣١ لسنة

---

[1] مجموعة الانظمة والقوانين ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ و ٢٤٠ .

١٩٦١ تعديلا يؤكد معاملة مواطنينا من الكويت بما ينبغي لهم كعراقيين ومعاملة اخواننا الفلسطينيين كمعاملة العراقيين بمجرد وجودهم في العراق . . الخ [١] .

مجلس الوزراء يصادق على قانون المكتبة الوطنية رقم ٥١ لسنة ١٩٦١

صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ الثلاثين من تموز ١٩٦١ على القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦١ القاضي بتأسيس مكتبة وطنية في بغداد .

جاء في مادته الأولى – تقوم وزارة المعارف بتأسيس مكتبة في بغداد تسمى بالمكتبة الوطنية .

أما المادة الثانية – فقد أكدت :

١- تقوم المكتبة الوطنية بجمع وحفظ الكتب والمخطوطات والمطبوعات الدورية والمصورات والتسجيلات والافلام المصورة واللوحات الفنية والوثائق الرسمية وغيرها مما له علاقة بالتراث الوطني بصورة خاصة وبالعالم العربي بصورة عامة وما يتصل بالحضارة والتراث الانساني والعمل على تيسر انتفاع الباحثين .

٢- تقوم المكتبة الوطنية باعداد فهارس الكتب العراقية ونشرها ويشمل ذلك الآثار العلمية والفنية التي لها علاقة باغراض المكتبة وتعقد المؤتمرات والحلقات العلمية والدراسية وتقيم المعارض المكتبية داخل العراق وخارجه . . الخ .

أما المادة الثالثة – فقد تضمنت ، حق المكتبة في امتلاك الكتب والمخطوطات النادرة الموجودة في المكتبات الرسمية بقرار من مجلس الوزراء [٢] .

مشروع اسكان اصحاب الصرائف

قامت الدوائر الحكومية المختصة يوم ١٤ آب ١٩٦١ بحملة لتنفيذ التعليمات والتوجيهات التي أصدرها عبد الكريم قاسم يوم الثالث عشر من شهر آب إلى المسؤولين فيما يتعلق بمشروع اسكان اصحاب الصرائف وتهيئة سبل الراحة لهم ، ولاسيما ايصال الماء والكهرباء إلى المنطقة التي سيشيدون دورهم فيها في مدينة الثورة [٣] .

وقد باشرت الجهات المختصة في مصلحة اسالة الماء لمنطقة بغداد بمد انابيب المياه المقتضية لذلك والتي يقدر طولها باكثر من سبعة كيلو مترات وبقطر (١٥) عقدة .

واعلن مصدر مسؤول في المصلحة لوكالة الانباء العراقية أن العمل سينجز باقل من عشرة أيام.

أما بالنسبة للكهرباء فقد اتخذت الخطوات اللازمة في مصلحة كهرباء بغداد لمد الخطوط الكهربائية وايصال القوة الكهربائية إلى المنطقة خلال عشرة أيام أيضا .

---

[١] المصدر نفسه ، ص ٢٤٢ ؛ جريدة الثورة ، العدد ٦٥٦ في ٢٥ تموز ١٩٦١ .

[٢] مجموعة الانظمة والقوانين ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢ .

[٣] مدينة صدام حاليا .

أما بالنسبة للشوارع والطرقات في المنطقة فقد قامت امانة العاصمة بحملة لتعديلها وتنظيفها[1].

إعفاء الفلاحين من ضريبة الأرض

في إطار سياسة الحكومة بالتخفيف عن كاهل الفلاحين ، اعلن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم يوم ١٧ تموز ١٩٦١ ، في حفلة توزيع سندات التمليك على الفلاحين في أبي غريب بانه قد طلب من الجهات الرسمية اعداد تشريع خاص يشمل اعفاء الفلاحين كافة في ارجاء العراق من ضريبة الأرض الزراعية اسوة بالفلاحين المتعاقدين مع الاصلاح الزراعي ، وانه علم بعد ذلك أن بعض الملاكين المكلفين بدفع ضريبة الأرض اخذوا يحاولون الاستيلاء على قسم من الحاصلات الزراعية العائدة للفلاحين بحجة استيفاء ضريبة الأرض الزراعية منهم . لهذا اعلن " على جميع ابناء الشعب الكرام بأن الاعفاء من ضريبة الأرض الزراعية يشمل الفلاحين كافة في جميع ارجاء الجمهورية العراقية الخالدة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب ولا يحق لأحد مطلقاً بعد هذا بمطالبة الفلاحين بضريبة الأرض الزراعية وعلى جميع الفلاحين والمزارعين والملاكين وذوي العلاقة ورجال الادارة والسلطة مراعاة المواد التالية :

أولا : اعفاء جميع الفلاحين في ارجاء الجمهورية العراقية الخالدة من ضريبة الأرض الزراعية عن جميع المحاصيل كالحبوب والفواكه والخضروات والتمور والتبوغ والتنباك والقطن والبنجر وجميع المحاصيل الزراعية الأخرى التي يزرعونها .

ثانيا : إن الاصلاح الزراعي يدفع ضريبة الأرض الزراعية عن الفلاحين وذوي العلاقة مع الاصلاح الزراعي كما هو جار في الوقت الحاضر .

ثالثا : تدفع شركة ومصلحة التمور العراقية نيابة عن المنتجين ضريبة الأرض الزراعية على أن تخفض النسبة إلى ٧% بدلا من النسبة السابقة التي تعادل ١٢% .

رابعا : تدفع دائرة انحصار التبغ نيابة عن المنتجين ضريبة الأرض الزراعية عن التبوغ والتنباك على أن تخفض النسبة إلى ٧% بدلا عن النسبة السابقة التي تعادل ١٢% .

خامسا : يدفع الملاكون الآخرون ضريبة الأرض الزراعية عن ارضهم بموجب القوانين التي تشرع وبنسبة زهيدة جدا عن ضريبة الأرض الزراعية للتخفيف عنهم ولا يمكن لأحد منهم مطالبة أي فلاح يزرع معه في ارضه عن ضريبة الأرض الزراعية مطلقا .

سادسا : على جميع الفلاحين عدم اعطاء أي ضريبة أرض زراعية إلى الملاكين وعلى رجال السلطة والادارة ملاحظة ذلك وإن القوانين تحمي جميع المواطنين .

سابعا : تقوم وزارة المالية باعداد التشريع الخاص بضريبة الأرض الزراعية على هذا الأساس .

الزعيم عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة [2] .

---

[1] جريدة الثورة ، العدد ٦٧٤ في ١٥ آب ١٩٦١ .

[2] جريدة الثورة ، العدد ٦٩٥ في ١٠ ايلول ١٩٦١ .

تمرد الملا مصطفى البارزاني في شمال العراق

حققت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ نجاحاً عسكرياً سريعاً ، كما إنها حظيت بتأييد جميع الأحزاب والقوى السياسية المشتركة في جبهة الاتحاد الوطني على أساس أن أهداف الثورة متطابقة مع اهدافها [١] .

وقد تعاطف مع الثورة العرب والكرد على حد سواء ، حتى الجيل القديم من الكرد الذين كان بامكانهم انتهاز الفرصة واعلان التمرد قبل أن يتمكن نظام الحكم الجديد من السيطرة على البلاد [٢] .

وقد تضمن الدستور المؤقت الذي شرع في اعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في البند الثالث على ما يأتي : " يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ، ويقر هذا الدستور حقوقهم ضمن الوحدة العراقية " [٣] .

ولم يقف اهتمام الثورة بالكرد عند هذا الحد ، بل سمح لعدد كبير من المبعدين منهم بالعودة إلى العراق والافراج عن السجناء ، والأهم من هذا كله السماح بعودة الملا مصطفى البرزاني من الاتحاد السوفيتي في ٥ تشرين الأول ١٩٥٨ والذي اقام فيه منذ سنة ١٩٤٦ على أثر انهيار تمرده .

وكان الملا مصطفى قد بعث حال سماعه نبأ الثورة ببرقية تهنئة إلى عبد الكريم قاسم يطلب فيها السماح له ولرفاقه بالعودة إلى البلاد . وسارع قاسم بدوره إلى إصدار الاوامر اللازمة لضمان عودة جميع المبعدين على نفقة الحكومة العراقية وبضمنهم عدد من الشيوعيين الذين كانوا قد جرّدوا من جنسيتهم استنادا لتشريع سابق اصدرته حكومة نوري السعيد الثانية عشرة والثالثة عشرة (١٩٥٤-١٩٥٧) .

وكان في استقبال الملا مصطفى في المطار لدى عودته إلى بغداد وزراء وضباط وعدد كبير من اصدقائه .

وقد اظهر عبد الكريم قاسم عناية كبيرة بالملا مصطفى معتقدا إنه قد كسب حليفا لنظام حكمه . ثبت فيما بعد إنه كان اعتقادا خاطئا .

بدأ الملا مصطفى بعد عودته إلى برزان يعزز موقفه بين أفراد قبيلته وحاول عبد الكريم قاسم كسب تأييد بعض القبائل الكردية التي تدين بولائها للبارزاني ، إلا أن سياسته لم تكن سياسة يطمئن إليها (بعض) الكرد . وصار الملا مصطفى يثبت نفوذه السياسي على حساب شيوخ القبائل الأخرى ولاسيما الزيباريين اعداء البارزانيين التقليديين .

ولابد أن تكون تلك التصرفات قد اثارت عبد الكريم قاسم الذي رأى في طموح الزعامة لدى الملا مصطفى تحدياً لنفوذه في الالوية الكردية .

---

١ محمد كاظم علي ، العراق في عهد عبد الكريم قاسم ١٩٥٨ - ١٩٦٣ ، بغداد ١٩٨٩ ، ص ١٣٣ .

٢ مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ٢٣٦ .

٣ الوقائع العراقية ، العدد ٢ في ٢٨ تموز ١٩٥٨ .

استغل الملا مصطفى انشغال حكومة عبد الكريم قاسم بالأزمة الكويتية في حزيران ١٩٦١ ، واستطاع فرض نفوذه وسلطانه على منطقة امتدت من الحدود التركية إلى السليمانية، ورأى عبد الكريم قاسم في هذا العمل خطرا يهدد نظام الحكم .

وتجدر الاشارة إلى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني كغيره من الأحزاب بدأ العمل قبل أن يرخص له رسميا في سنة ١٩٦٠ ، وكان بعض اعضائه على صلة وثيقة بالحزب الشيوعي إلا إنه كتنظيم حزبي سياسي كان يؤكد بالدرجة الأولى على الاماني القومية الكردية. وكانت الشخصية الرئيسة في الحزب قبل أن يصبح الملا مصطفى رئيسا له ، ابراهيم أحمد الامين العام للحزب [١] .

وقد سبق لجماعة البارزاني أن اسهموا في التصدي لثورة الموصل القومية عام ١٩٥٩ . كما اسهموا في مذابح كركوك في ١٤ تموز من العام نفسه ، وقد فرضوا أنفسهم بالقوة من خلال عمليات الارهاب المنظم الذي اخضعوا من خلاله الكثير من المواطنين الكرد . وقد انضمت عشيرة " عباس مامند " في لواء السليمانية وعشيرة " عبد العزيز الحاج حلو " في لواء الموصل إلى الحزب البارتي في الوقت الذي ظلت بقية العشائر مخلصة في ولائها للوطن مثل " الزيباريين " و" الهركيين " و" السورجية " وغيرها [٢] .

ولسنا هنا بصدد وضع تاريخ للقضية الكردية واحزابها ، وانما الهدف هو تسليط الضوء على الأحداث التي وقعت في شمال العراق في ايلول عام ١٩٦١ وتوضيح خلفياتها وموقف الأحزاب السياسية منها .

مقدمات تمرد البارزاني

ادرك عبد الكريم قاسم بعد ثورة الموصل القومية أن الملا مصطفى قد تجاوز حده ، وانه أصبح مصدر قلق وتهديد لحكمه أكثر من كونه اداة يستخدمها ضد اعدائه ، لترصين موقفه وقدرته على المناورة السياسية .

أما الملا مصطفى فقد اسرع هو الآخر في تصفية اعدائه مستغلا قوته السياسية والعسكرية التي بدأت تتنامى منذ عودته إلى العراق حتى بلغت قمتها بعد ثورة الموصل ، وعندئذ استغل الموقف وقتل الشيخ أحمد الزيباري أحد الشيوخ الذين انفضوا عنه في تمرده عام ١٩٤٥ . وطارده حتى الحدود الايرانية . واعترف البارزاني أمام قاسم وبعض وزرائه إنه قتل الزيباري ولما استفسر عوني يوسف (وزير الاسكان السابق) [٣] من الملا عن سبب تبجحه بالقتل أمام عبد الكريم قاسم اجاب الملا (أنا لا أخون عبد الكريم قاسم لازم أقول له كل شيء) .

ويذكر أن الملا مصطفى كان يتردد على عبد الكريم قاسم بلا مقدمات أو استئذان . وذات يوم وقد خرج قاسم من المستشفى في إحدى المناسبات أثر محاولة اغتيال قاسم في ٧ تشرين الأول

---

[١] مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .

[٢] محمود الدرة ، القضية الكردية ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ٢ ١٩٦٦ ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

[٣] دخل عوني يوسف الوزارة في ١٣ تموز ١٩٥٩ وزيرا للاشغال والاسكان وغادرها في آخر تعديل - (الوقائع العراقية في ٢٢ / ٧ / ١٩٥٩) .

١٩٥٩ ، حضر الملا إلى وزارة الدفاع لزيارته وتهنئته بالسلامة ، ولكنه فوجئ بأن ضابط الاستعلامات يقول له إنه لا يمكنه زيارة قاسم من دون موعد سابق ، وطلب الملا الزيارة ، وتحديد موعد لها . وعاد إلى داره في السكك ولما طال الوقت كرر طلب المقابلة ثانية وثالثة ورابعة ولكن ما من مجيب . وعندئذ وسّط عوني يوسف الذي ذكّر قاسم بطلب الملا البارزاني المتكرر لتحديد موعد لزيارته وعندئذ وافق قاسم وحدد الموعد .

ذهب عوني يوسف إلى الملا واخبره بالموعد واشار عليه إنه في المستقبل إذا لم يطلبه قاسم بنفسه فلا حاجة لطلب الزيارة لأنه الآن يعتبر زعيما للاكراد ويجب أن لا يهان . ونقل التحريض هذا الشيخ سلمان ابن الشيخ سلام الاخ الأكبر للملا والذي كان يتعاطف مع الشيوعيين إلى عبد الكريم قاسم ، فغضب قاسم من وزيره عوني يوسف ونقل إليه جميع اقواله للملا من دون أن يذكر المصدر واستمر التوتر بين قاسم والبارزاني .

أمر قاسم بإعادة السيارة الحكومية وسائقها الجندي والتي كان يستخدمها الملا البارزاني في تنقلاته منذ أن عاد إلى العراق ، وطلب من مديرية الأمن العامة مراقبة اعضاء اللجنة المركزية للحزب البارتي الموجودين في بغداد مما اضطرهم إلى الاختفاء والتحاقهم بجماعات الملا المسلحين في الشمال في مناطق التجمعات المتمردة وهم : ابراهيم أحمد (قاض سابق) وعلي عبد اللّه (مهندس) ، ونوري شاويش (مهندس) ، وعمر دبابة (محام) وغيرهم .

طلب قاسم من وزارة المالية انقاص المخصصات السنوية للملا من (٢٠٠٠) دينار إلى (١٠٠٠) دينار مع بقاء راتبه البالغ (٥٠٠) دينار شهريا ورواتب اتباعه الآخرين من دون أن تمس .

لم تردع هذه الاجراءات والاشارات (الملا) عما انتواه وعما خططه لازالة كل عقبة أمام طموحاته ، فطلب من (محمود كاواني ، حميد كاواني ، ومام طه ، قتل عثمان ميران المعروف بموالاته للحكومة فانصاعوا للأمر ونصبوا الكمين ولكنهم اخطأوا الهدف وكان الضحية صديق بيك ميران اخو المستهدف وتحرك قاسم بعد أن تجاوز الملا البارزاني في اعتداءاته كل تصور ، الأمر الذي هدد هيبة الدولة وزعامة قاسم ، ولاسيما بعد أن اخبرت دوائر الأمن قاسم بأن البريطانيين عاودوا اتصالاتهم بالملا وإن السفير البريطاني استغل ذهابه لزيارة الشمال واتصل به وسلمه نصف مليون دينار .

ارسل الحاكم العسكري هيئة تحقيق من بغداد وتبين لها أن القتلة الفاعلين الاصليين هم:-

محمود كاواني وحميد كاواني ومام طه واخرون . أما المحرضون على تلك الجريمة فهم الملا مصطفى وابراهيم أحمد وعمر دبابة وغيرهم . وقررت الهيئة القاء القبض على الفاعلين والمحرضين .

وارسل القرار إلى قاسم للتنفيذ فوافق على ما جاء فيه وأمر بالقاء القبض على الجميع . لكن الوزير عوني يوسف رجا قاسم بتأجيل القاء القبض على الملا إلا أن عبد الكريم قاسم رفض الاقتراح وطلب التنفيذ في الحال .

وفي أثناء هذه المداولات سافر عوني يوسف إلى بلدة اربيل بمناسبة عيد الفطر ، ومنها ارسل رسالة إلى الملا يخبره فيها بقرار قاسم ويحذره من المجيء إلى بغداد ، وظل الملا في منطقته يحرض كبار الملاكين على التمرد ضد قانون الاصلاح الزراعي الذي ستطبقه الحكومة [١] .

تجمع رؤساء العشائر واتباعهم والذين حرّضهم الملا على العصيان في وادي خليفان وفي دربند بازيان ، وقدم المجتمعون مذكرة إلى قاسم في ٢٠ تموز ١٩٦١ ضمنوها مطاليبهم في الغاء قانون الاصلاح الزراعي وغلفوا مطلبهم بمطالب قومية كالتدريس باللغة الكردية في جميع مراحل الدراسة الثانوية وأن يكون جميع موظفي مناطقهم من الاكراد [٢] .

حشد الملا اتباعه وحزبه البارتي الذي انتمى إليه عام ١٩٤٦ في منطقة بارزان وما جاورها متظاهرا بالحياد بين الحكومة ومطالب الاقطاعيين ، ولربما كان موقفه سلبيا ظاهريا تجاه حشود القبائل التي حرضها هو على المطالبة بالغاء قانون الاصلاح الزراعي ، أما الحقيقة فإن الملا كان ينتظر اجراءات الحكومة والتي على ضوئها سيقرر موقفه العلني (حتى لا يخسر الماركسيين واليساريين) .

وجاء رد عبد الكريم قاسم على تحشدات رؤساء العشائر ومذكرتهم التي قدموها ومطالبهم التي يريدون تنفيذها قبل عودتهم إلى محلات اشتغالهم وعملهم بأن أمر قوته الجوية بقصف تجمعات الاقطاعيين (كما سماها هو ببرقيته) وأن يتجنبوا قصف حشود الملا وحزبه البارتي وحلفائه . .

نفذت القوة الجوية الأمر وبدل الملا مصطفى موقفه من المتفرج على ما يحدث إلى الانضمام الى المتمردين واعلان عصيانه هو نفسه وطلب من مؤيديه وانصاره واعضاء حزبه البارتي في القوات المسلحة (الجيش والشرطة والأمن) ترك وظائفهم ودوائرهم والالتحاق باسلحتهم ووثائقهم الرسمية السرية والعلنية وملفاتهم بتجمعاته وحشوده .

ونفذت الغالبية العظمى من الحزبيين البارتيين طلب (الملا) حيث التحق الكثير من الضباط وضباط الصف والجنود به .

وحوّل (الملا) تمرده إلى حركة قومية ذات أهداف معينة ؛ واستقرت قيادة الحزب البارتي في قرية (مالوما) الجبلية وبدأت المصادمات العسكرية بين الملا واتباعه والجيش العراقي وخلقت حركة التمرد وضعا جديدا (في المنطقة) بين العراق وايران وامريكا [٣] .

واشار خدوري : إلى أن العامل المباشر لنشوب القتال في الشمال كان بسبب حادث بسيط وقع في " رانية " الكردية في لواء السليمانية ، وفي اعقاب شكاوى من تصرفات موظفي الحكومة ورجال الشرطة ، وقد رفعت مذكرة إلى الحكومة نشرتها الصحف وعلقت عليها . وبدلاً من أن يحاول عبد

---

[١] يذكر فؤاد عارف أن بعض ابناء عشيرة الكاواتية الكردية قتلوا صديق بيك ميران ، ثم لجأوا إلى الملا مصطفى البارزاني الأمر الذي اشار عثمان ميران الذي كان على علاقة جيدة مع البارزاني . مقابلة مع الأستاذ فؤاد عارف اجراها الأستاذ الدكتور علاء جاسم محمد الحربي في ١ / ٤ / ٢٠٠١ .

[٢] خليل ابراهيم حسين ، موسوعة ١٤ تموز ، ج ٣ ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

[٣] خليل ابراهيم حسين ، المصدر نفسه ، ص ٢٢٤ .

الكريم قاسم التحقيق في أسباب الشكاوى الكردية عمد إلى إصدار اوامره إلى رجال الشرطة لمعالجة الموقف بحزم . كما أمر قواته بقمع ما عدّه تمردا على الدولة .

وقد انتهز الملا مصطفى هذا الحادث ليعلن عن مساندته لمطاليب الكرد .

وفي نهاية شهر آب بعث بمذكرة إلى عبد الكريم قاسم يطلب فيها إعادة الحريات الديمقراطية والاعتراف بالحكم الذاتي لكردستان [1] .

وعلى الرغم من تعاطف زعماء الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الملا مصطفى إلا أنهم امتنعوا عن الاشتراك في التمرد . وكانوا قد تقدموا في اوائل حزيران عام ١٩٦١ بمجموعة من المطالب إلى الحكومة مستندين فيها إلى الدستور المؤقت ، ومنها على سبيل المثال توفير المدارس والتوسع في استخدام اللغة الكردية وشق الطرق وبناء المستشفيات ، وكان رد عبد الكريم قاسم وخصوصا بعد بدء الصراع المسلح مع الملا مصطفى تعطيل الصحف الكردية ومنها جريدة خه بات الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردستاني في ٢٨/١٠/ ١٩٦١ والذي عدّه حزبا غير مشروع . وأمر باعتقال الزعماء الكرد . فاختفى بعضهم أول الأمر مثل ابراهيم أحمد وفر معظمهم في وقت لاحق إلى الالوية الكردية .

ومن الضروري أن نشير هنا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان ينادي بالوسائل السلمية سابقا مال الآن إلى تأييد تمرد الملا مصطفى ، وعزم على المطالبة بالحكم الذاتي للكرد بالقوة ما دام عبد الكريم قاسم قد اهمل تنفيذ الوعود التي قطعها على نفسه [2] .

ويذكر الأستاذ صبحي عبد الحميد وزير الخارجية الاسبق دوافع تمرد البارزاني وموقف الاتحاد السوفيتي آنذاك قائلا : " أثناء اللقاء الذي ضم الرؤساء العرب جمال عبد الناصر واحمد بن بيلا وعبد السلام محمد عارف والزعيم السوفيتي خروشوف على ظهر الباخرة في آذار ١٩٦٤ هاجم خروشوف الحكومة العراقية هجوما عنيفا على الطريقة التي عالجت بها القضية الكردية . ويعني استخدام القوة ضد الكرد . وقد استأذن صبحي عبد الحميد من الرئيس عبد السلام محمد عارف بالرد على خروشوف ، وبعد أن أذن له عارف ، خاطب خروشوف قائلا : استغرب من أن رئيس أكبر دولة اشتراكية في العالم يؤيد تمردا عشائريا اقطاعيا قام بسبب رفض شيوخ عشائر بشدر في السليمانية عن تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وهما حسين بوسكين وعباس مامند اغا . وقد أصر عبد الكريم قاسم على تطبيق القانون بالقوة . فاستغل الملا مصطفى قيام الجيش بمحاولة تطبيق قانون الاصلاح الزراعي بالقوة فتحول التمرد الاقطاعي العشائري إلى ما اسماه بثورة قومية . وهكذا بدأ تمرد الملا مصطفى يوم ١٠ ايلول ١٩٦١ ، ويضيف صبحي عبد الحميد أن خروشوف ارتبك وشعر بالحرج ولم يستطع جوابا فادار دفة الحديث إلى موضوع آخر " [3] .

أما فؤاد عارف الشخصية الكردية المعروفة والوزير ونائب رئيس الوزراء الاسبق فقد كتب في مذكراته قائلا : أن هدف قاسم لم يكن تطبيق قانون الاصلاح الزراعي لأسباب اقتصادية وحرصا على

---

[1] خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ .

[2] المصدر نفسه .

[3] صبحي عبد الحميد ، مقابلة اجراها معه الدكتور علاء جاسم الحربي في ١٧ / ٧ / ٢٠٠٠ .

تحسين أوضاع الفلاح العراقي ، وانه رفض التريث في تطبيق القانون والقبول بمقترحات بديلة .
ويؤكد فؤاد عارف أن قاسم قال له بالحرف الواحد " أن هدفي سياسي " . اني اريد أن اشتت الاقطاع واقضي على رؤساء العشائر والشيوخ بأي ثمن وباسرع وقت ممكن . . . لقد انهيت الشيخ محمد العريبي في جنوب العراق والآن جاء دور إنهاء الشيوخ والأغوات في الشمال . ويضيف فؤاد عارف أن قاسم عمل على ضرب رؤساء العشائر بعضهم ببعض واثارة الفتن والحزازات بينهم عن طريق تطبيقات قانون الاصلاح الزراعي الذي لم تعارضه الحركة الكردية لأن الملكية في كردستان كانت قائمة على أساس المساحات الصغيرة لعدم وجود اراض شاسعة واغلب الأراضي هناك ديمية .

ويؤكد فؤاد عارف أيضا أن البارزاني نفسه الذي كان يمثل رأس الحركة الكردية لم يكن يخسر شيئا جراء تطبيق قانون الاصلاح الزراعي لأنه لم يكن اقطاعياً أي أن زعامته لم تكن قائمة على ملكية الأرض في حين أن تنفيذ القانون يقضي على الملكيات الاقطاعية في المنطقة، وكان من مصلحة البارزاني ضرب المتنفذين الاقطاعيين تحت أي مبرر كان لتحديد نفوذهم . ومن هنا اعتقد والكلام لفؤاد عارف أن البارزاني لم يكن يخسر شيئا من تطبيق القانون بل كان يقوي نفوذه من خلال ضرب الاقطاع .

ويضيف فؤاد عارف " أن قاسم اتهم الحركة الكردية بالعمالة للبريطانيين والامريكان كي يتخذ من ذلك مبررا لقمعها عسكريا لأنه لم يكن يتحمل وجود أي شخص أو كتلة لها نفوذ في أي منطقة من مناطق العراق " [1] .

وهناك من يشير إلى أن تمرد البارزاني جاء بتحريض من السفارة البريطانية في بغداد بعد أن دخلت الحكومة العراقية في مفاوضات مع شركات النفط التي اعقبها صدور القانون رقم ٨٠ ، بشأن النفط . وقد سبق للبارزاني أن ابدى للسفير البريطاني (ترافيليان) تذمره من حكومة بغداد وانه ابدى للسفير استعداده للتعاون مع بريطانيا ضد قاسم وقد قام السفير البريطاني بزيارة البارزاني سراً في كردستان بعد أن ذهب إلى كركوك بحجة زيارة شركة نفط العراق [2] .

وعلى الرغم من أن بعض الأحزاب السياسية تقدمت بمقترحات لحل المشكلة سلمياً ، فإن ذلك لم يكن ممكنا لأن عبد الكريم قاسم كان قد عقد العزم على سحق الملا مصطفى البارزاني واستمرت العمليات العسكرية طيلة المدة المتبقية من حكم قاسم .

وبالرغم من أن الجيش العراقي اجبر قوات البارزاني على الانسحاب إلى المناطق الجبلية الوعرة إلا انها كانت في الوقت ذاته تمثل استنزافا لاقتصاد البلاد ، وقد اثارت نقمة الشعب الذي كان يضع الامال على العهد الجديد وزعيمه .

---

[1] مذكرات فؤاد عارف ، ج ١ ، ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .

[2] Sir H . Trevelyon , The Middle East in Revolution , London . 1970 , pp 194 - 203 . وقد تعامل البارزاني بعد ذلك مع الكيان الصهيوني من خلال زيارته لفلسطين المحتلة عام ١٩٦٨ ، وسبق أن هنأ الصهاينة بالانتصار الذي حققوه عام ١٩٦٧ ، ليؤكد بما لا يقبل الشك إنه ليس أكثر من اداة بيد الاجنبي ضد مصلحة الشعب الكردي والشعب العربي في العراق والوطن العربي للتفاصيل راجع : جان لارنكي ، اسرار اسرائيل ١٩٦٨ ، ترجمة شعبة الترجمة بمديرية التدريب العسكري في وزارة الدفاع العراقية ، بغداد ١٩٦٩ .

عبد الكريم قاسم يعقد مؤتمراً صحفياً

في الثالث والعشرين من ايلول عام ١٩٦١ ، عقد عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا أكد فيه أن البريطانيين والامريكان هم الذين حركوا عملاءهم ووقفوا وراء الخونة والشقاة ودعاة الانفصال في الشمال ، مؤكدا على أن هناك وثائق ومستمسكات تثبت أن (الملا) يعمل لحساب اسياده المستعمرين البريطانيين . وانذر في ذلك المؤتمر بغلق السفارة البريطانية في بغداد إذا لم تكف السفارة عن التآمر على العراق [١] .

ونشرت جريدة الثورة يوم ٢٦ ايلول ١٩٦١ ، نبأ اعتقال الملا مصطفى البارزاني في ايران مشيرة إلى أن تسليمه إلى السلطات العراقية سيتم قريبا واشارت أيضا إلى أن فلول المتمردين أخذت تستسلم للسلطات العراقية [٢] .

وفي الرابع من تشرين الأول من العام نفسه نشرت جريدة الثورة الخبر الآتي : أحمد البارزاني يسلم نفسه أمس إلى قيادة الفرقة الثانية بكركوك ، جاء فيه : علمت " الثورة " أن المتمرد الشيخ أحمد البارزاني سلم نفسه يوم أمس إلى قيادة الفرقة الثانية في كركوك واسترحم أن ينقل إلى بغداد لمقابلة عبد الكريم قاسم ، ولكن سيادة الزعيم حين سمع بذلك رفض مقابلة هذا المتمرد وأمر بارجاعه إلى منطقته ليقوم بتسليم جميع المنهوبات إلى السلطات الرسمية ثم يجيء بأخيه المتمرد الملا مصطفى البارزاني ويسلمان معا إلى المراجع المسؤولة ، وقد اعيد المومأ إليه حالا إلى منطقة بارزان لتنفيذ ذلك [٣] .

وفي الثامن من تشرين الأول ١٩٦١ . نشرت جريدة الثورة خبرا بعنوان : أحمد البارزاني يستنكر جرائم الملا مصطفى وحزبه ويعلن تأييده وولاءه للجمهورية " ، جاء فيه : " استنكر السيد أحمد البارزاني شقيق الخائن ملا مصطفى البارزاني ما قام به شقيقه وما قام به الحزب البارتي من تخريبات ضد الجمهورية العراقية الخالدة .

واعلن أحمد البارزاني إنه ما يزال مخلصا لعبد الكريم قاسم والجمهورية العراقية .

وقد جاء ذلك في برقية تلقاها عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة من بين الاف البرقيات التي ما يزال يتلقاها من ابناء الشعب المخلصين ، من العرب والاكراد والتركمان وكافة القوميات المتآخية في وطننا الحبيب تستنكر ما قامت به الفئة الانفصالية الخائنة في الشمال [٤].

---

[١] جريدة الثورة . العدد ٧٠٧ في ٢٤ ايلول ١٩٦١ .

[٢] المصدر نفسه . العدد ٧٠٩ في ٢٦ ايلول ١٩٦١ .

[٣] المصدر نفسه . ٤ تشرين الأول ١٩٦١ .

[٤] جريدة الثورة في ٨ / ١٠ / ١٩٦١ .

وفيما يأتي نص برقية السيد أحمد البارزاني كما وردت في جريدة الثورة :

" إلى سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة المحترم .

اني استنكر ما قام به ملا مصطفى البارزاني والحزب البارتي من تخريبات ضد الجمهورية الخالدة وابرأ من اعمالهم السيئة كما اجدد ولائي واخلاصي ووفائي وتفانيي لسيادتكم ولجمهوريتنا الحبيبة . لا زلت ولم ازل حافظا بعهدي الذي قطعته على نفسي سابقا بأن أكون من جندكم المخلصين واؤكد لسيادتكم بانه لا توجد لي انا شخصيا علاقة مع الاستعمار واقسم باني بعيد كل البعد عن الانفصال من الجمهورية أو تأييد من يدعي ذلك واني ارغب أن يكون الجميع متكاتفين ونقوم بخدمة الجمهورية الحبيبة تحت قيادتكم الرشيدة . واؤكد بأن هذه الحوادث حدثت دون علم مني أو تشجيع من قبلي وكنت اؤمل بأن أكون مع اتباعي أول طليعة أمام جيشنا الباسل لرد كل من يطمع في وطننا الغالي تحت زعامتكم الحكيمة . واني الآن على استعداد تام للتعاون مع المسؤولين لتنفيذ ما يستوجب وابعاد المجرمين والمخربين عن المنطقة . واني رحبت وارحب كل الترحيب بمجيء الجيش إلى منطقتنا لإعادة الأمن والهدوء إليها وقد ارسلت ابني محمد خالد إلى مقر اللواء للتعاون مع الجيش والقضاء على الخونة . عاشت جمهوريتنا الخالدة حرة تحت زعامتكم الحبيبة " [١] .

الموقف العسكري كما اوردته جريدة الثورة

وصفت جريدة " الثورة " الناطقة بلسان عبد الكريم قاسم في ٥ تشرين الأول ١٩٦١ الموقف العسكري في المنطقة بسلسلة من المقالات نقتطف منها ما يلي :

" الذين يعرفون طبيعة المناطق الشمالية وخاصة المناطق الجبلية امتدادا من " بيرة مكرون " في السليمانية حتى جبال بشدر إلى سلسلة جبال راوندوز في لواء اربيل إلى جبال برادوست في لواء الموصل - إلى الحدود العراقية - التركية ، والعراقية - الايرانية يستطيعون ولاشك أن يقدروا خطورة أية حركة مسلحة تقع في إحدى هذه المناطق هذا إذا كانت الحركة في منطقة واحدة ، كما حصل في اعوام سابقة . أما إذا كانت الحركة في جميع هذه المناطق . فتقدير الخطر لا يحتاج إلى بينة أو إلى اسهاب في التفصيل .

" وللتمرد المسلح هذا قصة ، يرجع عهدها إلى أكثر من سنتين ، كانت السلطات المخلصة خلالها تتابع فصولها وخطوطها العريضة بصبر وحكمة وروية . ولكن النفوس التي جبلت على الشر وتشربت بسموم الخيانة أبت أن تستجيب لنصح أو تصيخ لدعوة مخلصة حتى وقع وانتهى التمرد إلى نتيجته المقدرة له . .

" ولنبدأ القصة من اولها ، وسأحاول أن أكون دقيقاً في عرض ما هناك من ملابسات بقدر ما سأكون امينا في نقل الوقائع ، ثم اترك للقارئ أن يقدر أهداف التمرد واغراضه ، ومصلحة الذين كانوا يقفون وراءه ويغذونه بالمال والسلاح والعتاد وكل وسائل المقاومة ، مما سأورد من فصول وحقائق .

---

[١] المصدر نفسه .

" بدأت القصة ، حين اقتضت ظروف المستعمرين ومصالحهم اشغال السلطة الوطنية بحركة ما ، تضطرها إلى انفاق جهد ووقت ومال ، وتصرفها عن متابعة حقوق الشعب التي استحوذت عليها شركات الاستعمار واستثمرتها في مشاريع ومواثيق وجهت ضد المصلحة الوطنية ومصلحة الشعب العامة . .

" وعاد المستعمرون إلى ارشيف العملاء والوكلاء واستعرضوا الاسماء بحثا عن مطية أو مطايا يسخرونها لتنفيذ المهمة ، فما وجدوا غير الملا مصطفى البارزاني وبطانته من يصلح لهذه المهمة ويليق لها ولا يتأخر عن تنفيذها . .

والمستعمرون لا يجهلون ما دار ويدور في ذهن الملا مصطفى من أفكار ، وما راودت خياله المريض من احلام ومطامع حفزته إلى الاستجابة لتحريضاتهم فيما مضى . إنه يطمع أن يكون حاكماً يمتد نفوذه إلى كل مناطق الشمال في العراق والى المناطق الكردية في غير العراق ، وانه حاضر لأن يضع نفسه في خدمة الشيطان إذا كان يوفر له امكانيات العمل لتحقيق هذا الحلم البعيد .

وما هي الامكانيات لذلك ؟ . المال والسلاح والعتاد ، والخطة والمشورة والتوجيه . واعدت دوائر الاستعمار ما يلزم لتوفير هذه الامكانيات وقدمتها للملا الذي اتفقت اهدافه مع مصلحة المستعمرين " .

وبعد أن تستعرض جريدة " الثورة " تمردات البارزاني السابقة التي حرضه عليها المستعمرون تقول :

وفجأة انطلق الشر . . وهاجم البارزانيون عشيرة الريكانيين ، وكان الهجوم عنيفاً اذهل الرجال وروع النساء والاطفال ، ولعلع الرصاص قريباً من العمادية ، وانصب كالمطر على الآمنين . . ونهبوا اموال المواطنين . . وفي الأيام التالية واصل البارزانيون عدوانهم المسلح على الريكانيين حتى اضطروهم إلى الهجرة . . .

. . واتجه العدوان البارزاني نحو الزيباريين من جديد ، وعند مشارف عقرة جرت معركة رهيبة بين البارزانيين والزيباريين . وكان واضحاً أن الملا مصطفى انما يمضي في اعماله الاعتدائية على وفق مخطط مرسوم ، وهو يهدف إلى تصفية العشائر في جناحه الايمن تمهيدا للخطوة التي تلي ذلك وهي التمرد في نطاقه الواسع . .

" وتطورت الأمور في منطقتي دهوك ، وعقرة ، ونشط البارزانيون والدوسكيون بعد النصر الذي احرزوه على الريكانيين في حملتهم الرامية إلى تصفية العشائر الموالية للسلطة الوطنية ، لاخضاع المواطنين وجرهم إلى المشاركة في عمليات الغزو والاعتداء... لتنفيذ الشق الثاني في مخططه وهو الاتصال برؤساء العشائر من الاقطاعيين والحاقدين الذين تناولتهم اجراءات الثورة الاصلاحية وفي مقدمتها قانون الاصلاح الزراعي ومن هنا بدأت المراسلات السرية والاتصالات المريبة بين الملا مصطفى وبعض اقطاعيي واغوات لواء السليمانية . الذين لعبوا ادواراً سرية في التهيئة لأعمال التمرد ضمن لواء السليمانية . .

" وشهدت قرية (صفنى) على جبل بيرس خطوط ابشع واقذر مؤامرة دبرت ضد ثورتنا الخالدة وجمهوريتنا الغالية وعراقنا الحبيب . . . ففي هذه القرية عقد مصطفى البارزاني اجتماعات مريبة حضرها بعض المنتدبين الاجانب الموفدين إلى منطقة بارزان من قبل جهة اجنبية ، كما حضرها

بعض العراقيين الذين زاروا مقر الملا خلسة وأثناء قيامهم بواجب رسـمي . . ومندوب اغـوات السليمانية . وتقرر أن يبدأ البارزانيون حركات التمرد على نطاق واسع ضمن لواء الموصـل ، وأن يقدم الملا لاغوات السليمانية كميات كبيرة من السلاح والعتاد ومساعدات مالية لتدارك نفقات التموين والاعاشة للعشائر التي ستشترك في التمرد ، وعلى أن تقدم هذه المساعدات سلفا . واشار الملا مـن طرف خفي إلى أن هناك جهة تسند هذه الحركة وتغذيها بمقومات التمرد وتقف وراءهـا وتشـرف عليها . ونوه كذلك بأنه اتصل بعدد كبير من رؤساء الاكراد وعرض عليهم خطتـه فـأيدوه عليـها ووعدوه بالمشاركة فيها . . وانتهت الاجتماعات بالموافقة على المشاركة في حركة الملا مصطفى ..

وفي تلك الأثناء تردد على السن البعض أن عشائر " الاورمانيين " في تركيا قـد تسـللت إلـى العراق عبر الحدود ووضعت نفسها وما تحمل من أسلحة ومعدات تحت قيادة الملا مصطفـى ، ثـم انتشرت اخبار تسلل الاورمانيين إلى العراق بين العشائر فكان لها تأثير كبير ظهرت آثاره فيما طـرأ على الموقف هناك من تطورات . .

" . . أما مهمة الملا مصطفى بالنسبة للجهات الاستعمارية هو أن يخلق في الشـمال اوضاعـا مضطربة تشغل السلطة الوطنية وتربكها ، وتحملها على تحويل اهتمامها عما لديـها مـن أعمـال ومشاريع ومفاوضات ، فهو من هذه الناحية حر في أن يبدأ مهمته انى شاء وكيفما أراد ، وما يهمه هو بالذات ، أن يختار موعد الضربة ومكانها ، وأن يوفق بين ما اراده المستعمرون وما يطمع فـي تحقيقه هو . .

" ثم انطلق الرصاص يوم ٦ ايلول ١٩٦١ وبدأ بمحاصرة مدينة العمادية فشهدت العمادية اياماً قاسية لم تشهدها طول تاريخها الطويل . . .

" ثم احتلوا مدينة زاخو بمساعدة مأمور مركز الشرطة الذي كان على اتفـاق سـابق معـهم، وسلمهم ما في المركز من أسلحة ومعدات مما اضطر القائم مقام إلى الاستسلام . . وبعد أن سـيطر المتمردون سيطرة تامة على قضاء زاخو ، أخذت تتوارد على البلدة حشود كبيرة منـهم، حتـى إذا اكتمل العدد وفق التخطيط المرسوم وانتهت عمليات التجمع ، توجه المتمردون نحو مضيـق زاخـو باتجاه الموصل فعبروا ناحية العاص فناحية سميل . .

" وكانت الخطة الاستعمارية التي وجهت حركات المتمردين في الشمال تسـتهدف كمـا اثبتـت الوقائع حمل القيادة العسكرية على توزيع قطعات الجيش على أماكن التمرد في جبهة طويلة ومناطق وعرة تمتد من الحدود العراقية - التركية وراء زاخو حتـى الحـدود العراقيـة - الايرانيـة وراء خانقين... ومن شأن هذا التوزيع تقليل فعاليات هذه القطاعات ، الأمر الذي يسهل اشغالها من قبـل المتمردين اطول مدة ممكنة . ولتنفيذ هذه الخطة قامت حركات التمرد في أكثر من منطقـة وشـملت كثيرا من القرى .

" . . وكانت حركات التمرد على اشدها في ضمن منطقتي دهوك وعقرة في توقيت دقيق مع مـا كان قائما من حركات تمردية ضمن لواء السليمانية ابتداءً مـن ضواحـي حلبجـة وانحـداراً إلـى طاسلوجة والى دربندخان مع ما يمتد إلى شمال هذه المنطقة امتداداً إلى سهل رانية . . .

لقد كانت حركات المتمردين ضمن لواء الموصل على جانب كبير من الخطورة بالنظر لسعة المنطقة وقوة المتمردين وخطة القيادة التي كانت توجه حركاتهم . ولكن سهر السلطات المختصة وتوجيهات القيادة والدور المشرف الذي لعبه السلاح الجوي قضى على هذا الخطر خلال أيام ! . .

وبانتهاء حركات المتمردين في لواء الموصل . انتقل مركز الثقل إلى مركز المؤامرة ومقرها الرئيسي . إلى لواء اربيل وفي منطقة بارزان - بالذات . وفي هذه المنطقة لعب الاستعمار اقذر دور ونفذ عملاؤه افظع جريمة . .

وحركات التمرد في لواء اربيل كانت كغيرها من الحركات التمردية في لوائي الموصل والسليمانية حيث قامت في أكثر من ناحية وفي آن واحد ، واستهدفت السيطرة على جميع الطرق الممتدة بين مركز اللواء وبين الاقضية والنواحي التابعة له . . . ففي مناطق اقضية راوندوز وكويسنجق وشقلاوة وفي منطقة بارزان خاصة ، هاجم المتمردون دور الحكومة ومراكز الشرطة ، كما هاجموا القرى الوادعة واحرقوا قسما منها وهددوا قسما آخر وسيطروا على البقية التي اتخذوها كقواعد أو مراكز تموين . .

ولقد اتجه المتمردون في قضاء كويسنجق نحو مركز اللواء في مدينة اربيل ، واستطاعوا السيطرة على أكثر النواحي والقرى التي كانت تعترض طريقهم حتى وصلوا إلى نقطة تبعد عن مركز اللواء بحوالي ١٢ كيلو مترا فقط . وتبعا لهذا فقد انقطعت المواصلات بين اربيل وكويسنجق ، ولم يفتح الطريق إلى هذا القضاء إلا بعد انهزام المتمردين أمام ضغط المطاردة الفعالة التي اوقفت زحفهم واكرهتهم على الفرار . .

لقد حاول المتمردون أن يفصلوا اربيل عن بقية الالوية الشمالية . ففي منطقة الحاج عمران حيث يمكن الاتصال بلواء السليمانية قام المتمردون باعمال اتسمت بالعنف وكان هدفها قطع الطريق من هذه الناحية ، في حين استطاع المتمردون في المناطق الأخرى أن يقطعوا الطريق بين الموصل واربيل في منطقة قريبة من الزاب الاعلى ، والطريق بين كركوك واربيل في منطقة قريبة من (التون كوبري) ولكن سيطرتهم على هذا الطريق لم تدم طويلا حيث اضطروا إلى الفرار حين تصدت لهم القوات المسلحة . .

وفي قضاء شقلاوة (من لواء اربيل) مارس المتمردون أعمال ارهاب ولصوصية اثارت الاهلين وافزعتهم . ولما قاومتهم قوات الأمن انتقلوا إلى ناحية (خوشناو) الواقعة في زاويته .

وفي راوندوز حيث مارس المتمردون ضروبا شتى من أعمال الاجرام في ناحية (كلالة) وفي رايات وفي حاج عمران ومنها إلى جاما وشيروان مازن في قلب منطقة بارزان .

وتميزت هذه الأعمال في قضاء راوندوز بشيء من الخطورة بالنظر لتشعب طرق المواصلات ، ولكون خط المواصلات الرئيس يتصل بالحدود العراقية - الايرانية عند حاج عمران ، ولوجود عدة طرق جبلية وعرة توصل بين أماكن المتمردين وبين السليمانية من جهة ، وبينهما وبين منطقة بارزان من جهة أخرى . واستطاع المتمردون بسيطرتهم على (كلالة) والقرى القريبة منها أن يقطعوا الطريق العام الممتد من مفرق جنديان إلى مصيف حاج عمران . وكان غرضهم من ذلك تأمين مواصلاتهم بين منطقتهم وبين منطقة بارزان والحفاظ على خط رجعة في حالة اضطرارهم إلى الانسحاب عبر جبال (حصار بارادوست) فجبال (سربردي) باتجاه بارزان . وبعد معارك دامية مع

الشرطة اندحر المتمردون وفك الحصار عن كلالة ووصلت قوات الأمن إلى رايات في طريقها إلى الحاج عمران .

" . . وبسيطرة المتمردين على منطقة بارزان وعلى الطرق التي حافظوا عليها تمكن الملا مصطفى من توجيه تعليماته إلى بقية المتمردين في لواءي الموصل والسليمانية ، والى بعض الجهات التي كانت تقف وراء تمرده وخيانته ، وتجيء بتعليماتها إليه [١] " .

واشار عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي يوم ٢٣ ايلول ١٩٦١ قائلا :

" . . . بلغوا ابناء الشعب عن لساني أن الحركة انفصالية ، وإن الانكليز وراءها ويتبعهم الامريكان . ولدينا مستمسكات قاطعة تبين من وراء هذه الحركة . وسنتخذ التدابير التي تضمن سلامة الجمهورية العراقية . إن الحركة قضي عليها ، وهناك فلول وشراذم هاربة وسنقضي على رؤوس هذه الشراذم . . لقد ثبت أن الحكومة البريطانية وعناصر أخرى وراء هذه الحركة . . إن السفارة البريطانية هي الأم والامريكان شركاؤها " [٢] .

ويعلق محمود الدرة على ذلك بقوله :

(ومما حيّر عقول المواطنين العراقيين بشذوذ قاسم وبالاعيبه ، اصراره على قضائه على التمرد الذي لم يبق من اثاره سوى أفراد من العصابات التي لها ما يماثلها في شتى انحاء البلاد المتمدنة على حد قوله . . في الوقت الذي يعرف فيه المواطنون العراقيون ، والعالم اجمع أن مصطفى البارزاني وحزبه البارتي يسيطر على كثير من المناطق الجبلية الكردية إلى يوم سقوط حكم عبد الكريم قاسم في ١٤ رمضان (٨ شباط ١٩٦٣) [٣] .

موقف الأحزاب السياسية من الصراع السياسي في شمال العراق

تباينت مواقف الأحزاب السياسية من القضية الكردية كلها ، فقد اتسم موقف الحزب "الشيوعي" بعدم الوضوح والتغير من مدة الى أخرى ، بينما تعامل حزب "البعث العربي الاشتراكي" مع مسائل القوميات المتعايشة مع الامة العربية بنظرة إنسانيه قائمة على تفهم تام للمصالح المشروعه لهذه القوميات والاقليات وعلى احترامها والسعي لأن تاخذ دورها في حركة النضال الوطني والقومي.

ولسنا هنا بصدد وضع تاريخ لموقف الأحزاب من القضية الكردية لأن ذلك موضح في برامج تلك الأحزاب ، وإنما الذي يعنينا هو توضيح موقف تلك الأحزاب من الصراع المسلح والأحداث في شمال العراق في ايلول ١٩٦١ واجراءات الحكومة ازاء ذلك الصراع .

---

[١] جريدة الثورة . ٥ - ١٦ / ١٠ / ١٩٦١ .

[٢] جريدة الثورة . في ٢٤ ايلول ١٩٦١ .

[٣] محمود الدرة . القضية الكردية . ط ٢ . بيروت . ١٩٦٦ ؛ ص ٣٠٤ .

يمكن أن نوجز موقف الأحزاب السياسية بالشكل الآتي :

أولا : موقف حزب البعث العربي الاشتراكي .

تميز موقف الحزب بالنظرة الإنسانية بازاء المطامح القومية المشروعة للقوميات والاقليات واستند في ذلك على مقومات مبدئية وتاريخية .

فقد اشارت جريدة الجمهورية المعبرة عن وجهة نظر حزب البعث في الأول من تشرين الأول ١٩٥٨ إلى أن وجود الكرد والعرب في هذه الربوع لم يكن امرا يستوجب الاثبات ، ذلك لأن وجودنا عربا وكردا في العراق يعني أن هناك (وطنا مشتركا بيننا وقد عشنا في هذه الأرض منذ مئات السنين وإن التاريخ في سجله لم يذكر أي عمل عدائي ما بين العرب والكرد في أي فترة من فترات التاريخ ، فقد كان الشعور واحدا وكانت الالام واحدة [١] .

وأكد الحزب أن مسيرة عبد الكريم قاسم هي السبب في أحداث الشمال ، واشارت النشرة إلى أن الحزب الشيوعي العراقي حليف لقاسم في هذه السياسة ومدفوع بعداوته للحركة العرقية وانتهازيته السياسية ، إذ عمد إلى تشويه موقف الحركة القومية العربية عند الاقليات في اثارته المخاوف والشكوك لدى هذه الاقليات من أي نصر تحرزه الحركة القومية [٢] .

واصدرت الجبهة القومية بياناً حول التطورات في شمال العراق فيما يأتي نصه :

بيان الجبهة القومية حول التطورات الأخيرة في شمال العراق

في اواخر ايلول ١٩٦١ نشرت الجبهة القومية بيانا حول التطورات الأخيرة في شمال العراق ، هذا نصه :-

منذ الانحراف الرجعي الذي قاده عبد الكريم قاسم بمعونة واسناد الحزب الشيوعي والقوى الشعوبية والاستعمار وعملائه لعزل العراق عن الحركة التحررية العربية وابعاده عن المساهمة الفعلية في هذه الحركه ، ظهرت في شمال العراق نزعات عنصرية مشبوهة تدعو زيفا باسم الاكراد ومصلحتهم لتجزئة ارض العراق وتفتيت وحدته النضالية . وقد غذى هذه النزعات حكم قاسم الذي وجد فيها اداة تستخدم لضرب الاتجاه العربي القومي من جهة ولتفتيت وحدة الشعب النضالية من جهة ثانية / هذه الوحدة التي تشكل سلاحا لمقاومة الاستعمار والحكم الدكتاتوري وسنداً لاقامة حكم شعبي ديمقراطي تقدمي يحقق للشعب امانيه القومية .

وتطبيقا لهذا المخطط (مخطط قاسم) عمل قاسم على تثبيت التفرقة العنصرية لدى جميع الاقليات وغذاها وافتعل الاجواء العدائية مستخدما في ذلك شتى الوسائل والظروف (وحوادث الموصل ومجازر كركوك خير شاهد على هذه الخطة) .

وقد لجأ قاسم إلى افتعال الفتنة حتى بين الاكراد أنفسهم باثارة النزعات العشائرية وتسليح الفئات المتنافرة بسلاح وعتاد من مخازن الجيش وفق اوامر رسمية حتى غدا شمال العراق مخزن

---

[١] جريدة الجمهورية ، العدد ٦٤ في ١ / ١٠ / ١٩٥٨ .

[٢] نضال البعث ، ج ٧ ، ص ١٤٥ .

سلاح يهدد أمن البلاد وسلامته . كما أن التعيينات الادارية وتوزيع القطعات العسكرية تم بشكل يثبت الفرقة العنصرية . فالشعب يذكر جيدا نوعية تشكيلات القوات العسكرية التي انزلها قاسم إلى شوارع بغداد بعد حوادث الاضراب الأخير لجماهير الشعب ، وكيف كان يتعمد اختيار الجنود والضباط الاكواد للقيام بهذه المهمة القمعية ، ويعرف الشعب جيدا أن جهاز الانضباط العسكري الموكل إليه تنفيذ الارهاب الحكومي ، عمد في تشكيله الجديد أن تكون اغلبيته من الاكراد .

وقد كان الحزب الشيوعي حليفا لئيما لقاسم في هذه السياسة واسهم مساهمة فعلية في تهيئة هذه الخطة والدعوة لها وتنفيذها . وقد كان الحزب الشيوعي مدفوعا بعدائه للحركة القومية وانتهازيته السياسية اذ عمد إلى تشويه موقف الحركة القومية العربية عند الاقليات ولاسيما الاكراد باثارته المخاوف والشكوك لدى هذه الاقليات من أي نصر تحرزه الحركة القومية العربية . إن تقسيم الحزب الشيوعي على أسس عنصرية كفرعه المسمى (فرع الحزب الشيوعي لكردستان) يؤكد هذه النظرة الانعزالية ويجسد مخطط التفرقة الذي يدعمه الاستعمار . إن الحزب الشيوعي مسؤول عن زج الاكراد في حوادث البطش الاجرامية تجاه الحوادث الأخيرة في الشمال قد اسهم منذ سنين في ايجاد وتعميق الهوة المفتعلة بين العرب والاكراد التي كانت حصيلتها الأحداث التي تجري الآن في شمال العراق . والاستعمار الغربي الذي يقف دائما وراء الفرقة العنصرية والاقتتال الطائفي كان وما يزال دافعا ومغذيا لكل حركة عنصرية أو طائفية ، فالاستعمار في كل مكان يسعى دوما لاستغلال الاقليات القومية والطائفية لضرب وحدة النضال الشعبي انسجاما مع مبدئه السيء الصيت (فرق تسد) أما القوى الاقطاعية والرجعية وعملاء الاستعمار التي اطاحت بها مجتمعة ثورة ١٤ تموز فانها تحاول منذ أمد إعادة اعتبارها عن طريق تظاهرها بتأييد الاماني الكردية والعمل من خلال ذلك على تزييف هذه الاماني . وما المذكرات التي رفعها كبار الاقطاعيين والرجعيين في الغاء الاصلاح الزراعي إلا دليلا على الدوافع والادوار المشبوهة لهذه الحركة.

ان الحركات السياسية الكردية (التي افتعلها وقادها الانتهازيون وذوو المصالح الخاصة من عملاء الاستعمار والمحسوبين على الاكراد) لعبت دورا خطرا بعد ثورة ١٤ تموز وهي لم تستطع قطعا أن تستوعب المصالح الحقيقية للاكراد تلك المصالح التي تتجسد في وحدة نضال متينة وتضامن كفاحي مع بقية جماهير الشعب في العراق ضد الاستعمار والرجعية وحكم قاسم الدكتاتوري الشعوبي. وهي مقابل حصولها على مكاسب انتهازية وقتية جعلت من نفسها ذيلا وتابعا لحكم قاسم والشيوعيين وخصما للحركة العربية التقدمية .

لقد كان على تلك الحركات أن تتفهم الرابطة الحياتية التي تجمع بين العرب والاكراد وتعي أن خير ضمان للاماني الكردية المشروعة هو التحالف والتعاون مع الحركات الشعبية التي تقف بصلابة ضد الاستعمار والاقطاع والرجعية والدكتاتورية .

إن الحركة القومية العربية التقدمية حركة إنسانية تشكل حليفا طبيعيا لكل حركة تقدمية وسندا نضاليا للاماني القومية المشروعة . واليوم ومنذ الحادي عشر من هذا الشهر ، تدور معارك مسلحة بين قوات الجيش العراقي ورجال العشائر الكردية الذين اعلنوا العصيان المسلح ورفعوا شعار تجزئة العراق . والجبهة القومية تحمّل حكم قاسم مسؤولية ما يصيب الجيش والشعب من وراء هذه الأحداث الدامية فقاسم هو الذي أراد ومهّد لمثل هذه المأساة لكي يجد فيها وسيلة لتحويل انظار

الشعب ونقمته عن حكمه المجرم البغيض ، ولكي يغطي فشله المهين في اثارة قضية الكويت وليستر ضعفه وتنازلاته أمام شركات النفط .

ان الجبهة القومية تؤكد أن مهام النضال الأساسية لكل جماهير الشعب في العراق هي في مقاومة مشاريع ونفوذ الاستعمار والاطاحة بحكم قاسم الدكتاتوري الفردي واقامة حكم ديمقراطي يستند إلى إرادة الشعب وحريته والسير بالعراق في الاتجاه العربي المتحرر . إن قيام حكم شعبي يؤمن للجماهير حرياتها الديمقراطية كاملة . هو الضمانة الوحيدة لكل القضية الكردية هو في النضال ضد الاستعمار والرجعية والاقطاع والحكم الدكتاتوري المنحرف ، والجبهة القومية ترى في الخروج على هذا الاسلوب ضررا بالمصلحة الوطنية واعاقة للتحرر من النفوذ الاستعماري وركائزه والحكم القاسمي .

والجبهة القومية تدعو الجماهير الشعبية إلى تفهم طبيعة الأحداث القائمة اليوم والنتائج الجسيمة التي تترتب عليها وتهيب بها أن تتمسك بالموقف السليم الواعي ، وأن لا تترك منفذا لعملاء الاستعمار ومثيري الحقد العنصري البغيض أو أي مجال لتشويه نقمتها المشروعة على دعاة تجزئة العراق .

كما إنها تدين قاسم بجريمة جر العراق إلى هذه الأحداث وتهيب بالجماهير أن تدرك أن حكم قاسم وحلفائه - الاستعمار والاقطاع والرجعية والشعوبية - هو العدو الأول لحركة التحرر القومي وإن استمرار هذا الحكم يعني تجدد وتكرار هذه الأحداث . وما تستر الحكم على هذه الأحداث وحجبه خطورة الموقف في شمال العراق عن الشعب إلا دليلا على مسؤولية قاسم في التمهيد لها وجر وبالها على البلاد . والجبهة القومية إذ تحذر العناصر الكردية المخلصة من الانسياق وراء دعاة التجزئة والانفصال والسير وراء قيادات مشبوهة ، فإنها كذلك تهيب بها أن تدرك جيدا أن تحقيق الاماني القومية للجماهير العربية والكردية رهين بتصفية الاستعمار والحكم الرجعي الدكتاتوري عن طريق وحدة النضال الشعبي [1] .

ثانيا : موقف الحزب الشيوعي العراقي .

اوضح الحزب الشيوعي موقفه من خلال التقرير الذي اعده جمال الحيدري (عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي) في اواخر عام ١٩٦١ والذي كان بعنوان (الشيوعية طليعة النضال لحل قضية كردستان ونوال الشعب الكردي حقه في تقرير المصير والحرية والوحدة القومية) والذي بيَن فيه سياسة الحزب بازاء المسألة الكردية وكما يأتي :-

١- أن العراق بحدوده الجغرافية هذه يضم كردستان وهو بذلك يضم قوميتين .
٢- أن الشعب الكردي في العراق هو جزء لا يتجزأ من الأمة الكردية .
٣- أن الاستعمار هو الذي فرق (كردستان) وهو الذي حال دون نشوء قومية في كردستان.
٤- ينبغي فضح ومحاربة سياسة الاضطهاد والتمييز تجاه الكرد بجرأة وحزم .
٥- على عاتق القوى الوطنية والقومية في كردستان تقع مسؤولية العمل الدائب والصحيح في خدمة حقوق ومستقبل الجماهير الكردية .

---

[1] نضال البعث ، الجزء السابع ، القطر العراقي ١٩٥٨ - ١٩٦٣ ، دار الطليعة بيروت ١٩٧٢ ، ص ١٤٥ - ١٤٧.

٦- ينبغي تثقيف الجماهير العربية في العراق بروح " الأممية " وحمل " البرجوازية الوطنية " العربية في العراق على العمل الذي يتجاوب مع مطامح الشعب الكردي وحقوقه .
٧- الطريق الوحيد في الظرف الراهن هو الكفاح المشترك مع الجماهير العربية في العراق .
٨- العمل على ضمان الاستقلال لكردستان العراق على وفق اتحاد اختياري يفتح أمام الشعب الكردي طريق التحرر الكامل الشامل والوحدة القومية للأمة العربية والكردية باسرها .
٩- الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير وطموح الشعبين إلى التحرر والوحدة القومية [١] .

ويؤكد البعض أن الحزب الشيوعي العراقي ادان قصف الطائرات العراقية للمناطق الشمالية ونظم (حركة جماهيرية للمطالبة بالحل السلمي للقضية الكردية) [٢] . وقد حاول الضباط الشيوعيون اصلاح ذات البين بين البارزاني وقاسم ، قبل أن يتطور الموقف وتتسع الحركات ، وتستغل القوى الأخرى القضية الكردية ، فطلبوا من آمر اللواء الخامس مفاتحة قاسم وأخذ موافقته ومعرفة شروطه للقيام بهذه الوساطة . وجاء العقيد حسن عبود وهو شيوعي إلى بغداد وبحث الموضوع مع قاسم الذي وافق على قيامه بها وكان شرطه الوحيد أن يستقر الملا مصطفى في بارزان أو في أي منطقة أخرى ويترك تمرده وتنقله بين العشائر وتهديده هذا وذاك ، وانه سينظر بمطالب البارزاني كافة ، إذا ما استجاب لهذا الشرط .

سافر حسن عبود إلى سرسنك ومعه جهاز لاسلكي يمكنه من الاتصال بقاسم وقائد فرقته والتقى بالبارزاني وابلغه شرط قاسم . وكان رد (الملا) أنا خادم صغير لعبد الكريم قاسم . ماذا يريد مني انا حاضر لتنفيذه . وأكد حسن عبود أن هدف الزعيم أن يستقر البارزاني . أما في بارزان أو في أي منطقة يختارها بنفسه . وفي هذه الأثناء مرت طائرات حربية عراقية وحامت حول منطقة الاجتماع ، فتساءل البارزاني قائلا إذا كان الزعيم ارسلك لمقابلتي وتبليغي شروطه فلماذا ارسل هذه الطائرات ؟ فنفى العقيد حسن عبود أن يكون له علم بهذه الطائرات وفيما إذا كان قاسم قد ارسلها لتقصف منطقة الاجتماع . وردد البارزاني ومع هذا فانا خادم صغير لقاسم وسأنفذ ما يريده مني . وانفض الاجتماع واستمر (الملا) في عصيانه لأن خيوط اللعبة انتقلت من ايدي قاسم والملا إلى القوى العالمية الأخرى التي تسعى لتأمين مصالحها [٣] .

أما رواية الموساد عن لقاء حسن عبود بالبارزاني فإنها تختلف عن الرواية أعلاه إذ تشير إلى أن البارزاني خاطب حسن عبود قائلا : " أنا لم ارتكب أية جريمة بل أنتم المجرمون فهل يجوز أن تقترحوا أن تعفوا عني وتغفروا لي في الوقت الذي لا استطيع أنا أن اغفر لكم . لا نحن لا نريد عفوكم " [٤] .

---

[١] القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، المكتب الثقافي القومي ، موقف الحزب الشيوعي العراقي في المسألة الكردية .

[٢] د . سعاد خيري ، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ، ص ١٨٤ .

[٣] خليل ابراهيم حسين ، موسوعة ١٤ تموز ، ج ٣ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

[٤] شلومو نكديمون ، الموساد في العراق ودول الجوار ، ترجمة بدر عقيلي ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص ٦٩ .

وهذه رواية لا يمكن الوثوق بها فقد اشار الباحث خليل ابراهيم حسين إلى أن اسلوب البارزاني كان باستمرار استخدام عبارات التودد مثل أنا خادم صغير لعبد الكريم قاسم ، وانه اكتشف ذلك بنفسه عندما كان عضوا في الوفد الحكومي الوزاري المفاوض عام ١٩٦٨ وأكد إنه سينفذ كل ما يطلب منه[١] .

ثالثا : موقف الحزب الوطني الديمقراطي .

دعا الحزب الوطني إلى ايجاد حل سلمي عادل للقضية الكردية مع الحرص على الحفاظ على وحدة العراق ووحدة كفاحه الوطني . فبعد أيام من انفجار الوضع في كردستان كتبت جريدة الأهالي الناطقة بلسان الحزب مقالا افتتاحيا قالت فيه : " اننا لا يمكن أن ننسى الشعارات المخلصة التي رفعها معنا اخواننا الاكراد في جميع اطوار كفاحنا الوطني ، ونحن نثق أن تعلقهم بهذه الشعارات الصادقة اليوم هو أكثر مما كان في أي وقت سبق بعد أن أصبحت الامال الوطنية الكبرى في قبضة ايدينا وهذه الشعارات كانت ولا تزال : على صخرة الاتحاد العربي الكردي تتحطم مؤامرات الاستعمار " [٢] . واستمر الحزب على هذا الموقف طيلة الفترة اللاحقة .

رابعا : موقف الحزب الوطني التقدمي .

عدَ الحزب ما يدور في الشمال مجرد " حوادث طارئة " واعمالا طائشة وتمردا على النظام والقانون .

ولم يكتف الحزب بذلك وانما دعا الحكومة إلى ضرورة القيام برعاية المتضررين من جراء حركة التمرد في الشمال ، فقد أكدت جريدة البيان الناطقة بلسان الحزب قائلة : " . . ولهذا فإن اخواننا الاكراد قد ابتلوا ببعض الخونة المارقين ، كما ابتلى العرب بمثلهم في هذا الوطن " . ودعا الحزب أيضا حكومة عبد الكريم قاسم إلى اتخاذ " أساليب رادعة " لمعالجة " ذيول المتمردين الطائشة [٣] .

ايران تستغل تمرد البارزاني

كان لابد للبارزاني من أن يبحث عن جهات خارجية تسانده ، كما أن بعض القوى الدولية والاقليمية التي كان يهمها استغلال أي حدث يقع في العراق لأجل تحقيق مصالحها من أن تعمل على اقامة علاقة ومد الجسور مع البارزاني . وقد سبقت الاشارة إلى اتصالاته مع السفارة البريطانية . وفي الوقت نفسه اتصل البارزاني بالحكومة الايرانية عن طريق بعض الوسطاء من الاغوات والاقطاعيين مثل " عباس مامند اغا " وغيره . وقد تعهد البارزاني بعدم اثارة الاضطرابات في كردستان ايران مقابل دعم الحكومة الايرانية له من خلال فتح الحدود وتزويده بالمون التي يحتاجها.

---

[١] خليل ابراهيم حسين ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٢٢٥ .

[٢] د . عادل تقي البلداوي ، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ، ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣ بغداد ٢٠٠٠ ، ص ١٧٨ – ١٧٩ .

[٣] د . عادل تقي البلداوي ، الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري ، بغداد ٢٠٠٠ ، ص١٤٤ – ١٤٦ .

وقد أيد المسؤولون الامريكيون اجراءات ايران بتقديم المساعدات لحركة التمرد كما وإن الصهاينة من جانبهم أيضا وجدوا أن الأوضاع في شمال العراق يمكن أن توفر لهم فرصة ذهبية ليس في أضعاف قدرات العراق فحسب وانما اشغاله بعيدا عن حدودها .

وقد ازداد الدعم الغربي للتمرد ولاسيما بعد انفصال سوريا عن مصر في ٢٨ ايلول ١٩٦١ ، إذ لم تعد هناك حاجة مهمة لعبد الكريم قاسم الذي استغلت القوى الغربية ولاسيما بريطانيا خلافه مع عبد الناصر . يضاف الى ذلك أن القوى الغربية ارادت أن تشغل قاسم في مشكلة تصرفه عن الاستمرار في معركة النفط . وهكذا وجدت ايران وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في تمرد البارزاني فرصة لاستنزاف قوة العراق وأضعاف حكومة قاسم .

لقد أكدت الحكومة العراقية أن اتصالات جرت بين الحكومة الايرانية والمتمردين الذين ارسلوا وفدا الى طهران ضم جلال الطالباني وعمر مصطفى دبابة . كما أن الحكومة الايرانية شجعت القبائل الكردية الايرانية القاطنة في المنطقة الحدودية مع العراق على دعم المتمردين ، كما دعت وسائل الاعلام الايراني الى دعم التمرد البارزاني في شمال العراق .

وقد هاجم عبد الكريم قاسم موقف ايران وأكد أن ثورة العراق اثارت حفيظة الشاه وحلفائه الغربيين الذين خشوا من سقوط نظام الحكم في ايران كما حدث في العراق لهذا عملوا على دعم التمرد [1] .

ـ الكيان الصهيوني يستغل التمرد البارزاني ـ

لقد سعى قادة التمرد إلى نفي أي علاقات لهم مع الكيان الصهيوني أو أي جهة اجنبية أخرى ، لكن رجال الموساد سرعان ما كشفوا الحقيقة وكتبوا عدة مؤلفات تناولت تفاصيل الدعم الذي قدمه الكيان الصهيوني عن طريق جهاز مخابراته (الموساد) للتمرد الكردي المسلح . وكان بدير خان الكردي الايراني حلقة الوصل بين قادة التمرد والكيان الصهيوني الذي كان يتابع بدقة تطورات الموقف في شمال العراق . كما قام (فانلي) رئيس رابطة الطلبة الاكراد في اوربا بدور مهم في هذا الجانب . فقد اجتمع في ايلول ١٩٦١ أي مع بداية التمرد ببعض مسؤولي السفارة الصهيونية في سويسرا وعرض عليهم خطة بعلاقة صهيونية- كردية في مجال الاعلام ، وأكد لهم أن له علاقة مع منظمات كردية في كردستان العراقية وانه يعرف كيف يمكن ايصال السلاح لها . ومع استمرار التمرد ازداد الدعم الصهيوني له بالسلاح والخبرة ووصل عدد غير قليل من رجال الموساد إلى شمال العراق وحظوا بتقدير واحترام الملا مصطفى البارزاني الذي هنأ الكيان الصهيوني بالنصر الذي حققه على الاقطار العربية في حزيران ١٩٦٧ . وقد اعرب البارزاني عن قلقه من أن يقع أحد رجال الموساد اسيرا بيد القوات العراقية وقال مخاطبا أحد رجال الموساد " أنك في هذه الحالة ستفقد مقاتلا أما أنا ككردي عراقي فسأتهم بالخيانة " [2] .

---

[1] موسى محمد طويرش ، المصدر السابق ، ص ٧٥ - ٧٦ .

[2] شلومو نكديمون ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩ . والكتاب يضم عددا من الصور التي تجمع بين الملا مصطفى البارزاني وكبار الصهاينة مثل موشي دايان ، وليفي اشكول وغيرها التقطت له أثناء زيارته للكيان الصهيوني علم

موقف العراق من انفصال
الجمهورية العربية المتحدة

في ٢٨ ايلول ١٩٦١ ، قام بعض الضباط السوريين بحركة عسكرية ، أدت مع الاسف إلى انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة ، وسقوط أول تجربة وحدوية عرفها العرب في تاريخهم المعاصر قامت على أساس شعبي ودستوري .

وقد سبقت الاشارة في الجزء الأول من تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري إلى توتر العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة ولاسيما بعد ثورة الموصل عام ١٩٥٩ ، ووصلت الى حد المهاترات الكلامية واحيانا ابعد من ذلك واستمر التوتر بين البلدين لاسيما وإن الجمهورية العربية المتحدة وقفت ضد سياسة عبد الكريم قاسم بخصوص المطالبة بعودة الكويت إلى العراق .

وقد وجد عبد الكريم قاسم في الانفصال ضربة قاسية لجمال عبد الناصر خصمه اللدود ، فالمعروف أن الوحدة العربية كانت الهدف الستراتيجي الأول الذي سعى الرئيس جمال عبد الناصر لتحقيقه .

لم يظهر رد فعل واضح ومباشر بازاء الحركة الانفصالية ، لكن جريدة الثورة [١] المقربة إلى عبد الكريم قاسم كتبت مقالاً افتتاحيا بعد ثلاثة أيام من الانفصال (١ تشرين الأول ١٩٦١) بعنوان (تقدير الموقف العربي) ذكرت فيه أن فشل العدوان الثلاثي على مصر كان ضربة للاستعمار العالمي وإن وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ كانت بمثابة ضربة أخرى للاستعمار الذي عمل على افشال الوحدة عن طريق رجال العهد المباد ، الذين اخفقوا في تحقيق هدفهم . وذكر المقال أن قيام الحركة الانفصالية " يكمن في الواقع في طبيعة التخطيطات الاستعمارية الجديدة التي اشترك في وضعها كل من الاستعمار الانكلو امريكي واسرائيل على وجه خاص وحكومة الاردن وبقية الخونة الذين لهم الف صلة ومصلحة بنسف كيان العربية المتحدة ونسف الشمال العراقي والابقاء على الكويت امارة أو دولة بلا دولة . ولهم كذلك أهداف أخرى . . . [٢] واشارت الجريدة إلى ما كتبته جريدة (جيروسالم بوست) الصهيونية عن اخفاق " الطراز الناصري للوحدة العربية " . كما اشارت الثورة إلى ما كتبته (نيويورك هيرالد تربيون) ، من " أن الثورة في سوريا والكفاح المضطرب في سوريا ضد حكومة وشخص عبد الناصر هي مظهر آخر من مظاهر الضجة الواهية للوحدة العربية " .

وأكدت الثورة أن القائمين بالحركة الانفصالية والأحزاب التي ايدتهم مرتبطون بالاستعمار ، وتساءل المقال قائلا : كيف التقت اسرائيل والاردن وصحف الاستعمار الانكليزي والامريكي بوصف هذه الحركة ، " بالانتفاضة " أو " الثورة ! ! " وكيف التقت كل هذه الصحف مع بيانات المتمردين الاربعة التي تواترت بالضرب على وتر معين ، على أن الطراز الناصري للوحدة قد افتضح ! إذا لم تكن هناك علاقة جهنمية بين هذه الاقوال ، وبين واقع المتمردين العسكريين الذين تستروا وراء

١٩٦٨ . وأسهم البارزاني في تهريب اليهود العراقيين عام ١٩٧١ ، أي بعد توقيع اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ كما جاء في ص ٢٥٢ من الكتاب .

[١] صاحبها ومدير سياستها يونس الطائي المعروف بولائه الكبير لعبد الكريم قاسم .

[٢] جريدة الثورة في ١ / ١٠ / ١٩٦١ .

التصدي لعبد الناصر . لينسفوا هذا الكيان العربي العزيز ، كيان العربية المتحدة الذي هو ثمرة كفاح الشعب العربي ، والذي هو ثمرة كفاح الاحرار العرب في كل مكان وفي كل عصور التاريخ العربي ، وكيف يصف راديو عمّان فيقول أن الفرحة عمت الشعب . . هل هناك شعب يرقص على محنته ، هل وجد في التاريخ شعب يقتل مصيره بنفسه ثم يعود فيعلن عن فرحته بمناسبة قتل نفسه بنفسه .

واختتمت الجريدة مقالها قائلة : " أن الحركة التي قام بها المتمردون ، حركة استعمارية تحمل جرثومة فنائها ، وستقبر لا محالة ، سيقبرها الشعب العربي في العربية المتحدة ، وسيقبرها الشعب العربي في كل مكان . . . وعلى الصحف التي تصف التمرد ، بالانتفاضة!! وتسهب وتتوغل في عرض الوجدان العربي ، أن تدرك بأن ما تنشره يكشف عن اوراقها ويفضح حقيقتها أكثر فاكثر . . . والويل لها من حساب عسير وقريب . . " [1] .

وحقيقة الأمر أن عبد الكريم قاسم وجد في الانفصال دعماً لموقفه المعارض للانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة . وكان موقفه هذا أهم الأسباب التي دفعت بريطانيا للوقوف إلى جانبه في صراعه ضد عبد الناصر حتى إنها (ركلته) بعد وقوع الانفصال ويذكر رئيس وزراء اليمن . أن قاسم أكد له دفع ٥ ملايين دينار لدعم الانفصال .

وقد اظهرت حكومة قاسم ميلا واضحاً لحكومة الانفصال ، فقد قرر مجلس الوزراء في التاسع من تشرين الأول ١٩٦١ الاعتراف بـ (الجمهورية العربية السورية) وتم ابلاغ القنصلية العراقية في دمشق بهذا القرار [2] .

وكان العراق أول دولة عربية يصلها ممثل دبلوماسي سوري بعد الحركة الانفصالية هو مؤيد العظم . وقد نشرت جريدة الثورة العراقية هذا الخبر واصفة الحركة بـ " الثورة " (الجمهورية العراقية أول دولة عربية يصلها ممثل دبلوماسي سوري بعد الثورة السورية)[3]، في حين إنها هاجمت في مقال يوم ١ تشرين الأول ١٩٦١ وسائل الاعلام التي وصفت الحركة بالثورة والانتفاضة كما مر سابقا .

وقد سلم رشيد رؤوف القنصل العراقي العام في دمشق اعتراف العراق بالجمهورية العربية السورية إلى رئيس الحكومة مأمون الكزبري ونقلت الجريدة عن وكالة الانباء العراقية قولها أن الكزبري قرأ رسالة الاعتراف بصوت عال وقال إنها ليست رسالة اعتراف فحسب ، بل إنها تحتوي على عواطف اخوية ومشاعر سامية عودنا عليها العراق . " فباسمي وباسم حكومة الجمهورية العربية السورية اتقدم بجزيل الشكر والتمنيات إلى سيادة عبد الكريم قاسم وحكومة الجمهورية العراقية " [4] .

---

[1] جريدة الثورة في ١ / ١٠ / ١٩٦١ .

[2] المصدر نفسه في ١٧/ ١٠/ ١٩٦١ .

[3] جريدة الثورة في ١٧ / ١٠ / ١٩٦١ .

[4] جريدة الثورة ، ١٣ / ١٠ / ١٩٦١ .

وعلى اثر وقوع الانفصال أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانا فيما يأتي نصه :

الانقلاب الرجعي الانفصالي في سوريا لن يزيدنا إلا ايماناً بالوحدة

لقد كانت الوحدة بين مصر وسوريا طعنة جبارة لقوى اسرائيل والاستعمار والرجعية والشعوبية المتغلغلة في الوطن العربي .

فاسرائيل تجد أسباب بقائها في تجزئة الوطن العربي التي من أول نتائجها بعثرة القوى العربية وتشتيتها وتسخير الجيوش العربية لحماية الانظمة الاقليمية وانظمة الحكم الرجعية في الاقطار العربية بدلا من توجهها لاستعادة أرض الوطن السليب .

والاستعمار وجد في الوحدة خطرا يهدد نفوذه في كل قطر عربي يتمتع فيه بنفوذ . إن ظهور دولة عربية قوية متحررة على المسرح الدولي كنبل يهدد النفوذ الاستعماري في الاجزاء العربية الأخرى . ضمانة لقوى الشعب المناضلة في تلك الاجزاء ، تمدها بالدعم المعنوي والمادي مما يساعدها على التخلص من السيطرة الاجنبية .

والرجعية العربية التي اقامها الاستعمار وغذاها لتحمي اوضاع التجزئة وتعتاش عليها تخاف الوحدة وتحاربها . فالوحدة العربية التي قامت تعبيرا عن ارادة شعبية واعية جبارة ، لن تترك للرجعية مجال التحكم والاستغلال عن طريق الهيمنة على الحكم أو السيطرة على الاقتصاد .

والشعوبية التي تغذي الاقليمية وتعيش عليها . تجد أن بث مفاهيمها المجرمة لا يتم إلا إذا اندحر الوعي الوحدوي لدى الجماهير العربية . فقيام الجمهورية العربية اذن . كان تحقيقا لحلم الاجيال من المؤمنين بالوحدة العربية ، وبالتالي ضربة للمفاهيم الشعوبية التي تجد الوحدة حلما وهميا مستحيل التحقيق . كل هذه القوى تضافرت وتضامنت وتآمرت لمحاربة الوحدة قبل تحقيقها والعمل على فصمها بعد أن اصبحت واقعا .

هذه القوى هي التي اطاحت بالحكومة الوطنية في الاردن واقامت حكم الارهاب والقمع الذي يرأسه الملك العميل حسين لجعل الاردن مرتكزا استعماريا ينطلق منه العملاء لمحاربة الوحدة . هذه القوى هي التي ارادت لحكم العميل شمعون أن يستمر ستة اعوام أخرى في لبنان ليكمل الحصار على الجمهورية العربية المتحدة . هذه القوى هي التي ارعبتها ثورة الرابع عشر من تموز التي ارادها الشعب انطلاقة جديدة نحو الوحدة وتحطيما لطوق الحصار الاستعماري المضروب على الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة ، وهذه القوى هي نفسها التي استخدمت المجرم عبد الكريم قاسم للانحراف بثورة الرابع عشر من تموز . وهذه القوى نفسها هي التي شنت حملات الارهاب والقمع ضد قوة الشعب المؤمن بالوحدة والحرية والاشتراكية في كل ارض عربية ، هذه القوى عرفها حزبنا وكشفها – عدوا لئيما لحركة التحرر العربي – وخطرا دائما يتربص بكيان الجمهورية العربية المتحدة .

ولدرء هذا الخطر اردنا أن يكون حكم الوحدة حكما قوميا تحرريا ، ونموذجا يلتف حوله الشعب العربي بأجمعه لتمتد الوحدة ولا تتجمد .

ولدرء هذا الخطر اردنا أن يكون حكم الوحدة حكما شعبيا ديمقراطيا ليشارك الشعب في حمايته والدفاع عنه وليكشف كل عدو له ومتآمر عليه .

ولدرء هذا الخطر اردنا أن يكون حكم الوحدة حكماً اشتراكياً يقضي على الاستغلال الرأسمالي – الاقطاعي ويسلب الرجعية نفوذها .

ولدرء هذا الخطر اردنا لحكم الوحدة أن يشجع المنظمات الوطنية والنقابية التي تشكل الفصائل الشعبية التي تحمي الوحدة .

ولدرء هذا الخطر اردنا أن يكون جيش الجمهورية العربية بيد قيادات امينة معروفة بايمانها بالوحدة وبالتفاني في سبيلها .

ولدرء هذا الخطر ومن اجل حماية الوحدة طالبنا جميع الفئات القومية أن تكون امينة لقضية الوحدة ومخلصة في دفاعها عنها ، فتبادر لتحديد الاخطاء في حكم الجمهورية وتعمل على تصحيح هذه الاخطاء وحماية الوحدة من اخطارها .

إن القوى المعادية للوحدة هي التي قامت بمؤامرة الانقلاب الانفصالي في دمشق ، وهذه القوى لم تكن يوما مؤمنة بالوحدة ولم تكف ساعة عن محاربتها والتآمر عليها . لقد اعلن حزبنا رأيه صريحا واضحاً في الانقلاب السوري إذ حدد بيان قيادة الحزب القومية هويته الانفصالية الرجعية ، ودعا بيان حزبنا في العراق إلى شجبه وتجنيد الجماهير لاحباطه وحماية الوحدة منه . ولقد كانت مقاومة الشعب العفوية في سوريا لهذا الانقلاب وسقوط العشرات من الشهداء ، وجلهم من الشباب البعثيين ، دليلا على أن هوية الانقلاب واهدافه لم تكن خافية عن الشعب ، وبأن ادعاءاته لم تكن كافية للتغرير بالجماهير .

إن الانتكاسة التي اصابت الوحدة تضع الشعب العربي وعلى رأسه حزبنا امام مسؤوليات خطيرة لابد من مجابهتها بكل حزم ومسؤولية .

فالانتكاسة تعني أن اسرائيل قد تجد الآن فرصتها للمضي في تنفيذ مشاريع الهجرة والاسكان وعلى رأسها مشروع تحويل مجرى نهر الاردن .

والانتكاسة تعني أن الاستعمار وجد قاعدة جديدة تساعد في تشديد قبضته على مناطق نفوذه الأخرى ، وتسهل عليه مهمة الاجهاز على الحركات الشعبية في الوطن العربي .

والانتكاسة تعني أن الرجعية اتخذت زخماً جديداً يسهل عليها بث مفاهيمها واحكام سيطرتها وتوسيعها .

والانتكاسة تعني أن القوى الشيوعية والشعوبية وجدت دعماً لمنطقها ومادة جديدة لدعوتها المحمومة .

والانتكاسة تعني أن حكم قاسم المجرم سيمضي في سياسة القمع والارهاب وافقار الشعب مدعوما من الشعوبيين والرجعية والاستعمار وعملاء العهد المباد .

إن العناصر المعادية للوحدة والمتشفية بالانتكاسة التي اصابت حركة التحرر العربي تحاول اليوم أن تستثمر النصر الذي احرزته في سوريا فتعمل على تفتيت وحدة الحركة القومية وبثت المفاهيم المشككة بالوحدة وتثير حملة افتراءات بشأن مواقف حزبنا ومواقف جميع الفئات القومية المخلصة .

لذلك فإن واجبنا أن نقف بكل حزم وصلابة امام هذه الفئات في نفوسنا وأن لا نسمح لأي مفهوم اقليمي أن يتسرب إلى فكرنا .

وعلينا أن نحارب الرجعية ونكشف تآمرها على الشعب وتعاونها الدائم مع الاستعمار .

وعلينا أن ندرك دور الشيوعية في محاربة الوحدة ومساندتها للاستعمار في التآمر عليها.

كما أن علينا أن نذكر حكم عبد الكريم قاسم المعادي للشعب فقد كان حلقة من حلقات التآمر على الوحدة ، ومن أول الشامتين بالنكسة التي اصابت حركة التحرر العربي .

إن وعينا لقضية الوحدة ومعرفتنا لظروف الانتكاسة هو الدرس الذي تعلمته حركة التحرر العربي لتستخدمه في تطوير نضالها والانطلاق لتحقيق انتصارات جديدة للشعب العربي . لقد علمتنا النكسة أن الحكم الشعبي الديمقراطي هو الحكم الذي يجند الشعب لحماية مكتسباته ولدحر مؤامرات الرجعية والاستعمار ضده ، وأن الاحزاب الوطنية المخلصة والمنظمات النقابية الواعية هي الضمانة الطبيعية لصيانة أي حكم شعبي تقدمي ، وأن الجيش يجب أن يكون في قيادة ايد مخلصة امينة واعية ، لا تدع فرصة لأي عميل مغامر لاستغلاله.

إن حزب البعث العربي الاشتراكي واثق أن جماهير الشعب بوعيها ونضالها ستأخذ من هذه النكسة درسا تنطلق منه لبناء الوحدة العربية على أسس تضمن بقاءها وتطورها لتشمل الوطن العربي اجمع .

وإن حزبنا يستوحي عقيدته وقيم النضال الشعبي ومصلحة الجماهير في تحديد أفضل طريق لحماية الوحدة من الاخطاء والاخطار وفي العمل لتقوية هذه الوحدة وتوسيعها . إن البعثيين لا يسعون لاستلام حكم ولا للمشاركة في حكم لا يعمل لتحقيق مصلحة جماهير الشعب ولا يخلص لاهدافها . وهم امناء لعقيدتهم مخلصون لشعبهم لا يخرجون عن مفاهيمهم للوحدة أو يتجاوزون مصلحة الشعب ابدا . وهم لا يدّعون احتكار الوطنية أو يعملون لاحتكار السلطة بل يؤمنون بالشعب وبأن السلطة ملك جماهير الشعب فيناضلون من اجل الحكم الشعبي الديمقراطي ، القائم على الحريات الديمقراطية والقيادة الجماعية لمصلحة الشعب ومستقبل البلاد .

إن حزب البعث العربي الاشتراكي سيبقى دوما مخلصا للوحدة . مناضلا في سبيل تحقيق مضمونها الثوري ، مدافعا عنها ضد اعدائها عاملا في سبيل حمايتها وتقويتها وتحقيق ما ارادته جماهير الشعب العربي من قيامها ، وما ارادته لها من مستقبل مشرق .

حزب البعث يتابع نضال الوحدة والحرية والاشتراكية

يا جماهير شعبنا العظيم .

إن حزب البعث العربي الاشتراكي ، بعقيدته الصريحة وتنظيمه الديمقراطي ونضاله الشعبي يتابع كفاح الوحدة والحرية والاشتراكية في كل اجزاء الوطن العربي .

إن نضال البعثيين في الجمهورية العربية المتحدة ونضال منظمات الحزب في العراق ولبنان والاردن وليبيا وسائر مناطق المغرب والجزيرة العربية والسودان نضال تعرفه جماهير الشعب وتعرف دوافعه واهدافه . ونضال البعثيين من اجل أهداف الشعب سيستمر ويتعاظم ويحقق المزيد من الانتصارات .

يا جماهير الشعب ، إن حزب البعث العربي الاشتراكي يتابع معكم في العراق وعلى الصعيد القومي النضال لانهاء حكم قاسم الدكتاتوري الخائن واقامة حكم قومي ديمقراطي يحطم ركائز هذا

الحكم الدكتاتوري الخائن ويعمل لتحقيق الوحدة على أسس شعبية تدعم نضال العرب لتحقيق الوحدة العربية الشاملة والحكم الشعبي الديمقراطي الاشتراكي .

إن حزب البعث العربي الاشتراكي كما عرفتموه ضمير الشعب الواعي وصوته الصادق ويده القوية في نضاله لتحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية .

بغداد ، اوائل تشرين الأول ١٩٦١ حزب البعث العربي الاشتراكي

أما الحزب الشيوعي العراقي ، فقد رحب بالحركة الانفصالية . وعبر عن موقفه هذا من خلال التقرير الذي قدمه السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي (سلام عادل) إلى الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في تشرين الثاني ١٩٦١، إذ جاء فيه : " جاءت حركة الجيش الأول في سورية في (٢٨ ايلول ١٩٦١) دليلا قويا على صواب مبادئ وسياسة الشيوعيين من القضية القومية في البلدان العربية . إن التجربة السورية في الوحدة تعلن افلاس وفشل سياسة وخطة البرجوازية العربية في الوحدة . وهي درس جديد للشعوب العربية ، تعلمهم أن امانيهم القومية في التحرر والوحدة لا تتحقق إلا باتباع خطة وسياسة الطبقة العاملة " . في الوقت نفسه دعا الحزب الشيوعي العراقي إلى مساندة النظام الجديد في سورية تحت ذريعة الوقوف ضد الناصرية و(اسرائيل) [١] .

نهاية النشاط السياسي للحزب الوطني الديمقراطي

يعد عام ١٩٦١ نهاية النشاط السياسي للحزب الوطني الديمقراطي بسبب استقالة ممثليه من الوزارة ، كما أن الانشقاق الذي حدث في الحزب في نيسان ١٩٦٠ والذي أدى إلى خروج محمد حديد من الحزب وتأسيسه (الحزب الوطني التقدمي) كان هو الآخر قد اضعف الحزب الوطني الديمقراطي كثيرا وذلك بسبب حملات التشهير والانتقاد التي قامت بها صحف الحزبين المذكورين ضد بعضهما .

وأصبح الخلاف واضحا بين قيادة الحزب الوطني الديمقراطي على اثر تقديم حسين جميل استقالته من اللجنة الادارية المركزية للحزب في الثامن من نيسان ١٩٦١ التي اشار فيها إلى أن أوضاع الحزب تتطلب دعوة المؤتمر العام للحزب للانعقاد ودراسة اوجه الخلافات القائمة ، وفي العاشر من نيسان قدم كل من مظهر العزاوي وعواد النجم استقالتيهما تضامناً مع حسين جميل ، وتفاديا لاتساع الخلاف داخل الحزب اسرعت اللجنة الادارية في الحادي عشر من نيسان من العام المذكور بالموافقة على استقالاتهم ورفضها لفكرة انعقاد المؤتمر العام .

بازاء تلك الاوضاع السائدة داخل الحزب والظروف القائمة في العراق انذاك وجد الجادرجي نفسه عاجزا عن مواصلة عمله بالشكل الذي يحقق افكاره ، فلم يكن امامه سوى الاستقالة من رئاسة الحزب ، فقدم طلبا إلى الهيئة المؤسسة في ٢٢ ايلول ١٩٦١ قال فيه : " أن الظروف السائدة

---

[١] سمير عبد الكريم ، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، جـ ٥ ، ص ٢٠٠ – ٢٠١ .

في العراق لا تمكنني من اداء واجباتي الحزبية ، لذا ارجو التفضل بقبول استقالتي من رئاسة الحزب وعضويته " . وقد قررت اللجنة الادارية المركزية عدم قبول الاستقالة معلنة اعتزازها وثقتها برئاسته للحزب . ثم اعلنت ايقاف النشاط الحزبي في جميع مناطق العراق احتجاجاً على استمرار الاوضاع السائدة في البلاد إلى أن تتوفر الظروف الملائمة للعمل الحزبي حسبما ورد في قرارها في الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٦١ [١] .

مجلس الوزراء يصادق على قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس (١٩٦١ – ١٩٦٢) لغاية (١٩٦٥ – ١٩٦٦)

صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٦١ على القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ ، الخاص بالخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس (١٩٦١ – ١٩٦٢) لغاية (١٩٦٥ – ١٩٦٦) .

تضمنت المادة الأولى تعريفاً بالتعابير الواردة في القانون كالخطة ، والمجلس ، والوزير المختص والوزارة المنتفعة والمشروع الرئيس والمشروع التكميلي والتخصيصات السنوية والتخصيصات الكلية . . الخ .

أما المادة الثانية فقد تم فيها رصد مبلغ (٥٥٦,٣٤٠,٠٠٠) خمسمائة وستة وخمسين مليونا وثلثمائة واربعين الف دينار للصرف على المشاريع الرئيسة والتكميلية الواردة في الخطة . بينما تضمنت المادة الثالثة رصد مبلغ (١٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين دينار لتسديد ما يتحقق على الحكومة العراقية خلال سني الخطة من فوائد واقساط ومصروفات أخرى نتيجة للقرضين الأول والثاني والقروض الخارجية والداخلية الأخرى . . الخ .

وقد تضمنت الخطة تسع عشرة مادة [٢] . احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى فيها ، إذ بلغت تخصيصاته (٣٠%) ولكن نسبة التنفيذ للقطاع الصناعي كانت نحو (٣١,٥%) وهي نسبة واطئة.

كما أن الحكومة لم تحاول حماية الصناعة الوطنية واستخدمت سياسة الاستيراد الحر [٣].

---

[١] د . محمد عويد الدليمي ، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧ – ١٩٦٨ ، بغداد ١٩٩٧ ، ص ٢٧٦ .

[٢] مجموعة القوانين والانظمة ، المصدر السابق ، ص ٣٣٠ – ٣٣٩ .

[٣] سعيد عبود السامرائي ، سياسات التصنيع ، ص ١١٥ ؛ هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي ، ص ١٦٢ .

مجلس الوزراء يصادق على اتفاق التعاون الاقتصادي بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية .

صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٦١ على القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦١ الخاص باتفاق التعاون الاقتصادي بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية .

وتجدر الاشارة إلى أن تلك الاتفاقية كانت قد عقدت في الثالث من شهر تشرين الثاني من العام نفسه . تضمنت مقدمة وخمس عشرة مادة .

جاء في مقدمتها : " إن حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية العربية السورية، رغبة منهما في توطيد الروابط القومية والطبيعية بين بلديهما وتأكيدا لعزمهما على تحقيق التكامل الاقتصادي بينهما . . " .

وجاء في المادة الأولى : تسمح حكومة الجمهورية العربية السورية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشأ العراقي المستوردة مباشرة إلى الجمهورية العربية السورية وكذا الحال بالنسبة لحكومة العراق . وتضمنت المادة الثانية الاعفاء من الرسوم الكمركية لكلا البلدين . أما المادة الرابعة عشرة فقد أكدت تشجيع الحكومتين انشاء مؤسسات استثمارية مشتركة تزاول نشاطها في مختلف الميادين الاقتصادية ويسهم البلدان في رأسمالها . وقد وقعها السيد ناظم الزهاوي وزير التجارة نيابة عن الحكومة العراقية بينما وقعها نيابة عن الحكومة السورية الدكتور عوض بركات [1] .

تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة العراق في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦١

كان للطلبة البعثيين دور واضح في النضال الوطني خلال المدة موضوعة البحث ، فقد سجلت الدوائر الامنية نشاطا متزايدا للطلبة البعثيين المناوئ للسلطة في العديد من الكليات والمعاهد ، مما أدى إلى اعتقال اعداد كبيرة منهم .

حرص حزب البعث العربي الاشتراكي على زيادة نشاطاته في صفوف الطلاب وهو الأمر الذي دفعه إلى ايجاد تجمع طلابي يستقطب القوى القومية ، فكان تأسيس (الطليعة الطلابية التقدمية) عام ١٩٦٠ .

وقد نشطت الطليعة الطلابية في اصدار العديد من البيانات والنشرات التي سلطت الاضواء على اساليب السلطة ، ومحاولات الشيوعيين لتفتيت الحركة الطلابية وعزل الطلبة عن مشاركة ابناء الشعب في النضال ضد الاستعمار والرجعية .

وقد اثار النشاط السياسي للطلبة ، الحاكم العسكري العام ، الذي وجه كتاباً شديد اللهجة إلى عمداء الكليات حثهم فيه على ضرورة التعاون مع السلطة لتحجيم النشاط المعادي للحكومة .

---

[1] مجموعة القوانين والانظمة ، المصدر السابق ، ص ٣٥٦- ٣٦١ .

وبعد ازدياد نشاط الطلبة البعثيين ، ظهرت الحاجة إلى تطوير العمل الطلابي ، فاتخذ المكتب الطلابي قرارا بانشاء منظمة طلابية جديدة . وفي صباح يوم (٢٣ تشرين الثاني ١٩٦١) شهدت ساحة الكلية الطبية ولادة الاتحاد الوطني لطلبة العراق ليعمل على تحقيق الأهداف الطلابية النبيلة . وتألفت بعد ذلك اللجان الاتحادية في المدارس والمعاهد والكليات . والتي اخذت على عاتقها مهمة قيادة الحركة الطلابية .

عبد الكريم قاسم يستقبل كامل الجادرجي

في أواخر شهر تشرين الثاني من عام ١٩٦١ اتصل عصرا مرافق رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم هاتفيا بكامل الجادرجي ، يخبره بأن رئيس الوزراء يود مقابلته في هذا اليوم ، وإنه إذا كان ممكنا ، فليتفضل إلى وزارة الدفاع ، وقد رد الجادرجي معتذراً عن هذه المقابلة، بدعوى عدم وجود السائق في هذا الوقت .

ولم تمض خمس دقائق على اعتذار الجادرجي إلا ، كرر المرافق المكالمة التلفونية ، بأنه إذا كان لا مانع لديه ، فإن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم سيرسل سيارته لنقله إلى وزارة الدفاع ، وعندها وافق الجادرجي ، إذ رأى في هذه الحالة صعوبة الاعتذار . وقد عزم الجادرجي بعدئذ أن يقوم بالتصرف التالي إذ يقول : " كنت اسمع أن اشخاصاً كثيرين يذهبون إلى وزارة الدفاع لمقابلة عبد الكريم قاسم ، ولكنهم كانوا كثيرا ما يتأخرون ويطيلون الجلوس عند غرفة المرافقين كما كانت تجري بحق البعض منهم تصرفات غير مناسبة ، لذا فانني قررت أن اكون حازماً وصريحاً في هذه المقابلة ، كما اني قررت أن انتظر لفترة لا تزيد على خمس دقائق فقط ، وبعدها إن لم تقع المقابلة فاني سأترك المقابلة واغادر المكان فورا وحتى إذا خرج هو بذاته ليمنعني عن ذلك " وقال أيضاً : " لقد قررت أن اكون معه صريحا في غاية الصراحة ، وقررت أن لا اجامله مطلقا ، حتى في المواقف التي قد تتطلب شيئا من المجاملة " .

وعندما بلغ كامل الجادرجي وزارة الدفاع ، جلس في غرفة المرافقين ، وبعد اقل من دقيقة واحدة اقبل عبد الكريم قاسم ، وبعد أن رحب به عرض عليه الذهاب معاً إلى غرفته الرسمية ، وعند الجلوس ، بادر عبد الكريم قاسم بقوله : انني اعتبر نفسي تلميذا لكم ، فاعترض الجادرجي على قوله هذا ، بأن سلوكه السياسي لا يدل على ذلك ، وقال عبد الكريم قاسم أيضا : ارجو أن تعتبرني تلميذا مخلصا (للاهالي) ، فرد الجادرجي يقول : (إن سلوكك السياسي يجعلني في شك من انك كنت تقرأ (الأهالي) وتتأثر بها أو تتعاطف معها في أي يوم من الايام) .

ثم يسترسل الجادرجي عن هذه المقابلة ليقول : (اخذ الحديث بيننا يتشعب ويمتد ويطول وإنه استغرق عدة ساعات من الليل ، وقد تناول اموراً كثيرة ومنها تشعب إلى القضية الكردية وإلى موقف البارزاني ، ثم انتقل عبد الكريم قاسم في حديثه إلى مهاجمة الملا مصطفى البارزاني ، فقلت : أن لدي ملاحظة بسيطة أود أن اقولها ، لقد غادرت العراق في صيف عام ١٩٦١ حيث كان الملا مصطفى ، المواطن المخلص الغيور ، والصديق الحميم لك ، وعند رجوعي إلى البلد ، تحول بقدرة قادر إلى أن الملا البارزاني قد اضحى خائنا وناكراً للجميل..

ويضيف الجادرجي ليقول : ثم جرى حديث حول سوء الاوضاع الداخلية وما يجري ويتم فيـــها من انتهاك للحريات . . وأخذ عبد الكريم قاسم يشير إلى محاولة اغتياله . وهنا اخذ عبد الكريم قاسم يشير إلى ملابسه الملطخة بالدم - إذ إنه يحتفظ بها وقد علقها في غرفته - فرددت عليه بـــالقول : ان هذه الملابس وبشكلها هذا مقززة إلى النفس وأن الغرف الرسمية لا تليق بها ولا تطيقها .

ثم يمضي الجادرجي في القول : انتقل عبد الكريم قاسم إلى موضوع آخر وأخذ يقول : انني قـد طلبت هذه المقابلة وذلك لامر هام وهو إنه في النية القيام بتشريع قانون خاص للنفط يقصد (قـانون رقم ٨٠) . وأن اعرض عليكم مسودة هذا القانون لتطلعوا عليها وتبـــدي مـــا ترونـــه مـــن آراء وملاحظات بشأنه . إلا أن الجادرجي اعتذر عن ذلك وقال (انني لا استطيع في هذا الوقـــت بـــالذات ابداء الرأي حول مسودة القانون حيث اني قد بلغت من العمر الخامسة والستين وبعدها اخلـــد إلـــى فراشي . ثم اسلم نفسي إلى النوم) وهنا اجاب عبد الكريم قاسم : أن هذا الأمر مهم واننا في الواقـع نحتاج إلى مشورتكم . فرد الجادرجي : انني في الواقع غير واثق من أن هذا القانون سيتم تشـريعه أم لا . وهل سيصدر بعد اسبوع أو بعد عدة اسابيع ، أم إنه سيصدر بعد أكثر من شهر أو شـــهرين ، انني في شك من هذه القضية ، ولكنكم إذا اعطيتم وعداً بأن القانون المذكور ســوف يصـدر خـــلال اسبوع فاننا سنبدأ فورا بمناقشته وسأطلب من داري أن يهيئ لي الاهل طعامي الخاص لابقى معكـــم إلى الصباح لدراسة القانون ومناقشته وإن كان العكس فاننا سوف ندرسه فيما بعد . وبعد هذا عرض عبد الكريم قاسم إلى الجادرجي أن يقوما بجولة مشتركة في بغداد وضواحيها ، ومال إلـــى ركـوب سيارته وقد جلس الجادرجي إلى جواره وتوجها بالسيارة نحو منطقة الباب الشرقي وساحة التحرير، وعند وصول السيارة مدينة الثورة (مدينة صدام حاليا) ، أخذ الناس يتجمهرون ، وقد كـــان قسـم منهم يحمل العرائض والمذكرات الخاصة بالشكاوى والمظالم والمطاليب الأخرى ثم مضى الجـــادرجي ليسأل عبد الكريم قاسم السؤال الآتي : لقد جلب انتباهي عند صعودكم إلى السيارة مبـــادرتكم بفتـــح الراديو على اذاعة بغداد ، واود أن اعرب عما يخالج نفسي فاقول لكم بكل صراحة ووضوح - وقـــد اكون مخطئا - انكم إذ تبادرون إلى فتح اذاعة بغداد انما تخشون وقوع انقلاب وتهجسون وقوعه في أية لحظة تمر وتقع وانني استبعد أن اتخيل رئيس أية دولة ديمقراطية في العالم يبـــادر إلـــى فتـح الاذاعة عند وجود ضيوف لديه .

وعند هذه النقطة اشرفت الجولة على الانتهاء وقام عبد الكريم قاسم ايصال الجادرجي إلـــى داره وقد كانت الساعة تشير إلى نحو الثانية عشرة ليلا [١] .

وعند اللقاء المذكور يقول رفعة الجادرجي النجل الأكبر لكامل : " لقد جرت مقابلة ابـــي وعبـــد الكريم قاسم في وزارة الدفاع ، وذلك بعد وقوع الانشقاق في الحزب الوطني الديمقراطـــي وخـــروج محمد حديد منه وتأليفه لحزب آخر خاص هو الحزب الوطني التقدمي"[٢]، واشار إلى فقرات من هـــذا اللقاء لا نجد ضرورة لذكرها خشية التكرار .

---

[١] خليل ابراهيم حسين : موسوعة ١٤ تموز ، الجزء ٥ (سقوط عبد الكريم قاسم) ، دار الحرية ، بغـــداد ١٩٨٩ ، ص ٤٦٠ - ٤٦٦ .

[٢] رفعة الجادرجي ، صورة أب ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٥ ، ص ١٧٩ .

اعفاء عبد السلام محمد عارف واطلاق سراحه

اصدر عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء في ٢ كانون الأول ١٩٦١ بيانا إلى ابناء الشعب، يتضمن العفو عن عبد السلام محمد عارف . واطلاق سراحه ، وفيما يأتي نص البيان :

" أمر وزاري

١- إن المحكمة العسكرية العليا الخاصة سبق وأن اصدرت حكمها في القضية المرقمة ٧٥ / ١٩٥٨ بحق اجرام العقيد الركن المتقاعد عبد السلام محمد عارف بما يلي :

أ . الاعدام شنقا حتى الموت وفقا للمادة الحادية عشرة من مرسوم الادارة العرفية ، وبدلالة الفقرة السادسة من المادة ٢١٤ / ٦٠ من قانون العقوبات البغدادي .

ب. طرده من الجيش وفق المادة ٣٠ من قانون العقوبات العسكري .

ج. الايصاء بالرأفة به استنادا للمادة العشرين من قانون معاقبة المتآمرين .

د . براءته من التهمة المسندة إليه بموجب المادة ٨٠ من قانون العقوبات البغدادي ، استنادا إلى احكام المادة ١٦٠ الاصولية .

٢- واستنادا إلى الصلاحية المخولة لنا بموجب المادة ٢٠ من قانون معاقبة المتآمرين ومفسدي نظام الحكم الرقم ٧ لسنة ١٩٥٨ ، ونظراً لتوصية المحكمة المذكورة بالرأفة بحقه ، وعملا بمبدأ مقابلة الاساءة باللطف في جمهوريتنا الخالدة ، لاشاعة روح الخير والفضيلة بين النلس ، ولرغبتنا في مساعدته ، فقد قررنا ما يلي :

أ . اعفاء العقيد الركن المتقاعد عبد السلام محمد عارف من عقوبة الاعدام الصادرة بحقه من قبل المحكمة العسكرية العليا الخاصة في القضية المرقمة ٧٥ / ١٩٥٨ .

ب. اعفاءه من عقوبة الطرد من الجيش الصادرة بحقه من المحكمة المذكورة .

ج. اطلاق سراحه فورا ، اعتبارا من هذا اليوم إن لم يكن موقوفاً ، أو محكوما في قضايا أخرى " .

وكيل وزير الدفاع
عبد الكريم قاسم [١]

بيانات من الزعيم عبد الكريم قاسم
إلى ابناء الشعب

استنادا إلى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرتين – أ – و ب – من المادة الرابعة من القانون الرقم ٦٥ لسنة ٩٥٩ ولرغبتنا في العطف على عوائل جميع المجرمين الصادرة بحقهم احكام الاعدام أو الحبس ومساعدة هؤلاء المحكومين انفسهم واعطاء الفرصة لهم لإظهار اخلاصهم ومساهمتهم في خدمة الجمهورية العراقية الخالدة ، وتضامنهم مع ابناء الشعب على أسس من التعاون والمحبة بين الجميع قررنا ما يلي :-

---

[١] جريدة الثورة في ٣ / ١٢ / ١٩٦١ .

١- تخفيف جميع احكام الاعدام بصورة عامة الصادرة من قبل المحاكم العسكرية أو المدنية أو المحكمة العسكرية العليا الخاصة أو المجالس العرفية بحق المجرمين والتي لم تنفذ لحد الآن إلى السجن لمدة خمسة عشر عاما مع ابقاء العقوبات التبعية بحقهم . ويستفيد هؤلاء من جميع الاعفاءات القانونية الصادرة بحق المساجين بمناسبة يوم ١٤ تموز المجيد وعيد السلامة ويوم الجيش الاغر اعتبارا من تاريخ توقيفهم .

٢- تخفيف جميع الاحكام الصادرة بالحبس أو الاشغال الشاقة أو الحجز بالاصلاحية بحق المجرمين من قبل المحاكم والمجالس المنوه عنها في المادة - ١ - من هذا البيان بنسبة خمسين بالمائة ٥٠% دون المساس بالعقوبات التبعية . وعلى أن يشمل هذا التخفيف الاحكام التي لم تكتسب الدرجة القطعية كذلك .

٣- إن هذا التخفيف لا يشمل الاحكام الصادرة بحق المجرمين الهاربين حيث سينظر في أمر هؤلاء عندما يتم القاء القبض عليهم أو التسليم من تلقاء انفسهم .

التوقيع

القائد العام للقوات المسلحة

اللواء الركن عبد الكريم قاسم

اولا - حكمت المحكمة العسكرية العليا الخاصة بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٩٦٠ على كل من المجرمين احمد طه العزوز وسليم عيسى الزئبق وخالد علي الصالح واياد سعيد ثابت وحميد مرعي بالعقوبات التالية :

١- الاعدام شنقا حتى الموت وفقا لكل من المواد التالية :
المادة ٤ والفقرة - ب - من المادة - ٢٢ - من قانون تعديل ق . ع . ب رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الثالثة من المادة - ٢١٤ - من ق . ع . ب بدلالة المواد ٥٣ و٥٤ و٥٨ منه .

٢- الاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقاً للمادة ٢١٢ / ٦٠ من ق . ع . ب . بدلالة المواد - ٥٣ و٥٤ و٥٨ منه .

٣-تنفذ العقوبات بالتداخل وفقاً للمادة - ٣٤ من ق . ع . ب .

٤- مصادرة المبرزات الجرمية من اسلحة وسيارات واثاث حزبية وفق المادة - ٣٠ - من ق . ع . ب .

٥- يدفع تعويضاً مقداره ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتكافل والتضامن مع بقية المجرمين بنفس القضية .

ثانيا - واستنادا إلى الصلاحية المخولة لنا بموجب المادة العشرين من قانون معاقبة المتآمرين ومفسدي نظام الحكم الرقم ٧ لسنة ١٩٥٨ ولرغبتنا الخاصة في مساعدة هؤلاء المجرمين وعدم تنفيذ حكم الاعدام بحقهم رحمة بهم وبعوائلهم ومقابلة غدرهم واساءتهم باللطف قررنا ما يلي :-

١- اعفاء المجرمين احمد طه العزوز وسليم عيسى الزئبق وخالد علي الصالح واياد سعيد ثـابت وحميد مرعي من عقوبة الاعدام الصادرة بحقهم عن اجرامهم في رأس القرية بتاريخ ٧ / ١٠ / ١٩٥٩ في مؤامرة الغدر والخيانة .

٢- تخفيف عقوبة الاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر سنة الصادرة بحق كل منهم إلى الحبس لمدة سنتين اعتبارا من تاريخ توقيفهم مع بقاء العقوبات التبعية الصادرة بحق كل منهم .

وبالنظر لاستفادة هؤلاء من الاعفاءات القانونية الصادرة بحق المساجين بمناسبة يوم ١٤ تموز المجيد وعيد السلامة ويوم الجيش الاغر فتعتبر محكوميتهم منتهية ويطلق سراحهم فورا اعتباراً من هذا اليوم .

التوقيع
و . وزير الدفاع
عبد الكريم قاسم

رغبة منا في مساعدة عوائل المحجوزين والمعتقلين والمبعدين بسبب متطلبات الامن مهما كانت في ارجاء الوطن ولرغبتنا في مساعدة هؤلاء انفسهم واتاحة الفرصة لهم ليبين اخلاصهم للوطن الغالي وتضامنهم مع ابناء الشعب بصدق ومحبة وعدل ووفاء وتعاون الجميع على رص الصفوف ضد الاستعمار وضد العدو الغادر ولمساهمة ابناء الشعب كافة بقوة وعزم وصلابة لخدمة الجمهورية العراقية الخالدة فقد قررنا ما يلي :-

١- يتم اطلاق سراح جميع المحجوزين والمعتقلين والمبعدين بسبب متطلبات الامن دون تفريق وتمييز اينما كانوا في ارجاء بلادنا ، وعلى السلطات أن تتخذ التدابير الفورية لتنفيذ ذلك .

٢- يشمل هذا الاعفاء حتى المحجوزين والمعتقلين والمبعدين بسبب متطلبات الامن كتدبير احتياطي عن سوابقهم في جرائم السرقة أو التزوير أو النشل أو خيانة الامانة أو الاحتيال أو التهريب .

وليعلم مثل هؤلاء انهم في حالة عودتهم إلى العبث بالمصلحة العامة سوف لا يفلتون مطلقاً من محاسبة السلطة والقانون . ومن الاضمن والافضل لهم أن يكونوا مواطنين صالحين يركنون للعيش عن طريق الرزق الحلال ويبتعدون عن الاعمال المشينة وبذلك تتاح لهم الفرصة للمساهمة مع ابناء الشعب في خدمة الجمهورية العراقية الخالدة .

التوقيع
القائد العام للقوات المسلحة
اللواء الركن عبد الكريم قاسم[1]

---

[1] جريدة الثورة ٥ كانون الأول ١٩٦١ .

وبشأن قرار العفو كتب العميد الركن جاسم كاظم العزاوي سكرتير عبد الكريم قاسم ما نصه : "طلب مني عبد الكريم قاسم ، في نفس ليلة صدور الاحكام تقديمها إليه للتصديق عليها ، فقدمتها له ومعها اضبارة الشيوعي منذر ابو العيس المحكوم عليه بالاعدام من قبل المجلس العرفي العسكري بتهمة قتل احد القوميين والقيام باعمال السحل في الكاظمية ، فقال لي : " لماذا جلبت اضبارة ابو العيس وانا لم اطلبها " فقلت له : " سيادة الزعيم ، هاتان قضيتان تخصان فئتين سياسيتين ، فاما أن ينفذ الحكم على الفئتين فيحدث عدم توازن في الشارع ضدك ، أو أن تصدر عفوك عن الفئتين وعندئذ يحدث توازن في الشارع لصالحك ، وهي فرصة لتعديل الاوضاع الشاذة " ، واستشهدت بعدد من الآيات القرآنية الكريمة الداعية إلى العفو .

بدا أن عبد الكريم قاسم كان مصمما على تنفيذ الاعدام ، فقد وقع المرسوم الجمهوري المرقم (٢٠١) في (٢٦ اذار ١٩٦٠) كما صدر الأمر الوزاري بالتصديق المرقم (٥٢) في اليوم التالي وجاء فيه :

" تقرر تنفيذ حكم الاعدام شنقاً حتى الموت بحق الخونة المجرمين التالية اسماؤهم :

١- اياد سعيد ثابت .
٢- احمد طه العزوز .
٣- سليم عيسى الزئبق .
٤- خالد علي الصالح .
٥- حميد مرعي .
٦- منذر ابو العيس .

وفي الساعة الثالثة بعد ظهر يوم (٣٠ اذار) ارسل احمد صالح العبدي ، الحاكم العسكري العام، برقية إلى الجهات ذات العلاقة يخبرها أن تنفيذ حكم الاعدام سوف يتم في الساعة الرابعة من صباح يوم الخميس (٣١ اذار) حسب اجراءات مديرية السجون العامة ، وطلبت البرقية من سلطات الامن والشرطة اتخاذ الاستعدادات اللازمة والتهيؤ في مناطق الكرخ والاعظمية والكاظمية لمواجهة الموقف الذي سينشأ عن تنفيذ الاحكام ، كما طلب الحاكم العسكري في برقيته من بعض الوحدات العسكرية في معسكر الرشيد أن تكون في حالة انذار وعلى اهبة الاستعداد . وحوالي الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه (٣٠ اذار) حضر عبد الكريم إلى غرفتي التي كان جالساً فيها الوزيران ، محمد حديد وطلعت الشيباني ، بالاضافة إلى أن كل من طه الشيخ احمد واللواء الركن خليل سعيد ، قائد الفرقة الثانية ، واحمد صالح العبدي وفاضل عباس المهداوي وماجد محمد امين وعادل جلال ووصفي طاهر وضباط المقر الاخرين .

تحدث عبد الكريم عن تنفيذ احكام الاعدام وإنه سينفذها فجر اليوم التالي ، وقد أيده الحاضرون- عدا محمد حديد وطلعت الشيباني - في تنفيذ احكام الاعدام زاعمين أن العدالة قد أخذت مجراها فصدرت الاحكام ضدهم . أما محمد حديد فقال - بعد أن استعرض اوضاع العراق السياسية : " لقد

حفظك الله ورعاك ، وهؤلاء شباب في مقتبل العمر ، عفوك عنهم أو تخفيض الاحكام ضدهم سوف يؤدي إلى زيادة شعبيتك ويظهرك بمظهر القوي القادر على اتخاذ القرار المناسب " . وفي الاتجاه نفسه تحدث طلعت الشيباني مؤيدا رأي زميله وبعد أن انتهى الجميع من الحديث التفت اليّ عبد الكريم وقال : " لماذا لم تتحدث يا جاسم ؟ فقلت له : " سيادة الزعيم ، سبق أن تحدثت معك طويلاً ولم تستجب لندائي بالعفو عنهم ، ولا زلت اطالب بالعفو وانت قادر عليه " وهكذا انتهى الحديث حوالي الساعة التاسعة مساء . خرج عبد الكريم قاسم في جولته المعتادة في بغداد ، وقبل خروجه طلب مني أن ابلغ الاذاعة والتلفزيون في مواصلة البث كما طلب تهيئة بعض الآيات القرآنية التي تدعو إلى العفو فاخرجت القرآن الكريم الذي احتفظت به على الدوام في غرفتي وأخذت ادون الآيات الكريمة الداعية إلى العفو. وبعد منتصف الليل عاد عبد الكريم إلى الوزارة وقال لي : هل انت جاهز ؟" فأجبته : نعم سيادة الزعيم " ، فقال تعال معي " .

ذهبت معه في السيارة إلى الاذاعة ودخلنا الاستوديو وانا لا اعلم ما كان يرمي إليه . بدأ يخطب وانا مصغ إليه ، إلى أن بدأ يقرأ الآيات الكريمة التي تحث على العفو وقال : " لقد عفونا عن الذين ارادوا اغتيالي " .

وهكذا نجا اولئك الشباب من الاعدام قبل اقل من ثلاث ساعات من تنفيذه . أما ما كتبه البعض من انه عفا عنهم نتيجة للتهديد بنسف خط النفط وتخريبه بواسطة سورية ، فانا استطيع أن انفي ممارسة أي ضغط من أي نوع على عبد الكريم ، لأن العفو قد تم بمحض ارادته وبالشكل الذي رويته. هذا هو مقدار علمي بالامور . أما إذا حدث شيء بمعزل عما كنت اعلمه ، فعلم ذلك عند الله تعالى [١] .

مجلس الوزراء يصادق على قانون منحة زواج للمدرسين والأئمة والخطباء في مساجد الاوقاف المضبوطة

صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦ / ١٢ / ١٩٦١ على القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ والمتضمن منحة زواج للمدرسين والأئمة والخطباء في مساجد الاوقاف المضبوطة . وادناه نص القانون :

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه الوزير المختص (رئيس الوزراء) ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي :

---

[١] جاسم كاظم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٢٤٣ – ٢٤٥ .

المادة الأولى : لمدير الاوقاف العام أن يمنح من يتزوج لأول مرة من المدرسين والأئمة والخطباء الذين سلفت لهم خدمة بالمساجد المضبوطة لا تقل عن ثلاث سنوات منحة لا تزيد على اربعة رواتب اسمية عن أكبر جهاته .

المادة الثانية : يكون عقد الزواج المصدق من المحاكم الشرعية اساسا للمنحة .

المادة الثالثة : تسترد المنحة عند انحلال عقد الزواج قبل الدخول بموجب قانون جباية الديون المستحقة للحكومة .

المادة الرابعة : على المحاكم الشرعية تبليغ مديرية الاوقاف العامة بانحلال عقد الزواج .

المادة الخامسة : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد تصديق ميزانية مديرية الاوقاف العامة لسنة ١٩٦٢ . . . الخ .

وجاء في الاسباب الموجبة " وضع هذا القانون للتوسعة على موظفي المساجد المضبوطة جريا على المنهج الذي اختطته مديرية الاوقاف العامة بعد انبثاق الجمهورية العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨ واتباعا لخط الثورة الاصلاحي [١] .

---

[١] مجموعة القوانين . المصدر السابق ، ص ٣٩١ – ٣٩٢ .

الوزارة العراقية عام ١٩٦٢

كانت وزارة عبد الكريم قاسم منذ مطلع عام ١٩٦٢ تتألف بالشكل الآتي :

١ . اللواء الركن عبد الكريم قاسم – رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع ، وقد كان يشغل هذا المنصب منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ ، حتى سقوط حكمه في الثامن من شباط ١٩٦٣ .

٢ . أحمد محمد يحيي – وزير الداخلية ووكيل وزير الاصلاح الزراعي من (٣٠ ايلول ١٩٥٨ حتى ٨ شباط ١٩٦٣) .

٣ . د . هاشم جواد – وزير الخارجية ، (٧ شباط ٩٥٩ حتى الثامن من شباط ١٩٦٣) .

٤ . حسن الطالباني وزير المواصلات (٧ شباط ٩٥٩ حتى الثامن من شباط ١٩٦٣) .

٥ . د . محمد عبد الملك الشواف ، وزير الصحة (٨ شباط ١٩٥٩ حتى شباط ١٩٦٣) .

٦ . اسماعيل ابراهيم العارف ، وزير المعارف ووكيل وزير الارشاد ، شغل منصب وزير المعارف منذ ٣ ايار ١٩٦٠ حتى ٨ شباط ١٩٦٣ .

٧ . د . مظفر حسين جميل وزير المالية ، (١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ حتى شباط ١٩٦٣) .

٨ . رشيد محمود ، وزير العدل ، (١٤ ايار ١٩٦١ حتى ٨ شباط ١٩٦٣) .

٩ . عادل جلال ، وزير الزراعة (١٤ ايار ١٩٦١ حتى ٨ شباط ١٩٦٣) .

١٠ . محيي الدين عبد الحميد ، وزير الصناعة (٣ ايار ١٩٦٠ حتى ٨ شباط ١٩٦٣) .

١١ . د . طلعة علي محمد الشيباني ، وزير التخطيط (٧ شباط ١٩٥٩ حتى ٨ شباط ١٩٦٣) .

١٢ . ناظم عبد الجليل الزهاوي ، وزير التجارة (١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ حتى قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣) .

١٣ . حسن رفعت ، وزير الاشغال والاسكان (١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ حتى الثامن من شباط ١٩٦٣) .

١٤ . باقر الدجيلي ، وزير البلديات (١٤ ايار ١٩٦١ حتى ٨ شباط ١٩٦٣) .

١٥ . د . محمد سلمان ، وزير النفط (١ كانون الأول ١٩٦٠ حتى ٨ شباط ١٩٦٣) .

أما وزارة الاصلاح الزراعي فقد شغلها الدكتور طلعة علي محمد الشيباني وكالة منذ ١٦ شباط ١٩٦٠ حتى الثامن من شباط ١٩٦٣ .

وكان مجلس السيادة يتألف من محمد نجيب الربيعي رئيساً ورشاد عارف وعبد المجيد كمونة عضوي المجلس .

ويبدو مما تقدم أن الوزارة لم يطرأ عليها أي تغيير منذ بداية عام ١٩٦٢ حتى ٨ شباط ١٩٦٣ . فهي الوزارة ذاتها التي كانت موجودة منذ منتصف عام ١٩٦١ . وكذا الحال بالنسبة لمجلس السيادة[١].

العمال العراقيون يطالبون الجامعة العربية بانسحاب القوات البريطانية في الخليج العربي .

كانت القوات البريطانية قد دخلت منطقة الخليج العربي بكثافة في أثر دعوتها من حاكم الكويت في ٣٠ حزيران ١٩٦١ لحمايته ، وذلك في اعقاب دعوة عبد الكريم قاسم إلى استعادة الكويت إلى العراق وما اعقبها من تطورات على المستويين العربي والدولي [٢] ونظراً لاستمرار بقاء هذه القوات وما تسببه من اخطار على الأمن والاستقرار في المنطقة فقد طلب الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العراقية من جامعة الدول العربية في برقية بعث بها الاتحاد إلى الجامعة مساء يوم ٢كانون الثاني ١٩٦٢ أن توجه انذاراً إلى القوات البريطانية للانسحاب فوراً من منطقة الخليج العربي وهذا هو نص البرقية التي بعث بها الحاج ابراهيم جواد الصالح رئيس الاتحاد إلى جامعة الدول العربية :-

" وبعد أن انزلت بريطانيا اساطيلها في الخليج بحجة المحافظة على الأمن والاستقرار في الشرق العربي وكأنها المسؤولة عن حماية أرض العرب مع العلم أن عملها يعدّ تحدياً لشعور العرب عامة حيث يعلم كل عربي من هي بريطانيا . وما الغاية التي تبتغيها من وراء هذا الاشتراك .

عليه نسترعي نظر جامعة الدول العربية إلى هذا التمادي في السكوت والموقف السلبي تجاه بريطانيا وقواتها التي وطئت أرض العرب وحتى هذه اللحظة لم تحرك ساكناً ولم تنذر بريطانيا بسحب قواتها من بلادنا التي نحن حماتها لا الجيوش البريطانية الاستعمارية التي تريد العودة إلى أرض الوطن الحبيب من جديد فهيهات ثم هيهات لبريطانيا ومن يؤيدها أن تعود بالسيطرة على العراق .

واخيراً على الجامعة أن تنذر جيوش بريطانيا الغازية بالانسحاب فوراً من منطقة الخليج العربي ، وبعكسه سوف تتحمل الجامعة مسؤولية تاريخية كبرى تجاه الشعب العربي في تقرير مصيره ونشكركم.

الحاج ابراهيم جواد الصالح
رئيس الاتحاد العام لنقابات
العمال في الجمهورية العراقية [٣] .

---

[١] جاسم محمد الذهبي ، القيادات الوزارية في العراق خلال ثلاثة عقود ١٩٥٨ – ١٩٨٨ ، رسالة دكتوراه ، بغداد ١٩٩٣ ، ص ١٥١ – ١٨٢ ؛ وزارة العدل ، مجموعة الانظمة والقوانين . بغداد ١٩٦٣ ، ص ٢ .

[٢] انظر الجزء الخامس من تاريخ الوزارات العراقية ، العهد الجمهوري .

[٣] صحيفة المنار في ٣ كانون الثاني ١٩٦٢ .

قانون العفو عن الغائبين والمتخلفين

في السنة الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم انتشرت ظاهرة التسيب الاداري واهمال الموظفين واجباتهم مع انتشار التذمر العام بين العراقيين عموماً . وقد امتدت ظاهرة التسيب إلى أفراد الجيش خاصة بعد تفاقم مشكلة الشمال والقتال هناك الذي ذهب ضحيته الكثير من الشباب من الجنود وضباط الصف والشرطة فأخذ هؤلاء يتخلفون عن الالتحاق لأداء الواجب في الخدمة العسكرية وبوحداتهم بعد الاجازة وقد أراد عبد الكريم قاسم وضع حد لهذه الظاهرة وتشجيع المكلفين بالخدمة للالتحاق بوحداتهم فأعلن يوم السادس من كانون الثاني ١٩٦٢ ، العفو عن الغائبين والمتخلفين ، وجاء في الأسباب الموجبة (لما كان بعض الجنود وضباط الصف قد غابوا من وحداتهم وتخلف بعض المكلفين عن خدمة العلم بسبب ظروفهم المعيشية أو أمور أخرى اضطرارية . لذلك ولافساح المجال امامهم للعودة إلى خدمة الجيش وأداء الواجب المقدس وبمناسبة يوم الجيش الاغر في ٦ كانون الثاني ١٩٦٢ تقرر اعفاؤهم عن العقوبات المترتبة عليهم بموجب ذلك . وعليه شرعت لائحة قانون العفو عن الغائبين والمتخلفين رقم (١) السنة ١٩٦٢ ، وفي ما يلي نصها :

" بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناءً على ما عرضه وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الآتي :

المادة الأولى – يعفى جميع الجنود وضباط الصف الذين ارتكبوا جريمة الغياب المنصوص عليها في المادة (٥٧) من قانون العقوبات العسكري من العقوبات الواردة فيها .

المادة الثانية – أ – يعفى جميع المكلفين الذين ارتكبوا جريمة التخلف وفق الفقرات (أ – ب – ج – د – هـ) من المادة (٢٩) من قانون الدفاع الوطني رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٨ الواردة فيها .

– يعفى جميع المكلفين الذين تشملهم المادة (٣٢) من قانون الدفاع الوطني .

المادة الثالثة : أ – يعفى جميع المكلفين الاحتياط الذين ارتكبوا جريمة التخلف وفق الفقرات (أ . ب . ج . د) من المادة (١٩) من قانون خدمة الاحتياط رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٦ .

ب – يعفى جميع المكلفين الاحتياط الذين تشملهم المادة (٢١) من قانون خدمة الاحتياط من العقوبة الواردة فيها .

المادة الرابعة – لا تعاد الغرامات المدفوعة قبل يوم ٦ / ١ / ١٩٦٢ .

المادة الخامسة – يستمر حكم الاعفاء بموجب هذا القانون لمدة مئة وعشرين يوماً ابتداءاً من ٦ / ١ / ١٩٦٢ .

المادة السادسة – على وزير الدفاع تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٨١ المصادف لليوم الثاني من شهر كانون الثاني سنة ١٩٦٢ " .

مجلس السيادة [١]

---

[١] الوقائع العراقية ٦٢٠٨ في ١٠ / ١ / ١٩٦٢ ؛ وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٦٢ ، بغداد ١٩٦٢ ، ص ١ – ٢ .

اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية

بموافقة مجلس الوزراء في ١ / ١ / ١٩٦٢ ، تم التوقيع على اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية وعلى البروتوكول الاختياري بشأن اكتساب الجنسية والبروتوكول الاختياري بشأن التسوية الالزامية للمنازعات المعقودة في فينا سنة ١٩٦١ من قبل ممثل العراق الدائم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وذلك بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٦٢ . وفي أدناه نص الاتفاقية .

قضية الكويت [1]

كانت مسألة الدعوة إلى استعادة الكويت من القضايا الرئيسة التي واجهت حكومة عبد الكريم قاسم منذ حزيران ١٩٦١ وحتى نهاية حكمه في الثامن من شباط ١٩٦٣ . وقد ظلت هذه القضية تستأثر باهتمام الرأي العام لما تركته من آثار في سياسة العراق الداخلية وعلاقاته الخارجية واستكمالاً لتطورات هذه القضية خلال سنة ١٩٦٢ تجدر الاشارة إلى أن هاشم جواد وزير الخارجية صرح يوم ٢٦ كانون الأول ١٩٦١ أن الحكومة العراقية ستعيد النظر في العلاقات الدبلوماسية مع كل دولة تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت واصدرت وزارة الخارجية في الثامن من كانون الثاني ١٩٦٢ مذكرة ارسلت إلى الهيئات الدبلوماسية العاملة في العراق . ونظراً لاهميتها ندرج صورتها في أدناه :

الجمهورية العراقية — الرقم دبلوماسية / ٩٠٦ / ٨٩٦ / ٦٠٠

وزارة الخارجية

دائرة التشريفات — بغداد في ٨ / ١ / ١٩٦٢

تهدي وزارة الخارجية تحياتها إلى الهيئة الدبلوماسية في العراق وتتشرف أن تبلغها رسميا بتصريح سيادة وزير الخارجية الذي يتضمن موقف الحكومة العراقية بشأن الدول التي تنوي تأسيس علاقات دبلوماسية مع ما يسمى بدولة الكويت :-

" منذ أن حاولت بريطانيا في ١٩ حزيران ١٩٦١ اكمال تنفيذ مخططها لتجزئة العراق بابقاء قضاء الكويت منفصلا عنه سالكة في ذلك الأساليب الاستعمارية المعروفة ومستعينة باعوانها من

---

[1] بشأن هذا الموضوع وبداياته ينظر ج ٥ من تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري وعن تأثير قضية الكويت في الوضع الداخلي يذكر العقيد الركن المتقاعد سالم محمد الحميده الذي كان يشغل منصب ضابط استخبارات الفرقة الأولى قائلاً : " أن قضية الكويت كانت سياسية بالدرجة الأولى ، ومن غير المنصف الاشارة إلى تدخل الجيش في القضية ، ولم يكن هناك تحشد لقطعات عسكرية على حدود الكويت ، فضلاً على أن احدا لم يكن لـه أي دور في المجال العسكري " . مقابلة معه بتاريخ ٢٣ مايس ٢٠٠١ .

الحكام التابعين ، لم تترك حكومة الجمهورية العراقية ، وعلى رأسها سيادة الزعيم رئيس الوزراء فرصة لتأكيد حق العراق القطعي في الكويت وعزمه الاكيد على صيانة هذا الحق دفاعا عن كيان الشعب العراقي ووحدة اقليمه الذي لا يقبل التجزئة والذي لا يمكن أن تقوم فيه إلا دولة واحدة .

أما ما اسماه الاستعمار البريطاني وعملاؤه بدولة الكويت فما هو إلا صنيعة غير مشروعة تحاول بريطانيا الآن أن تسبغ عليها صفة الشرعية بعد أن اقتطعتها عنوة سلطات الاحتلال البريطاني منذ عام ١٩١٤ ، وعملت في عهد الانتداب على الاحتفاظ بها تحت سيطرتها خلافا لاحكام الانتداب التي تلزم بريطانيا بالمحافظة على سلامة اقليم العراق ووحدته الكاملة .

وقد لاحظت الجمهورية العراقية أن بعض الدول التي يتبادل العراق معها التمثيل الدبلوماسي أخذت تتجه في الاونة الأخيرة إلى اقامة علاقات دبلوماسية مع ما يسمى بدولة الكويت ، وحيث أن هذا العمل غير الودي ينطوي على انكار لحقوق العراق واضرار بمصالحه الحيوية ، فأن حكومة الجمهورية العراقية تجد من واجبها أن تذكر تلك الدول بما يترتب على العمل المذكور من أثر في علاقاتها مع العراق إذ ستضطر الحكومة العراقية إلى مراجعة موقفها في علاقاتها الدبلوماسية المتبادلة مع الدولة التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت " .

هذا وتقدم الوزارة طي مذكرتها صورة مترجمة إلى اللغة الانكليزية من التصريح المذكور .

تنتهز الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها" .

واستناداً إلى بيان وزارة الخارجية هذا استدعت الحكومة العراقية سفيرها في عمان ، ونشرت الصحف الصادرة يوم ١٩ كانون الثاني خبر طلب وزارة الخارجية العراقية من سفير الجمهورية العراقية في عمان العودة إلى بغداد . وان لهذا الاستدعاء علاقة بقبول حكومة الاردن سفيراً لحاكم الكويت ، وان هذا الاجراء كان من بين الاجراءات التي تنوي حكومة الجمهورية العراقية اتخاذها في ضوء البيان الذي صدره وزير الخارجية يوم ٢٦ كانون الأول ١٩٦١ ، وربطت الاوساط السياسية بهذا البيان المقابلة التي اجراها وزير الخارجية مع سفراء كل من بريطانيا والولايات المتحدة والمملكة السعودية والاردن .

ونشرت الصحف نفسها تصريح خالد العدساني السفير لما يدعى بحكومة الكويت في الاردن ، أن الاردن سيكون من بين الدول العربية التي تتلقى مساعدات مالية من الكويت وقال أن بعثة اردنية ستقوم بزيارة الكويت في نهاية الشهر الحالي (كانون الثاني) لاجراء محادثات عن نوع وقيمة المساعدات التي تطلبها الحكومة الاردنية ، وكانت السلطات الاردنية قد ذكرت في مطلع هذا الشهر إنها طلبت إلى شيوخ الكويت منحها مساعدات بمبلغ خمسة وعشرين مليون جنيه استرليني [1] وعلقت هذه الصحف قائلة " كان الاردن قد قدم اقتراحا إلى عبد الكريم قاسم لاقامة اتحاد فدرالي بين العراق والكويت

---

[1] صحيفة الثورة يومي ١٩ كانون الثاني ١٨٢ آذار ١٩٦٢ .

والاردن إذ أن الحكومة الاردنية كانت تهدف إلى الحصول على تأييد العراق والمساعدات المالية من الكويت ولكن عبد الكريم قاسم رفض المقترح .

واتخذت الحكومة العراقية اجراء مماثلاً ضد اليابان وذلك باستدعاء السفير العراقي في طوكيو وفي يوم ١٧ آذار ١٩٦٢ اعلنت وزارة الخارجية إنها قامت في أثر قبول الحكومة اليابانية اوراق اعتماد ما يسمى بسفير الكويت بتطبيق المبدأ الذي سبق ان اعلنته بشأن إعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي لا تراعي علاقات الود مع العراق فتقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت التي هي جزء لا يتجزأ من العراق ولهذا فان وزارة الخارجية استدعت السفير العراقي في طوكيو إلى بغداد عاجلاً وافهمت السفير الياباني في بغداد بموقف الحكومة العراقية من هذا الموضوع . وفي اليوم التالي استدعت وزارة الخارجية السفير العراقي في طهران كاجراء ضد تقديم ما يسمى بسفير دولة الكويت اوراق اعتماده إلى الشاه . وان السفير الايراني ، سيغادر بغداد إلى طهران وفي ٢ حزيران سحب العراق سفيره في الولايات المتحدة الامريكية احتجاجاً على قبول اوراق السفير الكويتي وطلبت من السفير الامريكي مغادرة العراق .

وقد قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع بعض الدول الاجنبية مثل الولايات المتحدة الامريكية والعربية مثل لبنان وتونس ، ولم يطبق ذلك على بريطانيا على أساس إنها تبادلت التمثيل الدبلوماسي مع الكويت قبل تصريح وزير الخارجية المذكور ، ونشرت صحيفة الثورة البغدادية المقربة من عبد الكريم قاسم تحت عنوان (وثائق نادرة تثبت حق العراق في الكويت) نذكر نصه في أدناه :-

وثائق نادرة تثبت حق العراق في الكويت

وزارة الخارجية تعدها للرأي العام العربي والعالمي

ماذا قال حسونة عن الكويت عام ١٩٥٨ ؟

يدرس سيادة الأستاذ هاشم جواد وزير الخارجية ، الآن ، مجموعة من الوثائق النادرة التي حصلت عليها الجمهورية العراقية مؤخراً والتي تثبت حق العراق في الكويت ، وستنشر هذه الوثائق على الرأي العام العربي والعالمي ، لفضح محاولات شيوخ الكويت وبعض المسؤولين العرب ومن ورائهم الاستعمار البريطاني ، لاخفاء هذه الحقائق والذين يحاولون اضفاء الصفة الشرعية على الحكم المتفسخ في الكويت والذي تؤيده حراب البريطانيين وتسنده الهدايا والمنح التي يقدمها الشيوخ إلى بعض الساسة العرب .

ومن الوثائق التي تدعم حقوق العراق في الكويت ، كتاب طبع على نفقة الجامعة العربية عام ١٩٥٨ ، عنوانه (دليل السائح) وكتب مقدمته الامين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة .

وقد جاء في الصفحة ٣٩٩ من هذا الكتاب تحت عنوان اضواء على الكويت ما يلي :-

(ان الكويت جزء من العراق ، وكان مرتبطا بالعراق وليست هناك حدود فاصلة بين العراق والكويت . . وجاء فيه أيضاً . . (أن كلمة كويت هي تصغير لكلمة كوت العراقية التي تدل على مجموعة من المساكن الصغيرة واشار الكتاب إلى عائلة آل الصباح . بوصفها دخيلة على الكويت ، لأنها لم تسكن الكويت إلا مؤخراً ، وانها لم تكن ضمن السكان العراقيين الذين نزحوا إلى الكويت .

كما يتحدث هذا الكتاب ، عن المؤامرات الاستعمارية البريطانية لفصل الكويت عن العراق إبان الانتداب البريطاني وعن المعاهدة الجائرة التي عقدت مع بريطانيا وكذلك عن الموقف الذي اتخذته تركيا تجاه تلك المعاهدة ، أن هذه الوثيقة هي واحدة من عشرات الوثائق التي في حوزة الجمهورية العراقية الآن (١) .

وفي يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٢ نشرت الصحف هذا البيان .

الشعوب الافريقية والاسيوية تنتصر للعراق وتستنكر التحشدات البريطانية وتطالب بسحب القوات الاستعمارية التي تهدد أمن وسلامة الشعب العراقي المتحرر

نص بيان السكرتارية الدائمة لمؤتمر التضامن الاسيوي الافريقي

اعلن في بغداد أمس نص البيان الذي اصدرته السكرتارية الدائمة للتضامن الافريقي الاسيوي بشأن التحشدات البريطانية في منطقة الشرق الاوسط . وقد جاء في البيان المذكور أن الشعوب الافريقية الاسيوية ممثلة في سكرتاريتها الدائمة تستنكر تلك الاستعدادات والتحركات العسكرية وتطالب بشدة ايقاف هذه التحركات وتطالب كذلك بسحب القطعات والقوات العسكرية كافة التي أصبحت تهدد أمن وسلامة الشعب العراقي المتحرر طليعة القوى التقدمية .

وقال البيان أن الشعوب العربية المتحررة تجتاز اليوم مرحلة دقيقة من مراحل كفاحها من أجل الاحتفاظ بسيادتها القومية . والدفاع عن حريتها واستقلالها لما يقوم به الاستعمار من هجوم مسلح سافر عليها ذلك أن الهدف من التحركات العسكرية التي يقوم بها الاستعمار الآن هو العدوان على سيادة واستقلال هذه الشعوب التي تحررت من سيطرته بغية استرجاع مكانته ونفوذه الاقتصادي بعد أن فرغ من تدبير المؤامرات بالتعاون مع الرجعية المحلية وصنائعه من حكام البلاد العربية التي ما زالت تحت نفوذه أو سائرة في ركابه .

واشار البيان إلى المؤامرات التي يدبرها الاستعمار ضد الجمهورية العراقية ومنها قيامه بمؤامرة العصيان الانفصالية في شمالي الجمهورية العراقية وفرض حصار اقتصادي عليها كما حدث في قضية النفط أو عن طريق عقد معاهدات مزيفة يفرض بها سيطرته على البلاد أو تدبير حركات داخلية ،

---

(١) صحيفة الثورة في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٢ .

وقال البيان ان الاستعمار البريطاني قد لجأ إلى التحشدات العسكرية كعادته بعد أن اعيته السبل كافة واستنفد مختلف الأساليب التي يتقنها في مثل هذه الاحوال .

واضاف البيان ان الحركات الداخلية التي يدبرها الاستعمار لم يقتصر نطاقها على العراق فحسب بل اتسعت رقعة تآمره حتى شملت لبنان كخط امامي لتعبئته كون ذلك حلقة أولى لسلسلة من المؤامرات تهدف إلى حدوث انقلابات في البلاد العربية وهو في كل محاولاته هذه يعتمد على حفنة من الخونة المأجورين وعلى الرجعية التي فقدت مغانمها على حساب الشعوب وقد عاد الاستعمار الآن إلى اساليبه القديمة بعد أن فشل في التهديد والوعيد باستخدام القوات المسلحة كما فعل سنة ١٩٥٦ يوم قام بالاعتداء المسلح على الشعب المصري .

وقال البيان إنه منذ وقت طويل تتجه اساطيله الحربية وقواته المسلحة وطائراته من مختلف قواعدها المغتصبة نحو الحدود العراقية والخليج العربي لتتخذ مراكزها الهجومية متحدية بذلك ليس هيئة الأمم المتحدة فحسب بل العالم كله . واستطرد البيان قائلا : أن على انكلترا ومن ورائها الدول الاستعمارية الغربية واسرائيل أن تفهم حقيقة لا تقبل الشك هي أن الشعوب التي تحررت تعرف كيف تصون حريتها وتحافظ على استقلالها وسيادتها مهما يكن الثمن . وان انكلترا بعملها هذا هي المسؤولة عن احتمال نشوب حرب عالمية مدمرة فليس من قبيل المصادفة أن تقوم بتجميع قواتها في قواعدها العسكرية المنتشرة في الشرق الاوسط والقريبة من البلاد العربية كطبرق وقبرص والبحرين وعدن واسرائيل وقد عززتها باساطيلها وطائراتها وقواتها الحربية . أن ما حدث في لبنان كان بلا شك من قبيل التمهيد الأولي الذي ينبئ بأن هناك امرا مبيتا وخطة موضوعة ومدروسة . أن فشل مؤامرة لبنان قد اماط اللثام عن مؤامرات الاستعمار البريطاني والهدف من تحركاته العسكرية إلا إنه يفشل الحلقة الأولى من هذه المؤامرات في لبنان فقد انكشف الغموض عن المؤامرة الكبرى والمخطط الواسع للقضاء على سيادة وحرية الشعب العراقي المتحرر وعلى طليعة القوى التقدمية .

ومضى بيان السكرتارية الدائمة لتضامن الشعوب الافريقية الاسيوية فقال ان الشعوب الافريقية الاسيوية تعد الاستعمار البريطاني ومن ورائه الدول الاستعمارية الغربية مسؤولة عن احتمال اشعال نار حرب عالمية ثالثة وبهذا الاعتبار فهي تتحمل التبعات والنتائج الناجمة كافة عن محاولاتها الجنونية اليائسة .

واختتمت السكرتارية الدائمة لتضامن الشعوب الافريقية الاسيوية بيانها قائلة : ان الشعب العراقي يصر بشكل حتمي في كفاحه العادل من أجل صيانة استقلاله وسيادته الكاملة والدفاع عن حريته وتأمين مستقبله ، ولا شك في أن الاستعمار سوف يلقى مصرعه النهائي في المستقبل القريب بفضل تصميم الشعوب على التحرر من أثر مخلفات هذا النظام البغيض .

يحيا التضامن العربي من أجل الحرية والاستقلال والسيادة القومية .

يحيا التضامن الافريقي الاسيوي .

وتجدر الاشارة إلى أن علاقة العراق قد توثقت مع منظمة الشعوب الاسيوية والافريقية ، لمواقف الأخيرة الايجابية من العراق وفي اجتماع مجلس الوزراء ليوم ١٠ كانون الأول ١٩٦٢ .

تلي كتاب وزارة الخارجية برقم خ / ٢٢٦ / ٣٢٦ / ٥٠٠ وتاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٦٢ المقترح فيه مشاركة اللجنة العراقية للتضامن الاسيوي – الافريقي في مؤتمر تضامن الشعوب الاسيوية – الافريقية في دورته الثالثة التي ستعقد من ٧ إلى ١٢ كانون الثاني ١٩٦٣ في مدينة دار السلام (تانجنيقا) وتقديم المساعدة المالية لها للقيام بذلك حيث سبق للحكومة أن منحت هذه اللجنة مبلغا قدره (٣٠٠٠) ثلاثة الاف دينار لملافاة ما تقتضيه اعمالها المختلفة ولتمكين اللجنة المذكورة من الاستمرار في اعمالها ترجو الموافقة على منحها المبلغ المناسب .

حصلت الموافقة على منح اللجنة العراقية للتضامن الاسيوي – الافريقي ثلاثة الاف دينار تصرف لها من وزارة المالية تسهيلا لاعمالها وامكان اسهامها في مؤتمرات تضامن الشعوب الاسيوية – الافريقية ودفع ما يترتب عليها من الالتزامات المالية .

وكان عبد الكريم قاسم قد التقى في الأول من نيسان ١٩٦٢ محرر صحيفة الثورة ، وسأله المحرر عن عدد من القضايا منها ، قضية الكويت فأجاب " اننا لن نترك هذا الجزء من وطننا تحت نير المستعمر واذنابه ، كما لن نترك أي جزء من وطننا العربي تحت نفوذ الاستعمار وعبيده ، لقد أراد المستعمر أن يشغلنا بحركات التمرد في الشمال لكي يؤخر تحرير القضاء العراقي السليب ولكننا لن نمكن المستعمر من تحقيق هدفه ، وسنحرر قضاءنا من الاستعمار ومن عبيده . . اننا نعد للمستعمر ضربة قاضية في يوم موقوت " [١] .

ولكن هل قضية الكويت بقيت من دون أن يمسها أحد أو يفاوض عليها هذا ما تترك التقارير المعدة من سفارة الجمهورية العراقية في براغ المرسلة إلى وزارة الخارجية العراقية من قاسم حسن سفير العراق في براغ يتحدث عنها بالتقارير والتي تشير إلى حصول عدة اجتماعات بين ممثلي الحكومة العراقية وبين ممثلي حكومة الكويت وكانت على مستويات مختلفة اهمها الاجتماع الذي مثل فيه الكويت جاسم القطامي وكيل وزارة الخارجية وقاسم حسن سفير العراق في براغ بتاريخ ١١ ايار ١٩٦٢ في زيورخ وكذلك في ١٦ ايار ١٩٦٢ في اثينا ، ومن أجل الاطلاع على نص ما ورد في المحاضر سننشرها كما هي مبتدئين بما ذكره هاشم جواد وزير الخارجية عن الموضوع " اتصل بي التاجر العراقي في الكويت السيد موسى علاوي في إحدى زياراته العراق وأثناء مقابلتي " معه تحدث عن موضوع الكويت " وانه يعتقد أن الشيوخ مستعدين للدخول في مفاوضات رسمية لحل هذا الخلاف".

---

[١] الثورة في ١ مايس ١٩٦٢ .

نقلت ما عرضه السيد موسى علاوي إلى الزعيم عبد الكريم قاسم واستأذنته في معرفة ما يـدور في اذهان الرسميين الكويتيين من حلول لاستخلاص النتائج وافق عبد الكريم قاسم على اقتراحي وعين موعداً لبحث شروط العراق للبدء بالمباحثات الرسمية وسألني مشاركة الأستاذ حسن رفعت الذي كـان وزيراً للاسكان آنذاك في دراستنا حيث قال إنه لابد من اشراك اخواننا الاكراد بهذه المباحثات إضافـة إلى أن السيد موسى علاوي كان قد سبق والتقى بالسيد حسن رفعت وبحث معه الموضوع نفسه الـذي نقله إلى عبد الكريم قاسم كما يظهر . اجتمعنا ثلاثتنا الزعيم عبد الكريم قاسم وأنا وحسن رفعت وتقرر قبول الاتصالات الرسمية مع الجانب الكويتي .

اجتمعنا أنا وحسن رفعت وموسى علاوي وبحثنا النقاط التي كان قد عرضها موسى علاوي والتي قال عنها أن المسؤولين الكويتيين على استعداد لقبولها ودراستها وكانت كما يلي :-

١ – اعتراف العراق باستقلال الكويت وسيادته على اراضيه .

٢ – وبعد الاعتراف يباشر بمباحثات بين الجانبين لتقرير الاتحاد الفدرالي بين البلدين على أن تبقـى الاتفاقيات النفطية تعديلاً والغاءً وتجديداً بيد الكويت إضافة إلى سياسة تجارتها الخارجية .

٣ – تكون ميزانية الكويت مستقلة .

٤ – تسهم الكويت بنسبة معينة من ميزانية الاتحاد العامة وبمبلغ معين مستقل يخصص للخطط الخمس التنموية .

٥ – توحيد المناهج الثقافية والتعليمية والجيش والخارجية .

٦ – السماح للرأسمال الكويتي والقطاع الخاص بحرية الانتقال والاستثمار واقامة المشاريع المشـتركة بين دولتي الاتحاد وخاصة في الالوية الجنوبية الثلاثة البصرة والناصرية والعمارة .

٧ – يبقى الحكم بالعائلة الحاكمة الكويتية وحسب نظام العائلة في اختيار الحاكم . وتقرر عرض هـذه النقاط على حكومتي البلدين ، قدمت ما اتفق عليه إلى عبد الكريم قاسم الذي اعترض على كلمتـي السيادة والاستقلال الواردتين في المادة الأولى واصر على انضمام الكويت إلى العراق . ولكنـه استدرك قائلاً إنه يمكن اقامة اتحاد بين البلدين ولا اعرف حتى الآن ماذا يقصـد . أمـا النقـاط الأخرى فقال عبد الكريم قاسم إنه من الممكن قبولها بعد دراستها وتعديل بعضها للتوصل إلى حل بشأنها " [1] .

" لم اقطع الامل في الوصول إلى حل مع الكويتيين لايجاد نوع من الوحدة بين البلدين ولم اقطـع الاتصالات معهم برغم خطب عبد الكريم قاسم في المناسبات التي يهاجم فيها الشيوخ وفي شهر كـانون الثاني سنة ١٩٦٣ اتفق على إعادة المفاوضات مع الكويتيين ، وتقرر أن يكون محل الاجتماع بـيروت وابرقنا إلى قاسم حسن أن يحضر الاجتماع وبينما كان الوفد يبحث ايجاد الحلـول والصيـغ المقبولـة

---

[1] خليل ابراهيم حسين موسوعة ١٤ تموز ، ٥ / ٢٦٧ .

للعراقيين بشأن نوع الوحدة وإذا بعبد الكريم قاسم يخطب ويقول رفضت أن اهاجم الكويت وانه سيحررها لا عن طريق العنف ولكن عن طريق آخر لا يفصح عنه الآن ولكن سيعرف في حينه " [١].

ففي يوم ٢٧ كانون الثاني قال عبد الكريم قاسم " رفضت أن اهاجم الكويت حتى لا اريق الدماء العربية ويشتبك اخواننا العرب في حرب لا يفيد منها إلا الاستعمار ، أن تحرير الكويت لا يكون عن طريق العنف ولا عن طريق الصحف ولكن تحريرها يتم عن طريق آخر وهذا الطريق لا افصح عنه الآن " وقال في اليوم التالي :

" ان المشايخ اجروا اتصالا مع بعض الاوساط العراقية لحل قضية الكويت وان العراق لا يقبل مطلقاً بانصاف الحلول ولا يرضى إلا بالسيادة التامة على ارضه لأن الأرض هي ملك الشعب وليس لأحد أن يتصرف على هواه " وقد رد ناطق باسم وزارة الخارجية الكويتية على هذا التصريح بأنه نفي وجود مباحثات سرية بين العراق والكويت " [٢] .

ولكن يبدو مما سجله شيخ الكويت إنه كان راغبا في المفاوضات ولكن بشروط كما يفهم من الوثيقة الآتية :-

١٧ / ٥ / ١٩٦٢

كانت المواد التالية مكتوبة بخط الشيخ :

١ - كانت المفاوضات المباشرة بين الكويت والعراق في الماضي ممكنة والواقع إنه قد جرت اتصالات ومراسلات واجتماعات ومفاوضات للبحث في الأمور التي تهم البلدين وتقرب بينهما ، ولكن بعد موقف العراق المعروف تجاه الكويت أثر حصول الكويت على استقلالها وانضمامها إلى الجامعة العربية التي ايدت وضمنت هذا الاستقلال ، أصبح من المحرج أن تسير أية مفاوضات بين الكويت والعراق من غير طريق الجامعة .

٢ - أما إذا رغب العراق في أن يفاوض الكويت مباشرة فيجب أن يعترف بسيادة الكويت واستقلالها لأن أية مفاوضة تجرى بين دولتين تقضي بأن تعترف كل دولة بالاخرى .

٣ - هذا الاعتراف يترك للعراق الخيار في طريقة اعلانه ، أما أن يكون رأسا ببلاغ مشترك أو بواسطة الجامعة العربية أو أية دولة عربية أخرى .

٤ - بعد أن يتم الاعتراف على الطريقة التي يختارها العراق ، يتفق على موعد ومكان المفاوضات .

٥ - موضوع ايقاف الحملات الاذاعية وارد حيث أن تعليقاتنا ما هي إلا رد على اذاعة بغداد .

٦ - إذا انسجم الرد المذكور أعلاه مع آرائهم فهذا هو المطلوب ، وإلا يسعدنا أن نستمع إلى الاراء الأخرى التي تحدثوا عنها ، وقالوا إنها تراود اذهان المسؤولين في الخارجية العراقية .

---

[١] اقوال هاشم جواد / في كتاب موسوعة ١٤ تموز للعميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين ، ٥ / ٢٦٩ - ٢٧٠ .

[٢] اقوال هاشم جواد / في كتاب موسوعة ١٤ تموز للعميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين ، ٥ / ٢٦٩ - ٢٧٠ .

٧ – رغبة عدم قطع المفاوضات هي متبادلة بين الطرفين .

وعلى أية حال فان وزارة الخارجية العراقية استدعت قاسم حسن الى بغداد وابلغته بعدم ممانعة رئيس الوزراء من ادامة الاتصال بالجانب الكويتي الرسمي لمعرفة آخر ما في جعبتهم من مقترحات وحلول وعدم ايصاد الباب في وجههم وقد ذكر قاسم حسن عن ذلك :

" قال وزير الخارجية إنك ستفاوض وفداً كويتياً رسمياً سمى اعضاءه السيد موسى علاوي المحامي وهو يتألف من السادة جاسم القطامي وكيل وزارة الخارجية الكويتية واحمد السيد عمر المدير العام لوزارة المالية والاقتصاد الكويتية ورئيس مجلس ادارة شركة نفط الكويت وممثل الكويت لدى منظمة اوبك وشركة نفط الكويت والسيد عادل الجراح (فلسطيني الاصل) الوزير المفوض في وزارة الخارجية الكويتية . وقال وزير الخارجية موجها كلامه اليّ : ابحث هذه النقاط مع الوفد بالمرونة التي عرضها موسى علاوي مع ملاحظة ما ابداه الزعيم عبد الكريم قاسم واصراره على وحدة العراق والكويت ووحدة الشعبين ثم قال وحتى هذه النقطة إذا حسنت النيات بالامكان ايجاد الحلول القانونية لها. وواجهت عبد الكريم قاسم وافاض في شرحه أسباب مطالبته بالكويت وقال فاوضهم واعرف ما عندهم وسوف احل المشكلة بطريقتي الخاصة التي لا افصح عنها الآن وسيعرفها العالم في وقتها وسأفاجئ وادهش العالم بحلي لها " [1] ، في أدناه ندرج محاضر الاجتماعات المعقودة بين الوفدين العراقي والكويتي .

محضر رقم (١)

أولاً – في الساعة الثانية عشرة من يوم الثلاثاء ٨ / ٥ / ١٩٦٢ وصلت من بيروت إلى زوريخ بالطائرة السويسرية فوجدت الصديق موسى بانتظاري في المطار . وكان يسافر في الطائرة نفسها السيد أحمد السيد عمر المدير العام لوزارة المالية والاقتصاد ورئيس مجلس ادارة شركة نفط الكويت وممثل الكويت لدى شركات النفط ولدى مؤسسة اوبك . وقد عرفني الصديق التاجر موسى علاوي في المطار . فذهبنا معاً إلى دولدر كراند هوتيل في زوريخ .

وبعد ساعة من وصولنا اجتمعنا وتعرفنا على بعضنا فعلمت منه انما جاء وحده من دون أن يصحبه مسؤول آخر ليتعرف أولاً على الشخص الآتي من الجانب العراقي وعلى درجته ليبرق بوجوب ارسال من يوازي درجته من المسؤولين في الكويت .

وبعد البحث التمهيدي لمست أن الرجل على جانب كبير من دماثة الخلق وانه عارف الكثير من شؤون اختصاصاته ، وانه إلى ذلك ميال إلى وجوب الاتفاق مع الجمهورية العراقية ، بل إنه من الفئة

---

[1] اقوال قاسم حسن السفير في وزارة الخارجية التي كتبها للعميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين / موسوعة ١٤ تموز ، ٥ / ٢٧٢ .

المتنفذة التي ترى لزوم حصول الاتفاق بأي ثمن ، وعرفت منه إنه قد درس في بغداد في الماضي وان له اختاً متزوجة من عراقي بغدادي وان له اقارب في البصرة وبغداد .

آثار الصديق موسى البحوث الشخصية التمهيدية التي سبق أن جرت بينهما بشأن وجوب التوصل إلى حل لمشكلة العراق – الكويت ، فأيد السيد أحمد حصول ذلك وايد أن اتفاقاً على نقاط بعينها قد جرى بينهما كأساس لحل المشكلة ، وان تلك النقاط كانت سبع نقاط سلمت من قبل الطرفين إلى المسؤولين لدى الجهتين . إلا أن الرجل قال أن الشيوخ كانوا قد رفضوا تلك النقاط .

وقد لمست بعد الحديث الصريح الذي جرى بين الصديق موسى وبين السيد أحمد السيد عمر أن الجهة الكويتية قد تراجعت عن الكثير مما سبق أن اخبر موسى باتفاقها عليه ، وان ايدٍ كثيرة قد أدت دورها فسببت هذا التراجع .

ويبدو أن السيد أحمد السيد عمر قد قام إلى جانب السيد جابر الاحمد الصباح وزير المالية وشخص آخر بدور في فتح باب المفاوضة مع الجهة العراقية . كما ظهر لي أن الرجل يؤمن ايماناً مطلقا بوجوب انضمام الكويت إلى العراق ورجوعه إلى حضيرته ، وانه يؤمن أن ذلك حاصل لا محالة ، إلا إنه يستعجل وجوب الوصول إلى اتفاق تمهيدي ، مهما كان شكله ، ليتجنب الكويت صرف اموال طائلة في الدعاية ضد العراق ، ويتجنب توجيه رؤوس الاموال الكويتية الى غير العراق .

وقد ظهر لي إنه لم يدرس الفرق بين الانضمام والوحدة والاتحاد والاستقلال الذاتي والحماية ، لذلك فإنه عندما أسهم مع موسى في وضع النقاط السبع ، لم يكن يدرك التكييف الدستوري لها .

لم اجدني اختلف مع الرجل في المبادئ القائلة بوجوب القضاء على الجيوب الاستعمارية في الخليج ، ووجوب قيام نظام متمدن يكون لصالح السواد الأعظم ، ووجوب ازالة الحدود التي اصطنعها الاستعمار . (ومن الصالح الاحتفاظ بالعلاقة بهذا الرجل ، مهما كانت نتائج المحاولة ، لما سيؤديه من خدمات جلى في المستقبل للأمة العربية) .

ثانياً :

بعد أن بعث السيد أحمد السيد عمر ببرقيته إلى الكويت ، سافرت أنا صباح يوم ٩ / ٥ / ١٩٦٢ إلى براغ بانتظار برقية أخرى ترد جوابا على برقيته .

وبعد مضي ٢٤ ساعة على وصولي إلى براغ تسلمت من الخارجية العراقية برقية تنبئني بوجوب الالتحاق بموسى في زوريخ .

وفي الساعة ٢٥ / ٤ من بعد ظهر يوم ١١ / ٥ / ١٩٦٢ سافرت من براغ إلى زوريخ على طائرة سويسرية فوجدت السيد موسى بانتظاري في المطار . فذهبنا معاً إلى دولدر كراند هوتيل .

وبعد برهة استراحة علمت أن شخصين قد قدما من الكويت هما ، السيد جاسم عبد العزيز القطامي وكيل وزارة الخارجية والسيد عادل الجراح ، فلسطيني الاصل كويتي الجنسية ، وهو وزير

مفوض في وزارة الخارجية . وعلمت أن الأول كان قد درس في القاهرة وانكلترا ، وانه كان قومي الميول مؤيداً ومتحمسا للوحدة المصرية - السورية ، وانه كاد يسجنه الشيوخ بسبب ذلك ، إلا إنه قد عدل سلوكه السياسي وانه صار ، كويتي الهوى أما الثاني فلا حاجة إلى البحث عنه لأنه موظف ، وانه على ما علمت غير مفوض بالكلام اصلا .

اجتمعنا بعد الظهر في الغرفة رقم ١٥ ، وبعد التعرف اظهر كلانا أن اجتماعنا هذا له دالته التاريخية المهمة ، وهو دليل حسن النية والرغبة في حل المشاكل بين الاخوان بالطرائق السلمية المعقولة .

وبعد بحث من جانبنا عن الاستعمار وسياسته الاقتصادية والسياسية والعسكرية - الستراتيجية في البلاد العربية والأساليب التي يتبعها في محاولة توطيد اقدامه . وبعد البحث عما صار إليه بعض الأفراد في البلاد العربية من عبادة الحدود والسدود الاصطناعية التي اقامها الاستعمار تطمينا لمصالحه، عرضت أن العراق بعد أن قام بثورته وحطم أكبر حصن للاستعمار الغربي في الشرق الأدنى والبلاد العربية ليس من المعقول أن يتساهل في اقامة جيوب وحصون استعمارية في جزء من اراضيه وعلى حدوده لعرقلة نجاح ثورته وعرقلة تطوره ، هذا إلى ما في ذلك من تجزئة للأمة الواحدة والبلاد الواحدة ، الأمر الذي لا يمكن أن يرتضيه واعٍ من حملة فكرة القومية العربية الصحيحة.

وهنا اعترضني السيد جاسم القطامي (وكيل وزارة الخارجية) قائلا ، كانت الأمور تسير على ما يرام نحو تحقيق الأهداف القومية ، ونحن لا ذنب لنا في ما ثار من خلاف بيننا .

وقد وجد السيد موسى أن يؤكد هنا أن اجتماعات كثيرة ، على مستوى شخصي ، قد حصلت بينه وبين السيد أحمد السيد عمر ، وان اتفاقا مكونا من سبع نقاط قد حصل بينهما على أن يرفع للمراجع العليا للدراسة ولجعلها أساساً للمفاوضة .

فأجاب السيد جاسم القطامي أن المسؤولين في الكويت قد رفضوا البحث على أساس تلك النقاط .. وتدخل السيد أحمد السيد عمر فقال أن احدا لم يبلغني برفض الشيوخ تلك النقاط لذلك لم ابلغ السيد موسى بشيء .

وبعد نقاش تضمن من الطرفين التسابق في اظهار حسن النية للتوصل إلى حل ايجابي قال السيد جاسم القطامي .

اننا في الواقع لم نثر مشكلة ليكون لدينا ما نقوله في باب الحلول الايجابية ، وان العراق هو الذي آثار المشكلة ، واننا انما جئنا هنا لنسمع ما يطرح علينا في هذا الباب .

قلت ، ان من الخير أن نتعاون في معرفة حقيقة ما يريده ، الشيوخ وما يطلبونه من ضمانات أولاً، لأن موقف العراق واضح وصريح ومسجل في بيانات رسمية نشرت علنا ، وان العراق يؤمن

ايمانا مطلقا بأن وحدة الشعب والأرض هي نقطة الانطلاق في بحث تفاصيل ما يمكن أن نتوصل إليه من اتفاق في حديثنا .

قال السيد جاسم القطامي ، أن نظرية وحدة الشعب والأرض هي التي يرفضها الشيوخ أساساً للبحث ، ومن الصعوبة أن يسلموا بوحدة الأرض ويسلموا املاكهم ثمنا لأي اتفاق . ثم استدرك قائلاً ، ان الوحدتين المذكورتين لا تخصان الكويت والعراق وحدهما بل هما مشكلة الأمة العربية جمعاء ، وهما مشكلتان يكفل تطور كل شعب مع الزمن حلهما .

كان السيد القطامي يردد في اثناء كلامه ما مفهومه أن الكويت يريد على كل حال ضمان استقلاله.

ثالثاً :

وبعد أخذ ورد طال ، وجد أن جو المهاترات والدعايات المتبادلة لا تساعد المسؤولين على تفهم الكثير من النقاط التي يجب أن ينطوي عليها التفاهم والاتفاق ، وان من الافضل العمل كخطوة أولى ، على توفير الجو الهادئ الاخوي لاستمرار المفاوضات بايقاف الحملات الاثيرية والصحفية بين الطرفين وذلك للانتهاء إلى نتيجة ايجابية مقبولة نظهر فيها أمام العالم .

والى هنا انتهت الجلسة .

وفي جلسة أخرى أخيرة قلنا .

انما نحن هنا لحل أزمة قائمة بين الطرفين يعرف كل منا اسبابها ، ولابد لمواجهة هذه الأزمة من أن يرد على البال حل أو حلول متعددة تطرح على بساط الدراسة . وفي التاريخ القريب وفي واقع ما هو قائم اليوم في العالم امثلة على حل مثل هذه الأزمة التي نواجهها .

هنالك نظام موناكو مثلا وفرانسا ، وهناك أكثر من مثل واحد على التوحيد والوحدة والاتحاد والاستقلال الذاتي وما إلى ذلك . إلا أنا لا نستطيع أن نكيف حلا ونختاره من دون أن نعرف ماذا يريد الشيخ أو ماذا يريد الكويت من ضمانات تخطر على باله لنفسه . وبالجواب الصريح على هذا السؤال يمكن أن يصاغ الأساس القانوني الذي يُجرى عليه الاتفاق حلا للأزمة .

فالسؤال البارز في جلستنا هذه ، واهمها ما يجب أن نعرف دقائقه هو (وكررت على ذلك عدة مرات) ما الذي يطلبه الجانب الكويتي أو الشيخ من ضمانات أو من شروط أساساً لتكييف الاتفاق ؟

وما الوضع الخاص الذي يريدون ضمانه لأنفسهم ؟

وقبل الخوض في التفاصيل التي جاءت امثلتها في التاريخ عن وحدة الشعوب ووحدة اراضيها ، وجد الكويتيون ، على ما يبدو ، أنهم خاضوا موضوعا لابد لهم من أن يرجعوا في أمر تفاصيله إلى المسؤولين عندهم ، فقرروا الاكتفاء بما جرى ، كما تقرر مبدئيا أن يكون الاجتماع التالي في اثينا في

يوم ١٦ / ٥ / ١٩٦٢ في فندق كراند بريتاني ، وان يُجرى أثناء تأجيل الاجتماع الاتفاق على تحديد موعد وقف حملات الدعاية من الطرفين .

وقد بقي في سويسرا السيد جاسم القطامي ، وسافر السيد عادل الجراح إلى الكويت يحمل رسالة بما جرى ، وسافر السيد أحمد السيد عمر إلى استنبول بأمل أن نعاود الاجتماع في يوم ٢٦ / ٥ / ١٩٦٢ .

رابعاً :

بعد ظهر يوم ١٤ / ٥ / ١٩٦٢ وصلت إلى بغداد قادما من زوريخ عن طريق بيروت .

وفي المساء ذهبت إلى وزارة الخارجية العراقية فوجدت سيادة الوزير هاشم جواد هناك ، وابلغته شفهيا بما جرى . وبعد ذلك وجد أن تعيين يوم ١٦ / ٥ / ١٩٦٢ موعدا للاجتماع أمر غير عملي ، وان مسألة وقف الحملات الصحفية والاثيرية من غير الميسور البت فيها إلا بعد عطلة العيد ، لذا اتفق على ارسال برقية إلى السيد موسى علاوي بواسطة عنوانه (   ) نخبره بعدم امكان دراسة الاتفاق المبدئي إلا بعد العيد . ولدى وزارة الخارجية نص البرقية باللغة التي كتبت بها .

ملاحظات واجبة التسجيل

لدى عودتي ، وفي طريقي إلى بغداد اضطررت إلى البقاء أول يوم عيد الاضحى ١٤ / ٥ / ١٩٦٢ في بيروت بانتظار الطائرة . وقد كان اعلان سحب السفير العراقي احتجاجا على قيام لبنان بتبادل التمثيل الدبلوماسي قد آثار ضجة في الاوساط الشعبية اللبنانية التي استنكرت أن تقوم قطيعة بين لبنان والعراق .

وقد زرنا والسفير السيد ناصر الحاني الأستاذ ساطع الحصري فجرى حديث الكويت في ما جرى من احاديث . وكان حديث الأستاذ الحصري حديث الحائر الذي لا يدري كيف يخرج من الأزمة ، إلا إنه عبر عن المه لكل هذا الذي حدث ، وابدى الرأي بوجوب التساهل وقال " لست اجد إلا الاتحاد وسيلة للحل . وقال " عندما جرى توحيد المانيا لم يطلب إلى الدوقات أن يتنازلوا عن دوقياتهم وامتيازاتهم بادئ ذي بدء ، بل بقي كل على ما كان عليه وجرى الاتفاق على خطوط أخرى انتهت بالآخر إلى وحدة الأمة الالمانية .

محضر رقم (٢)

وصلت يوم الاربعاء ١٦ / ٥ / ١٩٦٢ إلى اثينا ، حسب الموعد المعين في اجتماعنا في زوريخ، ورأيت السيد جاسم القطامي والسيد عادل الجراح في الفندق المتفق عليه ، وكانا قد وصلا قبل يوم فاخبرتهما بتسلمي برقية الأستاذ قاسم وتأخره بمناسبة حلول العيد وعدم وجود المسؤولين . وفي أثناء

حديثنا غير المباشر سألت السيد عادل (الذي رجع من الكويت بناء على طلبنا ، والذي سافر إليه بعد اجتماعات زوريخ) هل ورد في ذهن المسؤولين عندكم حل للمشكلة القائمة ، وهل الاخبار التي وراءك طيبة ؟ ؟ فاجابني ان شاء اللّه ، وطلب الي الاخوان أن ابرق للأستاذ قاسم عن موعد حضوره فأبرقت .

اليوم ظهرا ، وعلى مائدة الغذاء مع السيد جاسم القطامي ابلغني ، أولاً أن الشيخ كثير (متنرفز) ومستاء من الحملات ، ولاسيما خطاب الزعيم في أول يوم العيد مما جعله يعتقد باننا غير جادين في حل القضية بالطرائق السلمية ، الأمر الذي جعله يتشدد في جوابه المذكور في الورقة المرفقة .

إن السيد جاسم يعتقد أن هذا الجواب سلبي وانه كان نتيجة (للنرفزة) ، وانه بدوره سيتصل بالشيخ ويهدئه ويشرح له استحالة قبول هذا الشيء .

وفي ضمن احاديثنا الشخصية ، افاد السيد جاسم أن الشباب في الكويت دعاة وحدة ، وان المجلس النيابي سينبثق عن قوة كبيرة من الشباب المثقف المؤمن بالوحدة والديمقراطية ، الأمر الذي يضعف الشيوخ ويضعف مراكزهم . وافاد أيضاً أن مصلحة الشعب العربي تقتضي تسوية الموضوع مبدئيا مهما كان الثمن ، لأن التصلب يؤدي بالشيخ إلى الارتماء في احضان الانكليز والامريكان (وهذا هو الذي حدث) أو يدفعهم للاتفاق مع السعودية التي لوحت لهم بكل المغريات ، وهذا ليس من مصلحة الشعب في الكويت ، للفارق العظيم في الثقافة واسلوب الحكم واماني الشباب ، برغم أن ذلك يضمن للشيوخ قوة ويكون ضمانا لحكمهم ورئاستهم .

وتطور حديثنا الشخصي إلى موضوع قطع العلاقات مع لبنان وما سيكون عليه موقف العراق من الدول الأخرى التي ستتبادل – التمثيل ومنها السودان وتونس التي ستتبادل التمثيل يوم ٢٦ الجاري . وان الكويت ستدخل هيئة الأمم المتحدة وانها قد ضمنت ٢/ ٣ الاصوات وانها الآن باتصالات مع روسيا بشأن الموضوع لاقناعها بعدم استعمال حق الفيتو ، وفي هذه الحالة سيطلب الشيخ قوة دولية .

إن الشيوخ يشعرون الآن بعقدة الدولة وكيانها ، كما يشعرون بعدم الاطمئنان على مستقبلهم .

إن الخطاب الأخير الذي ألقاه سيادة الزعيم قوي ، وان الشيوخ يعتقدون أن العراق غير جاد في تسوية المشكلة " إذ كيف تجرى هذه الاتصالات وفي الوقت نفسه يلقى هذا الخطاب !

لقد انفض اجتماعنا على أساس أن السيد جاسم يرجع إلى الكويت ويتصل بالشيخ ويطمئنه ويقنعه بجدية المفاوضات وبالنيات الطيبة ، وان ارجع أنا بدوري إلى بغداد لاقنع المسؤولون بوقف الحملات وتهدئة جو مريح للمفاوضات (التي يظهر أن المسؤولين الكويتيين يهمهم عدم قطعها) ، ثم العودة للاتصال فيما بيننا كالسابق وتهيئة اجتماع آخر خلال ١٥ يوما .

وهكذا سافرت إلى بغداد بعد أن ابرقت بذلك .

لاحقة

في مساء يوم ١٧ / ٥ / ١٩٦٢ زار رئيس الوزراء وزارة الخارجية فقابلته في غرفة السيد الوزير ، وقد بدأ سفير العراق في بيروت بادلاء ما لديه بشأن سحبه وأثر ذلك في لبنان ، وكيف يمكن أن ترتب قضايا المصالح المشتركة بين البلدين من دون الذهاب قصيا إلى ابعد من سحب السفيرين .

وكان السيد السفير الحاني واضحاً وصريحا ومخلصا في ما ادلى به مما يلائم خط السياسة العربية الصحيحة لأي بلد عربي . وبعد أن انهى ملاحظاته استأذن وانصرف ، وبقينا نحن رئيس الوزراء ووزير الخارجية وأنا .

وقد سردت بدوري ما جرى أثناء الاتصالات الأخيرة التي تمت في زوريخ ، والنقاط التي تم الاتفاق على الاخذ بها كبداية لتحقيق " المشروع الكبير " ، فكان مجمل ما انتهى إليه أن نعاود الموضوع بعد ١٩ / ٦ / ١٩٦٢ .

أما ما دار بشأن الموضوع من تفاصيل فموضع ذكره المذكرات .

الجواب

مساء يوم الخميس ١٨ / ٥ / ١٩٦٢

اصل في يومين

صورة (ترجمة) البرقية المرسلة من قبل موسى علاوي إلى وزارة الخارجية في بغداد

سأتحرك إلى بغداد مباشرة بالطائرة السويسرية الجمعة مساء الساعة ١٨ موسى .

صورة البرقية المرسلة من وزارة الخارجية العراقية يوم ١٤ / ٥ / ١٩٦٢

في الساعة ٥٥ / ١٠ إلى السيد موسى علاوي بواسطة سبالاريا ٤٠٨ روما

(مترجمة عن الانكليزية) .

بالنظر لحلول العيد وغياب المهندسين فان كل شيء يتصل بالعطاء يجب أن يؤجل إلى ما بعد العيد عندما ستدرس التفاصيل بامعان نقطة يرجى اعلام الشركاء في اليونان وسويسرا تحيات من حسن.

الجواب

ل آ ى ٣٨٢٦ اثينا (مترجمة عن الانكليزية) .

٢٣٠٠ ١٦ ٢٦ ٦٣

١٧ / ٥ / ١٩٦٢

خارجية قاسم حسن

وصلت اثينا اليوم نقطة وصل مدراء الشركة يوم أمس يظهر أن المقترحات قد قبلت . ابرق بوصولك العنوان اوتيل ريتان اثينا مستعجل موسى .

(وصلت مساء الخميس ١٨ / ٥ / ١٩٦٢)

في أول اب ١٩٦٢

سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم المحترم

رئيس مجلس الوزراء - بغداد

لقد طالما آنست من سيادتكم تشجيعا لمن يبدي الرأي بصراحة ، لذلك اثرت أن اتناول في هذه الرسالة جانبا يعد حساسا من جوانب سياستنا الخارجية ، وذلك بمناسبة ما علمته من اقدام وزير خارجيتنا على طلب اعفائه مع الاسف . ذلك أن تبدل وزير الخارجية مهما كانت الأسباب الداعية له يمكن أن يعقبه تبدل في الاسلوب المنتهج في القضايا الرئيسة التي تتناولها السياسة الخارجية .

ولعل أهم تلك القضايا الرئيسة :-

أولاً :- ما يتصل بالشؤون العربية .

ثانياً :- ما يتصل بالعلاقات الخارجية الأخرى على العموم .

وفي رأس ما يتصل بالشؤون العربية ولا شك ، قضية الكويت التي اقضّت منا المضاجع وما اعقب السياسة التي اتبعتها بريطانيا بشأنها من ملابسات وقعت في شراكها دول عربية كثيرة فصارت تتخبط في تناقضات لم يفد منها غير الاستعمار أو العالم الغربي في المجال الدولي .

ولا شك عندي انكم تؤيدونني بأن النظرة الصائبة في السياسة تستوجب ، أول ما تستوجب ، الاخذ بمبدأ ابدال التكتيك حسب الظروف والاحوال أو حتى التراجع لغرض الوصول إلى تحقيق ستراتيجية معينة .

لذلك فاني لا اعتقد بجدوى التهديد وخصمي في مكنة من نفسه – اريد أن أقول أن سحب السفراء لم يكن برأيي ذا أثر بالغ يؤدي إلى النتيجة التي تجنب جمهوريتنا المتاعب .

واني ما زلت عند رأيي الذي اوضحته لسيادتكم عند تحدثي عن قضية الكويت بكونه الخطوة الأولى التي لا يطول أمد الانتقال منها إلى تحقيق الوحدة المنشودة . وهذا أمر محض ، تنبئ بصحته الأوضاع الداخلية في الكويت نفسها .

ولست اعتقد أن التأخر في الوصول إلى تحقيق الاتحاد الفدرالي شكلا والوحدوي موضوعا في صالح الجمهورية العراقية ، إذ لا نعلم بما يعده الاستعمار في حالة تأخرنا عن الموافقة على ذلك .

لذلك ارجو مخلصا أن توافقوا على أن نعاود المفاوضات على الأساس المذكور التي بدأناها قبل شهرين وامل أن انال تلك الموافقة .

هذا واني لعلى يقين تام بأن حل موضوع الكويت سيجعل المبادأة بيد الجمهورية العراقية من ناحية تحسين الجو العربي .

ثانياً : وبالتمكن من حل الخطوط الرئيسة في السياسة العربية سيكون لسياستنا الخارجية كلمتها الأولى في كل ما يتصل بالشرق العربي والشرق الاوسط ان شاء اللّه .

المخلص

قاسم حسن

من رسالة بعثت بها من نيويورك بتاريخ ٧ / ١١ / ١٩٦٢ إلى سيادة رئيس الوزراء

" جاءتني رسالة من لندن تحمل توقع السيد موسى يذكر فيها أن السيد أحمد السيد عمر مدير عام نفط الكويت قد عاد واتصل به أي بموسى ، ذاكراً له إنه (أي السيد أحمد) قد ابرق إلى براغ يطلب معاودة فتح الموضوع الذي نحن بصدده ، وقد ابلغ سيادة وزير الخارجية هاشم جواد بذلك طالبا إليه بحث الموضوع مع سيادتكم هذا واني لعلى استعداد في أي وقت ترونه للقيام بالواجب الوطني الذي يوكل إليّ في هذا الصدد .

التوقيع [1]

قاسم حسن

---

[1] نسخة من هذه المحاضر محفوظة عند العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي .

ويبدو من هذه المحاضر أن وجهة نظر المفاوضين الكويتيين كانت تناقض مطلب العراق بشأن ضرورة إنهاء الوضع الشاذ ، أي انفصال الكويت عن العراق كونه جزءاً من الوطن ارضا وشعباً (حديث قاسم حسن لجاسم القطامي) والبحث عن وسائل لذلك من خلال الوحدة ، الاتحاد ، الاندماج .

أما وجهة النظر الكويتية فكانت واضحة في النقاط السبع التي حددها حاكم الكويت انذاك أساساً للمفاوضات وهي الحصول على اعتراف العراق أولاً بالكويت دولة مستقلة وبعد ذلك يتم البحث في وسائل التفاوض بين العراق والكويت وهو شيء لم يقبل به عبد الكريم قاسم وتؤشر هذه المحاضر وجود توجه لدى قطاع كبير من الكويتيين راغب في التعاون مع العراق ويشمل هذا عدداً من المسؤولين في حكومة الكويت ومن المنتمين للتيار القومي . وان هذه المباحثات جرت خارج الوطن العربي (جنيف واثينا) وان عبد الكريم قاسم كان يطلع عليها باستمرار ويتولى توجيهها والاشراف عليها إذ كانت المحاضر ترسل إليه مباشرة وفي الختام يمكن القول أن هذه المفاوضات لم تؤد إلى الوصول إلى نتائج مقبولة لدى الطرفين الأمر الذي أدى إلى توقفها .

وان الطريقة التي تعاملت بها حكومة عبد الكريم قاسم مع قضية الكويت والتي كانت غير واضحة بدأ عليها التردد والارتباك فضلاً على مواقف بعض الدول العربية المدفوعة من الدول الاجنبية التي تخشى الوحدة العربية كل ذلك أدى إلى عزلة العراق عربيا ودوليا ومن هذا السياق نشرت صحيفة الثورة المقربة إلى عبد الكريم قاسم مقالاً هذا نصه :-

مصدر مسؤول يتحدث للثورة عن [1] :-

عزل الجمهورية العراقية عن العالم والاختلاف بين وجهات نظر المسؤولين

ما زالت بعض الاذاعات والصحف الاجنبية تؤكد منذ أكثر من اسبوع على وجود اختلاف في وجهات نظر المسؤولين العراقيين بشأن موضوع سحب سفرائنا من الدول التي تعترف بالشيوخ في الكويت والايعاز إلى سفرائهم بمغادرة العراق ، وكذلك عن الاضرار التي ستؤدي اليها هذه السياسة واهمها عزل العراق عن العالم . وقد ادلى مصدر مسؤول بتصريح لمندوب " الثورة " هذا نصه :-

منذ ما يربو على الاسبوع بدأت بعض الاذاعات التي تخضع لتوجيه الجهات الاستعمارية على تزويد طائفة من المختلقات بشأن مواقف المسؤولين في الجمهورية العراقية من الدول التي تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الفئة التي مكنها الاستعمار في الوقت الحاضر من التحكم في قضائنا السليب (الكويت) . هذه المختلقات المفضوحة انما تصطنعها هذه الجهات الاستعمارية نفسها لتدسها على صحف أو وكالات انباء عربية أو اجنبية غير ذات صلة ظاهرة بها لتعود اجهزتها الدعاوية فتتلقف هذه المدسوسات من تلك المصادر الغريرة أو المأجورة لترددها صباح مساء في محاولة لايهام الرأي العام

---

[1] صحيفة الثورة ٢٤ / ٦ / ١٩٦٢ .

وطنيا كان أم عربيا أم عالمياً بأن الموقف الصارم الرصين الذي يقفه المسؤولون في العراق من هذه القضية الحيوية تنقصه الوحدة ويعتوره الاختلاف في وجهات النظر وانه سيفضي حتما إلى عزل العراق عن عديد من الدول مما قد يعرض نشاطه العام في الميادين الحضارية والسياسية والاقتصادية لاضرار بالغة .

إن الاستعمار الذي ما قام وجوده لا على الزيف والباطل والتلفيق إلى جانب العدوان والافساد والاضطهاد يخدع نفسه حين يظن إنه إذا اوغل في الترويج للزيف والباطل والتلفيق سيستطيع أن يحتفظ طويلا بما تبقى من نفوذه في البلاد التي يحتلها لكي يثب منها مرة أخرى في غفلة من الزمن على البلاد التي تفجرت فيها ثوراتها التحررية فعصفت بقواعد احتلاله واستغلاله أو تكاد .

إن الجمهورية العراقية التي اعلنها البيان الأول بثورة ١٤ تموز الخالدة جمهورية شعبية يهمها في المرتبة الأولى أن توثق الصلات والعلاقات مع شعوب البشرية قاطبة قبل حكوماتها مقتنعة بأن هذه الشعوب ستضع في يوم ما حكوماتها التي تعبر عن ارادتها الوطنية والقومية والإنسانية أن لم تكن قد صنعتها حتى الآن .

ولهذا فان ايقاف التمثيل الدبلوماسي أو أية درجة من درجاته بين حكومة الجمهورية العراقية وأية حكومة أخرى بسبب مواقفها المضادة من قضايا العراق الحيوية في المجالات المحلية والعربية والدولية لن يعني توقف الجمهورية العراقية حكومة وشعبا عن تنمية اواصر الصداقة والمودة بينها وبين جماهير الشعب في كل من تلكم الدول . بل أن الجمهورية العراقية التي وضح مداها القومي والانساني الواسع لا تكترث كثيراً بالمواقف الانانية الضيقة التي تقفها بعض الدول من قضاياها الحيوية وفي مقدمة ذلك قضيتها في الكويت ، بل ستوازن ذلك بالتعويض عن تبادل السفراء والممثلين السياسيين - الذي ينحصر ايقافه بالاصرار على الموقف الخاطئ وينتهي بالعودة إلى الموقف الصائب - بتبادل المعونة والمساندة مع شعوب تلكم الدول في الميادين السياسية والادارية والاقتصادية والعمرانية والاجتماعية والثقافية جميعاً كلما وجدت إلى ذلك سبيلا وكلما كان ذلك منسجما مع مصلحة الجمهورية العراقية ودورها الاصيل في مضمار النشاط الانساني .

ومن هنا ندرك أن الحديث المردد المدسوس عن عزل الجمهورية عن العالم أن هو إلا حديث فريقين ، فريق جاهل لا يفقه حقيقة الزخم الثوري المنطلق في العراق اليوم والقادر على اجتياح كل السدود والحدود . وفريق متجاهل يخادع نفسه ويخادع الآخرين متوهما بأنه سيفلح بهذه المخادعة الخبيثة أن يربك صفوفنا التي تزداد تماسكا يوما بعد يوم أو أن ينهك اعصابنا التي تزداد تمالكا ساعة بعد ساعة .

بين العراق وعمان

وصل إلى بغداد مساء يوم ٢٤ شباط ١٩٦٢ اثنان من قادة الثورة العمانية في زيارة للجمهورية العراقية هما السيد طالب بن علي شقيق الامام غالب بن علي أمام عمان المجاهدة والسيد يحيى بن عبد اللّه أحد قادة الثورة في عمان .

وقد صرح السيد طالب بن علي لوكالة الانباء العراقية انهما جاءا من الدمام موفدين من قبل الامام غالب بن علي أمام عمان للقيام بزيارة للدول العربية واجراء اتصالات مع المسؤولين فيها بشأن القضية العمانية . وقال شقيق أمام عمان (أن الجمهورية العراقية هي أول دولة عربية نزورها وسنقابل خلال وجودنا هنا في بغداد سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة وسنقوم بعد ذلك بزيارات لعواصم الدول العربية) .

وقد استقبل هاشم جواد وزير الخارجية الوفد يوم ٢٦ شباط وصرح رئيس الوفد لوكالة الانباء العراقية أن الاستعمار البريطاني في عمان أخذ الآن اسلوبا جديداً إضافة إلى أعمال القمع والتعذيب . وقال إنه يمكننا أن نسمي هذا الاسلوب باسلوب معاكسة الحق وعكس الحقائق وهو إنه اوحى إلى عملائه هناك بارغام الشعب العماني على قبول جوازات من يسمونه بسلطان مسقط تحت التهديد والوعيد بمصادرة املاك من لم ينصع إلى ذلك بل وحرمانه البقاء في البلاد ، ويقصد من ذلك تضليل الرأي العام العالمي في حين إنه لم يدر أن اجراءه هذا اعتراف ضمني بأن الشعب العماني لا يعترف بشرعية السلطة القائمة حالياً هناك واعلن الوفد أن الامام غالب بن علي أمام عمان قد ناشد الدول العربية باتخاذ رد فعل لمثل هذه الاجراءات التعسفية واستنكر ذلك بشدة كما احتج لدى الأمم المتحدة على ذلك [1] وتجدر الاشارة إلى أن قضية عمان قامت في أثر الخلاف الذي نشب بين عمان ومسقط سنة ١٩٥٤ عندما توفي الامام محمد بن عبد اللّه وقيام العمانيين بانتخاب غالب بن علي محله مما دفع بسلطان مسقط سعيد بن تيمور إلى الغاء اتفاقية السيب الموقعة بين مسقط وعمان والتي منحت عمان وضعاً خاصاً ، وقد حرص أمام عمان على نقل قضية بلاده إلى المحافل الدولية وعرضت على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٥٧ [2] .

---

[1] الثورة ٢٥ شباط ١٩٦٢ .

[2] نفسه ٢٧ شباط ١٩٦٢ .

الأحزاب السياسية وموقف الحكومة منها :-

لابد من الاشارة إلى أن حكومة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، كانت قد سنت قانوناً جديداً باسم (قانون الجمعيات) رقم (١) لسنة ١٩٦٠ [١] ، ينظم احكام الجمعيات ويكفل حماية النشاط الاجتماعي والسياسي الذي تقوم به وتكوين وعي عام ينمي الفعاليات الاجتماعية على وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية . وقد بُني هذا التشريع على أساس اقرار مبدأ حق التنظيم لكل جمعية لا تتناقض اغراضها استقلال البلاد ووحدتها الوطنية ونظامها الجمهوري ومتطلبات الحكم الديمقراطي واشراك كل المواطنين الراشدين في ممارسة حق تكوين الجمعيات والانتماء إليها . وقد اناط القانون السلطة النهائية في اجازة الأحزاب ومراقبتها وحلها بالهيئة العامة لمحكمة التمييز .

وعلى أساس ذلك اجيزت في العراق الأحزاب الآتية :

١ - الحزب الوطني الديمقراطي .
٢ - الحزب الإسلامي .
٣ - الحزب الديمقراطي الكردستاني .
٤ - الحزب الشيوعي العراقي (جماعة داود الصائغ) .
٥ - الحزب الوطني التقدمي [٢] .

ولم يمض طويل وقت على عودة الحياة الحزبية ، حتى افصحت الحكومة عن عدم جديتها في فسح المجال أمام العمل الحزبي . وقد جاء ذلك جلياً على لسان رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في خطابه الذي القاه في بهو الامانة بمناسبة يوم الجيش (٦ كانون الثاني ١٩٦٢) إذ قال ما نصه : " . . اننا كنا نكافح منذ ذلك التاريخ ، نكافح مع الشعب دائماً وابداً وسوف اظل اردد انني وكل مخلص وطني غيور مع مجموع الشعب من دون تفريق وتمييز . . ولذلك قضينا على المؤامرات الغادرة وعندما شرعنا القانون وانبثقت الأحزاب في داخل بلادنا راجعنا الكثير منهم الوطني المخلص الغيور ومنهم المسير من دون قصد ومنهم ذوو القصد المريب ، راجعنا هؤلاء واقترحوا أن نؤلف حزباً . . حزبي هو الشعب ننتمي إليه، القصد من ذلك أن يجعلونا قلة فأجبتهم أن حزبي هو الشعب بكامله . . وانني لا أكون مع قلة أو جهة معينة ، انني فوق الاتجاهات وفوق الميول . . " [٣] .

وربما تكون في خطاب عبد الكريم قاسم اشارة واضحة في عدم تحبيذه الحياة الحزبية ومحاولة انهائها ، وهذا يذكرنا أيضا بالخطاب الذي القاه عبد الكريم قاسم في حفلة عيد العمال في ٣٠ نيسان

---

[١] الوقائع العراقية ، العدد ٢٨٣ في ٢ كانون الثاني ١٩٦٠ .
[٢] دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ . بغداد ١٩٦٠ ، ص ٤١٤ .
[٣] صحيفة الثورة ، في ٨ / ١ / ١٩٦٢ .

١٩٥٩ ، الذي اشار فيه إلى عدم تشجيعه الحياة الحزبية في ذلك الوقت مما كان له الأثر في أن يستجيب محمد حديد لرغبة عبد الكريم قاسم ويعلن تجميد نشاط الحزب الوطني الديمقراطي في مايس ١٩٥٩ [١] .

ادركت الأحزاب السياسية خطة عبد الكريم قاسم التي تهدف إلى إنهاء الحياة الحزبية في العراق والسير في البلاد نحو الحكم الفردي العسكري ، مما دفعها إلى اتخاذ شتى السبل والوسائل لاثبات هويتها وحقها في العمل بين الجماهير خدمة لمصلحة البلاد وتقدمها .

وسنتناول مواقف بعض هذه الأحزاب من القضايا المطروحة وأحداث سنة ١٩٦٢ في المباحث التالية:-

الحركة الطلابية

كان حزب البعث العربي الاشتراكي في طليعة الأحزاب التي نشطت ضد سياسة عبد الكريم قاسم وتصدت لها . فكثف الحزب نشاطه في اوساط الطلاب وأخذ يقودهم لمعارضة النظام . وفي منتصف شباط ١٩٦٢ اعلنت السلطات المسؤولة الغاء نظام الإعادة في الجامعة والذي كان معمولاً به في السابق . فعدّ الاتحاد الوطني لطلبة العراق ، وهو منظمة طلابية أُسست في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦١ وتعمل واجهة لحزب البعث العربي الاشتراكي ، ذلك القرار تحدياً لارادة الطلاب وتهديداً لمستقبلهم . فاصدر بيانا دعا فيه الطلاب إلى اعلان الاضراب العام وقد استجاب معظم الطلاب لهذا البيان . واضرب يوم ٢٤ شباط طلاب الكليات والمعاهد العالية ووزعت نشرات سرية بعنوان (لاحباط مؤامرات السلطة الدكتاتورية على مستقبلكم الدراسي ولتغليب ارادتكم القوية يدعوكم الاتحاد الوطني إلى الاضراب) . وكان الاضراب قوياً الأمر الذي أدى إلى تراجع السلطة عن قرارها خاصة ان الاضراب زامن ذكرى اعلان دولة الوحدة بين مصر وسورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة ونظم البعثيون احتفالات بهذه المناسبة في جميع الكليات ، نددوا فيها بالحكم العسكري الدكتاتوري وطالبوا بالحياة الديمقراطية وتمّ اعتقال العديد منهم وفصل آخرون . واعرب الزعيم الركن عبد الجبار جواد قائد الفرقة الخامسة في بغداد عن استغرابه من تزايد نشاط الطلبة وعدم قدرة المسؤولين في الكليات والاجهزة الأمنية من وضع حد له وحذر من مخاطر ذلك على استمرار نظام الحكم ودعا إلى اتخاذ اجراءات رادعة للحد من تلك النشاطات .

ومع ذلك فقد واصل الطلاب نضالهم وبمناسبة الذكرى السنوية الأولى لانتفاضة (اضراب البانزين) قامت اللجان الاتحادية في المدارس والكليات برفع اللافتات التي حيّت شهداء الانتفاضة . ودعا الاتحاد الوطني لطلبة العراق الطلاب إلى الاضراب عن الدوام في ذلك اليوم وأصدر بياناً بعنوان

[١] محمود العبطة ، الديمقراطية في العراق ، جـ ١ ، النجف ، ١٩٦٠ ، ص ١٦١ .

لتكن الانتفاضة الجماهيرية في ٢٧ آذار ١٩٦١ خير باعث لتشديد النضال ضد الحكم الرجعي العسكري الدكتاتوري [١] . وفي ادناه نص البيان .

" المجد لذكرى ٢٧ آذار الخالدة "

منذ أن تسلط قاسم على سياسة ومقدرات العراق ، انتهج الاسلوب الغادر الطائش شأنه شأن كل حكم فردي ، فسخر موارد البلاد للدعاية والتطبيل لحكمه الاسود ، ولشراء الذمم وتأجير الصحف وتوسيع اجهزة الارهاب والقمع واعمل في الشعب تقتيلا وتجويعا ، واحال البلاد إلى جحيم من الفاقة والقلق والخوف فانكمشت بذلك رؤوس الاموال الوطنية عن التداول واتجه اصحابها إلى تهريبها خارج العراق مستخدمين لذلك بعض المسؤولين في الدولة والمقربين إلى قاسم ، وبذلك تعطلت الأسواق عن العمل وارتفعت الاسعار ارتفاعا فاحشاً ولاسيما المواد المعيشية الأساسية فاصاب هذا الارتفاع الاكثرية الساحقة من الشعب بأفدح الاضرار .

والذي زاد في الطين بلة الاسلوب الفوضوي التخريبي الذي مارسه الحزب الشيوعي أثناء مده سيء الذكر مما أدى إلى تعطيل كثير من المشاريع فعمت البطالة وتفاقمت وأصبحت الاف العوائل مهددة بحياتها .

وبدلا من أن يلجأ قاسم وحكومته الانتهازية إلى تدارك الأوضاع الاقتصادية المنهارة واحلال الاستقرار والأمن في ربوع البلاد فإنه ، امتداداً لسلوكه الطائش ، أخذ يتدخل شخصيا بكل صغيرة وكبيرة وأصبحت رغباته الهوج هي المنهاج الاقتصادي والسياسي للبلاد .

ولم " يقبض " الشعب سوى الخطب الفارغة التي تعد الناس باحالة حياتهم إلى جنات (ورفع مستوى الفقراء إلى مستوى الاغنياء) كما يردد ذلك بمناسبة ومن دون مناسبة .

وبدلا من أن يعمل قاسم على انتزاع حقوق الشعب في موارده النفطية ، لجأ في معالجة ذلك إلى الدعاية الرخيصة والادعاءات الفارغة ، محيطا ذلك بغموض شديد مما اوقع الشعب في حيرة من هذه السياسة . وها أن ثلاث سنوات مرت من دون أن يحقق قاسم أي مكسب أو نصر تجاه شركات النفط الاستغلالية التي ارعبتها ثورة ١٤ تموز في ايامها الأولى وجاءها انحراف قاسم عاملا لترسيخ اقدامها ثانية .

---

[١] جعفر عباس حميدي وابراهيم المشهداني ، دور الطلبة في التمهيد لقيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٢ (بحث غير منشور) .

أما على صعيد السياسة العربية فقد عمل قاسم على عزل العراق عن الركب العربي المتحرر وعلى أضعاف القوى القومية التقدمية وشجع الحركات الانفصالية والشعوبية والاقليمية مما افسح المجال للقوى الرجعية المرتبطة بالاستعمار على العودة ثانية إلى المسرح السياسي لإعادة اعتبارها مستفيدة من الانتصارات الرجعية التي تحققت في عدد من الاقطار العربية ، كما وهيأ فرصا جديدة للاستعمار للعودة إلى مواقعه القديمة وجعل المنطقة ميدانا لمناوراته التهديدية فكان طبيعيا أن تؤدي هذه السياسة إلى تدهور الوضع الاقتصادي والمالي مما دفع قاسم إلى فرض ضرائب جديدة لا على المستغلين وكبار التجار والرأسماليين واصحاب العقارات والمتاجرين بقوت الشعب بل استهدفت جموع الشعب الكادحة من ذوي الدخول المحدودة .

ففي آذار من السنة الماضية عمد قاسم إلى إصدار مراسيمه التعسفية بفرض زيادة على ضريبتي مكس السكاير والبنزين ، التي وجد فيها الشعب تجسيدا لماهية الحكم التعسفي الارهابي ، فهبت جماهير الشعب لتعلنها صرخة داوية في وجه الطاغية ، فنظمت تظاهراتها السلمية الاحتجاجية لتدافع عن حقوقها المشروعة ولتحول دون تنفيذ هذه المراسيم الجائرة .

ولكن الطاغية الذي يتمرغ في اوحال الخيانة ويولغ بدماء الشهداء امعن في اساليبه القمعية بفتحه النار على صدور ابناء الشعب فسقطت في ساحات الشرف والبطولة كوكبة جديدة في قافلة شهداء المعركة العربية ، لتخط بدمائها طريق مسيرة الشعب العربي لتحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة العربية .

لتبقَ خالدة ذكرى ٢٧ آذار المجيدة .

المجد والخلود – لمؤيد – وصلاح – وعبد الرحمن – وعبد الرزاق – ومحمد حسن – وباقر – وقحطان – ورفاقهم الابطال .

والخزي والعار لحكم الطغاة وزبانيتهم المجرمين .

والنصر لإرادة الشعب العربي .

بغداد ، في ٢٧ آذار ١٩٦٢ .

حزب البعث العربي الاشتراكي [١]

وكان للطلاب البعثيين حضور متميز في مسيرات استقبال قادة الثورة الجزائرية يوم الخامس من نيسان حيث رفعوا اللافتات ورددوا الهتافات (يا بن بلا اهلا بيك حزب البعث يحيك) الأمر الذي اغضب عبد الكريم قاسم واجهزة الأمن . واعترفت السلطات الأمنية بتزايد نشاط الحزب وانه دخل مرحلة تستوجب من السلطات (أن تشرع بضربه بيد من حديد لغرض تحطيمه) . واقترح وزير

---

[١] نضال البعث ، جـ ٧ ، ص ١٨٩ – ١٩٠ .

الداخلية على الحاكم العسكري العام عدم اطلاق سراح من يقبض عليهم من الحزبيين واحالتهم إلى المجالس العرفية وعدم شمولهم بالعفو في المستقبل [1] .

وبعد تزايد معاناة الشعب العراقي بمختلف فئاته من تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية ، وتصاعد أساليب القمع والارهاب ، وحملات المطاردة والاعتقال التي شنتها اجهزة السلطة ، قاد الاتحاد الوطني لطلبة العراق الاضراب الطلابي الكبير في نهاية عام ١٩٦٢ .

ففي ١٧ كانون الأول ١٩٦٢ ، دعت اللجنة الاتحادية في الثانوية الشرقية وباشراف من المنظمة الحزبية ، إلى اعلان الاضراب احتجاجاً على اعتداءات الشيوعيين وعناصر السلطة على الطلبة . فقد اثنى حزب البعث على هذه المبادرة ودعا إلى اسنادها وأصبحت منذ ذلك الحين قيادة الاضراب مسؤولية حزبية . فكانت فعاليات الاضراب الذي بدأ يوم ١٩ كانون الأول تدار من قبل قيادة فرع بغداد للحزب التي اتخذت من أحد المكاتب الهندسية الوهمية في شارع السعدون ، مكاناً أو غرفة عمليات لادارة فعاليات الاضراب وتصعيد وتائره . وسرعان ما انتشر الاضراب في المدارس الثانوية والمعاهد والكليات وامتد إلى مدن العراق الأخرى واستمر إلى يوم سقوط النظام في ٨ شباط ١٩٦٣ وشاركت فيه بعض الفئات السياسية الأخرى تعبيراً عن السخط العام باستثناء الحزب الشيوعي الذي عده مؤامرة رجعية فوقفوا ضده .

وسجلت التقارير الأمنية اسماء عشرات الطلبة الذين تم اعتقالهم بتهمة التحريض على الاضراب، وأدى تصاعد المواجهة بين الطلبة واجهزة السلطة إلى تحريك جماهير الشعب وتفاعلها مع الطلبة ، فانطلقت التظاهرات الاحتجاجية للمطالبة باطلاق سراح الطلبة المعتقلين .

ومن ناحية أخرى فقد تخلل الاضراب عدد من حوادث العنف حينما حاول الحزب الشيوعي افشاله . وقررت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي تصعيد المواجهة ، فقادت عملية الاعتصام الطلابي في رئاسة جامعة بغداد صباح يوم (٧ كانون الثاني ١٩٦٣) ، واستمر الاعتصام حتى اليوم التالي عندما اقتحمت قوات من الشرطة والانضباط العسكري المبني واطلقت الرصاص على المعتصمين ، مما أدى إلى اصابة عدد منهم بجروح ، فيما القي القبض على آخرين : وزادت اجراءات السلطة واساليبها القمعية التي عالجت فيها الاعتصام في تصاعد حدة الفعاليات الطلابية فشهدت كلية العلوم وثانوية الكرخ اعتصامات شارك فيها طلبة من كليات الهندسة والاداب والشريعة والتربية ، ورفعوا فيها شعارات تؤكد تصميم الطلبة على مواصلة النضال ، ورددوا هتافات تشيد بحزب البعث وتهتف بسقوط عبد الكريم قاسم [2] .

---

[1] خضير حسن سلمان ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ٨ شباط – ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ . اطروحة دكتوراه غير منشورة (معهد القائد المؤسس) بغداد ١٩٩٨ ، ص ٧٥ .

[2] خضير حسن سلمان ، المصدر السابق ، ص ٧٧ – ٧٨ .

لم يقتصر نشاط الحزب في مقارعته السلطة على التحرك بين صفوف الطلبة ، وانما استطاع الحزب أن يعمل وبشكل واضح أيضاً بين صفوف العمال والشرائح الاجتماعية الأخرى .

وفي إطار توعية العمال ودورهم في بناء المجتمع من خلال عملهم النقابي وتعريفهم بما للعامل من حقوق ، أصدر الحزب في حزيران ١٩٦٢ بياناً بعنوان " النقابية . . . معناها استقلال عن السلطة والنضال لتحقيق أهداف العمال " ، اشار فيه إلى ضرورة أن تتضامن جميع النقابات والمنظمات الشعبية والجمعيات مع نقابات العمال لكي تتمكن من الوقوف بوجه الدكتاتورية واحباط مخططاتها .

ولأهمية البيان نرفق نصه :

اوائل حزيران ١٩٦٢

النقابية . . معناها استقلال عن السلطة والنضال لتحقيق أهداف العمال

فصل النقابيين من نقاباتهم ابشع اجراء ضد الحركة النقابية

نهيب بجميع النقابات والمنظمات الشعبية والجمعيات

ان تتضامن مع نقابات العمال في احباط هجوم الدكتاتورية

لم تكن التشريعات التي صدرت بعد الثورة والتي مكنت العمال من تأسيس منظماتهم النقابية منحة اعطتها حكومة الثورة للطبقة العاملة ، بل كانت مكسبا حصلت عليه بعد الثورة التي كان نضال طبقتنا العاملة البطولي المرير ضد الحكم الاستعماري الرجعي عاملا مهماً من عوامل انضاج اسبابها ، واسناد العمال لها دعامة من دعامات نجاحها .

قد استبشرت الطبقة العاملة بتأسيس منظماتها النقابية لايمانها بأنها من خلال هذه المنظمات ستقوم بتأدية واجبها الضخم في بناء الجمهورية المتحررة الديمقراطية التقدمية ، وستحصل على الأهداف والمطاليب التي ناضلت سنين طويلة في سبيلها . غير أن حكومة قاسم التي انحرفت عن الخط الشعبي الديمقراطي التقدمي كانت ترى في حرية ممارسة التنظيم النقابي هبة اغدقها كريم قاسم على العمال ، وبناء على ذلك فأن على المنظمات النقابية أن تكون اجهزة تروج لزعامته وتخدم حكمه . الفردي الدكتاتوري ، وتضفي عليه رداء من التقدمية المزيفة ، ولم تجد السلطة فئة تقبل بهذه التبعية سوى الشيوعيين المتطلعين إلى النفوذ والسيطرة واقتناص الامتيازات . فئة مستعدة للعمل على تحويل النقابات إلى اجهزة دعائية وبوليسية تحمل في الوقت نفسه شعارات ديمقراطية وتقدمية مزورة ، وتحت ظل حراب الحكم الارهابي مضى الشيوعيون في تنفيذ ما رسمته السلطة لهم فجعلوا من الحركة النقابية حركة تابعة فاقدة لحيويتها وقدرتها على القيادة والمبادرة تعتمد اسلوب الاستجداء من قاسم في محاولتها تحقيق بعض المكاسب . وهنا كانت جريمتهم حين اضاعوا بذلك فرصة تاريخية سنحت للطبقة العاملة

في العراق لانضاج حركتها النقابية وتطويرها وترسيخ جذورها في حياة العمال والجماهير الشعبية كافة .

وخاض العمال ابان هذه الفترة نضالا بطوليا آخر اضافوه إلى سجل نضالهم الرائع ، وتحملوا غارات البطش والارهاب الجماعية وعانوا البطالة والجوع وقدموا شهداء عديدين هم في حياة الطبقة العاملة رمز النضال من أجل حياة نقابية سليمة وحكم شعبي تقدمي وديمقراطي . امثال صالح حنتوش وعبد الرحمن السراج وعبد الرحمن الاحضب واحمد السوري ورفاقهم ، حتى استطاعوا في النهاية أن يكشفوا سيطرة الشيوعيين المصطنعة وشعاراتهم المزورة كشفا تاما فانحسرت قواهم الهزيلة انحسارا سريعا .

ولما فشلت السلطة في المضي في استئجار الشيوعيين لتنفيذ مخططها اضطرت إلى تنفيذه بشكل مباشر . وبدأ وكلاؤها وموظفوها يتظاهرون بحمل شعارات قومية محببة إلى العمال في محاولة منهم للسيطرة على الحركة النقابية بهذه الشعارات وتسخيرها من جديد لخدمة قاسم وحكمه الدكتاتوري ، إضافة إلى أساليب الافساد التي حاولوا اتباعها مع بعض النقابيين وذلك باغرائهم بالمال ووسائل الترفيه والحفلات والسفرات إلى خارج العراق .

غير أن الطبقة العاملة المتمرسة بالنضال وفي كشف الخطط والشعارات المزورة رفضت أن تضع منظماتها النقابية في يد السلطة ووكلائها الجدد وسخرت بالشعارات المزورة واحتقرت المغريات المقدمة لها واعلنتها صريحة إنها تريد نقابات حرة مستقلة عن السلطة يبنيها العمال بسواعدهم ويوجهونها بارادتهم ويعلنون شعاراتها واهدافها من واقع حياتهم وحقيقة آمالهم .

ولما يئست السلطة من ممارسة خطتها الجديدة عادت إلى ممارسة اسلوبها التقليدي الذي ورثته بامانة عن العهد الاستعماري الرجعي – عهد نوري السعيد وحلف بغداد – وشنت حملات متتالية ظالمة من مطاردة واعتقال وفصل كيفي بدأتها في المؤسسات الحكومية ثم انتقلت إلى الشركات والمؤسسات والمعامل الاهلية . تساعد اربابها على مضايقة العمال وعرقلة نشاطهم النقابي ورفض مطاليبهم وفصل النقابيين العاملين بنشاط واخلاص . فكانت السلطة تريد من وراء هذه الأساليب أن تبعد العناصر النقابية المخل[illegible]النقابات وان تأتي وبشكل سافر ومفضوح بفئات انتهازية ضعيفة ليتسنى لها تحقيق رغبتها في تحويل النقابات من منظمات ديمقراطية قائدة تخدم مصالح العمال وتناضل من أجل اهدافهم إلى اجهزة قمعية تمارس التجسس على العمال . وتحارب طلائعهم وتزور اهدافهم وآراءهم . وإذا كانت السلطة قد نجحت بوسائل الارهاب والافساد والتزوير أن تأتي بقيادات انتهازية ضعيفة فاسدة إلى [illegible]فشلت فشلا ذريعا في اغلب النقابات التي صمدت بوجه السلطة وتدخلاتها السافرة ونجحت في الاتيان بنقابيين مخلصين إلى قياداتها ، فأمعنت السلطة في اساليبها البوليسية المفضوحة وأخذت تعتمد على وكلائها وخاصة الاتحاد العام لنقابات العمال الذي

عينته حكومة قاسم بتزوير إرادة المؤتمر العام واشاعة جو الارهاب فيه والتجسس على النقابات والنقابيين المخلصين ورفع التقارير عنهم إلى دوائر الأمن بكتب سرية كالكتاب المرقم س / ٢٧٢ والمؤرخ في ٢٢ / ٤ / ١٩٦٢ وغير ذلك بالاتصالات المكشوفة بموظفي دوائر الاستخبارات والأمن وتقديم الاخباريات والاكاذيب لهؤلاء ضد العمال النقابيين المخلصين . لاضطهادهم وعزلهم عن منظماتهم النقابية المجاهدة . كما عملت السلطة على اضعاف الحركة النقابية وعزل القيادات النقابية المخلصة عن القاعدة العمالية وذلك بوضع العراقيل أمام جميع المحاولات التي تقوم بها هذه القيادات لتحقيق المطاليب العمالية الملحة املا منها في خلق اليأس لدى جماهير العمال من جدوى العمل النقابي.

وكانت النقابات العمالية تحاول دائماً أن توضح للسلطة فشل هذه السياسة وخطرها على حياة الطبقة العاملة ومستقبلها ومستقبل حركتها النقابية وتطالبها بالتجاوب باخلاص مع مطاليب العمال واهدافهم ، ومن هذه المحاولات ما سبق أن بينه بعض القادة النقابيين لكريم قاسم حيث عرضوا امامه المطاليب العمالية وطالبوه بتحقيقها وكان من جملة هذه المطاليب :

١ – العمل على تطوير الصناعة في العراق والتخلي عن سياسة تبذير اموال الشعب في مشاريع غير منتجة كالساحات والتماثيل . . . الخ .

٢ – تعديل قانون العمل والغاء المواد المضرة بمصالح العمال والعاجزة عن ضمان حقوقهم . واشتراك النقابات في هيئة التعديل .

٣ – توزيع الدور والأراضي على العمال كافة عن طريق نقاباتهم المخلصة وعلى أن لا يستخدم هذا التوزيع كوسيلة لأضعاف هذه النقابات وفي الوقت نفسه لتقوية بعض الاجهزة النقابية الضعيفة التابعة للسلطة والفاقدة لتأييد جماهير العمال كالاتحاد العام . .

٤ – العمل على رفع المستوى المعيشي للعمال وزيادة الاجور بما يلائم الارتفاع الفاحش في مستوى الاسعار .

٥ – ايقاف الطرد الكيفي .

٦ – احترام حرية التنظيم النقابي والمحافظة على استقلاله من كل تأثير .

غير أن من الواضح للجميع أن كريم قاسم وحكومته لم يبذلا أي جهد لتلبية هذه المطاليب بل على العكس قامت السلطة إضافة إلى فصل النقابيين من اعمالهم للأسباب التي ذكرناها سابقاً ، بفصل عدد كبير من العمال بحجة تقليص اعتمادات الدوائر والمشاريع . هذا الاجراء الذي كان نتيجة واضحة لسياسة التبذير التي تتبعها حكومة قاسم والتي زعزعت مركز ميزانية الدولة وعرضتها للرجات والمخاطر ، وظلت الطبقة العاملة تعيش ضمن ظروفها المعيشية الصعبة وتعاني اضطهاد ارباب العمل ودوائر السلطة واجهزتها وتدخلاتها السافرة في منظماتها النقابية .

ومرة أخرى قدم لفيف من القادة النقابيين مذكرة إلى الحكومة يشرحون فيها الأوضاع المعيشية الشاقة التي تعانيها الطبقة العاملة والارهاب البوليسي الذي يرزحون تحت عبئه والعقبات التي يلاقونها في ممارسة عملهم النقابي المشروع ، وحددوا مطاليب ناشدوا السلطة تنفيذها . وعلى الرغم من أن المطاليب التي تقدم بها هؤلاء النقابيون لم تكن مطاليب من شأنها لو حققتها السلطة أن تحل جميع المشكلات والازمات التي تعانيها الطبقة العاملة في العراق ، إلا أن السلطة الغارقة في عقليتها الديكتاتورية المعادية للديمقراطية والتي لم تعد تحتمل حتى أن يقدم ابناء الشعب مطاليب يناشدونها تحقيقها عمدت إلى اسلوب جديد تفوقت به على جميع الأساليب الدكتاتورية في العالم حيث أصدر الحاكم العسكري العام في أثر تقديم المذكرة قرارا يقضي بفصل :

١ - رئيس نقابة البرق والبريد .

٢ - رئيس نقابة الاشغال والاسكان .

٣ - رئيس نقابة الطرق والجسور .

٤ - رئيس نقابة العمال الزراعيين .

٥ - نائب رئيس نقابة الصحة .

الذين تقدموا بالمذكرة ، من النقابات التي ينتمون إليها ومن اعمالهم ، وأصدر الاوامر لاعتقالهم فاعتقل:

١ - رئيس نقابة المياه الغازية .

٢ - رئيس وسكرتير وعدد من اعضاء الهيئة الادارية ومكتب الرقابة لنقابة الاحذية .

٣ - رئيس وسكرتير نقابة العمال الزراعيين .

٤ - محاسب نقابة المطابع .

٥ - نائب رئيس نقابة الصحة .

وما زالت السلطة تطارد الآخرين .

إن هذا الاجراء أن دل على شيء فانما يدل على أن حكومة كريم قاسم قد فقدت رشدها تماماً وعجزت عن اخضاع الحركة النقابية المجاهدة أو حتى التأثير فيها . فهذا الاجراء لا يمكن أن يسوّغه قانون أو منطق أو اجتهاد لأن النقابيين هم اعضاء في نقاباتهم بحكم عملهم في المهنة أو المؤسسة وبحكم قبولهم نظام النقابة وقوانينها ، ولم تعط جميع القوانين المطبقة في العالم ومن ضمنها التشريعات التي أُسست بموجبها النقابات في العراق الحق للسلطة التنفيذية في قبول اعضاء في النقابات أو في فصلهم منها . وليس من حق السلطة التنفيذية تجريد القادة النقابيين من مسؤولياتهم لأنهم تحملوا هذه المسؤوليات بتكليف من مؤتمرات نقاباتهم التي لها وحدها الحق في منحهم هذه المسؤوليات أو حجبها عنهم .

إن العمال الاشتراكيين طليعة العمال المناضلين في هذا الوطن يعدّون هذا الاجراء قمة السياسة الدكتاتورية القمعية الغاشمة التي مارستها السلطة ضد الحركة النقابية منذ بداية تأسيسها حتى الآن ، ويهيبون بالعمال في جميع انحاء الوطن للوقوف جميعاً وقفة صامدة شجاعة بوجه هذه المحاولة التي ان استطاعت السلطة تمريرها لأصبحت اخطر سابقة تهدد كيان الحركة النقابية ومستقبلها .

وبالدرجة نفسها التي تهدد بها هذه المحاولة النقابات العمالية فإنها تهدد جميع النقابات القائمة في العراق لأن السلطة التي سولت لنفسها فصل قادة نقابيين عمال من نقاباتهم بهذا الشكل الكيفي الغريب من نوعه في تاريخ الحركة النقابية في العالم كله . لن تتوانى مطلقا عن ممارسة الاجراء ذاته تجاه جميع النقابات التي تحاول المحافظة على استقلالها في العمل وتعمل لتحقيق مصالح منتسبيها ، إذا ما سمحت هذه النقابات بتمرير هذا الاجراء ولم تقف مع شقيقاتها النقابات العمالية بوجهه بالصلابة التي تتطلبها واجباتها الكبرى تجاه النقابيين والنقابية في جميع ارجاء الوطن .

لذا يهيب العمال الاشتراكيون بجميع نقابات المستخدمين والموظفين والمهنيين وبجميع الجمعيات والمنظمات الشعبية أن تتضامن مع النقابات العمالية في احباط خطة السلطة الغادرة ، وإلا فان السلطة ستزداد امعانا في محاولاتها لتصفية الحركة النقابية في الوطن كله وتحويلها إلى اجهزة دعائية وبوليسية صرف لا تخدم إلا حكم قاسم وجلاوزته .

عاش نضال الطبقة العاملة من أجل وحدة الحركة النقابية وحرية التنظيم النقابي .

عاش نضال الطبقة العاملة من أجل مجتمع اشتراكي حر .

النصر الاكيد لنضال الطبقة العاملة والخزي والعار للدكتاتوريات .

تضامن القوى الشعبية مع الطبقة العاملة سبيل تحقيق حكم شعبي تقدمي .

العمال الاشتراكيون [١]

اضراب عمال السيكاير

ونشط الحزب في صفوف العمال وأخذ يوجه نضالهم ضد سيطرة نظام عبد الكريم قاسم وكان لصحيفة وعي العمال السرية دور في فضح النظام وتحريض العمال ضده ، وقد حاربت السلطة منظمة (العمال الاشتراكين) وهي منظمة بعثية ، وتعرض اعضاؤها للسجن والاعتقال وتمكن الحزب من استقطاب القطاعات العمالية وتفجير الكثير من الاضرابات العمالية وخاصة بين عمال شركة الزيوت النباتية وعمال شركة السمنت وعمال شركة السيكاير وعمال الجوت . وقد تبنى الحزب قضايا العمال ودافع عن مشكلاتهم فعندما اضرب عمال السيكاير في ٣١ آب ١٩٦٢ رداً على القرار الذي اتخذته شركة الدخان الاهلية والذي يقضي بتخفيض اجور العمال بمقدار دينارين للعامل اسبوعياً . آثار

---

[١] نضال البعث ، ٧ / ٢٠٣ - ٢٠٧ .

ذلك القرار القلق والاستياء بين صفوف العمال ، أدى إلى إجراء مباحثات مع دوائر العمال والجهات الرسمية فأيدت مديرية العمل العامة العمال واصدرت قرارا طالبت فيه الشركة بالغاء قرار التخفيض ، غير أن الشركة اصرت على قرارها ، مما جعل الاتحاد العام أن يتوجه إلى السلطات العليا ، والتي اضطوت إلى الوقوف إلى جانب العمال واصدر الحاكم العسكري العام قرارا يقضي بالزام الشركة بالتنازل عن قرارها والغائه .

وبمناسبة ذلك الاضراب اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانا بعنوان " إلى البعثيين " ، استعرض فيه قضية عمال السيكاير وعلاقة الشركة بالسلطة .

وننشر ادناه نص البيان :

٦ ايلول ١٩٦٢

إلى البعثيين

قضية عمال السيكاير

لم تستطع شركة الدخان الاهلية الاحتكارية ومن خلفها قوى الحكم العسكري الدكتاتوري الوقوف بوجه الصمود البطولي الذي ابداه عمال الشركة ومن ورائهم عمال السيكاير قاطبة ، مما أدى إلى تراجع الحكم العسكري عن اسناده مطالب الشركة الباطلة والاقرار بحق العمال المثبت بالاتفاقية المعقودة بينهم وبين الشركة .

في اعتقادنا أن تراجع السلطة هذا يعود إلى عوامل متعددة اهمها :

١. شعور السلطة بقوة العمال ووحدتهم وتصميمهم على الوقوف بكل قوة ضد أي اعتداء يتناول حقوقهم المشروعة .
٢. فشل الشركة والسلطة في شق وحدة العمال بالرغم من علمها بالتخاذل المخجل الذي اتسم به موقف الهيئة الادارية للنقابة .
٣. شعور السلطة وتخوفها من الدخول في معارك جانبية مع العمال لاعتقادها أن تلك المعارك ستقوم بدور في تحريك الجو السياسي المعادي لها . وقد تبلور ذلك في موقف عملاء السلطة المسيطرين على الاتحاد العام لنقابات العمال وتشبثهم بحل القضية سلميا .

قضية عمال الجوت

ما زالت شركة الجوت العراقية مستمرة في معاداتها عمالها واضطهادها الخبيث لهم ، مستخدمة كل الوسائل الملتوية مستندة إلى ما تلقاه من جانب الحكم العسكري من الدعم والتأييد .

لقد عمدت الشركة المذكورة في سلوكها هذا إلى اخبث الأساليب ، ظنا منها أن بامكانها بتلك الأساليب ارغام العمال على الاذعان لارادتها وجشعها ، إلا أن وعي العمال وطليعتهم المناضلة

والتفافهم الواعي حول نقاباتهم وقف بوجه الشركة ومؤامراتها وكل القوى التي تساندها وحال دون تخفيها وراء تلك الوسائل الملتوية الخبيثة .

فلقد حاولت الشركة منذ امد بعيد أن تغلق الشركة وتصرف العمال من اعمالهم متذرعة بنفاد المواد الاولية للانتاج وهي بذلك تبغي اضعاف موقف العمال واجبارهم على الاذعان لارادتها وشروطها القاسية . ولكن النقابة استطاعت بفضل التفاف العمال الواعي حولها أن تضغط على الشركة لاستيراد المواد الاولية وفتح ابواب المعمل للعمل .

لقد حاولت الشركة أن تمارس هذه اللعبة بشكل مستمر إلا أن العمال بقيادة طليعتهم الأشتراكية الواعية ونقابتهم المجاهدة استطاعوا في المرة الأخيرة أن يكسروا ابواب المعمل ويشغلوا المعمل مما اضطر الشركة إلى توفير المواد الاولية بأسرع وقت . ولقد قامت النقابة نزولا عند رغبة ادارة الشركة بالتوسط لدى السلطات الحكومية لحل ازمة استيراد الجوت . وبالنظر لجميع هذه الملابسات تولى المصرف الصناعي العراقي الاشراف الكامل على الشركة . وهكذا سلمت الصلاحيات كافة إلى إبراهيم الربيعي مدير المصرف .

ومنذ تولي المدير المذكور مهمات عمله في الشركة والنقابة ومن حولها العمال جميعا يتعرضون لمختلف أنواع التآمر من جانبه ، حيث وضع نصب عينه تمزيق وحدة العمال وتحطيم التفافهم حول نقابتهم كأولى الخطوات لضرب العمال .

وإذا كانت ادارة الشركة تمارس اضطهادها العمال بتلك الوسائل غير المكشوفة فإن المدير الحالي يمارس ضغطه واضطهاده العمال مستندا إلى دعم وتأييد السلطة الصريح متخذا من حملات الطرد والفصل الكيفي سلاحا له لتحقيق اغراضه .

قضية الاجور :

منذ أربع سنوات وعمال الجوت يعانون قلة الاجور وعدم زيادتها وفضلا على ما يتكبدونه من الخسائر بسبب غلق ابواب الشركة كلما ضاقت الشركة ذرعا بأجور العمال .

وفي مطلع عام ١٩٦٢ تقدمت النقابة بمذكرة طالبت فيها بزيادة اجور العمال زيادة عامة إلا أن الشركة طلبت ارجاء هذا الطلب لحين الانتهاء من تدقيق الحسابات في شهر نيسان ١٩٦٢ وذلك لمعرفة مدى ارباح الشركة . والنقابة بالرغم من علمها بارباح الشركة فقد وافقت على هذا الطلب اثباتا لحسن نيتها واملا منها في تعاون الشركة واجابة مطالب العمال .

لقد حاولت الشركة طمس حقيقة الارباح الكثيرة التي حققتها قصد التخلص من مطالب العمال مما اضطر النقابة إلى تجديد المطالبة بالزيادة . وبالنظر لعدم الاستجابة لذلك وجهت النقابة الانذارات المتكررة إلى الشركة مخبرة السلطة بذلك ، مستخدمة حقها القانوني في الاضراب في حالة عدم اجابة

مطاليبهم . وبعد تشبثات متعددة من جانب تقي عبد الهادي مدير العمال العام احيلت القضية إلى هيئة تحكيم للنظر بمطالب العمال التالية :

١. زيادة اجور العمال المستخدمين زيادة عامة قدرها ٧٥ فلسا يوميا .
٢. توفير وسائط نقل للعمال .
٣. استكمال الشروط الصحية في المعمل .
٤. تحسين الحانوت وتوفير الغذاء اللائق للعمال .

ان الشركة الآن تتشبث بشتى الوسائل ، لذلك فإن احتمالات استجابة هيئة التحكيم لمطالب العمال غير اكيدة بالرغم من شعورنا بميل السلطة في الظروف الراهنة نحو تلافي الدخول في معارك تعد بالنسبة لها وسيلة تحريك للجو السياسي ضدها ، وذلك ما اثبته موقف السلطة المتراجع أمام عمال السيكاير واهتمام الاتحاد العام بحل مشكلتهم وتلافي الصدام مع العمال .

ولذلك أن الموقف الآن يحتم علينا أن نشدد من ضغطنا دعائيا على السلطة بمساندة العمال والاستعداد لكل الاحتمالات المرتقبة .

٦ / ٩ / ١٩٦٢ مكتب العمال[١]

هذا وان العمال لم يتخلوا عن مطالبهم التي عدوها مشروعة وواصلوا الضغط على الشركة الأمر الذي أدى إلى تدخل الحاكم العسكري العام مساندا عمال السيكاير واصدر الاتحاد العام لنقابات العمال بيانا يوم ٣٠ آب ١٩٦٢ اعلن فيه حل قضية تخفيض اجور عمال شركة الدخان الاهلية وذلك بصدور قرار من الحاكم العسكري العام يطالب فيه الشركة المذكورة برفع الغبن عن العمال [١].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التبوغ والسيكاير كانت من المنتجات الرئيسة في العراق وان الاوضاع الاقتصادية المتدهورة جعلت الحكومة تتجه نحو تطوير هذا القطاع وتشجيع الزراع على زراعة التبوغ والتوسع فيها من أجل زيادة تصديرها إلى الخارج حيث كانت تلاقي رواجا في بعض الاقطار واتخذت الحكومة بهذا الخصوص قرارا بتحديد اسعار شراء التبوغ بما يدعم هذا الاتجاه كما هو واضح من كتاب وزارة التجارة المعنون إلى مجلس الوزاراء بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٦٢ .

الموضوع / اسعار شراء التبوغ لعام ١٩٦٢

تنفيذا لاحكام الفقرة (١) من المادة (١٩) من قانون انحصار التبغ رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ .

درس مجلس ادارة انحصار التبغ اسعار شراء التبغ والتنباك لحاصل عام ١٩٦٢ في ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة مستهدفا تشجيع الزراع على زيادة الانتاج وتحسينه والحصول على وفو

---

[١] نضال البعث / ج ٧ ، ص ٢٤٤ – ٢٤٦ .

[١] صحيفة الثورة ٣١/ ٨/ ١٩٦٢.

من التبوغ يمكن تصديره إلى الخارج وقرر ابقاء اسعار الشراء كما كانت عليه في عـــام ١٩٦١ أي بالشكل التالي :

التبغ المحسن	سعر الشراء المقترح
الدرجة الممتازة	٣٥٠ فلسا
الدرجة الأولى	٢٨٠ فلسا
الدرجة الثانية	٢٥٠ فلسا
الدرجة الثالثة	٢٢٠ فلسا
التبغ غير المحسن (التبغ الخردة الذي يستعمل في صنع سيكاير الزبانة واللف)	
الدرجة الممتازة	٢٣٠ فلسا
الدرجة الأولى	٢٠٠ فلس
الدرجة الثانية	١٨٠ فلسا
الدرجة الثالثة	١٣٠ فلسا
التنباك	
الدرجة الأولى	١٧٠ فلسا
الدرجة الثانية	١٤٠ فلسا
الدرجة الثالث	١١٠ فلوس

هذا مع العلم أن ادارة انحصار التبغ ستتحمل الضريبة المفروضة على التبغ والتنباك بموجب قانون ضريبة الأرض الزراعية رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١ بنسبة ٧ % من القيمة . أما اجور النقل الاضافية لمسافات تزيد على خمسة كيلو مترات بين الحقل ومحل التسليم فقرر أن تكون كما يلي :

أ . ٧ ١/٢ سبعة فلوس ونصف الفلس عن كل مئة كيلو غرام من التبغ لكل كيلو متر واحد للمســـافات التي ينقل فيها التبغ على الحيوانات .

ب . (٣) ثلاثة فلوس عن كل مئة كيلو غرام من التبغ لكل متر واحد للمسافات التي ينقل فيها التبـغ بوسائط النقل الميكانيكية .

جـ . (٣) ثلاثة فلوس عن كل مئة كيلو غرام من التنباك لكل كيلو متر واحد ســـواء أكـــان النقـل بواسطة الحيوانات أم بوسائط النقل الميكانيكية .

د . تدفع اجور النقل عن كل المسافة بين القرية ومحل التسليم إذا زادت على خمسة كيلو مترات [٢] .

وزير التجارة

ناظم الزهاوي

---

[٢] د . ك. و . ملفات مجلس القيادة الملف ١٢٩ ، ص ٦٢ .

مشكلة أصحاب الصرائف

كانت مشكلة السكن وارتفاع الايجارت وخاصة في بغداد احدى المشكلات الصعبة التي ورثتها حكومة عبد الكريم قاسم من العهد الملكي . فقد ازداد تدفق المهاجرين من المحافظات الجنوبية على بغداد بسبب سوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تلك المناطق . ويدفعهم للنزوح إلى بغداد توفر فرص العمل والخدمات الجيدة وخاصة بعد فيضان سنة ١٩٥٤ إذ بلغ عدد الوافدين إلى بغداد (١٥٠) ألفا اسكنتهم الحكومة في ثلاثة تجمعات الأول خلف السدة الشرقية (الرصافة) والثاني في منطقة البيجية خلف المطار المدني والثالث في الشاكرية في كرادة مريم والاخيران في جانب الكرخ . وامنت لهم خدمات قليلة بايصال انابيب الماء الصالح للشرب والكهرباء والمرافق الصحية .

وقد تفاقم الوضع سوء بعد الثورة فقد أدت المنازعات بشأن تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي والصراعات بين الأطراف الوطنية في القرى والارياف إلى استمرار تدفق النازحين إلى بغداد وكان عددهم سنة ١٩٥٨ زهاء (١٢٠) ألف مهاجر في ذلك العام وحده . ونظرا لارتفاع الايجارات فقد استقر هؤلاء في صرائف غير صحية إلى جانب المهاجرين الذين سبقوهم فتوسعت مناطق استقرارهم وراء السدة الشرقية (من الاعظمية حتى بغداد الجديدة) وفي الصرافية وقرية الوشاش (حي السلام) وقرية تل محمد (بغداد الجديدة) وشمالي الباب الشرقي ومنطقة الشاكرية قرب قرية أم العظام .

وفشلت جهود حكومة عبد الكريم قاسم في معالجة المشكلة واعادة النازحين إلى مناطق سكناهم الأصلية أو تحسين سكناهم في بغداد وتوفير الخدمات لهم . وكانت أهم اللجان التي ألفت لدراسة هذا الموضوع هي اللجنة التي وافق مجلس الوزراء على تأليفها يوم ٢٣ ايلول ١٩٥٨ من وزارت الاعمار والداخلية والدفاع والمالية والشؤون الاجتماعية ودوائر الشرطة وامانة العاصمة والطابو لدراسة موضوع سكان الصرائف وايجاد الحلول اللازمة على أن تقوم اللجنة بتأمين السكن لاصحاب الصرائف والمعوزين المحيطين ببغداد واختيار الأراضي المناسبة لذلك " .

وبناء على ذلك دعت هيئة مجلس الاعمار إلى الدخول في مناقصة (مشروع ازالة الصرائف) ويتضمن المشروع إنشاء الطرق والاسس التي يمكن بناء بيوت الطين والقصب بشكل وبشروط صحية بدلا من الأماكن السيئة للاقامة المنتشرة حول بغداد [١] . ولكن المشكلة ظلت من دون حل بسبب انصراف اهتمام الحكومة عن المشكلة وقيام الصرعات السياسية الأمر الذي أدى إلى زيادة الوضع سوء .

وكثيرا ما كان عبد الكريم قاسم يعلن في خطبه إنه نصير للفقراء والمعوزين حتى إنه اصطحب معه في أحد اجتماعاته مع وفد شركات النفط أثناء مفاوضات شهر آب ١٩٦١ ذلك الوفد في جولة في

---

[١] تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١ / ٢٠٠ – ٢٠٢ .

المنطقة الشرقية (الرصافة) لاطلاعهم على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها سكان الصرائف على أساس أن الشركات هي وراء البؤس الذي يعانونه واوضح لهم إنه يتفاوض من أجل ضمان حقوق الشعب التي طمسها العهد السابق [٢] . ومن الواضح إنه اراد أن يبين للشركات مدى تعلق هؤلاء به من خلال الهتافات والتصفيق الذي جرى له طوال تلك الجولة ، ومن أجل اخافة الشركات والضغط عليها لاجابة مطالب الحكومة .

ومهما يكن من أمر فقد بوشر بتجميع سكان الصرائف في بغداد في منطقتي (الثورة) في الرصافة و (الشعلة) قرب الكاظمية من الكرخ إذ قررت وزارة الاسكان توزيع الاراضي على أصحاب الصرائف وتاليف لجنة خاصة للقيام بذلك وتمليكها لهم بعد النظر في الطلبات المقدمة للوزارة . وقد بلغ عدد الأراضي الموزعة في بداية سنة ١٩٦٢ (١٧) ألف قطعة منها (١٢) ألف قطعة في منطقة الثورة والبقية في منطقة الكاظمية بمساحة (١٤٤) م٢ لكل قطعة ، في خطوة لاسكان أصحاب الصرائف المنتشرة حول بغداد [١] . ولكن ذلك لم ترافقه مشاريع تناسب سعة المنطقة من حيث الخدمات العامة من مياه صالحة للشرب وكهرباء ومرافق صحية وغيرها .

واشيع أن اقساما من المدينة الجديدة (الثورة) ستخصص لرجال الأمن والاستخبارات العسكرية ولذلك تردد كثيرون من أصحاب الصرائف في قبول التطور الجديد الأمر الذي دفع السلطات المسؤولة لتنفيذ ذلك بالقوة والمباشرة بهدم الصرائف والاكواخ وترحيل اصحابها .

وفي سياق معارضة حزب البعث العربي الاشتراكي سياسة عبد الكريم قاسم ، اصدرت قيادة بغداد للحزب في ايلول ١٩٦٢ بيانا بعنوان " حكومة قاسم تهاجم أصحاب الاكواخ والصرائف " ندرج نصه :

اوائل آب ١٩٦٢

بيان

حكومة قاسم تهاجم أصحاب الاكواخ والصرائف

" قاسم يأمر رجال الأمن والشرطة والانضباط العسكري بتهديم الصرائف الطينية والاكواخ فوق رؤوس اصحابها وحاجاتهم " . " الالوف من أصحاب الصرائف والاكواخ يتعرضون للتشرد والبطالة والمرض " .

يا أبناء الشعب العظيم . . . يا أصحاب الصرائف البواسل :

قبل عدة شهور اصدر حزبكم المجاهد حزب البعث العربي الاشتراكي بيانا فضح فيه حكومة قاسم الخائنة عندما امرت قواتها على ترحيل اخوانكم واقربائكم من مساكنهم بصورة وحشية وجنونية ، مما

---

[٢] وكالة الانباء العراقية نشرة الاخبار الداخلية يوم ٢٤ / ٨ / ١٩٦١ .

[١] صحيفة الثورة ٥ / ٢ / ١٩٦٢ .

تسبب عنه تشريد الالوف من أصحاب تلك البيوت الفقيرة وتعريضهم للبطالة والمرض والاستجداء .
وفي هذه الأيام ايضا تستمر تلك الحملات عليكم لتهدم البيوت وتقتلع الصرائف والاكواخ بحجة ترحيلكم إلى قرية الثورة ! !

ان حكومة قاسم الخائنة التي تريد تشريدكم وتجويعكم تكذب كذبا كبيرا حينما تدعي أنها تريد اسكانكم في قرية الثورة لأن كل الناس تعرف ما هذه القرية ! !

قرية الثورة خصصت اقسام واسعة منها لرجال الأمن ورجال الاستخبارات العسكرية وجواسيس عبد الكريم قاسم ، كما أن اقساما واسعة من المدينة لاتزال حتى الآن غير مجهزة بالماء والكهرباء ... بعض المستغلين يبيعون برميل الماء بثمانين فلسا . . الرشوة هي السبيل للحصول على الكهرباء ...!!
قرية الثورة لم تسجل اراضيها بالطابو بل بقيت ملكا للحكومة مما ولد قلقا عند سكانها افاد منه رجال الأمن في الدعوة : على أن الحكومة سوف ترحل أي شخص أو عائلة تتعرض للحكم بالنقد من هذه القرية .

ان الكثيرين من الذين هدمت صرائفهم واكواخهم في الماضي لم يستطيعوا حتى هذه اللحظة أن يشيدوا غرفة واحدة على الأرض التي نقلتهم إليها الحكومة في قرية الثورة لأن حكومة قاسم الخائنة رفضت اعطاءهم مبلغ (٢٠) دينارا المقررة كتعويض عن مساكنهم السابقة فراحوا ضحية للتشرد والبطالة والهجرة .

وأنتم ايضا يا أصحاب وسكنة الصرائف الشجعان سوف تفعل معكم حكومة قاسم الخائنة ما فعلته مع اخوانكم الذين شردتهم قبل عدة شهور . أنها سوف ترتكب جريمة جديدة بحقكم وبحق الآلاف من عوائلكم الفقيرة الكادحة بحجة نقلكم إلى مدينة أخرى . . . مع العلم أن مثل هذه المدينة ليس لها وجود الآن ! !

أن عملية ترحيلكم من صرائفكم وتشريد عوائلكم نساء واطفالا وشيوخا جاءت في الوقت نفسه الذي يقتل فيه شبابكم من الجنود وضباط الصف والشرطة ويموتون في حوادث الشمال التي صنعها وغذاها ودبرها الخائن عبد الكريم قاسم والشيوعيون العملاء .

أن حكومة قاسم الخائنة سوف تستمر في اضطهادها لكم ولكل العمال والكسبة والكادحين ، وسوف تستمر في ذبح اولادكم الجنود وضباط الصف والشرطة في الشمال ما لم تتكاتفوا وتوحدوا قواتكم وتعملوا مع حزبكم المجاهد حزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي كان وما يزال يناضل و يكافح ، من أجل تحطيم حكم قاسم الخائن والفوز والنصر لكم ولقضيتكم .
ارفعوا اصواتكم مع سكنة الصرائف ومدينة الثورة في سبيل :
١. تسجيل الأراضي في الطابو باسم الذين شيدوا عليها الدور واعطاؤهم حجة التملك .
٢. توفير الماء والكهرباء لكل بيوت مدينة الثورة .

٣. اعطاء تعويض مالي للذين رحلوا من صرائفهم مع منح مساعدات نقدية للذين لايستطيعون دفع كلفة البناء .

واخيرا . . لنناضل مع سكنة الصرائف لوضع حد للأساليب الارهابية في ترحيل الاهالي .

لنناضل من أجل اسقاط حكم قاسم الارهابي . . واقامة حكم شعبي تقدمي ديمقراطي .

اوائل آب ١٩٦٢

حزب البعث العربي الاشتراكي[١]

قيادة بغداد

في ذكرى الانفصال وانتهاء دولة الوحدة بين مصر وسورية

وبمناسبة مرور عام على انفصال أول وحدة عربية في تاريخ العرب السياسي المعاصر (وحدة مصر وسورية) ، وما الت إليه الأمور أثر تآمر القوى الرجعية على تلك الوحدة اصدر حزب البعث في الثامن والعشرين من ايلول ١٩٦٢ بيانا وصف فيه قضية الانفصال بأنها تآمر على القضايا الوحدوية وفي ما يأتي نص البيان :

(في ذكر المؤامرة الانفصالية ضد وحدة شعبنا)

في الثامن والعشرين من الشهر الحالي تمر على الشعب العربي في جميع اقطاره ذكرى المؤامرة المجرمة على وحدة القطرين العربيين سورية ومصر التي قامت بها حفنة المغامرين والانتهازيين وخدام الاجنبي . أن هذه الذكرى ، وان كانت مصدرا لاينضب لزيادة غضب الشعب على اعدائه وتصميمه الاكيد على تصفيتهم التصفية الكاملة ، إلا أنها ايضا وفي الوقت نفسه تجربة كاملة يجب أن يستخلص منها العديد من العبر والدروس في حركته الكفاحية الصاعدة وفي تصميم البناء الوحدوي والتقدمي في المستقبل .

لقد كانت الجمهورية العربية المتحدة عملا ثوريا ضخما ، أسهمت القوى الشعبية في تحقيقه وعملت بكل طاقاتها الثورية عبر عشرات المعارك القاسية ضد الزمر المعادية للشعب على ابرازه بالشكل الذي راه العالم عند اعلان الوحدة .

ولكن هذه القوى الشعبية التي هي الحارس الاصيل على الوحدة ، وعلى أي عمل ثوري آخر يأخذ ملامحه في المجتمع ، ابعدت مهمة الحراسة ليأخذ اعداء الشعب من الخونة والرجعيين مهمة الحراسة على الشيء الذي هو في الاصل موجه ضد مجموع مصالحهم الاستغلالية والاستثمارية . وكان أن طعنت الوحدة من الطبقة نفسها التي عمل موجهو الحكم في الجمهورية المتحدة عملا حثيثا

---

[١] نضال البعث جـ٧ ص٢٣٠- ٢٣١.

لاقامتها من خارج صفوف الشعب وجماهيرها المكافحة ، في وقت حرج لم يقدر فيه الشعب على الدفاع الكامل عن الهدف السامي الذي اقامه بسبب عداء السلطة في الجمهورية المتحدة للعمل الشعبي وللقوى الطليعة التي تقود الشعب وتحافظ معه جنبا إلى جنب على منجزاته واهدافه . أن الوحدة ارادة شعبية ، لذلك لايمكن أن يحمي هذه الارادة إلا الشعب .

هذه هي العبرة الجديدة التي نستخلصها من مؤامرة الثامن والعشرين من ايلول التي لا تكون عاملا مثبطا للشعب في كفاحه من أجل الوحدة ، وإنما دافعا قويا لاعادتها في شكلها السليم القائم على حماية الشعب وحماية منظماته الشعبية التقدمية ، وعلى ازاحة الزمرة المناوئة من الرجعيين والانتهازيين والمغامرين . أن شعبنا أكثر حماسة الآن للعمل من أجل الوحدة كما أن قواه التقدمية تضع الوحدة كهدف ملح يأخذ النصيب الأكبر من كفاح الشعب وحركته النضالية الصاعدة إلى الامام ، وسوف يأتي اليوم القريب الذي تتهاوى فيه الانفصالية ويأخذ الشعب زمام الأمور بيده ليرفع اعلام الوحدة اعز وارسخ من السابق .

عاش نضال شعبنا من أجل الوحدة

يسقط الانفصاليون الخونة

وليتعزز العمل الشعبي الحارس الامين لأهداف الشعب (١)

الجبهة القومية والنضال الشعبي

نبه الحزب على ضرورة ترصين الوحدة الوطنية ووحدة الصفوف للوقوف بوجه سياسة عبد الكريم قاسم فقد نشرت جريدة الاشتراكي الناطقة بلسان الحزب بيانا بعنوان " الجبهة الوطنية وسيلة الخلاص من الحكم العسكري الدكتاتوري الغاشم " ندرج في ادناه نصه :

آب ١٩٦٢

الاشتراكي

جريدة حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق

الجبهة القومية

وسيلة الخلاص من الحكم العسكري الدكتاتوري الغاشم

لقد آمن البعث العربي الاشتراكي منذ نشوئه بضرورة الجبهات الوطنية في كفاح الشعب العربي في المرحلة القائمة ولو تيسر المجال لرأينا جسامة التضحيات التي قدمها الحزب في سبيل ترصين الوحدة الوطنية التي كانت في أكثر الاوقات على حساب مصالح توسعه وانتشاره ونفوذه بين الجماهير.

---

(١) نضال البعث ، جـ ٧ ، ص ٢٥٨ .

وان رفاقه في جبهة الامس جبهة الاتحاد الوطني ولا شك يذكرون كيف أن الحزب اوقف جهازه الحزبي بشكل كامل لخدمة هذه الجبهة حتى تعرض مرات عديدة لمحاسبة انصاره وجماهيره على تجميد أكثر مظاهر نشاطه الحزبي لارضاء متطلبات النضال الجبهوي . أن حزبنا بطبيعة الحال لا يفعل ذلك ارضاء لنزوات أو عواطف خاصة وإنما لأن النضال الجبهوي في قناعة الحزب يجب أن يرافق مسيرة الشعب في الظروف الحاضرة وربما لامد طويل في المستقبل . لقد اوضحنا على الدوام مسألة الشروط الموضوعية الخاصة التي يمر بها وطننا والشعب العربي في جميع اقطاره ، والتي تتطلب تجمع أكثرية الشعب واطرافه السياسية لتنفيذ سياسة ثورية تقدمية تؤدي إلى تقدم وطننا وترضي مطامح شعبنا في الحياة الأفضل والعيش الرغيد . أن العمل الانفرادي له مسوغاته في وجهين اثنين فقط ، الأول بالنسبة للفئات الرجعية المستغلة المرتبطة مع الاستعمار فهذه بطبيعة الحال ترفض الدخول مع الفئات التقدمية في منهج مشترك لايهدد في الواقع إلا مصالحها بالذات ، لذلك فقد بقيت وستبقى في تناقض تام مع مجموع الشعب وفي صراع دائم مع اهدافه وشعاراته ، والثاني لتنفيذ مبادئ خاصة يدور بشأنها الخلاف بين الفئات السياسية ويرتضيها حزب معين واحد لنفسه .

ومرحلة تنفيذ المبادئ الخاصة على ما نعتقد ما تزال مرحلة بعيدة لايجب أن نشغل تفكيرنا بها منذ الآن ، وعلى ذلك فإن مسوغات العمل الجبهوي هي التي تطل براسها في حالة كفاحنا الحاضر . أما العمل الانفرادي فهو أما صفة للفئات العدوة المتناقضة مع الشعب ومع اهدافه ، وأما صفة للغباء السياسي الذي تنقصه امكانية رصد الظروف الواقعية ورصد متطلباتها . لقد اكد حزبنا بعد انفراط جبهة الاتحاد الوطني وجنوح أكثر فئاتها إلى العمل الانفرادي أو إلى الانتهازية السياسية ومحاربة أهداف الشعب ، اكد حزبنا ضرورة تأليف جبهة وطنية تضم الأطراف التقدمية المخلصة ، تاخذ على عاتقها قيادة كفاح الشعب ونضاله .

وقد انبثقت نتيجة لذلك الجبهة القومية التي اثبتت فعالية ظاهرة منذ وجودها حتى الآن ، فاحتضنت الشعارت الشعبية وتنقلت مع الجماهير من معركة إلى معركة ضد الحكم العسكري الديكتاتوري . ان الجبهة القومية تحظى يوما بعد يوم بالتفاف متزايد من جماهير الشعب ومن الفئات الوطنية المخلصة ، ولكن كل ذلك يجب أن لايقعدنا وجميع الأطراف الوطنية المشتركة في الجبهة عن مسؤولية تعميق وعيها بالنسبة للجماهير الشعبية لترى فيها الأداة الفعالة لازاحة الحكم القائم واقامة حكم تقدمي شعبي يحترم ارادة الشعب ويعمل للوحدة القومية مع الاقطار العربية الأخرى . كذلك علينا عد الجبهة القومية هي الأداة الوطنية الوحيدة في التعبير عن اماني الشعب ومقاومة كل ميل لتخطيها أو تخطي شعاراتها القومية .

أن التخطي والخيانة أمر واحد في المقاييس الوطنية الراهنة ، إذ لاشيء أكثر خدمة لاعداء الشعب من محاولة تضييع قواه وتشتيت امكانية نضاله ومنعه من توحيد نفسه تحت إطار نضالي واحد. ان الجبهة القومية حقيقة اكيدة في نضالنا الحاضر وستكون بفعل تضامن القوى القومية التقدمية حقيقة دائمة لاماد طويلة آخذة على عاتقها خدمة الشعب وتنفيذ اماله واهدافه في التحرر والتقدم والوحدة القومية .

الاشتراكي

واستمر الحزب في مقارعته سياسة عبد الكريم قاسم طيلة المدة موضوعة البحث ففي تشرين الأول ١٩٦٢ ، اصدرت جريدة وعي الطليعة نشرة داخلية بعنوان " كيف يمكن أن نشن كفاحا حازما ضد الحكم الفردي في العراق ، ندرج ادناه نصها :

تشرين الأول ١٩٦٢

وعي الطليعة

(النشرة الدورية الداخلية)

كيف يمكن أن نشن كفاحا حازما ضد الحكم الفردي في العراق

ان محاربة نظام عبد الكريم قاسم تقوم على اساسيين : الأول يتعلق بمسالة الحكم الذي يراد اقامته بدلا من نظام عبد الكريم ، والثاني يتعلق بمسالة الاسلوب العملي للنضال الذي يضمن انهاء هذا النظام واقامة النظام البديل . فالاول منها يختص بالموقف (الستراتيجي) والثاني يختص بالموقف (التاكتيكي) .

يعتقد بعضهم أن البحث في الأساس الأول اضاعة للوقت خاصة انهم في عجلة من امرهم لا تسمح لهم في مثل هذا (الانشغال) غير المؤثر في اسقاط الحكم القاسمي المنحرف . . . أن هذا الاعتقاد يحتوي على جملة اخطاء وعلى كل المستويات . واهم خطأ هو إنه يريد (نضالا) اعمى لايعرف ماذا يريد . وفضلا على المخاطر الاكيدة التي ستنجم عن (النجاح) الاولي الذي يمكن أن يحرزه مثل هذا النظام ، فإن هذه الدعوة من شانها أن تبقى اصلب عناصر النضال واكثرها تمرسا بالنضال خارج هذا النضال ، لأنها بسبب وعيها لايمكن أن تسهم في (مغامرة) غير مضمونة النتائج حتى على افتراض وجود امكانية لنجاح هذه المغامرة في احراز هدفها المباشر وهو اسقاط النظام القاسمي . وبذلك تكون قد اسهمت بشكل غير مقصود في تثبيت الحكم القاسمي .

ان دعاة هذا الرأي ، هم على العموم ، المغامرون والذين ينظرون إلى مساوئ الحكم القاسمي نظرة ذاتية ومن خلال المصلحة الشخصية . ولا غرابة في أن يشن مثل هؤلاء حملة تهويش وتشكيك ضد الحزب لأنه لم يجار نزعتهم أو يتجاوب مع نظرتهم أو موقفهم ، ولا غرابة كذلك أن تتحطم هذه

الحملات من الافتراء والتهويش نتيجة تنامي الوعي لدى الجماهير وعزوفها وتخليها عن أساليب الاثارة والانفعال .

فقد امنت الجماهير العربية بعد أن احترقت بنار التجربة أن الاستسلام لانفعالات اللحظة الحاضرة ومتطلباتها يكون المعين الرئيس للانتهازية في العمل السياسي ولايقل خطورة وايذاءا من الاخطاء والانحرافات الموجودة في تلك اللحظة . وقد ادركت الجماهير بتجربتها أن السير الاعمى لايكشف عن موقف (ذيلي) فقط وإنما سيكون موجها ضد مصلحة الشعب ونضاله كذلك . لذا فإن تهيئة الاسس – فكريا وعمليا – للحكم الجديد سيؤدي ليس إلى ضمان خط السير التقدمي للحكم الجديد فحسب وإنما كذلك إلى التعجيل باسقاط الحكم القاسمي . وان اسس واطارات الحكم الجديد لايمكن أن تعني فقط شكل الحكم وبرنامجه السياسي على أهمية هذين الامرين إذ لامعنى لوجود برنامج سياسي تقدمي ومخطط لشكل ديمقراطي للحكم أن لم يوجد المرتكز الشعبي الذي يحمي ديمقراطية الحكم وتقدمية البرنامج ويطورهما عن طريق تحقيق اوسع مشاركة جماهيرية في الحكم الجديد .

لذا فإن بناء مؤسساتنا الشعبية (النقابية والمهنية والجماهيرية) وتدعيم وتقوية منظماتنا السياسية (الحزب ، الجبهة ، والمنظمات الثورية الأخرى مثل العمال والفلاحين والشبيبة والطلبة) عمل يدخل في صميم مهماتنا الآتية التي تقتضيها معركة اسقاط الحكم القاسمي .

كما أن ايجاد البرنامج السياسي الثوري الذي يتجاوب مع ضرورات الواقع من جهة ومتطلبات المستقبل من جهة أخرى وايجاد شكل للحكم يتضمن أكبر قدر من الديمقراطية ويحقق اوسع مشاركة جماهيرية ، يدخل كذلك في عداد مهماتنا الآتية التي تقتضيها معركة اسقاط الحكم القاسمي .

ان بعضهم يجد في هذا البرنامج الثوري للعمل الشعبي ما يسميه (فرصة) للحكم القاسمي من أجل تثبيت اركانه وتدعيم مكانته . ولانريد أن نناقش في هذا المقال وجهة النظر التي يعكسها هذا الرأي والتي لاتقوم على الايمان بالشعب وإنما على الاعتقاد بانفعالية الجماهير وسطحيتها وامكانية التغرير بها ، وان الذي يعنينا الآن من هذا الرأي أن نوضح ما اكدته التجربة من خطأ هذا الرأي حتى بالنسبة لمنطقه ومفاهيمه . إذ أن (الاستعجال) في انهاء الحكم القاسمي ، الذي يتذرع به أصحاب هذا الرأي ، لم يؤد عمليا إلا إلى تاخير انجاز البرنامج الثوري للعمل الشعبي وبالتالي إلى مد أجل الحكم القاسمي وزيادة الالام التي يعانيها الشعب من الاوضاع المنحرفة القائمة . أن عدم الايمان بالشعب هو جوهر الفكرة التي لاترى في بناء الاسس النظرية والعلمية للحكم الجديد من متطلبات النضال العاجلة لاسقاط الحكم القاسمي ، ولابد لنا أن نعي تماما النتائج السلبية التي خلفتها دعوات المغامرين والعاطفيين ونمارس عملا دائبا لازالتها . أن هذه الدعوات تجد لها حليفا في الحركات العفوية وتجد رواجا اوسع كلما كان الوعي السياسي لدى الجماهير أقل انتشارا وعمقا ، لذا فإن أول واجب لنا هو أن نتخلى في كل دعواتنا واعمالنا عن العفوية التي ما تزال تسيطر على بعض من

افكارنا ومسالكنا وبالمقابل يجب أن تنتظم كل دعواتنا واعمالنا في خطة موحدة تتصف بالوعي والواقعية . اننا نقدر بالطبع الصعوبات الذاتية والموضوعية لاقرار مثل هذه الخطة وتنفيذها . وبالنسبة للصعوبات الذاتية المتعلقة بالحزب واساليبه في العمل السياسي والشعبي فإن مجابهتها للتغلب عليها وازالتها بشكل نهائي قد أصبحت مطلبا ملحا وعاجلا ، والاسلوب الذي يجب ان تتخذه هذه المجابهة يجب أن يتصف بالحزم والسرعة والجذرية . أما الصعوبات الموضوعية المتعلقة بالعقلية السياسية المنتشرة والمفاهيم المتوارثة فإن مجابهتها على الرغم من أهمية السرعة والحزم لها يجب أن تتصف بالمرونة مع اليقظة الدائمة كي لا تتحول هذه المرونة إلى انتهازية عندما تفقد ارتباطها الحي بالخطة العامة التي تضمن تحقيق الأهداف البعيدة أو إلى ميوعة عندما تنتقل إلى داخل الجهاز الحزبي . ان العقلية السياسية العامة في العراق والناتجة من تراكم هائل من الاعمال العفوية والانتهازية التي مارستها الأحزاب والحركات السابقة مدة طويلة ، ومن رخاوة الفكر القومي وسطحيته لدى المنظمات القومية السابقة ، ان هذه العقلية لا تتجاوب بسهولة – وربما تعاكس إلى امد غير قصير – الأساليب والمواقف التي يقتضيها الوعي ، وبالمقابل فإنها تناغم إلى حد بعيد الأساليب والمواقف التي مبعثها الارتجال والعفوية وحتى الانتهازية السياسية . أن تحويل هذه العقلية العامة هو التجسيد العملي (لفكرة الانقلاب في حياة المجتمع الفكرية) التي نادى بها الحزب ، وان المقياس الوحيد للتأكد من تحقيق هذا الانقلاب يكون في اتباع المنهج الواعي في التخطيط والكفاح والعمل ، كما أن هذا التحويل هو الشرط الأساس لتكوين المناخ الثوري الذي يمكن فيه تغيير حياة المجتمع العربي وبناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي العربي .

ان تهيئة الاسس الفكرية والعملية للحكم الجديد في العراق لا يقتصر اثرها في تحقيق ضمانة للمستقبل ، وضرب التفكير الانتهازي في العمل السياسي وإنما كذلك وبسبب ذلك سوف يحقق لنا الأداة الصلبة للنضال الحازم ضد الحكم القاسمي . ان الجماهير المعبأة والمزودة بالوعي والتنظيم هي الأداة القادرة على اسقاط الحكم القاسمي . لذا فإن اعداد هذه الأداة وتمتين اسسها هو الموضوع الرئيس في قضية الاسلوب العملي في النضال لانهاء الحكم القاسمي . . هو الموضوع الأول في قضايا التكتيك . ان بعضا ، ممن يتصور أن الكلام الشديد يصلح بديلا عن العمل سيجد في هذه الدعوة (تمييعا) للنضال ضد الحكم المنحرف وحرفا له عن مجراه الثوري .

من المؤكد أن بناء هذه الأداة الثورية وترسيخ اسسها المادية وتعميق وعيها لا يتم في حالة سكونية أي بمعزل عن الكفاح والعمل السياسي ، وإنما الأمر على العكس من ذلك إذ أن هذه الاداة لايمكن أن توجد إلا في مجرى الكفاح والعمل السياسي ، وفي مجرى هذا الكفاح يشتد ساعدها وتترسخ دعائمها وفي مجراه تطور اساليبها وتز داد وعيا ومعرفة علمية .

ان القيام بهذه المهمة اصعب بما لايقاس من القيام بحملة كلامية مهما كانت شديدة وواسعة ضد قاسم وحكمه ، وإنما نريد من هذه الحملات أن تكون مسددة وواسعة ، وموجهة ومرتبطة باهداف قريبة واهداف بعيدة . ولكي تكون هذه الحملات الدعائية مسددة يجب أن تتصف بصفتين : اولاهما أن تكون منصبة على اسقاط الحكم أي أن لاتنجر إلى معارك جانبية تعارض إجراءات الحكم وتقع من دون وعي في اقرار امكانية تصحيح الحكم . فالدعوة لسن دستور وانتخاب الجمعية التأسيسية مثلا يجب أن تكون معارضتنا لاجراءات الحكم لها منصبة على إظهار فساد الحكم مما يقوده حتما إلى اتخاذ الإجراءات الشاذة وبالتالي فإن الحل الوحيد يكون في اسقاط هذا الحكم المنحرف .

وثانيتهما أن تثابر دعايتنا من دون كلل أو ملل على مهاجمة النقاط الحساسة في هذا الحكم . ان (قصر النفس) داء مزمن في دعايتنا والسبب في ذلك يرجع إلى انتشار عقلية المثقفين في الحزب . إذ أن المثقف يستطيع أن يرى الخلل أو يتعرف عليه من الإشارة إليه ، لذا فإنه – وهو الذي يسعى إلى معرفة تفصيلية واسعة – يريد اقوالا جديدة دائما . وبدهي أننا لانعيب على المثقفين هذا الشيء ولكننا نعيب عليهم محاولتهم تعميم نظرتهم هذه على جميع الفئات الاجتماعية الأخرى . ومما لاشك فيه أن فئات عديدة تحتاج إلى شرح صبور متواصل حتى تكون قناعاتها الجديدة وتتخلى عن قناعتها السابقة التي كونتها بفترات متطاولة . ان عدم ادراك هذه الحقيقة والتكيف بموجبها وخاصة بالنسبة لحزب اعتمد الجماهير أداة له في عمله ونضاله سيجعل من كل دعايتنا على ما تزخر فيه من قوة الحق والمنطق فاقدا الحياة غير مؤثرة بشكل كاف .

ولكي تكون حملاتنا الدعائية واسعة يجب أن تستفيد من كل الممكنات ، وان تتنوع اساليبها وتتكيف حسب مقتضيات الاوضاع . ان بعضهم يعتقد أن (الاشتراكي) هي المجال الوحيد لنشر دعايتنا . ان هذا الرأي خاطئ إلى حد بعيد . إذ على الرغم من أهمية الاشتراكي وقوة تاثيره فإن الأثر الذي يحدثه يظل جزئيا اضافة إلى مرور فترة ليست قصيرة بين العدد والعدد الذي يليه ذلك خلافا لمتطلبات الدعاية الناجحة ، الأمر الذي يتطلب القيام بالدعاية خلال هذه الفترة . ان الجهاز الحزبي هو الأداة الرئيسة للدعاية المستمرة .

فتعميم الاخبار ونشر الشاعات من مهمات العمل اليومي للجهاز الحزبي . والافادة من المؤسسات العلنية (صحف ، جمعيات ، نواد، نقابات ، وغيرها) في الدعاية أمر حيوي سواء عن طريق المحاضرات أو المقالات أو النشرات . من البدهي أننا لانتوقع أن تتضمن مثل هذه الدعاية المسموح بها مردودا عاجلا أو تاثيرا ثوريا ولكن ذلك يجب أن لايكون مانعا من الافادة من هذه الامكانية طالما تضمن هذه المؤسسات قطاعات لاتستطيع أن نغزوها بدعاياتنا السرية .

ولابد من اجل الافادة من هذه الامكانية من تكييف أساليب الدعاية بحيث تعايش العلنية من دون أن نخل بدعاياتنا الاساسية .

ان جهازنا الحزبي الذي اظهر باستمرار قوة وتضحية فائقتين يخولنا أن نعتقد أن مبادرات حزبية رائعة في هذا المجال ننتظر أن نسمع بها . ولكي تكون دعاياتنا موجهة يجب أن نضع لها هدفا ايجابيا. في السابق كان الهدف الايجابي فضح الحكم القاسمي ، لذا كانت الدعاية ، التي ترتكز على نشر المزيد من انحرافات الحكم وفضائحه ، صائبة النهج . واليوم بعد أن افتضح هذا الحكم بشكل كاف أصبح هذا الهدف متخلفا ولايصح أن يظل العمود الفقري في دعاياتنا .

ولابد لنا من أن نضع هدفا جديدا لدعاياتنا لكي تكون فعالة وثورية . ان انهاء الحكم هو الهدف الايجابي الذي يجب أن يصبح العامود الفقري لدعاياتنا . أن الفرق العملي بين شكلي الدعاية لابد من أن نتعرف عليه بوضوح وان نتمسك بالشكل الجديد في مجموع نشاطنا الثقافي والعملي . أن دعاياتنا السابقة تهدف إلى فضح الحكم مع ما يتطلب ذلك من التركيز على هذه الفضائح ونشرها على اوسع نطاق . أما الآن فإن دعاياتنا يجب ان تنصب لا على التحريض الجماهيري ضد الحكم فحسب وانما يجب ان تنصب كذلك على نشر كل ما يفيد في حصول القناعة العامة لدى الشعب بأن مسألة انهاء الحكم باتت قريبة، أي ان دعاياتنا لا تستند إلى التحريض العقائدي فحسب وإنما تستند الآن بالدرجة الاولى إلى التحريض السياسي أي أننا لانكتفي الآن بنشر القناعة الشعبية التي تطالب بانهاء الحكم القاسمي وإنما كذلك ، وبصورة رئيسة تهدف إلى نشر القناعة الشعبية التي تؤمن بانهاء الحكم القاسمي امرا حتميا وان القضية أصبحت مسألة وقت ليس غير .

ان هدف دعاياتنا الجديد يجب أن يصبح مرشدا لنا في تفسير كل الأحداث السياسية سواء بالنسبة لمواقف الحكم واجهزته الرسمية وغير الرسمية أم بالنسبة للقوى المعادية . ولكي تصبح دعاياتنا مؤثرة بشكل مرضي يجب أن تتوجه إلى كل الفئات السياسية والاجتماعية ، بعد أن نتعرف على حقيقة قناعاتها السياسية ، ونضع لها اشكالا متعددة للدعاية حسب الحاجة تستهدف اقناع كل الفئات السياسية والاجتماعية التي لها مصلحة في تغيير الاوضاع ، وتناسب مفاهيم هذه الفئات ونظرتها إلى الأمور .

واخيرا ، ولكي تصبح دعاياتنا ثورية لابد من أن تنتظم في خطة عمل كاملة وان ترتبط هذه الخطة بالستراتيجية العظمى للحزب . ان ستراتيجية الحزب العظمى هي بناء المجتمع العربي الموحد على اسس الاشتراكية الديمقراطية . ولابد من ذلك المرور بمراحل تكون لكل مرحلة ستراتيجية خاصة. وفي مرحلتنا الحاضرة حدد الحزب ستراتيجيته لاسقاط الحكم الفردي القائم واقامة حكم قومي ديمقراطي اشتراكي . ومن أجل تحقيق هذه الأهداف المرحلية لابد من العمل اليومي المنظم من أجل تهئية الشروط الذاتية والموضعية ، الفكرية والعملية لهذا الحكم الجديد .

وبالتالي فإن دعاياتنا ونشاطنا لاسقاط الحكم القاسمي يجب أن يسيرا بموازرة وبتوجيه دعاياتنا ونشاطنا لبناء الاسس الفكرية والعملية للحكم الجديد . أننا مطالبون أن نتخلص من الكثير من القيود

التي فرضتها علينا دعاياتنا لفضح الحكم القاسمي واسقاطه والتي ساعدت إلى حد بعيد ، على عرقلة مسيرتنا لبناء الاسس الفكرية والعملية للحكم الجديد .

ملاحظة ستنشر (وعي الطليعة) في عددها القادم ، مقالا بشأن خطة الحزب وتطبيقها ومواقف القوى والفئات القومية من خطة الحزب ونشاطه . [١]

الأحزاب الاخرى

ولعل من المناسب أن نشير إلى أن من بين الأحزاب التي كانت لها مواقف مناوئه لسياسة عبد الكريم قاسم خلال العام ١٩٦٢ ، الحزب الوطني الديمقراطي ، فقد اكد كامل الجادرجي رئيس الحزب في مؤتمر صحفي عقده في داره في نيسان ١٩٦٢ أن الاتجاه السليم يقتضي تسليم الحكم للشعب واجراء انتخابات عامة ينبثق عنها مجلس منتخب . . . ودعا إلى ضرورة انهاء فترة الانتقال وتخلي رجال الجيش عن الحكم . .

وقد اثارت تصريحات الجادرجي غضب عبد الكريم قاسم حتى بدا الأخير يردد عبارة " أين كان الجادرجي يوم ١٤ تموز " وهذه العبارة كان يطلقها عادة على خصومه السياسيين للتقليل من شانهم على اساس أنهم لم يكونوا من المشاركين بالثورة .

كما وصفه بأنه (رجل سلبي) . واشار عبد الكريم قاسم في تصريح له إلى صحيفة الشعب اللبنانية . قائلا : . . " اريد أن اعرف ماذا فعل الجادرجي أو غيره من الاحزاب ، وأية خدمة قدمها للبلاد ؟ لقد كانت البلاد خرابا ، ونحن نعلم أن الديمقراطية خدمة الشعب ، واعطاء الحرية للشعب ، وليست ستارا يكمن وراءه الاستعمار . . " [٢] .

أما الحزب الشيوعي الذي سجل تراجعا كبيرا وانحسر نفوذه في منظمات العمال والفلاحين والمعلمين والطلبة والمحامين وتعرض اعضاؤه لضغوط كثيرة ، فإنه مع اقراره في نشراته بأن حكم عبد الكريم قاسم كان حكما عسكريا دكتاتوريا لكنه ظل يعده حكما وطنيا ويخشى وصول القوميين إلى السلطة . وكان بعض قيادييه يعتقدون أن بامكانهم تسلم السلطة من دون التحالف مع الأطراف الأخرى. لذلك ظلوا يراقبون نشاط القوى القومية وعارضوا اضراب الطلاب واصدر الحزب الشيوعي بيانا في ٢٩ كاون الاول ١٩٦٢ عد فيه اضراب الطلاب " حركة رجعية عملت الفئات القومية على توسيعه إلى مختلف الكليات " وانتقد البيان تدخل القوات المسلحة في شؤون المدارس وارغام اداراتها ومدرسيها على القيام بمهمات تجسسية وتأليب الطلاب بعضهم على بعضهم الآخر . ودعا إلى وحدة

---

[١] نضال البعث ، جـ ٧ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٦ .

[٢] د . محمد عويد الدليمي . كامل الجادرجي ودوره في السياسة الداخلية ، بغداد ١٩٩٧ ، ص ٢٥٣ .

الحركة الطلابية للوقوف ضد الحكم الدكتاتوري الذي يضيق على نشاط الطلبة وحرياتهم [٣] . وأسس الشيوعيون لجانا خاصة لمقاومة الأحزاب وحذروا خلاياهم من أن الاضراب يكون جزءا مما اسموه (مؤامرة) .

وقد رفض الشيوعيون دعوة حزب البعث العربي الاشتراكي لفتح حوار معهم من أجل العمل المشترك وان يتبنى حزبهم موقفا جريئا لا لبس فيه من نظام عبد الكريم قاسم [١] .

وظلوا يحذرون عبد الكريم قاسم مما وصفوه (مؤامرات) تحاك ضده من أجل تمتين علاقتهم به لكن عبد الكريم قاسم فقد ثقته بهم لكثرة تحذيراتهم من تلك المؤامرات .

بين العراق والنيجر

وصل إلى بغداد في نيسان ١٩٦٢ وفد للصداقة من جمهورية النيجر مؤلف من كورمو باركونيه وزير الماليه وبويكر ديالو وزير العدل وعدد آخر من المسؤولين في حكومة النيجر وقد استقبل عبد الكريم قاسم الوفد يوم ٢٥ نيسان ١٩٦٢ وتم استعراض علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين واشار عبد الكريم قاسم إلى سعي العراق إلى استعادة الكويت وتحرير فلسطين ، وعبر الوفد النيجيري عن اعجابه وسروره بما شاهده من نهضة في العراق وفي مساء اليوم نفسه أقامت وزارة الخارجية حفل عشاء في فندق بغداد تكريما للوفد حضره عبد الكريم قاسم . وبعد يومين غادر الوفد العراق [٢] . وتأتي هذه الزيارة والترحيب بوفد الصداقة النجيري في اطار كسر العزلة التي فرضها النظام على نفسه .

العراق والقضية الفلسطينية

كان الحاج امين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين في زيارة للجمهورية العراقية وفي يوم الخامس من آيار ١٩٦٢ استقبله عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع واثنى على جهوده المخلصة المتواصلة في سبيل فلسطين وأمة العرب والمسلمين ثم تناول البحث بصورة خاصة تنسيق الجهود في القضية الفلسطينية لمكافحة الصهاينة والاستعمار واسترداد أرض فلسطين إلى اهلها وجرى البحث في الخطوط الأساسية لتأسيس جمهورية فلسطين وضمان سيادة شعبها صاحب الحق الشرعي في وطنه المقدس .

---

[٣] كتاب مديرية أمن الموصل رقم ١٦٧ في ٧ / ١ / ١٩٦٣ اقتباسا عن عبد الفتاح علي يحيى والتطورات السياسية الداخلية ص ٢٩٣ .

[١] هاني الفكيكي اوكار الهزيمة ص ١٧٨ - ١٧٩ ، حنا يطاطو ، العراق - الشيوعيون والبعثيون ص ٢٦٩ .

[٢] الثورة ٢٧ / ٤ / ١٩٦٢ .

وقال عبد الكريم قاسم : أننا سنمضي قدما إلى الامام في خطتنا هذه لمساعدة شعب فلسطين على استعادة وطنه والله ينصرنا وان حركات المستعمرين والطائشين والحاقدين لاترهبنا فنحن نعمل في سبيل الخير والتحرر ونصرة اخواننا وأكد أن الحمل الثقيل والمسؤولية الكبرى تقع على عاتق شعب فلسطين فهم الدعامة الكبرى في تحرير وطنهم السليب وعليهم الذود عنه .

وقال : أن داعي الحق يدعونا نحن العرب وجميع المسلمين لمساندتكم ونصرتكم ولاشك في أن اخواننا المخلصين في جميع البلاد العربية اصبحوا يؤمنون بفكرتنا في تأسيس شقيقتنا الجمهورية الفلسطينية الخالدة وبان مسؤولية تحرير فلسطين تقع على عاتق اهلها بالدرجة الأولى كما تقع مسؤولية مساندتهم ونصرتهم في هذا المجال على الدول العربية جمعاء وعلى الاحرار العاملين في سبيل خير الإنسان وتحطيم الاستعمار واعوانه ، ولهذا فلا يوجد أمام اخواننا أهل فلسطين الاكارم اللاجئين والمشردين منهم بصورة خاصة إلا طريق واحد هو طريق الاعتماد على النفس لاستعادة وطنهم السليب من الغاصبين والاقتداء بشعب الجزائر النبيل ونحن اخوانهم تشدنا معهم رابطة الاخوة العربية والاسلامية والكفاح المشترك في سبيل المصلحة العليا في وطننا العربي ، ولن يهدأ لنا بال حتى تتحرر الديار المقدسة في فلسطين وحتى تتحرر ارجاء اوطاننا السليبة من رجس الاستعمار وسمومه .

وقال المفتى الحاج أمين الحسيني إنه يؤيد وجوب اعتماد أهل فلسطين على أنفسهم في تحرير الديار المغتصبة وهذه هي نقطة البداية في انقاذ فلسطين وأنه يطلب العون من اخواننا العرب وجميع المجاهدين في سبيل الله لنصرة فلسطين واهلها [١]

التمرد المسلح في شمالي العراق

تناول الجزء الخامس من تاريخ الوزارات العراقية موضوع التمرد المسلح في شمالي العراق الذي اندلع في ايلول ١٩٦١ وظل مستمرا طيلة حكم عبد الكريم قاسم ، وتناولنا بالتفصيل اسبابه وموقف الرأي العام العراقي منه .

وبهذا الصدد اعلن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء في (١٧ كانون الثاني ١٩٦٢) في خطابه الذي القاه في حفل افتتاح المؤتمر الهندسي الرابع ، العفو عن المتمردين الاكراد ودعا المغرر بهم إلى تسليم أنفسهم مؤكدا أن لاخوف عليهم وجاء في خطابه المذكور : " أن العرب والاكراد والمواطنين كافة في جمهوريتنا يد واحدة تضرب كل طامع ومستعمر وهم يتآزرون بمجموعهم مع اخوانهم في ارجاء البلاد العربية ويكافحون الاستعمار . . ولهذا فانني عندما ذهبت لزيارة اخواني عند افتتاح مشروع دربندخان ، ناديت أن العفو قد شمل اخوانهم المغرر بهم والفلاحين والفقراء والعمال فاكرر

---

[١] الثورة ٧ / ٥ / ١٩٦٢ .

كلمتي هذه ، أن بعض المغرضين يندسون بينهم يحذرونهم من الذهاب إلى الادارات والجهات والالوية والاقضية لتسليم أنفسهم ، انني انادي اخواني من هؤلاء أن يسلموا أنفسهم حال الطلب إلى أية مسؤولية أو مسؤولين عندما يطلبونهم ومن تلقاء أنفسهم ولاخوف عليهم . . . " [٢] .

واشار عبد الكريم قاسم في خطابه إلى إنه سوف يوفد اناسا من المخلصين ينضمون إلى اخوانهم المسؤولين في الاقضية والنواحي والالوية ليدققوا ويطالعوا هذا التطور في تلكم المحلات وينظرون في كل مظلمة وينظرون في تنفيذ هذا الأمر وتلك الرغبة على كل معتد غادر . . واكد في خطابه المشار إليه قائلا : " أننا اعطينا هذا الأمر وتنفيذه رغما عن كل معتد غادر يريد تفرقة الصفوف وهذه الرغبة التي تنبثق من صميم فؤادنا ومن جوارحنا ومن عواطفنا الخيرة التي تضمر الخير للآخرين " [١] .

واشار ايضا إلى أن العواطف الخيرة لدى المسؤولين ولدى كل فرد مخلص في هذه البلاد دائما تضمر الخير إلى كل فرد من أبناء هذه البلاد ، أما أصحاب النفوس الشريرة فهم يتحينون الفرص ويوحون بعوامل الخوف والفزع إلى الآخرين ويجعلونهم مشردين في كل مكان . . .

واشار في ذلك الخطاب قائلا : " انني انادي اخواني فليسلموا أنفسهم كما سلموا اخوانهم قبل هذا وصفح عنهم فليسلموا من هذا اليوم ولاخوف عليهم ، أن الخوف على أولئك الذين باعوا ضمائرهم للمستعمر الغادر والذين باعوا شرفهم للمستعمر الغادر وانصاعوا إلى كلماته البراقة التي لايركض وراءها إلا المغفلون . . أن الاذكياء المخلصين الحذرين لايركضون وراء الكلمات البراقة – ان البلاد تتطلب منا الجد والعمل والتكاتف والمحبة والتآزر ويقف كل فرد منا ويحي جمهوريتنا التي طوحت بالمستعمرين الغادرين " [٢] .

وعلى الرغم مما أقدم عليه عبد الكريم قاسم لاحتواء الموضوع إلا إن القضية الكردية تعقدت بشكل يسترعي النظر ، ولاسيما بعد أن كشفت حقائق جديدة عن أحداث التمرد المسلح وارتباطات مصطفى البارزاني بقوة اجنبية اقليمية ودولية ، وعلى أساس ذلك تحولت هذه القضية وتعقدت بعد أن كانت مجرد حركة تمرد أو عصيان محصور في منطقة ضيقة [٣]

لقد حاول عبد الكريم قاسم أن يطمئن بعض الاكراد وذلك من خلال تنظيم حضور واستقباله لهم في مبنى وزراة الدفاع ، شمل ذلك عددا من اهالي اربيل والسليمانية وحاورهم في جملة من القضايا وحث الوفود على نبذ كل حالات التفرقة وخاطبهم قائلا : " انني سأعمل من أجل الخير ومن أجل

---

[٢] صحيفة الثورة ، العدد ٨٠٥ في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٢ .

[١] صحيفة الثورة في ١٧ / ١ / ١٩٦٢ .

[٢] صحيفة الثورة في ١٧ / ١ / ١٩٦٢ .

[٣] صحيفة الثورة ، في ٢٢ / ٢ / ١٩٦٢ .

مجموع الشعب العراقي النبيل والوحدة العراقية الكاملة ونصرة العرب والمسلمين عملا بالبيان الأول لثورة ١٤ تموز من دون تفريق بين هذا وذاك " (٤)

وضمن هذا الموضوع تلقى عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء برقية من أحمد البارزاني اخو الملا مصطفى أكد فيها استمرار ولائه للحكومة ورفضه دعوة التمرد ضدها التي رفعها اخوه مصطفى البارزاني وفي ما يأتي نص البرقية :

برقية الشيخ أحمد البارزاني إلى عبد الكريم قاسم

تلقى الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة من الشيخ أحمد البارزاني البرقية التالية :

سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم المحترم - بغداد

تحية اجلال واكبار

وبعد فقد سبق أن واجهت سيادتكم وعرضت عليكم اخلاصي وولائي لشخصكم ولجمهوريتنا الحبيبة وقد اقسمت أمام سيادتكم على أن أظل محافظا على اخلاصي وولائي وايضا سبق وان عرضت استعدادي التام للقيام بكل عمل من شأنه خدمة جمهوريتنا وخدمة أبناء الشعب كافة وذلك من دون النظر في منفعة شخصية وانني لم ازل ذلك الشخص الذي قطع على نفسه العهد أمام سيادتكم بالوفاء والاخلاص لتربة الوطن الحبيب كما وانني لم انكث العهد ولايمكنني أن انكث بوعد قطعته على نفسي أمام الله وامام سيادتكم .

سيادة الزعيم ان ما تجدر الإشارة إليه حقا هو أن البارزانيين قد اعلنوا اخلاصهم لقيادتكم الحكيمة واستنكارهم الحركة التمردية ولكن بعض الذين يضمرون العداء الشخصي والمغرضين اخذوا يلفقون الاخبار والشاعات المغرضة عن موقفي ازاء السلطة الوطنية برئاستكم وهم يرومون خلق جو من الشك والريبة بشأن اخلاصنا لشخص سيادتكم وللحكم الجمهوري وغير خاف على سيادتكم من أن الذين يطلقون الشاعات لايروق لهم اخلاصنا ، ونحن أبناء العشيرة البارزانية نعاهدكم على أننا نستظل بظلال الجمهورية وننعم بالراحة والطمأنينة كبقية المواطنين في كل زاوية من زوايا الوطن المفدى وان ما نؤمله هو أن لاتنال تلك الشائعات من الحقيقة الراسخة لدى سيادتكم عنا وهي اخلاصي واخلاص اتباعي من اتباع عشيرة بارزان واستعدادنا للتضحية بكل ما هو غال ونفيس في سبيل الجمهورية والأمن والاستقرار في بلادنا العزيزة .

الشيخ أحمد البارزاني (١)

---

(٤) المصدر نفسه .

(١) الثورة ، ٢ / ٣ / ١٩٦٢ .

لقد حاول عبد الكريم قاسم في أكثر من مناسبة الإشارة إلى ارتباط التمرد المسلح بالاستعمار وحلف السنتو وفي هذا الصدد يقول : " لقد دبر الاستعمار والطامعون سلسلة متصلة من المؤامرات سحقناها كلها كان اخرها واخطرها تمرد بعض الشقاة وناكري الجميل في الشمال " .

لقد اراد حلف المعاهدة المركزية أن يشغلنا بهذا التمرد عن تنفيذ ما اعددناه من خطط لاعمار الشمال . . . لقد اراد المستعمرون أن يساووا في الظلام بين مناطقنا الشمالية ومناطق الجيران . . . أن المنطقة الكردية في ايران لاتوجد فيها سوى أربع مدارس فقط وهذا يعطينا مثلا واضحا عن الموضوع . . . لقد قضينا على المتمردين في سبعة أيام بينما كان المستعمرون يأملون أن يستمر التمرد سبعة اعوام ، لقد قضينا على المتمردين واصبحوا الآن قطاع طرق برغم تغذية المستعمر لهم بالمال والعتاد والرجال ، لقد اصبحوا قطاع طرق يتنقلون في الجبال ويختفون في المغارات والكهوف ولايعلمون متى تحين ساعتهم . ان الشقاة العصاة الذين أطاعوا المستعمر كانوا أداة لتنفيذ خططه ومؤامراته ، ومع ذلك فقد صفحت عنهم اخيرا ، فليعودوا إلى رشدهم ، وهذه فرصتهم الأخيرة ولن يشفع لهم بعد اليوم شفيع " (١)

موقف الأحزاب السياسية من التمرد المسلح في شمالي العراق

تباينت مواقف الأحزاب السياسية في العراق من القضية الكردية بشكل عام والتمرد المسلح الذي انفجر في ايلول ١٩٦١ بشكل خاص وكان ذلك التباين على وفق طبيعة تلك الأحزاب وبرامجها السياسية وفهمها طبيعة المجتمع والمرحلة التي يمر بها .

اولا : موقف حزب البعث العربي الاشتراكي

لقد استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي أن يميز بين القضية الكردية كقضية عادلة وبين حركة التمرد المسلح ومخاطرها وارتباطاتها المريبة ومن ثم انعكاساتها السلبية على الوحدة الوطنية.

وفي هذا الصدد اكدت صحيفة (الاشتراكي) السرية الناطقة باسم الحزب في اوائل ايلول ١٩٦٢ قائلة : " أن المطالب القومية الكردية بغض النظر عن أهمية تلك المطالب وجديتها هي جزء من مطالب الشعب بمجموعه في تحقيق امانيه القومية وحرياته الديمقراطية . . . أن الحركة الكردية الواعية بامكانها أن تجسد قضية الاكراد ، هي تلك الحركة التي ترتبط حياتيا بقضية الشعب العربي وقضية الأمة العربية وانتصارها دعما للقضية الكردية لا خطر يهددها . الحركة التي تعد أن جميع اعداء الشعب العربي ، هم ايضا اعداء الشعب الكردي " (٢)

---

(١) صحيفة الثورة في ١ نيسان ١٩٦٢ .

(٢) . ل – ث . ح ، ملفات الأحزاب ، ملف حزب البعث – المقال في جريدة الاشتراكي الصادرة في تموز ١٩٦٢ .

وعلى أساس تلك الرؤية الحقيقية المبدئية ، اكد الحزب ضرورة ايجاد حل لهذه القضية على وفق النظرة الإنسانية التي يدعو الحزب إليها ، وقد نبه على نيات الحركة المريبة في الشمال وارتباطاتها بالاجنبي من خلال البيان الذي اصدره في ايلول عام ١٩٦٢ ، وفي ما يأتي نصه : "

ايلول ١٩٦٢

بشأن الحركة المريبة في الشمال

ان الحركة المسلحة التي قامت في شمال العراق منذ أكثر من عام ، أصبح استمرارها الا ن خطرا ليس على استقلال البلاد وحسن العلاقات بين الشعبين العربي والكردي فحسب بل على وجود العراق .

ان ثورة الرابع عشر من تموز التي اقضت مضاجع الاستعمار ، إذ أنها لاتعني تحرر العراق من الاوضاع الاستعمارية فحسب ، وإنما تعني ايضا امتداد اللهب الثوري إلى الجزيرة والخليج وطرد الاستعمار من المشرق العربي نهائيا . كما تعني ايضا امتداد اللهب الثوري إلى تركيا وايران الحلقتين الاساسيتين في درع الاستعمار ، لذا ركز الاستعمار كل جهوده لضرب الثورة في المهد وحرفها عن طريقها القويم . وكلنا نعي الأساليب التي اتبعها الاستعمار ونعرف الوسائل التي استخدمها حتى تم له ما اراد . وان الاستعمار يدرك الآن تماما أن تطورات الاوضاع في العراق ستكون في غير صالحه، نتيجة تنامي الوعي السياسي لدى الجماهير وتمرسها بالتنظيم والنضال ، ويدرك أيضا أن الحكم الديكتاتوري المنحرف في العراق أصبحت نهايته واضحة وقريبة إلى درجة تخلى عنه حتى اثروا على حسابه طمعا (في تخفيف الحساب) الذي بات قريبا . لذا فقد انهمكت الدوائر الاستعمارية سواء في مقرات حلف المعاهدة المركزية (السنتو) أم في اوكار (ملوك العرب) الهاشميين والسعود والصباح، لاعداد المؤامرات وحبكها وتنفيذها .

ان الحركة المسلحة في الشمال وموقف عبد الكريم قاسم منها ، تفوح منهما رائحة التآمر والتواطؤ مع الاستعمار ، فقيادة الحركة المسلحة بماضيها وحاضرها الملطخ بالدماء والمتصف بالاعتداء ، ونياتها العدوانية التي افصحت عنها مرارا وتعصبها الاعمى ، يجعلها محلا للريبة والاتهام. وان موقف تركيا وايران عضوي (السنتو) من الحركة ، ورعايتهما هذه الحركة وتغذيتها بكل ما تحتاج اليه من مؤن وعتاد ، يحول هذا الاتهام إلى يقين وادانة .

وبالمقابل فإن موقف عبد الكريم قاسم من هذه الحركة ، الذي استعصى فهمه على الكثيرين ، يبعث على الاعتقاد بالتواطؤ مع الاستعمار . أن عبد الكريم قاسم في الوقت الذي يرسل فيه معظم قطعات الجيش إلى الشمال ، يمنع هذه القطعات من التحرك – ولو على مستوى فصيل – من دون إذن منه ، الأمر الذي نجمت عنه الخسائر الفادحة في الارواح من ضباط و ضباط صف الجيش

وجنوده . أن المعركة – نتيجة لهذه الاوضاع – لاتدور الآن بين الحكم الديكتاتوري المنحرف وقيادة الحركة المسلحة المريبة ، وإنما هي في حقيقتها تدور بين جيش وطني معاد للحكم الديكتاتوري يمنعه هذا الحكم من حق الدفاع عن نفسه ، وبين مواطنين من الاكراد غرر بهم . أن هذه الحقيقة تكشف لنا ابعاد المؤامرة ، فبينما تهاجم قيادة الحركة عبد الكريم قاسم بالكلام نراها تدفع بالمواطنين من الاكراد لمهاجمة الجيش الوطني المعادي للنظام الدكتاتوري القائم ، والذي دفعه عبد الكريم قاسم إلى هذا الموقف ومنعه من الدفاع عن نفسه . وبالمقابل نجد عبد الكريم قاسم يهاجم قيادة الحركة بالكلام ولكنه في الواقع يمنع الجيش من القضاء على الحركة ، ويهاجم فعلا الابرياء من المواطنين الاكراد .

ان وضع حد لهذه المهزلة والمؤامرة أصبح مطلبا حيويا عاجلا لسلامة الجيش وسلامة المواطنين الاكراد ، وللمحافظة على علاقات الاخوة بين الشعبين العربي والكردي من جهة ، ولحماية العراق من المؤامرة التي نفذ الاستعمار صفحاتها الأولى .

ان حل هذه (المهزلة) بما يضمن تمتين الروابط الاخوية والنضالية بين الشعبين العربي والكردي ، واقامتها على اسس متينة من التعاون المتبادل الحر ، يضمن لنا أن نقضي على المؤامرة الاستعمارية . وبالمقابل فإن سلوك طريق المغامرات والتعصب البغيض والغرور القومي سيمهد للاستعمار طريقه ويسهل له مهمته .

ان القضية الاساسية للعمل الوطني في العراق الآن ليست مسألة الحقوق القومية للاكراد ، وإنما هي القضاء على الاوضاع الاستعمارية والحكم الديكتاتوري واقامة حكم ديمقراطي – من فوق إلى تحت – وان هذا المستوى العام للقضية الوطنية في العراق ، يتضمن اساسا صالحا لنيل الشعب الكردي مطامحه القومية ولتمتع الاقليات بحقوقها القومية . أن عدم ادراك هذه الحقيقة من قبل قيادة الحركة المسلحة وحزب (البارتي) ، بسبب ضيق الافق السياسي والتعصب القومي من جهة ، وبسبب اجترار الكلام عن قومية (سائدة) و (قومية مضطهدة) في واقع يعانيه الشعبان العربي والكردي الاضطهاد والتحكم الاستعماري من جهة أخرى ، قد أدى إلى انحراف قيادة هذه الحركة وخروجها على الحركة الوطنية في العراق . أن حزب البارتي قد اقترف الاعمال التالية :

١. تدعيم الحكم الديكتاتوري وتشجيعه على الانحراف ، فقد اعتقد قادة هذا الحزب أن التقرب من عبد الكريم قاسم ودعمه ، وتأييدهم إقامة ديكتاتورية سوداء مجرمة في العراق سيكافأون عليه بمنحهم (الزعامة) على الشعب الكردي بالوسائل نفسها التي مكنت عبد الكريم قاسم قبل أن يصبح (زعيما اوحدا) . أن اطماع الزعامة غير المشروعة اوقعت هذا الحزب المملوء بالغرور القومي والتعصب البغيض في السياسة قصيرة النظر التي انتهجها ، وكان من نتيجتها المعاناة القاسية التي تعرض لها الشعبان العربي والكردي من الحكم الديكتاتوري الذي شيدته اكف الحزب الشيوعي وحزب البارتي بعد أن تلطخت هذه الاكف بالدماء .

٢. ممارسة الاعمال الارهابية واقتراف المذابح ضد المواطنين . وانتهاج اسلوب الاستفزاز لكل المشاعر القومية . أن ما كانت تنشره صحيفة (خيه بات) من تشجيع على العدوان والاجرام والارهاب كان له الأثر الكبير في معظم حوادث الارهاب والاعتداء التي مارستها زمر الشقاة (المقاومة الشعبية)، كما أن حوادث النهب والقتل التي مارسها في مباراته مع الحزب الشيوعي في الموصل بعد انتهاء الثورة ، والمجازر الدموية التي نظمها ونفذها في كركوك الصابرة ضد أبناء الشعب من التركمان بدوافع التعصب العدواني ، كلها شواهد حية على النزعة العدوانية لدى هذا الحزب مضافا إلى ذلك الخرائط التي طبعها ووزعها هذا الحزب والتي تضم معظم المناطق العربية في العراق وايران والتي تؤكد النيات الاستعمارية لهذا الحزب المبتلى بالغرور القومي . ومن ثم تأتي استفزازات جلال بالطة وزمرته للموقوفين عندما كان يتحداهم أن (يزعموا) أنهم عرب في الوقت الذي يقول فيه إنه كردي ، مما يدل على تفوق الاكرد .

اننا لانذكر هذه الوقائع والحقائق بقصد نكا الجراح التي احدثها هذا الحزب في صرح الاخوة والكفاح المشترك بين الشعبين العربي والكردي . وأننا لحريصون دوما على أن نسدل الستار على كل ما لا ينتفع الشعب من تذكره مهما كان اليما وموجعا بالنسبة لنا . وإنما لاننا نعتقد أن هذا الحزب ما زال ينتهج السياسة القديمة ذاتها ولم تزده التجارب إلا انتفاخا بالاوهام القومية . وامعانا في السير على الطريق المعوج .

ان كل هذه الانتفاخات بالاوهام القومية التي يمثلها اشباه جلال بالطة . وكل هذا الغرور المتعصب بالاعتداء لايفيد الشعب الكردي في قضيته القومية وأنه ليضر بالقضية المشتركة للشعبين ، قضية التحرر و الديمقراطية .

ان هذه الاعمال والتصرفات قد أدت إلى عزل الحركة المسلحة في الشمال ليس عن القوى الديمقراطية الوطنية العربية فحسب بل عن معظم القوى في المنطقة الكردية ذاتها . وان تأخذ بالتالي شكل الاثارة والخصومات العشائرية بصفة عامة .

ان القوى القومية الديمقراطية التي تناضل بصدق واخلاص لاسقاط الحكم الديكتاتوري القائم ، لاتستطيع أن تجد سببا يربطها بالحركة المسلحة في الشمال ، مادامت هذه الحركة – كما يدل سجلها – تبيت نيات عدوانية وذات ارتباطات مريبة .

وان القوى القومية الديمقراطية ستواصل نضالها ، لاسقاط الحكم الديكتاتوري الذي باتت نهايته قريبة ، من أجل التحرر واقامة اوضاع ديمقراطية تتمتع فيها الاقليات كافة بحقوقها القومية ويتمتع بها الشعب الكردي [١] .

---

[١] نضال البعث ، جـ ٧ – ص ٢٥٥ – ٢٥٨ .

واشارت صحيفة الحزب في بيانها إلى مخاطر الحركة المريبة في الشمال وموقف قاسم منها فهي على الرغم من معاداة الحركة المسلحة للحكم القاسمي فإنها بسبب ارتباطاتها واساليبها لايمكن أن تعد جزءا من الحركة الوطنية في العراق .

تشرين الثاني ١٩٦٢

أمة عربية واحدة – ذات رسالة خالدة   وحدة . حرية . اشتراكية

الاشتراكي

جريدة حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق

مخاطر الحركة المريبة في الشمال ومواقف قاسم

ان تفاقم الاخطار الناجمة عن المعالجة الخاطئة للحركة المسلحة في الشمال ، تستدعي اهتماما جديا يوازي النتائج الخطيرة والاحتمالات الواسعة ممكنة الحدوث في حالة استمرار الاوضاع الحالية . ان الحركة المسلحة ، على الرغم من أنها معادية في الوقت الحاضر للحكم القاسمي ، إلا أنها بسبب ارتباطاتها واساليبها واتجاهاتها ، لايمكن ان تعد جزءا من الحركة الوطنية في العراق المعادية للاستعمار والمناضلة من أجل تغيير الاوضاع واسقاط الحكم الفردي .

هذا من جهة ومن الجهة الأخرى نجد أن موقف عبد الكريم قاسم واجراءاته تؤكد نياته الاجرامية الهادفة إلى تمزيق وحدة الشعب الوطنية من جهة ، وضرب القوات العسكرية التي أصبحت جزءا حيا من الحركة الوطنية .

ان عبد الكريم قاسم يعمل بالمقابل على اثارة النعرات العنصرية ، واثارة روح العداء بين الشعبين العربي والكردي ، ومن المؤكد ان قاسم لايعمل على ذلك لسيطرة النزعة العنصرية عليه وهو المعروف بعدائه للحركة القومية العربية ، وإنما يعمل ذلك تنفيذا لمخطط اجرامي مارسه منذ اليوم الذي اوصلته المصادفة إلى الحكم . وان هذا المخطط على الرغم من إنه أصبح مكشوفا من قبل الجميع وباتت اغراض عبد الكريم واضحة ، فإنه مازال يلقى بعض النجاح لأسباب ترجع إلى طبيعة اوضاع العراق ، وأسباب أخرى ترجع إلى المواقف الخاطئة التي اتخذتها بعض الفئات وعلى رأسها الحزب الشيوعي وحزب البارتي ، هذه المواقف التي أصبحت مسيرة لهذه الفئات ومتحكمة في سياستها واتجاهاتها .

وعلى الرغم من اعتقادنا بأن طرفي هذه الفتنة – عبد الكريم قاسم وقيادة الحركة المسلحة من بارتي واقطاعيين – لايمثلان رغبات الشعبين العربي والكردي ولايعبران عن مطاليبهما ، كما أنهما لايمتان بصلة إلى روح الاخاء المتاصلة تاريخيا وجغرافيا مصلحة وعاطفة ، بين الشعبين ، إلا أننا لانستطيع ان نغفل ان هذه الفتنة لن تصيب الذين ظلموا خاصة ، وإنما ستترك جروحا في صرح هذه الاخوة في الكفاح المشترك وربما هددتها في الصميم ، الأمر الذي يتطلب علاجا حاسما ونضالا حازما

تشنه القوى الثورية العربية والكردية لاسقاط الحكم القاسمي والقضاء على الفتنة التي أصبحت تتغذى وتجد مسوغاتها من وجود هذا الحكم الاسود ، عن طريق فضح اتجاهات هذه الحركة وانحرافها وعزلها عن جماهير الشعب الكردي .

وعلى الرغم من ايماننا بوعي الجماهير العربية والكردية فاننا لانستطيع ان نغفل التأثيرات السيئة ومضاعفاتها الناتجة عن استمرار هذه الفتنة حيث يقتل المواطنون الاكراد بدلا من ان يكون الهدف للحملة العسكرية اقرار النظام ومحاربة التجمعات العسكرية على وفق خطة عسكرية ستراتيجية ، وحيث يقتل الجنود والضباط ، الذين قدمهم عبد الكريم قاسم من أجل ان يقتلوا ومن أجل ان تمتلئ بغداد وغيرها من مدن العراق بالفواتح . ان كل الواعين يدركون جيدا المسؤولين عن هذه الضحايا ، ولكن هذا الوعي لن يغني أمام تفاقم الأحداث وسعتها والتي تفرض منطقها وتترك اثارها العاطفية ونتائجها السلبية التي لن تزيلها معرفتنا المسؤولين الحقيقيين عن الفتنة .

ان عبد الكريم قاسم يعمل على وفق مخططه الاجرامي الهادف إلى تمزيق وحدة الشعب الوطنية من جهة وإلى القضاء على القوات العسكرية الوطنية من جهة أخرى ، وليس أحسن وسيلة من (الدم) لتمزيق وحدة الشعب وقد جربه من قبل واستمرأه ، لذا نجد ان الإجراءات العسكرية الغريبة التي يأمر عبد الكريم قاسم باتخاذها والمخالفة لجميع الاسس العسكرية السليمة إنما يهدف من ورائها إلى اراقة المزيد من الدم من جهة وتحطيم سمعة الجيش وثقته بنفسه من جهة أخرى ، لينفذ مخططا كاملا يقضي على وحدة الشعب وعلى امله في جيشه الوطني سواء في مجال البناء الداخلي أم في مجال محاربة إسرائيل والاستعمار في الوطن العربي . ان عبد الكريم قاسم يعلم جيدا ان اوامره الصادرة للقطعات تنقل تفصيلا إلى قيادة الحركة المسلحة عن طريق الضباط الشيوعيين والبارتيين ، ومع ذلك خلافا لما تقتضيه بديهات الأمن من اقصاء المشكوك فيهم ، نجده يوليهم المراكز الحيوية التي تؤمن لهم المعلومات والامكانات لنقلها ، وما تعيين المقدم الركن محمد كافي النبوي البارتي المعروف أمر فوج متقدم إلا غيض من فيض من الاجراءات التي يلجأ إليها عبد الكريم قاسم لتنفيذ خطته الاجرامية . ان شعب العراق قد نزف دماء كثيرة ، وحري بكل المخلصين ان يدركوا الآن المؤامرة الكبرى التي ما زالت تتطلب المزيد من الدماء التي تذهب ضحية شهوات الحكم الاهوج ونزواته الجنونية ، حري بكل المخلصين ان يعملوا فورا للإسراع باسقاط هذا الحكم وان يصبوا كل جهودهم ويوحدوا كل نشاطهم لانجاز هذه المهمة ، مهمة اسقاط الحكم التي تضمن كل الحلول السليمة للمشاكل التي بات يعانيها الجميع [1].

---

[1] نضال البعث ، جـ ٧ ، ص ٢٨٠ – ٢٨١ .

ثانيا : موقف الحزب الشيوعي

اتسم موقف الحزب الشيوعي العراقي حيال القضية الكردية بعدم الوضوح من فترة إلى اخـرى ، ففي شباط ١٩٦٢ واثر تازم العلاقات بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين بدأت محطات الاذاعة الشيوعية السريه اذاعة بيانات التمرد الكردي كما أخذت تنقل أخبار (انتصارات) الاكراد على قوات الحكومة[١]

وفي آذار ١٩٦٢ اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي تقريرا بعنـوان (سياسـتنا وطريقنا لحل المسألة الكردية في العراق حلا ديمقراطيا عادلا) استند هذا التقرير ايضا إلـى المبـدأ الماركسي (حرية المصير) أي الاستقلال كدولة ، أي إنشاء دولة قومية ، وطرح النقاط التالية لحـل القضية الكردية [٢] .

١. ان القضية الكردية قضية ديمقراطية عادلة ، إلا أنها قضية أمة مزقت اوصالها وحرمت حقوقـها رغما عنها وخلافا لارادتها ، أمة لها الحق في ان تقرر وحدها شانها شأن سائر الأمـم ، كيـف ينبغي لها ان تعيش وعلى أية صورة سيكون كيانها السياسي وعلاقتها بالبلدان والشعوب المجاورة لكردستان .
٢. ان الحركة التحررية للشعوب المستيقظة تجري في الكثير من البلـدان تحـت رايـة القوميـة و (الماركسيون الليبنيون) يميزون بين قومية الأمم الظالمة وقومية الأمم المظلومة ذات مضمـون ديمقراطي عام ينافي الظلم فيؤيده الشيوعيون كون ان التاريخ يسوغه (لمرحلة معينـة) وهـذا المضمون يتجلى في نزوع الشعوب المظلومة إلى التحرر من الظلم الاستعماري ، إلى الاسـتقلال الوطني والانبعاث القومي كذلك يرى الحزب الشيوعي العراقي ان الحركة التحرريـة الكرديـة تجري في طرازين من البلدان ، بعضها تابع للاستعمار (كتركيا وايران) وبعضها الآخر مستقل ولكنه ما يزال في بدء الطريق ويواجه اخطارا اسـتعمارية جديـه ، ويعـاني مخلفـات النفـوذ الاستعماري كما هو الحال في العرق وبالنسبة للاقلية الكردية في سورية .
٣. في غمار الكفاح المشترك ، وانتفاضات الشعب والمعارك الطبقية للعمـال والفلاحيـن تعـززت الاخوة العربية الكردية وأصبحت حجر الزاوية في النضال من أجل التحـرر والنضـال لصيانـة مكاسب الثورة واستقلال الجمهورية .
٤. وحفاظا على استقلال الجمهورية يرى الحزب الشيوعي العراقي وجوب حـل المسـألة القوميـة الكردية حلا ديمقراطيا عادلا وفي الظرف الراهن لايمكن ان يكون سوى تحويل الاتحـاد العربـي الكردي إلى اتحاد ديمقراطي وذلك باقامة حكم ذاتي في كردستان العراق .

---

[١] ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، بغداد ١٩٧٩ ، ص ٢٩٧ .

[٢] ل – ث ح ، الملف ٢٢ / ١٨ ، ملفات الأحزاب السرية ، الحزب الشيوعي العراقي (تقريـر اللجنـة المركزيـة للحزب) آذار – ١٩٦٢ .

وقبل بدء الأحداث في شمالي العراق اصدر الحزب الشيوعي بيانا في ٢٢ آب ١٩٦١ بين فيه موقفه من التحركات العسكرية في شمالي العراق [١] وموقف القوى الديمقراطية واستنادا إلى هذه المبادئ بدأ الشيوعيون مرحلة تعاون مع قيادة الحركة في شمالي العراق ، ففي ١٤ ايلول ١٩٦٢ حاول الحزب الشيوعي تأليف (جبهة وطنية) مع تلك القيادات ضد نظام عبد الكريم قاسم مما كان سعيا لبداية فتور العلاقات بين الاثنين كما وجد رجال الأمن في أحد بيوت البصرة العائدة لمسؤول الحزب الشيوعي العراقي ايضا رسائل تثبت تعاون الشيوعيين مع الحركة الكردية [٢] . وقد دان الحزب الشيوعي العراقي أيضا قصف الطائرات العراقية المناطق الشمالية واستخدام المدافع ضدهم ونظم الشيوعيون حركة تطالب بالحل السلمي للقضية والسعي لانهاء العنف في حصول الاكراد على حقوقهم [٣] .

وتجدر الإشارة إلى مساندة الشيوعيين في الخارج للاكراد من خلال الاذاعات العالمية ولاسيما عندما اعلنت اذاعة برلين الشرقية في ٢٣ حزيران ١٩٦٢ ان " عبد الكريم قاسم يفتقر إلى الحكمة السياسية في مهاجمة الاكراد " وأخذت تعلن الانباء المؤيدة للاكراد في العراق - أما الاتحاد السوفياتي فكان موقفه مؤيدا لسياسة عبد الكريم قاسم الخارجية كما استمر في تزويده بالسلاح الذي استعمل بعضه ضد الاكراد وازدادت العلاقات توثقا بينهما في الاشهر الأخيرة من حكمه [٤] .

ثالثا : **موقف الحزب الوطني الديمقراطي** .

يمكن ان نتبين موقف الحزب الوطني الديمقراطي من خلال طروحات كامل الجادرجي - رئيس الحزب . الذي عقد مؤتمرا صحفيا في داره في ٢٣ نيسان ١٩٦٢ ، تعرض فيه للوضع في كردستان ، وحقوق الاكراد القومية ، واشار في المؤتمر المذكور إلى ان موقف الحزب عبر مسيرته الطويلة من القضية الكردية لن يتغير ، واستعرض الخلفية التاريخية لتلك القضية ، داعيا إلى ان ينظر إليها نظرة واقعية وايجاد الحل السريع لها واشار الجادرجي إلى إنه من الخطأ عد ما يجري في شمالي العراق مجرد تمرد أو عصيان . وحث على ضرورة الاعتراف بحقوق الاكراد القومية ضمن الوحدة الوطنية[٥] .

---

[١] حول تطورات القضية الكردية انظر تاريخ الوزراة في العهد الجمهوري جـ ٥ .

[٢] ماجد عبد الرضا ، القضية الكردية في العراق ، منشورات الطريق الجديد ، بغداد ص ١١١ - ١١٢ .

[٣] سعاد خيري ، من تاريخ الحركة الثورية في العراق ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ط ١ ، بغداد ١٩٨٠ ، ص ١٨٤.

[٤] ليث عبد الحسين الزبيدي ، مصدر سابق ، ص ٢٩٨ .

[٥] مجلة ١٤ تموز في ٢٣ نيسان ١٩٦٢ .

وقد تعرض الجادرجي لانتقادات شديدة في أثر ذلك المؤتمر فقد هاجمته صحيفة (العهد الجديد)، واصفة اياه بأنه يلتقي مع البارزاني في ميدان التمرد والعصيان . وانتقدت ذلك المؤتمر قائلة : "الواقع، ان الجادرجي في مؤتمره الصحفي قد اراد شيئا فلم يحالفه النجاح . . . اراد ان يستعيد بعض سمعته الضائعة ، وأن يتعكز على (عصا التمرد والعصيان) فاسقط في يده " [١] .

وضمن إطار دعوة الجادرجي إلى حل المشكلة الكردية بما يضمن الأمن والاستقرار في البلاد ، فقد وقع في آيار ١٩٦٢ مع عدد من المفكرين العرب طلبا رفعه إلى عبد الكريم قاسم ، تضمن الدعوة إلى إجراء مفاوضات مع الاكراد .

كما إنه ادلى بتصريح لصحيفة الشعب اللبنانية ، اشار فيه إلى ان الاكراد يعيشون في شمالي العراق ، ويتكلمون لغة خاصة معترفا بها ، وان هناك عوامل أخرى كثيرة تجعل منهم قومية اصيلة لا يمكن تجاهل حقوقها مؤكدا امكانية حل المشكلة إذا توافرت النية الحسنة لدى الجميع ، من ان بقاء القضية معلقة قد يؤدي إلى وضع في غير صالح العرب والاكراد [٢] .

رابعا موقف الحزب الوطني التقدمي .

ظلت القضية الكردية تمثل مكانا ثانويا في نشاطات الحزب الوطني التقدمي " السياسية والتنظيمية، فعندما عقد الحزب مؤتمره الثاني في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٦١ اصدر ست عشرة فقرة ، كانت الفقرة ما قبل الأخيرة منها تتعلق بموضوع القضية الكردية ، والتي جاءت بصياغة تختلف تماما عن النهج الديمقراطي الذي وعد به الجماهير عند اجازته ، فقد عبر عن استنكاره لما "يدور في الشمال " وكرر في صياغة الفقرة تلك شتى النعوت التي دأب على ذكرها عبد الكريم قاسم ، والصحف الناطقة باسمه ، فضلا على الأجهزة الامنية التي كانت تشرف على الحملة المعادية للحركة الكردية بصورة مباشرة . دعا الحزب الكرد بالمناسبة إلى التعاون مع حكومة عبد الكريم قاسم لمعالجة آثار هذا التمرد وذيوله .

تراجع الحزب الوطني التقدمي عن معظم مواقفه السابقة ، وعن استسلامه شبه المطلق لطروحات عبد الكريم قاسم في تموز ١٩٦٢ والذي بدا واضحا في البيان التفصيلي الذي اصدره لمناسبة ايقاف نشاطه السياسي [٣] .

---

[١] صحيفة العهد الجديد ، العددان ٢١١ ، ٢١٢ في ٢٤ و٢٥ نيسان ١٩٦٢ .

[٢] نقلا عن صحيفة المواطن ، العدد ٢٥٤ في ٣١ / ١٢ / ١٩٦٢ .

[٣] عادل تقي البلداوي ، الحزب الوطني التقدمي ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤٨ – ١٥٣ .

قضية النفط

من بين القضايا المهمة التي واجهت حكومة عبد الكريم قاسم ، قضية النفط حيث بدأت الحكومة بمفاوضات شركات النفط الأجنبية منذ نيسان ١٩٦١ [1] ، والتي اسفرت عن صدور القانون رقم ٨٠ في ١١ كانون الأول ١٩٦١ .

وخلال المدة موضوعة البحث كانت الحكومة تدافع عن وجهة نظرها بشكل واضح تجاه الشركات التي حاولت الالتفاف على القانون رقم ٨٠ ، فقد دعت الحكومة العراقية سفاراتها في جميع البلدان إلى مواجهة الدعاية التي كانت توجهها الشركات ضد الحكومة العراقية . وكانت السفارة العراقية في لندن قد ردت على كراس نشرته تلك الشركات ، وفي ما يأتي النص الكامل لرد السفاره على ذلك الكراس.

السفارة العراقية في لندن ترد على كراس مريب

كلام فارغ ومضلل لتسويغ لصوصية شركات النفط

الابار التي ترك في قعرها النفط من دون ان يستخرج

متى تعامل الشركات العراق كشريك ومتى لا تعامله كذلك ؟

ردت سفارة الجمهورية العراقية في لندن على الكراسة التي اصدرتها شركات النفط اخيرا في لندن بشأن مفاوضاتها مع الحكومة العراقية . وصفت السفارة ما ورد في الكراس بأنه كلام فارغ . قالت السفارة ان هناك ابارا للنفط تتركها الشركات من دون ان تستخرج النفط منها .

وقد جاء ذلك في مقال للسفارة تصدر عدد شهر شباط من نشرتها المطبوعة باللغة الانكليزية .

قالت النشرة :

" فيما كانت هذه النشرة في طريقها إلى المطبعة وصلت الينا كراسة عنوانها " مفاوضات النفط العراقية " ، وتحت هذا العنوان عبارة تصف الكراسة بأنها " تعليق كتبه بناء على طلب مجموعة شركات النفط العراقية مراقب خارجي خبير " .

وسيلة مفضوحة

ان هذا التقديم للكراسة والوصف الذي اطلق على مؤلفها هما أول ما يستدعي التعليق . أن مجموعة شركة نفط العراق ، بما تملك من وسائل النشر الواسعة ومصادر العلاقات العامة – وهي أمور تسهم الحكومة العراقية ، مصادفة ، بدفع نصف نفقاتها بموجب اتفاقية المناصفة بالارباح – هي، كما هو واضح ، لا تفتقر إلى كتاب ومحللين – من الداخل – بوسعهم أن يشرحوا قضيتها بالجدارة نفسها التي يتمتع بها المراقب الخارجي – المجهول – والمجرب – . فلماذا إذا ، تلجأ الشركات إلى

---

[1] للمزيد من التفاصيل عن تلك المفاوضات ينظر ج ٥ من تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري .

رجل من غير المستخدمين لديها لكي يكتب لها هذا التعليق . . ولماذا تعلن هي هذه الحقيقة في صفحة العنوان ؟ ليس ثمت غير تفسير واحد هو أن الشركات تود أن تعطي انطباعا أن هذا التعليق إنما كتبه كاتب كان موضوعيا محايدا ، أي إنه ، كما يقال ، كتب بقلم قاض يعرض القضية لمحكمي الرأي العام .

ولكن ، إذا كانت النية واضحة ، فإن مما يعادلها في الوضوح أن غرض الشركات لم يتحقق ، والحق إنه لا يمكن أن يتحقق ، بهذه الوسيلة المفضوحة .

كلام فارغ

لقد اختير – المراقب الخارجي – من الشركات ، وكتب التعليق بناء على طلبها . وواضح أن الشركات ما كانت لتختاره لهذه المهمة لو لم تكن واثقة من إنه سيناقش قضيتها كما تريد هي أن تناقش ، أي أن يكون في الواقع محاميا عنها . وهذا بالضبط ما فعله هو . ولذلك فإن أي كلام عن حياد وموضوعية هذا التعليق هو كلام فارغ ومضلل .

السخاء المزعوم

وتضمن مقال النشرة مناقشة للمزاعم الرئيسة التي حوتها كراسة شركات النفط . فقد حاول كاتب الكراسة باسلوب مضلل أن يصور ازدياد واردات العراق من النفط كما لو كان منة وفضلا من الشركات ، وتقول النشرة في الرد على ذلك : – أن زيادة عائدات العراق من النفط لم تكن سياسة أكثر سخاء من جانب الشركات أو من جراء زيادة في قيمة الاطنان التي تستخرجها لتبيعها . أنها ناجمة عن ثلاثة أسباب هي :

١. زيادة الانتاج ، وهو أمر تولته الشركة ليس حبا في العراق بل تحقيقا لمصلحتها – ٢- ارتفاع اسعار النفط خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية – ٣- الانخفاض العام في قيمة النقد في العالم كله .

والحقيقة أن العراق يتقاضى نسبة أقل مما كان يتقضاه قبل اثنتي عشرة سنة عن الطن الواحد من نفطه . وهذه الحقيقة تبدو بوضوح أكثر إذا تذكرنا أن جانبا كبيرا من حصة العراق من العائدات النفطية ينفق على شراء المكائن والبضائع الصناعية التي يحتاج إليها من الاقطار التي تعود إليها شركات النفط ، والتي يباع فيها النفط العراقي . وهذه المكائن والبضائع تشترى باسعار مرتفعة جدا .

آبار لا تستغل

وتناقش النشرة زعما آخر للشركات ورد في الكراسة ، وهو أن الشركات كانت قد تعهدت بالقيام بمنهاج توسعي كبير ، في حين أنها الآن تجابه بقصر عملياتها على المناطق المنتجة فعلا أو التي هي موضع الاستثمار .

وتورد النشرة جوابين على هذا الزعم . اولهما أن فشل الشركات في القيام بما تعهدت به من زيادة الانتاج أي تنفيذ المنهاج التوسعي الكبير ، كان السبب الرئيس في قرار الحكومة العراقية باسترجاع أراضي الامتياز غير المستثمرة . والثاني الاحتياطي الموجود في الأراضي التي تركت للشركات أو التي ستمنح لها بموجب المادة ٣ من القانون النفطي الجديد . تقدم للشركات مجالا واسعا للتوسع ومضاعفة انتاج النفط . ويوجد النفط الآن في قعر الكثير من الابار جاهز للاستخراج ، ولكن عمليات الاستخراج متوقفة في هذه الابار .

المحايد المحتال

وتلاحظ النشرة أن صاحب الكراسة المدافع عن الشركة لم يحاول أن يجيب بشئ على مسألة اسهام العراق في رأسمال الشركة . فقد تفادى الاجابة على حجج الجانب العراقي ، ومنها ضرورة تعديل عقد الشركة المسجل في انكلترا إذا كان بشكله الحالي يخلق بموجب القانون الانكليزي عقبات تحول دون اشراك العراق في رأسمال الشركة تنفيذا لبنود الاتفاق بين الحكومة العراقية والشركات النفطية .

شريك حسب الحاجة !

وفي الختام تقول النشرة (ان موقف الشركات من العراق كشريك لها على قاعدة المناصفة كان دائما يسير على مستويين مختلفين . فالعراق يعامل كشريك عندما تثار قضايا المسؤولية ، والكلفة ، الخ . . ولا يعامل كشريك عندما ناتي على قضايا المدراء التنفيذيين ، وضرورة أن يكون له رأي في سياسة الشركات ، أو تكون له حصة في رأسمالها [١] .

لقد بذلت شركات النفط اثر صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ، محاولات عديد للتأثير في عملية تنفيذ القانون ، فقدمت شركات النفط انذارا بوجوب التحكيم في ٤ كانون الثاني ١٩٦٢ جاء فيه :

سيادة وكيل وزير النفط المحترم

بغداد

صاحب السيادة

---

[١] الثورة ٢ / ٣ / ١٩٦٢ .

لقد حصلت للشركة الآن الفرصة لتدرس بتفصيل أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ . من الواضح أن القانون فحواه حرمان الشركة إلى حد كبير من الحقوق التي هي حائزة عليها بمقتضى المقاولة المؤرخة في ١٤ آذار ١٩٢٥ والاتفاقيات النافذة بين الحكومة والشركة .

ان الشركة ترفض بالكلية الادعاءات التي وردت ضدها في التوثيق المعنون بـ (الأسباب الموجبة للقانون رقم ٨٠) وهي لاتسلم بأن هذه الوثيقة تتضمن أي مسوغ للخطة التي اتخذتها الحكومة.

ان القانون هو عبارة عن اخلال خطير من حكومة العراق بحقوق الشركة بموجوب المقاولة والاتفاقية . اضافة إلى ذلك فإن الشركة تعيد إلى الاذهان قرار الحكومة المبلغ إلى الشركة من قبل سيادة رئيس الوزراء بتاريخ ٦ نيسان ١٩٦١ والذي بمقتضاه منعت الشركة خلافا للمقاولة والاتفاقيات من القيام بالتحريات والحفر والاعمال الجيولوجية والجيوفيزياوية في مساحة كبيرة من امتياز الشركة ان عمل الحكومة في الحالتين يكون خرقا مهما لقواعد قديمة من القانون الدولي .

ان الشركة لاتقبل بهذه الانتهاكات لحقوقها ولذلك فقد نشا خلاف ونزاع بين الحكومة والشركة ضمن نصوص المادة الـ ٤٠ من المقاولة وتطلب الشركة الآن أن يحال هذا الخلاف وهذا النزاع للتحكيم بموجب نصوص تلك المادة كما تطلب إلى الحكومة أن تعين حكما عنها . والشركة تعلم الحكومة بهذا أنها قد عينت حكما عنها الرايت أو نورابل لورد ماكنيرس - بي - كيو - سي الذي كان سابقا رئيسا لمحكمة العدل الدولية .

وبغضون ذلك ترغب الشركة في أن توضح للحكومة أن وجهة نظر الشركة هي أن حقوق الحكومة والشركة هي تلك التي تضمنتها المقاولة والاتفاقيات وأن هذه الحقوق قابلة للتعديل بالاتفاق فقط وليس باجراء انفرادي وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

المخلص

عن شركة نفط العراق المحدودة

إضافة إليها الممثل العام [1]

وتبعت الشركات الانذار بكراس في شباط بعنوان (مفاوضات نفط العراق) حاولت أن تظهر فيه بأنها المغلوبة على امرها ، وتصدت الصحف العراقية لذلك البيان وبينت اباطيل الشركات وعرضت كل ذلك أمام الرأي العام ووضحت حقيقة ما تصبو إليه الشركات في الهيمنة تحت ذريعة الامتيازات على النفط العراقي [2] .

---

[1] وزارة النفط ، الملف ٦٢ ، شركات النفط والعراق .

[2] صحيفة البيان في ١ / ٣ / ١٩٦٢ .

وقد جرت مقابلات بين عدد من المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية والقائم بالاعمال العراقي في لندن ، فقد قابل الأخير المستر كروفورد عدة مرات وقابل ايضا السيد روجرز ستيفنز ، واظهر كروفورد تصلبا أكثر في بعض النواحي برغم قبوله بالمقترحات العراقية عدا تغيير نسبة مناصفة الارباح [١] .

ان نسبة الارباح الهائلة التي تحصل عليها بريطانيا من النفط العراقي دفعها ليس للتشبث بالطرائق الدبلوماسية حسب إنما تعدى ذلك إلى حد استخدام الاسلوب المسلح ، فقامت بريطانيا بتحشيدات عسكرية في منطقة الخليج العربي وانزال قوات في الاردن في محاولة لفرض ارادة الشركات الاحتكارية والمصالح الاستعمارية على العراق باستخدام هذه القوات عندما تستوجب الحالة[٢].

وحاولت الشركات العودة إلى اسلوب المفاوضات مع الحكومة العراقية عندما ابلغتها عن وقف استقطاع الايجار المطلق مع رفع الموضوع إلى التحكيم ، لكن (الشركات) عدت القانون اخلالا خطيرا بحقوقها فاعلنت رفضها مطالب الحكومة ، لكنها اظهرت بشكل مبطن استعدادها لتعديل الاتفاق ولكن ليس باجراء انفرادي ، إلا أن الحكومة رفضت طلب التحكيم " لأن التحكيم لايجوز على أمر هو من صميم اعمال السيادة " وهذا ما أكده المستر بريت محامي الحكومة العراقية في مذكرة قدمها للحكومة العراقية بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٦٢ جاء فيها : " ليس لأي محكم أو حكم صلاحية الاسهام في النظر في أي نزاع إلا إذا كان الفريق الملتزم بتعيينه واصبح ذلك المحكم أو الحكم بذلك التعيين – وليس بطريقة أخرى – مخولا بالنظر بالقضية واصدار حكم بشأنها ، فإذا كان القانون العراقي يمنح الحكومة أي علاج في تلك الظروف فباستطاعة الشركات تعقيب ذلك العلاج ، أما إذا لم يمنح القانون العراقي أي علاج فليس لدى الشركات أي علاج ، أي إنه في حالة من الحالات لايمكن اجبار أي شخص في احالة نزاع إلى التحكيم إذا رفض تعيين محكم [٣] .

وضغطت الشركات على الحكومة العراقية باسلوب تخفيض معدلات زيادة الانتاج ففي الوقت الذي زادت فيه معدلات الانتاج في ايران بنسبة ١٠,٤ بالمئة وقطر بنسبة ٤,٧ والسعودية ٣,٤ بالمئة لم يزد في العراق أكثر من ٠,٠٣ بالمئة لعام ١٩٦٢ [٤] . بالرغم من انتهاء العمل بميناء النفط العميق في الجنوب والامكانات التي وفرها لزيادة صادرات العراق النفطية [٥] . وعندما احتجت الحكومة

---

[١] وزارة النفط ، الملفة ١٢٧ ق ١١(تقرير السفارة العراقية في لندن بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٦٢) .

[٢] صحيفة الثورة ، العدد ٨ كانون الثاني ١٩٦٢ ، صحيفة البيان في ٨ / ١ / ١٩٦٢ .

[٣] عبد اللطيف الشواف ، حول قضية النفط في العراق ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ٦٠ .

[٤] البيان ١٠ / ٥ / ١٩٦٢ .

[٥] محمد سلمان حسن ، نحو تاميم النفط في العراق ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ٩٠ .

العراقية على عمل الشركات اجابتها الشركات بأن ذلك يعود إلى عدم الثقة وقلة حماسة المستثمرين بسبب السياسة التي تنتهجها الحكومة العراقية واشارت إلى أنها " ستعيد النظر في معدلات الانتاج بعد الاتفاق بين الشركات والحكومة بشأن القانون رقم ٨٠ ، لكي يتمكن المستثمرون مرة أخرى من عد العراق مصدرا مضمونا منافسا من مصادر التجهيز في المستقبل وذلك لسبب احتياجات اسواقهم العالمية المتوسعة " [١] .

مع تهديد شركات النفط العاملة في العراق جميع شركات النفط من التعامل مع نفط العراق أو أخذ امتياز في الأراضي التي حددها القانون رقم ٨٠ بأنها ستقاضيها أمام المحاكم ، فإنها أي الشركات اتبعت تلك الإجراءات بتشديد الضغط على الحكومة العراقية لاجبارها على التخلي عن القانون من خلال ايقاف اعمال الحفر والتحري بحجة أن الحكومة اوقفت هذه الاعمال [٢] وهذا الأمر يعني الاستغناء عن عدد كبير من العمال الذين سيعتقدون بأن القانون هو سبب بطالتهم فيأخذون انطباعا بأن سلبياته أكثر من ايجابياته ، ولهذا فقد هدد عبد الكريم قاسم الشركات من خلال كلمته في المؤتمر الثالث لنقابة عمال النفط وجاء فيها " أن الحكومة لن تفسح المجال للشركات بأن تقوم بالفصل أو الطرد الكيفي للعمال العراقيين وان هناك قوانين يجب على الشركات أن تراعيها عند اقدامها على هذه الاعمال "[٣].

وتابعت الشركات اجراءاتها باغلاق المستشفى التابع لشركة نفط البصرة لحرمان العمال وعوائلهم العلاج الطبي المفروض قانونا على الشركة [٤] واعاقة الشركات محاولات الحكومة لنقل نفط خانقين عبر انابيبها إلى البحر المتوسط وعرقلة مساعيه الرامية إلى الاستثمار المباشر أو فتح امتياز في الأراضي التي استردتها الحكومة ، وبينت للحكومة العراقية أنها في حالة موافقتها على شروطها التي

---

[١] وزارة النفط ، الملف ٨٢ / أ ، كتاب لشركة نفط العراق إلى وزارة النفط في ٢٤ / ٢ / ١٩٦٢ .

[٢] صحيفة الايام ٨ / ٤ / ١٩٦٢ .

وينقل إبراهيم علاوي حديث لحماد شهاب وزير الدفاع بعد ثورة ١٩٦٨ " أن شركات النفط هددت عبد الكريم قاسم قبيل صدور القانون رقم ٨٠ طالبة منه عدم تشريع القانون المذكور وإلا فإنه يتحمل عواقب ما أقدم عليه وقال حماد شهاب أن تهديد الشركات ابلغ إلى عبد الجبار جواد قائد الفرقة الخامسة منذ سنة ١٩٦٠ وكان في بيروت يقضي اجازة مرضية عام ١٩٦١ فقد اتصل به شخص يتكلم باسم الشركات طالبا منه ابلاغ قريبه (قاسم) بأن الاستيلاء على الحقول غير المستثمرة يعد تحديا مباشرا للشركات وان على قاسم التراجع عما يريد الاقدام عليه وإلا فإنه سيواجه ما لا تحمد عقباه وأخبر عبد الجبار جواد حماد شهاب الذي كان يصحبه في بيروت بما جرى مشككا بجدية هذا التهديد ولكنه عاد إلى بغداد بعد ما ادرك خطورة الموضوع وابلغ قاسم بالخبر لكن الأخير لم يعبأ بالتهديد . وصادق على القانون نجم محمود ، المقايضة برلين بغداد ، ص ٣٤٧ – ٣٤٩ .

[٣] الأيام ٣ / ٦ / ١٩٦٢ .

[٤] اسامة عبد الرحمن ، تطور سياسة العراق النفطية ، ١٩٥٢ – ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الاداب، بغداد ١٩٨٣ ، ص ٢٧٣ – .

فرضتها لنقل نفط خانقين فإنه لن يشمل النفط المنتج من حقل آخر سواء من قبل الحكومة أم مـــن أي طريق ثالث قد يقوم بالتنقيب عن النفط في العراق أو انتاجه [1] .

وقد حاول العراق أن يفلت من الحصار الذي ضربته الشركات حوله في أن يعزز اجراءاته بشـأن القانون رقم ٨٠ ببيع كمية من النفط إلى سورية ولبنان بناء على طلب تقدمت به الدولتان ووافق مجلس الوزراء على التقرير الذي تقدمت به وزراة النفط . وكانت الوزارة قد تلقــت طلبـــات مــن الجــهات السورية لتزويدها باربعين ألف طن من الكازولين والقير العراقي وقد اوضحت الوزارة لهذه الجـــهات استعدادها التام لتزويدها بكل الكميات التي تطلبها من مختلف المنتجات النفطيــــة العراقيـــة وبـــافضل الشروط واسهلها حيث أن الدوائر العراقية المسؤولة تاخذ بالحسبان العلاقات الاخوية الطيبة وواجـــب الاخوه تجاه الاشقاء . . وكانت مصلحة المناجم اللبنانية قد طلبت من وزارة النفط تزويدها بـــ (٤٠) ألف طن من البانزين العراقي ، وقد اجابت الوزراة المصلحة المذكورة بأنها مستعدة لتنفيذ الصفقة حال اشعارها بذلك ، ويذكر أن العراق يملك فائضا من المنتجات النفطية يمكن زيادته بعد اكمال مشـــروع مصفى البصرة ولابد من ايجاد الأسواق الخارجية لتصريفه ولهذا فستكون نتـــائج مفاوضـــات الوفـــد العراقي الذي سيزور بعض البلدان العربية لهذا الغرض عاملا من عوامل زيادة دخل العراق [2] .

الحكومة واستثمار النفط وطنيا

كان توجه الحكومة العراقية في استثمار النفط وطنيا مباشرا لذلك فقد اهملت جميع العروض التي قدمتها شركات عالمية بهذا الصدد ، فيما كانت رغبة محمد سلمان وزير النفط أخذ جزء من الأراضـــي ذات الاحتمالات النفطية الجيدة وتأسيس شركة نفط وطنية لاستثمارها ، أمـــا بقيـــة الأراضـــي التـــي استردها القانون رقم ٨٠ فتعرض على شركات النفط العالمية لاستثمارها وحجته أن العراق ليست لديه الامكانات لاستثمارها من حيث النواحي الفنية وغيرها للأراضي كافة [3] ، دعمت الصحـــــف رغبـــة الحكومة في هذا الاتجاه أي الاستثمار ودعت إلى تعبئة جميع الجهود مـــن دون الاســـتعانة بـــالخبرة الأجنبية ، كما طالبت بضرورة التخفيف تدريجا من اعتماد الميزانية العامة للدولة على موارد النفط [4] تبعت الحكومة تلك الإجراءات بتخصيص مبالغ لاعمال الحفر والتحري اضيفت إلى الخطة الاقتصادية، وسعت إلى الحصول على أجهزة الحفر للبحث عن النفط من الاتحاد السوفيتي اســـتنادا إلـــى اتفاقيـــة

---

(1) وزارة النفط ، الملف ٨٢ / أ ((تقرير مفصل عن نقل نفط خانقين والمباحثات التي جرت مع ممثلي الشركات ١٢ / ٨ / ١٩٦٢ ، ومذكرة ايضاحية لنقل نفط خانقين قدمتها الحكومة العراقية إلى الشركات)) .

(2) الثورة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٢ .

(3) الأيام ٧ / ٤ / ١٩٦٢ في البيان ٨ / ٤ / ١٩٦٢ .

(4) البيان ٩ / ٤ / ١٩٦٢ .

التعاون الفني والاقتصادي المبرمة بين الجانبين في التاسع والعشرين من آذار ١٩٥٩ [١] غير أن الاتحاد السوفيتي لم يبد تعاونا لبيع العراق الأدوات اللازمة بسبب التحذير الذي وجهته شركات النفط لكل من يتعاون مع الحكومة العراقية لاستثمار النفط في الأجزاء التي استردت بموجب القانون رقم ٨٠ [٢] واجرت الحكومة محاولات لاكمال مشروع انبوب النفطخانة – الدورة – حديثه K 3 في محاولة لايصال النفط إلى البحر المتوسط [٣] وألفت عدة لجان لوضع لوائح قانونية واحدة باسم (قانون النفط) ولجنة أخرى لوضع لائحة قانون شركة النفط الوطنية وذلك لتنظيم أمور استخراج النفط واستغلاله وبيعه وتصديره [٤] .

لائحة شركة النفط الوطنية العراقية

في اواخر عام ١٩٦١ ألفت الحكومة لجنة لدراسة موضوع تأليف شركة نفط وطنية ضمت كلا من وكيل وزارة النفط وعبد العزيز الوتاري مدير مصافي النفط الحكومية وعبد الله النقشبندي عن وزارة المالية وحسن زلزلة عن البنك المركزي العراقي ومصطفى الرجب عن وزارة التجارة وعبد الله اسماعيل ، وباقر الجلبي عن وزارة النفط [٥] . وحثت الصحف المحلية الحكومة على الإسراع بتأسيس الشركة لانماء موارد البلاد واستثمار النفط وطنيا والتخلص من هيمنة الشركات وسيطرتها ولدفع عملية التطور نحو الامام [٦] وفي الذكرى الرابعة لثورة ١٤ تموز اشار رئيس الوزراء بقرب انبثاق شركة النفط الوطنية وربط في خطاب له بين الحشود البحرية البريطانية في الخليج العربي والكويت ومخاوفهم من استثمار العراق النفطية وأكد أن ذلك لن يقيد العراق عن استثماره ثرواته الوطنية [٧] .

وفي مساء ٢٩ ايلول ١٩٦٢ عرض رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي حضره عدد من مندوبي الصحف المحلية والعربية مشروع (قانون تأسيس شركة النفط الوطنية) ، ووضعه أمام الرأي العام وطالبه أن يقول كلمته فيه ، قبل أن يوضع موضع التنفيذ بالنظر لخطورة هذا القانون بالنسبة للشعب والوطن ، وطالب ذوي الخبرة والاختصاص بابداء ارائهم في القانون قبل أن يقره

---

[١] الوقائع العراقية العدد ١٤٧ في ٢٩ / ٣ / ١٩٥٩ .

[٢] وزارة النفط ، الملف ٨٢ / أ ، شركات النفط والقانون رقم ٨٠ (انذار الشركات للحكومة العراقية) .

[٣] وزارة النفط الملف السابق ، كتاب وزارة النفط ١٤٩٠٣ في ٤ / ١١ / ١٩٦٢ إلى وزارة التخطيط .

[٤] الأيام ٢٧ / ٤ /١٩٦٢ .

[٥] العهد الجديد ١٦ / ١٠/ ١٩٦١ .

[٦] البلاد ١١ / ٦ / ١٩٦٢ .

[٧] وزارة الداخلية ، احتفالات الشعب العراقي في الذكرى الرابعة لثورة ١٤ تموز المجيدة ١٩٦٢ ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٦٢ ، ص ١٨ ؛ الثورة ١٥ / ٧ / ١٩٦٢ .

بصورة نهائيه ، وجاء في مقدمة القانون أن الهدف من إنشاء الشركة هو الانطلاق نحو التحرر في المجالين السياسي والاقتصادي [1] .

ونظرا لأهمية لائحة قاون تأسيس الشركة لسنة ١٩٦٢ والتي نشرتها وكالة الانباء العراقية في ملحق نشرتها الموقمة ٢٢٩ وبتاريخ ٢٩ ايلول ندرج في ادناه نصها : -

النص الكامل للائحة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية

المادة الأولى :

تؤسس بموجب هذا القانون شركة باسم شركة النفط الوطنية العراقية لها شخصية معنوية وتتمتع باهلية أداء كاملة لتحقيق اهدافها .

المادة الثانية :

١. تكون اغراض (شركة النفط الوطنية العراقية) العمل داخل العراق وخارجه في الصناعة النفطية وفي أية مرحلة من مراحلها بما في ذلك التحري والتنقيب عن النفط والمواد الهيدروكوربونية الطبيعية وانتاج ونقل وتصفية وتخزين وتوزيع وصنع المواد المذكورة أو منتجاتها أو مستخرجاتها أو اجهزتها أو الكيمياويات النفطية والصناعات المتعلقة بها والاتجار بهذه المواد كافة وللشركة القيام بجميع الاعمال المؤدية لتحقيق اغراضها .
٢. للشركة تحقيقا لاغراضها أن تقوم بتأسيس شركات مع غيرها على وفق احكام قانون الشركات أو أن تسهم في شركات قائمة أو تتعاون مع شركات أو هيئات تقوم باعمال لها علاقة باغراضها بمختلف اوجه التعاون ولها أن تشتريها أو تلحقها بها .
٣. للشركة في حدود اغراضها أن تنشئ بمفردها شركات برأس مال مملوك لها كله على وفق نظام أساسي تصدره لها .
٤. لاتمارس الشركة عملية توزيع المنتجات النفطية لاغراض الاستهلاك المحلي داخل العراق مادامت هناك مؤسسات حكومية أخرى تحتكر قانونا هذه العملية إلا بموافقة مجلس الوزراء .

المادة الثالثة :

١. تمنح الحكومة شركة النفط الوطنية العراقية حصرا حق استثمار جميع المناطق التي تحتوي على الثروة النفطية والهيدروكربونية الطبيعية في العراق عدا ما هو مشمول بحكم المادة الثانية من قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وتمنحها جميع المعلومات والمواد الجيولوجية والجيوفيزيائية والمعلومات والمواد المتعلقة بالهندسة النفطية الخاصة بها .

---

[1] الأيام ٣٠ / ٩ / ١٩٦٢ .

٢. تمارس الشركة الحق المنصوص عليه في الفقرة السابقة مباشرة أو عن طريق شـركات تؤسس حسب أحكام الفقرتين الثالثة من المادة الثانية .

ان استثمار أية منطقة عن طريق تأسيس شركة حسب احكام الفقرة الثانية من المادة السابقة يجـب أن يتم على وفق القانون .

٣. على الشركة أن تقوم بأغراضها المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المـادة بشكل لاينـاقض استثمار المواد الطبيعية الأخرى .

٤. تستثنى من أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة ما تخصصه الحكومة بموجب حكم المادة الثالثة مـن قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ عدا ما يتـم اسـتثماره فعـلا بموجب هذا القانون .

المادة الرابعة :

١. رأس مال شركة النفط الوطنية العراقية عشرون مليون دينار تدفعه الحكومة وتجوز زيادته حسـب الحاجة إلى الحد الذي يقرره مجلس الوزراء باقتراح من مجلس ادارة الشركة .

٢. يجوز للحكومة أن تسلم للشركة جزءا من رأس المال على اعيان مقومة بالنقد .

٣. مسؤولية الشركة محددة برأسمالها .

المادة الخامسة :

١. لشركة النفط الوطنية العراقية أن تقترض أو تستلف من أية جهة داخل العراق أو خارجه لتمويـل مشاريعها .

٢. ولها أن تقترض اوتستلف بضمان الحكومة حسب الشروط التي يقررها مجلس الوزراء . وإذا كـان الاقتراض عن طريق اصدار سندات داخلية لحاملها فيعفى رأسمالها المقروض وفوائدها من جميـع الضرائب والرسوم الحاليه أو المستقبلية وتعفى سنداتها وقسائمها والوصولات المتعلقة بها من رسم الطابع وتعد سنداتها بمثابة نقد لاغراض المناقصات والكفـالات والمزايـدات الخاصـة بـالدوائر والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية .

٣. يجب ألا يتجاوز مجموع القروض القائمة بذمة الشركة ثلاثة أمثال رأسمالها المقرر .

المادة السادسة :

تحتفظ شركة النفط الوطنية العراقية بودائعها لدى البنك المركزي العراقي أو الجهة التي يعينها ولها أن تتعامل مع المصارف داخل العراق وخارجه .

المادة السابعة :

تتمتع شركة النفط الوطنية العراقية والشركات المملوكة كليا لها بما يلي : -

١. تعفى ارباحها من ضريبة الدخل لمدة عشرة اعوام ابتداءا من السنة التي يتحقق فيها أول ربح للشركة كما تعفى بعد ذلك جميع المبالغ الاحتياطية التي تخصصها الشركة من ارباحها لاعادة استثمارها في اغراضها المنصوص عليها في هذا القانون على أن يتم توظيف هذه المبالغ في الاغراض المذكورة خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات فإذا لم تستثمر خلال هذه المدة فتخضع لضريبة الدخل كونها من ارباح السنة التالية لانتهاء مدة السنوات الخمس المذكورة .
٢. تعفى من جميع الضرائب والرسوم المتأتية على قيامها واغراضها المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون .
٣. أن تشغل الأراضي الاميرية التي تخصصها لها الحكومة بلا بدل وان تمتلك الاملاك الحكومية التي تخصصها لها الحكومة بلا بدل وذلك حسب أحكام القانون .
٤. يعد طلب الاستملاك لاغراض النفع العام .

المادة الثامنة :

١. يدير (شركة النفط الوطنية العراقية) مجلس ادارة مستقل بشؤونه الادارية والمالية مكون من تسعة أعضاء اصليين بما فيهم المدير العام وثلاثة أعضاء احتياط . ويعين الأعضاء بقرار من مجلس الوزراء على أن يكون مالا يقل عن ثلثيهم من بين منتسبي الجهات والمؤسسات الحكومية بما في ذلك شركة النفط الوطنية العراقية وتكون مدة عضوية كل منهم أربع سنوات قابلة للتجديد وينحى بالاقتراع أربعة من أعضاء مجلس الادارة الأول في نهاية السنة الثانية من تعيينهم .
٢. للمجلس أن يتندب أحد اعضائه للقيام بالأمور التي يعهدها إليه وان يؤلف لجانا فرعية من بين اعضائه أو غيرهم للقيام بالأمور التي يعهدها إليها وان يمنحها الصلاحيات الملائمة لذلك .
٣. يعين المدير العام وتحدد مدته بقرار مجلس الوزراء وبمرسوم جمهوري . والمدير العام هو الذي يمثل الشركة أمام الجهات الرسمية وغيرها وينفذ قرارات مجلس الادارة . وللمجلس أن يعهد إليه بما يراه مناسبا من الصلاحيات .
٤. يكون وزير النفط رئيسا لمجلس الادارة وينتخب المجلس من بين اعضائه نائبا للرئيس تتم الموافقة عليه بقرار مجلس الوزارء .

المادة التاسعة : تنفذ قرارات مجلس ادارة شركة النفط الوطنية العراقية عند صدورها عدا مايلي : -

١. كل مشاركة واسهامة تعقدها الشركة مع جهة أخرى لاتنفذ قبل موافقة مجلس الوزراء . مع مراعاة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من هذا القانون .
٢. لا تعد الشركات المنشأة حسب أحكام الفقرة الثالثة من المادة الثانية قائمة مالم يصادق مجلس الوزراء على قرار انشائها ونظامها الأساسي وما لم ينشر ذلك في الجريدة الرسمية .
٣. تعيين مناطق الاستثمار وتحدد بقرار من مجلس الوزراء .

٤. لايعقد أي قرض خارجي يزيد مبلغه على مليون دينار ويتعدى أجل سداده ثلاث سنوات مالم يوافق على ذلك مجلس الوزراء .

٥. لا ينعقد أي قرض داخلي يزيد مبلغه على ثلاثة ملايين دينار ويتعدى أجل سداده خمس سنوات مالم يوافق على ذلك مجلس الوزراء .

٦. كل تصرف يشترط لنفاذه موافقة مجلس الوزراء لا يفسر أو يعدل إلا بموافقة مجلس الوزراء ايضا .

المادة العاشرة :

١ . تلتزم شركة النفط الوطنية العراقية بالسياسة النفطية العامة للدولة وترتبط بوزير النفط في ما يتعلق بتنفيذها وفي حالة اختلاف الوزير مع الشركة بشأنها يعرض الخلاف على المجلس الوزراء للبت فيه .

٢. يحضر مدير الشركة بناء على موافقة رئيس الوزراء مناقشات مجلس الوزراء في الأمور المتعلقة بالشركة ولا يشترك بالتصويت .

المادة الحادية عشرة :

١. لا تخضع شركة النفط الوطنية العراقية للاحكام القانونية المتعلقة بالشركات التجارية ولا لاحكام قانون تنظيم ارباح المؤسسات شبه الرسمية .

المادة الثانية عشرة : على الشركة أن تقوم بتنظيم موازنة سنوية لحساباتها خلال ستة أشهر من انتهاء سنتها المالية على أن يصادق عليها محاسب قانوني يوافق عليه وزير النفط وتنشر الحسابات في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة عشرة : تعين وتحدد القواعد التي تتبع لادارة اعمال شركة النفط الوطنية العراقية بنظام .

المادة الرابعة عشرة : لا تحل ولا تصفى هذه الشركة إلا بقانون .

المادة الخامسة عشرة : على الوزراء تنفيذ هذا القانون [١]

---

[١] صحيفة الأيام ، ١ و ٢ و ٣ و ٤ / ١٠ / ١٩٦٢ . وقد نشرتها وكالة الانباء العراقية في ملحق نشرتها المرقمة ٢٢٩ في ٢٩ ايلول ١٩٦٢ .

موقف شركات النفط من مشروع قانون شركة النفط الوطنية

ولّد اعلان قانون تأسيس شركة النفط الوطنية رد فعل عنيـــف لـــدى الشـــركات وزار المســـتر اكسرجيان نائب مدير شركة نفط العراق القائم بالاعمال العراقية في لندن في الخامس من تشرين الأول واعرب عن ترحيب الشركات بهذه الخطوة في حالة التوصل إلى حل للخلافات القائمة بين الجـــانبين . كما ابدى رغبة الشركات باعادة فتح المفاوضات إلا إنه ابدى مخاوفه من ان تصاب المفاوضات بنكسة أخرى " جراء تقديم الجانب العراقي شروطاً جديدة في بداية كل جلسة تعقد بين الطرفين [(١)] واجتمـــع هريدج مدير شركة نفط العراق مع القائم بالاعمال العراقي في لندن في الثاني من تشرين الثاني بعـــد عودته من بغداد ، وبين إنه لم يستطع مقابلة رئيس الوزراء وعزا هريدج سبب ذلك إلى عدم رغبـة رئيس الوزراء بمقابلته ، وحاول ان يوجه ضغطاً جديداً على الحكومة العراقية حينما ربـــط بعـض الأحداث التي جرت في شمالي العراق ومدى تأثيرها في كميات الانتاج – ثم تطرق إلى تأسيس شركة النفط الوطنية ، وبيّن ان الشركات اعدت مذكرة لتقديمها للجهات العراقية تضمنت وجهة نظر الشركات وموقفها من تأسيس شركة النفط الوطنية [(٢)] وفي ضوء هواجس الشركات وقلقها من تأسيس شركة نفط عراقية وطنية لاستغلال النفط العراقي ولعدم تمكنها من مقاومة مشروع القانون والتغلب عليـــه لذلـــك سعت عن طريق السفارة العراقية وجهاز وزارة النفط إلى ابطاء عملية صدوره والتصديق عليه [(٣)] .

وتفاعلت الحكومة العراقية بصدور قانون الشركة والذي سيؤدي كما اشار رئيس الوزراء حينـــها إلى استثمار النفط وطنياً وان ذلك سيعود على العراق بموارد هائلة وأنه سيكون بمقدور الحكومـــة ان تضع تحت تصرف الشركة الوطنية ما يقارب ٣٥٠٠ مليون طن من النفط . واشارت الصحف إلى ان لائحة قانون الشركة ستوضع موضع التنفيذ بعد نشرها في الجريدة الرسمية وان هنـــاك تكـــهنات بشأن استمرار المفاوضات بين الحكومات والشركات خلال شهر كانون الثاني ١٩٦٣ بشـــأن بعـض القضايا المتعلقة بامور النفط . وقد اجتمع مجلس الوزراء مساء يوم السادس من شباط ١٩٦٣ حتـــى صباح اليوم التالي للمذاكرة بشأن قانون الشركة [(٤)] غير ان القانون لم ينشر في الجريدة الرســـمية [(٥)]

[(١)] وزارة النفط الملف ٨٢ / أ ، كتاب السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ / ١٠ / ١٩٦٢ .

[(٢)] وزارة النفط ، الملف ١٢٧ أق (١) ، كتاب السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٦ / ١١/ ١٩٦٢ .

[(٣)] اسامة عبد الرحمن مصدر سابق ، ص ٣٧٨ والجدير بالاشارة هنا ان عبد العزيز الوتاري الذي أصبح وزيراً للنفـــط في حكومة طاهر يحيى بعد ردة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ كان من بين أهم الأشخاص الداعين إلى التفـــاوض وحـــل الخلاف مع الشركات .

[(٤)] صحيفة الأيام ١ – ٧ شباط ١٩٦٢ .

[(٥)] يؤكد عبد اللطيف الشواف الذي رافق قضية نفط العراق وكان أحد أعضاء الوفد المفاوض مع الشـــركات ان مجلـــس الوزراء قد صادق على قانون تأسيس الشركة قبل ٨ شباط ١٩٦٣ إلا ان القانون لم يشرع إلا في شباط ١٩٦٤ وبعـــد

لقيام ثورة الثامن من شباط ١٩٦٣ ، وبقي القانون حبراً على ورق بسبب اضطراب الوضع السياسي وبفعل ضغوط أو ممارسات الشركات بل أنها سعت لانهاء صيغته التشريعية -

ويتمثل رد الفعل الذي اتخذته الشركات بعدم التوسع في الانتاج ولاسيما في السنة التي اعقبت صدور القانون ، إذ أنها خفضت معدلات النمو السنوي في الانتاج ولاسيما نفط الجنوب ، وبدات عملية تجميد واسعة لبرامج التطوير هناك [1] .

أما الحكومات الغربية فقد عدت القانون ظاهرة خطيرة يجب الحد منها وعدم السماح لها بالانتشار ، فراحت تمارس الضغط على الحكومة العراقية للدخول في مفاوضات لتسوية خلافاتها مع الشركات ، وكانت الشركات قد قدمت انذاراً للتحكيم تم عرض فحواه ، ولكن الحكومة رفضت طلب التحكيم لأنه (لايجوز على أمر هو من صميم اعمال السيادة الوطنية) وهذا ما أكده المستر بريت محامي الحكومة في مذكرته التي قدمها للحكومة العراقية بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٦٢ [2] .

وفي محاولة من الحزب الشيوعي لاعادة ثقة عبد الكريم قاسم وتعاونه معهم[3] فقد وقف الحزب معه في مفاوضاته مع الشركات واصدر يوم ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٢ البيان الآتي ((ان شركات النفط بدات تتعامل مع الحكومة المنعزلة انطلاقاً من موقف القوة واصبح التهديد بتخفيض الانتاج هو الورقة المفضلة التي تلوح بها بين آن واخر - ومنذ ان بدأت قضية رسوم الموانئ [4] قبل أكثر من عامين فإن الشركات تلوّح بصراحة بهذه الورقة - ففي ذلك الحين هددت في بيان رسمي بتخفيض الانتاج وخلال عامي ١٩٦١ و١٩٦٢ اخلت الشركات رسمياً بالتزاماتها بزيادة وتائر الانتاج . فضلاً على

إجراء تعديلات جوهرية عليه (قضية النفط في العراق ص ٤٥) من دون ان يذكر أسباب عدم صدور القانون أو نشره في الجريدة الرسمية طالما ان مجلس الوزراء قد صادق عليه ويؤيد ذلك كل من اسماعيل العارف وحافظ علوان ويضيف أحمد فوزي إلى ذلك قوله ان عبد الكريم قاسم طلب اثناء الهجوم على وزارة الدفاع يوم ٨ شباط ١٩٦٣ من احمد صالح العبدي احضار مشروع شركة النفط الوطنية قائلاً : (اريد ان اوقع هذا القانون الآن) وقد علل أحمد صالح العبدي ذلك في أثناء التحقيق الذي جرى معه بعد الثورة ان قاسماً اراد ان يبدو متماسكاً أمام الذين حوله (عبد الكريم قاسم وساعاته الأخيرة) ص ١١٥ .

[1] أحمد ساجر جاسم نفط العراق ، اطروحة دكتوراه - جامعة بغداد ١٩٩٧ ، ص ٢٨ .

[2] وزارة النفط الملف ٦٠ / ٢٣١ المفاوضات مع شركات النفط .

[3] ل - ت ج ، الملف ٢٢ / ١٨ ، بيانات الأحزاب السرية ، (بيان الحزبي الشيوعي حول قضايا النفط) .

[4] كانت هناك بعض القضايا الرئيسة بين الحكومة والشركات تخص رسوم الموانئ العراقية في الاعوام السابقة لعام ١٩٦٢ ، كانت الشركات ترنو إلى فتح باب المفاوضات حولها مع الحكومة وبالذات قضية الميناء العميق في خور العمية الذي بدأ العمل عام ١٩٦٢ ، حاولت الشركات ان تعدها مدخلاً لمفاوضة الحكومة العراقية والالتفاف على القانون رقم ٨٠ ولكنها بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ حسمت باتفاق في حزيران ١٩٦٣ لمدة عام بين الحكومة والشركات للتفصيل انظر ، أحمد سامر جاسم ، مصدر سابق الصفحات ٥٥ - ٦١ .

التهديدات المستمرة – ان نسف انابيب النفط في آب الفائت هو خطوة عملية وثيقة الصلة بسياسة التهديد بتخفيض الانتاج هذه – والهدف من التخريب هو تخفيض الانتاج والضغط على الحكومة)) .

والجدير بالذكر ان الحزب الشيوعي كان مسانداً لعبد الكريم قاسم في قضاياه ومسايراً لوضع الحكومة في هذا الباب دعا إلى معالجة السياسة النفطية على وفق المصلحة الوطنية باتجاه زيادة حصة العراق من عوائد النفط وتحديد العلاقة مع الشركات على أسس اقتصادية وتجارية بحته – واجمل ذلك بخمس فقرات – تضمنت تحديداً امتيازات الشركات وضمان حق العراق باخذ حصته من النفط وتأسيس اسطول وطني للناقلات وتحديد مبدأ الاسعار ومراجعة اعمال الشركات واستغلال الغاز الطبيعي [١] .

ولكن يبدو أن سياسة الحزب هذه لم تكن تتعد حدود المساندة والتأييد لعبد الكريم قاسم إذ إنه لم يرفع شعار التأميم بل دعا إلى استعادة الأراضي غير المستثمرة .

نفط خانقين

أما ما يتعلق بشركة نفط خانقين التي كانت تستثمر امتياز نفط الأراضي المحولة (النفطخانة) في خانقين بموجب الامتياز الممنوح لها سنة ١٩٢٦ فكان نفطها قد خصص لسد الحاجة المحلية بسبب صعوبة تصديره إلى الخارج . ولما كان على شركة نفط العراق بموجب الامتياز الممنوح لها سنة ١٩٢٥ وتعديله سنة ١٩٣١ ان تزود السوق المحلية بمشتقات النفط ، فقد اسست شركة نفط الرافدين لتتولى مسؤولية تصفية النفط وسد الحاجة المحلية من مشتقاته . فكانت تشتري النفط من مصفى الوند التابع لشركة خانقين وتبيعه للمواطنين . وفي ٢٥ كانون الأول ١٩٥١ اشترت الحكومة العراقية كل موجودات نفط خانقين الخاصة بعمليات التصفية والتوزيع بما في ذلك مصفى الوند وكذلك كل موجودات شركة نفط الرافدين . ولكن الشركة الأخيرة ظلت تدير المصفى وتتولى عملية التوزيع لحساب الحكومة العراقية مقابل اجرة سنوية مقطوعة مقدارها (١٥٠) ألف دينار ولمدة عشر سنوات قابلة للتجديد . وقد أُنهي امتياز الشركة بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وتولت الحكومة العراقية عملية انتاج النفط من حقل خانقين . ولما كانت الطاقة الانتاجية لهذا الحقل أكثر مما يستوعبه مصفى الوند فقد تم مد انبوب قطره ١٢ انجاً من الحقل إلى مصفى الدورة قرب بغداد لتصفية النفط المنتج وسد حاجة السوق المحلية من مشتقاته .

وبعد ارتفاع اسعار النفط فكرت الحكومة في التوسع في استثمار هذا الحقل وتصدير انتاجه إلى الخارج وكان من غير الممكن تصديره عن طريق الخليج العربي ومد الانابيب إلى هناك فضلاً على

---

[١] مجلة الثقافة الجديدة العدد ١٤ ، كانون الثاني شباط ١٩٦٠ ، ص ١٠٤ .

بعد الحقل عن البحر المتوسط وان مد انابيب جديدة يتطلب تكاليف باهظة ولذلك درست ادارة حقول النفط الموضوع بعمق وخاصة بما يتعلق بنقل نفط الحقل وتباحثت مع شركات النفط بشأن الموضوع وامكان نقل انتاج حقل خانقين بانابيب شركة العراق الممتدة إلى البحر المتوسط لتتسلمه الحكومة هنالك وتبيعه إلى الشركات وهو ما يبدو من هذه الوثيقة :

مذكرة

سيادة المدير العام

الموضوع / تقرير مفصل عن نقل نفط خانقين والمباحثات التي جرت مع ممثلي الشركات بهذا الخصوص .

مقدمة

اولاً – ادارة الحقول والهيئة العامة لشؤون النفط

في أثر انهاء امتياز شركة نفط خانقين المحدودة وتسلم الحكومة ادارة حقولها قامت وزارة الاقتصاد الملغاة بمفاتحة ممثلي شركات النفط خلال المفاوضات التي كانت جارية في ذلك الحين بشأن تلبية رغبة الحكومة في نقل النفط الذي سينتج في الحقول المذكورة بخطوط انابيب الشركات إلى البحر المتوسط وقد خمنت الكمية التي ستنتج في حينه في حدود المليون طن سنوياً ثم جرى تثبيت هذا الطلب بكتاب من وزارة الاقتصاد إلى الشركات (رقم س / ٢٧٣ وتاريخ ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٨) الذي طلبت الوزارة بموجبه ان تؤيد الشركات استعدادها لنقل هذه الكمية من النفط بانابيبها على ان يسلم النفط في محطة الضخ في K2 بخط للانابيب تقوم الحكومة بانشائه بين حقول خانقين والمحطة المذكورة وكانت شركات النفط قد وافقت على طلب الحكومة ولكنها نسبت ان يسلم النفط لها في محطة الضخ k3 بدلاً من k2 لحسابات فنية وتسهيلات تتيسر في هذه المحطة أكثر من المحطة الأولى . وبناء على قرار المبدأ بين الطرفين ترك الأمر إلى المستقبل لبحث تفاصيل هذا النقل وشروطه لحين تقرير المباشرة بالانتاج والتصدير من قبل الحكومة .

وتشير المعلومات المتيسرة لدينا إلى ان ادارة الحقول العامة بعد تاسيسها بموجب قانون تأليف الهيئة العامة لشؤون النفط الصادر في عام ١٩٥٩ قامت باجراء الدراسات اللازمة لاستثمار حقول خانقين وكيفية نقل النفط المنتج منها ومباحثة شركات النفط بهذا الخصوص . ولكن لم تعثر اللجنة بين اضابير ادارة الحقول الملغاة على المخابرات المتعلقة بالموضوع ومع ذلك فإن المعلومات المتيسرة والتي يؤيدها السيد محمد الظاهر المدير العام السابق لادارة الحقول تشير إلى ان هذه الادارة قامت بوضع الدراسات اللازمة لمد خط الانابيب بين حقول نفط خانقين ومحطة K3 وإنها السبب في امرار خط الانابيب بالدورة ويعود إلى الاقتراحات التي وضعتها ادارة الحقول لاستثمار المنطقة بموجبها والتي تضمنت ما يلي : –

١. الطريقة الأولى :

هي ضخ النفط المنتج من حقول النفط إلى مصفى الدورة لغرض تصفيته والطلب من شركات النفط ان تسلم الحكومة النفط الذي يجهز لمصفى الدورة في موانئ البحر المتوسط بسعر الكلفة لتتولى الحكومة تسويقه لحسابها بدلاً من تسويق نفط خانقين وبهذا يمكن ان توفر الحكومة نفقات إنشاء المرحلة الثانية من خط الانابيب بين الدورة و K3 لانتفاء الحاجة إليها فضلاً على الافادة من جودة نفط خانقين في عمليات التصفية .

٢. الطريقة الثانية : وهي اكمال المرحلة الثانية من الانابيب في حالة رفض شركات النفط الاقتراح الأول ومفاتحة الشركات بشأن شراء النفط الذي سيضخ إلى محطة K3 .

٣. الطريقة الثالثة : هي ضخ النفط إلى موانئ البحر المتوسط على حساب الحكومة وتسويقه من قبلها في حالة عدم موافقة الشركات على شرائه .

ويبدو ان ادارة الحقول كانت قد سارت في تنفيذ مقترحاتها سالفة الذكر وتم الاتفاق بينها وبين الهيئة العامة لشؤون النفط الملغاة كما تمت مفاتحة مجلس التخطيط الاقتصادي لرصد المبالغ اللازمة لمد خط الانابيب بين خانقين – الدورة – K3 كما قامت ادارة الحقول بمفاتحة شركات النفط والتفاوض مع ممثليها بشأن بقية المقترحات التي وضعتها للتصرف بالنفط المنتج وكان ممثلو الشركات قد رفضوا قبول الطريقة الأولى التي اقترحتها ادارة الحقول وهي تصفية نفط خانقين بالدورة والزام الشركات بتسليم كمية معادلة له من نفط كركوك بسعر الكلفة إلى الحكومة في موانئ البحر المتوسط .

أما بخصوص الطريقة الثانية الخاصة ببيع نفط خانقين إلى الشركات فليست لدينا معلومات عن وجهة نظر الشركات في حينه .

أما بالنسبة للطريقة الثالثة وهي الخاصة بنقل النفط إلى موانئ البحر المتوسط لحساب الحكومة فقد بحثت ادارة الحقول تفاصيل هذا النقل وشروطه بصورة مبدئية وكان ممثلو الشركات قد اشاروا إلى ان الشركات مستعدة لنقل ما لا يزيد على مليون طن من نفط خانقين من K3 إلى طرابلس لقاء اجرة مقطوعة تبلغ ٢٥٠ ألف دينار سنوياً التي تمثل اجرة تشغيل خط الانابيب لحساب الحكومة أما كلفة الخزن في الميناء والخدمات والصيانة فيبدو ان البحث لم يجر بشأنها انذاك .

ثانياً – وزارة النفط ووزارة التخطيط :

لدى تعقيب الموضوع عن طريق المخابرات المحفوظة في الوزارة تبين ان وزارة التخطيط كانت قد رصدت مبلغاً قدره مليون ونصف المليون دينار في جداول الخطة الاقتصادية المؤقتة لتنفيذ مشروع مد خط انابيب خانقين وان وزارة النفط (الهيئة العامة لشؤون النفط) كانت قد فاتحت وزارة التخطيط بكتابها المرقم ٤٠٧١ والمؤرخ في ٢٢ / ٦ / ١٩٦٠ طالبة الموافقة على زيادة المبلغ المرصد للمشروع بمقدار مليون و ٧٥٠ ألف دينار وتخويل وزارة النفط إجراء المسوحات اللازمة

لتثبيت خط سير الانبوب وتخويلها القيام باعداد المواصفات والشروط اللازمة لتنفيذ المشـروع ولـدى عرض المطلب على مجلس التخطيط الاقتصادي قرر المجلس مايلي : -

١. الموافقة على تغير خط سير الانبوب من (خانقين – K2) إلى (خانقين / الدورة K3) .
٢. تخويل وزارة النفط إجراء مفاوضات مع شركات النفط لعقد اتفاق بشـأن تحديـد كلـف الضـخ والتحميل والخزن والتصدير .
٣. تخويل وزارة النفط إجراء المسوحات اللازمة .
٤. تخويل وزارة النفط اعداد المواصفات والشروط العامة .
٥. تخويل وزارة النفط صلاحية الصرف للاغراض الواردة في الفقرتين ٣ و ٤ اعـلاه فـي حـدود عشرة آلاف دينار .

وبتاريخ ٦ / ٣ / ١٩٦١ كتبت وزارة النفط إلى وزارة التخطيط طالبة عرض شروط مناقصـة القسم الأول من خط الانابيب بين خانقين – الدورة وتخويل ادارة الحقول العامة صلاحية الاعلان عـن المناقصة . وبتاريخ ٩ / ٨ / ١٩٦١ وافق مجلس التخطيط الاقتصادي علـى تخويـل وزارة النفـط صلاحية الاعلان عن المناقصة بعد إجراء بعض التعديلات على الشـروط والمواصفـات المقترحـة وقامت الوزارة بالفعل بالاعلان عن المناقصة بتاريخ ٩ / ٩ / ١٩٦١ ثم مددت مـدة انتـهاء تقديـم العطاءات من ٣١ / ١٢ / ١٩٦١ إلى ٣١ / ١ / ١٩٦٢ .

وبتاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٦١ اعترضت وزارة التخطيط على قرار تمديد انتهاء العطاءات مشـيرة إلى ان قرار مجلس التخطيط الاقتصادي لم يتضمن تخويل الوزارة مثل هذه الصلاحية .

وفي ٥ / ٢ / ١٩٦٢ ارسلت وزارة النفط إلى وزارة التخطيط الدراسات الخاصة باعلان مناقصة القسم الثاني لخط الانابيب طالبة عرض الموضوع على مجلس التخطيط الاقتصـادي للموافقـة علـى تحويل الوزارة صلاحية الاعلان عن المناقصة . وبتاريخ ١ / ٣ / ١٩٦٢ كتبت هذه الـوزارة إلـى وزارة التخطيط طالبة استحصال موافقة مجلس التخطيط على تكليف شركة يوبانك الاستشارية دراسـة مشروع إنشاء محطات ضخ على انبوب النفطخانة .

اجابت وزارة التخطيط بكتابها المؤرخ في ١٧ / ٣ / ١٩٦٢ بأن من الضروري اعلامها بما تـم عليه الاتفاق مع شركات النفط بشأن تحديد كلف الضخ والتحميل والخزن قبل النظر في اعلان القسـم الثاني من المناقصة لأنه إذا تمكنت الوزارة من الاتفاق مع الشركات على مقايضة وتسلم نفط خـانقين في مصفى الدورة بدلاً من نفط كركوك فلا تكون هناك حاجة إلى انشاء القسم الثاني من الانبوب كمـا اكدت وزارة التخطيط طلبها هذا بتاريخ ٢٧ / ٢ / ١٩٦٢ فأجابت الوزارة بكتابها المؤرخ في ١٩ / ٤ / ١٩٦٢ بأنه عقد اجتماع بين ممثلي الوزارة وممثلي الشركات ولم يسفر هذا الاجتماع عن نتيجة .

وقد طلبت وزارة التخطيط مؤخراً اعلامها عما تم بشأن الاتفاق مع الشركات بهذا الخصوص ليتسنى لها عرض طلبات الوزارة الخاصة بالموافقة على اعلان القسم الثاني من خط الانابيب وتكليف إحدى الشركات الاستشارية دارسة موضوع إنشاء محطتي ضخ على هذا الخط لأن تقرير السير في المشروع يتوقف على النتائج التي سيتم الاتفاق عليها مع الشركات وقد لاتكون هناك حاجة إلى انشاء القسم الثاني من الانابيب ومحطات الضخ في حالة موافقة الشركات على ان تتم تصفية نفط خانقين في الدورة وتسليم نفط كركوك المجهز إلى الدورة في موانئ البحر المتوسط لتسويقه من قبل الحكومة .

وبناءاً على هذا الطلب الذي نعتقد إنه ضروري ويقتضي التوصل إلى اتفاق مع الشركات بشأن تفاصيل الموضوع قبل السير في انجاز المشروع بكامله فقد جرى الاتصال مع شركات النفط وعقد اجتماع بين ممثلي الطرفين بتاريخ ٢٥ / ٧ / ١٩٦٢ وقد حضره من جانب الوزارة كل من السادة :-

١. مهدي الهادي .
٢. محمد باقر الجلبي
٣. سامي الفلاحي

كما حضره من جانب الشركات كل من : -

١. المستر كودرى
٢. المستر اندروز

وقد جرى خلال هذا الاجتماع بحث الموضوع بجوانبه المتعددة وقد رفض ممثلو الشركات رفضاً باتاً موضوع تعهدهم بتسليم النفط الذي يجهز إلى مصفى الدورة إلى الحكومة في موانئ البحر لأن التزام الشركات بهذا الخصوص محدد يسد حاجة الاستهلاك المحلي وطلب الحكومة بهذا الخصوص خارج على الالتزام المذكور هذا اضافة إلى ان الحسابات التجارية حسب وجهة نظر الشركات لاتمكنها بأية حال من الاحوال من الموافقة على تلبية الطلب واشاروا الىان الشركات سبق لها ان رفضت هذا الاقتراح رسمياً عند مفاتحتنا به من قبل الهيئة العامة لشؤون النفط .

ويبدو مما دار في الاجتماع ان الشركات تفضل ان تقوم بنقل كمية من النفط لاتتجاوز المليون طنا سنوياً المنتج في حقول خانقين من محطة K3 إلى طرابلس بخط انابيب ذي قطر ١٢ عقدة كما ابدى ممثلو الشركات ان هذه العملية تتطلب إجراء بعض التصليحات على خط الانابيب الذي تنوي الشركات تخصيصه لنفط الحكومة فقط كما ابدوا استعدادهم للقيام بالأمور اللازمة لهذه العملية كافة من تغيير في حالة خط الانابيب ليكون صالحاً للاستعمال وانشاء خزان في الميناء ومد انابيب بحرية من الميناء إلى رصيف التحميل مع القيام باعمال الصيانة خلال مدة الاتفاق التي يقدرونها بعشر سنوات على ان تكون هذه العمليات كافة على حساب الحكومة ولاتتحمل الشركات أية نفقات من جراء تعهدها هذا واشاروا إلى ان الشركات ستقوم بالاتفاق على القيام بانجاز المراحل المذكورة التي تقدر كلفتها

المبدئية في حدود سبعة ملايين دينار على ان تقوم الحكومة بأطفائها باقساط سنوية متساوية خلال مدة العمل بهذا المشروع التي يقدرونها بعشر سنوات كما جاء اعلاه على ان تكون التأسيسات كافة التي ستنشأ بما في ذلك مستودع الخزن في الميناء ملكاً خالصاً للشركة حتى بعد اطفاء كلفتها من قبل الحكومة .

وقد اوضح ممثلو الشركات أن تفاصيل المبالغ التي سيترتب على الحكومة دفعها سنوياً كما يلي:-

١- ٢٥٠٠٠٠ دينار عن اجور التشغيل .

٢- ٢٥٠٠٠٠ دينار عن تكاليف تصليح الانابيب وصيانتها .

٣- شلن واربعة بنسات عن عوائد مرور الطن الواحد لكل ١٠٠ ميل في سورية فقط (مع العلم بأن طول الانابيب في سورية ٢٨٠ ميلاً) .

٤. شلن وأربعة بنسات مقطوعة عن عوائد المرور والتحميل في لبنان لكل طن .

٥. ثلاثة بنسات عن كل طن من حمولة الناقلة التي ترسو في الميناء التي يترتب على صاحب الناقلة دفعها إلى الحكومة اللبنانية عن رسوم الميناء .

ولقد أثار ممثلو الوزارة في اللجنة الاستفسار عن مدى استعداد الشركات لشراء نفط خانقين في محطة " ----[1] " أو في طرابلس فأجاب ممثلو الشركات بأن هذا الاقتراح يتعلق بمسألة تجارية صرف وأنه يعرض على الشركات للمرة الأولى وهو قابل للبحث ووعدوا بدراسته واعلام الوزارة برأيكم بشأنه .

هذا وقد اصر ممثلو الشركات على وجود عدم استعداد الشركات لنقل نفط خانقين بأي انبوب آخر غير انبوب طرابلس ذا قطر ١٢ عقدة ولكي لاتضطر الشركات إلى مزجه مع النفط المصدر من قبلها.

كما اشاروا إلى ان كمية النفط المقترح نقلها يجب إلا تتجاوز مليون طن سنوياً وإذا رغبت الحكومة في زيادة هذه الكمية فسوف يترتب على ذلك المطالبة بنفقات اضافية تحدد بالاتفاق في حينه .

المقترحات المعروضة والمقترحة وآراء اللجنة بشأنها :

١. أهمية استثمار نفط خانقين

تعتقد اللجنة بأن لاستثمار نفط خانقين أهمية كبرى تجب دراستها دراسة وافية ومن جميع الوجوه. فهناك العنصر المالي إذ سيحصل العراق على عوائد جمة من تصدير هذا النفط من دون ان يشاركه أحد فيها . كما وتوجد الناحية المهمة الكبرى ألا وهي الخبرة العظيمة التي سيكسبها العراقيون في حقول استثمار النفط وهو أمر يجب ان يستغل إلى اقصى حد .

---

[1] بياض في الاصل ويبدو ان المقصود باينا س.

كما ويجب عدم اغفال الحقيقة الثابتة وهي ان حقل نفط خانقين يمتد إلى داخل الحدود الايرانية وان ايران منذ مدة ليست بالقصيرة تستغله وتستثمر نفطه . وإذا اراد العراق عدم خسران هذا النفط لايران فعليه ان ياخذ بمبدأ الاسراع في استثمار هذا الحقل إلى اقصى طاقته .

٢. المقترحات التي قدمت للشركة العاملة

ان المقترحات التي قدمت للشركات العاملة لاستثمار هذا النفط هي ثلاثة : -

أ. ان يستخدم نفط خانقين في الدورة وتسلم الشركات إلى الحكومة " حاجتها إلى الاستهلاك المحلي " في ساحل البحر المتوسط وكما ذكر مقدما في هذه المذكرة فقد رفضت الشركات هذا الاقتراح مستندة إلى مختلف الحجج منها الفنية لاختلاف نفط خانقين عن نفوط الشمال الأخرى .

ومنها القانونية إذ ان تلك الكمية بموجب الامتياز هي للاستهلاك المحلي وليست للتصدير .

يبدو للجنة إنه ليس ثمت احتمال من قبول الشركات بمثل هذا الاقتراح مطلقاً وتود اللجنة ان تبدي بأنه ليس في الاقتراح أية ميزات طيبة بالنسبة للحكومة اللهم إلا تخفيض قليل في الكلفة التي ستترتب على الحكومة دفعها للشركات ومن الناحية الأخرى فيبدو ان هناك بعض الضرر بالنسبة لنفط خانقين إذا ماضخ مع النفوط الأخرى . إذ ان درجته هي أعلى بكثير من درجات نفوط الشمال الأخرى ولما كان السعر المعلن يرتفع بارتفاع درجة النفط فنكون قد خسرنا لو وافقنا على ضخه مع نفط الشركات العاملة .

ب . بيع النفط إلى الشركات

من المقترحات التي ارتأت اللجنة معرفة رد فعل الشركات بشأنها هو بيع نفط حقل خانقين إلى الشركات " وقد قدم الاقتراح إلى ممثلي الشركات فوعدوا بدراسته وتقديم جوابهم بالسرعة الممكنة .

ترى اللجنة ان هذا الاقتراح يفقد العراق الخبرة والمنزلة التي يقدمها الاقتراح التالي (جـ) وعلاوة على ذلك تتوقع اللجنة ان تتلكأ الشركات في أمر قبول هذا الاقتراح على الرغم من ان اللجنة تعتقد ان الشركات قد توافق في حينه المبدأ المعروض على الشركة وعلى أية حال تتوقع اللجنة ان يصطدم مثل هذا الاقتراح بمشكلة كبرى هي مشكلة الاتفاق على السعر الذي ستشتري به الشركات نفط خانقين .

جـ . نقل النفط من قبل الشركات : -

ان اقتراح نقل نفط خانقين إلى البحر المتوسط من قبل الشركات وتسليمه إلى الحكومة هناك كان قد قدم إلى الشركات من مدة كما ذكر في بداية هذه المذكرة وقامت الشركات بتقديم توصياتها بشانه بصورة مبدئية .

وتود اللجنة بحث النقاط المختلفة لهذا الاقتراح :-

أ . كمية النفط ان الشركات تصر على قصر تعهدها على نقل ما لايزيد على مليون طن من نفط خانقين وتعتقد اللجنة ان هذا التحديد ينطوي على محاذير عديدة منها ان العراق لا يتمكن في المستقبل من نقل نفط آخر من الحقول الأخرى حتى ولو كان هناك مجال في الانبوب المقترح لنقل نفط خانقين وبذلك نكون قد قطعنا خط الرجعة على انفسنا إذا ما وافقنا على هذه الكمية وعلى وجوب كونها من حقل نفط خانقين هذا اضافة إلى الحقيقة التي ايدها الفنيون في الوزارة من خط الـ ١٢ عقدة المقترح يتمكن باجراء بعض التغييرات من نقل ثلاثة ملايين طن وعلى هذا ترى اللجنة ان تبذل محاولة لجعل الكمية المنقولة من دون تحديد وفي حالة مثل هذه المحاولة يصار إلى الاصل الذي هو مليون طن .

ملكية المنشآت

وافقت الشركات على ان تتعهد بالقيام بجميع اعمال التصليح والصيانة وعلى بناء المنشآت اللازمة لمهمة نقل نفط خانقين إلى البحر المتوسط غير ان ممثلي الشركات اصروا على ان تكون جميع هذه المنشأت والتي ستدفع الحكومة اقيامها كاملة بعد مرور ١٠ سنوات ملكاً للشركات برمتها . ترى اللجنة ان ذلك سيسبب حيفاً كبيراً للعراق خاصة لو علمنا ان التكاليف ستكون زهاء سبعة ملايين دينار وبالنسبة إلى المستقبل وبعد انتهاء فترة الاتفاق وهي عشر سنين لا يستطيع العراق الافادة من أية من هذه المنشآت لأنها تعود للشركات ولما كان العراق عازماً على دخول حقل الصناعة النفطية فإن مثل هذه المنشات والانبوب ستكون خير نقطة استيراد له لتركيز نفسه في هذه الصناعة باهظة التكاليف [1]

سامي الفلاحي   محمد باقر الجلبي   مهدي الهادي

ولما كان حقل نفط خانقين يمتد إلى داخل الأراضي الايرانية حيث تسمى هناك (نفطشاه) وان استثماره في إحدى المناطق قد يؤثر في كمية الاحتياطي من نفط المنطقة فقد جرت مباحثات مع الجانب الايراني بشأن الموضوع وهو ما يفهم من هذه الوثيقة المقدمة من وزارة النفط بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣

---

[1] ملفات شركة النفط الوطنية الملف ٦ / ١٢ ق ٩ المفاوضات مع شركات النفط .

مديرية الدائرة الفنية العامة　　　　　　　　　　التاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٦٣

قسم هندسة النفط وانتاجه

رئاسة ديوان مجلس الوزراء

م / التعاون مع ايران في انتاج حقل النفطخانة

كانت وزارة الخارجية قد اعلمتنا بكتابها المرقم اقتصادية ٥٦٠١ / ١٤٨ / ١٠١ المؤرخ في ٨ / ١٠ / ١٩٦٢ من ان مقابلة تمت بين وكيل الوزارة الخارجية والقائم باعمال السفارة الايرانية في ٢٩/ ٩ / ١٩٦٢ جرى الحديث خلالها بشأن حقل النفطخانة / النفطشاه فبين الموما إليه ما يلي : -

" ان استغلال النفط من منطقة نفطشاه من قبل العراق يؤثر على كمية الاحتياطي من النفط في المنطقة وان هذا الاحتياطي قد ينفد خلال ثماني سنوات . واضاف بأن العراق قد وافق أثناء اجتماع منظمة (الاوبك) على التفاوض مع ايران التي اقترحت إجراء مباحثات بين الطرفين من أجل الاتفاق على كيفية استغلال (نفطشاه) من قبل الجانبين على اساس التعاون المشترك بينهما . غير ان العراق لم يحضر بعد ذلك اجتماعات (الاوبك) ولذلك لم تبدأ المباحثات ثم قال ان الحكومة الايرانية تطالب باجراء المباحثات المذكورة وتعتب على تأخرها حتى الآن وتحتفظ باتخاذ ما يلزم للمحافظة على حقوقها .

ان هذه الوزارة ترى ان من المصلحة إجراء مباحثات مع ايران بشأن الموضوع للمحافظة على حقوق العراق الطبيعية على ان تستهدف المباحثات الاتفاق على ما يلي : -

١. لما كان الجانب العراقي يقوم بانتاج النفط من حقل النفطخانة وان الجانب الايراني يقوم بانتاج النفط من حقل النفطشاه وان انتاج كلاالجانبين من خزان واحد مشترك فإن زيادة الانتاج الايراني سيكون على حساب الجانب العراقي المشارك وبالعكس عند وصول الانتاج الايراني الاجمالي إلى حد معين ستكون أية زيادة فيه على حساب حصة العراق من احتياطي الخزان لذلك يجب التوصل إلى توزيع الانتاج على وفق الاسس العادلة المتبعة في صناعة النفط وتحافظ على حقوق الطرفين . كما ان أية زيادة في الانتاج من هذا الخزان يجب ان تتم بصورة تدريجية وخاصة خلال المدة اللازمة لاكمال مشاريعنا التوسعية التي تستهدف الافادة القصوى من انتاج هذا الخزان علماً بأن مشاريعنا التوسعية ستكون بطاقة انتاجية تقارب مليوناً وربع المليون طن سنوياً بعد اكمال خط انبوب نفط خانة دوره / k3 بينما تبلغ الطاقة الانتاجية للجانب الايراني زهاء مليون طن سنوياً وفي الوقت الحاضر ينتج الجانب الايراني ما يقارب ضعف ما ينتجه الجانب العراقي .
٢. ان المحافظة على ضغط الخزان وزيادة قابليته الانتاجية لايمكن تحقيقها على الوجه المطلوب إلا بتعاون السلطات العراقية والايرانية واتفاقها على منهاج واحد . لذلك من الضروري إجراء دراسة

مشتركة لبحث امكانية حقن الخزان النفطي بالماء أو اتباع أية وسيلة فنية أخرى تحقق زيادة الانتاج من النفط المخزون وتحافظ على ادامة ضغطه .

٣. ان المعلومات المتوافرة لدينا عن انتاج الجانب الايراني قليلة فالمعلومات التي حصلت عليها ايـران منذ تأميم حقل نفطشاه سنة ١٩٥٢ حتى الآن ليست متوافرة لدينا عليه نقترح تبادل المعلومات عـن الخزان بقسميه وكذلك التوصل إلى اتفاق بشأن تبادل المساعدات بيـــن الجـانبين فــي الاحـوال الضرورية كالحريق أو انفجار الابار وما شابه ذلك .

كما ان وزارة الخارجية لاتمانع من الناحية السياسية اتخاذ الاجراءات اللازمة للاتصال بالجهات الايرانية بشأن الموضوع كما جاء بكتابها المرقم اقتصادية ٢٢٥١ / ١٠٠ / ١٠١ والمؤرخ فــي ٢٨ / ٤ / ١٩٦٣ .

هذا ونرجو التفضل بعرض الموضوع على مجلس الوزراء ليتفضل بتقرير ما يراه مناسبا [١] .

وزير النفط

عبد العزيز الوتاري

صورة منه إلى وزارة الخارجية إشارة إلى :

كتابها المرقم اقتصادية ٢٢٥١ / ١٠٠ / ١٠١

والمؤرخ في ٢٨ / ٤ / ١٩٦٣

وقد ألفتت هيئة مفاوضة برئاسة وزير النفط بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ اجــرت مفاوضـــات مــع الجانب الايراني بخصوص هذا الحقل .

العراق ومنظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبيك)

كان تأسيس منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبيك) الذي تم في في الاجتمـــاع الأول للمنظمــة المنعقد في بغداد في شهر ايلول ١٩٦٠ في الواقع ردا مباشرا تجاه تلاعب شركات النفط باسعار النفـط الخام من دون استشارة المالكين له ، ومحاولة من جانب البلدان المصدرة للنفط لرسم وتبني سياســاتها النفطية بنفسها والتخلص من السيطرة والاستغلال الاجنبي لثرواتها القومية .

فلقد عقد في ايلول ١٩٦٠ بدعوة من الحكومة العراقية أول اجتماع بين ممثلي كل مـــن العــراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزيلا وايران قرروا فيه تأسيس منظمة اوبيك وكان في حـــوزة هذه البلدان عند تأسيس المنظمة ٦٧ % بالمئة من احتياطي نفط العالم ويمثـــل انتاجـها ٣٨ % مــن مجموع الانتاج في العالم . وكان من اهدافها تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للبلدان الأعضاء وحمايـة

---

[١] المصدر نفسه .

مصالحها والعمل على ضمان استقرار الاسعار في أسواق النفط العالمية للبلـــدان الأعضـــاء وحمايـــة مصالحها والعمل على ضمان استقرار الاسعار في أسواق النفط العالمية وقد انضم إلى المنظمة في مـــا بعد كل من قطر ١٩٦٠ وليبيا واندونسيا ١٩٦٢ .

تم تعيين صالح كبة أول محافظ للعراق في المنظمة وكان يحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصـاد من جامعة بركلي في كالفورنيا – الولايات المتحدة الأمريكية ثم عين وكيلا لوزارة النفط عام ١٩٦١ . وكان دور العراق متميزا في المنظمة منـــذ تأسيســـها حتـــى اعـــلان بريطانيـــا فـــي ١٩ حزيـــران ١٩٦١استقلال الكويت واعلان عبد الكريم قاسم في ٢٥ حزيران تبعية الكويت للعراق بوصفها قضـــاء عراقيا ثانيا للواء البصرة الأمر الذي أثر في موقف العراق من منظمة اوبيك بعد اعتراف بعض الدول بالكويت وأخذ العراق يسحب سفراءه من تلك الدول . وان الجامعة العربية قبلت الكويت عضوا فيـــها وارسلت قوات لتحل محل القوات البريطانية المنسحبة من الكويت وكانت هذه القوات مـــن الســـعودية والاردن والسودان والجمهورية العربية المتحدة (مصر وسورية) فضلا على موقـــف ايـــران وهـــي عضو في المنظمة إذ ارسل الشاه إلى شيخ الكويت رسالة يعرب فيها عن امله توثيق الصداقـــة بيـــن الكويت وايران وتم تبادل السفراء بينهما .

كل ذلك جعل العراق يمتنع عن حضور مؤتمرات المنظمة . وكان مقرارا عقد الاجتماع الثـــالث للمنظمة في طهران في ١٩ آب ١٩٦١ لكن العراق طلب تاجيل عقد المؤتمر بحجة ان العراق ســـيبدأ مفاوضاته مع الشركات وفعلا تم تاجيل الاجتماع . ومع ذلك فإن العراق لم يحضـــر الاجتمـــاع فـــي الموعد الذي حدد في تشرين الأول ١٩٦١ ولم يحضر محافظ العراق في المنظمـــة اجتمـــاع مجلـــس المحافظين وقد علل العراق ذلك بأن محافظ العراق صالح كبة قد قدم طلبا لاحالته الى التقاعد ولم تعين الحكومة خلفا له في تلك المدة . مع العلم ان العراق بعث بجميع المعلومات والتقارير لادخالها ضمـــن جدول اعمال المؤتمر . وقد اتخذ المؤتمر الثالث قرارات لصالح العراق منها دعمـــه موقفـــه فـــي حماية مصالحه المشروعة في المفاوضات مع الشركات واكد المؤتمر ضرورة حضور المحـــافظين جميعا لاجتماعات مجلس المحافظين ووجوب حضور بديل للمحافظ الغائب . وقد اوضح العـــراق موقفه في بيان اصدرته وزارة النفط يوم الثامن من نيسان ١٩٦٢ جاء فيه ان العراق "لـــن يحضـــر جميع الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها المنظمة منذ ان نزلت القوات البريطانية في الكويـــت " مؤكدا ان الذين يحضرون إنما يمثلون مصالح الاستعمار البريطاني ومصالح الشيوخ في إشارة إلـــى دول الخليج العربي . وعلى الرغم من ذلك فقد ظل العراق محافظا على التزماته تجاه المنظمـــة وقـــد وافق مجلس الوزراء على مقررات المؤتمر الثالث على الرغم من عدم حضور محافظ العراق .

كما ان العراق لم يحضر المؤتمر الرابع في جنيف بدورتيه الأولـــى ٥ – ٨ نيســـان والثانيـــة ٤ – ٨ حزيران ١٩٦٢ ، على الرغم من مصادقة الحكومة العراقية على القرارات التي اتخذها هـــذا

المؤتمر . وقد ظلت علاقة العراق بالمنظمة متوترة ولم يحضر محافظ العراق اجتماعات المؤتمر الخامس الذي عقد في الرياض ٢٤ – ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٢ الدور الأول ولكن مجلس الوزراء وافق على قرارات المؤتمر . وان عدم حضور العراق هذا المؤتمر فوت فرصة رئاسته المنظمة إذ ان منصب الامين العام (السكرتير) كان من حق العراق بعد انتهاء مدة رئاسة فؤاد روحاني (ايراني) الأمر الذي أدى إلى تمديد رئاسة الأخير لغاية ٣٠ نيسان ١٩٦٤ [١] .

الدستور والانتخابات

كانت حكومة الثورة قد اعلنت في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، الغاء الدستور القديم ، الذي اشارت إلى إنه منح الملك صلاحيات واسعة .

وصدر الدستور المؤقت الجديد في ٢٧ تموز من العام نفسه . وكان الدستور المؤقت ينطوي على مبادئ رحب بها الشعب بوجه عام ، وقد اعلنت هذه المبادئ على أنها اهداف تسعى الثورة إلى تحقيقها في الفترة الانتقالية ، وعلى أنها الإطار لدستور جديد دائم .

ولما كانت مدة الانتقال التي لم تحدد قد تأخرت وتأخر معها صدور الدستور الدائم ، فقد دعا كامل الجادرجي في خطابه أمام مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي السابع ، في تشرين الثاني ١٩٦٠ ، إلى ضرورة انهاء الاحكام العرفيةوالمحاكم الاستثنائية وسن قانون للانتخاب والمباشرة باجراء انتخابات حرة ، وسن الدستور الدائم عن طريق جمعية تأسيسية والاخذ بالنظام البرلماني واشاعة الأمن والاستقرار في البلاد . وعزا الجادرجي تأخير صدور الدستور الدائم إلى تمسك العسكريين بالسلطة وعدم رغبتهم في انهاء فترة الانتقال كما كان متفقا عليه[٢]. وكانت المطالبة قد اشتدت بين مختلف الأطراف وخاصة القوى القومية وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي مطالبة بانهاء فترة الانتقال ووضع دستور دائم للبلاد .

---

[١] د . ك . و . مقررات مجلس الوزراء المجلد السابع (محاضر الجلسات) و(ملفات مجلس السيادة ، منظمة الاقطار المصدرة للنفط اسماء صلاح الدين الفخري ، دور العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبيك) رسالة ماجستير – كلية التربية (ابن رشد) ١٩٩٩ ، ص ٨٦ – ٩١ .

[٢] د . محمد عويد الدليمي ، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ، ١٨٩٧ – ١٩٦٨ ، بغداد ١٩٩٧ ، ص ٢٦٣ – ٢٦٤ .

بيان الجبهة القومية بشأن الدستور الدائم والانتخابات

لما اشيع في خريف عام ١٩٦١ ، بأن لجنة لوضع الدستور ستؤلف ، اصدرت الجبهة القومية في كانون الثاني عام ١٩٦٢ بيانا بشأن الدستور الدائم والانتخابات بينت فيه موقفها بشأن ذلك الموضوع ونظرا لأهمية ذلك البيان نرفق طيا نصه :

كانون الثاني ١٩٦٢

(الجبهة القومية)

بشأن الدستور الدائم والانتخابات

المعارك التي خاضها شعبنا في العراق وسائر ارجاء الوطن العربي إنما كانت معارك في سبيل تحرير الأمة العربية من الاستعمار والطغيان والاستغلال ولتحقيق الوحدة العربية الشاملة .

وقد حاول الاستعمار دائما تعويق استغلال أي بلد عربي حتى إذا حالت ثورات الشعب دون استمرار حكم العملاء وجد الاستعمار في الحكم الديكتاتوري المنعزل عن الشعب الأداة التي يعبث بها ، طورا بتوجيهها الوجهة التي تخدم مصالح الاستعماريين وطورا آخر بتهديدها باعادة حكم العملاء السابقين .

ان حماسة الشعب لثورة ١٤ تموز ضد الاستعمار والرجعية هي التي أدت إلى نجاح تلك الثورة وإلى انتعاش امل الشعب في افساح المجال له ليحكم نفسه بنفسه . وقد قيدت حكومة الثورة نفسها منذ الأيام الأولى لقيامها بالدستور المؤقت والتزمت باحترامه أمام الشعب ، ولكن عبد الكريم قاسم لم يلبث بعد انحرافه عن أهداف الثورة ان عمد إلى تمزيق أحكام الدستور المؤقت فسلط فئات مجرمة على الشعب تعبث بأمنه وتجره بعيدا عن ميدان الوحدة العربية وتورطه باوضاع غريبة عنه لينتهي الأمر بفرض دكتاتورية شخص واحد يمارس سلطات لاحدود لها في توجيه شؤون العراق بما يلائم هواه ونزواته العابرة ورغباته الجامحة في حكم استبدادي مطلق يبيح طمس الحريات العامة والخاصة ويبذر أموال الشعب ويبددها بغير ضابط ومن دون رقيب حتى اضطربت احوال الفرد والمجموع وتعرض معظم أبناء الشعب للفاقة وللضيق المادي ، وتفشت البطالة وعم الغلاء وساد نفوس المواطنين القلق والاضطراب حتى أصبح هذا الحكم الاستبدادي يهتز ويترنح ، ويستغل الاستعمار اهتزازه لانعاش امال عملائه في العودة إلى الحكم والقيام بادوارهم في خدمة سادتهم المستعمرين .

وفي هذا الوقت بالذات يصر المستبد على معالجة الموقف بالحلول المبتورة فيمني الشعب بتشريع الدستور الدائم عن طريق تأليف لجنة يعينها بنفسه باسلوبه الدكتاتوري وبمعزل عن الشعب ليكون الدستور الدائم كالمؤقت مجرد حبر على ورق ، ولتكون احكامه في التطبيق كما كانت أحكام الدستور المؤقت أداة لخدمة نزوات استبداده مما يزيد الاستعمار طمعا في العراق وجرأة على تهديده وتشجيع عملائه على التآمر على استقلال العراق واهداف الأمة العربية في الوحدة الشاملة .

ان الجبهة القومية ، الممثلة للقوى القومية العاملة على تحقيق اهداف الأمة العربية والمدعومة بقوة الجماهير المؤمنة بهذه الأهداف والتي انما انبثقت لتعبر عما يختلج في ضمير هذه الجماهير في العراق ضد الدكتاتورية العسكرية القائمة والتسلط الفردي على مقدرات الشعب، تؤمن بأن الشعب هو وحده مصدر السلطات، وان له وحده صلاحية انتخاب مجلس يمثله ليقر الدستور الدائم بعد اعداده من قبل لجنة يؤلفها المجلس نفسه. وكل اسلوب آخر يسخر لجنة تؤلف في ظل الحكم الدكتاتوري القائم انما هو تعبير عن الامعان في التآمر على حقوق الشعب لاسباغ شكل من الشرعية على الدكتاتورية القائمة وترى الجبهة القومية ان انتخابات المجلس التأسيسي يجب ان تجرى في ظروف طبيعية تتوافر فيها الضمانات الحقيقية لحرية الانتخابات في جو لا تسوده الاحكام العرفية ولا يبقى فيه أثر للمحكمة العسكرية العليا الخاصة سيئة السمعة ولا يتاح فيها مجال لتدخل السلطات في الانتخابات ولا فرصة للعملاء لافسادها بالارشاء وشراء الاصوات.

ان الجبهة القومية تدعو جميع المواطنين المخلصين للاهداف القومية إلى توحيد الصف لاحباط كل مؤامرة تحول دون ممارسة الشعب لحقه في اعداد الدستور وتشريعه عن طريق مجلس ينتخبه الشعب بحرية .

عاش نضال شعبنا في سبيل حياة دستورية ديمقراطية سليمة .

كانون الثاني ١٩٦٢ [١]

الجبهة القومية

وانتقد حزب البعث العربي الاشتراكي في تصريح اصدره مصدر قيادي في القيادة القطرية للحزب الحكم القائم واوضح مساعي القوى الشعبية لانهائه " وانتشار فكرة لامشروعية الحكم بسرعة مذهلة بين فئات الشعب وطبقاته الاجتماعية التقدمية اخذة اشكالا متعددة أمام عملية رصد موضوعي بسيط. ان شرعية الحكم ولا شرعيته في اسسها النفسية والقانونية بالنسبة للجماهير الشعبية تشير بما لايقبل الشك إلى عدم اهلية هذا الحكم للبقاء أو زواله العاجل " وعن لجنة الدستور قال المصدر القيادي "لابأس من ان نشير إلى الذهنية العجيبة التي تسيطر على الفئة الحاكمة وهي استلاب مظهر الدستورية حتى عن الاشكال الدستورية التي تريد ان تموهها على الشعب . فلجنة الدستور كما جاءت في المشروع الحكومي تسبق انتخاب المجلس الوطني أي أنها تقدم إلى المجلس دستورا وضع من اناس ليست لهم أية اهلية قانونية أو تمثيلية لوضعه وعلى هذا الأساس ترى في بداية الأمر تزويرا لارادة الشعب والعمل من وراء ظهره ان أي عمل لاعادة الحياة الديمقراطية للبلاد يجب ان يتوجه اولا إلى

---

[١] نضال البعث ، جـ ٧ ، ص ١٨٤ – ١٨٥ .

الغاء المظاهر العرفية التي دعت الفئة الحاكمة باستمرار وطيلة السنوات الأربع الماضية عن عزمها على الغائها ، كما يجب ان يتوجه لاطلاق حرية الصحف والاجتماع والتنظيم السياسي والادوات الضرورية لتأسيس مجلس وطني حقيقي يعبر عن القوى السائدة في البلاد " [١] .

وفي الخامس من آذار ١٩٦٢ نشرت صحيفة الثورة مقالا بعنوان : (٦ ساعات مع مفجر ثورة تموز . . مجلس وطني وانتخابات حرة) ، اشارت فيه إلى ان عبد الكريم قاسم تحدث عن أهداف جديدة للثورة ، أهداف قريبة واهداف بعيدة . اعلن ان انتخابات المجلس الوطني ستمثل ارادة الشعب لأنها ستكون حرة. وقال ان المجلس الوطني سيكون انموذجا للمجالس التي تمثل الشعب . وكما جاء في المقال ان عبد الكريم قاسم قال ما نصه : " . . أننا سنبدأ حياة ديمقراطية برلمانية حقيقية تتمثل فيها ارادة ابن الشعب من دون أي تأثير من أي طرف كان ومن دون أي خوف . . " واستطرد قائلا : " ان انتخاب نوادي الضباط لهي خير انموذج نقدمه لابناء الشعب . فهذه الانتخابات تجري بحرية تامة يحترم فيها رأي الناخب احتراما كاملا ، ولذلك يجب ان تكون الانتخابات القادمة بالمستوى نفسه وان تجرى بالجو نفسه . . " [٢] .

عبد الكريم قاسم يعلن عن قرب اعلان اسماء أعضاء لجنة وضع مسودة الدستور الدائم .

اشار عبد الكريم قاسم في خطابه الذي القاه في حفلة افتتاح معمل المنتوجات الكونكريتية لمشروع خط بغداد – البصرة – أم قصر – الكويت العريض في الثالث والعشرين من آذار ، إلى قرب اعلان اسماء اللجنة التي ستكلف وضع مسودة الدستور الدائم للبلاد مؤكدا ان اقرار الدستور قد يتم باستفتاء شعبي عام أو من قبل المجلس الوطني بعد انتخابه [٣] .

وفي أثر ذلك صرح وزير العدل في ١٣ آيار ١٩٦٢ ان لجنة تحضيرية قد ألفت في وزارة العدل لتهيئة الخطوط الأساسية للدستور الدائم مسترشدة بالقوانين الدستورية العالمية لتسهيل عمل اللجنة الموسعة التي اعلن عبد الكريم قاسم عن تأليفها .

وأخذ عبد الكريم قاسم يستطلع آراء المقربين إليه ويناقشهم في طبيعة الدستور وشكل النظام السياسي الذي ينشده لاعلانه في عيد الحرية الذي يصادف يوم ٢٤ آذار ١٩٦٣ والذي هو يوم انسحاب العراق من ميثاق بغداد . ويذكر اسماعيل العارف ان عبد الكريم قاسم قد سأله ذات يوم عن أي

---

[١] نضال البعث ٧ / ٢٤٩ – ٢٥٠ .

[٢] صحيفة الثورة ، ٥ / ٣ / ١٩٦٢ .

[٣] المصدر نفسه ، ٢٦ / ٣ / ١٩٦٢ .

النظامين اصلح للعراق الديمقراطي الرئاسي أم النظام الديمقراطي البرلماني [١] . كما إنه سأل مزاحم الباجه جي أحد رؤساء الوزراء السابقين في العهد الملكي عن الطرائق المتبعة دستوريا في انتخاب رؤساء الجمهورية . واستشف الباجه جي من اسئلته هذه إنه كان يفكر في وضع دستور جديد يقوم على النظام الرئاسي الذي كان متبعا في مصر وقتئذ وبعد أقل من عشرين يوما قامت الثورة في ٨ شباط ١٩٦٣ [٢] .

ويمكن ان نتبين موقف الحزب الوطني الديمقراطي من موضوع الدستور والانتخابات من خلال الحديث الصحفي الذي ادلى به كامل الجادرجي رئيس الحزب إلى صحيفة ١٤ تموز في نيسان ١٩٦٢ والذي جاء فيه : " لقد سمعنا كثيرا عن قصة الدستور الدائم منذ بداية الثورة ، والذي اعتقده ان تأخر صدور الدستور الدائم يرجع إلى ان الحكم العسكري القائم لا يستسيغ انهاء فترة الانتقال ، ولا اظن إنه من الممكن قيام حكم دستوري سليم مالم يتم انهاء فترة الانتقال وتخلي رجال الجيش عن الحكم بعد أن قاموا بالثورة باسم الشعب وادارو شؤون البلاد خلال السنوات الماضية التي عدت فترة انتقالية .

وبسبب اعتقادي هذا فأنني لاأجد فائدة من تكوين لجنة لاعداد الدستور الدائم مالم يتم تحقيق الاتجاه نحو تسليم الحكم للشعب واجراء انتخابات عامة ينبثق عنها مجلس منتخب يكون هو لجنة الدستور من بين اعضائه لها ان تستعين بالخبراء . ولم أقل إجراء انتخابات (حرة) كما جرت العادة في وصف الانتخابات بهذه الصفة اوغيرها ، لانني اعتقد ان حرية الانتخابات أمر بديهي لا يحتاج أن ينص عليه وإلا تعذر علينا ان نسميها بالانتخابات اصلا ما لم تجر حرة تماما .

وفي الخريف الماضي عندما شاع أن لجنة لوضع الدستور ستؤلف وذكر ان اسمي سيكون ضمن الاسماء التي ستعلن كأعضاء في اللجنة ، كنت مصمما إذ ذاك على عدم الاشتراك في تلك اللجنة للأسباب التي بينتها هنا ، إلا انني كنت عازما على ان يكون اعتذاري عن الاشتراك في اللجنة المشار إليها مقرونا ببعض الملاحظات الايجابيبة ، ولم تكن هناك مذكرة أو أي شيء من هذا القبيل . ولا باس من اطلاع الرأي العام العراقي على تلك الملاحظات وهي معروضة الآن من قبلي لذلك الغرض " [٣] .

---

[١] اسماعيل العارف ، اسرار ثورة ١٤ تموز ص ٤٣٣ .

[٢] عدنان الباجه جي ، مزاحم الباجه جي . سيرة سياسي ، ص ٥٢٤ .

[٣] صحيفة ١٤ تموز في ١٣ / ٤ / ١٩٦٢ .

وهذا نص ما نشرته صحيفتا الثورة والبيان عن المؤتمر . . .

مؤتمر صحفي للجادرجي

عقد كامل الجادرجي مؤتمرا صحفيا عصر أمس في داره تناول فيه قضايا كثيرة كان في مقدمتها موضوع الدستور . وقد دعا إلى إنهاء فترة الانتقال وإجراء انتخابات عامة ينبثق عنها مجلس منتخب يكون هو لجنة الدستور من بين أعضائه لها ان تستعين بالخبراء .

الدستور

ودعا الأستاذ الجادرجي إلى الاهتمام بقضيتنا القومية كعرب ، وقال :

" كنت ولا أزال أعد أن الحدود الفاصلة بين البلاد العربية حدودا مصطنعة خلقتها العهود الاستعمارية ومن ثم يجب أن تتخذ جميع الوسائل لإزالتها و إقامة اتحاد عربي يضم جميع البلاد العربية . و إذا كانت بعض المحاولات في هذا السبيل لم تنجح ، فان العيب لم يكن في قضية الاتحاد مطلقا ، ومن الممكن أن ندرس السبب في عدم نجاح تلك المحاولات دراسة مستفيضة في سبيل القيام بالمحاولات الجديدة التي تؤمن لنا نجاحا اضمن والذي اعتقده انه إذا وجدنا صعوبة في قضايا الاتحاد الكبيرة فيجب أن نبدأ بالقضايا الأصغر حتى نتدرج نحو تحقيق الهدف النهائي لاتحادنا .

ففي رأيي ان نضع هدفا اساسيا لا نحيد عنه ثم نبدا من اول درجات السلم ، ومن ذلك ان تتكون اتحادات من البلاد العربية التي تملك المقومات اللازمة لتلك الاتحادات قبل ان نصل إلى الاتحاد الشامل للبلاد العربية كلها والتي تمتد من الدار البيضاء في المغرب إلى الموصل في العراق والى عدن في الجنوب العربي . فهذه البلاد تختلف اقاليمها القريبة عن اقاليمها البعيدة ، ومن الممكن – في رايي – ان يتكون اتحاد بين دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) والتي تكون اقاليم متقاربة من نواح كثيرة ، ثم اتحاد بين مصر والسودان ، ثم اتحاد بين فلسطين وسورية ولبنان والعراق – يختلف بطبيعة الحال عن الاتحاد الذي يدعو اليه الاستعمار ، باسم الهلال الخصيب وسورية الكبرى والذي يقصد منه تثبيت وضع الحكومات الخاضعة للاستعمار وتثبيت كيان اسرائيل باستغلال الاتجاه العربي نحو الاتحاد – ثم اتحاد يضم دول الجزيرة العربية – على ان يتم استقلال الاجزاء المستعمرة منها – فاذا ما تكونت هذه الاتحادات بحيث تكون وحدات مستقلة استقلالا ذاتيا ، امكن ان تنظم هذه الاتحادات إلى اتحاد عام له عاصمة واحدة وجيش واحد وسياسة خارجية موحدة وعملة واحدة ، وبهذه الطريقة يمكن ان نحقق الاتحاد العربي الذي نصبو اليه .

على انى اود ان استدرك فاقول ان هذا الهدف إذا ما بدا صعب التحقيق في الوقت الحاضر ، يجب الا يمنعنا من تحقيق أي اتحاد بين أي بلد عربي واخر كلما امكن تحقيق ذلك انيا ، على ان لا

تكون هذه الاتحادات التي سوف تتم قبل الوصول إلى الهدف الاساس ، تؤلف تكتلا ضد اية دولة عربية أو مجموعة من الدول العربية .

ان المهم هو ان نشرع حالا بالاتحاد او الوحدة ، او بأي اسم اخر يطلق في هذا المجال ، كلما كان ذلك ممكنا وان نزيل كل عقبة تعترضنا في سبيل تحقيق امثال هذه الاتحادات في الوقت الحاضر :

وتحدث الاستاذ الجادرجي عن نزع السلاح وقال ان الحزب الوطني الديمقراطي كان اول من تبنى الدعوة إلى الحياد في البلاد العربية .

وتحدث بعد ذلك عن الدستور الدائم وما ينبغي ان يتضمنه ، فاورد ملاحظاته بشأن الموضوع . فقال :

(ارى ان يتم وضع الدستور على اسس ديمقراطية اصيلة وهذا يعني تبنيه مبادئ معينة اصبحت معروفة في وضع الدساتير الديمقراطية الحديثة وفي مقدمة تلك المبادئ مبدا الفصل بين السلطات الثلاث ، التنفيذية ، والتشريعية ، والقضائية ، ان هذا النوع من الدساتير يضمن قيام حكم يستند إلى الشعب تكون قاعدة اليوم فيه هي السيدة وتكون قمته منفذة وخاضعة في تنفيذها ارادة الشعب ورقابته . هذا هو الاساس الذي يجب ان يقوم عليه الدستور المنشود.

ولا شك في ان المكاسب التي حققتها الثورة للشعب العراقي تعد هي بحد ذاتها عناصر اساسية لحياة الشعب في أي حكم دستوري يصاغ في الوقت الحاضر ، ولذلك فان تلك المكاسب لابد من ان تدخل في صلب الدستور .

فلابد في رايي ان ينص في الدستور بصورة صريحة على تثبيت قواعد النظام الجمهوري وقواعد صيانة حقوق الانسان التي كانت هدفا رئيسا من اهداف نضال الشعب العراقي الذي اثمر ثورة ١٤ تموز . وفي سبيل ضمان ترابط هذين المبدأين الرئيسين ، النظام الجمهوري وحقوق الانسان اقترح النص في صلب الدستور على قيام هيئة أم محكمة عليا مستقلة عن جميع السلطات وبصفة خاصة عن السلطة التنفيذية تكون ملجا سواء للافراد او للهيئات السياسية او لغيرها من المنظمات للاحتكام في حالة تجاوز سلطات الدولة حدودها او استغلالها صلاحيتها في تنفيذ القوانين او الدستور) .

ودعا سيادته إلى ان يتضمن الدستور مبدا عدم انتخاب الشخص الواحد لرئاسة الدولة لمدد طويلة متصلة غير محدودة .

وقال :

وبما انني اعتقد بان من اهم مكاسب الثورة – ان لم يكن اهمها ما تم من القضاء على الاقطاع والاخذ بالاصلاح الزراعي ، فانني اقترح ان يثبت في الدستور المبدا الذي قام عليه الاصلاح الزراعي بصورة تضمن استئصال الاقطاع ومنع بقاياه من تهديد مكاسب الثورة .

وبما ان العراق عانى الامرين من الاحكام الاستثنائية (العرفية) سواء في انتحال الاسباب لاعلانها أم في طريقة تطبيقها أم في استمرارها من دون مسوغ لمدد غير محدودة ، لذلك ارى من الضروري النص في الدستور على ما يلي :

اولا : لا تعلن الاحكام العرفية الا بموافقة السلطة التشريعية وفي حالة تعذر ذلك عمليا تحدد مدة قصيرة لا تتجاوز الاسبوع الواحد – لدعوة البرلمان للموافقة عليها او رفضها . والا فان على البرلمان ان يجتمع من تلقاء نفسه للنظر في موضوع اعلان السلطة التنفيذية تلك الاحكام .

ثانيا : يصبح البرلمان في حالة انعقاد دائم اثناء قيام الاحكام العرفية لضمان مراقبة تنفيذ السلطة التنفيذية لتلك الاحكام .

ثالثا : تحدد الاحكام العرفية مقدما بمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر مثلا ، يجوز تمديدها بموافقة البرلمان إذا دعت الضرورة القصوى لذلك .

رابعا : ينص الدستور على ان الاحكام العرفية لا تعطل الدستور ولا تعطل القواعد القانونية الاساسية الضامنة لحقوق الانسان التي توقف الاحكام العرفية تنفيذها ، كما ينص على خضوع منفذي تلك الاحكام للمحاسبة من جراء اية مخالفة لذلك النص .

وبما انني اعتقد بان الدستور لا يمكن ان يكون دستورا ديمقراطيا الا إذا ضمن مبدا الفصل بين السلطات بالمفهوم الدستوري المتعارف عليه الذي سبقت الاشارة اليه ، وحيث ان التشريع يجب ان يكون هدفه الاصلي دائما سيادة الشعب وان هذه السيادة لا يمكن ممارستها عمليا الا بنوابه المنتخبين ، فمن الطبعي ان يكون لمجلس النواب المنتخب السلطة المطلقة في الاشراف على مختلف شؤون الدولة ومراقبتها بالنيابة عن الشعب ، صاحب السيادة .

كما انه يجب ان يضمن الدستور استقلال القضاء ضمانا تاما في عمله ، وهو تطبيق القانون من دون اية مؤثرات معرقلة لذلك التطبيق . واعتقد بان ضمان تنفيذ هذا المبدا الديمقراطي الاساس لا يمكن ان يتم الا بضمان تمثيل الشعب تمثيلا حقيقيا وفعالا في البرلمان . انني اعتقد بان من الضروري النص في الدستور على ضمان حرية الانتخابات بصورة حاسمة .

وارى ان الطريق الصحيح لتمثيل الشعب في البرلمان هي طريقة اجراء الانتخابات على اساس المناطق الموسعة التي يتم الترشيح فيها على اساس الانتخاب بالقائمة . ومن الواضح انه في ظل نظام كهذا يتمكن الافراد المستقلون من ترشيح انفسهم بصورة منفردة ولذلك ارى ان ينص في الدستور على طريقة الانتخاب هذه بصورة واضحة ، بحيث يقوم قانون الانتخابات على اسس ديمقراطية نص عليها الدستور .

كما انني اعتقد بان طريقة الانتخاب المذكورة هي الطريقة الاصلح للعراق ، لانني اعتقد بان وجود الاحزاب وتمثيلها للشعب بصورة صحيحة في الانتخابات هما الاساس الصحيح لقيام حكم ديمقراطي في مجتمع طبقي مثل المجتمع العراقي .

وفي رايي ان من الضروري ان يضمن استقلال القضاء في الدستور بالنص على تكوين مجلس قضاء اعلى بصورة تضمن اختيار اعضائه بحيث يكونون بعيدين عن اية مؤثرات من السلطة التنفيذية او الافراد ، وان تناط شؤون السلطة القضائية بهذا المجلس .

اعتقد بان ضمان وضع دستور يحقق المبادئ الديمقراطية المذكورة لا يمكن ان يتم – كما قلت انفا – الا عن طريق لجنة دستورية يكونها مجلس تاسيسي منتخب انتخابا حرا ممثلا لارادة الشعب وتتكون هذه اللجنة من بين اعضاء ذلك المجلس ، على ان يكون لها الحق في ان تستعين بالخبراء بالقانون في صياغة ذلك الدستور .

وفي رده على سؤال وجهه اليه رئيس رئيس تحرير صحيفة الشعب اللبنانية ، عن رأيه بعودة الحياة الدستورية ، اجاب الجادرجي بشيء من السخرية قائلا : " هناك قناعة عند الناس بانها لا تصير.. اما انا فاقول بانها قد تصير بالشكل الذي يريده هو .. أي الزعيم " [١].

قوبلت تصريحات الجادرجي بردود فعل سلبية من الصحف الحكومية ، فقد هاجمته صحيفة (العهد الجديد) واصفة اياه بانه " كان ظالما لنفسه وللتاريخ ، وظالما لحكومة الثورة الوطنية ، وظالما بالذات للجماعة العسكرية التي كان لها شرف تحرير العراق في الرابع عشر من تموز .. " [٢].

واشارت في مقال اخر إلى انه نطق كفرا بعد ان سكت دهرا . اما موقف الحزب الوطني التقدمي المنشق عن الحزب الوطني الديمقراطي ، فيذكر محمد حديد رئيس الحزب انه على الرغم من ان عبد الكريم قاسم كان يردد دائما في خطبه " جئنا للقضاء على الحكم الفردي " الا انه ظل فرديا طوال مدة حكمه ، فلم يكن جادا ابدا في اجراء الانتخابات التي كان يخشاها إلى حد كبير ، لانه كان يشعر انها تمثل قيدا ثقيلا على تصرفاته كمسؤول .. كما اكد انه لو اجرى الانتخابات لفاز فيها فوزا كبيرا الامر الذي اكده وطنيون تقدميون اخرون [٣].

وعلى الرغم مما قيل عن عدم جدية عبد الكريم قاسم في دعوته لاصدار الدستور الدائم والانتخابات ، فقد اشار العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين بان قاسم كان جادا في ذلك اذ ارسل في

---

(١) نقلا عن صحيفة المواطن ، العدد ٢٥٣ في ٣٠ /١٢/ ١٩٦٢ .

(٢) صحيفة العهد الجديد ، العدد ٤١١ و٤١٢ في ٢٤ و ٢٥ /٤/ ١٩٦٢ .

(٣) د. عادل تقي البلداوي ، الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري الاول ، بغداد ص ١٠٦ .

طلب العديد من الشخصيات امثال كامل الجادرجي وحسين جميل واخرين .. وكان اصراره على اصدار الدستور نكاية بعبد الناصر الذي كان يتهمه بالفردية والدكتاتورية .

يؤكد اسماعيل العارف ان عبد الكريم قاسم كلف وزير العدل تأليف لجنة من القانونيين المتضلعين لوضع مسودة الدستور الدائم للجمهورية العراقية مسترشدين بالدساتير الديمقراطية المطبقة في الدول الشرقية والغربية ودول العالم الثالث وفعلا تم وضع مواد هذا الدستور . وكان من المقرر ان تعرض على لجنة موسعة لدراستها وتدقيقها لوضع اللمسات النهائية عليها ومن ثم تنتخب جمعية تأسيسية تناقش المواد وتقرر الدستور خلال الذكرى الخامسة للثورة (١٤ تموز ١٩٦٣) [١].

يبدو ان مسالة الديقراطية واصدار الدستور الدائم قد افقدت عبد الكريم قاسم المقربين اليه وفي مقدمتهم الحزب الوطني التقدمي الذي اقتنع بعدم جدية عبد الكريم قاسم في الحكم الديمقراطي واصراراه على حكم البلاد حكما فرديا فاصدر محمد حديد زعيم الحزب بيانا يوم ٢ تموز ١٩٦٢ ، اوضح فيه ان الحكم العسكري لا ينسجم ومصالح البلاد واعلن قرار الحزب بوقف نشاطه السياسي ووقف اصدار صحيفته (البيان). اشار إلى الاسباب التي دعت إلى اتخاذ مثل هذا القرار هو ان الوضع العام جعل من العسير جدا ممارسة نشاط سياسي طبيعي في ظله حتى ان الحزب لم يعد له دور اساس يقوم به بسبب اطالة مرحلة الانتقال واستمرار الاحوال الاستثنائية والتأخير في اقامة النظام الدستوري البرلماني الذي تستطيع فيه الاحزاب السياسية ممارسة وظيفتها الاساسية وابتعاد الناس عن العمل الحزبي العلني بسبب موقف اجهزة الدولة غير المشجع له [٢].

التوقيع على خطة التنفيذ الثالثة للاتفاقية بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

جرت يوم ٢١ شباط في قاعة الاجتماعات في ديوان وزارة المعارف مراسيم التوقيع على خطة التنفيذ الثالثة للاتفاقية المعقودة بين الجمهورية العراقية من جهة وجمهوريات الاتحاد السوفيتي من جهة اخرى.

وقد حضر الاحتفال من الجانب العراقي الزعيم الركن اسماعيل العارف والدكتور عباس طه النجم وكيل وزارة المعارف، والدكتور طه الحاج الياس مدير العلاقات الثقافية العام بالوكالة ومدير التبادل الثقافي ومدير البعثات ومدير الاستعلامات. وحضر الاحتفال من الجانب السوفياتي السيد ميخائيل باكوفليف سفير الاتحاد السوفياتي في بغداد، وكذلك الملحق الثقافي السوفياتي في السفارة السوفياتية.

---

[١] اسماعيل العارف اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ص ٤٣٣ - ٤٣٤ .

[٢] صحيفة الايام ١٩٦٢/٧/٣.

وبعد ان تمت مراسيم التوقيع على الخطة، القى السفير السوفياتي كلمة اشار فيها إلى ان العلاقات السوفياتية – العراقية تتطور يوما بعد يوم بعين الرضا في حقول الاقتصاد والتجارة والثقافة. وان التعاون بين البلدين يقوم على المبادئ السامية للتعايش السلمي والمساواة التامة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، والمنافع المتبادلة والهدف المشترك النبيل لتعزيز النضال ضد الاستعمار.

ونوه السفير السوفياتي بثورة الرابع عشر من تموز التي صفت الحواجز المصطنعة في طريق العلاقات السوفياتية – العراقية، وباهمية العراق من حيث كونه مهدا للحضارة البشرية جمعاء.

ومن ثم رد السيد وزير المعارف على كلمة السفير السوفياتي فقال ليسمح لي السفير السوفياتي المحترم واعضاء السفارة الحاضرون واخواني من موظفي وزارة المعارف، ان اعرب عن سروري وشكري لسيادة السفير بالذات وجميع من اسهموا في اعداد خطة التنفيذ الثالثة بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفياتي.

ولابد لي والفرصة سانحة ان احيي الجهود الصادقة التي بذلها السفير السوفياتي في هذا الحفل، واحيي فيه خاصة هذا التفهم العميق لروح العلاقات الودية بين بلدينا وامل ان تكون هذه الخطة بداية لتطوير العلاقات فيما بيننا من حسن إلى احسن كلما مر الزمن، ومما يدعو إلى السرور هو اننا قد اصبحنا يتفهم بعضنا بعضا، تفهما مبنيا على المصالح المتبادلة المشتركة بين كلا الجانبين، وقائما على النيات الحسنة التي يضمرها كل منهما، ولاشك في ان هذه الروابط الوثيقة بين بلدينا، وخاصة في المجال الثقافي ستكون الاساس لتقوية علاقاتنا في الحقول الاخرى، وهذا يتمشى بطبيعة الحال مع خطة الجمهورية العراقية في توطيد علاقاتها وروابطها مع جميع الدول الصديقة، ويستمد قوته من الانطلاق الذي حصل عليه العراق بعد ثورة (١٤) تموز العظيمة التي فجرها وقادها سيادة الزعيم الامين اللواء الركن عبد الكريم قاسم، فقد كسرت الحواجز والقيود القديمة التي وضعها الاستعمار، وفتحت للعراق جمبع المنافذ على العالم الخارجي، واتاحت للشعب العراقي ان يؤسس العلاقات الودية مع الدول والشعوب كافة، هذه العلاقات التي كانت ممنوعة في الماضي مع بعض الدول الصديقة ومنها الاتحاد السوفياتي واننا من جانب الجمهورية العراقية، نرحب كل الترحيب بكل تعاون متكافئ بين الطرفين مبني على تفهم احدنا الاخر، امانيه ومطامحه، وحاجاته في الحقول العامة.

كلمة اخيرة، اود ان اكرر شكري للسفير السوفياتي واعضاء السفارة السوفياتية والمسهمين في اعادة هذه الخطة، راجيا ان نستمر على عقد الاتفاقيات والخطط المماثلة في المستقبل.

هذا وعلمت وكالة الانباء العراقية ان هذه الخطة الثقافية بين البلدين تسري لعام واحد وان من اهم بنود هذه الخطة تبادل الزمالات وتخصيص ٤٧٠ مقعدا دراسيا لخريجي المعاهد .

مع بدء عام ١٩٦٢ ، نشطت العلاقات بين العراق وسورية ، فقد وجهت سورية دعوة لوزير خارجية العراق لزيارتها ، وقد وافق مجلس الوزراء على تأليف وفد ، بناء على كتاب وزارة الخارجية ذي الرقم ١٩٤٥ في ١٤ كانون الثاني ١٩٦٢ ، برئاسة وزير الخارجية هاشم جواد وعضوية كل من مصطفى كامل ياسين مدير عام الدائرة السياسية وسامي الصفار مدير عام الدائرة العربية وعبد الحسين القطيفي مدير عام الدائرة الحقوقية وناصر الحاني سفير الجمهورية العراقية في بيروت ورشيد رؤوف القائم باعمال السفارة العراقية في دمشق وهاشم الطبقجلي مدير دائرة التشريفات ومن وزارة الدفاع الزعيم الركن فريد ضياء الدين معاون رئيس اركان الجيش والزعيم الركن عبد الجبار السعدي قائد الفرقة المدرعة الرابعة والمقدم عبد الواحد عبد المنعم[١] .

تلا هذا التطور تبادل الوفود بين العراق وسورية ولاسيما في شباط واذار . ففي ٢٨ شباط غادر وفد عسكري عراقي إلى دمشق استقبله عبد الكريم قاسم قبل يوم وتحدث اليه عن شؤون العراق ومبادئه الانسانية وعن قدرات الجيش العراقي وأكد " ان الجيش في خدمة الشعب وهو جيش الامة العربية وان من واجبه تحطيم العدوان في ارجاء البلاد العربية وسحق عناصر الاستعمار وحمل الوفد تمنياته الصادقة إلى سورية وان يبارك الله بالصادقين المخلصين العاملين لوجه الله "[٢] تلا ذلك لقاء عبد الكريم قاسم والرئيس السوري ناظم القدسي وكان عبد الكريم قاسم قد اخذ ينسق مع العناصر المعادية لعبد الناصر في الجمهورية العربية السورية بعد انفصالها عن مصر وذلك كمخرج للازمة الخانقة التي يعانيها نظامه . وتحت ضغط اكرم الحوراني الذي كان حزبه يشترك في اربع مناصب وزارية في الحكومة السورية وافق الدكتور ناظم القدسي رئيس الجمهورية العربية السورية ورئيس وزرائه الدكتور معروف الدواليبي على الاجتماع برئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم في الرطبة للتعاون المشترك بينهما.

وكان عبد الكريم قاسم قد اوفد سفير سورية في بغداد العميد فهمي سلطان لاخذ موافقة ناظم القدسي على مقابلته قرب الحدود العراقية السورية . وعندما طلب القدسي موافقة مجلس الامن القومي السوري على ذلك انقسم المجلس على نفسه بين مؤيد ومعارض. ولكن القدسي اصر على لقاء عبد الكريم قاسم معللا اصراره على ذلك بان اللقاء سيزيد الخلاف بين عبد الكريم قاسم والكويت وان ذلك سيمكن سورية من الحصول على القرض المالي الكويتي الذي ستتقدم به سورية وقد سافر رئيس

---

[١] د . ك . و ، ملفات مجلس السيادة ، الملف ٤٤٥ .

[٢] صحيفة الثورة في (١ اذار ١٩٦٢) .

الجمهورية السورية ورئيس وزرائه مع ضابطين من الجيش برتبة عميد وهما صبري السيد وسليم الصالح وقد اجتمع الوفد مع عبد الكريم قاسم في الرطبة وقد صدر البيان الاتي:-

" تم الاجتماع يومي ٨ و ٩ شوال سنة ١٣٨١ هـ الموافق ١٤ و ١٥ اذار سنة ١٩٦٢ في منطقة الرطبة -الدكتور ناظم القدسي رئيس الجمهورية العربية السورية وسيادة الزعيم اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة في الجمهورية العراقية . وقد حضر الاجتماع السيد الدكتور معروف الدواليبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية العربية السورية وسيادة هاشم جواد وزير خارجية الجمهورية العراقية ورافقه مستشارون مدنيون وعسكريون.

بحث المجتمعون الوضع السياسي العام في البلاد العربية واستعرضوا الصعوبات والمشكلات والخلافات القائمة التي تعترض العلاقات بينهما وراوا ان بحث هذه الامور على الصعيد الرسمي بوضوح وبصراحة يبن ممثلي الدول العربية واطلاع الرأي العام عليها يسهل حلها . كما راوا ان الظروف السياسية الحالية وخطر (اسرائيل) المتزايد واستمرارها في تنفيذ مشاريعها العدوانية تفرض الاسراع في سلوك السبيل القويم العلمي للحفاظ على مصلحة العرب العليا .

وبعد ان استعرض المجتمعون مختلف الوسائل التي جرت لمعالجة هذا الموضوع رأوا:-

آ - دعوة الدول العربية إلى مؤتمر يعقد خلال ثلاثة اشهر في المكان والزمان الذي تقرره اكثرية الدول التي تلبي الدعوة .

ب - تعيين لجنة تحضيرية لهذا الغرض يسمى اعضاؤها خلال اسبوعين من تاريخ هذا البيان ينضم اليها مندوب عن كل دولة عربية توافق على الاشتراك بهذا المؤتمر وتقوم هذا اللجنة بالاعمال التمهيدية للمؤتمر وتهيئة الابحاث والاقتراحات الكفيلة بايجاد حلول عملية للقضايا المعروضة عليها .

وتذاكر المجتمعون في المشاريع التي تتكلم عنها جهات معينة بين وقت واخر لمشروع سورية الكبرى والهلال الخصيب ومشاريع امارات الخليج فرأوا ان كل ذلك يدخله الاستعمار على بعض ذوي النيات الحسنة او المطامع الخاصة وليس من هدف له الا اعاقة السير العربي الصحيح نحو التدرج إلى اتحاد يطمئن آمال الشعوب العربية ويحقق اهدافها التاريخية فرأى المجتمعون ضرورة تنبيه العرب على اخطار مثل هذه المشاريع التي يتستر وراءها الاستعمار لأنها ليست نابعة من مصالح الامة العربية .

وتناول البحث خطر الاستعمار بصورة عامة في المنطقة العربية والاستعمار البريطاني بصورة خاصة في منطقة الخليج العربي وحق العراق في الكويت وقد انفق الجانبان على ان هذه القضية اتفق السلام العام في البلاد العربية كما تهم سلامة العراق وان من مصلحة العرب ان تحل هذه القضية بالطرائق السلمية وان يجرى بحثها على الصعيد العربي في المؤتمر المقبل .

ورأى المجتمعون ان يتقدموا للمؤتمر بالاقتراحات الآتية :

اولا : الناحية العسكرية .

١. وجوب قيام اتفاق عربي بين الدول العربية المتحررة والراغبة في ذلك واقامة قيادة بينها تكون قادرة على العمل في كل ظرف من الظروف وان يضع المؤتمر توقيتا سريعا ومقبولا لقيام هذه القيادة .

٢. تؤلف بعد الاتفاق العسكري لجان مشتركة لبحث الطرائق السريعة والكفيلة لتطوير هذا الاتفاق بصورة تدريجية للتوصل إلى ايجاد قوة عسكرية موحدة للدول الداخلة فيه .

٣. يرى المجتمعون ان قيام الاتفاق العسكري والقيادة المشتركة هو التعبير الصحيح عن الشعور بمسؤولية الدول العربية المتحررة لدرء الاخطار العاجلة المحيطة بالوطن العربي .

ثانيا : الناحية الاقتصادية :-

١. وجوب قيام اتفاق اقتصادي بين الدول العربية الراغبة في ذلك على تنفيذ وتطوير مجلس اقتصادي تساعده لجان تعمل بصورة خاصة على تنسيق التصنيع بين البلاد الداخلة في الاتفاق بما يتفق مع امكانات كل منها وحاجتها الاستهلاكية وان تقوم بدراسة وتنسيق التكامل الاقتصادي بين البلاد العربي بغية تطوير اقتصادها .

٢. تكون مقترحات اللجان المذكورة ملزمة لكل من الدول الداخلة في الاتفاق بعد اقرارها من المجلس الاقتصادي .

٣. ان دراسة اللجان يجب أن تكون على اساس ان الوطن العربي يؤلف مجموعة اقتصادية متكاملة ومنسقة .

ثالثا : الناحية الثقافية :-

١. وجوب قيام اتفاق ثقافي بين الدول العربية الراغبة في ذلك يشرف على تنفيذه وتطويره مجلس ثقافي اعلى تساعده لجان متخصصة تتقدم له بدراساتها واقتراحاتها حسب حاجة كل قطر وتطوره .

٢. تكون مقترحات اللجان المذكورة ملزمة لكل من الدول الداخلة في الاتفاق بعد اقرارها من المجلس الثقافي .

رابعا :- الناحية السياسية :-

ايجاد اداة سياسية فعالة توحد السياسة الخارجية للدول الداخلة في الاتفاق العسكري وتكون قراراتها ملزمة لها كما تعمل هذه الهيئة على ايجاد الطرائق العملية لتنسيق السياسة الخارجية بين هذه الدول وبين الدول العربية الاخرى . ويرى المجتمعون ان على هذه الهيئة واللجان العسكرية والاقتصادية والثقافية والسياسية ان تعالج بوضوح جميع المواضيع المعروضة بغية تحقيق اتحاد عربي

متطور متدرج يماشي ظروف وحاجات كل قطر من الاقطار الداخلة فيه مستفيدين من تجارب الماضي لتجنب كل مأمن شأنه اعاقة الوصول إلى هذا الهدف السامي .

ويرى المجتمعون ان اهداف الاستعمار والصهيونية العالمية واعداء العروبة اثارة الشكوك في نيات العرب بعضهم ازاء بعض اذ يجد الاستعمار ذلك احسن وسيلة لتحقيق مطامعه والحيلولة دون أي تقارب لبناء مثمر تتوق الامة العربية للقيام به من اجل حاضرها ومستقبلها .

يعلن المجتمعون في ما اتخذوه من اقتراحات ومقررات انهم يبغون ايجاد مناهج عملية تؤدي إلى تنسيق وتوجيه الجهود وتنسيق القوى المتحررة كخطوة اولى يجب ان تعقبها خطوات اخرى في سبيل تحقيق الاهداف العربية المشتركة .

ويرى المجتمعون الوضع التاريخي والجغرافي للدول العربية وانهم لا يبغون من هذه الدعوة أي كسب خاص داخلي او خارجي او دعائي او اضعاف للجامعة العربية انما وضعهم التاريخي والجغرافي يملي عليهم هذا او على الدول المتحررة منها القيام بهذا الواجب المقدس من دون ان يمنون به على احد من بني جنسهم لانهم يعتقدون ان قوة اية دولة عربية هي قوة للعرب جمعيا . وان ضعف اية دولة عربية هو ضعف للعرب جميعا . وان من واجب اي شعب عربي تساعده ظروفه على تلبية الدعوة للعمل لهذا الامر هو واجب مقدس يحاسبه التاريخ على تلكؤه في القيام به . ويحرص المجتمعون على ان لا تكون لمشاحنات الماضي أي تأثير في هذه الدعوة خيرة البناء ومهيبين بالمسؤولين في العالم العربي ان يكونوا متسامحين مع اخوانهم وبني جلدتهم غير حاقدين بسبب ما نشر من دعايات واذاعات واضعين نصب اعينهم المصلحة العليا للعالم العربي !! "

وتجدر الاشارة هنا إلى ان القوميين كانوا قد قرروا اسقاط طائرة عبد الكريم قاسم التي ستقله إلى الرطبة تمهيدا للاستيلاء على الحكم . ولكن عارف عبد الرزاق المكلف بهذا الواجب وكان برتبة مقدم ركن طيار وآمر قاعدة الحبانية قد فت في عضده وجود العقيد محسن الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية على الطائرة والرفيعي كان صديقا لعارف عبد الرزاق ومعروفا باتجاهاته القومية المساندة للقوميين ضد الشيوعيين .[١]

---

[١] خليل ابراهيم حسين الزوبعي ، موسوعة ١٤ تموز ج ٨ عبد السلام عارف . ماله وما عليه (غير منشور) ص ٢٦٥ – ٢٦٨ .

وزير الخارجية يقول : العدوان على سورية
عدوان على العراق

صرح وزير الخارجية هاشم جواد يوم ١٨ اذار ١٩٦٢ ان الجمهورية العراقية تعد كل اعتداء على سورية عدوانا على العراق نفسه وقد جاء ذلك في تصريح ادلى به إلى وكالة الانباء العراقية تعليقا على العدوان الصهيوني على سورية . وجاء في التصريح " ان الجيش العراقي على اتم الاستعداد دائما لتلبية أي نداء يتلقاه من الشقيقة سورية للاشتراك فعليا وعلى الفور في سحق المعتدين وكلما دعت إلى ذلك ضرورة الدفاع عن المصالح العربية .. انه اذ يسترعي انتباه العالم اجمع إلى هذه الاعمال الاجرامية التي ترتكبها العصابات الصهيونية يحذر اسرائيل ومن يساندها من قوى الاستعمار من قضية التمادي في سياسة الاعتداء وانكار حقوق الامة العربية "[١] .

وعن الانقلاب الذي حدث في سورية قال قاسم : " ان الحركة الاخيرة في سورية هي حركة داخلية صرف ، واننا متضامنون مع اخواننا السوريين وان علاقاتنا معهم امتن واقوى من أي وقت مضى وستزداد علاقاتنا رسوخا وقوة على مر الايام[٢] .

اما حزب البعث العربي الاشتراكي فقد اوضح رايه في الانقلاب الذي قاده عبد الكريم النحلاوي يوم ٢٨ اذار ١٩٦٢ كالاتي :

٢ نيسان ١٩٦٢ .

بشأن الموقف في سورية
اسباب انقلاب ٢٨ اذار

ان الكتلة التي قامت بانقلاب ٢٨ ايلول بعد ان نجحت في تصفية عناصرها المتطرفة نحو اليمين، وجدت ان تمادي الحكومة القائمة والمجلس التأسيسي الذي يؤيد الحكومة باكثريته ، خلق كراهية للوضع القائم بسبب تمثيله الكامل للرجعية الحاقدة المستغلة متمثلة في احزاب الشعب والوطني والتحرير والاخوان المسلمين والكتلة العشائرية الاقطاعية . وان النقمة الشعبية بدأت تمتد من الحكم المدني إلى رجال الجيش مما كان يشير إلى عدم امكانية استمرار الوضع من جهة واحتمال قيام انقلاب عسكري يطيح بالحكم المدني ورجال انقلاب ٢٨ ايلول معا . لذلك فقد بادرت كتلة عبد الكريم النحلاوي إلى القيام بالانقلاب الاخير .

---

[١] صحيفة الثورة في ١٩ اذار ١٩٦٢ .

[٢] حديث قاسم مع محرر صحيفة الثورة في ١ نيسان ١٩٦٢ .

وضع الانقلاب

١. ان معظم القوى المدنية غير مستعدة للتعاون مع الكتلة العسكرية الانقلابية خوفا من انقلاب جديد يطيح بهم وبالعسكريين .
٢. ان طبيعة القائمين على الانقلاب تجعلهم بصورة طبيعية ضد اليمين المتطرف وضد الحركة التقدمية المتمثلة في حزبنا وتمثل في الواقع شكلا جديدا يماثل عهد الشيشكلي .
٣. ان عدم تأليف حكومة مدنية حتى الان وعدم مبادرة العسكريين لاعلان انفسهم حكومة لسورية يدل على ضعف العسكريين شعبيا وداخل صفوف الجيش مما يحمل بذور زوالهم .
٤. ان كون كتلة محصورة في دمشق اولا ، ولان اشخاصها من ذوي الرتب الصغيرة وليس لهم مكانة او مرتكز شعبي ، يجعل احتمال استمرارهم في السيطرة موضع شك .

موقف عبد الناصر والقوى المؤيدة له

لقد شجع عبد الناصر الانقلابيين في حركتهم واعرب عن تأييد متحفظ لهم في اليوم الاول للانقلاب للاسباب التالية :

١. نكاية بالرجعية القائمة على الحكم والتي يتبادل معها هجوما حادا مكشوفا .
٢. رغبة عبد الناصر في ان لا يكون البديل لحكمه الا حكم عسكري ديكتاتوري .
٣. محاولة اظهار سورية بمظهر العاجزة عن تحقيق الاستقرار الذاتي لها او تحقيق صفة حكم ديمقراطية ، وان البديل الوحيد لحكمه الديكتاتوري حكم اضعف واكثر تماديا في الديكتاتورية .
٤. يأمل عبد الناصر ان تفتح سلسلة الانقلاب فرصة امامه وامام العناصر المدنية والعسكرية الموالية له فرصة تحقيق انقلاب لصالحه .

احتمالات الموقف

١. لما كان الحكم القائم غير مستقر لفقدانه كل ضمانات الاستقرار والاستمرار فمن المتوقع ان تبادر جميع القوى على استغلال هذا الظرف لصالحها عن طريق تحقيق انقلاب عسكري ، وما حوادث حلب التي لم تتضح هويتها تماما الا دليل على هذا الموقف .
٢. ان موقف حزبنا آنيا يجب ان يرتكز على معطيات عملية تحسب بدقة ضمن وضع متغير ومتطور ، لذلك فأن المسؤولية التي تقع على الحزب في هذه الايام القلائل هي مسؤولية تحقيق موقف لا تسجيله .

على جماهير الحزب ان تكون متأهبة ويقظة في هذه الظروف الخطيرة وان تتابع تطورات الموقف وان تطرح الشعار التالي :

ان تجربة الوحدة بما فيها من نواح ايجابية وسلبية دللت على ان المهمة الاساسية لشعبنا في سورية هي مهمة تجديد الوحدة على اسس حددها دستور الحزب وشعاراته المرحلية بحيث تضمن التكافؤ والتكامل بين الاقاليم المتحدة ، وان تنبعث عن ارادة شعبية واعية حرة ، لتحقيق حكم قومي ديمقراطي اشتراكي[١] .

القيادة القطرية

٢ / ٤ / ١٩٦٢

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على عقد الاجتماع الخاص باللجنة العراقية السورية المشتركة للتداول والموافقة على المقترحات التي تقدمت بها وزارة التجارة لهذه اللجنة وابداء التسهيلات الخاصة بالتبادل التجاري بين البلدين وكان الجانب السوري قد ابدى استعداده لالغاء السمات بين العراق وسورية وتقرر تكليف وفد عراقي للمشاركة في اجتماعات الجنة العراقية السورية برئاسة وزير التجارة وعضوية اثني عشر عضوا بقصد توسيع التبادل التجاري فيما ترشح عن الجانب السوري وزير المالية والاقتصاد.

واصدر البنك المركزي العراقي تعليماته بشأن تنفيذ الاتفاق الاقتصادي المعقود بين الجمهورية العراقية والجمهورية السورية بشأن التأديات بين الجمهوريتين وتنص هذه التعليمات على اجراء جميع التأديات بين البلدين بموجب المادة الحادية عشرة من تعليمات التحويل الخارجي ابتداء من الثالث من كانون الثاني ١٩٦٢ وتستثنى من ذلك الاعتمادات المستندية المفتوحة والمعاملات الجارية الاخرى الملتزم بها قبل التاريخ المذكور اذ تسري عليها التعليمات المنصوص عليها في الترتيبات الفنية للمدفوعات بين الجمهوريتين العراقية والسورية على ان تجرى تسوية هذه المبالغ خلال مدة لا تتجاوز الاشهر الستة وتعد الترتيبات الفنية للمدفوعات بين البلدين المنصوص عليها بتعليمات التحويل الخارجي سارية المفعول فقط على المعاملات الجارية مع الجمهورية العربية المتحدة ولا تشمل تلك الترتيبات المعاملات الجارية مع سورية . وقد قامت وزارة التجارة باعلام الدوائر والمصارف والمؤسسات والجهات الاخرى ذات العلاقة بهذه التعليمات .

---

[١] نضال البعث ، ج ٧ ، ص ١٩١ – ٢٨٢ .

وكان العراق وسورية قد وقعا اتفاقية عام ١٩٦١ اقرت من حيث المبدأ اعفاء البضائع المتبادلة بين البلدين من الرسوم الكمركية باستثناء بعض البضائع التي تخضع إلى تعريفات كمركية مخفضة . كما نص الاتفاق على تسهيل انتقال رؤوس الاموال بين البلدين وعلى حرية انتقال الاشخاص والغاء السمات وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي بشتى انواعه واشكاله . واضافة إلى ذلك فقد نص الاتفاق على ان تشجع الحكومتان انشاء مؤسسات استطلاعية مشتركة تزاول نشاطها في مختلف الميادين الاقتصادية ، ويسهم البلدان في رأسمالها . وتنفيذا لهذا الاتفاق اجتمعت اللجنة المشتركة في دمشق واعطت مجموعة من التوصيات الايجابية التي من نشأتها توسيع التبادل التجاري ودعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين . وبخصوص ميزات الاتفاق الاقتصادي الاخير الذي توصلت اليه اللجنة المشتركة نتيجة اجتماعاتها في دمشق بين العاشر والسابع عشر من هذا الشهر ، لقد عالجت اللجنة المشتركة نتائج تطبيق اتفاق التعاون المذكور خلال الاشهر الماضية وتخفيف القيود الشكلية والادارية ومنح الاجازات حكما وبصورة فورية واستثناءها من نظام المخصصات ، وذلك بالنسبة إلى جميع السلع والبضائع التي لا ينتجها العراق . كما نص على سد حاجة كل من البلدين من بضائع البلد الاخر واعطائها الافضلية في الاستيراد . وتضمن الاتفاق تسهيلات جديدة واضافية لتشجيع انتقال رؤوس الاموال لاغراض الاستثمارات الانتاجية والاسهام بتطوير اقتصاديات البلدين ونص ايضا على السماح لرعايا البلدين بالدخول إلى البلد الاخر من دون تأشيرة دخول . كما أقر عددا من التسهيلات الخاصة بالاقامة وممارسة النشاط الاقتصادي بانواعه كافة.

وقد ناقش مجلس الوزراء يوم ٢٥ حزيران مقترحات اللجنة العراقية السورية المشتركة واقر تنفيذ ما جاء فيها من توصيات كانت بعنوان (التعاون التجاري مع سورية) ووافق على مقترح وزارة التجارة الذي جاء فيه : " تنفيذا لرغبة سيادة الزعيم اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة بوجوب المبادرة إلى اتخاذ خطوات جذرية لتحطيم الحواجز والحدود التي اوجدها الاستعمار بين البلاد العربية واهمية اتباع خطة منسقة ومتطورة تستند إلى اسس سليمة وتضمن مصلحة الشعب في جمهوريتنا الغالية ومصلحة الامة العربية في كل مكان مع توحيد جهودها واحلال التعاون والتقارب بينهما في مختلف الميادين " ، فقد حصلت موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ / ٦/ ١٩٦٢ على اقرار تنفيذ ما جاء في توجيهات اللجنة المشتركة المنوه عنها في كتاب وزارة التجارة المرقم م /٥٠٢ والمؤرخ في ٢٥ /١٩٦٢/٦ بعنوان التعاون التجاري مع سورية.[١]

---

[١] د . ك . و ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري ، الملف ٦ .

وفي اطار العلاقات العراقية – السورية ، جرت اتصالات بين حكومتي البلدين في مجال التبادل التجاري ، وألفت لجان من الجانبين تتولى العملية ، وقد ادى ذلك الاجراء إلى فسح المجال امام عدد كبير من التجار لاستيراد منتجات ومصنوعات سورية ، وسهلت وزارة التجارة هذه العملية باصدار اجازات استيراد لعدد كبير من التجار وذلك عملا بخطة التعاون القائمة بين الجمهوريتين ، وفي مجال الري اتفق البلدان على التفاوض لانشاء مشروع سد اعالي الفرات ، فألف العراق وفدا مثلت فيه الوزارات المعنية وتم اعداد الدراسات من الطرفين بشأن المشروع واقترن ذلك بموافقة مجلس الوزراء بجلسته في ٢٠ اب ١٩٦٢ [١]. كما وافق مجلس الوزراء بجلسته في ٢٥ تشرين الثاني على مشروع التعاون الفني بشؤون النفط مع الجهات السورية وطريقة تبادل المعلومات النفطية ذات العلاقة بنتائج التحري والحفر والانتاج ، وفي الجلسة ذاتها وافق المجلس على توسيع منطقة اعمال قنصلية حلب وادلب ودير الزور والرقة والحسكة والرشيد ، وذلك لرفع درجة القنصلية المذكورة إلى قنصلية عامة[٢].

وكانت وزارة التجارة قد طلبت إلى مجلس الوزراء الموافقة على اشتراك سورية في معرض ١٤ تموز لسنة ١٩٦٣ ، بناء على عرض تقدمت به سفارة الجمهورية السورية في بغداد ، ووافق مجلس الوزراء على كتاب وزارة التجارة المرقم م ١١٧٨ في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٢ [٣] .

اجراءات جديدة لتعزيز العلاقات العراقية – السورية

صرح وكيل وزارة الداخلية ان تعليمات جديدة قد صدرت يوم ١٢ ايلول ١٩٦٢ يستثنى بموجبها رعايا الجمهورية العربية السورية من سكان مناطق الحدود من احكام قانون اقامة الاجانب . واضاف ان هذه التعليمات قد صدرت استنادا إلى السلطة المخولة لوزير الداخلية بموجب الفقرة السادسة من المادة التاسعة والعشرين من قانون اقامة الاجانب رقم ٣٦ لسنة ١٩٦١ . وستنفذ هذه التعليمات ابتداءا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية ، وكانت وزارة الداخلية قد اصدرت في شهر تموز ١٩٦٢ قرارا برفع سمة الدخول لمواطني الجمهورية العربية السورية ، كما اتخذت الجمهورية العربية السورية قرارا مماثلا .[٤]

---

[١] صحيفة الثورة في ٢١ اب ١٩٦٢ .

[٢] د . ك . و ، مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري الملف ٦ القرار ١١ و ١٢ .

[٣] د . ك . و ، ملفات مجلس السيادة ، الملف ١٢٩ و ١٧ ص ٤٧ .

[٤] صحيفة الثورة في ١٣ ايلول ١٩٦٢ .

وقال ان هذه التعليمات تشترط على رعايا الجمهورية العربية السورية من سكان مناطق الحدود الذين يدخلون الاراضي العراقية بصورة غير مشروعة ومن دون موافقة سلطات الحدود العراقية عدم تجاوزهم مناطق اخرى الا إذا كان دخولهم لقضاء اشغالهم المعتادة .

وتنفيذا لما تم الاتفاق عليه غادر العراق في ٢٤ ايلول ١٩٦٢ وفد يضم ستة اعضاء لاجراء مباحثات بشأن الافادة من مياه نهر الفرات ، وكان الوفد برئاسة السيد مفتش الري العام ، الذي اشار إلى ان الهدف الاساس من هذه المباحثات هو وضع اسس لتنظيم استثمار مياه الفرات بشكل يمكن به جني احسن الفوائد لمياه هذا النهر .[١]

وتعزيزا للعلاقات السورية – العراقية حضر عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء وعدد من الوزراء ورئيس اركان الجيش ، الحفل الذي اقامته سفارة الجمهورية السورية في بغداد يوم ١٧ نيسان ١٩٦٢ بمناسبة عيد الجلاء وهنا الشعب السوري وحكومته بذلك العيد الوطني .[٢] وقررت وزارة المعارف فتح ملحقية ثقافية في دمشق من اجل تطوير وتوسيع العلاقات الثقافية بين البلدين [٣] .

تسويق التمور

كانت التمور من بين صادرات العراق المهمة وكانت لها اسواق واسعة في الهند والصين وكثير من الدول الاسلامية وفي اسيا لكن تجارتها كانت تجابه مشكلات كثيرة في بعض المواسم وكان مدير الجمعية التعاونية لمنتجي تمور المنطقة الوسطى قد تحدث للصحف مبينا ان المنطقة الوسطى من العراق تنتج ثلث انتاج العالم من التمور وانه ستجرى المباشرة بتسلم التمور بعد ايام من المنتجين كافة. ولكن اسعار التمور لموسم ١٩٦٢ شهدت تدنيا كبيرا فتساءلت الصحف عن الجهة المسؤولة عن تدهور اسعار التمور في المنطقة الوسطى . وقد رد مدير الجمعية التعاونية لمنتجي تمور المنطقة الوسطى عن اسباب هذا التدهور وصعوبة تصدير كميات كبيرة من التمور وان الجمعية تحاول انعاش السوق في هذه المنطقة . ولذلك اتخذت مصلحة التمور العراقية على عاتقها مهمة ترويج هذه التجارة وايجاد اسواق جديدة وألفت الوفود لزيارة عدد من البلدان مثل الهند وباكستان والصين والاتحاد السوفيتي واليابان للتعرف على حاجتها من التمور . وقد اعلنت المصلحة يوم ١٣ اذار ١٩٦٣ .

---

[١] صحيفة الثورة في ٢٥ ايلول ١٩٦٢ .

[٢] صحيفة الثورة في ١٨ / ٤ / ١٩٦٢ .

[٣] نفسه ٨ / ٨ / ١٩٦٢ .

عن اتمام عقد الصفقة الثالثة لبيع التمور العراقية إلى جمهورية الصين الشعبية .

وتبلغ كمية التمور لهذه الصفقة ٢٤ الف طن من تمور زهدي الفرات لاغراض الاستهلاك البشري بلغت قيمتها زهاء ٤٢٨ الف دينار .

وصرح السيد حميد حسين الناصر مدير مصلحة التمور العراقية العام بالوكالة ان مجموع كميات صفقات التمور الثلاث التي عقدت مع الصين الشعبية وحدها ولهذا الموسم فقط بلغ اكثر من ٦٣ الف طن بقيمة تقارب المليون واربع مئة الف دينار .

وكانت الصين الشعبية قد عقدت صفقتين لشراء تمور هذا الموسم ، معظمها من تمور زهدي الفرات المعبأة بالاكياس والصفائح ، ومحسنة الكبس بالصناديق الخشبية المهيأة بالمكابس الحديثة التي انشاتها مصلحة التمور في عهد الثورة وقد بلغت كمية الصفقتين المذكورتين اكثر من ٣٨ الف طن قاربت اقيامها مليون دينار .

وقال السيد حميد حسين الناصر ان هذه الصفقات تمت بمقتضى الاتفاقية التجارية ، المعقودة بين البلدين ، والتي جددت في الثامن عشر من شهر تشرين الاول الماضي . ووقعت في بغداد ، وبموجب الكتاب الثاني الملحق بالاتفاقية المذكورة ، وافقت جمهورية الصين الشعبية على شراء ٦٥ الف طن من التمور للموسم الحالي .

واضاف السيد الناصر ان شراء الصين الشعبية الصديقة هذه الكمية الكبيرة من تمورنا ، وبالقيمة الضخمة المشار اليها له دلالته واهميته البالغة في تجارة التمور العراقية مع الدول الاجنبية ، وبقدر ما له من اهمية في الدخل الوطني لجمهوريتنا العزيزة ، فانه يدل في الوقت ذاته على تعاون حقيقي ، على اساس من المنافع المتبادلة بين البلدين الصديقين .

وبشراء جمهورية الصين الشعبية هذه الكمية الكبيرة جدا من تمورنا جعلها أكبر مستورد للتمور ، تاتي بعدها من حيث الكمية الهند حيث بلغت الكمية التي استوردتها لهذا الموسم نحو (٥٠) الف طن ثم الجمهورية العربية السورية حيث بلغت الكمية المستوردة من قبلها حتى الان نحو (٢٠) الف طن ومن ثم الاتحاد السوفيتي .ثم الولايات المتحدة الامريكية حيث بلغت الكميات التي استوردتها نحو تسعة الاف طن بلغت قيمتها زهاء (٧٦٧) الف دينار . تأتي بعدها الجمهورية العربية المتحدة حيث بلغ ما استوردته من التمور اكثر من ثمانية الاف طن اما انكلترا فتأتي في الرتبة الثامنة واستطرد السيد حميد حسين الناصر قائلا ان مصلحة التمور العراقية ترى ان هناك امكانات خصبة وواسعة بتصريف التمور في اسواق الصين الشعبية واسواق الدول الشرقية ، وفي زيادة مشتريات هذه الاسواق والاسواق الاخرى من التمور العراقية ، وهي جادة على العمل لتحسين وسائل كبسها واعدادها مما يعين على توسع وزيادة التبادل التجاري في حقل التمور سنة بعد اخرى .

وقال السيد الناصر ويهذه المناسبة فان مصلحة التمور تود ان تعلن لجميع منتجي تمور زهدي المنطقة الوسطى وتجارها بانها ستواصل تسلم التمور منهم ، بموجب الخطة التي وضعتها للتسلم ، وان عقد هذه الصفقة ستساعدها ، على التعجيل بالتسلم . وانها تؤكد لهم من جديد ان تمورهم ستتسلم جميعها بموجب هذه الخطة .

مجلس الوزراء يقر تعويض اصحاب التمور المتضررة
وزارة المالية تتحمل جميع الخسائر الناتجة عن التعويض

علمت " الثورة " ان مجلس الوزراء اقر شراء جميع التمور المتضررة في لواء ديالى من اصحابها لتعويضهم عن الخسائر الجسيمة التي نجمت عن التأخير والامطار .

وتقرر ان تتحمل وزارة المالية جميع الخسائر الناتجة عن هذا الشراء .

وستكون اسعار شراء هذه التمور هي اسعار خاصة على أساس انها مادة صناعية .

وستشتري هذه التمور باسعار خاصة على اعتبارها مادة صناعية . [1]

وفي اطار العمل علىايجاد اسواق ومنافذ جديدة لتصريف التمور العراقية في الخارج ندرج ادناه الوثيقة الاتية :

الجمهورية العراقية	العدد م / ٧١٢
وزارة التجارة	التاريخ ٥ / ٨ / ١٩٦١
الادارة والذاتية	رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع / تسويق تمور موسم عام ١٩٦٢

ان الخطة المتبعة في تسويق التمور سنويا هي قيام مصلحة التمور العراقية بارسال وفود قبل حلول موسم تصدير التمور لزيارة الاقطار الرئيسة المستوردة للتمور العراقية وذلك بالاتصال المباشر بالشركات والمؤسسات ومستوردي التمور ومفاوضتهم بشأن عقد صفقات بيع تمور حاصلات الموسم المقبل ، ذلك لأن عقد بيوعات مسبقة قبل وصول حاصل التمور إلى الاسواق يعد ضروريا لوضع الخطة الناجعة لتسوبق التمور في جميع انحاء العالم وتحديد اسعار شرائها من المنتجين واسعار بيعها في الخارج .

وبناء على ذلك فقد اتخذ مجلس ادارة مصلحة التمور العراقية قرارا بارسال وفد يتألف من السيد مصطفى النائب عضو مجلس الادارة والمدير المفوض للجمعية التعاونية لمنتجي تمور المنطقة

---

[1] صحيفة الثورة ١٤ / ٣ / ١٩٦٢ .

الوسطى والسيد طارق صبري العاني مدير شعبة التجارة في مصلحة التمور العراقية إلى كل من الهند وسيلان وباكستان واندونيسيا وسنغافورة مدة لا تتجاوز الشهر الواحد .

وبالنظر لاهمية المهمة الموكولة إلى هذا الوفد وما للنتائج التي سيحققها من اثر مباشر في تقريـــر مدى نجاح خطة تسويق التمور العراقية اضافة إلى تكليفه مهمة البحث عن اسواق لتصريـــف التمـــور المتبقية من حاصل الموسم غير الصالحة للاستهلاك البشري ، فان هذه الوزارة تنسب اضافـــة احـــد موظفيها ممن لهم علاقة بالموضوع لعضوية الوفد المذكور وللمدة نفسها الوارد ذكرها اعلاه وترشـــح لهذه المهمة السيد محمد عبد الكريم العطار مدير التخطيط والاحصاء التجاري في ديوانها .

نرجو التفضل بعرض الموضوع على مجلس الوزراء واستحصال موافقته على ايفاد الموما اليـــه للاقطار المذكورة اعلاه ، مع العلم أن مصلحة التمور العراقية والجمعية التعاونيـــة لمنتجـــي تمـــور المنطقة الوسطى ستتحملان جميع نفقات ايفاده واعلامنا .

وزير التجارة

ناظم الزهاوي

ولما كانت الصين من الاسواق المهمة للتمور العراقية فقد تم تجديد الاتفاق التجاري معها :

الجمهورية العراقية　　　　العدد / م / ١٢٣٩

وزارة التجارة　　　　التاريخ ١١ / ١٢ / ١٩٦١

مديرية العلاقات الخارجية

رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع / اتفاقية تجديد الاتفاقية التجارية المعقودة بين

حكومة الجمهورية العراقية وجمهورية الصين الشعبية

سبق لحكومة الجمهورية العراقية ان وقعت اتفاقية تجارية مع حكومة جمهورية الصين الشـــعبية بتاريخ ٢٥ / ٥ / ١٩٦٠ وامدها سنة واحدة . وقد تضمنت الاتفاقية المذكورة ما يلي : -

١. رغبة الطرفين في تنمية العلاقات التجارية في ما بينهما على مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة وكذلك الموازنة بين قيام الاستيرادات والصادرات .
٢. موافقة الطرفين على تبادل منح معاملة اكثر الامم حظوة في التبادل التجاري وعلى تبادل منح التسهيلات لاقامة المعارض التجارية في بلديهما .
٣. جدولان للسلع العراقية والصينية يجري التبادل التجاري بموجبهما ويكونان جزءا لا يتجـــزأ من الاتفاقية .

٤. كتاب ملحق بالاتفاقية رقم (١) يتضمن موافقة الطرفين على عدم تصدير السلع المستوردة من بلد احدهما إلى بلد ثالث الا بعد موافقة مسبقة من الطرف الاخر .

٥. كتاب ملحق بالاتفاقية رقم (٢) يتضمن موافقة حكومة جمهورية الصين الشعبية على شراء ٦٥٠٠٠ (خمسة وستين الف) طن مترى من التمور من حكومة الجمهورية العراقية خلال سنة تنفيذ الاتفاقية .

٢. جددت الاتفاقية التجارية اعلاه لمدة سنة واحدة اخرى بتاريخ ١٨ /١٩٦١/١٠ وذلك بموجب اتفاقية خاصة بالتجديد ثم التصديق عليها بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦١ . وسينتهي مفعولها في ١٧/ ١٢/ ١٩٦٢ .

٣. وبغية دراسة اسواق التمور العراقية في الخارج وتوسيع امكانية استيعابها قامت هذه الوزارة قبل بداية موسم التمور الحالي بمفاتحة الجهات الصينية المختصة وطلبت اليها بيان الكمية التي ستشتريها من تمور الموسم الا ان هذه الجهات ابدت عدم امكانها تحديد كميات التمور التي ستشتريها الا بعد تجديد الاتفاقية التجارية التي سينتهي مفعولها في ١٧ / ١٢ / ١٩٦٢ كما ابدت استعدادها لاجراء المباحثات التجارية اللازمة للتجديد قبل انقضاء مفعول الاتفاقية موضوع البحث .

٤. وبناء على ذلك ألفت هذه الوزارة لجنة مفاوضة عراقية تتألف من السادة الدكتور حافظ التكمه جي مدير التجارة العام والسيد حميد حسين الناصر المدير العام لمصلحة التمور العراقية والدكتور طارق المتولي المدير العام للدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية والسيد مهدي العبيدي وكيل مدير العلاقات التجارية الخارجية حيث جرت مباحثات تجارية في بغداد خلال المدة ٢١ – ٣١ / ١٠ /١٩٦٢ مع الوفد الذي الفته حكومة جمهورية الصين الشعبية لهذا الغرض برئاسة السيد لي شين نونغ المستشار التجاري في سفارة جمهورية الصين الشعبية في بغداد .

وقد توصل الجانبان إلى الاتفاق على ما يلي :

١. تجديد الاتفاقية لعام ١٩٦٠ والجدولين (آ) و (ب) والكتاب رقم (١) الملحقة بها لمدة سنة واحدة اخرى وذلك بعقد اتفاقية خاصة بتجديد هذه الاتفاقية (وتجدون بطيه نسخا كافية من مشروع اتفاقية التجديد) .

٢. توقيع كتاب ملحق رقم (٢) يتضمن موافقة حكومة جمهورية الصين الشعبية على شراء ٧٠,٠٠٠ (سبعين الف) طن من التمور خلال مدة نفاذ الاتفاقية (وتجدون بطيه نسخا كافية من هذا الكتاب) . وهذا يعني نجاح الجانب العراقي في اقناع الجانب الصيني على زيادة مشترياته من تمور هذا الموسم بمقدار خمسة الاف طن على الكميات التي التزم بها في العام الماضي .

فنرجو التفضل بعرض مشروع اتفاقية التجديد والكتاب الملحق رقم (٢) الخاص بالتمور على مجلس الوزراء واستحصال موافقته عليهما وتخويل وزير التجارة صلاحية التوقيع عليهما نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية واعلامنا .

و . وزير التجارة

الدكتور مظفر حسين جميل [١]

وعلى الرغم من توتر العلاقات بين العراق واليابان التي تبادلت التمثيل الدبلوماسي مع الكويت فقد واصلت (اليابان) شراء التمور العراقية وقد استجابت الحكومة اليابانية لطلب الحكومة العراقية واوفدت وفدا إلى بغداد من شهر ايلول ١٩٦٢ للتفاوض مع الجهات العراقية المختصة بشأن موضوع شراء التمور العراقية المتبقية من المواسم السابقة للاغراض الصناعية . وقد اجتمع مدير عام مصلحة التمور بالوفد التجاري الياباني وبحثا موضوع زيادة التبادل التجاري بين العراق واليابان وتم الاتفاق على قيام الجهات اليابانية بشراء صفقة من التمور العراقية المتبقية من المواسم السابقة التي تستعمل لاغراض الصناعة تقدر كمياتها بين خمسة وستة الاف طن . وكانت الحكومة العراقية قد فاتحت الحكومة اليابانية بشأن ضرورة العمل على زيادة التبادل التجاري بينهما وايجاد تكافؤ من الاستيرادات والصادرات بين البلدين[٢] .

وفي شهر تشرين الثاني ١٩٦٢ تم تصدير ٢٠ الف طن من التمور إلى مصر و ٣٠ الف طن إلى الجمهورية العربية السورية . وكان عبد الكريم قاسم قد رأس اجتماعا لمناقشة مشكلة التمور وتقرر ان تقوم الجمعية التعاونية لمنتجي تمور المنطقة الوسطى بشراء التمور بالسعر المقرر .

ونتيجة للمباحثات التي اجراها وفد عراقي برئاسة وزير التجارة زار كلا من باكستان والهند في كانون الاول ١٩٦٢ فقد وافقت باكستان على زيادة استيراداتها من التمور ووافقت الهند على شراء كمية تبلغ قيمتها مليونا وثماني مئة الف دينار[٣] .

---

[١] ملفات مجلس السيادة الملف ٣٣٥ .

[٢] د . ك . د العراق واليابان دراسة ص (٧) ، صحيفة الثورة ٢٠ – ٢٣ / ٩ / ١٩٦٢ .

[٣] الثورة ١٢ /١١ / ١٩٦٢ ، ٢٢ /١٢ / ١٩٦٢ .

وفد تجاري الباني في بغداد

في اطار تعزيز التعاون بين العراق والاقطار الاشتراكية بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ تم عقد اتفاق تجاري بين الجمهورية العراقية وجمهورية البانيا الشعبية وقع في بغداد يوم السابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٥٩ وقد صدق مجلس السيادة الاتفاق يوم ١٧ كانون الاول من ذلك العام .

وفي يوم ١٧ اذار قدم السفير الالباني اسكندر هايرو اوراق اعتماده إلى رئيس واعضاء مجلس السيادة بحضور وزير الخارجية وقد القى السفير كلمة اشاد فيها بانجازات ثورة ١٤ تموز والعلاقات الطيبة القائمة بين البلدين . وقد رد عليه رئيس مجلس السيادة بان سياسة العراق تقوم على اساس الحياد الايجابي والتعايش السلمي وتعزيز روابط الصداقة بين جميع اقطار العالم مؤكدا اهمية التعاون المثمر بين البلدين الصديقين وتنفيذا للاتفاق التجاري .

وصل إلى بغداد صباح ١٥ اذار وفد تجاري الباني برئاسة السيد كيجوكا سابو نائب وزير التجارة في جمهورية البانيا .

وكان في استقبال الوفد في مطار بغداد السيد اسكندر هايرو السفير الالباني في بغداد وعدد من مسؤولي وزارتي التجارة والخارجية.

وصرح السيد كاسباو رئيس الوفد التجاري الالباني لوكالة الانباء العراقية ان الوفد سيجري مباحثات مع المسؤولين العراقيين لعقد بروتوكول لتبادل السلع بين الجمهورية العراقية وجمهورية البانيا الشعبية خلال العام الحالى في ضوء الاتفاقية التجارية المعقودة بين البلدين .

واعرب السيد كاسابو عن امله ان تتكلل المفاوضات بالنجاح لفائدة البلدين العراق والبانيا وقال ان هناك امكانات كبيرة لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين نظرا لوجود بضائع عراقية تستطيع البانيا الشعبية شراءها وبالعكس ونحن مقتنعون ان هذا التبادل سيسهم في تقوية علاقات التجارة والصداقة بين البلدين وتقوية استقلالهما الاقتصادي واضعاف الاستعمار وامكانية تدخله في شؤون البلدين الداخلية.

ووصف السيد كاسابو الاستعمار بانه يحاول ان يبتلع كل شيء ولكن شعوبنا استيقظت وسنعمل بكل جهودنا لتحقيق وتوثيق الصداقة مع شعب حقق استقلاله الاقتصادي ، ويسرنا ان نرى الحكومة العراقية تطور علاقاتها مع جميع الدول وتبذل جهودا كبيرة في المجال خاصة ان للعراق من الامكانات الطبيعية والمادية الهائلة ما يستطيع بها ان يتطور بسرعة ونحن ندعو له بالتقدم السريع والازدهار .

واعرب رئيس الوفد التجاري الالباني عن اعتقاده بان الجهود التي تبذلها الجمهورية العرقية لتقوية الاستقلال الاقتصادي وتطوير العلاقات مع جميع الدول ستؤدي بالنتيجة إلى تقوية الاستقلال وتعزيز السلام في العالم .

هذا ومن المؤمل ان يعقد الوفد الالباني اول اجتماعاته مع الوفد العراقي المفاوض يوم السبت غدا في جمعية التمور العراقية . ويتألف الوفد العراقي برئاسة السيد حميد حسين الناصر وكيل المدير العام لمصلحة التمور العراقية وعضوية السادة محمد العطار مدير التخطيط والاحصاء التجاري في وزارة التجارة ومهدي العبيدي مدير العلاقات التجارية الخارجية بالوكالة وطه حميد عن وزارة الخارجية ويقوم بسكرتارية الوفد السيد جبار اموري الموظف في وزارة التجارة .

بين العراق والجزائر

بمناسبة اتفاق وقف اطلاق النار في الجزائر الذي اعلن عنه يوم ١٨ آذار الذي توصل إليه الوفدان الفرنسي والجزائري اعلن عبد الكريم قاسم ان الجمهورية العراقية التي وقفت بجانب الجزائر قبل المفاوضات وخلالها ، تعلن بانها بجميع امكاناتها وطاقات شعبها ، سوف تقف دائما مع الشعب العربي في الجزائر ومع كل شعب عربي يكافح الاستعمار في سبيل حريته واستقلاله بجميع الحالات والظروف . وان كل قرار أو موقف تتخذه الحكومة الجزائرية المؤقتة لخير الشعب الجزائري الشقيق سيكون موضع تأييده المطلق وتأييد ابناء الشعب في العراق الذين يقدرون الخطوات الجريئة للحكومة الجزائرية المؤقتة وشعبها الجسور .

كما اننا والحديث لقاسم نحذر اخواننا في الجزائر في هذه المرحلة الدقيقة من غدر الاستعمار . وعليهم اتخاذ الحيطة والحذر وان لا هوادة مع الاستعمار مطلقا حتى يتم تحرير وطنهم ، وحتى يتمتع الشعب الجزائري بالحرية والاستقلال الناجز[1] .

ووصل إلى بغداد يوم ٥ نيسان ١٩٦٢ وفد جزائري برئاسة احمد بن بلا نائب رئيس الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية وحسين اية احمد واريح بيطاط ومحمد خيضر وزراء الدولة في الحكومة الجزائرية امضوا ثلاثة ايام في زيارة الجمهورية العراقية . وقد استقبل القادة الجزائريون استقبالا جماهيريا ونظم البعثيون استقبالا شعبيا وصف بان العراق لم يشهد له مثيل من قبل تجمعت الجماهير على جانبي الطريق المؤدي إلى المطار يرددون الهتافات البعثية ثم سارت الجماهير إلى جسر الشهداء ويبدو ان عبد الكريم قاسم قد غضب لانه اضطر إلى ان يسير تحت اعلام البعثيين وشعاراتهم . حتى قيل ان احمد بن بلا تساءل " ماذا ينتظر حزب العبث ليتسلم السلطة " ومن الشعارات التي رفعت " يابن بلا اهلا بيك حزب البعث يحييك " وشنت اجهزة الامن بناء على اوامر من الحاكم العسكري العام حملة واسعة النطاق مساء اليوم نفسه للقبض على المشاركين النشطين في الاستقبال وتحري دورهم كونهم اظهروا عداءهم السافر لعبد الكريم قاسم واسفرت الحملة عن اعتقال (١٠٠) شخص معظمهم من

---

[1] صحيفة الثورة في ١٩ أذار ١٩٦٢ .

الطلاب البعثيين . وفي اليوم التالي استدعى عبد الكريم قاسم يونس الطائي إلى مقره في وزارة الدفاع ليعرب من خلال صحيفته (الثورة) عن غضبه من فعاليات ذوي الميول الضيقة والمغرر بهم والذين قصدوا تشويه المناسبة التي تجلت في التقاء ابطال ثورة الجزائر وليمرر من خلال الصحيفة ايضا تهديده للبعثيين الذين اتهمهم بانهم (فئة علمانية لا تؤمن بالاديان) .

وقد رد الحزب على تصريحات عبد الكريم قاسم في بيان اصدره إلى جماهير الشعب ووصفها بالهستيرية وبانها " ضد عموم الحركة القومية التقدمية باسلوب رخيص كذوب لم يسبق لحاكم ان انحدر اليه " ووصف البيان صحيفة الثورة بانها مأجورة وان صاحبها وامثاله قد باعوا ضمائرهم وتخلوا عن كل ما يربطهم بالشعب .

وفي يوم ٧ نيسان وهو اليوم الاخير من زيارة بن بلا انطلقت تظاهرة جماهيرية كبرى في بغداد عبر المتظاهرون خلالها عن انتمائهم الوطني والقومي فنددوا بسياسة عبد الكريم قاسم متحدين أوامر الحاكم العسكري العام [١].

وبعد ان امضى الوفد في العراق ثلاثة ايام غادر بغداد يوم ٨ نيسان وكان في توديعه عبد الكريم قاسم وبحضور الوزراء ورئيس اركان الجيش وكبار رجال الدولة .

وقد تفضل الزعيم الجزائري احمد بن بلا فوجه من المطار إلى الشعب العراقي من اذاعة الجمهورية العراقية الكلمة التالية .

بمناسبة مغادرتنا العراق الحبيب احيي الشعب العراقي كله والزعيم عبد الكريم قاسم على لقائه الاخوي وعلى كل الاشياء التي رايناها والتي سمعنا بها . ان كل الاخوان مسرورون جدا عن الاشياء التي لمسوها خصوصا العمران وكذلك مسرورون جدا على نتيجة محادثاتنا مع اخواننا المسؤولين العراقيين ومع سيادة الزعيم فقد أكد سيادة الزعيم لنا ان العراق معنا وانه مصر على مساعدتنا كما ساعدنا في المرحلة التحريرية . وهذا يزيدنا ثقة في الحصول على الاهداف التي رسمناها في اول الثورة . والسلام عليكم.

بيطاط : **اهداف معينة لثورتي العراق والجزائر**

ووجه السيد رابح البيطاط وزير الدولة الجزائري بهذه المناسبة الكلمة التالية :

اننا نشكر الشعب العراقي وحكومته للمقابلة التي قابلنا بها وهي مقابلة رائعة حقا تدل على تقدير الشعب الجزائري وحكومة الجمهورية الجزائرية والثورة الجزائرية واننى اتمنى للثورتين ، الثورة

---

[١] عبد الفتاح علي يحى ، التطورات السياسية الداخلة في العراق ٢٧٩ – ٢٨١ .

العراقية والثورة الجزائرية ان تسيرا للامام يدا بيد من اجل اهداف معينة هي التحرير الاقتصادي والتحرير الاجتماعي ، واعود فاكرر الشكر للشعب العراقي ، وشكرا .

آية احمد : العراق يسير في خطة سديدة

اما السيد حسين اية احمد وزير الدولة الجزائري فقد وجه الكلمة التالية :

يسعدني بمناسبة مغادرتي بلاد العراق الشقيقة ان احيي الجمهورية العراقية شعبا وحكومة ورئيسا لما قابلونا به من حفاوة وتكريم وتقدير وما هذا التقدير الا عطف على جهاد الجزائر وكفاح المجاهدين الجزائريين ان ما شاهدناه في العراق من نهضة وتشييد في جميع الميادين يدل على ان الجمهورية العراقية سائرة في خطة سديدة اتمنى لها التوفيق والنجاح والسلام عليكم .

وفي المطار وجه ابن بلا الكلمة الاتية :

نهنئ الشعب العراقي بما رأيناه من بناء في هذا البلد وما رأيناه من حماسة شعبية تدل على حيوية وتدل على ايمان . وهذا كله يجعلنا متيقنين اننا نعيش الان نهضة عربية في جميع الاقطار ، اقطار العروبة . فأملنا ان تتكامل اعمالنا وتنسجم من الرباط إلى البصرة ونأخذ مما نكسب من خصل عربية ما يجعلنا اقوياء ضد الاعداء لان مؤامرات الاستعمار مستمرة واصابعه تحوك دائما وابدا المؤامرات . ولهذا فان الواجب العربي يقضى ان نكون على يقظة وان نعمل اليد في اليد حتى لا نبتلى مرة ثانية بما ابتلينا به في القرون الماضية . نتمنى للعراق الرفاهية والخير ونتمنى للعروبة العزة ونتمنى للزعيم عبد الكريم قاسم طول الحياة حتى يتم على يده بناء العراق العزيز والسلام عليكم .

ثم وجه عبد الكريم قاسم الكلمة الاتية :

ابناء الشعب العراقي الكريم

ابناء الامة العربية جمعاء

لقد كان لهذه الزيارة التي قام بها اخواننا الابطال من الجزائر المكافحة الحرة التي قارعت الاستعمار ، كان لهذه الزيارة اثر خالد في تاريخنا ، وكانت ساعات حلوة طيبة قضيناها معا فاتفقنا على ان نستمر بالجهاد لتحطيم الاستعمار والله ينصر المخلصين الذين يدافعون عن اوطانهم ويذودون عنها فيسحقون المتعسفين الغادرين على اوطان بلاد العرب كافة .

ان الشعب العراقي النبيل الذي حقق مكاسب عظمى نتيجة لثورته الظافرة المظفرة في ١٤ تموز سيبقى يتضافر بالجهود مع اخوانه ابطال الجزائر حتى يتحقق النصر المبين ، والنصر من عند الله . واننا نشهد الباري عز وجل ونشهد ضمائرنا اننا سنمضى قدما إلى الامام بالتكاتف والتعاون والجهود السياسية والاقتصادية والمالية وكل امر نافع يضفي القوة والمنعة والرفعة إلى اهل الجزائر الكرام والى ابناء الامة العربية جمعاء والسلام عليكم .

وبعث الزعماء الجزائريون ببرقية شكر من الطائرة إلى عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة عبروا فيها عن مشاعرهم وهم يغادرون الجمهورية العراقية بعد انتهاء زيارتهم لها . وهذا هو نص البرقية :

سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء .

والقائد العام للقوات المسلحة للجمهورية العراقية الشقيقة .

في الوقت الذي نغادر فيه ارض العراق الحبيب ، يسعدنا ان نرفع لسيادتكم ولاعضاء حكومتكم الوطنية وللشعب العراقي الابي اخلص عبارات الود والاخاء مقرونة باعجابنا بكل ما رايناه من بناء جبار وحركات عمران وتشييد من اجل صالح الشعب ولتوطيد اركان مستقبل هذا البلد العربي الشقيق شاكرين لكم وللشعب العراقي الحر الابي حسن استقبالكم واكرامكم لنا ومساندتكم الفعالة للجزائر من اجل تدعيم ثورتنا القومية طيلة كفاحنا التحرري . ندعو الله مخلصين ان يبارك في خطاكم وان يلهمنا جميعا لما فيه الخير والرفاهية والعزة للعرب كافة وللانسانية جمعاء .

التواقيع

احمد بن بلا ، حسين اية احمد ، رابح بيطاط – محمد خيضر

اما ما حدث من خلاف بين قادة الثورة الجزائرية بعد قيام الجمهورية الجزائرية واعلان استقلال الجزائر فقد اوضح حزب البعث العربي الاشتراكي رايه في تلك الخلافات كالاتي :

تعميم داخلي
بشأن الوضع في الجزائر

لقد حاولت الصحف الغربية والصحف الاستعمارية ان تصور الازمة الجزائرية على انها ازمة تنازع على السلطة ، وحاول بورقيبة والملك الحسن استغلال الازمة لتطويق الثورة الجزائرية وايقافها عند اتفاقية ايفيان ، وخلق اوضاع في داخل الجزائر تشابه اوضاع تونس والمغرب . وقد هلل الاستعمار الفرنسي لهذه الازمة وعمل على تعميقها لتكون منفذا له لترسيخ نفوذه ولاسيما ان اوضاع الجزائر الاقتصادية الحالية متردية جدا من جراء السياسة الاستعمارية الفرنسية وسياسة الارض المحروقة التي اتبعتها منظمة الجيش الفرنسي السري . فاذا استمرت الازمة السياسية فمعنى هذا ترد آخر للانتصار الجزائري ومصاعب عديد له . وحاول قسم من الحكام العرب الاشتراك في المشكلة الجزائرية بطرائق متعددة ولكن الظاهر ان هذا الاشتراك كان لا لحلها وانما لاستغلالها وصبها في مجرى لا يخدم القضية الجزائرية باية حال من الاحوال .

ان قادة الثورة على اختلاف نزعاتهم وكتلهم ينادون بمتابعة طريق الثورة في الحكم للوصول إلى جزائر المستقبل ، ولكن الاختلاف الاساسي يقوم بشأن الضمانات الفعلية لاستمرار النهج الثوري ، وهنا ظهر الاختلاف .

فابن خده يقول : ان الضمانة في التفاف الشعب حول حكومته المدنية ومنع أي تأثير لجيش التحرير في هذه المرحلة ، وهذا يعني اتباع السياسة التقليدية للاستعمار الفرنسي الذي يهمه بالدرجة الاولى تصفية القوى الثورية كما جرى بجيش التحرير التونسي والمغربي . فالجيش الجزائري ليس كأي جيش آخر وانما هو الاطار الذي تجمعت في داخله القوى الثورية العاملة لاستقلال الجزائر وتحررها من النفوذ الفرنسي . فالتنكر للجيش يعني هنا التنكر لقوى الثورة ويعني الالتجاء إلى اعدائها.

اما بن بلة فيقول : ان الضمانة الاولى هي في بقاء جيش التحرير ، هذا الجيش الذي يختلف بتكوينه عن الجيوش التقليدية الاخرى ، فجيش التحرير هو جيش الشعب وهو جموع الفلاحين الذين جاهدوا السنين الطوال لطرد الاجنبي وايجاد جزائر جديدة . والفكرة الثانية التي ينادي بها بن بلة هي مسألة توحيد القيادة المدنية والعسكرية تحت راية حزب واحد هو الذي يقود ويخطط على وفق منهج ثوري مدروس . والواقع انه من الضرورة بمكان لتفهم الجانبين في الازمة الحاضرة ان نسير فترة اخرى في اظهار خط الافكار والاعمال التي طرحها كل من بن خدة وبن بلة في الفترة القصيرة بعد اعلان استقلال الجزائر .

بن خدة :

١. تهرب من مواجهة المجلس الوطني .
٢. جرت اعتقالات عديدة لمناضلين عديدين من جبهة التحرير الجزائري .
٣. برزت حماسة مريبة بالنسبة له من بورقيبة والعديدين من اتباع السياسة المحافظة والرجعية .
٤. منع الفرنسيون قوات جيش التحرير المرابطة في تونس من الدخول إلى الجزائر .
٥. اعطت حكومة بن خدة ضمانات جديدة لمنظمة الجيش السري الفرنسي .
٦.ظهر واضحا ان بن خدة استغل الظرف الدقيق الذي تمر به الجزائر لضرب الاتجاهات المناهضة له .

اما بن بلة فهذه النقاط تفسر اتجاهاته :

١. طلب واصر على ان تكون القضية بيد المجلس الوطني .
٢. اعترض على اعطاء ضمانات اضافية لمنظمة الجيش الفرنسي .
٣. وضوح اتجاهه العربي .
٤. تأكيد النهج الاشتراكي ومسألة الاصلاح الزراعي عظيمة الاهمية بالنسبة للاوضاع الاجتماعية والسياسية في الجزائر .
٥. تمسكه ببقاء جيش التحرير كقوة ثورية تحمي البناء الثوري وتقف دون استثمار الانتصار من قبل البورجوازية المحلية وتقف دون عدوة الاستعمار الفرنسي .
٦. ضرورة توحيد القوى المدنية والعسكرية في منظمة ثورية تخطط وتقود الثورة الجزائرية .

٧. عد معاهدة ايفيان امرا واقعا مفروضا على الشعب الجزائري نتيجة حسابات عديدة لا يجوز الوقوف عندها بل يجب تجاوزها .

لقد وضعنا على الاتجاهين اسم بن خدة وبن بلة للتيسير ليس الا ، فالواقع ان كلا الاتجاهين يمثل على ما يبدو قطاعات اجتماعية معينة ويحظى بتأييد مجاميع عديدة من الشعب الا ان نظرة استقرائية للوضع الجزائري تشير إلى ان القوى الثورية والقاعدة الصلبة من الفلاحين الثوريين والعمال تنظم إلى الاتجاه الذي عيناه تيسيرا باتجاه بن بلا .

الا اننا كحزب ثوري يريد تحقيق امور معينة في الواقع العربي يرى ان الثورة الجزائرية يجب ان تلتزم النقاط الاتية إذا ارادت ان تظل مواكبة للحركة العربية الثورية التقدمية ولا ريب في ان اصولها التاريخية وتجربة اعوام عديدة من الكفاح الثوري الدامي ضد اعتى حركة استعمارية ستجعلها ملتصقة بتراثها الثوري حافظة لمسيرتها من الانحراف او الانجراف وراء اية سياسة انتهازية أخرى :

١. ان تحترم رأي الشعب في تقرير مستقبله واهدافه في التحرر الكامل والمستقبل الافضل.
٢. ان تبعد السياسيين الاصلاحيين عن استثمار الثورة كما حدث للثورة المغربية والتونسية وصرفها عن اهدافها التي قامت من اجلها .
٣. المحافظة على المؤسسات الثورية التي نشأت عبر الكفاح الدامي الطويل للشعب الجزائري واتخاذها القاعدة الصلبة للانطلاقة الجديدة في مرحلة الاستقلال .
٤. اخضاع المؤسسات المدنية والعسكرية لقيادة سياسية تتمثل فيها القيادة الجماعية البعيدة عن أي بروز فردي او تحكم دكتاتوري .
٥. التعاطف والتلافي مع القوى الثورية التقدمية في الوطن العربي لتسهيل حركة التحرر والتقدم والوحدة العربية التي تأخذ في هذا العصر شكل الحركة التاريخية التي لابد من انتصارها برغم جميع العقبات والاعداء هذه النقاط هي التي تحفظ الثورة الجزائرية وهي التي تحفظ اية حركة ثورية اخرى في وطننا العربي من خطر الانتهاز والانحراف عن اهداف الشعب من المرحلة الحاضرة .

بغداد ٢٥/ ٧/ ١٩٦٢ القيادة القطرية [١]

وكان العراق قد قطع علاقاته الدبلوماسية مع فرنسا بسبب سياستها العدوانية تجاه الجزائر وبعد ان نالت الجزائر استقلالها وبناء على مذكرة وزير الخارجية المرقمة ٤٤٥٣ / ٤٩٥٣ / ٥٠٠ وبتاريخ ٢١ تشرين الاول ١٩٦٢ الموجهة إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وبعد المداولة اتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم ١٠ كانون الاول ١٩٦٢ القرار الاتي :

---

[١] نضال البعث ، ج٧ ، ص ٢٢٥ – ٢٢٧ .

نظرا لحصول الجزائر فعلا على استقلالها وللخطوات الفرنسية الملائمة التي وقفتها فرنسا تجاه هذا الاستقلال ونظرا لان الجهات والحكومات العربية جميعها حسنت علاقاتها السياسية والاقتصادية واصبحت قائمة في ما بينها . وبناء على الروح العلمية والانسانية التي اظهرها علماء افاضل من فرنسا وحضورهم في احتفالات بغداد وذكرى الفيلسوف الكندي الموهوب وما ابدوه من الجهود في احياء ذكرى بغداد وتراثها العلمي الانساني والعربي الاسلامي وامجاد بغداد ونظرا لرغبة فرنسا في تحسين العلاقات مع جمهوريتنا لقد حصلت الموافقة على تخويل وزارة الخارجية باتخاذ التدابير لعودة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجمهورية العراقية الخالدة وفرنسا بعد ان سبق لسيادة الزعيم الامين رئيس الوزراء واعلن تكريما للعلم والعلماء بان العلاقات العلمية ستنمو وتتحسن وان خطوات اخرى سوف تتخذ في ما يتعلق بالعلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين [١].

وقد عين العراق ناصر الجيبة جي اول ممثل دبلوماسي للعراق في العاصمة الجزائرية يوم ٦ تشرين الاول ١٩٦٢ واعلن ترحيبه في هيئة الامم المتحدة بانضمام الجمهورية الجزائرية إلى المنظمة الدولية .

اتفاقية النقل الجوي
بين الجمهورية العراقية وبولونيا

في ٧ نيسان ١٩٦٢ ، صادق مجلس السيادة على اتفاق النقل الجوي بين الجمهورية العراقية وجمهورية بولونيا الشعبية الموقع عليه في بغداد بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٦١ ، وجاء في الاسباب الموجبة:

" بناء على رغبة حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية بولونيا الشعبية لعقد اتفاق بينهما يستهدف تقوية وتنمية تطور النقل الجوي المتبادل وتأسيس مصالح جوية بين اقليميهما وما وراءهما واسهاما منهما في المجهود الدولي المشترك في هذا المضمار ، فقد تم التوقيع على اتفاق النقل الجوي بين الجمهوريتين في بغداد بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٦١ ، وقد اعدت اللائحة القانونية لغرض تصديق الاتفاق المذكور "[٢] .

مجلس السيادة

---

[١] د . ك . و ملفات مجلس الوزراء في العهد الجمهوري .

[٢] الوقائع العراقية العدد ٦١٧ في ١٩٦٢/٤/٢٤ .

الجمهورية العراقية لا تتعاون مع تركيا
تجاريا بسبب العلاقات التجارية بين تركيا والكيان الصهيوني

أجاب وزير التجارة يوم ٢٢ نيسان ١٩٦٢ على سؤال بشأن ما تم التوصل اليه من اجل عقد اتفاقية تجارية بين الجمهوريتين العراقية والتركية ، بان الجمهورية العراقية غير مستعدة لعقد هذه الاتفاقية او التعاون مع تركيا تجاريا بهذه الصورة الواسعة وذلك بسبب العلاقات التركية الصهيونية المتينة . ويذكر ان الدوائر العراقية المختصة كانت قد أعدت العدة واجرت الاتصالات في ما بينها لاعداد الصيغ الخاصة بالمقترحات العراقية للمفاوضات التي كان من المزمع الدخول فيها بين الجانبين العراقي والتركي [1].

اتفاقية المخدرات

صادقت الجمهورية العراقية بموجب قانون صدر يوم ٢٢ نيسان ووضع موضع التنفيذ على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ الموقع عليها في نيويورك بتاريخ ٣٠ - ٣ - ١٩٦١ وبذلك ستنضم الجمهورية العراقية بصورة رسمية إلى الهيئات والمنظمات المنبثقة عن تلك الاتفاقية .

وكان الدكتور عدنان الباجه جي ممثل العراق الدائم لدى الامم المتحدة من بين ممثلي ٧٣ دولة حضروا المؤتمر الذي دعت الامم المتحدة إلى عقده في نيويورك وانتهى بالتوقيع على الاتفاقية في ٣٠ اذار ١٩٦١ . والغيت بموجب القانون الذي صدر امس ٤ قوانين كانت قد شرعت في السابق وهي خاصة بانضمام العراق إلى ٤ اتفاقيات من مجموع ٩ اتفاقيات دولة حلت محلها الاتفاقية الجديدة .

وتتألف الاتفاقية من ٥١ مادة و ٤ قوائم بالمخدرات التي تشملها الاتفاقية ..

وتتناول مواد الاتفاقية مراقبة الاتجار بالعقاقير المخدرة وتحديد صنعها وتنظيم توزيعها وتشرف على تنفيذ الاتفاقية هيئتان هما لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات [2].

---

[1] صحيفة الثورة في ٢٣ / ٤/ ١٩٦٢ .

[2] صحيفة الثورة ٢٣ / ٤/ ١٩٦٢ .

المصادقة على القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢

وقد صادق مجلس السيادة بموجب القانون اعلاه على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ وجاء في الديباجة :

" ان الدول الاطراف واهتماما منها بصحة الانسانية المادية والمعنوية وادراكا منها لاستمرار لزوم استعمال المخدرات الطبية لتخفيف الآلام ولوجوب اتخاذ التدابير اللازمة لضمان توفر المخدرات لهذا الغرض وادراكا منها كون ادمان المخدرات آفة وبيلة تصيب الفرد ، وخطرا اجتماعيا واقتصاديا يهدد الانسانية ، وادراكا منها لالتزامها بمنع هذه الآفة ومكافحتها ، واعتقادا منها بضرورة القيام بعمل عالمي منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد اساءة استعمل المخدرات ، وعلما منها بان مثل هذا العمل العالمي يقتضي تعاونا دوليا تحدده مبادئ واحدة ويستهدف أغراضا مشتركة ، واعترافا منها باختصاص الامم المتحدة في ميدان مراقبة المخدرات ورغبة منها في عقد اتفاقية دولية تنال قبول الجميع وتخلف معظم المعاهدات القائمة المتعلقة بالمخدرات ، وتقتصر استعمال المخدرات على الاغراض الطبية والعلمية وتكفل قيام تعاون ومراقبة دوليين دائميين لتحقيق هذه الاهداف " .

وكانت الحكومة العراقية قد خولت ممثلها في الامم المتحدة الدكتور عدنان الباجه جي للتوقيع على الاتفاقية بموجب قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٦ / ١/ ١٩٦٢ [١].

اتفاقية مؤسسة اليونسيف

كانت مؤسسة اليونسيف (صندوق الاطفال الدولي) قد خصصت للعراق مبلغ (١٧٥) الف دولار وذلك لغرض تجهيز ونصب خط كامل جديد لانتاج الحليب المعقم وعددا من الزمالات التدريبية في فروع الالبان بناء على طلب الجهات المختصة واشعرت المؤسسة هذه الوزارة بموافقتها على تخصيص المبلغ المذكور بموجب كتابها المرقم M. C. P. /٢/٣٩٩ والمؤرخ في ٢٥ حزيران / ١٩٦١ . ان هذا المبلغ يتضمن تقديم معدات وادوات وزمالات وتكاليف نصب هذه المعدات وما إلى ذلك من المهمات الضرورية المتعلقة بتجهيز ونصب خط كامل جديد لانتاج الحليب المعقم اما التزامات الجانب العراقي فسوف تكون استمرار تقديم الخدمات والموظفين والابنية اللازمة .

وعليه فقد اعدت المؤسسة المذكورة مسودة تعديل الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية وبينها في ما يتعلق بخطة العمل الخاصة بهذه الاتفاقية والموقعة من قبل وزارة الصحة ممثلا عن الجانب العراقي في اليوم الرابع من تشرين الثاني ١٩٥٩ . لقد نوقش القسم الخاص بمصلحة الالبان العامة في هذه الاتفاقية من قبل مجلس ادارة المصلحة المذكورة واقر المسودة المقترحة واعادها إلى مؤسسة

---

[١] مجموعة القوانين ، ص ١٢٩ – ١٦٤ .

اليونسيف لوضعها بصيغتها النهائية وبالفعل تم ذلك واصبحت مهيئة للتوقيع . حيث وقع عليها وزير الزراعة نيابة عن الجانب العراقي ووقع عليها نيابة عن منظمة الغذاء والزراعة الدولية وكيل مدير المنظمة العام المستر نورمان رايت وممثل اليونسيف في العراق وايران المستر او لـهتر والتفضل باعلامنا . وذلك يوم ٢٤ ايار ١٩٦٢ [١].

الاتفاقية التجارية بين الجمهورية العراقية والجمهورية الباكستانية

تم في بغداد التوقيع على اتفاقية التجارة بين العراق وباكستان في الثاني عشر من مايس ١٩٦٢ باللغتين العربية والانكليزية . وجاء في الاتفاقية " ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الباكستانية ورغبة منهما في تنمية العلاقات التجارية وتوسيعها بين بلديهما على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة "

تضمنت الاتفاقية عددا من المواد تركز على مسألة التبادل التجاري ، وفي ما يخص الرسوم الكمركية والضرائب وسائر التكاليف المتعلقة باستيراد السلع وتصديرها وخزنها ومرورها بطريق الترانزيت ونقلها من واسطة نقلها إلى اخرى فضلا على تمتع البواخر التجارية للبلدين بمعاملة " لا تقل حظوة بأية حال من الأحوال عن تلك الممنوحة إلى البواخر العائدة إلى أي بلد أجنبي اخر وذلك في ما يخص جميع الامور المتعلقة بالملاحة والدخول الحر " أي الموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية والافادة من الموانئ وتسهيلاتها واجور التحميل والتفريغ والضرائب وسائر التسهيلات " .

وشملت الاتفاقية تصدير التمور العراقية ، حيث بحثت المادة الرابعة فيها في ان " توافق الحكومة الباكستانية على اصدار اجازات لاستيراد التمور بقيمة كلية لا تقل عن ٣,٠٠٠,٠٠٠ ثلاثة ملايين روبية أو ما يعادل ٢٢٥,٠٠٠ باون استرليني في كل سنة تالية " وتضمنت المواد الاخرى من الاتفاقية مسائل تخص " الاستيراد والتصدير وبعض التسهيلات ، فضلا على " ان يتشاور الطرفان المتعاقدان في ما بينهما بناء على طلب أي منهما أما بالطرائق الدبلوماسية او باجتماع ممثلي السلطات المختصة للحكومتين .

وقد وقع الاتفاقية نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية (ناظم الزهاوي) وزير التجارة فيما وقعها عن حكومة باكستان (محمد حفيظ الرحمان) وزير التجارة الباكستاني . وصادق مجلس السيادة عليها في ٨ تموز ١٩٦٢ [٢].

---

[١] د . ك . و ملفات مجلس السيادة الملف ١٣٦ .

[٢] الوقائع العراقية ، العدد ٦٩٣ في ١٨ تموز ١٩٦٢ .

المعلمون وحل نادي المعلمين المركزي

لا تعد الاندية وبخاصة أندية المعلمين والمثقفين الآخرين من المظاهر العصرية في الحياة فحسب، بل أن وجودها يعد سدا لحاجة اجتماعية وثقافية . وقد أستطاع المعلمون ان يؤسسوا ناديا مركزيا فكان أن اسس في اوائل الحرب العالمية الثانية ، ولم يتعرض هذا النادي منذ ذلك الحين للغلق ، فكان يلتقي فيه المعلمون مقضين اوقاتهم في التسلية واللقاءات ، الا ان قرارا صدر مؤخرا يقضي بحل نادي المعلمين المركزي ابتداءا من اوائل حزيران . مع العلم ان المعلمين قد انتهوا من التدريس واستقبلوا العطلة الصيفية .

وقد علم ان الهيئة الادارية للنادي برئاسة الدكتور حمدي يونس عميد معهد اللغات قد قدمت لائحة تمييزية ، وقد أثار قرار غلق النادي استغراب معلمي ومعلمات المدارس وطالبوا بالغائه [١].

بين العراق والسويد

في ٣٠ حزيران ١٩٦٢ تم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والمملكة السويدية من قبل رئيس الوفدين العراقي والسويدي . فقد وقعها وزير المالية عن الجانب العراقي والسفير السويدي في بغداد وكانت موادها كالاتي :

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والمملكة السويدية

صادق مجلس السيادة في ٣٠ تموز ١٩٦٢ على الاتفاقية بموجب القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ وجاء في مقدمتها :

"ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة السويدية بغية تنمية العلاقات الودية القائمة بين بلديهما ورغبة منهما في التعاون المثمر في الحقول الصناعية والفنية والتجارية لتطوير الاقتصاد العراقي عن طريق تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وتقديم الخبرة العلمية والفنية وتوسيع التجارة بينهما على أساس المساواة والمنافع المتبادلة فقد اتفقنا على ما يلي " .

المادة الاولى

١.ان حكومة العراق وحكومة السويد مع مراعاة القوانين والانظمة السارية في كل من البلدين مستعدتان لدعم كل مسعى من شأنه تسهيل اسهام المؤسسات السويدية فنيا وماليا في خطط التنمية

---

[١] صحيفة ١٤ تموز ١١/ ٦/ ١٩٦٢ .

الاقتصادية العراقية ولاسيما ما يتعلق منهما بالصناعة والقدرة الكهربائية والنقل والمواصلات الهاتفية والبرقية والانشاءات والخدمات الاستشارية بما فيها تخطيط المدن .

٢.يتم تنفيذ كل مشروع بعد احالته على المساهم السويدي بموجب عقد يتفق عليه بين الجهات المعنية وعندما ينص في هذه العقود على الدفع المؤجل فان هذه المعاملات تمنح الضمانات الخاصة بقروض التصدير مع الاخذ بالحسبان كل حالة على حدة .

٣. يقدم الجانب العراقي المعلومات اللازمة لتسهيل مهمة الجانب السويدي صاحب العلاقة في دراسة المشاريع التي يمكن تنفيذها على وفق احكام هذه الاتفاقية .

المادة الثانية

١. مع مراعاة حاجات وامكانات البلدين يقدم الجانب السويدي بالتعاون الوثيق مع الجانب العراقي المساعدات الفنية والخدمات في الحقول المبينة في الفقرة (١) من المادة الاولى من هذه الاتفاقية وغيرها من الحقول وذلك بايفاد الخبراء السويديين ومنح الزمالات الدراسية لتدريب العراقيين واعداد الدورات اللازمة في أي من البلدين وكذلك تجهيز المعدات لهذه الاغراض .

٢. يقدم الجانب العراقي ضمن امكاناته المساعدات الفنية في حالة طلب الجانب السويدي ذلك .

٣. يتفق الجانبان في كل حالة على حدة على الحصة التي يتحملها كل منهما من كلفة المساعدة الفنية المذكورة .

المادة الثالثة

١. تعمل الحكومتان على ايجاد الوسائل والطرائق لتوسيع وتسهيل التبادل التجاري بين البلدين ولهذا الغرض تقوم الجهات المختصة باعلام المؤسسات المعنية بالتصدير والاستيراد عن الفرص الجديدة في هذا المجال .

وبهذا الخصوص فقد اعترف الجانبان بضرورة اعطاء اهمية خاصة لامكانات تنمية وزيادة استيراد السويد من المنتجات العراقية وخاصة التمور والحبوب والكسبة والنفط والمنتجات النفطية والجلود .

٢.يجرى التداول بين الحكومتين لعقد اتفاقية تجارية بينهما لتحقيق اهداف هذه المادة .

المادة الرابعة

يتمتع رعايا ومؤسسات كل من البلدين العاملة في البلد الاخر بجميع التسهيلات الممكنة والحماية القانونية والادارية طبقا للقوانين والانظمة السارية في ذلك البلد .

المادة الخامسة

١.لغرض تسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية اتفقت الحكومتان على تأليف لجنة مختلطة تجتمع خلال أربعة اشهر من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ لوضع الاقتراحات بشأن الامور التالية :

أ. مشاريع التنمية الاقتصادية التي يمكن القيام بها من قبل المؤسسات السويدية على وفق احكام المادة الاولى من هذه الاتفاقية .

ب. تنوع المساعدات الفنية التي تقدم بموجب احكام هذه الاتفاقية .

جـ. طرائق ووسائل تنمية العلاقات التجارية بين البلدين .

٢. تجتمع اللجنة بعد ذلك بناء على طلب أي من الجانبين .

المادة السادسة

تبقى احكام هذه الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة للعقود التي تبرم خلال مدة سريانها وبمقتضاها حتى بعد انهائها .

المادة السابعة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداءا من تاريخ تبادل المذكرات الرسمية التي تؤيد مصادقة الحكومتين عليها على وفق الاجراءات الدستورية المتبعة في بلد كل منهما وتبقى نافذة المفعول الا إذا تقدمت أي من الحكومتين باشعار تحريري لانهائها فتعد منتهية بعد ثلاثة أشهر من تاريخ ذلك الاشعار مع مراعاة احكام المادة السادسة منها .

حرر في بغداد بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٦٢ بنسختين اصليتين كل منهما باللغتين العربية والانكليزية ولكل من النصين القوة القانونية نفسها [١].

نيابة عن حكومة المملكة السويدية	نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية
بي . آر هيجنس بايرستروم	الدكتور مظفر حسين جميل
سفير السويد في العراق	وزير المالية

وفي ضوء هذه الاتفاقية ألفت لجنة مراقبة عراقية سويدية مختلطة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية وقد اجرت اللجنة عدة لقاءات واجتماعات في بغداد في شهر كانون الأول ١٩٦٢ لمتابعة تنفيذ شروطها .

---

[١] الوقائع العراقية عدد ٧٠٣ في ١٤ / ٨/ ١٩٦٢ / مجلس السيادة رقم الملف ١٣٥ و ٩ص ص ١١٣ – ١١٥ ؛ مجموعة القوانين ص ٤ – ٣ – ٦ – ٣ –

التعاون الثقافي مع كل من بلغاريا ورومانيا

كان مجلس الوزراء قد وافق على اقتراح وزارة المعارف رقم ٣٦٣٥ في ٢٤ تموز ١٩٦٢ ايفاد كل من الدكتور عباس طه النجم وكيل وزارة المعارف وعبد الملك الزئبق السكرتير الثاني في سفارة الجمهورية العراقية في براغ وعبد الصمد السامرائي المترجم الاول في مديرية التبادل الثقافي بوزارة المعارف الى بلغاريا ورومانيا لمدة اسبوعين لوضع خطة التعاون الثقافي لعامي ١٩٦٢ – ١٩٦٣ . وقد سافر الوفد واجرى مباحثات مع المسؤولين في هاتين الدولتين وتوصل إلى عقد الاتفاقيات الاتية:

الجمهورية العراقية

وزارة المعارف　　　　سري – مستعجل جدا

مديرية العلاقات الثقافية العامة　　　　رئاسة ديوان مجلس الوزراء

مديرية التبادل الثقافي　　　　الموضوع / الوفد العراقي لابرام خطط التعاون الثقافي

العدد س / ٣٦٣٥

التاريخ ٢٤/ ٧ / ١٩٦٢

استنادا إلى المادة العاشرة من اتفاقية التعاون الثقافي المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية رومانيا الشعبية ، والى المادة الثانية عشرة من الاتفاقية الثقافية المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغارية الشعبية ، اللتين تنصان على قيام كل من الجانبين بتعيين ممثليهما الذين يدعون إلى الاجتماع في عاصمة احد البلدين على التناوب لوضع خطة التعاون الثقافي التي تنفذ في السنة التالية على وفق خطوط الاتفاقيتين المعقودتين بين البلدين .

وبالنظر إلى ان خطتي التعاون الثقافي المبرمتين مع الدولتين الصديقتين المذكورتين للعام الحالي وقعتا في بغداد ، نرجو التفضل باستحصال موافقة مجلس الوزراء الموقر على تأليف الوفد الثقافي العراقي لوضع خطتي التعاون الثقافي لعامي ٦٣و ٦٤ كما يلي :

١. الدكتور عباس طه نجم – وكيل وزارة المعارف – رئيسا للوفد .
٢. السيد عبد الملك الزيبق – السكرتير الثاني في سفارة الجمهورية العراقية في براغ – عضوا
٣. السيد عبد الصمد السامرائي – المترجم الاول في مديرية التبادل الثقافي بوزارة المعارف – عضوا

وايفادهم إلى كل من بلغاريا ورومانيا لمدة اسبوعين وتخويل الوفد صلاحية التفاوض في وضع خطتي التعاون الثقافي لعامي ٦٣ و ٦٤ وتخويل رئيس الوفد صلاحية التوقيع عليهما بالنيابة عن حكومة الجمهورية العراقية ومنحهم المخصصات المنصوص عليها في المادة السادسة من نظام مخصصات الايفاد وتحمل اجور سفرهم جوا ذهابا وايابا ، مع العلم ان وكيل الوزارة سبق ان وافق

مجلس الوزراء على ايفاده لحضور مؤتمر مكافحة الامية العالمي في روما وسيرأس هذا الوفد قبل حضوره المؤتمر المذكور .

نرفق بطيه نسخا كافية من مشروعي الخطتين المقترحتين من قبلنا ، ونرجو التفضل باستحصال موافقة مجلس الوزراء على اتخاذها اساسا للتفاوض واعلامنا .

وزير المعارف

الزعيم الركن اسماعيل العارف

خطة التعاون الثقافي بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغاريا الشعبية لعام ١٩٦٢ / ١٩٦٣

استنادا إلى المادة الثانية عشرة من الاتفاقية الثقافية المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغاريا الشعبية فقد اتفق الطرفان على وضع خطة التعاون الثقافي بين بلديهما لعام ٦٢ / ٦٣ على وفق ما يلي:

١. تدعو حكومة الجمهورية العراقية وفدا بلغاريا ثقافيا مؤلفا من عضوين لزيارة العراق لمدة اسبوعين لغرض التعرف على الانجازات الثقافية والتربوية فيه .

٢. تدعو حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية :

آ. وفدا عراقيا ثقافيا مؤلفا من عضوين لزيارة بلغاريا لمدة اسبوعين لغرض التعرف على الانجازات الثقافية والتربوية فيه .

ب. عشرة من الاطفال العراقيين مع مرشدتين اثنتين للمشاركة في (مخيم الاطفال العالمي في فارنا) في بلغاريا لمدة شهر واحد خلال ايام العطلة الصيفية ، ويتحمل الطرف البلغاري نفقات سفرهم واقامتهم.

٣. تتبادل الجمهوريتان :-

آ . الافلام الثقافية والعلمية

ب. النشرات والمطبوعات الزراعية والمجلات العلمية باللغة الانكليزية

ج . نتائج البحوث الزراعية باللغة الانكليزية .

د. صور المخطوطات والاثار القديمة .

٤. تعمل الحكومتان على دعوة رجال الفكر في كلا البلدين إلى المؤتمرات العلمية التي تقيمها .

٥. يتحمل الجانب المرسل للوفد نفقات سفر اعضاء وفوده ذهابا وايابا ويتحمل البلد المضيف نفقات التضييف والتنقلات داخل اراضيه على وفق البرنامج الذي تعده الدولة المضيفة اضافة إلى صرف مبلغ يعادل ٥٠٠ فلس في اليوم لكل عضو من اعضاء الوفد كنثرية .

٦. تكون المخصصات الشهرية للزمالات الدراسية الممنوحة من قبل كل من الجانبين لطلبة الجانب الاخر ثلاثين دينارا في العراق وما يعادل هذا المبلغ من العملة في بلغاريا .

وقعت في صوفيا في / / ١٩٦٢ وبنسختين بالعربية والبلغارية .

عن حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية　　　　عن حكومة الجمهورية العراقية [١].

خطة التعاون الثقافي بين الجمهورية العراقية وجمهورية رومانيا الشعبية لعام ١٩٦٢/١٩٦٣

تنفيذا لاتفاقية التعاون الثقافي المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية رومانيا الشعبية اتفق الطرفان على وضع خطة التعاون الثقافي بين بلديهما للعمل بها في عام ١٩٦٣/٦٢ على وفق ما يلي :

أ. العلوم والثقافة

١.يستمر الطلبة العراقيون الذين يدرسون في رومانيا على دراستهم حتى اكمال دراستهم .

٢.تمنح الحكومة الرومانية (٣) زمالات لطلبة الدراسات العليا من العراقيين خلال العلم ٦٢ / ٩٦٣ وذلك للمدة اللازمة لاكمال دراستهم .

٣. يستقبل الجانب الروماني ، بناءا على طلب الجانب العراقي ، الطلبة العراقيين للدراسة في معاهده العالية .

٤. يدعو كل جانب وفدا ثقافيا مؤلفا من (٢ – ٣) اعضاء لزيارة بلد الطرف الاخر لمدة ثلاثة اسابيع .

٥. يرسل المجمع العلمي العراقي عضوا من اعضائه لزيارة اكاديمية العلوم الرومانية ويستقبل عضوا من اعضاء اكاديمية العلوم الرومانية وذلك لتبادل المعلومات في وسائل ومهمات كل من المؤسستين وتبادل ما يصلح تبادله من البحوث والمراجع المكتوبة والمصورة وذلك لمدة لا تزيد على الاشهر الثلاثة.

٦. يشجع الطرفان التبادل الرياضي بين بلديهما .

٧. يمنح الجانب الروماني (٣) زمالات تدريبية في الحقل الصناعي لطلبة او موظفي الجانب العراقي لمدة سنة واحدة .

ب. الاذاعة ، التلفزيون ووسائل الايضاح

١. تبادل مركز وسائل الايضاح في بغداد مع الجهات الرومانية المختصة .

اولا . المصورات العلمية المستعملة في المدارس .

---

[١] ملفات مجلس السيادة الاضبارة ٢٧ .

ثانيا . الافلام الثقافية والسلايدات والصور الفوتوغرافية وكتب الاطفال .

٢. يتعاون الجانبان على تقديم المساعدات وتحقيق التعاون بين وكالات الانباء في بلديهما .

٣.يعمل الجانبان على تسهيل التعاون بين محطات الاذاعة والتلفزيون في بلديهما وذلك بتبادل المواد الاذاعية والتلفزيونية .

ج . الشروط المالية :

١. تتحمل الدولة الموفدة اجرة السفر لموفديها ذهابا وايابا وتتحمل الدولة المضيفة نفقات التضييف والمعالجة الطبية في المستشفيات الحكومية والتنقلات داخل اراضيها ويدفع لكل عضو من اعضاء الوفود مخصصات جيب يومية مقدارها (٥٠٠) فلس في العراق وما يعادل ذلك في رومانيا .

٢. يتحمل الجانب الذي يمنح الزمالات للطرف الاخر نفقات الدراسة والطعام والسكنى والخدمات الطبية في المستشفيات الحكومية ويدفع للطلبة مخصصات جيب شهرية .

مادة عامة

يبلغ الجانب المرسل للوفود الجانب الاخر باسماء الوفد ونبذة عن تاريخ حياتهم قبل شهر واحد من تاريخ سفرهم .

عن حكومة رومانيا الشعبية　　　　　　عن حكومة الجمهورية العراقية

تبادل التمثيل الدبلوماسي مع تشيلي والارجنتين

كان ممثل الحكومة التشيلية الدائم في هيئة الامم المتحدة قد اتصل بالممثلية العراقية الدائمة في نيويورك مبينا رغبة حكومته في تبادل التمثيل الدبلوماسي مع العراق . كما ان وفدا رسميا ارجنتينيا قد شارك في احتفالات ١٤ تموز ١٩٦٢ قد عبر عن رغبة بلاده في تبادل التمثيل الدبلوماسي مع العراق. وبناء على رغبة الجمهورية العراقية في تطوير علاقاتها مع اقطار امريكا اللاتينية فقد اتخذت الخطوات الاتية[1] :-

---

[1] ملفات مجلس السيادة الملف ٢٧ .

الجمهورية العراقية
وزارة الخارجية
دائرة التشريفات

الرقم / متفرقة / ٢٦٣١ / ٣٦٣١ / ٠٠
التاريخ ٢٨ / ٧ / ١٩٦٢

سري

إلى / رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع / تبادل التمثيل الدبلوماسي مع تشيلي

أعلمتنا ممثليتنا الدائمة لدى الامم المتحدة أن ممثل تشيلي الدائم في نيويورك قد أعرب عن رغبة حكومته في اقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء مع العراق على ان يترك تبادل الممثلين الدبلوماسيين إلى وقت يتفق عليه الطرفان ومن المتوقع ان تعتمد تشيلي سفيرها في بيروت لدى الحكومة العراقية أذا ما تم الاتفاق على التبادل الدبلوماسي بين البلدين وبما أننا نؤيد الفكرة بالنظر لضرورة تقوية صلاتنا السياسية والاقتصادية مع دول امريكا اللاتينية ، يرجى عرض الامر على مجلس الوزراء لاستحصال موافقته بهذا الشأن [1].

وزير الخارجية
هاشم جواد

صورة منه إلى : وزارة المالية
مديرية الذاتية بديوان الوزارة
الممثلية العراقية الدائمة لدى الأمم المتحدة – بالإشارة إلى كتابها المرقم ٢٤٣٦/ ٢/ ٩ (آ) والمؤرخ في ٣/ ٧/ ١٩٦٢.

وقد وافق مجلس الوزراء يوم ٦/ ٨/ ١٩٦٢على اقامة العلاقات الدبلوماسية مع تشيلي على مستوى السفراء على ان يترك تبادل الممثلين الدبلوماسيين إلى وقت يتفق عليه الطرفان [2].

---

[1] د . ك . و ملفات مجلس السيادة الملف ٢٧ .

[2] صحيفة الثورة ٢٤ / ١٩٦٢/٨ .

الجمهورية العراقية
وزارة الخارجية
دائرة التشريفات

الرقم / متفرقة ٢٦٣١ / ٢٦٣١ / ٢٠٠
التاريخ ٢٨ / ٧ / ١٩٦٢

سري

إلى / رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع / تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الارجنتين

في مقابلة مع وفد جمهورية الارجنتين الذي شارك في احتفالات ١٤ تموز عرض رئيس الوفد بصورة رسمية رغبة حكومته في تأسيس علاقات دبلوماسية مع الجمهورية العراقية على أن يتم ذلك في الوقت الحاضر بطريق اعتماد سفير الارجنتين الحالي في دمشق ولما كان في النية اقامة مؤسسة دبلوماسية عراقية واحدة أو أكثر في اميركا اللاتينية فأن من رأي هذه الوزارة الاستجابة إلى طلب الحكومة الارجنتينية بالشكل المقترح .

يرجى عرض الامر على مجلس الوزراء للموافقة على اقامة العلاقات الدبلوماسية بين العراق والارجنتين واعلامنا بقراره .

صورة منه إلى : وزارة المالية

وزير الخارجية
هاشم جواد

وفي اجتماع مجلس الوزراء يوم ٦ آب ١٩٦٢ نظر المجلس في كتاب وزارة الخارجية رقم ٢٦٣١ / ٢٠٠ والمؤرخ في ٢٨ تموز ١٩٦٢ ووافق المجلس على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الارجنتين[١] .

الجمعيات ذات العلاقة بالاجانب

صادق مجلس السيادة على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ ، بشأن تأسيس الجمعيات ذات العلاقة بالاجانب وجاء في المادة الاولى " لا يجوز انشاء جمعية صداقة مع رعايا بلد أجنبي الا إذا وجدت جمعية مماثلة لها في ذلك البلد مقابلة بالمثل وتنحل كل جمعية من هذا القبيل قائمة في العراق إذا مضت ستة اشهر على نفاذ هذا القانون ولم تنشأ جمعية تماثلها في البلد الاجنبي ويدخل في مفهوم جمعية صداقة او أية تسمية اخرى لهذا المعنى " ، وحرمت المادة الثالثة على " جمعيات الصداقة

---

[١] د . ك . و . مقررات مجلس الوزراء في العهد الجمهوري يوم ٦ / ٨ / ١٩٦٢ .

وغيرها من الجمعيات التي تناولتها أحكام هذا القانون ان تمارس أي نشاط سياسي في العراق وعليها أن تقصر نشاطها على الامور الثقافية والاجتماعية " واشترطت المادة الرابعة بانه " لا يجوز للجمعيات المشمولة باحكام هذا القانون والنقابات والاتحادات والمنظمات ذات الشخصية المعنوية الاشتراك في المعارض والسباقات والمهرجانات والاحتفالات والمؤتمرات التي تقام في خارج العراق الا بقرار من الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء " ويخص مواد اخرى في القانون طبيعة الجمعيات وعدد اعضاء الجمعية وعلاقاتها بالاجانب وصلاحية وزير الداخلية بحل الجمعية التي لا تنطبق عليها الشروط وتصفية اموالها .

وجاء في الاسباب الموجبة " ان من الامور التي تسعى اليها الجمهورية العراقية الخالدة اقامة روابط حسنة بين الشعب العراقي وبقية شعوب الدول الصديقة وتمشيا مع هذا المبدأ فان الحكومة تشجع قيام جمعيات تهدف إلى تنمية العلاقات الثقافية والاجتماعية والتجارية وغيرها بين الشعب العراقي وشعوب هذه الدول ، وبغية توحيد الجهود على الصعيدين الشعبي والرسمي وتنظيمها بما يتفق والسياسة العامة للجمهورية وحسب خطة واضحة منبثقة من مصالح الشعب فقد اعدت هذه اللائحة[١] .

رفع الحجز عن أموال عدد من رجال العهد الملكي

كانت حكومة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قد وضعت اليد على أموال عدد من رجال العهد الملكي الذين وصفتهم بأنهم من رجال العهد المباد . وبالنظر لزوال الأسباب والظروف الداعية لذلك قررت الحكومة رفع ذلك الحجز بموجب بيان رسمي .. وفي ما يلي اسماؤهم :

جميل المدفعي وعمر نظمي وماجد مصطفى ونديم الباجه جي واحسان رفعت وجميل الاورفه لي وعبد الرحمن جودت ونجيب اليعقوبي وفخر الدين الفخري والمقدم عبد الستار الحافظ ومحمد علي محمود وعبد المسيح علي ومحمد حسن سلمان وأحمد زكي المدرس وعارف السويدي ومحمد عبد الغني النقيب وبهاء الدين نوري ولؤي السويدي وخليل جميل وعبد الامير علاوي وعبد الله القصاب وسامي فتاح وعبد الوهاب مرجان ودرويش الحلي وخليل المفتي وعلي كمال ويحيي قاسم وأحمد الراوي وعبد الله الدملوجي وعبد المجيد القصاب وروفائيل نعمة الله تتنجي وجميل خمو وفيصل الدملوجي وتوفيق المختار وعصام مريود وعمر علي ومصطفى العمر وزياد العسكري ومظفر أحمد وخليل ابراهيم وضياء جعفر وفؤاد علي وعبد الرسول الخالصي وعبد الهادي الجلبي وطارق العسكري وعلي جودة الايوبي وتوفيق عارف وعبد المهدي المنتفكي وعبد الكريم الازري [٢].

---

[١] الوقائع العراقية ، العدد ٦٩٣ في ١٨ / ٧/ ١٩٦٢ ؛ وزارة العدل ، مجموعة القوانين ، ص ٢٦٧ – ٢٧٠.

[٢] صحيفة الثورة في ١٨ / ٦ / ١٩٦٢ .

احداث ناحية في لواء ديالى

بناء على مقتضيات المصلحة الادارية ولاهمية وسعة منطقة قضاء الخالص التابع للواء (محافظة) ديالى فقد وجدت وزارة الداخلية ان من الضروري احداث ناحية باسم ناحية العظيم يكون مركزها في مخفر شرطة العظيم ترتبط بقضاء الخالص . وقد وضعت وزارة الداخلية الاعتماد اللازم للناحية المذكورة في ميزانيتها للسنة ١٩٦٢ – ١٩٦٣ المالية وتمت المصادقة عليها . وقد عرضت الاقتراح على مجلس الوزراء يوم ١٩ تموز ١٩٦٢ للحصول على الموافقة بذلك فصدر مرسوم جمهوري بذلك:

على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم .

بين العراق والمانيا الديمقراطية

زار العراق في حزيران ١٩٦٢ وفد من المانيا الديمقراطية واجرى مباحثات مع المسؤولين العراقيين بشأن سبل تطوير التجارة بين البلدين سواء داخل اللجنة العراقية الالمانية ام خارجها والتعرف على فرص زيادة حجم التبادل التجاري الذي تزايد منذ عام ١٩٥٨ وفي ١٧ حزيران نشرت الصحف الخبر الاتي :

" ماتزال المفاوضات لتوسيع التبادل التجاري بين الجمهورية العراقية وجمهورية المانية الديمقراطية تجرى في بغداد وذلك في الاجتماعات التي تعقدها اللجنة المختلطة المنبثقة عن الاتفاقية التجارية المعقودة بين البلدين . وستعقد اللجنة اجتماعا الساعة الثامنة من صباح اليوم في بناية مصلحة التمور العراقية . وصرح رئيس الوفد العراقي لوكالة الانباء العراقية انه متفائل تماما من نتائج هذه المفاوضات وان ما تقدم به الوفد العراقي كان مقبولا لدى وفد المانيا الديمقراطية . "

هذا وكان الوفد الالماني قد اجرى خلال الايام الماضية عدة اتصالات بالمسؤولين العراقيين خارج نطاق اجتماعات اللجنة المختلطة . وفي ادناه ما تم الاتفاق عليه : –

ملحق (بروتوكول)

لمباحثات اللجنة المختلطة بين الجمهورية العراقية وجمهورية المانية الديمقراطية

اسنتادا إلى المادة العاشرة من الاتفاقية التجارية المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية المانية الديمقراطية بتاريخ ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٨ ، اجتمعت اللجنة المنصوص عليها في المادة المذكورة في بغداد بين ٥ – ٢٤ حزيران ١٩٦٢ وراجعت وضعية التبادل التجاري بين البلدين وبحثت امكانات توسيعه لما فيه منفعتهما المتبادلة وذلك في ضوء الاتفاقية التجارية المذكورة اعلاه وملحق اللجنة المختلطة الموقع بتاريخ ٣ حزيران ١٩٦٠ .

لقد وجدت اللجنة المختلطة ان تبادل السلع بين الجمهورية العراقية وجمهورية المانية الديمقراطية زاد بشكل ملحوظ منذ عقد الاتفاقية لعام ١٩٥٨ وان هناك امكانات واسعة لزيادة تنمية التجارة بين

البلدين وان هذا التطور في التبادل التجاري مبني على الروابط الودية القائمة بين الجهورية العراقية وجمهورية المانية الديمقراطية وعلى مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة في التعاون الاقتصادي .

ولهذا اتفقت اللجنة المختلطة على مايلي : -

١. تمنح كل من الجمهورية العراقية وجمهورية المانية الديمقراطية اجازات الاستيراد لطالبيها وتقدم لهم كل التسهيلات الممكنة في هذا الشان طبقا لقوانين والانظمة المرعية في كلا البلدين .
٢. يدرس الفريقان باهتمام جميع المقترحات المتعلقة بتطوير العلاقات التجارية بين البلدين التي يتقدم بها أي منهما إلى الآخر .
٣. تشتري جمهورية المانية الديمقراطية تمورا عراقية قدرها ٢٠,٠٠٠ (عشرون الف) طن على ان تكون كمية مناسبة منها للاستهلاك البشري بشرط ان تكون الاسعار والنوعية والشروط الاخرى ملائمة يتفق عليها بين المؤسسات المختصة في البلدين .
٤. تتعاون مؤسسات التصدير العراقية المختصة وشركات التجارة الخارجية في جمهورية المانية الديمقراطية تعاونا وثيقا في ما بينهما وتبذل كل مجهود لتنمية تصدير السلع العراقية الاخرى كالتبغ والجلود والصوف والمصارين وبذر الكتان والقطن والدخن إلى جمهورية المانية الديمقراطية .
٥. لما كانت المشاركة في المعارض التجارية تساعد على تطوير العلاقات التجارية وتوسيعها بين البلدين لذلك فقد اشتركت الحكومة العراقية في معرض لا يبزغ التجاري الدولي وستدرس امكانية الاشتراك في معرض لا يبزغ الربيعي لعام ١٩٦٣ ، كما وان جمهورية المانية الديمقراطية كانت قد اقامت معرضا صناعيا في بغداد في خريف عام ١٩٦٠ وهي ترغب في المشاركة في معرض بغداد الدولي المقبل .

يدخل هذا الملحق حيز التنفيذ ابتداءا من تاريخ تبادل مذكرات تؤيد موافقة السلطات المختصة في البلدين عليه ويكون ساري المفعول لمدة سنة واحدة .

كتب في بغداد بتاريخ ٢٤ حزيران سنة ١٩٦٢ بنسختين اصليتين باللغات العربية والالمانية والانكليزية ويعول على النصوص الثلاثة على حد سواء .

اوجين كاتنر	حميد حسين الناصر
نيابة عن وزارة التجارة	نيابة عن وزارة التجارة
الخارجية والداخلية الالمانية في جمهورية المانية الديمقراطية	في الجمهورية العراقية

الموقف من ارتباط (اسرائيل) بالسوق الاوربية المشتركة

كانت الاقطار العربية قد قررت مقاطعة الكيان الصهيوني اقتصاديا وقد واجه هذا الكيان ضغطا اقتصاديا كبيرا وصعوبة في ايجاد اسواق ومواد اولية لصناعته الامر الذي دفعه للبحث عن مخرج من

هذه المقاطعة فاخذ يوثق علاقته بالسوق الاوربية المشتركة بهدف ايصال بضائعه إلى الاقطار العربية من خلال هذه السوق والحصول على المواد الضرورية لها من المنتجات العربية وخاصة النفط وقد تنبهت الدول العربية على خطر انضمام الكيان الصهيوني إلى السوق الاوربية المشتركة على المقاطعة الاقتصادية المفروضة عليه من العرب وامكان اختراقه هذه المقاطعة .

وبناء على ذلك استمزجت وزارة الخارجية العراقية راي كل من وزارتي التجارة والمالية بشأن الموضوع والاقتراحات المقدمة اليها بشأنه فكان الرد كما هو مبين في الوثيقة الاتية : -

الجمهورية العراقية

وزارة الخارجية — الرقم / اقتصادية / ١٠٠٢ / ٤١٣ / ١٠١

الدائرة الاقتصادية — التاريخ ١٨ / ٩ / ١٩٦٢

الشعبة الاقتصادية — سري وعلى الفور

إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع / انضمام اسرائيل إلى السوق الاوربية المشتركة

اولا – لم يعد امر ارتباط اسرائيل بشكل من الاشكال بمنظمة السوق الاوربية المشتركة سرا فانها مستمرة في بذل جهودها للوصول إلى هذا الهدف الذي سيعود على الدول العربية بالضرر الكبير فاولا ستستطيع اسرائيل بانضمامها إلى السوق شل المقاطعة الاقتصادية التي سعت ولا تزال الدول العربية في فرضها عليها وذلك بايصال سلع اسرائيلية عن طريق الاقطار الاعضاء في السوق والحصول على سلع عربية وفي مقدمتها النفط عن طريقها مما سيؤدي إلى نمو وازدهار اقتصاد اسرائيل وبالتالي ازدياد قوتها الحربية . وثانيا ستحصل اسرائيل على تفضيل كمركي لصادراتها إلى بلدان السوق وتنافس السلع المشابهة لها المصدرة من البلاد العربية غير المتمتعة بمثل هذا التفضيل وثالثا الافادة من صندوق التنمية الاوربي والحصول منه على قروض طويلة الاجل لتطوير اقتصادها .

اما في الحقل السياسي فتهدف اسرائيل من وراء محاولتها الارتباط بالسوق المشاركة في جميع التطورات السياسية التي تمر بها دول السوق والرامية إلى ايجاد كيان اوربي سياسي وعسكري واقتصادي واحد ومحاولة الاندماج فيه لاستغلال طاقاته لمصلحتها والعمل على محاربة الدول العربية اقتصاديا وسياسيا .

ثانيا – ولما كان انضمام اسرائيل إلى السوق كعضو عامل لا يمكن تحقيقه بل ان هناك صعوبة في قبولها كعضو مشارك لان الشروط المطلوبة في معاهدة السوق لا تنطبق على اسرائيل اضافة إلى رد الفعل الشديد الذي سيحصل لدى الدول الاخرى التي رفض طلبها فان الاوساط

الدبلوماسية العربية المطلعة تجزم بان اسرائيل عاملة على التوصل لعقد اتفاقية تجارية مع السوق او مع دول السوق تتمتع بموجبها بامتيازات خاصة ونظرا لبحث مثل هذا الارتباط من قبل مجلس وزراء السوق عند اجتماعه في ٢٣ ايلول الحالي في بروكسل فقد دعت الممثليات العربية في بروكسل إلى اجتماع لدراسة المشكلة واقتراح الحلول فاجتمع في دار السفارة السورية في بروكسل بتاريخ ٣٠ / ٧ / ١٩٦٢ كل من السفير السوري والتونسي والقائم باعمال السفارة العراقية والسعودية وتخلف عن الاجتماع السفير المغربي لغيابه عن بروكسل ولم توجه الدعوة إلى كل من السفير السوداني والسفير الاردني المعتمدين في بلجيكا بسبب وجود مقر بعثتيهما في باريس وبون وبعد دراسة الموضوع تقدموا بالاقتراحات التالية :

أ – ان تتقدم الدول العربية كافة بطلب التمثيل لدى السوق الاوربية المشتركة اسوة بمراكش ولبنان وتونس هذا مع العالم ان رؤساء البعثات يعتقدون بان هذا الاجراء لا يؤثر في مبدأ الحياد الذي التزمته بعض الدول العربية .

ب – ان تقوم الحكومات العربية مجتمعة او على انفراد بتوجيه انظار ممثلي الدول الست للسوق الاوربية المشتركة إلى النتائج اتي تنجم عن قبول طلب اسرائيل واحتمال . بل تأكيد تأثيرها في علاقات الدول العربية بدولهم .

ج – التلويح بقيام الدول العربية بزيادة نسب التعرفات الكمركية على المواد الرئيسة المستوردة من بلدان السوق الاوربية المشتركة من قبل الدول العربية .

د – يرى رؤساء البعثات السياسية العربية في بروكسل اضافة إلى الجهود الفورية والاتصالات المستعجلة التي يجب أن تقوم بها البلدان العربية منفردة أن تقوم الجامعة العربية بدورها بخطوات عملية ايجابية لاحباط مسعى إسرائيل .

هـ – ويرى رؤساء البعثات السياسية العربية في بروكسل ان الحل العملي الايجابي لاحباط مسعى اسرائيل أن تتقدم بعض الدول العربية بطلب عقد اتفاقات للحصول على امتيازات ومنافع مماثلة للتي تسعى اسرائيل للحصول عليها . وفي هذا احراج لمنظمة السوق الاوربية المشتركة يؤدي أما إلى قبول طلب هذه الدول العربية اسوة باسرائيل بالاستناد إلى سياسة عدم التمييز المقررة في معاهدة روما وإما إلى رفض هذه الطلبات جميعا بما فيها طلب اسرائيل علما بأن منظمة السوق الاوربية المشتركة بناء على وفرة طلبات الانضمام أو المشاركة المقدمة إليها قد كلفت اللجان الفنية للقيام باعداد الدراسات اللازمة تمهيدا لاقرار مبدأ عام تتخذه المنظمة أساسا لدراسة كل الطلبات التي قدمت أو ستقدم إليها فأما أن تقرر توسيع شمول المنظمة على نطاق واسع وإما لرده إلى أضيق حدوده وهذا ما تخشاه اسرائيل وهي لذلك تبذل جهودا مستميته للبت في طلبها قبل احتمال امكانية قفل الباب بوجهها . وطلبوا " في حالة اقرار الحل الوارد في هذا الاقتراح ان

يصار إلى تقديمه في مدة اقصاها الخامس عشر من أيلول المقبل أي قبل اجتماع مجلس وزراء السوق . مع العلم ان مثل هذه الطلبات يمكن تقديمها عن طريق البعثات العربية في بلجيكا او ارسال وفد اقتصادي للاتصال بالمسؤولين مباشرة عن المنظمة " .

وقد ارسلت هذه الوزارة نسخة من محضر الاجتماع المتضمن شرح الموضوع والاقتراحات المذكورة اعلاه إلى وزارتي التجارة والمالية بكتابها المرقم اقتصادية ١٠٠٢/٤١٣/١٠١ والمؤرخ في ٢٣ / ٨/ ١٩٦٢ وطلبت منهما ابداء رأيهما في الاقتراحات .

ثالثا – ايدت وزارة المالية بكتابها المرقم س / ٣٣٠ والمؤرخ في ٢٦ / ٨ / ١٩٦٢ الاقتراحات (ب) و (ج) و (د) ولم تؤيد الاقتراحات (ا) و (هـ) بسبب اعتقادها ان الارتباط بالسوق بأي شكل من الاشكال ينطوي على مضاعفات سياسية لا تنسجم وسياسة الحياد التي تتبعها الجمهورية العراقية .

أما وزارة التجارة فقد أبدت في كتابها المرقم س / ٨٥٣ في ٢٨ / ٨ / ٦٢ تأييدها الاقتراحين (ب) و (ج) واشترطت ان يضاف إلى الاقتراح (ج) التلويح بتقييد الاستيراد من بلدان السوق المشتركة علاوة على زيادة التعريفة الكمركية على السلع الرئيسة المستوردة منها وابدت عدم امكانية الاخذ بالاقتراح (د) بسبب موقف الجامعة العربية من حق العراق في قضاء الكويت وقرار العراق القاضي بعدم التعاون مع جهاز الجامعة للسبب المبين آنفا .

ولم تؤيد وزارة التجارة الاقتراحين (آ) و (هـ) لعدم انسجامها وموقف الجمهورية العراقية غير المؤيد لاهداف السوق الاوربية المشتركة .

رابعا – ان هذه الوزارة تؤيد وزارتي التجارة والمالية بتطبيق الاقتراحين (ب) و (ج) وكذلك اضافة ما اقترحته وزارة التجارة على الاقتراح (ج) بالتلويح بتقييد الاستيراد من بلدان السوق المشتركة علاوة على زيادة التعريفة الكمركية على السلع الرئيسة المستوردة منها .

أما في ما يتعلق بالاقتراح (آ) الباحث عن تقدم الدول العربية كافة بطلب التمثيل لدى السوق الاوربية المشتركة فان هذه الوزارة في الوقت الذي لا ترى فيه خروجا على مبدأ الحياد فانها ترى التريث بذلك لحين التأكد من موقف السوق تجاه اسرائيل وبعد تحديد موقف العراق والدول العربية الاخرى من السوق وكذلك بعد الدراسة العميقة لتأثير اجراءات السوق في صادرات العراق ولاسيما النفط وترى هذه الوزارة اهمال الاقتراح الوارد في (د) وترك امر معالجته للدول العربية الاخرى اتباعا لموقفنا تجاه الجامعة وتؤيد هذه الوزارة وزارتي التجارة والمالية بعدم تأييد الاقتراح الوارد في

الفقرة (هـ) نظرا لما ينطوي عليه من مضاعفات لا تنسجم وموقف العراق الصريح من السوق المشتركة[1].

ع. و. وزير الخارجية

عبد الحسين القطيفي

تعديل قانون تطهير الجهاز الحكومي
رقم ٢ لسنة ١٩٥٨

صادق مجلس السيادة في ٧ آب ١٩٦٢ على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ ، بعد ان عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء .

وجاء في الاسباب الموجبة " بالنظر لما لمسناه من حاجة ماسة في استمرار العمل بقانون تطهير الجهاز الحكومي رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته تيسيرا لاشغال الوظائف الشاغرة من جهة واقصاء من تقتضي مصلحة الجمهورية ابعاده عن الخدمة من جهة اخرى فقد نظمت هذه اللائحة التي تتناول تحديد القانون المذكور لمدة سنتين " . ابتداءا من ٤ آب ١٩٦٢ [2].

التعديل الرابع لقانون تطهير الجهاز القضائي رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ صادق مجلس السيادة في ٧ آب ١٩٦٢ على القانون رقم ٤٤ لسنة ٩٦٢ والخاص بالتعديل الرابع لقانون تطهير الجهاز القضائي رقم ١ لسنة ١٩٥٨ ، وجاء في المادة الاولى يستمر العمل باحكام قانون تطهير الجهاز القضائي رقم ١ لسنة ١٩٥٨ لمدة سنتين ابتداءا من ٤ آب ١٩٦٢ ، وجاء في الاسباب الموجبة " ان القانون شرع لابعاد العناصر الضعيفة منه واحلال عناصر ذات كفاءة محلها ، ولما كانت اللجنة الموكل اليها دراسة احوال الحكام والقضاة لم تنته من عملها فقد وجدنا من الضروري تمديد القانون سنتين اخريين " [3].

وفد تجاري إلى الهند

كانت العلاقات التجارية بين العراق والهند قد نشطت بعد ثورة الرابع عشر من تموز خاصة بعد توقيع الاتفاقية التجارية بينهما يوم ٢٩ كانون الاول ١٩٥٨ التي تضمنت قيام علاقات تجارية واقتصادية بين البلدين على اساس المنفعة المتبادلة والمساواة العامة . وكان من نتائج تلك الاتفاقية ان صارت الجمهورية العراقية تصدر إلى الهند اكثر مما تستورد منها ونظرا لأنتهاء مفعول الاتفاقية فقد

---

[1] د . ك . و . ملفات مجلس السيادة الملف ٧٣ ص ١٠٢ – ١٠٤

[2] الوقائع العراقية ، العدد ٧٠٣ في ١٢ / ٨/ ١٩٦٢ ؛ مجموعة القوانين ص ٣٠٧ – ٣٠٨ .

[3] المصدر نفسه ، ص ٣٠٩ – ٣١٠ .

تم في التاسع من آب ١٩٦٢ تاليف وفد تجاري برئاسة وزير التجارة وعضوية اربعة موظفين من الدوائر التجارية لاجراء مباحثات مع المسؤولين الهنود بشأن عقد اتفاقية جديدة . وقد تم اعداد مشروع الاتفاقية الجديدة إلى تحقيق زيادة التعاون البلدين في المجالات التجارية والاقتصادية [١].

العراق وجامعة الدول العربية

كان عبد الخالق حسونة امينا عاما لجامعة الدول العربية عندما اعلنت بريطانيا انسحابها من الكويت يوم ١٩ حزيران ١٩٦١ واتخذت الجامعة العربية موقفا معارضا لمطلب العراق وقد تبنى مجلس الجامعة في ٢٠ تموز القرار الاتي :

اولا : أ . تتعهد الحكومة الكويتية بطلب سحب القوات البريطانية من الاراضي الكويتية باسرع وقت ممكن .

ب. تتعهد الحكومة العراقية بعدم اللجوء إلى القوة لضم الكويت.

ج. تؤيد الجامعة العربية اية رغبة يتبناها الكويت من الوحدة او الاتحاد مع اية دولة اخرى عضو في الجامعة .

ثانيا : أ . ترحب الجامعة بدولة الكويت عضوا في جامعة الدول العربية .

ب. تؤيد الدول العربية طلب الكويت الانضمام إلى عضوية الامم المتحدة .

ثالثا :- تتعهد الدول العربية بناء على طلب الكويت بتقديم مساعدات فعالة لحماية استقلال الكويت والدفاع عن استقلالها ويخول المجلس الامين العام صلاحية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار باسرع وقت ممكن [٢].

وكان العراق قد رفض حضور ذلك الاجتماع اما الجامعة العربية فقد بدأت بتنفيذ قرارها وارسلت قوات عسكرية عربية لتحل محل القوات البريطانية المنسحبة وكانت هذه القوات من السعودية والاردن والسودان والجمهورية العربية المتحدة ولذلك فقد العراق ثقته بادارة عبد الخالق حسونة للجامعة العربية وعارض اعادة انتخابه وهذا ما يتضح من التصريح الاتي :

رد مسؤول في وزارة الخارجية على سؤال وكالة الانباء العراقية بشأن موضوع انتخاب السيد عبد الخالق حسونة أمينا لجامعة الدول العربية قائلا : " لقد سبق للجمهورية العراقية أن ابلغت بمذكرة رسمية شقيقاتها الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية رأيها في الأمين العام للجامعة . لقد كان السيد حسونة عاملا من عوامل تخلف الجامعة ونشوء الخلافات بين اعضائها ، كما أظهر في مناسبات

---

[١] صحيفة الثورة ١٠ / ٨/ ١٩٦٢ .

[٢] محاضر الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية ص ٤٥ .

مختلفة تحيزا ملموسا وعدم مراعاة لاحكام ميثاق الجامعة واغراضها ولاسيما عند بحث قضية انضمام الكويت إلى الجامعة ، ولذلك اعربت الجمهورية العراقية بمذكرتها المذكورة عن عدم ثقة العراق بالسيد حسونة ، وطالبت بابلاغ الامانة العامة لجامعة الدول العربية ان تعهد بمنصب الامين العام إلى ايد حريصة على المصالح العربية وعليه فان اعادة انتخابه مضر بالمصلحة العربية وبمستقبل جامعة الدول العربية [١].

تخريب انابيب النفط

في الساعة السادسة والنصف من صباح يوم ٢٩ آب ١٩٦٢ اخبرت دورية شرطة نفط كركوك بانها عند عودتها من الفتحة بالسيارة المسلحة المرقمة ١٠ش شاهدت تدفق النفط الخام والغاز الطبيعي بصورة هائلة من موقع ميل ١٢ . وفي اثر هذه الاخبار اتخذت مديرية امن منطقة كركوك الاجواءات الفورية لمعرفة الفاعلين . كما اتخذت شرطة نفط العراق في كركوك الاجراءات الكفيلة كافة لعدم حدوث الحريق والمباشرة لسد صمامات النفط المتدفق من ك١-طرابلس وبنتيجة الكشف والتحقيق في محل الحادث تبين ما يلي :-

١. ان محل الحادث يقع في الميل ١٢ وفي الجهة الجنوبية الغربية من محطة ضخ النفط ك١ ويبعد حوالي ١٤ميلا عن مركز شرطة نفط كركوك وشمال الطريق المزيت الممتد بين كركوك والفتحة وفي محور قرى تل الورد وكعوبة والمرة .
٢. ان كميات هائلة من النفط الخام قد تسربت إلى الاراضي الزراعية .
٣. ان خطوط الانابيب الممتدة بين محطة ضخ النفط من كركوك والفتحة عددها ستة انابيب مدفونة تحت الارض بصورة متوازية وبعمق يتراوح بين متر ومتر ونصف المتر منها انبوب واحد ذو قطر (١٦) انجا ينقل الغاز الطبيعي وخمسة انابيب اخرى تنقل النفط الخام .
٤. ان التخريبات التي حدثت من جراء النسف شملت انبوب النفط ذا القطر (٣٢) انجا الواصل إلى طرابلس وبمسافة (٤) امتار وانبوب النفط ذا القطر (٣٠) انجا الواصل إلى بانياس بمسافة (٦).امتار وانبوب النفط ذا القطر (١٦) انجا الواصل إلى طرابلس ايضا بمسافة (٣) امتار وانبوب الغاز ذا القطر (١٦) انجا إلى محطات الضخ خرب منه مسافة مترين .
٥. عثر في محل الحادث على خلية جافة تستعمل للراديوات كانت بداخل صندوق خشبي ومعها ساعة منضدية مؤقتة توشر عقاربها على الساعة ١٣,١٥ استعملت الخلية لغلق الحشوات

---

[١] نشرة وكالة الانباء العراقية في ١٤ ايلول ١٩٦٢ ؛ صحيفة الثورة في ١٤ / ٩ ؛ وزارة الخارجية ، ملف العراق وجامعة الدول العربية ؛ ص ٥٣ .

الاربع يربط الاسلاك بها وبالساعة فعندما تدق الساعة يحصل اتصال التيار الكهربائي في الحشوات ويؤدي إلى غلقها . وقد وجدت حشوة اخرى لم يتم غلقها وهذه الحشوة عبارة عن صحيفة نفط اعتيادية في داخلها مربوطة بالدائرة الكهربائية المستعملة نفسها في الحشوات الاربع السابقة ولكن هذه الحشوة تستعمل للحريق – أي حرق المنطقة بعد نسف الانابيب – الا ان هذه الحشوة لم تنغلق كما عثر على دارعة حمراء وفتيل مدفأة نفطية وكمية من الاسلاك المستعملة بالجريمة وقد دلت الامور المضبوطة في محل الحادث ان الفاعلين لهم اطلاع واسع في استعمال المتفجرات وقد تمت عملية التفجير بواسطة دائرة كهربائية .

اما اسباب الحادث ونتائج التحقيق امام الهيئة التحقيقية فكانت كالاتي في اثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قامت الحكومة بتقليص اعمال شركة كات وتشجيع الشركات الوطنية والتشدد على الشركات الاجنبية . وكانت شركة كات مملوكة للمليارديرا اللبناني اميل البستاني احد نواب المجلس النيابي اللبناني وعلى علاقة وطيدة بالنظام الملكي في العراق . وقد احيلت مناقصة بناء القصر الملكي والبلاط ودار البرلمان على شركته وقد انجز العمل بعد قيام ثورة ١٤ تموز واختلفت حكومة الثورة معه بشأن مواصفات العمل وعدم مطابقتها شروط العقد مما ادى إلى بقاء مبالغ كبيرة في ذمة الحكومة وظل يطالب بها . وعندما ساءت الاوضاع في العراق في السنة الاخيرة من حكم عبد الكريم قاسم بانقطاع مفاوضات النفط ونشاط الحركة الكردية في الشمال ومطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت اراد اميل البستاني الانتقام والعمل على اسقاط عبد الكريم قاسم بنسف انابيب النفط وحرق مدينة كركوك[1]. واخذت الشركة تتحين الفرصة للانتقام وخاصة بعد ان فشلت في الحصول على مقاولة مشروع مد انبوب نفط خانة – دورة – ك ٣ فامرت عملاءها في العراق لتنفيذ خطة تخريب الانابيب . وفعلا ظهر من نتائج التحقيق ان المتهم الهارب اميل البستاني مدير الشركة في بيروت بلغ المتهم محمد احمد على القلا بواسطة المتهم الهارب لويس عواد يوم ٢ حزيران ١٩٦٢ بالاسراع بتنفيذ الخطة التي سبق وان اقرها مجلس ادراة الشركة وابلغها إلى مكتب ادارة فرع الشركة في بغداد[2] .

بعد خمسة عشر يوما من الانفجار لم تتوصل السلطات المختصة إلى القاء القبض على الفاعلين وقد اخذت تتخبط في معرفتهم فاتهمت البعثيين بتدبير الحادث والقت القبض على العديد منهم . ثم ألفت لجنة تحقيق برئاسة العقيد خليل ابراهيم حسين الزوبعي سكرتير عام الطاقة الذرية والمشرف على البرنامج النووي العراقي وعضوية الرئيس الاول (الرائد) الركن اسماعيل تايه النعيمي والمهندس مشعل حمودات وقاض من محاكم العراق .

---

[1] صحيفة الزمان ٢٣ / ١١ / ١٩٦٢ .

[2] صحيفة الزمان ٢٣ / ١١ / ١٩٦٢ .

ومما سهل مهمة التحقيق هو ان احد المشاركين في عملية التخريب قد ارسل رسالة غير موقعة إلى مديرية الامن العامة بالبريد يقول فيها ان ضميره قد استيقظ وان مؤامرة تعد لنسف انابيب النفط بعد عشرة ايام وقد استعانت اللجنة بشركة النفط لمعرفة من كل يشتغل من عمالها في اعمال الحفر وله معرفة باستخدام المفرقعات في حفر الابار حيث تم تحري بيوتهم في انحاء العراق فعثرت اللجنة على رسالة في بيت ابراهيم حاجم في دلتاوة (الخالص) والذي سبق ان ارسلها فاعترف على الجميع [1] . وتم احالتهم إلى المحكمة .

وقد تشكل المجلس العرفي العسكري الاول في بغداد يوم ١٧ / تشرين الثاني ١٩٦٢ برئاسة العقيد عبد الرزاق الجدة من المقدم هاشم علي السامرائي والرئيس الاول (الرائد) غازي العاني وقد استمع المجلس إلى اقوال المتهمين والشهود وظهر ان شركة المقاولات والتجارة المعروفة بشركة كات هي شركة مساهمة راس مالها في العراق نصف مليون دينار ومقرها لبنان واصحابها اميل البستاني وعبد الله خوري وشكري شماس ولها فرع في بغداد وقامت بعدة مشاريع في الري والطرق يديرها في بغداد مجلس ادارة مؤلف من لطيف الحكيم وشكري شماس وفهرام فرنسيسيان وان المتهم اميل البستاني قد امر المتهم لويس عواد ان يبلغ المتهم محمد القلا بتاريخ ٢ حزيران ١٩٦٢ للاسراع بتنفيذ خطة التخريب التي سبق وان اقرها مجلس ادارة الشركة في بيروت وابلغها إلى فرعه في بغداد والذي دفع قسما من المبالغ إلى المتهم نايف حمارنه واوصى بدفع ما يتطلب من المبالغ لتنفيذ الخطة إلى المتهم محمد القلا واوصى بتخصيص خمسة الاف ليرة لبنانية إلى كل من المتهمين نايف حمارنه ومحمد القلا وحنا صموئيل على ان تسجل لحسابهم وكان المخولون بصرف المبلغ في شركة كات في بغداد هم شكري شماس وفهرام فرنسيسيان وواسطة الاتصال بين مكتب ادارة الشركة في بغداد وزمرة التنفيذ في كركوك المتهم بديع سمعان الذي اتصل بالمتهم نايف حمارنه في تشرين الثاني ١٩٦١ وتم الاتفاق على تنفيذ الخطة وسلمه مئة دينار مقدما كما اتصل بالمتهمين محمد القلا وحنا صموئيل وكانت العناصر التي اعتمد عليها المتهم نايف لتنفيذ الخطة من الشيوعيين واتباع حركة التمرد في الشمال [2].

وفي ليلة ٢٦ / ٢٧ اب ١٩٦٢ حضر المتهم حنا صموئيل في جمجمال وجلب معه المتهم علي سيد كريم مع ادوات الحفر بسيارة بيكاب رقمها ١٥٢٦٦ بغداد والعائدة إلى شركة كات واتصل بالمتهمين نايف حمارنه ومحمد القلا ومنصور لويس الذين حضروا محل الحادث بسيارة اخرى حيث قاموا بحفر قسم من الحفر ثم اخفيت بالاعشاب تفاديا لكشفها من قبل الشرطة وفي ليلة ٢٧ /٢٨ اب تكررت العملية نفسها اذ تمت عمليات التحضير وفي ليلة ٢٨ /٢٩ اب جرى التنفيذ حيث جلبت

---

(١) مقابلة مع رئيس اللجنة العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي يوم ٢٢ / ١ / ٢٠٠٢ .

(٢) استطاعت شركة كات ان توظف عددا من الشيوعين من الاردنيين والفلسطينيين واللبنانيين .

المتفجرات ووضعت في الحفر الاربع وتم ربطها بالاسلاك وساعة التوقيت من قبل المتهم منصور لويس واشرف على ذلك كل من المتهمين نايف حمارنه وحنا صموئيل ومحمد القلا ولم يحضر المتهم علي السيد كريم ساعة التنفيذ . وقد تم التخريب في الساعة ٣,١٥ من يوم ٢٩ اب ١٩٦٢ حسبما اشارت بذلك ساعة التوقيت المضبوطة في محل الحاث .

استمع المجلس إلى مطالعة المدعي العام العسكري الذي طالب بتطبيق مواد التهمة المتقدمة وطالب بالحكم عليهم بالاعدام . ثم بوشر بالاستماع إلى افادات شهود الاثبات وهم ٢١ شاهدا وباشر المجلس باستماع افادات المتهمين الذين انكروا اشتراكهم وعلاقتهم بالحادث ماعدا كل من المتهمين منصور لويس جزراوي وابراهيم حاجم فقد اعترفا مفصلا باشتراكهما وبعلمهما بالحادث وبناء على الطلب الواقع من قبلهما بسماع اقوالهما كشهود في القضية قرر المجلس قبول هذا الطلب واستمع إلى شهاديتهما بالجلسة المنعقدة يوم ٤ تشرين الثاني ١٩٦٢ . واستمع المجلس إلى اقوال شهود دفاع المتهمين والى دفاع وكلاء بعض المتهمين وافهم ختام المرافعة للتدقيق واعطاء القرار الذي صدر يوم ١٧ تشرين الثاني .

قرار الحكم

تشكل المجلس العرفي العسكري الاول ببغداد بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٢ برئاسة العقيد عبد الرزاق الجده وعضوية كل من المقدم هاشم على السامرائي والرئيس الاول غازي عزاوي العاني واصدر باسم الشعب القرار الاتي : -

١. الحكم على كل من المجرمين نايف حمارنه ومحمد احمد علي القلا وحنا صموئيل وابراهيم حاجم وعلي السيد كريم ومنصور لويس والمجرمين الهاربين شكري حنا شماس وفهرام فرنسيسيان ولويس عواد واميل البستاني بالاعدام شنقا حتى الموت وفق الفقرة (١) من المادة (١١) من المرسوم بدلالة المادة ٧ - ١٢ من ق . ع . ب . المعدل وجاها بحضور الحاضرين وغيابا بحق الهاربين .
٢. ابدال عقوبة الاعدام المحكوم بها على كل من المجرمين علي السيد كريم والهاربين شكري حنا وفهرام فرنسيسيان واميل البستاني ولويس عواد إلى الاشغال الشاقة المؤبدة وفق المادة (١١) من ق. ع . ب . كون هؤلاء لم يكونوا حاضرين وقت التنفيذ في محل ارتكاب الجريمة أي ان افعالهم المادية لم ترق إلى اعمال الفاعلين الاصليين على ان تحسب موقوفية المجرم علي السيد كريم وغيابيا بالنسبة للهاربين .
٣. ابدال عقوبة الاعدام المحكوم بها على المجرم منصور لويس إلى الاشغال الشاقة المؤبدة وفق المادة (١١) من ق . ع . ب . مع الايصاء بتخفيض العقوبة إلى الاشغال الشاقة لمدة خمس

عشرة سنة على ان تحسب له موقوفيته كون هذا المجرم قد قدم للعدالة اعترافات مفصلة انار بها التحقيق القضائي وادى إلى اعتراف المتهمين الاخرين .

٤. الزام شركة كات والمجرمين المذكورين المحكومين بموجب المادة ١١ من المرسوم بدلالة المادة ٧ – ١٢ من ق . ع . ب . بدفع تعويض مقداره (١٧٥٢٨١٣) دينار مليون وسبع مئة واثنان وخمسون الف وثماني مئة وثلاثة عشر دينارا إلى الحكومة حسبما جاء بكتاب الوزارة النفط المرقم م – ٦٦٤ والمؤرخ في ١٤ – تشرين الثاني ١٩٦٢ وذلك عن الاضرار الناجمة من جراء نسف الانابيب تستحصل منهم بالتكافل والتضامن بالطرق التنفيذية الاصولية .

٥. الحكم على المجرم جون دورهيدبان بابا جان بالحبس الشديد لمدة ستة اشهر وفق المادة ١٦٠ من قانون العقوبات البغدادي على ان تحسب له موقوفيته .

٦. الحكم على المجرم الهارب عزيز نصرت غيابيا بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات وفق المادة ٨٩ – ١٣ آ من قانون العقوبات البغدادي و ١٥ – ١٤ – ٣ من المرسوم ينفذ بحقه عند القبض عليه ومرور المدة القانونية لاكتساب الحكم الدرجة القطعية وفق الاصول .

٧. مصادرة المبرزات واتلافها ومصادرة المسدس والاطلاقات الخمس وارسالها إلى مديرية العينة ومصادرة المبلغ ومقداره ٢٦٠ دينارا فقط مائتان وستون دينارا وعده جزءا من التعويض المحكوم به وقيده ايرادا نهائيا لخزينة الدولة .

قرارا صدر بالاتفاق وافهم علنا في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٢

عضو　　　　عضو　　　　الرئيس[1]

ويبدو ان عبد الكريم قاسم قد ربط بين هذا الحادث وقضية الكويت وموقف لبنان من هذه القضية اذ انه اكد بعد بضعة ايام من صدور الحكم " ان الجمهورية العراقية لا تقبل بانصاف الحلول في قضية الكويت " وقد نشرت هذا التصريح صحيفة الشعب اللبنانية . وقال ردا على سؤال عن الانباء القائلة ان المشايخ والعملاء اجروا اتصالات مع بعض الاوساط العراقية لحل قضية الكويت " ان العراق لا يقبل مطلقا بانصاف الحلول ولا يرضي الا بالسيادة التامة على ارضه لان الارض هي ملك الشعب وليس لاحد ان يتصرف بها على هواه . انهم يريدون ان تعطي الكويت للاستعمار عن رضى وكيف نقابل التاريخ وباي وجه اسود تعطي بلادنا للاستعمار ؟ نحن لن نرضى بالتخلي عن الأرض التي يملكها الشعب لأننا نمثل ارادة الشعب ونعمل من أجل الشعب " ثم سال محمد امين دوغان صاحب صحيفة الشعب الزعيم رايه في (حقيقة الرواية المتعلقة بنسف اميل البستاني انابيب النفط) فقال ردا على ذلك

---

[1] صحيفة الزمان ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٢ .

(انها ليست رواية بل حقيقة صدرت فيها احكام قضائية والبستاني تآمر علينا وقد وردت الاعترافات كاملة من الشهود ، ولما سئل عما إذا كان يمكن القول ان البستاني تآمر على العراق اجاب " لست انا الذي اقول ذلك بل القضاء هو الذي حكم بذلك وهو حقيقة لا مجال لانكارها " . وعلق الصحفي اللبناني على ذلك مخاطبا النواب اللبنانيين (اليس فيكم فتى رشيد) اليس فيكم من يطرح سؤالا لوجه الله والعروبة فيكشف لنا سر الحكاية او الرواية او المؤامرة التي دبرها نائب لبناني ضد وطن عربي)[1].

العلاقات العراقية التركية

كان عبد الكريم قاسم يعتقد ان الحكومة التركية تشجع حركة التمرد المسلح في الشمال وتمدها بالمؤن والذخيرة والسلاح واخذت الطائرات العراقية تخترق الاجواء التركية ردا على اختراق الطائرات التركية حرمة الاجواء العراقية وتبادلت الحكومتان الاتصالات والانذارات بشأن خرق طائرات كل منهما حدود الاخر . وفي ١٧ حزيران ١٩٦٢ القت طائرة عراقية احدى قنابلها على قرية عند حدود ولاية حكارى واشعلت بعض الحرائق وفي العاشر من تموز سلمت الخارجية التركية إلى السفير العراقي في انقرة المذكرة الاتية : -

١. في الساعة الخامسة من بعد ظهريوم الاحد الموافق ٨ تموز ١٩٦٢ اجتازت طائرتان عراقيتان حدودنا بالقرب من دعامة الحدود رقم (١٥) وبعد ان حلقت مدة عشر دقائق على قرية اوتباك كينون في ولاية حكارى القت قنبلتين على القرية المذكورة وابتعدت .
٢. عندما حلقت الطائرتان على القرية المذكورة كان علمان تركيان مرفوعين على بناية المدرسة وبرغم ذلك القت قنابلها على القرية .
٣. ان الطائرتين العراقيتين كانتا تحلقان على ارتفاع واطئ بحيث يمكن معه مشاهدة العلمين التركين بوضوح وهذا ما يقوي الاعتقاد بان الحادثة المذكورة لم تكن نتيجة خطأ غير مقصود .
٤. ان هذه الحادثة اضافة إلى حادثة ١٦ حزيران ١٩٦٢ عندما القت طائرة عراقية احدى قنابلها على قرية كول يازي بيجوه قد سببت هيجانا جديا واضطرابا عظيما والما شديدا بين السكان .

وطالبت الخارجية التركية باجراء تحقيق بالموضوع وذكرت انها سترد باجراء مماثل . وانها تلفت نظر الحكومة العراقية بكل شدة واهتمام . وطالبت بانزال العقوبات فورا بالمسؤولين عن هذه الحوادث وطالبت أيضا بالتعويض ، عن الاضرار التي سببتها الحوادث ونشر بيان تعتذر فيه الحكومة العراقية عن ذلك الخرق . وفي ١٦ اب اسقطت الطائرات التركية احدى الطائرات العراقية التي اخترقت الاراضي العراقية بحجة قصفها قرية تركية وازداد التوتر بين العراق وتركيا بعد اسقاط

---

[1] صحيفة البلاد ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٣ .

الطائرة العراقية . وقدمت الحكومة العراقية احتجاجا إلى الحكومة التركية التي ردت يوم ١٨ اب بمذكرة جاء فيها :

اولا – ان الطائرات العراقية قد انتهكت حرمة الاجواء التركية اكثر من عشر مرات منذ خريف ١٩٦١ ، الا ان هذه الاعتداءات اخذت تزداد وتشتد منذ شهر حزيران ١٩٦٢ .

ثانيا – ان في سلسلة الاعتداءات المعروضة في اعلاه كانت الاعتداءات التي حدثت في يومي ١٥ و ١٦ الجاري وجعلت الوضع يدخل (بكل اسف) في طور جدي لتسببها في قتل بعض الافراد من جهة ، ولانها كشفت عدم اكتراث الحكومة العراقية بتنفيذ مقترحات الحكومة التركية التي سبق ان تقدمت بها بشأن ضرورة اتخاذ اجراءات تحول دون وقوع مثل هذه الاعتداءات .

ثالثا – ان حكومة الجمهورية التركية عرضت على الحكومة العراقية التعاون معها بالشكل الذي يناسبها وبقي هذا العرض من دون أي جواب .

رابعا – وليس في الامكان ان يتصور المرء ان حكومة الجمهورية التركية يمكن ان تقف موقف المتفرج في وقت تقع فيه الاحداث في داخل حدودها بصورة مستمرة وبشكل يتجاوز حدود التفكير بامكان وقوع الاعتداء على اجوائنا بنتيجة خطأ ، ولاسيما بعد ان انقلبت هذه الاحداث إلى اعتداءات سببت خسائر في الارواح والاموال . وبهذا الاعتبار فقط ، وكحد ادنى لتدبير دفاعي مشروع قررت حكومة الجمهورية التركية قيام الطيارات التركية بدوريات استكشافية في داخل حدودها . ان القوة الجوية التركية قد انقادت إلى هذا الامر انقيادا تاما وادت واجباتها (في داخل الاجواء التركية) .

خامسا – برغم الاخبار الفوري الواقع إلى الحكومة العراقية بان طيرانا استكشافيا بدا وان كل عدوان جديد سيقابل بالمثل من جانبنا لم تكتف الطائرات بالاخلال في اجوائنا في صباح ١٦ اب ١٩٦٢ فحسب ، بل قصفت قرية تركية وحرقتها . ان ذلك ان دل على شيء فانما يدل على ان الحكومة العراقية لم تتخذ أي تدبير جدي مانع في هذا الموضوع برغم كل ما اظهرناه من تفهم وما قمنا به من تحذيرات مستمرة ، وهذا بحد ذاته حدث مؤسف ...

سادسا : في الساعة ما بين الساعة السادسة والسادسة والنصف من صباح يوم ١٦ اب ١٩٦٢ شاهدت الطائرات التركية الاستكشافية احدى الطائرات العراقية التي شاركت في القصف الاخير في اثناء ارتفاعها ومحاولتها الابتعاد عن قرية بيس كان التي اعتدت عليها ، ولوحظ انها اصيبت بالنيران التي وجهت اليها من قبل الطائرات التركية التي كانت تطير على ارتفاع اعلى منها ، وشوهد ان الطيارة العراقية تتجه نحو الاراضي العراقية محاولة ان تهبط هبوطا اضطراريا . ان طائرات الاستكشاف التركية عادت بعد هذا الحادث وهبطت في قواعدها في الساعة السابعة

صباحا ، وان وزارة الخارجية التركية (استنادا إلى المعلومات التي لديها من المراجع المختصة) تستطيع ان تبين بصورة قاطعة ان الطائرات الاستكشافية التركية لن تتقابل مع اية طائرة عراقية اخرى .

سابعا :– وفي مواجهة الوضع الحقيقي المعروض في اعلاه ليس في امكان الحكومة التركية ان تقبل تهمة الاعتداء المقصود التي ورد ذكرها على لسان السفارة العراقية ، وفضلا على ذلك فان احتجاجها بشدة ايضا يبقى من دون أي مستند ...

ثامنا – ان الحكومة التركية (بناء على توقف الاعتداء على الحدود وبعد اخذها ضمانات الحكومة العراقية في نظر الاعتبار) قد اوقفت الطيران الاستكشافي على طول حدودها ...

تاسعا – وخلاصة القول ، ان وزارة الخارجية مع تمسكها بوجهات النظر التي ابدتها في المحادثات التي جرت في انقرة وبغداد خلال يومي ١٥ و ١٦ اب ١٩٦٢ ، وكذلك المطالب التي قدمتها في اثناء هذه المحادثات تتشرف بان تبدي إلى السفارة العراقية املها ان تعالج الحكومة العراقية الصديقة موضوع الاعتداءات المتكررة بما يتفق والواقع الذي جرت فيه هذه الاحداث، وبشكل يناسب قيمة العلاقات التي تربط البلدين واهميتها ، وبذهنية بناءة من غير ان تلتفت إلى الادعاءات التي لا تمت إلى الحقيقة بصلة ، تلك التي يسردها بسوء نية اولئك الاشخاص المسؤولون عن هذه الاعتداءات ...

وقد قامت تظاهرات جماهيرية في بغداد احتجاجا على اسقاط الطائرة العراقية ورفض عبد الكريم قاسم مقابلة السفير التركي " طلبت وزارة الخارجية التركية يوم ٢٣ أب ١٩٦٢ من سفيرها في بغداد ان يعود إلى انقرة واشارت إلى انها اتخذت هذا القرار بتاثير ماتبثه اذاعة بغداد من نزعات عدوانية وبالنظر إلى موقف الحكومة العراقية السلبي من قضايا الحدود الاخيرة وايعازها بتنظيم تظاهرات معادية لتركية "[١] .

وفي العراق استنكر التركمان الاعتداء التركي في بيان نشرته صحيفة الثورة يوم ٢ ايلول ١٩٦٢ جاء فيه

" باسم التركمان الطيبين الذي يؤمنون بالوحدة العراقية الصادقة والذي عاشوا جنبا إلى جنب مع القوميات المتآخية في العراق نستنكر بشدة الاعمال الوحشية الاجرامية التي تقوم بها القوات التركية المسلحة وقوات سانتو وناتو ضد سيادة جمهوريتنا الخالدة . وان هذه الاعمال البربرية الطائشة التي

---

[١] طالب مشتاق . مذكرات سفير عراقي في تركيا الجزء الثاني من كتاب اوراق ايامي ١٩٥٨ – ١٩٦٥ بيروت ١٩٦٥ ص ٣٨٠ – ٣٩٠ .

تقوم بها الحكومة التركية بوحي من الاستعمار الانكلو امريكي تعد تحديا صريحا وعدوانا صلفا تجاه جمهوريتنا المتحررة جمهورية ١٤ تموز الخالدة .

وما زيارة جونستون تركيا واجتماعه بحكامها المأجورين الا تآمر صريح ضد الشعب العراقي الجبار وكيان جمهوريتنا العزيزة انا على ثقة تامة من ان الشعب التركي الشقيق سيوقف حكامه عند حدهم ما دامت حكومته سائرة في ركاب الامبريالية العالمية بخسة ودناءة . ولاشك في ان مثل هذه الحكومات العميلة ستزول من الوجود بيد شعبها ويكون مصيرها مزبلة التاريخ لان الشعب التركي الشقيق ما زال يئن من ويلات القوات والقواعد الامريكية الموجودة في اراضي تركيا هذا كله بسبب الدكتاتورية المفروضة عليه من حكامه الذين يديرون دفة الحكم بالنار والحديد ولابد من ان هذا الشعب الشقيق سيستنكر ويستشنع هذه الاعمال البربرية المنافية لحسن الجوار مع الشعب العراقي وسائر الشعوب المحبة للحرية والديمقراطية والسلام "

عبد اللطيف بندر اوغلو

عن التركمان العراقيين

وفي السياق نفسه استنكر العاملون في الشركات التجارية بشدة "الاستفزازات التي تقوم بها الحكومة الرجعية العميلة في تركيا ضد جمهوريتنا الذي ادى إلى اسقاط الطائرة العراقية واستشهاد الملازم الطيار زهير ريان والذي هو جزء من المخطط الاستعماري للضغط على جمهوريتنا بغية تفتيت قوى الشعب ليتسنى له ولعملائه في الداخل اعادة نفوذهم المنهار وفات على الاستعمار بان الشعب العراقي بقومياته المتآخية كافة يقف كالطود الشامخ امام محاولاته البائسة "

عن العاملين في الشركات التجارية

٣٢٥ توقيعا [١].

وذكرت موسكو ان الولايات المتحدة الامريكية وراء العدوان التركي على العراق لأن ان العراق خرج من ميثاق بغداد ويريد ان ينهض [٢].

وعلقت اذاعة موسكو على زيارة نائب الرئيس الامريكي جونسون واستفزازات الكيان الصهيوني بان لها علاقة بالعدوان [٣].

---

(١) رسالة الشاعر التركماني ، عبد اللطيف بندر اوغلو – اتحاد الادباء العراقيين بغداد الثورة ٢ / ٩/ ١٩٦٢

(٢) صحيفة الثورة ٢٦ /٨/ ١٩٦٢ .

(٣) صحيفة الثورة ٢٥/ ٩/ ١٩٦٢ .

الخطة الاقتصادية

لم يأخذ التخطيط الاقتصادي الذي فكرت به حكومة الثورة والمرتكز على خطة قصيرة الامد واخرى بعيدة الامد حتى عام ١٩٦٠ مجاله الذي كانت تريده حكومة الثورة ، على الرغم من الاجراءات التي اتخذتها على الخطط التي اعدها مجلس الاعمار في العهد الملكي . واما المشاريع الكبرى فلم ينفذ منها غير مشاريع الري الكبرى التي كانت قيد التنفيذ فعلا وعجزت الحكومة عن وضع خطة اقتصادية شاملة قبل سنة ١٩٦١ ولعل هذا ناتج عن عدم قدرة الحكومة على مواجهة الوضع الاقتصادي للبلاد حتى بعد صدور القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ والمتضمن الخطة الخمسية للاعمار الاقتصادي ، فقد بوشر بتنفيذ المشاريع المحددة حذر بموجب الخطة الاقتصادية التفصيلية في الثامن عشر من كانون الاول ١٩٦١ وتضمنت الخطة عدة مشاريع في القطاع الزراعي ، منها المسح الجوي للمنطقة الصحراوية والبالغة مساحتها ١٧٠,٠٠٠ كم٢ والذي عهدت مهمته إلى شركة (كي – ال – ام) الهولندية بسعر (٦ – ٣) فلوس لكل كم٢ لحساب وزارة الاصلاح الزراعي ، إلى جانب الاتفاق مع شركة (بولنسكي وزونو) الالمانية الغربية على تشييد سد دبس بكركوك بمبلغ (٢,٤٦٦,٢٠٣) دنانير فضلا على مشروع – الغراف الذي عهدت مهمة انجازه إلى احد المقاولين العراقيين وبسعر (٣٤٩) الف دينار[١] وكذلك يوشر بتنفيذ مشروع تعلية وتقوية ناظم المجرة وبكلفة (٤٨١,٩٨١) دينارا كما وافق المجلس على منهاج حفر الابار الارتوازية للسنة ١٩٦٢ – ١٩٦٣ ، والذي اعدته وزارة البلديات وبكلفة قدرها (٧٤٠,٨٥٠) دينارا ، وبرغم اهمية مشروع ري كركوك في المجال الزراعي والذي كان مقررا تنفيذه ضمن الخطة الاقتصادية التفصيلية لانه صمم لارواء (٨٥٠) الف دونم من الاراضي الزراعية وقد وضعت تصاميه نهاية عام ١٩٥٨ ، ويعد متمما لمشروع سد دوكان، غير ان مجلس التخطيط تلكأ ولم يتخذ الخطوات العملية الكفيلة بنقل المشروع إلى حيز التنفيذ ، فلم يعلن مناقصة انشاء جدول المشروع الرئيس الا قبل ثورة الثامن من شباط بأيام قلائل .

ووافق مجلس التخطيط الاقتصادي على دعوة (شركة تريكو) الاستشارية الهولندية للتفاوض معها بشأن اجراء دراسات وتحريات لمشروع تحسين الري في الحلة والديوانية ، وتخطيط شبكة المبازل فيهما كما منح موافقته على اعداد التصاميم والمواصفات والشروط العامة لمشروع كري وتوسيع وتبطين شط الديوانية [٢].

اما في المجال الصناعي فقد دعيت عدة شركات استشارية لدراسة وتصميم محطتي كهرباء دوكان ودربندخان وذلك في اجتماع مجلس التخطيط الاقتصادي المنعقد بتاريخ السابع والعشرين من

---

[١] د . ك . و ملفات الاعمار والتخطيط تسلسل الملف ٣٢ و ١٧ ص ٢٣ ، ٣٤ و ٤٩ ص ٥٣ .

[٢] د . ك . و . ، الاعمار والتخطيط الملف ٣٤ ، و٤٩ ص ٣٣ – ٣٧ ، ٣٢ و١٧ ص ٢٣ .

اذار سنة ١٩٦٢ ، وفي التاسع من حزيران اتخذ المجلس قرارا اخر في ميدان تطوير الكهرباء حيث اختار (شركة فيريوند بلان) الاستشارية النمساوية للاشراف على اعمال مشروع محطة كهرباء الدورة في بغداد [١]، وكان مجلس التخطيط قد اهمل المشاريع الكهربائية المهمة ومنه مشروع محطة كهرباء سد سامراء الذي يعد من المشاريع الاساسية على طريق كهربة القطر ، حين تجاوز الدراسة التي اعدتها احدى الشركات الايطالية (ي – ت – ي الاستشارية) في مطلع العام ١٩٥٨ من مجلس الاعمار وكان المشروع بسعة ٧٥ ميكواط وبكلفة اقل من (٦,٥) مليون دينار ، فكلف المجلس بدلا منها (مؤسسة تكتواكسبورت) التشيكية لدراسة المشروع والاشراف على انشائه ، عملا باتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة بين العراق وتشيكوسوفاكيا وبعد عدة دراسات قدمتها المؤسسة المذكورة توصلت إلى النتائج التي وضعتها الشركات السابقة فوافق مجلس التخطيط الاقتصادي في جلسته الثالثة والثلاثين بتاريخ الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٦٢ على العرض غير انه لم تتخذ اجراءات عملية على طريق تنفيذ المشروع في حينه [٢].

اما في مجال المشاريع الخاصة بالصناعات البتروكيمياوية فقد دخل مشروع استثمار الغاز الطبيعي المنبعث من حقول النفط من اجل اقامة مشاريع مختلفة خاصة بتلك الصناعات وكان العراق قد استقدم الخبير السوفيتي شوشنسكي لتقديم دراسة عن انشاء ثلاثة معامل الاول للاثيلين والثاني لبولي اثيلين والثالث لانتاج البولي فنيل كلورايد ، وتجدر الاشارة إلى ان هذه المعامل كانت قد وضعت اسسها شركات امريكية قبل قيام ثورة تموز ١٩٥٨ ، وقد ادخلت هذه المعامل ضمن الخطة الاقتصادية التفصيلية وتم تخصيص ٧ ملايين دينار للصرف عليها . وطلبت وزارة الصناعة في الحادي والعشرين من نيسان ١٩٦٢ تخويلها صلاحيات الاتصال بعدد من الشركات الاستشارية العالمية لتقديم عرضها للآشراف على مراحل تنفيذ المشروع وافق مجلس التخطيط الاقتصادي بجلسته المنعقدة في العشرين من تشرين الثاني من السنة ذاتها[٣] . على ذلك

وفي ما يخص مشروع البصرة فقد تبنت اعماله الهندسية الاستشارية (مؤسسة تكنواكسبورت) التشيكية عملا باتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين ، وبسبب التخمينات العالمية التي قدمتها المؤسسة لكلفة المشروع ، فقد أستوجب اجراء مفاوضات أمتدت لعدة اشهر اكدت المؤسسة اثرها بانها تحتاج إلى ارسال عدد من خبرائها إلى البلد المجهز للمعدات والاجهزة الخاصة فوافق المجلس بجلسته

---

[١] د . ك . و . ، ملفات السيادة (الملف ٣١) الاعمار والتخطيط و٣٧ ص ٢٨ .

[٢] د . ك . و . ملفات الاعمار والتخطيط رقم الملف ٣١ ، محاضر جلسات التخطيط و ٣٦ ص٢٩ والملف ٣٣ ، الاعمار والتخطيط و١٧ ص ٢٢ .

[٣] المصدر نفسه و٥٤ ص ٢٣ .

الثامنة عشرة في السابع والعشرين من حزيران لعام ١٩٦٢ على ايفاد الخبراء إلى خارج تشيكوسلوفاكيا[١] ، غير ان المباشرة لم تتم في تلك السنة بسبب عدم تغطية المشروع ماليا اذ ان اتفاقية التعاون لم تدخل حيز التنفيذ حتى نهاية عام ١٩٦٢[٢] وفي جلسة مجلس التخطيط العاشرة بتاريخ الرابع والعشرين من نيسان ١٩٦٢ ، احال المجلس القسم الاول من مشروع انابيب نفط خانه – الدورة على شركتي (اولاد توفيق قصير للهندسة والتجارة والاوكسجين العراقية) بسعرها البالغ (١,١٠٧,٠٠٥) دنانير [٣].

وكانت الخطة الاقتصادية التفصيلية قد تضمنت بعض المشاريع الاخرى التي تخص صناعة الورق، وفي اطار التعاون الاقتصادي بموجب الاتفاقية المبرمة بين العراق والسويد في الثلاثين من حزيران ١٩٦٢ واستجابة للدعوة التي وجهها وزير الصناعة إلى الشركات الاستشارية لتقديم خبراتها في مجال صناعة الورق لجعلها كاملة لجميع الاغراض[٤] انجزت شركة سكانديا كونسلت هونز الاستشارية السويدية – الكندية المرحلة الاولى ضمن مهمتها بالنسبة لمشروع الورق ورفعت تقريرا إلى مجلس التخطيط الاقتصادي في الثالث والعشرين من ايلول ١٩٦٢ ، غير ان المشروع لم ير النور في حينه بسبب رفض فكرة بناء المعمل عن طريق العقود الخاصة وتفضيل طرح المشروع للمناقصة العالمية [٥].

وتأكيدا للتعاون بين العراق وبين السويد أصدر العراق تعليمات خاصة بموجبها يتمتع رعايا المملكة السويدية بالاعفاء من رسوم وسمات الدخول إلى الجمهورية العراقية وكان هذا الاتجاه الذي عمد اليه عبد الكريم قاسم قبل انهيار حكمه بسبب فشل التجربة مع الدول الاشتراكية إلى تبني مشاريع صناعية مع اطراف دولية اخرى ولاسيما ان هناك نفوذا لبعض الاطراف في الهيئة الحاكمة كانوا يدفعون بهذا الاتجاه الامر الذي سارت في عملية سياسة العراق الاقتصادية وعلى هذا النحو سعى مجلس التخطيط الاقتصادي إلى تطوير صناعاته في تكريس الاعتماد على السويد لانجاز بعض المشروعات فضلا على مشروع صناعة الورق الذي سبقت الاشارة إليه ومحطات كهرباء دوكان ودربندخان والدورة وما تبقى من اعمال مطار – بغداد الجديد إلى جانب المرحلتين الثانية والثالثة من

---

(١) المصدر نفسه و٥٤ ص ٢٣ .

(٢) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ، مطبوع عام ١٩٦٤ ص ١٦٧ .

(٣) د . ك . و . ، الاعمار والتخطيط ، الملف ٣٢ ، و١٥ ص ٢٨ ، مجلس التخطيط الاقتصادي الملف ٢٦ ، و٢٨ ص٣٦ .

(٤) الوقائع العراقية العدد ٣ – ٧ ، في ١٤ / ٨ / ١٩٦٢ .

(٥) د . ك . و . ملفات الاعمار والتخطيط ٣٣ و٣٦ ص ٩٤ ملفات مجلس التخطيط الملف ٢٦ .

مشروع جامعة بغداد وقد اتخذ المجلس قراراه هذا بجلسته الخامسة والثلاثين في الرابع من كانون الاول سنة ١٩٦٢ [١].

وفي المجالات الاخرى حقق مجلس التخطيط الاقتصادي بعض المكاسب ففي جلسته الخامسة والعشرين في الثامن والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٢ احال مشروع ايصال الماء إلى ميناء ام قصر الجبيلة في البصرة إلى احد المقاولين العراقيين وبكلفة (٨٤٩,٩٢٠) دينارا ، وفي الجلسة الاولى في الثالث عشر من شباط ١٩٦٢ وافق على عرض قدمته (مؤسسة تكنواكسبورت البلغارية لتشييد مطار بغداد الجديد وبكلفة (٤,٧٢١,٠٠٠) دينار وفي جلسته السادسة في العشرين من شباط ١٩٦٢ احال تنفيذ شبكة من الطرق إلى عدد من المقاولين العراقيين ، وهي طريق بيجي – القيارة بكلفة (١,١١٤,٣٤١) دينارا ، وطريق شيخ سعد على الغربي بكلفة (٨٦٧,٩٢٥) دينارا في الجلسة العاشرة في السابع عشر من نيسان ١٩٦٢ ، وطريق سوق الشيوخ كرمة بين سعيد بكلفة ٦٠,٣٩٠ دينارا بجلسته السابعة والعشرين في ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٣ [٢].

اما في مجال ادارة التخطيط فكان يبدو عليها الارتباك وتداخل المسؤوليات والتردد الامر الذي ظهر بوضوح في تنفيذ الخطة الاقتصادية التفصيلية كما هو واضح من هذه الوثائق : -

الجمهورية العراقية

وزارة التخطيط	العدد / قوانين / ٦ / ١٤٧٠٣
مديرية الديوان العامة	التاريخ ١٥ / ١٠ / ١٩٦٢
الحقوق	

إلى / رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع : لائحة قانون تعديل قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية

نصت الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون الخطة الاقتصادية رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ على ان " للمجلس تخويل وزير التخطيط او الوزير المختص صلاحياته للبت في القضايا الواردة في الفقرة الثانية من هذه المادة كلا او جزءا .... " .

وعلى هذا فاذا كان النص القانوني كما هو واضح اعلاه قد اجاز تخويل وزير التخطيط او الوزير المختص ممارسة صلاحيات المجلس كلا او جزءا فهل لوزير التخطيط او الوزير المختص الحق في تخويل المديرين العامين او غيرهم صلاحية ممارسة اختصاص المجلس على وفق النص المشار اليه اعلاه ؟

---

[١] د . ك . و . الاعمار والتخطيط الملف ٣٤ و ٥٩ ، ص ١١٢ ، و٧١ ص ١٠٧ .

[٢] نفسه والملف ٣١ و ٨٧ ص ٧٢ ، الملف ٣٢ ، و١٧ ص ٥٢ .

لقد ألفت هذه الوزارة لجنة قانونية خاصة اشترك فيها احد اساتذة القانون في كلية الحقوق العراقية ومدون قانوني في وزارة العدل وبعد ان درست اللجنة المذكورة الموضوع خلصت إلى انه لا يجوز لوزير التخطيط او الوزير المختص تخويل الصلاحيات الممنوحة له من طرف مجلس التخطيط الاقتصادي استنادا إلى احكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون لان هذه الفقرة لم تخول الوزير الا سلطة محددة مستمدة من المجلس بطريق التخويل بناء على نص في القانون ورد فيه معيار منضبط يحدد الغرض من هذا التخويل .

ولاجل الوقوف على رأى قانوني آخر فقد احالت هذه الوزارة الموضوع إلى ديوان التدوين القانوني لابداء رأيه بشأنه وكان جواب الديوان المبلغ الينا بكتاب وزارة العدل المرقم ١٤٠/٧ والمؤرخ ١٩٦٢/١٠/٦ مؤيدا لرأى اللجنة المشار اليها اعلاه .... وفي الوقت نفسه اقترح انه إذا اريد توسيع الصلاحيات فمن الممكن اجراء ذلك بتعديل القانون عن طريق التشريع .

وعلى هذا ولغرض تسهيل تنفيذ القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ بما يضمن الرقابة على حسن تنفيذ المشاريع اعدت هذه الوزارة اللائحة المرفقة طيا مع اسبابها الموجبة راجين التفضل بعرضها على مجلس الوزراء الموقر للنظر في المصادقة عليها واعلامنا .

نسخة من اللائحة إلى :

وزارة العدل، رئاسة ديوان التدوين القانوني

يرجى تدقيق اللائحة موضوع البحث وابداء رأيكم فيها

وزير التخطيط

لائحة قانون تعديل قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية

للسنوات الخمس (١٩٦١ – ١٩٦٢) لغاية

(١٩٦٥ – ١٩٦٦)

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير التخطيط ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي :

المادة الاولى :

تضاف الفقرة التالية إلى المادة الخامسة من قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ وتكون فقرة رابعة لها .

" ٤ - لوزير التخطيط او الوزير المختص تخويل بعض صلاحياته الممنوحة له من المجلس إلى المديرين العامين او إلى المهندسين المقيمين على وفق الحدود والقواعد التي اقرها او يقرها المجلس " .

المادة الثانية :

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتسري احكامه منذ نشر قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٩ .

المادة الثالثة :

على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

الاسباب الموجبة

كان من جملة الاهداف التي تبنتها المذكرة التفسيرية الملحقة بقانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ هو وجوب تطبيق احكام القانون بحذافيره والتشدد في مراقبة ذلك لان اهمال أي حكم من احكام القانون يفوت الرقابة على الصرف وعلى تنفيذ المشاريع وهما غرضان مهمان من اغراض التخطيط ولان الرقابة على الصرف وعلى التنفيذ جزء من الحقوق العامة التي لا يصح ان تهمل .

وعلى هذا الاساس فقد حصرت الفقرة (١) من المادة الخامسة من القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ صلاحية البت في جميع الامور التي يتطلبها تنفيذ المشروع بمجلس التخطيط الاقتصادي وفي الوقت نفسه اجازت الفقرة (٣) من المادة نفسها تخويل وزير التخطيط او الوزير المختص ممارسة صلاحيات المجلس كلا او جزءا .

وبتطبيق النصوص اعلاه وجد ان الوزارات المنفذة اخذت تتوسع في تفسير مفهوم الفقرة الثالثة المشار اليها اعلاه بتخويل المدراء العامين وغيرهم ممارسة صلاحيات المجلس .

وحيث ان ممارسة الاختصاص واجب على الوزير وليس حقا له بحيث يجوز ان يعهد به لسواه الا إذا نص القانون على ذلك صراحة . وحيث انه وجد منذ نفاذ قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٩ ان الوزارات المنفذة قد خولت الصلاحيات الممنوحة لها من قبل مجلس التخطيط الاقتصادي إلى المدراء العامين وغيرهم من الموظفين لذلك ولضرورة تسهيل تنفيذ الخطة الاقتصادية من جهة ولتأمين الرقابة على حسن التنفيذ والصرف من جهة اخرى اعدت اللائحة موضوع البحث لتمكين وزير التخطيط او الوزير المختص منح بعض الصلاحيات إلى المدراء العامين والمنهدسين المقيمين على وفق الحدود والقواعد التي يقرها مجلس التخطيط الاقتصادي .

صورة كتاب وزارة العدل المرقم ل ١٤٠ / ٧ والمؤرخ في ٢٣ / ١٠ / ١٩٦٢ الموجه إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء بشأن لائحة قانون تعديل قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس (٦١ – ٦٢) لغاية (٩٦٥ – ٩٦٦)

كتابكم قوانين /٦/١٤٧٠٣/٦ في ١٥ / ١٠ / ١٩٦٢ .

ندرج اليكم قرار الديوان الصادر في ٢٢ /١٠ / ١٩٦٢ والمتخذ في لائحة قانون تعديل قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس (٩٦١ – ٩٦٢) لغاية (٦٥ – ٦٦) المرفقة بطيه صورة منها مع الاسباب الموجبة بالشكل المعدل مؤيدين كل ذلك .

التوقيع

وزير العدل

القرار

دقق الديوان لائحة قانون تعديل قانون الخطة الاقتصادية واسبابها الموجبة واجرى فيهما التعديلات التدوينية على وفق النسخة المصححة المرفقة مع ملاحظة ما يلي :

١. ورد في الاسباب الموجبة ان الوزارات المنفذة اخذت تتوسع في تخويل صلاحيات المجلس بحيث تصدت المدراء العامين إلى غيرهم من الموظفين وللحد من هذا التوسع اعطت الحق للوزير ان يخول بعض الصلاحيات الممنوحة له من المجلس إلى المديرين العامين او المهندسين المقيمين فقط وعمدت إلى ان تكون الاعمال التي قام بها المديرون العامون والمهندسون المقيمون – سابقا شرعية فوضعت لهم المادة (٢) التي جعلت سريان احكام التعديل منذ نشر القانون رقم (١٨١) للسنة ١٩٥٩ من دون ان تعالج شرعية او عدم شرعية ما قام به غيرهم من الموظفين .
٢. لم يرد ذكر إلى جواز تخويل وكلاء الوزارات الصلاحيات المذكورة في القانون وثم انهم اولى من غيرهم بمثل هذه الصلاحية .

في ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٢

الجمهورية العراقية

وزارة التخطيط
مديرية الديوان العامة
الحقوق

العدد / س / ٤ / ٢٤١
التاريخ ٢٨ / ١٠ / ١٩٦٢

إلى / رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع : لائحة قانون تعديل قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية
للسنوات الخمس (١٩٦١ / ١٩٦٢)
لغاية (١٩٦٥ / ١٩٦٦)

الحاقا لكتابنا المرقم قوانين /٦ /١٤٧٠٣ والمؤرخ ١٥ / ١٠ / ١٩٦٢ وبناء على ما ورد بكتاب وزارة العدل المرقم ل ٧/١٤٠ والمؤرخ ٢٣ / ١٠ /١٩٦٢ . نود ان نبين ما يلي : -

١. لما كان مجلس التخطيط الاقتصادي معرفا بالفقرة الثانية من المادة الاولى من قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ لذلك لم نجد ضرورة لاضافة كلمة (التخطيط) بعد الكلمة (المجلس) الواردة في مسودة اللائحة المرسلة طي كتابنا المشار اليه اعلاه .
٢. لقد سكتت اللائحة عن معالجة شرعية التصرفات التي قام بها غير المديرين العامين والمهندسين المقيمين لندرة هذه التصرفات من جهة ولعدم تأكدنا من وجود تصرفات صدرت عن غير المديرين العامين والمهندسين المقيمين ... اضافة إلى ذلك فان النص المقترح في اللائحة في منح المجلس سلطة اقرار الحدود والقواعد التي يتم بموجبها منح الصلاحيات .
٣. نرى من المفيد – تأييدا لملاحظة وزارة العدل – منح وكلاء الوزارات ممارسة صلاحية المجلس بتخويل من وزير التخطيط او الوزير المختص اضافة إلى المديرين العامين والمهندسين المقيمين ..

بناء عليه نرسل اليكم اللائحة مع اسبابها الموجبة بشكلها المنقح على وفق ما جاء بكتاب وزارة العدل المشار اليه اعلاه وعلى وفق ما جاء في ملاحظتنا المدونة في هذا الكتاب ، راجين التفضل بعرضها على مجلس الوزراء الموقر للنظر في المصادقة عليها واعلامنا .

وزير التخطيط

الجمهورية العراقية

وزارة المالية العدد / ١٥٦٧

مديرية الميزانية العامة سري التاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٦٢

بغداد

إلى / رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع : لائحة قانون تعديل قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية

بالاشارة إلى كتاب وزارة التخطيط المرقم قوانين /٦/ ١٤٧٠٣ والمؤرخ في ١٥ / ١٠ / ١٩٦٢.
تود هذه الوزارة ان تبين ما يلي : -

١. ان الفقرة الثانية من المادة السادسة عشرة من قانون السلطة التنفيذية وتعديله رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٩ نصت على ان للوزير ان يخول بامر تحريري احد كبار موظفي وزارته السلطة الممنوحة له على وفق القوانين والانظمة كلا او جزءا ولا يشمل ذلك السلطة الممنوحة له شخصيا ، وحيث ان الصلاحيات المشار اليها بكتاب وزارة التخطيط اعلاه ليست صلاحيات شخصية ، لذا لا ترى هذه الوزارة ما يدعو إلى تعديل قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ – حسبما طلبته وزارة التخطيط بكتابها اعلاه ونرى ان بامكان الوزارات المختصة ممارسة هذه الصلاحيات استنادا إلى قانون السلطة التنفيذية .
٢. ولتجنب المحاذير التي قد تنجم عن التوسع في تخويل الصلاحيات نرى أن يصدر مجلس التخطيط الاقتصادي قرارا يحدد فيه الاشخاص الذين يجوز تخويلهم الصلاحيات من قبل الوزراء المختصين .

نرجو عرض الامر على مجلس الوزراء الموقر لاتخاذ ما يراه مناسبا بشأنه واعلامنا والجهات المختصة بالنتيجة .

وزير المالية

الدكتور مظفر حسين جميل

قانون تعديل قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس (١٩٦١ – ١٩٦٢) لغاية (١٩٦٥ – ١٩٦٦)

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير التخطيط ووافق عليه مجلس الوزراء.

صدق القانون الاتي :

المادة الاولى – تضاف الفقرة التالية إلى المادة الخامسة من قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم (٧٠) لسنة ٩٦١ وتكون فقرة رابعة لها .

٤. لوزير التخطيط او الوزير المختص تخويل بعض الصلاحيات الممنوحة له من المجلس إلى وكلاء الوزارات او إلى المديرين العامين او إلى المهندسين المقيمين على وفق الحدود والقواعد التي اقرها او يقرها المجلس .

المادة الثانية – ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشر قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٩ .

المادة الثالثة – على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

قنصلية عراقية في القدس

كان العراق قد افتتح قنصلية عراقية في ميناء حيفا الفلسطيني سنة ١٩٣٥ نظرا لاهمية هذه المدينة بوصفها ميناء لتصدير النفط والبضائع العراقية ولكن نتيجة لضغوط الفلسطينيين والعرب العاملين في القضية العربية والساعين إلى الوقوف بوجه الغزو الصهيوني فلسطين استجابت الحكومة العراقية ووافقت على نقل القنصلية العراقية من حيفا إلى القدس سنة ١٩٣٧ .

وقد ظلت القنصلية العراقية في القدس حتى سنة ١٩٤٨ حيث تعرضت لقصف صهيوني اثناء حرب ١٩٤٨ الامر الذي استوجب نقلها إلى عمان . ونظرا للمساعي الصهيونية في تحويل القدس إلى عاصمة لها . فقد بدا بعض الدول العربية والاسلامية بفتح قنصليات في القدس ولذلك باشرت وزارة الخارجية لاتخاذ الخطوات اللازمة لذلك .

الجمهورية العراقية

الدائرة العربية — الرقم : فلسطين/ ٤٧٣٠/ ٤٧٣٠/ ١٣/ ٣٨٧٤

شعبة فلسطين — التاريخ ١٩ / ١١ / ١٩٦٢

سري

إلى / رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع : تأسيس قنصلية في القدس

وجه الينا رئيس مؤتمر العالم الاسلامي كتابا يشير فيه إلى القرارات الخاصة بفلسطين التي اتخذها المؤتمر في دورته الخامسة المنعقدة في بغداد ولا سيما القرار الثامن منها بشأن (دعوة الدول العربية والاسلامية إلى المبادرة الفورية لانشاء قنصليات لها في مدينة القدس اعرابا عن اهتمامها بهذه البلدة المقدسة وتمسكا بالحق الصريح للعرب والمسلمين فيها) . وقد ناشد رئيس المؤتمر حكومة الجمهورية العراقية النظر في تأسيس قنصلية لها في القدس منوها بانه سبق لكل من الحكومات السعودية واللبنانية والتركية ان انشات قنصليات لها هناك .

هذا وبالنظر لاستمرار اسرائيل في عملها بنشاط محموم لجعل القسم المحتل من مدينة القدس عاصمة لها بدلا من تل ابيب وكذلك بالنظر لما لهذه المدينة من المكانة الدينية والاهمية التاريخية والسياسية بالنسبة للعالمين العربي والاسلامي مما يستوجب العناية بامرها وتقوية الروح المعنوية لاهلها لذا يرجى التفضل بعرض موضوع تأسيس قنصلية للجمهورية العراقية في القدس في السنة المالية القادمة على المجلس الموقر واعلامنا بما يتقرر في هذا الشأن .

وزير الخارجية

هاشم جواد

حكومة عبد الكريم قاسم اوائل سنة ١٩٦٣

استمرت تشكيلة حكومة عبد الكريم قاسم على ما هي عليه طوال سنة ١٩٦٢ وحتى نهاية حكمه يوم الثامن من شباط ١٩٦٣ إذ لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر . مثلما لم يحدث أي تغيير في السياستين الداخلية والخارجية لها الأمر الذي وضعها في مواجهة مشكلات كثيرة وتحديات صعبة داخلية وخارجية كل ذلك جعل عبد الكريم قاسم يسعى إلى صرف الأنظار عن تلك الصعوبات والسعي إلى اقناع المحيطين به على قدرته لتجاوز تلك الصعوبات ولكن بوادر ضعف النظام وانحلاله خلال عام ١٩٦٢ ما كانت خافية عن الجميع بمن فيهم كبار المسؤولين في الحكومة . فازدياد المعارضة وكثرة التظاهرات المعادية والإضرابات ونشاط الأحزاب السياسية والحركة الكردية من الشمال مع تخبط عبد الكريم قاسم في معالجة مسألة النفط واعادة الكويت إلى العراق كل ذلك جعل حكمه مهزوزا فاقد الهيبة.

وفي الوقت نفسه بالغ رجال الأمن والشرطة في مراقبة العناصر التي يرتاب بعدم ولائها للنظام ونشط حزب البعث العربي الاشتراكي نشاطا كبيرا وصدرت صحيفته الرسمية (الاشتراكي) من دون ترخيص لتوزع سرا وبأعداد كبيرة [١].

وصارت عملية اسقاط حكم عبد الكريم قاسم اهم اهداف حزب البعث العربي الاشتراكي الرئيسة منذ فشل محاولة اغتياله عام ١٩٥٩ . ولذلك بادر الحزب على تهيئة الظروف والوسائل التي تمكنه من تحقيق هذا الهدف بتوسيع جماهيره وتعاونه مع القوى القومية الاخرى العاملة ضد النظام وتقوية التنظيم العسكري داخل صفوف الجيش وتدريب العناصر الحزبية على استخدام السلاح . وقد حاز الحزب تأييدا كبيرا من خلال قيادته المعارضة والتي جسدها اضراب البانزين فكانت انتفاضة البانزين صفعة قوية للحكم الفردي . ثم جاءت قضية الكويت وعدم وجود سياسة واضحة للحكومة تجاه هذا الهدف لتزيد عزلته داخليا وخارجيا . فاصدرت القيادة القطرية للحزب تعليمات داخلية عدت فيه مطالبته بالكويت ضربا من المناورة لاستعادة شعبيته [٢].

ونشط الحزب في صفوف النقابات والتنظيمات المهنية وبخاصة منظمات العمال والفلاحين والمعلمين والطلبة وازدادت التبعئة الجماهيرية للحزب واندلعت الاضرابات العمالية وخاصة بين عمال شركة الزيوت النباتية وشركة السمنت والسكائر وغيرها . وأدى الطلاب دورا فاعلا في احداث سنة ١٩٦٢ فعندما اعلنت السلطة في منتصف شباط ١٩٦٢ الغاء نظام الاعادة في الجامعة والذي كان معمولا به سابقا عد الاتحاد الوطني لطلبة العراق هذا القرار تحديا لارادة الطلبة وتهديدا لمستقبلهم فاصدر بيانا دعا الطلبة إلى اعلان الاضراب وفضح مخططات السلطة وارغامها على التراجع . وقد استجاب معظم الطلاب لهذا النداء واضربوا يوم ٢٤ شباط ووزعت نشرات سرية بعنوان (لاحباط مؤامرات السلطة الدكتاتورية على مستقبلكم الدراسي ولتغليب ارادتكم القوية يدعوكم الاتحاد الوطني إلى الاضراب ونتيجة لاصرار الطلبة على تحقيق مطالبه اضطرت السلطة إلى التراجع عن قرارها[٣].

ولم تجد اجراءات اجهزة الامن والشرطة واعتقالها الكثير من الكوادر البعثية نفعا في ايقاف نشاطات الحزب ففي مناسبة قيام الثورة اليمنية وتأخر العراق في الاعتراف بالحكومة الجديدة نظم الحزب تظاهرة يوم ٤ تشرين الاول ودعا الاتحاد الوطني لطلبة العراق إلى الاضراب العام وطالب المتظاهرون بالاعتراف بجمهورية اليمن وبالوحدة العربية الشاملة واصطدم المتظاهرون بالشرطة وفي

---

[١] جريدة الجماهير كانون الثاني ١٩٦٣ .

[٢] الفكيكي ، اوكار الهزيمة ص ١٠٦ .

[٣] جعفر عباس حميدي ، وخليل المشهداني ، دور الطلبة في التمهيد لقيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ (غير منشور) .

١٠ تشرين الاول شيع البعثيون جثمان عضو الحزب خالد سلمان الذي اغتالته السلطة وندد المشيعون بقاسم وتوعدوه بالثأر منه وشيع الحزب في الموصل عضو الحزب عارف نوري السماك الذي اغتالته الشرطة وعد الحزب اغتياله جزءا من مخطط ارهابي تمارسه السلطة للتخلص من شباب الطليعة المناضلة باغتيال بعضهم وزج بعضهم الاخر في السجون والمعتقلات ودعا الحزب الجماهير إلى التقدم إلى امام من اجل انهاء الحكم الدكتاتوري .

وفي الاشهر الاخيرة من سنة ١٩٦٢ ازداد التذمر الشعبي من حكم عبد الكريم قاسم وشهدت بغداد حملة لتمزيق صوره كما رفعت الشعارات المعادية له . وارتبكت الاجهزة الامنية خوفا من نشاطات الحزب ومنظماته وحذرا من خروج التظاهرات او توزيع النشرات وفي يوم ٧ شباط ١٩٦٣ وجهت مديرية شرطة بغداد البرقية الاتية إلى مديري الشرطة كافة والى الحاكم العسكري ومدير الشرطة العام ومديرية الحركات العسكرية ومديرية الاستخبارات العسكرية وامرية الانضباط العسكري

" بالنظر لاحتمال حصول تجمعات غير قانونية نهار الغد الجمعة الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ نرجو تعزيز الدوريات في الساحات والطرق العامة والقبض على الاشخاص المتجمعين . حضور جميع الضباط والمفوضين والمراتب الاخرى إلى مقراتهم في الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الغد وحتى اشعار اخر " [١].

وكان الحزب قد كثف نشاطه في تعبئة الجماهير ضد النظام القائم فاصدر عدة بيانات فضح فيها اساليب النظام ودعا إلى اسقاطه ففي بيان صدر في بداية سنة ١٩٦٣ دعا الشعب إلى الوقوف بحزم امام تحركات الاستعمار والرجعية ومقاومة حكم عبد الكريم قاسم .

معركة الطلبة .. معركة الشعب ضد الدكتاتورية

حزب البعث يدعو جماهير الشعب إلى التضامن

مع الطلبة في اضرابهم البطولي الرائع

يا ابناء شعبنا العظيم :

منذ ما يزيد على اسبوعين اعلن طلبتنا في مختلف معاهدهم وكلياتهم ومدارسهم اضرابا طلابيا عاما ، جسدوا فيه مطالبيهم بان تكف سلطات قاسم عن خرقها حرمة المعاهد الدراسية واعتقالها الكيفي الطلبة ومنع تدخل شراذم الامن والانضباط العسكري وبان تجرى انتخابات طلابية حرة .

---

[١] د . ك . و . مراسلات المتصرفية الملف ٦٨٥ برقية مديرية شرطة بغداد رقم ١٤٤٣ في ٧ شباط ١٩٦٣ وعبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية الداخلية ص ٢٨٦ .

وبدلا من ان يكف الحكم عن سياسته المعادية للشعب فيستجيب لمطاليب الطلبة العادلة المشروعة، نراه يزداد عنادا واستهتارا فيضيف إلى المعتقلين افواجا جديدة من الطلبة الابرار ، والى المفصولين عشرات من قوائم الفصل الجديدة ، وبدلا من ان يرعى للجامعة حرمتها ولمعاهد العلم كرامتها نرى ان قاسم وشراذمه اجتاحت بقسوة ووحشية المدارس والكليات فجعلت منها معسكرات لبطشها وارهابها .

ايها الشعب الأبي :

لقد عرى حزبنا بنضاله وتضحياته خيانة حكم قاسم لمبادئ ثورة تموز .. هذا الحكم الذي عمل في شعبنا افقارا وتجويعا ، وفي خيرة ابنائه اعداما وتقتيلا واحال الوطن إلى قلعة سجن كبير يسوسه بسياط الارهاب والرعب ويحيطه بأجواء ادعاءات التضليل الكاذبة .

ان هذا الحكم الخائن العميل الذي حارب الشعب في أرزاقه .. وأنكر عليه حرياته .. ونصب لنفسه من ركائز الاجرام ما تجسده ساحات ام الطبول وشوارع الموصل وكركوك المعفرة بدماء شهداء شعبنا وجيشنا الصامدين ابدا بوجه الخيانة والاستبداد . لقد حاول حكم قاسم ان يغطي دكتاتوريته الارهابية بمسوح من الواجهات (التنظيمية) تمثلت في بعض ما يسمى بالاحزاب وما يسمح به من نقابات ، ولكن هذا الحكم بلغ من الزيف والانهيار حدا اصبح معه عاجزا عن ان يطيق حتى هذا القسط من (الحريات) في العمل الشعبي والنقابي ، فنقابات العمال والجمعيات الفلاحية .. اعمل فيها الحكم بطشا وارهابا فحولها اداة طيعة في يد جلاوزته ومرتزقته ... والنقابات المهنية اراد لها الحكم المصير ذاته، فسلط عليها شتى صنوف الارهاب والتهديد ، وقد سبق له ان اعتقل عددا من رؤساء النقابات المهنية وممثليها وأغلق العديد من مقراتها .. واليوم تتعرض نقابة المعلمين المناضلة لذروة من سلسلة التعسف والبطش فيعتقل العشرات من اعضائها والعديد من اعضاء هيئتها الادارية ويساق بقية أعضاء الهيئة الادارية وعلى رأسهم نقيب المعلمين إلى هيئات التحقيق والى استجواب مديرية الامن مرارا عديدة .. كما اوضحت ذلك مذكرات النقابة المتعددة الجريئة .

ايها الشعب الباسل : لقد جسد طلبتنا دائما نضال شعبنا ضد اعدائه فكانوا دوما طليعة نضال هذا الشعب ، وقرابين الفداء في كل معاركهم إلى جانب رفاقهم العمال والفلاحين الابطال . واليوم اذ يسلط عليهم حكم قاسم كل لؤمه وحقده وخيانته فانهم بوقفتهم البطولية الجريئة هذه يجسدون نضالية وثورية شعبنا الجبار وتحديه الارهاب والانحراف والظلم ، وتطلعه إلى الحرية والحياة الكريمة . وفي يوم الاثنين ٧ – ١ – ٩٦٣ وقف ابناؤكم البررة من طلابنا وقفة الشجعان المدافعين عن قيم هذا الشعب وكرامته ، فاعتصموا في مقر جامعة بغداد وأعلنوا اضرابهم عن الطعام حتى تتحقق مطاليبهم العادلة . ان حزبنا اذ يحيي وقفة الرجولة البطولية هذه ، فهو على ثقة بان شعبنا الجبار الذي يعتز ويفخر بهذه البطولات لن يكون الا مدافعا عن حقوق ابنائه الطلبة ، ساندا كفاحهم ، ذائدا عن حياتهم وكرامتهم ومستقبلهم . ان طلبة العراق البواسل الذين امادوا الارض من تحت اقدام الطغاة اعداء شعبهم .. عبر

تاريخهم النضالي .. ليسجلوا باضرابهم الرائع هذا وباعتصامهم واضرابهم عن الطعام اروع صفحات النضال ضد الدكتاتورية والانحراف .

ان حزبكم المناضل " حزب البعث العربي الاشتراكي " ليدعوكم إلى إسناد اضراب الطلبة واعتصامهم ، والوقوف إلى جانب ابنائكم المناضلين بكل قواكم . ان انتصار قضية طلبتنا ، انتصار لقضية الشعب . عاش نضال طلبتنا البواسل والموت لقاسم وزبانيته الخونة .

بغداد في ٨ – ١ – ١٩٦٣ حزب البعث العربي الاشتراكي [١].

وفي بيان أخر فضح موقف الحزب الشيوعي المذبذب من حكم عبد الكريم قاسم فهو يقر بشوعية ذلك الحكم لكنه يعترف بدكتاتوريته ورجعيته .

كانون الثاني ١٩٦٣

الاشتراكي

جريدة حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق

الشيوعيون .. والحكم .. واضراب الطلبة

الشيوعيون يضيعون في عارهم

لعجزهم عن رفع اصبعهم في وجه حكم قاسم الدكتاتوري

لقد ايقن شعب العراق ، بجميع طبقاته وفئاته الوطنية التقدمية ، منذ زمن بعيد بان حكم قاسم الدكتاتوري الرجعي هو حكم معاد له إلى النهاية ، وبان ليس بالامكان مطلقا ، بعد الذي حدث منذ انحراف قاسم عن مبادئ ١٤ تموز حتى الان ، اصلاحه ضمن اطار الاعتراف بشرعيته . ولقد ايقن الشعب ، منذ زمن بعيد ايضا ، بان مصلحته في حياة افضل تقتضي الاطاحة بهذا الحكم الدكتاتوري الرجعي المهترئ واقامة حكم ديمقراطي شعبي تقدمي . ومن اجل ذلك اعلن الشعب الثورة ضد هذا الحكم بمختلف الاشكال والمظاهر والاساليب . وقد شارك في الاعمال الثورية ضد الحكم العمال والفلاحون والقوات المسلحة والكادحون والمثقفون والطبقات الوطنية الاخرى من العرب والاكراد وسائر القوميات في العراق .

اما الحزب الشيوعي العراقي فانه " من الناحية العلنية " يقر شرعية حكم قاسم ، ويؤكد امكانية النضال في اطاره من اجل اهداف يزعم انها اهداف الشعب ، على الرغم من اعترافه بدكتاتوريته ورجعيته التي يصنفها تبعا لمقاييس بعيدة عن مقاييس الشعب ويوجه على اساسها انتقادات إلى الحكم

---

[١] نضال البعث ، ج٧ ، ص ٢٨٤ – ٢٨٥ .

تتباين في حدتها بين حين وآخر . وموقف الشيوعيين هذا – على حد تفسيرهم العلني – مرتبط بمسألة علاقة الحكم القائم بالاستعمار وبالاحلاف العسكرية الاستعمارية العدوانية . فهم يعدون حكم قاسم "حكما وطنيا " لانه ليس مرتبطا بالاستعمار ارتباطا مباشرا ولانه خرج من حلف بغداد ولان له علاقة ودية مع بلدان المعسكر الشرقي .

ان الشيوعيين ، بنظرتهم هذه ، يعيشون بعيدا عن التطور التاريخي لقضية الشعب . فقضية مساندة حكم ما غير مرتبط بالاستعمار واحلافه ارتباطا مباشرا على الرغم من نقائصه وشروره كانت هي القضية الاولى بين قضايا الشعب ، لما كان الاستعمار يسيطر سيطرة مباشرة على اغلب الاقطار العربية والاقطار المجاورة في المنطقة ولما كان احد الاقطار العربية وهو العراق عضوا في حلف استعماري عدواني هو " حلف بغداد " . اما اليوم فعلى الرغم من ان قوى الشعب الوطنية لا تستهين ابدا بالخطر الاستعماري بأشكاله الجديدة المفضوحة وتشدد النضال بصلابة ضده فان الواقع التاريخي يدل بان الاستعمار قد مني بهزائم جسيمة في وطننا العربي ، وان الانظمة العميلة للاستعمار في الوطن العربي وبلدان المنطقة المجاورة قد آلت إلى اوضاع اكثر ترديا من الماضي واشد تعرضا للضربات الصلدة التي توجهها اليها بصلابة قوى الشعب المناضلة من الداخل والخارج ، كما اصبحت سياسة الحياد الايجابي سياسة راسخة في اقطار عربية متعددة ، وفي بلد كالعراق لم يعد منطقيا اطلاق صفة المشروعية على حكم لمجرد انه لا يرتبط بالاحلاف الاستعمارية العدوانية .الشعب في العراق ، في هذه المرحلة التاريخية ، يريد حكما يحقق اهدافا هي ابعد بكثير عن هذا " الحد الادنى " من الاوضاع التي تحدد علاقة الشعب بحكوماته . انه يريد حكما ديمقراطيا شعبيا تقدميا لا يقف تجاه الاستعمار مواقف سلبية مليئة بالمهانة والتخاذل وانما يقف امامه موقف المهاجم الصلب الشجاع ، ويكون رأس حربة ضد السيطرة الاستعمارية في الاقطار العربية والمنطقة عموما . وعلى اساس هذه الارادة مع حركة تطور التاريخ حددت جماهير الشعب في العراق موقفها من حكم قاسم .. موقف الثورة التي لا تخمد للاطاحة به واقامة حكم ديمقراطي شعبي تقدمي . وعلى الشيوعيين الذين يتساءلون بحماقة عن السبب الذي يكمن وراء هذا الموقف الثوري ان يحاولوا دراسة حركة تطور التاريخ ، وان يحاولوا التقرب من الشعب والتعرف على ارادته واهدافه الحقيقية .

وموقف الشيوعيين المنعزل انعزالا رهيبا عن موقف الشعب ليس سرا وانما هو حقيقة يلمسها كل يوم العامل ، والفلاح ، والجندي ، والطالب ، والضابط ، والموظف والكادح ، والصناعي ، والتاجر . ولكيما يخفي الشيوعيون انعزالهم الرهيب هذا ، الذي يشعرون به ويعرفون اسبابه تمام المعرفة ، يثيرون بين حين واخر ضجيجا ، ويطلقون شاعات فتكون النتيجة المزيد من الانعزال . وهم اليوم يثيرون ضجة كبيرة على الورق ويطلقون دخانا كثيفا مريبا في اثر نجاح الاضراب الطلابي المظفر المعلن في مدارس بغداد ومعاهدها وكلياتها وفي مدارس ومعاهد عدد من الاولوية الاخرى .

والاضراب المعلن اليوم بنجاح رائع هو رد فعل ايجابي ومنطقي للاساليب البوليسية المتهرئة التي تستخدمها السلطة الدكتاتورية الرجعية في معالجة قضايا الطلبة . وهو موقف ثوري اتخذه الطلاب لتحقيق مطاليبهم الطلابية الخاصة التي انكرتها عليهم السلطة وحاربتها منذ ان انحرف كريم قاسم عن مبادئ واهداف ثورة تموز حتى الان . والاضراب ، اضافة إلى كونه اضرابا طلابيا صرفا تقوده وتنفذه جماهير الطلبة المتحدة وتحمل من خلاله شعاراتها الخاصة ، فانه مظهر من مظاهر النضال الثوري لجماهير الشعب عموما ضد الحكم الدكتاتوري الرجعي المهترئ ، والهادف إلى اقامة حكم ديمقراطي شعبي تقدمي . ذلك لان الطلبة يكونون فئة ثورية طليعية في المجتمع كانت ولا تزال دائما في طليعة القوى المناضلة ضد الاستعمار والرجعية والدكتاتورية . وللطلبة سجل حافل بالامجاد الثورية التي تدل على وعي عميق ، وتصميم جديد وقدرة رائعة على تحمل اعباء النضال . وطبيعة الاضراب هذه هي التي جعلته يستقطب تأييد وعطف جماهير الشعب الفقيرة اللذين ظهرا في التظاهرات ، والتجمعات التي قامت في مناطق متعددة من بغداد وفي الشعارات واللافتات التي رفعت فيها .

والاضراب الطلابي المظفر ليس حصيلة جهود ووجهات نظر فئة معينة من الطلبة ، وانما هو حصيلة جهود ووجهات نظر جميع القوى الوطنية التي تناضل بمنطق الشعب وفي اطار نظرته إلى حكم كريم قاسم الرجعي . لذا وجدنا ان البعثيين ، والقوميين العرب ، والاكراد ، والمستقلين وجميع الطلبة الوطنيين الشجعان قد أسهموا في الاضراب ببسالة وصمدوا تجاه اعنف وابشع الاساليب التي استخدمتها السلطة الجائرة لافشاله كما وقفوا وقفة ثورية صلبة ضد المحاولات الانقسامية ، والمواقف الانتهازية الانهزامية التي وقفها الشيوعيون وبعض الفئات الاخرى الذين ليس لهم في صفوف الجماهير الطلابية الغفيرة الا اعداد هزيلة لا حول لها ولا قدرة . ان الذين يعاكسون ارادة الطلبة ، ومن ثم ارادة الشعب باجمعه ، ويتعاونون مع اجهزة السلطة القمعية بتمهيد السبيل امامها لافشال الاضراب وضرب العناصر الطلابية الطليعية المناضلة لعجزهم عن اتخاذ موقف مشرف يجدون انفسهم اليوم في حالة هستيرية مفجعة فيحاولون انكار العار الذي يشدهم إلى الارض باطلاق صفات الانقسامية والرجعية وغيرها من الصفات على الاضراب وعلى جماهير الطلبة المجاهدة المضربة .

ان الشيوعيين الذين يضيعون في عارهم لعجزهم عن رفع اصبعهم في وجه حكم قاسم الدكتاتوري المتعفن الاسود لما لهم من علاقات مصيرية بهذا الحكم تتمثل في مصالح عدد غفير من كوادرهم واعوانهم الذين لا يزالون ينتفعون من جرائم الحكم واوساخه ، والتي تتمثل في شراكتهم الدنيئة في اغلب الجرائم التي ارتكبها هذا الحكم بحق الشعب .. هؤلاء الشيوعيون يحاولون البحث عن مخرج من الذيلية ، والعزلة الرهيبة ، التي انتهوا اليها منذ ان القوا بانفسهم في احضان قاسم

الوسخة باطلاق صفات الرجعية والانقسامية وغيرها من الصفات على جماهير الطلبة المجاهدة وعلى القوى السياسية المناضلة بصلابة وايمان .

والشيوعيون الذين يعجزون عن اتخاذ موقف واحد يشرفهم ضد الحكم الدكتاتوري الرجعي المتفسخ الذين يقبعون تحت جناحه يقفون في " الخفاء " موقفا اخر ، ويحاولون محاولات هم اجبن من ان يعلنوا محتواها امام الشعب خوفا من الشعب ايضا . فهم منذ ان مادت بهم الارض تحت ضربات الشعب الذي لفظهم من صفوفه الخيرة يحالون القفز إلى الحكم مستندين على من هب ودب من القوى والعناصر المتخاذلة الملوثة المريبة . ويجري هذا كله تحت ستار المطالبة بالديمقراطية تحت ظل حكم قاسم بطريقة الاستجداء المزرية التي مارسوها فترة طويلة من الزمن . ولكيما يبعدوا الانظار عن محاولاتهم المبيتة المتناقضة مع مواقفهم وشعاراتهم العلنية ويخفوا نياتهم الحقيقية ، يلجأون كعادتهم إلى اثارة سحابة من الدخان حول انفسهم ويوجهون الانظار بعصبية ملحوظة وحرص مريب إلى قوى الشعب المجاهدة التي لم تكتم اهدافها الحقيقية الصريحة .. اهداف الجماهير المستغلة المعذبة الطامحة إلى مستقبل افضل .. تتم هذه المحاولات الدراماتيكية المذمومة تحت ستار حماية الاستقلال الوطني ومكافحة الرجعية متجاهلين ان حكم قاسم الدكتاتوري الرجعي كان ولا يزال ارضا خصبة للرجعية الشرهة ، وحارسا خائنا للاستقلال الوطني . وليس بالامكان صيانة الاستقلال الوطني وتدعيمه ، وسحق فلول الرجعية وإبادتها ، الا بالقضاء على حكم قاسم المعادي للشعب واقامة حكم ديمقراطي شعبي تقدمي . وهذا لا يتم الا بالنضال الثوري البطولي الصريح لجميع طبقات الشعب وفئاته الوطنية. اما المتآمرون الحقيقيون فهم اولئك الذين يرفعون في الضياء شعارات معينة ، ويعملون في الظلام من اجل اهداف متناقضة مع تلك الشعارات تمام التناقض ، ولعبة المتآمرين هذه التي مرت عليها مدة غير قصيرة من الزمن لم تعد لعبة طريفة ابدا . انها لعبة عتيقة مبتذلة يعرفها الجميع ، وعلى الرغم من ذلك فان اصحابها غير قادرين على ايجاد لعبة اخرى لانهم يعيشون عارهم بمرارة وقلق وتناقض ، ولم ينجحوا مطلقا في التخلص من عار " الذيلية " واسلوب " التآمر "[1].

كما أصدرت القيادة القطرية لحزب البعث بيانا حيث فيه الاضراب الطلابي الكبير الذي قاده الطلبة في الثانوية الشرقية . وندرج ادناه نص البيان :

اول شباط ١٩٦٣

---

[1] نضال البعث ج٧ ص ٢٨٦ .

وعي الطليعة

تحية قيادة القطر إلى جميع الحزبيين

الذين أسهموا في الاحداث النضالية الاخيرة

تحيتها إلى الجرحى والمعتصمين والمعتقلين

إلى البواسل الذين صمدوا بوجه الدكتاتورية والارهاب

يا رفاقنا الاعزاء

ايها البعثيون المناضلون

اينما كنتم في ربوع قطرنا

في المعهد ام في المصنع في القرية ام في المعتقل او السجن

ان قيادتكم القطرية تحييكم تحية الاعجاب والاكبار على مواقفكم الباسلة تجاه الدكتاتورية الباغية ابان الاحداث الاخيرة :

ان هذه الاحداث التي ارهبت الحكم الدكتاتوري الرجعي وجعلته في حالة فزع دائم قد اثبتت بما لا يحمل الشك على ان البعثيين الاشتراكيين الذين قادوا كفاح الشعب في الماضي ضد اشرس طغمة حاكمة ظالمة تلك هي طغمة الحكم الملكي السعيدي المنهار هم الان كما كانوا في السابق في الطليعة من قيادته وفي المقدمة في الذود عن مجموع اهدافه في الحياة الافضل والمستقبل السعيد ان صلابة البعثي وشدة مراسه الثوري واستبساله في الوقوف ضد جميع الاعداء من الدكتاتوريين والمستغلين والاستعماريين قد اصبحت حديث الشعب بل اضحت منذ مدة مصدر ايمانه بحتمية انتصاره النهائي .

ان قيادتكم لتفخر بكم وانها لتعاهدكم على السير قدما في طريق البعث في طريق الحياة في طريق الوحدة والحرية والاشتراكية .

القيادة القطرية

لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق

حول الاضرابات الاخيرة

الاضراب الطلابي الرائع الذي اعلنه الاتحاد الوطني لطلبة العراق كان مثالا رائعا على صمود قطاع مهم من القطاعات الشعبية في وجه اعنف وسائل الارهاب الدكتاتوري ، هذا من جهة ومن جهة اخرى كان الاضراب ولا يزال مثالا حيا للاسلوب الثوري في العمل لتحقيق المطاليب الخاصة لقطاع شعبي معين وترابط هذا النضال وتشابكه مع نضال الشعب بجميع قطاعاته ضد الدكتاتورية وفي سبيل اقامة حكم قومي تقدمي . ان التفهم الواعي لواقع هذا الاضراب ، وادراك حقيقة مدياته ، وتقرير

النتائج التي نجمت او ستنجم عنه وعلاقة كل هذا بمجموع المعركة الشعبية التي يقودها حزبنا ، امور في غاية الاهمية تستوجب منا التحليل والدراسة .

ما طبيعة الاضراب : - لقد بدا الاضراب كما هو معروف لدينا ، في احدى الثانويات نتيجة لحادث طلابي معين جسد للطلبة في تلك الثانوية ولطلبة العراق عموما استهتار السلطة وارهابها وتفشي الفساد واستغلال النفوذ من قبل الزمرة الحاكمة . ولقد كانت بداية الاضراب نتيجة لمبادرة واعية من قبل المنظمة الحزبية في الثانوية الشرقية ، عدها الحزب مبادرة صحيحة فعجل على دعمها واسنادها ، ان دور الحزب في هذا الاضراب يبدا اذا ، من تعميمه لمبادرة المنظمة الحزبية في الثانوية الشرقية ، وبالتالي فان قيادته هذا الاضراب وتخطيط معاركه اليومية والبعيدة اصبحت منذ ذلك الحين مسؤولية حزبية تضطلع بها اجهزة الحزب كافة وجميع قطاعاته .

ان هذا الواقع التحليلي لدور الحزب في المعركة ، لا يجيز لنا ان نعد ان الاضراب لم يكن منا او انه خطط لاهداف اخرى غير ما اعلن عنه الاتحاد الوطني لطلبة العراق ، كما انه لا يجيز لنا ان نجرد الاضراب من تلاحمه مع المعركة الشعبية ضد الحكم فنخنقه في اطاره المهني المحدود .

ان الطلبة هم قطاع ثوري اساس في المعركة الشعبية كما ان مطاليبهم المهنية التي سلكوا السبيل الثوري لتحقيقها هي مكاسب لمجموع الحركة الشعبية . فالاضراب برغم طبيعته المهنية له جانب سياسي ثوري يتجسد في ان قطاعا شعبيا مهما ، تؤازره قطاعات شعبية اخرى ، يخوض معركة في سبيل استحصال حقوق غمطها حكم قاسم الدكتاتوري .

لهذا كان من واجب الحزب ان يخطط للمعركة الطلابية ويدرسها وان يوسعها ، ويساندها بالقطاعات الشعبية الاخرى . ان نقل الاضراب وتوسيعه من الثانوية الشرقية ليشمل كل الثانويات ومن الثانويات ليشمل الجامعة وكلياتها ومعاهدها ومن بغداد إلى بقية الوية العراق ، كل هذا كان تنفيذا رائعا لتخطيط حركة سياسية ضمن قطاع شعبي معين ، كما ان الاعتصامات الطلابية ، والتظاهرات الشعبية الثلاث ، ومؤازرة الاساتذة والمدرسين والنقابيين حركة الاضراب ، كل هذا كان حزءا من اساليب اسناد المعركة وادامتها ودعمها من قبل القطاعات الشعبية التي يقودها حزبنا المناضل .

اهداف الاضراب : - لقد قلنا ان اهداف الاضراب كانت هي المطالب التي طرحها الاتحاد الوطني لطلبة العراق في بياناته المتعددة والتي عد الحزب تحقيقها مكاسب مهمة لمجموع الحركة الشعبية . غير ان هذا لا يعني ان الاضراب قد فقد ارتباطه بمجموع الحركة الشعبية المعادية للحكم والتي تعمل على اسقاطه . ان اضراب عشرات الالوف من الطلبة كان ضربة شديدة زعزعت اركان الحكم القائم ، وكانت عاملا مهما في تسيير النقمة الشعبية على الحكم وادامة مستواها العالي . وبالتالي ان اضراب الطلبة شأنه شأن أي عمل نضالي آخر ، هو جزء من عمل الحزب لاضعاف الحكم وارباكه وادامة الشعور بالنقمة عليه .

الاضراب وشعار اسقاط الحكم:- ان العزلة الكاملة لحكم قاسم ، والانهيار التام في مختلف جوانبه وتنامي قواعد حزبنا الثورية هو الامر الذي يجعل شعار المعركة الآني هو اسقاط حكم قاسم واقامة حكم شعبي تقدمي . ان نضال حزبنا البطولي المتواصل وتوجيهه الضربات المتلاحقة للحكم هو الذي اضعف هذا الحكم وجعله على حافة الانهيار . لذلك فان تحقيق شعار اسقاط الحكم لا يتم بتركنا قاسم في جو استقرار يستطيع فيه ان يثبت اركان حكمه وان يكسب اطمئنان بعض الفئات والعناصر إلى امكانية استمراره واستقراره وبالتالي دعمه والتعاون معه . كما ان قوى حزبنا الثورية ، لم تنم وتتكامل ، في جو تجميد المعركة او الانسحاب منها ، بل ان قوى حزبنا تنامت وترعرعت وازدادت بأسا ومراسا ثوريا في جو المعارك العنيفة التي يخوضها حزبنا كل يوم . ان كفاءة جهازنا الثورية وممارسته الاعمال النضالية وتسلحه بالوعي الفكري هي الجوانب الاساسية التي تقرر قدرة حزبنا على الاجهاز على الحكم القائم واقامة الحكم الشعبي المنشود . وبديهي ان هذه المتطلبات لا تتحقق الا إذا ادام الحزب معركته ضد الحكم بمستواها النضالي العالي والا إذا اضطلعت اجهزة الحزب بمسؤوليات هذا النضال . ان اسقاط الحكم ليس عملية سحرية تتكشف لنا فجأة وسط الدهشة والاستغراب . بل انها ممارسة ثورية للمجهود النضالي في معركة تبقي الازمة على حدتها بين جماهير الشعب والحكم المعزول .

نتائج الاضراب : - لقد حقق الاضراب حتى الان نتائج رائعة لا يكمن ابدا اغفالها او التقليل منها. فاضافة إلى ما ذكرناه من امور اساسية حققها الاضراب بحكم كونه معركة شعبية ضد الحكم نضيف الامور التالية :

١. لقد كشف الاضراب صورة دقيقة عن الامكانات الثورية الهائلة وعن الصمود الرائع لقوى حزبنا في القطاع الطلابي ، الامر الذي يمكن الحزب من تقدير دور هذا القطاع بدقة في خطة الحزب لاسقاط الحكم القائم وفي اسناد الحكم الجديد .
٢. لقد تمكن الحزب من عزل الشيوعيين ومؤيدي السلطة ودحرهم في وسط يعدونه من الاوساط التي يتمتعون فيها بقوة كبيرة .
٣. لقد استقطبت المعركة عناصر وفئات جديدة كانت بعيدة عن المعركة وبالتالي حققنا رصيدا جديدا ليستخدم في معارك الحزب المقبلة .
٤. لقد كان الاضراب اختيارا دقيقا لكفاءة اجهزتنا وقابلياتها ، وامتحانا لمقدرة الاجهزة والعناصر الحزبية في خوض مثل هذه المعارك .
٥. لقد اثبت التنظيم المهني الطلابي الذي يقوده الاتحاد الوطني لطلبة العراق كفاءة وقابلية في استقطاب الحركة الطلابية ولفها حوله وبالتالي فان التنظيمات المهنية التقدمية اثبتت جدارتها وكفاءتها .

٦. ان التخطيط لمعركة طوال اسابيع عديدة كان تجربة حزبية فريدة . فمعروف لدينا ، ان المعركة لا يقوم بها جانب واحد ، كما ان التخطيط لها لا يتم بمعزل عما يتخذه الجانب الآخر من اجراءات لذلك فان الممارسة اليومية لمسؤوليات التخطيط والتنفيذ من قبل اجهزة الحزب كافة كان عاملا في رفع المستوى القيادي لجميع الاجهزة الحزبية ولاغناء تجربتها النضالية .

ان مناضلي الحزب الاشاوس الذين سعروا معركة رائعة ضد حكم قاسم وارهابه لابد من ان تنتصر ارادتهم .

وان اندحار السلطة وتراجعها بدت ظواهره تتضح للعيان .

ان حزبنا اذ يحيي المناضلين الاشاوس في سجونهم ، ورفاقنا الابطال الذين يقارعون العدو في كل لحظة ، لواثق بان انتصار ارادة شعبنا الجبار باسقاط الحكم الدكتاتوري واقامة حكم شعبي تقدمي لن يكتب لها الا النصر القريب [1].

حزب البعث العربي الاشتراكي يخطط للثورة

اخذ حزب البعث العربي الاشتراكي على عاتقه مهمة تنفيذ الثورة من دون الاعتماد على قوى اخرى قطرية كانت ام قومية فقد افتتح المؤتمر القطري الرابع اعماله في اوائل اذار ١٩٦٢ بالاستماع إلى تقرير القيادة القطرية عن اوضاع الحزب العامة وكرس المؤتمر لمناقشة موضوع اسقاط الحكم وامكانات الحزب وقد اقر المؤتمر خطة القيادة في اسقاط النظام واقامة حكم يكون للحزب الدور الرئيس فيه بغض النظر عن التشكيلة الوزارية ، وناقش المؤتمر الوضع في الجيش ودور الحزب فيه وتعزيز المكتب العسكري الذي عهدت اليه مهمة التخطيط والتنفيذ للثورة وحدد لذلك مدة سنة وتم انتخاب قيادة قطرية جديدة وبدأت التحرك لتمتين وتقوية التنظيم داخل الجيش فتوسعت في كسب العسكريين وعززت المكتب العسكري الذي عهدت اليه مهمة التخطيط والتنفيذ للثورة .

واقر المؤتمر خطة ترفع مستوى النشاط والانضباط الحزبي مع التشدد في شروط قبول الاعضاء والانصار لضبط التدفق إلى صفوف الحزب الذي شهده عام ١٩٦٢ وناقش المؤتمر الموقف من القوى السياسية الاخرى والعلاقة معها مثل الحزب الشيوعي العراقي وتجمعات القوميين والناصريين والحزب الديمقراطي الكردستاني واقر زيادة الاتصال مع القوى الوطنية والتقدمية لتعرية النظام واضعافه . وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الاعمال انتخب المؤتمر قيادة قطرية جديدة تكونت من علي صالح السعدي (امينا للسر) وحازم جواد (نائب امين السر) ومحسن الشيخ راضي وحمدي عبد المجيد

---

[1] نضال البعث ، ج ٧ ، ص ٢٩٠ – ٢٩٣ .

وكريم محمود شنتاف وحميد خلخال وفيصل حبيب الخيزران وطالب شبيب وقد قادت هذه التشكيلية الحزب عند تنفيذ الثورة يوم ٨ شباط ١٩٦٣ [١].

واخذ الحزب يوثق علاقاته مع العناصر العسكرية من ذوي التوجه القومي والمناهضين لسياسة عبد الكريم قاسم من الذين هم من مواقع موثرة من الجيش منهم طاهر يحيى ورشيد مصلح اللذان رشحا عن طريق احمد حسن البكر وذياب العلكاوي وعبد اللطيف الحديثي وسعيد صلبي وعلي عريم . ووسع الحزب نشاطه في كتيبة الدبابات الرابعة التي كان آمرها خالد مكي الهاشمي عضو اللجنة الاستشارية لتنفيذ الثورة وعضو المكتب العسكري وكان من بين ضباط الكتيبة البعثيين هاشم عبد الرزاق السامرائي وعدنان شريف ونعمة فارس ومظفر يونس الدبوني ومحمد اسماعيل الويس وكان هؤلاء بمسؤولية هاشم عبد الرزاق السامرائي ومن ثم اصبحوا بمسؤولية علاء الدين الجنابي . وضم الحزب جماعة من كتيبة دبابات خالد التي كانت ضمن حماية بغداد ومنهم سعدون فليح وعبد الجبار الخريبط وسعدي طعمة الجبوري ونصيف جاسم الربيعي ومن ضباط الدروع من الكتائب الاخرى الذين يتم الاتصال بهم عن طريق علي عريم مسؤول معسكر الرشيد وهم انور عبد القادر الحديثي وعدنان دحام العزاوي وفاضل جاسم ، ووجدي ناجي وعزيز الخطيب وعمل منذر الونداوي على استقطاب عناصر جديدة للحزب مؤيدة في قاعدة الحبانية .

وكانت اللجنة الاستشارية التي ألفها الحزب لتنفيذ الثورة مختارة من الضباط ذوي الرتب العالية ومن هم في المراكز القيادية من الجيش وقد تكونت من علي صالح السعدي امين سر الحزب في القطر العراقي مسؤولا عن هذه اللجنة والزعيم احمد حسن البكر والمقدم الركن صالح مهدي عماش والعقيد الركن خالد مكي الهاشمي والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف والمقدم الركن الطيار حردان عبد الغفار التكريتي اضافة إلى اثنين من اعضاء القيادة القطرية وهما حازم جواد وطالب شبيب [٢].

وفضلا على التنظيم العسكري اخذ الحزب يعد العناصر المدنية في تنظيم وتهيئة فصائل حزبية مدربة على السلاح فتم وضع نواة لما عرف في ما بعد (الحرس القومي) تنفيذا لقرار المؤتمر القطري بالمشاركة الحزبية واحتياطا ضد اية مواجهة مدنية مسلحة وتعويضا عن نقص قدرات الحزب في الجيش وكان واجب هذه الفصائل الاندفاع عند تلقي اول اشارة من الحزب إلى الشوارع وهم مسلحون بالرشاشات ".

---

[١] ابراهيم خليل احمد جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ، ص ٢٤٠ ، عبد الفتاح علي يحيى التطورات السياسية الداخلية ص ٢٨٧ – ٢٨٨ .

[٢] صالح حسين الجبوري ، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ ص ١١٦ – ١٢٠ .

وعندما بلغت استعدادات الحزب مرحلة يستطيع معها اسقاط السلطة وتسلم الحكم كلف عضو الحزب هاني توفيق الفكيكي في تشرين الاول ١٩٦٢ بحمل رسالة الحزب إلى القيادة القومية التي وافقت على ذلك . ولاعطاء الحزب سيطرة كاملة على الامور بعد الثورة تقرر ان يتسلم رئاسة الوزراء الزعيم احمد حسن البكر وان يكون علي صالح السعدي نائبا له ووزيرا للداخلية وطالب شبيب وزيرا للخارجية والمقدم الركن مهدي صالح عماش وزيرا للدفاع وحميد خلخال وزيرا للعمل والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف وزيرا للمواصلات والدكتور عزة مصطفى وزيرا للصحة والدكتور سعدون حمادي وزيرا للزراعة والاصلاح الزراعي فضلا على تكوين مجلس لقيادة الثورة والقيادة القطرية بوصفهما سلطتين تشريعتين وكلف الفكيكي ايضا ان ينقل للقيادة القومية حاجة الحزب إلى دراسات اقتصادية (صناعية وزراعية) والى خبراء ودعم سياسي وفني لادارة الحكم وقد تقرر تأليف المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي ضم كلا من علي صالح السعدي وحازم جواد ، طالب حسين الشبيب ، احمد حسن البكر ، عبد الستار عبد اللطيف ، خالد مكي الهاشمي حردان عبد الغفار التكريتي ثم اضيف إليه منذر الونداوي . وكان من ضمن مقررات هذا المجلس بقاء مجلس السيادة على ان ينتخب اعضاؤه من القوى الوحدوية المؤتلفة مع الثورة وكان من المتريثين في تنفيذ الثورة صالح مهدي عماش وعبد الستار الدوري اذ كان الاول يميل إلى تطبيق التعبئة العسكرية إلى ان يبلغ عدد المنفذين من التنظيم الحزبي ضعف اعوان عبد الكريم قاسم . واستطاع صالح مهدي عماش ان يؤثر في قرارات تنفيذ الثورة لان رأيه كان مسموعا لدى قيادة الحزب كونه مسؤولا عن الضباط من الرتب العالية وعضوا في المكتب العسكري ومستشارا لقيادة الحزب في القضايا العسكرية لعلو رتبة . اما الثاني فكان يعتقد ان الظروف الموضوعية للعراق وللحزب غير نا ضجة للقيام بالثورة .

ولضمان نجاح الثورة وانطلاقا من مبادئ الحزب في الافادة من القوى الوطنية المؤهلة للتعاون مع الحزب في هذا المجال دعت قيادة الحزب قيادة الحركة الكردية إلى التحالف والعمل على اقامة حكم ديمقراطي فاتصل العقيد طاهر يحي من خلال العقيد الركن كريم قرني في تشرين الاول ١٩٦٢ ناقلا إلى القيادة الكردية استعداد الحزب لحل القضية الكردية حلا سلميا على اساس الاعتراف بالحقوق الثقافية للكرد ومنحهم حكما لا مركزيا . واعربت الحركة الكردية عن استعدادها لوقف القتال والمشاركة في الحكم الجديد والامتناع عن اية مقاومة للثورة المرتقبة في بغداد . وفي بغداد اجتمع (بواسطة فؤاد عارف) علي صالح السعدي بعضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني صالح اليوسفي في كانون الثاني ١٩٦٣ واسفر الاجتماع عن شبه اتفاق على المسالة الكردية وتحقيق الحكم الذاتي في المنطقة الكردية [١].

---

[١] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية الداخلية ص ٢٩٠ – ٢٩٢ .

اخذ الحزب يخطط لمحاولات للقضاء على حكم عبد الكريم قاسم وقد وضع عدة خطط للقضاء عليه قبل الثامن من شباط ١٩٦٣ لم يكتب لها النجاح فضلا على ثلاث محاولات في الاعوام التي سبقت عام ١٩٦٢ ، هناك من يروي محاولات اخرى لاغتيال عبد الكريم قاسم منها . في ١٤ اذار ١٩٦٢ اثناء قيام عبد الكريم قاسم بمقابلة ناظم القدسي رئيس جمهورية سورية في عهد الانفصال في منطقة الرطبة ، وكانت المقابلة تهدف إلى توحيد سياسة النظامين تجاه الوضع العربي والدولي ، وكانت الخطة تقتضي قيام طائرات من مطار الحبانية بالتعرض للطائرة التي تقل عبد الكريم قاسم ووفده واحراقها في الجو او عند نزول عبد الكريم قاسم في (H_3) وبعد التشاور في موضوع العملية مع قيادة الحزب العسكرية والمدنية ، ومحاولة الحزب اخذ اراء قسم من القوميين في القاعدة الجوية في الحبانية .. وبعد تدارس العملية من قبل القيادة القطرية للحزب ، كان الراي تأجيل المحاولة لعدم ضمان نجاحها اولا ولذهاب ضحايا كثيرة جراء فشلها وبهذا صرف النظر عن هذه المحاولة [١]. وسبقت الاشارة إلى ان المقدم عارف عبد الرزاق تردد في تنفيذ العملية لوجود صديقه العقيد محسن الرفيعي مع عبد الكريم قاسم في الطائرة .

والمحاولة الاخرى عام ١٩٦٢ عندما خطط البعثيون للقيام بمحاولة للتخلص من عبد الكريم قاسم عند افتتاحه قناة الجيش في بغداد ، وانذر الحزب عناصره في بغداد لتنفيذ العملية وكانت المهمة قد اوكلت إلى عناصر من الحزب وبمعاونة عدنان القصاب الذي كان يعمل معاون مهندس مقيما في مشروع القناة ، وبعد دراسة الخطة كانت النتيجة عدم مقدرة الحزب على تسلم السلطة في ذلك الوقت ، فصرف النظر ايضا عن هذه المحاولة .

المحاولة الثالثة ، خطط لهذه المحاولة عند قيام قاسم بافتتاح معمل الاحذية في الكوفة بتاريخ ١٧ تموز ١٩٦٢ ، وقد شملت الخطة جانبين الاول عند ذهابه سالكا الطريق البري إلى الكوفة فكانت الخطة تقتضي وضع عناصر منفذة من الحزب على جانبي الطريق داخل البساتين الكائنة على جانبي الطريق في منطقة اللطيفية . وكانت مهمة هذه العناصر القيام بالتعرض لموكب عبد الكربم قاسم ومن ثم تنفيذ خطة التخلص منه ، لكن هذه المحاولة لم يكتب لها التنفيذ . اما الجانب الثاني من الخطة فهو وضع قنبلة موقوتة تحت المنصة التي يقف عليها عبد الكريم لالقاء خطابه على المستقبلين له هناك . كما وان هذه الخطة لم يكتب لها النجاح وذلك لتكليف الضابط المسؤول عن وضع القنبلة لمرافقة قاسم.

المحاولة الرابعة ، وكان موعدها اثناء زيارة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية احمد بن بيلا للعراق . وكان لجماهير حزب البعث الدور الكبير في استقبال الضيف وقد تجمهروا على جانبي الطريق المؤدي إلى المطار المدني يهتفون " ابن بيلا اهلا بيك ، حزب البعث يحييك " ، وكانت

---

[١] احمد فوزي ، عبد الكريم قاسم وساعاته الاخيرة ، بغداد ١٩٨٨ ، ص ٩٨ – ٩٩ .

الخطة تجري اثناء سير التظاهرة ، ولكنها لم تنفذ خوفا من ان تسوء العلاقات بين العراق والجزائـــر. ولاسيما ان لثورة الجزائر وقيادتها مكانة لدى الحزب ، وخوفا من استغلال الدول الاســـتعمارية هـــذه المحاولة ، ومن ثم اتهام ابن بيلا بالاشتراك فيها [1] .

المحاولة الخامسة . عند قيام عبد الكريم قايم بزيارة إلى الصويرة لافتتاح ثانوية للطلبة فيها ، وقد كلفت عناصر حزب البعث تنفيذ عملية اغتياله ، وخاصة ان هؤلاء يكونون طاقم الطائرة التي تقلـــه ، وقد انذر التنظيم الحزبي في ذلك اليوم ، لكن المحاولة لم تنفذ خوفا من عدم ضمان نجاحها .

وفي اطار سعي الحزب لاستثمار الامكانات كافة للتخلص من قاسم فقد جرت الاتصـــالات فـــي الربع الاخير من عام ١٩٦٢ ، بين المقدم الركن صالح مهدي عماش والمقدم الركن عبد الستار عبـــد اللطيف ممثلين عن الحزب مع المقدم جابر حسن حداد وهو احد الضباط القوميين ، للزحـــف علـــى بغداد، اذ كان يشارك في التمرينات السنوية لقسم من كتائب الدبابات في منطقـــة الحصـــوة (قـــرب الفلوجة) ، تمكن الرائد فهد جواد الميرة من تأمين اللقاء بين الطرفين . الا ان المحاولة لم تنفذ لعـــدم ضمان نجاحها [2].

وكانت اكثر الخطط دقة الخطة التي كان من المقرر تنفيذها يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٦٣ والتـــي وضعها المكتب العسكري المؤلف من امين سره علي صالح السعدي واعضائه حازم جـــواد وطـــالب شبيب والزعيم المتقاعد احمد حسن البكر والمقدم الركن صالح مهدي عماش والمقدم الركن المتقـــاعد عبد الستار عبد اللطيف ومن حين إلى اخر كان يشارك في اجتماعاتها ضباط بعثيون اخرون ابرزهـــم العقيد الركن خالد مكي الهاشمي والمقدم الركن حردان عبد الغفار التكريتي والنقيـــب الطيـــار منـــذر الونداوي .

وكانت خطة العمل تقضي قيام منذر الونداوي وطيارون اخرون باســـتطلاع الاهـــداف وتحديـــد العلامات الدالة بالطيران فوق بغداد منذ اواخر ١٩٦٢ وبذلك ثم تحديد قوة عبـــد الكريـــم قاســـم فـــي مركزين هما وزارة الدفاع حيث يتجمع ٢٥٠٠ من لواء قاسم الخاص اللواء التاسع عشـــر ومعســـكر الرشيد حيث توجد قوة ضاربة من المشاة والدبابات وطائرات الميك وكان فيه ما لايقل عـــن ســـبعين طيارا شيوعيا . لذا تقرر متابعة قائد القوة الجوية الزعيم الركن جلال الاوقاتي تحت مراقبة دقيقة .

وفي منتصف كانون الاول تقررت خطة العمل وحددت ساعة الصفر في الساعة التاســـعة مـــن صباح يوم الجمعة ١٨ كانون الثاني ١٩٦٣ وبدء بتنفيذ الخطة فعـــلا يـــوم ١٩ كـــانون الاول ١٩٦٢ باعلان الاضراب العام للطلاب الذي بدا في الثانوية الشرقية بمبادرة من الحـــزب وامتـــد الاضـــراب

---

[1] احمد فوزي ، المصدر السابق ٩٦ – ٩٩ .

[2] خضير حسن سلمان ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

ليشمل المدارس الأخرى والكليات فتحول إلى اضراب شامل امتد إلى الموصل والرمادي ومدن اخرى واستمر إلى يوم ٨ شباط ١٩٦٣ ووقعت مصادمات بين الطلاب والشرطة شاركت في الاضراب الفئات الاخرى المعادية للنظام من القوميين العرب ومن الكرد فيما عارض الشيوعيون الاضراب ووقفوا ضده وعدوه (مؤامرة) الامر الذي يؤكد ان الحزب الشيوعي كان على اطلاع باعداد حزب البعث العربي الاشتراكي للثورة [١]. واراد بناء على ذلك تقوية تحالفه مع عبد الكريم قاسم بتزويده بمعلومات كما كان يخطط ضده وعلى الرغم من ان قاسم رفض الاستماع لتحذيراتهم لفقدانه الثقة فيهم لكثرة تحذيراتهم السابقة لكنه احال عددا من الضباط المشاركين في الخطة يوم عيد الجيش ١٩٦٣ إلى التقاعد فأجل التنفيذ إلى يوم ٢٥ شباط .

وفي اجتماع لمجلس الوزراء هدد قاسم انه سيضرب مناوئيه بيد من حديد وقال ان هناك مؤامرة واسعة النطاق للقضاء عليه واتهم سفارة اجنبية بطبع المنشورات المعادية التي غطت بغداد وتدعو إلى الثورة حتى ان الوزراء كانوا يجدونها على مكاتبهم . وفي اليومين الثالث والرابع من شباط احال إلى التقاعد ثمانين ضابطا من البعثيين والقوميين والقى القبض في اليوم التالي (٥ شباط) على علي صالح السعدي والدكتور سعدون حمادي والمقدم الركن صالح مهدي عماش وكريم شنتاف . كل ذلك جعل الحزب يرفع درجة الانذار إلى الدرجة القصوى في صفوفه وخوفا من صدور قوائم جديدة بالاحالة الى التقاعد والاعتقال الامر الذي يؤدي إلى فقدان العناصر المكلفة بتنفيذ الثورة وحصول اعترافات قد تنتزع بالقوة من الذين تم القاء القبض عليهم فقد تقرر يوم الرابع من شباط تنفيذ الثورة يوم ٨ شباط وذلك بحضور كل من علي صالح السعدي (قبل يوم من اعتقاله) وحازم جواد وطالب شبيب واحمد حسن البكر وعبد الستار عبد اللطيف ، عبد الكريم مصطفى نصرت وذياب العلكاوي وحددت كلمة السر للثوار (رمضان مبارك) [٢]. واوكلت إلى الحرس القومي مهمة السيطرة على الشوارع الرئيسة والفروع المودية اليها .

واخيرا تجدر الاشارة إلى وجود عدة تنظيمات اخرى كانت تخطط للاطاحة بعبد الكريم قاسم وحكمه وان الكثير من القوميين قد انضموا إلى صفوف الثوار بعد تنفيذ الثورة .

---

[١] ينقل احد الباحثين عن علي صالح السعدي ان المستندات التي عثر عليها في وزارة الدفاع بعد الثورة تفيد ان الرائد الركن جابر علي احد البعثيين العسكريين المشاركين في التحضر للثورة كان يرسل لعبد الكريم قاسم عن تحركات الضباط البعثيين والعناصر القومية في الجيش ويؤكد السعدي ان عبد الكريم قاسم إذا كان قد فوجئ بالثورة فان ذلك يعود إلى مرض وغياب علي جابر عن بغداد منذ اكثر من اسبوع عن الثورة . مصطفى دندشلي حزب البعث العربي الاشتراكي ص ٢٤٨ .

[٢] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية الداخلية ص ٢٨٧ – ٢٩٥ وصالح حسين الجبوري ، ثورة ٨ شباط ١١٣– ١٢٦ .

تقرير بريطاني عن الوضع الداخلي في العراق

رقم التقرير ٣٧١ / ٧٠٤٢٩ تاريخه ٧ شباط ١٩٦٣

كانت الخارجية البريطانية قد اعدت تقريرا داخليا بشأن المعلومات في العراق في السابع من شباط ١٩٦٣ اعطت فيه تقويما للوضع الداخلي في العراق واهتزاز موقع عبد الكريم قاسم وضعفه بسبب اضطراب الوضع في كردستان واختلال الامن في المنطقة بصورة جعلت مواصلة شركة النفط اعمالها امرا صعبا ، فضلا على اضراب الطلبة في بغداد واعتقال قاسم لاكثر من ٩٠٠ شخص بضمنهم فتيات مما اثار استياء واسعا مع استمرار تحركات الضباط العسكريين من وحدويين ناصريين وبعثيين بتأييد من الجمهورية العربية المتحدة والاردن وتدني الموارد المالية بسبب تكاليف الحرب في الشمال والافراط في شراء الاسلحة من السوفيت ، مما ادى إلى توقف مشاريع الاعمار وانتشار البطالة، وتوقع التقرير سقوط قاسم واحتمال ان يكون بديل نظامه (نظاما عسكريا ذا اتجاه قومي يمكن ان يتعاطف مع الجمهورية العربية المتحدة ... وذكر التقرير بأنه لا يمكن التكهن بمواقفه بشأن قضايا النفط والمطالبة بالكويت ... وقال التقرير : لن يمر تبديل النظام بهدوء ويحتمل وقوع اضطرابات تستغرق لمدة ساعات او ربما عدة ايام [١].

ان التقرير يشير إلى الحالة في العراق وقد أصبحت هذه الحالة غير خافية على المترقبين للأحداث ذلك بسبب اضطراب الوضع وازدياد الاعتقالات بين الضباط واحالة القسم منهم الى التقاعد فضلا على اسباب عديدة تمت الاشارة اليها ومنها إشارات حزب البعث العربي الاشتراكي وبياناته العديدة في هذا الاتجاه .

---

[1] FO , 371/70429 , AQ 26 / 1015 , Feb 7 , 1963 .

أخبار وحوادث

١٩ / ٢ / ١٩٦١ - ٢٤ / ١٢ / ١٩٦٢

١٩ / ٢ / ١٩٦١ حمل مندوب العراق في الأمم المتحدة الحكومة البلجيكية مسؤولية اغتيال الزعيم الافريقي باتريس لومومبا وطالب باجراء تحقيق عاجل غير متحيز.

٢٧ / ٢ / ١٩٦١ اعلان الحداد في العراق لمدة ثلاثة ايام لوفاة ملك المغرب محمد الخامس .

١ / ٣ / ١٩٦١ غادر وزير المعارف اسماعيل العارف إلى الرباط لتقديم التعازي بوفاة الملك محمد الخامس .

١٤ / ٣ / ١٩٦١ اوعز عبد الكريم قاسم باطلاق سراح (١٥٠) محجوزاً بمناسبة العيد .

٢٦ / ٣ / ١٩٦١ وضع عبد الكريم قاسم الحجر الاساس لميناء البصرة .

٢٩ / ٣ / ١٩٦١ تبرع عبد الكريم أثناء زيارته لمدينة البصرة بمبلغ (٣٥٠٠) دينار صرفت على الوجه التالي :-

١-جمعية حماية الاطفال (٥٠٠) دينار .

٢-جمعية الهلال الاحمر (٥٠٠) دينار .

٣-الميتم الاسلامي (٥٠٠) دينار .

٤-النادي العسكري (١٠٠٠) دينار .

٥-فقراء البصرة (١٠٠٠) دينار .

٣١ / ٣ / ١٩٦١ اصدر الحاكم العسكري العام اللواء الركن احمد صالح العبدي بياناً برقم ١٣٦ جاء فيه (الحاقاً ببياننا المرقم ١٢٣ قررنا تقليل مدة منع التجول في منطقة الاعظمية ببياننا اعلاه وجعله من الساعة ١٦٠٠ (أي الرابعة بعد الظهر) وحتى الساعة ١١٠٠ (أي الحادية عشرة صباحاً) وسيسمح بالمرور من الساعة الحادية عشرة صباحاً وحتى الساعة الرابعة بعد الظهر اعتباراً من يوم امس ٣٠ / ٣ / ١٩٦١ وحتى اشعار آخر .

١٠ / ٤ / ١٩٦١ تبادل العراق ومنغوليا وثائق الاتفاقية الثقافية التي عقدت بين البلدين .

١٩ / ٤ / ١٩٦١ طلب الحاكم العسكري العام اللواء الركن احمد صالح العبدي من الجهات المسؤولة تنظيم قوائم باسماء الطلاب الموقوفين والمحتجزين الذين تقل اعمارهم عن ستة عشر عاماً وكذلك الشيوخ والرجال الطاعنين في السن وذلك للبت في أمر اخلاء سبيلهم .

٢٠ / ٤ / ١٩٦١ تبرع عبد الكريم قاسم بعشرة الاف دينار لتشييد مدرسة للعلوم الاسلامية في السنغال.

٤ / ٦ / ١٩٦١ أكد وزير الخارجية هاشم جواد أن العراق لم يعترف بحكومة جنوب افريقيا بسبب سياسة التمييز العنصري التي تنتهجها .

٨ / ٦ / ١٩٦١ غادر الوفد العراقي برئاسة وزير الخارجية هاشم جواد إلى القاهرة لحضور مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع العرب .

١٢ / ٦ / ١٩٦١ قدمت الحكومة الاردنية شكرها للحكومة العراقية على تخصيصها (٦٠) مقعداً للطلاب الاردنيين في جامعة بغداد .

١ / ٧ / ١٩٦١ وصل امين عام جامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة إلى بغداد لبحث قضية الكويت .

٢ / ٨ / ١٩٦١ ارسلت الحكومة العراقية كميات من الادوية إلى تونس واعربت عن استعدادها لارسال اطباء وممرضات .

٥ / ٩ / ١٩٦١ اطلق سراح ١٧٦ موقوفاً ومحتجزاً .

٢ / ١٠ / ١٩٦١ صرح ابراهيم كبة أن الحركة الانفصالية التي وقعت في سوريا كانت بتدبير الاستعمار .

٢٠ / ١٠ / ١٩٦١ أيدت الحكومة العراقية طرد اتحاد جنوب افريقيا من الأمم المتحدة .

٧ / ٣ ١٩٦٢ قررت الحكومة العراقية التبرع بمليون دينار للجزائر.

٢٩ / ٣ خبراء سوفيت يدرسون مشاريع نهر الفرات

٥ / ٥ رئيس مجلس السيادة يستقبل امين الحسيني

٩ / ٥ عبد الكريم قاسم يكرم مواطناً قطعت يده في ثورة العشرين بمبلغ (١٥٠) ديناراً

٢٤ / ٥ وافقت الحكومة العراقية على تأسيس قنصلية عامة في عاصمة المانيا الديمقراطية (برلين الشرقية)

٤ / ٦ الحكومة العراقية تقرر مقاطعة امريكا اقتصادياً ، إذا استمرت في تجاهل حقوق العراق الشرعية في الكويت . وكانت الحكومة قد سحبت السفير العراقي في واشنطن .

٦ / ٦ وافق مجلس الوزراء على الغاء تأشيرات الدخول بين العراق وسورية .

٨ / ٦ العراق يقاطع المؤتمر الكشفي العربي الذي يعقد في المغرب بسبب مشاركة حكام الكويت فيه.

١٢ / ٦ ذكرت صحيفة (الثورة) البغدادية ، ان الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية تعملان على اثارة القضية الكردية في الامم المتحدة لان العراق اقام تمثيلاً مع المانيا الشرقية وطرد السفير الامريكي جون دي جريتكان ، الذي كلف الاتصال بمؤتمر الدبلوماسيين الامريكيين في الشرق الادنى واقطار البحر المتوسط الذي سيعقد في اثينا لوضع خطة موحدة لعرض الموضوع في الامم المتحدة .

٢٧ / ٦ كتبت صحيفة (الثورة) البغدادية ان اول سفارة في الجزائر ستكون عراقية وان العراق اول دولة في العالم اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة فور تاليفها في القاهرة.

٥ / ٧ كتبت صحيفة (الثورة) البغدادية بعنوان بارزان الجيش العراقي سيُسلح بالاسلحة الذرية ونقلت عن اللواء الركن عزيز علي غالب رئيس اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز ان العراق ارسل عدداً من الضباط إلى الخارج لدراسة الموضوع وان العراق فتح مدرسة الحرب الذرية الكيمياوية وجهزها باحدث الامكانات لتكون مؤسسة تدريبية لضباط ومراتب الجيش .

٥ / ٧ ايفاد الدكتور بندر الراوي مدرس علم الحيوان في كلية العلوم لحضور الحفلة التدريبية التي تقيمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الولايات المتحدة الامريكية .

١١ / ٧ وزارة التجارة تتخذ خطوات جديدة للحد من ارتفاع الاسعار وبث موظفيها في العـواق لشراء السلع وتعريف المستهلكين بالاسعار .

٢ / ٨ سحب السفير العراقي في تونس والمطالبة بسحب السفير التونسي في بغداد بسبب قبول تونس سفير حكام الكويت .

٨ / ٨ / ١٩٦٢ وافق مجلس الوزراء على اشتراك الجمهورية العراقية في المؤتمر العاشـــر للعـــلاج بالاشعة واجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرر ايفاء الدكتور سعد حسن رئيـس شعبة النظائر المشعة في لجنة الطاقة الذرية إلى كندا لهذا الغرض .

٢٤ / ٨ / ١٩٦٢ قرر مجلس الوزراء الموافقة على شراء طائرتين نفاثتين من نوع بويننك . وفتـــح خطوط جديدة بين بغداد والجزائر وطوكيو والولايات المتحدة والاقطار الاسكندنافية.

٢٥ / ٨ / ١٩٦٢ قرر العراق تأليف لجنة لدراسة التقرير المقدم من مديرية المشاريع والبحوث فـــي المصرف الصناعي والخاص بتطبيق مشروع المقاطعات الصناعية في العراق وكان مدير المشاريع قد قدم تقريرا بعد عودته من الهند حيث مثل الجمهورية العراقية فـــي مؤتمر المصارف الصناعية في نيسان الماضي والذي عقد في بومبي .

قرر مجلس التخطيط الاقتصادي الموافقة على مشروع اتفاقية تصميـــم بنايـــة وزارة الخارجية العراقية بعد اجراء التعديلات المقتضية عليها وتخويـــل وزارة الاشـــغال والاسكان صلاحية التعاقد والصرف وتعقيب وانجاز العمل بدقة وسرعة وقد اختـــير القسم الجنوبي من المركز الحكومي المقرر انشاؤه في كرادة مريم لموقع بناية وزارة الخارجية لوقوعه في موضع مركزي يسهل الوصول اليه عن طريق الشارع العـــام المؤدي إلى القصر الجمهوري والطريق المتقاطع مع شارع ١٤ تموز والممتد باتجاه جسر ١٤ تموز .

في الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء يـــوم ٢٥ / ٨ / ١٩٦٢ اســـتقبل عبــد الكريم قاسم في ديوانه الرسمي في وزارة الدفاع القائم بالاعمال السوفيتي فـــي بغــداد وسكرتير الشؤون الاقتصادية في السفارة في مقابلة ودية تناولت التعاون الاقتصـــادي المستمر والعلاقات الطيبة بين البلدين وقد استغرقت المقابلة اكثر من ساعة ونصـــف الساعة.

٢٥ / ٨/ ١٩٦٢ تم في وزارة التجارة تكليف لجنة من ادكار سركيس مدير شركة النقل البحري العراقية واسماعيل مصطفى رجب المدير المفوض لشركة اعادة التامين العراقية لدراسة قانون شركة النقل البحري العراقية ونظامها الداخلي واقتراح التعديلات الواجب ادخالها اليهما ليصبحا ملائمين للظروف القائمة ووضع الشركة الحالي .

٣٠ / ٨ / غادر بغداد وفد عسكري إلى موسكو برئاسة اللواء الركن علي غالب عزيز معاون رئيس اركان الجيش لحضور المناورات العسكرية للقوات السوفيتية . وقد استقبل عبد الكريم قاسم الوفد قبل ان يغادر إلى موسكو ، وحمله تحياته إلى الشعب والجيش السوفيتي .

٢ / ١٠ / ١٩٦٢ حذر عبد الكريم قاسم المستعمرين الاميركان والانكليز من مغبة الايغال بالجريمة والاعمال الاجرامية وبالدس والتفرقة بين الناس وايقاع الاذى بهم .

تم عقد اتفاقيات جوية بين العراق وتونس والجزائر والمغرب

٣ / ١٠ / ١٩٦٢ كان قد غادر وفد عراقي إلى دمشق لاجراء مباحثات بشأن مياه الفرات وطرائق استغلالها وقد استمرت المباحثات مع الجهات المسؤولة في الجمهورية السورية مدة اطول من مدة الايفاد الممنوحة للوفد فأصدر مجلس الوزارة قراره هذا اليوم لتمديد مدة ايفاد الوفد . هذا وقد بلغت قيمة استيرادات العراق من سورية في شهر اب الماضي اكثر من نصف مليون دينار .

قررت وزارة الارشاد نشر جميع الاطروحات التي نال بها الطلاب العراقيون شهادة الدكتوراه على نفقتها .

تقرر انشاء اول حديقة حيوانات في الجمهورية العراقية بمتنزه السكك وكانت الحديقة في بداية امرها تحتوي على مئة نوع من الحيوانات .

٤ / ١٠ / ١٩٦٢ تقرر انشاء بحيرة واسعة قرب قناة الجيش لتكون متنزها للعوائل واقامة معارض للزهور تحيط بالبحيرة المذكورة .

قرر مجلس الوزراء الموافقة المبدئية على اسهام الجمهورية العراقية في اجتماع المجمع المسكوني المزمع عقده في الحادي عشر من هذا الشهر بناء على دعوة مقدمة من الفاتيكان .

عكف عبد الكريم قاسم على دراسة قضايا الموقوفين وتدقيقها وطلب إلى مدير الامن تقديم اسماء جميع الموقوفين .

تجاوبا مع الفلسطينيين المقيمين في العراق امر عبد الكريم قاسم بتأليف لجنة لدراسة احوالهم والترفيه عنهم .

١٠ / ١٠ / ١٩٦٢ وافق مجلس الوزراء على تبرع الجمهورية العراقية بمبلغ ٤٥٠٠ دينار للاسهام مع الدول الاسلامية في بناء مسجد يقام في معرض نيويورك الدولي .

١٠ / ١٠ قرر العراق الاعتراف بالنظام الجمهوري الجديد في اليمن

١٥ / ١٠ / ١٩٦٢ قابل السفير العراقي في دمشق رئيس الوزراء السوري خالد العظم ونقل اليه رسالة من عبد الكريم قاسم .

١٧ / ١٠ / ١٩٦٢ وافق مجلس الوزراء على الاسهام في تكاليف تاسيس جامعة اسلامية في كراجي.

١٨ / ١٠ / ١٩٦٢ المجاهدة الجزائرية جميلة بوحيرد تصل إلى بغداد واستقبلها عبد الكريم قاسم يوم ٢٠ / ١٠ .

٢٢/ ١٠ / ١٩٦٢ شحن ٢٥ الف كتاب من كتب الصفوف الاولى والثانية الابتدائية إلى الجزائر .

٢٩ / ١٠ / ١٩٦٢ وزارة الاشغال والاسكان تحذر من بيع او شراء القطع الموزعة على اصحاب الصرائف .

وافق مجلس الوزراء على اعارة خدمات الدكتور عبد الصاحب العلوان الاستاذ في كلية الزراعة للعمل في ليبيا على حساب منظمة الغذاء والزراعة التابعة للامم المتحدة للعمل كخبير في انظمة الاراضي والاصلاح الزراعي لمدة سنتين وكان مجلس الجامعة (بغداد) قد وافق على هذه الاعارة بجلسته الاولى المنعقدة بتاريخ ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٢ وقدم الموما اليه موافقة خطية على اعارة خدماته وعلى استقطاع التوقيفات التقاعدية منه بصورة مضاعفة .

٥ / ١١ / ١٩٦٢ العراق يقاطع اجتماعات جامعة الدول العربية بسبب موقفها غير الودي من قضية الكويت .

٥ / ١١ / ١٩٦٢ وافق مجلس الوزراء على ايفاد بدر شاكر السياب رئيس الملاحظين في مصلحة الموانئ العراقية إلى المملكة المتحدة للتمتع بزمالة المنظمة العالمية لحرية الثقافة لدراسة اللغة والاداب الانكليزية في جامعة درهام .

- قررت الحكومة العراقية عدم الاشتراك في اللجنة الدائمة لخبراء المواصلات النقل المائي التابعة لجامعة الدول العربية وكان العراق قد قاطع اجتماعات مجلس الجامعة العربية بعد احداث قضية الكويت .

٧ / ١١ / ١٩٦٢ وصول مبعوث لبناني إلى بغداد كانت مهمته تستهدف تنقية الاجواء بين العراق ولبنان والعراق متمسك بموقفه من الاقطار التي اعترفت (بالكويت) .

١٣ / ١١ / ١٩٦٢ وافقت وزارة المعارف على طلب مؤسسة كولبنكيان الموافقة دعوة عبد المطلب عبد الرحمن مدير التبادل الثقافي في ديوان الوزارة للسفر إلى لشبونة (مقر المؤسسة) للتباحث مع المسؤولين بالمؤسسة المذكورة في امور طلبة الجمهورية العراقية الذين يدرسون على نفقة المؤسسة في كل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة في ما يخص مدد دراستهم وفروع تخصصهم وشؤونهم العامة اضافة إلى ذلك شؤون الزمالات الممنوحة والمنح الدراسية والفنية والثقافية . وقد جاءت تلبية هذه الدعوة لاتاحة الفرصة للسيد عبد المطلب عبد الرحمن الوقوف على قضايا الطلبة العراقيين بصورة خاصة والتباحث بشأن الامور الاخرى مع المسؤولين في المنطقة مباشرة ولذلك حصلت الموافقة على ايفاده لمدة اسبوعين عدا ايام السفر على ان لا تتحمل الخزينة اية نفقات بسبب هذا الايفاد عدا راتبه ومخصصات غلاء المعيشة .

١٧ / ١١ / ١٩٦٢ اجراء دراسة شاملة عن تزايد عدد السكان في العراق وتوقع وصول العدد عام ١٩٨٥ إلى ١٣ مليون نسمة .

٢١ / ١١ / ١٩٦٢ وصول وفد يماني برئاسة عبد الرحمن الايراني

١٠ / ١٢ / ١٩٦٢ وافقت وزارة الاشغال والاسكان على طلب السيد ناصر حسين الجنابي الذي يذكران مقاولة انشاء مستشفى الولادة في الكرخ قد رست بعهدته بتاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٦٠ يوم لم تكن له علاقة رسمية بالحكومة انذاك .

وحيث انه اصبح الان موظفاً لا يمكن الجمع بين عمله الرسمي وعمله كمقاول لهذا يطلب توجيه كل ماله علاقة بالمقاولة المذكورة باسم شركة الجنابي للتجارة والانشاءات ذ . م . م . لتلافي الاشكال الناجم عن هذه الحالة التي لم تكن قائمة وقت ابرام العقد وان جميع الالتزامات الملقاة على عاتقه بموجب المقاولة ستبقى نافذة المفعول بحق الشركة التي أيدت بكتابها المرقم ١٥١ والمؤرخ في ١٩ / ٧ / ١٩٦٢ محتويات كتاب السيد ناصر انف الذكر وتضامنها معه في تنفيذ الالتزامات والشروط الوارد ذكرها في مقاولة العمل وترى الوزارة ان لا مانع لديها من قبول طلب المقاول ولاسيما وان الجهة المشرفة على العمل لم تتغير . علماً بان وزارة الصحة لم تؤيد تحويل المقاولة لان بناء المستشفى على وشك الانتهاء وسيتم تسلمه

يوم ١/ ١/ ١٩٦٣ وايدت وزارة المالية ما جاء في كتاب وزارة الصحة ولا ترى ما يدعو إلى تحويل المقاولة من عهدة ناصر الجنابي إلى شركة الجنابي .

وبعد مداولة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم ١٠ / ١٠ / ١٩٦٢ وبالنظر لما جاء في كتاب وزارة الاشتغال والاسكان المشار اليه اعلاه الذي يضمن مصلحة الدولة ويزيل الملابسات وان ارتباط التعامل مع شركة في ما يتعلق باستمرار تنفيذ بنود المقاوة هو اضمن من بقائها بعهدة فرد واحد لهذا حصلت الموافقة على جعل المقاولة موضوعة البحث بعهدة شركة الجنابي للتجارة والانشاءات العامة على ان تقوم وزارة الاشغال والاسكان باتخاذ التدابير لتنفيذ ذلك بما يضمن مصلحة الدولة ويزيل الالتباس .

١٠ / ١٢ / ١٩٦٢ وافق مجلس الوزراء على احداث ناحية باسم (ناحية الضلوعية) يكون مركزها في المقاطعة المرقمة (٢٥) الضلوعية ترتبط بقضاء سامراء في لواء بغداد بناء على مقتضيات المصلحة الادارية ولسعة قضاء سامراء وبناء على اقتراح من وزارة الداخلية .

١٠ / ١٢ / ١٩٦٢ قرر مجلس الوزراء اعادة العلاقات مع فرنسا بعد ان غيرت موقفها من القضايا العربية وأقرت باستقلال الجزائر .

٢٤ / ١٢ / ١٩٦٢ رحبت فرنسا باقدام العراق على اعادة العلاقات الدبلوماسية معها واعلن ان مباحثات عراقية فرنسية ستجرى قريبا بين المسؤولين العراقيين والفرنسيين .

المحتويات



التاريخ لايحضر كله بتفاصيله ومظاهره وبيئته وأجوائه أمام الباحث، ولابعوامله المحركة لأحداثه. وحتى لو افترضنا (خيالاً علمياً) ان الباحث انتقل بجسمه ووعيه الى ذلك الزمن الماضي، وعايش مجتمعاً معيناً.. فكيف سينظر اليه؟ وبأي وعي وبأي منهج؟

انه لن ينظر اليه بالتأكيد، بوعي ومنهج أهل ذلك المجتمع الذي انتقل اليه، بل بوعي ومنهج الحاضر الذي جاء منه.

والحاضر تعددت فيه المدارس الفكرية والرأي وكذلك المناهج فبأي منها مثلاً نكتب عن تاريخ العراق؟

وهل هناك كتابة (مستقلة) للتاريخ؟ أي بمعنى (غير متحيزة)؟ ومن هو المتحيز ومن هو غير المتحيز؟ ولماذا يتخذ كل منهما مثل هذا الموقف؟

هل ان كل من ينتمي الى العهد الملكي في العراق فكراً أو مرتبطاً معه بمصالح (هو غير متحيز) له؟

وهل ان كل من ينتمي الى فكر وطني قومي يكون (غير متحيز) لهذا الفكر؟

وهل التحيز للوطن ولقيم الامة ورسالتها عيب؟

لقد جابهت الباحثين في تاريخ العراق الحديث، مشكلات من هذا النوع، ولكن مما كان يسعفهم، هو ان معظمهم قد عاش أحداث أحقابه المختلفة أو ألتقى بعض شخصياته.

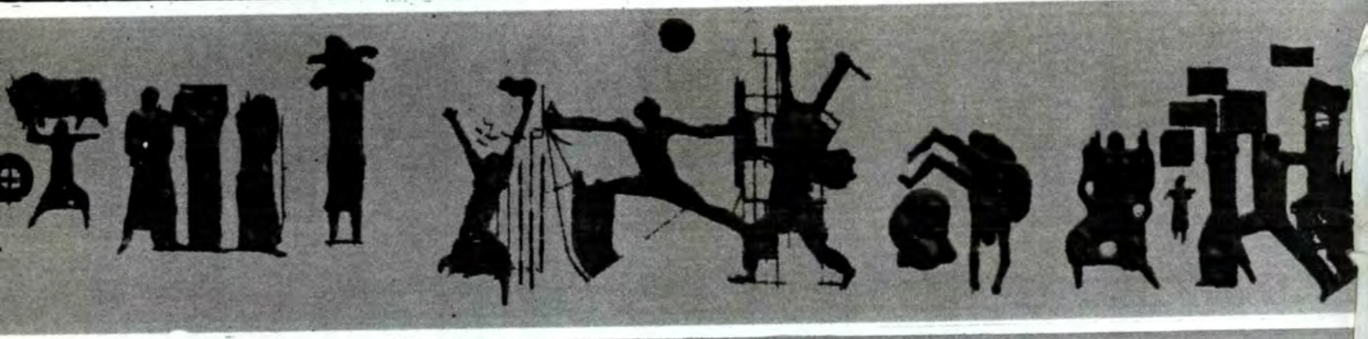
ونأمل في هذا الجهد الذي نقدمه للقارئ والباحث والدارس أن نوفق في خدمة الحقيقة الموضوعية من جوانبها الحضارية والرسالية ..

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٣٥٣ لسنة ٢٠٠٠

تصميم الغلاف : فخري خليل

المطبعة العربية ٧١٩٨١٦٥ - ٧١٨١٥٦٥ بغداد





تاريخ الوزارات العراقية

في العهد الجمهوري

١٩٥٨ - ١٩٦٨

الجزء السادس

٨ شباط - ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣

الأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي

الدكتور غازي فيصل الراوي — الدكتور خضير حسن سلمان

عدنان رشيد الجبوري

الطبعة الاولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م





١٩٥٨-١٩٦٨

الجزء السادس

٨ شباط-١٨تشرين الثاني١٩٦٣

الأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي

الدكتور غازي فيصل الراوي

الدكتور خضير حسن سلمان

عدنان رشيد الجبوري

١٤٢٣هـ

٢٠٠٢م

عنوان الكتاب: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري / ج٦
مجموعة من الباحثين
الناشـــــر : بيت الحكمة / بغداد
الطبعـــــة : الاولى / ٢٠٠٢ بغداد

بيت الحكمة / بغداد/ العراق/ ص ب : ٥٣٦٤٠ باب المعظم
هـــاتف : ٣ - ٤١٤١٢٠١ فاكـــس ٨٨٦٣٠١٥
E-Mail: hikma@uruklink.net

بسم الله الرحمن الرحيم

فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئـــه او يستشنعه سامعه من اجل انه لم يعرف له وجها من الصحة ولا معنـــى فـــي الحقيقـــة ، فليعلم انه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من بعض ناقليه إلينا . وإنّا إنما أدينا ذلـك على نحو ما أُدّي إلينا .

محمد بن جرير الطبري

إني رأيت إنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه الا قال في غده : لـــو غـــير هـــذا لكـــان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو تـــرك هـــذا لكـــان أجمل. وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .

العـــماد الاصـــبهاني



المقدمة :

تعد ثورة ١٤ رمضان ١٣٨٢ هـ (٨ شباط ١٩٦٣) حدثاً مهماً في تاريخ العراق المعاصر، فقد تسلم لأول مرة حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة عن طريق ثورة شعبية اسهمت فيها وحدات من الجيش وجماهير الحزب والقوى القومية الأخرى ، لاسقاط النظام السابق . إلا أن هذه الثورة لم تستمر طويلا نتيجة عوامل ذاتية وموضوعية ، فسقطت بانقلاب قاده رئيس الجمهورية !

إن دراسة تاريخ الوزارات خلال مدة هذه الثورة تعطي صورة للتطورات السياسية الداخلية والخارجية ، وهذه التطورات على درجة من الأهمية ، بالرغم من عمر الثورة القصير . وقد اعتمد المؤلفون في هذا الجزء على مصادر وثائقية اهمها الوثائق الرسمية العراقية ، ووثائق حزب البعث العربي الاشتراكي ، فضلاً على المقابلات الشخصية للاشخاص الذين اسهموا في صنع الأحداث ، والصحافة ، والمصادر الأخرى .

إن تقويم هذه الفترة لا يتم إلا بالاطلاع على وجهات النظر المختلفة وبخاصة المهمة منها ، وهو الاسلوب الذي اتبعه الكتاب للوصول إلى هذا التقويم .

ومن نافلة القول البيان إن هذا الجزء حافل بالوقائع والاحداث ، وقد حاول المؤلفون التركيز على المهم منها والمؤثر في مسيرة الثورة ، كما تابع المؤلفون التبديلات الوزارية والعلاقات العربية والدولية .

وختاماً يأمل مؤلفو الكتاب بأنهم قد استطاعوا تقديم هذا الجزء إلى المكتبة العربية والمكتبة العراقية بصورة مرضية .

والله الموفق

المؤلفون

حزب البعث العربي الاشتراكي والاعداد لثورة ١٤ رمضان ١٣٨٢ هـ
(٨ شباط ١٩٦٣)

أخذ حزب البعث العربي الاشتراكي على عاتقه مهمة العمل لتصحيح مسار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ولم يثنه عن تحقيق هذا الهدف فشل محاولته لاغتيال عبد الكريم قاسم رئيس أول حكومة بعد الثورة وذلك في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩ . وقد عقد الحزب مؤتمره القطري الثالث في ٣ آب ١٩٦٠ لدراسة أوضاع الحزب التنظيمية وانتخاب قيادة قطرية جديدة ، ودراسة الأوضاع السياسية في العراق واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ، ومنها " اسقاط الحكم الدكتاتوري واقامة حكم شعبي ديمقراطي تقدمي ، على أن ترتبط هذه المهمة بتهيئة الشروط الموضوعية الكافية " [١] .

ولتوفير الظروف المناسبة لتنفيذ مقررات المؤتمر القطري الثالث نشط الحزب في اتجاهين ، الأول ، استثمار كل الظروف المناسبة لتوسيع نشاطه الجماهيري ، والثاني ، التعاون مع أطراف الحركة القومية لتوحيد جهودها في إطار جبهة قومية تشكلت فعلاً في آذار ١٩٦١ ، وضمت في صفوفها حركة القوميين العرب وحزب الاستقلال وعدداً من المستقلين. وقد لخص الحزب مهمات قيام هذه الجبهة بالعمل على تعبئة الجماهير القومية ، وكسر الطوق المحيط بالحزب ، واضعاف بعض التكتلات القومية المشبوهة [٢] . وجاء في أحد التقارير الامنية ان هذه الجبهة تستمد قوتها من وجود حزب البعث فيها ، واشار التقرير إلى " ان أهم ما في قوى الجبهة هو حزب البعث العربي الاشتراكي ، أما الفصائل الأخرى فلا تمثل إلا عدداً قليلاً من الاشخاص من الذين يؤمنون بزعامة عبد الناصر " [٣] . ولم تعمر هذه الجبهة طويلاً ، ويبدو أن حدوث الانفصال في سوريا في ايلول ١٩٦١ واتساع شقة الخلاف بين حزب البعث من جهة والقوميين من جهة أخرى أدى إلى انفراط عقدها . فأعلنت حركة القوميين العرب الانسحاب منها بحجة عدم قدرتها على جمع أطراف النضال القومي في العراق في ظل الأوضاع القائمة [٤] ، في حين اتهم حزب البعث الكتل القومية بالدوران في فلك السياسة الرسمية للجمهورية العربية المتحدة [٥] .

وبعد انفراط عقد الجبهة القومية أخذ حزب البعث العربي الاشتراكي على عاتقه توسيع نشاطه الشعبي . فقد استثمر الحزب فرصة تأسيس النوادي والجمعيات الرياضية والاجتماعية والثقافية والمهنية ، لينشط في العمل بين صفوفها [٦] .

---

[١] نضال البعث ، جـ ٧ ، ص ص ٨ – ٨٢ .

[٢] المصدر نفسه ، نشرة داخلية " حول الجبهة القومية " . مؤرخة في ايار ١٩٦٠ ، ص ص ٦٤ – ٦٧ .

[٣] ل . ت . ج ، مديرية الأمن العامة ، تقرير خاص ، العدد ٦٩٨٣ في ٢ نيسان ١٩٦٦ ، ملفة رقم ٢٤ .

[٤] المصدر نفسه ، بيان حركة القوميين العرب في العراق ، ملفة رقم ٢٢ / ٣٢ .

[٥] المصدر نفسه ، نشرة وعي الطليعة ، بتاريخ تشرين الأول ١٩٦٢ ، ملفة ٥ / ١١ ؛ نضال البعث ، ج ٧، ص ص ٢٧٢ – ٢٧٩ .

[٦] ومن النقابات والمنظمات التي نشط الحزب فيها ، نقابة المعلمين ومنظمة نساء الجمهورية والاتحاد الوطني لطلبة العراق والمنظمة العمالية (العمال الاشتراكيون) ل . ت . ح ، ملفة ٢٢ .

واستثمر الحزب التذمر الشعبي الذي احدثه قانون تعديل المكوس رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ الصادر في ١٥ / ٣ / ١٩٦١ والنافذ اعتباراً من ٢٢ / ٣ / ١٩٦١ ، الذي ترتب عليه رفع اسعار بعض المواد اهمها البنزين ، إذ زيد سعر اللتر الواحد منه ٤,٤٠ فلساً . فدعا إلى "الاضراب الذي اعلن في اليوم نفسه واشترك فيه سائقو سيارات الاجرة والنقل ، وحدثت مصادمات بين المضربين وقوات الحكومة ، بعد أن اتسع الاضراب وشمل مدناً أخرى غير مدينة بغداد ، مما أدى إلى سقوط عدد من القتلى ، الأمر الذي اجبر الحكومة على الغاء الزيادة في سعر البنزين " [١] .

وبعد اتساع نشاط الحزب التنظيمي وزيادة فعالياته الجماهيرية عقد المؤتمر القطري الرابع في اوائل اذار ١٩٦٢ ، لدراسة سياسة الحزب وخططه المستقبلية . وقد اكد المؤتمر على شعار اسقاط حكم عبد الكريم قاسم ، وخول القيادة القطرية وضع خطة الثورة على أن تناقش في مؤتمر قطري استثنائي ، واستناداً إلى ذلك عقد المؤتمر القطري الاستثنائي في نيسان ١٩٦٢ لمناقشة خطة الثورة، والعلاقة مع القوى السياسية الأخرى ، وبخاصة القومية منها ، من أجل تكثيف الجهود لانجاح هذه الخطة . وخلال مناقشة الخطة ووضع الجيش ونشاط الحزب فيه ارتؤي تجنب العمل العسكري الصرف والتأكيد على المشاركة المدنية الواسعة . وقد اقر المؤتمر خطة الثورة وحدد مدة سنة واحدة لتنفيذها ، والزم القيادة القطرية بالعودة إلى المؤتمر في حالة اتخاذ اية قرارات أساسية أخرى في هذا المجال [٢] .

نشط الحزب ، تنفيذاً لمقررات المؤتمر القطري الرابع ، في الاتصال بالقوى السياسية الأخرى ، فجرت اتصالات مع الحزب الشيوعي ، رغم العلاقة السلبية معه ، لاقناعه بالعمل في إطار جبهوي لاسقاط الحكم القائم ، إلا أن الحزب الشيوعي رغم اقراره بأن حكم عبد الكريم قاسم عسكري وفردي، فإنه كان يعده نظاماً وطنياً ، ولا يوافق على اية محاولة للاطاحة به . وفي السياق نفسه جرت اتصالات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادة الحركة الكردية المسلحة التي كانت في حرب مستمرة مع الحكومة للاتفاق معهما للاطاحة بحكم عبد الكريم قاسم ؛ واقامة حكم ديمقراطي في العراق . وقد جرت هذه الاتصالات في بغداد ، واسفرت عن اتفاق أولي لحل المسألة الكردية في إطار تحقيق الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق ؛ على أن تبادر الحركة الكردية باعلان تأييدها للثورة عند قيامها [٣] . وهكذا لم يقتصر تحرك حزب البعث على تأمين استعداداته الذاتية فحسب ، بل سعى إلى التحرك نحو القوى السياسية الأخرى لضمان مشاركة شعبية اوسع .

وتنفيذا لقرارات المؤتمر القطري الرابع بضرورة المشاركة الحزبية الشعبية ، فقد نشط الحزب، في النصف الثاني من عام ١٩٦٢ ، باعداد تنظيماته المدنية وتهيئتها واجراء عدد من الانذارات التجريبية لغرض فحصها ، واختبار مدى كفاءتها وسرعة تنفيذها للاوامر الحزبية . إذ تم في ضوء تلك الاختبارات انتقاء العناصر الكفوءة التي يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ الثورة . وتولى فرع بغداد، وباشراف القيادة القطرية ، مهمة تدريب تلك العناصر وتهيئتها لتكون نواة لما عرف فيما بعد

---

[١] نضال البعث ، جـ ٧ ، ص ص ١٢١ – ١٢٣ ؛ ل . ت . ج ، ملفة الاضرابات ، ملفة رقم ٣ .

[٢] ل . ت . ح ، وثائق المؤتمر القطري الرابع ، ملفة رقم ٧ / ٤ د .

[٣] حديث مع فؤاد عارف ، بتاريخ ١١ / ٨ / ١٩٩٧ .

ب (الحرس القومي) . وعندما بلغت استعدادات الحزب مرحلة يستطيع معها القيام بالثورة وتسلم السلطة ، كلف أحد اعضاء قيادة فرع بغداد في تشرين الأول ١٩٦٢ بحمل رسالة إلى القيادة القومية التي وافقت على ذلك . وطلبت القيادة القطرية من اللجنة الاستشارية العسكرية الانتهاء من وضع تفصيلات خطة الثورة .

شكل تحرك الطلبة قبيل ثورة الثامن من شباط ١٩٦٣ ظروفاً موضوعية لتعبئة الرأي العام داخل العراق وخارجه لصالح الخطوة الثورية الحاسمة . ففي الوقت الذي عبر فيه اضراب الطلبة الذي انطلق في ١٧ كانون الأول ١٩٦٢ اصدق تعبير عن تلاحم الطلبة بمختلف انتماءاتهم ، فإنه قد اشغل في الوقت ذاته الاجهزة الامنية وبعض القوات العسكرية "قوات الانضباط العسكري " (الشرطة العسكرية) عن متابعة تحركات الضباط البعثيين ومراقبة نشاطاتهم ، الأمر الذي سهل قيامهم بتنفيذ الثورة .

أما في مجال العمل في الجيش ، فقد ادرك الحزب منذ وقت مبكر أن تغيير الوضع السياسي ليس ممكناً دون الاعتماد على الجيش ، لذلك أخذ يولي تنظيمه العسكري العناية اللازمة بالاستفادة من خبرته المتراكمة في العمل داخل الجيش ، وتمكن من كسب بعض كبار الضباط. وفي إطار سعي الحزب للاعداد والتهيؤ للثورة ، تم تشكيل هيأة أو لجنة استشارية ضمت في صفوفها علي صالح السعدي امين سر القطر مسؤولاً عنها ، وعضوية كل من العقيد أحمد حسن البكر والمقدم الركن صالح مهدي عماش والمقدم الركن خالد مكي الهاشمي والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف والمقدم الركن الطيار حردان عبد الغفار التكريتي والعقيد ذياب العلكاوي والرائد انور عبد القادر الحديثي ، والملازم الأول الطيار منذر توفيق الونداوي ، فضلاً على حازم جواد وطالب حسين الشبيب عضوي القيادة القطرية للحزب . إذ أملت ظروف الاعداد للثورة مشاركتهما لغرض التنسيق بين امكانيات الحزب المدنية واللجنة الاستشارية عند وضع خطة الثورة وتنفيذها بالتقدير العلمي الصحيح ، وبذلك اعتمد الحزب في إطار تحركه داخل الجيش على خطين ، تجسد الأول في تنظيم الضباط الشباب ، وكان معظم هؤلاء بعثيين قبل دخولهم إلى الجيش ، وتجسد الثاني في تنظيم الضباط ذوي الرتب الرفيعة التي انضمت إلى الحزب حديثاً ، مع امتلاك الحزب لصيغ تنسيقية بين التنظيمين ، احدهما مع الآخر من جهة ، وعلاقتهما بقيادة الحزب من جهة أخرى [1] . وهكذا نجح الحزب في توسيع نشاطه داخل الجيش كما هو شأنه في القطاع المدني تمهيداً لتنفيذ الثورة .

---

[1] ابراهيم محمد العقيدي ، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي في القوات المسلحة منذ تأسيسه لغاية ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ ، رسالة ماجستير (رسالة غير منشورة) قدمت إلى كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ١٨٣ .

تنفيذ الثورة

عقدت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي خلال الاسبوع الأول من شهر شباط ١٩٦٣، عدة اجتماعات اتخذت فيها قرارات حاسمة للاسراع في تنفيذ الثورة . ففي الاجتماع الذي عقد بتاريخ ٤ شباط [١] تم تحديد يوم الجمعة الثامن من شباط المصادف لليوم الرابع عشر من رمضان موعداً للتنفيذ ، وحددت ساعة الصفر في الساعة التاسعة صباحاً وعبارة (رمضان كريم) كلمة للسر [٢] . وبدأ على الفور اعضاء القيادة بالتحرك على العناصر المنفذة التي تم اعدادها من قبل قيادة فرع بغداد ، للتأكد من امكانياتها وطبيعة استعداداتها [٣] .

وعقد في يوم الاربعاء السادس من شباط اجتماع آخر في دار الرائد عبد اللطيف حسن الحديثي، حضره كل من حازم جواد وطالب حسين الشبيب وأحمد حسن البكر وعبد الكريم مصطفى نصرت وعبد الستار عبد اللطيف وذياب العلكاوي وانور عبد القادر الحديثي ومنذر توفيق الونداوي إذ مثل هؤلاء، عدا عبد اللطيف الحديثي، قيادة التنظيم الحزبي والمشرفين على تنفيذ الثورة . بعد اعتقال المقدم الركن صالح مهدي عماش في ٢ / ٢ / ١٩٦٣ ، وكريم محمود شنتاف وعلي صالح السعدي في ٥ / ٢ / ١٩٦٣ . وتخلف المقدم الركن خالد مكي الهاشمي بسبب تهديده من قبل عبد الكريم قاسم من مغبة المشاركة في أي نشاط حزبي ، والمقدم الركن الطيار حردان عبد الغفار لوجوده في كركوك لكونه آمر القاعدة الجوية هناك .

وجرى في ذلك اليوم أيضاً توزيع المهمات الحزبية على مسؤولي شعب بغداد ، وانيطت بهم مسؤولية تسلم السلاح وتوزيعه على العناصر المشاركة في التنفيذ ، في حين كلف عضو قيادة فرع بغداد نجاد الصافي بمهمة تسليم الأسلحة للضباط المتقاعدين الذين تقرر أن ينطلقوا من كتيبة

---

[١] عقد الاجتماع في بيت طالب حسين الشبيب عضو القيادة القطرية ، وحضره كل من علي صالح السعدي أمين سر القطر ، وحازم جواد عضو القيادة واعضاء المكتب العسكري الاستشاري العقيد أحمد حسن البكر والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف والعقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت والعقيد ذياب العلكاوي . ينظر : ز . ت . ح ، ندوة ثوار شباط ، الاشرطة ٤ و ٥ و ٦ بتاريخ ٤ و ٩ مايس ١٩٩٣ .

[٢] تم اختيار يوم ٨ شباط موعداً للتنفيذ لأسباب عديدة ، فهو يصادف يوم جمعة ، أي يوم العطلة الرسمية لجميع دوائر الدولة بما فيها الجيش ، كما إنه آخر أيام العطلة الربيعية ، وبالتالي يكون اليوم الذي يليه بداية النصف الثاني من السنة الدراسية واحتمال استمرار اضراب الطلبة ؛ مما يعني وضع الجيش والاجهزة الامنية بالانذار ، وصعوبة نجاح أي مخطط للاطاحة بالسلطة ، كما تحددت ساعة الصفر بالساعة التاسعة صباحاً لغرض مباغتة عبد الكريم قاسم في وضح النهار . فضلاً على أن نهوض منتسبي الجيش صباح يوم الجمعة عادة يكون متأخراً وخاصة في رمضان ، ينظر :

المصدر نفسه ؛ هادي حسن عليوي ، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ١٤ تموز ١٩٥٨ ، مطبعة معهد الثقافة العمالية ، بغداد ، ط ٢ ، (د . ت) ، ص ٧٣ - ٧٤ .

[٣] أبو طالب عبد المطلب الهاشمي ، لقاء معه في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٧ .

الدبابات الرابعة في أبي غريب لتنفيذ الثورة ، كما كلف أيضاً بتسجيل اناشيد وطنية وقومية لبثها صباح يوم الثورة [١] .

وعقدت قيادة التنظيم العسكري اجتماعها النهائي في الساعة الثامنة من مساء السابع من شباط في دار عبد المطلب الهاشمي وحضره كل من : أحمد حسن البكر ، طالب حسين الشبيب ، ذياب العلكاوي ، عبد الكريم مصطفى نصرت ، عبد الستار عبد اللطيف ، منذر الونداوي ، وانور عبد القادر الحديثي . وناقش المجتمعون عملية التنفيذ وما توصل إليه الرفاق خلال المدة التي حددت لهم للتبليغ ، وفيما إذا كانت هنالك اية اشكالات أو معوقات تعيق عملية التنفيذ وامكانية تلافيها ، وتوزيع الادوار [٢] ، على وفق خطة التحرك التي اشتملت على ما يأتي :

١- السيطرة على معسكري أبي غريب والوشاش ومرسلات البث الاذاعي في أبي غريب .
٢- السيطرة على معسكر الحبانية واستخدام القوة الجوية فيه ، وكذلك السيطرة على لواء المشاة الثامن للاندفاع نحو بغداد ودعم القطعات الثائرة .
٣- السيطرة على المعسكرات خارج بغداد وخاصة معسكر كركوك فور اذاعة البيان الأول للثورة ، على أن تقوم قاعدة كركوك الجوية بالاسناد اللازم للطائرات التي تقلع من الحبانية . وذلك لايجاد قوة توازي من حيث القدرة والمناورة ، القوة الموجودة في قاعدة الرشيد أو التي تضم عدداً من الشيوعيين والعناصر الموالية لعبد الكريم قاسم [٣] .
٤- قيام التنظيمات المدنية المسلحة بالسيطرة على مراكز الشرطة ومفترقات الطرق الرئيسة وبدالات الهاتف والبريد والبرق ومشروعات الماء والكهرباء ، وبعض الأهداف المهمة ، وشل اية مقاومة معادية ومساندة القطعات الثائرة .

وقائع التنفيذ :

بعد أن علمت قيادة الثورة ، من المعلومات التي وردت إليها من عناصرها المكلفة بمراقبة تحركات السلطة والتي لم تؤشر ما يوحي بعلم اجهزة السلطة بالثورة أو الشك بذلك ، انطلقت العناصر العسكرية المبلغة بالتنفيذ إلى مقر كتيبة الدبابات الرابعة [٤] ، ومقر القاعدة الجوية في الحبانية في الساعة السابعة من صباح يوم الجمعة الثامن من شباط عام ١٩٦٣ ، وبعد وصولهم إلى الكتيبة باشروا على الفور بفرز العناصر الموالية لعبد الكريم قاسم ، ومنهم الشيوعيون واعتقالهم ،

---

[١] جعفر قاسم حمودي ، حديث معه في جريدة الثورة ، ٣٥٥٢ ، ٧ شباط ١٩٨٠ .

[٢] أبو طالب الهاشمي ، لقاء معه في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٧ .

[٣] ل . ت . ح . واثق عبد الله الرمضاني ، ندوة ثوار شباط ٩ مايس ١٩٩٣ .

[٤] كان الحزب قد أولى اهتماماً كبيراً في تهيئة كتيبة الدبابات الرابعة في أبي غريب لتكون نقطة انطلاق الثورة ، لقربها من مرسلات البث الاذاعي ومخازن العتاد ، زيادة على طبيعة تسليحها ، ونجح في حشد أكبر عدد ممكن من الضباط والمراتب البعثيين ، بفضل آمرها المقدم الركن خالد مكي الهاشمي ، عضو المكتب العسكري الاستشاري . ينظر : ل . ت . ح . ندوة ثوار شباط ، ٩ مايس ١٩٩٣ .

وتولى العقيد أحمد حسن البكر قيادة حركة القوات وتوزيع الثوار على الدبابات وتوجيه الارتال نحو اهدافها .

كانت نقطة الانطلاق الأولى للثورة من قاعدة الحبانية وذلك باقلاع أول طائرة من نوع (هوكر هنتر) البريطانية الصنع ، وتحليقها فوق كتيبة الدبابات الرابعة كاشارة لبدء التنفيذ ، وقد قام بقيادة تلك الطائرة النقيب الطيار منذر توفيق الونداوي في تمام الساعة التاسعة صباحا. وعلى الفور توزعت الدبابات إلى مجموعتين ، اتجهت الأولى إلى مرسلات البث الاذاعي وكانت بقيادة عضوي القيادة القطرية حازم جواد وطالب حسين الشبيب ، وبعد اتمام السيطرة على هذا الموقع ، اذاع حازم جواد البيان الأول للثورة في الساعة التاسعة والدقيقة الثانية والعشرين [١] . أما المجموعة الثانية فقد اتجهت نحو مخازن العتاد لغرض التزود بالذخيرة بعد أن اتمت مجموعة من الثوار السيطرة على معسكر أبي غريب ومخازن العتاد فيه [٢] . بعدها تولى العقيد البكر توجيه الارتال نحو اهدافها ، إذ اندفع الرتل الأول من الارتال المدرعة نحو وزارة الدفاع [٣] ، فيما اندفع رتل مدرع آخر للسيطرة على دار الاذاعة والتلفزيون في منطقة الصالحية [٤] . كما اندفع رتل مدرع آخر عبر مدينة بغداد للسيطرة على معسكر الرشيد ، بمساندة القوات الثائرة في وحدات المعسكر ، وهي: كتيبتا الدبابات الأولى والخامسة ، والقاعدة الجوية ومعسكر الهندسة ، والكلية العسكرية واللواء التاسع عشر[٥] . وقد أنجز هذا الرتل واجباته في السيطرة على الثكنات داخل المعسكر ، واطلاق سراح البعثيين الموقوفين في السجن رقم (١) العسكري ، فيما قام التنظيم العسكري البعثي بالسيطرة على عدد من المعسكرات في بغداد وخارجها وخاصة على الفرق النائية والقاعدة الجوية في كركوك . هذا وقد بقي المقر المنظم للعمليات بقيادة البكر في معسكر أبي غريب قبل أن ينتقل إلى مبنى الاذاعة والتلفزيون في الصالحية بعد أن سيطر الثوار عليه .

---

[١] ضمت مجموعة المرسلات من الضباط المقدم الركن عبد القادر عبد اللطيف ، والرائد الركن محمد حسين المهداوي والرائد الركن جميل صبري البياتي والنقيب الركن سعد وهيب السامرائي ، ينظر : ل . ت . ح. حديث سعد وهيب السامرائي ، ندوة ثوار شباط ، ٩ مايس ١٩٩٣ .

[٢] ضمت هذه المجموعة من الضباط العقيد فاضل العساف والمقدم نزار رشدي والملازم عامر الناصري ، ينظر : ل . ت . ح . حديث عامر الناصري ، ندوة ثوار شباط ، ٩ مايس ١٩٩٣ .

[٣] ضم هذا الرتل كلا من : العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت والمقدم فهد جواد الميرة والمقدم سعيد جلبي والرائد عبد الهادي العبيدي والرائد صلاح الطبقجلي والملازم الأول سعدون فليح ، وكلا من الملازمين عدنان خير الله طلفاح وعدنان دحام العزاوي وكامل عبود الربيعي وسعدي طعمة الجبوري ، ينظر ل . ت . ح . ندوة ثوار شباط ، ٩ مايس ١٩٩٣ .

[٤] شارك في هذا الرتل العقيد ذياب العلكاوي والرائد علي عريم والرائد عبد اللطيف الحديثي والملازم الأول ابراهيم الدليمي ، ينظر : ل . ث . ح . حديث ذياب العلكاوي ، ندوة ثوار شباط ، ٩ مايس ١٩٩٣ .

[٥] ضم هذا الرتل انور عبد القادر الحديثي والعقيد طاهر يحيى والعقيد رشيد مصلح ، ينظر ل . ت . ح . حديث انور عبد القادر الحديثي ، ندوة ثوار شباط ، ١٨ مايس ١٩٩٣ .

وبعد أن سيطر الثوار على معسكر الحبانية ، والقاعدة الجوية واللواء الثامن الآلي ، اقلعت أول طائرة من نوع (هنتر) الانكليزية الصنع بقيادة النقيب الطيار منذر الونداوي في الساعة الثامنة وخمس وخمسين دقيقة . ثم تبعتها الطائرة الثانية في الساعة التاسعة وعشر دقائق بقيادة الملازم الأول الطيار فهد السعدون ، والطائرة الثالثة بقيادة الملازم الأول الطيار واثق عبد الله الرمضاني ، واتجهوا نحو وزارة الدفاع الواقعة في منطقة باب المعظم لقصف مقر اقامة عبد الكريم قاسم ومقر الانضباط العسكري والسيطرة على قاعدة الرشيد الجوية [١]. هذا وقد أنجز الثوار واجباتهم بشجاعة واقدام شديدين في اليوم الأول للثورة ، فيما عدا وزارة الدفاع، فقد استمرت في المقاومة الشديدة على الرغم من القصف الجوي الكثيف وتطويقها من قبل الدروع والحرس القومي من الجوانب كافة بما في ذلك الجهة الأخرى من نهر دجلة، في جانب الكرخ ، إلا أن المقاومة استمرت فيها وتمكنت القوات المدافعة عنها من اسقاط إحدى الطائرات واصابة عدد من الدبابات [٢] . ولم تتم السيطرة الكاملة عليها إلا في اليوم التالي ، إذ استسلم عبد الكريم قاسم ومعه عدد من اعوانه وهم طه الشيخ أحمد وفاضل عباس المهداوي وكنعان خليل حداد ، واقتيدوا إلى دار الاذاعة في الصالحية ، المقر المؤقت لاعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة ، الذين اجروا محاكمة سريعة اصدرت قرارها باعدام عبد الكريم قاسم واعوانه الثلاثة رميا بالرصاص ، ونفذ الحكم فورا . وبنهاية عبد الكريم قاسم سيطر الثوار على الأمور سيطرة كاملة .

دور الحرس القومي في تنفيذ الثورة :

عقدت قيادة فرع بغداد في مساء السابع من شباط [٣] ، وبحضور امين سر الفرع وعدد من اعضاء القيادة القطرية، آخر اجتماع لها في دار أبو طالب الهاشمي في شارع فلسطين . وناقشت فيه آخر التفاصيل المتعلقة بعملية تنفيذ الثورة بما فيها الواجبات التي انيطت بالتنظيمات المدنية المسلحة (الحرس القومي) والتي تمثلت بما يأتي :

١- في منطقة الكرخ : كانت مهمات الحرس القومي في منطقة المأمون تقتضي السيطرة على مركز شرطة المأمون وتمهيد الطريق إلى شارع ١٤ رمضان ، والسيطرة على جسر الخر (ساحة النسور حاليا) بوصفها عقدة المواصلات الرئيسية التي تتحكم بالطرق المؤدية إلى أبي غريب والرمادي أو تلك المتجهة إلى مركز مدينة بغداد ، وتأمين الطريق أمام القطعات العسكرية الثائرة نحو بغداد ، كما تتيح للحرس غلق المنافذ بوجه أي عسكري يحاول الالتحاق بوحدته ما لم يكن يعرف كلمة السر . أما تنظيمات الكرخ ، المركز ، فكان واجبها مشاغلة وزارة الدفاع واكمال طوق الحصار على وزارة الدفاع من جهة النهر ، فيما كلفت عناصر أخرى باعتقال أو قتل عدد من الشخصيات العسكرية والسياسية المساندة لعبد الكريم قاسم .

---

[١] احاديث فهد السعدون وواثق الرمضاني ، ندوة ثوار شباط ، ١٨ مايس ١٩٥٣ .

[٢] ندوة ثوار شباط ٩ و ١٨ مايس ١٩٩٣ .

[٣] ضمت قيادة فرع بغداد انذاك كلا من : حازم جواد ، امين لسر الفرع وعضوية أبو طالب عبد المطلب الهاشمي وفائق البزاز وجعفر قاسم حمودي وهاني العكيلي وعدنان القصاب .

٢- في الاعظمية والرصافة : كلف الحرس القومي فيها بقيادة التظاهرات المساندة للثورة ، والزحف إلى الباب المعظم للاسهام في محاصرة وزارة الدفاع . وانيطت بعناصر أخرى مهمة اعتقال بعض الشخصيات العسكرية والقضاء على أي تحرك معاد .

٣- في الكرادة الشرقية : انيط بتنظيمات الكرادة والمناطق المرتبطة بها تنفيذ مهمتين اساسيتين ، تتمثل الأولى بقيام عدد من المجموعات بتطويق معسكر الرشيد من جهة السدة الخلفية ، والباب الامامي وباب النظام ، ومنع الخروج والدخول منه واليه ، مع غلق الطرق المؤدية إليه تحسبا من استغلال اللواء التاسع عشر (مقره معسكر الرشيد) لمقاومة الثورة. أما المهمة الثانية فكانت تعتمد على مبيت عبد الكريم قاسم في داره الكائنة قرب ساحة الجندي المجهول سابقا ، إذ كلف عدد من الحرس بالتعرض له واطلاق النار عليه ورميه بالرمانات اليدوية ، لغرض اربائه وعدم تمكينه من تحديد اتجاهه ، ومحاولة دفعه إلى ارتكاب الخطأ القاتل بالتوجه إلى وزارة الدفاع بدلا من معسكر الرشيد حيث القطعات الموالية له .

يتضح مما تقدم حجم المهمات التي اوكلتها قيادة الثورة بالحرس القومي والتي لا تقل أهمية بأي حال من الاحوال عن تلك التي انيطت بالتنظيم العسكري ادراكا منها بخطورة العملية الثورية التي يجب أن ينهض بها جميع المساهمين من البعثيين واصدقائهم .

انطلاق الحرس لتنفيذ واجباته :

تم تقسيم العناصر المكلفة بالتنفيذ على مجموعات صغيرة ، وقد وزعت عليها الأسلحة والملابس العسكرية ، وشارات خضر تعلق على الذراع برمز (ح ، ق) وتعني حرس قومي. وفي الصباح الباكر ليوم الثامن من شباط ، انطلقت هذه المجموعات الثورية لتنفيذ مهماتها على وفق الخطة المقررة ، باشراف قيادة فرع بغداد ومشاركتها الفعلية .

ففي جانب الكرخ من بغداد ، قامت مجموعة من الحرس القومي بالسيطرة على الطريق القادم من أبي غريب باتجاه المأمون وعلى الفروع المؤدية إليه ، كما شنت مجموعة أخرى هجوما على مركز شرطة المأمون وافلحت بالسيطرة عليه والاستيلاء على الأسلحة الموجودة فيه ، وأصبح هذا المركز مقرا لتحركات العناصر المنفذة ، وأول مقر للحرس القومي في قاطع الكرخ . ونتيجة لاندفاع المقاتلين والسرعة في التحرك للسيطرة على المركز المذكور ، استشهد أحد أفراد المجموعة ، هو قحطان عبد اللطيف السامرائي، برصاصات انطلقت من رشاشة أحد رفاقه . كذلك دخلت إحدى مجموعات الحرس إلى جامع غازي (الواقع في المنطقة المذكورة) واذاعت بمكبرات الصوت فيه نداءات ثورية قبل أن يذاع البيان الأول للثورة ، ناشدت فيها جماهير المنطقة التعاون مع الثوار ، فاستجاب أهالي المنطقة بسرعة وادوا دورا في مساعدة الثوار . كما تولت مجموعة أخرى مهمة محاصرة دار (سعيد كاظم مطر) أحد الشيوعيين الناشطين ، فيما اقامت إحدى المجموعات في مدخل شارع المأمون نقطة للسيطرة لتسهيل مهمة التحاق الضباط البعثيين من غير المبلغين بالثورة إلى وحداتهم ، بعد تزويدهم بكلمة السر ، وحجز الضباط الشيوعيين والعناصر الموالية لقاسم ومنعهم من الالتحاق بوحداتهم .

وفي السياق نفسه سيطرت مجموعة أخرى من الحرس على إحدى القرى القريبة من ساحة النسور ، وكان معظم ساكنيها من أفراد الانضباط العسكري الموالين لحكم عبد الكريم قاسم . واتخذت من إحدى مدارس المأمون مكانا لحجز العسكريين الذين يرومون الالتحاق بوحداتهم ، إذ تمت الاستفادة من اصدقاء الحزب والقوميين من بينهم وخاصة من هم من صنف الدروع ، فيما تمركزت مجموعتان من الحرس في الجبهة المقابلة لوزارة الدفاع لغرض مشاغلتها من جهة الكرخ . وفي منطقة الوشاش انطلقت مجموعة من الحرس باتجاه مدينة الكاظمية ، بعد أن جهزهم مثنى حمدان العزاوي بعدد من قطع الأسلحة ، واتخذوا مواقع لهم في ساحة الزهراء ، وبعد الاعلان عن الثورة اشتبك أفراد هذه المجموعة مع عناصر الحزب الشيوعي التي خرجت لمقاومة الثورة . وبعد معارك حامية صدرت الاوامر لهذه المجموعة بالتوجه إلى منطقة المأمون ، وكلفوا مع عناصر أخرى باعتقال أحمد محمد يحيى وزير الداخلية وحجزه في مقر الحرس في المأمون . وتمكنت هذه المجموعة أيضا وهي في طريق عودتها من انقاذ الملازم الأول الطيار (فهد السعدون) أحد طياري الثورة الذي هبط بالمظلة بعد اصابة طائرته فوق وزارة الدفاع .

وقامت مجموعة من الحرس القومي في منطقة كرادة مريم بقتل العميد الطيار الركن (جلال جعفر الاوقاتي) قائد القوة الجوية ، واحد كوادر الحزب الشيوعي ، وأبرز اعوان عبد الكريم قاسم ، والذي كان يعول عليه كثيرا في اسناد نظام حكمه .

أما بالنسبة إلى قاطع الاعظمية فقد تم توزيع مقاتلي الحرس القومي إلى ثلاث مجموعات رئيسة ، توزعت للمبيت في ليلة الثورة في ثلاثة من بيوت الرفاق الحزبيين ، وانطلقت هذه المجموعات في الوقت المحدد لها باتجاه اهدافها المرسومة ، بعد تجهيزها بالأسلحة والملابس العسكرية وشارات الحرس القومي [١] .

انقسمت المجموعة الأولى إلى زمرتين، توجهت الأولى إلى الباب المعظم لأداء واجبها هناك ، فيما تولت الزمرة الثانية اعتقال أحد كبار الضباط وجرى الاحتفاظ به في مسكن سعدون شاكر أحد أفراد المجموعة لحين اذاعة البيان الأول . ثم تمكنت هذه الزمرة ومعها عدد من شباب المنطقة من السيطرة على مركز الشرطة القريب من الدار واستولوا على الأسلحة الموجودة فيه ووزعوها على المقاتلين في المنطقة [٢] . أما المجموعة الثانية فقد كلفت بمحاصرة دار العميد الركن عبد الكريم الجدة آمر الانضباط العسكري ، ومنعه من الخروج منه وفي حالة مقاومته القيام بقتله. وتمكنت هذه المجموعة فعلا من تطويق دار الجدة، ولكن تسرع أحد افرادها باطلاق النار ، نبه العميد الجدة فبقي داخل داره ، ثم جرى تبادل اطلاق نار بين مجموعة الحرس القومي وعناصر الحماية في الدار ، الأمر الذي اضطر معه الحرس القومي للانسحاب إلى النادي الاولمبي . وهكذا استطاع الجدة مغادرة داره والوصول إلى وزارة الدفاع بعد أن اوشك عتاد المجموعة على النفاد [٣] .

---

[١] حازم سعيد ، حديث معه ، بتاريخ ٤ / ٥ / ١٩٩٧ .

[٢] سعدون شاكر ، لقاء معه في ، مجلة الف باء ، العدد ٥٩٣ في ٦ / ٢ / ١٩٨٠ .

[٣] ل . ت . ح ، حسن عذاب شريف ، تقرير ، ملفة ٧ / ٩ .

أما بالنسبة للمجموعة الثالثة فقد كلفت بالخروج بتظاهرة صاخبة لتحريض المواطنين ودعوتهم لمساندة الثورة ، ومن ثم التوجه نحو وزارة الدفاع للإسهام في محاصرتها ومنع اية نجدات من الوصول إليها . لقد كان مخططا أن يتزامن انطلاق هذه المجموعة مع تحليق طائرات الثورة في سماء بغداد ، وقصف مبنى وزارة الدفاع ، إلا أن تأخر الطائرات عن الموعد المحدد لم يفت في عضد الثوار الذين اندفعوا في تنفيذ الواجب ، فدعوا المواطنين إلى فتح اجهزة المذياع والاستماع إلى بيان الثورة . وحينما وصلت التظاهرة بالقرب من سينما الاعظمية ، اذيع البيان الأول . ثم واصل المتظاهرون مسيرتهم حتى الباب المعظم حيث مبنى وزارة الدفاع تمهيدا لمحاصرته .

وانطلقت مجموعات أخرى من الحرس القومي لتنفيذ الواجبات المكلفة بها ، ومعالجة المواقف المستجدة . ففي منطقة الوزيرية قامت مجموعة من الحرس بالسيطرة على قاطع شرطة النجدة في الوزيرية ، والاستيلاء على اسلحته ، حيث تم تسليم بعضا منها إلى عناصر الحرس القومي غير المسلحين ، وتسليم الأسلحة المتبقية إلى المسؤولين في النادي الاولمبي بعد أن أصبح هذا النادي مقرا للحرس في منطقة الاعظمية ، وتولت هذه المجموعة أيضا تفتيش دور عدد من عناصر الحزب الشيوعي والشخصيات الحكومية . كما انيطت بهذه المجموعة مهمة المشاركة في التصدي لأفراد الحزب الشيوعي الذين حملوا السلاح لمقاومة الثورة في منطقتي الكولات وباب الشيخ ، وبعد تنفيذ الواجب عاد أفراد المجموعة إلى منطقة الباب المعظم للتصدي لتظاهرات الشيوعيين والاسهام في اتمام محاصرة مبنى وزارة الدفاع . وأسهم عدد من أفراد الحرس القومي في اطلاق سراح عدد من البعثيين المعتقلين في السجن المركزي الكائن في الكرنتينة قرب الباب المعظم ، وايصالهم إلى مناطق سكناهم . وفي مدينة الثورة (مدينة صدام حاليا) تولت مجموعة من أفراد الحرس مهمة التمركز على جسر قناة الجيش لغرض منع أي تحرك قد يعرقل نجاح الثورة .

أما بالنسبة إلى عملية السيطرة على معسكر الرشيد فقد اولتها القيادة، كما مر بنا سابقا ، اهتماما بالغا لما يضمه هذا المعسكر من قطعات يدين معظمها بالولاء إلى عبد الكريم قاسم . فوجود اللواء التاسع عشر (لواء الزعيم كما كان يسمى) في هذا المعسكر ، كان يشكل خطرا حقيقيا يتهدد الثورة . لهذا كان تطويقه وشل حركته يتطلب مساهمة مجموعات متعددة من الحرس القومي التي توافدت من عدة مناطق من بغداد [١] .

ففي الساعة ٨,٣٠ من صباح يوم الثورة اجتمع (٣٢) اثنان وثلاثون مقاتلا في دار أحد الرفاق استعدادا لتنفيذ الواجب ، وبعد توزيع ما يتوفر من السلاح ، تم تقسيم هؤلاء المقاتلين إلى ثلاث مجموعات ، كلفت الأولى بالتوجه إلى كتيبة الدبابات قرب المشتل ، فيما انيطت بالمجموعة الثانية مهمة التوجه إلى باب المعسكر القريبة من تل محمد ، في حين كلفت المجموعة الثالثة ، وكانت أكبر المجموعات عددا ، بالتوجه إلى باب المعسكر الرئيسي (الباب النظامي) وقطع الطرق المؤدية إليه . وفي الساعة التاسعة صباحا (ساعة الصفر) ؛ انطلقت هذه المجموعات لتنفيذ واجباتها ، وعند وصول المجموعة الرئيسة إلى الباب النظامي، التحقت بها مجموعات أخرى من

---

[١] جعفر عباس حميدي وخضير حسن سلمان ، دور التنظيمات المدنية المسلحة في تفجير ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ ، لجنة تاريخ الحزب .

تنظيمات الكرادة الشرقية ومدينة الثورة وبغداد الجديدة ، وتم توزيع الأسلحة وشارات الحرس على عدد منهم [١] .

وفي الموعد المحدد باشر المقاتلون بتنفيذ مهماتهم ، فتوزعوا على جانبي الشارع الرئيسي ، وقاموا بايقاف السيارات المارة في مساري الشارع ، بعد أن وضعوا إحدى السيارات في وسط الشارع بالافادة من احدى حافلات مصلحة نقل الركاب بشكل خاص ، مما أدى إلى تزاحم السيارات في وسط الشارع وعلى جانبيه لمسافة طويلة ، ثم اقام المقاتلون نقطة سيطرة لمنع أي من العسكريين من الدخول إلى المعسكر ما لم يعط كلمة سر الثورة [٢] وفي حوالي الساعة التاسعة والنصف صباحا حاولت إحدى ناقلات الاشخاص المدرعة الدخول إلى المعسكر ، فتم التصدي لها وتبادل اطلاق النار معها ، مما أدى إلى انسحابها من حيث اتت . وعند الساعة العاشرة والنصف تقريبا حاولت مدرعة ثانية التقرب وفتح الطريق إلى داخل المعسكر ، إلا إنها جوبهت بمقاومة شديدة من مقاتلي الحرس وباءت محاولتها هذه بالاخفاق أيضا . وفي تلك الأثناء التحقت قوة من منطقة قناة الجيش لتعزيز القوة المتمركزة أمام الباب النظامي وتعزيزها [٣] . والواقع إنه على الرغم من قلة الأسلحة المتوافرة بحوزة مقاتلي الحرس القوي ، فقد كان انتشار المقاتلين واستبسالهم في القتال يعطي انطباعا بأن قوتهم كانت أكبر بكثير من حجمها الحقيقي [٤] .

ونظرا لانعدام التنسيق والاتصال بين مجموعات الحرس القومي والثوار العسكريين المكلفين بواجب السيطرة على معسكر الرشيد ، فقد تم تبادل اطلاق النار بينهما مما أدى إلى حدوث بعض الخسائر في صفوف الحرس القومي . فقد استشهد أثناء عملية السيطرة على المعسكر المقاتلان محسن علي كاظم واسماعيل البصام [٥] . بعد ذلك انسحب مقاتلو الحرس القومي باتجاهات مختلفة كل منهم إلى واجبه بعد أن ابلوا بلاء حسنا في تنفيذ المهمات الموكلة إليهم .

وفي السياق نفسه نفذ أفراد الحرس القومي في مناطق أخرى من مدينة بغداد واجبات متعددة . ففي منطقة صرائف العاصمة خلف السدة ، كلف عدد من المقاتلين بالتصدي للشيوعيين ومنع أي تحرك معاد في تلك المنطقة [٦] .

ولغرض تفويت الفرصة على العناصر المناوئة للثورة لتبادل المعلومات والاتصالات فيما بينها، ولاحكام السيطرة على المراكز المهمة في بغداد ، فقد كلف أحد الرفاق بالتواجد قرب بدالة الهاتف الرئيسة في منطقة السنك في شارع الرشيد ، والدخول إليها حال سماعه ازيز طائرات الثورة وقطع الاتصالات العامة والسرية ، إذ كان ملما بلوحة العتلات الخاصة بها سلفا.

---

(١) صباح الحوراني ، حديثه في ندوة ثورة ١٤ رمضان ، ١٩ / ٥ / ١٩٩٣ .

(٢) ل . ت . ح ، ثامر خليل الزهيري ، تقرير ، حلقة ٧ / ٣ .

(٣) صادق جميل مرعي الحمداني ، حديثه في ندوة ثورة ١٤ رمضان ، ١٩ / ٥ / ١٩٩٣ .

(٤) صباح الحوراني ، المصدر السابق .

(٥) ل . ت . ح ، حسين علي حمد الظفيري ، تقرير ، ٧ / ٣ .

(٦) ل . ت . ح . محمد زيارة لازم ، تقرير ، ٧ / ٣ .

وكلفت مجموعات أخرى من مقاتلي الحرس القومي بالسيطرة على الجسور وتقاطعات الطرق الرئيسة ومنع المرور منها ، إلا بعد اعطاء كلمة السر، وذلك لمنع مرور اية تعزيزات مهما كان نوعها للاهداف المحاصرة من قبل الثوار في بغداد .
وهكذا فقد سجل مقاتلو الحرس القومي موقفا نضاليا جريئا تجسد في طبيعة المهمات الجسيمة التي نهضوا بها ، ليس في الاعداد والتخطيط للثورة حسب ، بل في توليهم معالجة جميع المواقف التي استجدت في أثناء التنفيذ .

البيان الأول للثورة

بعد اتمام السيطرة على مرسلات البث الاذاعي في أبي غريب ، اذيع البيان الأول للثورة في الساعة التاسعة واثنين وعشرين دقيقة صباحا ، وهذا نصه :

نص البيان رقم (١) من المجلس الوطني لقيادة الثورة .

بيان رقم (١) من المجلس الوطني لقيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي الكريم

لقد تم بعون الله القضاء على حكم عدو الشعب عبد الكريم قاسم وزمرته المستهترة التي سخرت موارد البلد لتطمين شهواتها وتأمين مصالحها فصادرت الحريات وداست الكرامات وخانت الامانة وعطلت القوانين واضطهدت المواطنين .

ابناء الشعب الكرام

قامت ثورة الرابع عشر من تموز لتحرير وطننا من الأوضاع الاستعمارية المتمثلة بالحكم الملكي وسيطرة الاقطاع وسياسة التبعية ولتحقيق أوضاع ديمقراطية ينعم فيها الشعب بحياة كريمة ولكن عدو الله وعدوكم المجرم الخداع استغل منصبه واندفع بكل الوسائل الدنيئة والأساليب الاجرامية لإقامة حكمه الاسود الذي افقر البلاد وصدع الوحدة الوطنية وعزل العراق عن ركب العروبة المتحررة وطعن اماني شعبنا القومية .

أيها المواطنون

إن حرصنا على سلامة وطننا ووحدة شعبنا ومستقبل اجيالنا وايماننا بأهداف ثورة تموز العظيمة قد حملنا مسؤولية القضاء على الطغمة الفاسدة التي تسلطت على ثورة الشعب والجيش فأوقفت مسيرتها وعطلت انطلاقتها وقد تم ذلك بمؤازرة كافة القوات المسلحة الوطنية وتأييد جماهير الشعب .

ابناء الشعب الكرام : ان هذه الانتفاضة التي قام بها الشعب والجيش من أجل مواصلة المسيرة الظافرة لثورة تموز المجيدة لابد لها من انجاز هدفين : الأول تحقيق وحدة الشعب الوطنية والثاني تحقيق المشاركة الجماهيرية في توجيه الحكم وادارته. ولابد لانجاز هذين الهدفين الاثنين من اطلاق الحريات وتعزيز مبدأ سيادة القانون .

إن قيادة الثورة المتمثلة بالمجلس الوطني لقيادة الثورة إذ تؤمن بهذا وتعمل على تحقيقه، تؤمن كذلك بما يزخر فيه هذا الشعب من روح وطنية وثابة وما يتجلى به من عزم ثوري وما يتصف به من وعي عميق. لذا فنحن نأمل أن يترفع المواطنون في هذا اليوم المبارك عن الضغائن والاحقاد وان يعملوا جميعا على ترسيخ وحدتهم الوطنية وتقوية التفافهم حول أهداف ثورة تموز المجيدة وان لا يدعوا منفذا لعميل أو مفسدا ومأجور يسعى فيه بالتفرقة .

أيها المواطنون

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يعمل على اقامة حكومة وطنية من المخلصين من ابناء الشعب ومن المخلصين من ابناء هذا الوطن وستكون سياسة حكومة الثورة وفقا لأهداف ثورة تموز المجيدة. لذا فإن الحكومة ستعمل على اطلاق الحريات الديمقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون وتحقيق وحدة الشعب الوطنية بما يتطلب لها من تعزيز الاخوة العربية الكردية بما يضمن مصالحها القومية ويقوى نضالهما المشترك ضد الاستعمار واحترام حقوق الاقليات وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية . كما إنها تتمسك بمبدأ الأمم المتحدة والالتزام بالعهود والمواثيق الدولية والمساهمة في تدعيم السلام العالمي ومكافحة الاستعمار بانتهاج سياسة عدم الانحياز والالتزام بمقررات مؤتمر باندونغ وتشجيع الحركات الوطنية المعادية للاستعمار وتأييدها . كما أن قيادة الثورة تعاهد الشعب على العمل نحو استكمال الوحدة العربية وتحقيق وحدة الكفاح العربي ضد الاستعمار والأوضاع الاستعمارية في الوطن العربي والعمل على استرجاع فلسطين المحتلة وستحافظ على المكتسبات التقدمية للجماهير وفي مقدمتها قانون الاصلاح الزراعي وتطويره لمصلحة الشعب واقامة اقتصاد وطني يهدف إلى تصنيع البلد وزيادة امكانياته المادية والثقافية كما سيؤمن تدفق البترول إلى الخارج.

أيها الشعب الكريم

اننا نعاهد الله ونعاهدكم أن نكون مخلصين لجمهوريتنا امينين على مبادئنا مضحين في سبيلها. وكلنا امل وثقة بأن ابناء شعبنا الكرام سيكونون وحدة متراصة للمحافظة على هذه المبادئ والسير قدما في طريق التقدم والرقي والله ولي التوفيق .

كتب ببغداد في ١٤ رمضان ١٣٨٢ هجرية

الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ ميلادية

المجلس الوطني لقيادة الثورة [١]

---

[١] المصدر : الجماهير العدد ١ في ١٢ / ٢ / ١٩٦٣

بيانات أخرى

البيان رقم (٢) من المجلس الوطني لقيادة الثورة

بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة قررنا احالة الضباط التالية اسماؤهم على التقاعد :

١ - اللواء الركن أحمد صالح العبدي .
٢ - اللواء الركن علي غالب عزيز .
٣ - اللواء عبد الجبار جواد .
٤ - الزعيم الركن فريد ضياء محمود .
٥ - زعيم الجو الركن جلال جعفر الاوقاتي .
٦ - الزعيم فاضل عباس المهداوي .
٧ - الزعيم الركن ماجد محمد امين .
٨ - الزعيم عبد الكريم الجدة .
٩ - الزعيم الركن طه الشيخ أحمد .
١٠ - الزعيم حسن عبود .
١١ - الزعيم وصفي طاهر .
١٢ - الزعيم عبد المجيد جليل .
١٣ - الزعيم عبد الرزاق الجدة .
١٤ - العقيد حسين خضر الدوري .
١٥ - المقدم قاسم امين الجنابي .
١٦ - المقدم سعيد مطر .
١٧ - الرئيس الأول حافظ علوان .
١٨ - الملازم عوني كاظم شبيب .

وحماية لهؤلاء من غضب الشعب الثائر ندعوهم إلى تسليم أنفسهم إلى اقرب مركز للشرطة .

كتب ببغداد في ١٤ رمضان ١٣٨٢ هـ
الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ م

المجلس الوطني لقيادة الثورة

وبعد ذلك اذيع النبأ الآتي :

بعد أن دك ابطالنا نسور الجو وكر المجرم الخائن وبعد أن تحركت جميع قطعاتنا العسكرية معلنة الثورة ضده وعازمة على أن تدك صرحه وان تقضي على كل مفاسده وخياناته ، هب اخواننا جنود وضباط وزارة الدفاع واردوا المجرم العميل قتيلا فسقط صريع جرمه وخيانته وتنكره لهذا الشعب ولهذا الجيش البطل .

ثم توالى صدور البيانات من المجلس الوطني لقيادة الثورة وهي :

البيان رقم (٣) من المجلس الوطني لقيادة الثورة

بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة وحرصا على سلامة وأمن جماهير الشعب وايمانا بالمشاركة الشعبية في حماية الثورة والوطن والجمهورية قررنا تشكيل قوات الحرس القومي لتدافع عن الشعب والوطن وتساعد قوات الجيش والشرطة في رعاية المواطنين .
واننا ندعو جميع ابناء الشعب البواسل لمساندة قوات الحرس القومي وندعو قوات الجيش الباسل والشرطة الوطنية إلى التعاون معها في أداء واجباتهم المقدسة .

المجلس الوطني لقيادة الثورة
بغداد في الرابع عشر من رمضان ١٣٨٢ المصادف ٨ شباط ١٩٦٣ ميلادية .

كما أصدر المجلس الوطني الأمر الثاني :
إلى جميع موظفي ومستخدمي محطة البث لتلفزيون بغداد :
تطلب منكم هذه القيادة قطع البث فورا وسيحاكم المسؤولون عن عدم تنفيذ هذا الأمر .
إلى جميع موظفي اذاعة البث لتلفزيون بغداد :
اقطعوا البث .
(وقد استجاب موظفو التلفزيون فورا ، فقطعوا البث التلفزيوني) .

البيان رقم (٤) من المجلس الوطني لقيادة الثورة

استنادا إلى ما جاء في بياننا المرقم (٣) اصدرنا التعيينات التالية :
١ – العقيد الركن عبد الكريم مصطفى قائدا لقوات الحرس القومي .
٢ – أبو طالب عبد المطلب الهاشمي برتبة رئيس موقت معاونا لقائد قوات الحرس القومي .
٣ – نجاد محمود الصافي برتبة رئيس مؤقت عضوا في هيئة القيادة .
٤ – صباح محمد باقر المدني برتبة ملازم أول موقت عضوا في هيئة القيادة .
٥ – أحمد محمد العزاوي برتبة ملازم أول عضوا في هيئة القيادة .
٦ – عطا محي الدين برتبة ملازم أول موقت عضوا في هيئة القيادة .

البيان رقم (٥)

بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة تعيين الزعيم الركن عبد الغني الراوي قائدا للقوات العسكرية في منطقة لواء الرمادي .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

البيان رقم (٦)

تغلق الحدود والمطارات فورا وحتى اشعار آخر .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

البيان رقم (٧)

تمنع كافة القطعات العسكرية من تلبية أي طلب أو حركة إلا بأمر من المجلس الوطني لقيادة الثورة وحتى اشعار آخر .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

أمر
من المجلس الوطني لقيادة الثورة

يعين العقيد الركن خالد مكي الهاشمي بمنصب آمر القطعات المدرعة في بغداد ومديرا للدروع بالإضافة إلى منصبه .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

بيان من المجلس الوطني
لقيادة الثورة

أولا : بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة قررنا منع التجول اعتبارا من الساعة الثالثة من بعد ظهر هذا اليوم وحتى اشعار آخر .

ثانيا : يستثنى من احكام منع التجول قوات الحرس القومي ومن لديهم تخويل صادر من مجلس قيادة الثورة .

ثالثا : يتعرض إلى الرمي دون سابق انذار كل من يخالف ذلك .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

بيان من
قائد قوى الحرس القومي

إلى جماهير الثورة :

نظرا للاقبال الجماهيري الرائع على الانخراط في صفوف الحرس القومي الشعبية فقد تقرر ما يلي :

أولا : في الوقت الذي نحيي الالاف المؤلفة من ابناء شعبنا العظيم ونثمن استعدادهم البطولي للدفاع عن ثورتهم نرجوهم الامتثال إلى قرار منع التجول والتقيد به .

ثانيا : ستعلن قيادات الحرس القومي في المناطق اسماء الذين استلموا مهام حماية ثورتهم وتم انخراطهم في صفوف الحرس القومي .

ثالثا : ستفتح مراكز أخرى لقبول الآخرين الذين لم تعلن اسماؤهم اليوم .

رابعا : على الذين لا تعلن اسماؤهم اليوم الامتثال لقرار منع التجول .

التوقيع
قائد قوى الحرس القومي

أمر من
المجلس الوطني لقيادة الثورة

يعين الرئيس الأول الركن جميل صبري بمنصب مدير الأمن العام ويلتحق فورا .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

بيان من
المجلس الوطني

إلى كافة القطعات العسكرية . تعاد الأسلحة والمعدات العائدة إلى شرطة النجدة التي تقوم بمهمتها الوطنية في خدمة الثورة والجمهورية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

تعيينات صادرة من
المجلس الوطني لقيادة الثورة

أولا : يمنح أحمد امين رتبة زعيم شرطة ويعين بمنصب مدير الشرطة العام .

ثانيا : يعين مقدم الشرطة فاضل حميد السامرائي آمر القوة السيارة ويمنح رتبة زعيم شرطة.

ثالثا : يعين مدير الشرطة عبد الموجود عبد اللطيف الصميدعي بمنصب مدير شرطة النجدة .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

بيان من
المجلس الوطني لقيادة الثورة

يحال الضباط التالية اسماؤهم على التقاعد اعتبارا من تاريخه

أولا : اللواء الركن خليل سعيد .

ثانيا : الزعيم علي العامل .

التوقيع

المجلس الوطني لقيادة الثورة

٨ / شباط / ١٩٦٣

موقف الفريق الركن عبد الكريم قاسم رئيس القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء ووزير الدفاع بعد سماعه نبأ الثورة .

كان عبد الكريم قاسم ، في ليلة الثورة ، قد عاد إلى داره في العلوية في حوالي الساعة الخامسة صباحا بعد أن تناول طعام السحور في بيت صديقه يحيى الجدة ، شقيق الزعيم عبد الجدة ، آمر الانضباط العسكري ، الكائنة في الاعظمية ، وكان معه الضابط المرافق المقدم قاسم الجنابي . وبعد الساعة التاسعة من صباح يوم ٨ شباط اتصل احدهم بعبد الكريم قاسم واخبره بأن جماعة قد احتلت مركز شرطة المأمون في الكرخ ، فحلق عبد الكريم قاسم ذقنه وارتدى ملابسه العسكرية . ويروي المقدم قاسم الجنابي ما حدث بقوله : -

" كنت نائما عندما ايقظني العريف قائلا سيدي الاذاعة تذيع بيانات، خلي نحضر فصيل الدفاع. ذهبت إلى دار الزعيم فوجدته يعلم بما حدث وقال لي : سنذهب إلى معسكر الرشيد ، وطلب مني أن اتصل باللواء التاسع عشر الذي يقوده العميد الركن فاضل عباس حلمي. اتصلت تلفونيا حسب الأمر وكان المتكلم اللواء الركن عزيز جعفر الصندوق الذي طلب منه عبد الكريم قاسم بعد أن عرفه بنفسه تهيئة سرية في باب المعسكر . . وبينما كان الزعيم يهم بمغادرة داره وإذا بالزعيم الركن طه الشيخ أحمد يصل . . فاقترح على الزعيم أن نذهب إلى وزارة الدفاع . . خرج عبد الكريم قاسم وسار بسيارته وتعقبته سيارة الحرس باتجاه وزارة الدفاع عبر الباب الشرقي . . ودخلنا وزارة الدفاع وصعد عبد الكريم قاسم إلى مقره . . اقترح طه الشيخ أحمد تطبيق خطة أمن بغداد لانهاء الحركة . أخذ مقر عبد الكريم قاسم يتصل بآمري الوحدات ويعطي الاوامر الشفهية لتطبيق الخطة ، وكان الجواب أنهم مستعدون وسينفذون الاوامر ولكن احدا لم يتحرك ولم ينفذ أي أمر انتظارا لتطور الموقف . . اتصل عبد الكريم تلفونيا باللواء التاسع عشر وبالاذاعة ، وكان التلفزيون يعمل فقط وظهرت صورته بالتلفزيون وقال إنه سيأتي لاذاعة بيان ، وهم بالخروج ولكن طه الشيخ أحمد منعه من الذهاب واقترح أن يسجل خطابا ويرسله مع السكرتير الشخصي . . " [1] .

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ، جـ ٥ ، ص ٤٠١ – ٤٠٣ . وفي افادته أمام اللجنة التحقيقية دون قاسم الجنابي بأنه استيقظ على صوت التلفون وكان المتكلم عبد الكريم قاسم الذي قال: حضر السيارات واحضر ، وكانت الساعة حوالي الثامنة والنصف ، وقال هناك بعض الطلبة المعتصمين في مركز شرطة المأمون . أما المرافق حافظ علوان

وجاء في خطاب عبد الكريم قاسم ، الذي سجل مع اصوات الطائرات والمدفعية القول :

" السلام عليكم يا ابناء الشعب

أيها الضباط ، يا ابناء الشعب ، أن نفرا من اذناب الاستعمار ، وبعض الخونة والغادرين والعسكريين من اذنابه ، يحاولون الانقضاض على جمهوريتنا ، ولكن شعبنا المظفر ، شعب ١٤ تموز واقف لأنزال الضربات الخاطفة بهم ، باذناب العهد المباد والخونة.

ابناء الشعب . . إن النصر معنا ، واننا صممنا على سحق الاستعمار واعوانه فلا تلتفتوا إلى الخونة والغادرين ، فإن الله معكم ، وسيعلم الدساسون ، سوف يعلمون عندما توجه الضربات الخاطفة إليهم ، وقد بادرنا بتوجيهها إليهم . . الله ينصركم ابناء الخير الغيارى .

أيها الضباط . . اسحقوا الخونة الغادرين . اسحقوهم . انني الزعيم عبد الكريم قاسم . واننا اقوى واشد عزما في سبيل الفقراء ، والنصر لشعب العراق المظفر " [1] .

أخذ الرئيس (النقيب) سعيد الدوري الشريط المسجل إلى دار الاذاعة ، وطلب من المذيع قاسم نعمان السعدي اذاعته ، إلا أن السعدي سلمه إلى بعض الضباط الموجودين هناك، وعندما لم يستمع عبد الكريم قاسم إلى كلمته سجل كلمة أخرى قال فيها :

" من الزعيم عبد الكريم قاسم إلى ابناء الشعب الكريم

إلى الشعب المظفر . . أن اذناب الاستعمار وبعض الخونة والغادرين والعسكريين الذين يركبهم الاستعمار ، يريدون أن يسحقوا جمهوريتنا . . أن الجمهورية العراقية الخالدة وليدة ١٤ تموز لا تسحق . وانها تسحق الاستعمار ، وتسحق كل عميل خائن ، وفي سبيل الفقراء بصورة خاصة ، فنحن ابناء الجيش من مختلف القطعات . . أيها الجنود ، اسحقوا الخونة ، اقتلوهم. انهم يتآمرون على جمهوريتنا ليحطموا مكاسب ثورتنا في طريق الحرية والنصر ، وانما النصر من عند الله . إن الله معنا . واسحقوا الخونة . قاتلوهم في كل دائرة . أنهم اذناب الاستعمار . والله ينصرنا على الاستعمار واعوانه " [2] .

ولم تذع هذه الكلمة كسابقتها ، وفي هذا الوقت تزايد الضغط على وزارة الدفاع واستطاعت قوات الثورة من تطويقها وتشديد الحصار عليها .

موقف الشيوعيين من الثورة

وقف الحزب الشيوعي العراقي منذ اللحظة الأولى موقفا معارضا للثورة ، ودعا تنظيماته ، منذ اذاعة البيان الأول للثورة ، للوقوف ضدها والسعي لافشالها . وعقدت قيادة الحزب الشيوعي اجتماعا عاجلا في دار حسين أحمد الرضوي (سلام عادل) سكرتير الحزب الشيوعي ، الكائنة في

فيقول إنه وصل دار عبد الكريم في الساعة ٩,٣٠ ، وذهب معه إلى وزارة الدفاع ووصل إليها حوالي الساعة ١٠,١٥ .

[1] أحمد فوزي ، عبد الكريم قاسم وساعاته الأخيرة (بغداد - ١٩٨٨) ، ص ١١٣ .

[2] المصدر نفسه ، ص ص ١١٣ - ١١٤ .

كمب سارة لدراسة الموقف ، وقد خرجوا من اجتماعهم السريع مقررين المقاومة المسلحة والوقوف بوجه الثورة ، فكتب الرضوي البيان الصادر عن الحزب الشيوعي ، وأخذ بنفسه يشرف على طبعه وتوزيعه في صبيحة ذلك اليوم ، وفيما يلي نص البيان :

" إلى السلاح لسحق المؤامرة الاستعمارية الرجعية

أيها المواطنون ! يا جماهير شعبنا المجاهد العظيم ! أيها العمال والفلاحون والمثقفون وسائر القوى الوطنية والديمقراطية !

قامت زمرة تافهة من الضباط الرجعيين المتآمرين بمحاولة يائسة للسيطرة على الحكم ، تمهيدا لأرجاع بلادنا إلى قبضة الاستعمار والرجعية فسيطرت على مرسلات الاذاعة في أبي غريب وهي تحاول أن تثير مذبحة بين ابناء جيشنا الباسل لتنفيذ غرضها السافل الدنيء في السيطرة على الحكم.

إن جماهير شعبنا المجاهد حفار قبر المؤامرات ، وجماهير جيش ١٤ تموز حفار قبر الملكية والاستعمار، ينهضان الآن كرجل واحد للدفاع عن استقلال البلاد ولدحر المؤامرة والمتآمرين ، اعوان وصنائع الاستعمار والرجعية ، والتأهب لرد اية محاولة استعمارية خارجية للتدخل في شؤون البلاد .

إلى الشوارع يا جماهير شعبنا الابي المجاهد ، لكنس بلادنا من الخونة المارقين .

إلى السلاح للدفاع عن استقلالنا الوطني وعن مكاسب شعبنا .

إلى تشكيل لجان للدفاع عن الاستقلال الوطني في كل معسكر وكل محلة ومؤسسة وفي كل قرية .

إلى الأمام .

إلى تطهير الجيوب الرجعية ، وسحق اية محاولة استعمارية في اية ثكنة واية بقعة من بقاع البلاد .

إن الشعب بقيادة القوى الديمقراطية سيلحق العار والهزيمة بهذه المؤامرة السافلة ، كما سبق أن سحق بلمحة خاطفة مؤامرة الكيلاني والشواف وغيرها . . . اننا نطالب الحكومة بالسلاح.

فإلى الأمام ، إلى الشوارع ، إلى سحق المؤامرة والمتآمرين .

بغداد في ٨ شباط ١٩٦٣ — الحزب الشيوعي العراقي "[١]

وقد حاولت مجموعات من الحزب المذكور التجمع في منطقتي الشاكرية والصالحية وحاولت الاقتراب من دار الاذاعة إلا إنها سرعان ما تفرقت . كذلك خرجت مجموعات أخرى في منطقة باب الشيخ ، فتصدت لها قوات الجيش التي بدأت تأخذ مواقعها في شارع غازي ، وبخاصة في ساحة النهضة .

أما في منطقة الكاظمية فقد قامت مجموعات من الشيوعيين بالتجمع في ساحتي الدروازة والزهراء وانطلقوا في تظاهرة تخللتها خطب وهتافات معادية للثورة ومؤيدة لعبد الكريم قاسم، وهم

---

[١] سمير عبد الكريم ، اضواء على الحركة الشيوعية ، جـ ٣ ، ص ص ٣٥ – ٣٦ .

يحملون الأسلحة النارية والالات الجارحة والراضة ، وساروا باتجاه محطة تعبئة الوقود واستولوا عليها بالقوة ، ونهبوا أسلحة الحرس من أفراد الشرطة والعمال المستخدمين فيها ، واحدثوا اضرارا بالمحطة ، وقتل أثناء ذلك مواطنان هما عباس الحاج حسن حنظل وحسن السعدي . ثم توجه المتظاهرون نحو بناية معاونية شرطة النجدة التي أخذ افرادها بأمرة المعاون حسين بشير وضع الاستعداد للرمي ، مما اخاف المتظاهرين فرجعوا نحو بناية سراي الكاظمية ، وحاولوا احراقه برمي لفائف مشبعة بالنفط ومشتعلة إلى داخله ، إلا أن أفراد الشرطة تمكنوا من اخمادها . إلا أن استمرار الهجوم على البناية دفع مدير الشرطة إلى إصدار اوامره بتجريد أفراد الشرطة من السلاح وجمعه في المشجب ، الأمر الذي مكن المتظاهرين من احتلال السراي دون مقاومة واعتقال مدير الشرطة وافرادها في إحدى غرف البناية ، واتخذوا من سطح السراي مقرا لهم لمقاومة أي هجوم مضاد . كما احتل المتظاهرون المسجد المجاور للسراي واستعملوا مكبرات الصوت فيه لالقاء الخطب وتوجيه النداءات لاعوانهم للألتحاق بهم ، فازداد عددهم كثيرا واتجهوا ثانية إلى معاونية شرطة النجدة، واتخذوا مواضع لهم في الدور المحيطة بالمعاونية ، وباشروا في أطلاق النار عليها ، فقامت الشرطة بالرد بالمثل واستمروا في المقاومة حتى نفد العتاد ، وجرح المعاون حسين بشير جرحا بليغا نقل على اثره إلى المستشفى . عند ذلك استطاع المهاجمون احتلال البناية والسيطرة على الموقف ، وقد نتج عن الهجوم مقتل ثلاثة من أفراد الشرطة وهم : علي حميد مبارك وسالم علوان وعزيز حسين ، واصابة (٢٥) شرطيا آخر بجروح مختلفة [١] .

وازاء استمرار مقاومة الشيوعيين أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة البيان رقم (١٣) التالي نصه :

إلى الشعب العراقي الكريم

نظرا لقيام الشيوعيين العملاء شركاء عبد الكريم قاسم في جرائمه بمحاولات يائسة لأحداث البلبلة بين صفوف الشعب وعدم الانصياع إلى الاوامر والتعليمات الرسمية فعليه يخول آمرو القطعات العسكرية وقوات الشرطة والحرس القومي بابادة كل من يتصدى للاخلال بالأمن واننا ندعو جميع ابناء الشعب المخلصين بالتعاون مع السلطة الوطنية بالاخبار عن هؤلاء المجرمين والقضاء عليهم .

ووجهت قيادة الثورة قوات لواء المشاة الثامن الآلي إلى مدينة الكاظمية لاعادة سيطرة الحكومة عليها . ويصف العميد عبد الجبار علي الحسين ، آمر الفوج الثاني للواء الثامن ما جرى في الكاظمية بالقول :

---

(١) د . ك . و . اضبارة التحقيقات الخاصة عن حوادث الكاظمية والمتهمين الشيوعيين فيها ومنهم حمدي ايوب ومظفر عبد المجيد النواب وغيرهم ، المرقمة ٦٧ ؛ ل . ت . ح . قرار التجريم بالقضية المرقمة ١٩٨ / ٩٦٤ ، الملفة المرقمة ١ .

صدرت الاوامر بالتحرك إلى بغداد وتوزعت الواجبات كالاتي :

الفوج الثالث بقيادة المقدم الركن محمد يوسف طه، وكان واجبه تطهير وزارة الدفاع لأنه سبق أن كان يشغل منصب ضابط ركن في مديرية الحركات العسكرية ويعرف وزارة الدفاع جيدا ودروبها وزواياها .

الفوج الأول بقيادة المقدم الركن امين شاهين، وكان واجبه حماية الاذاعة والسيطرة على المنطقة التي تحيط بها .

الفوج الثاني، وهو فوجي، وقد كلف الفوج بالسيطرة على الكاظمية والقضاء على التهديد الشيوعي لبغداد . وصل الفوج إلى الكاظمية حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر (١٦٠٠) وكان الرمي شديدا ولم تتيسر لنا أي معلومات حول الوضع في الكاظمية .

استسلم مقر القائمقامية للشيوعيين واستولوا على السلاح وعتاده، لكن القتال استمر بين الشيوعيين وجماعة الامام الخالصي ، وكذلك بين الشيوعيين ومقر شرطة النجدة . ترجلنا من سياراتنا واخذنا نتقدم بحذر فجرح الملازم ثابت الالوسي وتبعه ضابط آخر . اوشكت الشمس على الغروب ولم نتمكن من وضع أي رشاشة على سطح أي بيت وقررنا التعسكر في حديقة الأمة والمنطقة المجاورة لها (المدرسة ومعرض السيارات واحد المقاهي) . وفي الساعة الثانية بعد منتصف الليل فتحت على الفوج نيران كثيفة فاسكتنا مصدر النيران .

ارسل الفوج الأول بقيادة المقدم الركن امين شاهين لمعاونتي . . بدأ الفوجان بالتطهير ، وكان الشيوعيون بقيادة بعض الضباط الشيوعيين ، ومنهم خزعل السعدي ، وبدأت ازاحة المقاومة، تم توقيف القائمقام ومدير الشرطة اللذين سلما السلاح وخلصنا آمر شرطة النجدة الذي قاوم وشرطته حتى نفد العتاد وجرح المدير والقي القبض عليه . .

ظلت بعض المحلات المجاورة للمقر تقاوم، كمحلة أم النومي وغيرها، التي كان يطلق عليها اسم موسكو، تقاوم . تم القضاء على المقاومة في الساعة الرابعة بعد منتصف الليل ، بمساعدة بعض الدبابات التي طوقت المنطقة . القي القبض على بعض الشيوعيين وانتهت المقاومة بأكملها في منطقة الكاظمية في الساعة الخامسة من صباح يوم ٩ شباط [١] .

فضلا عما تقدم، حاول الشيوعيون من العسكريين التحرك في مواقعهم لمقاومة الثورة ، والتحق عدد منهم بمقر وزارة الدفاع لمقاومة القطعات الثائرة عند مهاجمتها لوزارة الدفاع ، وكذلك بمعسكر الوشاش عندما حاول عدد من المراتب مهاجمة مشجب بطرية المساحة والانواء ، وتمرد عدد من العسكريين الشيوعيين في معسكر سعد في بعقوبة ، وحاولت مجموعة أخرى مهاجمة مقر

---

[١] انظر نص رسالة العميد المتقاعد عبد الجبار علي الحسين ، في موسوعة ١٤ تموز ، جـ ٥ ، ص ص ٣٩٦ - ٣٩٩ .

كتيبة الدبابات الرابعة في أبي غريب ، وسيطر آخرون على حامية بلد ، والقاعدة البحرية في البصرة [1] . إلا أن القوات العسكرية الموالية للثورة احبطت جميع تلك المحاولات .

نهاية عبد الكريم قاسم

يذكر الرئيس الأول (الرائد) حافظ علوان ، مرافق عبد الكريم قاسم ، إن الأخير عقب وصوله وزارة الدفاع بدأ الاتصال ببعض الوحدات العسكرية ، ومنها اللواء التاسع عشر . وقد طلب اضبارة شركة النفط الوطنية ، وأخذ يكتب البيان الخاص بهذه الشركة . ووصل إلى الوزارة في هذه الأثناء الصحفي يونس الطائي ، صاحب جريدة الثورة وصديق عبد الكريم قاسم . وفي حوالي الساعة الواحدة ظهرا خرج عبد الكريم قاسم ، ومعه المقدم الركن قاسم الجنابي وحافظ علوان قاصدا بناية الانضباط العسكري ، واجتمع مع آمره عبد الكريم الجدة وسعيد مطر وكنعان حداد وابراهيم الجبوري الملقب بـ "سبطانة" وهو من الشيوعيين المعروفين ، لمناقشة الموقف [2] . ويكمل المقدم الركن قاسم الجنابي الصورة بالقول بأن اللواء الركن أحمد صالح العبدي ، رئيس أركان الجيش والحاكم العسكري العام، أخذ يقنع عبد الكريم قاسم بضرورة الاستسلام ، وكذلك فعل يونس الطائي، فوافق على ذلك ، فأتصل يونس الطائي باللواء طاهر يحيى ، رئيس أركان الجيش ، ثم ترك قاعة الشعب. وبعد مدة رجع وطلب من عبد الكريم قاسم الاستسلام على أن يخلع قمصلته وسلاحه ، ثم كلم عبد الكريم قاسم رئيس الجمهورية (عبد السلام محمد عارف) يرجوه أن يسمح له بالابقاء على ملابسه، ولكن رئيس الجمهورية اصر على شروط الثورة ، وهنا جاء طه الشيخ أحمد وفاضل عباس المهداوي وانفردا بعبد الكريم قاسم ، وسمعت بعدها عبد الكريم يصيح بأعلى صوته موجها كلامه إلى عبد الكريم الجدة وجنود الانضباط العسكري قائلا : "سنقاتل" . بعد ذلك ترك أحمد صالح العبدي ومعه رئيس عرفاء الوزارة باتجاه نهر دجلة ، وبقي قاسم الجنابي في قاعة الشعب ، ومعه طه الشيخ أحمد والمهداوي وكنعان حداد [3] وكان أول المستسلمين بعد اقتحام قاعة الشعب ظهيرة يوم ٩ شباط . ويروي العميد الركن المتقاعد (الملازم انذاك) سالم عبد القادر حسن يوسف العباس ، الذي استسلم له عبد الكريم قاسم، كيفية حصول ذلك بالقول :

حوالي الساعة ١١٠٠ قال لي العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت: سالم.. الآن تأخذ القوة وتتجه إلى الباب الحديدي لقاعة الشعب، ومن هناك تؤمن حصر الدفاع . وارسل معي دبابة واحدة . أخذت قوة الكتيبة واتجهت بها إلى قاعة الشعب وحال وصولنا إلى الباب الحديدي تم كسره من قبلنا وذلك بعبوري مع (ر . ع . و) كريم حسين وجنام ظهد وعدد من المراتب من الحائط إلى الداخل.

---

[1] د . ك . و . المجلس العرفي العسكري الأول ، قرار التجريم بالقضية المرقمة ٣٥ / ٦٣ ؛ المجلس العرفي العسكري الرابع ، قرار تجريم ، ملفة ١١٧٦ ، و ١١ ، ص ١٣ ؛ المجلس العرفي العسكري الأول ، قضية الملازم صلاح الدين أحمد ، ملفة ٢٤٢٠ ، و ١٢ ، ص ١٧ .

[2] افادة الرئيس الأول حافظ علوان بتاريخ ١٧ / ٩ / ١٩٦٣ .

[3] افادة المقدم الركن قاسم الجنابي .

وقمت أنا و (ر . ع . و) كريم حسين برمي الباب الحديدي بصليات متوالية مما أدى إلى كسره وهذا سهل دخول قوة الكتيبة إلى داخل قاعة الشعب .

اتجهت أنا ومعي (ر . ع . و) كريم حسين وجنام ظهد وبعض ضباط الصف إلى الباب الخلفي لقاعة الشعب المطل على الحديقة . واتجهت مجموعة أخرى باتجاه السياج بين قاعة الشعب ومبنى وزارة الدفاع وانتشرت المجموعة الثالثة في الساحة المحيطة للقاعة ، فإذا بصوت عال يناديني: يـلملازم - أنا عبد الكريم قاسم - لا حاجة لاطلاق النار - سأخرج الآن- وفعلا خرج من القاعة كل من :

أ . عبد الكريم قاسم - وكان في المقدمة .

ب . طه الشيخ أحمد .

جـ . كنعان حداد .

كانت قيافة عبد الكريم قاسم قيافة بدلة قتال كاملة بحالة جيدة جدا - حالق الذقن - يرتدي السدارة - يمسك بيده (راديو) صغير - يحمل مسدسه - ابيض الوجه يميل إلى الحمرة- شعره اشيب - مبتسم الوجه - رابط الجأش . أما قيافة طه الشيخ أحمد فجيدة هي الأخرى، ويرتدي البدلة العسكرية ذات الازرار ، ويظهر على وجهه الهم ، مكفهر الوجه .

أما قيافة كنعان حداد فكانت غير جيدة ، وقد نزع الرتبة، والاكتاف التي تحمل الرتبة مفتوحة.

كانت اسلحتهم الشخصية معهم وكان (م أول) كنعان حداد يحمل رشاشا من نوع بور سعيد .

فلما اقترب عبد الكريم قاسم مني صاح بأعلى صوته: ابتعد أنا بين جنودي . إلا انـي امسكت يده وهتفت بصوت عال: تحيا الثورة .

واسرع (ر . ع . و) كريم حسين وجنام ظهد بتجريدهم من السلاح ، وهنا أخـذ (ر. ع. و) كريم حسين مسدس عبد الكريم قاسم واعطاني اياه فورا . وبعد ذلك ووسط الرمي الكثيف أخذت عبد الكريم قاسم وطه الشيخ أحمد وكنعان حداد واتجهت بهم إلى الدبابة الواقفة أمام الباب الحديدي لقاعة الشعب ومعي كل من الملازم محمود اسماعيل بكر ، و(ر . ع . و) كريم حسين ، وجنام ظهد ومراسلي نجاة خورشيد ، وعند قرب الباب الحديدي شاهدت الملازم كامل عبود الربيعي من (ف ٣ ل ٢٥) فاسرع نحوي وركب معنا في الدبابة .

اتجهت بالدبابة التي تحمل عبد الكريم قاسم وزمرته إلى مكان عبد الكريم مصطفى نصرت الذي كان واقفا أمام الباب الرئيسي لمبنى وزارة الدفاع . وحين رآنا مع عبد الكريم قاسم، قال: اذهبوا به إلى الاذاعة ولم يحدد لنا طريق المسير مما دعاني إلى أن اسلك طريق شارع الرشيد - فجسر الجمهورية - ثم الاذاعة . وهنا شاهدت العريف المضمد هشام العزاوي وهو واقف بجانب العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت ، وأخذ يلوح بيده ، ويصيح بصوت عال - سيدي - سيدي ، سأذهب لأبشر الاذاعة . كانت الساعة حوالي ١٢٠٠ أو تزيد من ظهر يوم ٩ شباط ١٩٦٣ أي ١٥ رمضان ١٣٨٢ هجرية .

عبد الكريم قاسم وزمرته في طريقهم للاذاعة

اتجهت الدبابة باتجاه الاذاعة، عن طريق شارع الرشيد، وعند ساحة الرصافي نزل من الدبابة الملازم محمود اسماعيل بكر، وبقيت أنا والملازم كامل عبود من الضباط .

وعند وصولنا إلى جسر الجمهورية قال لي عبد الكريم قاسم : ابني اوقف الدبابة. وعند وقوفها كانت الشوارع خالية من الناس، والهدوء يسود المنطقة، فراح يرسل بصره يمينا وشمالا، ثم تنهد وقال الآن انتهى كل شيء . . هذا زمن .

ثم سألني فقال : ابني أنت ملازم لماذا اشتركت معهم ؟

قلت له: سيدي لاني بعثي، ولانك يا سيدي قسمت الشعب وماشيت الشيوعيين . . . فالتفت نحو طه الشيخ أحمد وقال شفت . . ؟ لم يرد طه الشيخ أحمد ولم يتكلم بأي كلام سوى إنه اخرج من جيب سترته العسكرية مسدسه واعطاني اياه دون أن يتكلم . وفي هذا الموقف بالذات قال لي عبد الكريم قاسم: ابني انزعني الرتبة العسكرية وفعلا فعلت ما أراد . . ثم قال بعد ذلك: ابني واصل المسير . وعند وصولنا إلى باب مبنى الاذاعة كان الناس متجمهرين، فقمت برمي عدة طلقات تحذيرية لابعاد الناس عن مكان النزول .

وهنا شاهدت عددا من الضباط ومنهم حردان التكريتي وزكريا السامرائي وضباطا آخرين ومنهم عامر الناصري الذي شاهدني وأنا انزل مع عبد الكريم قاسم . حاول عبد الكريم قاسم النزول إلا إنه أوشك أن يسقط. وهنا انزلته بالتعاون مع الملازم كامل عبود الربيعي و (ر . ع . و) كريم حسين وجنام ظهد وصار عبد الكريم قاسم وراء ظهري وماسكا بي والملازم كامل عبود ماسكا يده من الجهة الأخرى ، وكريم حسين وجنام ظهد إلى جانبيه وادخلناه مع طه الشيخ أحمد وكنعان إلى الاذاعة في الغرفة المواجهة للباب الرئيس وكان فيها عدد من الضباط وكراسي خيزران. وهنا تخلف الملازم كامل عبود عن الدخول معي ولا اعلم السبب.

أما (ر . ع . و) كريم حسين و (ر . ع . و) جنام ظهد فقد عهدت لهما مهمة الحراسة أمام باب الغرفة التي دخلنا فيها مع عبد الكريم قاسم وزمرته. وبعد فترة قصيرة ، دخل المهداوي وقاسم الجنابي - وكانت حالة المهداوي غير طبيعية ومدمي الوجه والملابس .

أما عبد الكريم قاسم فمنذ أن القيت القبض عليه ولحين وصوله الاذاعة ودخوله الغرفة في المبنى المذكور لم يمسه أحد بسوء أبدا ولم يتكلم مع أحد سواي - وكان محافظا على هندامه وقيافته العسكرية، طبعا عدا المسدس والرتبة العسكرية حيث كانا معي .

أما الوقت التقريبي لوصولي بالدبابة مع عبد الكريم قاسم وزمرته إلى مبنى الاذاعة فكان حوالي الساعة ١٣٠٠ ليوم ٩ شباط ١٩٦٣ أي ١٥ رمضان ١٣٨٢ هجرية .

عبد الكريم قاسم وزمرته داخل الاذاعة

أ . دخل عبد الكريم قاسم إلى غرفة الاذاعة بكامل قيافته العسكرية عدا المسدس والرتبة كما تقدم ، ووقف أمام الباب داخل الغرفة وعلى بعد مترين منها .

ب . أول ضابط تكلم معه هو عبد الستار عبد اللطيف حيث وجه له سؤالا فأجابه عبد الكريم قاسم بصوت عال. ودارت مناقشة حادة وقصيرة بينهما. وفي هذه الحالة، دخل عبد السلام محمد

عارف والاب القائد الرفيق أحمد حسن البكر رحمه الله، وعدد من الضباط من الرتب العالية، وكان عبد الكريم قاسم ما يزال واقفا يتكلم بحدة وبصوت عال، والبياض يعلو شفتيه .
وبهذا الموقف المتوتر قال أحد الحاضرين: اجلبوا له كرسيا . فجلبوا كرسيا من الخيزران وجلس عليه في نفس المكان الذي كان واقفا فيه .

جـ . دارت مناقشة بين عبد السلام محمد عارف وعبد الكريم قاسم، ولكن كانت نظرة عبد الكريم قاسم لعبد السلام عارف نظرة فيها الكثير من المعاني واحيانا لا يجيب سوى إنه ينظر إليه نظرة استغراب وأخذت هذه المناقشة أكثر الوقت .

د . ثم تكلم الاب القائد أحمد حسن البكر ووجه له سؤالا واجابه عبد الكريم قاسم بهدوء تام ينم عن احترامه للاب القائد .

هـ . بعد ذلك وقف عبد الكريم قاسم وأخذ يتكلم عن نفسه والخدمات التي قدمها للشعب: واني خدمت الشعب – واني بنيت له المساكن . . . الخ. ثم قال بانفعال موجها كلامه إلى عبد السلام عارف: الكويت – تم الاتفاق عليها قبل تنفيذ الثورة – الكويت عراقية – قالها ثلاث مرات – يا سلام اطلعوني مخبل (مجنون) هذا هو الاتفاق ؟ ؟

وهنا قاطعه عبد السلام عارف بسؤال حول البيان الأول للثورة ولكن عبد الكريم قاسم لم يجب ابدا وانما كان ينظر إليه بشكل يلفت النظر ثم لفت رأسه إلى الجهة المعاكسة . بعدها تركه عبد السلام محمد عارف لفترة قصيرة ثم عاد وقرب أذنه وقال له بصوت واطيء : هذه إرادة الشعب. وقد دام هذا الحوار والاستجواب لحين لفظه عبارة هذه إرادة الشعب ما يقرب من عشرين دقيقة .

ثم قال عبد السلام: اخرجوا مناديلكم – ويقصد بذلك لعصب عيون عبد الكريم قاسم وزمرته لتنفيذ حكم الاعدام بهم رميا بالرصاص . غير ان عبد الكريم قاسم امتنع عن عصب عينيه، وكذلك فعلت زمرته حيث لم يعصب احد منهم عيونه .

وقبل الجلوس على كرسي الخيزران المعد لعبد الكريم قاسم بين طه الشيخ أحمد والمهداوي، طلب عبد الكريم قاسم مني شخصيا كوب ماء، وفعلا قدمت له الماء، فتناول كوب الماء وتمضمض بقسم منه ثلاث مرات ولم يشرب الباقي – حيث كان صائما – ثم جلس على كرسيه .

وهنا تقدم عبد السلام محمد عارف من طه الشيخ أحمد وقال له معاتبا وبصوت واضح: لماذا جنيتم على قاسم الجنابي وله مواقف مشهودة وتاريخه جيد ومن عائلة معروفة؟ ثم سحب قاسم في الحال من كرسي الاعدام ، علما بأن طه الشيخ أحمد لم يرد ولم يتكلم مطلقا .

وللحقيقة والتاريخ : فإن طه الشيخ أحمد والملازم أول كنعان من لحظة القاء القبض عليهما ولحين تنفيذ الرمي بهما لم يتكلما ولو بكلمة واحدة لا في الطريق وهما في الدبابة ولا في غرفة الاذاعة .

أما المهداوي فهو الآخر لم يتكلم مطلقا داخل غرفة الاذاعة حيث كان جالسا على كرسيه ومدمى الوجه والملابس ولم يوجه اللوم لأحد أو يتلفظ بكلمة سوى كلمتين قالهما عند جلوس عبد الكريم قاسم على كرسيه استعدادا لتنفيذ أمر الاعدام، قال المهداوي : اريد محاكمة.

وهنا التفت عبد الكريم قاسم وقال بصوت عال: لماذا فعلتم بالمهداوي هكذا . . . ولماذا ضربتموه وقد اعطيتمونا وعدا بعدم المساس بنا، وكان كلامه موجها إلى عبد السلام عارف .

الرمي

في الساعة ١٣٣٠ من يوم ٩ شباط ١٩٦٣ تم تنفيذ حكم الاعدام رميا بالرصاص بكل من عبد الكريم قاسم وطه الشيخ أحمد وفاضل عباس المهداوي والملازم أول كنعان خليل حداد .

وقام بالتنفيذ كل من :

أ . نعمة فارس المحياوي – قام برمي عبد الكريم قاسم .

ب . سعد طبره – قام برمي المهداوي وكنعان .

جـ . م أول درع محمد ظاهر الراوي – قام برمي طه الشيخ أحمد .

خرج الجميع من الغرفة وأنا معهم وعند خروجي التقى بي زكريا السامرائي وأخذ مني المسدس العائد إلى عبد الكريم قاسم. أما مسدس طه الشيخ أحمد فقد اعطيته إلى شقيقي العميد سعدون عبد القادر، وقد صودر منه في دائرة الانضباط العسكري في الموصل بعد أن قاوم ردة تشرين السوداء وحكم عليه بالاعدام .

أما رتبة عبد الكريم قاسم فقد سلمتها إلى مسؤولي الحزبي م أول حامد جاسم الدليمي، وقد طلبها مني آمر الكتيبة فرفضت اعطاءها إليه .

وبعد تنفيذ حكم الاعدام بعبد الكريم قاسم أصدر الحاكم العسكري العام البلاغ الآتي :

بلاغ من الحاكم العسكري العام

لقد تم القاء القبض على عدو الشعب كريم قاسم ومعه فاضل عباس المهداوي وطه الشيخ أحمد وكنعان خليل حداد من قبل القوات المسلحة وقد شكل مجلس عرفي عسكري لمحاكمتهم وقد أصدر المجلس العرفي العسكري الحكم عليهم بالاعدام رميا بالرصاص ونفذ فيهم رميا بالرصاص في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر هذا اليوم .

التوقيع
الزعيم رشيد مصلح
الحاكم العسكري العام

كما اصدرت رئاسة اركان الجيش التصريح التالي في ظهر اليوم نفسه (٩ شباط) :

لدى التفتيش في انقاض وزارة الدفاع عثرت قواتنا الباسلة على جثتي المجرمين وصفي طاهر وعبد الكريم الجدة . والتفتيش ما زال مستمرا للعثور والتعرف على بقية الجثث .

التوقيع
مدير الادارة لوزارة الدفاع

وقد عرض تلفزيون بغداد في الساعة السابعة من مساء اليوم نفسه فيلما عن نهاية عبد الكريم قاسم ، واعيد عرضه ثانية في الساعة الثامنة والدقيقة الخمسين .

تأليف المجلس الوطني لقيادة الثورة

بيان رقم (١٥) [(١)]

بناء على مقتضيات المصلحة العامة تألف المجلس الوطني لقيادة الثورة وخول ممارسة السلطة العليا في الجمهورية العراقية بما فيها السلطة التشريعية وصلاحيات القائد العام للقوات المسلحة وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة .

كتب ببغداد في الرابع عشر من رمضان المبارك عام ١٣٨٢ هجرية الموافق للثامن من شباط عام ١٩٦٣ ميلادية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

واعقب صدور هذا البيان ، صدور البيان المرقم (١٦) القاضي بحل مجلس السيادة ، وفيما يلي نصه :

بيان رقم (١٦) [(٢)]

بناء على مقتضيات المصلحة العامة قررنا اعفاء رئيس واعضاء مجلس السيادة من مناصبهم والغاء مجلس السيادة ومنصب القائد العام للقوات المسلحة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من رمضان المبارك عام ١٣٨٢ هجرية الموافق للثامن من شباط ١٩٦٣ ميلادية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

وكانت فكرة تأليف المجلس الوطني لقيادة الثورة قد نوقشت أثناء الاعداد للثورة من قبل المجلس الاستشاري العسكري ، وذلك في بداية عام ١٩٦٢ تقريبا ، واتفق على أن يكون اعضاء المجلس الاستشاري اعضاء في المجلس الوطني عند تشكيله ، وهؤلاء هم كل من أحمد حسن البكر، صالح مهدي عماش ، خالد مكي الهاشمي ، عبد الستار عبد اللطيف ، ذياب العلكاوي ، حردان عبد الغفار التكريتي ، عبد الكريم مصطفى نصرت ، زيادة على ثلاثة من اعضاء القيادة القطرية وهم علي صالح السعدي ، امين سر القطر ، وحازم جواد وطالب حسين الشبيب [(٣)] ، واضيف منذر توفيق الونداوي إلى عضوية المجلس المقترح في ايلول ١٩٦٢ ، في حين اضيف عبد السلام محمد عارف إلى عضوية المجلس قبيل أيام من تنفيذ الثورة ، وأصبح انور عبد القادر الحديثي وطاهر يحيى التكريتي اعضاء في المجلس بعد مرور ثلاثة أيام على قيام الثورة ، وذلك تثمينا لجهودهما في السيطرة على معسكر الرشيد صباح يوم الثورة [(٤)] .

[(١)] جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٧٧١ في ١٨ / ٢ / ١٩٦٣ .

[(٢)] المصدر نفسه .

[(٣)] تقرير خالد مكي الهاشمي إلى لجنة تاريخ الحزب .

[(٤)] اقوال انور عبد القادر الحديثي في ندوة ثوار شباط التي عقدتها لجنة تاريخ الحزب في ٩ / ٥ / ١٩٩٣ .

ومما يلفت النظر إن المجلس لم يضم إلا ثلاثة فقط من اعضاء القيادة القطرية للحزب وهم كل من علي صالح السعدي وحازم جواد وطالب حسين الشبيب. كما يلاحظ أن نسبة العسكريين في المجلس هي الساحقة ، فمن مجموع اعضائه الاربعة عشر فإن ثلاثة فقط كانوا من المدنيين وهم اعضاء القيادة القطرية . كما ان معظم هؤلاء العسكريين كانوا من الضباط البعثيين الذين انتموا إلى صفوف الحزب حديثا ، عدا صالح مهدي عماش ومنذر الونداوي . أما عبد السلام محمد عارف فلم يكن منتميا للحزب .

لقد تمتع المجلس الوطني لقيادة الثورة بصلاحيات واسعة وتركزت السلطة لديه . فكان منذ اليوم الأول لقيام الثورة اعلى سلطة في البلاد ، ويمارس جميع الصلاحيات . أما اسماء اعضاء المجلس فقد بقيت طي الكتمان ولم تعلن على الرأي العام ، حتى أن بعض اجهزة السلطة أو دوائرها لم تكن تعرف بعضا منهم [1] ويبدو أن ابقاء اسماء الاعضاء سرية . وعدم تعيين رئيس دائم للمجلس يرجع إلى أن قادة الثورة ارادوا تجنب ما آلت إليه الأمور بعد ثورة (١٤) تموز عندما انفرد عبد الكريم قاسم بالسلطة ، وانحرف بالثورة عن اهدافها ، فكان الاعتقاد السائد وغير المعلن لرجال ثورة رمضان ، أن مثل هذه الاجراءات الاحترازية (سرية الاسماء والرئاسة الدورية) تجنب الثورة اخطاء ثورة ١٤ تموز . اتخذ المجلس الوطني لقيادة الثورة من مبنى الاذاعة والتلفزيون في الصالحية مقرا له منذ ظهيرة اليوم الأول للثورة ، ثم انتقل بعد ثلاثة أيام إلى بناية مجلس السيادة (البلاط الملكي سابقا) وحتى انتقاله إلى القصر الجمهوري في كرادة مريم في شهر مايس ١٩٦٣ .

اختيار العقيد الركن المتقاعد عبد السلام محمد عارف أول رئيس للجمهورية في العراق .

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة البيان رقم (١٧) ، التالي نصه :

استنادا لما جاء في بياننا رقم (١٥) انتخب المجلس الوطني لقيادة الثورة من بين صفوفه السيد عبد السلام محمد عارف رئيسا للجمهورية حتى انتهاء فترة الانتقال .

كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من رمضان المبارك عام ١٣٨٢ هجرية الموافق للثامن من شباط عام ١٩٦٣ ميلادية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة [2] .

---

[1] يذكر انور عبد القادر الحديثي أن وزارة المالية التي تدفع رواتب اعضاء المجلس (٣٤٠ دينارا لكل منهم) كانت تجهل اسماء اعضائه ، فكان عليه أن يتسلم رواتب جميع الاعضاء ويسلمها إليهم شخصيا .

[2] جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٧٧١ في ١٨ / ٢ / ١٩٦٣ .

ثم أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة قرارا حول منح رئيس الجمهورية رتبة مشير ركن ، وهذا نص القرار :

القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر من المجلس الوطني لقيادة الثورة .
(حول منح الرئيس رتبة مشير ركن)

بناء على ما ابداه العقيد الركن عبد السلام محمد عارف من خدمة جليلة للبلاد والأمة العربية في ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ والتي اطاحت بالحكم الملكي الفاسد وكان هدفها تحرير الشعب من العبودية والاستعمار وحيث أن اعفاءه من منصب معاون القائد العام للقوات المسلحة بموجب المرسوم الجمهوري المرقم ٢٧٤ والمؤرخ في ١١ / ٩ / ١٩٥٨ كان اجراء غير قانوني الأمر الذي أدى إلى عدم تمتعه بحقوقه القانونية من قدم وترفيع ، ونظرا لما قام به من عمل باهر في ثورة الرابع عشر من رمضان سنة ١٣٨٢ هـ الموافق للثامن من شباط ١٩٦٣ مما أدى إلى القضاء على الحكم الدكتاتوري الشعوبي وإعادة الحق إلى نصابه ولشموله باحكام القرار الاستثنائي المرقم (١) والمؤرخ في ١٢ شباط ١٩٦٣ فقد قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة ما يلي : -

أولا - الغاء المرسوم الجمهوري المرقم ٢٧٤ والمؤرخ ١١ / ٩ / ١٩٥٨ الخاص باعفاء العقيد الركن عبد السلام محمد عارف من منصب معاون القائد العام للقوات المسلحة في حينه.

ثانيا - منحه رتبة مشير ركن اعتبارا من ٨ / ٢ / ١٩٦٣ .

ثالثا - اعتبار الفترة الواقعة بين ١١ / ٩ / ١٩٥٨ و ٨ / ٢ / ١٩٦٣ خدمة له لغرض احكام قانون خدمة الضباط وقانون التقاعد العسكري .

المجلس الوطني لقيادة الثورة [١] .

والواقع ان انتخاب عبد السلام محمد عارف لرئاسة الجمهورية لم يأت منسجما مع دوره في الاعداد والتحضير وتنفيذ الثورة ، فلم يكن عارف مبلغا بموعد الثورة سلفا ، وانما كان قابعا في منزله حين بدأ التنفيذ الفعلي لها [٢] ، إذ تولى عدنان القصاب ، عضو قيادة فرع بغداد آنذاك ، مهمة تبليغه بنبأ الثورة صباحا واصطحابه إلى معسكر أبي غريب ، حيث انتقل من هناك بصحبة أحمد حسن البكر إلى مبنى الاذاعة والتلفزيون بعد السيطرة عليه [٣] .

ومما تجدر الاشارة إليه أن تعيين عبد السلام محمد عارف عضوا في المجلس الوطني لقيادة الثورة ، ثم اختياره رئيسا للجمهورية، تم باتفاق آراء بعض اعضاء القيادة القطرية واجتهاداتهم الشخصية ، وخاصة علي صالح السعدي وحازم جواد وطالب حسين الشبيب [٤] . وكان علي صالح

---

[١] جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٧٧٢ في ٢٣ / ٢ / ١٩٦٣ .

[٢] انور عبد القادر الحديثي ، ندوة ثوار شباط ، ١٩ / ٥ / ١٩٩٣ .

[٣] عدنان القصاب ، لقاء معه ، ١٥ / ٤ / ١٩٩٣ .

[٤] تقييم تجربة الحزب ، ص ٣٧ .

السعدي يعتقد بأن عارف صديق للحزب وله الاستعداد للانتساب إليه ، وإن المدة التي قضاهــا فــي السجن قد علمته الكثير واثرت فيه . ويرى صالح مهدي عماش ، عضو المكتب العسكري آنــذاك ، أن اختيار عبد السلام عارف كان مناورة قام بها بعض قادة الحزب (انذاك) لكي لا تبرز شــخصية القادة العسكريين البعثيين على حساب القادة المدنيين ، لأن عارف سيشعر بالفضل للقــادة المدنييــن الذين عينوه ، فينحاز إليهم دائما ، ويكون عنصر كبح لأداء العسكريين البعثيين [1] .

وفي تقويم القيادة القومية لتجربة الحزب في العراق ، عد التقويم تعيين عبد الســلام عــارف رئيسا للجمهورية خطأ فادحا يتحمل مسؤوليته بعض اعضاء القيادة القطرية الذين ادعوا بأن ذلك قـد تم عن طريق الانتخاب [2] .

وزارة الزعيم أحمد حسن البكر الأولى

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في اليوم الأول للثورة بيانا برقم (١٨) اعلن فيه تشـكيل الوزارة الأولى للثورة برئاسة الزعيم أحمد حسن البكر ، وفيما يلي نصه :

بيان رقم (١٨)

بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ، وبناء على ما جاء في بياننا رقم ١٥ قــرر المجلـس الوطني لقيادة الثورة تشكيل الحكومة على الشكل الآتي :

١ - الزعيم أحمد حسن البكر رئيسا لمجلس الوزراء .
٢ - السيد علي صالح السعدي نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية .
٣ - المقدم الركن صالح مهدي عماش وزيرا للدفاع .
٤ - السيد طالب حسين الشبيب وزيرا للخارجية .
٥ - المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف وزيرا للمواصلات .
٦ - الدكتور عزت مصطفى وزيرا للصحة .
٧ - السيد مهدي الدولعي وزيرا للعدل .
٨ - الزعيم الركن محمود شيت خطاب وزيرا للبلديات .
٩ - السيد بابا علي وزيرا للزراعة .
١٠ - الدكتور عبد العزيز الوتاري وزيرا للنفط .
١١ - الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وزيرا للتربية والتعليم .
١٢ - السيد صالح كبه وزيرا للمالية .
١٣ - السيد عبد الستار علي الحسين وزيرا للأسكان .
١٤ - السيد شكري صالح زكي وزيرا للتجارة .
١٥ - الدكتور سعدون حمادي وزيرا للأصلاح الزراعي .

---

[1] صالح مهدي عماش ، مذكرات مطبوعة بالالة الكاتبة ، ص ٣٣ .

[2] تقييم تجربة الحزب ، ص ٢٦ .

١٦ - السيد حميد خلخال وزيرا للشؤون الاجتماعية .
١٧ - الدكتور مسارع الراوي وزيرا للارشاد .
١٨ - الدكتور عبد الكريم العلي وزيرا للتخطيط .
١٩ - الزعيم الركن ناجي طالب وزيرا للصناعة .
٢٠ - الزعيم فؤاد عارف وزيرا للدولة .
٢١ - السيد حازم جواد وزيرا للدولة .

كتب ببغداد في الرابع عشر من رمضان المبارك عام ١٣٨٢ هجرية الموافق للثامن من شباط عام ١٩٦٣ ميلادية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة [١]

ثم صدر مرسوم جمهوري عين بموجبه حازم جواد وزيرا للدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ، ليكون حلقة الوصل بين الحكومة والقيادة القطرية [٢] ، ومرسوم آخر أصبح بموجبه وزير الدولة فؤاد عارف مسؤولا عن الاوقاف . وعين المحامي اسعد عبد الواحد الفريح رئيسا لديوان مجلس الوزراء [٣] .

سيطر البعثيون على وزارة الثورة الأولى التي ضمت اثني عشر وزيرا بعثيا انيطت بهم الحقائب الوزارية المهمة ، وسبعة وزراء من القوميين المستقلين ، وهم كل من عبد الستار علي الحسين ، ناجي طالب ، مهدي الدولعي ، عبد العزيز الوتاري ، محمود شيت خطاب ، شكري صالح زكي وصالح كبة ، فضلا على اثنين من الوزراء الاكراد وهما : بابا علي الشيخ محمود وفؤاد عارف. ويلاحظ على اعضاء الوزارة ولاسيما البعثيون منهم ، أنهم كانوا من العناصر الشابة ممن ليست لهم تجربة سابقة في الحكم ، ولا معرفة بالصعوبات والمشكلات التي قد تواجه المسؤولين في الحكومات ، مما نتج عنها تصرفات تنم من دون أدنى شك عن حسن النية ، لكنها تثبت في الوقت نفسه عدم ادراك لمشكلات الحكم ، ولحقيقة العناصر والعوامل المؤثرة فيه [٤] .

ومن خلال استعراض الخلفية الثقافية والفكرية يمكن القول أن الزعيم أحمد حسن البكر، رئيس الوزراء، كان عضوا في تنظيم الضباط الاحرار الذي فجر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وعين بعد الثورة عضوا في المجلس العرفي العسكري ، ثم اعتقل في ٢٠ تشرين الأول من العام نفسه بتهمة التآمر على عبد الكريم قاسم واحيل إلى التقاعد في ١٩ نيسان ١٩٥٩ ، انتمى إلى حزب البعث العربي الاشتراكي في عام ١٩٦٠ ، وأصبح عضوا في المكتب العسكري للحزب ، وكان له دوره الفاعل في تنفيذ الثورة . أما علي صالح السعدي ، فهو امين سر القيادة القطرية منذ عام ١٩٦١ ومسؤول المكتب العسكري للحزب . وصالح مهدي عماش من الاعضاء العسكريين القدامى في الحزب ، حيث

---

(١) الجماهير ، العدد ١ ، ١٢ / شباط ١٩٦٣ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢ ، ١٣ / شباط ١٩٦٣ .

(٣) د . ك . و . مقررات مجلس الوزراء ، الجلسة الثانية ، ١٤ / ٢ / ١٩٦٣ ، المجلد ١٠ .

(٤) تقييم تجربة الحزب ، ص ٢٦ .

انتمى إلى الحزب في عام ١٩٥٣، واشترك في تنظيم الضباط الاحرار لكنه اعتقل في تشرين الثاني ١٩٥٨ بتهمة التآمر لأغتيال عبد الكريم قاسم. أصبح عضوا في المكتب العسكري للحزب . واعتقل واحيل إلى التقاعد في ٣ شباط ١٩٦٣ . أما حازم جواد فهو عضو في القيادة القطرية منذ عام ١٩٥٨ ، وسبق ان تعرض للأعتقال أكثر من مرة ، وكذلك طالب حسين الشبيب . أما الدكتور سعدون حمادي فهو من اقدم البعثيين وسبق له أن أصبح عضوا في القيادة القطرية في عام ١٩٥٣، وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ اشرف على تحرير جريدة الجمهورية التي أصدرها الحزب . أما بقية الوزراء البعثيين فكان ارتباطهم حديثا بالحزب ولا يحتلون مراكز قيادية فيه .

كانت اجتماعات مجلس الوزراء تعقد في مقر مجلس الوزراء في العهد الملكي ، في بناية القشلة ، برئاسة أحمد حسن البكر ، رئيس الوزراء ، إلا إنه لم يكن هناك موعد دوري لانعقادها ، وكان سكرتير مجلس الوزراء يتولى تدوين محاضر الجلسات التي تتناول فقط القرارات التي يتم الاتفاق عليها [١] . وكانت الاجواء خلال اجتماعات مجلس الوزراء ، وبخاصة في الاسابيع الأولى ، ايجابية ، وكان الوزراء يبدون آراءهم بكل حرية وصراحة ، سواء أكانوا بعثيين أم مستقلين ، وكثيرا ما كان يحصل عدم تطابق في وجهات النظر ، وهذا لا يعني وجود تكتلات داخل المجلس [٢] . إلا أن تصاعد حدة الخلاف بين علي صالح السعدي من جهة ، وحازم جواد وطالب حسين الشبيب من جهة أخرى ، أخذ يلقي بظلاله على اجتماعات مجلس الوزراء ، فقد كانوا يختلفون حتى على ابسط الموضوعات ، ومع ذلك فإن عمل مجلس الوزراء كان يجري بشكل اعتيادي ، على الرغم من عدم الرضا الذي يظهره بعض الوزراء ازاء سيطرة المجلس الوطني لقيادة الثورة على أمور الوزارة الدقيقة ، واستحواذه على رسم سياسة العراق بصورة عامة [٣] .

لم تصدر وزارة البكر الأولى منهاجا لها ، ولكن رئيس الوزراء أدلى بتصريحات لجريدة الجماهير نشرتها في يوم ٢١ شباط ، اوضح فيها الخطوط العريضة لسياسة وزارته ، وهذا نصها :

رئيس الوزراء يدلي بحديث خاص للجماهير :
اننا مقبلون على حركة تقدم واسعة [٤]

قابل رئيس تحرير جريدة (الجماهير) رئيس مجلس الوزراء وطرح عليه عددا من الاسئلة التي تتعلق بالشؤون الراهنة : الداخلية والعربية والعالمية فأجاب عليها بالاجوبة التالية:

س : إن الفترة الأولى للثورة كانت دقيقة بطبيعة الحال فقد كان على عاتق الثوار وهم في طريقهم لأزاحة حكم قاسم أن يقفوا بالمرصاد لأي عمل مناهض ، ان كان من جانب الاستعماريين أو الشيوعيين المحليين أو أي مصدر آخر معاد للشعب ولثورته الظافرة العظيمة . . ان هذه الفترة

---

[١] اسعد الفريح ، حديث معه .

[٢] ناجي طالب ، حديث معه .

[٣] اسعد الفريح ، حديث معه .

[٤] الجماهير - ٩ - في ٢١ / ٢ / ١٩٦٣ .

قد انتهت كما اعتقد وسؤالي يتعلق بسيطرة الثورة ومدى قوتها أمام المخاطر المختلفة في الوقت الحاضر وفي المستقبل ؟

ج : ان قوى الثورة كانت منذ البداية هائلة وفعالة امتازت بالتنظيم الدقيق ومهارة التوقيت. وقد استطاعت هذه القوى أن تمحق الحكم القاسمي الدكتاتوري الذي ظل فترة طويلة يحصن نفسه تجاه الشعب بمختلف مظاهر القوة والارهاب والتعسف حاسبا أن تدابيره هذه ستحول بين الشعب وبين النضال في سبيل قضيته. وحينما خرج الشيوعيون المحليون للدفاع عن قاسم وبطانته الفاسدة لم تحتج الثورة إلى كثير جهد لاسكاتهم وايقافهم عند حدهم . وينطبق الأمر نفسه على أي متصد آخر للثورة أو واقف في سبيلها .

إن الثورة الآن من القوة والبأس ما تستطيع به أن تجابه أي خطر من الممكن أن يتصدى لها كما ان لها من عزم الشعب والتفافه حولها ان كان في العراق أو في ارجاء الوطن العربي أو في العالم ما يحفظها ويحفظ اهدافها العظيمة .

وازيدك شيئا . ان التقارير التي تأتي إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة تبين عن حقيقة مذهلة.. تبين أن شعبنا بمجموعه كان قد عادى الحكم الفردي البائد ووجه اخلاصه وامكانياته لحماية الثورة وتعزيزها . أن القوات المسلحة الوطنية مع قوات الشرطة الوطنية مع الحرس القومي مع الجهاز الحكومي ، مع جماهير الشعب الأخرى يعملون متكاتفين متضامنين في مهمة حماية الثورة وتحقيق اهدافها .

س : هناك أمور كثيرة يعلق الشعب آمالا كبارا على تحقيقها في الوقت الحاضر ، على سبيل المثال مسألة رفع مستوى المعيشة . . فهل ستتخذ الحكومة اجراءات من أجل ذلك ؟

ج : ان الوضع الملكي الاستعماري بالإضافة إلى الحكم الدكتاتوري الفردي قد اوجدا ظروفا غير مساعدة على تحقيق الامال الشعبية . إن الثورة بقيادة مجلسها الوطني ستعمل بعزم في الدرجة الأولى على ايجاد الظروف المناسبة لانطلاق تقدمي سريع . وهذا ليس معناه أن الاجراءات الرامية إلى سعادة الشعب ستتأخر جميعها . ان هناك مراسيم عديدة ستصدر القصد منها ازالة حالة التدهور التي اوصلتنا إليها عهود طويلة من البقاء تحت الحكمين الفاسدين الملكي والدكتاتوري الفردي .

س : ما هو اتجاه ثورتنا الظافرة بالنسبة للجهاز الحكومي ؟

ج : ان قوائم الحجز والتحريات العديدة للسلطة الثورية قد اظهرت أن نسبة ليس بالقليلة من كبار الموظفين وحتى الموظفين الصغار قد استعملت وظائفها وسيلة للإثراء ولسرقة الشعب . ان (قاسم) والشيوعيين المحليين قد فتحوا المجال أمام موظفين مرتشين كدسوا الاموال والعقارات بالإضافة إلى كونهم قد عادوا الحركة العربية الشعبية ووقفوا أمام الشعب . ان مثل هؤلاء لا مكان لهم بعد الآن في الجهاز الحكومي على الخصوص لاننا مقبلون على حركة تقدم واسعة تستدعي وجود جهاز نظيف مخلص لأهداف الشعب . أما أفراد الجهاز الآخرين الذين يمتازون بالاخلاص والنزاهة والبعد عن الاساءة للشعب فاننا سنفتح امامهم المجال للخدمة وللتقدم على مختلف اتجاهاتهم وآرائهم ما داموا يساعدون على تسيير عجلة الثورة . ان اختلاف الرأي لا يدعو إلى عدم المساهمة في خدمة البلاد إلا أن العمل على اعاقة الثورة واهدافها لا يغتفر ابدا .

س : ان دولا معينة تثير حملة هوجاء على الاجراءات الحكومية ضد الشيوعيين فما هي حقيقة هذه الاجراءات وما سببها ؟

ج : ان المسألة لا تتعلق بالأفكار الشيوعية . . هناك من يحمل هذه الآراء لم تتعرض له الثورة . . الاجراءات تناولت الذين حملوا السلاح ضد الثورة ووقفوا مع قاسم وزمرته الفاسدة الرجعية للدفاع عنه . لقد اصدروا بيانهم المشهور في الساعات الأولى للثورة في ١٤ رمضان الخالد ونادوا بشهر السلاح ضد الثورة وقتال القوات المسلحة الوطنية وابناء الشعب، وقد سقط عدد من القتلى والجرحى من جراء ذلك. ومع كل هذا فقد كانت اجراءاتنا اقل مما يستحقون وبدلا من أن يقتل شاهرو السلاح ضد الثورة القي القبض عليهم وهم ينتظرون محاكماتهم القانونية .

إنه مثير للاستغراب أن تدعو محطات دول معينة علنية وسرية كنا نريدها أن تقف إلى جانبنا لدفع مخاطر التآمر، أن تدعو إلى مناهضة الثورة في الوقت الذي تتباكى فيه على الشيوعيين المحليين وتطلب الرأفة بهم . ان الثورة رؤوفة بجميع ابناء الشعب ولكن الذي يحمل السلاح ضد الثورة وجماهير الشعب والقوات المسلحة الوطنية والحرس القومي.. هل نستقبله بالقبلات والعناق ؟

إن الاتحاد السوفيتي قد اعترف بحكومة جمهوريتنا العراقية الثائرة كبقية دول العالم التي تتالت اعترافاتها وقد قابلنا ذلك بالشكر ولكن حملة عدائية غريبة تبعت ذلك يتحمل اصحابها مسؤولية تعكير العلاقات بين الشعبين الصديقين العراقي والسوفيتي .

س : ما هو موقف الثورة بالنسبة للقضايا العربية ؟

ج : اننا على علاقات طيبة مع الدول العربية وسنوجد اقوى العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الجزائرية والجمهورية اليمانية للوقوف ضد المؤامرات التي تستهدف شعبنا العربي وتحاول تعويق نضاله من أجل الوحدة العربية ومن أجل السير قدما في طريق حريته واستقلاله وبناء اشتراكيته .

كما ان الدول العربية بحاجة الآن إلى الوقوف موقفا حازما ضد أي تدخل خارجي في شؤون الشعب العربي وشؤون حياته .

لقد مضى الزمن الذي كان فيه الاجنبي يخطط ويعمل في نطاق حياتنا . ان العرب سادة أنفسهم ويجب أن يلعبوا دورا مهما في دعم نضال الشعوب وحماية السلام في العالم .

س : كيف سيكون التعامل مع الدول الاسيوية والافريقية وبقية دول العالم ؟

ج : ان شعبنا هو شعب آسيوي قاسى وتألم مع شعوب آسيا وافريقيا الأخرى من الاستعمار والتخلف والجوع وهو سيتضامن الآن مع هذه الشعوب ضد أي خطر يتهددها من الخارج كما إنه سيمضي معها في مكافحة الاستعمار والتدخل الخارجي على أي شكل ولون كان. كما انه سيسير معها من أجل تعزيز سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز وتعزيز السلم العالمي . .

أما دول العالم الأخرى جميعها فإن علاقاتنا بها ستكون على أساس الصداقة فيما إذا تنبهت إلى حقيقة عدم رضائنا عن أي تدخل في شؤوننا الداخلية . . على الاطلاق . . وعلى أساس المصالح والمنافع المتبادلة .

إن تعاملنا مع دول العالم سيكون على أساس احترامها لاستقلالنا. أما الدول التي تنجر إلى سلوك طريق تدخل اهوج احمق في شؤوننا الداخلية فاننا لقادرون بمؤازرة جماهير الشعب في العراق وفي جميع ارجاء الوطن العربي على فضحها وعلى ايقافها عند حدها .

عودة الوطنيين السياسيين من الخارج

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة البيان التالي :

بيان رقم ١٩ صادر من المجلس الوطني لقيادة الثورة
(حول عودة الوطنيين من الخارج)

ندعو كافة الاشخاص السياسيين الوطنيين الذين هم خارج العراق والذين غادروه نتيجة لحكم قاسم الدكتاتوري للعودة إلى الوطن الحبيب بعد أن تحرر من الحكم الفاسد للمساهمة في خدمة وطنهم.

المجلس الوطني لقيادة الثورة [١]

واستجابة لهذا البيان عاد مساء يوم ١٣ شباط عشرة من الوطنيين السياسيين ، ونقلت وكالة الانباء العراقية التقرير التالي عن عودتهم :

وصل إلى بغداد في الساعة السادسة والنصف من مساء هذا اليوم عشرة من الوطنيين السياسيين الذين غادروا العراق نتيجة لحكم قاسم الدكتاتوري وذلك تلبية للبيان التاسع عشر الذي أصدره المجلس الوطني لقيادة الثورة يوم أمس الأول والذي دعا فيه كافة الوطنيين السياسيين خارج العراق بالعودة إليه .

وكان ثمانية من هؤلاء الوطنيين لاجئين سياسيين في القاهرة وهم السادة عبد الرحمن البزاز عميد كلية الحقوق سابقا والسيد عبد الكريم الشيخلي الطالب في كلية الطب والمحكوم بالاعدام والسيد مدحت ابراهيم الطالب في كلية الاداب والمحكوم بالاعدام والطالب حاتم العزاوي المحكوم بالاعدام والطالب طه ياسين العلي المحكوم بالاعدام والسيد فالح السامرائي الطالب في كلية التجارة والمحكوم بالسجن لمدة سبع سنوات والسيد فاضل الشاهر والسيد صدام التكريتي . أما الاثنان الآخران فقد كانا لاجئين سياسيين في دمشق وهما السيد عيادة صديد الطالب في كلية الحقوق وهو من عشائر شمر والعامل السيد كامل القيسي .

---

[١] الوقائع العراقية ، ٧٧١ ، ١٨ شباط ١٩٦٣ .

الموقف العربي والدولي من الثورة

أكد البيان الأول للثورة على هويتها القومية ، وأوضح أن النظام السابق عزل العراق عن ركب العروبة المتحرر وطعن أماني الشعب القومية ، ووعدت الثورة الشعب بالعمل نحو استكمال الوحدة العربية ، وتحقيق وحدة الكفاح العربي ضد الاستعمار والأوضاع الاستعمارية في الوطن العربي والعمل على استرجاع فلسطين المحتلة .

وجاءت تصريحات قادة الثورة والمسؤولين في اجهزة الحكومة لتؤكد المضامين نفسها.. كما رفعت شعارات قومية روجتها عبر اجهزة الاعلام وتنظيمات الحزب والمنظمات الجماهيرية منها :-

" من أجل اسناد الحركات التحررية في جميع بقاع وطننا العربي ومن أجل مجتمع عربي اشتراكي تحت راية الوحدة العربية ، قامت ثورة الرابع عشر من رمضان المبارك"..[1]

ودعمت الثورة هذه الشعارات بتصريحات لعدد من قادة الثورة ومسؤوليها منذ الأيام الأولى لانبثاقها. ففي أول تصريح لعبد السلام عارف رئيس الجمهورية لجريدة الاهرام المصرية نشر يوم ١٠ / شباط / ١٩٦٣ قال " إن الثورة العراقية قد حققت النصر لإعادة العراق إلى مركزه ولتعيد للأمة العربية عراقها العظيم " . وقال أيضا لجريدتي الجمهورية والاهرام المصريتين في يوم ١١ / شباط / ١٩٦٣ " إن الثورة شقت طريقها وجاءت لتحقق أهداف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ القومية " .

ولخص طالب حسين الشبيب وزير الخارجية في اليوم نفسه السياسة الخارجية للثورة على الصعيد القومي فقال في تصريح صحفي " إن الثورة جاءت تأكيدا للمبادئ الاصيلة لثورة ١٤ تموز ، وإن سياستها في الحقل العربي تتحدد في السعي لتعزيز التضامن العربي والعمل نحو استكمال الوحدة العربية وتحقيق وحدة كفاح عربي ضد الاستعمار مهما كان لونه في الوطن العربي ولن تتوان قط في قضية العرب الكبرى في العمل على استرجاع فلسطين المحتلة" .

وفي تصريح آخر لوزير الخارجية نشرته وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية يوم ١٢/ شباط/ ١٩٦٣ اعلن " إن الوحدة العربية هي الهدف لسياسة الثورة وإن الحكومة العراقية ستعمل جاهدة لتقوية روابط الصداقة مع جميع الدول العربية " خاصة المتحررة منها " وقال بأن الحكومة ستعيد النظر في الموقف الذي اتخذته الحكومة السابقة من الجامعة العربية " . .

وفي ١٣ / شباط / ١٩٦٣ عقد وزير الخارجية مؤتمرا صحفيا عرض فيه مختلف القضايا الداخلية والخارجية ، وشرح الأسس التي تقوم عليها سياسة الحكومة ، وتناول موضوع الكويت والمطالبة بها فقال " إن لنا رأينا الخاص بالروابط بين ابناء الوطن العربي ، فنحن نؤمن بأن العراق والكويت اسرة واحدة ، وإن القول بأن الكويت جزء من العراق أو إنه جزء من أي بلد آخر انما يخص من الوجهة الأساسية شعب كل من البلدين ، وقال : انني متأكد بأن الحكومة العراقية ستكون قادرة على التوصل إلى حل يعود بالفائدة على شعب البلدين في القريب العاجل " . . وفي ما يتعلق بالجامعة العربية قال وزير الخارجية " إن العراق حريص جدا على أن لا يترك سبيلا واحدا يؤدي إلى

---

[1] ارشيف وكالة الانباء العراقية / ملف ثورة ١٤ رمضان / تصريحات . وقد أخذت منه جميع تصريحات المسؤولين عن علاقات العراق العربية والدولية ، ولذلك لا حاجة للاشارة إليها في الهامش .

وحدة الصف العربي دون استثماره استثمارا كاملا . . لذلك فإن هذا الموضوع موضع دراسة لاتخاذ الموقف الذي يضمن أهداف الثورة . وستتخذ الموقف الذي يعود بالفائدة لوحدة الشعب العربي" .

وحول العلاقة مع الاقطار العربية عموما ومنها الجمهورية العربية المتحدة قال وزير الخارجية " إن علاقاتنا ستكون مبنية على الايمان بالمصير المشترك والأهداف المشتركة وستكون قوية " . . وحول ما إذا كان قد جرى نقاش حول وحدة من نوع معين اوضح وزير الخارجية " إننا نعتقد بأن الدول العربية المتحررة التقدمية يجب أن تعمل باتجاه توحيد الأمة العربية في دولة واحدة ولهذا عليها التعاون مع الحكومات العربية لتشترك في توحيد الأمة العربية " .

وتناول حازم جواد وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية الناطق الرسمي باسم الحكومة في مؤتمر صحفي عقده يوم ١٧ / شباط / ١٩٦٣ العلاقات العربية والدولية للعراق . . فقال " إن علاقاتنا بجميع الدول تقوم على أساس المنفعة المتبادلة واقامة اطيب العلاقات مع الدول العربية (المتحررة) وتقوية اواصر النضال العربي " . . واعلن " ان الثورة تقف مع اليمن".. أما ما يتعلق بموضوع عائدية الكويت فقد ذكر " ان حكومة الثورة تعتبر هذا الموضوع خلافا ضمن اسرة واحدة وشعب واحد وبلد واحد " .

في ٢٠ / شباط / ١٩٦٣ تناول أحمد حسن البكر رئيس الوزراء السياسة الخارجية للعراق في حديث لوكالة الانباء العراقية قال فيه " ان العلاقات العربية علاقات طيبة وسنوجد اطيب العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة والجزائر واليمن للوقوف معا ضد المؤامرات التي تستهدف شعبنا العربي للسير قدما في طريق حريته واستقلاله". ودعا الدول العربية للوقوف موقفا حازما ضد أي تدخل خارجي في شؤون الشعب العربي .

وتنفيذا لتلك المبادئ بدأ قادة الثورة اتصالاتهم لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ . فاعلن وزير الخارجية في ٢٣ / شباط / ١٩٦٣ في تصريح صحفي لوكالة انباء الشرق الاوسط المصرية أن مدن القاهرة وبغداد والجزائر وصنعاء ستشهد اتصالات للتحضير لاجتماع مشترك لبحث القضايا العربية ، وتنسيق العمل بينها . . واعلن أن وفدا رسميا من الجمهورية العربية المتحدة سيزور العراق لهذا الغرض . وستوضح طبيعة هذه اللقاءات لاحقا . . وفي اليوم نفسه اعلن علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية أثناء زيارته للجزائر ولقائه مع الرئيس أحمد بن بيلا أن الثورة في العراق ليست للعراق فحسب بل لجميع ابناء العروبة .

أما عن سياسة العراق الخارجية والدولية ، فقد أكد قادة الثورة انتهاج سياسة عدم الانحياز . ففي حديث لوكالة الانباء العراقية يوم ١١ / شباط / ١٩٦٣ أكد طالب حسين الشبيب وزير الخارجية " ان سياسة العراق الخارجية في الحقل الدولي تقوم على الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية والتمسك بميثاق الأمم المتحدة ، وتحرص الثورة على المساهمة في تدعيم السلام العالمي في مختلف المجالات ، وتنتهج سياسة عدم الانحياز وتؤمن ايمانا عميقا بصلاحها وجدواها وتلتزم بمقررات مؤتمر باندونغ تحقيقا للتضامن الاسيوي الافريقي " . . وأكد " أن العراق يسعى لتقوية الاواصر والروابط مع الدول الإسلامية والصديقة " . . مشيرا إلى "ان العراق يستمد سياسته الخارجية من المبادئ المذكورة ويحرص كل الحرص على انماء علاقاته الخارجية وتوطيدها في جميع الميادين بروح من الصداقة المتبادلة وبوحي من المصالح المشتركة " .

وفي تصريح آخر أدلى به وزير الخارجية لوكالة انباء الشرق الاوسط المصرية يوم ١٢ / شباط / ١٩٦٣ اشار إلى أن جميع سياسات الحكومة السابقة هي قيد الدراسة . . وتحدث عن العلاقة مع المستثمرين الاجانب وشركات النفط الاجنبية في العراق فقال " إن العراق يرحب بالاستثمارات الاجنبية طالما أن الاقتصاد الوطني يبقى في ايدي الشعب ، وإن أي استثمار اجنبي لا يلحق الضرر بالاقتصاد العراقي يلقى ترحيبا " . . وحول مستقبل العلاقة مع شركات النفط قال " إن الحكومة العراقية ستضمن احترام جميع الاتفاقيات مع شركات النفط وستضمن استمرار تدفقه " مشيرا إلى "ان قانون تحديد مناطق استثمار شركات النفط سيكون موضع دراسة " . . وبشأن العلاقة مع الاتحاد السوفيتي . . أكد موقف الثورة باحترام جميع اتفاقاتها مشيرا إلى إنه لا يوجد هناك فرق بين اتفاقية معقودة مع الاتحاد السوفيتي أو غيره من الدول . .

وأكد حازم جواد وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية الناطق الرسمي باسم الحكومة المضامين نفسها في مؤتمر صحفي عقده يوم ١٧ / شباط / ١٩٦٣ قال فيه " إن علاقاتنا بجميع الدول تقوم على أساس المنفعة المتبادلة والتمسك بسياسة عدم الانحياز " . وعبر أحمد حسن البكر، رئيس الوزراء، في تصريح لجريدة الجماهير يوم ٢٠ شباط عن ارتياحه لاعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة الجديدة في العراق كبقية دول العالم ، وقال : " لقد قابلنا هذه الخطوة بالشكر " .

ونشطت الأجهزة الدبلوماسية العراقية في شرح أهداف الثورة وسياستها ، فابلغ ممثل العراق الدائم في الأمم المتحدة يوم ١٠ شباط الامين العام للأمم المتحدة " بأن حكومة الثورة تسيطر على البلاد سيطرة تامة وأن الحكومة العراقية تحترم المعاهدات الدولية وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق التي ارتبط بها العراق " . .

وأعلنت السفارة العراقية في واشنطن في اليوم نفسه في بيان لها قالت فيه " إن الحكومة العراقية تنتهج سياسة عدم الانحياز وانها تلتزم بالعهود والمواثيق الدولية " . .

وفي لندن اعلن القائم باعمال السفارة العراقية " أن الحكومة العراقية الجديدة تحافظ على علاقات العراق مع دول العالم " . .

وصرح السفير العراقي في دمشق في اليوم نفسه " أن وجه الثورة العراقية وجه عربي وانه امتداد لفلسفة ثورة ١٤ / تموز / ١٩٥٨ وانها تعمل على إعادة العراق إلى مكانه الطبيعي في الركب العربي وتوطيد دعائم الاخوة العربية " مشيرا إلى أن التعاون بين سوريا والعراق سيتوطد لما فيه مصلحة الشعب العربي في القطرين الشقيقين . . واجتمع السفير العراقي أيضا مع اسعد محاسن وزير خارجية سوريا وابلغه ارتياح العراق للاعتراف بحكومة الثورة..

وفي القاهرة عقد القائم بالأعمال العراقي في اليوم نفسه مؤتمرا صحفيا قال فيه " ان الثورة العراقي هي حركة عربية وطنية ديمقراطية ستزيل عزلة العراق عن جميع الاقطار العربية".

وخلال الأيام الستة الأولى من الثورة كثفت وزارة الخارجية جهدها لتوضيح الأهداف الوطنية والقومية والدولية لحكومة الثورة . . فقد استقبل وزير الخارجية ووكيله يوم ١١ / شباط / ١٩٦٣ رؤساء البعثات الدبلوماسية لكل من الصين وباكستان والمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الاميركية ويوغسلافيا وتركيا وايران ومصر والاردن والمغرب والسودان والجزائر.. وعرضا عليهم الإطار العام للسياسة العراقية على الصعيدين العربي والدولي طبقا لما اعلنه البيان الأول للثورة .

واوضحت اجهزة الاعلام المحلية كالاذاعة والتلفزيون والصحف وجريدة الجماهير الناطقة بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي في سلسلة مقالات افتتاحية ودراسات كتبها كريم شنتاف رئيس تحرير الجريدة وطارق عزيز سياسة العراق تجاه القضايا القومية والدولية وفلسفة الثورة بشأنها .

وطبقا للمبادئ التي اعلنتها الثورة تلقى المجلس الوطني لقيادة الثورة برقيات ورسائل عدد كبير من حكومات الاقطار العربية ودول العالم سجلت فيها اعترافها بالعهد الجديد إذ بلغ عدد الدول التي اعترفت به حتى يوم ١٧ / شباط / ١٩٦٣ (٤٤) دولة شقيقة وصديقة . . وكان الموقف العربي الرسمي بارزا في حجم الاقطار العربية التي اعترفت رسميا بالنظام الجديد فضلا على ردود الافعال الشعبية التي شهدتها الأقطار العربية وكان الموقف كما يأتي:-

١ـ الجمهورية العربية المتحدة

في اليوم الثاني لقيام الثورة تلقى المجلس الوطني لقيادة الثورة برقية من جمال عبد الناصر قال فيها " ان الشعب في الجمهورية العربية المتحدة تابع بقلب صادق متجه إلى الله العلي القدير أحداث يوم ضخم كبير عاشه شعب العراق الباسل ، وحاول بعزم وايمان أن يعيد تصحيح ثورته العظيمة ، ويجعلها حيث أراد لها أن تكون في خدمة وطنه وعروبته، واني لاشعر أن شعب الجمهورية العربية المتحدة وصل إلى نهاية هذا اليوم الحافل وهو يحمد الله من اعماقه على إنه اعلى إرادة شعب العراق وكتب له النصر ليصبح هذا الشعب العظيم سيد اقداره مرة أخرى وليكون كما كان دوما طليعة النضال العربي وعز الأمة العربية " . .

٢ـ الكويت

تلقى المجلس برقية تهنئة من شيخ الكويت قال فيها أهنئ شعب العراق الشقيق بزوال عهد الظلم والطغيان على يد حركتكم المباركة الموفقة . . نهنؤكم في هذه المرحلة المشرفة في حياة العراق الشقيق . . يسرني أن اعرب باسم الكويت حكومة وشعبا عن مشاركتنا لكم آمالكم لمستقبل زاهر في ظل التعاون العربي الاخوي وعن آمالنا بأن - جارتنا الشقيقة العراق - تشاركنا الاماني في خدمة امتنا العربية المجيدة ورفع شأنها .

٣ـ سوريا

هنأ رئيس الجمهورية العربية السورية ناظم القدسي المجلس الوطني لقيادة الثورة وقال في برقيته . . ان الشعب العربي في سوريا الذي عاش من أجل المصلحة العربية قبل المصلحة السورية الاقليمية وآمن بحق الشعب المقدس في تقرير مصيره واختياره نظام الحكم الذي يريده وتأمين حرية الفرد للتعبير عن ارادته . . كله أمل بأن يتمكن الوضع الجديد في العراق الشقيق من تنفيذ هذه المثل العليا حتى يصبح العراق اداة استقرار ووئام في هذه المنطقة العربية الحساسة فيكون دعما لمصلحة العروبة وانطلاقها في الطريق القويم المستقيم . . ونضرع إلى الله العلي القدير أن يأخذ بيد قادة الثورة والشعب العربي الشقيق لتحقيق أهداف العراق وامانيه في الحرية والديمقراطية والوحدة العربية .

٤ـ الجمهورية العربية اليمنية

اعلن المشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية في خطاب القاه يوم ١٠ / شباط/ ١٩٦٣ في تظاهرة خرجت في صنعاء عن تأييده للثورة الشعبية في العراق . . وقال إنه

واثق بأن الشعوب العربية الأخرى التي ترزح تحت حكم الطغاة ستحرر نفسها قريبا وتهب للتخلص من الرجعيين والطغاة ، واضاف: ان الشعب العراقي ثار لتصحيح الانحراف عن مبادئ ثورة تموز وللتخلص من الطغاة المتسللين والرجعيين الذين يحاولون وقف ثورتنا.. وقال اننا نتمتع بقوة هائلة وإن الجمهورية العربية المتحدة والرئيس جمال عبد الناصر والشعب العراقي وشعب الجزائر تساندنا وتقف إلى جانبنا . .

وتلقى المجلس أيضا برقية من المشير السلال قال فيها : بمزيد من الفخر والاعتزاز نعيش هذه الأيام في تاريخ العرب الثوري الذي توجت انتصاراته انتفاضتكم المجيدة ضد الطغيان . . واني انقل إليكم اعتراف حكومة الجمهورية العربية اليمنية بالوضع الثوري الجديد وحكومته ويسرني أن اؤكد أن ثوار اليمن يقفون معكم مؤيدين كفاحكم راجين النصر لكم والعزة للأمة العربية جمعاء . .

٥ـ المملكة العربية السعودية

تلقى المجلس تهنئة الأمير فيصل السعود رئيس مجلس وزراء المملكة العربية السعودية قال فيها . . يسرني أن انقل لفخامتكم اعتراف حكومة حضرة صاحب الجلالة بالجمهورية العراقية الجديدة ، واني بهذه المناسبة اعرب لفخامتكم عن تمنيات الشعب العربي السعودي وحكومته أن يحقق الله للشعب العراقي الشقيق كل تقدم وازدهار كما اسأله تعالى أن يحقق ما نصبو إليه جميعا من خير للعرب والمسلمين . .

٦ـ الجمهورية الجزائرية

تلقى المجلس برقية من الرئيس أحمد بن بله رئيس وزراء الجمهورية الجزائرية قال فيها: لنا الشرف أن نعلمكم بأن حكومة الجمهورية الجزائرية قد قررت الاعتراف بحكومة العراق . . نرجو لكم وللحكومة العراقية والشعب العراقي الشقيق اصدق التمنيات الاخوية مقرونة بالسعادة والتوفيق ولنا عظيم الثقة من أن المجلس الوطني لقيادة الثورة سيحقق بالجهد الصادق لشعب العراق الشقيق الحرية والطمأنينة وتعملون على تحقيق وحدة العرب . . إن الجمهورية الجزائرية تساندكم بكل قواها وتبعث لكم اطيب تمنياتها . .

٧ـ المملكة المغربية

تلقت الحكومة العراقية برقية تهنئة من الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية لمناسبة نجاح الثورة ، كما تلقت وزارة الخارجية يوم ١١ / شباط / ١٩٦٣ مذكرة رسمية من وزير خارجية المغرب نقل فيها اعتراف المغرب بالعهد الجديد وتمنيات الملك الحسن الثاني بأن يحقق الله للشعب العراقي كل ما يصبو إليه من عز ورقي . . وأن يشهد المغرب والعراق في عهدكم اطيب العلاقات واسمى التعاون لما فيه خير الشعب العربي في القطرين الشقيقين . .

٨ـ الجمهورية السودانية

اعلن السودان اعترافه الرسمي بحكومة الثورة ونقلت سفارة جمهورية السودان في بغداد الاعتراف في مذكرة قالت فيها بأنها يشرفها أن تنقل اعتراف حكومة جمهورية السودان منذ يوم الأحد الموافق ١٠ / شباط بالعهد الثوري الجديد والحكومة الجديدة اعترافا مقرونا باخلص واطيب تمنيات السودان للعراق الشقيق شعبا وحكومة بدوام التقدم والازدهار . هذا وقد كلفت حكومة السودان سفيرها في بغداد ليقوم بتبليغ هذا الاعتراف . .

٩ـ الجمهورية التونسية

اعلنت وزارة الخارجية التونسية يوم ١١ / شباط / ١٩٦٣ أن تونس قررت الاعتراف بحكومة الثورة في العراق . . ورفع القائم باعمال السفارة التونسية ببغداد يوم ١٣ / شباط / ١٩٦٣ المذكرة التالية إلى وزارة الخارجية العراقية" . . تهدي سفارة الجمهورية التونسية في بغداد اطيب تحياتها إلى وزارة خارجية الجمهورية العراقية وتتشرف بأن تعلمها أن الحكومة التونسية قررت الاعتراف بحكومة الجمهورية العراقية الجديدة . . وابلغت الحكومة التونسية رسميا القائم باعمال السفارة العراقية في تونس بقرارها هذا بتاريخ ١١ / شباط / ١٩٦٣ ورجته اشعار حكومة الجمهورية العراقية بذلك . . وبهذه المناسبة الكريمة تقدم السفارة التونسية في بغداد أحر تهانيها للشعب العراقي الشقيق متمنية له كل الازدهار والتقدم . ."

١٠ـ الجمهورية اللبنانية

اعلنت حكومة لبنان اعترافها بحكومة الثورة، وتلقى المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء برقيتي تهنئة من رئيس الوزراء رشيد كرامي بعث فيها التهنئة باسم الحكومة اللبنانية للشعب العراقي وتمنياته بالتوفيق والعز والازدهار وعبر عن ثقته بأن تعاون البلدين يزداد ويتوثق في جو اخوي لما فيه خيرهما وخير العرب جميعا . .

١١ـ فلسطين

تلقى المجلس برقية من رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين محمد امين الحسيني بارك فيها بنجاح الثورة ورجا للعراق الشقيق شعبا وحكومة التوفيق واطراد التقدم والنجاح لازدهار العراق الحبيب ولمصلحة الأمة العربية وتحقيق اهدافها . . وهي وطيدة الثقة بأن قضية فلسطين التي كانت تتمتع دائما بتأييد العراق الشقيق ستكون موضع الرعاية والاهتمام . .

١٢ـ الجامعة العربية

تلقت الحكومة العراقية التهنئة من السيد عبد الخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية عبر فيها عن اصدق التهاني وداعيا الله التوفيق لما فيه خير الجمهورية العراقية وشعبها الكريم وسعادة الأمة العربية ودعم أسباب تضامنها . .

١٣ـ المملكة الاردنية

استقبل وزير الخارجية يوم ١٢ / شباط / ١٩٦٣ القائم باعمال السفارة الاردنية وتسلم اعتراف حكومة المملكة الاردنية الرسمي بحكومة الثورة في العراق . . وجاء في نص المذكرة التي بعثها الدكتور حازم نسيبة وزير خارجية الاردن ". . يسرني أن اعلمكم بأن الحكومة الاردنية قد قررت الاعتراف بالحكومة العراقية متمنين للقطر الشقيق الازدهار والسعادة وللحكومة العراقية الجديدة التوفيق والنجاح لتحقيق الأهداف العربية النبيلة" .

أما الموقف الدولي فقد انقسم بين معارض ومؤيد. فالاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية والأحزاب الشيوعية في اوربا وقفت معارضة لها . . وشنت اجهزة اعلامها حملة معادية للثورة تضامنا مع الحزب الشيوعي العراقي . . وعلى الرغم من هذا الموقف إلا أن العلاقات الدبلوماسية والتعاون الفني بين العراق والاتحاد السوفيتي استمرت دون أي تأثر بهذه المواقف. . وقد اعلن العراق أكثر من مرة أن الموقف من الذين وقفوا ضد الثورة من الشيوعيين ليس لأنهم يحملون

العقيدة الشيوعية بل لأنهم حملوا السلاح ضد الثورة . واوضح المتحدث الرسمي باسم الحكومة السوفيتية ان الاتحاد السوفيتي سيواصل بذل المزيد من المساعدات العسكرية للعراق طبقا للاتفاقيات القائمة بين البلدين وإن الاتصالات التي تمت بين حكومة الثورة دلت على إنها ستواصل علاقتها الاقتصادية مع موسكو وبانها ستقويها . .

أما دول العالم الأخرى فقد كانت مواقفها واضحة تجاه الثورة والحكومة العراقية ، اكدتها التزامات العراق تجاه المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات التي وقعت قبل الثورة واعلان التأكيد على احترامها وتنفيذها بدقة . . وكانت اعترافات الدول تتوالى على المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية وفق الآتي :-

١- ايران . . استقبل وزير الخارجية يوم ١٢ / شباط / ١٩٦٣ القائم باعمال السفارة الايرانية في بغداد وتسلم الاعتراف الرسمي للحكومة الايرانية بحكومة الثورة وجاء في نص الاعتراف: بناء على الاوامر التي تلقتها السفارة من وزارة الخارجية الشاهنشاهية يسر السفارة الايرانية في بغداد أن تبدي . . إنه نظرا لروابط الصداقة والدين وحسن الجوار ونظرا إلى ثقة الدولة الشاهنشاهية التامة بالبيانات وتصريحات الجهاز المسؤول في دولة العراق الجديدة والتي تعلن بموجبها تمسكها والتزامها بميثاق الأمم المتحدة وبالعهود والمواثيق الدولية وكذلك ابداء حرصها على انماء الروابط الحسنة مع الدول الإسلامية والصديقة على أساس الصداقة المتبادلة والمصالح المشتركة فإن الحكومة الشاهنشاهية تعترف رسميا بالحكومة الجديدة التي أخذت بيدها مقاليد الحكم في جمهورية العراق بتاريخ اليوم الثامن من شباط ١٩٦٣ وسوف تبذل جهدها لتقوية اواصر الصداقة معها . . وفي طهران عقد غلام عباس آرام وزير خارجية ايران مؤتمرا صحفيا يوم ١١ / شباط ١٩٦٣ اعلن فيه اعتراف ايران بالحكومة الثورية في العراق . . وقال ان حكومته اتخذت هذا القرار رغبة منها في تحسين العلاقات مع البلدان المجاورة والإسلامية .

٢- الجمهورية التركية . . اعلن السيد فريدون جمال اركين وزير خارجية تركيا أمام المجلس الوطني الكبير يوم ١١ / شباط / ١٩٦٣ أن تركيا اعلنت اعترافها بالحكومة العراقية الجديدة . . واستقبل وزير الخارجية طالب حسين الشبيب في اليوم نفسه سفير تركيا في بغداد وتسلم رسميا اعتراف تركيا . .

٣- يوغسلافيا . . تلقت وزارة الخارجية العراقية بعد ظهر يوم ١١ / شباط / ١٩٦٣ اشعارا باعتراف الجمهورية الشعبية اليوغسلافية الاتحادية بحكومة الثورة العراقية . . واعربت الحكومة اليوغسلافية عن إنها على اتم الاستعداد لتطوير وتعميق التعاون مع العراق وشعبه وقالت ان الحكومة العراقية ستلقى التفاهم المخلص والتأييد الكامل من شعب وحكومة يوغسلافيا في جهودها لخلق مستقبل افضل للعراق وفي توطيد اركان السلام والتعايش السلمي في العالم ..

٤- الاتحاد السوفيتي . . اجتمع وزير الخارجية طالب الشبيب مساء يوم ١١ / شباط / ١٩٦٣ بالسفير السوفيتي في بغداد وتسلم منه اعتراف حكومته بالجمهورية العراقية مع تمنيات الشعب السوفيتي للشعب العراقي بالتقدم والازدهار . .

٥- الولايات المتحدة الاميركية . . اعترفت الحكومة الاميركية بالجمهورية العراقية وقد اذيع الاعتراف مساء يوم ١١ شباط ١٩٦٣ من اذاعة صوت امريكا من واشنطن .

٦- المملكة المتحدة . . اتصل السفير البريطاني في بغداد مساء يوم ١١ / شباط / ١٩٦٣ أيضا بوزير خارجية العراق واخبره باعتراف الحكومة البريطانية بحكومة الثورة . . واعلن الاعتراف كذلك في اليوم نفسه في مجلسي العموم واللوردات البريطاني . .

٧- دول أخرى . . اعترفت كل من جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية غينيا وايطاليا وكوريا الجنوبية والصين الشعبية والهند وافغانستان والسويد وجيكوسلوفاكيا واليونان وهولندا وفرنسا وبولونيا ولوكسمبرغ وابلغت سفارات هذه الدول في بغداد اعترافها رسميا بالحكومة العراقية الجديدة معربة عن أملها في تقوية اواصر الصداقة والتعاون بينها وبين العراق لما فيه خدمة المصالح المشتركة والسلام العالمي . .

مشاركة العراق في عيد الوحدة وتطور العلاقات مع مصر

عند قيام ثورة (١٤ رمضان) في الثامن من شباط ١٩٦٣ استقبلتها الاوساط الرسمية والشعبية العربية في مصر وسوريا " بفرح وسرور " وكررت اذاعة القاهرة اذاعة البيان الأول للثورة مرات عدة بعد اذاعته من اذاعة بغداد بساعات قليلة [١] . وسارع جمال عبد الناصر لتأييد الثورة بعد (١٥) دقيقة من اعلانها وابرق واصفا يوم الثورة بانه يوم عظيم عمل على تصحيح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وقدم خدمة جليلة للعراق وللعروبة [٢] . وبعث عبد السلام عارف رئيس الجمهورية جوابا نقل فيه شكر المجلس الوطني لقيادة الثورة وقوف عبد الناصر إلى جانب العراق لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية .

وتنفيذا للاهداف التي اعلنتها الثورة وانسجاما مع البرقيات المتبادلة بين قادة العراق والجمهورية العربية المتحدة (مصر) والتصريحات التي صدرت ، اتخذ مجلس الوزراء قرارا في ١٦ / شباط / ١٩٦٣ بتنظيم احتفالات واسعة بمناسبة ذكرى عيد الوحدة بين مصر وسوريا . واوعز بوضع برنامج احتفالي واسع ينفذ يوم ٢٢ / شباط / ١٩٦٣ تساهم فيه المنظمات الجماهيرية واجهزة الاعلام وبالشكل الذي يليق بهذه المناسبة القومية .

وشكل مجلس الوزراء وفدا برئاسة علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية يوم ١٩ / شباط / ١٩٦٣ لحضور الاحتفالات التي اقيمت في القاهرة . . وضم الوفد وزراء الدفاع والخارجية والدولة إضافة إلى وفد شعبي مثل المنظمات والشخصيات الوطنية العربية والكردية [٣] .

وعند مغادرة الوفد يوم ٢٠ / شباط / ١٩٦٣ وصف علي صالح السعدي هذه المناسبة بانها تلهب المشاعر باعتبار إنها أول حدث تاريخي بالنسبة للعرب وقال : ولو ان ظاهر التجربة يبدو فاشلا لكنها في حقيقتها تجربة أغنت العرب وجعلت العاملين في الحقل القومي يتجاوزون الحلول العاطفية ويعالجون قضاياهم بروح موضوعية علمية. واشار إلى أن هذه المناسبة يجب أن تبقى

---

[١] امين هويدي ، كنت سفيرا في العراق ، القاهرة - دار المستقبل العربي - ١٩٨٣ ، ص ١٦ .

[٢] د . عادل عبوب ، الميثاق العربي ، بيروت - دار المسيرة - ١٩٧٩ ، ص ١٤ .

[٣] مجموعة مقررات مجلس الوزراء ، قرارات شهر شباط ، المجلد العاشر .

ماثلة امامنا باعثة ايانا للسير في طريق الوحدة العربية . وفي نفس اليوم قــرر المجلــس الوطنــي لقيادة الثورة تعيين عبد الرحمن البزاز سفيرا للعراق لدى الجمهورية العربية المتحدة [١] .

وأقيم احتفال جماهيري كبير في القاهرة مساء يــوم ٢١ / شــباط / ١٩٦٣ حضــره رئيــس واعضاء الوفد والرئيس جمال عبد الناصر والقيادة المصرية . . والقى الرئيس جمال عبــد النــاصر خطابا اكد فيه وقوف الجمهورية العربية المتحدة إلى جانب العراق ، وقال : لقد آلينا على انفســنا أن نتكاتف حتى نحقق اهدافنا في الوحدة العربية لتكون أمة عربية واحدة .

وارتجل علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية رئيس الوفد العراقي كلمة فــي الاحتفال الجماهيري قال فيها :

باسم شعب العراق وباسم الثورة العراقية وباسم الأمة العربية أحييكم يا سيادة الرئيس ويا أيــها الاخوة الكرام . في مثل هذا اليوم منذ خمس سنوات اعلن الشعب العربي في الوطــن العربــي كلــه ارادته باقامة جمهوريته العربية المتحدة واعتبرها الجمهورية الأم التي ستؤوي إليها كــل الاقطــار العربية لتنشئ دولة العرب الموحدة .

لقد اهتز الشعب العربي هزة واحدة حين تجسدت لأول مرة بعد قرون احلامه في الوحدة وكانت صورة مجيدة من هذه الاستجابة ثورة الرابع عشر من تموز ولكن القوى المعادية للأمــة العربيــة والقوى الاستعمارية والقوى الرجعية والقوى الشعوبية زلزلت زلزالا عنيفا لأن مصائرها ارتســمت أمام اعينها . فدولة العرب الواحدة إذا كانت تحقيق الوجود الكامل بالنسبة للشعب العربي وإذا كــانت ادخال قوى كبرى في تيار التاريخ تيار الحضارة والإنسانية فهي بالمقابل مقــبرة كــبرى للمصــالح الاستعمارية ولاسرائيل ولمطامع الرجعية والشعوبية ولذلك تألبت هذه القوى العدوة للأمــة العربيــة جميعها لتسد الطرق أمام تيار الوحدة ولتنقض بعد ذلك على الدولة الأم . .

أيها الاخوة ، إن طريق الثورة مغروسة بالتجارب المرة ، ولا يعرف هذه الحقيقة إلا الثوريــون وحدهم لأنهم وحدهم الذين يعانون مشكلة الثورة من اعماق أنفسهم ، أما غيرهم فلا يرى إلا النتــائج الساطعة للثورات وانتصاراتها . وإذا كان طريق الثورة شاقا ومتشعبا ومعقدا بالنسبة لكل الشــعوب فطريق الثورة العربية تختص وحدها بمشاق وتعقيدات خاصة لأنه لا توجد على وجــه الأرض أمــة كثرت مشاكلها وتعقدت مثل مشاكل امتنا العربية فغير غريب إذن أن تعتور معارك العرب التي هــي اجزاء من ثورتها الكلية الاخطاء والنقائص وبالتالي النكسات بل يكون غريبا أن تكون معارك الشعب العربي مبرأة من الاخطاء والنقائص والعثرات والنكسات. ولكن العدو اليقظ ينفذ من هذه الثغرات وقد نفذ بالفعل إلى ثورة ١٤ تموز، نفذ إليها من غرور الزعامة ومجافاة الجماهير الشعبية ، ونفذ إليــها من سذاجة الثوريين هذه السذاجة الفتاكة بالنسبة إليهم وبالنسبة إلى الحركة الثورية وانتكست ثــورة ١٤ تموز انتكاساتها المأساوية وابعدت بغداد عن دمشق والقاهرة بعد أن اوشكت على الالتحام بها .

ولكن القوى المعادية للثورة العربية لم تكتف بهذا النصر لأنه نصر جزئي فما دامت الدولــة الأم للوحدة باقية فخطر دولة الوحدة الكبرى ماثل وقريب وهنا أيها الاخوة أيضا نفذت القوى المعادية من ثغرات الخطأ والنقص وفقد الثقة فضربت بكل قوتها ففصمت الرباط ما بين القاهرة ودمشق وحققــت

---

[١] الوقائع العراقية ، ٧٧٣ ، ٢٤ شباط ١٩٦٣ .

الكارثة. فقد صممت الخطة لتكون كارثة الانفصال تجربة مميتة لقضية الوحدة تنزع إلى الابد فكــرة الوحدة من عقول العرب وتوقف إلى الابد التحرك الشعبي نحوها ولكنها لم تستطع أن تكون التجربــة المميتة فكانت بالتالي التجربة التي غرست اعمق فاعمق فكرة الوحدة . وحركت اكثر عمقا التحــرك الشعبي نحوها . وهنا يجب أن يطرح هذا السؤال : لماذا لم تحقق كارثة الانفصال اهدافها ، الأهـداف التي صممت لتحقيقها ؟ هناك امران هما اللذان قلبا تجربة الانفصال من تجربة مميتة إلــى تجربــة مقوية باعثة للحياة . أما الأمر الأول فهو جماهير شعبنا ، هذه الجماهير التي حينما امسكت بـالوحدة شعرت إنها لأول مرة تمسك بالوجود الحقيقي ، بوجودها الحي . لذلك حين سلبت منها الوحـدة لـم تجد إنها اصيبت بخسارة هينة وعابرة بل اصيبت بنكبة ، بخطر ماحق لحياتها . ليست بالطبع محرابا مقدسا يصلي فيه الشعب العربي بخشوع ولكنها بالنسبة له وعد بالحرية والقوة والاشتراكية بالحيـاة الحقيقية .

إن شعور الشعب العربي بهذه الخسارة جنده ودفعه بعنف إلى الثـــورة لا علـى الانفصـاليين وحدهم بل على أسباب الانفصال ، على الاخطاء والنقائص، على الثغرات التي مر فيها الانفصـاليون تدفعهم وتأخذ باصلابهم القوى المعادية للأمة العربية . هذا الموقف الشعبي الصارم موقف جمـاهير الشعب العربي علم الثوريين العرب مرة أخرى أن الجماهير الشعبية هي البدء والنهاية وإن الثقة بها هي طريق الامان بالنسبة للثورة وانها كما يجب أن تستوحى يجب الاعتماد عليها والثقة بمبادرتــها فهي ينبوع الثورة واداتها وضمانتها .

أما الأمر الثاني فهو ان الحركة الثورية في المشرق العربي وكذلك الحركة الثورية في المغـرب العربي ارتفعت فوق التواءات الطريق ، فوق التناقضات الجزئية، فوق المواقــف العاطفيـة لتحيـط بنظرة شاملة موضوعية مبرأة من الانانية والذاتية قضية الثورة العربية لتصــوغ خططــها وتضـع قواها موضع العمل على هذا الأساس . . لقد كانت تجربة الوحدة والانفصال تجربة عميقة ونامـلـة في طريق الثورة العربية ويجب أن تكون موضوع دراسة للثوريين وموضوعا للافادة والتعلم .

أيها الاخوة ، لقد ولدت تجربة الوحدة والانفصال ازمات ولكنها كانت ازمات غريبة. فالازمة في ثورة الجزائر لم تكن غريبة عنها ولكنها انتهت بتعميق الاتجاه العربي الاشتراكي في المغرب العربـي كله وأزمة الحركة الثورية في المشرق العربي ، الأزمة الداخلية كانت من صلبــها ولكنــها عمقـت الاتجاه العربي الاشتراكي في المشرق العربي كله .

وثورة اليمن هي منها أيضا وما طرأ عليها من تطورات هو إحدى نتائجها . وإن كانت القــوات العربية واليمنية تبذل دماءها في الميدان المشترك فما ذلك إلا لتؤكد معنى الوحدة . وثــورة الرابـع عشر من رمضان هي هجوم على الردة وسحق للشعوبية والانفصالية وتــأكيد لكـل المسـتويات ، المستوى الفكري والمستوى العملي لمعنى الوحدة .

لا لن تيأس أو تضعف أو تخيب الحركة الثورية العربية . . لقد عاشت الحركــة الثوريــة فـي العراق التي هي جزء من الحركة الثورية العربية ظروفا مريرة وجاءت ضربة الانفصال لتحكم عليها الحصار . فواجهت مهمتها الشاقة وحدها وواجهت معركة الثورة في كل مستوياتها فكافحت التزييف الكبير لقضية القومية العربية وكونت اداة الثورة ولقد ولجت الثورة من بابها الصعب فولجتــها مـن

بابها الصحيح . لقد عرفت أن الجماهير المنظمة التي تقودها طليعة ثورية متمرسة هي اداة النضال وهي سبيل الثورة ولا اداة سواها ولا سبيل غيرها .

لقد عرفت بوضوح ملموس هذه الحقيقة فنفذتها في الواقع الحي وعندئذ نمت الحركة الثورية واتسمت في النضال اليومي الدائر الشاق وعندئذ امكن للجيش والشعب أن يمتزجا امتزاجا كاملا في تيار ثوري واحد انقض على القلعة الاستبدادية الشعوبية في بغداد فاحالها حطاما .

إن الثورة التي انفجرت في الرابع عشر من رمضان المبارك لم تكن رد فعل ولا حركة عفوية بل كانت ثورة قد خطط لها ونفذت مرحلة بعد مرحلة متحملة التضحيات إلى أن بلغت آخر اطوارها. طور الاجهاز على اعداء الثورة اعداء القومية العربية : الطاغية والشيوعيين العملاء . لقد ثقفتها تجاربها الخاصة السابقة وعلمتها تجارب الحركة الثورية في الوطن العربي كله وفي المشرق العربي خاصة . فهي ليست ثورة العراق بل هي ثورة العرب في حلقة من حلقاتها . وهي تعلم إنها لن تكون نفسها بل لن تكون ثورة على الاطلاق إذا هي انحصرت في العراق وإذا هي لم تعتبر نفسها حلقة من حلقات الثورة العربية الشاملة .

السيد الرئيس ، أيها الاخوة ، لقد خطط الاستعمار منذ الحرب العالمية الأولى وتعلمت الدرس منه الشعوبية أن يقيما في المشرق العربي قطبين متباعدين متناثرين احدهما في القاهرة والآخر في بغداد . كان ذلك في زمن الملكيات وما كاد أن يزول في زمن الجمهوريات حتى ظهر من جديد. وكانت التيارات في المشرق العربي تقسم وتحرك في اتجاه هذا القطب وباتجاه ذاك ليتم التوازن وليعزز التباعد ولتفصل الوحدة . ولمواجهة هذه الخطة الخبيثة طرحت الحركة الثورية في المشرق العربي الوحدة شعارا أول وهي لا تعني إنه شعار أول زمني وبالتحقيق بل تعني إنه شعار أول من حيث القيمة والخطورة . وهي تعلم إنه لا وحدة بدون تحرر. إنه لن تكون الرجعية طريقا للوحدة ، كما لن تكون الحرية بدون احرار ولا الاشتراكية بدون اشتراكيين .

ونستطيع أن نتجه من هنا ، من القاهرة كما اتجهنا من هناك من بغداد لنقول للعرب اجمعين إن قيمة ثورة ١٤ رمضان ليست في إنها حررت قطرا عربيا من حكم لا قومي انعزالي خائن. بل قيمتها أيضا وخاصة في إنها تهدف أول ما تهدف إلى تدمير تلك الخطة الاستعمارية اللئيمة، إلى تحطيم ذلك التباعد والتوازن اللذين اقامهما الاستعمار وكان يحافظ عليهما بعناية بين القاهرة وبغداد .

فهذه الثورة تفتح الباب على آخره للقاء صريح بين القاهرة وبغداد وطبعا لقاء بينهما وبين كل الاقطار العربية المتحررة وبينها وبين الشعب العربي في الوطن العربي كله . إن هذا اللقاء وفي عيد الوحدة الأولى له مدلول بالنسبة لجماهير شعبنا العربي التي تكافح ببطولة من أجل الوحدة والحرية والاشتراكية . ولكنه خطير أيضا بالنسبة لكل القوى الدولية الاستعمارية والقوى الداخلية الرجعية والشعوبية والتي ستعمل باستماتة بعد أن حصل هذا اللقاء بتجديد الفرقة .

إننا نعلن من هنا للشعب العربي في كل مكان اننا لن نترك لتلك القوى المعادية أية ثغرة لتنفذ منها . إن هذا اللقاء بدء للتفاعل الصريح والتضامن الاخوي إلى اقصى الحدود واقصاها هو وحدة امتنا العربية .

السيد الرئيس ، أيها الاخوة ، انني احمل إليكم والى شعبنا العظيم في الجمهورية العربية المتحدة تحيات الاخوة والتقدير من المجلس الوطني لقيادة الثورة ومن حكومة الثورة ومن جميع الثوريين ومن شعبنا المدافع العظيم في العراق والسلام عليكم [1] .

وفي اليوم نفسه بدأت مباحثات رسمية بين وفدي القطرين كان رأي العراق فيها لا يخرج عن الرأي المبدأي بالايمان بضرورة الوحدة العربية ، ومع ضرورتها فإن الظروف الدقيقة التي كان يمر بها العراق بمشاكله تجعل تحقيق الوحدة امرا غير ممكن . وتوقع الوفد انقلابا قريبا في سوريا ، موضحا أن السوريين عرضوا تكوين وحدة أو اتحاد بين دمشق وبغداد إلا أن العراق رفض العرض ، وعبر عن تأييده لوقوف القاهرة إلى جانب اليمن وابدى الوفد الاستعداد لبذل اية مساعدة تطلب منهم[2] .

وابدى الرئيس جمال عبد الناصر تفهمه لظروف العراق ومشاكله . وأكد على إنه يكفي في هذه المرحلة تحقيق ((وحدة الهدف)) والتنسيق في مختلف المجالات وتشجيع الزيارات بين المسؤولين في البلدين . ولم يعترض عبد الناصر على اقامة وحدة بين دمشق وبغداد إذا سمحت ظروفهما . . إلا أن اعضاء الوفد عارضوا بلهجة قاطعة مؤكدين قيام وحدة ثلاثية بين القاهرة وبغداد ودمشق إذا تطلب الأمر ذلك . وشكرهم عبد الناصر على استعدادهم للمساعدة في حرب اليمن . واوضح أن اشتراك العراق بقوات رمزية له فائدته السياسية الكبرى . وتوقع عبد الناصر أن محاولات ستبذل للقضاء على أي تقارب بين بغداد والقاهرة في الوقت الذي [illegible] ...لات ضخمة للتفرقة [illegible] قادة الثورة أنفسهم . ونصحهم باتباع سياسة المصارحة [3] . وبعد انتهاء المباحثات غادر الوفد إلى الجزائر ثم عاد إلى بغداد .

وتوضيحا لأهداف الزيارة إلى القاهرة والجزائر ونتائجها كان لرئيس الوفد علي صالح السعدي تصريح نقلته اذاعة صوت العرب ، بعد ظهر يوم ٢٤ / شباط / ١٩٦٣ قال فيه : "لقد توصلنا إلى وضع الأسس لاقامة تعاون ايجابي فعال بين الجمهوريتين الشقيقتين باتجاه يوصل في النهاية إلى تحقيق وحدة الأمة العربية" .

أما طالب حسين الشبيب وزير الخارجية فقد اعلن لوكالة انباء الشرق الاوسط المصرية في اليوم نفسه " إن القاهرة وبغداد والجزائر وصنعاء ستشهد قريبا اتصالات تستهدف بحث القضايا العربية وتنسيق العمل فيما بينها" .

وأكد رئيس الوفد عند عودته في تصريح لوكالة الانباء العراقية " إن الوفد توصل خلال لقاءاته في القاهرة إلى نتائج سننطلق منها لبناء مجتمعنا العربي ولتحرير شعبنا " .

وفي حديث لجريدة الجماهير اوضح علي صالح السعدي أن الوفد طرح الشروط العملية التي تجعل الوحدة ممكنة بعد فترة من الزمن، أي أن لا يقف شعبنا في مكانه وان نبدأ في البناء لنصل إلى وحدتنا القومية .

---

[1] جريدة الاهرام ٢١ / ٢ / ١٩٦٣ .

[2] امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

[3] امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

وترافقت اجهزة الاعلام العراقية مع انشطة الوفد وفي ظل الاجـواء القوميـة بـالتعبير عـن التضامن والالتحام التام بين الاقطار العربية . وفي المقابل كانت اجهزة الاعلام المصرية تشيد بثـورة ١٤ رمضان ، كما وصل عدد كبير من رجال الاعلام والصحافة المصرية لتغطية انباء الثـورة منـذ الأيام الأولى لقيامها . ونقلت تصريحات وتعليقات للرئيس جمال عبـد النـاصر نشـرتها الصحافـة المصرية منها " يقولون ان ثورة العراق الجديدة ناصرية ويقولون ان ثورة العـراق مواليـة لعبـد الناصر ولكن الحقيقة ان عبد الناصر هو الموالي لكل ثورة عربية " [١] .

ووسط تلك الاجواء ، قدم عبد الرحمن البزاز سفير العراق لدى القاهرة اوراق اعتمـاده إلـى الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٢٣ / اذار / ١٩٦٣ . . وحدد في كلمة القاها بالمناسـبة السياسـة الخارجية للعراق وطبيعة العلاقة بين القطرين والمهام الملقاة عليهما في المرحلة الدقيقة التي كـانت تمر بها الأمة العربية . . وعبر الرئيس جمال عبد الناصر عن سعادته لاستقبال سفير العـراق فـي مصر مشيرا إلى أن مصر تنظر إلى ثورة رمضان بفخر وتقدير وقال : " إن ثورة العراق هـي قـوة للشعب العربي وقواه التحررية الثورية نحو الوحدة" .

وقدم امين هويدي سفير الجمهورية العربية المتحدة في بغداد اوراق اعتماده إلى الرئيس عبـد السلام عارف في ٥ / نيسان / ١٩٦٣ . . ويذكر هويدي إنه عندما حدد سياسة بلاده بانها ترتكـز على جميع الفئات القومية دون أن تقتصر على حزب أو فئة ، لم تحظ هذه النقطة بقبول العراق بـل إنها اثارت المتاعب التي واجهت العلاقات بين بغداد والقاهرة . . فالعراق يحكمه عمليا حزب البعـث العربي الاشتراكي . . وقد ذكر السفير في الكلمة التي القاها بالمناسبة ما دار بين عبد الناصر والوفد العراقي في شباط ١٩٦٣ بالاكتفاء بـ " وحدة الهدف" دون اتخاذ أية خطوة وحدوية دستورية وهـو ما كان قد اتفق عليه أثناء زيارة الوفد العراقي . . وبعد انتهاء مراسم تقديم اوراق الاعتماد خـرج السفير بشعور اكيد يسيطر على نفسه بأن "عبد السلام محمد عارف لم يكن حر نفسـه " وظـهرت الصحف العراقية في اليوم التالي وفيها اسطر قليلة من كلمة عارف واسطر اقل من كلمـة السـفير وهو اجراء كما يقول السفير "غير مريح" بعد الاستقبال الفاتر الذي قوبل به في المطار يوم وصولـه إلى بغداد فجر ٢ / نيسان / ١٩٦٣ [٢] .

لقد أدى السفير امين هويدي دورا فاعلا في تنظيم العلاقة بين القطرين . واجرى خلال أشـهر الثورة التسعة (٥٣) اجتماعا معلنا في اجهزة الاعلام مع المسـؤولين العراقييـن علـى اختـلاف مستوياتهم القيادية والوظيفية، فضلا على حضور معظم الاحتفالات والمراسـم الوطنيـة والقوميـة والاعياد التي تطلبت حضوره . وتناولت تلك الاجتماعات والمقابلات وسائل تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والفنية .

أما مجلس الوزراء العراقي فقد اتخذ عددا غير قليل من القرارات التي حاول من خلالـها دفـع العلاقات الثنائية إلى أمام . ففي ١٦ / شباط / ١٩٦٣ وعند مناقشته للاتفاقيات التي عقدت مع مصر

---

[١] شوقي عبد الناصر ، ثورة عبد الناصر ، قبرص – د . ت . ، ص ٣٩٧ .

[٢] امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

قبل الثورة والتي اشرنا لها اوعز إلى الوزارات المعنية بتطبيق الاتفاقية التجارية التي صودق عليها بتاريخ ٢٤ / تشرين الثاني / ١٩٥٨ وفقا للانظمة والتعليمات المعمول بها .

واعلنت وزارة التجارة تنفيذا للقرار المذكور اطلاق الحرية للتجار العراقيين لاستيراد وتصدير البضائع من والى الجمهورية العربية المتحدة (مصر) واتخذت الاجراءات اللازمة لتسهيل طلبات التجار . واوعز مجلس الوزراء إلى وزير التجارة بزيارة القاهرة لبحث اتفاقية تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية ووسائل تنفيذ الاتفاقيات المعقودة بين البلدين . . وتم الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجاري ومن ضمنه تصدير التمور والمنتجات العراقية إلى مصر واستيراد المصنوعات المصرية . وقدم وزير التجارة تقريرا لمجلس الوزراء، ناقشه في ١٧ / حزيران / ١٩٦٣، اوجز فيه نتائج زيارته إلى القاهرة واوضح إنه وجد امكانات كبيرة لزيادة صادرات العراق إلى مصر من المنتوجات العراقية كالحنطة والذرة والجلود والخيول وبذور الكتان والسمسم والدبس والنفط الخام ومشتقاته والتبوغ . . وذكر في تقريره إنه وجد امكانية لاستيراد العراق للاقمشة وبطاريات السيارات والاطارات وقضبان الحديد والاغذية المعلبة . . وأثار الوفد موضوع ارتفاع اسعار التمور العراقية في الأسواق المصرية بسبب ارتفاع الرسوم الكمركية عليها . . وأبدى الجانب المصري استعداده لإعادة النظر فيها وزيادة كميات استيراد التمور . وتناول التقرير المباحثات التي جرت بشأن تبادل المعلومات الخاصة بالاتفاقات المعقودة بين مصر وبلدان العالم الأخرى للافادة منها والعمل في هديها [١].

وفي ٢٥ / آب / ١٩٦٣ وافق مجلس الوزراء على طلب مصر برغبتها في افتتاح معرض دائم في بغداد للموضوعات والمنتوجات المصرية وآخر في البصرة . وجرى التنسيق في الجانب الصناعي إذ اوعز مجلس الوزراء إلى وفد فني صناعي في ١٤ / ايار / ١٩٦٣ للاطلاع على التجربة المصرية في مجال التدريب على المهن الصناعية واساليبها ومناهجها وكيفية تهيئة الايدي الصناعية وسد النقص الحاصل في معامل العراق . ووجه المجلس في ١٩ / حزيران / ١٩٦٣ الاستعانة بخبراء مصريين في المشاريع الصناعية العراقية العاملة والتي تنوي الدولة انشاءها .

واعلن السكرتير العام للجنة الطاقة الذرية العراقية أن اللجنة بدأت العمل للتنسيق وتبادل المعلومات بينها وبين مؤسسة الطاقة الذرية في مصر . وقرر مجلس الوزراء التباحث مع الجانب المصري لايجاد مقاعد دراسية لعدد من خريجي ثانوية الصناعة، في القاهرة، في هذا الاختصاص . واوعز المجلس في شهر تشرين الأول / ١٩٦٣ إلى عدد من المديرين العامين والاختصاصيين في مجال الصناعة للسفر إلى القاهرة للاطلاع على الصناعات المصرية والافادة من تجربة مصر . . وتعاقدت وزارة الصناعة مع اعداد من الخبراء المصريين للعمل في العراق ، واوضحت الوزارة في تقرير رفعته إلى المجلس حاجتها إلى هؤلاء الخبراء سيما في المسح الجيولوجي والمعدني ودراسة تصاميم معامل الصلب وصناعة وانشاء معامل الادوية والاسمدة والزجاج والنسيج والمصابيح الكهربائية وغيرها من الصناعات، فوافق المجلس على مقترحات الوزارة واوعز بالبدء فورا في تنفيذها .

---

[١] د . ك . و . ملف وزارة التجارة ٦٢٨ ، و ٢٥ ، ص ٤٢ .

وفي مجال التخطيط والتنمية والعلاقات المالية والنفطية زار القاهرة بناء على توجيه من مجلس الوزراء في اوائل نيسان وفد برئاسة وزير التخطيط، وخلال الزيارة تم التوصل إلى برنامج لتبادل الخبرات والمعلومات والملاكات العلمية التي تحتاجها المؤسسات الصناعية في العراق .

وجرى التعاون في مجال المواصلات والنقل واوعز مجلس الوزراء في ١٩ / ايار / ١٩٦٣ إلى وفد من وزارة المواصلات لزيارة مصر والتشاور مع المسؤولين في هذا القطاع، والتعاقد والتدريب لتشغيل وصيانة قاطرات الديزل والاطلاع على مراكز تدريب العاملين في السكك الحديد وامكانية نقل الخبرات من مصر إلى العراق .

وزار وفد من وزارة البلديات (وزارة الشؤون البلدية والقروية) في شهر ايار ١٩٦٣ القاهرة للتعاون في مجال الخدمات البلدية واستقدام اعداد من المهندسين بناء على توجيه مجلس الوزراء لدعم اجهزة الوزارة ، وتمت موافقة الجانبين على التعاقد لاستقدام (٤٤) مهندسا مصريا إلى العراق .

واعلن وزير الاشغال والاسكان أن تبادلا واسعا في مجال خبرات العراق ومصر قد تم بين القطرين بعد زيارة قام بها الوزير على رأس وفد ضم عددا من المسؤولين في وزارته إلى القاهرة بناء على ايعاز من مجلس الوزراء في ١٩ / ايار / ١٩٦٣ لهذا الغرض .

وفي الجانب الزراعي اعلن وزير الاصلاح الزراعي خطة الوزارة في بناء جهاز كفوء يستطيع تحقيق نهضة جذرية في الزراعة والاصلاح الزراعي تستهدف زيادة الانتاج وتحسينه. ووفقا لهذه الخطة اوعز مجلس الوزراء في ٢٩ / نيسان / ١٩٦٣ إلى الوزير المختص لزيارة القاهرة والافادة من تجربة مصر وقوانين الاصلاح الزراعي فيها .

واتخذ مجلس الوزراء في مجال التربية والتعليم قرارات استهدفت التعاون بين العراق ومصر سيما في جانب تبادل الأساتذة والمدرسين لمختلف المراحل الدراسية والاختصاصات التي كان يحتاجها العراق ، إضافة إلى الانشطة المدرسية والرياضية . واوفد المجلس عددا من المسؤولين في القطاع التربوي والتعليمي لهذا الغرض وتم الاتفاق على تلبية احتياجات العراق.

وفي المجال الاجتماعي اعلن وزير العمل والشؤون الاجتماعية أن مجلس الوزراء قرر الاستعانة بمصر لسد النقص الحاصل في الملاكات التي كانت تعاني منها المؤسسات الاجتماعية والاطلاع على المؤسسات المماثلة في مصر .

وسعى مجلس الوزراء لسد النقص الحاصل في الأطباء والملاكات الصحية في مستشفيات العراق . واعلن وزير الصحة أن مجلس الوزراء أولى اهتماما لهذا الجانب في مجلسه يوم ٢٩ / نيسان / ١٩٦٣ واوعز بالتباحث مع مصر لمعالجة هذا النقص .

وجرى تبادل الوفود الثقافية والفنية والاعلامية بين العراق ومصر وتم وضع برنامج لهذا التعاون عرض على مجلس الوزراء الذي شجع العمل بموجبه ، واستهدف تبادل زيارات الاختصاصيين في مجال الاذاعة والتلفزيون والسينما والصحافة والاخبار .

زيارة نائب رئيس الوزراء للجزائر

زار الجزائر يوم ٢٣ / شباط / ١٩٦٣ نائب رئيس الوزراء وزير الداخليـة علـى رأس وفـد رسمي وشعبي .. ورحّب الرئيس احمد بن بله بالوفد العراقي واوضح أن الجزائر تعمل دائمـاً إلـى جانب العراق لتحقيق هدف الوحدة العربية المقدسة.. وقال اننا نعتقد أن زيـارة الاشـقاء للجزائـر ستفتح صفحة جديدة للعلاقات الاخوية بين القطرين.. وقال رئيس الوفد العراقي "ان ثورتنـا ليسـت للعراق فحسب بل لابناء العروبة". وعقد الوفدان في اليوم نفسه جلسةً مباحثات تناولت العلاقات بيـن القطرين ووسائل تطويرها. وبعث رئيس الوفد برقية شكر إلى الرئيـس الجزائـري عنـد مغادرتـه الجزائر عبّر فيها عن المشاعر العميقة التي يكنّها ابناء العراق نحو الجزائر العربية وابطالها وأكـد أن التجاوب الكامل في النظرة والالتقاء حول الأهداف عمق الثقة والايمان بأن الأمة العربية مقبلـة على انتصارات تحقق لشعبنا العربي الآمال. ووجّه الدعوة باسم المجلس الوطني لقيادة الثّورة لوفـد جزائري لزيارة العراق..

الصحافة الجديدة

قرر مجلس الوزراء في جلسته الأولى التي عقدها في ١١ شباط الغاء امتيازات جميع الصحـف السابقة ، ودعا الراغبين في إصدار صحف جديدة إلى تقديم طلباتهم إلى المراجــع المختصـة [١] . فتقدم العديد من الصحفيين والتنظيمات السياسية القومية بطلبات للحصول على تراخيص ، فوافقـت وزارة الارشاد ، بناء على موافقة مجلس الوزراء ، على منح الامتياز لتسع عشرة صحيفة ، منـها احدى عشرة صحيفة سياسية، هي الجماهير ، التي صدرت اعتباراً من يوم ١٢ شباط لتكون ناطقـة بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي ، واليقظة والوعي العربي والعروبة ، التي تبدل اسـمها إلـى العرب ، والحرية، التي تبدل اسمها إلى الطليعة ، والأيام والاخاء القومي والوحدة والثورة والفجـر الجديد والكفاح . وفي ٢١ شباط منح الامتياز لعشرين صحيفة أخرى ومجلة ، بينها (١٢) صحيفة سياسية وهي :

العروة الوثقى التي تبدل اسمها إلى الشعب ، والرسالة ، والمنار والجيل والجـهاد والنـهوض والوطن العربي والطليعة وفتى العراق (الموصل) والحارس والعربي والنـداء والوحـدة الكـبرى والشباب والهدف ، وحصلت المنظمات النقابية والجمعيات الثقافية على امتيازات لاصـدار صحـف ناطقة بلسانها ومنها : وعي العمال والغد (يارت) ودنيا العرب والاديب والخليج العربـي ووعـي الجماهير (البصرة) .

بلغ عدد الصحف المجازة في الأشهر الأولى للثورة (٦٩) صحيفة ، منها (٣٣) سياسـية . وقد مثلت هذه الصحف الاتجاهات القومية العاملة في الساحة السياسية ، كحركة القومييـن العـرب والحزب العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال وغيرها [٢] .

---

[١] د . ك . و . قرارات مجلس الوزراء ، الجلسة الأولى ، ١١ / ٢ / ١٩٦٣ ، مجلد ١٠ .

[٢] خضير حسن سلمان ، التطورات السياسية الداخليـة فـي العـراق ٨ شـباط - ١٨ تشـرين الثـاني ١٩٦٣ ، ص ص ١٩٢ - ١٩٣ .

اصدرت حكومة الثورة القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٣ " قانون المطبوعات " وجاء في الأسباب الموجبة القول :

" لقد كانت الصحافة في العهد الملكي الرجعي الخاضع للسيطرة الاستعمارية ، وفي العهد الدكتاتوري الشعوبي المعادي للشعب ، مشدودة إلى الفئات الحاكمة المتعاقبة والطبقات والقوى المساندة لها ، كما كانت انعكاساً للأوضاع الفاسدة والقيم البالية التي سادت في ذينك العهدين ، ومعبرة عن مصالح الطبقات والقوى التي اوجدت تلك الأوضاع وروجت تلك المفاهيم ، مع بعض الاستثناءات الجديرة بالاحترام والتي كانت تحقق بنسب متفاوتة خروجاً واضحاً عن هذه العقبات التي عرفت بها الصحافة في العراق .

وهكذا لم تكن الصحافة إلا ممثلة لفئات صغيرة جداً تحكمت بالشعب وبطشت به ووقفت أمام انتفاضاته وجهوده الساعية إلى خلق مجتمع افضل .

أما الجماهير الغفيرة التي لم تجد في الصحافة العلنية الوسيلة القادرة للتعبير عن آرائها الحقيقية ومصالحها المشروعة بالشكل المنسجم مع اصرارها على النضال في سبيل حياة افضل ، فقد اتجهت إلى الصحافة السرية .

وعلينا أن لا ننسى أن الصحافة في بلادنا كانت ، بالإضافة إلى ارتباطها الوثيق بالفئات الحاكمة المعادية للشعب وبالطبقات الرجعية المستغلة ، وبالاضافة إلى أن الكثير من اطرافها كان يغذى من قبل الاجنبي والمستعمر ، وسيلة من وسائل التجارة والكسب مما يتناقض تمام التناقض مع الدور الطليعي للصحافة في المجتمع .

ولما كان مرسوم المطبوعات بشكله الحالي عاجزاً كل العجز عن الوصول بالصحافة إلى الغاية التي تريدها الثورة بوصفه الاداة التي كان يعتمدها العهد الملكي في القضاء على حرية الصحافة وتوجيهها الوجهة التي يريدها والتي استمر الحكم القاسمي في اعتمادها لنفس الغاية دون أن يلتفت إلى التناقض الواضح بين ما يتطلبه الحكم الجمهوري الذي يفترض به التعبير عن حاجات ومتطلبات الجماهير وبين هذا المرسوم الذي جاء معبراً عن وضع اقطاعي رجعي متهرئ .

ولما كانت ثورة الرابع عشر من رمضان التي قامت على ايدي جماهير الشعب من فلاحين وعمال وعسكريين ومثقفين ثوريين لتحطم حكم الفئات الرجعية المستغلة المرتبطة بالاستعمار ولتنقل السلطة إلى الشعب ، قد ابرزت ضرورة ايجاد النظم التي من شأنها حماية الثورة من الاعداء والمضللين والمتاجرين، والتي من شأنها تثبيت مفاهيم الثورة وتعميمها ، وتطويرها بما ينسجم مع مصالح اغلبية ابناء الشعب .

ولما كانت الصحافة ذات أثر عميق وخطير في بناء المجتمع الثوري ، لذلك أصبح لزاماً على الثورة ايجاد قوانين من شأنها تنظيم الصحافة بالشكل الذي يحميها من اعداء الشعب من رجعيين وانتهازيين وعملاء استعمار ومن المضللين المعزولين عن القاعدة الشعبية الواسعة وبالشكل الذي يطورها لكي تصبح أكثر مقدرة على الاسهام في بناء المجتمع الثوري المعبر عن أهداف الاغلبية الساحقة من ابناء الوطن . لهذه الأسباب مجتمعة وضع هذا القانون" [١] .

---

[١] مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٦٣ ، ص ١٣٤ .

حوى القانون خمساً واربعين مادة ، تناولت شروط المالك ورئيس التحرير ، وكيفية تقديم طلب الاجازة إلى وزارة الارشاد ، ولوزير الارشاد منح الاجازة أو رفض الطلب ، ويحق لمن رفض طلبه الاعتراض لدى مجلس الوزراء ، والمواد الممنوع نشرها ، ومنع دخول المطبوعات الضارة ، والعقوبات ، والغاء اجازة المطبوع الدوري ، فقد نصت المادة التاسعة والثلاثون :

" تلغى اجازة المطبوع الدوري بقرار من وزير الارشاد في الحالات التالية :

١ - إذا طلب المالك الغاءها .

٢ - إذا كان المالك شخصية قانونية وقد زالت هذه الشخصية .

٣ - إذا خرج المطبوع الدوري غير السياسي عن حدود اجازته ينذر أولاً ، فإذا تكررت المخالفة جاز الغاؤه ولصاحبه الاعتراض على قرار الالغاء لدى مجلس الوزراء ويكون قراره قطعيا .

٤ - إذا نشرت الجريدة ما يشكل خطراً على الثورة والدولة وأمن البلاد الداخلي والخارجي" [١] .

ويلاحظ من قراءة مواد القانون بانه ادخل مفاهيم جديدة في تعليمات الرقابة مثل منع الترويج للأفكار الاستعمارية والاقليمية والحركات العنصرية كالصهيونية وما يشابهها ، وتشويه الحركات التحررية في العالم ، وفي الوقت نفسه اكد على الجانب المهني في امتلاك الموهبة والقدرة الصحفية الواجب توافرها في مالك المطبوع ورئيس تحريره ، وبتأييد من نقابة الصحفيين العراقيين ، وذلك لغرض قطع الطريق أمام الدخلاء والمتاجرين بالمهنة [٢] .

موقف العراق من ثورة ٨ اذار ١٩٦٣ في سوريا

إن عدم استقرار الأوضاع السياسية في سوريا جعل العلاقة بين العراق وسوريا في حدود ضيقة ، وقد اقتصرت بعد قيام ثورة ١٤ رمضان على برقية تهنئة تلقاها المجلس الوطني لقيادة الثورة من ناظم القدسي رئيس الجمهورية السورية لمناسبة قيام الثورة ، وقد اشرنا اليها في بحث سابق .

وبعد شهر ، أي في ٨ / آذار / ١٩٦٣ ، قامت ثورة في سوريا قادها حزب البعث العربي الاشتراكي وأكد بيانها الأول على أن حركة الجيش غايتها اعادته إلى منحاه العربي الصحيح، وهو من الشعب ، يؤمن ايمانا لا يتزعزع في الوحدة العربية المتحررة على أسس قويمة ، وسوف يعمل مع الشعب على تحقيق هذا الهدف بأقرب وقت ممكن . . وعبر عن تأييده لثورة اليمن وبارك ثورة العراق ووصفها بانها اعادت وجهه العربي ليلتقي مع الركب الزاحف نحو الوحدة والحرية والاشتراكية . . واوضح البيان أن سوريا تمد يدها إلى بغداد والقاهرة وصنعاء والجزائر والاحرار في كل مكان [٣] .

---

[١] المصدر نفسه ، ص ص ١٣١ - ١٣٢ .

[٢] وائل عزت البكري ، تطور النظام الصحفي في العراق ١٩٥٨ - ١٩٨٠ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد - ١٩٩٢ ، ص ٥٧ .

[٣] جريدة الجماهير ، ٩ اذار ١٩٦٣ .

وفور اعلان الثورة جرت محادثات مهمة بين القيادة العراقية والقيادة السورية الجديدة بشكل عاجل عبر الهاتف [1] . وبعثت القيادة القطرية للحزب في العراق البرقية التالية إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة في دمشق : -

" ثورتكم الجبارة حطمت الرجعية وعملاء الاستعمار وتجار الوطنية الزائفة . إنها جاءت متممة لثورة الرابع عشر من رمضان ومساهمة حاسمة في اجتثاث الخيانة والغدر على ارضنا العربية ولتفتح الطريق أمام شعبنا للسير في طريق الوحدة والحرية والاشتراكية . ان حزبنا الذي خبر أساليب الرجعية والانتهازية في كسب الوقت للارتداد على الحركات الشعبية وطعنها في الظهر يطالبكم بالضرب دون رحمة أو تردد وبكل حزم على يدهم المجرمة وقصم ظهورهم إلى الابد " [2] .

وأصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في اليوم نفسه سبعة بيانات فيما يأتي نصها [3] :

البيان الأول . . ايمانا بالحركة الثورية التي انبثقت فجر هذا اليوم ٨ / آذار فقد استنفر الجيش العراقي تسانده الملايين من ابناء الشعب دفاعا عن الثورة السورية وحمايتها من الاخطار . إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يعلن أن كل تدخل في شؤون سوريا يعتبر عدوانا على العراق يرده بشدة ويعتبره اعلانا للحرب على العراق .

البيان الثاني . . وقوفا على أهبة الاستعداد تلغى كافة اجازات الضباط وضباط الصف والجنود ، وتدخل كافة قطعات الجيش بالانذار لاسناد ثورة الشعب في سوريا الحبيبة ، وتتهيأ كافة القواعد الجوية والاسراب الفعالة واسراب النقل والمواصلات على المدارج استعدادا للطيران .

البيان الثالث . . الحاقا ببياننا المرقم ٢ الصادر صباح اليوم ، لقد تم استنفار كافة قطعات الجيش العراقي بقواته البرية والبحرية والجوية وإن الجيش العراقي على اتم الاهبة لتلبية نداء واجبه لاسناد ثورة الشعب في سوريا الحبيبة . . ان المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق يخول المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا حق استخدام الجيش العراقي حسبما يرتأيه . .

البيان الرابع . . اسنادا لثورة الشعب والجيش في سوريا الحبيبة فقد تحركت قطعات الجيش العراقي نحو الحدود الغربية ، واننا نعلن بكل عزم وتصميم لمن تسول له نفسه التدخل لمقاومة الثورة بأن قواتنا موضوعة تحت تصرف المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا وسترد على ذلك بتدمير القطعات المتدخلة وضرب قواعدها فورا . وليكن مفهوما لدى الشعب العربي في كافة انحاء الوطن العربي اننا في حل من النتائج التي تترتب على تدخل اية جهة في شؤون سوريا الداخلية وسوف لا يكون رد فعلنا إلا تدمير العملاء والاستعمار واذنابهما .

البيان الخامس . . على كافة ضباط صف وجنود الجهاز المظلي ومدرسة المظليين المستخدمين في الحرس القومي والواجبات الأخرى الالتحاق بوحداتهم وتسليم واجباتهم إلى أفراد الحرس القومي .

واعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا أن الموقف جيد ومسيطر عليه وشكرت قيادة سوريا جهود قيادة العراق واوضحت لها أن الموقف لا يستوجب أي عمل فعلي . .

---

[1] جريدة الجماهير ، ٩ اذار ١٩٦٣ .

[2] جريدة الجماهير ، ٩ اذار ١٩٦٣ .

[3] نشرت هذه البيانات في جريدة الوقائع العراقية ١٧ اذار ١٩٦٣ .

وتعبيرا عن تفاعل الثورتين في القطرين اعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق اعتبار يوم التاسع من آذار عطلة رسمية مشاركة من العراق للشعب العربي في سوريا افراحه وتأييدا لثورته وفقا للبيان الذي اعلن بهذا الصدد .

وبارك المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء رسميا الثورة في سوريا واعلن السيد حازم جواد وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية والناطق الرسمي باسم الحكومة في تصريح لوكالة الانباء العراقية بما يلي : –

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق والحكومة الثورية يباركان الثورة الشعبية في سوريا العربية للتطويح بحكم الرجعية والانفصال . ولقد اعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق إنه يضع جميع امكانياته وقواه تحت تصرف المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا ، وانه يحذر دول الاستعمار من اية محاولة طائشة للمساس بالثورة الشعبية السورية العربية ، ويحمل كل من تسول له نفسه التدخل في شؤون سوريا الداخلية كافة النتائج . ان الشعب العربي في العراق وهو في غمرة افراحه بثورة سوريا العربية هب عن بكرة أبيه مؤيدا ومساندا لثورة اخوانه في سوريا ومستعدا لقمع كل محاولة رجعية طائشة أو استعمارية يائسة للنيل من هذا النصر العظيم الذي احرزه شعبنا العربي في سوريا.

وبعث أحمد حسن البكر رئيس مجلس الوزراء برقية إلى صلاح الدين البيطار رئيس وزراء سوريا نقل فيها اعتراف العراق بالحكومة السورية الجديدة فيما يأتي نصها :

سيادة الاخ صلاح الدين البيطار رئيس وزراء الجمهورية العربية السورية : باسم المجلس الوطني لقيادة الثورة وباسم حكومة وشعب الجمهورية العراقية ، يسرني أن اهنئكم على الثقة الغالية التي اولتكم اياها ثورة شعبنا وجيشنا العربي في سوريا بتعيينكم رئيسا لوزراء سوريا الحبيبة . ان الثورة الظافرة التي اعادت سوريا الى صف الطليعة العربية وطهرت من ارضها الطيبة ارجاس الانفصاليين والرجعيين وعملاء الاستعمار ، هي ثورة الشعب العربي ضد اعدائه وانتصار لارادته في الحياة الحرة الكريمة في مجتمع عربي اشتراكي موحد .

إن حكومة الجمهورية العراقية إذ تعتز وتفخر بتقديم اعترافها بحكومتكم تضع كافة امكانياتها تحت تصرفكم ، واننا لعلى ثقة بأن وحدة النضال العربي ستكلل بالنصر الذي يحقق لامتنا العربية اهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية [1] .

ووصل إلى دمشق وفد عراقي رسمي يوم ١١ / آذار / ١٩٦٣ برئاسة علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ضم وزيري الخارجية والدفاع ورئيس اركان الجيش وعددا من قادة الفرق العسكرية وصنوف الجيش والشرطة . . واستقبل الوفد استقبالا رسميا وشعبيا ، واعلن السعدي في احتفال جماهيري في دمشق مساء اليوم نفسه مشروعا وحدويا يدعو إلى تشكيل قيادة عسكرية مشتركة وقيادة سياسية عليا للتخطيط السياسي بين العراق و"الدول العربية المتحررة " ويعني بها سوريا والجزائر واليمن ومصر والعراق .

---

[1] جريدة الجماهير / ١٠ اذار ١٩٦٣ .

وصدر بيان مشترك عن نتائج المباحثات التي اجراها الوفد في دمشق عقب اجتماعين . وعرض الوفدان الظروف التي مرت بها تجربتهما الثورية كما استعرضا الظروف الداخلية والدولية لاقطار الوطن العربي ، وبحثا في التدابير التي يجب أن تتخذ لحماية الثورتين ولتعزيز النضال التحرري في الوطن العربي . . وكان الالتقاء تاما في جميع وجهات النظر تأكيدا لوحدة أهداف ومصير الحركة الثورية العربية . وقد بحث الجانبان في الخطط التي يجب أن تتبع لمكافحة الاستعمار والرجعية والشعوبية والصهيونية التي تقاوم أهداف الشعب العربي في الوحدة والحرية والاشتراكية والتي تستميت في سبيل تعزيز التجزئة والانفصال في الوطن العربي . .

واكدا على ضرورة مكافحة كل سياسة يمكن أن تؤدي إلى خلق محاور متعددة بين الاقطار العربية المتحررة كما عبرا عن ارادتهما المطلقة في ضرورة توسيع الالتقاء الذي تم بين القاهرة وبغداد ليشمل الاقطار العربية الثلاثة : الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية والجمهورية السورية ، وفي ضرورة توحيد الخطط لوضع أسس الوحدة بين الاقطار الثلاثة ، وبحث الوسائل الفعالة التي يجب أن تتبع لتعبئة قوى الشعب العربي الفلسطيني في سبيل انطلاقه مع الشعب العربي كله لتحرير فلسطين .

واستعرضا الوضع الثوري في اليمن وصمما على توحيد الجهود لدعم هذه الثورة بكل الوسائل الفعالة ، كما قررا تقديم العون المادي والمعنوي للمساهمة في بناء الجزائر العربية . واكد الجانبان على وحدة مصير الحركة الثورية في الاقطار العربية وعلى ضرورة توحيد سياستها على الصعيدين القومي والدولي تعزيزا لهذه الوحدة العربية ولمبادئ السياسة التحررية والحياد الايجابي وعدم الانحياز [١] . .

وفي اليوم نفسه كان وزير الخارجية العراقي قد توجه إلى القاهرة لعرض المشروع الوحدوي على المسؤولين في القاهرة . واعلن بعد عودته إلى بغداد إنه وجد تفهما لمتطلبات تلك المرحلة مشيرا إلى أن مقترحات المشروع العراقي المطروحة تحتاج إلى تطوير يتعدى تلك الظروف الطارئة التي طرحت من اجلها . واوضح أن رئيس الوفد علي صالح السعدي تخلف في سوريا بناء على طلب القيادة السورية للافادة من تجربة العراق [٢] .

أما الحكومة السورية فقد اعلنت في بيان لها يوم ١٤ / اذار / ١٩٦٣ عن تشكيل لجنة وزارية لوضع مشروع وحدة اتحادية يعرض على الاستفتاء العام في الاقطار الثلاثة : العراق وسوريا ومصر، واشار البيان إلى أن سياسة هذه الوحدة ستكون مستلهمة من المبادئ الأساسية التي ستقوم عليها الوحدة نفسها [٣] . وستظهر هذه الأفكار حينما تبدأ مباحثات الوحدة الثلاثية (والتي سنتناولها في بحث قادم) . وتزامن اعلان بيان دمشق مع اعلان المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة يوم ١٥ / اذار / ١٩٦٣ .

---

[١] الجماهير ، ١٢ اذار ١٩٦٣ .

[٢] المصدر نفسه .

[٣] المصدر نفسه ١٤ اذار ١٩٦٣ .

مؤتمر صحفي في دمشق لنائب رئيس مجلس الوزراء العراقي ووزير الداخلية[1]

س – هل طرحت المقترحات التي حملها الوفد العراقي على سوريا وحدها ؟

ج – المقترحات التي طرحت بالأمس لم تطرح على الحكومة السورية وحدها ، بل طرحت على الدول العربية الخمس المتحررة وطرحت على الحكومة السورية بعد طرحها عن طريق الاذاعة وعن طريق برقيات إلى العربية المتحدة ، فالمشروع موجه إلى الجميع .

س – هل تلقيتم ردودا من الدول المعنية عن هذه المقترحات ؟

ج – طبيعي لا يمكن بالسرعة أن تأتي الردود ونتوقع في الأيام القريبة القادمة أن تأتي هذه الردود .

س – يفسر البعض قيام المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق بحل المشكلة الكردية على أساس الادارة اللامركزية بانه يحمل بذور انفصال الاكراد عن العراق فما رأيكم بذلك ؟

ج – الواقع ان اسلوب الادارة المحلية اللامركزية والتوسع بها اسلوب عصري حديث وتأخذ به الدول التقدمية ، والآن أصبح نظاما تسعى إليه الدول التي لم تأخذ به إلى الآن وهذا طبيعي. من اليوم الأول للثورة أعلنت الحكومة العراقية – أو مجلس الثورة – بأنها ستأخذ بالأساليب العصرية ومن جملتها أساليب الحكم بالداخل . فالنظام اللامركزي في الادارة المحلية شيء مقرر مقدما . تبقى هناك قضية فيها جانب ايجابي وجانب يعالج قضية قائمة . يعني ان هذا المبدأ عام . فالعراق سيطبق على جميع الالوية الاربعة عشر نظام اللامركزية ، وهذا طبيعي سيحمل معه حلا للقضية الكردية القائمة وذلك بأن يعطي لاخواننا الاكراد في مناطقهم مجال الادارة المحلية في الالوية التي يسكنون فيها ، وهذا لا يعني اطلاقا إنه يحمل بذور الانفصال ، ولا يعني أن الادارة المحلية ستكون في السياسة الخارجية والمسائل الاقتصادية والعسكرية . هذه أمور مركزية ولن تتأثر بهذا النظام .

س – اذاع مجلس الثورة العراقية بيانا تحدث فيه عن الحل الذي توصلت إليه الحكومة العراقية بالنسبة لقضية الاكراد ، فهل نستطيع أن نستمع إلى ايضاح عن هذه التسوية ؟

ج – ان القضية الكردية في العراق تكونت وأصبحت مشكلة منذ أن تدخل الاستعمار في شؤون العراق ، وطبيعي – على مبدأ فرق تسد – بالنسبة للاستعمار اتخذ الاستعمار من موضوع الاكراد وسيلة للتشويه أو لأضعاف الحكم في العراق . فكان دائما يسعى لأحداث بذور الشقاق والتفرقة ما بين العرب والاكراد في العراق ، ونجح في مرات وفشل في مرات أخرى . وجاء الشيوعيون فأعطوا لهذه التفرقة ملامح جديدة . وحاولوا فلسفتها الطائفية . ولما جاء حكم قاسم شجع بالمال والدفع والارشاء اخواننا الاكراد على أن تكون قضيتهم مشكلة . طبيعي أن الشيوعيين كانت لهم اليد الطولى في تشجيع اخواننا الاكراد ، والاكراد الشيوعيون كانوا دائما يدفعون الاكراد لأحداث هذه القضية وتحويلها إلى مشكلة ، وبالفعل دفع الاكراد في فترة المد الشيوعي لأن يساهموا في عمليات الاجرام والتقتيل التي حدثت أبان المد الشيوعي الاحمر . طبيعي ان يترك هذا الشيء اثرا سلبيا بين اوساط الشعب ، ولكن الواعين ادركوا الأسباب التي

---

[1] دمشق (نشرة الانباء الداخلية – سوريا) في ١١ / ٣ / ١٩٦٣ .

دفعت بأخواننا الاكراد للانجرار وراء الشيوعيين في تلك الأعمال ، وادركوا دوافع الشعارات التي طرحها اخواننا الاكراد في تلك الفترة . فبدأوا على أساس فهم القضية لمعالجتها . أن الواقع التاريخي يشير إلى أن العلاقات ما بين العرب والاكراد علاقات صميمية استمرت سنين طويلة ، وكانت العلاقات ما بين العرب والاكراد دائما علاقات اخوية ، ومن عهود قديمة منذ صلاح الدين وقبل صلاح الدين كان العرب والاكراد يشتركون في السراء والضراء ولم تحدث بينهم أي حادثة أو أي شيء يثير الخلاف ما بينهم .

إن هذه العلائق التاريخية تركت آثارا اجتماعية متشابهة بالنسبة للشعب العراقي المؤلف من العرب والاكراد ، ولهذا عندما ازيل حكم قاسم طرحت قضية الاكراد بمعناها الحقيقي ، بمعناها الموضوعي العلمي ، ووضعت الحلول على هذا الأساس .

إن القضية الكردية تعالج على مستويين : المستوى الأول هو مستوى عقائدي ، ونحن كقوميين لا يمكن إلا أن نؤمن بحرية تقرير المصير الذي يعطي الحق لكل شعب مستكمل شروطه القومية أن يوحد ذاته ، والناحية الثانية هي الناحية السياسية ، والحل السياسي يتعلق بالظروف المحيطة والقائمة في العراق ، ولهذا كانت الفترة - فترة المباحثات - لحل القضية الكردية قد أخذت بنظر الاعتبار الظروف السياسية والتاريخية لحل القضية ، وكنا موضوعيين ولقينا تقبلا موضوعيا من قبل اخواننا الاكراد . فعندما شعر اخواننا الاكراد بجدية تصميمنا على حل القضية سرعان ما استجابوا لندائنا ووافقوا على الحلول التي طرحناها عليهم بسرعة ، والآن مهمتنا تصفية الآثار السلبية التي تركها حكم قاسم بالنسبة للقضية الكردية . أما الخطوط العامة للحل فمتفق عليها ، المسألة تبقى مسألة تطبيق لا أكثر ولا اقل .

س - ان الاقتراح يدعو إلى توحيد القيادات العسكرية في العراق وسوريا والعربية المتحدة والجزائر واليمن . . فما هو موقف هذا الاتحاد العسكري ازاء عضوين من هذا الاتحاد هما الجزائر ومصر - وهما عضوان في مؤتمر الدار البيضاء ؟

ج - الواقع ان المشروع هو مشروع الآن ، مشروع ودعوة ، وعند بحث المشروع ستظهر كل القضايا التي يمكن أن تتعارض مع ذلك . وعند ذاك يكون الحل ، والسؤال اعتقد إنه سابق لاوانه .

س - هل من المقرر أن تتم الاجتماعات المشتركة بين سوريا والعراق والعربية المتحدة لدراسة مشروع معين للوحدة ؟

ج - بالنسبة الينا ، الواقع ان البيان الأول للمجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق ذكر بأن حجر الزاوية في سياستنا العربية هو الوحدة العربية ، فطبيعي اننا سنلتقي ونلتقي وباستمرار . . سنستمر باللقاء لتنسيق الجهود والعمل لازالة الاختلافات ، أو تخفيف الاختلافات الاقليمية التي تولدت من الفترة الطويلة التي عشناها مجزئين ، وطبيعي كل هذه الأمور بقصد الوصول إلى الأوضاع المتشابهة التي تسمح لنا أن نقدم على الخطوة التالية وهي الاتحاد أو الوحدة .

س - جاء في البيان المشترك الذي صدر عشية أمس اشارة إلى مقاومة سياسة اقامة المحاور بين الدول العربية المتحررة . . فما هو المقصود بكلمة المحاور ؟

ج - الواقع إنه منذ أن بدأ الوعي السياسي في الظهور في وطننا العربي ، وبدأت الحركات التحررية في الوطن العربي تأخذ مكانها اتخذ الاستعمار موقفا ، وهذا الموقف طبيعي نابع من سياسته الاصيلة التي اتبعها منذ أن حل في ارضنا وهي سياسة التفرقة . فاسلوب خلق المحاور هو اسلوب جديد وذكي لتطبيق مبدأ التفرقة ، فوجد في خلق ركائز أو محاور - محور بغداد مثلا ، أو محور القاهرة - لتبقى له سيطرة أو نفوذ في الاقطار العربية . إنه يشجع هذا الجانب لكي يتجه نحو القاهرة ، ويشجع ذلك الجانب لكي يتجه نحو بغداد فيحدث بذلك صراع ما بين المحورين يزيد في شقة الخلاف وتفرق الوحدة العربية . فهذا هو المقصود بسياسة المحاور ، ولهذا نرفض رفضا باتا ونهائيا سياسة المحاور ، ونحن واعون للأسباب التي تخلق هذا الشيء . إنه قد يكون من حسن النية أن نتسابق لعمل الخير للأرض العربية ، لكن من خلال السباق والتنافس لأجل الخير قد يحدث ضرر . وكمثال إنه لو فرض بأن القضية العربية تحتاج في مكان ما لصرف مبلغ الف دينار فعندما نتنافس نحن ودمشق أو نحن والقاهرة على المساهمة لصالح القومية العربية في هذا المقام فسندفع أيضا الف دينار وستدفع القاهرة الف دينار فنكون قد بذرنا الف دينار كان من الممكن لو كان هناك تنسيق أن يذهب للمكان النافع للقضية القومية ، ولهذا لم نساهم في قضية اليمن طالما أن العربية المتحدة قامت باعبائها ، والامكانية المتوفرة لنا ستنفق في صالح القضية العربية . وبالفعل اجرينا اتصالات مع العربية المتحدة ، لكي نعطي ما بامكاننا في المجال النافع . فنحن حتى سياسة المنافسة للصالح نرفضها . نحن نطلب سياسة التنسيق في سبيل المصلحة العربية.

س - هل بحث هذا المشروع ، وخاصة انشاء مجلس اعلى للنضال يضم الحركات الثورية العربية ، عند زيارتكم للقاهرة واجتماعكم بالرئيس عبد الناصر ؟

ج - في الواقع ان هذه المواضيع أساسية ، وطبيعي بعد فرقة سنين تركت آثارا فلا يمكن الوصول فورا إلى اشياء ، وتطبيق مبادئ ثورية ، ولكن هناك اتفاقا من ناحية المبدأ على ضرورة التنسيق . . تنسيق الحركات الشعبية ، تنسيق السياسة التحررية في البلدان العربية المتحررة. هذا شيء متفق عليه . لكن المرحلة الثانية هي مرحلة ترجمتها إلى أعمال والى خطوات للوصول إليها .

س - هل بالامكان قيام وحدة عربية عن طريق اتحاد سياسي ، أم عن طريق اقتصادي كسوق عربية مشتركة مثلا ؟

ج - السؤال خطأ . الاتحاد هو اتحاد جميع الجوانب ، أما الاتفاق الاقتصادي فهو يسمى (اتفاقا اقتصاديا) ، وهو مرحلة أو خطوة من الخطوات التي تؤدي بنا إلى أن نصل لاتحاد أو وحدة .

س - هل تتوقعون أن تحاول الدول الشيوعية استغلال الثورة الكردية ؟

ج - في الواقع ان من يستمع إلى محطات المعسكر الشرقي والنشرات التي تصدر يجد تحريضا مكشوفا للاكراد على الثورة .

س - هل تعتبرون أن الجانب العسكري من المقترحات العراقية استمرار لمجلس الدفاع العربي المشترك الذي انشئ منذ عام ١٩٥٥ ، وهل تعتقدون أن حلولا من هذا النوع - وإن كانت فرصة توحيدية - قد ييسر الطريق لتأجيل اقامة وحدة بين الاقطار العربية ؟

ج – أولا احب أن اشير إلى قضية هي أن المشاريع مهما كانت صحيحة نظريا فلا يمكن الثقة بها ، ما لم يكن هناك شيء نعتقد به أولا . فطارح المشروع يجب أن يوثق به . وكل مشروع يصدر عن حكم مشبوه غير شعبي هو مشروع مهما أخذ من المبادئ العلمية والأسس والتجاوب مع الشعارات فيبقى مشبوها .
س – هل وافق الاكراد على مقترحات الثورة العراقية بوقف الثورة التي اعلنوها ؟
ج – وافق الاكراد ونزعوا السلاح ، وقد قلت : ان مجلس الثورة في العراق يؤمن بالأساليب العصرية ويستخدمها في الحكم ، وكذلك يعتبر الظروف المحيطة .
س – هل تؤمنون بسياسة المراحل ؟
ج – طبيعي ان أي مشروع يطرح كفكرة ، فيناقش على أساس كون الفكرة ، هل هو كامل صحيح أم لا ، ومن الطبيعي أن تكون هناك خطوات للوصول إلى المشروع ولا يمكن أن يطرح مشروع ويطبق فورا . فهناك ظروف معينة ، ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية تحيط به وبالاخرين ، فيجب تهيئتها لتكون منسجمة ثم نخطو الخطوات الملائمة على ضوء الظروف المحيطة . فالمراحل اشياء بديهية بالنسبة لأي مشروع .
س – ما معنى كلمة السماح لكل شعب يستكمل شروط وجوده القومية بأن يوحد ذاته . . أن الاكراد في العراق قد تحققت فيهم هذه الشروط القومية ؟
ج – تكلمت عن القضية الكردية كثيرا .
س – هل وجهتم دعوة إلى الرئيس جمال عبد الناصر لزيارة العراق ؟
ج – الواقع إنه في أول سفرة قام بها الوفد قد وجهنا الدعوة لكل الشعب العربي ، وعبد الناصر جزء من هذا الشعب العربي ، وجهنا الدعوة لكل الحكام في الدول العربية المتحررة ، وعموما لكل ابناء الشعب العربي ، لأن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية .
س – ما هي الأسس التي ترونها مناسبة للوحدة العربية المرتقبة ؟
ج – هذا السؤال مدرسي ولكنا نعرف هذه الأسس .
س – من الشعارات الأساسية للثورة العراقية : الاشتراكية ، فكيف تفكرون بتطبيق هذه الاشتراكية ؟
ج – أولا : النظريات الاشتراكية تطرح كنظرية ، أما التطبيق فيخضع لابسط المبادئ الاقتصادية وهي تخضع لإمكانية البلد الفنية والايدي العاملة والمادة والوضع السياسي والاستقرار . فالتطبيق من الآن كيف تريدني أن اجيب عليه ، وهو يكون حسب الظروف الملائمة للتطبيق .

الاسئلة الموجهة من الصحفيين الاجانب ، وهي :
س – كيف يمكن أن يتم اتحاد عسكري بين سوريا والعراق والجزائر على بعد المسافة بين هذه البلدان ؟
ج – قلنا كل مشروع يطرح أولا ، ثم تراعى عند التطبيق الظروف المحيطة به . هذا شيء ، وقد راعينا في البيان الذي نشرناه أمس والذي قرأتموه في الصحف ، هذه القضية ، ان الاتفاق العسكري الممكن هو بين الدول الثلاث ، لكن هذا لا يعني عزل اليمن والجزائر بل القيام

بالخطوات الملائمة ، لكي لا يعزل هذان البلدان المتحرران ، والبيان المشترك الذي صدر هو جواب واف لهذا السؤال .

س – هل يتوقع أن يصل إلى دمشق وفد من العربية المتحدة لبحث مقترحاتكم ؟

ج – هذا يوجه إلى العربية المتحدة .

س – إذا اطلقتم حرية الأحزاب في العراق ، فكيف يكون موقفكم من الحزب الشيوعي العراقي ؟

ج – من الناحية الأساسية النظرية بالنسبة للمجلس الوطني فهو مصمم على أن يصل بفترة الانتقال إلى معناها الصحيح ، والفترة الانتقالية يكون الحكم فيها متقلبا . فالحكام الديكتاتوريون كلهم يقولون أنهم يحكمون بروح الديمقراطية ، ولكنهم يحكمون بحكم فردي ديكتاتوري والشواهد تعرفونها ، ونحن مصممون – كما قلت – على أن تكون فترة الانتقال فترة حقيقية ، فترة السماح الموجه لممارسة الشعب لحرياته الديمقراطية لكي يتمرس بها ويكون اهلا لها في المستقبل . فالفترة هي فترة التهيئة للمنظمات الشعبية حزبية ونقابية ومهنية لكي تكون اهلا بعد حين أن تحكم وتوجه وتكون هي المعبرة الوحيدة عن الشعب. ونحن طرحنا شعارا : ان الشعب هو الغاية والوسيلة ، ونحن مخلصون لهذا الشعار وإن شاء الله سنسعى للوصول إليه- هذا من ناحية المبدأ – بالنسبة لحرية الحزب الشيوعي ، وفي الواقع نحن بالاحداث التي مرت بالعراق ، والتي توضحت بالنسبة للحزب الشيوعي في موقفين ظاهرين من سلوكه العام منذ تأسس حتى الآن . والسلوك العام يتركز بالنسبة لمواقف عديدة له :

موقف الحزب الشيوعي العراقي عندما أصبح مطية للحلفاء بأسم المعسكر الديمقراطي في حركات مايس ١٩٤١ ، وموقف الحزب الشيوعي السوري عند حكم الفرنسيين ، وكيف كان الفرنسيون باسم الموقف مع الحلفاء ، وموقف الحزب الشيوعي الجزائري والفرنسي بالنسبة لمجزرة سنة ١٩٤٥ التي كان فيها موريس توريز في الحكم وقت المجزرة .

ونذكر موقف الحزب الشيوعي عندما أصبح مطية للصهيونية سنة ١٩٤٨ وسمى الحرب الفلسطينية بالحرب الفلسطينية القذرة ورفع شعار اخوانه اليهود ، وأصبحت فصائله في الاردن وفي فلسطين عبارة عن رتل خامس تطعن الجيوش العربية وتتجسس عليها .

في الواقع ان الحزب الشيوعي (تكسي) امتطاها عبد الكريم قاسم وامتطاها الشيشكلي في حينه . فالحزب الشيوعي هذه اعماله ، وتوج اعماله بالجرائم التي ارتكبها في العراق بالسحل والاجرام الذي ارتكبه والذي عرفتموه . لقد احضرنا معنا فيلما تلفزيونيا سيعرض في دمشق عن مجازر الموصل وكركوك . وهذا الذي سيعرض جزء بسيط مما قام به الحزب الشيوعي، لانني اعتقد ان الارهاب الحقيقي لم يكن بالسحل ولا بالقتل بقدر ما هو ارهاق الاعصاب التي ارهبت كل عائلة يوميا وباستمرار ، والذي أدى إلى حالات الانهيار العصبي في العراق الآن ، تظهر بعد حالة الهدوء وتظهر بشكل حالات بين الشباب والاطفال والنساء في كل عائلة وهذا كله من فترة التوتر العصبي وفترة الارهاب التي شنها الحزب الشيوعي على الشعب في العراق .

ومن الناحية القومية : ان الحزب الشيوعي نعتبره رتلا خامسا . ومنذ فترة طويلة في جريدة البعث سنة ١٩٤٨ شعار حول الطابور الخامس الذي كان موجودا في ارضنا العربية وهو الحزب الشيوعي ، وكانت دعوة لنا بأن نقيم علاقات مباشرة مع المعسكر الشرقي دون وساطة الطابور

الخامس وهو الحزب الشيوعي . فنحن نعتقد أن كل إنسان يرتبط بدولة اجنبية عميل لا يمكن أن نسمح له بممارسة العمل السياسي لأن الشيوعي إذا كان عسكريا حتما سيسرب المعلومات العسكرية إلى الوطن الأم هذا إذا كان عقائديا . أما إذا كان دعيا فهذا شيء آخر . وإذا كان شيوعيا اصيلا فيجب أن يطور امكانيات البلدان كلها لمصلحة الدولة الأم . ومن جملة الاشياء محاولة تطوير الاقتصاد الوطني والسياسة العسكرية وكل مجالات الحياة لأجل المصلحة الكبرى الشيوعية التي تتمثل في المصلحة للحزب الشيوعي الأم . فمثل هذا الشيء لا يمكن السماح له ، ولهذا فإن الحزب الشيوعي في العراق سيحرم حرمانا كاملا ومطلقا ، ولن نسمح للشيوعيين في العراق بممارسة عملهم لاسيما وتسندنا في هذا المنطق النظري الأعمال التي ارتكبها الحزب الشيوعي .

المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة

كانت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي قد اتخذت في أحد اجتماعاتها ، قبل ثورة ١٤ رمضان بثلاثة أشهر تقريبا ، قرارا بوضع منهاج مرحلي للحكم بعد نجاح الثورة مباشرة [١] ، إلا أن ذلك المنهاج لم يوضع إلا بعد قيام الثورة ، إذ تكونت نخبة مصغرة لهذا الغرض برئاسة الامين العام ميشيل عفلق وعضوية اثنين من اعضاء القيادة القومية لوضع الخطوط العريضة للمنهاج ، ولم يشترك في اعداد هذه الخطوط العريضة أي من العراقيين ، وهذا بالتأكيد لم يكن في صالح المنهاج[٢].

ومهما يكن من أمر فقد اعلن أحمد حسن البكر ، رئيس الوزراء ، من الاذاعتين المرئية والمسموعة في العراق المنهاج المرحلي في ١٥ اذار ١٩٦٣ التالي نصه [٣] :

١٥ / ٣ / ١٩٦٣

المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة

المقدمة

السلام عليكم أيها الاخوة المواطنون

قامت ثورتنا الشعبية المجيدة في ١٤ رمضان لتقضي على الحكم الديكتاتوري الفردي الاسود ولتعيد الحكم إلى الشعب ، ولتقتلع من أرض عراقنا الحبيب والى الابد كل امل للرجعية والانتهازية ولذوي الاطماع الفردية في أن تكون لهم بعد الآن فرصة للعودة إلى اذلال شعبنا والتحكم بمقدراته والاستهتار بمقدساته والعبث بأمانيه .

---

[١] دندشلي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

[٢] محسن الشيخ راضي ، مقابلة معه ، نقلا عن المصدر نفسه ، ص ٢٥٥ .

[٣] طبع المنهاج المرحلي من قبل وزارة الارشاد في كراس بعنوان " المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة ، بغداد – الشركة الوطنية للطباعة والاعلان – ١٩٦٣ " .

ولم تكن ثورة رمضان المظفرة وليدة الحقد والكراهية ، ولكنها كانت معجزة القلوب الخيرة المؤمنة التي قدمت على مذبح الحرية والكرامة في ١٤ رمضان - وقبل ذلك في ثورات شعبية وانتفاضات متكررة ، وانتهت بثورة ١٤ تموز ثم الموصل وأم الطبول - اغلى الدماء واطهر الارواح، والتي استعذبت في سبيل انقاذ الشعب من جلاديه اشد صنوف العذاب واسترخصت العرق والدم سنين طوالا .

إن ثورة ١٤ رمضان الجبارة التي جاءت لتصحح انحراف ثورة ١٤ تموز وتجدد مسيرتها ولتعمق اتجاهها بعد أن حاول الانتهازيون تزييفها مستخدمين في سبيل ذلك كل الوان التضليل والرياء واشد أنواع الحكم الديكتاتوري ايغالا في الجريمة وامعانا في احتقار الشعب وخيانة لأهدافه.. ان هذه الثورة المجيدة تعتبر بحق تتويجا رائعا لنضال شعبنا الجبار في تاريخه الحديث ، وتكريسا لانتصاره على جميع اعدائه ، الاستعمار والرجعية العميلة والشعوبية الخائنة ، وإن قيمة هذا الانتصار لتكمن في اننا نستطيع اليوم أن نستخلص بكل جلاء الحقائق التالية :

أولا - ان الحكم الرجعي الذي يتمثل في حكم الطبقة المستغلة من اقطاعيين واحتكاريين ، هذه الطبقة التي تستولي على الحكم لفائدتها وحدها وتحرم الشعب من ثمرات كفاحه وتنفصل عنه لتحالف الاستعمار ، والتي تحمل معها شتى المذاهب الانتهازية والنزعات الانهزامية ، وتعمل على بث روح التشاؤم واليأس وازدراء المبادئ . إن حكم هذه الطبقة الذي سرعان ما يلقي بنفسه في احضان الاستعمار تحت ضربات الجماهير المتطلعة إلى العدالة والتقدم ، واشد ما يتحالف معه على امتصاص دماء الشعب ، هذا الحكم اعجز من أن ينهض ببناء الوطن والدفاع عنه أمام اطماع المستعمرين في العراق . ولذلك فإن خير ما تفعله البرجوازية الوطنية اليوم ، هو أن تلتقي بالجماهير حول مبادئ الثورة الديمقراطية الشعبية ، وان تخضع لها مصالحها الخاصة. ان منطق التاريخ والمصلحة العليا للأمة تجعل ذلك واجبا اكيدا ، وستقاس وطنية البرجوازية بمدى التزامها بهذا الواجب الحتمي ومدى مساندتها لقضية الثورة وتخليها عن مزاعمها في قيادة البلاد .

ثانيا - ان كل حكم يحاول أن يبتعد بالشعب عن حقيقته العربية الاصيلة أو عن اهدافه الإنسانية التقدمية لا سبيل له على الاستمرار والبقاء ولو لبعض الوقت إلا بالاعتماد على سياسة القمع والارهاب عن طريق فرض نظام دكتاتوري تستباح فيه الحرمات وتهدد في ظله الكرامات ، وإن نظاما كهذا لابد وان تكون نهايته الحتمية كنهاية حكم نوري السعيد عميل الاستعمار والرجعية وعبد الكريم قاسم اوحد الشعوبيين واداة الانتهازية ، ولابد أن يقع صريعا تحت ضربات الجماهير الساحقة .

ثالثا - ان الحكم الثوري في العراق يجب أن يسير في طريق واضحة ، طريق الحكم الشعبي الديمقراطي الذي يعرف حق المعرفة حقيقة هذا الشعب العربي ويحترم تلك الحقيقة ويشعر اعمق الشعور باماني ابنائه في التقدم والعدالة والحياة الكريمة ويعمل على تحقيق تلك الامال معتمدا في كل ذلك على الإرادة الشعبية الحرة الواعية .

ومنذ الساعات الأولى اعلنت ثورة رمضان المباركة اهدافها التقدمية الواضحة على الشعب حين طرحت شعار النظام الجديد وهو الوحدة والحرية والاشتراكية . هذا الشعار الذي بمقدار ما هو صادر

عن ضمير شعبنا ومعبر عن اعمق امانيه في حياة تتوفر لها كل ضمانات القوة والرفاه والكرامة ، هو في الوقت نفسه خطة واضحة للعمل ومنهاج مدروس للبناء والتقدم .

والمجلس الوطني لقيادة الثورة ادراكا منه لعظم المسؤوليات التاريخية التي القتها الثورة على عاتقه ، ولما لجماهير الشعب من دور أساسي في انجاح الثورة وحماية اهدافها وايمانا منه بما للجماهير المنظمة الواعية من حق في توجيه الحكم الثوري الشعبي ومراقبته وتصحيحه ، لذلك فإن المجلس يعلن على الشعب برنامجه الذي أخذ على نفسه تحقيقه خلال هذه المرحلة مستمدا العون من الشعب على تحقيق هذا البرنامج ، وموقنا بأن طاقات الشعب الخلاقة التي فجرتها ثورة رمضان المباركة وهذا التجاوب والتأييد الشاملان اللذان احاط بهما الشعب ثورته منذ ساعاتها الأولى كفيلان بأن يأتيا بالمعجزات خلال هذه الفترة التاريخية التي تمر بها البلاد .

السياسة الخارجية

يؤمن عراق الثورة بأن مصلحة جميع الشعوب في العالم تلتقي عند الدفاع والحفاظ على السلام العالمي في ظل علاقات دولية مبنية على مبدأ التعايش السلمي والاحترام المتبادل للمصالح القومية على أساس من الحق والعدل . كما يؤمن بأن مصلحة الشعوب المتحررة حديثا والتي تتوق بالضرورة إلى إعادة بناء كياناتها القومية السياسية والاقتصادية والثقافية على أسس تقدمية سليمة بعيدا عن تسلط الاستعمار ومؤامرات الاحتكار وقيود الرجعية تتفق كل الاتفاق مع تحقيق آمال الإنسانية في ايقاف السباق الجنوني بين الدول الكبرى للتسلح وتحريم وتدمير الأسلحة النووية ونزع السلاح في العالم ، واحلال المفاوضات في كل المشاكل الدولية محل القوة والتهديد بالحرب . كما يؤمن أن أي سلام صحيح لا يمكن أن يبنى إلا على أساس من القضاء على المظالم القومية التي خلفها الحكم الاستعماري وازالة كل أثر للغزو الخارجي الذي قامت به الجماعات العنصرية لاوطان الشعوب الضعيفة أثناء ذلك الحكم. كل ذلك ضمن الخطوط العملية التالية :

١ – احترام ميثاق هيئة الأمم المتحدة ودعم المنظمات الدولية المنبثقة عنها ، في جهودها للمحافظة على السلام العالمي ، وحل المشاكل الدولية على أساس من مبادئ الحق والعدل بدلا من حلها بالقوة .

٢ – انتهاج سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز بين المعسكرات الدولية المتصارعة ، وابعاد رياح الحرب الباردة عن المنطقة العربية ومقاومة سياسة الاحلاف والقواعد العسكرية .

٣ – التمسك بمقررات مؤتمر باندونغ ودعم الكتلة الاسيوية – الافريقية في هيئة الأمم المتحدة وتوثيق العلاقات الدولية وروابط الصداقة بين الدول غير المنحازة .

٤ – احترام المواثيق والمعاهدات والاتفاقات الدولية العادلة التي تقوم على أساس التكافؤ والمنافع المتبادلة بين الدول .

٥ – محاربة الاستعمار بشكليه القديم والحديث وتأييد ودعم حركات التحرر في العالم .

٦ – محاربة التمييز العنصري .

٧ – تأييد الجهود المبذولة على الصعيد الدولي للقضاء على التخلف الاقتصادي ومساعدة الدول النامية .

السياسة العربية

إن أرض العراق جزء لا يتجزأ من تراب الوطن العربي الواحد ، وشعب العراق جزء من الأمة العربية الواحدة . من هذه الحقيقة الراسخة التي حاول المستعمرون طمسها ، ومن هذا الايمان المطلق الذي حاولت الشعوبية اغتياله يستمد عراق الثورة المبادئ التي يلتزمها في علاقاته مع الدول العربية الشقيقة . فالحدود المصطنعة التي زرعها الاستعمار ضمن أرض الوطن الواحد والكيانات الاقليمية المعززة بمصالح الاحتكارات الاستعمارية والمدعمة بامتيازات الطبقة الرجعية وبالتزييف العقائدي الذي اصطنعته الأحزاب الشيوعية المحلية . لتستر به وجهها الشعوبي الحاقد - ان الثورة تؤمن بأن تلك الحدود وهذه الكيانات انما تمثل في حقيقتها أعظم سد يقوم في وجه المصالح الحقيقية لجماهير شعبنا لتمنع حركة النضال العربي الجماهيري من الاتصال والتفاعل وتحول بذلك بينه وبين اكتساح تلك السدود والعوائق للقضاء على آخر أثر من آثار الاستعمار والاستثمار والتخلف على أرض الوطن العربي وبناء كيان العرب الموحد في دولة عصرية ، تكون عاملا هاما في المحافظة على سلام العالم وبناء حضارة الإنسان . ولهذا فإن عراق الثورة ينظر إلى التجزئة على إنها واقع مرضي خلقه الاستعمار وعززته المصالح غير المشروعة والشهوات لبعض الطبقات والفئات . لذلك فإن سياسة العراق العربية تهدف إلى القضاء على جميع القوى والعوامل الداخلية والخارجية التي تدعم التجزئة ، وترى أن الطريق السليمة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف القومية تتمثل في تدعيم النضال الشعبي التحرري الوحدوي في كافة الاقطار العربية وتوحيده في إطار جبهة قومية شعبية ثورية ، تستفيد من اخطاء الماضي وتجاربه وتمهد السبيل لخلق الظروف الموضوعية المؤدية إلى الوحدة السليمة ، الوحدة التي تقوم على إرادة الجماهير وفي ظل حمايتها والتي تؤمن مصالحها وتفتح الطريق أمام طموحها المشروع إلى بناء المجتمع الافضل . كما يرى المجلس الوطني لقيادة الثورة أن كل حركة شعبية لا ترتبط بقضية فلسطين وتتفاعل معها تفاعلا عضويا هي حركة مزيفة مصطنعة غريبة عن جماهير شعبنا العربي ، بل ان مقياس الثورية لأي نظام أو حركة مرتبطة إلى حد بعيد بما يمكن أن يكون لها من دور فعال في تحرير فلسطين وأداء الواجب القومي . فنكبة فلسطين هي التي كشفت تآمر الطبقات الرجعية الحاكمة في البلدان العربية وعمالتها للاستعمار والصهيونية وهي التي فضحت خيانات الأحزاب الشيوعية المحلية وتنكرها لأهداف الشعب وامانيه وهي التي عرت الانظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد العربية واظهرت ما فيها من هزال وضعف. هذا في نفس الوقت الذي فجرت فيه تلك النكبة طاقات جماهير شعبنا الثورية الخلاقة وساهمت بشكل فعال في تحطيم العديد من الانظمة البالية ، وأيقظت روح التمرد على الاغتصاب والظلم والفقر والتخلف .

لذلك فإن الثورة تلتزم في سياستها العربية المبادئ التالية :

١ - محاربة الاستعمار وفضح مشاريعه العدوانية وتأييد الثورات التحررية في الوطن العربي بكافة الوسائل الممكنة .

٢ - دعم وتأييد الحركات القومية التقدمية في جميع اجزاء الوطن العربي وتشجيع التكتلات المهنية والاتحادات النقابية والمنظمات الشعبية وتوسيع نطاق نشاطها لتتخطى حدودها الاقليمية إلى

مجال العمل القومي الشامل ، وتنسيق جهودها ضمن إطار الوحدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٣ - تقوية الجبهة العربية المعادية للاستعمار المتكونة حاليا من الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والجزائر والعراق واليمن ، وتهيئة الظروف الموضوعية لتحقيق الوحدة في مجالات السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد والثقافة .

٤ - ابعاد قضية فلسطين عن مجالات الاستغلال بقصد الكسب السياسي الرخيص ، ووضع مخطط شامل مدروس لتحرير فلسطين وذلك بالاتفاق مع دول الجبهة العربية والمنظمات الشعبية في شعب فلسطين الباسل وتصميمه على استرداد ارضه السليبة ، ومقاومة جميع المؤامرات الاستعمارية والمخططات الرجعية الرامية إلى تصفية قضية فلسطين ، والتعاون مع الحكومات العربية المتحررة على استرداد الاجزاء السليبة في الوطن العربي .

٥ - تقوية امكانيات الجامعة العربية بما يؤهلها للعمل على توحيد الجهود العربية للدفاع عن قضاياهم المشتركة .

السياسة الداخلية

إن مبدأ الاعتماد على المشاركة الجماهيرية في ادارة الحكم وتوجيهه ومراقبته ، هذا المبدأ الذي اعلنته الثورة بوضوح في بيانها الأول ، هو حجر الزاوية في السياسة الداخلية التي التزم بها المجلس الوطني لقيادة الثورة ، وهو الدعامة التي تستند إليها الثورة لحمايتها من مؤامرات اعداء الشعب ، وهو الضمانة لها من كل مهادنة أو انحراف . كما ان المشاركة الشعبية للجماهير المنظمة الواعية هي وحدها القادرة على تحقيق اهداف الثورة ضد كل ما قد يقف في طريقها من عوائق أو يوضع في سبيلها من عقبات .

ولكن الثورة التي حطمت النظام الدكتاتوري الاسود وقضت على حكم العملاء والمتآمرين ضد مصالح الشعب وحرياته لن تسمح لاعداء الشعب مرة أخرى بأن تكون لهم فرصة التآمر عليه واستغلالهم له باسم الحرية ولا إلى متابعة التخريب وزرع الفوضى باسم الديمقراطية . فحرية التخريب والاستغلال والتآمر لا تقل خطرا عن استبداد الفرد .

إن الديمقراطية الشعبية الحقيقية هي وسيلة لخدمة الجماهير ورفع مستواها الثقافي وتحسين اوضاعها المادية وتطوير وعيها السياسي وتوحيد نضالها على صعيد العمل التقدمي الشامل ، فلا ديمقراطية بدون هوية قومية ولا حرية بلا اشتراكية . ان المجلس الوطني لقيادة الثورة لا يؤمن بالحرية محصورة ضمن مفهوم الحريات الفردية ، بل يجب أن تكون تعبيرا جماعيا للمسؤولية الشعبية كلها . ان بناء دولة عصرية مناهضة للاستعمار والاقطاع واستغلال رأس المال لا يكون إلا بمبادرة الشعب نفسه ويقظته ومراقبته المباشرة . ان دولة كهذه هي وحدها القادرة على تحقيق أهداف الثورة في الوحدة والحرية والاشتراكية .

إن مهام الثورة الشعبية الديمقراطية في العراق مهام جسيمة لا يمكن أن تحققها فئة أو طبقة اجتماعية معينة مهما كانت امكانياتها . ان الشعب وحده هو الذي يستطيع أن يحقق تلك المهام، ونعني بالشعب (الفلاحين والعمال والكسبة والمثقفين والعسكريين الثوريين والبرجوازيين الوطنيين)

وعلى ذلك فإن الحكم يجب أن يقوم في المرحلة الحاضرة على أساس الجبهة القومية التقدمية التي تضم جميع المنظمات والهيئات الشعبية ذات الاتجاه القومي التقدمي المؤمنة بالوحدة والاشتراكية والحرية والديمقراطية الشعبية ، والتي تتمثل فيها جميع القطاعات الشعبية القادرة على السمو فوق مستوى مصالحها الانانية ونزعاتها الفردية أو الاقليمية أو الطائفية الضيقة لتلتقي بمصلحة الشعب العليا .

الجبهة القومية

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يرى أن الحكم المستند إلى هذه الجبهة الواسعة من جماهير شعبنا هو الصيغة الوحيدة الملائمة للحكم في هذه المرحلة الثورية التي تمر بها القضية العربية من جهة وتمر بها أوضاع العراق الداخلية من جهة أخرى . وعلى هذا الأساس فإن ممارسة الهيئات الشعبية والمنظمات المهنية والنقابية لحرية القول والعمل والتنظيم التي تستهدف خلق جو ايجابي يمهد السبيل أمام ثورة البناء لتأخذ كل مداها ، ليست حرية مضمونة فحسب ، وانما هي في نظر الثورة المقياس الصحيح الذي يمكن الاعتماد عليه في تقدير مدى ثورية تلك المنظمات والهيئات ومقدار انسجامها مع أهداف الشعب العليا في الوحدة والحرية والاشتراكية . أما الحركات الرجعية ودعوات العملاء والمضللين فلن يكون لها مكان في ثورة ١٤ رمضان الجبارة ، لأن الثورة قامت للبناء لا للتخريب ولتوحد لا لتفرق ولتقضي على الاستغلال لا لتغذيه .

والمبدأ الثاني الذي انطلقت منه ثورة ١٤ رمضان المباركة في تحديد سياستها الداخلية هو المساواة المطلقة في الحقوق والواجبات والفرص المتاحة أمام جميع المواطنين مهما اختلفت مذاهبهم وتعددت قومياتهم . والثورة حريصة اشد الحرص على أن تدرك الاقليات جميعا قومية كانت أو دينية بانها جزء لا يتجزأ من كيان شعب واحد وإن لها دورها الأساسي والفعال في بناء الوطن ونصيبها العادل في التمتع بخيراته . بل اننا نلح على أن دور المواطن في نظر الثورة لا يمكن أبدا أن يفهم على ضوء أي اعتبار من الاعتبارات الدينية والطائفية والعنصرية ، وانما هو الاخلاص للوطن والتفاني في خدمته هو الذي يحدد أهمية الدور الذي يقوم كل فرد من أفراد الشعب . وإن المجلس الوطني لقيادة الثورة مصمم كل التصميم على حماية الوحدة الوطنية ، وفرض احترامها على كل من تسول له نفسه أن يتاجر بمصلحة البلاد العليا ، مستخدما الأساليب الاستعمارية في ايقاظ الدعوات العنصرية والنزعات الطائفية والعصبيات الدينية لضرب وحدة الصف الوطني وتمزيق ابناء الوطن الواحد ، واشغالهم بمنازعاتهم عن المصلحة العليا لتقع البلاد فريسة سهلة وغنيمة باردة في يد المستعمرين المجرمين وعملائهم المستغلين .

إن التجربة القاسمية اعطت دليلا قاطعا على مدى التخريب الذي يمكن أن ينتج عن الانسياق وراء السياسة العنصرية ، تلك السياسة التي كانت إحدى وسائل الدكتاتورية القاسمية في تفتيت وحدة الشعب ليتمكن من البقاء حاكما بأمره والتي أدت بالنتيجة إلى قيام نزاع دموي بين ابناء الوطن الواحد ، لم يستفد منه إلا المستعمرون والشعوبيون . ولهذا فإن الثورة تحترم جميع الحقوق المشروعة للاقليات التي تشارك الشعب العربي العيش في ظل هذا الوطن الخير، والذي لم يعرف تاريخه الطويل إلا الخير والذي لم يعرف تاريخه الطويل إلا العدل والمساواة والاخاء بين جميع

الفئات التي تسكن على ارضه إلى أن جاء الاستعمار فحاول تمزيق الصف الوطني وتكدير الصفاء الاخوي بين ابناء شعبنا الواحد ليسهل عليه نهب خيرات الوطن معتمدا في ذلك على حفنة من العملاء والمأجورين . ولذلك فإن كل مهادنة للروح العنصرية المتعصبة أو تسامح مع النعرات الطائفية هو خروج عن مبادئ الثورة وجريمة كبرى ترتكب في حق الوطن والشعب . كما ان الثورة تنظر بعين الاعتبار إلى طموح القومية الكردية في زيادة مساهمتها في تطوير البلاد وفي تنمية ورعاية ثقافتها ولغتها وفي تحقيق نظام اللامركزية الذي يسمح بازدهار اوسع لجميع ابناء الشعب .

وعلى هذا الأساس فإن السياسة الداخلية للثورة تتلخص في المبادئ التالية :

١ - اطلاق الحريات باوسع معانيها للهيئات الشعبية وبنوع خاص تنظيمات العمال والفلاحين والطلبة ودعمها بكافة الوسائل لتتمكن من القيام بدورها الطليعي في دعم الثورة وخدمة العمال والفلاحين الذين يشكلون قاعدة الثورة الشعبية ولاعداد الطلبة لاستلام مسؤولياتهم الخطيرة في اطارات الغد .

٢ - افساح المجال أمام جميع القوى الشعبية التي تؤمن بأهداف الثورة للمشاركة في العمل السياسي بما يساعد على تحقيق تلك الأهداف .

٣ - احترام حرية الرأي والقول لجميع المواطنين ضمن الإطار القومي الاشتراكي والسماح للهيئات والفئات التقدمية باصدار الصحف والمجلات التي تعبر عن وجهة نظرها للمساهمة في مسؤوليات بناء الوطن .

٤ - وضع دستور دائم للبلاد يكون تعبيرا صادقا عن اماني الشعب في تحقيق اهدافه في الوحدة والحرية والاشتراكية ، وليضمن للمواطنين الحريات العامة في حدودها الايجابية البناءة .

السياسة الاقتصادية

إن الثورة تؤمن بأن خيرات الوطن ملك للجميع من ابنائه العاملين المنتجين ، ويجب أن يطور النظام الاقتصادي بحيث يؤمن توزيع هذه الخيرات على المواطنين كل بحسب خدماته وما يقدمه لهذا الوطن من جهد .

ويجب أن يكون واضحا في مجال التطبيق الاشتراكي الذي تؤمن به الثورة مبدآن اساسيان :

أولا - ان النظام الاشتراكي لا يمكن تطبيقه تطبيقا سليما إلا في ظل وحدة عربية شاملة تتوفر فيها كافة الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لهذا التطبيق . ولكن هذا التحفظ يجب إلا يمنع أو يؤجل المبادرة القطرية ، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لرفع مستوى الحياة المادي للطبقة الشعبية الكادحة واعطاء الفلاحين والعمال كافة حقوقهم التي حرموا منها خلال قرون طويلة .

ثانيا - ان الاشتراكية لا يمكن أن تعني في نظر المجلس الوطني لقيادة الثورة المساواة بين المواطنين في الفقر . ولذلك فلابد أن تواكب الجهود المبذولة لتوزيع الدخل توزيعا عادلا بين المواطنين جهود أعظم واقوى لزيادة الثروة القومية عن طريق مضاعفة الانتاج في جميع المجالات .

إن عراقنا الحبيب غني بثرواته الطبيعية وامكانياته الزراعية والصناعية غنى لا يتوفر لأعظم الاوطان تقدما وتطورا وازدهارا ، ومع ذلك لا تزال جماهير شعبنا في حالة من الفقر المدقع والتأخر

المادي الذي يعطل الامكانيات الإنسانية لهذه الجماهير ويشل قدرتها على المساهمة في بنـــاء حيـــاة قومية مزدهرة .

إن النهب الاستعماري لخيرات وطننا واستنزاف ثرواته من قبل حفنة من المســـتغلين وســـرقة جهود ابنائه وتحويلها إلى الخارج ، والمحافظة على الطرق البدائية في الاستثمار الزراعي والحيلولة دون قيام صناعات أساسية حديثة فيه ، والارتجال والفوضى في معالجة قضاياه الاقتصادية ، كل ذلك هو المسؤول عما تعانيه جماهير شعبنا من فقر وبؤس وعما يسود مجتمعنا من تأخر .

من هنا جاء طموح شعبنا المشروع لرفع مستوى معيشته عن طريق تطور الاقتصاد الوطنـــي بحيث يعتمد على احدث الأساليب العلمية والفنية وتوزيع ثمراتـــه علـــى جميـــع المواطنيـــن الذيـــن يساهمون في انتاج تلك الثمرات . ومن الثابت علميا أن تحقيق هذه الأهداف في بلد كبلدنا ، لا يمكـــن أن يتم عن طريق اللجوء إلى أساليب الاقتصاد (الحر التقليدي) إذ أن هذه الأساليب من شـــأنها أن تزيد في انتشار الفوضى وتهدر عبثا العديد من الامكانيـــات الاقتصاديـــة القوميـــة وتدعـــم التبعيـــة الاقتصادية تجاه الاستعمار ، وتجعل الدولة ليست أكثر من اداة في يد الطبقة المستغلة لزيادة ثرواتها وتشديد قبضة استثماراتها على جماهير الشعب الكادحة لحساب الفئات الطفيلية التـــي تعيـــش علـــى جهود الآخرين . ولذلك فإن الثورة عازمة على أن تقيم سياستها الاقتصادية في المرحلة الحـــاضرة على الأسس التالية :

١ – وضع منهاج مدروس لتطوير الاقتصاد الوطني وتنميته خلال خمس سنوات بحيث تراعى فيـــه ظروف العراق الاقتصادية الخاصة وعلى أن يتم تنسيقه مع مشاريع التنمية في الدول العربيـــة الأخرى بحيث تتكامل تلك المشاريع لتساهم في تهيئة الظروف الموضوعيـــة الماديـــة لاقامـــة الوحدة العربية الشاملة والبدء منذ الآن بانشاء الصناعات الأساسية التي تشكل الدعامات الأولى في بناء دولة صناعية متطورة .

٢ – البدء في اعداد الخطوات اللازمة لمعاملة الرأسمال العربي على قدم المساواة مـــع الرأســـمالي المحلي .

٣ – عقد الاتفاقيات الاقتصادية والتسهيلات الائتمانية والمساعدات الفنية مع الدول الاجنبيـــة علـــى أساس المصالح المتبادلة ودونما اية شروط أو التزامات سياسية ودون النظـــر إلـــى الانظمـــة الاجتماعية التي تتخذها هذه الدول .

٤ – السير في حصر ملكية الصناعات الأساسية والمرافق العامة وحق انشائها بالدولة .

٥ – تشجيع الرأسمال الخاص على الاشتراك في مشاريع التنمية ضمن الخطط الاقتصادية واعفائـــه من الضرائب خلال مدة معقولة على أن يلتزم في نشاطه بأهداف الثورة وان يتقيـــد بـــالقوانين التي تحدد اغراضها الاجتماعية .

٦ – تشجيع الادخار ، والحد من النفقات الكمالية .

٧ – إعادة النظر في توزيع الدخل على المواطنين ، عن طريق فـــرض ضرائـــب تصاعديـــة علـــى المداخيل العالية واعفاء اصحاب الدخل المحدود من الضريبة .

٨ – تدعيم المصرف الصناعي وتوسيع رأسماله لاقراض اصحاب المشاريع الخاصة .

٩ – تطوير أساليب الانتاج الزراعي واستخدام المكائن والآلات الحديثة .

١٠ - حماية اسعار المنتجات الزراعية وتأمين تصريفها وبيعها عن طريق الدولة لحماية صغار المنتجين من استغلال الوسطاء والمحتكرين .

١١ - تقوية رأسمال المصرف الزراعي وتعديل نظامه بحيث يسمح لتقديم القروض الموسمية للجمعيات التعاونية ولصغار المزارعين ، كما يسمح لهم بالتسليف على محاصيلهم الزراعية لانقاذهم من استغلال المرابين ، على أن يقوم المصرف بالإضافة إلى تقديم القروض باستيراد السماد والبذور ومبيدات الحشرات وتقديمها للمزارعين بسعر الكلفة .

١٢ - حماية الثروة الحيوانية واقامة مراكز للتوجيه والارشاد والطب البيطري للمحافظة عليها واكثارها وتحسين انواعها .

١٣ - تصنيع المنتجات الحيوانية وحماية اسعارها وايجاد الأسواق اللازمة لتصديرها .

١٤ - تخفيض اسعار المواد الغذائية والحاجات الاستهلاكية الضرورية للشعب وتوفيرها له والضرب على يد المحتكرين لها والمتلاعبين باسعارها .

١٥ - تشجيع قيام الجمعيات الانتاجية والاستهلاكية وتوفير القروض اللازمة لها من قبل الدولة .

السياسة الاجتماعية

لقد عانت جماهير شعبنا من عمال وفلاحين خاصة اشد أنواع الاستغلال والاستثمار طمعا وجشعا على ايدي المستعمرين من الخارج ، وطبقته المنتجة قبل أن تحصل على نصيبها العادل في الحياة وان يكون لها حظ الاستمتاع بنتاج جهدها وثمرات كدها وعرقها .

لقد استشهد العشرات من المناضلين الابطال من طلائع الثورة يوم ١٤ رمضان واغمضوا عيونهم على رؤى الغد السعيد الذي ستحققه ثورتهم للملايين من جماهير شعبهم المحرومة الكادحة. ان آلام السجون وصنوف العذاب والتضحيات الغالية بالارواح والدماء التي قدمتها طلائع شعبنا الثورية خلال اربع سنوات من الحكم الارهابي الديكتاتوري لن تذهب سدى ولن تتحول أبداً إلى مزيد من الارباح تنهبها الاحتكارات الاجنبية وتضاف إلى مزيد من الدنانير إلى ارصدة الفئة القليلة المستثمرة . ان المجلس الوطني لقيادة الثورة عازم اشد العزم على أن يحول ثمرات ذلك الكفاح الطويل المرير إلى خبز يملأ البطون الجائعة والى كساء يستر الاجسام العارية والى ثقافة تروي العقول العطشى والى كرامة إنسانية يتمتع بها كل من يعيش على أرض الثورة .

إن الثورة مدركة اشد الادراك أن الظلم والقهر والاضطهاد الذي عانته جماهير شعبنا الكادحة خلال قرون طويلة لا يمكن لها أن تقضي عليه في يوم أو شهر أو سنة ، خصوصا وانها استلمت تركة مثقلة بالمشاكل الضخمة يشيع فيها التخريب والفوضى . ولكن المجلس الوطني لقيادة الثورة واثق اشد الثقة أن ثورية شعبنا وما يضطرم في قلوب ابنائه من حماس لإعادة بناء الوطن حتى يزهو على جميع الاوطان بما يعمه من رخاء وما يسوده من عدل ، كفيلة بأن تذلل جميع العقبات التي تقف في طريق الشعب في مسيرته الصاعدة أبدا نحو الرفاه والعدل والمساواة . وعلى هذا الأساس فإن المجلس الوطني لقيادة الثورة يرى أن قاعدة المجتمع الجديد الراسخة هي طبقة المنتجين من عمال وفلاحين وإن شرف العمل هو اعلى قيمة اجتماعية يمكن أن يزهو بها مواطن ،

وان البطالة والتطفل والسلبية والتشاؤم والترف كلها قيم بالية ستدوسها جماهير الشعب الثورية باقدامها وهي تسير نحو غدها المأمول المليء بالتصميم والعمل والتفاؤل والانتاج .

من هذه الروح الثورية التي لا مجال فيها للمساومة أو المهادنة يعلن مجلس قيادة الثورة سياسته الاجتماعية خلال المرحلة الحاضرة ويلتزم بأن تحقق :

١ - إعادة النظر في قانون العمل وتعديله على ضوء التشريعات العمالية الحديثة وتعميم تطبيقه على جميع العمال ، وتدعيم اجهزة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وزيادة كفاءتها للاشراف على حسن تنفيذه .

٢ - اطلاق الحريات النقابية وتقديم العون المادي والادبي للنقابات لتنهض بدورها الفعال في ضم صفوف الطبقة العاملة وتكتيلها والدفاع عن مصالحها ورفع مستواها المادي والمهني والثقافي.

٣ - حماية العمل النقابي وضمان العمال من التسريح والتعسف .

٤ - انشاء معهد نقابي لتخريج النقابيين المزودين بالخبرات العملية والمعلومات النظرية التي تساعدهم على النهوض بدورهم الفعال في خدمة الطبقة العاملة .

٥ - مساعدة النقابات على ايجاد مقرات لائقة بها ، على أن تضمن تلك المقرات النوادي وقاعات المحاضرات والمكتبات وحلقات الدراسة الليلية ، وذلك بانشاء مجمع عمالي يفي بالغرض .

٦ - انشاء معاهد للتدريب المهني .

٧ - انشاء مكاتب التخديم وحماية حقوق الخدم .

٨ - ضمان حق العمل للمواطنين ومكافحة البطالة .

٩ - إعادة النظر في الحدود الدنيا للاجور على ضوء الواقع الاقتصادي وتطور الاسعار بما يكفل للعامل على الاقل حاجته المادية الضرورية اللائقة به كانسان .

١٠ - اشراك العمال في مجالس ادارات المؤسسات التي تملكها الدولة كخطوة أولى في سبيل تعميم اشراكهم في مجالس الادارات الأخرى .

١١ - اشراك العمال في مجالس البلديات .

١٢ - تشكيل مجلس استشاري للعمل يتألف من العمال واصحاب الأعمال وبعض الخبراء الاقتصاديين ، يقدم توصياته إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في كل ما يعرض عليه من تشريعات تتعلق بالعمال .

١٣ - اعادة النظر في قانون الضمان الاجتماعي وتعديله بحيث تتحقق للعمال ونسائهم واطفالهم ضمانات حقيقية ضد المرض والشيخوخة والوفاة والعجز واصابات العمل .

١٤ - تطوير المساعدات النقدية الرمزية التي تعطي حاليا للعمال إلى معاشات دائمة تنتقل من بعدهم إلى ذويهم وذلك في حالات العجز والشيخوخة والوفاة .

١٥ - ضمان استمرار المعاش للعمال في حالات المرض ، مع تقديم كافة نفقات العلاج من دواء واجور أطباء وخدمات المستشفيات واجراء العمليات الجراحية .

١٦ - تشجيع العمال المتفوقين واعطاؤهم المنح والجوائز .

١٧ - تأمين السكن للعمال وفق الشروط الصحية وبما يضمن للعامل كرامته .

في مجال العمل الزراعي

يشكل الفلاحون في بلادنا نسبة لا تقل عن سبعين بالمائة من السكان لا تزال تعيش في حالة من الفقر والجهل والمرض محرومة من ابسط ضرورات العيش . ولما كان اقتصادنا لا يزال يعتمد على الزراعة ومنتجات المواشي كمصدر أساسي من مصادر الدخل القومي ، فلا غرابة إذا قلنا ان هذه الفئة الكريمة المناضلة تتحمل النصيب الأكبر من الجهد اللازم للانتاج في نفس الوقت الذي تعاني فيه الحظ الاوفر من الظلم الاجتماعي الذي يصيب الشعب بكامله . ان الفلاحين في قرى العراق ومزارعه هم الذين امدوا العراق ، ولا يزالون يفعلون ، بأثمن ثرواته المادية والبشرية . فابناء الفلاحين هم انشط عمالنا واذكى طلابنا وابسل ضباطنا وجنودنا ومنهم الصفوة الخيرة من مناضلينا وابطالنا .

وثورة رمضان المباركة ، ثورة الشعب ، ثورة الجماهير الكادحة والطلاب والمثقفين الثوريين الذين لم يكفروا بامتهم ولم يخونوا ارضهم ، ثورة المضطهدين والمظلومين على مر السنين، ثورة العطاء والتضحية والبذل لإعلاء كلمة الحق والعدل على الأرض المجبولة بعرق الفلاحين الكادحين الاشداء ؛ هذه الثورة تعاهد الفلاحين على أرض الرافدين ، أرض الخير والخصب، أن تناضل معهم حتى النصر من أجل أن يكون حظهم في خيرات ارضهم متكافئا مع جهدهم الذي يبذلونه من اجلها . (لا اقطاع بعد اليوم ، والأرض للشعب) ذلك هو شعار ثورة رمضان لفلاحي العراق وعماله الزراعيين . ان النظام الاقطاعي الذي هو أحد مظاهر التخلف المتبقية من فترات الانحطاط ، يجب أن ينتهي في شكله المادي المتمثل في ملكيات كبيرة تعيش عليها جماهير الفلاحين المحرومة ، وشكله الاجتماعي المتمثل في مجموعة قيم اجتماعية هي نفسها منحطة ومتدهورة . فالتطفل الاقتصادي والعيش على جهود الآخرين وحرمان المنتجين من ثمرات اتعابهم ، والعصبيات العائلية والعشائرية والاقليمية واحتقار المرأة وتفشي الجهل والتعلق بالاوهام والخرافات ، هذه الامراض الاجتماعية كلها يجب أن تنتهي من ريفنا الخصب الجميل لتترك مكانها لقيم جديدة تتمثل في إعلاء قيمة العمل واحترام كرامة الإنسان ورفع المستوى المادي للفلاحين ونشر الثقافة والتعليم والصحة وتعميم النظافة وتوفير الخدمات الضرورية والماء النقي ووصل اجزاء الريف ببعضها بشبكات الطرق المعبدة . ولهذا فإن مجلس قيادة الثورة يحدد الخطوات العملية للدولة التي يجب انجازها بما يلي :

١ – الاسراع بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي بعد تعديله لصالح الفلاحين وتوزيع الأراضي الخاضعة لهذا القانون على مستحقيها ضمن مهلة محددة ، بعد أن مضى ما يقرب من اربع سنوات ونصف على صدور هذا القانون دون أن يتم توزيع أكثر من ٤,٥ % من الأراضي الواجبة التوزيع في العهد الدكتاتوري .

٢ – انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية وتزويدها بالخبراء والمرشدين والمواد اللازمة لتعميمها في الارياف بقصد تطوير أساليب الانتاج والقيام باعمال بيع المحاصيل الزراعية مباشرة وبدون وسطاء باشراف الدولة وضمن خطتها الاقتصادية . كذلك توفير المواد الاستهلاكية والانتاجية للفلاحين والقضاء على المرابين والوسطاء في جميع المستويات وتقديم القروض بفوائد رمزية وتوزيع البذور والاسمدة عليهم . وتتضمن خطة الثورة في حقل التعاون والسير بالتعاونيات

الزراعية نحو تأسيس اتحاد تعاوني عام للقطاع الزراعي يتولى تنظيم جميع الأعمال الانتاجية والاستهلاكية والتسويقية للفلاحين باشراف الحكومة .

٣ - اقامة المراكز الزراعية وتزويدها بالآلات الحديثة والمكائن والخبرات لتقديم خدماتها للمزارعين الصغار والجمعيات التعاونية حسب منهاج يضمن تعميم الالات الحديثة في كل القطاع الزراعي.

٤ - تخفيف العبء المالي عن الفلاحين المنتفعين بقانون الاصلاح الزراعي ضمن الامكانيات المالية المتوفرة والسير بالتخفيض المالي مهما توفرت الامكانيات المالية واعطاء امتيازات خاصة في الاعفاء الكلي أو الجزئي للفلاحين المتفوقين في الانتاج .

٥ - انشاء المزارع النموذجية وتدريب الفلاحين فيها على أحداث وافضل أساليب العمل والانتاج .

٦ - إصدار قانون للعمل الزراعي ينظم شؤون العمال الزراعيين ويضمن حقوقهم ورفع مستواهم المادي والمعنوي ويضمن مساواتهم مع العمال الآخرين في جميع الحقوق النقابية والعمالية التي يتضمنها قانون العمل .

٧ - وضع منهاج مفصل يضمن ازالة الغبن الذي يعانيه الفلاحون في توزيع الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة بشكل يضمن سيادة الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية لجمهور الفلاحين ويؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشتهم وضمان حقوقهم المدنية والاقتصادية بقصد وضع حد لهجرة الفلاحين للمدن وتوثيق ارتباطهم بالأرض والعمل على توفير الأرض الزراعية والموارد اللازمة للذين هاجروا من الارياف والراغبين في ممارسة الزراعة في المناطق التي هاجروا منها .

٨ - تبسيط اجراءات الحصول على القروض بالنسبة لصغار المزارعين وتخفيض الفوائد المترتبة عليهم .

٩ - العناية بالصحة الحيوانية وتعميم خدمات الطب البيطري .

١٠ - وضع برنامج للقضاء على الامية نهائيا في خلال فترة معقولة وتوفير كل الموارد والمدرسين لتحقيق هذا المشروع .

١١ - وضع برنامج شامل لتعمير الريف العراقي بانشاء القرى العصرية التي تضم المدارس ومراكز التدريب المهني والوحدات الصحية والبيطرية ومراكز الجمعيات التعاونية .

١٢ - إعادة تنظيم الجمعيات الفلاحية وتوفير المساعدات الفنية والمالية لها لتستطيع أن تؤدي مهماتها في تنظيم الفلاحين للدفاع عن حقوقهم وتطوير اوضاعهم المادية والمعنوية والمساهمة في تنفيذ برنامج الاعمار الريفي والخطة العامة لتنظيم الانتاج التي تضعها الحكومة وتمثيلهم في المؤسسات الحكومية والشعبية ذات العلاقة بالأوضاع الزراعية .

١٣ - توطين العشائر الرحالة عن طريق توفير الأراضي الزراعية لهم وحفر الابار الارتوازية وتقديم الخدمات الضرورية لتنظيم وتطوير رعي المواشي وايصال الخدمات الصحية والتعليمية لتلك المناطق النائية . وستعمل الحكومة حاليا على زيادة الابار الارتوازية وتأسيس المستوصفات والوحدات البيطرية السيارة بأسرع ما يمكن .

١٤ - وتعتبر الحكومة تنظيم الري والبزل من المهمات الرئيسية التي يجب أن تضطلع بها وتوليها الاولوية في مشاريعها . لذلك ستقوم الحكومة بدراسة وضع الري والبزل بشكل جذري واتخاذ

كافة الاجراءات المالية والادارية لتوفير المياه وتنظيم توزيعها في القطاع الزراعي وايقاف خطر تراكم الاملاح واستصلاح الأرض المتروكة .

السياسة الثقافية

إن نشر الثقافة وتعميم التعليم على جميع ابناء وطننا هو هدف رئيسي من أهداف ثورة ١٤ رمضان . وإذا كان من برنامج الثورة الكشف عن الثروات المادية الدفينة في باطن الأرض فإن في نفوس ابناء شعبنا وعقولهم ثروات اشد غناء واوفر خصبا لا سبيل للكشف عنها إلا بالتعليم . بل ان الشرط الأساسي لكل حياة ديمقراطية سليمة ، ولكل تنمية اقتصادية صحيحة ، هو نشر الثقافة والتعليم بين ابناء الوطن جميعا . ولذلك فإن مجلس قيادة الثورة يتبنى في هذا المجال المبادئ التالية:

١ - الزامية التعليم الابتدائي لجميع الاطفال الذي يبلغون سن السابعة .
٢ - تعميم التعليم الابتدائي الزراعي في الريف .
٣ - تطوير برامج التعليم المتوسط والثانوي بما يتلاءم والحاجات العملية للبلاد .
٤ - انشاء المدارس الصناعية والزراعية والتجارية وتجهيزها وتوسيع المدارس القائمة منها حاليا.
٥ - العناية بالتعليم الجامعي وانشاء وتوسيع الكليات التي من شأنها تزويد البلاد بحاجتها من الأطباء والمهندسين والفنيين والعلماء .
٦ - تربية الجيل الصاعد تربية قومية تنمي فيهم تعلقهم بامتهم ووطنهم ودينهم وتعدهم ليكونوا مواطنين نافعين لمجتمعهم .
٧ - الاكثار من ارسال البعوث العلمية إلى الجامعات الاجنبية للتزود بالاختصاصات التي تفتقر إليها البلاد .
٨ - قيام الدولة بالانفاق على تعليم الطلاب الاوائل في داخل البلاد وخارجها .
٩ - مكافحة الامية في الريف والمدينة وانشاء جمعيات لهذا الغرض يتطوع للخدمات فيها المواطنون وخصوصا الطلاب في غير اوقات عملهم .
١٠ - تشجيع انشاء النوادي والمكتبات العامة من قبل البلديات ومدها بالمعونات المادية والكتب والمجلات والنشرات العلمية والادبية .
١١ - منع الكتب والمجلات والافلام التي تشجع الميوعة والانحلال القومي أو الأخلاقي أو الديني .

تنظيم الشباب

إن الشباب المؤمن بما في دمائهم من حرارة وبما في عزائمهم من قوة وبما في قلوبهم من حب وايمان ، وبما لديهم من استعداد للتضحية والعطاء هم وحدهم القادرون على أن يشكلوا طلائع ثورتنا في تحديها لجميع العقبات وفي تمردها على جميع الصعاب التي تحول بينها وبين بلوغ اهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية . إنه موقف التحدي لكل عوامل التخلف ولكل رواسب الماضي ولجميع قوى الاستعمار والرجعية والشعوبية ، وستنتصر مواكب الثورة المؤمنة المظفرة .

وليس اجدر بالسير في طليعة تلك المواكب من الشباب المؤمن المناضل ، ولهذا فإن مجلس قيادة الثورة عازم على انشاء مجلس اعلى لرعاية الشباب تكون مهمته ما يلي :

١ – معالجة مشكلة الفراغ عند الشباب بالتشجيع على انشاء نواد وجمعيات وفرق ذات اغراض رياضية وثقافية واجتماعية .

٢ – الاستفادة من جهود الشباب في اوقات الفراغ في تأدية مهمات قومية في النواحي الصحية والتعليمية والاجتماعية – نشر الوعي الصحي ، مكافحة الامية . ارشاد الفلاحين إلى الأساليب الحديثة ، نشر الوعي السياسي القومي ، مكافحة الروح الانهزامية والاشاعات المسمومة التي ينشرها اعداء الثورة .

٣ – تكوين الطلائع الثورية للبناء من الشباب الذين يتطوعون للقيام بشق الطرق وبناء المدارس والمستوصفات والمسارعة إلى القيام باعمال الاغاثة في النكبات وعند الحاجة.

٤ – توسيع الحركة الكشفية وتعميمها وانشاء فرق الفتوة والجوالة وغير ذلك من الأمور التي تربي جيلا رياضيا ناشئا على حب التنظيم والعمل وتحمل المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقه .

السياسة العسكرية

لابد لنا قبل التحدث عن المهمة التي قام الجيش اصلا لتنفيذها وهي الدفاع عن الوطن والتصدي لاعدائه ومحاولي التدخل في شؤونه من الاشارة إلى أن الجيش في العراق لظروف موضوعية معينة تتصل بالواقع الاجتماعي والسياسي قد اشترك بعد فترة وجيزة من تأسيسه مع الجماهير الشعبية الأخرى في النضال من أجل تغيير حياتها وأثبت في ازمان متعددة إنه ذلك التنظيم الصلب الذي بامكانه الذب عن أهداف الشعب حين تتعرض إلى خطر الضياع . لهذا فإن القوات المسلحة الوطنية كانت في المقدمة مع جماهير الشعب في ضحى الرابع عشر من رمضان لتحطيم النظام الدكتاتوري المناهض للشعب وستظل على الدوام ما دامت هناك احتمالات واخطار داخلية وخارجية ستظل هذه القوات تمارس مهماتها الثورية في حماية الحكم الشعبي وفي ترسيخ جذوره وتنفيذ اهدافه العظيمة .

إن مهمة القوات المسلحة اصلا ، كما عبرنا ، هي حماية الوطن والدفاع عن ارضه المقدسة لا في العراق وحده وانما في جميع اجزاء الوطن العربي التي وجدت من الاستعماريين والاعداء شراهة فائقة لسلبها كما حدث لفلسطين العزيزة التي تؤثر تأثيرا عظيما على كل خطة تتبع لتوسيع جيشنا وزيادة امكانياته وكفاءاته العسكرية والتنظيمية . لذلك فإن السلطة الثورية ستحاول بكل الوسائل توفير السبل اللازمة لزيادة فعاليته وقوته والقضاء نهائيا على السياسة التي اتبعت خلال عهد الملكية الاستعمارية والدكتاتورية الفردية في أضعاف الجيش ومحاولة تخريبه وتمزيقه .

إن حكمنا الثوري سيحاول أن يحقق الأمور التالية التي يعتقد أن بامكانها تطوير جيشنا وتقدمه نوعا وكما وبخطوات واسعة إلى الأمام :

١ – تسليح الجيش باحدث المعدات والأسلحة .

٢ – امداده بالتجهيزات والمواد الحديثة .

٣ – رفع المستوى الصحي بين منتسبي الجيش وتوفير وسائل العلاج الكاملة في جميع وحداته .

٤ - رفع المستوى الثقافي ومكافحة الامية عن طريق تعميم دورات القراءة والكتابة والقاء المحاضرات في المواضيع التي تنمي شعور المواطنة في العسكري العراقي وتزيد من تعلقه ببلاده وشعبه .

٥ - تمتين النظام والضبط في صفوف الجيش امران مهمان لرفع كفاءة العسكري العراقي وتحقيق جوهر فعالياته كجيش مستعد دائما لتلبية نداء الوطن والشعب .

٦ - رفع مستوى التدريب .

٧ - توسيع تشكيلات الجيش لاستيعاب المهام الكبيرة الملقاة على عاتقه بالنسبة للعراق والوطن العربي واستعادة الاجزاء العربية السليبة .

٨ - تأمين الاسكان الدائم لجميع قطعات الجيش بحيث توفر الراحة والاستقرار لمنتسبيه في حالات السلم .

٩ - رفع المستوى المعاشي لجميع منتسبي القوات المسلحة الوطنية في الجيش والشرطة والحرس القومي وتأمين احتياجاتها .

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يغتنم هذه المناسبة ليحيي جيش العروبة الوفي ودرعها الحصين ، رمز البطولة والاباء وعنوان التضحية والفداء ، هذا الجيش الذي ضرب خلال تاريخه المجيد اروع امثلة الاخلاص لامته ، والايمان برسالتها ، فقدم على مذبح الشهادة الصفوة المختارة من ابنائه الابطال الذين قدموا ارواحهم فداء لوطنهم وامتهم .

إن مجلس قيادة ثورة ١٤ رمضان الصاعدة ليحيي جيش الثورة الباسل وقواتها المسلحة ضباطا وجنودا ويعاهدهم على السير بهذه الثورة كما ارادها وكما ارادها الشعب الذي خلقها وغذاها بدماء شهدائه الابرار . . ثورة العروبة على التجزئة والرجعية وفي سبيل الحرية ، ثورة المحرومين والمعذبين في الأرض في سبيل الرخاء والعدالة الاجتماعية .

إن جيش ثورة ١٤ رمضان الجبارة وقوات الشرطة الوطنية والحرس القومي ستبقى إلى الابد حافظة لحرمة وطنها رافعة لرسالة امتها على كل أرض عربية ، على أرض فلسطين واليمن والمحميات وعدن كما ترفعها اليوم على أرض العراق .

فالى الخلود يا شهداء جيشنا الجبار ، والى المجد يا ابطالنا الغر الميامين .

الخاتمة

هذه أيها المواطنون . .

هذه يا ابناء الشعب في جميع اجزاء وطننا العربي .

هذه أيها الفلاحون .

أيها العمال .

أيها المثقفون .

أيها الاقتصاديون الوطنيون .

أيها العسكريون الثوريون .

أهداف وشعارات ثورتنا الظافرة لهذه المرحلة التي يمر بها شعبنا العربي في العراق ، مرحلة التركة المثقلة التي خلفها لنا الاستعماريون والرجعيون وسارقو حقوق الشعب ، المرحلة التي استطاعت فيها جماهير الشعب بكفاحاتها ونضالاتها أن تحقق النصر وتزيح العناصر العدوة الفاسدة التي كانت تجثم على قمة الحكم ، لأول مرة حكمها الذي لا يستهدف إلا تحقيق الرفاهية والسعادة والتقدم لجميع ابناء الشعب بدل البؤس والشقاء والفاقة التي تركها الملكيون والدكتاتوريون ماثلة في كل ركن وبقعة من ارضنا الطيبة المقدسة ، المرحلة التي يشير كل جزء فيها إلى أن ساعة تحقيق وانجاز اهدافنا قد أصبحت قريبة أكثر من أي وقت آخر . ففي اللحظة التي يذاع فيها هذا الميثاق المرحلي تواصل الاقطار الثلاثة : الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية المتحدة مباحثاتها لدراسة قواعد الوحدة بين هذه الاقطار على أسس قويمة تفتح افاقا واسعة أمام العرب في شتى اقطارهم لسرعة تحقيق الوحدة العربية الكبرى الشاملة في المغرب والمشرق . ان المنهاج المرحلي الذي يطرحه المجلس الوطني ، قد جاء حصيلة تجارب الحركة الشعبية المناضلة في وطننا كما قد جاء ليعبر عن طموح هذه الحركة لدفع شعبنا باقصى ما يمكن من السرعة لمواكبة الشعوب الأخرى في العالم في طريق التقدم والتطور والحضارة الكاملة .

لذلك سيكون في اعتبار المجلس الثوري أن يرصد بكل دقة واهتمام استقرار هذا المنهج في التطبيق فيعمل في كل لحظة على اغنائه وتوسيعه بالشكل الذي يعبر عن حيوية الشعب واجهزته الطلائعية وامكانياتها الضخمة في المبادرة والخلق والابداع .

إن المجلس الوطني وجهاز الدولة الثوري وجماهير الشعب ستعمل باندفاع غير محدود لتطبيق كل حرف جاء في المنهاج رغم ما تجد من عراقيل وعقبات وستضع نصب عينيها أن البلاد بحاجة إلى الاعمار والاصلاح والى كل عمل نافع يساهم في تبديل وتغيير شروط حياتها القاسية .

سنعمل يا ابناء شعبنا جميعا صفا واحدا متكافئين متحابين لبناء حياتنا الجديدة ولاقامة صرح اهدافنا العظيمة غير منتظرين إلا كلمة اجيالنا المقبلة ، وإلا عرفانها بقيمة الصعاب التي جابهتها فيما نحن ننجز أسباب السعادة المشرقة التي ينعمون بها .

إلى الأمام يا جماهير شعبنا . .

إلى الأمام لانجاز المنهاج المرحلي للثورة . .

إلى الأمام جميعا - فقد آن لشعبنا أن يزيد من خطواته وآن له أن يقطف ثمرات نضاله الطويل وآن لدولة الوحدة والحرية والاشتراكية أن تظهر إلى الوجود .

والسلام عليكم .

والواقع ان الحزب عندما تسلم السلطة في العراق لم تكن لديه دراسة عملية أو صورة واضحة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يستند إليها ، كما لم تكن قيادة الحزب تمتلك ولو صورة أولية عن مختلف الصعوبات التي تواجه المجتمع العراقي [١] . وهذا ما انعكس على طبيعة المنهاج وجعله مرحليا من ناحية ، وان يتميز من ناحية أخرى بالعمومية والاعتدال ، وإن يغفل الاشارة إلى جملة من النقاط على الرغم من اهميتها الكبيرة كالموقف من التأميمات الصناعية والزراعية والعلاقة

---

[١] تقييم تجربة ٨ شباط ، ص ١٧ .

مع الشركات الاجنبية والنفطية على وجه الخصوص [1] . لذلك لم يلق قبولا من قسم من اعضاء القيادة القطرية الذين دعوا إلى اعتماد اجراءات اشتراكية ثورية [2] ، وبدأوا يطلقون شعارات تتعارض مع المنهاج المرحلي [3] .
ومهما يكن من أمر فقد استأثر المنهاج باهتمام المسؤولين والصحف المحلية . ففي أول تعليق رسمي ، اشار حازم جواد ، وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ، بتعبيرات حماسية ومطولة بالمنهاج ، ووصفه بانه " يمثل قمة التخطيط لقيادة قافلة الشعب إلى النصر بصورة خالية من الخطأ ، وانه مشروع للعمل لا مشروع للركون والنسيان " [4] . وسلطت جريدة الجماهير الاضواء على معظم جوانب المنهاج ، وتناولت بالشرح والتوضيح المفهومات الواردة فيه [5] ، وكذلك عملت الصحف الأخرى .

المنظمة الوطنية للعمل الشعبي
منظمة العمال والفلاحين والمثقفين وجميع الوطنيين [6]

اجازت وزارة الداخلية في ٢٦ اذار ١٩٦٣ الطلب الذي تقدمت به الهيئة المؤسسة للمنظمة الوطنية للعمل الشعبي [7] ، وهي المنظمة الواجهية الرئيسية لثورة ١٤ رمضان . وفيما يلي ميثاق هذه المنظمة واهدافها المحلية والعربية والدولية .

---

[1] دندشلي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٧ .

[2] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ٢٧٣ .

[3] ينظر خطاب علي صالح السعدي في الموصل الذي رفع شعارات " سحقا للرجعية حتى الموت . . لن نهادن الرجعية والاقطاع والرأسمالية الخائنة " ، الجماهير ، العدد ٧٢ ، ٢٩ نيسان ١٩٦٢ .

[4] جريدة الجماهير ، العدد ٣٣ ، ١٨ اذار ١٩٦٣ .

[5] المصدر نفسه ، الاعداد ٣٣ - ٣٨ ، ١٨ - ٢٣ اذار ١٩٦٣ .

[6] الجماهير - ٤١ في ٢٦ / ٣ / ١٩٦٣ .

[7] ضمت الهيئة المؤسسة كلا من : حسن علي العامري / موظف ، د . عبد الكريم هاني / طبيب ، مطشر محسن / فلاح ، محمد زكي يونس / عامل ، كنعان عبد القادر العزاوي / كاسب ، اسعد الفريح / موظف ، مقداد العاني / طالب ، د . محمد المشاط / موظف ، حمزة الباهلي / مهندس ، مائدة الخطيب / موظفة ، مصطفى السامرائي / فنان ، طاهر حبيب الربيعي / صيدلي ، أميرة نور الدين / اديبة ، حسان علي البازركان / مدرس وجاسم قره علي / موظف .

ميثاق المنظمة

المقدمة :

لقد ناضل شعبنا في العراق طويلا من أجل تحقيق اهدافه الثورية وخاض المعارك الكثيرة ضد طغيان الحكومات المستبدة واستطاع أن يكتسح تلك الحكومات في ثورتي ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ و١٤ رمضان سنة ١٩٦٣ ، فبرهن بانه شعب مقدام زاخر بالوعي حريص على سحق المنحرفين عن اهدافه العليا .

وايمانا منا بأن التنظيم الشعبي هو حق من حقوق الشعب الأساسية وبانه وسيلة ديمقراطية لضمان قدرة الشعب على ممارسة سيادته .

وايمانا منا بأن الدولة يجب أن تكون جهازا منبثقا عن الشعب يعمل لمصلحته وينصاع لارادته.

وايمانا منا بأن حرية الشعوب هي رهن بقدرتها على الدفاع عن هذه الحرية وصيانتها من تعسف الحاكمين وعدوان الطامعين .

وايمانا منا بحق امتنا في العيش بسلام مع بقية أمم العالم في ظل مبادئ الاحترام المتبادل ومبدأ حق تقرير المصير .

وايمانا منا بنضال شعبنا في العراق الذي يشكل جزءا اساسيا من نضال الشعب العربي الذي يعتبر نضاله معبرا عن واقع امكانيات الحركة الشعبية واهدافها الوطنية والاجتماعية والثقافية ومحققة لضرورات توحيد جهود كل طبقات الشعب من عمال وفلاحين وكسبة ومثقفين ثوريين وتنسيقها ، وقيادة نشاطاتهم وفعالياتهم المختلفة نحو مستقبل افضل وحياة حرة ديمقراطية تكفل حقوق الإنسان وتحقق شخصيته .

وايمانا منا بأن المرحلة التاريخية التي يمر بها شعبنا العربي في كفاحه البطولي تتطلب تعبئة كل الامكانيات المادية والمعنوية وتفجير الطاقات الثورية الزاخرة لدى شعبنا عن طريق منظماته وقيادة كفاحه لتحقيق النصر وتحرير الوطن العربي وخلق كل الشروط الملائمة والمستلزمات الضرورية لانتظام جماهير الشعب في منظمتهم التي تتفق والأهداف النبيلة التي جاءت من اجلها ثورتنا الوطنية .

وانطلاقا من مبادئ ثورة ١٤ رمضان التي اوضحها المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة فقد وضعنا هذا الميثاق " ميثاق المنظمة الوطنية للعمل الشعبي " ومنهاجه تعبيرا عن إرادة الشعب في تعبئة الجماهير الكادحة وقاعدة النضال لخدمة قضيتها وحماية ثورتها واسناد قيادتها الثورية لتحقيق أهداف الشعب في الوحدة والحرية والاشتراكية .

الباب الأول

المادة الأولى

١ - اسم الجمعية - المنظمة الوطنية للعمل الشعبي . ويرمز لها بالحروف (م - و - ع - ش) .

٢ - المركز الرئيسي - بغداد .

المادة الثانية :

يحق لها أن تفتح فروعا في سائر انحاء الجمهورية العراقية ، ويراعى في ذلك احكام المادة (١٣) من قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ .

الباب الثاني

التعريف :

المنظمة هيئة شعبية تعمل من أجل خدمة الشعب بكافة قطاعاته وتطوير مكاسبه الثورية .

الأهداف :

أولا - على النطاق الداخلي :

المادة الثالثة :

إن أهداف المنظمة هي :

١ - اسناد النظام الجمهوري وتبني مبادئ ثورة ١٤ رمضان الواردة في المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة .

٢ - حماية حرية الفكر والبحث والاعتقاد والاجتماع والتعبير ضمن أهداف الثورة في الحرية والوحدة والاشتراكية ومحاربة الدعوات الهدامة التي تتستر وراء المفاهيم السائبة للحرية.

٣ - تعميق مفاهيم العمل الشعبي القائمة على أساس القيادة الجماعية وتعميمها وارساء قواعد الديمقراطية الشعبية والدفاع عنها .

٤ - ان انطلاقة الشعب العربي نحو تحقيق رسالته الإنسانية يقف دونها ثالوث الجهل والمرض والفقر . فالمنظمة تعمل بالتعاون مع السلطات المختصة للقضاء على هذا الثالوث الخطير وذلك عن طريق :

أ - العمل المنظم لمحو الامية .

ب - العمل المنظم لنشر الثقافة وتقديم الخدمات الصحية .

ج - العمل على تعميق الوعي القومي الاشتراكي بين الجماهير الشعبية .

٥ - للمرأة دور فعال في بناء المجتمع والمنظمة تعمل على دعم هذا الدور في المجتمع العربي التقدمي وابرازه .

٦ - تعمل المنظمة على توعية الجماهير وتكتيلها للقضاء على :

أ - الطائفية .

ب - الشعوبية .

ج - الرجعية والاقطاع .

د - التعصب الاقليمي .

٧ - مقاومة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .
٨ - تشجيع الفنون الشعبية .
٩ - توطيد دعائم الاخوة بين أفراد الشعب والحفاظ على وحدته الوطنية .
١٠ - القيام بالفعاليات والنشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية على اختلاف اشكالها ومجالاتها .

ثانيا - على النطاق القومي :
١ - العمل الفعلي على تحقيق وحدة النضال الشعبي التقدمي في الوطن العربي وذلك بتنسيق جهود المنظمات الشعبية التقدمية والسعي لايجاد اتحاد للمنظمات الشعبية التقدمية العربية.
٢ - المساهمة في احياء التراث العربي وابراز دوره في بناء الحضارة الإنسانية وتطويرها .
٣ - المساهمة في توعية الجماهير في الوطن العربي على أساس المبادئ الثورية للأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية .

ثالثا : على النطاق العالمي :
١ - توثيق روابط التعاون مع المنظمات الشعبية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية بشكل خاص وبقية المنظمات العالمية الأخرى بشكل عام من أجل :
أ - النضال ضد الاستعمار على اختلاف اساليبه ومظاهره السياسية والعسكرية والاقتصادية والفكرية.
ب - دعم السلام في العالم .
ج - اسناد الحركات التحررية والتقدمية .
د - دعم حق تقرير المصير .
هـ - القضاء على التمييز والتعصب العنصري .
٢ - المساهمة في المؤتمرات الشعبية العالمية ذات الأهداف المماثلة لأهداف المنظمة والدعوة لعقد مثل هذه المؤتمرات .
٣ - دعم سياسة الحياد الايجابي والتعايش السلمي وترسيخها .

رابعا :
تمارس المنظمة نشاطها ضمن أعمال الجمعيات غير السياسية عند تنفيذ اغراضها المتقدمة .

زيارة هواري بومدين وزير الدفاع الجزائري بغداد

وصل إلى بغداد في ٢٨ / اذار / ١٩٦٣ وفد جزائري كبير برئاسة العقيد هواري بومدين وزير الدفاع وضم وزراء الخارجية والعمل والشؤون الاجتماعية والشبيبة والرياضة. واوضح رئيس الوفد الجزائري في حديث صحفي معلقا على مباحثات الوحدة بين العراق وسوريا ومصر فقال : ان الوحدة أصبحت حلم كل عربي وانها يجب أن تبنى على أسس سليمة حتى تثبت أمام كل محاولات ودسائس التفرقة . وقال ان اتصالاتنا هذه تعبر عن تضامن شعب وحكومة الجزائر مع القاهرة وبغداد ودمشق وصنعاء ، ولا يمكن للشعب الذي في الجزائر أن يبقى بعيدا عن الأمة العربية لأنه جزء منها . . وعبر عن تأييده المطلق لثورة ١٤ رمضان وشعب العراق وحكومته . وتسلم رئيس الجمهورية رسالة من رئيس الوزراء الجزائري أحمد بن بله نقلها بومدين . . وعبرت الرسالة عن وقوف

الجزائر إلى جانب شقيقه العراق وتجاه العرب جميعا . وقال رئيس الجمهورية في تصريح له عقب المقابلة ان وجهات النظر بين الاقطار العربية المتحررة منسجمة ومتفقة تماما . وصدر في نهاية الزيارة بيان مشترك تناول الموضوعات التي بحثها الوفد في العراق والتي تهم القطرين والنضال العربي المشترك والحوار الدائر حول الوحدة بين القاهرة ودمشق وبغداد . وتأكيدا على ايمان العراق بوحدة الأمة العربية مغربها ومشرقها اكد اللواء أحمد حسن البكر رئيس الوزراء في تصريح صحفي لجريدتي التحرير المغربية والمجاهد الجزائرية رغبة العراق في دخول الجزائر في مفاوضات الوحدة التي كانت تجري بين العراق وسوريا ومصر . . وقال ان الغرض يتعدى مجرد اشتراكها في مفاوضات سياسية ، إنه أول جسر للتفاعل الثوري بين المشرق والمغرب . . فالجزائر بنفوذها وسمعتها وتأثيرها في المغرب العربي ، إذا ما ارتبطت بالحركة الثورية في المشرق والتزمت باستراتيجيتها العربية الشاملة ، سوف يساعد موقفها على عزل الفئات الرجعية الحاكمة في المغرب العربي ، وسوف يؤدي بطبيعة الحال إلى تقوية الحركات الثورية التقدمية في المنطقة . ولغرض تقوية اواصر التعاون المشترك والعمل القومي بين العراق والجزائر استقبل رئيس الجمهورية وبحضور رئيس الوزراء ووزيري الخارجية والدولة لشؤون رئاسة الجمهورية الاخضر الابراهيمي سفير الجزائر في القاهرة خلال زيارته بغداد مرتين يوم ١٥ / مايس / ١٩٦٣ . . ودار الحديث حول الشؤون العربية والقضايا التي تهم القطرين . .

إن التوجهات القومية التي اعلنتها ثورة ١٤ رمضان املت على قادتها تقديم المزيد من الدعم للجزائر في المجالات كافة . . فقد اوعز مجلس الوزراء في ٢٦ / مايس / ١٩٦٣ باهداء الجزائر ٥٧٢٨٤ نسخة من كتب الحساب للدراسة الابتدائية وقرر المجلس اهداء الجزائر في ٢ / حزيران ١٩٦٣ مائة الف نسخة من القراءة الخلدونية للصف الأول الابتدائي و ٥٠ الف نسخة من كتاب التربية الوطنية والنصوص. . كما اهدى مجلس الوزراء أسلحة واعتدة وتجهيزات عسكرية مختلفة تدعيما للجيش الجزائري الشقيق .

قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة ٤ نيسان ١٩٦٣

على الرغم من ان المجلس الوطني لقيادة الثورة كان منذ اللحظة الأولى لقيام الثورة اعلى سلطة في البلاد ، ويمارس صلاحياته كاملة ، إلا إنه أصبح من الضروري إصدار قانون يبين كيفية تكوين المجلس الوطني وسلطاته ، وحصانة اعضائه ، وكيفية انعقاد جلساته والتصويت فيه ، وكيفية صدور قراراته ، والعلاقة بينه وبين رئاسة الجمهورية . لذلك شرع قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة ذو الرقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣ ليكون نافذ المفعول منذ ٨ شباط ١٩٦٣ ، حيث بدأ المجلس اعماله ومارس سلطاته فعلا . وجاء في الأسباب الموجبة لصدور القانون القول :

" منذ اللحظة الأولى للثورة المجيدة في اليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك ١٣٨٢هـ قام المجلس الوطني لقيادة الثورة ليقود الشعب وقواته المسلحة إلى النصر ، فكان منذ اللحظة الأولى اعلى سلطة في البلاد يمارس باسم الشعب جميع الصلاحيات ، فاصدر في اليوم المذكور البيان رقم ١٥ وهو يقرر حقيقة واقعة هي أن " المجلس الوطني لقيادة الثورة يمارس السلطة العليا في الجمهورية العراقية بما فيها السلطة التشريعية وصلاحيات القائد العام للقوات

المسلحة وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة " . وقد قام المجلس بتلك المهمات التي اشار إليها البيان رقم ١٥ وما زال يمارس أعمال السلطة التشريعية وغيرها مما يدخل في اختصاصه بالصفة المشار إليها في البيان .

لذلك فقد أصبح لزاما إصدار قانون يبين تكوين المجلس الوطني لقيادة الثورة وسلطاته والحصانة التي يتمتع بها اعضاؤه بصفتهم يمارسون السلطة التشريعية والسلطة العليا كقيادة جماعية في الجمهورية العراقية ، كما يبين تشكيلات المجلس وكيفية انعقاد جلساته والتصويت فيه وحقوق اعضائه وتنظيم العمل فيه وكيفية صدور قراراته وتنفيذها والعلاقات بينه وبين رئاسة الجمهورية . فشرع قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة ليكون نافذ المفعول منذ ١٤ رمضان ١٣٨٢ الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ حيث بدأ المجلس اعماله ومارس سلطاته فعلا .

وفيما يلي نص القانون :

قانون
رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣
المجلس الوطني لقيادة الثورة

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا إلى البيان رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة .

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة القانون الآتي :

المجلس الوطني لقيادة الثورة وتكوينه :

المادة الأولى : - المجلس الوطني لقيادة الثورة هو الجهاز الثوري القيادي الذي قاد جماهير الشعب والقوات المسلحة الوطنية في الرابع عشر من رمضان ١٣٨٢ - ٨ شباط - ١٩٦٣ - واسقط نظام حكم عبد الكريم قاسم واقام باسم الشعب ولمصلحته السلطة الثورية القائمة في العراق وهو يتكون من اعضاء لا يزيد عددهم على عشرين عضوا .

٢ - يحق للمجلس بأكثرية ثلثي اعضائه ضم عضو أو أكثر إلى اعضائه بصورة دائمية أو مؤقتة ، على أن لا يزيد عدد اعضائه في كل الاحوال على عشرين عضوا .

٣ - يحق للمجلس بأكثرية ثلثي اعضائه اقالة عضو أو أكثر من عضويته .

سلطات المجلس

المادة الثانية : - يتولى المجلس الوطني لقيادة الثورة :

١ - السلطة التشريعية ، فله حق وضع القوانين والانظمة وتعديلها والغائها .

٢ - اقرار المعاهدات والاتفاقيات والمصادقة عليها .

٣ - اعلان الحرب وقبول الصلح .

٤ - القيادة العامة للقوات المسلحة والشرطة والحرس القومي ، وهو يمارس صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة اينما وردت الاشارة إليه في القوانين والانظمة والتعليمات والاوامر وغيرها .

٥ - الاشراف على رئاسة اركان الجيش وشؤون الدفاع واجهزة الاستخبارات العسكرية والأمن العام.
٦ - تأليف الوزارة وقبول استقالتها واقالتها كل ذلك بالنسبة للوزارة كلها أو بعضها .
٧ - المصادقة على قرارات مجلس الوزراء .
٨ - تعيين الموظفين من مدنيين وعسكريين من درجة معينة ، واعلى منها تعين بقرار يصدره المجلس ، وله أن يقرر نقل وفصل الموظفين من مدنيين وعسكريين واحالتهم على التقاعد .
٩ - لا ينفذ حكم الاعدام إلا بعد تصديق المجلس الوطني لقيادة الثورة وله حق تبديله وكذلك تخفيض العقوبة ورفعها بعفو خاص . أما العفو العام فإنه يصدر بقانون .
١٠ - للمجلس الوطني لقيادة الثورة ، بوجه عام ، الاشراف على شؤون الجمهورية العراقية بما يحقق حماية الثورة والوصول إلى اهدافها التي اشار إليها بيان اعلانها والبيانات الرسمية الأخرى التي صدرت وتصدر من وقت إلى آخر وتيسير السبل أمام مسيرتها حتى تستكمل كل غاياتها وذلك كله في فترة الانتقال .

المادة الثالثة : - القرارات والاوامر الصادرة عن المجلس الوطني لقيادة الثورة منذ ١٤ رمضان ١٣٨٢ الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ صدرت ولها حكم القوانين والانظمة أو التعليمات أو القرارات أو الاوامر تبعا لما تقرره التشريعات النافذة بالنسبة لموضوع تلك القرارات أو الاوامر وتنظيمه بقانون أو نظام أو تعليمات أو قرار أو أمر .

حصانة عضو المجلس

المادة الرابعة : -
١ - لكل عضو في المجلس الوطني لقيادة الثورة حرية الكلام التامة ولا تتخذ اية اجراءات ضده من أجل رأي يبديه أو من أجل تصويت في المجلس .
٢ - لا يسأل أي عضو في المجلس عن أمر له علاقة بعمله كعضو في المجلس ولا يحقق معه ولا يوقف ولا يحاكم ما لم يصدر من المجلس قرار بأكثرية ثلثي اعضاء المجلس .
٣ - في حالة ارتكاب عضو من اعضاء المجلس جريمة أو إذا نسبت إليه جريمة ما ، يؤلف المجلس لجنة تحقيقية من اعضائه للتحقيق في الجريمة المنسوبة إلى العضو وتقدم نتيجة تحقيقاتها مع اضبارة التحقيق إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي يملك البت في القضية بقرار يتخذه بأكثرية الثلثين .

جلسات المجلس والتصويت فيه

المادة الخامسة : - ينتخب المجلس من بين اعضائه رئيسا دوريا لمدة شهرين وتقتصر صلاحياته على ادارة جلسات المجلس ودعوته للاجتماع .

المادة السادسة : -
١ - يجتمع المجلس دوريا في الاسبوع مرة واحدة .
٢ - ويجتمع أيضا بناء على طلب رئيس الدورة أو من اربعة من اعضائه وفي هذه الحالة الأخيرة تعقد الجلسة في موعد لا يتأخر عن اليوم التالي للطلب .

المادة السابعة : - تنعقد الجلسات بحضور اكثرية اعضاء المجلس .

المادة الثامنة : - تتخذ القرارات في المجلس بأكثرية عدد اعضاء المجلس عدا ما نص عليه خلاف ذلك في القانون . وإذا تساوت الاراء فيرجح الجانب الذي فيه رئيس الدورة .

المادة التاسعة : - القوانين تتم الموافقة عليها بأكثرية الثلثين .

مكتب امانة السر

المادة العاشرة : - يؤلف المجلس مكتبا لامانة السر يسمى رئيسه " السكرتير العام للمجلس الوطني لقيادة الثورة " ويعين بقرار من المجلس .

المادة الحادية عشرة : - مهمة مكتب امانة السر القيام بالأعمال المكتبية والمراسلات وحفظ سجلات وقيود واضبارات واوراق المجلس وتنفيذ ما يودع إليه تنفيذه من قبل المجلس من أعمال .

المادة الثانية عشرة : - تصدر الكتب والوثائق عن المجلس الوطني لقيادة الثورة موقعة من قبل السكرتير العام أو وكيله الرسمي ومختومة بختم السكرتارية العامة للمجلس الوطني لقيادة الثورة .

الراتب والمخصصات

المادة الثالثة عشرة : - راتب ومخصصات عضو المجلس هما راتب ومخصصات الوزير المعين بالقوانين المعمول بها .

المادة الرابعة عشرة : - يستحق عضو المجلس راتب التقاعد في حالات الاستقالة والاقالة والوفاة وبانتهاء عمله في المجلس لأي سبب كان . ولا يقل مع المخصصات عن نصف الراتب والمخصصات التي يتقاضاهما بصفته عضوا في المجلس ، هذا إذا كانت له خدمة يستحق بموجبها التقاعد بموجب احكام القوانين النافذة . وإذا لم تكن لعضو المجلس المدة التي تعينها القوانين لاستحقاق التقاعد فإنه يستحق راتبا تقاعديا مع مخصصات مقدارهما نصف الراتب والمخصصات التي يتقاضاهما بصفته عضوا في المجلس الوطني لقيادة الثورة .

رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني لقيادة الثورة

المادة الخامسة عشرة : - رئيس الجمهورية هو الرئيس الاعلى للدولة والقائد الاعلى للقوات المسلحة الوطنية . ويمارس سلطاته التي تقررها القوانين النافذة ، ويقوم بوجه خاص بالأعمال التالية : -

١ - ابرام المعاهدات والاتفاقيات التي يصادق عليها المجلس الوطني لقيادة الثورة .
٢ - يعتمد رؤساء البعثات السياسية لدى الدول الاجنبية وهيئة الأمم المتحدة ويقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية الاجنبية لدى الجمهورية العراقية .
٣ - التوقيع على القوانين التي يصادق عليها المجلس الوطني لقيادة الثورة .
٤ - إصدار مرسوم تأليف الوزارة وقبول استقالتها واقالتها وتعيين وزير أو أكثر وقبول استقالته أو اقالته حسب قرار المجلس .
٥ - وباسمه تصدر المراسيم الجمهورية .

المادة السادسة عشرة : - لرئيس الجمهورية إذا لم يصادق على قانون أو نظام أو مرسوم أو قرار اقره المجلس الوطني لقيادة الثورة ، أن يبدي رأيه إلى المجلس خلال اسبوع واحد وفي هذه الحالة يعقد المجلس الوطني لقيادة الثورة جلسة يجري فيها بحث الأمر والتصويت ثانية على

ذلك القانون أو النظام أو المرسوم أو القرار ، فاذا تمت الموافقة عليه بأكثرية الثلثين اعتبر هذا القرار قطعيا .

المادة السابعة عشرة : - للمجلس الوطني لقيادة الثورة أن يصدر انظمة وتعليمات تتعلق بتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة الثامنة عشرة : - يعتبر هذا القانون قانونا دستوريا .

المادة التاسعة عشرة : - يعتبر هذا القانون نافذا منذ ١٤ رمضان ١٣٨٢ - الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ .

المادة العشرون : - على الوزراء كافة تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر ذي القعدة ١٣٨٢ هـ الموافق لليوم الرابع من شهر نيسان ١٩٦٣ م .

اللواء	المشير الركن [١]
أحمد حسن البكر	عبد السلام محمد عارف
رئيس الوزراء	رئيس الجمهورية

ومما تجدر الاشارة إليه إنه تم الاتفاق على أن يتولى أحمد حسن البكر رئاسة المجلس للشهرين الاولين ، إلا إنه استمر برئاسة المجلس لغاية شهر تموز تقريبا ، ثم خلفه طاهر يحيى رئاسة المجلس حتى انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ . وكانت جلسات المجلس تدار بشكل ديمقراطي وحسب منهاج يعده سكرتير المجلس بناء على اقتراح اعضاء المجلس ، أو ما يرسله مجلس الوزراء ، وعادة ما كان رئيس المجلس يفتتح جلساته بالقول " بأسم الله وعلى بركة الله"[٢].

مارس المجلس صلاحياته في الشهرين الاولين من عمر الثورة وسط اجواء سليمة ، سادها التجانس في الاراء ، والعلاقات الرفاقية العالية ، فنظر في العديد من الأمور وأصدر القرارات اللازمة بشأنها . وسلطت جريدة الجماهير الاضواء على الأسباب التي دعت إلى تأليف المجلس قائلة " ان القيادة الجماعية المتمثلة بالمجلس الوطني لقيادة الثورة ترمز إلى قناعة يقينية بضرورة تجنب كل ردة رجعية ، وتقطع الطريق أمام كل محاولة لاغتصاب الثورة ، إنها تجربة في الحكم وفي التنظيم الشعبي [٣] . وقالت في مقال آخر : " فالبروز الشخصي والانفراد هو الذي يأكل الثورات . . في حين تبقى القيادة الجماعية الضمانة التي تحقق للثورة طريقها الذي يكفل لها دوام ثورتها وشعبيتها وتقدميتها " [٤] .

لم يمض وقت طويل حتى القت الخلافات الشخصية والتناحرات الفردية بين اعضاء قيادة الحزب بظلالها على مسيرة الثورة وأعمال المجلس ، وبدأت قضايا الحكم اليومية والروتينية تستهلك معظم

---

[١] جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٧٩٧ ، في ٢٥ نيسان ١٩٦٣ .

[٢] انور عبد القادر الحديثي ، لقاء معه ، في ٢٦ كانون الأول ١٩٩٧ .

[٣] الجماهير ، العدد ٢٣ ، ٨ اذار ١٩٦٣ .

[٤] المصدر نفسه ، العدد ٤٩ ، ١٥ نيسان ١٩٦٣ .

الجلسات ، فيما ذبلت مشاعر الود والثقة بين اعضائه . فلم تكن هناك سياسة متفق عليها حزبيا يمكن أن يعتمدها المجلس مرجعا لقراراته وتشريعاته ، وبات بعض اعضاء المجلس يفضلون طبخ القرارات خارج الاجتماعات وقبيل انعقاد الجلسات الرسمية بالاتفاق مع سكرتير المجلس ومن دون علم الآخرين ، بسبب تفشي حوار الطرشان داخل المجلس [١] . وحتى المنهاج المرحلي الذي أصدره المجلس فإنه لم يحظ بنصيبه اللازم من الاهتمام خلال المناقشات كما لم يتابع المجلس تنفيذ العديد من مقرراته التي بقيت حبرا على ورق [٢] .

وفي ضوء ما تقدم ولغرض تأمين التلاحم في الحكم الممثل بالمجلس الوطني لقيادة الثورة وبين الثورة الممثلة بقيادة الحزب ، وتجنب التناقض بينهما ، فقد قررت القيادة القطرية بدفع من القيادة القومية وضع حل لهذه المشكلة الخطيرة ، وذلك عن طريق دخول القيادة القطرية إلى عضوية المجلس الوطني كي تستعيد القيادة القطرية مكانتها وتصبح السلطة الأولى في توجيه الحزب، ولكي يسهم الجميع في مناقشة القضايا والمشكلات وبلورة موقف موحد منها، بحيث لا يمكن لأي عضو في القيادة أن يفسر قرارات المجلس بالشكل الذي يتيح له اتخاذ موقف بالضد منها أو معها [٣] .

والواقع ان انضمام اعضاء القيادة القطرية إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة لم يكن مقررا قبل الثورة [٤] . وعلى الرغم من موضوعية المسوغات التي استند إليها ذلك القرار ، فإنه من الناحية الأخرى قد اضاف مسؤولية أخرى على عاتق اعضاء القيادة ، مما زاد في انشغالهم عن متابعة شؤون الحزب والانصراف عنه إلى الانغماس في مشكلات السلطة .

ومهما يكن من أمر فقد أصبح اعضاء القيادة القطرية كافة في المجلس الوطني لقيادة الثورة ، فازداد بذلك عدد اعضائه ليصبحوا (١٩) عضوا بعد إضافة كل من : محسن الشيخ راضي ، هاني الفكيكي ، سعدون حمادي ، حمدي عبد المجيد ، حميد خلخال . وعلى الرغم من أن الاعتقاد بأن هذا القرار سيساعد على إنهاء المشكلات ويؤدي إلى استقرار الوضع السياسي الداخلي ويقلل من الخلافات ، كانت تطورات الأحداث قد برهنت العكس من ذلك تماما . فتزايدت هذه الخلافات بين اعضاء المجلس ، وبرز التناقض بشكل اوضح من السابق وأكثر خطورة على مسيرة الحزب والثورة بين اعضاء القيادة القطرية . وبدفع خفي من عبد السلام عارف ، كان علي صالح السعدي ومعه هاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي وحمدي عبد المجيد يمثلون الفئة الأولى التي اطلق عليها جناح (اليسار) ، في حين مثل الفئة الثانية التي اطلق عليها جناح (اليمين) [٥] كل من حازم جواد

---

[١] الفكيكي ، المصدر السابق ، ص ٣٢٠ .

[٢] انور الحديثي ، حديث معه ، ٥ / ٩ / ١٩٩٣ .

[٣] سعدون حمادي ، حديث مع اللجنة ، ٥ / ٩ / ١٩٩٣ .

[٤] خالد مكي الهاشمي ، حديث مع اللجنة ، ٥ / ٩ / ١٩٩٣ .

[٥] اليسار واليمين مصطلحان سياسيان شائعان ويفرضان وجودهما عند كل حديث في السياسة ، واليسار لا يؤمن بالواقع القائم وانما يسعى إلى التغيير ، في حين أن اليمين لا يؤمن بالتغيير ويريد المحافظة على الأوضاع

وطالب الشبيب وعبد الستار عبد اللطيف ومعهما طاهر يحيى ، في حين مثل الفئة الثالثة التي اطلق عليها جناح (المعتدلين) كل من أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش اللذين حاولا تقريب وجهات النظر بين الفئتين الأولى والثانية [1] . والواقع ان الصراع بين الفئتين الأولى والثانية لم يكن صراعا فكريا أو تناقضا بين اليمين واليسار وبين الثورية والاصلاحية وانما كان صراعا شخصيا سببه (الفردية المريضة) عند الاعضاء الاساسيين في القيادة القطرية ، وتناحرا على التزعم في الحزب واستلام القيادة في دولة يحكمها الحزب [2] . ومهما يكن من أمر فقد احدثت هذه الخلافات والتناحرات الشخصية شرخا كبيرا بوحدة الحزب ، وامتد ليشمل قيادة الحزب وقواعده ، مما اضر بالثورة وعرقل مسيرتها . وحتى التآمر الذي كانت تتعرض له الثورة ، فإنه لم يؤد كما هو مفترض إلى إنهاء الخلافات الشخصية أو تجميدها على اقل تقدير ، وانما كان العكس هو الصحيح . فمحاولة حركة القوميين العرب في السادس والعشرين من مايس مثلا زادت من حدة الخلافات بين اعضاء القيادة بسبب التهم المتبادلة ، مما اصاب المجلس الوطني لقيادة الثورة الشلل التام ، واتسم عمله بالتذبذب ، وعجز اغلب اعضاء القيادة عن اعطاء الاجابة المقنعة للقاعدة الحزبية عن حقائق الموقف بشكل عام . ومع غياب القائد الحزبي المؤهل لحسم الأمور فقد استمر التداعي مما عرض الثورة إلى الانتكاس . وعن تلك الظروف تحدث انور عبد القادر الحديثي قائلا " جميع من كان يتولى مسؤولية الحكم بقي متفرجا لا يدري ماذا يفعل ، بسبب غياب القائد الحزبي الذي يحسم الأمور ويضعها في سياقها الثوري الصحيح ، ويوقف التداعي الذي وصل إليه الجميع بما فيهم اعضاء القيادة القطرية الذين كانوا يحضرون اجتماع المجلس وكانهم جاؤا إلى صف دراسي يسمعون ويخرجون الأمر الذي أدى إلى انفلات الأمور واعطى القوى المعادية الفرصة المناسبة لاسقاط أول تجربة لحكم الحزب في قطر العراق " [3] .

وهكذا فإن طبيعة تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة وتركيبته غير المتجانسة وعدم اختيار قائد بعثي لرئاسته ، واضمحلال دور القيادة القطرية لأسباب ذاتية ، قد عطل الحزب عن أداء دوره القيادي في المجلس ، مما انعكس سلبيا على أداء المجلس ومسيرة الثورة وأصبح عاملا من عوامل نكستها .

القائمة . للمزيد من التفصيل ينظر مثلا ، طارق علي الهاشمي ، الأحزاب السياسية ، شركة الطبع والنشر الاهلية ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص ص ٢١٩ - ٢٢٣ .

[1] سعدون حمادي ، حديث معه ، ٥ / ٩ / ١٩٩٣ .

[2] تقييم ، ص ٢٧ .

[3] انور عبد القادر الحديثي ، حديث معه ، ٥ / ٩ / ١٩٩٣ .

الوحدة الاتحادية بين العراق وسورية ومصر

المشاريع الوحدوية بين العراق وسوريا ومصر

كان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي قاد ثورتي ٨ / شباط / ١٩٦٣ في العراق و٨/ اذار / ١٩٦٣ في سوريا ، أول حركة في الوطن العربي تحسست فعلا جوهر القضية العربية ووضعها في سياقها التاريخي والثوري ، وأعطتها الاولوية معبرة بنحو عميق ورائع عن مصالح الجماهير [١] . وكان الحزب أول حركة في الوطن العربي اعطى الوحدة العربية مضمونها الثوري الصحيح ، إذ اعتبرها عاملا مهما في تعميق كل تغيير حقيقي في المجتمع العربي ، وأول حركة ربطت بين النضال القومي والاشتراكي وأكدت تلازمهما . . وأصبحت الوحدة المضمون العملي لسياسته ومهمازا نضاليا . فجرى تنظيم الحزب على مستوى الوطن العربي تجسيدا لفكرته التي تعتبر البلاد العربية وحدة لا تتجزأ [٢] .

ولهذا جاءت ثورة ١٤ رمضان ردا حاسما وموضوعيا على عملية التراجع والاحباط النفسي في المسيرة الجماهيرية العربية النضالية وفي المد القومي الشعبي الذي شهدته مرحلة الخمسينات ، نتيجة الانفصال وضرب دولة الوحدة السورية المصرية في ٢٨ / ايلول / ١٩٦١ . فجاءت هذه الثورة بمثابة (الثأر) للوحدة والانفصال . ثم جاءت ثورة ٨ / آذار / ١٩٦٣ في سوريا لاستكمال هذا الرد الحاسم والموضوعي على الانفصال . فكانت الخطوات الوحدوية تتلاحق الواحدة بعد الأخرى طبقا للوثائق والتصريحات التي اعلنتها الثورة استلهاما لمبادئ الحزب واهدافه التي ناضل من اجلها منذ تأسيسه عام ١٩٤٧ والتي اشرنا اليها في الفصول السابقة . .

المشروع الأول ((المشروع العراقي))

بعد يومين من قيام ثورة ٨ / آذار / ١٩٦٣ في سوريا وجهت القيادة العراقية نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ليترأس وفدا ضم وزير الدفاع والخارجية ورئيس اركان الجيش لتهنئة القيادة السورية بنجاح الثورة [٣] . . وعند وصوله إلى دمشق يوم ١٠ / آذار / ١٩٦٣ قال رئيس الوفد "ان المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق اعلن إنه قد آن لامتنا أن تمحو آثار التخلف والاستعمار. وقدم مشروعا عراقيا للتعاون بين الدول العربية المتحررة فيما يأتي نصه .

اولا . . وضع مشروع بيان مشترك مع الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة ومع الشقيقات الجزائر واليمن والجمهورية السورية ، يخول الجيوش العربية في الدول العربية المتحررة حق التدخل والانزال واجتياز حدود أي بلد من البلدان العربية الخمسة عند تعرضه لأي عدوان خارجي أو مؤامرات داخلية استعمارية أو رجعية تهدف إلى الاطاحة بالحكم التقدمي في البلدان المذكورة .

---

[١] بعض المنطلقات النظرية ، دار الحرية ، بغداد - ١٩٧٦ ، ص ٢٤ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ص ٢٥ - ٢٦ .

[٣] الجماهير ، العدد ٢٦ ، ١١ آذار ١٩٦٣ .

ثانيا . . تشكيل قيادة عسكرية مشتركة والحاق ضباط ارتباط بهذه القيادة يمثلون دوائر الاركان العامة في الجيوش الخمسة ، ووضع قوات مشتركة تحت امرة هذه القيادة . ويكون من اختصاص هذه القيادة وضع سياسة موحدة للتجنيد والتسليح والتدريب والتصنيع العسكري وتوحيد الانظمة والمصطلحات العسكرية .

ثالثا . . تشكيل قيادة سياسية عليا للتخطيط السياسي في الدول الخمس [١] .

وعقد رئيس الوفد مؤتمرا صحفيا يوم ١١ / آذار / ١٩٦٣ تحدث فيه عن المقترحات التي قدمها العراق مشيرا إلى إنه لم يكن يتوقع ردا سريعا عليها خلال أيام قليلة . وفي البيان المشترك الذي صدر عن زيارة الوفد لسوريا تم التأكيد على وحدة مصير الحركة الثورية في الاقطار العربية وضرورة توحيد سياستها على الصعيدين القومي والدولي تعزيزا للوحدة العربية ولمبادئ السياسة التحررية . . ولم يشر إلى المشروع العراقي بأي شكل من الاشكال. ويتضح ان المشروع لم يناقش في الاجتماعات التي عقدها الوفدان في دمشق .

وحمل وزير الخارجية في اليوم نفسه المشروع إلى القاهرة وقال " إنه يأمل أن تجرى محادثات نتيجة للوضع الثوري الجديد الذي نشأ في الوطن العربي " مشيرا إلى المشروع ضمنا وقال : " ان هناك مسؤوليات جديدة ومهمات أساسية على الحركات الثورية في الوطن العربي وعلى الحكومات العربية في الدول المتحررة . . وإن التعاون والتنسيق الكامل بين القاهرة وبغداد ودمشق وصنعاء والجزائر من شأنه أن يزيد من وحدة القوى العربية " [٢] . وفي اليوم التالي قابل وزير الخارجية الرئيس جمال عبد الناصر ليعرض المشروع العراقي إلا أن عبد الناصر رفض المشروع . . " الذي كان هدفه ، طبقا لقول السفير المصري في بغداد آنذاك ، تمييع الموقف وخداع شعب سوريا وكسب الوقت حتى يمكن السيطرة على الشارع في سوريا الذي كان يهتف للوحدة العربية مع مصر وعودة الجمهورية العربية المتحدة [٣] ". وعاد الوفد بعدها إلى بغداد .

المشروع الثاني ((مشروع الوحدة الثلاثية))

كان العراق يهيء نفسه تماما بعد مشاورات دمشق وبعد أن طرح المشروع العراقي الذي لم تستكمل الاراء بشأنه لمباحثات الوحدة الثلاثية بين الاقطار الثلاثة . . فاتخذ مجلس الوزراء في العراق عددا من القرارات التي صادق عليها المجلس الوطني لقيادة الثورة منها الموافقة على تشكيل الوفد العراقي لمفاوضات الوحدة برئاسة علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وعضوية وزيري الخارجية والدفاع [٤] . وقد سارت المفاوضات على ثلاثة مراحل . . الأولى بدأت من ١٤ - ١٧ / آذار / ١٩٦٣ وقد حضرتها وفود الاقطار الثلاثة . . الثانية بدأت من ١٩ - ٢٠ /

---

[١] نضال البعث ، جـ ٣ ، ص ٧٩ .

[٢] الجماهير ، العدد ٢٦ ، ١١ آذار ١٩٦٣ .

[٣] امين هويدي ، كنت سفيرا في العراق ، ص ٣٩ .

[٤] مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهر آذار ، المجلد العاشر .

آذار / ١٩٦٣ وحضرها وفد من مصر وآخر من سوريا . . أما الثالثة فقد تمت في الفترة من ٧ – ١٧ / نيسان / ١٩٦٣ وحضرتها وفود الاقطار الثلاثة .

في المرحلة الأولى كان الوفد العراقي يتألف كما ذكرنا من المذكورين وانضم اليهم السفير العراقي في القاهرة عبد الرحمن البزاز . وكان وفد مصر يتألف من الرئيس جمال عبد الناصر وعضوية عبد اللطيف البغدادي والمشير عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين نواب رئيس الجمهورية وعلي صبري رئيس المجلس التنفيذي وسفير مصر لدى العراق . أما الوفد السوري فكان يتألف من نهاد القاسم نائب رئيس الوزراء وعبد الحليم سويدان وزير الزراعة وعبد الكريم زهور وزير الاقتصاد واللواء راشد قطيني معاون القائد العام للقوات المسلحة واللواء زياد الحريري رئيس اركان القوات المسلحة والمقدم فؤاد محارب والمقدم فهد الشاعر عضوي المجلس الوطني لقيادة الثورة . .[١]

جرى خلال المرحلة الأولى تقييم لتلك المرحلة واستكشاف للاراء وتقويم وحدة عام ١٩٥٨ بين سوريا ومصر . وطرح الرئيس جمال عبد الناصر مشروعا لقيام الوحدة تضمن خمس نقاط هي :-

أولا . . الاعلان فورا عن قيام وحدة بين الاقطار الثلاثة مع تحديد الأسس التي تقوم عليها هذه الوحدة .

ثانيا . . يتم التنفيذ على مرحلتين ؛ تقوم في الأولى وحدة بين سوريا ومصر أو بين سوريا والعراق ثم تضم الدولة الثالثة بعد ٣ – ٤ شهور في المرحلة الثانية .

ثالثا . . يكون لدولة الاتحاد مجلس رئاسة نسبة التمثيل فيه متساوية بين الدول الثلاث .

رابعا . . كشرط أساس تتكون جبهة وطنية في كل من سوريا والعراق تضم الفئات القومية كافة .

خامسا . . ليس مهما أن تكون الوحدة برئاسته فهو يعطي لوحدة الاقطار الثلاثة تحت رئاسة من يقع عليه الاختيار تأييده ومباركته .

وقد اعترض وفدا العراق وسوريا على مبدأ مرحلية التنفيذ مفضلين أن تتم الوحدة بين الاقطار الثلاثة في مرحلة واحدة . ولقد شهدت هذه المرحلة نقاشا ساخنا وأزمة نظرا للثقة "المعدومة" نتيجة تجربة وحدة ١٩٥٨ بين الحزب في سوريا وعبد الناصر . لذلك رأى المجتمعون ترك النزاع القديم جانبا وحصره بين الوفدين السوري والمصري فقط[٢] .

وانتهت خمسة اجتماعات اتفق فيها على اذاعة بيان قصير " يحوي ذكر اسماء المجتمعين ومكان وساعة الاجتماع وإن البحث جار في موضوع الوحدة بين الاقطار الثلاثة وإن وجهات النظر كانت متقاربة "[٣] . ثم عاد وفدا العراق وسوريا إلى بغداد ودمشق . . وفي الوقت الذي كان الوفد يتهيأ لحضور مباحثات المرحلة الثالثة وهو يراقب مباحثات المرحلة الثانية بين مصر وسوريا اتخذ مجلس الوزراء قراره يوم ١٩ / آذار / ١٩٦٣ بتشكيل لجنة وزارية ضمت وزراء التجارة ، والاشغال والاسكان ، والاصلاح الزراعي ، والبلديات ، والارشاد لوضع دراسة لمشروع الوحدة

---

[١] محاضر جلسات مباحثات الوحدة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة – ١٩٦٣ ، الصفحات ٥ و٩١ و٢٤٥.

[٢] د . عادل زعبوب ، الميثاق العربي ، ص ٣٣ .

[٣] محاضر جلسات الوحدة ، ص ١٦ .

الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق وخولت اللجنة الاستعانة بمن تشاء لوضع هذه الدراسة . وشكلت لجنة عليا لدراسة " ميثاق الوحدة الثقافية " ووضع توصيات محددة تكون أساسا للوحدة بين الاقطار العربية ، وضمت عددا من عمداء وأساتذة الكليات والمدارس في العراق . وزار العراق في ٢٨ / آذار / ١٩٦٣ وفد سوري عسكري كبير برئاسة اللواء راشد قطيني وجرت مباحثات بين القطرين استهدفت وضع مقترحات لتوحيد القيادات العسكرية في الاقطار الثلاثة . وجرى اتصال هاتفي بين الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس عبد السلام محمد عارف اتفقا فيه على لقاء الوفود الثلاثة يوم ٦/ نيسان / ١٩٦٣ الاستئناف محادثات الوحدة . ولم يعلن مجلس الوزراء هذه المرة عن رئيس واعضاء الوفد لكنه حدد في جلسة يوم ٣١ / آذار / ١٩٦٣ موعد سفر الوفد في ٦ / نيسان / ١٩٦٣ إلى القاهرة [١] وفي يوم ٥ / نيسان / ١٩٦٣ أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بيانا شكل بموجبه الوفد العراقي إلى مباحثات الوحدة برئاسة أحمد حسن البكر رئيس مجلس الوزراء وضم نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ووزراء الدفاع والخارجية والمواصلات والبلديات . ووصل الوفد في الموعد المقرر وصرح رئيس الوفد عند وصوله إلى القاهرة " ان الوحدة مطلب وهدف يجب أن نصل إليه ونحققه " وعبر عن امله " بأن تكون محادثات القاهرة ناجحة " [٢] وفي عشر جلسات استمرت بين ٧ - ١٧ نيسان استكمل فيها الأطراف الثلاثة مناقشة ميثاق الوحدة الاتحادية بين الاقطار الثلاثة . . وكان عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية على اتصال دائم بجمال عبد الناصر والوفد العراقي يطلع فيها على سير المفاوضات التي كانت غالبا ما يشار اليها في اجهزة الصحافة والاعلام بأن "المحادثات مسرة ومطمئنة ، وإن الوحدة أصبحت حقيقة ، وإن العمل في اللجان منسجم ومستمر ، وان النتائج ينتظرها الشعب العربي بفارغ الصبر " . .

وفي الساعة الواحدة من صباح يوم ١٧ / نيسان / ١٩٦٣ انتهت المفاوضات بتوقيع رؤساء الوفود الثلاثة : جمال عبد الناصر واحمد حسن البكر ولؤي الاتاسي على بيان تكوين الدولة العربية الاتحادية " الجمهورية العربية المتحدة " الذي حمل اسم ميثاق ١٧ نيسان . وفيما يأتي نص البيان:-

بيان تكوين الدولة العربية الاتحادية
الجمهورية العربية المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الله العلي القدير

وباسم الشعب العربي

التقت في القاهرة الوفود الممثلة للجمهورية العربية المتحدة وسورية والعراق .

وامتثالا لإرادة الشعب العربي في الاقطار الثلاثة وفي الوطن العربي الكبير بدأت المباحثات الاخوية بين الوفود الثلاثة يوم السبت السادس من شهر ابريل (نيسان) وانتهت يوم الثلاثاء السادس عشر من شهر ابريل (نيسان) سنة ١٩٦٣ .

---

[١] مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهر آذار ، المجلد العاشر .

[٢] الجماهير ، العدد ٥٠ / ٧ نيسان ١٩٦٣ .

لقد استلهمت الوفود في كل مباحثاتها الايمان بأن الوحدة العربية هدف حتمي ، يستمد مقوماته من وحدة اللغة التي تحمل الثقافة والفكر ، ووحدة القيم الروحية والإنسانية النابعة من رسالات السماء ، ووحدة المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية القائمة على الحرية والاشتراكية .

واسترشدت بإرادة الجماهير الشعبية العربية التي تطلب الوحدة وتناضل لادراكها وتضحي حماية لها وحفاظا عليها . وهي تعلم أن نواة الوحدة الصلبة تتكون من توحيد اجزاء الوطن التي امتلكت حريتها واستقلالها وقامت فيها حكومات قومية تقدمية عقدت عزمها على القضاء على تحالف الاقطاع ورأس المال والرجعية والاستعمار وتحرير القوى العاملة من ابناء الشعب لتقيم تحالفها وتعبر عن ارادتها الحقيقية .

لقد كانت ثورة الثالث والعشرين من يوليو (تموز) نقطة تحول تاريخي اكتشف فيها الشعب العربي في مصر ذاته واستعاد ارادته فسلك طريق الحرية والعروبة والوحدة . وجلت ثورة الرابع عشر من رمضان وجه العراق العربي الصريح وانارت سبيله إلى آفاق الوحدة التي استهدفها المخلصون في ثورة الرابع عشر من تموز . ووضعت ثورة الثامن من آذار سورية في رحاب الوحدة التي اغتالتها ردة الانفصال الرجعي بعد أن حطمت هذه الثورة كل العقبات التي ركزها الانفصاليون والاستعمار بتصميم في طريق الوحدة .

والتقت الثورات الثلاث لقاءها هذا الذي أكد من جديد أن الوحدة عمل ثوري يستمد مفاهيمه من ايمان الجماهير وقوته من ارادتها واهدافه من امانيها في الحرية والاشتراكية . إن الوحدة ثورة ، ثورة لأنها شعبية وثورة لأنها تقدمية وثورة لأنها اندفاع قوي في تيار الحضارة .

والوحدة خاصة ثورة لأنها مرتبطة ارتباطا عميقا بقضية فلسطين والواجب القومي بتحريرها . فنكبة فلسطين هي التي كشفت تآمر الطبقات الرجعية وفضحت خيانات الأحزاب الشعوبية العميلة وتنكرها لأهداف الشعب وامانيه وهي التي اظهرت ما في الانظمة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في البلاد من ضعف وتخلف ، وهي التي فجرت طاقات جماهير شعبنا الثورية وايقظت روح التمرد على الاستعمار والظلم والفقر والتخلف ، وهي التي دلت بوضوح إلى طريق الخلاص طريق الوحدة والحرية والاشتراكية .

لقد كان ذلك ماثلا أمام الوفود في مباحثاتها . فلئن كانت الوحدة هدفا مقدسا فهي أيضا عدة النضال الشعبي ووسيلته لتحقيق اهدافه الكبرى في الحرية والأمن وفي تحرير جميع اجزاء الوطن العربي وفي ارساء مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع الاشتراكية ، وفي استمرار التيار الثوري في اندفاعه دون انحراف أو انتكاس وامتداده ليشمل الوطن العربي الكبير ، وفي الاسهام في تقدم الحضارة الإنسانية ودعم السلام العالمي .

فاجتمع الرأي على أن تقوم الوحدة بين الاقطار الثلاثة كما يريدها الشعب العربي على أسس الديمقراطية والاشتراكية ، وأن تكون وحدة حقيقية متينة تراعي الظروف القطرية لتحكم عرى الوحدة على أساس من الفهم الواقعي لا لتكرس أسباب التجزئة والانفصال ، وتجعل من قوة كل قطر قوة للدولة الاتحادية للوطن العربي ومن الدولة الاتحادية قوة لكل قطر فيها وللامة العربية كلها .

فالوفود الثلاثة تعلن باسم الشعب العربي في مصر وسورية والعراق إرادة هذا الشعب في قيام الوحدة الاتحادية على الأسس التالية :

أولا - في مجال العمل القومي

- وضع ميثاق للعمل القومي تلتقي عليه كل القوى الشعبية التقدمية الوحدوية يحدد لها المبادئ والأهداف والفلسفة الاجتماعية ويكون أساسا لتعاونها واتحادها .
- حرية تكوين المنظمات الشعبية في الاقطار الاعضاء : لتجد الإرادة الشعبية الحرة تعبيرا عن نفسها منظما ، كل ذلك في إطار جبهة سياسية تجمع هذه المنظمات الشعبية .
- توحيد القيادات السياسية على المستوى الاتحادي : ضمانا لتنسيق نشاط المنظمات الشعبية وتوحيده لأن وحدة العمل السياسي والنضال الشعبي هي الكفيلة بحماية الوحدة وتوطيدها ونموها (دعم الاجهزة الاتحادية) .

ثانيا - في بناء الدولة

دعم الاجهزة الاتحادية لتوكيد قدرتها على التخطيط والتنسيق والتنفيذ وضمانا لفعاليتها التي تعبر عن جدية الوحدة ، ويكون ذلك :

- بتوحيد الشخصية الدولية والسياسة الخارجية للدولة الاتحادية لتصبح قوة واحدة تواجه الاستعمار داخل الوطن العربي وخارجه وجهدا واحدا ينتصر لحرية الشعوب ويدعم السلام العالمي .
- بتحقيق وحدة عسكرية قادرة على تحرير الوطن العربي من خطر الصهيونية والاستعمار وتحقيق هدفه في الأمن والاستقرار وتعبئة قواه لاقامة الحق والعدل والسلام .
- بتوحيد اجهزة التخطيط لتوجيه امكانيات الدولة الاتحادية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستغلال جميع الطاقات والقوى خير استغلال لبناء مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع الاشتراكية .
- بتوجيه اقصى الاهتمام إلى شؤون التربية والتعليم والبحث العلمي والثقافة والاعلام لتنمية الوعي الثوري ووضع العلم في خدمة المجتمع وتعميق المفاهيم التقدمية والتعريف بالقيم الجديدة ، والعمل على امتداد الوعي إلى جميع اجزاء الوطن العربي .

إن الدولة الاتحادية في قيامها تلتزم بمقومات أساسية ترسم لها طريق التطور والنمو وتحدد لها منهاجا ثوريا تقدميا في كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، تعبر عن حقيقة المرحلة التاريخية التي يجتازها الوطن العربي . وعلى ذلك تعلن الوفود اتفاقها الكامل على أن تكون الدولة الاتحادية بمقوماتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبدستورها ومؤسساتها الدستورية على الصورة العامة التالية التي تبرز الخطوط الرئيسية لميثاق العمل القومي ودستور الدولة الاتحادية .

المقومات السياسية

إن وحدة الهدف ووحدة القيم والمبادئ تتطلب من كل القوى الوحدوية الاشتراكية الديمقراطية في كل قطر من اقطار الدولة الاتحادية تكوين جبهة سياسية ترتبط بميثاق للعمل الديمقراطي الاشتراكي الوحدوي تستهدف منه توحيد العمل السياسي في القطر وتطوير الحوافز الثورية للجماهير تحقيقا لحياة افضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها إلى مستوى امانيها . كما تعمل هذه القوى على

توحيد جهودها في تنظيم سياسي واحد مرتبط بميثاق العمل القومي ملتزمة في ذلك بما تقرره هذه الجبهة بالاغلبية لتجسد على هذا المستوى وحدة ارادتها ولتستطيع تحمل مسؤولياتها والقيام بواجباتها .

وعلى مستوى الدولة الاتحادية تتكون قيادة سياسية واحدة تقود وتوحد العمل السياسي في الدولة في إطار هذا الميثاق ، على أن تلتزم الجبهات السياسية في الاقطار أو التنظيمات الموحدة فيها بقرارات القيادة الاتحادية التي تصدر بالاغلبية . وعلى هذه القيادة أن تضع تدريجيا تنظيما سياسيا موحدا يقود العمل السياسي القومي في دولة الاتحاد وخارجها وأن تعمل على تعبئة قوى الجماهير لفرض ارادتها في الحياة وقيادتها دائما إلى آفاق جديدة . إن هذا لا يعني حل الأحزاب الوحدوية القائمة ، والعمل السياسي ليس فقط هو قيادة الجماهير بل هو أيضا تثبيت لدعائم مجتمعنا على أساس من الديمقراطية والاشتراكية التي نبعت من واقعنا وأصبحت تعبيرا عن مستقبلنا .

فالديمقراطية هي توكيد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها في يده وتكريسها لتحقيق اهدافه .

والاشتراكية هي الترجمة الصحيحة لكون الوحدة عملا تقدميا وهي اقامة مجتمع الكفاية والعدل، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص ، مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات .

إن الديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بينهما ، انهما جناحا الحرية الحقيقية ، وبدونهما أو بدون أي منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق إلى آفاق الغد المرتقب .

إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل الرجعية ، كما إنها لا يمكن أن تتحقق في ظل دكتاتورية الطبقة الواحدة .

لذلك يجب أن يسقط تحالف الاقطاع ورأس المال وأن يحل محله التحالف الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية باعتبار ان هذا التحالف هو البديل الشرعي لذلك التحالف الرجعي ، وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل الديمقراطية الرجعية .

إن السيادة في الجمهورية العربية المتحدة للشعب ، وان الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لاعداء الشعب .

وتشمل فئة اعداء الشعب العناصر التالية :

أ - المعزولين سياسيا بمقتضى القوانين المقررة لذلك .

ب- كل من حوكم ثوريا وأدين بانه انفصالي أو متآمر أو مستغل .

جـ- كل من تعامل أو يتعامل في المستقبل مع التنظيمات السياسية الاجنبية فاصبح بذلك عميلا للقوى الاجنبية .

د- كل من عمل أو يعمل لفرض سيطرة الطبقات المستغلة على المجتمع .

إن التنظيمات الشعبية والسياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر ، لابد وأن تمثل - بحق وبعدل - القوى المكونة للاغلبية . ومن هنا يجب أن نضمن للعمال والفلاحين نصف مقاعد هذه التنظيمات على الاقل وفي جميع المستويات بما فيها مجلس الأمة . ان ذلك فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للاغلبية فهو ضمان أكيد لقوة الدفع الثوري ، وبذلك تتأكد باستمرار سلطة

المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة اجهزة الدولة التنفيذية والادارية ، ويظل الشعب دائما قائد العمل الوطني . كذلك فإن الحكم المحلي يجب أن ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا وكلما امكن ذلك إلى ايدي السلطات الشعبية ، فإنها اقدر عى الاحساس بمشاكل الشعب ، واقدر على حسمها.

إن جماعية القيادة على جميع مستويات العمل السياسي والشعبي أمر لابد من ضمانه عصمة من جموح الفرد وتأكيدا للديمقراطية على اعلى المستويات وضمانا للاستمرار الدائم المتجدد .

إن المنظمات الشعبية ، وخصوصا المنظمات التعاونية والنقابية ومنظمات الشباب والمنظمات النسائية ، تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال في التمكين للديمقراطية السليمة . إن هذه المنظمات لابد أن تكون قوى متقدمة في ميادين العمل الديمقراطي . وإن نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية التي تلمس باصابعها مباشرة اعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها . ويجب أن يسقط الضغط الذي كان يخنق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها .

- الحريات العامة مكفولة في حدود القوانين ، وتكفل الجمهورية العربية المتحدة لجميع المواطنين دون تمييز (حرية الرأي والتعبير - حرية النقد والنقد الذاتي - حرية الصحافة - حرية الاجتماع - حرية العلم - حرية العقيدة والعبادات والشعائر الدينية ، وغيرها من الحريات العامة . .) .
- المواطنون سواء أمام القانون في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة . كما ان المرأة لابد أن تتساوى بالرجل في الحقوق العامة ، ولابد أن تسقط بقايا الاغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية في صنع الحياة .
- إن الانتخاب العام حق للمواطنين على النحو المبين بالقانون ومساهمتهم في الحياة العامة واجب قومي كما ان حق الترشيح وحق الانتخاب مكفولان لجميع أفراد الشعب .
- إن مبدأ سيادة القانون هو الضمان النهائي للحرية وحق التقاضي مكفول للمواطنين في حدود القانون ، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم لغير ضميرهم والقانون .

المقومات الاجتماعية والاقتصادية

- إن الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية ، وهذه لا يمكن أن تتحقق إلا بفرص متكافئة أمام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة القومية ، لذلك يجب توسيع قاعدة الثروة القومية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة .
- إن طريق الثورة طريق الاشتراكية . . ضرورة حتمية يفرضها الواقع التاريخي وتفرضها الآمال العريضة للجماهير لمواجهة التخلف الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي كما تفرضها الظروف العالمية .
- إن التجارب الرأسمالية في التقدم سارت جنبا إلى جنب مع الاستعمار . واستطاعت بلدان العالم الرأسمالي الوصول إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي باستغلال ثروات الشعوب المستعمرة . ولقد انتهت عصور القرصنة الاستعمارية التي جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الأخلاق .

كذلك فإن هناك تجارب أخرى للتقدم حققت اهدافها على حساب شقاء الملايين من الشعب العامل، أما لصالح رأس المال أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت إلى حد التضحية الكاملة باجيال حية في سبيل اجيال لم تطرق بعد ابواب الحياة .

- إن التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد امرا محتملا في ظل القيم الإنسانية الجديدة . فقد استطاعت هذه القيم أن تسقط الاستعمار كما استطاعت أن تسقط السخرة . ولم تكتف هذه القيم الإنسانية باسقاط هذين المنهجين بل فتحت بالعلم مناهج أخرى للعمل من أجل التقدم .
- إن رأس المال في البلاد التي ارغمت على التخلف لم يعد قادرا على قيادة الانطلاق الاقتصادي في وقت نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى في البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد ثروات الشعوب ولم تعد تقدر الرأسمالية المحلية على المنافسة إلا من وراء اسوار الحماية الجمركية العالية التي تدفعها الجماهير أو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفي اثرها وتتحول إلى ذيل لها وتجر اوطانها وراءها إلى هذه الهاوية الخطيرة .
- إن العمل من أجل زيادة الثروة قاعدة الوطنية لا يمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة التي لا يحركها غير دافع الربح الاناني . لذلك كان من الضروري أن يتم الانطلاق الاقتصادي في الوطن العربي بشروط ثلاثة :

١- تجميع المدخرات الوطنية .

٢- وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات .

٣- وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

وهدف التخطيط في المجتمع الاشتراكي هو :

١- تحقيق التنمية المتوازنة للاقتصاد في كافة القطاعات المختلفة .

٢- تلبية الحاجات العامة والخاصة بالنسبة للمجتمع والفرد .

٣- التوزيع العادل للثروة القومية .

٤- أن يكفل للعمال اشتراك ايجابي في الادارة يصاحبه اشتراك حقيقي في ارباح الانتاج مع وضع حد أدنى للاجور يكفل الحياة الكريمة للانسان العامل .

- لذلك كان من الضروري سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة وهي في الوقت نفسه طريق الديمقراطية بكل اشكالها - السياسية والاجتماعية - وهذا لا يستلزم بالضرورة تأميم كل وسائل الانتاج ولا الغاء الملكية الخاصة أو المساس بحق الارث الشرعي المترتب عليها وانما يمكن الوصول إلى ذلك بطريقين :

اولهما : خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

ثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معا .

- إن التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريق الوحيد الذي يضمن استخدام جميع الموارد القومية المادية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وإنسانية لكي تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لها حياة الرفاهية .

إن هذا التخطيط ضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ثم هو في الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل ومد هذه الخدمات إلى المناطق التي افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذي فرضته انانية الطبقات المتحكمة المستعلية على الشعب المناضل .

- إن تنظيم الانتاج مطالب بأن يدرك أن غاية الانتاج هي توسيع نطاق الخدمات وإن الخدمات بدورها قوة دافعة لعجلات الانتاج . وإن هذا التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية التخطيط وعلى لا مركزية التنفيذ لضمان وضع برامج الخطة في يد كل جموع الشعب وافراده .
- إن الملكية الخاصة ورأس المال الخاص يجب أن يوضعا في الموضع الذي لا يسمح بقيام الاقطاع أو الاحتكار أو الاستغلال ، كما أن رأس المال الخاص يجب أن يخضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه في ذلك شأن القطاع العام . وهذه السلطة هي التي تشرع له وهي التي توجهه على ضوء احتياجات الشعب . كما ان هذه السلطة هي التي تقضي على نشاطه إذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف .
- إن التطبيق العربي للاشتراكية في مجال الزراعة يهدف أساسا إلى تحرير الفلاحين من الاستغلال والسيطرة ويكون ذلك :

١- بتحديد حد اعلى للملكية الزراعية يقضي على الاقطاع واستغلال الفلاحين ويمنع قيامه من جديد.
٢- زيادة انتاجية الأرض باستعمال الطرق والوسائل العلمية والفنية .
٣- تنظيم الاستثمار الفردي والجماعي . . التنظيم الذي يكفل العدالة في توزيع ثمار الأرض .

وفي ختام هذه المقومات . . .

فإن الشعب العربي الذي يعيش في المنطقة التي نزلت فيها رسالات السماء يؤمن برسالة الدين ويتخذ من القوة الروحية التي تزوده بها الاديان دافعا للنضال الشعبي لتحقيق ذاته وبلوغ اهدافه .

ويجب أن يثبت في تقديرنا أن الدين مقوم أساسي من المقومات التي يبنى عليها المجتمع العربي حياته ومستقبله جنبا إلى جنب مع كل المقومات المادية الأخرى التي يحرص عليها الدين ولا يعارضها . وإن هذا الشعب يملك من ايمانه بانه وثقته بنفسه ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق مبادئه وامانيه .

بناء الدولة الاتحادية واختصاصاتها

وقد تم بعون الله وتوفيقه الاتفاق على المبادئ الرئيسية التالية :

١- أن تقوم دولة اتحادية باسم " الجمهورية العربية المتحدة " على أساس الاتحاد الحر بين كل من مصر وسورية والعراق وتكون اسماء الاعضاء بالدولة الاتحادية " القطر المصري " و" القطر السوري " و" القطر العراقي " .
٢- أن يكون لكل جمهورية عربية مستقلة تؤمن بمبادئ الحرية والاشتراكية والوحدة الحق في أن تنضم إلى هذه الدولة بإرادة شعبية حرة ويتم الانضمام بعد موافقة السلطة الدستورية في الدولة الاتحادية .
٣- أن تكون السيادة الدولية الكاملة للدولة الاتحادية .

٤- أن يكون لمواطني الدولة الاتحادية جنسية واحدة هي الجنسية العربية يتمتع بها كل من يتمتع وقت قيام الدولة بجنسية الاقطار الاعضاء وتنظم احكامها بقانون اتحادي .
٥- أن تكون السيادة في الدولة الاتحادية للشعب يمارسها طبقا للدستور .
٦- أن يكون الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .
٧- أن يكون علم الدولة علم الجمهورية العربية المتحدة الحالي وفيه ثلاث نجوم بدلا من نجمتين وتزداد نجمة كلما انضمت دولة إلى الدولة الاتحادية .
٨- أن تكون عاصمة الدولة القاهرة .
٩- أن تختص سلطات الدولة الاتحادية بالشؤون الاتية :-

- السياسة الخارجية بكل جوانبها بما فيها التمثيل الخارجي والمعاهدات مع الدول والهيئات الدولية على أن تنظم القوانين الاتحادية بقاء بعض الشؤون التجارية والثقافية بصفة مؤقتة تتولاها سلطات الاقطار .
- الدفاع والأمن القومي باعتبار القوات المسلحة بالدولة الاتحادية جزء من الشعب وولاؤها للشعب ولا تأتمر إلا باوامره عن طريق السلطات الدستورية المختصة على النطاق القومي الاتحادي . ويدخل في شؤون الدفاع والأمن القومي موضوعات الحرب والسلم واعداد القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية وتدريبها واستخدامها ومجلس الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة والقيادات العسكرية بالاقطار على أن يوكل امرها خلال الفترة المناسبة لكل قطر أثناء فترة الانتقال ، حسبما يجري عليه الاتفاق . وكذلك الموضوعات المتعلقة بالصناعات الحربية ومؤسسات الأمن القومي وحالات اعلان الطوارئ والاحكام العرفية والحالات الخاصة التي تمنح فيها السلطات المحلية للاقطار حق استخدام القوات المسلحة بتفويض من سلطات الاتحاد .
- المالية والخزانة : وتتناول الضرائب الاتحادية ، وميزانية الاتحاد ، وإصدار اذونات الخزانة أو السندات الاتحادية لتمويل المشروعات الاتحادية ، والقروض الخارجية والداخلية وكذلك القوانين والسياسة الجمركية مستهدفة تكوين وحدة جمركية وسوق عربية مشتركة تتطور إلى سوق عربية موحدة .
- الاقتصاد والتخطيط الاقتصادي والتنمية : وتتناول التخطيط الاقتصادي في شؤون الصناعة والزراعة والتجارة والمواصلات والتنسيق بين خطط التنمية في الاقطار ورسم السياسة الاقتصادية والتبادل التجاري ، والشؤون المصرفية ، وتنظيم العلاقات بالمؤسسات الاقتصادية الدولية ، وشؤون العملة وتنظيم استغلال مصادر الثروات الطبيعية .
- الاعلام والثقافة : وتتناول انشاء جهاز اتحادي مركزي يقوم على تخطيط الشؤون الاعلامية في اقطار الاتحاد ، على أن يكون التنفيذ الاعلامي اتحاديا في بعضه وقطريا في بعضه الآخر ، وانشاء مجلس أو مجالس عليا تعمل على تخطيط ورسم السياسة العامة للتربية والتعليم والبحث العلمي والثقافة والفنون في الاتحاد بما يضمن وحدة الفكر والاتجاه القومي العربي الوحدوي والاعداد الروحي والعلمي والأخلاقي للاجيال الصاعدة .
- العدل وتنسيق القوانين : وتتناول وضع أسس موحدة للعدالة في اقطار دولة الاتحاد وتقنين القوانين (مثل قوانين العقوبات والقانون المدني والقانون التجاري وقانون الاجراءات وقوانين

العمل والتأمينات الاجتماعية . . . الخ) والمبادئ الأساسية والتنسيق بينها بغية الوصول إلى توحيدها على مراحل . هذا إلى جانب القضاء الاتحادي .

- المواصلات الاتحادية : وتتناول تنظيم شؤون المواصلات الاتحادية والمشتركة ، البرية والبحرية والجوية ، والبريد والبرق والهاتف واللاسلكي والارصاد على المستوى الاتحادي.
- الشؤون الأخرى : وتتناول المشروعات المشتركة بين الاقطار ، والسلطات الاستثنائية أثناء الحرب والطوارئ ، والفصل فيما يقع بين الاقطار من خلاف ، وتشكيل المجالس المشتركة لأنواع الخدمات المختلفة في حدود التشريعات الاتحادية على أن تلتزم الاقطار بتنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية في كل ما يتعلق بهذه الشؤون .

١٠- تختص الاقطار بجميع السلطات التي لا تدخل في اختصاص الدولة الاتحادية . ويمكن تفويض الاقطار بقانون اتحادي في ممارسة بعض اختصاصات السلطات الاتحادية لأجل معين وفي هذه الحالة يكون لسلطات الاتحاد الاشراف على السلطات في الاقطار عند مباشرة هذه الاختصاصات. كما يمكن الاتفاق على أن يوكل إلى هذه السلطات أمر تنفيذ بعض القوانين الاتحادية .

المؤسسات الدستورية للدولة الاتحادية

كما تم الاتفاق على أن تكون مؤسسات الدولة الاتحادية والعلاقات بينهما وفقا لما يلي : (ولما هو وارد بالملحق " ب " المرفق بهذا الاعلان)

أولا – مجلس الأمة :

١- هو اعلى هيئة لسلطة الدولة في الجمهورية العربية المتحدة .

٢- هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية .

٣- يتكون مجلس الأمة من مجلسين :

أ - مجلس النواب : ويتكون من عدد من الاعضاء بنسبة عدد السكان في كل قطر ، وينتخب انتخابا حرا مباشرا وبالاقتراع السري العام . ومدة العضوية فيه ٤ سنوات .

ب- مجلس الاتحاد : ويتكون من عدد متساو من الاعضاء من كل قطر وينتخب بالطريقة التي يحددها الدستور الاتحادي ومدة العضوية فيه ٤ سنوات .

ويكون عدد اعضائه ١/٤ عدد اعضاء مجلس النواب على الاقل ، ١/٣ عدده على الأكثر .

٤- ينتخب مجلس الأمة رئيس الجمهورية ونواب الرئيس (بالطريقة التي يحددها الدستور) .

٥- يناقش كل من المجلسين المسائل الأساسية الخاصة بسياسة الدولة الداخلية والخارجية وخطط التنمية ، ويتخذ القرارات بشأنها .

٦- لرئيس الجمهورية ولكل من اعضاء المجلسين حق اقتراح القوانين (ويبين الدستور الاجراءات والنسب الخاصة بذلك) .

٧- لا يصدر قانون إلا إذا اقره كل من المجلسين ، وإذا اختلف الرأي بين المجلسين بالنسبة لقانون يعرض على لجنة توفيق مكونة من عدد متساو من المجلسين .

٨- يصدر رئيس الجمهورية القوانين بعد اقرارها من المجلسين ، وله أن يرد القانون خلال مدة يحددها الدستور إلى كل من المجلسين فإذا اقر منهما باغلبية ٣/٤ الاعضاء ككل ، اعتبر قانونا وأصدر .

٩- لكل عضو من المجلسين أن يوجه إلى رئيس الوزراء والى الوزراء اسئلة واستجوابات (وينظم الدستور والقانون الاتحادي طريقة ذلك) .

١٠- مجلس الوزراء مسؤول مسؤولية ثقة أمام مجلس الأمة ويكون منح الثقة أو سحبها بالاغلبية المطلقة لمجموع اعضاء مجلس الأمة .

١١- يكون حل أي من المجلسين أو كليهما بقرار من رئيس الجمهورية .

١٢- يختص مجلس الأمة بنظر طلبات انضمام كل دولة جديدة إلى الاتحاد وتكون الموافقة باغلبية ٣/٤ كل مجلس على حدة .

١٣- يتم تعديل الدستور الاتحادي باغلبية ٣/٤ كل مجلس على حدة .

١٤- دساتير الاقطار يجب ألا تتعارض مع دستور الاتحاد ويتفق عليها قبل عرض دستور الاتحاد على الاستفتاء .

١٥- يكون تعديل دستور القطر بواسطة المجلس التشريعي بالقطر بالطريقة التي يحددها الدستور ولا تصبح هذه التعديلات نافذة إلا إذا اقرتها المجالس الاتحادية باغلبية ٣/٤ كل مجلس على حدة.

ثانيا - رئيس الجمهورية :

١- رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية الذي ينتخبه مجلس الأمة ليمثل سلطة الدولة .

٢- كل مواطن في الدولة تتوافر فيه الشروط لانتخابه عضو في مجلس الأمة يجوز انتخابه رئيسا للجمهورية ، ويعلن انتخاب المرشح إذا حصل على ثلثي اصوات جميع اعضاء مجلس الأمة . فإذا لم يحصل على هذه الاصوات فيعاد الانتخاب . ويعلن انتخاب المرشح إذا حصل على الاغلبية المطلقة لمجموع عدد اعضاء مجلس الأمة . وينظم الدستور باقي الاحكام الخاصة بالانتخاب .

٣- مدة الرئاسة ٤ سنوات وإذا انتهت المدة في فترة تجديد مجلس الأمة ، يستمر الرئيس في ممارسة سلطاته حتى يتم تجديد مجلس الأمة واختيار الرئيس الجديد .

٤- الرئيس هو القائد الاعلى للقوات المسلحة ويرأس مجلس الدفاع القومي .

٥- يحدد الدستور اختصاصات رئيس الجمهورية ولكنه على وجه الخصوص :

أ - يمثل الدولة .

ب - يصدر القوانين .

جـ - يقترح القوانين .

د - يعترض على القوانين .

هـ - يعين رئيس الوزراء والوزراء الذين يجب أن يحوزوا ثقة مجلس الأمة ويقبل استقالتهم.

و - يعين الضباط ويعزلهم ويرقي قواد القوات المسلحة .

ز - يعين قضاة المحكمة الاتحادية العليا .

ح - يعين كبار موظفي الاتحاد في الحالات التي ينص عليها القانون .

نواب الرئيس :

١- ينتخب ٣ نواب للرئيس " واحد عن كل قطر " بنفس الطريقة التي ينتخب بها رئيس الجمهورية، وفي نفس الوقت .
٢- يعاون نواب الرئيس ، الرئيس في اعماله ، وله أن ينيبهم عنه أو يفوضهم بعض اختصاصاته ويستشيرهم في الأعمال الموكولة إليه .
٣- ينظم الدستور باقي الاحكام الخاصة بنواب الرئيس .

مجلس الوزراء :

١- يتكون مجلس الوزراء من رئيس مجلس الوزراء والوزراء .
٢- مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون عن اعمالهم أمام مجلس الأمة .
٣- يتولى رئيس الوزراء والوزراء مناصبهم ما داموا محل ثقة الرئيس .
٤- يتولى مجلس الوزراء الاتحادي تنظيم وتنفيذ مهام الدولة الاتحادية ويصدر القرارات اللازمة لذلك (حسب الدستور والقوانين الاتحادية) .
٥- تقدم الوزارة بعد تعيينها برنامجا إلى مجلس الأمة للموافقة عليه .
٦- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية الاحكام الخاصة بمجلس الوزراء والوزارات ومؤسسات الحكومة الأخرى المختلفة .
٧- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية الاحكام الخاصة بالوزراء .

ثالثا - السلطة القضائية :

١- تكون للاتحاد محكمة عليا تسمى " المحكمة الاتحادية العليا " تنشأ بمقتضى احكام الدستور بقانون اتحادي .
٢- يختار مجلس الأمة اعضاء المحكمة الاتحادية العليا بناء على ترشيح رئيس الجمهورية من بين رجال القضاء والقانون .
٣- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية اختصاصات " المحكمة الاتحادية العليا " وتوفير الحصانة الخاصة باعضاء المحكمة ومدة تعيينهم وحالات اعفائهم .

كما تم الاتفاق على أن تكون الاجهزة في الاقطار :

أولا - رئيس القطر :

١- ينتخبه المجلس التشريعي للقطر لمدة ٤ سنوات ويوافق عليه رئيس الجمهورية .
٢- يتولى الاختصاصات التي يحددها الدستور الاتحادي ودساتير الاقطار .
٣- يعين وزارة القطر ويقبل استقالتها .

ثانيا - المجلس التشريعي للقطر :

١- يكون لكل قطر مجلس تشريعي منتخب انتخابا حرا مباشرا وسريا .
٢- يحدد الدستور اختصاصات المجلس التشريعي .
٣- يصدر المجلس التشريعي بالقطر التشريعات الخاصة بالقطر .
٤- يعدل دستور القطر بالطريقة التي يحددها الدستور ، ولا تصبح هذه التعديلات نافذة إلا بعد اقرارها بالاغلبية الخاصة لكل من مجلس النواب ومجلس الاتحاد .

٥- يناقش الوزارة والوزراء ويسأل ويستجوب الوزراء بالقطر ويسحب الثقة من الوزارة بالطريقة التي يحددها الدستور .

ثالثا – وزارة القطر :

١- تكون لكل قطر وزارة مكونة من رئيس وزراء ووزراء .

٢- وزارة القطر مسؤولة أمام المجلس التشريعي بالقطر ويجب أن تحوز ثقته .

٣- ينظم الدستور حالات سحب الثقة من الوزارة .

٤- يبين الدستور والقوانين اختصاصات الوزارات وطريقة عملها والاحكام الخاصة بالوزراء.

رابعا – القضاء بالقطر :

ينظم دستور القطر القضاء بالقطر ويضمن له استقلاله وحصانته . وقد اتفق على أن تتبع في مرحلة الانتقال الاحكام الانتقالية التالية :-

- في دولة الاتحاد :

١- يستفتى على دستور الاتحاد وعلى رئيس الجمهورية في مدة اقصاها خمسة أشهر من تاريخ اعلان هذا البيان .

٢- تعتبر دولة الاتحاد (الجمهورية العربية المتحدة) قائمة دستوريا عند اعلان نتائج الاستفتاء .

٣- تستكمل المؤسسات الدستورية الاتحادية جميع عناصرها التي نص عليها الدستور في مدة اقصاها ٢٠ شهرا من تاريخ اعلان الاستفتاء وتنتهي بذلك فترة الانتقال .

٤- لكل قطر أن يقيم قبل هذا الموعد ما يراه من المؤسسات الدستورية الخاصة به تمهيدا لقيام المؤسسات الاتحادية بشكل كامل خلال فترة الانتقال . وينظم بتشريع اتحادي دستورية مؤسسات الاقطار التي تقوم خلال هذه المدة .

٥- تتفق الدول الاعضاء على برنامج استكمال توحيد المؤسسات الاتحادية ، العسكرية أو الخارجية أو التشريعية أو الاقتصادية أو الثقافية . . . الخ حتى يمكن أن ينص على هذا البرنامج في مادة انتقالية من مواد الدستور .

٦- يتولى جميع السلطات التشريعية والتنفيذية في دولة الاتحاد خلال فترة الانتقال مجلس رئاسة يرأسه رئيس الجمهورية ويكون نواب الرئيس اعضاء فيه .

٧- تشكيل مجلس الرئاسة :

يشكل مجلس الرئاسة من عدد متساو من الاعضاء من كل قطر من الاقطار .

٨- يختار اعضاء مجلس الرئاسة بمعرفة الجهات التي لها السلطة التشريعية في الدول الاعضاء عند قيام الاتحاد .

٩- يعين رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء والوزراء ويعفيهم من مناصبهم .

١٠- تكون قرارات المجلس باغلبية اعضائه .

١١- لرئيس الجمهورية حق الاعتراض على أي قرار أو قانون يصدره مجلس الرئاسة .

١٢- يختص مجلس الرئاسة بالآتي :-

أ - تعيين نواب رئيس الجمهورية (نائبا من كل قطر) وذلك بالاتفاق مع الجهة التي لها سلطة التشريع في القطر أثناء فترة الانتقال .

ب- يعين رئيس كل قطر بالاتفاق مع الجهة التي لها سلطة التشريع في القطر أثناء فترة الانتقال .
جـ- تعيين مجلس الدفاع القومي ومتابعة اعماله .
د - رسم السياسة العامة للدولة وتخطيطها وتكليف الوزارة بتنفيذها .
هـ- تنسيق المصالح العامة بين الاقاليم .
و - تعيين المجالس العليا التي جاء ذكرها في المبادئ العامة .
١٣- الوزارة الاتحادية تشكل من :
أ - رئيس الوزراء .
ب - وزارة الخارجية .
جـ - وزارة الدفاع .
د - وزارة الاعلام والارشاد القومي والثقافة .
هـ - وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي .
و - وزارة الخزانة والمالية .
ز - وزارة الاقتصاد والتخطيط الاقتصادي (وتضاف إليها أعمال المواصلات) .
ح - وزارة العدل .
ط - وزارة الدولة .
١٤- ويجوز بقانون اتحادي انشاء وزارات أخرى .
١٥- كما يجوز عمل اجتماعات مشتركة للوزارة الاتحادية مع مجلس الرئاسة .
كما اتفق على اتباع الاحكام التالية :-
١- تبقى كل التشريعات المعمول بها في أي قطر سارية المفعول فيه إلى أن يتم تعديلها أو الغاؤها من السلطة الدستورية المختصة .
٢- المعاهدات والاتفاقيات التي سبق أن ابرمتها حكومة أي قطر تبقى سارية المفعول في نطاق القطر الذي ابرمها .
٣- تبقى كل المؤسسات والمصالح الحكومية الحالية قائمة على عملها وفق اللوائح والنظم والموجودة الآن إلى أن يتم عمل انظمة جديدة أو تعديلها .
٤- إلى أن يتم الاستفتاء على الدستور الاتحادي تقوم الدول الاعضاء بتكوين اللجان والهيئات حتى يكون تكوينها وبدؤها في العمل سبيلا للتمهيد وللقيام الصحيح للمؤسسات الاتحادية عند قيام الوحدة .
أ - قيادة عسكرية موحدة .
ب - لجنة للشؤون الخارجية .
جـ - لجنة للتنسيق الاقتصادي والسوق العربية المشتركة .
د - أي لجان أخرى .
وقد ارفق بهذا الاعلان ملحق في شأن المؤسسات الدستورية وبناء الدولة الاتحادية والعلاقات فيما بينها ، ويعتبر مكملا لهذا الاعلان وجزءا لا يتجزأ منه .

صدر في القاهرة في يوم الاربعاء ٢٣ من ذي القعدة ١٣٨٢ هـ الموافق ١ من ابريل (نيسان) ١٩٦٣ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسات الدولة الاتحادية والعلاقات بينها

أولا : مجلس الأمة :

١- هو اعلى هيئة لسلطة الدولة في الجمهورية العربية المتحدة .

٢- هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية .

٣- يتكون مجلس الأمة من مجلسين :

أ - مجلس النواب :

ويتكون من عدد من الاعضاء بنسبة عدد السكان في كل قطر وينتخب انتخابا حرا مباشرا وبالاقتراع السري العام .

ب - مجلس الاتحاد :

ويتكون من عدد متساو من الاعضاء من كل قطر . وينتخب انتخابا حرا مباشرا بالاقتراع السري العام . ومدة العضوية فيه ٤ سنوات .

ويكون عدد اعضاؤه ٤/١ عدد اعضاء مجلس النواب على الاقل ، ٣/١ عدده على الأكثر .

٤- شروط العضوية في المجالس ، وحالات خلو المكان والاجراءات الداخلية في هذه المجالس تحدد في الدستور والقوانين الاتحادية .

٥- لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب أو مجلس الاتحاد أو المجالس التشريعية في الاقطار.

٦- لا يؤاخذ اعضاء المجالس عما يبدون من الأفكار والاراء عند ادائهم لاعمالهم النيابية ، وينص الدستور على الحصانات الخاصة باعضاء المجالس .

٧- مكان انعقاد المجالس الاتحادية ، عاصمة دولة الاتحاد ، ويجوز جعل مكان انعقادها في جهة أخرى بقانون اتحادي ، كما يجوز عند الضرورة دعوتها للانعقاد في أية جهة أخرى بمرسوم اتحادي . واجتماع المجالس في غير المكان القانوني لا يكون شرعيا ، وتعتبر قراراته باطلة حكما .

٨- دورات انعقاد المجالس تحدد في الدستور وتكون الدعوة للدورة من رئيس الجمهورية وإذا لم تدع تجتمع بحكم الدستور في اليوم المحدد .

٩- يجوز أن ينعقد أي مجلس في دورة غير عادية ، بناء على طلب رئيس الجمهورية أو بناء على طلب ٤/١ الاعضاء ، ويعلن رئيس الجمهورية في الاجتماع غير العادي .

١٠- يجتمع مجلس الأمة في الاحوال التي ينص عليها الدستور .

١١- يناقش كل من المجلسين المسائل الأساسية الخاصة بسياسة الدولة الداخلية والخارجية وخطط التنمية ، ويتخذ القرارات بشأنها .

١٢- لرئيس الجمهورية ولكل من اعضاء المجلسين حق اقتراح القوانين ، ويبين الدستور الاجراءات والنسب الخاصة بذلك .

١٣- لا يصدر قانون إلا إذا اقره كل من المجلسين ، وإذا اختلف الرأي بين المجلسين بالنسبة لقانون ، يعرض على لجنة توفيق مكونة من عدد متساو من المجلسين ، على أن يراعى في العدد المختار من مجلس النواب نفس التكوين النسبي للمجلس . فإذا وصلت اللجنة إلى رأي يعاد عرض القانون (أو القانون بعد تعديله) إلى كل من المجلسين . أما إذا لم تصل اللجنة إلى رأي ، أو إذا لم يوافق عليه أحد المجلسين فإن القانون يؤجل عرضه إلى دورة تالية (أو فترة انعقاد تالية) .

١٤- يصدر رئيس الجمهورية القوانين بعد اقرارها من المجلسين ، وله أن يرد القانون خلال مدة يحددها الدستور إلى كل من المجلسين ، فإذا اقر منهما باغلبية ٣/٤ الاعضاء ككل ، اعتبر قانونا وأصدر .

١٥- لا يجوز لأي مجلس أن يتخذ قرارا إلا إذا حضر الجلسة اغلبية اعضائه ، وفي غير الحالات التي تشترط فيها اغلبية خاصة تصدر القرارات بالاغلبية المطلقة للحاضرين .

١٦- لكل عضو من اعضاء المجلسين أن يوجه إلى رئيس الوزراء والى الوزراء اسئلة واستجوابات (وينظم الدستور والقانون الاتحادي طريقة ذلك) .

١٧- مجلس الوزراء مسؤول مسؤولية ثقة أمام مجلس الأمة ، ويكون منح الثقة أو سحبها بالاغلبية المطلقة لمجموع اعضاء مجلس الأمة .

١٨- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية حالات جواز الجمع بين عضوية المجالس والأعمال العامة .

١٩- يكون حل أي من المجلسين أو كليهما بقرار من رئيس الجمهورية .

٢٠- لرئيس الجمهورية حق الكلام في مجلس الأمة أو في مجلس النواب أو في مجلس الاتحاد ، كلما طلب ذلك ، وله أن يوجه لها الرسائل أو التقارير .

٢١- لرئيس الوزراء والوزراء حق الكلام في أي مجلس ، والاشتراك في المناقشات . (وينظم الدستور ذلك) .

٢٢- يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية أي من المجلسين .

٢٣- ينتخب مجلس الأمة رئيس الجمهورية ونواب الرئيس (بالطريقة التي يحددها الدستور) .

٢٤- يوافق مجلس الأمة على انضمام عضو جديد إلى الاتحاد ، على أساس موافقة اغلبية ٣/٤ كل من المجلسين على حدة .

٢٥- يتم تعديل الدستور الاتحادي باغلبية ٣/٤ اعضاء كل مجلس على حدة .

٢٦- دساتير الاقطار يجب ألا تتعارض مع دستور الاتحاد ويتفق عليها قبل عرض دستور الاتحاد على الاستفتاء .

٢٧- يكون تعديل دستور القطر بواسطة المجلس التشريعي بالقطر بالطريقة التي يحددها الدستور ولا تصبح هذه التعديلات نافذة إلا إذا اقرتها المجالس الاتحادية باغلبية ٣/٤ كل مجلس على حدة .

٢٨- يصدق كل من المجلسين على المعاهدات بالطريقة التي ينظمها الدستور والقانون .

٢٩- لمجلس الأمة سلطة اعلان الحرب (حسب الدستور) .

٣٠- ينظم الدستور حالات اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو عدم الولاء بناء على اقتراح نسبة معينة من مجلس الأمة .

٣١- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية محاكمة الوزراء .

٣٢- في فترات عدم انعقاد المجالس التشريعية يجوز أن يقوم مجلس رئاسة لمجلس الأمة ينتخبه مجلس الأمة من اعضائه (بالطريقة التي يحددها الدستور) باصدار قوانين على أن يصدق عليها المجلسان عند اجتماعهما .

ثانيا : رئيس الجمهورية

١- رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية الذي ينتخبه مجلس الأمة ليمثل سلطة الدولة .

٢- كل مواطن في الدولة تتوافر فيه الشروط لانتخابه عضوا في مجلس الأمة يجوز انتخابه رئيسا للجمهورية ، ويعلن انتخاب المرشح إذا حصل على ثلثي اصوات جميع اعضاء مجلس الأمة فإذا لم يحصل على هذه الاصوات فيعاد الانتخاب ويعلن انتخاب المرشح إذا حصل على الاغلبية المطلقة لمجموع عدد اعضاء مجلس الأمة ، وينظم الدستور باقي الاحكام الخاصة بالانتخاب .

٣- مدة الرئاسة ٤ سنوات وإذا انتهت المدة في فترة تجديد مجلس الأمة ، يستمر الرئيس في ممارسة سلطاته حتى يتم تجديد مجلس الأمة واختيار الرئيس الجديد .

٤- الرئيس هو القائد الاعلى للقوات المسلحة ويرأس مجلس الدفاع القومي .

٥- يحدد الدستور اختصاصات رئيس الجمهورية ولكنه على وجه الخصوص :

أ - يمثل الدولة في العلاقات الخارجية ويرسل ويعتمد المبعوثين السياسيين ويصدق على المعاهدات الدولية .

ب - يستقبل ويعتمد اوراق المبعوثين السياسيين .

جـ - يدعو ويفض دورات انعقاد مجلس النواب والاتحاد .

د - يعين رئيس الوزراء والوزراء الذين يجب أن يحرزوا ثقة مجلس الأمة .

هـ - يقبل استقالة رئيس الوزراء والوزراء من مناصبهم .

و - يصدر القوانين التي يقرها المجلسان .

ز - يقترح القوانين .

ح - يعترض على القوانين .

ط - يلقي البيانات ويرسل الرسائل والتقارير لمجلس الأمة أو لأي مجلس .

ي - يعين الضباط ويعزلهم ويرقي قواد القوات المسلحة (حسب الدستور والقوانين الاتحادية).

ك - يكون له حق حضور ورئاسة جلسات مجلس الوزراء وطلب التقارير منه ومن اعضاء الوزارة منفردين ومناقشة الشؤون التي يقتضي العمل أن تناقش مع الوزارة واعضائها .

ل - يعلن حالة الطوارئ (حسب ما ينص الدستور) .

م - يعلن الحرب (حسب ما ينص الدستور) .

ن - يعين كبار موظفي دولة الاتحاد في الحالات التي ينص عليها القانون .

س - يضع بالاشتراك مع الوزارة السياسة العامة لشؤون الاتحاد .

ع - يعين قضاة المحكمة الاتحادية العليا (حسب ما ينص الدستور والقوانين الاتحادية) .

ف - حق العفو الخاص .
٦- لا يتولى رئيس الجمهورية أي منصب في حكومة قطر أو يكون عضوا في أي مجلس تشريعي .
٧- ينظم الدستور حالات خلو منصب رئيس الجمهورية .

نواب الرئيس :

١- ينتخب ٣ نواب للرئيس (واحد عن كل قطر) بنفس الطريقة التي ينتخب بها رئيس الجمهورية، وفي نفس الوقت .
٢- يعاون نواب الرئيس ، الرئيس في اعماله ، وله أن ينيبهم عنه أو يفوضهم بعض اختصاصاته ، ويستشيرهم في الأعمال الموكولة إليه .
٣- لا يتولى نائب رئيس الجمهورية أي منصب في حكومة قطر ولا يكون عضوا في أي مجلس تشريعي .
٤- ينظم الدستور باقي الاحكام الخاصة بنواب الرئيس .

مجلس الوزراء :

١- يتكون مجلس الوزراء من رئيس مجلس الوزراء والوزراء .
٢- مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون عن اعمالهم أمام مجلس الأمة .
٣- يتولى رئيس الوزراء والوزراء مناصبهم ما داموا محل ثقة الرئيس .
٤- يتولى مجلس الوزراء الاتحادي تنظيم وتنفيذ مهام الدولة الاتحادية ويصدر القرارات اللازمة لذلك (حسب الدستور والقوانين الاتحادية) .
٥- تقدم الوزارة بعد تعيينها برنامجا إلى مجلس الأمة للموافقة عليه .
٦- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية الاحكام الخاصة بمجلس الوزراء والوزارات ومؤسسات الحكومة الأخرى المختلفة .
٧- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية الاحكام الخاصة بالوزراء .

ثالثا : السلطة القضائية .

١- تكون للاتحاد محكمة عليا تسمى " المحكمة الاتحادية العليا " تنشأ بمقتضى احكام الدستور بقانون اتحادي .
٢- للدولة الاتحادية أن تنشئ محاكم اتحادية أخرى وتنظم بقوانين اتحادية .
٣- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية اختصاصات " المحكمة الاتحادية العليا " .
٤- يختار مجلس الأمة اعضاء المحكمة الاتحادية العليا بناء على ترشيح رئيس الجمهورية من بين رجال القضاء والقانون . (حسب ما ينص عليه الدستور والقوانين الاتحادية) .
٥- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية توفير الحصانة الخاصة باعضاء المحكمة ومدة تعيينهم وحالات اعفائهم .

الاجهزة في الاقطار :

أولا : رئيس القطر

١- ينتخبه المجلس التشريعي للقطر لمدة ٤ سنوات ويوافق عليه رئيس الجمهورية . (وينظم الدستور طريقة الترشيح والانتخاب) .

٢- يتولى رئيس القطر الاختصاصات التي يحددها الدستور الاتحادي ودساتير الاقطار .
٣- هو الذي يعين وزارة القطر ويقبل استقالتها .

ثانيا : المجلس التشريعي للقطر

١- يكون لكل قطر مجلس تشريعي ينتخب انتخابا حرا مباشرا وسريا .
٢- يحدد الدستور اختصاصات المجلس التشريعي .
٣- يصدر المجلس التشريعي بالقطر التشريعات الخاصة بالقطر .
٤- يعدل دستور القطر بالطريقة التي يحددها الدستور ، ولا تصبح هذه التعديلات نافذة إلا بعد اقرارها باغلبية ٤/٣ كل من مجلس النواب ومجلس الاتحاد .
٥- يناقش الوزارة والوزراء ويسأل ويستجوب الوزراء بالقطر ويسحب الثقة من الحكومة بالطريقة التي يحددها الدستور .
٦- يحل المجلس التشريعي في القطر كالاتي :
أ - بناء على قرار من رئيس القطر .
ب - بقرار من رئيس الجمهورية بناء على قرار من المجلس الاتحادي باغلبية ٣/٢ الاعضاء .

ثالثا : وزارة القطر :

١- تكون لكل قطر وزارة مكونة من رئيس وزراء ووزراء .
٢- وزارة القطر مسؤولة أمام المجلس التشريعي بالقطر ويجب أن تحوز ثقته .
٣- ينظم الدستور حالات سحب الثقة من الوزارة .
٤- يبين الدستور والقوانين اختصاصات الوزارات وطريقة عملها والاحكام الخاصة بالوزراء.

رابعا : القضاء بالقطر :

ينظم دستور القطر وقوانينه القضاء بالقطر ويضمن له استقلاله وحصانته .

الاحكام الانتقالية

أولا : في دولة الاتحاد

١- يستفتى على دستور الاتحاد وعلى رئيس الجمهورية في مدة اقصاها خمسة أشهر من تاريخ اعلان هذا البيان .
٢- تعتبر دولة الاتحاد (الجمهورية العربية المتحدة) قائمة دستوريا عند اعلان نتائج الاستفتاء .
٣- تستكمل المؤسسات الدستورية الاتحادية جميع عناصرها التي نص عليها الدستور في مدة اقصاها ٢٠ شهرا من تاريخ اعلان نتائج الاستفتاء وتنتهي بذلك فترة الانتقال .
٤- ولكل قطر أن يقيم قبل هذا الموعد ما يراه من المؤسسات الدستورية الخاصة به تمهيدا لقيام المؤسسات الاتحادية بشكل كامل خلال فترة الانتقال . وينظم بتشريع اتحادي دستورية المؤسسات القطرية التي تقوم خلال هذه المدة .
٥- يتولى جميع السلطات التشريعية والتنفيذية في دولة الاتحاد ، خلال فترة الانتقال ، مجلس رئاسة يرأسه رئيس الجمهورية ويكون نواب الرئيس اعضاء فيه .
٦- يشكل مجلس الرئاسة من عدد متساو من الاعضاء من كل قطر من الاقطار .

٧- يختار اعضاء مجلس الرئاسة بمعرفة الجهات التي لها السلطة التشريعية في الدول الاعضاء عند قيام الاتحاد .

٨- يعين رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء والوزراء ويعفيهم من مناصبهم .

٩- تكون قرارات المجلس باغلبية اعضائه .

١٠- لرئيس الجمهورية حق الاعتراض على أي قرار أو قانون يصدره مجلس الرئاسة .

١١- يختص مجلس الرئاسة بالآتي :

أ - تعيين نواب رئيس الجمهورية (نائبا من كل قطر) وذلك بالاتفاق مع الجهة التي لها سلطة التشريع في القطر أثناء فترة الانتقال .

ب - يعين رئيس لكل قطر بالاتفاق مع الجهة التي لها سلطة التشريع في القطر أثناء فترة الانتقال .

جـ - تعيين مجلس الدفاع القومي ومتابعة اعماله .

د - رسم السياسة العامة للدولة وتخطيطها وتكليف الوزارة بتنفيذها .

هـ - تنسيق المصالح العامة بين الاقاليم .

و - تعيين المجالس العليا التي جاء ذكرها في المبادئ العامة .

ثانيا : الوزارة الاتحادية

أ - رئيس الوزراء .

ب - الخارجية .

جـ - الدفاع .

د - الاعلام والارشاد القومي والثقافة .

هـ - التربية والتعليم العالي والبحث العلمي .

و - الخزانة والمالية .

ز - الاقتصاد ، والتخطيطي الاقتصادي (وتضاف إليها أعمال المواصلات) .

ح - العدل .

ط - وزراء الدولة .

١٢- ويجوز بقانون اتحادي انشاء وزارات أخرى .

١٣- يجوز عمل اجتماعات مشتركة للوزارة الاتحادية مع مجلس الرئاسة .

احكام عامة

١- تبقى كل التشريعات المعمول بها في أي قطر سارية المفعول في القطر الذي صدرت فيه إلى أن يتم تعديلها أو الغائها من السلطة الدستورية المختصة .

٢- المعاهدات والاتفاقيات التي سبق أن عقدتها حكومة أي قطر تبقى سارية المفعول في نطاق القطر الذي ابرمها .

٣- تبقى كل المؤسسات والمصالح الحكومية الحالية قائمة على عملها وفق اللوائح والنظم الموجودة الآن إلى أن يتم عمل انظمة جديدة أو تعديلها .

٤- تتفق الدول الاعضاء على برنامج استكمال توحيد المؤسسات الاتحادية ، العسكرية أو الخارجية أو التشريعية أو الاقتصادية أو الثقافية . . . الخ حتى يمكن أن ينص على هذا البرنامج في مادة انتقالية من مواد الدستور .

٥- إلى أن يتم الاستفتاء على الدستور الاتحادي تقوم الدول الاعضاء بتكوين اللجان والهيئات الاتية حتى يكون تكوينها وبدؤها في العمل سبيلا للتمهيد وللقيام الصحيح للمؤسسات الاتحادية عند قيام الوحدة .

أ - قيادة عسكرية موحدة .

ب - لجنة للشؤون الخارجية .

جـ - لجنة للتنسيق الاقتصادي والسوق العربية المشتركة .

د - أي لجان أخرى .

بناء الدولة والمؤسسات الدستورية

أولا : نقاط عامة

١- تقوم دولة اتحادية باسم " الجمهورية العربية المتحدة " على أساس الاتحاد الحر بين كل من مصر والعراق وسورية ، وتكون اسماء الاعضاء بالدولة الاتحادية " القطر المصري. القطر العراقي ، " القطر السوري " .

٢- لكل جمهورية عربية مستقلة تؤمن بمبادئ الحرية والاشتراكية والوحدة أن تنضم إلى هذه الدولة بإرادة شعبية حرة ، ويتم الانضمام بعد موافقة السلطة الدستورية المختصة في الدولة الاتحادية .

٣- للدولة الاتحادية دون سواها السيادة الدولية الكاملة .

٤- يتمتع بجنسية الدولة الاتحادية " الجمهورية العربية المتحدة " كل من يتمتع بجنسية البلاد الاعضاء وقت قيام الدولة الاتحادية أو وقت الانضمام إليها ، وتنظم بقانون اتحادي الاحكام الخاصة باكتساب جنسية الدولة الاتحادية وفقدها وكل ما يتعلق بها .

٥- السيادة للشعب ويمارسها وفقا للدستور .

٦- الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .

٧- العلم : علم الجمهورية العربية المتحدة الحالي ، وفيه ثلاثة نجوم بدلا من نجمتين ، وتزداد نجمة كلما انضمت دولة جديدة .

٨- الشعار : ينظم بقانون اتحادي .

٩- النشيد : ينظم بقانون اتحادي .

١٠- الجنسية : واحدة " عربي " وينظم شؤونها قانون اتحادي .

١١- العاصمة : القاهرة .

ثانيا : اختصاصات الدولة الاتحادية

تختص سلطات الدولة الاتحادية بالآتي :

١- السياسة الخارجية .

٢- الدفاع .

٣- الأمن القومي .
٤- المالية والخزانة (ميزانية ، جمارك . . . . الخ) .
٥- الاقتصاد والتخطيط الاقتصادي والتنمية .
٦- الاعلام والارشاد القومي (على المستوى الاتحادي) .
٧- التخطيط الثقافي .
٨- تخطيط التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي .
٩- العدل وتنسيق القوانين .
١٠- المواصلات الاتحادية .
١١- يمكن إضافة اختصاصات جديدة للاتحاد بالطريقة التي يبينها الدستور .

١- السياسة الخارجية

أ - التمثيل الخارجي بكل جوانبه " مع مراعاة الناحية الاقليمية في بعض النواحي كالتجارة والثقافة بقانون اتحادي ينظمها بالتدرج من الناحية الاقليمية إلى الناحية الاتحادية " .
ب- شؤون هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى .
جـ- المعاهدات مع الدول الاجنبية (ويمكن للاقطار أن تعقد بعض الاتفاقات التجارية بتصديق الدولة الاتحادية) .
د - تسليم المجرمين واللجوء السياسي .
هـ- إصدار جوازات السفر العربية والتأشيرات .
و - دخول الاجانب أراضي الدولة الاتحادية واقامتهم فيها وابعادهم عنها وفقا لما تنظمه القوانين الاتحادية .
ز - شؤون الجنسية وجميع الشؤون الخارجية الأخرى .

٢- الدفاع

" من المبادئ المقررة أن القوات المسلحة جزء من الشعب وولاؤها للشعب ولا تأتمر إلا بأوامره عن طريق السلطات الدستورية المختصة على النطاق القومي الاتحادي " .
أ - شؤون الحرب والسلم .
ب- اعداد القوات البرية والبحرية والجوية وتسليحها وتدريبها واستخدامها .
جـ- القيادة العسكرية (قيادة عسكرية واحدة مع لا مركزية محلية في السلطات للقيادة المحلية التابعة مباشرة للقيادة العامة) " على أن يوكل امرها لسلطات الاقطار خلال الفترة المناسبة لكل قطر أثناء فترة الانتقال " .
د - مجلس الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة والقيادات الاقليمية .
هـ- شؤون التعبئة العامة .
و - الصناعات الحربية .

٣- الأمن القومي

أ - مؤسسات الأمن القومي التي يتفق عليها في الدستور أو القوانين الاتحادية .
ب- اعلان الاحكام العرفية في الاحوال التي تتعرض فيها الدولة الاتحادية أو أحد الاقطار للخطر .
جـ- حالات الطوارئ التي تحدد بقانون اتحادي تفوض بمقتضاه السلطات الاقليمية في استخدام القوات المسلحة حتى تزول حالة الطوارئ .

٤- المالية والخزانة

أ - الضرائب الاتحادية .
ب- ميزانية الاتحاد (من الضرائب الاتحادية أو من مساهمة الاقطار بالطريقة وللاغراض التي يتفق عليها أو من القروض أو غيرها من الموارد) .
جـ- إصدار اذون خزانة أو سندات اتحادية لتمويل مشروعات اتحادية .
د - الاقتراض من الخارج أو من الداخل (ويحظر على الاقطار الاقتراض من الخارج إلا بموافقة الاتحاد) .
هـ- القوانين والسياسة الجمركية (تتدرج إلى تكوين وحدة جمركية وسوق عربية مشتركة).

٥- الاقتصاد والتخطيط الاقتصادي والتنمية

أ - مجلس اعلى للتخطيط .
ب- التخطيط الاقتصادي في شؤون الصناعة والزراعة والتجارة والمواصلات والتنسيق بين خطط التنمية في الاقطار .
جـ- مجلس اقتصادي اعلى لبحث الشؤون الاقتصادية المشتركة والتنسيق بينها وعلاقتها بالخارج .
د - سياسة الاقتصاد .
هـ- التبادل التجاري مع الخارج (تنظيمه ومعاهداته واتفاقياته) .
و - تنظيم التجارة بين اقطار الدولة الاتحادية .
ز - تنظيم الدفع بين اقطار الدولة الاتحادية ومع الخارج .
ح - العملة .
ط - الشؤون المصرفية الاتحادية .
ي - العلاقات بالمؤسسات الاقتصادية الدولية .
ك - الصناعات التابعة للاتحاد .
ل - المشروعات المشتركة .
م - الطاقة النووية ومصادر الثروات الطبيعية اللازمة لانتاجها .

٦- الاعلام والارشاد القومي على المستوى الاتحادي

أ - جهاز اتحادي مركزي للتخطيط الاتحادي للاعلام .
ب- التنفيذ الاعلامي بعضه مركزي وبعضه اقليمي .

٧- التخطيط الثقافي

أ - مجلس اعلى للفنون والاداب .
ب- الثقافة العربية ومكانها وصلاتها بالثقافات الأخرى .

٨- تخطيط التربية والتعليم
والتعليم العالي والبحث العلمي

أ - مجلس أو مجالس عليا للتربية والتعليم والبحث .
ب- السياسة العامة للتربية والتعليم والبحث .
جـ- المناهج التعليمية .
د - ضمانات وحدة الفكر والاتجاه القومي العربي الوحدوي والاعداد الروحي والعلمي والأخلاقي للاجيال الصاعدة التي تبني الوحدة الشاملة وتقيم المجتمع العربي الاشتراكي الحر الموحد .
هـ- ادارة المؤسسات الاتحادية لأي من شؤون التربية والتعليم والبحث .

٩- العدل وتنسيق القوانين

أ - أسس موحدة للعدالة (وضع المبادئ الأساسية للقوانين مثل قوانين العقوبات والقانون المدني والقانون التجاري وقانون الاجراءات وقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية . . . الخ) .
ب- التنسيق بين القوانين بغية الوصول إلى توحيدها على مراحل .
جـ- القضاء الاتحادي .

١٠- المواصلات الاتحادية

جميع طرق ووسائل النقل والمواصلات الاتحادية والمشتركة : البرية والبحرية والجوية، كالسكك الحديدية والبواخر والطائرات والبريد والبرق والهاتف واللاسلكي والارصاد على المستوى الاتحادي .

١١- ما يستجد طبقا للطريقة التي يحددها دستور الدولة الاتحادية

أ - جميع الشؤون والمشروعات المشتركة بين الاقطار .
ب- السلطات الاستثنائية أثناء الحرب والطوارئ على الاقطار (طبقا لقانون اتحادي) .
جـ- الزام الاقطار بتنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية أو الوفاء بالتزام معين واعطاء التعليمات للاقطار لضمان التنفيذ الجبري لقرار صادر من سلطة اتحادية .
د - الفصل فيما يقع بين الاقطار من خلاف .
هـ- المجالس المشتركة لأنواع الخدمات المختلفة طبقا لتشريع اتحادي .
و - حق العفو الشامل عن الجرائم تمارسه الدولة الاتحادية طبقا لقانون اتحادي .
ز - حق العفو الخاص لرئيس الجمهورية .

ثالثا : اختصاصات للاقطار

١- يبقى في اختصاص الاقطار جميع السلطات التي لا تدخل في اختصاص الدولة الاتحادية.
٢- تفوض السلطات الاقليمية بقانون اتحادي في ممارسة بعض اختصاصات السلطات الاتحادية لأجل معين وتكون الدولة الاتحادية مسؤولة حينئذ عن تصرف الاقطار بغير حاجة إلى تصديق عليها . ويكون لسلطات الاتحاد الاشراف على السلطات الاقليمية عند مباشرة هذه الاختصاصات .
٣- يمكن الاتفاق على أن يوكل إلى السلطات الاقليمية أمر تنفيذ بعض القوانين الاتحادية .

العراق وتنفيذ بنود بيان الوحدة

كان الموقف واضحا بالنسبة لهدف الوحدة في البيان الأول للثورة والمنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة وتصريحات المسؤولين . . والزيارات التي قام بها وفد إلى القاهرة للتهنئة بعيد الوحدة في ٢٢ / شباط / ١٩٦٣ . . وطرح المشروع الوحدوي العراقي بعد ثورة ٨ / آذار / ١٩٦٣ في سوريا . . ثم مقترحات جمال عبد الناصر وانتهاء بميثاق ١٧ / نيسان . .

كانت التعبئة الجماهيرية في العراق واسعة سواء عن طريق الحزب والمنظمات الشعبية أو عبر اجهزة الاعلام والاذاعة والتلفزيون والصحافة ، خاصة جريدة الجماهير الناطقة بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي التي بدأت تنشر سلسلة مقالات ودراسات واعمدة تتحدث فيها عن الوحدة العربية وتأكيد المطالبة بتحقيقها كونها هدفا جماهيريا يسعى إلى تحقيقه الشعب العربي في كل اقطاره . . وبعد اعلان الميثاق تصاعدت هذه التعبئة وجرت احتفالات جماهيرية واسعة في بغداد ومدن العراق كافة لمناسبة اعلان ميثاق الوحدة ونجاح المباحثات بين قادة الاقطار الثلاثة الذين اجتمعوا في القاهرة وانجزوا هذه الوثيقة التاريخية مشيدة بثورة العراق التي كسرت طوق العزلة عن الجمهورية العربية المتحدة وقيام ثورة ٨ / آذار / ١٩٦٣ في سوريا [١] .

وفي الجانب الدستوري كانت أول خطوة خطتها الحكومة العراقية في ١٩ / نيسان / ١٩٦٣ حينما اقرت نص بيان الدولة الاتحادية . كما أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بيانا صادق بموجبه على البيان [٢] . كما وافق مجلس الوزراء أيضا على اعتبار العلم الذي اقره بيان تكوين الدولة الاتحادية هو علم الدولة الرسمي . وصادق المجلس كذلك على لائحة قانون العلم الوطني والأسباب الموجبة له [٣] . وأصدر توجيهات تضمنت وجوب رفع علم الوحدة الاتحادية أيام الجمع والاعياد الدينية والوطنية والقومية في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية . وفيما يأتي نص القانون رقم " ٢٨ لسنة ١٩٦٣ .

قانون (٢٨) لسنة ١٩٦٣
قانون العلم الوطني [٤]

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا إلى البيان رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ الصادر من المجلس الوطني لقيادة الثورة ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء واقره مجلس الوزراء وصادق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة .

صدق القانون الآتي :-

---

[١] الجماهير ، الاعداد من ٣٥ إلى ٦١ ، ٢٠ آذار - ١٨ نيسان ١٩٦٣ .

[٢] الجماهير ، العدد ٦٦ ، ٢٣ نيسان ١٩٦٣ .

[٣] مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهر نيسان ، المجلد العاشر .

[٤] الوقائع العراقية ، العدد ٨١٢ ، ٨ حزيران ١٩٦٣ .

المادة الأولى – يتكون العلم الوطني العراقي من ثلاثة الوان الاسود والابيض والاحمر وبه ثلاث نجوم كل منها ذات خمس شعب لونها اخضر . على أن تكون الذؤابة الخامسة فوق خط النجمتين المجاورتين إلى الاعلى والمسافات بين النجوم الثلاث وحافتي العلم متساوية ويكون العلم مستطيل الشكل عرضه ثلثا طوله ويكون من ثلاثة مستطيلات متساوية الابعاد بصورة افقية ، اعلاها باللون الاحمر واوسطها باللون الابيض واسفلها باللون الاسود .
وتتوسط النجوم المستطيل الابيض ، وفق النموذج المرفق بهذا القانون .
المادة الثانية – يجوز استعمال العلم للزينة والاحتفالات العامة على أن تراعى في ذلك القيود الموضوعة بمقتضى أي قانون آخر أو وفق النظام الصادر بموجب هذا القانون .
المادة الثالثة – كل من انزل أو اتلف أو اهان بأية طريقة كانت العلم الوطني كراهية واحتقارا لسلطة الحكومة ، علنا أو في محل عام أو محل مفتوح للجمهور يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا أو بهما .
المادة الرابعة – يجوز إصدار انظمة لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .
المادة الخامسة – يلغى قانون علم الجمهورية العراقية رقم (١٠٢) لسنة ١٩٥٩ وكل نص يتعارض واحكام هذا القانون صراحة أو دلالة .
المادة السادسة – ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة السابعة – على الوزراء تنفيذ هذا القانون .
كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر ذي الحجة لسنة ١٣٨٢ المصادف لليوم الثلاثين من شهر نيسان لسنة ١٩٦٣ .

المشير الركن
عبد السلام محمد عارف
رئيس الجمهورية

ولتوحيد القيادات العسكرية وفقا لبيان تكوين الدولة العربية الاتحادية وصل إلى دمشق في ٢٩/ نيسان / ١٩٦٣ وفد عسكري عراقي ، واجرى مباحثات حول وضع القوات المسلحة في الاقطار الثلاثة في قيادة عسكرية موحدة .

وبدأت الخطوط الجوية العراقية تسيير رحلاتها المنتظمة بين بغداد والقاهرة ودمشق ، وزار وفدان عراقي وسوري من خطوط القطرين العراقي والسوري القاهرة للعمل على توحيد المؤسسات الجوية الثلاثة ودمجها بمؤسسة واحدة . واعلنت الخطوط العراقية عن تخفيض اسعار السفر بنسبة ٣٠% بين عواصم الاقطار الثلاثة واتخذ القرار نفسه في الخطوط الجوية في دمشق والقاهرة .

واوعز مجلس الوزراء إلى وفد عراقي تربوي برئاسة الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وزير التربية والتعليم لزيارة القاهرة . واجرى الوفد مباحثات شارك فيها أيضا وفد سوري استهدفت توحيد المناهج التدريسية على أساس النظم الخاصة بتحقيق الوحدة العربية الثقافية وصدر في ختام الاجتماعات بيان مشترك ، أكد وحدة الفكر والثقافة . واعلن البيان إنه تم الاتفاق على خطة للعمل

تستهدي بميثاق ١٧ / نيسان وتستنير بالخطط التي سبق العمل بها في الاقطار الثلاثـــة . وشـكلت لجان فرعية في كل قطر من الاقطار الثلاثة لتطبيق الأسس والمبادئ التي وردت في اتفاق الوحدة .

وانهت وزارة الدفاع جميع الدراسات اللازمة لتأسيس القيـــادة المشـتركة وتنسـيق الأمـور العسكرية بين الجيوش الثلاثة . وانهت لجنة الدستور اعمالها والمشكلة من العراق ومصر وسـوريا وشكلت لجان محلية لهذا الغرض وفقا للاتفاق . وشكل مجلس الوزراء في العراق لجنة لهذا الغـوض تتكون من ناجي طالب وزير الصناعة ومحمود شيت خطاب وزير البلديــات واحمـد عبـد السـتار الجواري وزير التربية والتعليم وبابا على وزير الزراعة وشكري صالح زكي وزير التجارة ومسـارع الراوي وزير الدولة لشؤون الوحدة الاتحادية ومهدي الدولعي وزير العدل وانهت اللجنة اعمالها فـي نهاية حزيران ١٩٦٣ [١] . وصادق مجلس الوزراء على قانون وزارة شــؤون الوحــدة الاتحاديـة لتمارس تنفيذ بيان ١٧ نيسان ١٩٦٣ في الفترة الانتقالية وتثبيت أسس الوحدة الاتحادية وتعميــق مناهجها بين الجماهير العربية في الاقطار الثلاثة ، وتكون صلة الوصل بين اجهزة الحكم من الاقطار الثلاثة [٢] .

وفيما يأتي نص القانون :-

قانون
رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٣
وزارة شؤون الوحدة الاتحادية

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا إلى القانون الدستوري للمجلس الوطني لقيادة الثورة ، وبناء على ما عرضه وزيـر الدولـة لشؤون الوحدة الاتحادية واقره مجلس الوزراء وصادق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة .

صدق القانون الآتي :-

المادة الأولى - تنشأ في الجمهورية العراقية وزارة باسم (وزارة شؤون الوحدة الاتحادية) وتعتـبر إحدى الوزارات المنصوص عليها في قانون السلطة التنفيذية رقـم (٧٧) لسـنة ١٩٥٩ المعـدل تسري عليها احكامه فيما لم ينص عليه في هذا القانون أو يتعارض معه .

المادة الثانية - تمارس وزارة شؤون الوحدة الاتحادية في الفترة الانتقالية الأعمال التالية :-

أ - وضع بيان القاهرة الصادر في ١٧ نيسان ١٩٦٣ موضع التنفيذ بالتعاون مع الوزارات المختصة وذلك عن طريق :-

١- تأليف اللجان والاجهزة للقيام بالدراسات الضرورية وتقديم المقترحات التي تسهل ذلك .

٢- وضع الدراسات الخاصة بالتشريعات والقوانين الاتحادية في الجمهورية العربية المتحدة .

---

[١] مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهر حزيران ، المجلد العاشر .

[٢] المصدر نفسه ، قرارات شهر تموز .

٣- المساهمة في التوعية القومية وفق الاتجاه الوحدوي الاشتراكي وتهيئة الظروف الملائمة لانجاز عملية الاستفتاء على دستور الوحدة وانتخاب الرئيس في الوقت المحدد في البيان .
ب- تنسيق العمل مع الاجهزة المماثلة في الاقطار الداخلة في الاتحاد عن طريق تبادل المعلومات الاقتصادية والثقافية والعسكرية والعلمية والزيارات .
المادة الثالثة - تقوم وزارة شؤون الوحدة الاتحادية بعد انتهاء الفترة الانتقالية بتثبيت أسس الوحدة الاتحادية بين الجماهير العربية في الاقطار الداخلة في الاتحاد وتكون صلة الوصل بين اجهزة الحكم والادارة في القطر العراقي وبين الاجهزة المماثلة لها في الاقطار الداخلة في الاتحاد وتسعى إلى توحيد القوانين والانظمة والاجهزة الادارية والسياسية والاقتصادية والثقافية لهذه الاقطار وتوجيهها توجيها يتفق والمفاهيم الوحدوية الاشتراكية وتقوية الصلة بين جماهير الشعب العربي في الاقطار الداخلة في الاتحاد عن هذا الطريق بالإضافة إلى العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة باجتذاب الاقطار العربية المتحررة الأخرى إلى دولة الجمهورية العربية المتحدة المقبلة .
تنظيم الوزارة
المادة الرابعة - تتألف الوزارة من :-
١- وزير شؤون الوحدة الاتحادية وهو المرجع الاعلى للوزارة وهو مسؤول عن كافة الأعمال المتعلقة بتنفيذ بيان القاهرة ضمن احكام القوانين والانظمة المرعية .
٢- مدير عام ديوان وزارة شؤون الوحدة الاتحادية وهو مسؤول أمام الوزير عن سير الأعمال من الناحيتين الفنية والادارية ويشرف على سير الادارات في الوزارة . ويتألف ديوان الوزارة من الشعب التالية :
أ - شعبة الادارة والذاتية .
ب- شعبة المحاسبة .
٣- مدير قسم الاعلام والتوعية - ومهمته توجيه الرأي العام وفق الاتجاه العربي الوحدوي الاشتراكي وتهيئة اذهان الشعب للاستفتاء .
٤- القسم السياسي :-
ومهمته تنسيق الأعمال مع الاقطار الداخلة في الاتحاد .
٥- القسم الاقتصادي :-
ومهمته الاشراف على سير العلاقات الاقتصادية بين الاقطار الداخلة في الاتحاد .
٦- قسم الشؤون القانونية والدستورية :-
ومهمته وضع الدراسات الخاصة بالتشريعات الاتحادية والتطورات الدستورية .
المادة الخامسة - خلال الفترة ما بين انشاء الوزارة واكمال اجهزتها المختلفة يستطيع الوزير أن يؤلف لجانا من الوزارات الأخرى ذات العلاقة لدراسة شؤون الوحدة الاتحادية وتقديم التوصيات بشأنها كل حسب اختصاصه .
المادة السادسة - لا يعمل بالنصوص القانونية التي تتعارض صراحة أو دلالة مع احكام هذا القانون.
المادة السابعة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة الثامنة - على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر صفر لسنة ١٣٨٣ المصادف لليوم السادس عشر من شهر تموز لسنة ١٩٦٣ .

المشير الركن
عبد السلام محمد عارف
رئيس الجمهورية

الأسباب الموجبة

لما كان تحقيق الوحدة العربية أحد الأهداف الرئيسة لثورة ١٤ رمضان ولما كان توقيع ميثاق القاهرة في ١٧ نيسان تجسيدا حيا وخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة المنشودة .

ولما كان تطبيق ميثاق القاهرة يتطلب تحضير الرأي العام وتوعيته وفق الاتجاه الوحدوي الاشتراكي ووضع الدراسات الخاصة بالتشريعات والقوانين الاتحادية في الجمهورية العربية المتحدة، وتهيئة الظروف الملائمة لانجاز عملية الاستفتاء على دستور الوحدة الاتحادية وانتخاب الرئيس وبالتالي اجتذاب الاقطار العربية المتحررة الأخرى إلى دولة الجمهورية العربية المتحدة المقبلة .

من أجل هذا كله اقتضى ايجاد وزارة في الجمهورية العراقية تشرف على شؤون الوحدة الاتحادية يشرع لها قانون تعمل وفقه كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية .

ولتوحيد القوانين في الاقطار الثلاثة فقد شكلت لجنة بوزارة العدل تضم عددا من خبراء القانون ووضعت نصوصا ودراسات تتعلق بالحكومات الثلاث وكيفية تعديل الدستور والاختصاصات التشريعية المكونة من مجلس الأمة (مجلس النواب والاتحاد) ومشروع وزارة العدل الاتحادية التي تشرف على تنسيق المبادئ الأساسية للقوانين بغية توحيدها ومنها القانون المدني والقانون الجنائي .

وعلى صعيد التنسيق بين رؤساء الاقطار الثلاثة والمسؤولين فيها كانت الزيارات تتبادل والاتصالات الهاتفية تتم بينهم للتداول في الأمور التي تسهل تنفيذ ميثاق ١٧ نيسان . . فقد زار العراق وفد سوري كبير برئاسة الفريق اركان حرب لؤي الاتاسي رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة يوم ٧ / حزيران / ١٩٦٣ . . وصدر بيان رسمي مشترك أكد فيه الطرفان الايمان الراسخ بالوحدة الاتحادية الثلاثية التي جسدها الميثاق . . واتفقا على الاسراع في التقاء لجان الوحدة سيما اللجان العسكرية ولجنة وضع الدستور الاتحادي والتشاور مع حكومة " الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة " لاستكمال جوانب المحادثات التي دارت بينهم . واجرى وفد اقتصادي رافق الرئيس لؤي الاتاسي مع وفد عراقي لقاءات وضعت أسس التنسيق وتوسيع التبادل التجاري بين القطرين .

وجرى اتصال هاتفي بين الرئيسين عبد السلام محمد عارف وجمال عبد الناصر يوم ٥/ تموز / ١٩٦٣ عبرا فيه عن الالتزام بتطبيق ميثاق الوحدة وتبادلا الرأي بشأن القضايا العربية . وتحدث أحمد حسن البكر رئيس الوزراء مع الرئيس عبد الناصر مؤكدا الدعوة له لزيارة العراق .

وفي خطابين للرئيس عبد السلام محمد عارف ورئيس الوزراء أحمد حسن البكر بمناسبة الذكرى الخامسة لثورة ١٤ تموز أكدا أن ميثاق ١٧ نيسان كان أعظم المكاسب التي حققتها ثورة ١٤ رمضان ؛ الوثيقة التاريخية المهمة التي حققت لهم ما يصبون إليه من كرامة وقوة .

وزار بغداد يوم ١٦ / تموز / ١٩٦٣ وفد برئاسة صلاح الدين البيطار رئيس وزراء سوريا قال عنها " إن هذه الزيارة من شأنها تسهيل طريق الوحدة المنشودة " .

فشل ميثاق ١٧ نيسان

كان الميثاق من أهم التطورات القومية التي نتجت عن قيام ثورتي ٨ شباط في العراق و ٨ آذار في سوريا وأدت إلى توقيع هذا الميثاق . وقد أخذ الحزب فيه المبادرة ونجح في رسم الطريق لوحدة ثلاثية . . إلا أن هذا الميثاق لم يلبث أن فشل الأمر الذي وضع العرب على ابواب كارثة مؤكدة ، كان الحزب يبصر بها في نشرات ومقالات تعرضنا لجوانب منها، ولاسباب كان عبد الناصر يراها مبررا لتجميد الميثاق ، وكان ينوي اتخاذ هذا القرار في ٢٠/ ايار / ١٩٦٣ بمناسبة عودة الجيش المصري من اليمن . إلا أن تدخل عبد السلام محمد عارف حال دون ذلك . ومن هذه المبررات تسريح الضباط القوميين في سوريا والحملات الدعائية ، والتباطؤ في تشكيل اللجان [1] . وقامت جريدة الاهرام بنشر محاضر جلسات الوحدة ، مما أثار دهشة المسؤولين في العراق وسوريا . ففي تصريح نشرته جريدة الجماهير أكد وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية أن العراق متمسك بميثاق ١٧ نيسان ومصمم تصميما أكيدا على تنفيذه بحذافيره . وقال " لا اريد أن اعلق كثيرا على ما نشرته الاهرام إلا انني لا اذيع سرا إذا قلت باننا دهشنا لنشر المحاضر وبطريقة غير رسمية تدعو للعجب . . أي أن تترك هذه المحاضر في جريدة تتصرف بها كيفما شاءت . . فهذه المحاضر في رأينا ليست ملكا لطرف واحد وانما هي ملك جميع الأطراف التي ساهمت فيها وكان لابد من استشارة هذه الأطراف قبل نشرها . . ولابد من ذكر حقيقة وهي أن وفد العراق المفاوض لم يوقع رسميا على هذه المحاضر وقد طلبنا نسخة منها أثناء مكوثنا في القاهرة وبقينا ننتظر إلى أن فاجأتنا الاهرام بنشرها".
وفي ٢٢ تموز ١٩٦٣ القى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا في المؤتمر الشعبي في القاهرة بمناسبة عيد الثورة اعلن فيه انسحاب مصر من ميثاق الوحدة . . والقى اللوم على الحكومة السورية وتصديها للقوميين . ولم يشر إلى وضع العراق أو يتعرض له في الخطاب ، إلا إنه اشار بالعموم " أن حزب البعث ثبت إنه انفصالي لم يلتزم بميثاق ١٧ نيسان " . وعلقت جريدة البعث السورية في اليوم التالي على خطاب الرئيس عبد الناصر الذي اعلن عن نيته في الانسحاب من ميثاق ١٧ نيسان ، بعد فشل محاولة عسكرية لقلب حكومة ٨ / آذار في دمشق ، بالقول ان الخطاب الذي القاه الرئيس عبد الناصر بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لثورة ٢٣ / تموز تطرق إلى مواضيع هامة وشكل تحولا خطيرا في سياسة القاهرة العربية تستوجب دراسة جدية ، وردا شاملا ومفصلا بشأن النقاط التي تضمنها الخطاب :

١- ان أبرز نقطة في الخطاب هي اعلان انسحاب القطر المصري من الوحدة الثلاثية . . والذي تتبع الحملة الاذاعية والصحفية في الاسابيع الأخيرة وبنوع خاص نشر محاضر جلسات المباحثات الثلاثية بالشكل والاسلوب اللذين تمت به ادرك منذ ذلك الوقت أن الغاية منها تهيئة الجو النفسي

---

[1] امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٩ - ١١٤ .

لهذا الانسحاب . وكل الوقائع والنقاط التي وردت في الخطاب المذكور ما هي سوى تبرير لتراجع القاهرة عن تنفيذ ميثاق ١٧ نيسان .

٢- لوحظ أن الخطاب لم يخل من الانفعال وبالتالي من استعمال بعض التعابير والنعوت التي يستغرب ورودها من خطاب صادر عن رئيس للدولة . كما أن سرد الوقائع التاريخية لم يقترن بالدقة ولم يتقيد بالحقائق إذ أن كثيرا من الوقائع الهامة اهملت اهمالا تاما بينما ذكرت وقائع أخرى بشكل مخالف للواقع مما يجعل الاعتماد على هذه الوقائع لتبرير الانسحاب امرا خاليا من الأسباب المقنعة .

٣- ان التسلح بشعار " لا وحدة مع البعث " يذكر كثيرا بالشعار الذي رفعه الانفصاليون في سوريا " لا وحدة مع عبد الناصر " فالقول باستحالة الوحدة مع عبد الناصر كان يعني عمليا لا وحدة مع مصر . . وقد هاجم الحزب هذا الشعار .

٤- تركز الخطاب على الوضع في سوريا والحديث عن الوحدة مع سوريا ، بينما لم يأت ذكر العراق إلا عرضا ، وهذا التركيز على سوريا مع تجنب ذكر العراق جاء يؤكد من جديد نية القاهرة في اقامة وحدة ثنائية مع سوريا فقط تجر إلى تكرار تجربة ١٩٥٨ التي اثبتت نكبة الانفصال فشلها.

٥- دافع الخطاب عن (المتآمرين) الذين سببوا قتل العشرات من المواطنين الابرياء ومن أفراد الجيش البواسل . وهذا الموقف الدفاعي عن المؤامرة دليل آخر على عدم ايمان القاهرة الجدي بالوحدة الثلاثية .

٦- إن الهجوم على حزب البعث العربي الاشتراكي يسبب انقساما خطيرا في المعسكر العربي المعادي للاستعمار والرجعية والصهيونية . والقاهرة تتحمل مسؤولية هذا الانقسام. وهذا العداء يعني من جهة ثانية أن محاولات تخريبية أخرى محتملة الوقوع .

٧- إن طرح قيادة الثورة في سوريا لشعار الوحدة الثلاثية لم يكن تكتيكا قصد به ضرب فكرة الوحدة الثنائية الفورية بل كان تعبيرا عن ايمان عميق مبني على منطق قومي سليم ودراسة موضوعية لأوضاع الاقطار التي وقعت على ميثاق ١٧ نيسان وللظروف المرحلية التي كانت تمر بها الأمة العربية . وانسحاب القاهرة نكسة قومية جديدة .

وواصلت جريدة البعث نشر سلسلة من المقالات اوضحت " الفرق بين نظام عبد الناصر وبين تفكير البعث العربي الاشتراكي " . فبينما الحزب ، كما تقول الجريدة (يؤمن بتفاعل الثورات العربية ومعايشتها وتعاونها يصر عبد الناصر على الانفراد ومحاربة الحركات الثورية ومحاولة تفتيتها والسيطرة عليها ليستطيع تعميم نظامه في مصر على الاقطار العربية الأخرى . وبينما يؤمن البعث بالشعب المنظم وبدور التنظيم الشعبي في الثورة وبالاساس الديمقراطي الثوري للحكم يصر عبد الناصر على حل الأحزاب وتفتيت المنظمات الشعبية والسيطرة عليها والاستعاضة عن التنظيم الشعبي بالاجهزة البيروقراطية واجهزة الدعاية والمخابرات) . وهاجمت صحيفة البعث محاولة الرئيس عبد الناصر استغلال العواطف الدينية لاثارة الجمهور على الحزب بتهمة الكفر والالحاد وهو السلاح التقليدي الذي تستعمله الرجعية لمحاربة التقدمية [1] .

---

[1] نضال البعث ، جـ ١٠ ، ص ص ٥٧ - ٧٨ .

وكانت قد جرت محاولات للحد من الخلافات التي بدأت تصل إلى اجهزة الصحافــة والاعــلام . ففي يوم ٥ / تموز / ١٩٦٣ جرى اتصال هاتفي بين الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس عبد السلام محمد عارف واللواء أحمد حسن البكر رئيس الوزراء أكدوا فيها الالتزام بتطبيــق ميثـاق الوحـدة الثلاثية . . وكانت الاراء طبقا للبيان الذي اعلن متفقة تماما .

وفي خطاب بمناسبة الذكرى الخامسة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قال اللواء أحمد حسن البكـر : " أقول لكم بصراحة بأن بعض الخلافات ظهرت في الافق العربي . . إلا انني مؤمن ايمــاني باللــه أن هذه الخلافات مهما كبرت فإنها تبقى اصغر من هدفنا الكبير في تحقيق الوحــدة. وإن علــى جميــع الأطراف العربية أن تعي أن ما يجمعنا هو أكبر من كل ما يفرقنا وإن ما يوحدنا أعظم واجل من كــل ما يفصلنا " . ووصل إلى بغداد وفد سوري برئاسة صلاح الدين البيطار رئيس الوزراء يــوم ١٦ / تموز / ١٩٦٣ . . وقال عند مغادرته بعد أن اجرى مباحثات مطولة مع اللواء أحمد حســن البكـر رئيس الوزراء ووفد عراقي " ان الزيارة كانت مناسبة لعرض وجهة نظر المجلس الوطنــي لقيــادة الثورة في سوريا بشأن القضايا العربية التي تمر بها الوحدة الثلاثية . . وإن وجهات النظر متفقــة في تعزيز الخطوات التي نقوم بها لتعزيز الخطوات الخاصة بتثبيت ما جاء به ميثــاق ١٧ / نيســان والسير نحو تحقيق أهداف هذا الميثاق .

لقد خلق انسحاب مصر من ميثاق الوحدة الثلاثية ردة فعل عنيفة لدى المسؤولين في ســوريا والعراق . . ففي سوريا عقد رئيس الوزراء مؤتمرا صحفيا يوم ٢٥ / تموز / ١٩٦٣ عبر فيه عــن أسفه لتراجع مصر عن الوحدة الثلاثية وقال " إن هذا التراجع خلق حالة جديدة ورجا أن يكون هــذا التراجع مؤقتا ولكن ليس على أساس تصفية حزب البعث العربي الاشتراكي " وقال " إنــه طالمــا أن هناك وحدويين فلا خوف على الوحدة وإن حزب البعث هو في حقيقته وكيانه حزب وحدوي " وقــال أيضا " ان ما نريده هو السعي لإعادة التفاهم وازالة العقبات ، وإن الوحدة لا يمكن أن تتحقق بــدون الرئيس جمال عبد الناصر . كما لا يمكن تحقيقها بدون الثورتين العراقية والســورية ، واعلــن أن الوحدة الثنائية ليست بديلا عن الوحدة الثلاثية " .

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه تهدئة الأوضاع في العراق وسوريا بشــأن انســحاب مصــر والتعبير بوسائل الاعلام وباللقاءات المباشر عن الاسف لهذه الخطوة ، كانت الاجهزة المصرية تقــدم على خطوات غير ودية . فقد ابعدت عددا من الطلبة العراقيين الذين كانوا يدرسون فــي القــاهرة . ورفضت السلطات المصرية مرور وفد نقابة المعلمين العراقية المغادر إلى الجزائــر عــبر القــاهرة لحضور مؤتمر اتحاد المعلمين العرب ، مما اضطر الوفد إلى تغيير سير مروره .

وفي تعقيب على تصرفات السلطات المصرية بعث المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لطلبة العراق برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر طالب فيها أن تحد مصر من تصرفاتها وأن تتراجع عــن هــذا الموقف المنافي لابسط المفاهيم القومية .

محاولة حل القضية الكردية

تعد القضية الكردية من المشكلات الرئيسة التي واجهت العراق منذ زمن بعيد . وعلى الرغم من اهميتها فقد اخفقت الحكومات المتعاقبة في ايجاد الحلول الملائمة لها [١] . أما حزب البعث العربي الاشتراكي وانطلاقا من مبادئه الإنسانية فقد كان على الدوام قريبا ومتفهما لطبيعة تلك المشكلة [٢] . وخلال الأشهر الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم ، اجرى الحزب اتصالات مع الحركة الكردية لضمان تأييدها للثورة المنتظرة مقابل الاعتراف بالحقوق القومية للاكراد [٣] .

وعندما نجحت ثورة الثامن من شباط أكد الحزب ومنذ الأيام الأولى ضرورة معالجة المسألة القومية الكردية وعدها من مهمات الثورة الرئيسة والعاجلة ، وحاول جاهدا أن يطبق نظرته الثورية في ايجاد حل سلمي ودائم للقضية الكردية .

أكدت قيادة الثورة موقفها من الوحدة الوطنية والمشكلة الكردية حينما اشار البيان الأول إلى (أن الحكومة ستعمل على اطلاق الحريات الديمقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون وتحقيق وحدة الشعب الوطنية لما يتطلب لها من تعزيز الاخوة العربية الكردية بما يضمن مصالحها القومية ويقوى نضالها المشترك ضد الاستعمار واحترام حقوق الاقليات وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية)[٤] ، كما ضمت التشكيلة الوزارية التي اعلن عن تشكيلها في اليوم الأول للثورة وزيرين كرديين هما فؤاد عارف (وزيرا للدولة) وبابا علي (وزيرا للزراعة) .

وبناء على الدعوة التي وجهتها قيادة الحزب والثورة فقد وصل وفد كردي في ١٨ شباط برئاسة عضوي المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني جلال الطالباني وصالح اليوسفي لاجراء مباحثات رسمية . وبدأت في اليوم التالي المباحثات مع الوفد الرسمي الذي ضم كلا من علي صالح السعدي وصالح مهدي عماش وحردان عبد الغفار وبحضور الوزيرين فؤاد عارف وبابا علي . وفي أثناء المباحثات اقترح علي صالح السعدي توسيع المشاركة الشعبية في المناقشات بقصد الاطلاع على وجهات نظر كل أطراف الحركة الوطنية في القطر [٥] ، كما دعا رئيس الوفد الكردي إلى المشاركة في الوفد العراقي الرسمي والشعبي الذي سيغادر إلى القاهرة للتهنئة في عيد الوحدة

---

[١] كتب الكثير الكثير من المؤلفات عن القضية الكردية ينظر مثلا ، باسيل نيكيتين ، الاكراد ، ترجمة طائفة من الكتاب، دار الروائع ، بيروت ، ١٩٥٨ ، محمد امين زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ، ترجمة محمد علي عوني ، جـ ١ ، مطبعة صلاح الدين ، ط ١ ، بغداد ، ١٩٧٢ . ماجد عبد الرضا ، القضية الكردية في العراق ، ط١ ، منشورات الطريق الجديد ، بغداد ، ١٩٧٥ .

[٢] عن موقف الحزب من القضية الكردية وجهوده لحلها ينظر : امال محمد علي ، موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من الاقليات في الوطن العربي ، رسالة ماجستير قدمت إلى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٠ ، ص ص ٢٤٥ – ٢٧٨ .

[٣] دندشلي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٦ .

[٤] البيان الأول للثورة .

[٥] اشيريان ، ش ، ج ، الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان العراق ، ترجمة ولاتو ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص٥٨٩ ، فؤاد عارف ، لقاء معه ، في ١١ / ٨ / ١٩٩٧ .

في ٢٢ شباط ، فاستجاب جلال الطالباني لتلك الدعوة ، وقرر أن يستفيد من الزيارة لعرض وجهة نظره على الرؤساء العرب [١] . وبناء على طلبه التقى جمال عبد الناصر بعضوي الوفد جلال الطالباني وفؤاد عارف في ٢٢ شباط[٢] ، واوضح الطالباني خلال اللقاء وجهة نظر الاكراد بالوحدة العربية ، فكان رد الرئيس جمال عبد الناصر ايجابيا ، ودعا إلى حل المسألة الكردية بالطرق السلمية. كما أكد ذلك الرئيس الجزائري أحمد بن بله عندما التقى بالوفد العراقي خلال زيارته للجزائر في ٢٣ شباط [٣] . أما مصطفى البرزاني فإنه انطلاقا من عدم رغبته في ايجاد منافس له على زعامة الحركة الكردية ، فقد عد تصرفات الطالباني تجاوزا على صلاحياته [٤] ، وطالب الحكومة العراقية باصدار بيان في الأول من آذار تعترف فيه بالحقوق القومية للشعب الكردي إن كانت هي جادة فعلا في حل المشكلة الكردية [٥] .

واستكمالا للمباحثات التي جرت في بغداد ، توجه إلى كردستان وفد حكومي برئاسة طاهر يحيى رئيس اركان الجيش وعضوية كل من حردان عبد الغفار وعبد الفتاح الشالي [٦]، والوزيرين فؤاد عارف وبابا علي للتفاوض مع مصطفى البارزاني ، وخلال المباحثات قدم البارزاني المطالب الاتية:[٧]

١- الاعتراف الفوري بالحكم الذاتي للاكراد وادخال هذا التعديل في الدستور الجديد .
٢- تأليف مجلس مركزي برئاسة كردي يكون مسؤولا أمام مجلس تشريعي كردي ينتخب سنويا بحرية وبسرية تامة .
٣- جعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في مدارس الحكم الذاتي .
٤- تسمية شخص كردي كنائب لرئيس الجمهورية .
٥- تحدد كردستان جغرافيا لتضم السليمانية واربيل وكركوك والموصل وديالى .
٦- انشاء جيش كردي على أن تكون تشكيلاته مشابهة لتلك التي لدى الحكومة .
٧- تقسيم واردات النفط بين العرب والاكراد .

---

[١] ادمون غريب ، الحركة القومية الكردية ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٦٩ .

[٢] فؤاد عارف ، لقاء معه في ١١ / ٨ / ١٩٩٧ .

[٣] جلال الطالباني ، المصدر السابق ، ص ٣٤٠ .

[٤] طالب عبد الجبار حيدر ، المسألة الكردية في الوثائق العراقية ، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٣٦٥ .

[٥] المصدر نفسه ، ص ٣٦٥ .

[٦] عبد الفتاح الشالي ، ولد عام ١٩١٨ في السليمانية ، تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٤١ ، أحد الضباط الاحرار المساهمين في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، العدد ١٨٩ ، ٢٠ تموز ١٩٦٨ .

[٧] للمزيد من التفاصيل ينظر : محمود الدرة ، القضية الكردية ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ٢ ، نيسان ، ١٩٦٦ ، ص ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .

وطالب البارزاني بارسال نسخة من قرار الحكومة بتنفيذ هذه المطالب إلى الأمم المتحدة على أن تنفذ خلال ثلاثة أيام فقط وبخلافه يلجأ إلى حمل السلاح [١] . والواقع ان البارزاني كان يعتقد بأن قيادة ثورة رمضان هي أكثر ضعفا من نظام قاسم ، لذلك كان يلح بشدة على أن تتحقق مطالبه فورا[٢] .

وفي ضوء ما تقدم قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة تشكيل وفد شعبي للتفاوض مع الاكراد[٣]. وفي ٧ آذار توصل الوفد المفاوض إلى اتفاق مع البارزاني تضمن النقاط الاتية :

١- الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على أساس الادارة الذاتية ، ويدخل هذا الاعتراف بالدستور عند تشريعه .

٢- اعلان العفو العام فورا عن المساهمين في أي عمل يستوجب المسؤولية في القضية الكردية ، واطلاق سراح المعتقلين فورا . [٤]

٣- تطهير الجهاز الحكومي ممن اساءوا العمل في المنطقة الشمالية .

٤- رفع الحصار الاقتصادي عن كردستان فورا .

٥- رفع الحجز عن المشاركين بحوادث الشمال .

٦- سحب القطعات العسكرية من كردستان إلى مقراتها لغرض خلق جو من الثقة المتبادلة .

وبادرت حكومة الثورة بعد عودة الوفد الشعبي ومناقشة ما تم التوصل إليه ، إلى إصدار قرار تم بموجبه رفع الحصار الاقتصادي عن المنطقة الشمالية . وأصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في ١١ آذار قانون العفو عن القائمين بالحركة الكردية المسلحة رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ ، اعفى بموجبه جميع الاشخاص الذين قاموا بالحركة الكردية المسلحة في المنطقة الشمالية والمشتركين فيها والمساهمين في عمل من اعمالها منذ يوم ٩ / ايلول / ١٩٦١ ، من التعقيبات والتبعات القانونية عن جميع الافعال الصادرة منهم مما له صلة بالحركة المذكورة[٥]، كما أصدر المجلس أيضا بيانا آخر اقر فيها الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية ، على أن يدخل هذا المبدأ في

---

[١] المصدر نفسه ، لوقا زودو ، خفايا وملابسات المسألة الكردية ، مطابع لبيتوغراف ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٤ ، ص ٨٤ .

[٢] دندشلي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٨ .

[٣] وضم الوفد كلا من :

١- محمد رضا الشبيبي ، زعيم حزب الجبهة الشعبية المنحل .

٢- المحامي فائق السامرائي ، نائب رئيس حزب الاستقلال المنحل .

٣- المحامي حسين جميل ، أحد زعماء الحزب الوطني الديمقراطي المنحل .

٤- المحامي فيصل حبيب الخيزران ، أحد قادة حزب البعث العربي الاشتراكي .

٥- د . عبد العزيز الدوري ، رئيس جامعة بغداد .

٦- زيد أحمد عثمان أحد الشخصيات الكردية ونائب سابق .

[٤] للمزيد من التفاصيل ينظر : المصدر نفسه ، ص ص ٨٧٤ - ١٧٥ .

[٥] الوقائع العراقية ، ٧٨١ ، في ١٧ / ٣ / ١٩٦٣ .

الدستور المؤقت والدائم عند تشريعهما . وأكد المجلس الوطني أيضا عزم الثورة الاكيد على تصفية آثار الحكم السابق وازالتها بالعمل على تطبيق مشاركة جميع المواطنين في الوطن الواحد ، وضمان حقوق الاكراد وازالة الويلات التي لحقت بهم [١] . وفيما يلي نص البيانين :

بيان
من المجلس الوطني لقيادة الثورة[٢]

عاش العرب والاكراد اخوانا تربطهم تربة وعقيدة ومصلحة ولم يكدر صفو هذه الاخوة إلا الاستعمار والعملاء . وجاءت ثورة الرابع عشر من تموز لتحرير الشعب وكان مما اكدته الاخوة العربية الكردية كما نص الدستور المؤقت . ولكن الانحراف والارهاب في عهد الطاغية عبد الكريم قاسم شمل الاكراد كما شمل العرب وأحل الفتنة في محل الالفة والريبة محل الثقة وجلب الويلات على البلاد . وقامت ثورة الرابع عشر من رمضان لتزيل الانحراف وتؤكد مبادئ الحرية والعدالة وترى في تعاون العرب والاكراد والقوميات الأخرى أساسا لوحدة العراق . ولما كان من أهداف هذه الثورة أيضا اقامة جهاز عصري يأخذ باحسن الأساليب في الادارة والحكم ، ولما كان اسلوب اللامركزية اسلوبا تحققت فائدته بالتطبيق في مختلف انحاء العالم ، لذلك وأخذا بهذا الاسلوب وانطلاقا من مبادئ الثورة التي اعلنت في بيانها الأول (تعزيز الاخوة العربية الكردية بما يضمن مصالحهما القومية ويقوي نضالهما المشترك ضد الاستعمار واحترام حقوق الاقليات الأخرى وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية) لذلك فإن المجلس الوطني لقيادة الثورة :

يقر الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية وسوف يدخل هذا المبدأ في الدستور المؤقت والدائم عند تشريعهما . كما أن لجنة مختصة سوف تشكل لوضع الخطوط العريضة اللامركزية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

بيان
من المجلس الوطني لقيادة الثورة [٣]

بسم الله الرحمن الرحيم

انطلاقا من منطق الثورة المباركة وايمانا بالحرية وتقديرا لروابط الاخوة واواصر القربى والصداقة التي تشد الشعبين العربي والكردي بعضهما إلى بعض منذ العصور السحيقة في التاريخ والتي لم يسجل فيها التاريخ شائبة بين الشعبين المتآخيين . فإن ثورتنا المباركة عازمة عزما أكيدا على تصفية آثار الحكم القاسمي البغيض وازالتها بالعمل على تطبيق مشاركة جميع المواطنين في

---

[١] المصدر نفسه .

[٢] المصدر نفسه .

[٣] الوقائع العراقية ، العدد ٧٨١ في ١٧ / ٣ / ١٩٦٣ .

الوطن الواحد وضمان حقوق اخواننا الاكراد وازالة الويلات التي تركها حكم عبد الكريم قاسم وتعمير البلاد بما يعم الخير على ابناء الوطن الواحد وارساء قواعد الحكم والادارة على أسس من العدالة والمصلحة العامة وتطبيق حكم القانون وسيادة الأمن والنظام والمباشرة بما من شأنه أن يضع ذلك موضع التنفيذ والله من وراء القصد .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

كما تضمن المنهاج المرحلي الذي اعلنته الثورة في ١٥ آذار عزم القيادة على التوصل إلى حل سلمي سريع للمشكلة الكردية . وقد اثارت توجهات حكومة الثورة مخاوف مصطفى البارزاني الذي لم يكن مستعدا لقبول الحلول التي تضع نهاية لنفوذه [١] . فقرر الدعوة إلى عقد مؤتمر لاتباعه في مدينة كويسنجق للمدة من ١٧ / ١٩ آذار لغرض إضافة نقاط أخرى للاتفاق [٢] ، اعتقادا منه بأن تجاوب الثورة مع الحقوق الكردية انما هو نتيجة لضعف السلطة والذي يجب استغلاله إلى ابعد حدود الاستغلال [٣] . وبالفعل قرر المؤتمر تشكيل لجنة من (٣٥) عضوا لاعداد المقترحات الجديدة التي ستطرح على الحكومة في اثناء المفاوضات . وتم تأليف وفد برئاسة جلال الطالباني للتفاوض مع الحكومة [٤] . دللت المفاوضات التي اجراها الوفد الكردي مع الوفد الشعبي في بغداد بتاريخ ٣٠ آذار والتي شارك فيها مسؤولان من الحكومة هما صالح مهدي عماش وناجي طالب على تنامي الروح الانفصالية لدى الجانب الكردي [٥] ، بعد أن رفض مشروع الادارة اللامركزية للمنطقة الكردية ، وتقدم بمطالب سياسية واقليمية وعسكرية تعجيزية لا يمكن لأي حكومة وطنية أن تقبل بها لأنها تكرس حالة القتال بين الاشقاء ، وتدعو بشكل سافر إلى الانفصال ، حتى أن الباحث الكردي السوفيتي (اشيريان) المعروف بتحمسه للقضية الكردية وصف المشروع الذي تقدم به البارزاني : بانه طرح بعض المطالب غير الواقعية التي كان يصعب من دون شك تنفيذها من قبل الطرف الآخر [٦].

ومما لاشك فيه أن الأوضاع في العراق عامة وفي داخل الحركة الكردية كانت تعاني من تناقض مزدوج الأمر الذي أسهم في اخفاق المحاولات السلمية التي بذلها حزب البعث العربي الاشتراكي لحل

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) ادمون غريب ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٣) محمود الدرة ، القضية الكردية ، ص ١٨٦ .

(٤) ضم الوفد إضافة إلى الطالباني (١٣) عضوا وهم : مسعود محمد ، مصطفى عزيز ، صالح اليوسفي ، محمد سعيد خفاف ، رشيد عارف ، عقيد صديق ، حبيب محمد كريم ، شاقة دان نامق ، عبد الصمد الحاج محمد ، رؤوف أحمد ، عبد الحسن قبلي ، حسن خانقاه ، وهاشم حسن عقراوي ، اشيريان ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٥) طالب عبد الجبار حيدر ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠ .

(٦) اشيريان ، المصدر السابق ، ص ٩٠ ، وينظر كذلك تفاصيل المطالب السياسية والاقليمية التعجيزية التي تقدم بها البارزاني والتي اقرها مؤتمر كويسنجق في المصدر نفسه ، ص ص ٩٠ - ٩٢ .

المشكلة الكردية . فالحكومة كانت تعاني من التناقض بين مبادئ وتوجيهات الحزب من جهة ، وسياسة عبد السلام عارف من الجهة الأخرى . إذ هدد عارف ومعه بعض العسكريين من اعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة بتقديم استقالاتهم إذا ما رضخت الحكومة لهذه الشروط الجديدة للحركة الكردية ، واخذوا يمارسون ضغطا قويا من أجل اعلان الحرب في كردستان [١] . في حين كانت الحركة الكردية تعاني من تضارب شديد بين الحزب الديمقراطي الكردستاني (المكتب السياسي) والتوجهات الفردية والتسلطية للبارزاني ، فضلا على أن البارزاني كان ينظر إلى حقبة المفاوضات على أساس إنها هدف عسكري أكثر من كونها فرصة لتحقيق الأهداف القومية للشعب الكردي ، مما اوصل المفاوضات إلى طريق مسدود [٢] .

ومن جهة أخرى فقد تزامنت المفاوضات مع الجانب الكردي مع مباحثات الوحدة بين العراق وسوريا ومصر ، الأمر الذي دفع الاوساط الاستعمارية والصهيونية إلى دفع البارزاني لوضع العراقيل أمام قيادة الثورة في التوصل إلى مفهوم مشترك حول تطبيق نظام (اللامركزية) تحت حجج واهية ، منها تخوفه من قيام الوحدة العربية على مستقبل الاكراد وحقوقهم وامتيازاتهم [٣] .

ومع استمرار المفاوضات بين الوفد الكردي والوفد الشعبي الحكومي ، قدم الطالباني في الثامن من نيسان مذكرة إلى اعضاء الوفد العراقي المشارك في مباحثات الوحدة في القاهرة ومما تضمنته[٤]:

١- المطالبة بتمثيل الاكراد في مفاوضات الوحدة .
٢- عدم وقوف الاكراد في طريق الوحدة العربية .
٣- التأكيد على الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس نظام اللامركزية في حالة بقاء العراق قطرا مستقلا ضمن دولة الوحدة ، أما إذا اندمج العراق في اتحاد فدرالي فيجب منح الشعب الكردي حكما ذاتيا .

ومهما يكن من أمر فقد بقيت الثورة حسنة النية طويلة البال على الرغم من الاخفاق في التوصل إلى حل المشكلة الكردية . فتشكلت لجنة وزارية لاعداد مشروع لنظام الادارة اللامركزية [٥].

---

[١] مقابلة مع علي صالح السعدي بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٩٦٥ ، نقلا عن : دندشلي ، المصدر السابق ، ص٢٦٩ .

[٢] الجماهير ، ١٠٢ ، في ٥ / ١١ / ١٩٦٣ .

[٣] غازي فيصل غدير ، حزب البعث العربي الاشتراكي والمسألة الكردية ، بحث غير منشور ، قدم إلى لجنة تاريخ الحزب ، ص ١٣ .

[٤] ينظر نص المذكرة في : لوقازودو ، المصدر السابق ، ص ص ١٨٠ - ١٩١ .

[٥] وضمت اللجنة كلا من : صالح مهدي عماش / وزير الدفاع ، ناجي طالب / الصناعة ، محمود شيت خطاب / البلديات ، حازم جواد / وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية والداخلية وكالة ، مهدي الدولعي/ العدل ، إضافة إلى السادة : فائق السامرائي ، وحسين جميل وعبد العزيز الدوري ومحمد رضا الشبيبي وعلي حيدر سليمان . على أن تباشر اللجنة اعمالها اعتبارا من ١٥ مايس ١٩٦٣ . د . ك . و ، قرارات مجلس الوزراء ، الجلسة ٢٨ في ١٤ / ٥ ، مجلد ١٠ .

واعدت اللجنة المشروع الذي وافق مجلس الوزراء على اقراره في الرابع من حزيران ، وكلف اللجنة بالتفاوض مع الطرف الكردي لحل المشكلة على اساسه [1] .

لقد تضمن المشروع تقسيم العراق اداريا إلى ست محافظات تتمتع كل منها بادارة شؤونها المحلية تحت اشراف الحكومة المركزية ، وهي الموصل وكركوك والسليمانية وبغداد والحلة والبصرة ، ولكل منها مجلس يرأسه المحافظ ويتألف من اعضاء منتخبين وآخرين معينين ، ويختص بتنفيذ قرارات مجلس المحافظة والقوانين والانظمة الحكومية . ولمجلس المحافظة ادارة محلية وميزانية خاصة وصلاحيات واسعة ، فيما يتعلق بالتربية والتعليم والشؤون البلدية والعمرانية والاسكان والمواصلات والتموين والصحة والزراعة والري وغيرها [2] . واستنادا إلى هذا المشروع فإن محافظة السليمانية ، من دون أن يذكر ذلك نصا، تكون المنطقة الكردية أو كردستان العراق ، وتتألف من الوية اربيل والسليمانية ودهوك ، فضلا على جملة من المناطق التي تضم إليها من لوائي الموصل وكركوك والتي تسكنها اكثرية سكانية كردية [3] .

وكان البارزاني قد حدد مطالبه تحديدا مفصلا في المذكرة التي قدمها إلى الوفد الحكومي بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٦٣ ، وفيها جعل العراق دولة موحدة مؤلفة من القوميتين الرئيستين العربية والكردية ، المتمتعين بحقوق متساوية ، وتحقيق الحكم الذاتي لكردستان التي تشمل الوية السليمانية وكركوك واربيل والاقضية والنواحي التي تسكنها اكثرية كردية في لوائي الموصل وديالى ، وتكوين مجلس تنفيذي منبثق من مجلس تشريعي منتخب يملك الصلاحيات التي تتمتع بها الحكومة الاقليمية والمطالبة ضمنا ببناء جيش مستقل في كردستان [4] .

ولابد هنا من الاشارة إلى أن البارزاني حاول في أثناء المباحثات اتباع اسلوب المماطلة والمراوغة مع الحكومة بانتظار ظروف عسكرية وسياسية أكثر ملاءمة لتحقيق اهدافه خاصة وإن الجو كان مشحونا بالمؤامرات [5] .

---

(١) المصدر نفسه ، الجلسة ٣٥ في ٤ / ٦ / ١٩٦٣ .

(٢) ينظر نص مشروع الادارة اللامركزية في الجمهورية العراقية في : غضبان سويدان الرفاعي ، العراق في نضاله القومي ، دار الاعتدال للطباعة والنشر ، ص ص ١٩٧ - ٢٠٣ .

(٣) دندشلي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠ .

(٤) للمزيد من المعلومات عن المشروعين الحكومي والكردي ينظر : محمود الدرة ، القضية الكردية ، ص ص ٣١٥ - ٣٣٤ .

(٥) ل . ت . ح ، نشرة القيادة القومية (حول المسألة الكردية ووقف اطلاق النار في شمال العراق) الرقم (٦٠) بتاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٦٤ ، ملفة رقم ٢٢ / ١٣ .

وفيما يلي نص المشروعين ، الأول مقدم من قبل الحكومة ، والثاني من قبل البارزاني :

مشروع حكومة الثورة لنظام الادارة اللامركزية في الجمهورية العراقية

تمهيد :

١- تنفيذا لما جاء في البيان المرحلي الذي أصدره المجلس الوطني لقيادة الثورة بتاريخ ١٥ / ٣ / ١٩٦٣ فإن نظام اللامركزية يقصد به تقسيم العراق اداريا إلى محافظات تتمتع كل منها بدرجة كافية من حرية العمل في ادارة شؤونها تحت اشراف الحكومة .

٢- المحافظة وحدة ادارية تعين حدودها بقانون وتسمى باسم مركزها - راجع الملحق - وتتألف من لواء واحد أو عدد من الالوية ، واللواء من اقضية ، والقضاء من نواحي ، والناحية من عدد من القرى .

ادارة المحافظة :

٣ - آ - تدار المحافظة والوحدات الفرعية فيها اعتبارا من القرية من قبل موظفين حكوميين ومجالس منتخبة تسمى :

مجلس القرية

مجلس الناحية

مجلس القضاء

مجلس اللواء

مجلس المحافظة

ب- يحدد عدد اعضاء كل من هذه المجالس وطريقة انتخابهم بنظام ويعين هذا النظام الموظفين الذين يكونون بحكم وظائفهم اعضاء طبيعيين في هذه المجالس .

٤- الادارة في مركز المحافظة :

يتألف الجهاز الاداري في المركز من :

أ - المحافظ : تعينه الحكومة بمرسوم جمهوري ويكون مسؤولا تجاهها عن جميع شؤون محافظته ويعتبر بحكم منصبه رئيسا لمجلس المحافظة .

ب- مجلس المحافظة : يتألف من : (راجع ٣ ب أعلاه)

١- اعضاء منتخبين بالاقتراع السري المباشر .

٢- اعضاء معينين يتم اختيارهم من السلطة بمرسوم جمهوري .

٣- يعتبر رؤساء الدوائر في مركز المحافظة اعضاء طبيعيين في المجلس على أن لا يزيد عددهم مع الاعضاء المعينين عن ثلث اعضاء المجلس المنتخبين .

جـ- المجلس التنفيذي يتألف من رؤساء الدوائر في مركز المحافظة ويعين اعضاؤه ورئيسه بقرار من مجلس الوزراء ، أما نائب الرئيس فينتخبه اعضاء المجلس بينهم .

الاختصاصات :

٥- مجلس المحافظة :

أ- مجلس المحافظة شخصية معنوية لها حق التصرف في الاموال المنقولة وغير المنقولة وتعتبر امواله اموالا للدولة .

ب- يختص مجلس المحافظة في الشؤون التالية ويمارس سلطاته بقانون :

١- التربية والتعليم .

٢- الشؤون البلدية والقروية .

٣- الشؤون العمرانية والاسكان والمواصلات .

٤- التموين والتجارة .

٥- العمل والشؤون الاجتماعية .

٦- الشؤون الصحية .

٧- شؤون الزراعة والري .

(راجع الملحق - ٢)

جـ- المجلس مسؤول بصورة عامة عن ادارة المحافظة والتأكد من قيام الاجهزة الادارية المختلفة فيها بواجباتها بغاية الكفاءة وبانسجام تام مع سياسة الحكومة .

د - للمجلس إصدار - انظمة محلية - طبقا للاختصاصات المبينة في القانون . وتكون هذه الانظمة خاضعة لمصادقة الوزير المختص .

هـ- يصادق الميزانيات السنوية للادارات المحلية وكذلك ميزانية المحافظة ويقدمها للحكومة لاقرارها .

و - يعد ويتقدم باقتراحاته للوزراء المختصين حول مشاريع التنمية ذات الأهمية لتحسين احوال المحافظة .

ز - يضع نظاما داخليا لاجتماعاته وادارة اعماله وتدوين سجلاته .

٦- المجلس التنفيذي :

ويختص بما يلي :

أ - تنفيذ قرارات مجلس المحافظة ما لم تكن قد عطلت من قبل الوزير المختص .

ب- تنفيذ القوانين والانظمة والتعليمات الحكومية .

جـ- يتولى المجلس التنفيذي جميع سلطات مجلس المحافظة واختصاصاته أثناء أي فترة تخلو فيها المحافظة من هذا المجلس .

د - له نقل الموظفين - عدا اعضاء المجلس التنفيذي - داخل المحافظة .

هـ- له تعيين الموظفين والمستخدمين إلى درجة معينة تعين بنظام .

و - اعداد مشروع ميزانية المحافظة ومشاريع الانظمة المحلية وضبط جميع حسابات المحافظة واعدادها للتدقيق .

الايرادات المالية :

٧- تتكون واردات المحافظة من :

أ - النصف الباقي من صافي ايرادات الحكومة من ضريبة الاملاك .

ب- النصف الثاني من رسوم البنزين .

جـ- الضمائم على ضريبتي الاملاك والاستهلاك والرسوم البلدية التي تحدد الحكومة المركزية مقدارها على أن لا تتجاوز نسبتها ربع الاصل .

د - المنح الخاصة التي تقدمها الخزينة المركزية .

هـ- اجور الجسور والمعابر .

و - أية حصة من واردات الدولة تعينها الحكومة المركزية بقانون .

ز - حصة تحددها الحكومة المركزية من ضريبة التركات للاموال التي تقع في المحافظة وكذلك الهبات والتركات لمن لا وارث لهم .

ح - الاستقراضات .

ط - المبالغ المرصدة في الميزانية العامة للادارة المحلية .

المصروفات :

٨- تكون مصروفات الادارة اللامركزية كما يلي :

أ - رواتب ومخصصات موظفي ومستخدمي الادارة اللامركزية ومخصصات دوائرها .

ب- مخصصات اعضاء مجلس المحافظة .

جـ- جميع المصروفات التي تستلزمها الخدمات والأعمال الواقعة في اختصاص الادارة اللامركزية والمودعة إليها بمقتضى احكام القوانين والانظمة .

احكام عامة :

٩- لمجلس الوزراء إصدار توجيهات عامة يراعيها مجلس المحافظة وفي حالة امتناع هذا المجلس عن ذلك فلمجلس الوزراء أن يوقف ويلغي أو يعدل أي قرار يصدره مجلس المحافظة . وفي حالة امتناع هذا المجلس عن ذلك فلمجلس الوزراء أن يوقف ويلغي أو يعدل أي قرار يصدره مجلس المحافظة كما له سلطة نزع أي سلطة أو اختصاص من مجلس المحافظة لهذا الغرض .

١٠- تبقى احكام قانون الادارة المحلية رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ سارية ما لم تتعارض مع احكام قانون ادارة المحافظات الجديد .

الملحق (١)

١- المحافظات : يقسم العراق إلى المحافظات التالية :

أ - محافظة الموصل - مركزها الموصل - وتتألف من لواء الموصل .

ب- محافظة كركوك - مركزها كركوك - وتتألف من لواء كركوك ناقصا قضاء جمجمال .

جـ- محافظة السليمانية - مركزها السليمانية - وتتألف من لواء اربيل ولواء السليمانية مضافا إليه قضاء ولواء دهوك الذي يؤلف من اقضية زاخو ودهوك والعمادية وعقرة والزبيار من لواء الموصل .

د - محافظة بغداد - مركزها بغداد - وتتألف من الوية بغداد والرمادي وديالى والكوت .

هـ- محافظة الحلة - مركزها الحلة - وتتألف من الوية الديوانية والحلة وكربلاء .
و - محافظة البصرة - مركزها البصرة - وتتألف من الوية البصرة والناصرية والعمارة .
٢- اللغة الكردية :
أ - تعتبر اللغتان العربية والكردية لغتين رسميتين في محافظة السليمانية .
ب- لغة التدريس في المراحل الابتدائية والمتوسطة تكون باللغة الكردية وتدرس اللغة العربية كلغة ثانية .
جـ- لغة التدريس في المرحلة الثانوية هي اللغة العربية .

الملحق (٢)

جدول باختصاص مجلس المحافظة .

التربية والتعليم :

١- لانشاء وصيانة المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية ودور المعلمين الابتدائية والمدارس المهنية والفنية والصناعية وادارتها والاشراف عليها وفق احكام القانون .
٢- انشاء وصيانة المكتبات العامة وغرف القراءة .
٣- انشاء وصيانة الاقسام الداخلية للطلاب والطالبات .
٤- انشاء وصيانة مخازن الكتب والادوات المدرسية .
٥- منح الاعانات الدراسية .
٦- تنظيم النشاط الثقافي العام .
٧- تنظيم المعارض العامة والمعارض الفنية .
٨- النهوض بالتربية الرياضية .

شؤون الزراعة والري :

١- القيام بما يتطلبه الاصلاح الزراعي وفق المحاكم القانونية .
٢- أعمال الري والبزل ودفع اخطار الفيضان .
٣- شؤون الجمعيات التعاونية .
٤- شؤون التسليف الزراعي .
٥- امداد الفلاحين بالبذور والالات والاسمدة وغيرها من المساعدات والخدمات .
٦- شؤون الزراعة وما تتطلبه من استخدام الوسائل العلمية والقيام بالمشاريع التي تؤدي إلى تطوير الزراعة ونموها .
٧- العناية بالثروة الحيوانية .
٨- شؤون الارشاد الزراعي .
٩- تأسيس الغرف الزراعية والمزارع والحقول التجريبية والنموذجية ومخازن الالات الزراعية .
١٠- زرع وصيانة الاحراش والغابات والمراعي .
١١- العمل على تحسين انتاج المحاصيل المختلفة وحماية المزروعات من الافات والامراض الزراعية .
١٢- تنظيم الاحصاء الزراعي .

الصحة العامة :

١- أعمال الوقاية من الامراض والمعالجة الطبية .
٢- رعاية الامومة والطفولة .
٣- انشاء وصيانة وادارة المستشفيات والمستوصفات والمراكز والمؤسسات الصحية والوحدات العلاجية المتنقلة والقيام باعمال الاسعاف .
٤- انشاء وادارة المدارس الصحية للممرضين والممرضات والموظفين الصحيين وغيرهم من القائمين بالخدمات الصحية .
٥- تيسير الادوية والاشراف على الاتجار بها وفق احكام القوانين .

العمل والشؤون الاجتماعية :

١- القيام بما يتطلبه تنفيذ قوانين العمل وانظمته .
٢- الضمان الاجتماعي .
٣- انشاء الملاجئ والمؤسسات الخيرية وادارتها .
٤- تنفيذ القوانين والانظمة الخاصة بالنفوس .
٥- شؤون الاحصاءات الحياتية والبحوث الاجتماعية .
٦- مراكز الرعاية الاجتماعية .
٧- انشاء وتجهيز وادارة مكاتب التخديم والاشراف على شؤون العمال وصرف المساعدات والمعونات المالية لهم .

الشؤون العمرانية والاسكان والمواصلات :

١- تنفيذ مشاريع الاسكان وانشاء وصيانة المساكن وتوزيعها بعقود ايجار أو بيع .
٢- انشاء وادارة وصيانة البنيان والمرافق العامة .
٣- تجفيف المستنقعات .
٤- فتح وانشاء الطرق والمعابر وصيانتها عدا ما تضطلع به وزارة المواصلات أو البلديات.
٥- انشاء وادارة مصالح نقل في المحافظة سواء بين مدنها أو في داخل المدن .
٦- مشاريع النقل النهري .
٧- ادارة وتنظيم مشاريع الماء والكهرباء والغاز والاشراف عليها .

الشؤون البلدية والقروية :

١- المصادقة على ميزانيات البلديات ومجالس القرى وشؤونها في المحافظة .
٢- تقرير استيفاء الرسوم البلدية المبينة في قانون رسوم البلديات بالنسبة لكل بلدية في المحافظة وتغيير نسبتها أو وقف استيفائها .
٣- الاشراف على سير العمل في المجالس البلدية ومجالس القرى وعلى الشؤون البلدية والقروية والمحافظة بوجه عام .

التجارة والتموين :

١- تأسيس الغرف التجارية وفتح المعارض والأسواق ومحلات البيع .
٢- العمل على توفير الحاجات الضرورية والغذائية للمستهلكين وضمان حسن توزيعها .

الصناعة :
١- تشجيع الصناعات المحلية والعمل على تطويرها وازدهارها .
٢- اقامة المعارض الصناعية .
٣- تشجيع استغلال مصادر الثروة المحلية .

النص الحرفي لمشروع البارزاني
المشروع محاولة مفضوحة لفصل شمال العراق

١- الجمهورية العراقية دولة موحدة مؤلفة من القوميتين الرئيسيتين العربية والكردية المتمتعين بحقوق متساوية وقد عبرتا عن ارادتهما استنادا إلى حق تقرير المصير في العيش معا .
٢- يتضمن الدستور العراقي نصوصا لجهاز تشريعي اعلى للجمهورية ولرئيس الجمهورية وللحكومة كما ويتضمن الدستور تنظيم الجهاز القومي المختص بممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية في الأمور التشريعية والتنفيذية والقضائية في منطقة كردستان .
٣- تكون الأمور التالية من صلاحيات الحكومة المركزية :
١- رئاسة الدولة .
٢- الشؤون الخارجية وتتضمن :
أ - التمثيل السياسي والقنصلي والتجاري .
ب- المعاهدات والاتفاقيات الدولية .
جـ- هيئة الأمم المتحدة .
د - اعلان الحرب وعقد الصلح .
٣- الدفاع الوطني - القوات البرية والبحرية والجوية .
٤- العملة وإصدار النقد .
٥- شؤون النفط .
٦- الجمارك .
٧- الموانئ والمطارات الدولية .
٨- البرق والبريد والتليفونات .
٩- السكك الحديدية والطرق العامة والرئيسية .
١٠- شؤون الجنسية .
١١- تنظيم الميزانية العامة للدولة .
١٢- الاشراف على الاذاعة المركزية والتلفزيون المركزي .
١٣- الطاقة الذرية .
١- تكون ممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية عن طريق مجلس تنفيذي منبثق من مجلس تشريعي منتخب من قبل القاطنين في كردستان بالاقتراع السري الحر المباشر .
٢- يختص الجهاز القومي المنصوص عليه في المادة الثانية بشؤون العدل الداخلية ، التربية والتعليم ، الصحة ، الزراعة ، التبغ ، البلديات ، العمل والشؤون الاجتماعية ، الاعمار

والمصايف وكل ما يتعلق برفع المستوى المعاشي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية وغير ذلك من الأمور التي لم ترد ضمن اختصاص الحكومة المركزية .

٣- للمجلس التشريعي سن كافة القوانين اللازمة وله الحق في ممارسة الصلاحيات المذكورة في الفقرة الثانية أعلاه وينتخب المجلس التشريعي رئيس المجلس التنفيذي وله حق حجب الثقة عنه وعن اعضاء المجلس التنفيذي .

٤- يقوم المجلس التنفيذي بممارسة السلطة التنفيذية في حدود اختصاصات الجهاز القومي الواردة في الفقرة الثانية أعلاه وتنفذ القوانين التي يصدرها المجلس التشريعي وكذلك القوانين والانظمة العامة التي تصدرها الحكومة المركزية بقدر علاقتها بكردستان وله تعيين موظفي اجهزة الادارة والدوائر الأخرى في المنطقة ويكون مسؤولا أمام المجلس التشريعي في اعماله كافة .

٥- مالية الجهاز القومي لمنطقة كردستان وتتكون من :

١- الموارد المحلية والضرائب والرسوم التي تجبى داخل كردستان .

٢- حصة كردستان بنسبة عدد سكانها إلى عدد سكان العراق من واردات النفط والجمارك والمطارات والموانئ والمصارف والبنوك الحكومية والسكك والبرق والبريد والتلفون على أن تخصم منها مصاريف الرئاسة والدفاع والخارجية وإصدار العملة وادارة وزارة النفط والبرق والبريد والتلفونات وادارة المصارف بنسبة عدد سكانها إلى سكان العراق ونفقات السكك والطرق العامة بنسبة طول مسافتها في كردستان إلى مسافتها في العراق .

٣- حصة كردستان من المساعدات والقروض والمعونات الخارجية التي ستحصل عليها الحكومة بنفس النسبة السابقة .

٤- القروض الداخلية والقروض والمساعدات غير العسكرية التي ستحصل عليها كردستان .

٥- واردات التبغ والمصايف والغابات .

٦- تعتبر كردستان مساهمة بحصة تعادل نسبة سكانها إلى سكان العراق في المؤسسات والمشاريع والمصالح ذات النفع العام .

٦- تشمل منطقة كردستان الوية السليمانية وكركوك واربيل والاقضية والنواحي التي تسكنها اكثرية في لوائي الموصل وديالى .

٧- يكون نائب رئيس الجمهورية العراقية كرديا وينتخبه شعب كردستان بالطريقة التي ينتخب بها رئيس الجمهورية العراقية .

٨- يضمن دستور الجهاز القومي لمنطقة كردستان الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والحريات الديمقراطية والدينية للمواطنين من الاقليات كالتركمان والآشوريين والكلدان والارمن وغيرهم من الطوائف الدينية والعنصرية مع ضمان مساواتهم التامة في الحقوق والواجبات مع ابناء القوميتين العربية والكردية وضمان تمثيلهم في المجلسين التشريعي والتنفيذي والاجهزة المختلفة بنسبة عادلة .

مواد عامة :

١- يمثل شعب كردستان في المجلس الوطني العراقي بعدد من النواب يتناسب مع عدد سكان كردستان إلى سكان العراق .
٢- تكون نسبة موظفي الاكراد في الوزارات المركزية المخصصة متناسبة مع سكان العراق.
٣- يقبل في جامعة بغداد والمعاهد العالية العراقية عدد من طلاب كردستان يتناسب مع نسبة سكانها إلى سكان العراق .
٤- ترسل الحكومة سنويا من البعثات والزمالات والمنح الخارجية عددا من طلاب كردستان يتناسب مع نسبة سكانها إلى سكان العراق .
٥- يكون أحد معاوني رئيس اركان الجيش كرديا .
٦- يحتفظ الجيش العراقي باسمه وفي حالة تبديل الاسم يطلق على القسم الكردي منه فيلق كردستان ويتكون هذا الفيلق من تجميع كافة الجنود والمراتب والضباط الموجودين في الجيش العراقي من أهالي كردستان .
٧- يؤدي ابناء كردستان خدمة العلم فيها - ويعاد الضباط وضباط الصف المفصولون لأسباب سياسية قومية إلى الجيش العراقي ويعادون إلى وحدات الجيش المعسكرة في كردستان .
٨- يقبل في الكليات العسكرية والشرطة والاركان والطيران والمؤسسات العسكرية الأخرى عدد من طلاب كردستان يتناسب مع نسبة سكانها إلى سكان العراق .
٩- للحكومة المركزية ارسال قوات اضافية إلى منطقة كردستان في حالة التعرض لهجوم خارجي أو وجود تهديد حقيقي بالاعتداء الخارجي على الجمهورية العراقية . وفي غير هذه الحالات يجب أخذ موافقة المجلس التشريعي والتنفيذي في كردستان على أن لا يعرقل مضمون هذه المادة قيام الجيش العراقي بتمريناته وفرضياته الاعتيادية لمدة معقولة.
١٠- يكون قيام قطعات الجيش العراقي للحركات العسكرية القمعية داخل كردستان بموافقة مجلسها التشريعي أو بناء على طلب المجلس التنفيذي .
١١- يعتبر باطلا كل نص تشريعي مهما كان مصدره إذا كان من شأنه تقييد حقوق الشعب الكردي القومية والديمقراطية ويضيق مجالات تمتعه بها .
١٢- يكون اعلان الاحكام العرفية في كردستان في غير حالات الاعلان للحرب أو وجود خطر حقيقي بالعدوان الاجنبي بموافقة المجلس التشريعي .
١٣- يكلف أحد الوزراء الاكراد الحاليين بتأليف المجلس التنفيذي المؤقت ليمارس صلاحيات المجلس مؤقتا وتجري انتخابات المجلس التشريعي خلال فترة لا تتجاوز اربعة أشهر من تاريخ تأليفه .
١٤- ازالة آثار حكم الطاغية بتعويض جميع المتضررين نتيجة ثورة كردستان تعويضا عادلا سويعا في فترة لا تتجاوز اربعة أشهر .
١٥- في حالة تبديل الجنسية العراقية إلى الجنسية العربية ينص في وثائق شهادة الميلاد ودفاتر النفوس وجوازات السفر على كون حاملها كردستانيا ضمن الجمهورية العربية المتحدة إذا كان مواطنا من منطقة كردستان وكرديا إذا كان من اصل كردي .
١٦- عند تبديل العلم العراقي أو شعار الدولة العراقية يضاف اليهما اشارة كردية .

وزارة البكر الثانية

أدت طائفة من العوامل والتطورات إلى استقالة الوزارة في ١٢ مايس ١٩٦٣ . فقد اتسعت حدة الصراع ما بين عدد من اعضاء القيادة القطرية الذين كانوا في الوقت نفسه اعضاء في المجلس الوطني لقيادة الثورة ، فضلاً على مناصبهم الوزارية ، مما اثقل كواهلهم واضعف من قدراتهم على انجاز المهمات الرسمية والحزبية على الوجه الاكمل ، مما انعكس بالسلب على أوضاع الحزب والدولة ومسيرتهما معا [١] . كما ان التصريحات والشعارات المتطرفة التي كان يطلقها علي صالح السعدي كشعار (سحقاً للرجعية حتى الموت) . وغيرها من الشعارات التي لم تكن تنسجم مع طبيعة الوضع السياسي والخطة الاقتصادية بشأن التحول التدريجي نحو الاشتراكية ، اثارت مخاوف الفئات المحافظة والمعارضة لأي نهج اشتراكي من جهة ، واحدثت من الجهة الاخرى تناقضا واضحا بين الاجهزة الرسمية والبيانات العامة ، وحالة من التشويش والبلبلة . تركت انطباعا لدى بعض قطاعات الرأي العام يفيد بأن الحكومة لم تقرر بعد ما تريد [٢] ، وثمة دافع آخر أدى إلى اجراء التعديل الوزاري يتمثل بالاستقالة التي قدمها عبد الستار علي الحسين بسبب تأزم العلاقة مع حركة القوميين العرب ، لذا كانت القيادة تفضل استقالة الوزارة ، ومن ثم إعادة تشكيلها من قبل الوزير المستقيل [٣] .

وفي ضوء ما تقدم رفع البكر استقالة حكومته في ١١ مايس ١٩٦٣ إلى رئيس الجمهورية هذا نصها :

السيد رئيس الجمهورية المحترم

بعد تقديم أطيب تحية :

لقد كان لي شرف تكليفي من قبلكم والمجلس الوطني لقيادة الثورة بتأليف حكومة الثورة صبيحة الرابع عشر من رمضان المبارك . وقد اضطلعت وزملائي الوزراء بشرف هذه المهمة ونحن على علم تام بالتركة الثقيلة التي خلفها الحكم الدكتاتوري المباد ، وعلى وعي كامل للمهمات الجسيمة والامال الكبيرة التي يعلقها ابناء الشعب على حكومتنا . وقد قمنا سيادة الرئيس ببذل كل جهد وتقديم كل تضحية في سبيل التخفيف من آثار تلك التركة السيئة وفي العمل على تحقيق ما يصبو إليه الشعب من آمال واماني وفقاً للمنهاج المرحلي لمجلس قيادة الثورة . وانه لأعظم شرف لنا أن تكون الوحدة الاتحادية بين الاقطار العربية الثلاثة سوريا ومصر والعراق قد تم اعلانها أثناء اضطلاع حكومتنا بمسؤوليتها وبمساهمة ومشاركة لنا .

يا سيادة الرئيس : لقد قمنا بتأليف الحكومة في ظروف ثورية عصيبة وكانت مهمتنا الأولى هي المساهمة لانهاء الحكم القاسمي المباد ووضع أسس العمل لانجاز مهمات الثورة . ولقد قمنا في هذا المجال ببذل الجهود وكان رائدنا دوماً التمسك بمبادئ الثورة والايمان بالشعب .

---

[١] نور عبد القادر الحديثي ، حديث معه في ٥ ايلول ١٩٩٧ .

[٢] د . مجيد خدوري ، العراق الجمهوري . بيروت - ١٩٧٤ ، ص ٢٧٤ .

[٣] ناجي طالب ، حديث معه .

واليوم والعراق مقبل على ظرف جديد ، هو ظرف قيام الجمهورية العربية المتحدة ، ومقدم على مرحلة جديدة من حياة الثورة هي مرحلة البناء والعمل لوضع أسس مجتمع الحرية والثورة والاشتراكية .

واننا نشعر بأن المرحلة القادمة تتطلب أسساً في اختيار الحكومة تناسب وتنسجم مع المرحلة . لذلك فاني اتقدم لشخصكم الكريم والمجلس الوطني لقيادة الثورة بتقديم استقالة حكومتي مؤكداً في الوقت ذاته شكري وشكر كافة زملائي الوزراء على ما لاقيته من سيادتكم واخوانكم اعضاء المجلس الوطني من عطف ورعاية .

وتقبلوا فائق الاحترام

أحمد حسن البكر

رئيس الوزراء

وقد بعث رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف بالرسالة التالية إلى رئيس الوزراء المستقيل : الاخ أحمد حسن البكر المحترم .

بعد التحية :

لقد استلمت كتاب استقالة حكومتكم المؤرخ في الحادي عشر من هذا الشهر ، واني انتهز هذه الفرصة لأعبر لكم ولزملائكم الوزراء عن فائق تقديري وتقدير المجلس الوطني لقيادة الثورة لتسلم مهام الحكم في ادق ظروف العراق واحرجها .

إن حكومتكم رغم قصر الفترة التي قضتها في المسؤولية استطاعت أن تحقق لهذا الشعب الكثير من الانجازات والكثير من الأعمال التي توجت بأعلان قيام الجمهورية الاتحادية . واني اقدر الظروف والأسباب التي دعتكم إلى الاستقالة وارجو منكم ومن زملائكم الوزراء الاستمرار في اعمالكم حتى يتم تأليف حكومة جديدة .

هذا وتقبلوا أجزل الشكر

المشير الركن عبد السلام محمد عارف

رئيس الجمهورية

وصدر مرسومان جمهوريان ، الأول بقبول استقالة الوزارة ، والثاني بإعادة تكليف أحمد حسن البكر مهمة تأليف الوزارة الجديدة ، وفيما يلي نصهما :

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً إلى الصلاحية المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشر من قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة ، وبناء على موافقة المجلس الوطني لقيادة الثورة .

رسمنا بما هو آت :

قبول استقالة حكومة السيد أحمد حسن البكر .

كتب ببغداد في اليوم التاسع عشر من ذي الحجة سنة ١٣٨٢ هجرية ، الموافق لليوم الحادي عشر من مايس سنة ١٩٦٣ ميلادية .

المشير الركن

عبد السلام محمد عارف

رئيس الجمهورية

باسم الشعب
رئاسة الجمهورية
استناداً إلى الصلاحيات المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة ، وبناء على موافقة المجلس الوطني لقيادة الثورة :
رسمنا بما هو آت :
تكليف السيد أحمد حسن البكر بتأليف الوزارة الجديدة .
كتب ببغداد في اليوم التاسع عشر من ذي الحجة سنة ١٣٨٢ هجرية الموافق لليوم الحادي عشر من مايس سنة ١٩٦٣ ميلادية .

المشير الركن
عبد السلام محمد عارف
رئيس الجمهورية

وقد أعاد البكر تشكيل الوزارة في اليوم التالي للمرة الثانية ، وصدر المرسوم الجمهوري التالي بتأليفها ، وفيما يلي نص الرسالة التي رفعها أحمد حسن البكر إلى رئيس الجمهورية :

بسم اللّه الرحمن الرحيم
السيد الرئيس المشير الركن عبد السلام محمد عارف المحترم
تحية عربية خالصة :
تلبية لتكليفكم الكريم لي بتأليف الوزارة اتشرف بأن اتقدم لسيادتكم والمجلس الوطني لقيادة الثورة باسماء الزملاء الذين اقترح اشتراكهم في الوزارة .
لقد كانت إعادة تشكيل الوزارة فرصة حسنة لتفهم المهمات الجسيمة التي تتطلبها مرحلة البناء والعمل لتحقيق المجتمع العربي الذي تسوده العدالة والطمأنينة ويتمتع ابناؤه بالخير والرفاه . وانني انتهز هذه الفرصة لأعبر لشخصكم الكريم وللمجلس الوطني لقيادة الثورة عن جزيل شكري وامتناني للثقة الغالية التي اوليتموني أياها ، وأود أن اوكد باني وزملائي سوف لن نألو جهدا في سبيل انجاز المهمات الكبرى التي تنتظرنا والامال الواسعة التي يعلقها الشعب على حكومته الوطنية ، متمسكين دوماً بالمنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة وبميثاق الوحدة الاتحادية نصاً وروحاً .
وتقبلوا فائق الشكر والاحترام

المخلص
أحمد حسن البكر
رئيس الوزراء
بغداد ١٢ مايس ١٩٦٣

وضمت الوزارة الجديدة السادة التالية اسماؤهم أدناه :

١ - المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف وزيراً للمواصلات .
٢ - السيد عبد العزيز الوتاري وزيراً للنفط .
٣ - اللواء الركن ناجي طالب وزيراً للصناعة .
٤ - الزعيم المهندس رجب عبد المجيد وزيراً للاسكان .
٥ - اللواء الركن محمود شيت خطاب وزيراً للبلديات .
٦ - الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وزيراً للتربية والتعليم .
٧ - الدكتور سعدون حمادي وزيراً للاصلاح الزراعي .
٨ - السيد شكري صالح زكي وزيراً للتجارة .
٩ - الدكتور عبد الكريم العلي وزيراً للتخطيط .
١٠ - السيد مهدي الدولعي وزيراً للعدل .
١١ - الدكتور محمد جواد العبوسي وزيراً للمالية .
١٢ - الدكتور عزت مصطفى وزيراً للصحة .
١٣ - السيد حميد خلخال وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
١٤ - السيد بابا علي وزيراً للزراعة .
١٥ - الدكتور مسارع الراوي وزيراً للدولة لشؤون الوحدة الاتحادية.
١٦ - السيد فؤاد عارف وزيراً للدولة لشؤون الاوقاف .
١٧ - السيد علي صالح السعدي نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للارشاد.
١٨ - الفريق الركن صالح مهدي عماش وزيراً للدفاع .
١٩ - السيد طالب حسين الشبيب وزيراً للخارجية .
٢٠ - السيد حازم جواد وزيراً للدولة ووزيراً للداخلية بالوكالة.

والملاحظ احتفاظ غالبية الوزراء السابقين بالحقائب الوزارية ، وقد خرج من الوزارة السابقة عبد الستار علي الحسين وزير الاسكان ، وهو من القوميين ومن اعضاء حزب الاستقلال السابق ، وحل محله الزعيم المهندس رجب عبد المجيد ، وهو أيضا من القوميين المستقلين وسكرتير تنظيم الضباط الاحرار الذي فجر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، كما خرج صالح كبه وزير المالية وحل محله محمد جواد العبوسي ، فيما أصبح الدكتور مسارع الراوي وزير الارشاد في الوزارة السابقة وزيرا للدولة لشؤون الوحدة الثلاثية واعطيت حقيبة الارشاد إلى علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء الذي كان يشغل وزارة الداخلية أيضا ، فيما أصبح حازم جواد وزير الدولة وزيرا للداخلية بدلا من السعدي ، واحتفظ باقي الوزراء بمناصبهم .

قانون الحرس القومي

تعود البداية الحقيقية لتشكيل التنظيمات المدنية المسلحة إلى النصف الثاني من عام ١٩٦٢ . فقد نشط الحزب في تنفيذ قرار المؤتمر القطري الرابع القاضي بضرورة المشاركة الحزبية ، واعداد التنظيمات المدنية وتهيئتها تحوطا لأية مقاومة مدنية مسلحة قد تواجه الثورة، وتعويضا عن النقص في قدرات الحزب في الجيش [١] . وقد تم توزيع تلك التنظيمات إلى خلايا اطلق عليها تسمية (لجان الانذار) لتكون مستعدة للعمل في أي وقت بعد أن تتلقى أي انذار بوقت قصير [٢] .

وجرى تشكيل هذه الخلايا عمليا منذ ١٤ تموز ١٩٦٢ ، إذ تمت أول تجربة انذار عملية استمرت يومين كاملين ، وتم خلالها تقسيم الواجبات وتثبيت المناطق الحساسة ومراقبتها ، بعد أن جرى اختيار العناصر الثورية التي تؤلف تلك اللجان على وفق أسس وشروط عديدة في مقدمتها الجرأة والشجاعة والتضحية والانضباط العالي [٣] ، وانيطت بتلك التنظيمات ، قبل تنفيذ الثورة في ٨ شباط ١٩٦٣ ، واجبات عديدة ، كتحديد المناطق الاستراتيجية التي يجب السيطرة عليها لضمان سلامة الثورة ، وجرد العناصر المعادية ورصدها ومراقبة تحركاتها [٤] ، كما تولت تلك اللجان حماية الانشطة المختلفة كالتظاهرات والاحتفالات الحزبية [٥] . ومنذ نهاية شهر كانون الثاني ١٩٦٣ ، اطلق على تلك التنظيمات تسمية الحرس القومي [٦] .

وفي صباح يوم الثورة اذيع بيان المجلس الوطني لقيادة الثورة المرقم (٣) ، وتضمن تشكيل قوات الحرس القومي لتدافع عن الشعب والوطن ، وتساعد قوات الجيش والشرطة في رعاية المواطنين . كما دعا البيان جميع ابناء الشعب للمساهمة في قوات الحرس القومي . ثم تبع ذلك مباشرة اذاعة البيان رقم (٤) وتضمن التعيينات لقيادة قوات الحرس القومي ، فقرر المجلس الوطني لقيادة الثورة في ١٢ شباط تعيين العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت قائدا للفرقة الرابعة ، واسناد قيادة قوات الحرس القومي إلى الرئيس الطيار منذر الونداوي[٧]. وعلى الفور اصدرت القيادة العامة لقوات الحرس القومي بيانا دعت فيه جميع وحدات الحرس إلى التحرك والالتحاق بالمراكز المحددة لها . وطلب البيان من قوات الجيش والشرطة مساعدة ومؤازرة قوات الحرس ، كما طلب من جميع فروع الحرس تحقيق الاتصال مع قطاعاتها الرئيسة في مراكز

---

[١] شبلي العيسمي ، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي ، المرحلة الصعبة ١٩٥٨ - ١٩٦٣ ، جـ ٣ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٨٧ ، ص ٢٤٨ .

[٢] أحمد فوزي ، ثورة ١٤ رمضان ، ص ١٦٠ .

[٣] مجلة الحرس القومي ، العدد الثاني ، السنة الأولى ، ١ آب ١٩٦٣ ، ص ٧ ؛ حازم سعيد ، لقاء معه ، ٤/ ٥ / ١٩٩٧ .

[٤] المصدر نفسه .

[٥] أبو طالب الهاشمي ، لقاء معه ، ٣ / ١١ / ١٩٩٧ .

[٦] المصدر نفسه .

[٧] الوقائع العراقية . العدد ٧٧١ في ١٨ / ٢ / ١٩٦٣ .

قياداتها[1] . وبالنظر للاقبال المتزايد للانضمام إلى قوات الحرس ، فقد أصدر القائد العام لقوات الحرس القومي بيانا حيا فيه الالاف المؤلفة من ابناء الشعب الذين لبوا النداء واعلنوا استعدادهم للدفاع عن ثورتهم ورجاهم الامتثال إلى احترام منع التجول [2] . ولغرض تأمين السيطرة على فروع الحرس ومنعا لأي ارتجال في فتح فروع أخرى ، فقد اصدرت قيادة الحرس بيانا اعلمت فيه جميع مراكز الشرطة بأن فتح أي فرع للحرس لا يتم إلا بطريقة رسمية ، بابلاغ مراكز الشرطة بذلك . وذكر البيان اسماء المقرات القديمة للحرس التي تم اعلانها سابقا ، فضلا على المقرات الجديدة التي تم فتحها بشكل رسمي . ووعد البيان أيضا بفتح فروع أخرى تتناسب مع حجم الاقبال الجماهيري المتزايد على التطوع [3] .

ومن ناحية أخرى فقد تم تشكيل قوات الحرس القومي في مناطق العراق الأخرى واصدرت قيادات الحرس في المناطق بيانات دعت فيها المواطنين للانخراط في صفوف الحرس وتعيين مقراتها وتثبيت اسماء قياداتها [4] .

وتأسيسا على الدور الذي اضطلع به الحرس القومي في تنفيذ وتثبيت الثورة ، فقد أصدرت حكومة الثورة قرارا بتدريب قوات الحرس تدريبا عسكريا يؤهلها للمسؤوليات الثورية التي القيت على عاتقها ، ويرتفع بمستواها ليجعلها قوة فعالة قادرة على حماية الثورة ومقاومة اعدائها ، وعلى النهوض بالتبعات الثورية [5] كما حاز الحرس على ثناء قادة الثورة الذين اشادوا بمحاولاته ودوره الكبير في مختلف المناسبات . فقد وقف كل من عبد السلام عارف واحمد حسن البكر ومعهما الوفد الجزائري الزائر برئاسة (هواري بومدين) وزير الدفاع الوطني ، في منصة التحية في القصر الجمهوري ، لتحية فصائل وكتائب الحرس التي استعرضت أمامهم طوال ساعات ثلاث احتفاء بذكرى انتفاضة ٢٧ آذار ١٩٦١ (اضراب البانزين) [6] . كا اظهر عبد السلام عارف حماسا متزايدا في

---

(١) حدد البيان مركز شرطة المأمون مقرا لقطاع الكرخ ، نادي النهضة الرياضي مقرا لقطاع الكرادة ، والنادي الجمهوري مقرا لقطاع الاعظمية ، ومركز شرطة الفضل مقرا لقطاع الرصافة ، الجماهير ١ ، في ١٢ / ٢ / ١٩٦٣ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) والفروع الجديدة التي تم فتحها توزعت على المناطق الاتية :
أولا : الكرخ وفيه ، أ – أبو غريب ، ب – المأمون ، جـ – المنصور ، د – الوشاش هـ – البياع ، و– في شرطة الكرخ العامة ، ز – مركز شرطة الجعيفر ، ح – مركز شرطة الباغات ، ط – مركز شرطة الدوريين .
ثانيا : المحمودية ، ثالثا : سامراء . رابعا : تكريت وبيجي .
المصدر نفسه .

(٤) تنظر نصوص عدد من البيانات حول تشكيل قوات الحرس في انحاء مختلفة من القطر في جريدة الجماهير ، الاعداد من ١ – ٧ للمدة من ١٢ – ١٩ / شباط / ١٩٦٣ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) الجماهير ، العدد ٤٣ ، ٢٩ / ٣ / ١٩٦٣ .

الثناء على قوات الحرس القومي . ففي كلمته التي القاها خلال افتتاحه للمخيم الكشفي في أبي غريب، اشاد عارف بالحرس القومي ودوره في المجالات كافة . فهو على حد قوله : ((حصيلة التنظيم الشعبي الذي ما زال يقوم بواجبه المقدس معمور القلب ، مرفوع الرأس ، وإن يكون المرآة الصافية النظيفة للجبهة القومية)) [1] . وخلال تفقده للمناطق التي تضررت بالفيضان في لواء الموصل قال عارف " اننا والحمد لله كلنا حرس قومي للدفاع عن الثورة . . . الجماهير الشعبية وقيادتها الطليعية صممت على مواصلة النضال لتحقيق أهداف الوحدة والحرية والاشتراكية " [2] .

وتأكيدا على تثمين قيادة الدولة لمهمة الحرس القومي والدور الذي يؤديه في ترسيخ أسس الثورة وحماية مكاسبها ، فقد ارتدى عبد السلام عارف واحمد حسن البكر في ليلة ١٩ نيسان ١٩٦٣ ملابس الحرس القومي وراحا يفتشان السيارات المارة في ساحة التحرير ويسألان ركابها عن هوياتهم بصورة اعتيادية . وتكرر الشيء نفسه في ساحة الاندلس ، في حين احتسا الحارسان الشاي في إحدى المقاهي الشعبية في ساحة النهضة في بغداد [3] . أما علي صالح السعدي فقد ابدى في أكثر من مناسبة اعتزازه وفخره بالبطولات التي حققها الحرس القومي مما لا يمكن تصوره أو تشبيهه [4] . فالحرس القومي كما وصفه السعدي هو روح الثورة ومادتها ودعامتها [5] .

كذلك كان الحرس القومي محط اعجاب واشادة من قبل قادة الثورة الآخرين . فقد نشرت مجلة (الحرس القومي) على صدر الصفحات الأولى من كل عدد من اعدادها الاربعة ، كلمات واحاديث اشاد فيها معظم قادة الحزب والدولة بدور الحرس القومي والمهمات التي يضطلع بها [6] .

واستمر الحرس القومي يؤدي واجباته ومهماته ويمارس صلاحياته طيلة الشهور الاربعة الأولى من عمر الثورة ، بالاستناد إلى البيانين ٣ و ٤ اللذين اصدرهما المجلس الوطني لقيادة الثورة صباح الثامن من شباط . وفي ١٨ مايس ١٩٦٣ ، وتحقيقا للمصلحة العامة في مجال صيانة الثورة، وتثبيتا لحقوق الحرس القومي وواجباته ، أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٣ ، الذي عد نافذ المفعول ابتداء من ٨ شباط ١٩٦٣ .

وفيما يلي نص القانون :

---

[1] جريدة النداء ، ٣ في ٤ / ٤ / ١٩٦٣ .

[2] الجماهير ، العدد ٥٩ ، ١٦ / ٤ / ١٩٦٣ .

[3] للمزيد من التفصيل عن تلك الممارسة ينظر ؛ الجماهير ، العدد ٦٣ ، ٢٠ / ٤ / ١٩٦٣ .

[4] من خطاب علي صالح السعدي في لواء الموصل بتاريخ ٢٩ / ٤ / ١٩٦٣ .
الجماهير ، العدد ٧٢ في ٣٠ / ٤ / ١٩٦٣ .

[5] مجلة الحرس القومي ، الاعداد ١ - ٤ للاشهر تموز ، اب ، ايلول ، ت ١ ١٩٦٣ .

[6] المصدر نفسه .

رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٣

قانون
الحرس القومي

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا إلى القانون الدستوري للمجلس الوطني لقيادة الثورة ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء واقره مجلس الوزراء وصادق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة :

صدق القانون الآتي :

المادة الأولى - تشكل منظمات شعبية مسلحة تدعى قوات الحرس القومي وتكون لها قيادة مستقلة مرتبطة برئاسة اركان الجيش أو بأية جهة يقررها المجلس الوطني لقيادة الثورة .

المادة الثانية - الحرس القومي قوات شعبية منظمة ومدربة على استعمال السلاح قوامها الشعب المؤمن بحقه في الحياة الحرة الكريمة ، وواجبها :-

أ - حماية الانطلاقة العربية في العراق وتثبيت طريقها الثوري التقدمي .

ب - معاونة القوات المسلحة في الدفاع المدني والدفاع عن البلاد في حالة الحرب أو وقوع اعتداء خارجي .

جـ - المساهمة في حفظ الأمن الداخلي .

د - المساهمة في مهمات الخدمة العامة وحملات الاعمار والبناء الاقتصادي والاجتماعي .

هـ - القيام بالمهام التي يوكلها إليه المرجع المختص أو من يخوله .

المادة الثالثة - تتألف قوات الحرس القومي من :-

أ - المتطوعين العراقيين .

ب - الجنود وضباط الصف ونواب الضباط والضباط الاحتياط (في غير حالة النفير) غير المستخدمين في الجيش .

ج - المتطوعين من الاقطار العربية بناء على موافقة رئاسة اركان الجيش .

د - العسكريين المنسبين من الجيش للعمل في الحرس القومي بموافقة رئاسة اركان الجيش وبطلب من قيادة الحرس القومي .

المادة الرابعة - يشترط في المتطوع للحرس القومي أن يكون :-

أ - سالما من الامراض والعاهات الجسمية التي تمنعه من تحمل مشاق الخدمة .

ب - حسن السلوك والأخلاق .

جـ - لا يقل عمره عن خمس عشرة سنة ولا يزيد على الخمسين سنة .

المادة الخامسة - يتعهد المتطوع بالخدمة في قوات الحرس القومي لمدة سنة واحدة بضمنها مدة التدريب التي تقررها رئاسة اركان الجيش ويجوز تمديد الخدمة عند انتهائها بعقود أخرى إذا شهد آمر وحدته بأن خدمته مفيدة .

المادة السادسة - لقيادة الحرس القومي فسخ عقود التطوع متى شاءت .

المادة السابعة - أ - تكون الخدمة في الحرس القومي على أساس التطوع وبدون راتب .

ب - يحق لقيادة الحرس القومي منح مكافأة مالية شهرية محدودة لبعض أفراد هذه القوات إذا اقتضت الضرورة ذلك أو لأسباب معللة وفقا للتعليمات التي تصدرها قيادة الحرس القومي وبموافقة رئاسة اركان الجيش .

جـ - إذا كان المتطوع موظفا أو مستخدما ودعى إلى الخدمة أثناء الدوام الرسمي بموافقة الدائرة المختصة يمنح راتب وظيفته الاصلية من دائرته .

د - تعتبر الخدمة في الحرس القومي عند دعوة المتطوعين خدمة فعلية لغرض الترفيع والتقاعد والتعويض بالنسبة إلى دوائرهم ومؤسساتهم .

المادة الثامنة - تكون رئاسة اركان الجيش مسؤولة عن تدريب الحرس القومي وتجهيزه وتسليحه وفقا للتعليمات التي تصدرها .

المادة التاسعة - الحقوق التقاعدية والتعويضات لمنتسبي الحرس القومي تنظم بقانون خاص .

المادة العاشرة - تنظم شؤون الانضباط والعقوبات بقانون خاص .

المادة الحادية عشرة - تتحمل وزارة الدفاع النفقات المالية للحرس القومي وفقا للتعليمات التي تصدرها دون التقيد بالقوانين المالية المرعية وللسنة المالية ١٩٦٣ - ١٩٦٤ .

المادة الثانية عشرة - لرئاسة اركان الجيش إصدار التعليمات الخاصة بشأن كل ما يتعلق بتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة الثالثة عشرة - يعتبر هذا القانون نافذا من ٨ / ٢ / ١٩٦٣ .

المادة الرابعة عشرة - على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر ذي الحجة لسنة ١٣٨٢ المصادف لليوم الثامن عشر من شهر مايس لسنة ١٩٦٣ .

المشير الركن
عبد السلام محمد عارف
رئيس الجمهورية

واصدرت وزارة الدفاع أمرا عمم على الوزارات كافة ، تضمن الواجبات المناطة بقوات الحرس القومي ، وهذا نصه :-

وزارة الدفاع
بغداد
ديوان الوزارة
الرقم د / ٥٠ / ١ / ١ / ٢١٣٥
التاريخ ٢ / ٧ / ١٩٦٣

أمر وزاري

واجبات الحرس القومي

١ – حماية الانطلاقة العربية في العراق وتثبيت طريقها الثوري التقدمي موضحة كالآتي ووفق تعليمات الجهات المختصة :

أ – مقاومة الدعايات الضارة المعادية .

ب – مراقبة كل من يتصدى للثورة والمساهمة في احباط المحاولات الرامية إلى تصديع الثورة والتأثير على مسيرتها التقدمية بالاتفاق مع الجهات ذات العلاقة .

جـ – تنظيم الاحتفالات في المناسبات الوطنية والقومية .

٢ – معاونة القوات المسلحة في الدفاع المدني والدفاع عن البلاد في حالة الحرب أو وقوع اعتداء خارجي حسب التعليمات الصادرة من الجهات المختصة وذلك كما يلي :–

أ – السيطرة على مواقع عسكرية معينة بعد احتلال الجيش لها .

ب – تهيئة قوة احتياطية لمساعدة الجيش وقوات الشرطة عند الحاجة .

جـ – التعاون مع الجيش والشرطة في الدفاع عن المدن حسب الواجبات التي تعهد إليه .

د – مقاومة الهابطين والمتسللين .

هـ – حماية خطوط المواصلات .

و – عمليات الانقاذ ومكافحة الحريق .

ز – أعمال الحراسة والدوريات وحماية المناطق والمنشآت الحيوية .

ح – القيام بأعمال الاسعاف والاغاثة والسيطرة والنظام وكل ما يتعلق بواجبات الدفاع الجوي السلبي بتوجيه مديرية الدفاع المدني .

٣ – المساهمة في حفظ الأمن الداخلي بالتحري وتعقيب المجرمين والمعادين للثورة على أن تصدر لهم اوامر بهذا الخصوص من الجهة ذات الاختصاص .

٤ – المساهمة في مهمات الخدمة العامة وحملات الاعمار والبناء الاجتماعي والاقتصادي وفقا لتعليمات الجهات المختصة وذلك كما يلي :–

أ – الاسهام في مكافحة الفيضانات والحرائق والجراد . . . الخ .

ب – الاسهام في حملات التوعية ومكافحة الامية .

جـ – الاسهام في انشاء الطرق والابنية ومد الانابيب وأعمال النقل وغرس الاشجار وغيرها من الخدمات ذات النفع العام .

٥ – أي واجب آخر يصدر بأوامر السلطات ذات الاختصاص .

صالح مهدي عماش

وزير الدفاع

وتأسيسا على ما تقدم فقد عممت آمرية قوة الشرطة السيارة على وحداتها كافة كتابا تضمن (وصايا أمن واسلوب الجيش والحرس القومي) ومما جاء فيه [1] :

١ - يعمل الحرس القومي بوصفه قوة عسكرية شعبية احتياطية للمحافظة على الأمن حين الطلب .

٢ - يدخل الحرس ضمن خطة أمن كل مركز لواء .

٣ - يعقد مؤتمر في مركز كل لواء يحضره ممثلون عن الجيش والحرس والشرطة والأمن وتحدد واجبات كل منها .

٤ - على الرغم من أن الوصايا نصت على (أن أمر نزول قوات عسكرية إلى الشارع سواء كانت جيشا أو حرسًا قوميا أو شرطة أو مرتبات أمن لا يصدر إلا من قبل المسؤول الاداري أو من يمثله أو الحاكم العسكري العام أو من يمثله) ، وكذلك النص على أن (لا تقوم أي قوة من الجيش أو الشرطة أو الحرس القومي والأمن بعمل هو من صميم واجبات السلطات الادارية : كالحجز والاعتقال والترحيل وايقاف أو منع المتاجرة أو حركة النقل أو التدخل باعمال البناء والتعمير إلا عند صدور أمر واضح من السلطة الادارية أو الحاكم العسكري العام) ، إلا أن الوصايا نصت أيضا على أن (تقوم دوائر الأمن والشرطة والاستخبارات بكافة الالوية باحاطة الحرس القومي علما بالمعلومات المتيسرة لديها باستمرار ليكن على اطلاع تام بالموقف) [2] . وهذا يعني منح الحرس القومي فرصة النفاذ للتدخل في شؤون الاجهزة المعنية ، مما يؤدي بالتأكيد إلى الامتعاض أو الاحتكاك فيما بينها .

قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي

يبدو أن مقاومة الشيوعيين للثورة واعتقال اعداد كبيرة منهم وتقديمهم إلى المحاكمة أمام المجالس العرفية ، كان وراء صدور هذا القانون ، وقد تضمن القانون شروطا صارمة لمقاومة التنظيمات السياسية المعادية للثورة ، وهذا نصه :-

رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٣
قانون
ذيل قانون العقوبات البغدادي

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا إلى القانون الدستوري للمجلس الوطني لقيادة الثورة ، وبناء على ما عرضه وزير العدل واقره مجلس الوزراء وصادق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة :

صدق القانون الآتي :-

---

[1] ينظر نص التعميم في " د . ك . و ، كتاب آمرية قوة الشرطة السيارة ، الحركات ، المرقم ٩٨٤ ، والمؤرخ في ٧ / ٧ / ١٩٦٣ ، ملفة رقم ٤٩٠ .

[2] المصدر نفسه .

المادة الأولى - ١ - كل من حبذ أو روج بأحدى وسائل النشر المنصوص عليها في المادة (٧٨) من قانون العقوبات البغدادي ايا من المباديء التي ترمي إلى الطعن في القومية العربية وأهداف الأمة العربية ، واثارة النعرات العنصرية أو المذهبية أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة ، أو شارك في تنظيمات سرية ترمي إلى تغيير نظام الحكم والمبادئ والأسس المقررة للهيئة الاجتماعية وذلك بطريقة مباشرة أو بواسطة هيئات أو منظمات تسعى للغرض المذكور ، يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو الحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات أو بالغرامة أو بهما .

٢ - وتكون العقوبة الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة إذا وقع التحبيذ أو الترويج الوارد ذكرهما في الفقرة (١) على أكثر من واحد من أفراد القوات المسلحة باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة .

٣ - للمحكمة أن تقرر في أي وقت كان جمع النشرات من كتب ورسائل وجرائد وغيرها وحفظها إلى حين صدور الحكم . وعند الحكم بالادانة تطبق الفقرة (٤) من المادة (٨٩) من القانون .

المادة الثانية - ١ - كل عراقي يكون عضوا في جمعية غرضها أو خطتها التحبيذ أو الترويج الوارد ذكرهما في الفقرة (١) من المادة الأولى من هذا القانون سواء كانت تلك الجمعية مؤسسة في العراق بصورة غير قانونية أو في خارجه بصورة قانونية أو غير قانونية يعاقب بالعقوبات المعينة بالفقرة المذكورة .

٢ - ويعاقب مؤسسو هذه الجمعية في العراق ومديروها والقائمون بمساعدتها ماديا بالعقوبات المبينة بالفقرة (٢) من المادة المذكورة .

المادة الثالثة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة لسنة ١٣٨٢ المصادف لليوم التاسع عشر من شهر مايس لسنة ١٩٦٣ .

المشير الركن
عبد السلام محمد عارف
رئيس الجمهورية
أحمد حسن البكر
رئيس الوزراء

علي صالح السعدي
نائب رئيس الوزراء
ووزير الارشاد
ووكيل وزير الاصلاح الزراعي

تطور العلاقة مع اليمن وزيارة عبد الله السلال للعراق

لم يكن هناك ثمة تمثيل دبلوماسي بين العراق واليمن حتى عام ١٩٦١ حيث كلف العراق القائم بأعمال السفارة العراقية في القاهرة للقيام بمهام القائم بأعمال السفارة العراقية في صنعاء . وتطورت العلاقة عندما ايدت اليمن مطالبة العراق بالكويت . وعندما قامت ثورة اليمن في ٢٦ / ايلول / ١٩٦٢ لم يعترف العراق بها إلا في ٨ / تشرين الأول / ١٩٦٢ . وفي ١٥ / تشرين الأول/

١٩٦٢ وصل وفد يمني يضم وزيري العدل والدفاع في الجمهورية العربية اليمنية ، وسلما خلالها رسالة إلى عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء اعلنا فيها تأييدهم لمطالب العراق في الكويت . واعلن قاسم اسناد اليمن سياسيا واقتصاديا وعسكريا. واثنى عبد الله السلال رئيس الجمهورية اليمني على موقف العراق تجاه الثورة خلال زيارته للسفارة العراقية في صنعاء . وقدم العراق مساعدات ثقافية لطلبة اليمن وفتح لهم ابواب المدارس والمعاهد والكليات العراقية المدنية والعسكرية .

وبعد يومين من قيام ثورة ٨ / شباط اعلن عبد الله السلال في خطاب القاه في تظاهرة خرجت تأييدا لثورة العراق عن تأييده للثورة وقال " إنه واثق بأن الشعوب العربية الأخرى التي ترزح تحت حكم الطغاة ستحرر نفسها للتخلص من الرجعيين الطغاة " . وقال " إن العراق ثار لتصحيح انحراف قاسم عن مبادئ ثورة تموز " . وفي ١٢ / شباط ابرق إلى رئيس الجمهورية العراقية قائلا " بمزيد من الفخر والاعتزاز نعيش هذه الأيام في تاريخ العرب الثوري الذي توجت انتصاراته انتفاضتكم المجيدة ضد الطغيان واني انقل اعتراف ثورتنا واوكد لكم أن ثوار اليمن يقفون معكم مؤيدين كفاحكم". وتأكيدا لهذا الاعتراف وصل إلى بغداد في ٢١ / شباط وفد يمني برئاسة أحمد حسن المروني وزير الارشاد والاعلام للتهنئة بقيام الثورة . ولتوثيق العلاقات القومية بين القطرين ، قرر مجلس الوزراء في ٤ / آذار رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى السفراء . وقرر المجلس دعم اليمن لاغراض الاعمار فتبرع لها بـ ١٠٠ طن من الاسفلت . وقدم لها منحة قدرها ٢٥٠ الف دينار كمساعدات لدعمها ماليا ، وخمسين الف صحيفة من زيت الغاز وبنزين السيارات إضافة ١٥٠ برميل من زيوت مختلفة . واهدى العراق لليمن خمسين الف نسخة من القراءة الخلدونية المقرر تدريسها في الصفوف الأولى الابتدائية .

واستقبلت المعاهد المهنية الصناعية (٣٠) طالبا يمنيا لاغراض التدريب . وخصص مجلس الوزراء عشرين الف دينار لبناية دار المعلمين في اليمن ، وقرر زيادة عدد مقاعد الطلبة اليمنيين في المدارس العراقية من ٣٠ إلى ٥٠ مقعدا وقبول ٥٠ طالبا وطالبة في مدارس التمريض . وقرر المجلس كذلك اهداء كميات كبيرة من التمور العراقية إلى اليمن ، إضافة إلى كميات من الأسلحة والمعدات والتجهيزات العسكرية هدية من جيش العراق إلى جيش اليمن .

وتأكيدا على عمق الروابط القائمة بين القطرين الشقيقين زار العراق المشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية على رأس وفد كبير يوم ١٣ / حزيران / ١٩٦٣ ، وصدر في ختام الزيارة يوم ١٦ / حزيران / ١٩٦٣ بيان مشترك اكد دعم العراق لثورة اليمن وشجب محاولات الاستعمار والرجعية للاطاحة بالثورة ، والايمان المطلق بلقاء ثورة العراق واليمن والتفاعل بين جميع القوى القومية الثورية في الوطن العربي . وأيد الجانبان دعم حركة التحرر في الجنوب اليمني المحتل واكدا ايمانهما وتضامنهما مع اماني الشعب العربي في جنوب اليمن وعزمهما على النضال من أجل تحرير فلسطين والاجزاء السليبة من الوطن العربي ومضيهما قدما لتحقيق الوحدة العربية الشاملة .

واوعز مجلس الوزراء في ١٨ / ايلول إلى وفد يرأسه وزير التربية والتعليم للمشاركة في احتفالات الذكرى الأولى لثورة اليمن ، وحمل رئيس الوفد رسالة شفوية من رئيس الجمهورية إلى الرئيس السلال تتضمن تهنئة العراق للشعب العربي الشقيق في اليمن بذكرى ثورته القومية .

مؤامرة حركة القوميين العرب في ٢٦ مايس ١٩٦٣

أدى اختلاف وجهات النظر بين حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب حول الموقف من الوحدة إلى تردي العلاقات فيما بينهما . وازدادت العلاقات توترا بعد اعتقال نايف حواتمه (فلسطيني) أحد اقطاب حركة القوميين العرب وابعاده إلى خارج العراق [١] ، وقيام الاجهزة الامنية باعتقال العديد من العناصر القومية ، اثر التظاهرات التي قادها هؤلاء ، خاصة في منطقة الكرخ في بغداد ، تأييدا لموقف الرئيس جمال عبد الناصر في مباحثات الوحدة الثلاثية [٢] . وبدأت حركة القومين العرب منذ بداية شهر نيسان ١٩٦٣ بالتخطيط لقلب نظام الحكم ، وتولى سلام أحمد المسؤول عن تنظيمات الحركة العسكرية والمدنية في العراق[٣] ، مهمة الاتصال ببعض العناصر القومية في الجيش عن طريق المكتب العسكري للحركة [٤] . وعلى الرغم من ان القيادة المركزية للحركة لم تحبذ فكرة المحاولة إلا أن سلام أحمد تمكن من اقناعها بدعوى المخاطر التي تهدد بتصفية تنظيمات الحركة من جهة ، والاشواط الكثيرة التي قطعها العسكريون بالتخطيط والاعداد للمحاولة [٥] . وباشرت قيادة الحركة ببحث الأمور السياسية الداخلية والخارجية في حالة تنفيذ المحاولة ونجاحها ، إلا أن المحاولة اكتشفت قبل تحديد موعد تنفيذها [٦] .

---

[١] نايف حواتمه : وهو أحد اعضاء القيادة المركزية لحركة القوميين العرب ، وكان يتولى الاشراف على إصدار جريدة (الوحدة) في العراق ، وابعد عن العراق في مطلع شهر نيسان ١٩٦٣ لنشاطه المعادي للثورة ، أمير الحلو ، لقاء معه ، ٨ / ١١ / ١٩٩٧ .

[٢] المصدر نفسه ؛ مالك دوهان الحسن ، لقاء معه ، ١٢ / ١١ / ١٩٩٧ .

[٣] تألفت القيادة الاقليمية لحركة القوميين العرب في العراق بعد تسفير نايف حواتمة وقيام باسل الكبيسي بتجميد عضويته وسفره إلى القاهرة من كل من : سلام أحمد ، هاشم علي محسن ، عبد الاله النصراوي، أمير جواد الحلو ، وليد قزيها .

أمير الحلو ، المصدر السابق .

[٤] ومن أبرز اعضاء المكتب العسكري للحركة كل من : الرائد الركن مزهر جواد الزبيدي ، الرائد الركن ابراهيم اسماعيل العاني ، النقيب شهاب أحمد الاعظمي . المصدر نفسه .

[٥] تألفت القيادة المركزية (القومية) للحركة من كل من : هاني الهندي ، محسن ابراهيم ، جورج حبش .

المصدر نفسه .

[٦] تم اكتشاف المحاولة عندما قام الرائد الركن ابراهيم اسماعيل العاني بالحديث عن بعض ملامح الحركة خلال إحدى جلسات (الخمر) مع صديقه خير الله عسكر الذي افشى بدوره خبر المؤامرة إلى طاهر يحيى رئيس اركان الجيش .

المصدر نفسه .

واعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة في بيان أصدره في مساء يوم ٢٥ مايس ١٩٦٣ عن اكتشاف المؤامرة . وفيما يلي نصه :

بيان المجلس الوطني لقيادة الثورة العراقي حول محاولة انقلاب فاشلة [1] .

" اتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة " .

يا ابناء شعبنا العظيم

لقد قامت ثورتكم العظيمة ، ثورة الجيش والشعب في الرابع عشر من رمضان المبارك لتخلص البلاد من الحكم الدكتاتوري الشعوبي الاسود الذي انتهك الحرمات وعذب ابناء الشعب وفتك بهم وأبعد العراق عن الركب العربي الصاعد نحو الوحدة والحرية والاشتراكية واشاع فيه التخلف والفقر. ولم يكن هدف الثورة تقويض ذلك النظام الجائر فقط وانما كان هدفها تحقيق المجتمع الذي يتطلع إليه الشعب ، مجتمع الوحدة والحرية والاشتراكية .

فالثورة قامت لتحقق آمال الجماهير في الوحدة بين الاقطار العربية المهيأة لأن تكون نواة للدولة العربية الموحدة الكبرى ، الوحدة التي تستفيد من تجارب الماضي وتقوم على أسس راسخة من الوعي العميق والقيادة الجماعية لتظل إلى الابد قلعة للشعب العربي تنمو وتزدهر مع الأيام .

والثورة قامت لتعيد إلى الشعب حرياته المسلوبة ولتفتح امامه اوسع الابواب ليمارس حقوقه وواجباته ولتملكه مصيره الكامل ولتخضع السلطة لارادته الواعية .

كما قامت الثورة لتقضي على جميع مظاهر التأخر والتخلف في بلادنا وذلك ببناء صناعة قوية شاملة وبتطوير الاقتصاد الوطني بمساهمة كافة طبقات الشعب وبتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي واتباع خطة شاملة في مجالات الاسكان والعمران والقضاء على الجهل والمرض .

أيها المواطنون ،

إن الثورة لم تكن وليدة الحقد أو الارتجال ، وانما كانت وليدة النضال الطويل المنظم الدامي الذي خاضه شعبنا وجيشنا وتتويجا لملاحم الجيش والشعب الرائعة ، هذه الملاحم التي كشفت العناصر المناضلة الحقيقية والتي كشفت أيضا العناصر الجبانة والمترددة والانتهازية .

ومنذ البداية آمنت الثورة ايمانا عميقا بأن وحدة القوى القومية هي الضمانة الكبرى لحماية الثورة ومكتسباتها ولتحقيق أهداف الشعب ، فعملت على اقامة الجبهة القومية وحاولت أن تنفتح على جميع العناصر حتى من كان منها بعيدا عن ساحات النضال أو كان مخربا لهذا النضال . فعلى الصعيد المدني شرعت الثورة بإعادة الجبهة القومية التي كانت قائمة قبل ١٤ رمضان ، وعلى الصعيد العسكري اعادت الثورة كافة الضباط المتقاعدين واعطتهم مراكز أساسية وهامة في الجيش وذلك ايمانا منها بضرورة مساهمة جميع ابناء الشعب في بناء المجتمع الجديد وتحقيق أهداف الثورة .

إن انفتاح الثورة هذا ومحاولاتها العديدة لاقامة الجبهة القومية قد قوبل بالاستفزاز الهادف إلى اثارة العراقيل أمام قيامها حينا وبمحاولات التأجيل والتسويف الرامية إلى تمييع هذا الهدف العظيم

---

[1] الجماهير - عدد ٩٤ - ٢٥ / ٥ / ١٩٦٣ .

حينا آخر . وكان كل ذلك يجري وفقا لمخطط تآمري . وقد التفت حول هذا المخطط جميع العناصر الحاقدة المرتبطة بالاستعمار وبالعهد الملكي الرجعي والعناصر الطامعة والانتهازية والعناصر المتخلفة عن الثورة والبعيدة عنها والمعادية لأهداف الشعب في الوحدة وفي تحقيق مجتمع تسوده الحرية ويسوده الرفاه والتقدم . وكان هذا المخطط يستهدف أضعاف الحكم وبث التفرقة بين ابناء الشعب وخلق الجفوة بين الثورة والجماهير واضعاف الثقة القائمة بين المواطنين والسلطة الثورية المخلصة . وقد عمدت هذه الفئات المتآمرة في عملية التمهيد لمؤامراتها إلى بث حملة من الاشاعات الكاذبة والى اختلاق الحوادث وتضخيم الاخطاء والى ارباك الوضع الاقتصادي وتخريبه وبث القلق في نفوس اصحاب المصالح والأعمال وخلق جو مشحون من عدم الثقة بينهم وبين العمال وابناء الشعب لافتعال أزمة اقتصادية تخرب الاقتصاد الوطني وتضر بمصالح جميع المواطنين على اختلاف طبقاتهم .

كما كانت هذه الفئات المتآمرة تعمل على تفكيك وحدة الجيش وأضعاف التماسك القوي القائم بين صفوفه وشله وتعجيزه عن أداء دوره المقدس في الدفاع عن الثورة ومكتسباتها العظيمة . كما كانت تعمل أيضا على تشويه أعمال المنظمات الشعبية التي اضطلعت بمهام المشاركة في الثورة وحمايتها كمنظمة الحرس القومي ومنظمات العمال والفلاحين والمنظمات المهنية والشعبية ، هذا في نفس الوقت الذي كانت تروج فيه الاشاعات والاكاذيب عن الثورة وقادتها المخلصين .

إن هذه المحاولات اللئيمة التي قامت بها هذه الفئات كانت مقدمة لتنفيذ مؤامراتها السوداء ، مؤامراتها التي كانت تريدها أن تبدأ بضرب كافة المنظمات المضطلعة بحماية الثورة وقتل أفراد الحرس القومي واقامة المذابح في معسكرات الجيش والهجوم على كافة المنظمات والاحياء الشعبية التي تهب للدفاع عن الثورة واحلال الفوضى واغراق العراق في بحر من الدماء ، حتى إذا نجحت في ذلك ضربت الاتجاه الوحدوي التقدمي الذي انبثق عن ثورة ١٤ رمضان واقامت حكما دكتاتوريا رجعيا معاديا للشعب .

أيها المواطنون

إن عناصر المؤامرة السوداء تتألف من الزمر التافهة المعزولة عن الشعب كالحركيين والرجعيين والذيليين والانتهازيين وكل الزمر الحاقدة الأخرى التي انصاعت لحكم قاسم وابتعدت عن مسيرة الشعب ، والتي اخرت قيام الثورة على حكم قاسم الرجعي بما كانت تقوم به من أعمال تخريبية في الجبهة القومية وبما كانت تفتحه من معارك جانبية أيام النضال الدامي ، وبما كانت تقوم به من أعمال التجسس في صفوف الجيش والشعب لحساب أمن واستخبارات الحكم القاسمي المقبور، وبما كانت تفشيه من اسرار عن محاولات القيام بالثورة.

إن هذه العناصر التافهة من عسكريين ومدنيين والتي ابتعدت عن الثورة وامتلأت حقدا عليها بسبب ضعفها أمام كريم قاسم وترددها عن مقاومته وتخاذلها المفضوح عند قيام الثورة، هذه العناصر ارادت أن تتآمر على الثورة لأنها لم تنظر إليها باعتبارها مكتسبا شعبيا ضخما، وانتصارا تاريخيا عظيما ، وانما نظرت إليها باعتبارها فرصة للكسب والحصول على المناصب والمغانم .

أيها المواطنون

إن يقظة جيشكم الباسل ، جيشكم العظيم ، جيشكم الواعي المتمرس الذي خاض المعارك النضالية الطويلة ، وإن يقظتكم ويقظة منظماتكم الشعبية الساهرة قد كشفت هذه المؤامرة السوداء ، وكشفت القائمين بها . ولسوف يحال جميع هؤلاء المتآمرين الخونة وبأسرع وقت إلى المحاكم العلنية لينالوا جزاءهم العادل .

" وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون " .

٢٥ مايس ١٩٦٣ المجلس الوطني لقيادة الثورة

وقد أدلى المتهمون باعترافات مطولة عن تفصيلات التآمر ضد الثورة ، نشرتها وسائل الاعلام المختلفة . إذ اكد أمير الحلو ، وهو عضو في القيادة الاقليمية للحركة في العراق ، بأن المؤامرة لم تكن نسج خيال ، بل هي مؤامرة محبوكة وضعت خطوطها وتفاصيلها بالاسماء والمبررات ، كما كشف عن اسماء التشكيل الوزاري الذي اقترحه المتآمرون والذي اعطيت فيه المراكز الحساسة لاعضاء حركة القوميين العرب ، فيما وزعت الحقائب الوزارية الأخرى على الفئات القومية الأخرى كحزب الاستقلال والعربي الاشتراكي والرابطة القومية وبعض القوميين المستقلين [١] .

وتحدث الفريق طاهر يحيى التكريتي ، رئيس اركان الجيش ، عن جوانب من المؤامرة وذكر ان المتآمرين كانوا ينوون تشكيل مجلس وطني ووزارة جديدة ، وكانت خطتهم السيطرة على الاذاعة

---

[١] اكد أمير الحلو في لقاء معه بتاريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٧ المعلومات التي ادلى بها أثناء القاء القبض عليه بعد اكتشاف المؤامرة ، واوضح أن التشكيلة الوزارية المقترحة كانت تضم كلا من : ١ - محمد مهدي كبه ، رئيس حزب الاستقلال السابق ، رئيسا للوزراء . ٢ - سلام أحمد ، المسؤول القطري لحركة القوميين العرب ، نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للخارجية . ٣ - عبد الهادي الراوي ، عسكري مستقل ومتعاون مع الحركة ، وزيرا للدفاع . ٤ - جميل السعودي - حركي - وزيرا للداخلية . ٥ - زاهد شفيق - حركي - وزيرا للارشاد . ٦ - عزيز محمود شكري . مستقل - وزيرا للصحة . ٧ - عبد الحسن زلزلة - العربي الاشتراكي . وزيرا للمالية . ٨ - د . حسن ثامر - مستقل - وزيرا للنفط . ٩ - اديب الجادر - مستقل - وزيرا للصناعة . ١٠ - د . خير الدين حسيب - مستقل - وزيرا للنفط . ١١ - فؤاد الركابي - بعثي مفصول - وزيرا للاصلاح الزراعي . ١٢ - اياد سعيد ثابت - بعثي سابق - وزيرا للدولة لشؤون الاكراد . ١٣ - فؤاد عارف - كردي مستقل - وزيرا للدولة . ١٤ - د . هشام الشاوي - الرابطة القومية - وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية . (الجماهير ، العدد ١٠٣ في ٤ حزيران ١٩٦٣) في حين اعطى ابراهيم الشيخ - أحد قادة الحركة - صورة أخرى للتشكيل الوزاري المقترح برئاسة د . عبد الجبار الجومرد وابراهيم الشيخ نائبا لرئيس الوزراء ، وسلام أحمد للخارجية ، وشاكر مصطفى سليم للتربية ، وباسل الكبيسي للارشاد ، وجميل السعودي للداخلية ، ونائب السعودي للاوقاف وابراهيم كبة للمالية ، وعبد الستار علي الحسين للاسكان ، وفؤاد عارف للدولة. وقد اشار الجومرد في مذكراته إلى عدم وجود أي اتصال له مع حركة القوميين العرب .

واحتلال القصر الجمهوري ، واعتقال اعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة ، وارغام رئيس الجمهورية على اذاعة بيانهم وإصدار المرسوم الجمهوري بتشكيل الوزارة.

اعتقلت الاجهزة العناصر المشتركة في المؤامرة ، وصدر بيان بحجز الاموال المنقولة وغير المنقولة لهم ، وتضمن الاسماء التالية :

الزعيم الركن عبد المنعم المصرف ، الزعيم المتقاعد عبد الهادي محمد الراوي ، العقيد المتقاعد صالح عبد المجيد السامرائي ، العقيد حمدي سعيد ، العقيد عبد الحميد البيروتي ، العقيد جميل السعودي ، العقيد اكرم محمود ، المقدم المتقاعد جابر حسن حداد ، المقدم المتقاعد ابراهيم عبد الغفور الشيخ ، الرئيس الأول الركن محمد خليل الراشدي ، الرئيس الأول الركن غازي عبد الجبار ، الرئيس الأول عبد الكريم المحمود ، الرئيس الأول سهم عزمي ، الرئيس الأول ابراهيم اسماعيل العاني ، الرئيس الأول فخري العبيدي ، المحامي عبد الرزاق شبيب ، المحامي محمد صديق شنشل ، المحامي باسم الصيفي ، طالب السهيل ، محمد مشحن الحردان ، سلام أحمد ، وعدنان الدوري [1] .

أما قيادة حركة القوميين العرب في العراق ، فقد استطاعت السلطات الامنية من اعتقال سلام أحمد وأمير الحلو فقط من القيادة الاقليمية ، فيما استطاع وليد قزيها وعبد الاله النصراوي الهرب إلى خارج العراق ، واختفى هاشم علي محسن ، الأمر الذي دفع قيادة الحركة المركزية إلى ارسال عناصر جديدة لقيادة الحركة في العراق . فعاد الدكتور غسان العطية ، ودخل من الكويت كل من :- سليمان العسكري والمحامي علي رضوان والنقابي عبد العال ناصر والفلسطيني عزام كنعان ، وشكلوا مع هاشم علي محسن القيادة البديلة للحركة [2] .

حاولت بعض الصحف العمل على استغلال المؤامرة للأيقاع بين العراق ومصر والعمل على تخريب الوحدة الاتحادية . وتحدث وزير الارشاد وزير الدولة لشؤون الوحدة عن المؤامرة أثناء مقابلة الوفد الصحفي اللبناني ، وفيما يلي نص المقابلة :-

ركز السيد الوزير في حديثه على النقاط التالية :-

١ - نسج الاشاعات القائلة بأن المؤامرة ناصرية .
٢ - ان من بين المتآمرين عناصر رجعية واقطاعية معروفة بارتباطها مع الاوساط الرجعية العربية.
٣ - ان الحركيين كانوا على رأس المؤامرة والمحور الرئيسي لها وإن عددهم محدود ومعروف وليست لهم قواعد شعبية وإن نشاطهم السياسي مقتصر على حوار الصالونات بحكم تكوينهم الاجتماعي والفكري .
٤ - ان فرض الاقامة الجبرية على شنشل وشبيب كان بسبب ورود اسميهما في اعترافات المتهمين كمرشحين في وزارة المؤامرة .
٥ - لم يتجاوز عدد المعتقلين الخمسين حتى الآن ولم يجر تسريح الضباط واعتقال المئات منهم في مدن موهومة كما ذكرت تلك الاشاعات .

---

[1] جريدة الجماهير ، العدد ٩٦ ، ٥٨ / ايار / ١٩٦٣ .

[2] المصدر نفسه ، العدد ٩٥ ، ٢٧ / ايار / ١٩٦٣ .

٦ – اكد السيد الوزير ان ما اشارت إليه بعض الصحف عن بطولات المتآمرين يناقض حقيقتهم . إذ أن بطلهم سلام أحمد بدأ وهو في السيارة يدلي باعترافاته المثيرة في الطريق من الكوت إلى بغداد وقبل أن تستجوبه هيئة التحقيق . كما أن جميع المتآمرين قد تسابقوا إلى الاعترافات وبدأ بعضهم يتهم البعض الآخر بتوريطه في المؤامرة . وقد وصل بهم الانهيار إلى حد التوسل والبكاء .

٧ – اكد السيد الوزير ان دوافع المؤامرة تنحصر في عاملين هما الحقد والطمع .

٨ – وردت في حديث السيد الوزير اشارة إلى أن يوم ١٧ مايس لم يكن الموعد الوحيد لتنفيذ المؤامرة إذ أن من طبيعة المؤامرات أن يحدد لها مدبروها أكثر من موعد واحد وإن هذا الموعد كان أحد المواعيد المقترحة حسب ما ورد في اعترافات المتهمين .

٩ – إن العناصر المتآمرة التي تتستر الآن بشعارات الوحدة والحرية والاشتراكية هي نفسها العناصر التي حاربت الوحدة والحرية والاشتراكية منذ أكثر من عشر سنوات وما تزال.

١٠ – إن اسرار المؤامرات الرجعية السوداء سوف تكشف بكل تفصيلاتها أمام الشعب عند تقديم المتآمرين قريباً إلى القضاء العادل .

١١ – اكد السيد الوزير أن تماسك ووحدة الجيش وتلاحمه مع القوى الشعبية ووجود منظمة الحرس القومي هي القواعد الصلبة التي يرتكز عليها حكم الثورة .

١٢ – إن مشاريع الوحدة الثنائية مشاريع غير واردة اطلاقا وهي تتناقض مع تمسك الثورة بالوحدة الثلاثية .

١٣ – اكد السيد الوزير ان الوحدة الثلاثية إذا اريد لها أن تصمد وتثبت مئات السنين فينبغي أن تدعمها المنظمات الشعبية الثورية وتحرسها الجماهير الواعية ضمن إطار من القيادة الجماعية السليمة .

كما نص السيد الوزير في تصريحه على " اننا نعمل للوحدة حتى الموت " ، وقد جاء هذا التأكيد أكثر من مرة في تصريحات المسؤولين وفي نصوص المنهاج المرحلي .

كما اكد وزير الدولة لشؤون الوحدة الاتحادية ان المؤامرة التي استهدفت ثورة ١٤ رمضان التقدمية لن تؤثر بأي حال من الاحوال على ميثاق الوحدة الاتحادية ، وإن حكومة الثورة لا تزال تتمسك بالميثاق ، وهي ماضية بكل حرص وامانة على تنفيذ بنوده . واضاف أن موعد الاستفتاء واكمال أعمال اللجان سينتهي في الموعد المقرر له . وقد جاء هذا التأكيد في معرض رده على سؤال لوكالة الانباء العراقية حول أثر المؤامرة على تنفيذ ميثاق القاهرة.

وقال وزير الدولة لشؤون الوحدة الاتحادية : إن المتآمرين استهدفوا اغتيال الوحدة ونسف ميثاق القاهرة الذي عقدته الحكومات الثورية الثلاث في السابع عشر من شهر نيسان الماضي في القاهرة .

وقال أن ما حدث هو أمر داخلي بحت ، لا يؤثر على سير الوحدة ، على العكس سيجعل الوحدة تسير في طريقها الشعبي السليم ، لأن هؤلاء المتآمرين ادعياء الوحدة قد انكشفوا على حقيقتهم اعداء للشعب واعداء للوحدة .

ووصف المتآمرين بالافلاس السياسي ، وقال عن أسباب المؤامرة ان ثورة ١٤ رمضان ثــورة الشعب بقطاعيه العسكري والمدني ، ثورة قام بها الشعب من أجل تحقيق آماله واهدافه في الوحــدة والحرية والاشتراكية . وهل للشعب العربي سوى هذه الأهداف الثورية الواعية ، أو هل ظهر حتــى الآن في المجتمع العربي حركة اضافت إلى هذه الأهداف شيئاً جديداً ؟

ومنذ أن قامت الثورة ومجلس قيادتها وحكومتها ، بالرغم من التركة الفاسدة التي خلفها العــهد الاسود ، عهد قاسم ، في اجهزة الدولة وفي المؤسسات الاجتماعية الأخرى ، أقول بالرغم من كــل ذلك ومجلس قيادة الثورة والحكومة الوطنية يعملان بجد وعزم لغرس البذور الصالحة لتحقيق الهدف الأول ، إلا وهو الوحدة العربية المبنية على أسس متينة من التنظيم الشعبي والقيـــادة الجماعيـــة ، وهما العنصران الضروريان لقيام الوحدة وحمايتها وتجنبها الزلل والانحراف . ولقد خطت الحكومــة الثورية خطوة عملية ايجابية نحو تحقيق الوحدة بالتوقيع على ميثاق الوحدة الاتحادية الثلاثية فــي ١٧ نيسان التي ستكون الخميرة الصالحة للوحدة العربية الشاملة . وبالطبع فقد تضـــررت مصــالح اشخاص وفئات من هذه الخطوة الثورية . باعتقادي ان هؤلاء الاشخاص والفئات نفر قليل ادركوا أن هذه الوحدة الشعبية ستعزلهم عن الشعب أكثر مما كانوا قبلاً ولذلك كان سبب تآمرهم هو افلاســـهم السياسي الذي لازمهم منذ قيام الثورة .

كانت مؤامرتهم اللئيمة مجازفة ومغامرة ، بل عملية انتحار ، ان دلت على شيء فـلا تـدل إلا على غباء وطيش القائمين بها ، جيث أنهم لم يقدروا القوى الشعبية التي ستحمي الثورة .

واستطرد : لو سألت الفئات التي اشتركت في المؤامرة بل الفئتــة مــن حركييــن وســطحيين واقطاعيين رجعيين وعملاء استعمار ، لو سألت نفسها أين كانت في عهد قاسم ، وما هي التضحيات التي قدمتها خلال العهد الاسود ، وهل قدموا شهيداً واحداً في ساحات النضال ؟

أين كانوا عندما كانت سجون قاسم تغص بالمناضلين من شباب الطليعة العربية ؟ هــل قـاموا بمحاولة واحدة لقلب نظام قاسم وهل كانت لديهم الجرأة للتسهيل على الاقل في ذلك ؟ بالعكس ، لقــد كانوا يحاربون القوى الثورية المنظمة وارادوا بكل وسيلة أضعاف وهـــدم هـــذه القـــوى . وليــس خروجهم من الجبهة القومية التي قامت لتقويض حكم قاسم الشعوبي الديكتاتوري إلا الدليـــل علــى خيانتهم المفضوحة .

" وأما الزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض " .

تشكيل محكمة الثورة

القي القبض على العقيد فاضل عباس المهداوي ، رئيس المحكمة العسكرية العليـــا الخاصــة ، المعروفة بمحكمة الشعب ، في ٩ شباط واعدم مع عبد الكريم قاسم ، وصدر بعـــد ذلــك المرســوم الجمهوري التالي :

رقم ٢٧

مرسوم جمهوري [١]

بعد الاطلاع على قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم وبناء على ما عرضه وزير الدفاع .

رسمنا بما هو آت :-

تلغى المحكمة العسكرية العليا الخاصة (والتي سميت باسم محكمة الشعب) .

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم .

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر رمضان سنة ١٣٨٢ هـ المصادف لليوم العشرين من شهر شباط سنة ١٩٦٣ م .

عبد السلام محمد عارف
رئيس الجمهورية

صالح مهدي عماش
وزير الدفاع

أحمد حسن البكر
رئيس الوزراء

وأصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في ٢٧ آذار " قانون تعديل قانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم " بالرقم (٢١) لسنة ١٩٦٣ ، وجاء في الأسباب الموجبة للقانون القول : " لما كان القانون رقم (٧) لسنة ١٩٥٨ بشأن معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم بحاجة إلى تعديل في بعض نصوصه بحيث تكون أكثر انسجاماً مع قواعد العدالة ، فقد ارتؤي إعادة النظر في القانون المذكور واعداد لائحة جديدة تتضمن الأسس العامة لتحقيق العدل وليكون القانون أكثر انطباقاً على مبادئ العدالة ، فقد وجد من الضروري الغاء محكمة الشعب لما كان لها من أثر سيء على سمعة العراق في الداخل والخارج . كما تناولت اللائحة توافر شروط العدالة في التحقيق والاجراءات الخاصة بها . ومما هو جدير بالذكر أن احكام الاعدام التي كانت تصدر من المحكمة المذكورة كان منوطاً أمر تصديقها إلى فرد واحد ، ولمخالفة هذه القاعدة للمبادئ القانونية السليمة فقد انيط أمر تصديق احكام الاعدام إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة . . "[٢].

وفي الخامس والعشرين من شهر مايس صدر المرسوم الجمهوري بتأليف محكمة الثورة وفيما يلي نصه :

---

[١] جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٧٧٣ ، ٢٤ شباط ١٩٦٣ .

[٢] جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٧٩٢ في ٩ نيسان ١٩٦٣ .

رقم ٣٧٣

مرسوم جمهوري

بناء على ما عرضه وزير الدفاع ووافق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة :

رسمنا بما هو آت :-

أولاً – تشكل محكمة عسكرية تسمى (محكمة الثورة) لمحاكمة المتآمرين على أمن وسلامة الجمهورية .

ثانياً – تؤلف محكمة الثورة من :-

١ – العقيد شاكر مدحت السعود – رئيساً .

٢ – المقدم الركن حسين عبد الجبار – عضواً .

٣ – المقدم الركن حسن مصطفى النقيب – عضواً .

٤ – الرئيس فاضل جاسم العاني – عضواً احتياطياً .

ثالثاً – تؤلف هيئة الادعاء العام لمحكمة الثورة من :-

١ – الملازم الأول الحقوقي راغب فخري .

٢ – الحاكم السيد صلاح بيات .

٣ – الحاكم السيد شامل رشيد الشيخلي .

على وزيري الدفاع والعدل تنفيذ هذا المرسوم .

كتب ببغداد في اليوم الأول من شهر محرم لسنة ١٣٨٢ هـ الموافق لليوم الخامس والعشرين من شهر مايس لسنة ١٩٦٣ م [١] .

المشير الركن
عبد السلام محمد عارف
رئيس الجمهورية

صالح مهدي عماش
وزير الدفاع

أحمد حسن البكر
رئيس الوزراء

مهدي الدولعي
وزير العدل

---

[١] المصدر نفسه ، العدد ٨١٢ في ٨ حزيران ١٩٦٣ .

وصدر مرسوم جمهوري آخر بتعيين هيئة المحكمة وهذا نصه :-

رقم ٣٩٧

مرسوم جمهوري [1]

استناداً إلى الفقرة الثانية من قرار المجلس الوطني لقيادة الثورة المؤرخ ١٠ - ٣ - ١٩٦٣

وبناء على ما عرضه وزير الدفاع واقره المجلس الوطني لقيادة الثورة :

رسمنا بما هو آت :-

١ - تتألف (محكمة الثورة) من :-

المقدم الركن حسين عبد الجبار - عضواً .

المقدم الركن حسن مصطفى النقيب - عضواً .

الرئيس فاضل جاسم العاني - عضواً احتياطياً . ٢ - يلغى المرسوم الجمهوري المرقم ٣٧٣ والمؤرخ ٢٥ - ٥ - ١٩٦٣ .

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر محرم سنة ١٣٨٣ هـ الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر مايس سنة ١٩٦٣ م .

المشير الركن

عبد السلام محمد عارف

رئيس الجمهورية

صالح مهدي عماش

وزير الدفاع

أحمد حسن البكر

رئيس الوزراء

وصدر مرسوم جمهوري بتقسيم المناطق العرفية في العراق ، هذا نصه :-

رقم ٣٩٦

مرسوم جمهوري [2]

استناداً إلى مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ .

وبناء على ما عرضه وزير الدفاع واقره المجلس الوطني لقيادة الثورة .

رسمنا بما هو آت :-

١ - تكون المنطقة الشمالية (الوية الموصل - اربيل - كركوك - السليمانية) منطقة عرفية واحدة.

---

[1] جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٨٢٠ في ٢٢ حزيران ١٩٦٣ .

[2] جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٨٢٠ في ٢٢ حزيران ١٩٦٣ .

٢ - يعين الزعيم الركن سعيد فتحي الصقلي حاكماً عسكرياً عاماً للمنطقة الشمالية بدلاً من كل من الزعيم الركن عبد الكريم فرحان والزعيم الركن ابراهيم فيصل الانصاري .

٣ - يستمر المجلس العرفي العسكري الثالث والمجلس العرفي العسكري الرابع باعمالهما ويكونان تابعين إلى الحاكم العسكري العام للمنطقة الشمالية .

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر محرم سنة ١٣٨٣ هـ المصادف لليوم الثلاثين من شهر مايس سنة ١٩٦٣ م .

المشير الركن
عبد السلام محمد عارف
رئيس الجمهورية

صالح مهدي عماش
وزير الدفاع

أحمد حسن البكر
رئيس الوزراء

قانون تطهير الجهاز الحكومي [1]

سارت الثورة في طريق تطهير دوائر الدولة من العناصر الفاسدة والمرتشية والمعادية . فاصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ وذلك في ٦ حزيران ، وجاء في الأسباب الموجبة القول :-

١ - لقد فصل الموظفون في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية أو عزلوا أو احيلوا على التقاعد أو اجبروا عى الاستقالة أبان الحكم المنقرض وذلك بسبب نشاطهم السياسي في سبيل قوميتهم وعروبتهم . ولما كانت الأهداف التي ناضلوا من اجلها قد اعطت ثمارها بثورة ١٤ رمضان المباركة ، ورغبة من حكومة الثورة في إعادة الحقوق إلى اصحابها ، فقد اعد هذا القانون الذي يعالج كافة هذه الظلامات بالإضافة إلى تشجيع الشباب الوطني المخلص في تسنم وظائف الدولة حسب ما يقرره مجلس الوزراء وانهاء خدمات العناصر غير المرغوب فيها من الموظفين لغرض تنسيق اجهزة الدولة وتنظيمها بشكل يؤمن سير العمل على الوجه الصحيح .

٢ - فالمادة الأولى بفقرتها الأولى اجازت لمجلس الوزراء فصل أي موظف من موظفي الدرجة الخاصة أو الدرجتين الأولى والثانية من موظفي الحكومة سواء كان بدائرة رسمية أو شبه رسمية لمدة لا تتجاوز خمس سنوات إذا ظهر له أن بقاءه في الخدمة أصبح مضراً بالمصلحة العامة بسبب عدم كفاءته أو سوء سلوكه أو لأي سبب آخر . والفقرة الثانية من المادة المشار إليها تناولت الاحالة على التقاعد إذا كان قد اكمل الخمسين من عمره أو كانت له خدمة تقاعدية لا تقل عن خمس عشرة سنة .

[1] للاطلاع على نص القانون ينظر : مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٦٣ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٨ .

٣ - أما المادة الثانية من القانون فقد عينت صلاحية الوزير المختص بفصل الموظفين من الدرجة الثالثة فما دون أو الاحالة على التقاعد لمن اكمل الخمسين أو كانت له خدمة تقاعدية لا تقل عن خمس عشرة سنة لنفس الأسباب الواردة في المادة الأولى أعلاه .

٤ - واعطت المادة الثالثة من القانون الموظف المفصول أو المحال على التقاعد حق الاعتراض لدى لجنة تؤلف لهذا الغرض ، وعلى اللجنة تقديم توصياتها إلى مجلس الوزراء الذي له تأييد الفصل أو الاحالة على التقاعد أو الغاؤهما وجواز الإعادة إلى الوظيفة بشرط أن لا تحسب المدة التي بقي فيها الموظف خارج الخدمة لاغراض قوانين الخدمة والتقاعد .

٥ - أما المادة الرابعة من القانون بفقرتها الأولى فقد اجازت للمفصولين أو المعزولين لأسباب سياسية للمدة من ١٤ تموز ١٩٥٨ لغاية ٧ شباط ١٩٦٣ الاعتراض على قرار فصله أو عزله لدى الوزير المختص ولمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير الغاء قرار الفصل أو العزل .

وفقرتها الثانية اعتبرت مدة الفصل أو العزل لغاية ٧ / ٢ / ١٩٦٣ إذا لم يكن قد اعيد الموظف إلى الوظيفة خدمة لأغراض الترفيع والعلاوة والتقاعد دون منح راتب الوظيفة التي كان الموظف خلالها خارج الخدمة ولم يقدم خدمة فعلية بل يعطى راتب التقاعد أو المكافأة حسب استحقاقه ان لم يكن تقاضاها سابقا ، كما تحسب نفس هذه الفترة لاغراض التقاعد إذا دفع الموظف ما يترتب عليها من توقيفات تقاعدية وحينذاك تعدل حقوقه التقاعدية على ضوء هذه الإضافة . واشارت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة إلى عدم استرداد الرواتب التقاعدية ممن الغي أمر عزله أو فصله ولا المكافأة عن الأشهر التي تقع ضمن فترة العزل أو الفصل أو الفترة اللاحقة بها ، وإذا لم يتناول الموظف المكافأة أو الراتب التقاعدي فله مطالبة دائرة التقاعد وعلى هذه الدائرة أن تدفع المكافأة أو الراتب التقاعدي بصرف النظر عن مدة المطالبة. أما الفقرة الرابعة فقد تناولت الذين يعادون من هؤلاء الموظفين إلى الخدمة بعد الثورة المباركة فتحسب لهم المدة من ٨ / ٢ / ١٩٦٣ ولغاية إعادة تعيينهم لاغراض الترفيع والعلاوة والتقاعد بعد دفع التوقيفات التقاعدية . وتناولت الفقرة الخامسة شمول الحقوق الموضحة أعلاه إلى المستقيل أو المحال على التقاعد .

٦ - واشارت المادة الخامسة بفقرتها الأولى من القانون إلى صلاحية مجلس الوزراء بتعيين وترفيع موظفي الدرجة الخاصة والدرجتين الأولى والثانية وصلاحية الوزير المختص بتعيين وترفيع الموظفين من الدرجة الثالثة فما دون . وبفقرتها الثانية اجازت لمجلس الوزراء باقتراح الوزير تعيين الضباط والمتقاعدين منهم في الدوائر والمؤسسات والمصالح الرسمية وشبه الرسمية بالراتب الذي يستحقونه بموجب قوانين وانظمة الخدمة وذلك في الدرجة الثانية فما فوق وبقرار من الوزير في الدرجة الثالثة فما دون . كما اعتبرت القرارات السابقة بتعيين الضباط والمتقاعدين منهم صادرة بموجب هذا القانون .

٧ - أما المادة السادسة فقد تضمنت صلاحية الوزير المختص بإعادة المفصول بسبب احتجازه أو ابعاده بطلب من الحاكم العسكري وأخلي سبيله قبل انتهاء مدة الفصل .

٨ - وأعطت المادة السابعة مجلس الوزراء صلاحية إعادة المفصول قبل انتهاء مدة الفصل أو المحال على التقاعد بموجب قانون التطهير إلى الخدمة .

٩ - وتضمنت المادة الثامنة ايقاف كل ما يتعارض واحكام هذا القانون من نصوص القوانين الأخرى بقدر ما له مساس بتنفيذ هذا القانون .

١٠ - واشارت المادة التاسعة إلى عدم سريان احكامه على ضباط الجيش باستثناء الفقرة (٢) من المادة الخامسة .

أما المادة العاشرة فقد تناولت اقرار قرارات المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء وقرارات الوزير الصادرة قبل نفاذ هذا القانون .

مساندة العراق للنضال العربي في الجنوب اليمني المحتل والخليج العربي

عندما قامت ثورة ٨ / شباط / ١٩٦٣ وطبقا للمبادئ والتوجهات القومية التي اعلنها البيان الأول للثورة وتصريحات المسؤولين والمنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة ، لقيت الحركات الثورية في عدن والجنوب العربي الدعم الكامل الذي تستحقه من الثورة .

ففي قرار اتخذه مجلس الوزراء في ٢٦ / ايار / ١٩٦٣ اعلن فيه ترحيبه باعضاء اللجنة الفرعية التي شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على مقترح من العراق لزيارة عدن والمحميات . . وتتكون اللجنة من العراق وكمبوديا ويوغسلافيا ومدغشقر وفنزويلا ، وان يكون مقر عملها في بغداد .

وقد رحب حزب الشعب الاشتراكي الذي كان يمثل تيارا بارزا وله قواعد وتنظيمات واسعة باقتراح مندوب العراق في الأمم المتحدة بارسال لجنة دولية إلى عدن للتحقيق في الأوضاع السائدة هناك وطلب الحزب من اللجنة عقد لقاءات بالهيئات الشعبية في عدن وعدم الاكتفاء بالاتصال بالجهات الحكومية هناك .

وقرر مجلس الوزراء دعم مكتب حزب الشعب الاشتراكي العدني في بغداد ماليا . وقرر المجلس كذلك دعم كلية بلقيس في عدن بسد احتياجاتها من الهيئات التدريسية وتوسيع ابنيتها وتمكينها من النهوض بمستواها التعليمي وبما يخدم ابناء القطر الشقيق .

ولقيت الثورة العمانية اهتماما واضحا من لدن قيادة الثورة . فقد استقبل عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية عبد الله الغزالي عضو مجلس الثورة العمانية في ٢٩ / ايار / ١٩٦٣ وتسلم رسالة من الأمام غالب بن علي أمام عمان حملت تحياته وتمنياته لثورة ٨ / شباط / ١٩٦٣ وقادتها . وعبر رئيس الجمهورية عن تمنياته للشعب العربي في عمان بالنجاح في كفاحه ضد الاستعمار واستعداد العراق حكومة وشعبا لأسناد هذا النضال ماديا وسياسيا في جميع المحافل .

وقرر مجلس الوزراء في ٩ / حزيران / ١٩٦٣ استقبال خمسين مجاهدا عمانيا لتدريبهم على الأسلحة والمعدات في الوحدات والمؤسسات العسكرية العراقية وتقديم جميع اشكال الدعم والرعاية لهم .

وكان قد زار العراق وفد عماني برئاسة طالب بن علي شقيق الأمام غالب زعيم الحركة العمانية في ٢٣ / آذار لتقديم التهنئة إلى قادة الثورة بنجاحها نيابة عن الأمام غالب بن علي والشعب العربي في عمان .

تجدد القتال في المنطقة الشمالية

أدت تطورات الأحداث في المنطقة الشمالية إلى قيام جماعة البارزاني بمهاجمة القطعات العسكرية ، وكبدوها تضحيات كبيرة ، إذ قتلوا ضابطا واربعة جنود ، وجرحوا (٢٥) جنديا وأسروا ثلاثة آخرين ، كما احرقوا اربع سيارات عسكرية . فانذرت الحكومة مصطفى البارزاني وجماعته بايقاف هذه الحوادث خلال مدة (٢٤) ساعة ، وبتسليم الذين اعتدوا على الجيش واطلاق سراح الاسرى ، وبخلاف ذلك فانهم وحدهم سيتحملون المسؤولية [١] .

وأصدر المكتب السياسي لحزب البعث العربي الاشتراكي تعميما إلى الجهات الحزبية حول القضية الكردية ، هذا نصه :-

٩ / ٦ / ١٩٦٣

حزب البعث العربي الاشتراكي — أمة عربية واحدة
القطر العراقي — ذات رسالة خالدة
المكتب السياسي

تعميم إلى الجهاز الحزبي
حول القضية الكردية

لقد عالج حزبنا بروية وحكمة المسألة الكردية وبطريقة منسجمة مع مبادئه في هذه الناحية :-

١ - لقد اعلن في البيان الأول للثورة وفي المنهاج المرحلي وفي البيانات العديدة الأخرى أن القضية الكردية يجب أن ترتكز على اساسين ضرورين هما الوحدة الوطنية اللازمة الآن للوقوف أمام مخاطر الحركة الاستعمارية وجميع الحركات الأخرى المعادية لكل من العرب والاكراد ، وطموح الشعب الكردي في زيادة مساهمته في تطوير البلاد وتقدمها وفي انماء لغته وتراثه القومي .

٢ - وقام حزبنا منذ اللحظات الأولى للثورة بمفاوضة ممثلي الحركة المسلحة في الشمال داعيا اياهم إلى إنهاء الحركة والعمل من خلال الآفاق الواسعة التي فتحتها ثورة الرابع عشر من رمضان أمام جميع القضايا المعلقة من قبل . ومع اننا لم نجد اخلاصا كافيا تجاه نداءاتنا المتعددة فقد عملنا على إنهاء جميع التدابير التي كان قاسم قد اتخذها سابقا واضعين محلها روحية البحث عن الحلول السلمية والعلاقات التي تضرب صفحا عن جميع الأمور والمشاكل الماضية .

٣ - لقد كانت للحزب ملاحظات جمة بالنسبة للحركة المسلحة :

أ - كانت هناك القيادة التي تتضمن أكثر من اسم لاقطاعيين معروفين بسرقتهم للشعب واتصالاتهم المريبة بالدوائر الاستعمارية .

ب - كان هناك الدور الاجرامي الذي لعبته هذه القيادة خلال فترة طويلة من الحكم القاسمي . لقد آزرت الحكم مؤازرة قوية واستعملها قاسم عدة مرات لضرب الحركات الانتفاضية للشعب كانتفاضة الموصل على سبيل المثال .

---

[١] جريدة الجماهير ، ١١ حزيران ١٩٦٣ .

جـ - كانت هناك المظاهر غير المطمئنة التي تبدو من خلال حركة واسعة لتجميع السلاح والمتطوعين وحوادث متعددة أدت إلى قتل وجرح العشرات من المدنيين والعسكريين مما زاد من اقتناعنا بأن قيادة البارتيين والبارزانيين لا تبغي من المفاوضة إلا اكتساب الوقت لحركة مسلحة في المستقبل القريب .

مع كل هذه الملاحظات حاولنا جهدنا الوصول مع قيادة البارتيين والبارزانيين إلى صيغة للتفاهم آملين القضاء بالتدريج على النواحي السلبية العديدة الضارة في المظاهر التركيبية والعملية عندهم وتطوير النواحي الايجابية وتوسيعها في اتجاه مصلحة العرب والاكراد وآمالهم المشتركة في التقدم والديمقراطية والاشتراكية .

٤ - إلا أن كل الجهود التي صرفها الحزب اصطدمت بصخرة التخريبية الهوجاء التي اتبعها بإصرار البارتيون والبارزانيون وبمحاولاتهم التي لا تنتهي لنسف أية حلول سلمية بناءة وضعها الحزب أو الحكومة الوطنية .

وهكذا بعد أن تكرر قتل العشرات من ابناء الشعب وبعد أن وضعت الجماهير في الشمال تحت ظل ارهاب تسلطي متعسف من قبل البارتيين والبارزانيين وجدت الحكومة الوطنية أن من واجبها فرض الحلول التي حظيت في الواقع بتأييد جماهير العرب والاكراد والتي تطمئن كما قدمنا كلا من متطلبات الوحدة الوطنية والازدهار والتقدم والرقي لجماهير العرب والاكراد .

٥ - وبالرغم من كل العراقيل التي كانت الحركة المسلحة في الشمال تضعها في وجه المفاوضات إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة من البدء بخطوات عملية لتحقيق الأمن والاستقرار في شمال الوطن :-

أ - فقد قامت الحكومة الوطنية باشراك الاكراد في مفاوضات الوحدة الاتحادية التي دارت في القاهرة والتي نتج عنها ميثاق ١٧ نيسان .

ب - قامت حكومة الثورة بايقاف اطلاق النار وجميع العمليات العسكرية في الشمال وفكت الحصار الاقتصادي الذي فرضه الدكتاتور قاسم أيام حكمه الاسود .

جـ - وقامت كذلك باطلاق سراح السجناء والمعتقلين الاكراد واعادت المفصولين منهم إلى وظائفهم.

د - أخذت الخطة الاقتصادية بنظر الاعتبار الوضع الذي يعانيه شمال العراق فأقرت حكومة الثورة القيام بمشاريع عدة تستهدف اعمار شمال الوطن وتحقيق الرفاه والاستقرار في هذه الربوع .

هـ - اقر المجلس الوطني لقيادة الثورة مبدأ اللامركزية كوسيلة ديمقراطية تحقق اوسع مشاركة جماهيرية في الحكم وتساهم في تطويره .

هذه بايجاز النقاط التي تفسر الموقف الحالي وهو عودة القتال في الشمال واصرار الحكومة الوطنية على تنفيذ المبادئ التي اعلنتها منذ انبثاق الثورة الظافرة . .

تعليمات

١ - للبارتيين والبارزانيين اجهزة معاونة في جميع ارجاء العراق تمد المتمردين بالمعلومات والمساعدات على اختلاف انواعها لذلك من واجبنا مراقبة الاشخاص الذين نشك بعلاقاتهم بهذه الاجهزة .

٢ - علينا نشر الحقائق التالية في النطاق الشعبي عن قيادة المتمردين :-

أ - ارتباطاته المشبوهة بالاستعمار .
ب - عملهم المحموم لتمزيق العراق .
جـ - تركيبهم الاقطاعي والعشائري .
د - الملا مصطفى البارزاني من الاقطاعيين الكبار الذين قاست الجماهير الكردية على ايديهم الكثير .
هـ - ارتباطاتهم بقاسم وسيرهم لفترة طويلة كأدوات بيده لارهاب الشعب وضرب نضالاته .
و - القيام بحملة توضيح ودعاية بين جماهير الشعب تستهدف شرح الأعمال الاجرامية التي قام بها الملا مصطفى وزمرته ضد الابرياء من المواطنين كحرق القرى واجبار ساكنيها على الهجرة وأعمال السرقات العديدة وحوادث القتل والاختطاف .
ز - تبيان علاقة البارتيين والبارزانيين بالزمر الشيوعية العميلة ودورها في حوادث كركوك والموصل .
٣ - الابتعاد عن ذكر تعبير الاكراد في شرحنا للقضية بل يجب التركيز على البارتيين والبارزانيين .
٤ - يعتبر الجهاز الحزبي في حالة انذار دائم ولحين اشعار آخر ، وتقوم المنظمات الحزبية بمراقبة الانذار ودقة تطبيقه .

هذه النقاط التي يجب الالتزام بها عند مناقشتنا للقضية بالذات . دمتم للنضال ولرسالة امتنا الخلود .

مكتب السكرتارية
٩ / ٦ / ١٩٦٣

كما أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في يوم ١٠ حزيران البيان التالي [1] :-

لقد انبثقت ثورة الرابع عشر من رمضان من اعماق النضال الشعبي البطولي الدامي ضد الحكم القاسمي المعادي لآمال الشعب واهدافه في الحرية والديمقراطية والازدهار القومي والاجتماعي ، وجاءت لتقضي على ذلك الحكم وركائزه وآثاره كما جاءت لتصحيح جميع الأوضاع الشاذة التي خلقها طيلة اربع سنوات ونصف وخاصة تلك الأوضاع الشاذة التي حاول ايجادها بين العرب والاكراد الذين عاشوا معا ولقرون عديدة في ظل المحبة والتضامن والمصير المشترك ، كما جاءت لتحقيق انطلاقة تطويرية جبارة تنقل العراق من أوضاع التخلف والفقر إلى أوضاع التقدم والرفاهية . وانطلاقا من اهدافها هذه ورغبة من المجلس الوطني لقيادة الثورة في الاسراع برفع الحيف الذي اصاب المواطنين الاكراد في العهد القاسمي الاسود بادرت فورا إلى ايقاف اطلاق النار في مناطق الحركات العسكرية في الشمال واطلقت سراح المعتقلين السياسيين والاكراد الذين زجهم قاسم في السجون وأعادت الموظفين والمستخدمين والعمال الاكراد الذين فصلتهم سلطات قاسم المتعسفة إلى وظائفهم واعمالهم ليشاركوا مع اخوانهم الآخرين في بناء المجتمع الثوري الجديد . كما اتخذت حكومة الثورة كافة الاجراءات الفورية الحاسمة لفك الحصار الاقتصادي الذي فرضه قاسم على المناطق الشمالية لتزدهر الحياة الاقتصادية وينعم الجميع بالرفاه والخير .

---

[1] الجماهير - عدد ١٠٩ - ١٠ / ٦ / ١٩٦٣ .

ولقد بادرت الثورة إلى إعادة الثقة التي هددها حكم قاسم المجرم بين العرب والاكراد فارسلت وفدا شعبيا يتألف من السادة الشيخ محمد رضا الشبيبي وحسين جميل وفائق السامرائي وفيصل حبيب الخيزران والدكتور عبد العزيز الدوري وزيد أحمد عثمان للتباحث مع ممثلي مصطفى البرزاني وجماعته ، وجعلت المسؤولين على صلة دائمة بهم لاحلال السلام الدائم في المناطق الشمالية وتوثيق الصلات التاريخية بين العرب والاكراد وتحقيق مطامح الاكراد في زيادة اسهاماتهم في عملية الازدهار القومي والتقدمي في العراق ، هذا في الوقت الذي يعلم فيه شعبنا تمام العلم بأن الظروف الشاذة التي سببت القتال بين حكومة قاسم وجماعة البرزانيين قد زالت بانبثاق الحكم الديمقراطي الشعبي الممثل لكافة ابناء الشعب ولأهدافهم ومطامحهم .

وعلى الرغم من أن مصطفى البارزاني وزمرته لا يملكون حق تمثيل مجموع الاكراد وعلى الرغم من أن البارزانيين كانوا من الفئات التي ساندت بكل امكانياتها حكم قاسم الدكتاتوري الشاذ وآزرته في القيام بالمجازر الدموية الرهيبة في الموصل وكركوك وعلى الرغم من مسايرتهم الشيوعيين المحليين في سياسته الاجرامية المعادية للشعب ومطامحه في الحرية والديمقراطية والازدهار القومي وعلى الرغم من وضوح هويتهم الاقطاعية وارتباطاتهم بالاستعمار والرجعية والصهيونية ومعاداتهم وارتكابهم الجرائم بحق المواطنين الآخرين من الاكراد ، فقد تجلى ايمان الحكومة الثورية بوحدة المصير الذي يجمع بين العرب والاكراد في اشراكها لممثلي الاكراد في الوفود الرسمية والشعبية التي تدارست في الاقطار العربية شؤون الوحدة وفي جعلها الاكراد على صلة وثيقة بمجريات ونتائج مباحثات الوحدة الاتحادية بين مصر وسوريا والعراق .

وبعد أن تدارست حكومة الثورة المطاليب التي قدمها مصطفى البارزاني وايمانا منها بضرورة اتخاذ الاجراءات الجدية السريعة لتلبية مطاليب الاكراد وتحقيق اهدافهم في الازدهار القومي والمشاركة الفعلية في الحكم الثوري ، اعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة في التاسع من آذار ١٩٦٣ بيانه التاريخي بتطبيق نظام اللامركزية وذلك بعد مرور شهر واحد فقط على قيام الثورة وفي وقت كانت فيه الاخطار تتهددها من كل جانب . وقد اسرعت الحكومة الثورية بتشكيل اللجان الرسمية والشعبية لدراسة مبدأ اللامركزية والتوصل إلى افضل صيغة له وفعلا تم اعداد لائحة القانون الخاص بالنظام اللامركزي .

ولقد شرعت حكومة الثورة وبسرعة لإعادة النظر في الخطة الاقتصادية بالشكل الذي يعمل على إعادة تعمير المنطقة التي خربها القتال بين قاسم وجماعة البارزانيين وبالشكل الذي يضمن للمناطق الشمالية حصة وفيرة من المشاريع التي تحقق الازدهار الاقتصادي في ذلك الجزء من الوطن وتنقله من أوضاع التخلف إلى أوضاع التقدم .

أيها المواطنون

لقد اعلنت الثورة الشعبية في بيانها الأول وفي بيانين لمجلس قيادتها وفي منهاجها المرحلي ايمانها بمطامح الاكراد في زيادة مساهمتهم في عملية الازدهار القومي والتقدمي في العراق وعملت الحكومة الوطنية بصدق واخلاص منذ البداية على التوصل إلى حل سلمي وسريع للمشكلة التي نشأت في العهد القاسمي ، هذه المشكلة التي اضر بقاؤها معطلة حتى الآن بالاقتصاد الوطني وأثر اسوأ تأثير على الأمن وعرقل جميع مشاريع الاعمار والتطوير في المنطقة الشمالية ، كالمشاريع

الصناعية ومشاريع الري والاصلاح الزراعي والمصايف والسياحة . لكن الفئة الانفصالية الاقطاعية المعروفة بارتباطاتها بالاستعمار والرجعية والصهيونية والتي سادت زمنا طويلا حكم قاسم الدكتاتوري الرجعي لم يؤثر عليها هذا الموقف النبيل الذي اتخذته الحكومة الوطنية ولم تأخذ بنظر الاعتبار المصالح المشروعة للاكراد ولمجموع ابناء العراق ولم تعمل على حقن دماء المواطنين من العرب والاكراد وتوفير الأمن والاستقرار لانهاء الأوضاع الشاذة ولم تضع مصلحة الوطن ومصلحة جماهير الاكراد فوق مصالحها الانانية الذميمة ولم تطرح جانبا مطامعها الانتهازية للتسلط على جماهير الاكراد وانما سلكت سلوك العصابات وتعنتت في مواقفها التي اتضح للحكومة الوطنية بما لا يقبل الشك إنها لا تدور حول تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للاكراد ولا تستهدف توثيق التآخي بين العرب والاكراد والعمل على تحقيق الازدهار لهما بل إنها تدور حول مطلب انفصالي رجعي استعماري مرتبط اشد الارتباط بمصالح الدول الاجنبية الطامعة وهدفه تهديد استقلال العراق ووحدته الوطنية وانطلاقته الثورية .

إن وقائع كثيرة تدمغ هذه الفئة الاقطاعية بنواياها الانفصالية وبرغبتها في تقويض أية محاولة للتوصل إلى حل سلمي ، وهذه بعض الوقائع :-

١ - ايواء كافة الشيوعيين والقتلة والهاربين من وجه العدالة مدنيين وعسكريين وعدم تسليمهم للسلطات الحكومية .
٢ - قيام فلول هذه العصابات المسلحة بالتجول في قرى المناطق الشمالية واستخدام أساليب التهديد والوعيد مع المواطنين للانضمام إليها وفرض الاتاوات وجمع الأسلحة من الأهالي الآمنين .
٣ - إصدار ممثلي المتمردين التعليمات للاهلين في المنطقة الشمالية بعدم مراجعة السلطات الحكومية واجبارهم على مراجعتهم في كل القضايا المتعلقة بهم .
٤ - تفتيش السيارات على الطرق الرئيسية وسلب ونهب اموال المواطنين .
٥ - الهجوم على مخافر الشرطة النائية واسر أفراد الشرطة وسلب اسلحتهم وتجهيزات واثاث المخافر .
٦ - قطع الخطوط الهاتفية بين المدن والقصبات للتأثير على اعمال السلطات الحكومية وتعطيل معاملات الاهلين .
٧ - اطلاق النار على ربايا القوات المسلحة .
٨ - اختطاف الاهلين والموظفين الاداريين كاختطاف قائمقام مركه سور وخطف ثلاثة من أفراد الحرس القومي في مخمور وخمسة أفراد في منطقة - التون كوبري - وخمسة آخرين في منطقة - عين دبس -
٩ - بتاريخ ٥ / ٥ / ١٩٦٣ هاجم ثلاثمائة شخص من العصاة والشيوعيين الهاربين قرية - ابن ناصر - وسلبوا منها السلاح والمال ونكلوا باهالي القرية الآمنين .
١٠ - بتاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٦٣ فتح الانفصاليون النار على قطاعات الجيش العاملة في منطقة مصلحة الكهرباء الوطنية في الدبس .

١١ - هجم الشقي جبار الجباري وعادل عزة مع مائة وخمسين شقيا من اتباعهم على منطقة - تمره حسن - واستولوا على أسلحة القرية وانسحبوا تجاه قرية - تكية جباري - وكلهم من جماعة البارزاني .

١٢ - هاجم الانفصاليون في منطقة حرير سيارة اسعاف أثناء نقلها لجندي مريض وسلبوا بندقيتين مع عتادهما من الجنديين اللذين كانا برفقة المريض .

١٣ - بتاريخ ٢٨ - ٥ - ١٩٦٣ هجموا على قرية - زلكة - في منطقة - ميدان - وقتلوا الشيخ نوري زلكة واحرقوا القرية لرفضه التعاون معهم مما اضطر اهلها المواطنين للالتجاء إلى شرطة ميدان .

١٤ - بتاريخ ٤ - ٦ - ١٩٦٣ فتح الانفصاليون والشيوعيون الهاربون النار على قوة من فرسان صلاح الدين ودام الاشتباك مدة خمس ساعات انتهت بانسحاب العصاة بعد أن تكبدوا ستة عشر قتيلا وثلاثين جريحا وثمانية اسرى واستشهد من قوة الفرسان - الشيخ سامي عبد غزالة - رئيس عشيرة السليفاني .

١٥ - بتاريخ ٥ - ٦ - ١٩٦٣ فتح الانفصاليون النار لمدة ربع ساعة على قوات الجيش في قرية- حاج ابراهيم بك - انتهت بقتل مواطن وجرح آخر . وألقي القبض على اربعة مراتب هاربين.

١٦ - بتاريخ ٥ - ٦ - ١٩٦٣ فتح الانفصاليون النار على الشرطة العاملة في جبل - قره جوق - عند قيامهم بالتحري عن الشيوعيين والهاربين والعصاة الذين يقومون باعمال استفزازية في المنطقة وقتلهم أحد شباب الحرس القومي .

١٧ - اتخذ الانفصالي المدعو عمر مصطفى الملقب - عمر دبابة - مكتب المحامي كمال محيي الدين في - كويسنجق - محكمة له وفرض احكاما مجحفة حق الابرياء .

١٨ - تعرض الانفصاليون في العمادية وزاويته وزاخو ومناطق أخرى للسيارات المارة واخذوا يحتجزون بعض الركاب ويختطفون بعض الموظفين ومنعوا السكان من مزاولة اعمالهم .

١٩ - فتح المجرمون النار على طائرة هليكوبتر أثناء تحليقها في منطقة جمجمال وجرحوا الطيار في ساقه .

٢٠ - شكل الانفصاليون الخونة محكمة فوضوية في - خانقين - حكمت على اربعة من المواطنين الابرياء بالاعدام ونفذ الحكم بهم فعلا .

٢١ - بتاريخ ٦ - ٦ - ١٩٦٣ تصدى العصاة لقافلة تموين في مخفر ازمر ، ودارت معركة ضارية معهم استمرت ساعات .

٢٢ - بتاريخ ٨ - ٦ - ١٩٦٣ تصدى الشقاة إلى قافلة تموين أخرى في منطقة - كلر - وفتحوا النار عليها .

٢٣ - وبتاريخ ٨ - ٦ - ١٩٦٣ أيضا هاجموا قافلة عسكرية للجنود المجازين وهي في حالة التنقل الاعتيادي في منطقة - سبيلك - فقتلوا الملازم الشهيد (عباس كمال) وثلاثة مراتب وجرحوا ٢٣ ضابط صف وجنديا واحرقوا اربع سيارات عسكرية غدرا .

هذا غيض من فيض حوادث الاجرام والشغب التي ارتكبها الانفصاليون أثناء فترة المحادثات إضافة إلى اعمالهم الاجرامية في تحريض الشرطة والجيش من الاكراد للهروب باسلحتهم .

وبالنظر لما تقدم وحرصا منا على حماية المواطنين في المناطق الشمالية وإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع الوطن ليتسنى للحكومة الوطنية تنفيذ جميع ما جاء في المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة وبناء على إرادة الشعب في حماية استقلاله ووحداته الوطنية من عبث الخونة الرجعيين الانفصاليين قررنا المباشرة بتطهير المناطق الشمالية من فلول البارزانيين ، واتباعهم ، اعتبارا من هذا اليوم كما قررنا اعتبار كافة المناطق الشمالية منطقة حركات فعلية .

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة لينذر هذه الزمرة الخائنة الخارجة على إرادة الشعب ووحدته الوطنية أن تلقى السلاح خلال (٢٤) ساعة من اذاعة هذا الانذار وتعلن تأييدها للحكم الوطني الديمقراطي الشعبي لتجنب المنطقة ويلات القتال وليعمل الجميع على بناء وطنهم الحر المزدهر وإلا فإن المجلس الوطني يحمل هذه الزمرة كافة النتائج المترتبة على مواقفها الخيانية .

أيها المواطنون

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يدعو كافة المواطنين لمساندة ومساعدة القوات المسلحة والسلطات الحكومية للقضاء على هذه الزمرة الخائنة وللاخبار عن كل من تسول له نفسه مساعدتها بأي شكل من الاشكال .

عاشت ثورة ١٤ رمضان المباركة والموت للخونة الانفصاليين اعداء الشعب .

المجلس الوطني لقيادة الثورة
صدر ببغداد في الثامن عشر من
محرم الحرام سنة ١٣٨٣ هجرية
المصادف للعاشر من حزيران
سنة ١٩٦٣ ميلادية

واصدرت لجنة التنظيم المركزية تعميما إلى كافة الحزبين بتاريخ ١١ حزيران هذا نصه :

حزب البعث العربي الاشتراكي — أمة عربية واحدة
القطر العراقي — ذات رسالة خالدة
لجنة التنظيم المركزية

تعميم إلى كافة الحزبيين

تحتاج معركتنا اليوم إلى كثير من الدعم والتوجيه حيث تتطلب من الجهاز الحزبي الانتشار بين الجماهير الشعبية لتوضيح موقفنا من القضية الكردية ومن حركة التمرد الأخيرة واسناد الحركات التطهيرية في شمال العراق بشكل مادي ومعنوي ، وهذا يتطلب منا تفهما كاملا للقضية بالذات مع كل تطوراتها اليومية وشرحها لأوساط الناس بالتفصيل واسنادها بالحوادث والاخبار الدقيقة .

أيها الرفاق

علينا مهمة صعبة وشاقة وهي مهمة تثقيف وتوعية الجماهير في هذا المجال ودفع الجميع لأسناد موقف الحكومة تجاه هذه القضية بكل الامكانيات المادية والمعنوية . وستوالي لجنة التنظيم

المركزية تعميماتها إلى الجهاز الحزبي ذاكرة كل المعلومات والاخبار المتوفرة لديها عن كل جوانب القضية ليستفيد منها الحزبيون في احاديثهم بكل الاوساط (. . .) [1] .

آخر التطورات في الشمال :

لقد بدأت العمليات العسكرية في الشمال منذ صباح أمس وقد تحركت جميع هذه القوات لتطهير المنطقة الشمالية . وقد هاجمت فرسان صلاح الدين الدوسكيين والزيباريين والشرفانيين والريكاديين والبريفكانيين واليزيديين والاثوريين (يلاحظ أن المار شمعون العميل الانكليزي المعروف من الاثوريين وهو مع البارزاني) ، هاجموا قاطع دهوك وهاجموا الربايا ومواقع العصاة الموجودين هناك ، وكشفت خطة العصاة لمهاجمة دهوك يوم ١٠ / ٦ بـ (٥٠٠) مسلح فقتل منهم أكثر من (١٠٠) وهرب الباقون . وجرح الضابط حسين البكري وقد منحه وزير الدفاع قدما لمدة سنة .

أما القطعات الأخرى فإنها تتقدم لتمشيط المناطق . وإن التقدم سريع والمقاومة تتسم بروح منهارة من قبل الاكراد والقصف الجوي مستمر على مراكز العصاة ، كما أن معنويات القوات المسلحة من ضباط ومراتب عالية جدا .

* تبادل المتمردون النار مع ربية الشرطة في (سبيرس) باسناد الربيئة وقد خسر المتمردون خمسة قتلى وعددا من الجرحى .
* قصفت القرى التي يتجمع بها العصاة في منطقة بارزان وبامستيان وسبيلك وقد كانت نتيجة القصف جيدة جدا حيث تدمرت معظم ربايا العصاة وتضاءلت مقاومتهم .

تعليقات المراقبين السياسيين :

علق المراقبون السياسيون على ان الحملات العسكرية ضد العصاة كانت متواصلة منذ أن أصبح العراق مستقلا ، وقد كانت هذه الحملات دائما باهظة التكاليف . ولابد من وجود كثيرين من الناس الآن ممن يتساءلون عما إذا كان من الممكن تجنب القيام بهذه الحملة الأخيرة . وعلينا أن نعترف أن الاكراد قد غالوا في مطالبهم حينما طالبوا بالحكم المحلي لجزء كبير من شمال العراق وحينما طالبوا كذلك بجزء من عوائد النفط وقد يكون المراقبون السياسيون في بغداد محقين في خشيتهم من أن يؤدي الاذعان لهذه المطالب إلى تفسخ الدولة . فقد برزت ظاهرتان جديدتان منذ اختفاء قاسم عن المسرح . فالروس يؤيدون الآن بصورة مكشوفة فكرة اقامة دولة كردية تتمتع بالحكم الذاتي كما ان بعض الزعماء الاكراد قد اجروا محادثات مع الرئيس عبد الناصر الذي لا يشتركون معه بشيء غير عدم الثقة بحكومة بغداد .

هذا وقد انبرت الصحف القاهرية هذا اليوم لتصف العصاة بالثوار ولتعتبر حركة التمرد في الشمال فاتحة للحرب الاهلية . .

---

[1] يستعرض التعميم في الفقرات المحذوفة تاريخ حزب البارتي بلمحة سريعة ، ثم يورد معلومات عن تحركات المتمردين واعتداءاتهم قبيل قرار الحكم بتطهير شمال العراق من بؤرة التمرد . وقد حذفت تلك الفقرات لأنها تتضمن معلومات معروفة ولا جديد فيها .

وفي الوقت الذي يقف فيه شعبنا وجيشنا على اهبة الاستعداد لسحق هذا التمرد القذر والقضاء على كل التحركات الرجعية والمشبوهة تنبري اذاعة (صوت الأمة العربية) وغيرها من القاهرة لتشدد حملتها المسعورة ضد حزبنا الجبار متناسية خطورة المرحلة الحالية ودقتها متغاضية عن أن الحملة هذه واشباهها لا تخدم سوى الاستعمار وعملائه ولا تضر سوى بقضية العروبة والوحدة . . ان على جهازنا الحزبي أن يعي هذه القضية الخطيرة وإن يوضحها لجماهير الشعب باسلوب علمي ، موضحين اخطار هذه الحملات على قضية الوحدة والعروبة وخدمتها للمصالح الاستعمارية والدوائر الرجعية .

ما يطلب من الجهاز الحزبي :

استنادا إلى التعميم الحزبي الصادر من مكتب السكرتارية حول القضية الكردية بتاريخ ٩ / ٦ / ١٩٦٣ :

أ – تبدأ حملة دعاية واسعة بين اوساط الشعب تقوم بها المنظمات الحزبية لدفع اصدقاء ومؤيدي الحزب والمنظمات الشعبية في المشاركة بهذه الحملة بكل امكانياتها على أن تشمل حملتنا على ذكر :

١ – التأكيد على عمالة البارزاني وارتباطه بالدوائر الاستعمارية والرجعية .
٢ – ان الحكومة قد استنفدت كل الوسائل السلمية ، إذ أن بقاء الجيش معسكرا في الشمال طيلة تلك الفترة اضر بمصلحة الاقتصاد الوطني واضعف مالية الدولة .
٣ – التركيز على اعتبار هذه المعركة لابد منها ، لهذا ضرورة اسنادها بكل الطاقات والامكانيات الممكنة .
٤ – ضرورة ربط الحركة بالاقطاع والاستعمار والشيوعيين الهاربين .
٥ – الاكراد الموالون في المنطقة الشمالية عددهم كبير ومعنوياتهم عالية .
٦ – ذكر الاعتداءات التي قام بها جماعة البارزاني في الشمال منذ ١٤ رمضان وحتى الآن .

ب – التهيوء للقيام بحملة تبرعات واسعة للقطعات العسكرية والموالية والشهداء في الشمال ، على أن تبدأ التهيئة الذهنية لهذه الحملة بتشكيل لجان في كل المناطق والمحلات لتوضيح القضية الكردية مع عقد الندوات والاجتماعات في الاحياء الشعبية لتوضيح رأينا من خلال هذا التعميم.. وسنحدد موعدا لبدء هذه الحملة . .

جـ – ضرورة التمييز بين نظرتنا للقوميات وبين موقفنا من الحركة الأخيرة بالشمال والتي يقودها الاقطاعيون والانتهازيون والشيوعيون الهاربون .

د – ضرورة مراقبة الاكراد البارتيين الموجودين في بغداد ورفع التقارير السريعة حول تحركاتهم ونشاطاتهم واتصالاتهم .

أيها الرفاق :

من خلال ما اوردناه سابقا يتضح لكم جليا إنه بمقدار اندفاعنا لتوضيح القضية لجماهير الشعب واسناد حركة التطهير وفهمنا الواعي لطبيعة هذه الحركة ، والانتشار في الاوساط الشعبية . . في المقاهي . . في الأسواق . . في المدارس والكليات . . في المعامل . . وبين الناس لتوضيح رأينا

ازاء هذه القضية وانطلاق اجهزتنا الحزبية للمبادرة الواعية والتحدث من خلال الاذاعة والتوجيهات الحزبية . . بمقدار ما كان كسبنا للقضية سريعا .

إن جهازنا الحزبي مطالب أن ينطلق إلى الشارع ليوضح يوميا وبشكل مستمر تطورات القضية لجماهير الشعب . .

إلى المزيد من الجهد . .

والى مبادرات خلاقة . .

دمتم للنضال ولرسالة امتنا الخلود .

لجنة التنظيم المركزية .

١١ / ٦ / ١٩٦٣

وكتبت جريدة الجماهير في اليوم نفسه مقالا افتتاحيا بعنوان : " ستنتصر إرادة الملايين من العرب والاكراد على عبث واجرام الزمرة الانفصالية المخربة " [١]

قالت فيه :

المؤامرة الانفصالية الرجعية التي يريد تنفيذها الملا مصطفى البارزاني واعوانه من الاقطاعيين وعملاء نوري سعيد وفلول الشيوعيين المحليين الملطخة ايديهم بدماء ابناء الشعب من العرب والاكراد ، هذه المؤامرة لابد من سحقها وتصفيتها . إن الأعمال التي قامت بها عصابات البارزاني وخاصة بعد ثورة الرابع عشر من رمضان لا يمكن بأي حال من الاحوال أن تكون منبعثة عن حس وطني وايمان قومي واهتمام بمصالح ومستقبل جماهير الاكراد والعرب . فالحكومة الثورية التي انبثقت عن ثورة الرابع عشر من رمضان ليست حكومة قاسم لكي يحاول البارزاني أن يقف ازاءها نفس الموقف . هذه الحكومة ديمقراطية شعبية هدفها اسعاد الملايين من ابناء الشعب وتحقيق اهدافهم ومطامحهم ، وإذا كان البارزاني قد شهر السلاح بوجه حكومة دكتاتورية رجعية متسلطة اضرت بمصالح العرب والاكراد وسحقت حرياتهم وقتلت خيرة ابنائهم فإنه لشهره السلاح اليوم بوجه الحكومة الوطنية الديمقراطية الشعبية لا يمكن أن يجابه من قبل جماهير شعبنا من العرب والاكراد إلا بالسخط الشديد والاصرار على سحق مؤامراته الانفصالية الاستعمارية السوداء .

إن شعبنا بعربه واكراده يعرف حق المعرفة موقف الحكومة الوطنية من قضية مطامح جماهير الاكراد في زيادة مساهمتها في عملية الازدهار القومي والتقدمي ، وقد تضمن بيان الثورة الأول وبيانان صادران عن المجلس الوطني والمنهاج المرحلي للثورة ايمان الحكومة الوطنية الفعلية في تحقيقها .

ولقد سعت الحكومة الوطنية بشتى الطرق للتوصل إلى حل سلمي يضمن للاكراد جميعا حقوقهم، فشكلت وفدا شعبيا وارسلت المسؤولين للتعرف على الأوضاع في شمال العراق وايجاد الحلول اللازمة لكافة المشاكل والمباشرة بإعادة تعمير المناطق التي خربها القتال . ورغبة من الحكومة في نسيان الماضي واحلال علاقات جديدة بين ابناء الشعب قائمة على الاخلاص للوطن والثورة ومبادئها التقدمية والتعاون في جميع المجالات البناءة فقد تفاوضت مع البارزاني وجماعته

---

[١] الجماهير – عدد ١٠٩ – ١١ / ٦ / ١٩٦٣ .

وهو الذي ساند حكم كريم قاسم مدة طويلة واعتبر في نظر شعبنا أحد الذيليين الذين وقفوا إلى جانب الطاغية ضد مصالح ومطامح شعبنا القومية والديمقراطية ، وهو أيضا الاقطاعي المعروف بصلاته الرجعية وارتباطاته الاستعمارية وسياسته القائمة على تجميع القوى الاقطاعية في الشمال التي اعتبرت قانون الاصلاح الزراعي أكبر تهديد لمصالحها الذميمة في استغلال الالوف من الفلاحين الاكراد ، وهو أيضا المناور الانتهازي الذي سار خلف الشيوعيين المحليين وآزرهم في مجازرهم الرهيبة ودعم سياستهم الدموية الحاقدة على شعبنا وعلى اهدافه القومية والديمقراطية .

إن اتجاه الحكومة الوطنية هذا ، النابع من ايمانها الراسخ بالوحدة الوطنية وبالروابط الدينية والعلاقات التاريخية المشتركة بين العرب والاكراد ، لم يقابل من جانب مصطفى البارزاني وجماعته إلا بالاستفزاز والرغبة السوداء في تقويض أية محاولة للتوصل إلى حل سلمي يضمن مصالح جماهير الاكراد ويحقق مطامحها . ولقد كان غرض جماعة البارزانيين واضحا . فهذه الزمرة التي اعمتها مصالحها الانتهازية الذميمة ورغبتها السوداء في التسلط على جماهير الاكراد والتي تحركها المصالح الاستعمارية الطامعة التي ليس من مصلحتها ابدا ترسيخ الاستقرار في البلاد والمضي في عمليات البناء والتعمير في كافة الميادين وفي جميع انحاء العراق شمالا وجنوبا ، هذه الزمرة كانت تستهدف من وراء مواقفها الخيانية هذه تمزيق وحدة العراق وتعكير الروابط الاخوية المتينة بين العرب والاكراد ، وفرض تسلط دكتاتوري استغلالي على الجماهير الكردية وعرقلة الانطلاقة التقدمية البناءة التي سينعم بنتائجها الخيرة الملايين من العرب والاكراد . ولعل هذه الزمرة كانت تظن بأن الحكومة الوطنية ستقف ازاء اعمالها الاجرامية موقف المتفرج العاجز ، وكان ظنها خاطئا . فالحكومة الوطنية ، حكومة العرب والاكراد وسائر الاقليات الحريصة على حياة ومصالح المواطنين جميعا وجماهير الاكراد منهم خاصة ، لا يمكن إلا أن تحمي المواطنين من عبث العابثين ، واستغلال الطامعين ومؤامرات الذين تحركهم المصالح الاستعمارية الغادرة مصممة على تطهير المناطق الشمالية من هذه الزمرة الخائنة المخربة وإعادة الأمن والاستقرار إلى ذلك الجزء العزيز من الوطن وحماية جماهير الاكراد من تسلط هذه الفئة واستغلالها البشع ليستطيع الجميع العمل على إعادة بناء المناطق الشمالية والمباشرة بالمشاريع الصناعية ومشاريع الري والمصايف والسياحة بالشكل الذي يحقق السعادة والرفاهية للعراقيين جميعا .

ولسوف تنتصر إرادة الملايين من الاكراد والعرب على اطماع المخربين والعملاء واعداء الحرية واعداء القومية واعداء الديمقراطية والتقدم .

قانون ذيل قانون العمل رقم (١) لسنة ١٩٥٨ [١]

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في ٩ حزيران القانون رقم (٥٣) سنة ١٩٦٣ لتنظيم شؤون العمال ومنع الفصل أو التسريح من العمل إلا بعد موافقة لجنة خاصة سميت " لجنة إنهاء الخدمة " وجاء في الأسباب الموجبة القول :

---

[١] للاطلاع على نص القانون ، ينظر : مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٦٣ ، ص ص ٢٧٢ - ٢٧٨ .

انسجاما مع مبادئ ثورة ١٤ رمضان الخالدة ومنهاجها المرحلي الذي أصدره المجلس الوطني لقيادة الثورة وضع هذا القانون لحماية العمال من الفصل التعسفي الذي يعتبر من أهم القضايا التي تشكو منها الطبقة العاملة . ولما كان استقرار العامل في عمل معين من شأنه أن يقدم كوادر فنية عالية التدريب ويؤمن للعامل استمرار مورد رزقه ويخلصه من تحكم صاحب العمل وتعسفه لهذا تضمن هذا القانون أمور خدمة العمال وهو يتناول الأمور التالية :-

١ - فيما عدا حالات الذنب الخطير وكون العامل في فترة الاختبار فقد الزم هذا القانون اصحاب الأعمال إلى اللجوء إلى لجنة إنهاء الخدمة لطلب الموافقة على الانهاء . وقد أخذ القانون بالتدابير التي تضمن حق العامل في حالة عدم استناد طلب التسريح إلى مبرر جدي واعطى لجان إنهاء الخدمة الحق في رفض أو قبول التسريح .

٢ - إلا إنه إذا لجأ صاحب العمل إلى تسريح عماله رغم رفض طلبه فإنه يلزم بدفع اجورهم كاملة غير منقوصة وذلك إلى أن يقبل العامل عملا جديدا فيقع التسريح في هذه الحالة حكما .

٣ - وحرم القانون تسريح العمال النقابيين لأي سبب من الأسباب التي تتصل بالعمل النقابي من قريب أو بعيد إلى جانب النص في المادة الأولى بتطبيق احكام هذا القانون الخاص بانهاء الخدمة على العمال المنتسبين إلى النقابات فقط .

وقد وفر القانون الحماية للعمال النقابيين التي طالما ناضلوا من اجلها والزم عن طريق غير مباشر عمال العراق في أن ينتظموا في نقابات تدافع عن حقوقهم وتضمن لهم مستوى لائقا من العيش الرغيد وعليه شرع هذا القانون .

قانون المجمع العلمي العراقي

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ ، وذلك في ٩ حزيران ١٩٦٣ ، وهدف القانون إلى تنظيم عمل المجمع العلمي وشروط العضوية فيه ، كما حدد الأهداف التي يسعى إليها ، كما يلي :

أ - النهوض بالدراسات والبحوث العلمية في العراق لمسايرة التقدم العلمي .

ب - المحافظة على سلامة اللغة العربية والعمل على تنميتها ووفائها بمطالب العلوم والاداب والفنون .

جـ - احياء التراث العربي والاسلامي في العلوم والاداب والفنون .

د - العناية بدراسة تاريخ العراق وحضاراته .

هـ - نشر البحوث الاصيلة وتشجيع الترجمة والتأليف في العلوم والاداب والفنون .

المادة الثالثة - يتوصل المجمع لتحقيق غاياته بالوسائل التالية :-

أ - وضع معجمات لغوية وعلمية .

ب - إصدار مجلة ونشرات .

جـ - نشر الكتب والوثائق والنصوص القديمة .

د - توثيق الصلات بالمجامع والمؤسسات العلمية واللغوية والثقافية في البلاد العربية وغيرها.

هـ - منح الباحثين والعلماء والادباء المبرزين جوائز .

و – تقديم عون مالي للباحثين والمؤلفين والمترجمين .
ز – الدعوة إلى التأليف والترجمة في موضوعات يختارها المجمع .
ح – اقامة ندوات للتدارس .
ط – انماء مكتبة المجمع واستكمال شؤون الطباعة فيه .

قانون نقابة المعلمين [1]

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة القانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٣ لتنظيم عمل نقابة المعلمين في العراق في ٢٦ حزيران ، وقد حددت المادة الثانية أهداف النقابة بما يلي :-

أ – اسناد الجمهورية العراقية باعتبارها جزءا من الأمة العربية والدفاع عنها بكل الوسائل وفي جميع المجالات الممكنة ولاسيما في ميادين التربية والتعليم .
ب – معاونة وزارة التربية والتعليم وغيرها من الجهات ذات العلاقة في العمل من أجل رفع مستوى الثقافة والتربية والتعليم في مختلف مراحلهما ورفع كفاية المعلم ومستواه الفكري وتطوير المناهج وطرق التدريس وذلك وفق عقيدة الأمة العربية واهدافها .
جـ – مكافحة الاتجاهات والأفكار الاستعمارية والالحادية التي تتعارض والنظام الجمهوري في العراق وعقيدة وتاريخ الأمة العربية واهدافها .
د – العمل على رفع مستوى المعلم المعاشي والاجتماعي وتهيئة الوسائل التي تضمن له حياة افضل ومكانة اجتماعية أرقى .
هـ – حماية حقوق المعلم .
و – الاسهام في بعث التراث العربي الإسلامي للأمة والدفاع عن عقيدتها .
ذ – تشجيع النشاط الثقافي بين المعلمين وحثهم على الانتاج الفكري والفني ونشر المعرفة بين الجمهور ومساعدة المعلمين على طبع انتاجهم ومتابعة بحوثهم العلمية .
ح – مكافحة الامية باعتبار أن التعليم حق طبيعي لكل مواطن ، وتهيئة جميع الوسائل لتحقيق هذا الغرض .
ط – ضمان المعلم ضد المرض والشيخوخة والبطالة وكل ما يهدد مستقبله .
ي – توثيق العلاقات مع الهيئات والمؤسسات الثقافية والتربوية في الوطن العربي وفي انحاء العالم الأخرى في نطاق أهداف النقابة .
ك – تنظيم اوقات الفراغ وتوفير وسائل الراحة والتسلية البريئة والنوادي الرياضية والاجتماعية والمخيمات والرحلات في الداخل والخارج .
ل – التعاون مع الهيئات والمؤسسات التي تتفق اهدافها مع أهداف النقابة .

---

[1] للاطلاع على نص القانون ينظر : مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٦٣ ، ص ص ٢٨٨ – ٢٩٦ .

قانون جامعة بغداد

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٦٣ في ١٧ حزيران ١٩٦٣، وتضمن القانون أهداف الجامعة ، وتنظيماتها الادارية ، وهيآتها التدريسية ، ومجالس الكليات ، ومجلس الجامعة ، وجاء في الأسباب الموجبة للقانون القول :-

انطلق العراق بثورة ١٤ رمضان المباركة وقضى على انحراف العهد الاسود وابطل زيفه واستعاد ذاته الاصيلة . وكان نصيب الجامعة من فوضى العهد الاسود وافرا فقد حرفت رسالتها ، وانتهكت حرمتها ، وحرمت من مقوماتها الأساسية ، وهبطت مستوياتها .

وقد دخلت البلاد في مرحلة بناء ثوري يستند إلى التخطيط والى العلم . والجامعة جزء حي فعال من المجتمع ، وحري بها أن يوضع تخطيط جديد لها ، يتماشى مع التخطيط العام ويسهم في تحقيقه من جهة ، ويعيد للجامعة رسالتها ومقوماتها الصحيحة . وبهذه المفاهيم وضعت هذه اللائحة.

وقد انطوت اللائحة على مفاهيم أساسية ، تحدد وجهة الجامعة ، منها : ان اللائحة تحدد رسالة الجامعة في أمور ثلاثة :-

اولها – العناية بالتراث العربي الإسلامي وبالتربية القومية . فمن مهمات أية جامعة حية تعهد التراث الثقافي للبلاد باحيائه ونشره وتطويره وفي هذا خير سبيل لتجديد الذات الثقافية ودفعها إلى الأمام . كما اننا نحتاج إلى تكوين تربية قومية تتصل بتكويننا التاريخي وتمكننا من جعل التعليم قاعدة للتكوين والتوجيه القومي . ونحن بأمس الحاجة إلى وضع فلسفة تربوية قومية نعد بموجبها الاجيال المقبلة لتنهض بالبناء الجديد .

وثانيها – العناية بالبحث العلمي ، على أساس فردي ذاتي ، وعلى أساس من التخطيط الموجه المشترك . إذ لا يمكن لجامعة أن تصل إلى مستوى محترم دون قيام اعضائها بالبحوث ، كما إنها لن تستطيع المساهمة بصورة ايجابية في نهضة البلاد وفي تطويرها ان لم تعن بالبحوث التطبيقية التي تتطلبها البلاد وإن لم تخطط لها وتدفع بكل امكانياتها في سبيل تحقيقها .

وقد جعلنا من التخطيط للبحوث ، واجبا رئيسا للجامعة ، كما اعتبرنا تشجيع البحث والتأليف والترجمة عاملا قويا في بعث النهضة الثقافية وفي دعمها في البلاد .

وثالثها – تهيئة الثقافة الجامعية الحرة على أسس متينة ، بحيث تتسع لحاجات البلاد وتماشي التوثب والطموح لدى ابنائها .

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف إعادة تنظيم الجامعة بصورة جذرية . وقد توخت اللائحة ذلك في عدة نقاط :-

اولها – ضرورة التنسيق في العمل بين الكليات ، مع ضمان سوية جامعية واحدة فيها . وهذا استوجب جمع اعضاء الهيأة التدريسية الموزعين على اقسام مختلفة في الكليات والذين يدرسون نفس الفرع في دائرة علمية واحدة تكون مسؤولة عن المناهج والامتحانات وعن تدريس الموضوعات في مستوى معين اينما وقع ذلك .

وثانيها – انشاء مجلس علمي ، جنب مجلس الجامعة ، يتألف من رؤساء الدوائر ، ويشرف على الجوانب العلمية . وتأسيس هذا المجلس ضرورة أولية لتحقيق الرسالة العلمية للجامعة ،

وبدونه يتركز الاهتمام على النواحي الادارية دون العلمية . ولهذا اعطي المجلس العلمي الصلاحيات التي تمكنه من تنظيم الهيأة العلمية في الجامعة وتنشيطها ووضع الخطط للبحوث العلمية .

وثالثها – تهيئة الجو الجامعي الحر ، واشراك أكبر عدد ممكن من اعضاء الهيأة التدريسية في شؤون الجامعة . ويتمثل هذا في تكوين مجلسي الجامعة وفي وجود مجلس الهيأة التدريسية في كل كلية جنب مجلس الكلية ، وفي وضع مبدأ الانتخابات للمناصب الادارية والعلمية الرئيسية في الجامعة . ولكننا بنفس الوقت راعينا ضرورة إعادة تنظيم الجامعة ، والحاجة الملحة إلى فترة معقولة لذلك ، فأرجانا تطبيق مبدأ الانتخاب لفترة ثلاث سنوات .

ورابعها – تمكين الجامعة اداريا وماليا من النهوض بمسؤولياتها بشكل يضمن الكفاية وسرعة انجاز الأعمال وفي نطاق من المسؤولية الواضحة .

تطور ملحوظ في العلاقات مع الولايات المتحدة

بعد قيام ثورة ٨ / شباط / ١٩٦٣ استقبل وكيل وزارة الخارجية يوم ١١ / شباط روي ملكوم ملبورن القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الامريكية في بغداد وعرض له الخطوط العامة لسياسة الثورة الخارجية . وفي مساء اليوم نفسه اعلنت اذاعة واشنطن اعتراف حكومة الولايات المتحدة الامريكية بحكومة الجمهورية العراقية الجديدة ، وعلى ما يبدو إنها كانت ترغب في استغلال الخلافات والحملات الاعلامية بين العراق والاتحاد السوفيتي . ففي مقابلة تمت يوم ١٨ / آذار بين المدير العام للدائرة الاقتصادية بوزارة الخارجية العراقية والمستشار الاقتصادي في السفارة الامريكية في بغداد طلب الأخير ابلاغ وزير المالية العراقي تعقيبا على المحادثات غير الرسمية التي جرت بين مالكوي رئيس مؤسسة فورد ووزير المالية والتخطيط برغبة الحكومة الامريكية في تقديم منحة دراسية لأحد مساعدي وزيري المالية والتخطيط وزيارة الولايات المتحدة الامريكية والاطلاع على امكانات التمويل المتوفرة لدى البنك الدولي للانماء والاعمار والمؤسسات التابعة له وبنك التصدير والاستيراد وغيرها من المؤسسات الحكومية والبنوك الامريكية المهمة في نيويورك ودراسة امكانية الاستفادة من هذه المصادر والاجراءات المتبعة وحضور المؤتمر السنوي لمعهد الشرق الاوسط الذي عقد في ٢ – ٤ ايار ١٩٦٣ والذي استمر شهرين [1] . وتناول وزير التجارة يوم ٢٥ / آذار بحث العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين . ووصل وفد سياحي امريكي إلى العراق يوم ٢٦ / آذار لزيارة معالمه الحضارية والآثارية . واستقبل القائم بالأعمال من قبل وزيري العدل والاصلاح الزراعي لبحث التعاون في المجالات القضائية والزراعية . وتقدمت شركة رالف باسنز الامريكية بعرض لاقامة مشروع سكر القصب في العمارة وشكلت لجنة مشتركة في ١٢ / ايار من وزارتي الصناعة والزراعة لدراسة النص الذي يماثل مشروعا اقامته الشركة في " المحمرة " في ايران . واقترحت اللجنة في محضرها على مجلس الوزراء ايفاد مدير الزراعة العلم ومدير قسم صناعة المواد الغذائية في مديرية التصميم والانشاء الصناعي إلى ايران للاطلاع على المشروع .

---

[1] د . ك . و . ملف وزارة الخارجية ، ٤٥ ، ٤ ص ٤٦ .

ووافق المجلس على المقترح في جلستين بتاريخ ١٥ / ايار / ١٩٦٣ . وناقش مجلس الوزراء في ١٥ / ايار مقترح وزارة الخارجية الذي عرض رغبة الحكومة الامريكية في تقديم ما يحتاجه العراق من خبراء وفنيين واستعداد المنظمات الامريكية الاقتصادية ، كمنظمة التنمية والاستيراد والتصدير والبنك الدولي ، لتمويل بعض المشاريع المهمة في العراق كمشاريع الري وعرضها للحكومة العراقية لكي تستفيد من مشروع الغذاء من أجل السلام أو من فائض الاغذية الامريكية . وبعد مناقشة الموضوع فوض المجلس الوزارات التنسيق مع وزارة الخارجية لهذا الغرض سيما في جانب الاستفادة من الحبوب [١] . وتلبية لدعوة جمعية اصدقاء الشرق الاوسط الامريكية اوفد مجلس الوزراء في شهر ايار أحد مصوري وزارة الارشاد لاقامة معرض فوتغرافي يظهر طبيعة العراق والحياة الاجتماعية وآثاره والحياة الجديدة في بغداد ومدن العراق . واستقبل رئيس الوزراء القائم بالأعمال الامريكي في بغداد يوم ٢٢ / ايار لبحث العلاقات بين البلدين .

ووافق مجلس الوزراء في ٢٦ / ايار على المشاركة في معرض نيويورك الدولي الذي اقيم بجناح خصص للعراق في ٢٢ نيسان ١٩٦٤ . وتبرعت الولايات المتحدة الامريكية بعشرة الاف دولار لمنكوبي الفيضان الذي حل بالعراق عام ١٩٦٣ سلمها القائم بالأعمال الامريكي في بغداد إلى وزير الداخلية .

ووافق مجلس الوزراء في ١٦ / حزيران على تجديد الاجازة اللاسلكية الممنوحة لشركة بان امريكان للفترة من ١ / ٤ / ١٩٦٣ لغاية ٣١ / ٣ / ١٩٦٤ ، وعين وزير المواصلات سبل التعاون في هذا المجال مع الملحق التجاري الامريكي خلال استقباله يوم ٢٦ / حزيران.

في نهاية حزيران ١٩٦٣ بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية ، حيث وصل بغداد روبرت سترونك السفير الجديد للولايات المتحدة الامريكية المعين لدى الجمهورية العراقية لاستلام مهامه . وتسلم رئيس الجمهورية اوراق اعتماده يوم ٢ / تموز ، واعرب في كلمته عن علاقات الود والصداقة التي تربط الحكومتين ، ووعد بانه سيعمل على تحسين العلاقات بروح الصراحة المتبادلة . ورد عليه رئيس الجمهورية بكلمة اعرب فيها عن سروره لتعزيز علاقات الصداقة والتعاون وانها تتطور لمصلحة ضمان السلم في منطقة الشرق الاوسط على أساس احترام حقوق العرب واكد على أن الحكومة العراقية تهدف الصراحة في علاقاتها مع الدول الصديقة . ونشط السفير الامريكي خلال خمسة شهور بين ٩ / تموز و ١٧ / تشرين الثاني / ١٩٦٣ نشاطا ملحوظا يؤكد عزم الولايات المتحدة الامريكية على البحث الجدي عن موطئ قدم لها في العراق طبقا لمصالحها واهدافها في العراق . فقد قابل السفير وزراء الصناعة والداخلية والتجارة والعدل والخارجية والمالية والخارجية مرة أخرى والعمل والشؤون الاجتماعية ووكيل وزارة الخارجية ووزير الخارجية مرة ثالثة ، ورئيس الوزراء ووزير الخارجية مرة رابعة ورئيس الوزراء مرة أخرى وبحث خلالها وسائل التعاون في المجالات كافة . .

ووافق مجلس الوزراء في ١٠ / تموز على لائحة قانون تصديق الاتفاقية الثقافية بين العراق وامريكا الموقع عليها في بغداد في ٢٣ / كانون الثاني / ١٩٦١ . وقد تأخر تصديقها بسبب توتر

---

[١] مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهر ايار ، المجلد العاشر .

العلاقات العراقية الامريكية قبل ثورة ٨ / شباط كما أشرنا سابقا . وقد صدقت بموجب القانون رقم (٧٦) لسنة ١٩٦٣ . ووافق مجلس الوزراء في ١٨ / آب على تخويل الدكتور سعدون حمادي وزير الاصلاح الزراعي توقيع اتفاقية السلع الزراعية بموجب القانون الامريكي لتنمية التجارة الزراعية . وقد وقعها في بغداد في ٢٧ / اب وأصبحت نافذة المفعول في التاريخ المذكور . ونصت الاتفاقية على شراء العراق ٥٠ الف طن من الحنطة و ١٥٠٠ طن من اوراق التبغ و ٤٥٠ طن من الطيور الداجنة .

واوفد المجلس وفدا زراعيا وتجاريا لتوقيع عقود الشراء واجراء ترتيبات الشحن إلى العراق ، ووصل إلى بغداد يوم ٢٨ / آب بيترسن عميد جامعة يوتا الامريكية والمستشار الفني في شؤون الري في وكالة الانماء الدولية الامريكية واجرى مباحثات مع المسؤولين في العراق بشأن مشاركته في المؤتمر الدولي لشؤون الري لبلدان الشرق الأدنى وشرق آسيا الذي كان مقررا عقده عام ١٩٦٤ ، ولم يشارك فيه العراق بسبب أحداث ١٨ / تشرين الثاني / ١٩٦٣ .

شكل مجلس الوزراء في ٤ / ايلول لجنة من وزارات التربية والتعليم والصحة والمالية والداخلية لغرض دراسة مشروع التغذية المدرسية (كير) الذي تقدمت به للعراق جمعية التعاون للمساعدات الامريكية . ودرست اللجنة المشروع وعرضته في اجتماع المجلس يوم ١٨ / ايلول فوافق عليه وخول وزير التربية والتعليم التوقيع على الاتفاقية مع الجانب الامريكي .

وتوطيدا لهذه العلاقات التي تطورت بشكل سريع التقى وزير الخارجية طالب حسين الشبيب مع دين راسك وزير الخارجية الامريكي على هامش اجتماعات الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢ / تشرين الأول . وتناول اللقاء العلاقات بين البلدين والقضايا الدولية .

ووافق مجلس الوزراء في ٢٧ / تشرين الأول على تمديد اجازة شركة الخطوط الامريكية (بي أي أي) للاستمرار في العمل في العراق لمدة سنة أخرى تنتهي في ٣١ / ٨/ ١٩٦٤ . ووافق المجلس كذلك على تمديد اجازة شركة الخطوط العربية الامريكية (آرامكو) لمدة سنة تنتهي في ٣١/ ٨ / ١٩٦٤ . وتلقى وزير التخطيط رسالة من مدير ورئيس مجلس ادارة بنك التصدير الامريكي في ١٥ / تشرين الأول اوضح فيها استعداد البنك للمساهمة في تمويل تنفيذ المشاريع العمرانية في العراق . وعرض الوزير الموضوع على مجلس الوزراء في ٢٧ / تشرين الأول شارحا أهمية الموضوع وامكان الاستفادة من العرض لتسريع وتسهيل تنفيذ بعض المشاريع الرئيسة للخطة الاقتصادية أو أية مشاريع رئيسة أخرى تقتضي الضرورة تنفيذها ، ووافق المجلس على الخطوات التي قام بها وزير التخطيط في اجراء مباحثات مع البنك المذكور ، خلال زيارته للولايات المتحدة على رأس وفد في منتصف ايلول لحضور الاجتماع العام للبنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ومؤسسة التمويل الذي عقد في ٣٠ / ايلول / ١٩٦٣ .

وتنفيذا للاتفاقية الثقافية ورغبة الولايات المتحدة الامريكية في تقديم العون العلمي والصحي والثقافي والزراعي والاجتماعي والطبي والقضائي والاداري والفني . . فقد قرر مجلس الوزراء استقدام (٢٧) خبيرا واستاذا وطبيبا ومهندسا امريكيا ، واوفد المجلس ١٤٤ عراقيا في اختصاصات مختلفة إلى الولايات المتحدة الامريكية لاغراض الدراسة والتطوير والتدريب واكتساب

المهارات في وزارات ومؤسسات ومصانع الدولة ، بموجب (١١٠) قرارات اتخذها في الفترة من شباط إلى تشرين الثاني ١٩٦٣ .

ومع أن هذه المساعدات قد قدمتها الولايات المتحدة الامريكية طبقا لسياستها في الحد من نطاق الخطر الشيوعي ، كما تهيأ لها عندما اندفعت لتقديم المساعدة للعراق بعد الخلاف الذي روجت له الدول الاشتراكية بسبب تصرف الشيوعيين العراقيين أيام حكم عبد الكريم قاسم أو حملهم للسلاح عند قيام ثورة رمضان . . فالسياسة العراقية تجاههم كانت واضحة . فرئيس الوزراء أحمد حسن البكر قال في تصريح صحفي " إن الشيوعيين الذين حوكموا لم يحاكموا لأنهم كذلك أو لأنهم حملوا العقيدة الشيوعية بل لأنهم حملوا السلاح ضد الثورة وحرضوا على القتل والتخريب ، وانه لتزوير فاضح أن تصور قضيتهم على إنها اضطهاد للشيوعيين " . وينتقد جستر باولز وكيل وزارة الخارجية الامريكية عام ١٩٦٣ المساعدات الامريكية للشعوب فيقول " إنه على الضد مما يفترضه بعض الستراتيجيين الدبلوماسيين والعسكريين الامريكيين من أن المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة لا تمكنها من شراء حلفاء واصدقاء.. كذلك لا تستطيع المساعدة أن تضمن لهم عرفان جميل . . فعرفان الجميل كالولاء لا يباع ولا يشترى فإذا ما اصررنا على المطالبة بالعرفان بالجميل فستكون الخيبة من نصيبنا لا محال " . وقال " ان نطاق الخطر الشيوعي يجب أن يكون هادفا لنا ومرشدا في تخصيص وتعيين المساعدات " [١] . لذلك كانت سياسة العراق مبدأية وواضحة في البيان الأول للثورة وتصريحات المسؤولين والمنهاج المرحلي . . من أن السياسة الخارجية للعراق تحكمها مصالح العراق والأمة العربية في العلاقات الدولية. . وان العراق يؤمن بأن مصلحة جميع الشعوب في الأمم تلتقي عند الدفاع والحفاظ على السلام العالمي في ظل علاقات دولية مبنية على مبدأ التعايش السلمي والاحترام المتبادل للمصالح القومية على أساس من الحق والعدل .

موقف الاتحاد السوفيتي من الثورة في العراق

كان لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني التي عقدت بين البلدين عام ١٩٥٩ اهميتها في توسيع القاعدة الصناعية في العراق . كما كان للتعاون في المجالات التجارية والثقافية والطاقة الذرية والعسكرية والمدنية الأثر الكبير في وضع قاعدة أساسية للعلاقة بين البلدين للفترة من ١٤ / تموز / ١٩٥٨ وحتى ٧ / شباط / ١٩٦٣ . فقد ارتبط البلدان بعشر اتفاقيات في المجالات المشار لها ، كما أن الوضع المرتبك في العراق في تلك الفترة لم يمنع الحكومة العراقية من توفير فرصة للخبراء العراقيين لوضع آرائهم موضع التنفيذ . واعدت خطط جديدة لإعادة التنظيم الاقتصادي بمساعدة خبراء من الجمهورية العربية المتحدة لدراسة الأوضاع الاقتصادية بالتعاون مع الخبراء العراقيين .. إلا أن خلافات عبد الكريم قاسم مع الجمهورية العربية المتحدة دفعته إلى طلب المزيد من المساعدات السوفيتية الاقتصادية والثقافية والعسكرية [٢] .

---

[١] جستر باولز ، الآفاق الجديدة للسياسة العالمية ودور الشرق الاوسط ، ترجمة ابراهيم الخال و د . حسن علي ذنون ، بيروت – ١٩٦٣ ، ص ٤٦٤ .

[٢] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ص ٢١٧ – ٢١٨ .

وفي مجال التعاون العلمي بلغ عدد الطلبة العراقيين الذين بعثوا إلى الاتحاد السوفيتي من عام ١٩٥٨ حتى مستهل عام ١٩٦٣ " ١٢٠٥ " طالب بينما بلغ عدد الخبراء في المجالات كافة "٧٨٤" خبيرا [١] . على اننا لابد أن نشير إلى جملة عوامل كانت تؤثر في العلاقة بين البلدين ومنها تصرفات الحزب الشيوعي العراقي وتلقي توجيهاته من الاتحاد السوفيتي في الوقوف إلى جانب عبد الكريم قاسم في محاربته للعناصر القومية وسكوتهم على قسوته ، وفي الكثير من المواقف كانوا ادوات تنفيذ ممارسات النظام . . وكانت مواقف الحزب الشيوعي العراقي منسجمة تماما مع مواقف الاتحاد السوفيتي دون أن يأخذ بنظر الاعتبار ظروف العراق وطموحاته وآماله .

وبعد قيام ثورة ٨ / شباط / ١٩٦٣ استقبل قادتها وضعا سياسيا مضطربا بفعل تأليب القوى السياسية بعضها على البعض الآخر . وقد تمثل ذلك بموقف الحزب الشيوعي من الحركة القومية وموقف عبد الكريم قاسم من موضوع الوحدة العربية ، وطبيعة العلاقة مع الاتحاد السوفيتي الذي كان يوجه الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب الشيوعية الأخرى حسب مصلحته وتقديره للظروف الدولية كما اشرنا . ومع أن أول خطوة ايجابية من الاتحاد السوفيتي هي اجتماع السفير السوفيتي في بغداد يوم ١١ / شباط ١٩٦٣ بوزير الخارجية وابلاغه اعتراف حكومته بحكومة الجمهورية العراقية الجديدة مع تمنيات الشعب السوفيتي للشعب العراقي بالتقدم والازدهار ، إلا أن حملة اعلامية واسعة تبناها الاتحاد السوفيتي ضد العراق بسبب وقوف الحزب الشيوعي العراقي ضد ثورة ٨ / شباط . . كما ان اجهزة الاعلام العراقية كانت ترد عليها مفندة كثيرا من الاخبار والتعليقات التي كانت توجه ضد الثورة ، وتؤكد أن مثيري الحملات ضد الجمهورية العراقية والثورة يتحملون مسؤولية تكدير العلاقات بين الشعبين الصديقين العراقي والسوفيتي والبلدان الاشتراكية . وكانت اجهزة الاعلام العراقية تعبر عن املها بأن تغير الصحف والاذاعات موقفها " الخاطيء " من الثورة وتؤكد أن هذا التغيير لا يستدعي إلا القليل من الحكمة وبعد النظر . . وقالت (اننا كنا دائما نضع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية في صف الاصدقاء الذين نأمل أن نتعاون معهم دائما من أجل مصالحنا المتبادلة ومن أجل قضايا الحرية والديمقراطية والتقدم) [٢] . وقد أدى هذا التوتر في العلاقات إلى أن يقرر مجلس الوزراء في ٢١ / نيسان سحب جميع الطلبة العراقيين المبعوثين للدراسة في الاتحاد السوفيتي ورومانيا وبلغاريا وجيكوسلوفاكيا بسبب "الموقف العدواني " منهم وتعرضهم " للاخطار " [٣] . . وعاد إلى بغداد كذلك الطلبة الطيارون الذين كانوا يتلقون علومهم وتدريباتهم في الاتحاد السوفيتي . وفي ٢٦ / ايار قرر مجلس الوزراء استدعاء الطلبة الشيوعيين العراقيين في البعثات العراقية بعد التأكد من ميولهم وفصل من يرفض العودة منهم وان تتولى وزارة التربية والتعليم تأمين المقاعد اللازمة لهم في الدول الأخرى أو في العراق لمن يرغب منهم في

---

[١] النشرة الاحصائية لوزارة التخطيط لعام ١٩٦٣ ، ص ١٥٥ و ٤١٢ .

[٢] الجماهير ، ٩ ، ٢١ شباط ١٩٦٣ .

[٣] مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهر نيسان ، المجلد العاشر .

اكمال دراسته . وقرر المجلس صرف نفقات عودتهم إلى العراق أو سفرهم إلى الدول التي يكملون فيها دراستهم [١] .

إلا أن مجلس الوزراء عدل عن قراره بسحب الطلبة من الدول الاشتراكية في ١٤ / آب بناء على مقترح وزارة الخارجية بترك الأمر إلى الوزراء المختصين بالتشاور مع وزير الخارجية فيما إذا حصل اختلاف في سحب بعض الطلبة [٢] . ويبدو أن قرار مجلس الوزراء لم يدرس دراسة دقيقة وجاء متسرعا ومنساقا مع الحملات الاعلامية التي كان يتبادلها العراق والاتحاد السوفيتي . وعلى ما يبدو أيضا أن الطرفين كانا يراجعان موقفهما من وقت لآخر . فقد جرت في ٩ / حزيران مراسيم تقديم اوراق اعتماد السيد فيصل حبيب الخيزران سفير العراق لدى الاتحاد السوفيتي إلى ليونيد بريجينيف رئيس الاتحاد السوفيتي في حفل خاص اقيم في الكرملين بموسكو . . والقى السفير العراقي كلمة قال فيها " ان موقف الاتحاد السوفيتي من شعب العراق والاقطار العربية الأخرى قد حظي بتقدير واحترام الملايين من العرب " واكد أن حكومة الجمهورية العراقية تعرب عن رغبتها المخلصة في تقوية اواصر الصداقة مع الشعب والحكومة السوفيتية . . وقال " ان حكومة العراق تقديرا منها للمعونة التي يقدمها الاتحاد السوفيتي تثق في وجود فرص واسعة للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والثقافي " ورد بريجينيف على كلمة السفير قائلا : (ان جهود السفير العراقي لتعزيز العلاقات ستلقى تفهما كاملا من مجلس السوفيت الاعلى والحكومة السوفيتية) واكد أن تدعيم العلاقات مع العراق ينطبق مع رغبة واماني الاتحاد السوفيتي الذي كان يشعر دائما بالاحترام الكبير للشعب العراقي الصديق .

وباتجاه تطوير التعاون بين البلدين لقي السفير السوفيتي في بغداد تجاوبا واضحا من قبل المسؤولين العراقيين . فقد بحث وسائل التعاون في المجالات كافة عندما استقبله وزير المواصلات يوم ١ / نيسان ، ووزير الخارجية يوم ١٤ / نيسان ، ورئيس الوزراء يوم ٢٩ / ايار ومعه وكيل وزارة المواصلات السوفيتي الذي زار القطر في تلك الفترة . ووصفت المقابلة العلاقات بانها ودية . واستقبل رئيس الوزراء السفير السوفيتي مرة أخرى يوم ١٠ / حزيران وجرى خلالها الحديث حول القضايا الاقتصادية ووسائل تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين البلدين .

وفي الوقت نفسه كانت تصل القيادة السوفيتية اخبار ملفقة عن العراق . فقد تلقى رئيس الجمهورية برقية من رئيس الوزراء السوفيتي نيكيتا خروشوف تضمنت ما وصفه بالخبر المفجع وهو محاكمة أو صدور حكم على فتيات عراقيات . واستنكارا لهذا العمل رد رئيس الجمهورية ببرقية مماثلة استغرب فيها مثل هذه الاخبار وقال " اني لأعجب من هذه الاخبار وان ترتفع اصوات تدافع عمن ارتكبوا ابشع الجرائم وحملوا السلاح بوجه الثورة دفاعا عن "دكتاتورية عبد الكريم قاسم " في الوقت الذي التزمت فيه هذه الاصوات الصمت حيال الاف الجرائم التي ارتكبها هؤلاء ضد الابرياء أبان الحكم الدكتاتوري الفردي وبالتعاون معهم " . واضاف رئيس الجمهورية " لقد كان بودي لو اعتمدتم المصادر الرسمية لاستقصاء المعلومات بدلا من بعض الاذاعات والمصادر المشبوهة التي

---

[١] المصدر نفسه ، قرارات شهر ايار .

[٢] د . ك . و . ملف وزارة الخارجية ، ٤٧ ، و ٢٢ ص ٢٨ .

كثيرا ما تشوه الحقائق وتفتعل الاكاذيب ضمن إطار حملة مقصودة معادية للبلاد وللحكم الوطني والحركة القومية العربية المعادية ابدا للاستعمار والرجعية والتخلف " . وتدعيما لمسيرة العلاقات التي يسعى لها العراق بحث وزير الخارجية مع السفير السوفيتي يوم ٤ / تموز الأمور المعلقة بين البلدين . واستقبله ثانية يوم ٣ / آب . واستقبله كذلك وكيل وزارة الخارجية يوم ١٨ / آب . كما بحث وزير المواصلات معه التعاون في هذا المجال. وعلى هامش الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التقى وزير الخارجية العراقي مع اندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتي يوم ٣٠ / ايلول وجرى الحديث خلال اللقاء حول العلاقات الثنائية بين البلدين ووسائل تطويرها . كما جرى بحث تنفيذ الاتفاقات التجارية بين وزير المواصلات والممثل التجاري في السفارة السوفيتية في بغداد في ٦ / تشرين الأول .

وتأكيدا لحسن نوايا العراق في الحفاظ على علاقات ودية مع الاتحاد السوفيتي وتنفيذ التزامات العراق طبقا للاتفاقات المعقودة بين البلدين ، فقد اتخذ مجلس الوزراء اثني عشر قرارا تتعلق باستقدام وتمديد عقود خبراء من الاتحاد السوفيتي لاغراض مشاريع التنمية التي تعاقد معه بشأنها . وقد عوملوا معاملة تليق بالمهمات التي يضطلعون بها في خدمة العراق .. كما قررت الحكومة العراقية إصدار لائحة قانون اعفاء السيارات الواردة لحساب الاتفاقية العراقية السوفيتية الخاصة بمشاريع التصنيع من الرسوم الكمركية تسهيلا لتنفيذها ، إلا أن لائحة القانون لم تشرع بسبب أحداث ١٨ / تشرين الثاني .

المؤامرة الشيوعية في ٣ تموز ١٩٦٣

استمر الحزب الشيوعي العراقي في نهجه المعادي لثورة رمضان ، على الرغم مما تعرض له من ضربات قاسية على ايدي اجهزة الثورة ، وعلى الرغم من اعلان المبادئ العامة والخطوط العريضة لأهداف الثورة وسياستها في مختلف المجالات ، كما نص المنهاج المرحلي على ذلك .

فبعد مرور ما يقارب خمسة شهور على نجاح الثورة وتوطيد مسيرتها ، نشطت إحدى فصائل الحركة الشيوعية في العراق بقيادة (محمد حبيب / أبو سلام) أحد قيادي الحزب الشيوعي ، بالتحرك بين صفوف بعض المراتب في الوحدات العسكرية التي لم يكشف التنظيم الشيوعي فيها . وكان أساس تحرك هذه المجموعة وهدفها يتمثل في ادانة قيادة الحزب الشيوعي العراقي ، والقيام بعمل حتى وإن كان انتحاريا بقصد انقاذ الحزب الشيوعي من قيادته المتخاذلة وتحقيق الانتصار الحاسم [1] .

كانت خطة المتآمرين تقوم على أساس أولا : تمرد بعض الجنود والمراتب المنتسبين إلى مركز التدريب المهني لقطع المعادن في معسكر الرشيد ، وامكانية انضمام رفاق لهم في المعسكرات الأخرى . ثانيا : التخطيط للحصول على جهاز لاسلكي من القوة الجوية للبث على موجة خاصة تستلمها اذاعة الحرية بواسطة أحد المتعاونين لاذاعة بيانات المؤامرة عند بدء الحركة . ثالثا : تضمنت الخطة أيضا اعتماد سواق مدنيين وعسكريين للاستيلاء على الدبابات الموجودة في القصر

---

[1] المصدر نفسه ، ص ١٣٢ .

الجمهوري ، والاندفاع لاحتلال الاذاعة أو نسفها إذا تعذر ذلك[1] . رابعا : اطلاق سراح المعتقلين الشيوعيين في السجن العسكري رقم (١) في معسكر الرشيد من الضباط والمراتب وتوزيعهم على الوحدات العسكرية للسيطرة عليها [2] .

بدأ تنفيذ المؤامرة في الساعة الثالثة والنصف من فجر يوم ٣ تموز ١٩٦٣ [3] ، عندما تحرك المدعو حسن سريع (المساعد الايمن لمحمد حبيب) [4] ، وزمرته . اعتقل المتآمرون أيضا منذر الونداوي القائد العام لقوات الحرس القومي ، ونجاد الصافي عضو القيادة العامة للحرس [5] . والواقع ان تمكن المتآمرين من اعتقال هذا العدد من القياديين لا يدل على قوة حركتهم أو كثرة عددهم ، بقدر ما يعني عدم توفر المعلومات الكافية لدى اولئك القياديين ، وعدم وضع الخطط للتحرك في مواقف من هذا القبيل فضلا على انعدام التنسيق بين المراكز القيادية العليا في الدولة لمعالجة مثل تلك الحالات .

لقد تمكنت القطعات العسكرية وبمساندة فعالة من قوات الحرس القومي والشرطة من القضاء على المحاولة وقبرها في مهدها في اقل من نصف ساعة ، ولم يصل خبرها إلى الجماهير في مناطق بغداد الأخرى ، إلا بعد القضاء عليها نهائيا واعتقال معظم القائمين بها[6].

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة البيان التالي إلى شعب العراق الأبي :

تم فجر هذا اليوم سحق مؤامرة شيوعية دنيئة قام بها بعض الشيوعيين والعملاء للسيطرة على معسكر الرشيد فتصدت لها قواتنا العسكرية الباسلة والحرس القومي والشرطة الوطنية وجماهير الشعب وابادتها خلال نصف ساعة وقد تم تشكيل هيئة تحقيق فورا وباشرت اعمالها في التحقيق مع من القي القبض عليهم من العملاء .

إن السهولة التي تم فيها القضاء على هذه المؤامرة الدنيئة قد اثبتت مدى رسوخ نظامنا الثوري العتيد ومدى تلاحم الجيش والشعب في الذود عن الوطن . ونطمئن الشعب النبيل إلى أن الأمور تجري بصورة اعتيادية وإن قواتنا المسلحة الوطنية والشعب واقفون بالمرصاد لكل الخونة

---

[1] المصدر نفسه ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

[2] يوسف حمدان ، لقاء معه ، بتاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٩٧ .

[3] ل . ت . ح ، مديرية الأمن العامة ، تقرير خاص ، العدد ٥٩٦٧ في ٣ / ٧ / ١٩٦٣ ، ملفة ٢٤ .

[4] حسن سريع : وهو عسكري برتبة نائب عريف ، وطالب في الصف الثاني في كلية الاقتصاد - جامعة بغداد - القسم المسائي . وكان عضوا في (لجنة معسكر الرشيد) للحزب الشيوعي العراقي ، والتي يتولى مسؤوليتها محمد حبيب ، ويعد حسن سريع المنفذ الأساسي للمحاولة ، يوسف حمدان ، المصدر السابق .

[5] للمزيد من التفاصيل ينظر ، لقاء مع عدنان خير الله ، وهو أحد المساهمين في التصدي للمؤامرة في جريدة السياسة (الكويتية) ، العدد ٦٢٥٦ في ٦ / ١ / ١٩٨٦ ، ولقاءات مع عدد آخر من المساهمين في دحر المؤامرة ومنهم أحمد اسماعيل طه ، محمود شاكر الجنابي ، فاروق محمد علي ، نعمة فارس ، محمد محمود فلاح ، الجماهير ، العدد ١٣٣ ، في ٥ / ٧ / ١٩٦٣

[6] سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

والدساسين والعملاء وانها ستبقى ابدا الدرع الحصين في حماية أهداف امتنا في الوحدة والحرية والاشتراكية .
عاش الشعب . . عاش الجيش . .
والموت للاستعمار والخونة المأجورين .

وصرح ناطق رسمي بأسم وزارة الدفاع أنه عثر بحوزة المتآمرين على ثمانية بيانات موقعة من قبل " القيادة الثورية للجبهة الشعبية " كانوا ينوون اذاعتها عند نجاح المؤامرة . وتضمن البيان الأول اعلان النظام الشيوعي في العراق والانسحاب من ميثاق القاهرة . ونصت البيانات الأخرى على حل الحرس القومي وإعادة المقاومة الشعبية واعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وقادة الجيش والحرس القومي ، واوامر بتعيينات لقادة جدد للجيش [1] .

ومن ناحية أخرى فقد حاول عبد السلام عارف استثمار اخفاق المحاولة التآمرية لصالحه، واضفاء صفة البطولة على نفسه ، فدعا إلى عقد اجتماع عاجل للمجلس الوطني لقيادة الثورة في مقر وزارة الدفاع . وعقد الاجتماع في اليوم التالي وحضره ، فضلا على اعضائه ، اعضاء مجلس الدفاع الاعلى . واقترح أحد اعضاء المجلس بأن يكون عبد السلام عارف رئيسا للمجلس الوطني لقيادة الثورة بصفة دائمية ، نتيجة لموقفه في اخماد الحركة . إلا أن سعدون حمادي رئيس المجلس في تلك الدورة تصدى له بحماسة وشدة قائلا : لو ان كل من أخمد حركة يصبح رئيسا للمجلس الوطني لقيادة الثورة لسوف يصبح الجميع يوما ما رؤساء للمجلس ، وعليه لا نوافق على ذلك الاقتراح ، وإن عبد السلام يكفيه ما هو عليه . وهكذا انتهى الاجتماع من دون الموافقة على هذا المقترح [2] .

والواقع ان افادات المتهمين وتتبع أحداث المؤامرة توضح لنا بأن اخفاق التمرد انما يعود بالدرجة الأساس إلى ضعف القائمين به ومحدودية امكاناتهم ، واخفاقهم في اطلاق سراح الضباط المعتقلين في السجن العسكري رقم (١) في معسكر الرشيد [3] ، فضلا على عدم وجود أي ارتباط لهم بقيادة الحزب الشيوعي [4] . وان الدور الرئيس في اخماد الحركة انما يعود للقطعات العسكرية

---

[1] الجماهير ، ١٣٤ ، ٥ / ٧ / ١٩٦٣ .

[2] انور عبد القادر الحديثي ، لقاء مع اللجنة بتاريخ ٥ / ٩ / ١٩٩٣ ، ومما يذكر أن الرفيق سعدون حمادي كان حاضرا ذلك اللقاء ولم يعلق شيئا .

[3] ويذكر الدكتور يوسف حمدان اسبابا أخرى لاخفاق التمرد تتمثل في عدم توفر الاسناد اللازم في الوحدات العسكرية الأخرى ، واختلاف موعد التنفيذ مع بعض الحلقات في المعسكرات الأخرى كمعسكر الوشاش الذين حاولوا التمرد في اليوم الثاني للمؤامرة إلا أن محاولتهم اجهضت في مهدها والقي القبض على القائمين بها .

[4] على الرغم من ذلك فقد بارك الحزب الشيوعي العراقي تلك المحاولة في نشرته الداخلية التي أصدرها في اعقاب مؤتمره (الكونغرس الثالث) الذي عقد في منطقة (كلالة) في شمال العراق في كانون الأول عام ١٩٦٧ وعدها بانها أول عمل سياسي مسلح يقوم به الحزب الشيوعي على مدى تاريخه لتسلم السلطة . ينظر : يوسف حمدان ، القوى السياسية في الوطن العربي والقومية العربية . بحث مقدم إلى ندوة المجمع العلمي العراقي في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٧ ، ص ٥ .

في داخل المعسكر وقوات الحرس القومي والشرطة التي كانت بالقرب منه ، فلم يكن والحالة هذه أي دور رئيسي أو مهم لأي من المسؤولين الذين حضروا من خارج المعسكر .

وعلى أية حال فما أن اعلن نبأ القضاء على المؤامرة حتى انهالت البرقيات على المجلس الوطني لقيادة الثورة من مختلف الاتحادات والمنظمات العراقية والعربية وهي تندد بالشيوعيين وتآمرهم الجديد ضد الثورة [1] . وادانت الصحف المحلية المؤامرة الشيوعية الجديدة ونشرت العديد من المقالات طالبت فيها بالضرب بشدة على ايدي المتآمرين .

فقد كتبت جريدة الجماهير مقالا افتتاحيا بعنوان (قواتنا المسلحة الوطنية قطاع شعبي ثوري) اوضحت فيه بأن احباط المؤامرة الشيوعية الأخيرة ما هو إلا صورة جديدة من صور التلاحم الرائع بين شعبنا وقواته المسلحة [2] . وطالبت جريدة (الشعب) في عدد من المقالات الافتتاحية " بقطع رؤوس الخونة " [3] ، و " الضرب بشدة على ايدي المخربين " [4]. أما جريدة (الرقيب) فقد وصفت الشيوعية بانها " داء فتاك وشر وباء يجب أن يستأصل وإن يقطع من جذوره " وطالبت بضرب الشيوعيين من جديد [5] .

وفي تطور آخر ، كشفت التحقيقات مع عدد من المتآمرين في مدينة البصرة عن وجود تنسيق يتم من خلاله قيام المتآمرين في البصرة بتنفيذ عدد من الواجبات التي كلفوا بها استكمالا للمؤامرة الشيوعية في بغداد . إذ حصلت الهيأة التحقيقية الخاصة في متصرفية لواء البصرة على المعلومات المتوفرة لديهم لغاية ١٢ / ٧ / ١٩٦٣ ومنها :

١ – كبست لدى المتآمرين أسلحة شخصية مجهزة من الحزب الشيوعي .
٢ – إن المتآمرين شكلوا فرقا مؤلفة من (١٠) اشخاص سميت فرق الانصار ، واجباتها احتلال المرافق الحيوية في المدينة وتتسلح بالأسلحة التي سيوزعها المتآمرون العسكريون .
٣ – كان من المقرر أن يجري التنفيذ الثاني للمؤامرة يوم ٧ تموز ١٩٦٣ .
٤ – استغل اسم عبد الكريم قاسم في المؤامرة لدى البسطاء ممن انضموا إلى المؤامرة بوصفه حيا في ايران يعمل مع زمرة من الشيوعيين الهاربين .
٥ – لم يكن من بين المتآمرين ممن يحمل شهادة الدراسة الاعدادية وما بعدها .
٦ – بلغ عدد الموقوفين العسكريين ٢٠ من المراتب ، فيما تمكن (١٠) من ضباط الصف من الهرب وعدد المدنيين (٤٠) موقوفا .
٧ – كان في نية المتآمرين نسف القطار المحمل بالاعتدة المرسلة إلى القطعات العسكرية العاملة في الشمال بتاريخ ٢٢ حزيران كما جاء باعتراف أحد المشتركين بالمؤامرة .

---

[1] تنظر نصوص تلك البرقيات في : الجماهير ، الاعداد ١٣٢ – ١٣٤ في ٤ – ٦ تموز ١٩٦٣ .
[2] المصدر نفسه ، ١٣٢ في ٤ / ٧ / ١٩٦٣ .
[3] جريدة الشعب ، ٦٧ في ٤ / ٧ / ١٩٦٣ .
[4] المصدر نفسه ، ٧٠ في ٧ / ٧ / ١٩٦٣ .
[5] الرقيب ، ١ في ٧ / ٧ / ١٩٦٣ .

٨ – بحث المتآمرون فكرة التصدي لرتل سيارات الموقوفين المرسلين إلى نقرة السلمان في البصرة يوم ٤ تموز ١٩٦٣ [١] .

وعلى الرغم من النجاح السريع الذي حققته الثورة في سحق المؤامرة الشيوعية فقد واصل الشيوعيون نشاطهم المعادي للحزب والثورة .

واشار تقرير امني يومي رفعه مكتب التحقيق الخاص إلى القائد العام للحرس القومي ، إلى قيام الحزب الشيوعي بتشكيل (فرق المقاومة) مهمتها القيام بأعمال تخريب واغتيالات واسعة . وتضمن التقرير أيضاً معلومات عن قيام نوع من التعاون والتنسيق بين الحزب الشيوعي والحزب البارتي حول تشكيل لجان لنسف القطارات العسكرية الذاهبة إلى الشمال . وصدور تعليمات من الحزب الشيوعي بالعمل على أضعاف الدولة اقتصاديا وارباك الوضع العام تمهيداً للقيام بعمليات انتحارية[٢].

وكشف تقرير آخر عن معلومات غير مؤكدة حول اشراف اللجنة الثورية للحزب الشيوعي على عمليات الاغتيال المتوقع القيام بها بعد اخفاق مؤامراتهم الأخيرة [٣] .

وتمكنت السلطات الامنية من اكتشاف شبكة تجسسية لإحدى دول اوربا الشرقية كانت على صلة بالمؤامرة الشيوعية في ٣ تموز [٤] ، وبناء على ذلك تقرر ابعاد خَمْسَةَ من موظفي السفارة البلغارية من بغداد وبضمنهم السكرتير الأول بالسفارة ، واحد موظفي الممثلية التجارية لالمانيا الديمقراطية في بغداد ، بوصفهم اشخاصاً غير مرغوب فيهم [٥] .

---

[١] للمزيد من التفاصيل ينظر : ل . ت . ح ، صورة كتاب الهيأة التحقيقية الخاصة في متصرفية لواء البصرة المرقم ٣٣٣ في ١٢ / ٧ / ١٩٦٣ ، ملفة ٣٤ .

[٢] ل . ت . ح ، مكتب التحقيق الخاص ، التقرير اليومي المرقم ١٠ في ١٤ / ٧ / ١٩٦٣ . المرسل إلى القائد العام للحرس القومي ، ملفة رقم (٣٠) .

[٣] المصدر نفسه ، كتاب الحرس القومي / استخبارات (سري وشخصي) المرقم ٥٥٧ في ١٣ / ٧ / ١٩٦٣ ، المرسل إلى رئيس اركان الجيش ، ملفة رقم ٨ / ١٥ .

[٤] تصريح مصدر مطلع لوكالة الانباء العراقية في : الجماهير ، ١٥١ في ٢٢ / ٧ / ١٩٦٣ .

[٥] تصريح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية العراقية في : المصدر نفسه ، ١٥٢ ، في ٢٣ / ٧ / ١٩٦٣.

١٩٦٣/٧/١٤

خطاب رئيس الوزراء في ذكرى ثورة تموز ١٩٥٨ المجيدة[1]

القى رئيس مجلس الوزراء خطاباً هاماً في الساعة الثامنة من مساء امس من دار الاذاعة والتلفزيون .. هذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها المواطنون الاعزاء السلام عليكم .

لقد أخذت حكومتكم الثورية على عاتقها منذ يوم الرابع عشر من رمضان المبارك أن تشرح لكم الأمور المتعلقة ببلادنا بمنتهى الصراحة ، وذلك ايماناً منها بأهمية اطلاعكم عليها مباشرة وحرصاً منها. وهي حكومة شعبية تستند إلى الشعب، على أن يتحقق التجاوب بينها وبينكم لمعالجة مختلف الامور. ان الثقة الغالية التي اولاها الشعب العراقي لحكومته الثورية واستعداده للذود عن المكاسب التي حققتها ثورة ١٤ رمضان والتضحيات العظيمة التي قدمها في سبيل صيانة وحدة واستقلال الوطن الغالي وفي سبيل تحقيق الوحدة العربية تجعلنا نشعر جميعاً - يا أبناء الشعب - بأهمية التكاتف التام لبناء حياتنا الجديدة ولاقامة صرح اهدافنا القومية العظيمة .

ويسعدني ايها المواطنون ونحن نحتفل بذكرى ثورة الرابع عشر من تموز أن انتهز هذه الفرصة لاتحدث اليكم حديث الاخ لاخوانه عن القضايا التي لاشك تشغل بالكم في هذه الأيام والتي لايمكن معالجتها إلا بالتعاون التام والمصارحة الكاملة بين الحكومة والشعب.

لقد قامت حكومة الرابع عشر من تموز لتحقيق غايات نبيلة تتلخص في القضاء على حكم استعماري عميل وافساح المجال للفرد العراقي في أن يعيش حياة أفضل تتلاءم مع تطورات العصر الحديث ، ويتمتع بالحرية التي تشق الطريق لحكم شعبي ديمقراطي. كما استهدفت الثورة اتباع سياسة الحياد الايجابي وتقوية الروابط القومية مع القوى التقدمية في البلاد العربية وعلى الاخص مع الشقيقة الجمهورية العربية المتحدة التي وقع عليها عبء كبير في ميدان الصراع العربي ضد الاستعمار . وقد استبشر العراقيون جميعاً بثورة الرابع عشر من تموز كما رحب جميع العرب في كل شبر من أرض العرب وصفقت لها جميع القوى التقدمية العالمية.. إلا أن هذه الفرحة الكبرى لم تدم طويلاً وسرعان ما انقض الطاغية قاسم يحطم مكاسب الثورة التي جناها الشعب وكان لانحرافه اثار سيئة عاناها الشعب طيلة حكمه الاسود.

وفي سبيل تحقيق مآربه واطماعه اتبع قاسم جميع الوسائل لتحويل الوطن إلى مسرح للفوضى والارتباك باشاعة الارهاب والخوف والتشكيك واستباحة الحرمات واحلال الفرقة بين المواطنين. وقد استعان قاسم بالحزب الشيوعي العراقي للاجهاز على رجال ثورة تموز الحقيقيين وزج بقية الابطال في غياهب السجون . وعمل على تصفية العناصر القومية في العراق فجرت دماء زكية عبقة في الموصل العربية المجاهدة الصابرة، وهدمت معاول الشيوعيين البيوت على اصحابها واحرقت ماتبقى منها وانقض الخونة الشيوعيون على الضحايا يشوهونها ويحرقونها ويسحلونها في

---

[1] الجماهير - عدد ١٤٣ في ١٩٦٣/٧/١٤.

الشوارع ضاربين عرض الحائط بكل المثل والقيم الاخلاقية يشاركهم في ذلك الملا مصطفى البرزاني واتباعه الذين انقضوا على الموصل الجريحة ليجهزوا على عائلات بأكملها وينهبوا البيوت وينتهكوا الحرمات . وقد عانت كركوك المجاهدة من اعمال الشيوعيين البشعة وفقدت في مجازرهم اعز ابنائها بينما كانت ارواح ابطال الجيش العراقي تصعد إلى بارئها في أم الطبول . وحتى يصل الطاغية الاوحد إلى اهدافه، كان الجهاز الحكومي كما كانت ميزانية الشعب مسخرة لتحقيق اهدافه ، فصرفت الملايين على المظاهرات الشيوعية التي كانت تخرج لتأييده وملايين أخرى على تماثيله وصوره وملذاته والدعايات لشخصه . وقد حطم الطاغية مشروع الاصلاح الزراعي الذي أصبح أداة للدعاية لحكمه ولم يحصل الفلاحون إلا على الوعود الخلابة.

وقد كان عهد قاسم عاجزاً عن اشاعة الأمن والاستقرار في البلاد الأمر الذي الحق افدح الاضرار بالاقتصاد العراقي وعرضه إلى الازمات المتلاحقة. كما اضر بالاقتصاد الوطني ضررا عظيما حيث ربطه بكتلة معينة فقط دون الاهتمام بمصلحة العراق العليا . ونتيجة لهذه الفوضى هبط الانتاج الوطني وتدهور مركز العراق المالي وأخذ الشعب يشاركه جميع الاخصائيين يشكك في الارقام المالية والاقتصادية التي تصدرها حكومة قاسم . وقد زاد في الطين بلة القطيعة التي احدثها قاسم بين العراق والشعب العربي من جهة وبين العراق وبقية دول العالم من جهة أخرى .

ثورة الملايين

ايها المواطنون:

لقد جاءت ثورة الرابع عشر من رمضان معبرة اصدق التعبير عن ارادة الملايين من أبناء شعبنا في التخلص من عهد الدكتاتورية والتخلف وفي تحقيق أهداف ثورة الرابع عشر من تموز وبناء مجتمع تسوده الحرية والرفاه بالقضاء على جميع آثار الدكتاتورية والخراب الاقتصادي والاجتماعي وجميع مظاهر التخلف.

ولقد كان المجلس الوطني لقيادة الثورة والحكومة الوطنية مدركين لعِظم المسؤوليات الملقاة على عاتق الحكم فشرعنا في ايجاد الاسس العلمية السليمة لتحقيق هذه الأهداف الجبارة.

محاربة الثورة بالاشاعات والتآمر

ولكن اعداء الثورة من شيوعيين وانتهازيين تساندهم ابواق عميلة معروفة في الخارج، شرعوا يحاربون الثورة باطلاق الاشاعات والتامر واضعاف اسس الاستقرار لعلمهم الاكيد بأن استقرار الثورة ورسوخها وثقة المواطنين بها هي الاسس الكفيلة في تحقيق أهداف الثورة.

التزام الحزم لتحقيق الاستقرار

وكان لزاما على الحكم الثوري أن يتخذ كل الاجراءات الحازمة ضد اعداء الثورة ليحقق الاستقرار المنشود ليشرع في بناء المجتمع الجديد معتمدا على ثقة الشعب وتكاتف جميع قطاعاته ومستعينا بكل الخبرات والقدرات والكفاءات الوطنية دونما تفريق أو تمييز .

المؤامرة الشيوعية المسلحة

غير أن اعداء الثورة وهم يشاهدونها تمضي قدما نحو الرسوخ عملوا على تدبير مؤامرة شيوعية مسلحة حاولت عن طريق حمل السلاح والتمرد إقامة دكتاتورية شيوعية في البلاد، هدفها ابادة المواطنيين الذين لايرضخون للسيطرة الشيوعية . وكانت اذاعات شيوعية معروفة تمهد لهم الطريق وتدعو بصلافة إلى تقويض النظام الوطني واقامة دكتاتورية الشيوعيين في العراق.

إلا أن جيشنا العراقي ببسالته ويقظته استطاع أن يبدد المتآمرين في أقل من نصف ساعة يساعده في ذلك شباب الحرس القومي والشرطة الوطنية وجماهير الشعب .. الذين هبوا جميعاً للدفاع عن ثورتهم بنفس الحماس الذي اظهروه صبيحة الرابع عشر من رمضان المبارك .

ولقد استطاع النظام الثوري أن يحطم هذه المؤامرة ، كما استطاع أن ينجح في القضاء على مقاومة الشيوعين لثورة رمضان استناداً على ثقة الشعب به وايمانه بأن الثورة لم تكن ابداً انقلاباً عسكريا يخدم فئة معينة وإنما كانت ثورة جميع العراقيين من اجل جميع العراقيين .

وعلى الرغم من مؤامرات الاعداء ودعاياتهم وما اثاروه من مصاعب ومشاكل، فلقد استطاع الحكم الثوري أن يعمل بحزم من أجل تحقيق استقرار راسخ هو القاعدة الصلبة للعمل والبناء.

القطاع الزراعي

أيها المواطنون

لقد كانت الاشهر القليلة التي مضت على ثورتنا المباركة مليئة بالعمل الصامت البناء... ففي القطاع الزراعي الذي يؤلف أكثر من ٧٠بالمائة من سكان العراق والذي لايمكن أن يحقق تقدما حقيقيا إلا برفع مستواه ، اعدنا النظر في قانون الاصلاح الزراعي الذي كان مشلولا ابان حكم قاسم حيث لم يوزع إلا ٤% تقريباً من مجموع الأراضي التي شملها الاصلاح الزراعي طيلة الأربع سنوات ونصف التي مضت. فبدأت الحكومة بتوزيع الأراضي على الفلاحين في كل مكان .. وتم قبل أيام تحويل مبالغ كافية إلى فروع المصرف الزراعي لتسليف الفلاحين. . واهتمت الحكومة بمشاريع الري والبزول وادخلتها ضمن المشاريع الضرورية الواجب تنفيذها بسرعة ... وتجري الآن بين وزارة الاصلاح الزراعي وبعض الشركات العالمية مداولات حول المشروع الضخم الذي اعدته حكومة الثورة لتطوير الريف العراقي والذي تنوي تنفيذه في جميع المناطق المشمولة باحكام قانون الاصلاح الزراعي.. ويتضمن هذا المشروع إنشاء ٣ الاف قرية نموذجية لاسكان ثلاثمائة وخمسين ألف عائلة فلاحية وتشتمل هذه القرى على ٣١٢ ألف دار و٣ آلاف مدرسة و ٣٠٠ دائرة ومؤسسة حكومية للمليونين من الطبقة المحرومة من أبناء الشعب .

التصنيع والتنمية والتخطيط

وفي حقل التصنيع والتنمية والتخطيط اعادت الحكومة الثورية النظر في الخطة الاقتصادية السابقة وأعطت الأهمية للمشاريع الانتاجية الضرورية واجلت المشاريع التي لايحتاج إليها العراق في الوقت الحاضر والتي كانت قد وضعت في الخطة الاقتصادية لاغراض دعائية دنيئة . ثم اتخذت الإجراءات اللازمة للمشاريع هذا العام اذكر منها على سبيل المثال .

مشاريع انتاجية ضخمة

١. مشروع الورق في البصرة الذي ستعلن مناقصته قريبا بكلفة قدرها ١٢ مليون دينار . وينتج ٤١ ألف طن من الورق ويشغل ٢٥٠٠ عامل .
٢. مشروع استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي بكلفة قدرها ٣,٥ مليون دينار وسعة قدرها ١٢٠الف طن.
٣. مشروع استثمار الغاز الطبيعي للوقود في البصرة بكلفة قدرها ١١ مليون دينار.
٤. مشروع الاسمدة الكيمياوية في البصرة المستخلصة من الغاز الطبيعي بسعة قدرها ٢٥٠ ألف طن من كبريتات الامونيوم وكلفة مقدارها ١٦ مليون دينار.
٥. مشروع الحرير الصناعي الذي سيتم توقيع عقد انشائه خلال هذا الشهر وينشا في سدة الهندية . وهذا المشروع الذي يكلف ١١ مليون دينار سيوفر للعراق ٤ ملايين دينار من العملة الصعبة سنويا.
٦. مشروع النسيج في الحلة لانتاج الاقمشة والحرائر بسعة ٤٦ مليون ياردة سنوياً ويشغل ٢٥٠٠ عامل.
٧. مشاريع توليد القوة الكهربائية في بغداد وسامراء ومشاريع نقل القدرة الكهربائية بتأسيس شبكة خطوط تربط شمال العراق بجنوبه.
٨. مشاريع الري :

أ. مشروع اسكي - موصل الذي سيكلف ٦٥ مليون دينار وسيمكننا من ارواء مليون مشارة ويولد ٣٧٠ ميكاوات من الكهرباء عدا عن فائدته في السيطرة على فيضان دجلة وقد اقر هذا المشروع.
ب. ومشروع الدلمج في الكوت الذي يكلف تسعة ملايين دينار ويروي ٤٠٠ ألف مشارة من الارض.
جـ. مشروع ديالى السفلي الذي تبلغ كلفته حوالي ٣٢ مليون دينار ويروي ١,٥ ألف مشارة من الارض.

والحكومة الوطنية يا أبناء الشعب جادة في تشجيع الرأسمال الوطني ليدخل ميدان الصناعة والعمل، وهي تسعى لخلق جو من التعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص عن طريق إقامة المشاريع المشتركة . والحكومة تكرر ما سبق واكدته في مناسبات مختلفة بأنها حريصة على تنمية الراسمال العراقي كما أنها حريصة على خلق جو من التعاون بين العمال وارباب العمل ، يتغلب فيها الطرفان على كافة الصعوبات بما يحقق ازدهار الاقتصاد الوطني.

معالجة الركود الاقتصادي

ان الحكومة مهتمة اشد الاهتمام بمعالجة الركود الاقتصادي الذي مس بعض الأسواق في العراق .. هذا الركود الذي يعلم الجميع بأن معظم اسبابه ترجع إلى الاوضاع الاقتصادية المتردية التي كانت قائمة قبل الثورة والتي كانت نتيجة طبيعية لحكم قاسم الفوضوي التخريبي الذي ترك الخزينة فارغة تقريبا . كما أن أحد أسباب الركود الاقتصادي هو السبب الطبيعي الذي ينجم بعد كل ثورة حيث يحجم أصحاب رؤوس الأموال عن تشغيل اموالهم إلى أن ينجلي موقف الحكومة.

لقد حدث كما تعلمون ارتفاع نسبي في تكاليف المعيشة نتيجة لموجة ارتفاع في الاسعار حدثت في مختلف بلدان العالم وقدعمدت الحكومة من جانبها إلى التدخل لحماية المستهلك فاستوردت كميات كبيرة من السكر والرز والحنطة تكفي لسد الحاجة المحلية مدة طويلة وباسعار رخيصة.

وفي سبيل دعم الاقتصاد الوطني وتنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد دخلت الحكومة في مفاوضات مع مختلف الدول للحصول على قروض تبلغ قيمتها ١٠٠ مليون دينار . وقد تم الاتفاق مع المانية الاتحادية عن تقديم قرض للعراق بمبلغ ١٥ مليون دينار أو يزيد لانفاقه على المشاريع الانتاجية وعلى تقديم قرض آخر بمبلغ أكثر لانفاقه على المشاريع العمرانية .

ولا اظن أن هناك حاجة لأن اؤكد بأن هذه القروض هي قروض غير مشروطة ولاتمس مطلقا سياسة العراق القائمة على أسس الحياد الايجابي وعدم الانحياز.

توزيع الأراضي مجاناً

وفي حقل الاسكان اود أن اعلن نيابة عن حكومة الثورة بشرى سارة للمواطنين إذ قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة في جلسته مساء امس توزيع الأراضي السكنية لجميع أفراد الشعب في بغداد وكافة الالوية مجانا وبهذا سيكون لكل عائلة عراقية قطعة أرض لاغراض البناء والسكن . وقد حولت الحكومة مبالغ كافية للبنك العقاري وفروعه في الالوية ورفع الحد الأعلى للتسليف من ١٠٠٠ دينار إلى ١٥٠٠دينار ، كما خفضت ارباح البنك على هذه السلف الأمر الذي سيشجع حركة البناء والتعمير ويزيد من تشغيل الايدي العاملة من جهة كما سيؤدي إلى توفير السكن للجميع .

تخفيض الايجارات

ولغرض الترفيه الاقتصادي عن أبناء الشعب فقد سن قانون يقضي بتخفيض الايجارات بنسبة ٢٥ بالمائة لدور السكن و ٣٠ بالمائة للدكاكين . وان من شأن هذا القانون أن يرفع الضائقة الاقتصادية عن أكثرية أبناء الشعب من جهة ويؤدي إلى انخفاض في نفقات المعيشة عموما من جهة أخرى وبذلك سيعوض على المؤجر الشئ البسيط الذي سيفقده نتيجة لسن هذا القانون .

زيادة عائدات النفط

أما بالنسبة لانتاج النفط فإن الحكومة الثورية عازمة على زيادة عائدات النفط بما يضمن مصلحة العراق . وقد تم الاتفاق حول تحديد رسوم شحن النفط من الميناء العميق بسعر يشجع تصدير الزائد من النفط من الحقول الجنوبية . وسيرفع معدل الانتاج للسنة المالية الحالية إلى ما لايقل عن ١٤ مليون طن بعد أن كان ٨,٦ مليون طن في السنة الماضية. وقد بدات الزيادة في الانتاج فعلاً اعتبارا من ١ تموز الحالي وبذلك تزداد عوائد النفط في العراق ١١ مليون دينار لسنة ٦٣ المالية قابلة للزيادة في السنوات المقبلة . هذا في حقل نفط البصرة.

الالتزام بسيادة القانون

ايها المواطنون : لقد قامت ثورة الرابع عشر من رمضان لتعيد إلى المواطن العراقي كرامته وترفع عنه الظلم .. واؤكد لكم بأن الحكم الثوري ليس لفئة معينة وإنما هو لمجموع الشعب ، وليس هناك تمييز اوتفضيل إلا على اساس القابليات والكفاءات والاخلاص لأهداف الثورة . وان التجلوزات البسيطة التي حصلت هي من الامور التي تعيشها كل ثورة وتصلح آثارها فيما بعد . والان وقد استقرت الاوضاع فإن الحكومة تلتزم بشكل حازم وتدعو كافة المواطنين والمسؤولين للالتزام التام بمبدا سيادة القانون وتساوي جميع المواطنين امامه .

الايمان بالجبهة القومية

أيها المواطنون :

لقد اعلنت الحكومة الثورية مرارا عديدة أنها تؤمن ايمانا عميقا بالجبهة القومية، فالتجارب التي مر بها العراق برهنت بما لايقبل الشك أن جميع القوى والوحدوية تلتقي في مصير واحد وعليها وحدها يتوقف مصير هذا الوطن . وقد استهدفت مؤامرة الشيوعيين الأخيرة القوى القومية جميعاً وليس فئة معينة . ولم يتاخر اعلان تشكيل الجبهة القومية التي بدات محادثات تشكيلها منذ الشهر الأول للثورة واعلنها المنهاج المرحلي إلا بسبب الظروف التي اعقبت الثورة .

واني اؤكد للشعب العراقي العزيز أن الجبهة القومية ضرورة قومية ملحة وان لجنة وزارية قد تالفت لتشكيلها وباشرت باتصالاتها في هذا الشان وان تعاون كافة المنظمات القومية والنقابية والمهنية هو القاعدة التي يستند إليها الحكم ويستهدى بها .

حماية الوحدة الوطنية

أيها المواطنون :

لقد سبق أن اعلنا في المنهاج المرحلي لقيادة الثورة أن ثورة رمضان المباركة قامت للبناء لا للتخريب ولتوحد لا لتفرق ولتقضي على الاستغلال لا لتغذيه . ولقد سارت الثورة بين المواطنين على اختلاف مذاهبهم وتعدد قومياتهم وهي مصممة على حماية الوحدة الوطنية.

ولقد اهتمت الثورة اشد الاهتمام بطموح المواطنين الاكراد في زيادة مساهمتهم في تطوير البلاد وفي تنمية ورعاية ثقافتهم ولغتهم . وقد سبق للحكومة أن نشرت نظام اللامركزية الذي تنوي تطبيقه في جميع ارجاء البلاد بما في ذلك المناطق الاهلة بالمواطنين الاكراد . غير أن مصطفى البرزاني الذي لايعبر عن ارادة الجماهير الكردية عمل على طريقته القديمة في النهب والسلب وخاصة في فترات المفاوضات . وقد دفعته الدعايات الشيوعية المغرضة إلى عرقلة تطبيق هذا المشروع وعمد إلى مطاليب أقل مايقال عنها انها انفصالية . وقد اعلم المجلس الوطني لقيادة الثورة الشعب العراقي العزيز بتطورات الموقف والعوامل الحقيقية التي دفعت الحكومة للبدء بعمليات تطهير الشمال من هذا الشقي الذي اراد أن يفرض ارادته على المواطنين العرب والاكراد . ومنذ أن اعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة بيانه عن الشروع بتطهير المناطق الشمالية والبرزاني يتراجع أمام ضربات قاصمة توجهها إليه قواتنا الظافرة التي ضربت اروع مثل في البطولة والتضحية يساندها في

ذلك العشائر الكردية الذين يؤلفون جحافل فرسان صلاح الدين ، وابناء العشائر العربية الذين يؤلفون جحافل فرسان الوليد .

ويسرني أن اعلن بأن الحكومة الثورية قد خصصت مبلغ عشرة ملايين دينار لاصلاح المناطق التي خربها البارزاني في الشمال . وقد شكلت مديرية عامة لهذا الغرض ، ولدى الحكومة خطة واسعة لانعاش المناطق الشمالية وجعلها مناطق صناعية وسياحية مريحة تزيد من رفاه أبناء الشعب وتوفر لهم حياة الرفاه والاستقرار .

التنظيم الشعبي قاعدة للكفاح

أيها المواطنون :

لقد كان التنظيم الشعبي قاعدة صلبة من قواعد الكفاح ضد الحكم الملكي الرجعي وضد الحكم الدكتاتوري المنحرف . . ولقد قامت الثورة لترسيخ هذا التنظيم وجعلته أحد الأدوات الكفوءة لتحقيق مبدأ حكم الشعب للشعب .ولقد قامت الحكومة الثورية برعاية المنظمات الشعبية والنقابية والمهنية ومدتها بالمساعدات وتحقيق مطاليبها واتاحة اوسع مجالات العمل لها .

ولقد قامت في بلادنا تجربة جديدة في التنظيم الشعبي الديمقراطي هي تجربة المنظمة الوطنية للعمل الشعبي التي تعمل على تعبئة قوى الشعب لترسيخ اسس الديمقراطية وتكتيل الجهود لبناء المجتمع الجديد .

والمنظمة هذه لم تؤسس لتكون واجهة لحزب أو لفئة وإنما هي منظمة كافة العناصر والفئات المستقلة والحزبية المؤمنة بالثورة واهدافها والمستعدة للعمل والبذل ولممارسة حقها في الديمقراطية . وواجبنا جميعاً أن نبذل جهودا جبارة مخلصة لانجاح هذه التجربة الجديدة وانمائها بما لدينا من خبرة ومعرفة وجهد .

الحرس القومي

أما الحرس القومي فلقد قام باعمال بطولية رائعة منذ نزل إلى الشارع بجانب الجيش وجماهير الشعب يقاتل الطاغية قاسم واعوانه الشيوعيين المحليين الذين رفعوا السلاح ضد الثورة . ويؤلف الحرس القومي اليوم قوة عظيمة ويتحلى افراده بكل المثل القومية العليا وهم يؤدون واجبهم القومي المقدس ليلا ونهارا . وإنها مدعاة فخر كل منا أن نعلم بأن قطعات من الحرس القومي تشترك الآن جنبا إلى جنب مع الجيش الباسل في تحطيم اوكار الانفصالية في شمال الوطن الغالي ، كما إنه سيشترك مع الجيش والشعب في معركة البناء قريبا ... وإذا ما حدث من بعض أفراد الحرس القومي بعض الاخطاء فإنه يتحتم عليهم أن يعالجوها حتى يكونوا في مستوى ثقة الشعب بهم وحبه لهم وحتى يقطعوا الطريق أمام أصحاب الاشاعات المسمومة الذين ينتهزون هذه الاخطاء للتفرقة بين أبناء الشعب واضعاف الثورة .

هجمات دعائية ظالمة

أيها المواطنون :

تتعرض بلادنا اليوم إلى هجمات دعائية ظالمة وشديدة من قبل اوساط اجنبية وعلى راسها الاتحاد السوفيتي . هذه الاوساط تتدخل علنا في شؤوننا الداخلية . وعلى الرغم من أننا كررنا مرارا عديدة رغبتنا في المحافظة على صداقة الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية إلا أننا نعلن وقوفنا بحزم وقوة ضد كل من يهدد سلامة بلادنا ويتدخل في شؤوننا .. يساندنا في ذلك اخواننا في البلاد العربية الذين اعلنوا صراحة شجبهم للحركة الانفصالية والدعاية الشيوعية ضد العراق كما تساندنا جميع القوى التقدمية في العالم . ولئن كانت أي دولة حريصة حقاً على صداقة العراق وامينة لمبادئ الأمم المتحدة فعليها أن تحترم استقلالنا وحريتنا وان تكف عن التدخل فيما هو ضمن السيادة المطلقة للعراق .

موكب القومية العربية

أيها المواطنون :

لقد كان من أهم عوامل ثورة الرابع عشر من تموز قيام الحكم الملكي الرجعي بابعاد العراق عن موكب القومية العربية واتخاذه موقف العداء ضد الجمهورية العربية المتحدة . كما كان من أهم عوامل ثورة رمضان محاولات قاسم الشعوبي للقضاء على التضامن العربي وابعاد العراق عن الجمهورية العربية المتحدة . وبعد مرور أقل من اسبوعين على ثورة الرابع عشر من رمضان المبارك شارك العراق في احتفالات عيد الوحدة في القاهرة ، وبعد ثورة سوريا الشقيقة التي كان للعراق دوره الرئيس في التهيئة لها ودعمها في ساعتها الحرجة أصبح الطريق ممهد للوحدة العربية التي ذهبنا للتباحث حولها وقلوبنا متجهة إلى الله ليحقق لنا هذا الهدف القومي المنشود . ولقد عملنا كل ما في وسعنا للوصول إلى النتيجة السارة المتمثلة في بيان القاهرة الذي يعتبره العرب جميعاً وثيقة تاريخية هامة حققت لهم مايصبون إليه من كرامة وقوة . ولقد بدأ العراق بتنفيذ ميثاق القاهرة بجميع حذافيره . واقول لكم بصراحة بأن بعض الخلافات قد ظهرت في الافق العربي ، إلا انني مؤمن ايماني بالله أن هذه الخلافات مهما كبرت فإنها تبقى أصغر من هدفنا الكبير في تحقيق الوحدة ، وان على جميع الأطراف العربية أن تعي أن ما يجمعنا هو اكبر مئات المرات من كل ما يفرقنا وان ما يوحدنا هو أعظم واجل من كل ما يفصلنا وان المرحلة الراهنة من تاريخ امتنا تحمّلنا جميعاً بذل كل جهد في سبيل تحقيق رسالتنا في الوحدة .

ان ايماننا في وحدة امتنا لن يتزعزع ونضالنا في سبيل هذه الوحدة لن يصيبه أي ملل واننا باذلون بعون الله كل جهد لتذليل المصاعب وتحمل المشاق في سبيل تحقيق الوحدة .

دعم الحركات التحررية

أيها المواطنون :

ان للعراق علاقات اخوية وثيقة مع الجمهورة العربية المتحدة ومع جميع الدول العربية الاخرى . وانتهز هذه الفرصة لاشيد بسوريا الباسلة التي قدمت لنا الكثير و تضامنت معنا في كل

المجالات . واعلن لكم إنه على الرغم من الظروف الدقيقة التي تحيط بالجمهورية العراقية فإن حكومتكم الثورية لم تبخل في دعم الحركات التحريرية في الاقطار العربية وخاصة عمان والجمهورية العربية اليمانية التي تبرع العراق لابناء شهدائها مؤخرا مساعدة مالية مقدارها ٣٠٠ ألف دينار نقدا وما قيمته مليون دينار من المساعدات العينية وحكومتنا الثورية مستعدة للمساهمة في أي مجهود عربي لتحرير أرض فلسطين السليبة .

أما علاقتنا الخارجية فإنها تستند إلى سياستنا القائمة على الحياد الايجابي وعدم الانحياز ومحاربة التكتلات العسكرية ونحن نتعامل مع جميع الدول على قدم المساواة بدون أي شروط .

تحية لقواتنا في الشمال ولارواح الشهداء

أيها المواطنون :

في نهاية حديثي هذا اتوجه بالنيابة عنكم بالشكر والامتنان إلى قادة وضباط وضباط صف وجنود جيشنا الباسل الذين يقفون الآن على قمم جبال بيخير وبيرس وهيبة سلطان وحرير وغيرها من المناطق التي تم تطهيرها والذين غسلوا عار الاهانات التي وجهها اليكم حكم قاسم البغيض واعطوا للعالم امثولة رائعة في البطولة، والفداء، والكفاءة وارجو لهم كل التوفيق في مهمتهم المقدسة واؤكد لهم بأن أعضاء المجلس الوطني والحكومة الثورية وابناء الشعب في العراق والوطن العربي معجبون بهم اشد الاعجاب .

كما ابعث بتقدير الحكومة والشعب إلى اخواننا المواطنين الاكراد الذين يحاربون إلى جانب قوات الجمهورية وكذلك إلى اخواننا أفراد الشرطة الوطنية وإلى جحافل فرسان الوليد والحرس القومي الذين يؤدون واجباتهم المقدسة في المدن والقرى و في الجبال والسهول بكل اخلاص وبسالة.

واحيي باسمكم ايها الموطنون ارواح الشهداء الابرار الذين قدمهم شعبنا في مسيرة كفاحه الدامي ، أولئك الشهداء الذين لولا تضحياتهم الكبيرة ودمائهم الزكية ما كان مقدر لنا أن نحتفل بهذا اليوم ونحن احرار سعداء .

وأخيراً ادعوكم أبناء وطني إلى التكاتف والتعاون لتكونوا سورا يصد الاعداء ، وإلى العمل المجد المثمر لنبني عراقنا الحبيب الزاهر ووطننا العربي المجيد .

والله يوفقكم جميعا ... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

١٩٦٣/٧/١٤

بيانان للمجلس الوطني لقيادة الثورة في عيد الجمهورية
قطعة أرض لكل عائلة عراقية فقيرة مجاناً
٢٥٪ تخفيض ايجارات بيوت السكن وايجارات العقارات ٣٠٪ [1]

اصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة يوم امس البيان التالي :

لقد عملت العهود المظلمة البائدة على الاهتمام بمصالح افرادها ومحاسيبها الضيقة لا بمصالح الكثرة من أبناء الشعب الذين يجب أن ينعموا بخيرات هذا الوطن الوفيرة ويستفيدوا من كل شبر فيه .

وايمانا منا بأن خيرات الوطن ملك لكافةابناء الشعب ، وزغبةمنا في توفير الحياة الكريمة للجميع التي لايمكن تحقيقها بدون الحصول على السكن اللائق ، قررنا مايلي :

أولاً – توزيع الأراضي الاميرية في كافة أنحاء الجمهورية في القرى والنواحي والاقضية ومراكز الالوية والعاصمة مجانا وبدون مقابل على المواطنين الذين لايملكون دارا للسكنى اوقطعة أرض والذين لايتجاوز دخلهم الشهري ٥٠ ديناراً .

ثانيا – تخويل كافة رؤساء الوحدات الادارية بالتعاون مع المجالس الادارية والبلدية والمنظمات الشعبية بمسح الأراضي الاميرية في مناطقهم وتقسيمها إلى قطع تتراوح بين ١٥٠ مترا إلى ٢٠٠ متر على أن ينسجم ذلك مع تخطيط المنطقة السكنية، وتوزيعها حسب التعليمات التي ستصدر اليهم .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

كما صدر يوم امس البيان التالي إلى الشعب الكريم :

انطلاقا من روح ثورة رمضان المباركة المستهدفة خدمة الجماهير الكادحة في شتى مجالات الحياة المعاشية والاقتصادية والسياسية ، وتنفيذا لما اعلنه المجلس الوطني لقيادة الثورة في منهاجه المرحلي ، بخصوص العمل الجدي في الترفيه عن الطبقة الفقيرة والمتوسطة من أبناء شعبنا وتوفير الحياة الكريمة لهم ، فقد صدق المجلس الوطني لقيادة الثورة على قانون تعديل مراقبة العقار وبموجبه أصبح التخفيض كالآتي :

١. تخفيض بدلات السكن المؤجرة بعد ١- ٩- ١٩٥٨ بنسبة ٢٥% خمسة وعشرين بالمائة من بدلات الايجار .
٢. تخفيض بدلات ايجار غرف السكن المعدة للسكنى باكثر من مستاجر واحد بعد ١٩٥٨/٩/١ بمقدار ٢٥% خمسة وعشرين بالمائة من بدلات الايجار .
٣. تخفيض بدلات ايجار العقار كالدكاكين وما اليها وهي الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من المادة الرابعة من القانون والمؤجرة بعد ١-٩-١٩٥٨ بنسبة ٣٠% ، كما أن القانون تضمن كثيرا من النصوص التي تحفظ المستاجر من تعنت وارهاق المؤجر أثناء فترة الايجار .

---

[1] الجماهير – عدد ١٤٣ في ١٤ /١٩٦٣/٧ .

وسينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا اعتبارا من هذا اليوم ١٤ /٧/ ١٩٦٣ وهو عيد الجمهورية العراقية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

دعوة العراق الجامعة العربية إلى ابراز الكيان الفلسطيني

قرر مجلس الوزراء في الأول من ايلول تشكيل وفد العراق إلى الدورة الحادية والاربعين لمجلس الجامعة التي انعقدت في التاسع من ايلول برئاسة الدكتور ناصر الحاني وكيل وزارة الخارجية وضم الوفد عددا من المديرين العامين في الوزارة . وبحثت الدورة التي راسها العراق العدوان الصهيوني على حدود سوريا في ايلول ١٩٦٣ ، وطالب في مذكرة قدمها الوفد باتخاذ موقف موحد لعرض القضية على هيئة الأمم المتحدة خلال انعقاد دورتها في ١٨/ ايلول / ١٩٦٣ . وقد ركزت المذكرة العراقية التي وزعت على جميع الأعضاء على اعتداءات الكيان الصهيوني على سوريا . وكانت الدورة قد بدأت بكلمة وفد العراق رئيس الدورة قال فيها " ان امتنا العربية تمر باحداث جسام تتطلب منا جميعا أن نتعاون تعاونا مخلصا ونتدارس قضايانا من جميع جوانبها لنصل إلى ما فيه خير لهذه الأمة ".

وناقشت الدورة التي استمرت من التاسع من ايلول إلى ٥ تشرين الثاني ١٩٦٣ تقارير اللجان الاقتصادية والمواصلات والشؤون الاجتماعية والثقافية والمالية والادارية فضلا على (١٩٣) موضوعا تهم الوطن العربي واتخذت القرارات اللازمة بشانها[١] ، من بينها المذكرة العراقية التي استدعت فيها الجامعة العربية أحمد الشقيري لحضور مناقشتها باعتباره شخصية فلسطينية عاصرت القضية منذ نشوئها ، ودعت المذكرة العراقية أيضا عندمناقشة تمثيل فلسطين في الجامعة ابراز "فلسطين ككيان عربي " وضرورة اتخاذ قرار بهذا الشان بعد وفاة أحمد حلمي عبد الباقي رئيس حكومة عموم فلسطين في ٢٩/ حزيران/ ١٩٦٣ .

وحثت المذكرة على ملء المنصب الشاغر إذ ليس من العدل حرمان فلسطين من التمثيل الحقيقي لها في مجلس الجامعة سيما وان تمثيلها كان شكليا ، واشارت إلى ميثاق الجامعة الذي اوجب اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في اعمال مجلس الجامعة ... ونصت المذكرة العراقية على ما يأتي :-

" لقد آن الاوان ليتولى أهل فلسطين بشكل اوسع أمر قضيتهم وان من واجب الدول العربية أن تتيح لهم هذه الفرصة لا للاستجابة لرغبتهم فحسب وإنما تنفيذا لقرار مجلس الجامعة في دورتي آذار ١٩٥٩ وآب ١٩٦٠ حول ضرورة ابراز الكيان الفلسطيني، وان أي تأخير بتنفيذ هذه القرارات سيكون من الاضرار بالقضية كلها والابطاء بحلها .

ان الحكومة العراقية ترى أن يمكن ممثلو الشعب الفلسطيني من الاجتماع في هيئة مجلس وطني يتولى اختيار من يمثل فلسطين في الجامعة العربية وفي المجالات الدولية وان في وسع

---

[١] مضابط جلسات الجامعة العربية ، دورة الاجتماع الحادي والاربعين ، القاهرة - مطبعة اطلس - ١٩٦٣.

الجامعة تنفيذ هذا الاقتراح بتاليف لجنة من بين اعضائها للاشراف على توزيع الفلسطينيين ، ويقوم هذا المجلس في المكان الذي يتفق عليه باختيار أعضاء حكومة عموم فلسطين التي ستمثل الفلسطينيين في مجلس الجامعة والمجالات الدولية ، وتتولى اعباء الكفاح من أجل تحرير فلسطين على غرار ما كانت عليه الجزائر قبل الاستقلال بما في ذلك تدريب الفلسطينيين على القتال وتكوين جيش التحرير الفلسطيني . وليس من شك بأن الدول العربية ستساند الحكومة الفلسطينية التي ستنبثق عن هذه الاجتماعات بأسباب القوة المادية والمعنوية .

ودعت المذكرة العراقية الحكومات العربية لدراسة هذا الاقتراح ومناقشته في دورة مجلس الجامعة آنذاك . وفيما يأتي نص مقترح المشروع العراقي :-

١. يقسم الفلسطينيون الذين يعيشون في كل من قطاع غزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان والعراق وحيثما توفر عدد كاف من الفلسطينيين إلى دائرة انتخابية تنتخب كل منها ممثلا عنها .
٢. يجتمع الممثلون أو النواب الفلسطينيون في مجلس وطني في فلسطين وينتخبون حكومة فلسطينية ويناقشون ويضعون خطة لعمل هذه الحكومة من أجل تحرير فلسطين ..
٣. تقيم حكومة فلسطين علاقات سياسية مع جميع الاقطار العربية ومع الدول الصديقة التي ستعترف بها وتكون مهمة ممثليات هذه الحكومة تنسيق العمل مع الحكومات العربية من أجل تحرير فلسطين وتهيئة الرعايا الفلسطينيين في تلك الاقطار للعمل من أجل العودة ..
٤. توضع خطة عربية لاستعادة فلسطين تشارك فيها الحكومة الفلسطينية وجميع الدول العربية المهتمة بتحرير فلسطين وتقوم كل حكومة عربية بتنفيذ ما يقع على عاتقها من واجب في هذه الخطة ..
٥. تتولى حكومة فلسطين وممثلوها خارج الوطن العربي الدعوة لقضية فلسطين وتمثيل شعبها في جميع المؤتمرات والمحافل والمناسبات الدولية...
٦. تقوم حكومة فلسطين بتأليف جيش التحرير الفلسطيني الذي تتعهد الحكومات العربية حسب طاقتها وامكاناتها بمسؤولية تدريبه وتسليحه ضمن خطة عربية تعبوية موحدة تستهدف استعادة فلسطين وتحريرها ...
٧. يكون مقر حكومة فلسطين في أي قطر عربي تراه مناسبا للقيام باعمالها على الوجه الاكمل وبموافقة حكومة ذلك القطر .

واعلن رئيس الوفد العراقي ان العراق لا يؤيد اختيار ممثلين عن شعب فلسطين وفق الاسلوب الذي كان يجري سابقا ، كما ان العراق لا يؤيد ترشيح أي فرد لهذا الغرض دون انتخاب لعلمه بأن أي فرد لايمكن أن يمثل مجموع شعب فلسطين تمثيلا ديمقراطيا صحيحا[١].

---

[١] الجماهير ، ٢٠١ ، ١١ ايلول ١٩٦٣ .

ولمناقشة قضية فلسطين عقدت اللجنة السياسية في الجامعة اجتماعا ثانيا برئاسة رئيس الوفد العراقي وبحضور أحمد الشقيري الذي تحدث في الجلسة فقال :-

" ان ابناء فلسطين مستعدون لبذل كل التضحيات في سبيل قضيتهم وان المصلحة القومية تفرض على العرب أن يبدأوا في معالجة هذه القضية بروح جدية ثورية واسلوب علمي تنظيمي متجدد " [١].

ولقي المشروع العراقي تجاوبا ايجابيا من الاقطار العربية وردود فعل سريعة .. فلقد اعلنت جريدة الشعب الناطقة باسم الحكومة الجزائرية يوم ١١/ ايلول/ ١٩٦٣ تأييدها المطلق للمشروع . وأيد فيليب تقلا وزير الخارجية اللبناني المشروع مؤكدا على الشخصية الفلسطينية ووجوب تمكين الشعب الفلسطيني من الدفاع عن حقوقه بصورة أكثر فعاليه[٢] .

وعقدت اللجنة السياسية في الجامعة العربية اجتماعا ثالثا كرس للمشروع العراقي الخاص بانشاء كيان فلسطيني وكان المشروع موضع بحث طويل انصب على ما تضمنه من اسس ودراسة انجح السبل لوضعه موضع التنفيذ والظروف الواجب تهيئتها للفلسطينيين ليستطيعوا تحقيق ما انطوى عليه المشروع .

ولوضع المشروع العراقي بشكله النهائي صاغت وفود كل من العراق ومصر والجزائر مشروع قرار آخر موحد يدعم المشروع اكد على " أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين وان الوقت قد حان لأن يتولى أهل فلسطين قضيتهم وان من واجب الدول العربية اتاحة الفرصة لهم لتمكينهم من ممارسة ذلك الحق بالطرق الديمقراطية " ...

وتم كذلك تأييد المبادئ العامة التي وردت في المذكرة والمشروع العراقي . واقرت اللجنة السياسية مشروع القرار ، على أن يجري بحثه بشكل مستفيض باجتماع يعقده وزراء الخارجية العرب بعد انتهاء دورة الجمعية العامة للامم المتحدة التي عقدت في ذلك العام . كما تقرر تحديد شهر شباط من عام ١٩٦٤ موعدا لبحث المشروع العراقي . وقرر مجلس الجامعة اختيار أحمد الشقيري بالاجماع ممثلا لفلسطين في الجامعة العربية . وتحفظ رئيس وفد السعودية ، مما دفع بالشقيري إلى التخلي عن جنسيته السعودية وردا على القرار الذي اتخذه الأمير فيصل بن عبد العزيز باعفائه من منصبه الوزاري بسبب نشاطه الدولي من أجل قضية فلسطين ، كما تحفظ على القرار أيضا رئيس وفد الاردن [٣] .

---

[١] الجماهير ، ٢٠٥ ، ١٥ ايلول ١٩٦٣ .

[٢] المصدر نفسه .

[٣] الجماهير/ ٢٠١ و٢٠٤ في ١١و١٤ ايلول ١٩٦٣ .

العلاقة مع ايران

بعد قيام ثورة ٨ شباط اعلن ناطق رسمي باسم الحكومة الايرانية يوم ١١ شباط الاعتراف بحكومة الثورة ونقل رئيس البعثة في السفارة الايرانية في بغداد نص الاعتراف الآتي :

" بناء على الاوامر التي تلقتها السفارة من وزارة الخارجية الشاهنشاهية يسرها أن تبدي إنه نظرا لروابط الصداقة والدين وحسن الجوار ونظرا إلى ثقة الدولة الشاهنشاهية التامة بالبيانات وتصريحات الجهاز المسؤول في دولة العراق الجديدة والتي تعلن بموجبها تمسكها والتزامها بميثاق الأمم المتحدة وبالعهود والمواثيق الدولية وكذلك ابداء حرصها على انماء الروابط الحسنة مع الدول الإسلامية والصديقة على أساس الصداقة المتبادلة والمصالح المشتركة فإن الحكومة الشاهنشاهية تعترف رسميا بالحكومة الجديدة وسوف تبذل جهدها لتقوية اواصر الصداقة معها [١] " وفي اليوم نفسه اعلن وزير الخارجية الايراني في مؤتمر صحفي اعتراف ايران بالحكومة العراقية الجديدة .

ومع أن العراق رحب باعتراف ايران وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة إلا أن ايران واصلت السير على سياستها السابقة قبل الثورة فواصلت تدخلها في الشؤون الداخلية للعراق بارسال عدد من الرعايا الايرانيين إلى العراق للقيام باعمال فوضوية أو التدخل بالشؤون الداخلية اواقامة تنظيمات سياسية تستهدف التآمر على العراق . ففي يوم ٢٤/ شباط / ١٩٦٣ اسقط مجلس الوزراء الجنسية العراقية عن أربعة اشخاص ايرانيين لالقاء القبض عليهم من قبل وزارة الداخلية في البصرة عندما كانوا يحاولون مغادرة العراق إلى ايران بصورة غير شرعية [٢] . ولتاكيد نوايا العراق الحسنة في اقامة علاقات حسن الجوار مع ايران استقبل رئيس الوزراء يوم ٢٥/ شباط / الوزير المفوض القائم بالاعمال الايراني في بغداد ، وبحث معه سبل تطوير العلاقات . كما استقبله وزير الخارجية للغرض نفسه يوم ١٣ نيسان .

وسمحت وزارة الارشاد بدخول مجلة " طهران مصور " التي منعت عام ١٩٦٢ بعد مراقبتها قبل توزيعها . ومع ذلك فان ايران تحاول الاعتداء بكل الوسائل التي تؤذي العراق. فقد نشرت ايران في مجلة " بلاتس اويل كرام – نيوز " الصادرة في نيويورك في ١ نيسان اعلانا تطلب فيه من الشركات التنقيب عن النفط في اراض عراقية . وردا على هذا التصرف اعلن وزير الخارجية أن هذه الأراضي هي اراض عراقية ومياه اقليمية صرفة والعراق لن يعترف ولن يسمح بعقد أية امتيازات تمنح لاية جهة للتنقيب عن النفط في تلك المناطق . كما انها تعتبر قيام أية جهة بمنح او الحصول على امتيازات للتنقيب فيها سابقا أو لاحقا اعتداء على وحدة العراق ولايقرها العرف أو القانون الدوليان .. وطالب وزير الخارجية الجهات المعنية التأكد من عائدية مناطق الامتياز قبل الاقدام على منح أو الحصول على أي امتياز للتنقيب عن النفط فيها ، وستكون أية جهة تقوم بذلك مسؤولة عن أية اضرار قد تلحق بالجانب العراقي أو أي اعتداء قد يقع على وحدة اراضيه ومياهه الاقليمية [٣] .

---

[١] ارشيف وكالة الانباء العراقية ، ملف ثورة ١٤ رمضان .

[٢] مجموعة قرارات مجلس الوزراء – قرارات شهر شباط ، المجلد العاشر .

[٣] الجماهير ، ٧٣ ، آيار ١٩٦٣ .

وواصلت ايران منهجها العدواني للعراق عبر أجهزة اعلامها العلنية والسرية . فلقد كانت ايران توجه اذاعة إلى الاكراد الايرانيين سخرتها بعد الثورة ضد العراق تسمى " بيكي ايران " أو اذاعة صوت ايران السرية ، وصفتها جريدة الجماهير في مقال افتتاحي " بأنها اذاعة مسعورة اومصابة بما هو اشد من السعار وابلغ خطرا من كل الأمراض المعدية وغير المعدية ".. وحاولت هذه الاذاعة أن تنال من الثورة وقادتها وتلفق الكثير من الاخبار محاولة الدس والتشويه [1].

وحفاظا على أمن العراق الداخلي ولثبوت تحركات اعداد من الأشخاص الايرانيين المشبوهة ولاساءتهم إلى أمن المواطنين فقد اتخذ مجلس الوزراء أربعة عشر قرارا ابعد بموجبها (٢٧) ايرانيا الى بلادهم ..

ومع هذا التدخل كان العراق ايجابيا في خطواته للتعاون مع ايران في المجالات كافة .. فقد اوعز مجلس الوزراء إلى وفد من وزارة الصناعة في ٢٦ آيار للاطلاع على تجربة ايران في صناعة سكر القصب والاطلاع على معاملها في منطقة (عربستان) . وإلى وفد زراعي آخر للغرض نفسه في ٧ آب .

وبحث وزير الخارجية مع السفير الايراني في بغداد في يوم ١٢ آب العلاقات بين البلدين الجارين ووسائل حل المشاكل المعلقة بينهما . وجرى التنسيق بين الخطوط الجوية العراقية والخطوط الجوية الايرانية لتبادل نقل المسافرين . واوعز مجلس الوزراء في ٢٩ نيسان باعادة تحديد اجازة شركة الخطوط الجوية الايرانية للعمل في العراق سنة أخرى . وكخطوة أخرى على طريق تفاعل الشعبين المسلمين في البلدين اطلق مجلس الوزراء في ١٠ تموز معاملات التملك باسم الرعايا الايرانيين في العراق التي كانت الحكومة قد اوقفتها قبل ثورة ٨ / شباط وفقاً لمبدأ التعامل بالمثل .

المفاوضات العراقية الايرانية حول انتاج حقل النفطخانة

في ٢٩/ ايلول / ١٩٦٢ تمت مقابلة بين وكيل وزارة الخارجية العراقية والقائم باعمال السفارة الايرانية في بغداد جرى الحديث خلالها حول حقل النفطخانة في خانقين . وطرح القائم بالاعمال الايراني جملة ملاحظات اعتبرها مهمة وهي ان استغلال النفط في المنطقة المذكورة من قبل العراق يؤثر على كمية الاحتياطي من النفط في تلك المنطقة وان هذا الاحتياطي قد ينفد خلال ثماني سنوات، واضاف بأن العراق قد وافق أثناء اجتماع منظمة "الاوبك " على التفاوض مع ايران التي اقترحت إجراء مباحثات بين الطرفين من أجل الاتفاق على كيفية استغلال (نفطشاه) من قبل الجانبين على أساس التعاون المشترك بينهما ، غير ان العراق لم يحضر بعد ذلك اجتماعات " الاوبك " ولذلك لم تبدأ المحادثات .

ثم قال القائم بالاعمال " بأن الحكومة الايرانية تطالب باجراء المباحثات المذكورة وتعتب على تأخيرها لحد الآن وتحتفظ باتخاذ مايلزم للمحافظة على حقوقها" . واقترحت وزارة الخارجية في

---

[1] المصدر نفسه ، ٨ ، ١٢ آيار ١٩٦٣ .

١٣/ آيار / ١٩٦٣ على مجلس الوزراء إجراء المباحثات مع ايران حول الموضوع للمحافظة على حقوق العراق الطبيعية والاتفاق على ما يأتي :-

أولاً :- لما كان الجانب العراقي يقوم بانتاج النفط من الحقل المذكور وان الجانب الايراني يقوم بانتاج النفط من الحقل نفسه وان انتاج كلا الطرفين من خزان واحد مشترك فإن زيادة الانتاج الايراني ستكون على حساب الجانب العراقي المشارك وبالعكس. وعند وصول الانتاج الايراني الاجمالي إلى حد معين ستكون أية زيادة فيه على حساب حصة العراق من احتياطي الخزان لذلك يجب التوصل إلى توزيع الانتاج وفق الاسس العادلة المتبعة في صناعة النفط وتحافظ على حقوق الطرفين .. كما أن أية زيادة في الانتاج من هذا الخزان يجب أن تتم بصورة تدريجية وخاصة خلال المدة اللازمة لاكمال مشاريعنا التوسعية التي تستهدف الاستفادة القصوى من انتاج هذا الخزان علما بأن توسع المشاريع العراقية ستكون بطاقة انتاجية تقارب مليون وربع المليون طن سنوياً بعد اكمال خط انبوب النفطخانة- دورة k3 - بينما تبلغ الطاقة الانتاجية للجانب الايراني حوالي مليون طن سنوياً . وفي الوقت الحاضر ينتج الجانب الايراني ما يقارب ضعف ما ينتجه الجانب العراقي .

ثانيا :- ان المحافظة على ضغط الخزان وزيادة قابليته الانتاجية لايمكن تحقيقها على الوجه المطلوب إلا بتعاون السلطات العراقية والايرانية واتفاقهما على منهاج للانتاج .. لذلك رات الوزارة من الضروري إجراء دراسة مشتركة لبحث امكانية حقن الخزان النفطي بالماء أو اتباع أية وسيلة فنية أخرى تحقق زيادة الانتاج من النفط المخزون وتحافظ على ادامة نفطه .

ثالثا :- ان المعلومات المتوفرة لدى العراق عن انتاج الجانب الايراني قليلة كما ان المعلومات التي حصلت عليها ايران منذ تأميم نفطها عام ١٩٥١ ليست متوفرة لدى العراق واقترحت وزارة الخارجية تبادل المعلومات عن الخزان بقسميه والتوصل إلى اتفاق حول تبادل المساعدات بين الجانبين في الاحوال الضرورية كالحريق أو انفجار الابار وما شابه ذلك ..

وابدت وزارة الخارجية رأيها لمجلس الوزراء بعدم الممانعة من الناحية السياسية البدء بالاتصالات مع الجهات الايرانية بشان الأفكار المذكورة[١] ... وقد ناقش مجلس الوزراء هذه المقترحات بتاريخ ٢٣ حزيران ووافق على مبدأ المفاوضات على أن يشكل وفد المفاوضات الرسمي من وزارتي النفط والخارجية .

وتنفيذاً لقرار المجلس اقترحت وزارة النفط على مجلس الوزراء في ١١ تموز تشكيل الوفد من المديرين العامين للدائرتين الاقتصادية والقانونية بوزارة الخارجية والمديرين العامين للدائرتين الفنية وشؤون الشركات بوزارة النفط .. ويكون الوفد الرسمي برئاسة وزير النفط الذي تلقى دعوة رسمية لزيارة ايران للمفاوضة حول موضوع استثمار حقل النفطخانه وموضوع تثبيت حدود المياه الاقليمية . وبعد مناقشة الموضوعين وافق مجلس الوزراء في ١٧ تموز على تشكيل الوفد الرسمي برئاسة وزير النفط وعضوية المشار اليهم .. وبين ٢٨ تموز و ٤ آب جرت المفاوضات وعاد الوفد

---

[١] د. ك. و . ملف وزارة النفط ١٠ و ٢١ ص ٣٢ .

وقدم تقريرا اقره مجلس الوزراء في ٢٨ آب . وتناول التقرير الموضوعين اللذين تم التفاوض بشأنهما وهما :-

أولاً : موضوع التعاون في انتاج الحقول النفطية المشتركة .

ثانيا : موضوع المياه الاقليمية

وجاء التقرير حول الموضوع الأول .. ان من المعلوم أن حقل النفطخانه في خانقين يمتد داخل الاراضي الايرانية ويدعى القسم الايراني منه بحقل " نفط شاه " وكان هذا الحقل بقسميه العراقي والايراني يجري من قبل شركة واحدة هي شركة نفط خانقين المحدودة في العراق وشركة النفط الانكليزية الفارسية في ايران ولهذا لم يكن الانتاج من هذا الحقل في السابق يشكل أية مشكلة حتى تم انهاء امتياز شركة نفط خانقين المحدوده في العراق عام١٩٥٩ وتولي الحكومة العراقية مهمة الانتاج بنفسها حيث أصبح من الضروري تبادل المعلومات الفنية مع الجهات الايرانية المختصة ووضع برنامج متفق عليه لانتاج النفط من القسمين العراقي والايراني ووضع الترتيبات اللازمة لتطوير الحقل والمحافظة على النفط فيه بشكل يحقق مصلحة الطرفين . وعلى هذا الأساس نشأت فكرة إجراء المفاوضات مع الجهات الايرانية المختصة على الأمور التي ذكرناها .. وعندما بحث الموضوع تم الاتفاق على مشروع اتفاقية يجري العمل بموجبها بعد مصادقة الحكومتين عليها حسب الأصول . وقد تضمن مشروع الاتفاقية الأسس التالية :-

١. تبادل المعلومات المتعلقة بالأمور الجيولوجية وهندسة النفط والانتاج بين الطرفين .
٢. إجراء دراسة مشتركة للمعلومات المذكورة لغرض وضع اسس الانتاج من الحقل المشترك بين البلدين وفقاً للمبادئ الصحيحة التي تسمح بها صناعة النفط .
٣. في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بين ممثلي البلدين بهذا الشأن يحال الموضوع إلى خبير دولي "شخص أو شركة " لدراسته واتخاذ القرار المناسب على أن يتحمل الطرفان نفقات هذه الدراسة وعلى أن تكون قرارات الخبير ملزمة للطرفين .
٤. تحديد حد أعلى للانتاج الحالي للحقل المذكور بعشرة آلاف برميل من النفط يوميا لكل طرف لحين انتهاء الدراسات المشار لها في الفقرتين (٢ و ٣) والتي سيتقرر على اساسها معدل الانتاج لكل من الطرفين .
٥. استمرار تبادل المعلومات الفنية عن الانتاج بين الطرفين والسماح للفنيين من البلدين بزيارة العمليات الجارية في القسم الثاني من الحقل والتعاون في تبادل المساعدات الفنية عند الحاجة كمكافحة الحريق وتبادل المواد والخبراء عند الضرورة .
٦. لغرض تطوير الحقل المشترك ومحاولة انتاج اقصى حد من النفط يمكن التوصل إليه يوافق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة لدراسة الموضوع وامكانية الانتاج من الطبقات النفطية الأخرى في الحقل أن وجدت وتحمل نفقات مثل هذه الدراسة من قبل الطرفين مناصفة .

٧. لوجود بعض المنتجات النفطية المصفاة من نفط خام خانقين فائضة لدى كل من الطرفين فقد اتفق بصورة مبدئية على تبادل هذه المنتجات بين البلدين وفقاً لمتطلبات الحاجة أو اعادتها إلى الحقل النفطي المشترك بصورة موحدة وفق اسس يتم الاتفاق عليها [1] .

أما المفاوضات حول المياه الاقليمية فقد اوضح التقرير أن الحكومة الايرانية قد اعلنت عن استثمار الموارد النفطية الموجودة في مياهها البحرية منذ عام ١٩٥٧ ومنحت قسما من تلك المياه بالامتياز إلى بعض الشركات الأجنبية. إلا أن الذي لفت نظر وزارة النفط في حينه في الموضوع أن بعض المناطق البحرية التي منحتها الحكومة الايرانية بالامتياز أو اعلنت عن استثمار مواردها النفطية تقع ضمن المناطق البحرية العراقية . وللتأكد من ذلك قامت الوزارة المذكورة باستخدام خبير دولي محايد هو" الكابتن كوشيرون اموت " نرويجي الجنسية ليتولى مسح المنطقة بالاشتراك مع المهندسين والمساحين العراقيين وتثبيت حدود المياه البحرية العراقية على الخارطة ... وفعلاً قدم الخبير عام ١٩٥٩ ورسم الخارطة المطلوبة والتي اوضحت صحة ما ذهبت إليه الوزارة من وجود تداخل بين المناطق التي اعلنت الحكومة الايرانية عن استثمارها وبين المياه البحرية العراقية .. واقترح الخبير اتخاذ بعض الإجراءات التي تحفظ حقوق العراق في الخليج العربي لكن تلك الخطوات لم تتخذ لعدم ملاءمة الظروف السياسية بين البلدين في ذلك الحين وبقي الخلاف قائما بهذا الشأن. ووجهت الحكومة الايرانية الدعوة إلى وزير النفط للسفر إلى ايران على رأس وفد عراقي للتفاوض بشان الموضوع والتي وافق مجلس الوزراء على قبولها واجراء المفاوضات المذكورة .. واوضح التقرير أن الموضوع عندما بحث في طهران بين أن الحكومة الايرانية قد اعتمدت في تثبيت الحدود المائية البحرية على برتوكول الحدود المبرم في عام ١٩١٣ ، حيث ادعت أن سيادة الحكومة العراقية على شط العرب تنتهي عند نقطة تقع على بعد خمسة اميال من نقطة التقاء شط العرب بالخليج العربي. وعلى هذا الأساس يعتقد الجانب الايراني بأن البحر الاقليمي للبلدين يبدا اعتبارا من تلك النقطة وليس من النقطة التي تمثل آخر نقطة على الساحل عند انحسار البحر وهو المبدأ الذي اقره مشروع قانون البحار والذي رسم الخبير النرويجي خارطة المياه العراقية بموجبه . وقد تبين عند تدقيق الموضوع أن ادعاء الجانب الايراني بهذا الخصوص غير صحيح وان برتوكول الحدود لسنة ١٩١٣ المؤكد عليه في اتفاقية سنة ١٩٣٧[2] ، على العكس يؤكد سيادة الحكومة العراقية على شط العرب حتى مصبه في الخليج العربي وليس هناك أي تحديد للنقطة التي اثارها الجانب الايراني . واوضح التقرير أيضاً أن الجانب العراقي اثار عدة مقترحات تتعلق باستثمار الموارد النفطية ، ولذلك فقد اتفقا على أن تحديد الطريقة التي يتم بها هذا الاستثمار المشترك يحتاج إلى دراسة وتمحيص أكثر وعلى أن يعقد اجتماع آخر لهذا الغرض في أقرب فرصة ممكنة .

---

[1] د. ك. و. ملف وزراة النفط ، ١٠ ، و٢ ص ٥ و ٦ و٧ و ٨ .

[2] د . جابر إبراهيم الراوي ، مشكلات الحدود العراقية الايرانية ، ص٧٨ .

المفاوضات لتثبيت حدود المياه الاقليمية العراقية والجرف القاري

شكل هذا الموضوع عاملا مهما في مسيرة العلاقات العراقية الايرانية ، بل وكشف نوايا ايران في عدم استعدادها لحل الأمور المعلقة بين البلدين رغم استعداد الحكومة العراقية للتفاهم على هذه القضية بشكل يضمن حقوق الطرفين على اساس العدل والمساواة والدخول في مفاوضات لتثبيت الخط الفاصل بين المياه البحرية العراقية والمياه الايرانية وفقا للمبادئ الدولية .

لقد سبق لوزراة الخارجية العراقية أن ابلغت الحكومة الايرانية عن طريق سفارتها في بغداد بمذكرتها في ٢٤/ كانون الأول / ١٩٥٨ أن حكومة الجمهورية العراقية قد حددت مياهها الاقليمية على اساس ادنى حد لانحسار مياه الجزر [١] وهو المبدا الدولي المعترف به والذي قبلته الحكومة الايرانية في تحديد مياهها الاقليمية وان أية تحفظات اوتقييدات تخالف ذلك مما يمس حقوق الغير لايعول عليه [٢] .

ويبدو ان الحكومة الايرانية كانت تتجاهل المسألة بناء على عدم امكان التوصل إلى نقطة ابتداء مقبولة يجرى على اساسها تثبيت حدود المياه البحرية بين البلدين ... ولغرض اقناع الجانب الايراني بقبول هذه المقترحات العملية قام رئيس الوفد العراقي بعقد عدة اجتماعات خاصة مع وزير المالية الايراني بصفته رئيسا لوفد حكومته ونتيجة المداولات التي جرت بهذا الخصوص وافق الجانب الايراني على مناقشة كل المقترحات ودراستها عن طريق اللجنة الفنية التي تمثل الطرفين . وخلال المناقشات التي اجرتها اللجنة الفنية تبلورت الدراسات بشأن اقتراح واحد يقضي باستثمار الموارد النفطية الموجودة في المياه البحرية العراقية والايرانية بصورة موحدة واقتسام العوائد المتاتية من هذا الاستثمارمناصفة بين البلدين. ثم تقرر مبدئيا تشكيل مجلس مشترك يتولى ادارة شؤون هذه المنطقة وعمليات الاستثمار فيها وذلك بغض النظر عن مساحة كل منطقة باعتبار ان الاحتمالات النفطية التي قد تكون موجودة لاتعتمد على المساحة وقد تكون في الجانب العراقي فقط أو في الجانب الايراني فقط أو قد تكون مشتركة بين المنطقتين بنسبة او باخرى . ووفقا للموافقة التي ابداها الجانب الايراني خلال اجتماعات اللجنة الفنية على هذه المبادئ و الاسس فقد تم وضع مسودة اتفاقية تبرم بين الطرفين بهذا الشأن. ولكن تبين عند مناقشة المسودة في الاجتماع العام الذي عقده ممثلو الجانبين مساء يوم ٤/ آب / ١٩٦٣ ان المسؤولين في ايران لم يتمكنوا من التجرد مما اسموه بمسألة السيادة وابعادها عن الموضوع ولهذا طالبوا بأن تكون حصة الحكومة الايرانية ٦٠% من العوائد وحصة الحكومة العراقية ٤٠% على أساس أن مساحة المياه الايرانية اكبر من مساحة المياه الاقليمية العراقية . وادعوا بأن الميناء البحري العميق الذي انشأته شركة نفط البصرة في "خور العمية " يقع - حسب اعتقادهم - ضمن المياه البحرية الايرانية وحاولوا اتخاذ هذا الادعاء وسيلة للمساومة في الحصول على نسبة أعلى من النسبة التي تخصص للحكومة العراقية .. وعندما

---

[١] اسامة عبد الرحمن نعمان ، تطوير سياسة العراق النفطية ١٩٥٢ - ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، ص ١٥١ .

[٢] د. ك. و . ملف وزارة النفط ، ١٠ و ٢٢ ، ص ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ .

أحس الجانب العراقي عدم جدوى الاستمرار بالمفاوضات واصرار الجانب الايراني على موقفه رغم وجاهة الحجج والأساليب التي قدمها الجانب العراقي فقد تقرر غلق باب المفاوضة وترك الباب مفتوحا لإجراء دراسات أخرى في المستقبل فيما إذا حاول الجانب الايراني تغيير موقفه في هذا الخصوص . واشار التقرير إلى ان الجانب العراقي اعلم الجانب الايراني بعدم امكانية ابرام الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن التعاون في انتاج حقول خانقين المشتركة في الوقت الحاضر بصورة منعزله عن موضوع المياه البحرية وقرر تأجيل ابرام هذا الاتفاق ريثما يعاد النظر في الموضوع الثاني [١].

ان هذا التقرير يؤكد السياسة العامة التي تنتجها الحكومة الايرانية تجاه العراق. فهي تفصح بشكل واضح عن اطماعها التوسعية في المياه الاقليمية وفي استثمار عائدات النفط العراقية وتحاول من خلال هذه الموضوعات خلق حالة من القلق والتوتر في العلاقات. وقد اسفرت المفاوضات عن بيان صحفي مقتضب لم يكن انعكاساً حقيقياً لنوايا ايران والتصرف السليم الذي ابداه العراق .. فقد جاء في نص البيان الصحفي " أن وفدي الحكومتين العراقية والايرانية اجتمعا في طهران وعقدا مناقشات مابين ٢٨ تموز إلى ٤/ آب / ١٩٦٣ ودارت المباحثات في جو من الصداقة التامة وحسن النية وادت إلى النتائج التالية :-

١. تم التفاهم فيما يخص طريقة استثمار حقول النفطخانه - نفط شاه بصوره تحفظ المصالح المشتركة للطرفين .
٢. أما بشأن المناطق البحرية فقد تم التفاهم مبدئيا على استثمار مواردها النفطية بصورة مشتركة لأن ذلك هو في صالح الطرفين اللذين يشتركان في المياه الاقليمية والمياه المحاذية لها ، في حين ان تجاوز الدولتين لايدع مجالا لانكار هذا التداخل. ويخال ان سبب هذا التماهل هو محاولة الجهات الايرانية القاء عبء الاثبات على عاتق الجهات العراقية في هذه المسألة. لذلك فقد استدعت الحكومة العراقية خبراء حياديين على مستوى عال لهم خارطة للمياه الاقليمية، والمياه المجاورة لها للاستفاده منها في الدفاع عن وجهة نظر العراق فيما إذا قبلت ايران الدخول في المفاوضات أو رفضت بغية نشر الخارطة بالنسبة لنظر العراق السليم في هذا الباب . وقام خبير نرويجي كما اشرنا سابقاً بهذه المهمة ووضع تقريرا مفصلاً. وقامت لجنة ممثلة لكل من وزارة الخارجية و النفط والدفاع والمواصلات ومصلحة الموانئ العراقية وعقدت اجتماعات عدة في ديوان وزارة الخارجية للنظر في أمر تنفيذ التوصيات التي تضمنها تقرير الخبير المذكور حول تثبيت الحدود الاقليمية العراقية والجرف القاري العراقي . وبعد تدقيق القضية من الناحيتن القانونية والفنية ايدت اللجنة المبادئ القانونية التي استند اليها اعداد التقرير وهي ارجح المبادئ للفقه الدولي ، كما ان الخارطة التي اعتمدتها هي ادق ما تيسر عند اعداد التقرير . لذا فقد اوصت اللجنة أن تعلن الحكومة العراقية الحدود الفاصلة بين مياهها الاقليمية وجرفها القاري من جهة والمياه الاقليمية والجرف القاري الايراني من جهة أخرى على أن يؤخذ بنظر الاعتبار الحد

---

[١] د. ك. و. ملف وزارة النفط ، ١٠ و ٥ ص ٨ ، و٢ ص ٧ .

الاضمن لمصلحة العراق. ولكن وزارة الدفاع ارتأت تأجيل الموضوع دون ذكر الأسباب .. إلا أن وزارة النفط اثارته مرة أخرى بعد ثورة ٨ / شباط للاهمية القصوى التي تعلقها على تحديد المياه الاقليمية. فقامت وزراة الخارجية بتشكيل لجنة في ١١/ آذار / ١٩٦٣ لدراسة الموضوع واستكمال المعلومات حوله من جميع النواحي وقد وضعت اللجنه تقريرها واوصت بالآتي :-

أ. قيام الحكومة العراقية باعلان الحد الفاصل بين المياه الاقليمية والجرف القاري العراقي من جهة والمياه الاقليمية والجرف القاري الايراني من جهة اخرى على أن يؤخذ بنظر الاعتبار الحد الاضمن لمصلحة العراق وذلك حسب قرار اللجنة المؤرخ في ١٧/ ٢ / ١٩٦٠ على أن ينص في الاعلان بأن الحكومة العراقية ستحتفظ بكامل حقوقها تجاه أي تجاوز يقع على مياهها الاقليمية وجرفها القاري من أي جهة كانت .

ب. تنسب اللجنة نشر الاعلان في الجريدة الرسمية والصحف والمجلات البترولية العالمية .

جـ . قيام وزارة النفط باعلان مناطق استثمار النفط في المياه الاقليمية والجرف العراقي (ان وجدت ضرورة لذلك) بموجب الاحداثيات المؤشرة على خارطة الخبير النرويجي على أن يؤخذ بنظر الاعتبار في تحديد الجرف القاري الحد الاضمن لمصلحة العراق .

د. لاترى اللجنة وجود مبرر لفتح باب المفاوضات اوالتداول مع الحكومة الايرانية حول الموضوع "في الوقت الحاضر " لكي لايقع عبء الاثبات على الجهة العراقية إذ أن فتح باب المفاوضات مع ايران قد يوحي بوجود حق لها فيما تدعيه بهذا الشأن .

هـ. تنسب اللجنة بأن تطلب من الحكومة الايرانية تقديم ما لديها من الخرائط والوثائق التي استندت إليها في تحديد مياهها الاقليمية وجرفها القاري مع العلم بأن الواقع وما لدى العراق من خرائط ومستندات كلها تدحض مدعيات الجهات الايرانية التي تحرم العراق من معظم مياهه الاقليمية كما هو واضح من مذكرة السفارة الايرانية المرقمة ٢٠٣ / ٢ / ٢٠٨ في ١١/ آيار / ١٩٦٣[1].

وفي ضوء توصيات اللجنة ناقش مجلس الوزراء في ٢٣ حزيران الموضوع وتفاصيله ولاحظ من مذكرة وزارة الخارجية الايرانية المرقمة ٦٩١٢ في ١/ ١/ ١٩٦٣ استعداد الحكومة الايرانية للتعاون مع الحكومة العراقية في تبادل وجهات النظر وتبادل المعلومات والخرائط التي يعمل بها ، كما اقترحت عند الضرورة تشكيل لجنة تضم ممثلي الحكومتين لدراسة الموضوع دراسة وافية. الا أن ايران قامت بالاعلان عن رغبتها باستثمار منطقة بحرية كما جاء في نشرة بلاتس أويلفرام في ١/ ٤/ ١٩٦٣ الصادرة في نيويورك وفي هذا تتجاوز ايران عمدا ليس على المنطقة المجاورة للمياه الاقليمية العراقية بل والمياه الاقليمية أيضاً التي يقع فيها الميناء العميق في ميناء خور العمية .. وفي ضوء ذلك قرر مجلس الوزراء إعادة الموضوع إلى وزارة الخارجية لمتابعة الموضوع .. وكما اشرنا ، فقد صرح وزير الخارجية أن المياه التي تتجاوز عليها ايران هي أراض عراقية ومياه اقليمية صرفة والعراق لن يعترف ولن يسمح بعقد أية امتيازات تمنح لاية جهة . من هذا يتوضح ان العلاقة مع ايران كان يشوبها الحذر والتجاوز والاعتداء وهي ستراتيجية اثبتتها خلال تلك الفترة

---

[1] د. ك. و. ملف وزراة الخارجية ، ٦٢٨ و ٢٢ ص ٣٥ .

وقبلها بالتحريض على المؤامرات وتغذية المتآمرين واستغلال التيارات والجيوب المشبوهة والعميلة في الحركة الكردية ، واثارة النعرات الطائفية والتستر على شبكات التجسس. وقد اكدتها قرارات مجلس الوزراء التي اشرنا اليها بطرد وابعاد اعداد من الايرانيين الذين مارسوا عمليات التدخل في شؤون العراق وامنه الداخلي .

الوضع التنظيمي لحزب البعث العربي الاشتراكي وانعقاد المؤتمر القطري الخامس

على الرغم من أن الثورة نجحت في اجهاض وافشال المحاولات التي استهدفت ايقاف عجلة مسيرتها والاجهاز عليها ، فقد كانت تحمل في طياتها بذور ازمتها . ففضلاً على الخلافات الشخصية بين عدد من أعضاء القيادة القطرية للحزب ، فقد انشغل معظم أعضاء تلك القيادة في المناصب الحكومية وتركوا واجباتهم الرئيسة في توجيه الحزب وتطوير جوانبه التنظيمية والفكرية ، وخاصة ان الحزب قد انتقل بنجاح الثورة من ممارسة النضال السري إلى حيث دوره الجديد في قيادة المجتمع وتحقيق اهدافه .

ادرك الحزب خطورة العواقب المترتبة على انشغال أعضاء قيادته ، وحاول معالجة ذلك بعد مرور اسبوعين فقط على نجاح الثورة . وعقدت القيادة القطرية وقيادة فرع بغداد وكوادر الحزب الأخرى في العراق ، اجتماعا موسعا حضره الامين العام للحزب وعدد من أعضاء القيادة القومية . وتم في هذا الاجتماع زيادة أعضاء القيادة القطرية لمواجهة الظروف المستجدة، على الرغم من التحفظات التي اثيرت حول انضمام أي من العسكريين إلى عضوية القيادة القطرية ، إلا أن المجتمعين شددوا على أهمية توسيع نشاط الحزب في الجيش وزيادة التوعية السياسية الفكرية في اوساطه [١].

وعلى الرغم مما تقدم فقد تفاقمت حدة الخلافات بين بعض أعضاء القيادة وتركت اثارها في مواقع الأطراف المتنازعة في التشكيلة الوزارية ، فخرج علي صالح السعدي من وزارة الداخلية بموجب التعديل الوزراي في ١٢/ مايس ١٩٦٣ ، مما أثار لغطا ومناقشات حادة بين صفوف الجهاز الحزبي بمختلف مستوياته [٢] ، مما دفع القيادة القومية آلى عقد اجتماعات دورية مع القيادة القطرية لمعالجة الانزلاق الخطير في تطوير العمل الحزبي ، وتجنب التناقض بين الحكم والحزب وتأمين التلاحم بينهما [٣] . والواقع ان السمة الأساسية لتصرفات القيادة القطرية انذاك لم تؤكد اخفاق تلك القيادة في ادراك قوانين استمرار الثورة فحسب ، وانما اغفلت مهماتها أيضاً كقيادة لحزب ثوري انتزع نصرا تاريخيا بعد نضال شاق وتضحيات جسيمة . فلم تكن القيادة القطرية تجتمع إلا عندما يحضر أعضاء القيادة القومية ، وحتى القيادة القومية فإنها كانت تجد صعوبة كبيرة في

---

(١) أبو طالب الهاشمي ، حديث مع اللجنة ، بتاريخ ٥ / ٩ / ١٩٩٣ .

(٢) سعدون حمادي ، حديث مع اللجنة ، بتاريخ ٥/ ٩ / ١٩٩٣ .

(٣) تقييم تجربة الحزب ، ص ٢٦ .

جمع أعضاء القيادة القطرية لانشغال اكثرهم في اعمالهم الوزارية أو في مشكلاتهم الداخلية . وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى توقف الاتصالات النظامية مع قيادات الفروع والشعب والفرق الحزبية . فتركت هذه التنظيمات تتخبط وتسير حسب اجتهاداتها الخاصة دون أي توجيه اوتصحيح مما تسبب في انتشار التناقض في مختلف مستويات الحزب . وحتى الاتصالات الوحيدة التي بقيت قائمة بين القيادة القطرية وبعض تنظيمات الحزب والتي كان يقوم بها كل من هاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي المتفرغين للعمل الحزبي فإنها كانت تتم من دون توجيه وعلى وفق اجتهاداتهما الشخصية ، فلم تؤد والحالة هذه إلى أية اغراض بناءة[1].

وكذلك الحال بالنسبة للتنظيم العسكري . فقد اهمله المسؤولون الحزبيون اهمالا كبيرا بعد أن أدى دوره الكبير في انجاح الثورة . فلم يعقد له اجتماع واحد . ولم يحضر الرفاق العسكريون حلقة واحدة أو يتلقوا نشرة حزبية أو توجيهاً حزبياً ، وإنما تركوا عرضة للاشاعات والتخمينات، وعم اكثرهم القرف والاشمئزاز ، فاضمحل التنظيم بسبب اهماله من قبل علي صالح السعدي وحازم جواد اللذين كانا مسؤولين عنه ، ولم يبق منه بعد مدة وجيزة سوى تكتلات متناحرة ، لا تجمعها سوى النقمة العامةعلى القيادة القطرية[2] .

ومهما يكن من أمر فقد تصاعدت حدة الاتهمات بين قسم من القياديين ودخلوا في سباق غير مسوغ حول القاعدة الحزبية ، يحاول كل فريق منهم تغليف خلافه مع الآخرين في إطار مبدئي أو الاختفاء وراء طروحات فكرية ، فظهرت نغمة (الاتجاه اليساري المتطرف) و(الاتجاه اليميني المتحجر) ، في حين كانت الحقيقة غير ذلك ، لأن كل فريق منهم كان يسعى إلى رأي مؤيد له ، وخداع ما يمكن خداعه عن طريق عبارات (اليسار والثورية) أو (الحكمة والتعقل) مما ادخل القواعد الحزبية في لعبة الخلافات والانقسامات الخطرة [3] .

وتطلعت كوادر الحزب في العراق إلى عقد مؤتمر قومي يسهم في ايجاد حل للمشكلات التي اخذت تواجه الحزب والثورة في العراق ، بعد أن بان عجز القيادة القطرية واخفاقها في المحافظة على الثورة ، وحمايتها من محاولات القوى الرجعية للهيمنة عليها ، واضعاف سلطة الحزب وتقسيمه تمهيدا لضربه وانهاء دوره في العراق [4]. لذلك جرى التشاور مع القيادة القومية حول الموضوع وتقرر ، كما هو متبع تنظيميا ، أن تجرى انتخابات قطرية استعداداً لعقد المؤتمر القومي[5] .

---

[1] المصدر نفسه ، ص ٢٤ - ٢٧ .

[2] المصدر نفسه ، ص٢٦ .

[3] علي حسن مجيد ، التراث النضالي لحزب البعث العربي الاشتراكي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط٢، ١٩٨٨ ، ص ١٤٥ .

[4] غازي فيصل غدير ، النشاط التنظيمي لحزب البعث العربي الاشتراكي في أثناء ثورة ١٤ رمضان ، بحث غير مطبوع قدم إلى لجنة تاريخ الحزب .

[5] أبو طالب الهاشمي ، حديث مع اللجنة ، ٥ / ٩ / ١٩٩٣ .

المؤتمر القطري الخامس ١٣ ـ ٢٤ ايلول ١٩٦٣

دعت القيادة القطرية في العراق إلى عقد مؤتمر قطري لوضع الخطط اللازمة لمواجهة الظروف والمهمات المستجدة على مختلف الصعد .

كان الموقف من الشيوعيين ، والمسالة الكردية ، والتامر الرجعي المحموم ، والمشكلات والعقبات التي فرضتها عملية التحول الاشتراكي ، في مقدمة المهمات التي واجهت الحزب والثورة على الصعيد الداخلي ، في حين واجه الحزب على الصعيد العربي توتر العلاقات مع مصر وتآمر الرجعية العربية . أما على المستوى الدولي فقد واجه الحزب تآمرا مزدوجا في الموقف السلبي للاتحاد السوفيتي وقسم من الدول الاشتراكية من الثورة والتآمر الامبريالي الرأسمالي .

وفيما يتعلق بالناحية التنظيمية فقد كانت العلاقة مابين الحزب والحكومة وتطوير الوضع التنظيمي وتعزيز مكانة الحزب في اوساط الجماهير ، في مقدمة المسائل التي تبحث عن حلول حاسمة . كما تصدرت مهمة تقويم تجربة الحزب في الحكم بعد ثورة رمضان ووضع المناهج والخطط الكفيلة ببناء التجربة الثورية اهتمام القيادة في العراق . فضلاً على ضرورة تحديد الخطط اللازمة للتصدي للقوى المضادة ووضع اسس دولة الوحدة بعد نجاح ثورة الثامن من آذار في سوريا[١] . واصدرت القيادة القطرية للحزب في ٢٠ / آب / ١٩٦٣ نشرة داخلية خاصة بالاعضاء ، استعرضت فيها طبيعة الظروف التي واجهت الحزب خلال الانتخابات الحزبية السابقة ، والظروف التي يمر بها الآن والتي لاتقل صعوبة عنها في الماضي ، على الرغم من تسلم الحزب قيادة الحكم في تلك المرحلة إذ يقع على عاتقه العبء الثقيل وعليه النهوض باعبائه [٢].

وفيما يلي نص النشرة الداخلية للحزب :-

٢٠/ ٨/ ١٩٦٣

حزب البعث العربي الاشتراكي

أمة عربية واحدة
ذات رسالة خالدة

القيادة القطرية
نشرة داخلية خاصة بالاعضاء

أيها الرفاق :

في اشد ظروف العمل السري صعوبة وحراجة لم تعطل تلك المسلمة التي طرحها الحزب منذ انبثاقه وهي تحقيق ديمقراطية تامة داخل الحزب تستقي ابعادها من الانتخابات الحزبية التي يشارك بها الجهاز الحزبي بكامله .

---

[١] المكتب الثقافي ، حول المؤتمرات القطرية ، ص٢١ .

[٢] نضال البعث ، جـ ١٢ ، ص ص ٢٨٩ - ٣٩١ .

وأنتم تذكرون ايها الرفاق تلك الفترة العصيبة التي كان فيها الحزب يتعرض لخطرين جسيمين كلاهما همه تدمير الحزب وابتلاعه، خطر الحكم الدكتاتوري القاسمي والطبقات والفئات المتعاونة معه وخطر الكتل الانشقاقية التي عملت بكل ما في وسعها لحرف اتجاه حزبنا الثوري بقصد أن يكون لا طليعة قائدة للجماهير صوب مستقبلها الأفضل وإنما مزق تربض فوقها الاهواء والمصالح الغريبة عن تجربة البعث وخط مسيرته الثورية الناصعة .

في تلك الفترة العصيبة جرت الانتخابات الحزبية بينما الجهاز الحزبي يتعرض للنار الحامية التي اشرنا إليها في الداخل والخارج . لقد كانت هذه النار حافزاً أكبر لممارسة المسؤولية الحزبية وما قدرت قيد شعرة عن أن تنهي الجهاز عن مهمة مناقشة اوضاعه وتخطيط مسيرته الظافرة المقبلة . بل أن ظروف الاخطار اللائحة في الافق ربما أدت إلى ذلك العزم الواثق المتين والتي كانت حصيلته ثورة الرابع عشرمن رمضان الخالدة .

أيها الرفاق :

ان ظروفنا الآن تختلف ... إلا أنها لاتقل صعوبة عنها في الماضي :-

أولاً : أننا في قيادة الحكم .

ثانيا : اننا محل امل الجماهير ومطامحها في التقدم والحياة الكريمة .

ثالثا : اننا في تركيبنا الفكري والطبقي معرضين لعداء قوة جسيمة غير هينة .

رابعا: اننا نتحمل مصير الحزب بكامله . فهذا الحزب الذي ساهم في وضع لبناته المئات عبر سنين طويلة يجد علامة استفهام اتجاه مبادئه الآن . إنه في هذه اللحظات التاريخية يجب أن يجيب بشكل عملي وفعال عن تبشيراته السابقة في انه مصدر سعادة الجماهير وهنائها لامصدر تعاستها وشقائها كما يروج اعداؤه ومناوؤه .

كل ذلك يضع على عاتق حزبنا حملا ثقيلا علينا مواجهته بالطريقة التي تعمق ايماننا وايمان جماهير الشعب بالحزب وبصلاحيته الفكرية والعملية على القيادة وخوض الصعوبات وصنع المستقبل الباسم السعيد .

ان الانتخابات الحالية برأينا ستناقش :

أولاً – هذا الحمل الثقيل .

ثانيا – دور الحزب في معالجته في الفترة السابقة .

ثالثا – الاسس القوية لمعالجته في المستقبل .

وبصورة تخصيصية لقد وضعت القيادة القطرية النقاط التالية للنقاش :

أولاً – الخطة السياسية والوضع السياسي الداخلي .

ثانيا – وضع الحزب داخليا . . وعلاقته بالحكم .

ثالثا – الوضع السياسي العربي ... الموقف من عبد الناصر ... الوحدة العربية .

رابعا– تشكيل اللجان ودراسة تقاريرها .

خامسا– انتخاب القيادة والمندوبين للمؤتمرات العليا .

ان نهاية النقاش أو نهاية الانتخابات لابد وان تضع الركائز لانطلاقة جديدة ، ستزيد بلا شك من ثراء وعمق وابعاد ثورتنا المشتعلة منذ الرابع عشر من رمضان .

معلومات وتعليمات :

أولاً – تبدأ انتخابات الفرق في جميع أنحاء العراق يوم ٢٣ / ٨/ ١٩٦٣ بحضور مندوب حزبي .

ثانيا – يجب انتخاب قيادات الفرق لمؤتمرات الشعب في مدة اقصاها يـوم ٢٨/ ٨ علـى أن تبقـى مؤتمرات الفرق مفتوحة لتكملة جدول الاعمال – ان لم تكمله – ومناقشة اللجان.

ثالثا – تبدأ مؤتمرات الشعب يوم ٢٩/ ٨ في جميع أنحاء العراق على أن تنتهي من انتخابات قيادات الشعب وممثلي الشعب للمؤتمر العام يوم ٣١ /٨ وتبقى المؤتمرات مفتوحة ...

رابعا – يبدأ المؤتمر العام يوم ١/ ٩ على أن ينتخب مندوبيه للمؤتمر القطري خلال مـدة اقصاهـا ٤/٩ .

أ. تنتخب قيادات الشعب من بين اعضائها امينا لسر الشعبة .

ب. يشكل مكتب قيادة دائم من مسؤولي شعب بغداد زائدا ممثلين تعينهم القيادة القطرية مـن بيـن أعضاء المؤتمر القطري للارتباط .

جـ. تتكون قيادة تنظيم القطر من مسؤولي شعب القطر .

خامسا – تكون نسب التمثيل من الفرق إلى مؤتمرات الشعب ١ إلى ٥ بالنسبة لعدد أعضاء الفرقة .

سادسا – يكون تمثيل الشعب إلى المؤتمر العام من ١ إلى ٢٠ بالنسبة لعدد أعضاء الشعبة .

سابعا – كل الرفاق الحزبيين الذين عينوا في قيادات حزبية خلاف النظام الداخلي (للظروف الطارئـة بعد الثورة) يحضرون المؤتمرات التي تؤهلهم لحضورها مراكزهم الحزبية السابقة .

واننا على ثقة بأن جميع رفاقنا سيبدأون بالتحضير لمؤتمراتـهم لتكـون نتـائج وتوصيـات مؤتمراتنا الجديدة بمستوى مسؤليتنا ، وقوة دافعة للحزب نحو تنظيم اكمل لتحقيـق أهـداف امتنـا ومستقبلها المنشود .

٢٠/ آب / ١٩٦٣ القيادة القطرية

انعقد المؤتمر العام في موعده المحدد في قاعة الخلد في بغداد وقدم فيه عدد مـن التقريـرات التنظيمية والمهنية وهي :

تقرير لجنة التنظيم المركزية[1] وتقرير العمل الشعبي ، التي شكلت الملف الأساسي الذي قـدم للمؤتمر القطري ، وفيما يلي نص التقرير الذي قدمته هيئة التنظيم المركزية .

اواخر آب ١٩٦٣

---

[1] تشكلت هذه اللجنة بعد الثورة ، وتولى مسؤليتها أبو طالب الهاشمي عضو قيادة فرع بغداد وضمت كل أعضاء قيادة فرع بغداد ، وأعضاء قيادات المناطق ، ورؤساء المنظمات الشعبية والجماهيرية . وتقوم اللجنة بمهمة الاشراف على القضايا التنظيمية والمهنية ، واستمرت بعملها حتى قيام الردة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ . أبو طالب الهاشمي ، لقاء معه بتاريخ ٣ / ١١ / ١٩٩٧ .

أمة عربية واحدة
ذات رسالة خالدة

حزب البعث العربي الاشتراكي
القطر العراقي
لجنة التنظيم المركزية
مكتب الشؤون العامة

أيها الرفاق أعضاء المؤتمر العام لحزبنا الجبار :

ينعقد مؤتمركم هذا في ظروف ثورية وللحزب دور قيادي فيها وفي وضع سياسي متحرك يواجه الحزب أمور الحكم لاول مرة ويمارسها دون تجربة سابقة . ومكتب الشؤون العامة منظمة جديدة في حياة العمل الحزبي وهي ذات مهمة رئيسية تنظم أجهزة الحكم وتطعمها بالثوريين . وقد جرى تكوين المكتب بعد الثورة بمدة وارتبط بالمكتب السياسي لفترة وارتبط بعد تكوين لجنة التنظيم المركزية بها . وقد جرى تكوين المكتب وحددت مسؤلياته بالأمور التالية :

١. بناء كيان ثوري في الوزارات .
٢. تطوير العمل إلى الثورة . ومحاربة الروتين الجامد .
٣. إعادة النظر في كل التعيينات على ضوء الاساسين السابقين والتي سبقت قيام مكتب الشؤون العامة .
٤. المحافظة على استمرارية الثورة بابعاد العناصر الرجعية ، الفاسدة ، المرتشية ، إضافة إلى العناصر الشيوعية .
٥. العمل بالقيادة الجماعية في كل الأمور التي تتعلق بمصلحة الوزارات .
٦. مراقبة القرارات وتنفيذها لأن الوزارة هي ملك الشعب أولاً ، وخطة الحزب خدمة الشعب.
٧. تفضيل العناصر الحزبية في المراكز الحساسة في الوزارة وإذا لم تتهيأ هذه العناصر فتعيين العناصر الأخرى التي تمتلك الكفاءة والقابلية ، على أن يكون له وكيل حزبي للتدريب حتى يستطيع استلام المهمات المطلوبة في المستقبل القريب .
٨. قضايا الفصل يجب أن تستند إلى الوثائق والمبررات من شيوعية إلى رشوة إلى فساد خلق إلى ارتباط قوي بالعهد القاسمي ، مع تقدير مدى الخطورة .
٩. وضع اسس ثابتة للعمل الاجتماعي في الوزارات باتباع اسس صحيحة في المراجعة والمعاملة وايجاد ارتباط بالنسبة للحزبيين في المراجعة .

ولمناقشة مقدار الاسهام في تنفيذ خطة المكتب التي ذكرت سالفا وأسباب الفشل :

١. بناء كيان ثوري في الوزارات .

ان من متطلبات تنفيذ بناء هذا الكيان هو ما يلي :

أ. وجود ثوريين في كل وزارة .
ب. اسناد الوظائف الرئيسية والحساسة إلى الثوريين بما يتناسب وكفاآتهم وقابلياتهم الحقيقية .
ج. معرفة دقيقة لطبيعة الوظائف والمناصب التي يجب أن تشغل من قبل القوميين وحساسيتها وطبيعة وقابلية العنصر الذي يجب أن يشغل هذا المنصب .
د. وجود خطة عمل لتنفيذ السياسة المحلية بما يخص شؤون الوزارة المختصة . ويعتقد المكتب من خلال مناقشة هذه النقطة إنه لم يتوصل إلى بناء كيان ثوري في الوزارات بصورة كاملة، مع

العلم إنه ثبت حدوث بعض التغيير في الكيان الاداري للوزارات وسيطرتنا على قسم كبير من الوظائف الحساسة ولكن عدم وجود تخطيط وعدم وجود احصاء يعرقل اكمال مثل هذا البناء. لذا يجب أن يتوفر ما يلي :-

١. وجود احصاء دقيق وجرد للحزبيين واصدقاء الحزب وتوزيعهم في الدوائر حاليا .
٢. وجود احصاء حزبي بكفاآت واصدقاء الحزب وقابلياتهم العلمية والادارية .
٣. وجود خطة عمل ثابتة لإجراء التغيير في الوزارات بما يتناسب والسياسة المرحلية للثورة.

كما ان بعض التعيينات رغم مظهرها فإنها لم تقدم للحزب شيئاً وذلك للأسباب التالية :-

١. حدثت كثير من التغييرات قبل تشكيل المكتب في بداية الثورة بصورة سريعة ومرتبكة وذلك لمتطلبات الثورة وتثبيتا للوضع الثوري ولضرورة السيطرة الادارية بسرعة ولارهاب العناصر السيئة والمعادية والمتخلفة عن الثورة .
٢. لازال الاختلاف بين المنظمات الحزبية واضحاً حول طبيعة الوظائف ودرجة أهميتها بالنسبة للثورة وطبيعة الذي يشغلها .
٢. تطوير العمل إلى الثورية ومحاربة الروتين الجامد .

ان هذه النقطة تعتمد أولاً على سابقتها . أما فيما يتعلق بمحاربة الروتين فقد نجحنا في بعض الوزارات باجراء تغييرات في شكل التنظيم الاداري مما يتفق ومحاربة الروتين وفشلنا في أماكن عدة بسبب عدم وجود تنسيق للعمل مابين اللجان الحزبية والوزراء غير الحزبيين ولافتقار بعض الوزارات للحزبيين ولضعف تقديرهم في أماكن أخرى ، فسبب فشلا في القضاء على الروتين . والمكتب الآن بصدد اعداد الخطط في الوزارات للقضاء على الروتين وخصوصا الوزارات التي لايوجد ارتباط بوزرائها .

٣. إعادة النظر في كل التعيينات على ضوء الاسس السابقة والتي سبقت تشكيل المكتب

ان هذه التعيينات معظمها تمت عن طريق :

ا. التقييم الفردي للاشخاص والمعرفة الشخصية .
ب. الحاح المنظمات الحزبية في الالوية ووفودها التي طلبت تعيين أشخاص دون دراسات معمقة .
جـ. تساهل الرفاق الوزراء أمام الضغط الذي تتبعه المنظمات بحجة أن تفكيرا سيسود عند المنظمات أو الافراد أنهم صعدوا إلى الوزارة وبدأوا يتكبرون إلى ما هنالك من انتقادات.
د. عدم التقيد بقرارات المكتب بدون سبب وجيه .

واعادة النظر له أهمية في ازالة التباين والالم الذي يعانيه الرفاق بسبب عدم تحقيق مبدأ العدالة في التعيين وخصوصا احتساب الرواتب .

٤. التطهير المستمر للعناصر المعادية من رجعية وفاسدة .

أ. يجب أن تشكل لجان تطهير من عناصر واعية ونظيفة وذات قدرة على التقييم .
ب. صلاحيات والتزام بالتنفيذ .
ج. وضع خطة للتطهير بما لايعطل سير الاعمال ولايحدث الفوضى في اعمال المؤسسات .

٥. العمل بالقيادة الجماعية في كل الأمور التي تتعلق في مصلحة الوزارة. ولتنفيذ هذا الأساس المهم يجب توفر مايلي :

١. خطة واضحة لعمل الوزارة .

٢. تقارب في العقليات لأعضاء المنظمة في الوزارة .

٣. ادراك للصلاحيات المتطلبة للاعمال التنفيذية .

وسببت هذه النقطة مشاكل وعدم انسجام وعرقلة في عدد من الوزارات ولم تحقق في وزارات أخرى. ومن أهم أسباب الفشل :

أ. عدم وجود خطة للعمل في الوزارة .

ب. تباين كبير في التقييم وتداخل في الصلاحيات .

ج. غرور الحزبيين وتصورهم العمل الحكومي كالعمل الحزبي .

د. عدم التزام الوزراء بحضور اجتماعات لجان المكتب .

٦. مراقبة القرارات :

أ. ضعف المكتب وعدم اكمال تنظيماته يضعف مراقبة التنفيذ .

ب. الارتباك في اعمال المكتب يبعده عن المراقبة .

ج. الاهتمام في التعيين والفصل والاعادة وترك الأمور الأخرى .

٧. تفضيل العناصر الحزبية في المراكز الحساسة في الوزارات ... الخ .

أ. جرى استلام معظم المراكز الحساسة من قبل العناصر الحزبية مع أن كثيراً منها لم يجر وفق تخطيط مدروس .

ب. تعذر اشغال القسم الآخر من المراكز الحساسة المهمة بسبب نقص الكفاءات الفنية عند الحزبيين.

ج. وكذلك معاكسة بعض الوزراء غير الحزبيين لاعمال المكتب .

٨. قضايا الفصل ... الخ .

أ. ان كثيراً من لجان التطهير وخاصة في الوزارات التي يرأسها وزراء غير حزبيين تحتاج نفسها إلى تطهير .

ب. عدم وضع خطة للتطهير بما يتناسب مع خطورة الشخص وحاجة الدائرة وعدم شل سير عملها .

٩. وضع اسس ثابتة .. الخ .

أ. من الملاحظ أن الكثير من الحزبيين يخطئون في تقييم الوظيفة وذلك بمحاولة ضرب الاسس التي تسير عليها الدوائر وعدم احترام رؤسائهم مما اربك العمل في الدوائر واضعف دور الحزبيين كقادة وافقد احترام الرؤساء لهم واثر كثيراً في هيبة الحكم .

ب. تخطي التسلسل بالمراجعة .

ج. التزام البعثيين بعضهم للبعض الآخر بشكل يعزلهم عن الآخرين .

ونستنتج مما تقدم الخلاصة التالية :

١. ضرورة إعادة النظر في التعيينات والرواتب .

٢. احصاء للحزبيين في الدوائر وجرد لجميع كفاءات الحزبيين .

٣. وضع خطط عمل لكل وزارة والاهتمام بمراقبة التنفيذ .
٤. ضرورة اجتماع الوزراء الحزبيين بلجان الوزارة للمساهمة في تطوير لجان المكتب وللتخطيط المشترك .
٥. اعتماد الكفاءة والاخلاص في تقرير التعيينات دون النظر لمركز الحزبيين .

وعسى أن يكون مؤتمركم هذا خير عامل لكسر طوق العزلة وللانطلاق بخطة عمل لتطوير العمل الحزبي ولتدعيم الحكم .

مكتب الشؤون العامة

بدأ المؤتمر القطري الخامس اعماله في قاعة الاجتماعات الكبرى في بناية المجلس الوطني في يوم ١٤ ايلول [1] . وانتخب هاني الفكيكي رئيسا للمؤتمر . وحضر جلساته مندوبون من القيادة القومية ، وفي مقدمتهم الامين العام الأستاذ ميشيل عفلق ، الذي القى في بداية المؤتمر كلمة ودعا فيها إلى انهاء الخلافات التي بدت واضحة بين أعضاء القيادة القطرية في العراق ، كما ضمن كلمته افكارا ومبادئ حزبية عامة [2] . وظهر من خلال مناقشة الاوضاع العامة للحزب والثورة في العراق مدى انقسام تلك القيادة على نفسها في العراق. كما اتضح بأن الانقسامات لم تكن تستند إلى اسس الموضوعية أو خلافات فكرية . كما لم يتمكن المؤتمر من حسم تلك الخلافات فجاءت نتائج الانتخابات لتعلن حصول كل من قطبي الصراع حازم جواد وعلي صالح السعدي على العدد نفسه من الاصوات ، إذ حصل كل منهما على (٢٧) صوتا من أصل (٤٥) . وهذا ما يؤكد بأن القاعدة الحزبية كانت تنظر إلى الخلاف بين الطرفين على إنه خلاف على الزعامة ، وأنه ذو طابع شخصي ، بالرغم من كل الادعاءات الصادرة عن الفريقين حول المنطلقات النظرية التي سببت هذا الخلاف المزعوم [3]. كما يعني ذلك بوضوح أيضاً عدم وجود القائد الذي يثقل ويحسم كفة الحزب بمبادئه وتقاليده إلى جانبه .

ومهما يكن من أمر فلم يكن بوسع الجميع أن يصمتوا عما يحدث. فقد تحدث صدام حسين أحد أعضاء المؤتمر [4] ، ساعتها، بشجاعة ومقدرة ووضوح وهاجم التكتلية والشللية والمصالح

---

(١) ل. ت. ح. ذياب العلكاوي ، تقرير حزبي ، ملفة ٧/ ٣ .

(٢) ل. ت. ح المؤتمر القطري الخامس ، ملفة رقم ٧/ ٦ .

(٣) تقييم تجربة الحزب ، ص ٢٧ .

(٤) أمير اسكندر ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

على الرغم من أن صدام حسين كان بدرجة عضو قيادة فرقة في الحزب ، إلا إنه كان عضوا في مكتب الفلاحين المركزي . كما إنه حضر المؤتمر القطري عن طريق الانتخاب بعد أن اتبع الحزب اسلوبا ديمقراطيا يتمثل في انتخاب عدد محدد لكل مستوى حزبي لاغراض الحضور إلى المؤتمر الأعلى وهكذا صعودا . أبو طالب الهاشمي لقاء معه في ٣/ ١١/ ١٩٩٧ .

الشخصية والضغائن الذاتية . فكان يعبر بذلك عن حرص المؤمنين بوحدة الحزب واستمرار الثورة[1] .

اختتم المؤتمر جلساته يوم ٢٤ ايلول ، وصرح مصدر قيادي مسؤول في الحزب لوكالة الانباء العراقية بأن المؤتمر ناقش خلال هذه الجلسات المرحلة السابقة ، وقيمها ونقد سلوك الحزب وسياسته نقدا ذاتيا واعيا ، وشخص الاخطاء التي حدثت والتي صمم المؤتمر على تجاوزها ومعالجة أسباب حدوثها جذريا . وقد اقر المؤتمر عدداً من التقارير وهي التقرير السياسي والاقتصادي والجانب التنظيمي والتقرير الخاص بميثاق ١٧ نيسان . كما اتخذ عددا من التوصيات تمثلت بما يأتي[2] :

١. نبه المؤتمر إلى خطر القوى الرجعية وخطورة مهادنتها . ودعا إلى ضرورة اليقظة والحذر ازاء نشاطاتها المعادية للحزب والثورة .
٢. اكد المؤتمر هوية الحكم الديمقراطية الشعبية .
٣. اكد المؤتمر أيضاً ضرورة أن تكون المرحلة المقبلة مرحلة التحول الاشتراكي في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية . واقر المؤتمر المؤشرات اللازمة بذلك .
٤. واشار المؤتمر إلى اجواء الصراع مع القوى والاطراف المعادية داخليا – الشيوعيين والمتمردين الاكراد – وعربيا مع جمال عبد الناصر ، وعلى الصعيد الدولي مع الغرب والاتحاد السوفيتي .

وانتخب المؤتمر في ختام اعماله قيادة قطرية جديدة ضمت كلا من حمدي عبد المجيد (امينا للسر) ، علي صالح السعدي ، حازم جواد ، أحمد حسن البكر ، عبد الكريم محمود شنتاف ، محسن الشيخ راضي ، هاني الفكيكي ، وصالح مهدي عماش [3] .

كما انتخب المؤتمر ممثلي الحزب في العراق إلى اجتماعات المؤتمر القومي الذي تقرر عقده في دمشق وهم فضلاً على أعضاء القيادة القطرية كل من : طالب حسين الشبيب ، منذر الونداوي ، صدام حسين ، طارق عزيز ، فائق البزاز ، مدحت ابراهيم جمعة ، نجاد الصافي، دحام الالوسي ، يعقوب الحمداني ، صفاء الفلكي ، محمد محجوب ، محمد زكي يونس ، بهاء حسين الشبيب ، أحمد العزاوي [4] .

---

[1] أمير اسكندر ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

[2] للمزيد من التفاصيل ، ينظر ل. ت. ح. ، المؤتمر القطري الخامس ، ملفة ٧ /٦ .

[3] ابوطالب الهاشمي ، لقاء معه في ٣ / ١١/ ١٩٩٧ .

[4] ل. ت. ح . يعقوب الحمداني ، تقرير حزبي ، ملفة ٧ /٣ .

ونظراً لأهمية التقرير السياسي الذي اقره المؤتمر القطري الخامس ندرج نصه .

ايلول ١٩٦٣

حزب البعث العربي الاشتراكي
القطر العراقي

أمة عربية واحدة
ذات رسالة خالدة

التقرير السياسي
كما اقرته اللجنة السياسية في المؤتمر القطري
ايلول ١٩٦٣

المقدمة

أيها الرفاق

ان البذور التي تغرسها أي حركة تقدمية في المجتمع ، لايمكن أن تعطي نتائجها مباشرة ولابد لذلك أن تتوفر في الحركة المقدرة على انماء تلك البذور الثورية ، ولابد لها أيضاً من أن تحافظ على اندفاعها الثوري وزخمها القوي المتأتي من الثورة نفسها ، وان لاتجهض امكانيات التحويل في المجتمع بالدخول في مساومات تقضي على البذور التي غرستها الثورة وحركتها التقدمية من جهة أخرى .

أيها الرفاق :

ان الظروف السياسية القاسية التي مر بها قطرنا بعد الثورة لاتبرر عدم وجود خط سياسي وتطبيقي للعمل . ان خطة العمل المطلوبة على ضوء استلام الحزب السلطة في سوريا والعراق تفرض خطة واحدة في خطوطها الأساسية لكلا القطرين . وهذا المطلب تفرضه :

أولاً : عقيدة الحزب ، وتفرضه ثانيا ، تجنب أي تناقض في سلوك الحزب في القطرين . وان التذرع بوجود بعض اختلافات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين القطرين لايمكن أن تكون عائقا يحول دون وضع تلك الخطة الواحدة . أن ايماننا هذا بضرورة وضع خطة عملية موحدة يجعلنا أن نعتبر هذه الدراسة مجرد اقتراحات يتبناها المؤتمر القطري ليصار إلى وضع ستراتيجية كاملة لعمل الحزب في المؤتمر القومي .

العوامل المؤثرة على الخطة :

١. القوى الاجتماعية والسياسية .
٢. الوضع الحزبي .

أولاً : ان ميزان القوى في الوطن العربي قد تغير لصالح الشعب العربي . وان التغيير الجذري الذي كان لحزبنا فيه دور طليعي بدكه معقل الرجعية والشعوبية والانعزالية في العراق وهدم الجدار الانفصالي الذي فرضته الرجعية على القطر السوري ، ان هذا التغيير يعني القضاء على مصالح الاستعمار وحليفته الرجعيه العربية وتهديد مواقعها في الاقطار الأخرى . وان هذا التغيير يثير قلق الاستعمار على مصالحه التقليدية ، ويبعث القلق والرعب في قلوب الرجعيين والرأسماليين والاقطاعيين ، اعداء أي تغيير جذري في اسس المجتمع الفاسد القائم عليه ويدفعهم إلى الامعان في تآمرهم وتخريبهم .

ثانياً : ان جماهير الشعب العربي تتطلع إلى تجربة ثورية جديدة بقدر ماهي ديمقراطية وهي تترقب اليوم حزبنا العظيم الذي مارس النضال عشرات السنين والذي تهيأت له كل الظروف لأن يقوم بعملية تحويل جذرية وديمقراطية في القطرين العراقي والسوري ، تبلور مطامح الجماهير . ان أي خيبة امل يسببها فشل الحزب ستدفن - إلى سنين عديدة - امل الجماهير في إقامة تجربة ثورية عربية ناضجة مكتملة تساهم في عملية التصحيح والتفاعل على مستوى الوطن العربي كله . وان أي موقف ضعيف هزيل للحزب يهدد ليس فقط طموحه إنما يهدد طموح كل الجماهير العربية .

ان الانشغال بالأمور الجانبية تخدم اعداء الشعب والثورة في عملية تجميد الثورة وحرفها عن طريقها الاصيل ، طريق الاشتراكية والديمقراطية والوحدة .

ثالثاً : ان أي خطة للعمل لاتملك أداة تنفيذية ثورية معرضة للفشل والهزيمة . ان أداة خطتنا هي التنظيم الحزبي والعمل الجماهيري المتفتح . (وان الخطة التنظيمية والشعبية قد كفلت تحقيق ذلك) .

رابعاً : ان للقوى المعادية تأثيرات نسبية على الخطة وتلتقي مع السلوك الانتهازي الذي يبرز في كل الثورات إلى جانب أمراض الثورات في التردد والفردية من جهة ثانية .

خامساً : التركة الثقيلة الملقاة على الثورة من العهدين الملكي والديكتاتوري على مستوى المجتمع والادارة والاقتصاد .

سادساً : تقييم المرحلة السابقة :

ايها الرفاق : ان وضع اية خطة سياسية عامة تنبثق عن واقع الحزب والظروف الموضوعية المحيطة به وعلى هذا الأساس لابد لنا من استعراض مركز في تقييم المرحلة السابقة :

أولاً : لقد قامت ثورة الرابع عشر من رمضان نتيجة للعمل الشعبي المرير في العهدين الملكي والديكتاتوري ونتيجة لتلاحم جهود كل القطاعات الشعبية والعسكرية بقيادة حزبنا المجاهد .

ثانياً : لقد خططت الثورة ونفذت من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي .

ثالثاً : لقد سارت الثورة بشكلها الطبيعي في الشهرين الاولين من عمرها ، وخاصة في محاربة بعض القوى المعادية للثورة وهم الشيوعيون .

رابعاً : لم تتمكن القيادة القطرية للحزب من وضع صيغة واضحة تثبت علاقة الحزب بالحكم بالاضافة لعدم تمكنها من تقديم خطة سياسية بمستوى المرحلة .

خامساً : برز عدم انسجام مابين الحزب والمجلس الوطني عند اقرار تعديل قانون الاحوال الشخصية رغم تثبيت رأي المنظمات الحزبية بذلك ، لأسباب ذات مساس بحماية العهد القائم .

سادساً : لافتقار الخط السياسي الواضح للثورة والحزب وافتقار المركزية على الحكم والحزب وانشغال الجهاز الحزبي والحكومي في القضايا اليومية ، بدأ التفكك والتسيب والتناقض يظهر على جميع المستويات الرسمية والشعبية والحزبية .

سابعاً : وصل التناقض إلى ذروته واختتم في التعديل الوزاري الأول الذي يعتبر ابتعادا عن المنطق الثوري السليم .

ثامناً : توقفت الثورة في مكانها الأول ، واصاب الحكم الخوف والتردد مما جعلـــه يحــاول انتــهاج سياسة الترضية لجميع الأطراف وتجسد هذا في المجلس الاستشاري المقــترح الــذي يضـم الرجعية بكل فصائلها إلى جانب بعض السياسيين المحترفين بالاضافة إلى المنظمات الشعبية .

تاسعاً : لم تتمكن الخطة السياسية السابقة من تسيير الحكم ضمن وجهة محددة بــل اســتمر علــى تناقضه وتردده بسبب اشتداد الازمة على المستوى الرسمي والحزبي .

عاشراً : تمكنت الخطة السياسية والتركيب الحزبي الجديد أن يعيد للحزب الثقة بنفسه واعطت للعمـل الحزبي نوعا من الانطلاق والانفتاح .

حادي عشر : ثبت فشل سياسة (الائتلاف مع جميع الأطراف) بشكل عام .

ثاني عشر : لم تكن الانجازات خلال المرحلة بالمستوى المطلوب . بالاضافة إلى عدم كونها ضمـــن خط واحد مرسوم (قانون الاحوال الشخصية . المجلس الاستشاري ، اطلاق ســـراح بعــض وزراء قاسم) .

القوى الطبقية والسياسية وموقف الحزب منها

اولا: الفئات المعادية :

أ. القوميون العرب .

ب. العربي الاشتراكي .

ج. الرابطة القومية .

د. الوحدويون الاشتراكيون .

هـ. الاخوان المسلمون وجبهة التحرير الإسلامي وماشابهها .

ان هذه التجمعات – ما عدا حركة القوميين العرب – تجمعات هزيلة ينحصر نفوذها المحـــدود في مناطق معينة من القطر وتتخذ اسماء مختلفة . وهؤلاء يمكن تصفيتـــهم عــن طريــق عزلــهم جماهيريا وفضحهم كاشخاص ومعاقبتهم كافراد لا كتكتلات سياسية عند اتخاذهم مواقف معادية مـــن الحزب والثورة. وتوصي اللجنة بجرد القوى السياسية والاجتماعية المعاديـــة للثــورة أو المعرقلـــة لمسيرتها في كل منطقة أو لواء ودراسة نقاط الضعف فيها والتخطيط لعزلها عن الجماهير واضعافها وتعبئة الجماهير للمساهمة في تصفيتها وذلك بالاسلوب التالي :

١- ضرب قياداتها وكشف وتعرية قادتها أمام الرأي العام .

٢- تنظيف القطاع العسكري منهم بصورة نهائية وبشكل جدي .

٣- محاولة كسب بعض وجوههم باغرائهم .

٤- الانفتاح على قواعدهم ومحاولة كسبهم باشراكهم بالوظائف ضمن مصلحة الحزب وتخطيطه .

ثانياً : الشيوعيون . يشكل هؤلاء أكبر قوى تقف في وجه الثورة رغم الضربات المميتة التي وجهت لهم لامتدادهم إلى طبقات لم نتمكن من الوصول اليــها فــي الســابق ، ولاعتمــادهم علــى ايديولوجية واضحة ورصيد ودعم خارجي ولعدم تمكننا من امتصــاص شــعاراتهم الشــعبية بالشكل المطلوب . لذلك يمكن معالجة قضيتهم كما يلي :

أولاً : ضرب كل تنظيم جديد لهم بشدة وحزم وضرب قيادتهم وكوادرهم المتبقية في مناطق بعيدة .

ثانياً : دراسة قضايا الموقوفين الآخرين واطلاق سراح من لايشكل خطورة على الثورة ضمن فترات سياسية مناسبة .

ثالثاً : من الضروري رفع كل الأساليب القسرية بحق الذين سايروا الحزب الشيوعي أثناء مدهم المعروف وخاصة غير الحزبيين المنظمين منهم .

رابعاً : امتصاص الفئات اليسارية والنظرية التي كانت ملتفة حولهم .

ثالثاً : البارتيون والانفصاليون .

ثبت تآمر هذه الفئة وشهرها السلاح ضد الثورة لذلك يجب تصفيتهما والقضاء عليهما بأسرع وقت ممكن مع عدم فسح المجال لاعتبار قضية هؤلاء هي قضية الاكراد على العموم وذلك بتبني وتطبيق بعض شعاراتهم القومية الإنسانية دون التفريط بوحدة الوطن وبالقضاء على النظرة العنصرية . ونؤكد على تطبيق نظام اللامركزية في الحكم واعمار مناطق الشمال وتشجيع التنظيم الحزبي والشعبي للاكراد ضمن الخط السياسي العام للثورة . مع محاولة اشراكهم في تعمير الشمال .

ملحق بموضوع الاكراد

توصية عن المؤتمر .

١. اسناد حكومة الثورة في اجراءاتها لقمع حركة التمرد المسلح في الشمال ، ماديا ومعنويا وبواسطة وسائل الاعلام .
٢. حماية منشئات النفط والكهرباء والسدود الواقعة في المنطقة الشمالية باسكان من يوثق بهم من أبناء الشعب العربي على أن لا يتم ذلك على أساس عشائري .
٣. اسكان العوائل التي شهرت السلاح بوجه الحكومة والثورة في المناطق الجنوبية وابعادها عن الاحتكاك بالمناطق الكردية ومناطق الحدود الايرانية والتركية والسورية .
٤. القيام بعملية واسعة النطاق وعلى صعيد المنطقة الشمالية بصورة خاصة غايتها نزع السلاح التام الشامل من أبناء العشائر سواء منها الكردية أم العربية ، وذلك للقضاء على أية محاولة تآمرية قد يقوم بها أحد المغامرين باسناد من القوى العشائرية الرجعية العميلة المتمثلة بالشيوخ الخونة .
٥. إعادة النظر بتوزيع مخافر الحدود والقوات المسلحة في الشمال لمنع أي تسلل عبر الحدود سواء اكان التسلل كرديا أم شيوعيا أم اعجميا .

رابعاً : الرجعية .

تشمل الفصائل التالية :

أ. الاقطاعيين
ب. الرجعية الدينية
ج. البرجوازية المحتكرة

سنوفي الموقف المطلوب منها في باب آخر .

خامساً : جماعات سياسية محترفة وأخرى عميلة للاستعمار عبر طريق محدود المعالم من الممكن ضربهم بحزم وعزلهم سياسيا ، أمثال الجادرجي ، وسياسيي العهد الملكي المندثر ، والوطني التقدمي .

سادساً : الفئات المتمردة والتي من الممكن التعاون معها :
أولاً : جماعة حسين جميل
ثانيا : جماعة الاستقلال
ثالثاً : القوميون المستقلون
رابعاً : مجموعات من المثقفين المستقلين
خامساً : البرجوازية الصغيرة مع الأخذ بنظر الاعتبار تشتتها بين هذه الفئات وبين جماهير الحزب وتشمل (صغار التجار والحرفيين والموظفين الصغار) .
سادساً : قواعد الوطني الديمقراطي التي لم تتلوث بالحزب الشيوعي ولم ترتبط به وان هذه الفئات مستعدة لخدمة الثورة اومعاداتها بناء على موقف الثورة منها .
سابعاً : جماهير الثورة .

وهي جماهير الحزب والمنظمات الشعبية الملتفة حوله من عمال وفلاحين وكسبة ومثقفين وعسكريين وثوريين . وان للصلات الوثيقة بين الحزب وهذه القطاعات قبل الثورة وبعدها يتطلب :
أولاً : قيادتها وتوجيهها حسب متطلبات الثورة في المرحلة الحالية .
ثانياً : توعيتها وتثقيفها بالشعارات المرحلية للحكم ، مثل :
١. دعم وتثبيت الحكم الثوري
٢. الاعتماد على الجماهير ومنظماتها هو الاساس في دعم الحكم
٣. دعم الاخوة العربية الكردية
٤. تصفية الاقطاع واقامة علاقات زراعية اشتراكية
٥. تصفية الاحتكار الاقتصادي (التجاري والصناعي)
٦. التصنيع بواسطة الدولة
وشعار أساسي ورئيسي :

(دعم وتثبيت الحكم باقامة الركائز الأساسية للاشتراكية والاعتماد الكامل على جماهير الشعب وضرب اعدائها) .

وان هذه القوى الطبقية تعتبر بشكل حتمي قاعدة الثورة الاساسية في النضال الثوري في سبيل الاشتراكية والوحدة . وان كل محاولة لاتباع سياسة سطحية اصلاحية تحاول خلق نوع من التوازن بين الطبقات المستغلة وبين هذه الطبقات (باعتبارها قاعدة الحزب) ستؤدي إلى فشل سياسة الحزب وزيادة عزلته . وان الطبقات المستثمرة لايمكن أن تقف بجانب الحزب بل ان وقوفها إلى جانبه يجب أن يدفعه إلى التشكيك بصحة السياسة التي ينتهجها الحزب . ان الزعم بامكان السير بسياسة توازن الطبقات ريثما تقوى قواعد الحزب وتتوسع خرق فاضح لمبادئ الحزب من جهة كما إنه لن يؤدي إلى توسيع صلاته بالجماهير من جهة اخرى .

ان التفاف الجماهير حول الحزب سيأتي عبر الكفاح اليومي في سبيل الاشتراكية وسيكون نتيجة للثورة الاشتراكية الجذرية التي يقودها الحزب ، وبدون هذه الثورة الاشتراكية سيخون الحزب مبادئه من جهة وسيعزل نفسه عن الجماهير من جهة أخرى .

وان التذرع بأي خطر سيوقف النضال ضد الرجعية وسيؤدي بنا إلى خطر أكبر واشد هو خطر المؤامرات الرجعية واساليبها التخريبية في سائر المعالجات .

إن الخطر الحقيقي الجدي الدائم هي الرجعية ومعركتنا معها أولاً وآخراً . فإنها وان كانت تحني راسها للعاصفة الثورية إلا أنها لن تلبث أن تحاول استجماع قواها للارتداد على الثورة من جديد . وهكذا ستدفع السياسة الوسيطة (وهي سياسة انتهازية بالاساس) إلى انعزال الجماهير عن الثورة. ان عزل القوى الطبقية المعادية للثورة الاشتراكية عزلا تاماً ضرورة يفرضها الواقع . وان هذا العزل يجب أن ياخذ شكله العملي الفعّال من جهة أخرى .

ان العزل الواسع القاسي ليس ضرورة لانتزاع السلاح من الرجعية وافقادها امكانيتها للتآمر فحسب بل تفرضها ضرورة وضعها في عزلة تامة عن جماهير الشعب ، لكي تفقد تاثيرها المعنوي والمادي علي الجماهير بصورة نهائية وكاملة .

وأخيراً يمكن ربط المنظمات الشعبية والحزب بجبهة قومية شعبية تعتبر القيادة السياسية للقطر.

التحويل الاشتراكي

ان طبيعة الحكم هو حكم ديمقراطي شعبي في المرحلة القريبة القادمة والذي يعني :

١. انها مرحلة التحول نحو الاشتراكية وذلك بالبدء بتغيير العلاقات الاجتماعية من علاقات اقطاعية أو شبه راسمالية إلى علاقات تهيء لقيام المجتمع الاشتراكي .

٢. انها مرحلة حماية الثورة وذلك بفتح اوسع المجالات أمام الجماهير والمنظمات الشعبية للمشاركة في حماية الثورة والتخطيط لمسيرتها على مختلف الابعاد .

٣. ان الديمقراطية في هذا المجتمع تتمثل في افساح اوسع المجالات أمام الجماهير التي لها مصلحة بالثورة ، مع تحديد مهام الثورة في هذه المرحلة بميثاق (الميثاق الشعبي الديمقراطي) يصار إلى تحقيقه واعداده من قبل المؤتمر القطري على ضوء توصيات المؤتمر العام ، على أن يضيق الخناق ويعزل كل من لايلتزم بهذا الميثاق ، ويعتبر من اعداء الثورة الذين يجب تصفيتهم وعزلهم جماهيريا .

٤. ان التحول الاشتراكي للمجتمع يقتضي تحديد خطط مرحلية واضحة ضمن استراتيجية الحزب والحكم في تكوين النموذج الحضاري لدولة البعث الاشتراكي . ويمكننا تحديد بعض النقاط التالية كخطوة عامة لذلك :

أولاً: في القطاع الزراعي :

أ. تعديل قانون الاصلاح الزراعي بشكل ينسجم مع تفكيرنا الاشتراكي (التعويض ، الحد الأعلى للملكية)

ب. مصادرة اموال واملاك الاقطاعيين الخونة الذين ثبت تآمرهم وعرقلتهم لمسير الثورة .

ج. تسيير الانتاج الزراعي في الأراضي المستولى عليها " حسب تجربة الجزائر " وحسب نفس النظام الانتاجي السائد ، على أن تعتبر الأرض التي يملكها ويديرها الاقطاعي وحدة انتاجية تدار من قبل فلاحي الأرض بواسطة جمعيتهم التعاونية .

د. تطبيق ما جاء في المنهاج المرحلي بخصوص القضايا الزراعية .
ثانيا : في القطاع الصناعي :
١. توسيع القطاع الصناعي العام حسب التنهيج الصناعي للمرحلة .
٢. نظرا لضعف مساهمة القطاع الخاص في الصناعة الوطنية وتخوفه الدائم من الاتجاه الاشتراكي للثورة نقترح :
أ. تشجيع المواطنين على المساهمة في سندات المشاريع الصناعية والانشائية (يحدد الحد الأعلى لقيمة السندات).
ب. اشتراك القطاع العام بنسبة تزيد على النصف (٦٠%) في القطاع الخاص .
ثالثا : في القطاع التجاري

لتخوف البرجوازية المحتكرة الدائم من التحول الاشتراكي للمجتمع وثبوت محاولاتها المعرقلة للثورة لذلك نرى من الضروري الحد من تصرفاتها واستغلالها واحتكارها عن طريق :
أ. تأميم المصارف وشركات التأمين مع مراقبة رؤوس الأموال مراقبة دقيقة .
ب. تحديد حد أعلى لرأس المال الخاص بوضع ضرائب تصاعدية .
ج. تأميم التجارة الخارجية وتنظيم التجارة الداخلية بشكل يمنع الاستغلال ويحمي المستهلكين .
د. توسيع وتطوير مصلحة المبايعات الحكومية ، رفعا للاستغلال وحماية للمستهلكين ريثما يتم التأميم .
هـ. تشجيع التجار والحرفيين الصغار .

في الحزب

ان الحزب هو العمود الفقري للحركة التقدمية العامة ، وللحكم الشعبي الجديد ، لذلك من الضروري تطويره وتوسيعه ليشمل جميع القطاعات الشعبية حسب الخطة التنظيمية والشعبية المقرة من المؤتمر العام للحزب .

علاقة الحزب بالحكم

١. نرى اشراك القيادة القطرية بمجموعها في المجلس الوطني ، على أن تجتمع القيادة القطرية اجتماعات دورية قبل حضورها إلى اجتماعات المجلس لمناقشة الخطوط العامة للقضايا المطروحة . وعلى القيادة توحيد رايها في كل القضايا الرئيسية داخل المجلس .
٢. تقترح اللجنة عدم اشراك أكثر من ثلث القيادة القطرية في مجلس الوزراء .
٣. إذا كفلنا بهذا الارتباط سيطرة قوية من قبل القيادة على الهيئة التشريعية العليا في القطر ، فلا ملانع ابدا من ادخال عناصر فنية أو مستقلة للوزارة ، شرط أن تتحمل كافة مسؤولية القرارات الثورية أثناء تنفيذها . ويتحتم علينا تصفية الجهاز الاداري وتطويره وتطعيمه بالعناصر الثورية النظيفة - بتطبيق خطة مكتب الشؤون العامة - ليكون أداة ثورية سليمة للتطبيق الاشتراكي .
٤. تثبيتا لنظام الثورة الاشتراكي الديمقراطي نؤكد باخذ بنظام اللامركزية في الحكم ، وتشكيل المجالس الشعبية في المحافظات والالوية .. الخ .

٥. توصي اللجنة بخلق الظروف الملائمة من جميع الجوانب للتهيئة لاعلان حكم الحزب .
٦. المجلس الوطني هو شكل لنظام ، ويمكن إجراء تبديلات عليه وادخال صيغة جديدة .
٧. القيادة القطرية تعتبر المكتب السياسي للمجلس الوطني .

السياسة العربية

ان حزبنا الذي قاد منذ عشرات السنين الوحدة العربية الشاملة ذات المحتوى الديمقراطي الاشتراكي الشعبي يتحمل اليوم مسؤوليته المباشرة بتحقيق تلك الدعوة . ولقد ساهم حزبنا مساهمة فعالة واساسية بتحقيق أول وحدة بين قطرين عربيين ، وبالرغم من انتكاس تلك الوحدة وسقوطها فقد كان لها أثر ايجابي عميق على مجرى تطور النضال الوحدوي واصبح شعار الوحدة شعارا جماهيريا واسع الانتشار واصبحت الجماهير تقيم الحركات والقادة من خلال هذا الشعار . وجاء الانفصال الرجعي وحكم قاسم الاسود ليقوما بمحاولة لخنق شعار الوحدة ، وكان أن اختنق الانفصال واختنق قاسم بشعار الوحدة وبايدي اداة الوحدة حزب البعث العربي الاشتراكي وطرح حزبنا شعار الوحدة الثلاثية وقامت المفاوضات واتفق على ميثاق ١٧ نيسان.

إلا أن عبد الناصر واجهزته قد رفضوا التعايش الايجابي مع تجربة جديدة يدعو إليها الحزب وبالرغم من أن ميثاق ١٧ نيسان قد وفر الظروف الموضوعية لهذا التعايش والتفاعل. إلا أن عبد الناصر قد حاول أن يلغي هذه الظروف الغاء عمليا عن طريق قلب ميزان القوى لصالحه في سوريا ولما فشل في ذلك اعلن انسحابه من الوحدة الثلاثية واعلن رفض التعايش مع ثورتي ٨ آذار و ١٤ رمضان واتخذ مواقف عدائية ضدهما وضد الحزب ووصل إلى درجة التآمر .

لقد فرض عبد الناصر على الحزب صراعا عنيفا لاتبرره سوى طبيعة حكم عبد الناصر الفردي، وان الحزب، شعورا منه بالمسؤولية التاريخية الكبرى الملقاة على عاتقه وبالنظر لطابعه الشعبي الاشتراكي ، لابد أن يواجه الظروف الجديدة بمواقف قائمة على الاسس التالية:

١. قطع الطريق نهائيا أمام أي محاولة تسلطية يبذلها عبد الناصر بلا تردد وبلا هوادة وفي نفس الوقت محاولة حصر حدود المعركة بشكل لاينعكس اذاها على القضية العربية الكبرى في هذه الظروف الدولية الحرجة ، وبصورة خاصة يواجه الشعب العربي في هذه المرحلة مؤامرة تحويل مجرى نهر الاردن .
٢. متابعة الحزب في تقوية مواقعه في صفوف الجماهير وتنظيمها والعمل على بناء تجربة ثورية جديدة . وبقدر نجاح الحزب في هذه المهمة يزداد التفاف الجماهير حول الحزب .
٣. ان منطلقات الحزب الوحدوية الصحيحة تدعوه إلى متابعة النضال الوحدوي وتحقيق خطوة وحدوية بين سوريا والعراق تؤمن مكانة الحكم وتقوية مواقعه ، وتكفل في الوقت نفسه ظروفا أكثر ملاءمة لبناء التجربة الثورية الجديدة التي تطمح إليها الجماهير ويدعو إليها الحزب . وعلينا أن لانحمل شعبنا الالام عشرات من السنين الأخرى ، وان نمضي بتهيئة الظروف باستمرار انطلاق الثورة وتخطي العقبات التي يضعها نظام عبد الناصر في طريقها .

ان طريق تخطي تلك العقبات هو :

أ. ان الانحرافات التي وقع فيها نظام عبد الناصر نابعة من عدم ايمان هذا النظام بالشعب وثقته بدوره لذلك ليس اقدر من حركتنا على فضح هذا النظام وتعريته بشكل موضوعي .

ب. ان فضح عبد الناصر فكريا وتبيان انحرافاته في وقت يستلم فيه الحزب الحكم في قطرين عربيين لم تعد كافية ، وان تجربة اشتراكية جديدة يقوم بها البعث تتجاوز كل ابعاد تجربة عبد الناصر واقامة وحدة تتخطى كل اخطاء الوحدة التي قامت مع عبد الناصر هي السبيل العملي الذي يبين جوانب السلبية في اشتراكيته والانحرافات في دعوته للوحدة .

د. ان حزبنا قد بقي منعزلا عن الأحزاب اليسارية في العالم وعن الاوساط الدولية التقدمية وهذا ما فسح المجال أمام عبد الناصر ليكون المثل التقدمي الوحيد للبلاد العربية وانطلاقة شعبها في هذه المجالات . ان خروج شعبنا من هذا الانعزال واتصاله المباشر مع تلك الحركات والاوساط سيهئ للحزب فرصا يفيد منها في كسب عدد أكبر من هذه الحركات للقضايا العربية وينتزع زمام المبادرة في هذه الاوساط من يد عبد الناصر .

هـ. الاهتمام بالتنظيم الحزبي في القطر المصري وبذل كل الجهود لإقامة نواة سليمة للحزب.

توصيات في الوضع العربي

١. ان عملية التهيئة للوحدة بين العراق وسورية ضرورية وذلك لانجاح هذه التجربة الجديدة والقضاء على كل التاثيرات السلبية مقدما وهذا يتطلب توضيحا للحركات الثورية العربية الأخرى وتوضيحا فكريا لكل الملابسات بالنسبة (لسياسة المحاور) .

٢. ان توحيد التنظيم الحزبي بعد الوحدة ودمجها في وحدة تنظيم واحدة يخلق الأداة المركزية على أعلى مستوى مما يسهل على الحزب اعداد وتنفيذ كل الخطوات اللازمة. وإذا تعذر ذلك فيجب أن يحصل اجتماع مشترك في كل شهر بين المجلسين أو القيادتين .

٣. المباشرة باقامة (جبهة تحرير فلسطين) تعتمد بالدرجة الاولى على عرب فلسطين، يهئ الحزب ميثاق هذه الجبهة ويكون الحزبيون الفلسطينيون نواتها وتقدم حكومتا العراق وسورية كل الامكانيات المادية لهذه الجبهة .

٤. ان الارتباط بين قضية فلسطين ووضع الاردن يجب أن يوضع ويدرس بصورة موضوعية، وذلك ان أي خطة جديدة لتحرير فلسطين يجب أن يسبقها خطة لجعل الاردن أداة ايجابية في خطة التحرر . ان النظام القائم في الاردن والامكانيات المعطلة في الضفة الشرقية هما من العوامل الأساسية في قضية فلسطين ، وان المعركة التي يخوضها شعبنا في الاردن ضد النظام الملكي هي معركة العرب الأولى في حربهم لتحرير فلسطين . وان الاردن هي الخط الأول الذي يجب على العرب اجتيازه في طريقهم إلى فلسطين . ولابد هنا من الإشارة إلى الدور الايجابي الذي يمكن أن تلعبه جبهة تحرير فلسطين لمعركة الاردن .

٥. يدعو الحزب الدول العربية المتحررة بوضع مخطط شامل مدروس لتحرير فلسطين .

٦. نقترح تشكيل تنظيم فلسطيني قومي موحد (مكتب حزبي قومي) بين صفوف عرب فلسطين .

٧. تنمية وخلق منظمات شعبية فلسطينية في مستوى قطر العراق وسوريا (على الأقل) كبداية لجبهة تحرير فلسطين .
٨. أن يعمل الحزب على زيادة الروابط وتوثيق العلاقات بين الحزب والحركات الشعبية في الوطن العربي مع اسنادها ماديا ومعنويا كالاتحاد الوطني للقوى الشعبية في المغرب ، ومؤتمر عمال عدن وحزب الشعب الاشتراكي ، حزب جبهة التحرير الجزائري ، والاتحادات الطلابية والمهنية والنقابية الأخرى داخل الوطن وخارجه .
٩. أن يعمل الحزب على تقوية منظماته في امارات الخليج العربي وتحقيق ارتباط متين معها ودعمها ماديا للوقوف بوجه الهجرة الايرانية لتلك المنطقة ، مع التأكيد على فروع الحزب الأخرى .

في السياسة الدولية

ان العزلة التي يعيشها الحكم لحد الآن لعدم تمكنه من تحقيق علاقات دولية متينة تنسجم ومصالحه مع دول العالم : المعسكر الشرقي – المعسكر الغربي – دول الحياد .
لذلك ترى اللجنة السياسية أن تطرح إلى المؤتمر ما يلي :
١. محاربة الاستعمار العالمي ومساندة الحركات التحررية في العالم .
٢. التقرب إلى المعسكر الشرقي ، وتخطي كل العقبات لذلك .
٣. العمل من أجل السلام في العالم عن طريق انتهاج الحياد الايجابي وعدم الانحياز .
٤. التأكيد على مساندة الحركات التحررية في افريقيا والعمل على بلورة الوحدة الافريقية على ألا تكون على حساب الوحدة العربية .
٥. إعادة النظر في الجهاز الدبلوماسي الخارجي (سفارة وملحقية عسكرية وثقافية) واجراء تطهير جذري بابعاد العناصر الرجعية والمعادية للثورة من صفوفه واشغال الوظائف في هذا المجال من قبل العناصر الطيبة .
٦. تقوية أجهزة اعلامنا في الداخل والخارج ووجوب الاستفادة من المؤتمرات السياسية والنشاطات الاجتماعية الداخلية والعربية والدولية لابراز تقدمية الحكم وتثبيت معاداته للاستعمار .
ويمكن الاعتماد بذلك على المنظمات الشعبية في الداخل ، والمنظمات الحزبية والشعبية في داخل الوطن العربي ، والوفود والمنظمات الطلابية والسفارات خارج الوطن العربي .

مشروع احياء وادي نهر الفرات في العراق وسوريا

لأهمية موضوع مياه الفرات وتنظيم استثمارها في القطرين اقر مجلس الوزراء في ٢٩/نيسان / ١٩٦٣ مقترحات وضعتها وزارة التخطيط لمناقشتها مع سوريا وتركيا . واوعز المجلس إلى وزير التخطيط لتلبية الدعوة الموجهة له لزيارة سوريا والتباحث مع المعنيين في مجال التعاون بين أجهزة التخطيط في البلدين . واقر المجلس مشروع اتفاقية من العراق لتنظيم استثمار مياه الفرات بين العراق وسوريا وهي انضاج للمقترحات التي ناقشها واقرها المجلس في جلسة

٢٩/ نيسان / ١٩٦٣[١] . ووصل وزير التخطيط إلى دمشق لهذا الغرض يوم ٣/ تموز / ١٩٦٣ إلا أن الوفد لم يتوصل إلى نتيجة .

وفي مستهل شهر ايلول وصلت إلى دمشق وفود زراعية لمواصلة تنظيم التعاون في مجالات الغابات والتشجير والاستفادة من خبراء القطرين . وزار دمشق وزير الاصلاح الزراعي العراقي في ١٦/ ايلول / ١٩٦٣ وبحث مع المسؤولين السوريين موضوع استثمار نهر الفرات [٢] ، ووضع اتفاقية ومقترحات لإقامة مشروع موحد لاحياء وادي نهر الفرات في العراق وسوريا كان مجلس الوزراء قد اقره في تشرين الأول من عام ١٩٦٣ ... وقد أعدت المقترحات بعد دراسة الملفات الخاصة بمشروع الفرات في العراق وسوريا ، وفيما يأتي نص تفاصيل المشروع الموحد :-

١. المقصود بمشروع احياء وادي الفرات :

أ. اعتبار المنطقة المحيطة بنهر الفرات في القطر السوري والمنطقة المحيطة به في القطر العراقي، التي ستستفيد من مشروع تخزين المياه في سد عنه ومشروع الفرات الأعلى، منطقة انمائية واحدة .

ب. احياء تلك المنطقة شبه الصحراوية من جميع نواحيها (الزراعة ـ تربية المواشي ، الاسكان ، (خصوصا تحضير البدو المجاورين) ، (المواصلات ، الخدمات الاجتماعية،... الخ) بواسطة مشروع موحد تنفذه هيئة عليا واحدة سورية – عراقية، "ذات صفة اعتبارية " ، وترصد له ميزانية خاصة يشترك فيها سوريا والعراق كل بنسبة استفادته من المشروع .

٢. أهمية المشروع :

أ. سياسيا وقوميا : من الضروري تضييق الفاصل الطبيعي الجغرافي الذي يفصل سوريا والعراق من الناحية السكانية وناحية المواصلات والممتد من أسفل الجزيرة العراقية والسورية إلى الحدود السورية – العراقية – الاردنية والمعروف بالبادية الشمالية في العراق وبادية الشام في سوريا . ويشكل مشروع احياء وادي الفرات السبيل الاقتصادي- الديمغرافي الوحيد لازالة ذلك الفاصل ، وتوحيد القطرين بشكل فعال أكثر بتأمين الاستمرار السكاني والمواصلات ، كما يساعد على توطين البدو واستيعابهم في المجتمع العربي الجديد بصورة موحده في سوريا والعراق .

ب. اقتصاديا : الجانب الاقتصادي " والجانب الفني أيضا " مدروس في كلا القطرين السوري والعراقي، وهناك مشروعان منفصلان لري وادي الفرات في سوريا وفي العراق ، ولذلك لالزوم لاثبات هذه النقطة هنا. اما توحيد المشروع فهو حتما سيوفر من كلفة المشروعين المنفصلين .

تقرير وزير التخطيط الذي زار سوريا والفنيين المرافقين له في شهر تموز :-

" ان كلفة المشروع هي أقل كلفة بعشرين مليون دينار عن كلفة مشروعي الري المنفصلين الموجودين حاليا في كل من سوريا والعراق ، وقسم من هذا الوفر الكبير يجب أن يستثمر في ربط

---

[١] مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهري نيسان وحزيران ، المجلد العاشر .

[٢] المصدر نفسه ، قرارات شهر ايلول ، المجلد الحادي عشر .

سوريا والعراق بطرق مواصلات من النوعية العالية ، وقسم آخر في احياء المنطقة اجتماعيا وتحضير البدو .

٣. هناك سببان مهمان للإسراع في اقرار هذا المشروع على المستوى السياسي حتى يصار بعدها إلى تشكيل الهيئة العليا التي ستتولى تصميم وتنفيذ المشروع هما :

أ. ان سوريا قد دخلت في مفاوضات لعقد قرض مع المانيا الاتحادية لتمويل مشروعها المنفصل . والمعلوم ان المانيا تماطل سوريا في هذا الموضوع لأجل التاكد من استقرار الاوضاع في سوريا " سياسيا واقتصاديا " . ولذلك فإن دخول العراق في هذا المشروع الموحد سيساعد سوريا بشكل اساس على الحصول على القرض لتمويل حصتها من المشروع الموحد . ويجب أن تحاط المانيا علما بذلك باقرب وقت ممكن ، وقبل أن تسرع وترفض رسميا اعطاء القرض لسوريا وهذا ليس بمستبعد .

ب. ان سوريا قد بدات الدراسات لوضع التصاميم الاولية لمشروعها المنفصل وكذلك العراق. لذلك يجب الإسراع في البت بالموضوع بسرعة حتى يصار إلى إجراء الدراسات للمشروع الموحد ، بدلا من تبذير الأموال على دراسةالمشروعين المنفصلين . والمعلوم أن وفدا سوريا من هيئة مشروع الفرات السوري ستأتي إلى العراق في تشرين الأول لمعرفة احتياجات منطقة الفرات الأسفل في العراق إلى الري . فالافضل البت بالموضوع سياسيا قبل ذلك الوقت حتى يستطيع الفنيون دراسة الأمور الفنية في ضوء ذلك القرار(١).

الوحدة العسكرية بين العراق وسوريا

بعد انسحاب مصر رسميا من ميثاق الوحدة الثلاثية ابدى القطران رغبتهما في توسيع التعاون في جميع المجالات وتبادل الزيارات الرسمية والشعبية بينهما. فقد تلقى صلاح الدين البيطار رئيس وزراء سوريا رسالة يوم ٣/ تموز / ١٩٦٣ من أحمد حسن البكر رئيس الوزراء تؤكد هذه الرغبة .

ووصل إلى بغداد يوم ٦/ آب / ١٩٦٣ وفد رسمي كبير برئاسة البيطار ، واوضح بيان صحفي لوزير الاعلام السوري الذي رافق الوفد أن الزيارة جاءت لدراسة الاوضاع التي نجمت عن نقض ميثاق ١٧ نيسان .. وقال البيطار في تصريح آخر " ان حالة جديدة قد نشأت باعلان مصر عدم استمرارها البقاء ضمن ميثاق الوحدة الثلاثية (٢). وصدر بيان مشترك في نهاية الزيارة اكد فيه العلاقات الاخوية التي تربط القطرين والموقف الناجم عن الازمة التي اصابت الميثاق وما يترتب عن ذلك من اضرار جسيمة على القضية القومية . واكد العمل على ايقاف تدهور الموقف العربي الناجم عن هذه الازمة (٣).

---

(١) د . ك . و . . ملف وزارة الاصلاح الزراعي رقم ١٤٩ ، و٨، ص ٣٤٣٠ .

(٢) الجماهير ، ١٦٦، ٧ آب ١٩٦٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ١٦٩، ١٠/ آب/ ١٩٦٣.

وفي إطار التنسيق والتعاون بين القطرين زار بغداد يوم ٨/ آب /١٩٦٣ وفد برئاسة السيد شبلي العيسمي والعميد اركان حرب غسان محمد رشاد حداد والرائد موسى الزغبي عضوي المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا لتدارس الخطوات الوحدوية التي اتفق القطران على البدء بها على اساس اتفاقية ١٧ / نيسان .

وتأكيدا لموقف العراق من العمل الوحدوي ومحاولة لتصحيح الاوضاع ، اوضح رئيس مجلس الوزراء ان أي تصدع في العلاقات بين الثورات العربية وان أية محاولة للحيلولة دون تمازجها يؤدي حتما إلى استنفار قوى الاعداء وإلى التامر والدس والتخريب ، وقال اننا نقوم باخلاص لفسح المجال لالتقاء هذه الثورات لأن سبيل هذا اللقاء هو الوحدة العربية الكاملة ، ولقد كان ميثاق ١٧ نيسان نصرا عظيما لشعبنا العربي [١] . وقرر مجلس الوزراء في جلسة استثنائية استنفار جميع القوات المسلحة العراقية بامرة المجلس الوطني لقيادة الثورة السوري[٢]. وفي محاولة لتقريب وجهات النظر بين الاقطار الثلاثة زار القاهرة في ٢١/ آب/١٩٦٣ عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية بناء على دعوة الرئيس جمال عبد الناصر. وكان الاهتمام بالزيارة استثنائيا إذ أن أجهزة الاعلام والصحافة افردت مساحات واسعة لهذه الزيارة . وقامت محطات الاذاعة والتلفزيون بنقل وصول الوفد نقلا مباشرا على الهواء . وصدر بيان في ختام الزيارة لم يتطرق بأي شكل من الاشكال إلى ميثاق ١٧ نيسان بل اشار إلى أن المباحثات تناولت الموقف العربي الراهن والعلاقات بين القطرين وكانت وجهات النظر تتفق على ضرورة وقف التدهور في الموقف العربي . وأكد الجانبان ايمانهما بوحدة النضال العربي ضد السيطرة الاستعمارية والرجعية [٣]. إلا أن وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية المرافق للعراق قال " ان الزيارة بددت الغيوم التي اكتنفت العلاقات بين القاهرة وبغداد ودمشق " .

ثم زار عبد السلام عارف دمشق يوم ٢٦/ آب / ١٩٦٣ بعد القاهرة وقال في تصريح عند وصوله " انني ابشر بقيام الجمهورية العربية المتحدة وان ثورة يوليو وثورة رمضان وثورة آذار هي ثورة واحدة ثورة عربية اشتراكية .. وان ثورة العرب كلها ثورة واحدة .." وقال أيضا " اننا متأكدون ان القيادات الثورية ستلتقي عما قريب وسيلتقي العرب جميعا وستقوم دولة الوحدة "[٤] .. وفي ختام الزيارة التي استمرت اسبوعا صدر بيان مشترك اكد فيه الجانبان المضامين التي احتواها بيان القاهرة وهي ضرورة وقف تدهور الموقف العربي والعمل على تصفية الاجواء وتهيئة الظروف الجديدة المناسبة لتحقيق الوحدة العربية ، ووقف الحملات الاعلامية بين الاقطار الثلاثة ، وأكدا تآزرهما لترجيح كفة العوامل الايجابية التي استخلصت من هذه المحادثات وذلك تبعا لما يهدد الأمة العربية من اخطار جسام وفي طليعتها " إسرائيل " التي ازدادت تحرشاتها ضد المواقع السورية في

---

(١) الجماهير ، ١٧٥ ، ١٦ آب ١٩٦٣

(٢) مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهر آب ، المجلد الحادي عشر .

(٣) الجماهير ، ١٨٦ في ٢٧/ آب /١٩٦٣.

(٤) المصدر نفسه .

الجبهة الغربية والجنوبية ومساندة الاستعمار لها ودرس الوفدان الاعتداءات (اليهودية) والضغط الذي مارسته الصهيونية العالمية مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن لتنحاز إلى جانب الادعاءات "الإسرائيلية"، فقدرا للاتحاد السوفيتي موقفه الموضوعي المخلص لنصرة الحق والسلم من هذه الاعتداءات المتكررة واستعرض الجانبان العلاقات الثقافية والعسكرية المشتركة فاكدا على ضرورة تنفيذ الاتفاقية الثقافية المعقودة بينهما ، واتفقا على تشكيل لجان عسكرية لدفع عملية التعاون العسكري الدفاعي إلى الامام . ثم تدارس الجانبان وضع البلدين الاقتصادي في ضوء العلاقات الاقتصادية وخطط التنمية وسياسة التصنيع فيهما والتبادل التجاري بينهما ومع دول العالم ، ولما بين البلدين من روابط طبيعية متأصلة ورغبة في تنظيم العلاقات الاقتصادية بينهما بشكل يحقق اوفر الشروط لازدهار اقتصادهما وتنمية ثرواتهما وتامين رفاهية شعبيهما واتفق الجانبان على قيام وحدة اقتصادية كاملة بينهما وعلى تحقيقها بصورة تدريجية على وجه السرعة بما يكفل انتقال البلدين من الوضع الاقتصادي الراهن إلى الوضع الوحدوي المقبل . وتنفيذا لذلك اتفقا على تأليف مجلس اقتصادي مشترك للوحدة الاقتصادية من ممثلي الحكومتين لاتخاذ الخطوات التي يتطلبها السير في طريق انجاز الوحدة الاقتصادية المفتوحة للاقطار العربية الأخرى [1].. وبعد عودة الوفد قرر مجلس الوزراء في ٥/ ايلول / ١٩٦٣ وفي جلسة استثنائية برئاسة رئيس الجمهورية عرض فيها مادار في القاهرة ودمشق في المحادثات أثناء زيارة الوفد والذي صدر بموجبها البيانان المشتركان .. وبعد مناقشة المجلس لهما صادق على ماجاء فيها . واثنى المجلس على جهد الوفد والنتائج الطيبة التي بذلها [2] .. ومع أن أجهزة الاعلام والصحافة قد ابدت تفاؤلات كبيرة بزيارة الوفد إلى القاهرة إلا أن الأحداث اللاحقة أكدت أن الزيارة لم تسفر عن نتائج ملموسة تتعلق باعادة النظر بالقرار الذي اتخذه الرئيس جمال عبد الناصر بالانسحاب من ميثاق ١٧ نيسان .. لذلك اقتصرت اللقاءات على القطرين العراق وسوريا وتوسعت اللقاءات باتجاه شكل من اشكال الوحدة بين القطرين .. فكان قيام الوحدة العسكرية التي اعلن عن تشكيلها في ٨ تشرين الأول /١٩٦٣ وجاء في البيان الذي اعلنه رئيسا سوريا والعراق من محطات الاذاعة والتلفزيون .. ما يأتي نصه :-

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أبناء الشعب العربي العظيم

أيها المواطنون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد ناضل هذا الشعب من أجل الوحدة وقدم في سبيلها الشهداء .. وكانت امل الجماهير الشعبية في بناء حياة سعيدة في ظل مجتمع ثوري تقدمي .. وما قامت الثورة في بلادنا وفي شتى أنحاء الوطن العربي إلا لتحقيق هذا الهدف الثوري العظيم .

---

[1] الجماهير ، ١٩٣، ٣/ ايلول / ١٩٦٣ .

[2] مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرار استثنائي في ٥/ ايلول /١٩٦٣ ، المجلد الحادي عشر .

ان الظروف التي جابهتها الحركة الثورية العربية الظافرة والاخطار التي تحيق بها ، خطر الاستعمار وخطر (إسرائيل) وخاصة محاولاتها الاجرامية لتحويل مجرى نهر الاردن، وخطر الرجعية، تحتم علينا نحن الثوار العرب أن نوحد صفوفنا ونمتن جبهتنا لترتفع عاليا راية الثورة العربية ولتندحر قوى الاستعمار والرجعية والصهيونية الباغية ..

أيها الاخوة .. لقد كان هدف إقامة الوحدة العسكرية بين الاقطار الشقيقة الثلاثة مصر وسورية والعراق هدفا طالما سعينا إليه لبناء حجر زاوية في صرح الوحدة ، واليوم وجدنا ان الوقت قد حان لاتمام هذه الوحدة فبعثنا إلى مصر العزيزه بوفد برئاسة الاخ وزير الشؤون البلدية والقروية ليتباحث مع الاشقاء في القاهرة حول مساهمتهم في إقامة هذه الوحدة، ولكن الاشقاء في الجمهورية العربية المتحدة اوضحوا أن ظروفا خاصا بهم لاتسمح لهم الآن بالمساهمة فيها ولكنهم ايدوها وباركوها .. فقررنا أن نبدأ باقامتها بين القطرين الشقيقين العراق وسوريا وهي مفتوحه للشقيقة الجمهورية العربية المتحدة والاقطار العربية المتحررة .

أيها الاخوة .. ان هذا النصر لهوثمرة من ثمرات النضال الثوري العظيم الذي مات في مسيرته الرجال الابطال من أمثال المالكي ، وناظم ، ورفعت وشهداء رمضان وآذار ويوليو وثورتي الجزائر واليمن واننا ليحق لنا أن نفخر به ونعتز .. لقد قرر مجلس الوزراء إقامة الوحدة العسكرية بين سوريا والعراق وصادق عليها المجلس الوطني لقيادة الثورة . وانني باسمكم واسم شهداء الثورة العربية وباسم الملايين من أبناء العروبة ازف اليكم هذه البشرى السعيدة واسأل الله أن تكون الوحدة العسكرية بين العراق وسوريا حجرا قويا صلدا في البناء العربي العظيم ، بناء الوحدة والحرية والاشتراكية ... وإذ اتلو عليكم ميثاق الوحدة العسكرية هذا ادعو الباري عز وجل أن يوفقنا معشر العرب لتوسيع هذه الوحده لتشمل كل العرب في جميع دنيا العرب ، أي الوحدة العربية الشاملة والله المعين .. وفيما يأتي :-

نص ميثاق الوحدة العسكرية

لما كانت الوحدة العربية هدفا سياسيا من أهداف ثورتي الرابع عشر من رمضان والثامن من آذار ولما كانت وحدة المنطلق والمشيئة والمصير بين الثورتين التي جعلت منهما في الحقيقة ثورة واحدة قومية عربية اشتراكية شعبية تلقى عليها مسؤولية المبادرة في اتخاذ الخطوات العملية لارساء قواعد الوحدة المنشودة .. وبما أن التهديدات الاستعمارية والصهيونية آخذة بالازدياد نتيجة لاندحار الرجعية العربية وانتصار الاتجاه الثوري الشعبي في كل من سوريا والعراق .. وبما ان ثورتي ١٤ رمضان و٨ آذار مسؤولتان ليس فقط عن المكتسبات الثورية في كل من القطرين بل ان هويتهما الوحدوية التحررية تفرض عليهما أيضا الدفاع عن كافة أجزاء الوطن العربي بوجه الاخطار المحيطة به ، ولما كانت وحدة الجيش حلقة هامة في طريق الوحدة الكاملة ، وبناء على ما ورد في البيان المشترك الصادر في دمشق عن وفدي الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية في ٢/ ايلول / ١٩٦٣ وبناء على الاتصالات التي جرت في دمشق وبغداد ونتيجه للزيارة التي قام بها الوفد العسكري العراقي برئاسة وزير الدفاع إلى دمشق بتاريخ ٨ /ايلول /١٩٦٣ فقد تم الاتفاق على ما يأتي :-

أولا : اعلان الوحدة العسكرية بين القطرين العراقي والسوري وتشمل كافة القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية ..
ثانيا : تشكيل مجلس دفاع أعلى مؤلف من القائد العام للجيش الموحد وثلاثة أعضاء من كل قطر يعينهم المجلس الوطني لقيادة الثورة ..
ثالثا : تعيين الفريق الركن صالح مهدي عماش وزير الدفاع العراقي قائدا عاما للقوات المسلحة ..
رابعا : تكون دمشق مقرا للقيادة العامة .

والمجلسان الوطنيان لقيادة الثورة في العراق وسوريا إذ يعلنان إلى الشعب العربي قيام الوحدة العسكرية بين القطرين يدعوان الدول العربية الشقيقة الأخرى للانضمام إليها ويؤكدان تصميمهما على العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة مبتدئة بالاقطار العربية المتحررة والسلام عليكم[1].

وفي جلسة يوم ٨/ تشرين الأول / ١٩٦٣ وافق مجلس الوزراء على ميثاق الوحدة العسكرية بين الجمهوريه العراقية والجمهورية العربية السورية واوصى برفعه إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة للمصادقة عليها وتشريعه .

ووصف رئيس مجلس الوزراء اعلان الوحدة العسكرية بين القطرين وانفتاح هذه الوحدة على الاقطار العربية الأخرى بأنه جاء تعبيرا عن ارادة الشعب العربي في العراق وسوريا وبقية أجزاء الوطن العربي وتلاحم الثورتيين العربيتين ووقوفهما صفا واحدا ضد الرجعية والاستعمار والشعوبية.

باشر الفريق الركن صالح مهدي عماش وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة العربية الموحدة مهام عمله وزيرا لدفاع الوحدة العسكرية بموجب الميثاق واعلن عن تشكيل مجلس الدفاع الأعلى الذي تقرر أن تكون دمشق مقرا له .

وزار دمشق يوم ٢٠ / تشرين الأول / ١٩٦٣ أحمد حسن البكر رئيس الوزراء على رأس وفد للبحث في تنفيذ ميثاق الوحدة العسكرية .. وقال في تصريح صحفي ان الوحدة العسكرية سيتبعها تحقيق وحده اقتصادية ثم وحده ثقافية وسياسية .

وزار بغداد للغرض نفسه وفد عسكري يمثل مختلف صنوف القوات المسلحة السورية لبحث التفصيلات الخاصة بالوحدة العسكرية وانجز المهمة التي جاء من اجلها .

وايمانا من حزب البعث العربي الاشتراكي بأن ثورتي ١٤ رمضان و ٨ آذار تكونان ثورة قومية واحدة عربية اشتراكية شعبية .. وانطلاقا من ان الوحدة العسكرية بين القطرين السوري والعراقي هي خطوة مهمة في طريق الوحدة الكاملة بينهما .. فقد حيا المؤتمر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد بعد يوم واحد من اعلان الوحدة العسكرية هذا الحدث العظيم وعده انتصارا للثورة في مسيرتها لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية .. ودعا بيان الحزب الشعب العربي لمتابعة النضال في سبيل تدعيم ثورته الشاملة ذات المحتوى الشعبي الديمقراطي تحت شعار القيادة الجماعية والتنظيم الثوري. وحيا المؤتمر القومي السادس المجلسين

---

[1] الجماهير ، ٢٢٩ ، ٩ تشرين الأول ١٩٦٣ .

الوطنيين لقيادة الثورة في العراق وسوريا على هذه الخطوة التاريخية الجبارة التي ستكون حدثا حاسما في نضال الشعب العربي [1] .

الوحدة الاقتصادية بين العراق وسوريا

تنفيذا للبيان الرسمي المشترك الذي صدر في كل من دمشق وبغداد عقب زيارة الوفد العراقي لدمشق للفترة من ٢٦/ آب ولغاية ٢/ ايلول / ١٩٦٣ لتشكيل مجلس اقتصادي مشترك يهيئ لقيام وحدة اقتصادية بين القطرين .. فقد اعلن في بغداد ودمشق أن وفودا اقتصادية قد شكلت في القطرين وستتبادل الزيارات للبحث بتنفيذ الإجراءات الخاصة بقيام الوحدة الاقتصادية . واعلن في دمشق أن وفدا رسميا من وزراء التخطيط والاقتصاد والصناعة والزراعة والمالية وحاكم المصرف السوري المركزي قد شكل لمباحثات الوحدة الاقتصادية وقال رئيس الوفد ان الجانب السوري انجز الدراسات والمواضيع التي سيبحثها مع الجانب العراقي تمهيدا لاعلان الوحدة الاقتصادية . وفي بغداد قرر مجلس الوزراء تشكيل وفد عراقي للتشاور مع سوريا ووضع الصيغة النهائية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية ضم وزراء المواصلات والاصلاح الزراعي والاقتصاد والمالية والزراعة ومحافظ البنك المركزي . وعقد الوفد اجتماعا خاصا له يوم ٣٠ / تشرين الأول / ١٩٦٣ ، استعرض فيه رئيس الوفد (وزير المواصلات) هدف المباحثات التي ستقرر شكل الوحدة الاقتصادية الاتحادية بين القطرين والمواضيع التي سيتم بحثها مع الوفد السوري .

وفي سوريا تدارس مجلس الوزراء في جلسة خاصة رأسها اللواء اركان حرب محمد أمين الحافظ رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة مساء يوم ٣١ / تشرين الأول / ١٩٦٣ مهمة الوفد السوري إلى محادثات الوحدة الاقتصادية في بغداد . وفي اليوم التالي وصل الوفد السوري إلى بغداد، واكد رئيس الوفد غسان حداد وزير التخطيط تصميم القطرين على قيام وحدة اتحادية بينهما كنواة لوحدة عربية شاملة وأصبح من الضروري المباشرة بارساء قواعد الوحدة الاقتصادية . وفي المشاورات التي بدأت تم تشكيل سبع لجان فرعية باشراف الوزراء الاختصاصيين هي لجان التخطيط والصناعة والشؤون التجارية والمالية ، والشؤون الزراعية، وشؤون المواصلات والعمل .

وانسجاما مع خطوات الوحدة الاقتصادية اتخذ مجلس الوزراء في العراق في ٦/ تشرين الثاني / ١٩٦٣ قرارا بتعديل اتفاقية التعاون الاقتصادي بين العراق وسوريا الموقع عليها في ٣ / تشرين الثاني / ١٩٦١ وبموجب التعديل تم تسهيل وتنظيم المدفوعات الجارية بينهما في فترة الانتقال نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة [2] . وكان وفدان، عراقي برئاسة وزير المالية وسوري برئاسة وزير الاقتصاد ، قد وقعا صيغة التعديل الجديد للاتفاقية بما يتوافق والمشاريع الوحدوية التي يحاول القطران اقامتها .

---

(1) نضال البعث ، ص٤ ، ص١٥٧ .

(2) مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهر تشرين الثاني ، المجلد الحادي عشر

وفي ٦/ تشرين الثاني /١٩٦٣ التحق وفد وزاري سوري آخر بوفد الوحدة الاقتصادية بين القطرين وضم كلا من السادة أحمد أبو صالح وزير المواصلات وشبلي العيسمي وزير الاصلاح الزراعي ومنصور الاطرش وزير العمل والشؤون الاجتماعية ..

وفي اليوم نفسه غادر العميد اركان حرب غسان حداد من الجانب السوري في مباحثات الوحدة الاقتصادية وقال في تصريح لوكالة الانباء العراقية ان لقاء الوفدين كان لقاء اخويا وان المحادثات حققت كل النجاح ولم تصادفنا أية صعوبة كما ان اللجان الفرعية المنبثقة عن المباحثات قد انجزت مهمتها وقد تم الاتفاق على الخطوط العريضة للامور التي دار البحث حولها .. وقال: سيقوم وفد عراقي في الأيام القليلة المقبلة لانجاز الوحدة الاقتصادية ..

وردا على سؤال يتعلق بالوحدة الدستورية قال رئيس الوفد: إنه مما لاشك فيه بأن الوحدة العسكرية كانت الخطوة الأولى والخطوة الاقتصادية هي الثانية ، وستدور قريبا مباحثات حول الوحدة الثقافية وقريبا ان شاء الله ستتحقق الوحدة الاتحادية الدستورية والتي نأمل أن تكون نواة للوحدة العربية الشاملة التي تجمع العرب من محيطهم إلى خليجهم .

ثم غادر بقية اعضاء الوفد بعد أن انهت اللجان اعمالها [١].

وفي سوريا عقد المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء اجتماعا مشتركا يوم ١٠ / تشرين الثاني / ١٩٦٣ مع المجلس الأعلى للتخطيط تم فيه تدارس مشروع الوحدة الاقتصادية بين العراق وسوريا في ضوء التقرير الذي قدمه الوفد الاقتصادي السوري بعد عودته من بغداد .. ونوقشت الاسس التي ستقوم عليها الوحدة الاقتصادية والتي كان من المؤمل انجازها عند وصول وفد عراقي يوم ١٥ / تشرين الثاني / ١٩٦٣ .. واتخذ الاجتماع قرارا بتشكيل لجنة وزارية لاستكمال الدراسات الفنية .

وفي العراق عقد مجلس الوزراء في اليوم نفسه اجتماعا ناقش فيه المشروع واتخذ قرارا بالموافقة عليه بعد إجراء بعض التعديلات الفنية عليه . إلا أن هذا المشروع لم يشهد له الظهور بسبب انقلاب ١٨ / تشرين الثاني / ١٩٦٣ .

تعديل وزاري

صدر مرسوم جمهوري في ٢١ آب بقبول استقالة شكري صالح زكي ، وتعيين الدكتور محمود الحمصي ، وزيرا للتجارة بدلا عنه [٢].

وفي ٧/ تشرين الأول / ١٩٦٣ صدر مرسوم جمهوري بتغيير بعض الحقائب الوزارية اثر استقالة ناجي طالب وزير الصناعة ورجب عبد المجيد وزير الاسكان والدكتور محمد جواد العبوسي وزير المالية فاسندت الوزارات المذكورة الى عدد من الوزراء السابقين ودخل الوزارة وزراء جدد وفق الآتي ..

---

[١] جريدة الجماهير ، ٢٥٨ ، ٧ تشرين الثاني ١٩٦٣

[٢] الجماهير ، ١٨١ ، ٢٢ آب ١٩٦٣.

١. حميد خلخال وزيرا للاسكان بدلا من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .
٢. مهدي الدولعي وزيرا للدولة لشؤون الاوقاف بدلا من وزارة العدل .
٣. كامل الخطيب وزيرا للعدل / دخل الوزارة للمرة الأولى .
٤. حمدي عبد المجيد وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية / دخل الوزارة للمرة الأولى.
٥. سلمان عبد الرزاق الاسود وزيرا للمالية / دخل الوزارة للمرة الأولى .
٦. عبد الستار عبد اللطيف وزير المواصلات اسندت له وزارة الصناعة وكالة اضافة إلى وزارته .
٧. محمد عمار الراوي وزيرا للزراعة .

كما تم استبدال اسم وزارة البلديات إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية وتغيير اسم وزارة التجارة إلى وزارة الاقتصاد .

وفي مقابله اجريناها مع ناجي طالب بتاريخ ٣٠ / تشرين الثاني / ١٩٩٦ عن سبب استقالات الوزراء قال " ان موضوعين مهمين هما من أسباب تلك الاستقالات .. الأول موضوع الوحدة العسكرية مع سوريا .. والثاني هو موضوع الكويت والمباحثات التي جرت بشأنها، اضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالسياسة الداخلية والتصرفات التي وصفها باللاقانونية التي كانت تجري في البلد والتي سببت له كثيرا من التذمر واساءت إلى حزب البعث العربي الاشتراكي " بينما قال رجب عبد المجيد في مقابلة معه في ٥ كانون الأول ١٩٩٦ ان سبب استقالة الوزراء هو عدم الانسجام بين أعضاء مجلس الوزراء سيما بين الوزراء البعثيين والمستقلين .

العلاقة مع الكويت

بعد قيام ثورة ٨ / شباط وسقوط عبد الكريم قاسم شهدت العلاقات العراقية الكويتية صفحة جديدة .. إذ ان الثورة اعتبرتها مشكلة قومية يجب حلها .. لذلك سعت إلى إقامة علاقات طبيعية مع الكويت . ففي أول تصريح لطالب الشبيب وزير الخارجيه قال " ان القول ان الكويت جزء من العراق أو انه جزء من أي بلد آخر إنما يخص شعب كل من القطرين وانني متاكد بأن حكومتي البلدين قادرتان على التوصل إلى حل يعود بالفائدة على شعب البلدين في القريب العاجل " . وقال حازم جواد وزير الدولة الناطق باسم الحكومة " ان الثورة عازمة على انهاء المشكلة بما يضمن حقوق الشعب العربي في كلا القطرين " . وفي أول قرار لمجلس الوزراء اتخذه في ١٩ / شباط / اوعز باطلاق حرية التصدير إلى الكويت وفقا للأنظمة والتعليمات والبيانات المرعية . وقرر مجلس الوزراء الغاء القيود المفروضة على عمليتي الاستيراد والتصدير من وإلى الكويت واصدرت مديرية الاستيراد والتصدير بوزارة التجارة بيانا اعلنت فيه أن بامكان جميع المصدرين والمستوردين العمل بموجب قرار المجلس. وفي ٢٣/ شباط بدأت رحلات طائرات الخطوط الجوية العراقية سيرها بين بغداد والكويت تنفيذا لبيان الحاكم العسكري العام الذي اوعز به بناء على قرار قيادة الثورة باستئناف المواصلات البرية والجوية والبحرية واعادة الاتصالات الهاتفية والبريدية بانواعها.

وتمشيا مع سياسة الثورة في حل المشكلات التي ورثتها عن النظام السابق قرر مجلس الوزراء في ١٩ آذار تأليف لجنة اطلق عليها اسم " لجنة الكويت " من وزراء التجارة والمالية والخارجية والنفط لغرض دراسة جميع القضايا المعلقة بين العراق والكويت . واتخذ قرارا آخر في ٧/ نيسان بالغاء جميع القيود المفروضة على التنقل بين العراق والكويت . واوفد مجلس الوزراء في ٢١ نيسان عددا من موظفي وزارة الداخلية لانجاز هويات العراقيين وسجلاتهم ممن لم تتح لهم الفرصة قبل ثورة ٨ شباط . وردا على زيارة قام بها وفد كويتي للتهنئة بقيام ثورة ١٤ رمضان اوعز مجلس الوزراء في ٢ أيار لوفد يضم وزراء الخارجية والدفاع لزيارة الكويت . وذكر وزير الخارجية في تصريح صحفي ان الوفد بحث العلاقات الاخوية ومستقبل العلاقات بينهما بما يضمن تنميتها وتطويرها . واتخذت وزارة الداخلية في العراق على هذا الطريق قرارا اعفت بموجبه أبناء الكويت من أحكام قانون الاجانب ، واوضحت الوزاره " ان الكويتي لايحتاج بعد اليوم إلى سمة دخول ولايسجل خبر وصوله ولايراجع دوائر الاقامة حيث يعامل كمواطن عراقي " ووقعت اتفاقية قرض مالي في ١٢ تشرين الأول .

وفيما يأتي نص الاتفاقية وقانون المصادقة عليها :-

اتفاق قرض بين
حكومة الجمهورية العراقية
وحكومة دولة الكويت

بناء على رغبة حكومة الجمهورية العراقية وحكومة دولة الكويت في تنمية علاقات الصداقة التاريخية التي تربط بين بلديهما وما تقتضيه ضرورة التعاون الاقتصادي الوثيق بينهما .

ونظرا لما ابدته حكومة الجمهورية العراقية من رغبة في الإسراع في تنفيذ مناهج التنمية الاقتصادية في بلدها .

وحرصا من حكومة الكويت على المساهمة في تطوير اقتصاديات البلاد العربية كافة .

فقد اتفقت الحكومتان على ما يلي :-

المادة الأولى

تتعهد حكومة دولة الكويت بتقديم قرض بمبلغ "٣٠,٠٠٠,٠٠٠" (ثلاثين مليون جنيه استرليني) بدون فائدة إلى الجمهورية العراقية .

المادة الثانية

تدفع حكومة دولة الكويت مباشرة عند نفاذ هذه الاتفاقية مبلغ القرض دفعة واحدة بالجنيه الاسترليني القابل للتحويل (حساب خارجي) لحساب البنك المركزي العراقي لدى بنك انجلترا في لندن .

المادة الثالثة

تسدد حكومة الجمهورية العراقية إلى حكومة دولة الكويت مبلغ القرض خلال مدة خمسة وعشرين سنة بتسعة عشر قسطا سنويا متساويا مقدار كل قسط " ١,٥٧٨,٠٠٠" (مليون وخمسمائة وثمانية وسبعون ألف جنيه استرليني) عدا القسط الأخير حيث يكون مقداره "١,٥٩٦,٠٠٠ " (مليون وخمسمائة وستة وتسعون ألف جنيه استرليني) ويستحق القسط الأول عند انتهاء السنة السابعة من تاريخ دفع مبلغ القرض إلى البنك المركزي العراقي وفقا للمادة الثانية من هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة

تتعهد حكومة الجمهورية العراقية بتسديد مبلغ القرض بالجنيه الاسترليني القابل للتحويل محسوبا على اساس القيمة الذهبية للجنيه الاسترليني المثبتة من قبل صندوق النقد الدولي بتاريخ دفع مبلغ القرض وفقا للمادة الثانية من هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة

أ. يسعى الطرفان بالمفاوضات المباشرة بينهما إلى تسوية أي خلاف اوادعاء قد ينشأ بشأن تنفيذ هذه الاتفاقية أو تفسيرها .

ب. اذا لم يتم اتفاق بالطريق السابق يلجا الطرفان إلى تشكيل لجنة من ثلاثة أشخاص للتوفيق بينهما ويعين كل منهما عضوا فيها ويقوم الامين العام لجامعة الدول العربية بتعيين رئيسها .

ج. إذا لم تتوصل لجنة التوفيق إلى تسوية الخلاف أو الادعاء في المدة المحددة لها أو تعذر تشكيلها لسبب ما يحال الخلاف إلى التحكيم الذي تحدد اجراءاته وقواعده في اتفاق لاحق يتم التوصل إليه عند اللزوم ويعتبر قرار التحكيم نهائيا وملزما لكل من الطرفين .

المادة السادسة

تعتبر هذه الاتفاقية نافذة المفعول عند التصديق عليها من قبل الحكومتين وفقا للنظم الدستورية المتبعة في كل من الدولتين .

حررت هذه الاتفاقية بالكويت من نسختيين اصليتين باللغة العربية في اليوم الرابع والعشرين من جمادي الأول عام ١٣٨٣ المصادف ١٢ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٦٣ .

عن حكومة الجمهورية العراقية	عن حكومة دولة الكويت
محمود محمد الحمصي	جابر الاحمد الصباح
وزير الاقتصاد	وزير المالية والصناعة

ووفق نهج الثورة القومي تبودلت زيارات على أعلى المستويات الرسمية . ووقعت محاضر مشتركة اكدت على الرغبه في ازالة كل ما يشوب العلاقات بين أبناء العراق والكويت ويؤكد التمسك بروابط العروبة وبما يمليه الجانب القومي في فتح صفحة جديدة تتوافق مع تلك الروابط وحتمية

وحدة الأمة العربية . واطلع الوفد الكويتي الجانب العراقي على البيان الكويتي الذي تضمن رغبة الكويت في انهاء الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا في الوقت المناسب .. وعبر رئيس الوفد العراقي عن امله في أن يكون أبناء الكويت أول من يضع اللبنة الأولى في بناء الوحدة العربية .. وقال رئيس وفد الكويت اننا سنمد يدنا إلى الوحدة العربية . وزار الكويت وفد عراقي برئاسة أحمد حسن البكر رئيس الوزراء في ١٠ تشرين الأول وضم وزراء الخارجية والاقتصاد والدفاع .. وقال رئيس الوفد العراقي عند وصوله مدينة الكويت " ارى أرض الكويت أرض العرب أرض اخواني التي تربطنا روابط عديدة اولها رابطة المصير ورابطة إعلاء شأن العرب وتحقيق رسالتهم " .

والملاحظ على العلاقة بين العراق والكويت في كل ما اتخذه الجانبان من خطوات أن تصريحات المسؤولين العراقيين لم تفصح عن مصير الكويت بشكل واضح فهذا منطق قابل لتفسيرات شتى منها أن الكويت فعلا هي أرض عراقية أو انها جزء من الشعب العربي الذي ينشد الوحدة ويسعى إليها وهي ارادة تسمو على كل الارادات وهي هدف مركزي من أهداف حزب البعث العربي الاشتراكي الذي قاد ثورة ٨ شباط . ان زيارة رئيس وزراء الكويت بغداد نهاية عام ١٩٦٣ في ظل ظروف سياسية مضطربة في العراق وصدور بيان مشترك استند إلى مكاتبات عام ١٩٣٢ ولم تكن شرعية إذ ان المجلس الوطني لقيادة الثورة كأعلى سلطة تشريعية في العراق وبموجب الدستور المؤقت لعام ١٩٦٣ لم يصادق على البيان المذكور .

وساطة عراقية بين الجزائر والمغرب

دخلت القوات المغربية الاراضي الجزائرية في موقعين عسكريين جزائريين واعلن محمد رضا غديره رئيس الديوان الملكي المغربي ان الجيش المغربي شن هجوما يوم ١٤/ تشرين الأول / ١٩٦٣ فاحتل موقعين في بلدتي " حاسي بيضا وتنجوب " وقال إنه إذا اريد إجراء مفاوضات بين الجزائر والمغرب على مشكلة الحدود فإنه يعتقد أن الوقت قد حان لذلك.. وقال ان القوات المغربية التي قامت بالهجوم هي " قوات ملكية مسلحة " .

وفي الجزائر اعلن الرئيس أحمد بن بله أن حكومة الثورة الجزائرية قادرة على سحق أية محاولة ضد أمن الدولة سواء من المتمردين في الداخل اومن جانب المصالح الاستعمارية في الخارج.. ووفقا للمواقف القومية للعراق وتاكيدا لدوره فقد استقبل السيد أحمد حسن البكر رئيس مجلس الوزراء بعد ظهر يوم ١٥/ تشرين الأول / ١٩٦٣ السيد عبد الهادي التازي سفير المغرب في بغداد ودار الحديث حول الموقف على الحدود بين الجزائر والمغرب الناجم عن العمليات العسكرية التي قام بها الجيش المغربي . وابلغ رئيس الوزراء السفير المغربي رغبة العراق في أن تحل المشكلات بين الاقطار العربية الشقيقة بالطرق السلمية لا بالقتال الذي يولد الضغائن ويصدع وحدة الصف ويقف حجر عثرة في طريق الوحدة العربية .. وقد ابدى السفير المغربي تفهمه لرغبة العراق

واعرب عن امله في أن تقوم الدول العربية بالتدخل لحل النزاع القائم بين الجزائر والمغرب . كما اظهر أن المغرب حكومة وشعبا يقدران العراق ويحترمانه .

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه محاولات لفض النزاع ويقوم العراق بدوره القومي اعلن راديو الجزائر بعد ظهر يوم ١٥/ تشرين الأول / ١٩٦٣ أن قوات الجيش الجزائري تمكنت من تطهير منطقتي " حاسي بيضا " و" وتنجوب " في الصحراء على الحدود بين البلدين واستمر القتال طوال اليوم المذكور .. وبعث رئيس الجمهورية برقية إلى قيادتي الجزائر والمغرب اثر تجدد القتال بين القطرين ، قال فيها " ذعرنا لنبأ اقتتال الاخوة على الحدود فباسم الاخوة العربية والحمية الاسلامية نناشدكم حقن الدماء واصدار الأمر بايقاف القتال .. سيصلكم وفدنا حاملا رسالتنا الاخوية املين مؤازرته لاحلال السلم واعادة العلاقات الاخوية إلى طبيعتها" . وبعث السيد أحمد حسن البكر رئيس مجلس الوزراء برقية إلى الامين العام للجامعة العربية ناشده فيها التوسط لتسوية الازمة بين القطرين .. وقال اني لارى الواجب القومي والاسلامي يملي علينا أن نعطي ذلك الاسبقية الاولى نظرا للظروف العصيبة التي يمر بها القطران العربيان في المغرب .

وقد اقر مجلس الوزراء ارسال وفد رسمي كبير لتقريب وجهات النظر بين حكومتي الجزائر والمغرب لتدهور العلاقات بينهما وتطورها إلى درجة الصدام المسلح .. فيما اقر المجلس الوطني لقيادة الثورة أن يحمل الوفد رسائل من رئيس الجمهورية إلى الرئيس أحمد بن بله رئيس الجمهورية الجزائرية والملك الحسن الثاني ملك المغرب .. وتكون الوفد الذي رأسه الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وزير التربية والتعليم مبعوثا شخصيا من رئيس الجمهورية ، من :

الدكتور عزت مصطفى	وزير الصحة
والسيد محسن حسين الحبيب	سفير الجمهورية العراقية في الرباط
والدكتور محمد فاضل شكري	مدير الشعبه العربية بوزارة الخارجية
والدكتور فاضل زكي	الأستاذ في جامعة بغداد

وفي بغداد جرت في وزارة الخارجية لقاءات بين وكيل الوزارة ورئيسي بعثتي المغرب والجزائر في بغداد للترتيب لسفر الوفد ، الذي وصل الرباط يوم ١٦/ تشرين الأول / ١٩٦٣. وسلم رسالة رئيس الجمهوريه إلى الملك الحسن الثاني ..

وفيما يأتي نص الرسالة :

جلالة الاخ الملك الحسن الثاني ملك المغرب المعظم

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. لقد روعنا والشعب بانباء القتال بين اخوتنا في المغرب والجزائر الأمر الذي اسفنا عليه كل الاسف . والحق ان صلات الود والجوار ووشائج الدم والعقيدة كانت كفيلة بأن تحول دون هذا الوضع الاليم .. أما وقد وقعت الواقعة فانني اناشدكم باسم العروبة والاسلام والشهداء الذين خروا صرعى في معارك تحرير المغرب العربي الكبير جنبا إلى جنب من مغاربة وجزائريين على السواء ، وحقنا للدماء العربية الزكية أن تبادروا لوقف القتال بكل

الوسائل ليتسنى لوفدنا القيام بمسعاه واننا نضع وفدنا تحت تصرف جلالتكم وهو على استعداد تـــام للقيام بأي مسعى ترونه مناسبا لاعادة المياه إلى مجاريها واحــلال الســلام فــي ربــوع البلديــن الشقيقين.. وانني آمل أن تتاح للوفد العراقي الفرصة ليسهم بدوره في ازالة أســباب الخــلاف وان يتمكن من تأدية رسالته على الوجه الذي يرضاه الله وترضاه الأمة العربية .. وسيكون من دواعــي سرورنا أن تكتب لهذه المهمة النجاح وبذلك يكون العراق قد أدى بعض واجبه الاخوي فــي احــلال الود والصفاء بين الاشقاء. وانني انتهز هذه الفرصة لاوجه الدعوة إلى جلالتكم لزيارة وطنكــم فــي العراق في الوقت الذي تجدونه مناسبا وستجدون من الشعب العراقي كل حفاوة وتكريم وستلمســون ما يكنه لكم وللشعب المغربي الشقيق اشقاؤكم في المشرق - العراق - من خالص المودة والتقدير.. وختاما تفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق الاحترام مقرونا باطيب التمنيات والدعوات إلــى اللــه العلي القدير أن يكلأكم والمغرب العربي والأمة العربية بعين رعايته وعنايتــه وان يضفــي الســلام والطمأنينة على ارجاء الوطن العربي ودمتم لاخيكم ..

المشير الركن عبد السلام محمد عارف
رئيس الجمهورية العراقية
٢٩ جمادي الأول سنة ١٣٨٣ هجرية
الموافق ١٦ تشرين الأول سنة ١٩٦٣ ميلادية

وفي اليوم التالي من مقابلة الملك الحسن الثاني وصل إلى الجزائر المبعوث الشخصي لرئيــس الجمهورية وسلم الرئيس أحمد بن بله رسالة الرئيس التي دعت إلى وقــف القتــال بيــن القطريــن الشقيقين وحملت نص الرسالة السابقة . وقد اثمرت جهود العراق عن وقف نزيف الدم بين القطرين الشقيقين .

مؤامرة ١٩ تشرين أول ١٩٦٣

اعلن الحاكم العسكري العام في ١٩ تشرين الأول ١٩٦٣ اكتشاف مؤامرة ضد نظام الحكم، اتهم بها عدد من الضباط المتقاعدين ورجال العهد البائد وعدد من الاقطاعيين الحاقدين على الأمة العربية، موضحا اتصال المتامرين بالمتمردين في شمال العراق ، مؤكدا القاء الأمر على المتآمرين[1].

هذا وقد ضمت قائمة المتآمرين الذين احيلوا إلى المحاكم اسماء كل من الزعيم الركن المتقاعد محمد رشيد الجنابي، العقيد الركن المتقاعد صالح مهدي السامرائي، العقيد الركن المتقاعد ياسين محمد رؤوف، والمفوض المفصول مفتن جار الله، توفيق السويدي، لؤي توفيق السويدي ، جمال بابان ، أحمد مختار بابان ، جواد عبد الهادي الجلبي ، عبد الهادي الجلبي ، اللواء الركن المتقاعد غازي الداغستاني ، المقدم علي البدوي ، المقدم المتقاعد محمد الشيخ لطيف ، الحاكم جودت هندي والشيخ علي الشعلان ، والشيخ طالب السهيل ، والزعيم الركن شمس الدين توفيق العزاوي ، والشيخ صالح الطلال ، وعيسى محمود ، والمحامي صادق عبد الهادي البصام ، ودرب كسار ، وزعيم الجو المتقاعد جسام محمد الشاوي ، وصاحب ملا محمود .

هذا وقد كشفت محكمة الثورة اسرارا خطيرة عن خيوط المؤامرة الرجعية ، إذ تبين للمحكمة ان حسين بن طلال ملك الاردن كان يدعم المؤامرة ويسهم في تخطيطها عن طريق الملحق العسكري الاردني في بيروت العقيد عمر المدني الذي اجتمع مع عدد من المتآمرين مرات عديدة في كل من بيروت ولندن ونصحهم بالتعاون مع كل الجهات والاتجاهات في سبيل تحقيق اغراضهم[2] .

والواقع ان التحقيقات مع المتهمين واعترافاتهم لم تبين لنا بوضوح طبيعة العلاقة بين أطراف المتآمرين أو كيفية الاتصالات فيما بينهم ، ولم تتضح أيضاً طبيعة المخطط التآمري اوكيفية تنفيذه ، كما لم يحدد موعد لتنفيذه ، مما يرجح بأن تكون المحاولة اما في بداية تكوينها أو انها عملية تجسس لصالح جهات خارجية .

المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي

انعقد المؤتمر القومي السادس في دمشق للمدة بين (٥ – ٢٣) تشرين الأول ١٩٦٣ ، في ظل اجواء دقيقة نتجت عن تسلم الحزب الحكم في القطرين العراقي والسوري وما واجهه فيهما من تآمر القوى الرجعية العربية فضلاً على الجو المطبوع بانتكاس الاتجاه الوحدوي بعد اخفاق ميثاق ١٧ نيسان [3] .

---

[1] الجماهير ، ٢٤٠– ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٣ .

[2] الجماهير ، ٢٥٦ ، ٥ تشرين الثاني ١٩٦٣ .

[3] نضال البعث ، ج٤، ص ١٥٦ .

وبقدر تعلق الأمر بالعراق فقد أخذ الصراع الداخلي بين ما يسمى بالاتجاه اليميني والاتجاه اليساري ابعادا واسعة وارتدى بسرعة طابع معركة حادة بين الحزب وتنظيماته من جهة وبين الجيش من جهة أخرى [١] .

وتركزت المناقشات والمداخلات الطويلة جميعها تقريبا حول التقرير الذي عدل المؤتمر عنوانه إلى (بعض المنطلقات النظرية) بدلا من (التقرير العقائدي)[٢].

وتحدث في هذا المؤتمر أيضاً صدام حسين باسلوب ثوري واضح داعيا إلى تشخيص الموقف في العراق ، ومحذرا من المخاطر التي تحيق بالحزب والثورة فيه . ومما قاله (انني لاعتقد ان المؤتمر القومي القادم سينعقد والثورة مستمرة في القطر العراقي)[٣] . واثار باسلوب اتسم بالموضوعية والصراحة عددا من الاسئلة المطروحة حول العديد من المشكلات التي واجهت مبادئ الحزب في أثناء التطبيق[٤] .

وقد اتخذ المؤتمر القرارات والتوصيات اللازمة حول المسائل التي ناقشها والتي تتلخص بما يأتي[٥]:-

أولا : قضايا الحزب التنظيمية وعلاقة الحزب بالجماهير والسلطة .

ثانيا : بعض القضايا المتعلقة بعقيدة الحزب ومشكلات النضال العربي .

ثالثا : قضايا التحويل الاشتراكي في القطرين السوري والعراقي .

رابعا : قضايا النضال العربي .

خامسا : قضايا السياسة الدولية .

واختتم المؤتمر اعماله بانتخاب قيادة قومية جديدة ضمت من بين اعضائها خمسة من أعضاء القيادة القطرية في العراق وهم كل من [٦]: علي صالح السعدي ، حمدي عبد المجيد ، محسن الشيخ راضي ، أحمد حسن البكر ، صالح مهدي عماش .

المؤتمر القطري الاستثنائي ١١/ تشرين الثاني / ١٩٦٣

تم على أثر انتهاء المؤتمر القومي السادس وعودة أعضاء الوفد الحزبي إلى بغداد ، عقد العديد من الاجتماعات والندوات لاطلاع الجهاز الحزبي على نتائج المؤتمر[٧]. وكلفت القيادة القطرية هاني الفكيكي رئيس المؤتمر القطري الخامس بالدعوة إلى عقد دورة استثنائية للمؤتمر لاستعراض

---

[١] دندشلي ، المصدر السابق ، ص٣٥٠ .

[٢] حزب البعث العربي الاشتراكي ، بعض المنطلقات النظرية ، ص٤ .

[٣] أمير اسكندر ، المصدر السابق ، ص٧٧.

[٤] نيقولا الفرزلي ، حديث مع اللجنة ، ١٩٩٣ .

[٥] ينظر تفاصيل مفردات المؤتمر في : نضال البعث ، ج٤ ، ص ص ١٥٨ - ٢٥١.

[٦] ل. ت. ح. ، المؤتمر القطري السادس ، ملفة رقم ٤/٧ .

[٧] أبو طالب الهاشمي ، لقاء معه في ٣/ ١١/ ١٩٩٧.

قرارات المؤتمر القومي السادس واضافة أعضاء عسكريين إلى المؤتمر القطري ، واجراء انتخابات تكميلية لاضافة خمسة أعضاء إلى القيادة القطرية بعد قرار المؤتمر القومي السادس بتوسيع القيادة القطرية في العراق [١]. ومما تجدر الإشارة إليه ان القيادة القطرية كانت قد قررت قبل انعقاد المؤتمر القومي السادس اشراك عشرة أعضاء عسكريين في المؤتمر القطري لتوسيع قاعدة التمثيل ولاشراك الضباط في صنع القرارات الحزبية والعسكرية العامة . وتم تكليف علي صالح السعدي وحازم جواد وصالح مهدي عماش بتسمية هؤلاء . كما تدارست القيادة اسماء عدد من أعضاء المؤتمر وتوقعت فوزهم بالانتخابات التكميلية وهم : فائق البزاز، منذر الونداوي ، عبد الستار الدوري ، أبو طالب عبد المطلب الهاشمي ، محمد زكي يونس [٢] .

وانعقد المؤتمر في الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء المصادف ١١/ تشرين الثاني / ١٩٦٣ في قاعة الاجتماعات في المجلس الوطني ، وابتدأ المؤتمر اعماله بقراءة برقية الامين العام ميشيل عفلق الذي اعتذر فيها عن الحضور واقترح تأجيل المؤتمر ، إلا أن المؤتمر قرر الاستمرار باعماله من دون حضور ممثلي القيادة القومية [٣]. ثم شرع المؤتمر بمراجعة قرارات المؤتمر القومي السادس ومناقشة العديد من الاستفسارات التي اثيرت حول بعض النقاط ، مثل التعديلات التي اجريت على النظام الداخلي وعلاقة الحزب بالحكم . ثم اعلن بعد ذلك عن فتح باب الترشيح لعضوية القيادة القطرية [٤]. وفيما كان رئيس المؤتمر يسجل اسماء المرشحين، دخلت مجموعة من

---

[١] المصدر نفسه .

[٢] هاني الفكيكي ، المصدر السابق ، ص٣٤٦.

[٣] انور عبد القادر الحديثي ، حديث مع اللجنة ، ١٩٩٣/٩/٨ .

[٤] ابوطالب الهاشمي ، لقاء معه بتاريخ ٣/ ١١ /١٩٩٧ .

العسكريين إلى قاعة المؤتمر[١]، بتحريض عبد السلام عارف[٢] وبالاتفاق مع حازم جواد وطالب حسين الشبيب [٣] ولكن بعد أن رددوا شعار الحزب وكانهم دخلوا المؤتمر من قناته النظامية [٤] .

وانتشر هؤلاء في أنحاء القاعة ، وتقدم محمد حسين المهداوي رئيس المجموعة إلى وسط القاعة ، وادعى إنه جاء من دمشق بعد الاتفاق مع ميشيل عفلق الامين العام للحزب على ضرورة اقتلاع بما اسماه بؤر الفساد والانحراف في الحزب. وقبل أن يسترسل في كلامه قاطعه رئيس المؤتمر طالبا إليه وإلى بقية العسكريين مغادرة القاعة فورا ، ولكن حميد التكريتي طلب من رئيس المؤتمر مغادرة المنصة وهدده باطلاق النار إذا رفض ذلك . وقفز علي صالح السعدي من مكانه باتجاه المنصة وسحب رئيس المؤتمر صارخا به (انزل إنه انقلاب عسكري) ، وضجت القاعة بالاحتجاج والصياح والشتائم ، وانفعل انور عبد القادر الحديثي وصرخ في وجه الانقلابيين (أنتم الانذال والخونة والعملاء) ، وشهر مسدسه مهدداً بالانتحار ، إلا أن أحمد حسن البكر وخالد مكي الهاشمي تمكنا من السيطرة عليه ومنعه من ذلك [٥].

وتسلم طاهر يحيى رئاسة المؤتمر بناء على طلب الانقلابيين وتحدث عن الاخوة والمحبة وضرورة حل الخلافات بسلام [٦] ثم أعطى حق الكلام إلى محمد المهداوي ثانية ، فضجت القاعة ونهض معظم الحضور لمغادرة اماكنهم إلا أن العسكريين منعوهم من ذلك ، وعندها خاطب سعدون

---

[١] بلغ عددهم أكثر من (٤٠) اربعين عسكريا منهم ، الرائد الركن محمد حسين المهداوي ، العميد رشيد مصلح ، العميد سعيد صليبي ، الرائد علي خير الله عريم، الرائد الركن جميل صبري البياتي ، الرائد الركن حسين حياوي، الرائد الركن حميد اسماعيل السراج ، الرائد فهد جواد الميرة، الرائد صلاح الدين حسن الطبقجلي ، الرائد عبد الهادي عبد الله العبيدي ، الرائد المظلي منعم حميد، الرائد محي الدين محمود ، النقيب الركن سعد وهيب السامرائي، الملازم أول أحمد عبد الجبار الجبوري ، الملازم حامد جاسم الدليمي ، الملازم عدنان دحام العزاوي ، عبد اللطيف الحديثي . للتفصيل ينظر : انور عبد القادر الحديثي ، خالد مكي الهاشمي ، ابوطالب الهاشمي ، احاديث مع اللجنة في ١٩٩٣/٩/٨.

[٢] لقد مارس عبد السلام عارف دورا تحريضيا كبيرا ضد عدد من قادة الحزب والثورة وكان يرسل على عدد من الضباط ومنهم فهد جواد الميرة وعلي عريم وصلاح الدين الطبقجلي ويحثهم على ضرورة العمل لمعالجة الوضع القائم واسماع صوت العسكر . فهد جواد الميرة ، المصدر السابق .

[٣] كما يذكر فهد جواد الميرة وهو أحد العسكريين الذين اقتحموا قاعة المؤتمر بأن كلاً من أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وعبد الستار عبد اللطيف وطاهر يحيى وحردان عبد الغفار ، كانوا على علم بذلك. وقد أيد ذلك كل من انور عبد القادر الحديثي وخالد مكي الهاشمي ، خلال اللقاء معهما .

[٤] سعدون حمادي ، حديث مع اللجنة ، ١٩٩٣/٩/٨.

[٥] ابوطالب الهاشمي ، انور عبد القادر الحديثي ، خالد مكي الهاشمي ، احاديث مع اللجنة ، ١٩٩٣/٩/٨ .

[٦] وكان الانقلابيون قد طلبوا من أحمد جسن البكر تروس المؤتمر إلا إنه رفض ذلك. فهد جواد الميرة ، المصدر السابق .

حمادي هؤلاء العسكريين بالقول (انكم إذا اردتم أن تقوموا بانقلاب فهذا ممكن ، ولكن ليس باسم الحزب [1] . فانبرى إليه بكلام بذيء[2].

واستأنف محمد المهداوي حديثه مستعرضا ما اسماه انحرافات بعض أعضاء القيادة القطرية عن خط الحزب القومي وتمردهم على القيادة القومية ، وعدّد تجاوزات الحرس القومي وتحديد سلطة المجلس الوطني لقيادة الثورة والتآمر عليه ، ومنع بعض الضباط البعثيين من عضوية المؤتمر القطري ، واعلن أن قادة الانحراف هم علي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي وأبو طالب الهاشمي ، وهم رهن الاعتقال حتى تقرر القيادة القطرية مصيرهم. واوعز إلى الضباط والجنود بتجريدهم من السلاح [3]. ثم طلب انتخاب قيادة جديدة واقترح لائحة تم اعدادها سلفا [4] .

وبعد اعلان فوز القائمة المقترحة ، طلب محمد المهداوي من الجميع مغادرة القاعة ما عدا أولئك الخمسة الذين اتهموا بقيادة الانحراف إذ ستقرر القيادة مصيرهم. وأمام احتجاجات المؤتمرين وحرصهم على سلامة من اتهموا بالخيانة ،طرح اقتراح يقضي باجتماع القيادة المنتخبة في إحدى غرف المجلس الوطني واعلان قرارها أمام المؤتمر . ولم يستغرق غياب القيادة عن قاعة الاجتماع أكثر من ربع ساعة حتى عادت بعدها [5] ليعلن أحمد حسن البكر في بيان قرأه نيابة عنها انتهاء اعمال المؤتمر القطري الاستثنائي وانتخاب قيادة قطرية جديدة قررت تكليف أحمد حسن البكر تشكيل حكومة جديدة، وابعاد كل من علي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد وهاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي وابو طالب عبد المطلب الهاشمي إلى خارج العراق لمدة ستة أشهر [6] .

واصدرت القيادة القطرية في ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٣ بيانا اعلنت فيه انتهاء اعمال المؤتمر القطري الاستثنائي وانتخاب قيادة قطرية جديدة ضمت كلاً من أحمد حسن البكر ، طاهر يحيى ، حازم جواد ، عبد الستار عبد اللطيف ، طالب حسين الشبيب ، محمد المهداوي ، كريم محمود شنتاف ، علي عريم، عبد الستار الدوري ، عدنان القصاب ، طارق عزيز ، فائق البزاز، حسن الحاج وداي ،

---

[1] سعدون حمادي ، حديث مع اللجنة ، ١٩٩٣/٩/٨.

[2] ابوطالب الهاشمي ، حديث مع اللجنة ، ١٩٩٣/٩/٨.

[3] انور عبد القادر الحديثي ، أبو طالب الهاشمي ، احاديث مع اللجنة ، ١٩٩٣/٩/٥.

[4] تم تدوين اسماء أعضاء اللائحة المعدة سلفا على اللوحة خلافا لما كان متبعا إذ يتم تدوين اسم من يطلب الترشيح. سعدون حمادي ، احاديث مع اللجنة ، ٨ /١٩٩٣/٩.

[5] انور عبد القادر الحديثي ، حديث مع اللجنة ، ١٩٩٣/٩/٨ .

[6] وبلغ الحرص على سلامة المبعدين بعدد من أعضاء المؤتمر إلى الحد الذي جعلهم يرافقون المبعدين إلى حيث الطائرة التي اقلتهم إلى خارج العراق ، ابوطالب الهاشمي ، لقاء معه ١٩٩٧/١١/٣ ، الميرة ، لقاء معه في ١٩٩٧/١١/٦ .

صالح مهدي عماش ، فؤائد شاكر مصطفى ، منذر الونداوي [1]. كما دعا البيان جماهير الشعب والقوات المسلحة لتشديد النضال لتحقيق الأهداف القومية الثورية للمرحلة التاريخية التي حددها المؤتمر القومي السادس للحزب[2].

والواقع ان ما حدث داخل المؤتمر القطري الاستثنائي بقدر ما يعكس حالة من التذمر لدى العديد من البعثيين العسكريين من جهة، وعدم وضوح الأمور لدى البعض منهم من جهة أخرى [3]. إلا إنه مع ذلك يشكل بادرة خطيرة لايمكن تسويغها استهدفت نهج الحزب وقيمه الديمقراطية وهددت مصيره في الصميم .

وتباينت ردود الافعال تجاه ما جرى ، في الوقت الذي قامت فيه قيادة فرع بغداد والحرس القومي وبدعم واسناد من بعض الضباط البعثيين بالسيطرة على معظم المرافق الحيوية في بغداد ، حيث احتلت دار الاذاعة والتلفزيون ودور الصحافة والبريد والبرق والطرق والجسور وتقاطعات الطرق الرئيسية ، ومحطات الطاقة الكهربائية والوقود وغيرها من المرافق الحيوية الأخرى . ومع انطلاق التظاهرات التي نظمتها بعض الاتحادات والمنظمات الجماهيرية للمطالبة بعودة القيادة الشرعية وشجب المؤامرة على الحزب، نشط المتآمرون بالتنسيق مع عبد السلام عارف رئيس الجمهورية للاتصال بآمري الوحدات العسكرية في بغداد وخارجها واستدعاء طائرات اسناد من كركوك إلى القاعدة الجوية في الحبانية، ووضعوا الجيش في حالة الانذار، كما حاولوا اقناع منذر الونداوي بالعودة إلى قيادة الحرس القومي، بعد أن كان قد ابعد إلى آمرية الجحفل التعبوي الجوي الأول في الحبانية[4].

وهكذا أدت أحداث المؤتمر القطري الاستثنائي إلى تبلور قوى الصراع في خندقين متقابلين، ضم الأول قيادة فرع بغداد وكوادره الحزبية، وقوات الحرس القومي وعدداً من اعضاء المجلس

---

[1] على الرغم من أن كلاً من عبد الستار الدوري وفائق البزاز قد رفضا درج اسميهما في القائمة التي امليت على المؤتمر ، إلا أن اعتراضهما اهمل . كما أن قائمة المرشحين لم تكن تضم اسم منذر الونداوي ، إلا إنه طلب اضافة اسمه ، بعد أن قام بادوار تكتيكية ابدى من خلالها مؤازرة المجموعة المسلحة، فيما اظهرت مواقفه لاحقاً أن ما قام به داخل المؤتمر كان تكتيكيا بالفعل ، انور عبد القادر الحديثي ، ابوطالب الهاشمي ، حديث مع اللجنة ، ٨ /٩ /١٩٩٣.

[2] جريدة الطليعة ، العدد ١٩١٥ ، في ١٩٦٣/١١/١٣ .

[3] إذ يدعي فهد جواد الميرة بأن بعض العسكريين لم يكونوا يعلمون بانهم سيقتحمون جلسة المؤتمر القطري للحزب، وإنما كل ما صور لهم بأنهم جاؤا إلى اجتماع للمجلس الوطني لقيادة الثورة بقصد طلب المجتمعين تجاوز الخلافات فيما بينهم والاستماع إلى صوت العسكريين . فهد جواد الميرة ، المصدر السابق .

[4] إذ يدعي فهد جواد الميرة بأن بعض العسكريين لم يكونوا يعلمون بأنهم سيقتحمون جلسة المؤتمر القطري للحزب، وانما كل ما صور لهم بأنهم جاءوا إلى اجتماع للمجلس الوطني لقيادة الثورة بقصد الطلب من المجتمعين تجاوز الخلافات فيما بينهم والاستماع إلى صوت العسكريين. فهد جواد الميرة، المصدر السابق. انور عبد القادر الحديثي، أبو طالب الهاشمي، خالد مكي الهاشمي، احاديث مع اللجنة، ٨/ ٩/ ١٩٩٢.

الوطني لقيادة الثورة الرافضين للتآمر على الحزب والثورة. كما ظهر في هذا الخندق أيضاً منذر الونداوي على الرغم من ان الآخرين حاولوا اغراءه بعضوية القيادة القطرية المنبثقة عن المؤتمر القطري الاستثنائي، في حين ظهر دعاة التصحيح في الخندق المقابل [١].

أحداث ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٣

يبدو ان منذر الونداوي الذي اشعل الشرارة الأولى للثورة في ٨ شباط ، قد قرر أن يكون هذه المرة أيضاً على رأس النفيضة لحماية الثورة ، ومقاومة الانحراف وتأكيد دور الحزب في قيادتها ، فتم الاتفاق على استثمار الموقف والمبادرة بالتحرك قبل أن يفعل الآخرون ذلك [٢]، وبالفعل اتجه منذر الونداوي صباح يوم ١٣ تشرين الثاني إلى القاعدة الجوية في الحبانية ، ووجه من هناك رسالة إلى القواعد الجوية في العراق اعلن فيها عن فتح مقر الجحفل الجوي في الساعة الثامنة من ذلك الصباح في الحبانية واضاف : اطلب من كافة الطائرات أن تبقى في مواقعها وان لاتتحرك إلا بأمرنا (نقطة) تتحرك طائرتا هنتر بقيادة م. أ .ط حازم سليمان و م. أ . ط. حسين عويضة وتلتحق بالحبانية فورا ، انبؤونا [٣]. ولما كانت الفقرة الأخيرة من البرقية تخص القاعدة الجوية في الموصل فقد استدعى أمر القاعدة الضابطين المذكورين في البرقية ، وابلغهما بالواجب المناط بهما ، وطلب منهما البقاء في غرفة الحركات وعدم الطيران إلا عندما يطلب منهما ذلك بنفسه ، وذلك بسبب شكوكه في ظروف وأسباب الطلب ، لاسيما المعلومات المفاجئة لفتح الجحفل في الحبانية من دون تهيئة سالفة ، ولوجود طائرتي هنتر في الحبانية ارسلت قبل يوم واحد بامر قائد القوة الجوية. ولم يكتف الآمر بذلك وإنما زيادة في الحيطة والحذر ابلغ العاملين في محطة اللاسلكي في القاعدة بايصال كل البرقيات والتذاكر التي ترد إليه أو تصل من القاعدة الجوية في الموصل إليه شخصيا وباليد دون أن يطلع عليها أحد ، وبعد مدة استلمت برقية أخرى من الجحفل الجوي يطلب فيها عدم تحرك أي طائرة إلا بامر قائد القوة الجوية [٤] .

ويتضح مما تقدم بأن منذر الونداوي اراد أن تقوم مجموعة من الطائرات بتنفيذ الصفحة الأولى من الانتفاضة ، إلا أن عدم الاستجابة من الآخرين في الوقت المطلوب ، اضطره إلى تنفيذ ذلك بمفرده ، فقام بالاقلاع من قاعدة الحبانية بطائرة من نوع (هنتر) واتجه نحو بغداد ليقصف القصر الجمهوري ، وبدقة عالية صوب صواريخ إلى غرفة عبد السلام عارف ، ثم قصف القاعدة الجوية في معسكر الرشيد وقيادة القوة الجوية ومقر الانضباط العسكري ومبنى وزارة الداخلية [٥] .

---

(١) غازي فيصل غدير ، النشاط التنظيمي ، ص١٦

(٢) المصدر نفسه ، ص١٧.

(٣) ل. ت. ح ، كتاب قيادة القوة الجوية ، الاستخبارات المرقم أ / س/ ٩/ في ٢٧ نيسان ١٩٦٣ ، إلى هيئة التحقيق الخاصة بحوادث ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، ملفة رقم ١٣ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) خالد مكي الهاشمي، حديث مع اللجنة، ٨/ ٩/ ١٩٩٣، خالد جاسم التكريتي، ندوة ثوار تموز ، ١٩٩٤/٤/١٠ .

واثر ذلك اصدر قائد القوة الجوية في الساعةالتاسعة والنصف من صباح اليوم نفسه برقية شديدة اللهجة إلى القواعد الجوية في العراق تضمنت ما يأتي: (لا تنفذ أية برقية ترد من الجحفل (نقطة) جميع الاوامر تصدر من مقرنا (نقطة) لا تطير أية طائرة إلا بأمرنا (نقطة) كل من يخالف هذا الأمر يعاقب بالاعدام (نقطة) الطائرات التي تطير بدون أمرنا تعتبر متمردة (نقطة) انبؤونا) [١] .

وفي قاعدة الموصل أيضاً وجه الملازم الأول الطيار حسين عويضة ، على الرغم من تبلغه بمضمون البرقية، تذكرة إلى منذر الونداوي جاء فيها (من الملازم الأول الطيار حسين عويضة إلى رئيس أول طيار يونس محمد صالح إلى المقدم منذر الونداوي - هل لا زلتم بحاجة إلى طائرتي هنتر ابرقوا لنا فوراً بالجواب - التوقيع حسين عويضة).

ثم اجبر العاملين في محطة اللاسلكي بارسال التذكرة بعد أن استصحب معه كلاً من رئيس عرفاء براد كامل سلطان، ورئيس عرفاء سرب يوسف محمود العلي وهم مسلحون. وعلى الرغم من انتظارهم في المحطة بعد ارسال التذكرة إلا أن الجواب لم يرد انما الذي ورد هو برقية من قائد القوة الجوية بتوقيف الملازم الأول حسين عويضة [٢] .

واتصل في أثناء ذلك آمر القاعدة الجوية في كركوك بأحد ضباط قاعدة الموصل طالباً ارسال طائرات لقصف طائرتي الهنتر الموجودتين في قاعدة الحبانية، فحاول آمر قاعدة الموصل الاتصال بكركوك ليتأكد من صحة الخبر لتعارضه مع برقية قائد القوة الجوية، فلم يتيسر له ذلك. كما لم يتمكن من الاتصال بقائد القوة الجوية في بغداد[٣] .

ومهما يكن من أمر فقد حاول المراتب البعثيون في قاعدة الموصل عرقلة تنفيذ الاوامر الصادرة لتجهيز الطائرات التي أخذت تتهيأ للطيران لخشيتهم من أن يكون الغرض من اقلاع الطائرات هو ضرب الحزب. كما اتصل الملازم الأول آمر فصيل انضباط الموصل صبحي محمد الداود بضابط السيطرة الملازم عبد الغفور عبد الرحيم وطلب منه عرقلة طيران الطائرات، إلا إنه رفض ذلك. وكذلك اتصل الملازم الأول صبحي محمد الداود بقائد قوة اليرموك السورية العقيد فهد الشاعر وطلب منه عمل شيء ما، وأفهمه أن الحرس القومي هم الذين يسيطرون على الشوارع في بغداد، إلا أن الشاعر رد عليه (بأن لديه اجراءاته الخاصة وانه سيتصل بدمشق ويخبره بنتيجة اتصالاته)[٤]. أما في بغداد فان الصورة لم تكن واضحة على ما يبدو لدى تنظيمات الحزب بشكل عام، والتنظيم العسكري على وجه الخصوص. فقد اثارت الضربة التي وجهها منذر الونداوي إلى الطائرات

---

[١] ل . ت . ح ، كتاب قيادة القوة الجوية ، ملفة ١٣ .

[٢] المصدر نفسه.

[٣] المصدر نفسه .

[٤] للمزيد من التفصيل عن تلك الاتصالات ينظر : المصدر نفسه .

الجاثمة على مدرج قاعدة الرشيد الجوية، استغراب البعثيين ، بما فيهم اعضاء مكتب ضباط الصف ، وعجزوا عن الرد على استفسارات الجهاز الحزبي حول العملية [1] .

وفي كلية الضباط الاحتياط كان الاعتقاد السائد لدى معظم طلبة الدورة ١٨ الخاصة، بأن الانفجارات التي حدثت في القاعدة الجوية القريبة من الكلية ما هي إلا مؤامرة شيوعية، خصوصاً وان أحداث مؤامرة ٢ تموز ١٩٦٣ لا زالت عالقة بالاذهان، فانتشر التلاميذ في الكلية، وتوجه قسم كبير منهم نحو مشاجب السلاح وهم يرددون بعض الهتافات [2] . وبعد تسلمهم السلاح قاموا بتنظيم الدوريات داخل الكلية قبل أن يعيدوا السلاح إلى المشاجب بعد انجلاء الموقف [3].

أما بالنسبة لتنظيمات الحزب المدنية فقد كانت تعليمات قيادة فرع بغداد وقيادة قوات الحرس القومي واضحة في التحرك يوم ١٣ تشرين الثاني للسيطرة على الأماكن المهمة في بغداد ، وفرض السيطرة على المرافق الحكومية المهمة .

فتمكنت قوة من أفراد الحرس القومي يقودها عبد القادر الدوري آمر سرية الحرس القومي في منطقة الفضل بالاتفاق مع الملازم فؤاد الاحمد معاون شرطة الفضل ، والملازم غازي فضل حسون والملازم باسل حمدي الاعرجي من السيطرة على مديرية شرطة بغداد ، ومديرية الشرطة العامة ، واعتقال عدد من ضباط الشرطة المسؤولين وتجريد المراتب من السلاح . كما اسهم في هذه العملية أيضاً عدد من طلاب كلية الشرطة وهم : فؤاد عبد اللّه ، حاتم عباس ، هاشم حنون ، عزت إبراهيم، صلاح خلف ، ضرغام عبد اللّه ، وعبد الكريم متعب [4].

وهاجمت قوة من أفراد الحرس القومي يقدر عددها بثلاثين مقاتلا في حوالي الساعة التاسعة صباحا ، مديرية شرطة المخابرات وكان يترأس تلك القوة العريف حميد عبود يعاونه كل من الشرطي الأول صادق كاطع والعريف كاطع صلبوخ ونائب العريف جبار مجلي والمعاون عبد الواحد حسن . وقاموا باعتقال مدير شرطة المخابرات ونائبه واقتادوهما إلى مقر الاتحاد العام لنقابات العمال في العلوية . ولدى استفسار مدير شرطة المخابرة عن السبب، اجابوا بأن الحكومة لم تعد جكومة عبد السلام عارف وإنما هي حكومة البعث . ثم قاموا بتوزيع خمس وخمسين بندقية وغدارة

---

[1] منذر جاسم التكريتي، حديث في ندوة تموز، ١٠/ ٤/ ١٩٩٤، ل. ت. ح، عجاج أحمد الهزاع، تقرير حزبي، ملفة ٧/ ٣.

[2] من هذه الهتافات (الى السلاح أيها الرفاق إلى السلاح.. ومؤامرة مؤامرة إلى السلاح، البعث البعث البعث)، ينظر: ل. ت. ح قرار المحكمة العسكرية الدائمية الأولى في ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٥، ملفة ١٢.

[3] ينظر اسماء عشرات الطلاب الذين احيلوا إلى المحاكمة في : المصدر نفسه ، صقر لطيف ، حديث في ندوة تموز ، ١٠/٤/١٩٩٤ .

[4] كذلك شارك في هذه العملية كل من: قيس الخشالي ، فوزي مهدي ، عدنان جاسم، علي توفيق ، فاروق اسماعيل الحقاني ، مدير الشرطة جمال الطائي ، والملازم منال ناجي ، وآخرون ، ل. ت. ح. قرار المجلس العرفي العسكري الأول بتاريخ ١٩٦٤/٨/٨ ، ملفة ١٢ .

مع العتاد على أفراد الحرس القومي على وفق وصولات تسليم ، ولم يسلموا اسلحتهم إلا في ١٨ تشرين الثاني بعد أن تاكدوا من عدم جدوى المقاومة [١] .

ودخلت إلى سراي الكاظمية مجموعةمن أفراد الحرس القومي يقدر عددهم مابين سبعين إلى ثمانين مقاتلا مسلحين بالرشاشات وقاموا بتجريد أفراد الشرطة من اسلحتهم ، واعتقلوا مدير الشرطة حسين المختار والمفوض حسن سعيد المدرس ومامور المركز مهدي ياسين المهداوي ، ثم اطلق سراحهم بامر من حمزة الباهلي آمر قاطع الحرس القومي . هذا وقد ثبت لدى الأجهزة الامنية بأن العناصر الفعالة في هذه العملية هم كل من وليد محمود الخشالي ، غالب فنجان السعدي ، إبراهيم عبد أحمد الدليمي ، الذي اصيب بطلقة في محل الحادث ، وسهيل باقرالسهيل ، وعدنان الادلبي [٢].

ودخلت جماعة من الحرس القومي في الساعة ١٥: ٩ من صباح اليوم نفسه بناية مديرية شرطة الاعظمية وهم مسلحون بالرشاشات والمسدسات وقاموا بتجريد ضباط ومراتب المديرية من السلاح ، وحجزوا الضباط والمفوضين في إحدى غرف المديرية ثم قاموا بكسر المستودع وتوزيع السلاح على أفراد الحرس القومي تحت اشراف آمر القاطع قاسم عبد الباقي[٣] .

وهاجم عدد من أفراد الحرس القومي مركز شرطة الجعيفر وقاموا بتوزيع الاسلحة الموجودة فيه بعد الاستيلاء عليها [٤]. وهاجم في اليوم نفسه عدد من أفراد الحرس مركزشرطة الفاروق في الاعظمية [٥] . كما قامت شلة من قوات الحرس القومي بالسيطرة على مركز شرطة راغبة خاتون[٦]. كذلك هاجمت مجموعةمن الحرس يتقدمهم جبار محمد الكردي مركز شرطة دكان شناوة والحصول على كمية من الاعتدة [٧] . وسيطرت مجموعات أخرى من قوات الحرس على مركزي

---

[١] المصدر نفسه ، كتاب مديرية شرطة المخابرة ، بغداد (سري ومستعجل) المعنون إلى المعاون مدير شرطة البتاوين المرقم ٤٨١ في ١٩٦٣/١١/٢٠ ، ملفة ١٢ .

[٢] المصدر نفسه ، قرار المجلس العرفي العسكري الثاني بتاريخ ٢١ /١ / ١٩٦٥ ، ملفة ١٢ .

[٣] المصدر نفسه ، كتاب مديرية شرطة لواء بغداد ، القلم السري المعنون إلى الحاكم العسكري العام ، الرقم ١١٥٦٢، في ٢٧ /١١ , ملفة ٨/ ١٥ .

[٤] واشارت التحقيقات إلى ابرز الناشطين في هذا الهجوم وهم كل من : لطيف نصيف جاسم الدليمي ، مجيد عبد اللّه المشهداني ، علي سبتي السامرائي ، ياسين علي جعاطة وآخرون .

[٥] ومنهم ، جمال صبيح ، علي طاهر ، حسن عطار باشي ، قيس أحمد شطب ، مشعل سرحان ، حارث البرزنجي. ل. ت. ح . قرار التجريم بالقضية المرقمة ٨٠٣ /١٩٦٤ ، ملفة ١٢ .

[٦] وضمت عدداً من المقاتلين منهم ، وليد خليل العايش ، سمير محمد الشيخلي ، إبراهيم محمد الشيخلي ، اسعد الصفار ، قيس خالد ، حميد غريب ، علي صقر وآخرون ، المصدر نفسه ، قرار التجريم بالقضية المرقمة / ٨٨/ ١٩٦٤ ، ملفة ١٢ .

[٧] المصدر نفسه ، قرار تجريم بالقضية المرقمة ٧٣٥ / ٩٦٤ ، ملفة ١٢ .

شرطة الباب الشرقي والكفاح وسيطرت على شارع الشيخ عمر ووزعت الاسلحة على أفراد الحرس القومي [1]. وهاجم ٢٧ حارسا قوميا دائرة البريد المركزي في منطقة السنك [2] .

فضلاً عما تقدم ، امتدت أحداث الانتفاضة الحزبية إلى مناطق أخرى من القطر. فقد هجمت قوات الحرس القومي في مدينةالمحمودية على مركز الشرطة باعداد كبيرة تقدر بحوالي ثلاثمئة مسلحين بالرشاشات والبنادق ، واحتلوا المركز وجميع دوائر الدولة في المدينة . واستولوا على رشاشة من نوع (بيرت) مع عتادها وخمس عشرة بندقية وعتادها [3] .

وحاولت مجموعة من افراد الحرس السيطرة على مقر محطات اللاسلكي لمصلحة الموانئ العراقية في المعقل بالبصرة لغرض تحويله إلى محطة لاذاعة بيانات الحرب ، إلا أن رئيس المهندسين في المحطة تمكن من أحداث خلل فني في الأجهزة اللاسلكية قبل أن يهرب إلى منطقة الزبير [4] .

وهكذا جرت الأحداث في ١٣ تشرين الثاني في اطار المواجهة العسكرية بين الحرس القومي والقواعد الحزبية ضد تسلط عبد السلام عارف ، وقسم من القادة العسكريين ، على مقدرات السلطة بالتواطؤ مع عدد من أعضاء القيادة القطرية المنتخبة في المؤتمر القطري الاستثنائي . ولم تحقق المراهنة على تحرك قطعات الجيش لحسم معركة الحزب مع السلطة . فقد اغلقت قاعدة الحبانية أمام نزول طائرة منذر الونداوي مما اضطره إلى الهبوط في مطار الهضبة المجاور الأمر الذي فرض عليه الاختيار ما بين الاستسلام أو الهرب إلى سوريا، فكان له الخيار الثاني. وبذلك فقدت الانتفاضة الحزبية ابرز عناصرها [5] .

وازاء تأزم الاوضاع فقد اذاع راديو بغداد في حوالي الساعة السادسة مساء يوم ١٢ تشرين الثاني بياناً بتوقيع أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش دعيا فيه إلى انسحاب القطعات العسكرية وقوات الحرس القومي في بغداد إلى ثكناتها وقواطعها ووجها الدعوة أيضاً إلى القيادة القومية

---

[1] د. ك. و. ، وزارة العدل ، المحاكم ، ملفة ٢٤٦ .

[2] ومنهم: طارق محمد العاني، علي حسين المولى واخوه عادل، فاضل خضير، أحمد حسن السامرائي، اديب جودة المفتي، حسن غريبي، وغيرهم. جريدة المنار العدد ٣٢١٤ في ١١/ ١١/ ١٩٦٥، اديب جودة المفتي، حديث في ندوة تموز ٢٧/ ٣/ ١٩٩٤.

[3] واشرف على قيادة المهاجمين كل من : خالد شكري ، يوسف موازي ، شعلان جاسم العدوان ، صادق محمود عكيب ، عباس حسون ، حاتم خويه ، مهدي عليوي . ل. ت. ح. ، صحيفة أخبار المعلومات الأولى ، العدد ٦٣/٢٠ . محمودية، بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٣ ، ملفة رقم ١٢ .

[4] قاد المحاولة باقر ياسين معاون المتصرف ،وشارك فيها عدد كبير من أفراد الحرس منهم غازي الهلالي، ياسر عامر الشيخ خزعل ، عبد الحميد فريح ، شهيد موسى ، جابر عبد صليبي وغيرهم . المصدر نفسه، كتاب أمن البصرة ، المرقم ٤١٤ في ١٩٦٤/١/١١ المعنون إلى رئيس الهيئة التحقيقية الخاصة بالحرس القومي ، ملفة١٢.

[5] غازي فيصل الغدير ، النشاط التنظيمي ، ص ص ٢٥ – ٢٦ .

للاجتماع في بغداد لحل الازمة على وفق النظام الداخلي باعتبارها أعلى قيادة في الحزب [١]. ووصل إلى بغداد في حوالي الساعة التاسعة والنصف من مساء اليوم نفسه وفد القيادة القومية الذي ضم ميشيل عفلق وامين الحافظ وصلاح جديد وخالد النقشبندي وتوجه الوفد من المطار مباشرة إلى مقر القيادة العامة للحرس القومي [٢] . وهذا ما أثار حفيظة عبد السلام عارف واعوانه وبعض اعضاء القيادة القطرية المتواطئين معه لاسيما حازم جواد وطالب الشبيب [٣] . وقد اجتمع الوفد بحضور قسم من اعضاء القيادة القطرية والمجلس الوطني لقيادة الثورة وقيادة فرع بغداد والقيادة العامة للحرس القومي، وعدد من رؤساء الاتحادات والمنظمات المهنية والشعبية في القطر. واشادت القيادة القومية بالعمل (الجبار) الذي قامت به القاعدة الحزبية بقيادة فرع بغداد، وعدت هذا العمل ثأراً لكرامة الحزب ودفاعاً عن عقيدته. كما قررت القيادة القومية تسلم عملها كقيادة قطرية لقطر العراق بالتعاون مع فرع بغداد. كما تم تسفير كل من حازم جواد وطالب الشبيب ومحمد المهداوي إلى خارج العراق [٤] .

كما عقد الوفد اجتماعاً آخر في ساعة متأخرة من ليلة ١٣/ ١٤ تشرين الثاني في القصر الجمهوري حضره عبد السلام عارف واحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش، وعدد آخر من المسؤولين [٥] . هذا وقد تلقت القيادة القومية العديد من البيانات والبرقيات من تنظيمات الحزب في مختلف انحاء العراق استنكرت فيها ما سمي بمؤامرة المنحرفين للقضاء على تنظيمات الحزب وعقيدته، معلنة عن استعدادها للتصدي للمنحرفين وداعية في الوقت نفسه إلى الالتزام بمقررات المؤتمر القومي السادس [٦] . ومع استمرار التأزم في الأوضاع عقدت القيادة القومية اجتماعاً في وزارة الدفاع حضره كل من أحمد حسن البكر، صالح مهدي عماش، حردان عبد الغفار، عبد الستار الدوري، عبد الستار عبد اللطيف، خالد مكي الهاشمي، عبد الكريم مصطفى نصرت، طاهر يحيى، انور عبد القادر الحديثي، جعفر قاسم حمودي لدراسة الأوضاع وايجاد الحلول اللازمة لها [٧] .
اصدر فرع بغداد بيانا حول الوضع السياسي، وهذا نصه :

---

[١] الجماهير – العدد ٢٦٥ في ١٤/١١/١٩٦٣ .
[٢] جريدة الطليعة، العدد ١٩١٦، في ١٤/ ١١/ ١٩٦٢.
[٣] انور عبد القادر الحديثي، حديث مع اللجنة، ٨/ ٩/ ١٩٦٣.
[٤] بيان قيادة فرع بغداد في ١٣/ ١١/ ١٩٦٣. الجماهير، ٢٦٥ في ١٤/ ١١/ ١٩٦٣ .
[٥] انور عبد القادر الحديثي، حديث مع اللجنة، ٨/ ٩/ ١٩٩٣.
[٦] ينظر نصوص تلك البيانات والبرقيات في: الجماهير، العددين ٢٦٥ و٢٦٦ في ١٤ و١٥/ ١١/ ١٩٦٣.
[٧] انور عبد القادر الحديثي، خالد مكي الهاشمي، حديثهما مع اللجنة ٨/ ٩/ ١٩٦٣.

١٩٦٣/١١/١٣

حزب البعث العربي الاشتراكي
قيادة فرع بغداد

أمة عربية واحدة
ذات رسالة خالدة

بيان إلى كافة الرفاق الحزبيين [١] :

أيها الرفاق

اليوم انتفض الجهاز الحزبي كله انتفاضة رائعة بطولية مدافعا عن كيان الحزب ونظامه الداخلي وأخلاقياته .. انتفض الحزب ضد المجموعة التي حاولت أن تدعي تمثيل الحزب زورا وتقوده بأساليب لم يعرفها الحزب في يوم من أيام تاريخه النضالي .. لقد استغلوا طيبة بعض رفاقنا الضباط البواسل بشكل غير حزبي لعزل القيادة القطرية الشرعية المنتخبة من المؤتمر القطري في ايلول ١٩٦٣ ، وفرض قيادة غير شرعية لم تنتخب بشكل سليم يوم ١٩٦٣/١١/١١ وفرض عضويتها حتى على بعض اعضائها. لقد برهن جهاز الحزب بمدنييه وعسكرييه على تلاحمه ، وان قاعدة الحزب هي الضمانة للدفاع عن الحزب .. ولقد سادت ارادة الحزب .. .

لقد قام رفيقان من القيادة القومية بالاتصال بقيادة فرع بغداد كأعلى قيادة شرعية منتخبة موجودة حاليا على مستوى القطر وقد طلبت قيادة الفرع اصدار بيان يعلن فيه طلب استلام القيادة القومية المسؤولية في القطر ، وحل ازمة الحزب عن طريق النظام الداخلي كما وطلبت قيادة الفرع تسفير ثلاثة من رؤوس الفئة المنحرفة إلى خارج العراق ...

ايها الرفاق : ان جهاز الحزب مطالب بالاستمرار في زيادة وعيه وانضباطه .. ان المرحلة خطيرة ونحن كلنا مدنيين وعسكريين مطالبون باليقظة العالية والحذر الكبير فإن هذه الفئة قد تحاول الالتفاف على الحزب باسلوب أو بآخر .

لتنتصر ابدا ارادة الحزب ولتعش انتفاضة ١٣ تشرين الثاني من أجل اهدافه القومية والاشتراكية .

١٩٦٣/١١/١٣

قيادة فرع بغداد
لحزب البعث العربي الاشتراكي

كما اصدر الفرع التعليمات التالية إلى كافة الحزبيين :

١٩٦٣/١١/١٤

حزب البعث العربي الاشتراكي
قيادة فرع بغداد

أمة عربية واحدة
ذات رسالة خالدة

إلى كافة الحزبيين

١. تعقد كافة الحلقات الحزبية اجتماعات لدراسة الموقف ومتابعة التثقيف الحزبي والجماهيري بطبيعة الانتفاضة الباسلة وعواملها واهدافها وتكون الاتصالات وفق التسلسل الحزبي .

---

[١] وزع هذا البيان على الجهاز الحزبي ونشرته جريدة الجماهير في اليوم التالي- العدد ٢٦٥ في ١٣/ ١١/ ١٩٦٣.

٢.يمنع منعا باتا اتهام أي حزبي بأن موقفه ليس مع الحزب إلا بعد اتخاذ قرار حزبي بذلك .
٣. يمنع اعتقال أي حزبي إلا بموافقة قيادة فرع بغداد .
٤. يمنع انتقال أي مسؤول حكومي وتخبر في حالة الحاجة لذلك القيادة العامة للحرس القومي.
٥. محاربة الاشاعات المخربة التي تستهدف التفريق بين الحرس القومي والجيش .
٦. لابد من التأكيد على أن الانتفاضة هي انتفاضة كل الجهاز الحزبي من مدنيين وعسكريين.
٧. التاكيد على تثمين دور القوات المسلحة الوطنية في انتفاضة الحزب .
٨. منع أي اصطدام أو استفزاز بين أي حارس قومي وجندي أو ضابط صف أو ضابط بأي صورة ممكنة .
٩. جميع القيادات مسؤولة عن السيطرة الكاملة والمستمرة لتصرفات جميع الحزبيين .. ومنع وقوع الاخطاء اوتكرارها .
١٠. يقوم كل حزبي بتوضيح الوضع القائم والاسلوب الحزبي الذي اقترحته قيادة فرع بغداد لحل ازمة الحزب عن طريق تطبيق النظام الداخلي في جهاز الحزب على المستوى المدني والعسكري باقرب وقت ممكن .
١١. على الجهاز الحزبي أن يكون يقظاً وحذرا للدفاع عن الحزب واخلاقيته والكشف الفوري لأي محاولة تخريبية قد يقدم عليها نفر من المغامرين ، ورصد تحركات العناصر المشبوهة بشتى فصائلها المعادية للحزب والثورة ..
١٢. على قيادات الشعب والفرق وحلقات الاعضاء الالتحاق في مقرات الحرس القومي كل وفق منطقته والاشراف على تنفيذ القرارات الحزبية وتعليمات القيادة العامة لقوات الحرس القومي والاخبار الفوري عن أي خطأ أو مخالفة لهذه القرارات والتعليمات .
١٣. يلتزم الجهاز الحزبي بالاوامر والقرارات التي ستذيعها القيادة القومية ...

١٩٦٣/١١/١٤ — قيادة فرع بغداد

ثم اصدرت القيادة القومية بيانا استعرضت فيه بشكل مقتضب وسريع الازمة التي تعرض لها الحزب في العراق والقرارات التي اتخذتها في سبيل تجاوزها وهي :
١. اعتبار المؤتمر القطري المنعقد في بغداد بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، مؤتمرا غير شرعي وحل القيادة القطرية المنبثقة عنه .
٢. حل القيادة القطرية التي كانت تمارس مهماتها عند انعقاد المؤتمر المذكور (القيادة السابقة) .
٣. تولي القيادة القومية مسؤولية القيادة القطرية في العراق .
٤. التحقيق في المخالفات والاخطاء التي وقعت في الحقبة الماضية واتخاذ التدابير الحزبية الحاسمة بشأنها .
٥. حصر صلاحية اتخاذ العقوبات بحق الرفاق الحزبيين التابعين للتنظيم العراقي بالقيادة القومية .
٦. إجراء الانتخابات الحزبية في العراق بمراحلها كافة وعقد مؤتمر قطري لانتخاب قيادة قطرية جديدة في مدة لاتتجاوز الأربعة أشهر .

كما درست القيادة القومية موضوع عودة الرفاق المبعدين وقررت بالاجماع ابقاءهم في الخارج ريثما يهدأ الجو وتعود الأمور إلى نصابها[1]. ودرست القيادة موضوع تشكيل وزارة برئاسة أحمد حسن البكر [2]. وقررت ترك مركز وزير الداخلية شاغرا للرفيق حمدي عبد المجيد (أحد المبعدين) يتسلمه حين عودته على أن لايعود قبل أسبوع [3] . كذلك قررت القيادة تشكيل لجنة مسؤولة عن العراق متكونة من كل من ميشيل عفلق وامين الحافظ وصلاح جديد من القطر السوري ، واحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وعبد اللطيف الحديثي من قطر العراق [4]. كما كلف رئيس اركان الجيش باذاعة بيان للتاكيد على وحدة الجيش والحرس القومي وتكامل دورهما في الدفاع عن الثورة[5] .

واصدر الحرس القومي من جانبه البيان التالي :

بيان إلى جماهير شعبنا العظيم

من القيادة العامة لقوات الحرس القومي

لقد قامت ثورة الرابع عشر من رمضان لدك اخطر اوكار الشعوبية والدكتاتورية التي مارست ضد شعبنا ابشع الوان الظلم والتنكيل على يد سراق تموز المنحرفين . فكان طبيعيا أن تتلاحم كل قوى شعبنا وطلائعه الثورية المخلصة وتنظيماتها العسكرية والمدنية التي خاضت اعنف المعارك البطولية وتمرست في النضال الطويل الشاق الدؤوب الذي اكسبها التجربة خبرة عملية واستمرارية طويلة النفس .. حتى استطاعت بفضل هذا التماسك الصلب وبتلك الشعبية وبالضبط المحكم في التخطيط والتنفيذ أن تفجر ثورة رمضان المجيدة .

واحتضن شعبنا هذا النصر العظيم الذي حققه حزب الطليعة الجماهيرية الرائد .. حزب البعث العربي الاشتراكي . . فكان للحرس القومي وقوات الجيش والشرطة وجماهير الشعب الكادحة من عمال وفلاحين وكسبة وطلاب ومثقفين وعسكريين ثوريين دور بطولي مشرف في حماية ثورتهم الاشتراكية من مؤامرات الاستعمار والرجعيه والشعوبية، وان تحقق بفضل وعيها وعزيمتها الجبارة كثيراً من المكاسب في معركة البناء والتقدم والتخلص من تركات العهود المقبورة الغابرة ومن أجل التحرك الاجتماعي والاقتصادي الشامل في طريق التطور الاشتراكي الصاعد لمصلحة الملايين التي قامت من اجلها الثورة . وكانت الازمة الأخيرة اصدق محك لصلابة البعث ورسوخ مبادئه الثورية .. وبذلك اكسبته هذه التجربةنصرا آخر حققته هذه القواعد الشعبية التي هي دعامة الثورة الأساسية .. ولقد تحقق هذا النصر بفضل وعي الجيش وقوات الحرس القومي وبفضل روح الضبط والالتزام

---

[1] نضال البعث ، ج٤، ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

[2] انور عبد القادر الحديثي ، حديث في ندوة تموز ، ١٩٩٤/٣/٢٠ .

[3] نضال البعث ، ج٤، ص٢٥٩ .

[4] علي حسن المجيد ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

[5] انور عبد القادر الحديثي ، حديث في ندوة تموز ، ١٩٩٤/٣/٢٠ .

العقائدي وضبط الاعصاب التي تحلى بها العسكريون والمدنيون معا . ولقد تمثل هذا النصر الكبير في عدة مظاهر اهمها وابرزها قطع الطريق على الاستعمار والرجعية والعملاء وكل اعداء شعبنا المتصيدين في الماء العكر بحيث القمهم عراق الثورة وحزب البعث العربي الاشتراكي بفضل تماسك وتلاحم قواه الفلاحية والعماليةوالعسكرية خلال مسيرته النضالية الظافرة .. القمهم حجرا سدا افواهم المتعفنة وبدد احلامهم في التهام ثورته .. ثورة العروبة التقدمية الاشتراكية، ذلك ان قوات الجيش والحرس القومي وجماهير الشعب قد ارتفعوا بموقفهم الواعي إلى مستوى مسؤوليات الثورة التاريخية واثبتوا عمليا تصميمهم على حماية هذه الثورة وعزمهم الاكيد على صيانة وحدة الحزب الذي فجرها ينبوعا للنضال العربي يضيف إلى زخمه الثوري كل طاقات العراق المتحرر الناهض .

واننا إذ نثمن هذا الموقف الرائع لقوات جيشنا البطل وحرسنا القومي وشرطتنا الوطنية ومنظماتنا الشعبية ندعو إلى استمرار هذا التلاحم والتراصف والوعي المتفتح واليقظة الدائمة والحذر من كل القوى المعادية لشعبنا العظيم ورصد كل حركة أو اشاعة مشبوهة.. ولقد اوضح خروج عراق الثورة من هذه الازمة وتجاوزها .. اوضح حقيقة اكيدة راسخة وهي ان الطريق إلى احباط أية مؤامرة رجعية استعمارية لايتم إلا بالمزيد من التضامن والتلاحم والوعي الملتزم بين جماهير الشعب بكافة قطاعاته من قوات الجيش والحرس القومي والشرطة الوطنية والمنظمات الشعبية .. فهذا الطريق هو الذي استطاع أن يحقق ثورة ١٤ رمضان التقدمية وان يسجل لها كل هذه الانتصارات . ولقد جسدت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي تجربتنا هذه بكل عمقها واصالتها وابعادها الثورية في موقفها الحازم الذي تضمنه بيانها الأخير والذي عالج الازمة بروح مستمدة من مبادئ الحزب واخلاقياته وقيمه الثورية السليمة التي حافظ عليها طيلة سنوات نضاله المشرف .

سيبقى جيشنا الباسل وحرسنا القومي ومنظامتنا الشعبية يد شعبنا الواحدة .. الضاربة لكل الاعداء . . الحامية لمستقبل اجيالنا الصاعدة .

وستتحطم كل مؤامرات الاستعمار والرجعية والمنحرفين على صخرة هذا التلاحم الواعي الوثيق بين القوى المناضلة .

ولتتعزز مسيرة شعبنا الجبار في طريق الوحدة والحرية والاشتراكية .

القيادة العامة

لقوات الحرس القومي

كما اصدر المكتب العسكري للحزب البيان التالي :

١٩٦٣/١١/١٦

حزب البعث العربي الاشتراكي — أمة عربية واحدة
القطر العراقي — ذات رسالة خالدة
المكتب العسكري

تعميم إلى كافة الحزبيين في الجهاز العسكري

أيها الرفاق ،

يا من دأبتم على العمل المتواصل في احلك ليالي الظلام وناضلتم باصرار لتحطيم سجون العبودية في العهود الماضية ويا من سلكتم امثل السبل لابراز وجه العروبة المشرق لتؤدي رسالتها الخالدة ويا من صنعتم مع الرفاق المناضلين من عمال وفلاحين وطلبة وكسبة ومثقفين ثوريين ثورة ١٤ رمضان المجيدة . أيها الرفاق ان اهدافنا في الوحدة والحرية والاشتراكية تتطلب منا في هذه الأيام أكثر من أي يوم مضى أن نعمل بجد متواصل على تلاحم جميع القطاعات وان يكون الحزب وحدة واحدة متراصة متلاحمة لا تمييز فيها بين عامل وفلاح وعسكري وطالب .

أيها الرفاق المكافحون :

لقد مرت فترة طويلة مع الاسف على انقطاع التنظيم ويجب أن نعترف أيضاً بضعف العمل بالاسلوب الحزبي السليم نتيجة لانشغال الرفاق اعضاء المكتب العسكري خلال هذه الفترة بالواجبات والمسؤوليات الكثيرة والتي حالت دون قيامهم بواجبات المكتب العسكري كما يجب ، وإن هذا أمر طبيعي بعد كل ثورة . وبغية قيام المكتب العسكري بواجباته فقد قررت القيادة القومية إعادة تنظيمه للاضطلاع بمسؤولياته الحزبية. وقد شرع المكتب منذ اليوم بممارسة واجباته حسب توصيات وتوجيهات القيادة القومية وضمن إطار النظام الداخلي للحزب . إن مكتبكم العسكري يؤكد على الحقيقة الأساسية التي حققت ثورة ١٤ رمضان أي وحدة الحزب الكاملة بكل قطاعاته مدنية وعسكرية ضباط صف وجنود وحرس قومي وعمال وفلاحين وطلبة ومثقفين ثوريين ، هذه الحقيقة التي اكدتها التجارب النضالية السابقة واكدتها المؤتمرات الحزبية وعلى رأسها المؤتمر القومي السادس. فالى مزيد في الوحدة الحزبية . مزيد في التنظيم القومي ، إلى مزيد في الوعي والانضباط والتقيد بالقيم الحزبية وقواعد النظام الداخلي .

عاش نضال حزبنا المقدام في سبيل تحقيق أهداف امتنا في الوحدة والحرية والاشتراكية .

١٦ تشرين الثاني ١٩٦٣ — المكتب العسكري

وأصدر فرع بغداد أيضاً بياناً مماثلاً إلى كافة الحزبيين ، هذا نصه :

١٧ / ١١ / ١٩٦٣

حزب البعث العربي الاشتراكي	أمة عربية واحدة
قيادة فرع بغداد	ذات رسالة خالدة

إلى كافة الحزبيين

تحية عربية ، إن هناك تحسساً غير صحيح لدى بعض الحزبيين تجاه بعض الرفاق من العسكريين يفسر بالنية السيئة كل تصرفاتهم ، ويقود هذا التفسير إلى اتخاذ مواقف معاكسة تؤدي إلى استفزازات واصدامات بين الحرس وبعض أفراد الجيش كما تؤدي إلى عدم تنفيذ الاوامر العسكرية من قبل بعض الحزبيين العسكريين التي تصدر إليهم من آمريهم متصورين أن وراء هذه الاوامر نية مبيتة .

أيها الرفاق : لقد ثبت لدينا أن استمرار هذا التصور يقودنا إلى تناقضات لا مبرر لها وإلى مشاكل قد تكون خطيرة وتودي بحياة الكثيرين .

لذلك يجب على كل الحزبيين تفهم الموقف هذا وتثبيت احترام الأوامر العسكرية وتنفيذها فوراً .

إن أي عصيان للأوامر العسكرية سيجابه بعقوبة عسكرية وعقوبة حزبية أيضاً .

إن شعارنا هو (وحدة الحزب بكل اعضائه ، مدنيين وعسكريين) كما ان علينا تطمين كافة أفراد الجيش قاطبة إلى احساسنا الطيب تجاههم وبكل اخلاص وصدق وان يبرهن على ذلك عملياً .

أيها الرفاق : إن المرحلة عصيبة ولن نمر عبرها إلا بالضبط الحديدي للاعصاب والتنفيذ الحرفي لأوامر الحزب .

١٧ / ١١ / ١٩٦٣ قيادة فرع بغداد

وكتبت جريدة الجماهير مقالاً افتتاحياً حول الموضوع بعنوان :

" الثورة هي الخاسر الوحيد في قيام تناقض بين فصائل الشعب المسلحة "[١] قالت فيه :

الذين يرهبهم ، ويقض مضاجعهم انتصار ثورة الوحدة والحرية والاشتراكية في كل من العراق وسوريا واستمرار هذه الثورة في عملية التحويل الاشتراكي للمجتمع كله في البلدين لأن هذا الانتصار يعني انفضاح زيفهم . . .

. . هؤلاء ، يحاولون منذ امد بعيد خلق تناقض عدائي بين قطاعي الثورة العسكري والمدني وأضعاف التلاحم القائم بين الجماهير والقوى المسلحة . .

ولكنهم عندما رأوا ان التلاحم يزداد كل يوم ، وجهوا اهتمامهم أخيراً إلى خلق تناقض داخل القوات المسلحة وبين فصائلها ، وخصوصاً بين الجيش والحرس القومي ، في محاولة يائسة لزعزعة الوحدة الكفاحية التي توطدت في خضم النضال .

---

[١] الجماهير – العدد ٢٦٨ في ١٧ / ١١ / ١٩٦٣ .

ولكن مثلما كان التلاحم بين الشعب والجيش ضمانة أساسية من ضمانات انتصار ثورة ١٤ تموز ، سيظل التلاحم بين فصائل الشعب المسلحة ، بين حرسه القومي الابي وجيشه الشجاع ضمانة لحماية الثورة واستمرارها .

لقد توطد التلاحم بين الجيش والشعب عبر سني الكفاح التي خاضها الشعب والجيش ضد الحكم الملكي الاقطاعي ، ومنذ رفض الجيش محاولة الحكم الملكي الاقطاعي تحويله إلى قوة بوليسية تضطهد الشعب وتخنق تطلعه النضالي حتى كانت ثورة ١٤ تموز أول ثمرة لهذا التلاحم .

وكانت محاولة الانحراف بثورة تموز ، ونجاح المنحرفين باقامة حكم عسكري دكتاتوري، قد زادت تلاحم الشعب والجيش ، وعلمت الشعب والجيش على ان هذا التلاحم ينبغي أن يكون أكثر عضوية لكي يكون تلاحماً منتجاً يسد الطريق أمام أي انحراف محتمل .

لقد تعلم الشعب والجيش دروساً من انحراف ثورة تموز ، وهو أن الارتباط بين القطاعين العسكري والمدني للثورة يجب أن يكون ارتباطاً عضوياً يتحدد فيه دور كل قطاع بحيث لا يكون القطاع العسكري الرأس المعزول عن جسم الثورة واطرافها ، بل يكون فصيلة من فصائل الثورة تمارس دورها المرسوم ، الذي تحدده قيادة وطنية تمثل كل القطاعات .

وكانت حصيلة هذا الدرس الذي تعلمه الجيش والشعب من تجربة ١٤ تموز أن حقق التلاحم العضوي بين القطاعين العسكري والمدني اسقاط الدكتاتورية في الرابع عشر من رمضان . وظل هذا التلاحم ضمانة من ضمانات حماية الثورة واستمرارها مثلما كان ضمانة انتصارها .

فهل ينجح مريدو ايقاف عجلة الثورة في مسعاهم الرامي إلى احداث التناقض بين الجيش والحرس القومي ؟

إن الحرس القومي هو جيش الشعب المسلح وحامي ثورته .

والقوات المسلحة هي درع البلاد الواقي وحصنها المنيع .

والقوتان فصيلتان من فصائل الشعب المسلحة ، لن ينجح المغرضون في اقامة التناقض بينهما. ولا يحصد ثمرة التناقض غير اعداء الثورة الذين يتربصون بها ويعدون عدتهم للانقضاض عليها . والثورة هي الخاسر الوحيد في قيام هكذا تناقض ".

إلا ان الأوضاع ازدادت تأزماً عندما بدأ عدد من قياديي فرع بغداد والحرس القومي بعصيان اوامر القيادة القومية ، وعدم الالتزام بما رسمته القيادة ، وحولوا الاذاعة والصحافة إلى منبر للاستفزازات والشتائم ، مما خلق جواً اشد توتراً مما كان عليه بين العسكريين والحرس القومي [1] .

وهكذا فإن الاخفاق في ايجاد الحلول الجذرية لأزمة الحزب التي استفحلت في القطر العراقي ، وتمادي بعض قادة فرع بغداد والحرس القومي في تصرفاتهم الاستفزازية، هيأ الاجواء الملائمة لانقضاض عبد السلام عارف واعوانه على السلطة ، وانهاء دور الحزب في قيادة الثورة في العراق، خاصة وإن عبد السلام عارف كان قد نجح في استغلال استياء الجيش من تصرفات الحرس القومي ، واستطاع أن يستقطب عددا من العسكريين ممن كانوا تسنموا مراكز حساسة في الجيش كرشيد

---

[1] نضال البعث ، جـ ٤ ، ص ٢٥٩ .

مصلح الحاكم العسكري العام ، وعبد الكريم فرحان قائد الفرقة الأولى وصبحي عبد الحميـــد مديـر الحركات العسكرية ، وعبد الرحمن عارف (شقيق عبد السلام عارف) وقائد الفرقة الخامســة، كمـا استقطب عدداً من الضباط البعثيين على أساس ان تحركه ليس موجهاً ضد الحزب وانما ضد الحـوس القومي [١] .

والواقع ان اسباباً عديدة كانت تحكم تصرفات عبد السلام عارف وتآمره ضد الحزب في العـواق في مقدمتها عدم تأييده لمبادئ الحزب ومفهومه للاشتراكية ، وعلاقته الودية مع الرئيس جمال عبـد الناصر [٢] ، فضلاً على طموحاته الشخصية في التسلط والزعامة الفردية. لذلك لـم تكـن الأحـداث الأخيرة إلا حلقة نهائية في مناورة مرسومة منذ وقت طويل . فكان عبد السلام عارف، كما يشير إلى ذلك أحد المطبوعات الذي نشر في عهده ، على اتصال دائم بقيادة الفرق أثنـــاء زياراتـــه المتكـررة لمناطق القتال في الشمال ، لغرض اطلاعهم على خطة الحركة وتحديد ساعة الصفر ويوم الحركــة ، كما تم الاتصال بتلك القوات يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٣ واعلامها بساعة الصفر ويـــوم الحركة [٣] .

التعديل الوزاري الأخير

ونتيجة الأحداث التي شهدها العراق والاخطاء التي وقعت فيـــها قيـادة ثـورة ١٤ رمضـان والخلافات التي وقعت بينها ، ولاخراج عدد من الوزراء وفقاً للاحداث التي اشرنا لها إلـــى خـارج القطر، اعلن يوم ١٦ / تشرين الثاني / ١٩٦٣ عن اسناد المناصب الوزارية وكالـــة إلـى رئيـس الوزراء أحمد حسن البكر وعدد من الوزراء وكما يأتي . .

١ –	أحمد حسن البكر	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية وكالة.
٢ –	الفريق الركن صالح مهدي عماش	وزيراً للدفاع ووزيراً للخارجية وكالة .
٣ –	حميد خلخال	وزيـراً للاسـكان ووزيـراً للعمـل والشـؤون الاجتماعية وكالة .
٤ –	الدكتور أحمد عبد الستار الجواري	وزيراً للتربية والتعليم ووزيراً للمواصلات وكالة.
٥ –	الدكتور محمود محمد الحمصي	وزيراً للاقتصاد ووزيراً للصناعة وكالة .
٦ –	مهدي الدولعي	وزيراً للعدل ووزيراً للارشاد وكالة .

---

[١] علي حسين مجيد ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ .

[٢] رغم إنه في حقيقة الأمر لم يكن موداً لجمال عبد الناصر وانما كان يتهجم عليه بعنف أمام قادة الثورة ، أبو طالب الهاشمي ، لقاء معه ؛ انور عبد القادر حديث مع اللجنة ، ٥ / ٩ / ١٩٩٣ .

[٣] هيأة الدليل الدولي للجمهورية العراقية ، ص ٤ .

كما اعلن في اليوم نفسه ان تشكيل وزارة جديدة سيتم خلال يوميـــن [١] لكــن أحــداث ١٨ / تشرين الثاني / ١٩٦٣ حالت دون ذلك .

* * *

عقد مجلس الوزراء، اعتباراً من أول اجتماع له صباح يــوم الاثنيــن ١١ / شــباط / ١٩٦٣ برئاسة أحمد حسن البكر ، وبحضور جميع الوزراء (٩١) اجتماعاً، اتخذ فيــها (٢٩٥٩) قــراراً تناول تنظيم مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية فضلاً على قــرارات سياسة العراق العربية والدولية بلغ مجموعها (١٠٦٠) قراراً تشكل نسبة تزيد علـــى ٣٠% مــن مجموع قرارات مجلس الوزراء . . وأنجز المجلس إضافة إلى تلك القرارات اربــع عشــرة وثيقــة سياسية بين معاهدة واتفاقية وبروتوكول مع الهيئات الدولية والاقطار العربية ودول العالم [٢] .

وكان آخر اجتماع عقده مجلس الوزراء برئاسة أحمد حسن البكر مســاء يــوم ١٧ / تشــرين الثاني / ١٩٦٣ حضره ثمانية وزراء هم كل من :-

١ - مهدي الدولعي	وزير الدولة لشؤون الاوقاف .
٢ - الدكتور أحمد عبد الستار الجواري	وزير التربية والتعليم .
٣ - محمود شيت خطاب	وزير الشؤون البلدية والقروية .
٤ - الدكتور سعدون حمادي	وزير الاصلاح الزراعي .
٥ - الدكتور محمود محمد الحمصي	وزير الاقتصاد .
٦ - سلمان عبد الرزاق الاسود	وزير المالية .
٧ - كامل الخطيب	وزير العدل .
٨ - الدكتور محمد عمار الراوي	وزير الزراعة .

واتخذ في هذه الجلسة (٢٣) قراراً تتعلق بأمور اقتصادية وتنظيمية .

---

[١] الجماهير ، ٢٦٨ ، ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٣ .

[٢] استمدت هذه الاحصائيات من محاضر اجتماعات مجلس الوزراء، المجلدين العاشر والحادي عشر .

أخبار وأنباء منوعة

١ - اصدرت وزارة التجارة في ١٦ شباط بيانات رفعت فيها قيود الاستيراد والتصدير لانعاش التجارة وتخفيض الاسعار ، وحذرت المستوردين من مغبة جلب مواد دون اجازة رسمية ، والتمسك بالتعليمات والانظمة .

٢ - وجّه علي صالح السعدي في آذار تعميماً إلى المتصرفيات كافة ، منع فيه موظفي الادارة من استقبال الاقطاعيين والمتنفذين وما يسمون بالوجهاء واشترط أن تكون مراجعاتهم عن طريق كتابة العرائض ، ودعا في الوقت نفسه إلى فتح ابواب المسؤولين أمام جموع الشعب الكادحة من عمال وفلاحين .

٣ - صدر قانون تعديل السلطة التنفيذية الرقم ٤ لسنة ١٩٦٣ ، واضيفت بموجبه كلمة العمل قبل الشؤون الاجتماعية للوزارة ، وجاء في الأسباب الموجبة القول: رغبة من وزارة الشؤون الاجتماعية في توسيع خدماتها الرامية إلى رعاية الطبقة العاملة وتثبيت هذه الرعاية في عنوانها لذا ارتأت تبديل هذا العنوان بالشكل الذي يعبر تعبيراً كاملاً عن فعالياتها .

٤ - افتتح رئيس الوزراء في نيسان مشروع ١٤ رمضان الاروائي ، وكذلك مشروع (أم الكليان) بين جرف الصخر وكربلاء .

٥ - حدد يوم ٢٠ نيسان موعداً لاجراء الانتخابات الطلابية للاتحاد الوطني ، إلا ان اعلان ميثاق الوحدة الثلاثية أدى إلى تأجيلها إلى يوم ٢٢ نيسان ، وكما كان متوقعاً فقد اسفرت الانتخابات عن فوز قوائم الاتحاد الوطني بما يشبه الاجماع . وفي يوم ٢٨ نيسان عقد المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني لطلبة العراق في قاعة سينما النصر في بغداد وشاركت فيه وفود من الاتحادات الطلابية العربية والاجنبية .

٦ - اعلن مجلس التخطيط في التاسع من حزيران بدء العمل في (١٢٠) مشروعاً كان العمل فيها متوقفاً ، ومنها مشروع الاسمدة الكيمياوية ، وصناعة الورق في البصرة ، ومعمل استخلاص الكبريت ، وانشاء معامل للغزل والنسيج في الكوت والحلة وغيرها .

٧ - أنجز المصرف الزراعي ولغاية التاسع من حزيران معاملات اقراض (١٠٢٣) فلاحاً، بلغت اقيامها (٢٥٧,٦٧٨) دينار .

٨ - بلغت مساحة الأرض التي تم الاستيلاء عليها من ٨ شباط حتى ٢٢ حزيران (٦,١٩٠,٨٥٠) دونماً ، وبذلك حققت ثورة رمضان خلال الخمسة أشهر الأولى ما عجزت عن تحقيقه ثورة ١٤ تموز خلال أكثر من اربع سنوات .

٩ - بلغ عدد قطع الأراضي الموزعة منذ قيام الثورة ولغاية ٢٩ ايلول في مدينتي الثورة (صدام حاليا) والشعلة حوالي (٣٠) الف قطعة ، مع تجهيز ثمانية الاف دار للتملك في اسكان غربي بغداد ومدينة الثورة . وجرى اعداد الاف من القطع لتوزيعها مجاناً في مختلف انحاء القطر .

١٠ - قررت نقابة المعلمين في آب تأسيس جامعة مسائية باسم " جامعة الشعب " لتمكين عموم المواطنين الذين حالت ظروفهم القاهرة دون اتمام التعليم الجامعي .

١١ - صدر في الحادي والعشرين من آب قانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٣ لرفع الظلامة عن رشيد عالي الكيلاني ، وتضمن منح أفراد عائلته الحقوق التقاعدية للمدة من ٩ / ٢ / ١٩٥٨ لغاية ٢٣ / ٧ / ١٩٦١ وفق قانون التقاعد المدني المعدل .

١٢ - أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في الثاني من تشرين الثاني القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٣، قانون الدرك ، وبموجبه تشكل قوة بأسم " الدرك " وتعتبر قوة عسكرية وترتبط بوزارة الداخلية ، وخول وزير الداخلية جميع السلطات الممنوحة لوزير الدفاع.

١٣ - أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في الرابع من تشرين الثاني القانون رقم (١٤٢)، قانون المركز الوطني لحفظ الوثائق، الذي حدد أهداف المركز وميزانيته ، على أن يرتبط بجامعة بغداد .

١٤ - تخليداً لشهداء أم الطبول قرر مجلس الوزراء انشاء جامع في أم الطبول ، وتشكيل لجنة من ممثلي عدد من الوزارات للاشراف على التنفيذ .

المحتويات